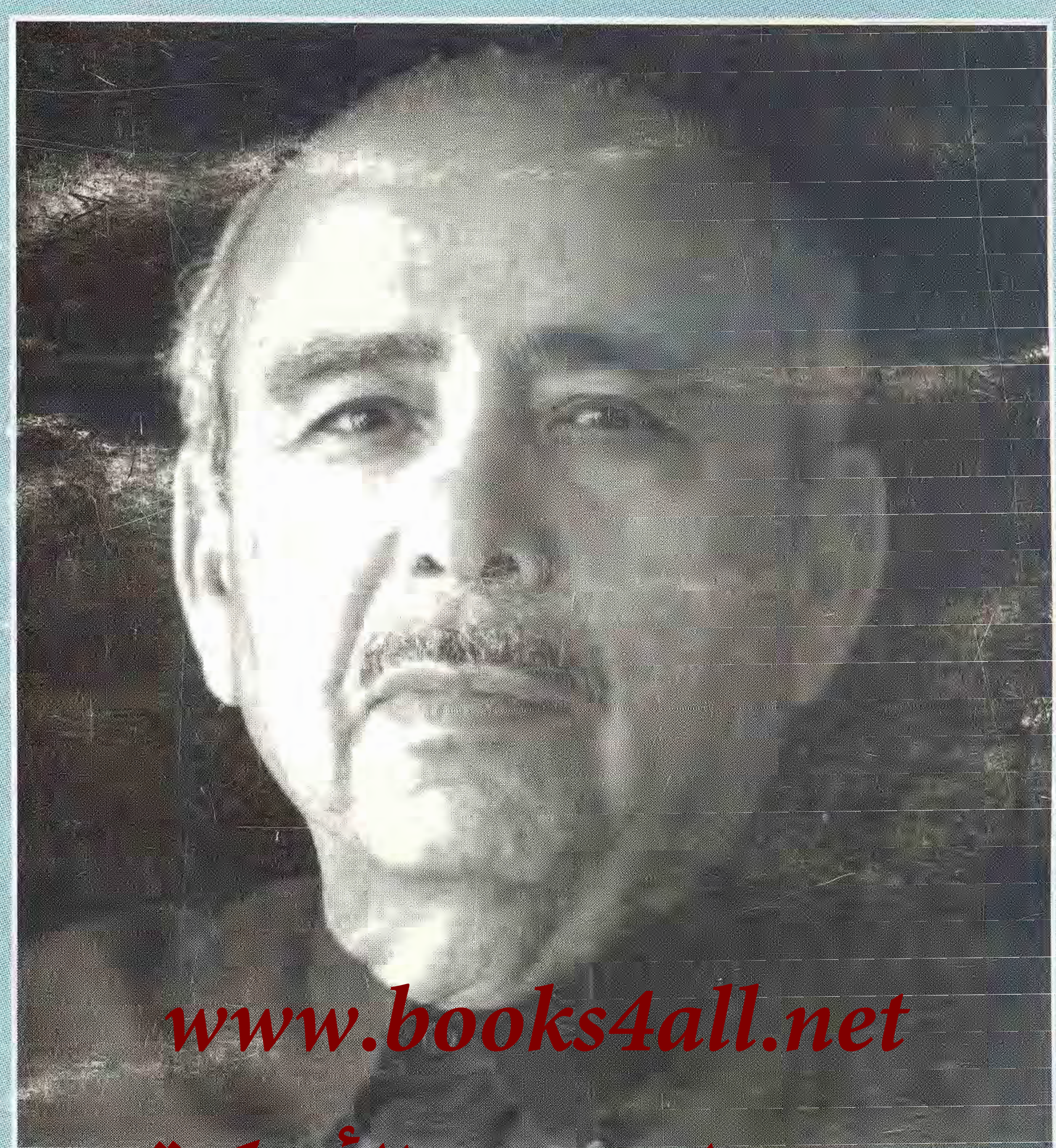
صفحات مطوية

من تاريخ ليبيا السياسي



مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق

مصطفى أحمد بن حليم

صفحات مطوية
من تاريخ ليبيا السياسي

مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق

مصطفى أحمد بن حليم

FORGOTTEN PAGES.. FROM LIBYA'S POLITICAL HISTORY

The Memoirs Of

MUSTAFA AHMAD BEN-HALIM
Former Prime Minister of Libya

First published in Great Britain in 1992

ISBN 1 - 873765 - 11 - 8

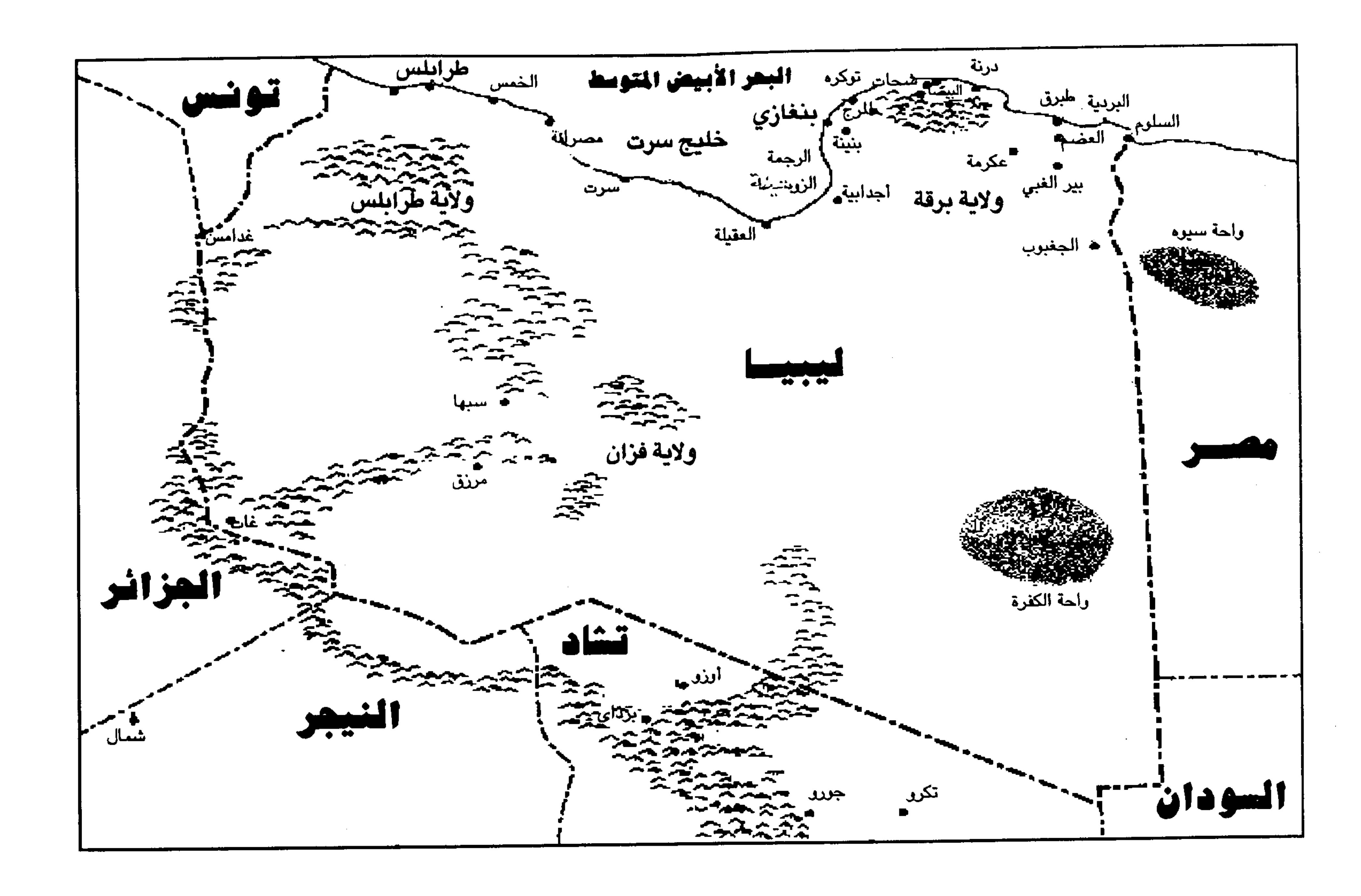
Cover Photograph: Mariana Cook 1992

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الشعب الليبي الذي دفع ثمناً فادحاً وعانى مرارة الظلم والقهر، أهدي قطعة من تاريخ ليبيا الحقيقي غابت عنه طويلاً، علّها تكون البشرى بقرب زوال عهد القهر والضياع وانبلاج فجر الحرية.

في هذا الكتاب ....



البحر الأبيض المتوسط
تونس
طرابلس
الخمس
مصراتة
خليج سرت
سرت
بنغازي
توكره
شحات
درنة
البيضاء
المرج
طبرق
البردية
السلوم
العضم
بنينة
الرجمة
الزويتينة
أجدابية
عكرمة
بير الغبي
ولاية برقة
ولاية طرابلس
غدامس
العقيلة
الجغبوب
واحة سيوه
ليبيا
سبها
ولاية فزان
مرزق
غات
مصر
واحة الكفرة
الجزائر
تشاد
أوزو
بردأي
النيجر
شمال
جورو
تكرو
السودان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه المذكرات .. لماذا ؟

لقد تطلعت منذ سنوات عديدة لكتابة مذكراتي السياسية لكي أشرح فيها خلفيات الظروف التي سادت عندما كنت أتولى مناصب حكومية. وألقي الضوء على كثير من الظلال التي صاحبت الكثير من الأزمات التي عالجتها. وأشرح للأجيال الجديدة، بنوع خاص، الجهد والعناء والصعوبات العظمى التي صادفت الحكم الوطني في سنوات الاستقلال الأولى. وما ذلك إلاّ لأن الكثير من الناس يحكمون، بطريقة عفوية، على الأحداث التي وقعت منذ أجيال عديدة مستعملين في حكمهم المقاييس والمعايير للظروف المتوفرة الآن، متجاهلين الإمكانات التي كانت سائدة عند وقوع تلك الأحداث، وشتان بين ما كان سائداً يوم الاستقلال وما هو سائد بعده بعشرات السنين وربما كان لهم بعض العذر في ذلك، وربما نتحمل نحن - أنا وجيلي الذي تولى مسئولية الحكم بعد الاستقلال - بعض التبعة في ذلك، فقد تركنا من قام بانقلاب سبتمبر ١٩٦٩ ينفرد بالساحة، وتركنا الأجيال الشابة تقع فريسة سهلة لافتراءاته فسعى ما وسعه الجهد لتزوير التاريخ وتلفيق التهم، وطمس الأعمال البارزة والجهود العظيمة التي بذلها جيل كامل تحمل عبء الجهاد وعبء البناء بعد الاستقلال.

ولو أن جيلي لم يقصّر في أداء واجبه في سرد الأحداث كما وقعت، ولو أن كل من تولى المسئولية خلال فترة الحكم الملكي حرص على تدوين مذكراته ورواية

الأحداث التي عايشها وشارك فيها كما حدثت، لما أتيحت الفرصة لمن أراد أن يزوّر التاريخ أن يغمط الناس حقهم، ويشوّه تاريخ أمّة ويعبث بسمعة وكرامة رجال كانوا مثالاً في الإخلاص لوطنهم وأمتهم.

ولكن ـ للأسف الشديد ـ فقد توانى كل مسئولي العهد الملكي عن أداء تلك الرسالة ولم يكتب أحد منهم مذكراته ويتصدر لتصحيح أي مغالطة من تلك المغالطات.

وقد آن لي أن أكفّر عن تقصيري طيلة أكثر من ثلاثين سنة مضت وأبادر إلى كتابة هذه المذكرات لعلي أضع بها كثيراً من النقاط على حروفها، وكلي أمل أن تكون حافزاً لكثير من إخواني ودافعاً لهم إلى الكتابة عن تلك الحقبة من الزمن الحافلة بالأحداث الجسام والتي بدأت خلالها انطلاقة – لو لم تجهض بانقلاب سبتمبر ١٩٦٩ – لتبوّأت ليبيا، الآن، مكانها اللائق بها بين الدول.

لقد استغل مزوّرو التاريخ الفراغ الذي تركناه بعزوفنا عن كتابة مذكراتنا ليسيؤا إلى عهد كامل بجميع رجاله، وبكل إنجازاته وانساق البعض وراء ذلك التزوير لأنهم لم يجدوا بين أيديهم ما يصحح الوقائع المغلوطة والافتراءات الكاذبة.

والآن وقد عبرت جسر السبعين وأخذ العمر يتقاصر، ويستطيل ظل الماضي، أنظر الى الوراء فأرى تلك الأعمال والإنجازات، بصوابها ومصاعبها وأخطائها، تشرئبّ بأعناقها كالجبال عند خط الأفق البعيد كأنها تستحث من ينصفها بذكرها في سجل التاريخ .. أنظر إلى ما قام به جيلي قبيل الاستقلال وخلال سنواته الأولى في ظل ظروف تاريخية صعبة ومؤامرات دولية شرسة وإمكانات مادية شبه معدومة، ورواسب استعمار طال عهده وتعمق أثره وفشى مرضه .. أنظر إلى ما قام به جيلي فأحمد الله وأشعر بالفخر والرضى وسكينة النفس، فقد حُمّلنا الأمانة فحملناها وأدينا حقها بكل الجهد والإخلاص والتفاني، وكانت مصلحة الوطن هي رائدنا

ودافعنا وأشهد الله أننا، في حدود إمكاناتنا، لم نقصّر ولم نفرط ولم نتوان.

وأبادر بالقول أنني لا أحاول أن أدّعي لنفسي دوراً مميزاً أو بطولة خاصة، أو أن عهدي في الحكم كان خالياً من الأخطاء. لقد قلت في خطابي الأخير مودّعاً البرلمان الليبي في شهر يونية سنة ١٩٥٧ "لقد أصبت وأخطأت .. وأتمنى أن يستمر خلفي حيثما أصبت وأن يتجنب أخطائي حيثما أخطأت .."

لقد حاولت بقدر الإمكان أن أجرّد هذه المذكرات من أي تزييف أو تنميق لمواقفي، أو مدح وإطراء قد أنال به حظوة عند عظيم أو مجاملة أرضي بها صديق، أو قدح ولمز قد أصيب به منافس. لقد ذكرت الحقائق كما رأيتها وكما تذكرتها اليوم من خلال ذاكرة شيخ تجاوز السبعين وكما دونتها في يومياتي، وإني إن أغضبت أحداً أو فتحت جروحاً قديمة وأثرت غبار ذكريات غابرة، فليشفع لي حرصي على الأمانة التاريخية فيما قد أثرت وعند من أغضبت .. لقد آثرت سلوك درب الحقيقة الوعر على درب المجاملة المريح. إنني أسرد تجربتي أمام المواطنين وأترك كتابة التاريخ للمؤرخين المنصفين، فلست مؤهلاً لكتابة تاريخ جيل ساهمت في اتخاذ قراراته المصيرية ووجهت سياسة حكومته لفترة من الزمن.

لقد كانت فكرة كتابة هذه المذكرات تراودني منذ سنوات عديدة، ولكنني كنت أصرف نظراً عن تنفيذها لإنني فقدت كل الوثائق الهامة التي كنت قد أعددتها، منذ سنوات، لأستند عليها عندما أكتب مذكراتي، وهي محاضر مجلس الوزراء، وصور من الرسائل المتبادلة مع رؤساء الدول، وصور من البرقيات الشفرية مع الملك إدريس، ومحاضر الاجتماعات الدولية التي ساهمت فيها. فقد استولى عليها رجال انقلاب أول سبتمبر مع ما استولوا عليه من أموالي وأملاكي وأشيائي الخاصة. ولم تجد نفعاً مساعيّ الكثيرة لاسترداد تلك الوثائق.

وظلت الفكرة تلح علي وأنا أطردها من ذهني، فلا أريد لمذكراتي أن تكون كلاماً مرسلاً لايسنده الدليل ولا تدعمه الوثائق القاطعة والحاسمة. وظل الأمر هكذا إلى أن أتيح لي الاطلاع على الوثائق السرية للحكومتين البريطانية والأمريكية التي تذاع بعد ثلاثين سنة من حدوث وقائعها. فقد وجدت الكثير من المعلومات في تقارير السفارة البريطانية في ليبيا الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية، وهي بطبيعتها تمثل وجهة نظرهم إلاّ أنها أفادتني كثيراً في كتابة هذه المذكرات، فقد ذكّرتني بكثير من الأحداث، كما أطلعتني على بعض ما كان يحاك في الخفاء من مؤامرات.

وبالرغم من أن الكثير من الوثائق الهامة لم يفرج عنها بعد لإنها تخضع للحظر لمدة خمسين سنة، فإن ما أتيح لي الاطلاع عليه من هذه الوثائق أزال من نفسي كل تردد وإحجام وشرعت منذ صيف سنة ١٩٩٠ - وبقدر ما تسمح به ظروف عملي وارتباطاتي المختلفة - في كتابة هذه المذكرات معتمداً - بالإضافة إلى الوثائق والمستندات - على ذاكرتي التي كانت دائماً سندي ما خانتني على الإطلاق، وإلى استقراء صور من الجرائد التي صدرت في تلك الحقبة من التاريخ.

لقد أخضعت هذه المذكرات للمراجعة والتدقيق أكثر من مرة وعرضتها على بعض من عاصر تلك الحقبة المبكرة من تاريخ ليبيا للمزيد من التدقيق وتحري الحقيقة المجردة، وحرصت على دعم كل موقف أو واقعة بالمستند الدال على صدق ما أقول.

وبناء على ما شرحت ورغم أنني قد جهدت في تحري الدقة المطلقة فانني قد لا أضمن ذلك خصوصا في تحديد تواريخ بعض الأحداث. إلاّ أنني أؤكد أن ما كتبت في هذه المذكرات هو ما أتذكره اليوم، وقد راعيت فيه الصدق التام في الرواية والأمانة التاريخية الكاملة، والله على ما اقول شهيد، فانني وأنا في هذه السن المتقدمة، لا أبغى مجداً ولا خلوداً، ولا أرضى أن أقابل الله سبحانه وتعالى وقد

افتريت على أحد أو كذبت في رواية حقائق عايشتها بنفسي وساهمت في أحداثها بشكل أو بآخر.

وأنبه القارىء إلى أنه إنصافاً للحقيقة، وللسياسيين الذين تعاملت معهم وورد ذكرهم في هذه المذكرات، فإنني لم أخضع مواقفهم السياسية لتقييمي الشخصي الآن بعد أن اتضحت لي الكثير من الحقائق التي كانت تخفى عليّ، وإنما علقت على مواقفهم كما رأيتها وقت حدوثها، فأطريت ما رأيته - في ذلك الوقت - حسناً يستحق الإشادة، وانتقدت ما رأيته - في ذلك الوقت - سيئاً يستحق الإدانة.

لقد قضيت ربع القرن الأخير من عمري في غربة من نوعين غربة الروح أولاً ثم زادتها غربة الجسد. ذلك أنني كنت أعاني منذ أواسط الستينات غربة وأنا في وطني وبين أهلي وعشيرتي، غربة الروح لما كنت أراه من بداية تدهور نظام الحكم الملكي وانتشار الفساد ليصيب بطوفانه دعامات الحكم الدستوري ونزاهة المسئولين ولم أستطع أنا وبعض جيلي أمام ذلك الطوفان إلا العزوف والابتعاد، وكنت أتطلع شأني شأن أغلبية أبناء الشعب الليبي إلى تغيير جذري يجتث الفساد، وإلى إصلاح حقيقي يعيد للدستور هيبته وإلى الحكم نزاهته، ولكن انقلاب سبتمبر جاء مجهضاً لتلك التطلعات فأقام في الوطن طغياناً وقهراً وبهتاناً وأجهض ما تبقى من إنجازات عهد الاستقلال وصادر الحريات وكمم الأفواه وكبّل الأحرار. عند ذلك فُرضت علي غربة إضافية هي غربة الجسد عن الوطن الجريح العزيز. وبقيت إلى يومي هذا أعاني فترة تشتت وتمزق وضياع واغتراب .. إغتراب بالمعنى الذي أراده أبو حيّان التوحيدي بقوله "أغرب الغرباء من صار غريباً في وطنه وأبعد البعداء من كان بعيداً في محل قربه لأن غاية المطلوب أن يسلو عن الوجود وأن يغمض عن المشهود وأن يقصى عن المعهود"! فلا شك أن التوحيدي كان مغترباً بالمعنى الذي صورته عباراته

فقد كان يعبر عن آلامه وآلام ذوي الشعور المرهف ممن كانوا على شاكلته، ذلك لأنه عاش، كما أعيش، عصر قهر فشى فيه ما يفشو عادة في عصور الطغيان من ظلم وبغي ونفاق وبهتان.

ثم يتساءل أبو حيّان التوحيدي "إلى متى نعبد الصنم بعد الصنم إلى متى نقول بأفواهنا ما ليس في قلوبنا؟ إلى متى نبتلع السموم ونحن نظن أن الشفاء فيها؟

لقد أمضيت عشرة سنوات في مناصب حكومية مختلفة، فقد عُيّنت وزيراً للأشغال العامة والمواصلات في أوائل سنة ١٩٥٠ م في حكومة إمارة برقة التي كونها "الأمير ادريس" سنة ١٩٤٩ م بالتعاون مع الحكومة البريطانية. ثم أصبحت ناظراً للأشغال العامة والمواصلات في حكومة ولاية برقة يوم إعلان استقلال ليبيا وقيام النظام الاتحادي. ثم عُينت وزيراً للمواصلات في الحكومة الاتحادية. ثم شكلت أول وزارة في أبريل ١٩٥٤ م وكان سني آنذاك ٣٣ سنة. وبقيت في هذا المنصب حتى منتصف عام ١٩٥٧ م وعندما استقلت من رئاسة الحكومة عينني الملك ادريس مستشاراً خاصاً له، وفي أوائل سنة ١٩٥٨ قدمت أوراق اعتمادي سفيراً لليبيا في فرنسا وبقيت في منصبي الأخير إلى يناير ١٩٦٠ م فاستقلت رغبة في العودة إلى مزاولة مهنتي الأصلية. ومنذ ذلك التاريخ رفضت عدة مرات تولي أي منصب حكومي وانصرفت بكل نشاطي في أعمالي الخاصة. فأنشأت الشركة الليبية للهندسة والإنشاء ثم تعاونت مع شركات الهندسة العالمية مثل "بكتيل" و"براون آند رووت" اللتين كوّنت معهما مشاركة عن طريقها قمنا بأهم أعمال الإنشاءات البترولية. ثم كونت العديد من الشركات الصناعية مثل شركة صناعة الصابون، وشركة إنتاج الغازات الصناعية وشركة أنابيب "الاترنيت" والبلاستيك. ثم وبالاشتراك مع البنك البريطاني وبنك "مورغان" الأمريكي أسّست بنك "شمال أفريقيا".

وعند قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ كنت مع عائلتي في إجازة في أوروبا وشاءت إرادة الله تعالى أن أتأخر في العودة إلى طرابلس يوم ٢٩ أغسطس ١٩٦٩ نظرا لمرض زوجتي مما أنقذني وعائلتي من الآلام والإهانات التي تعرض لها الكثير من كبار المسئولين السابقين عندما سُجنوا ثم حوكموا محاكمات مضحكة مبكية أمام محكمة "الشعب".

لقد حاولت أجهزة إعلام نظام "انقلاب سبتمبر ١٩٦٩" بكل الوسائل هدم التاريخ الليبي قبل الانقلاب وإلصاق أسوأ التهم برجال العهد السابق عليه. وكان نصيبي من تلك الاتهامات نصيب الأسد، ولكن كانت بعض هذه التهم من السذاجة والبلاهة بقدر كبير. فمثلاً نشرت جميع صحف ذلك العهد صورة لي مع "نيكسون" نائب رئيس الولايات المتحدة وهو يتسلمني رسالة خطية من رئيسه "ايزنهاور" بحضور عدد كبير من المسئولين، وتحت الصورة كُتب "نيكسون يسلّم شيكاً لمصطفى بن حليم ثمن خيانته .."!! ولكنها بترت الصورة بحيث استبعدت منها جميع الحاضرين ولم تبق منها إلا صورتي وصورة نيكسون!! تهمة غبية، فمتى كانت شيكات الخيانة الوطنية تمنح أمام عدسات المصورين؟ ثم كيف وصلت تلك الصورة إلى أولئك الانقلابيين لو أنها لم تكن منشورة في وسائل الإعلام؟

قصة دنيئة أخرى هي ادعاء أجهزة الانقلاب أنني بعت جزءاً كبيراً من أرض فزّان لفرنسا!! كأنما المسألة بيع وشراء كالذي يحدث في دكاكين الأسواق! وضُلّلت الجماهير الليبية عن الحقيقة البديهية، وهي أن أي تنازل عن شبر واحد من أرض الوطن أو اي تعديل في حدوده لا يمكن أن يتم إلاّ بعد موافقة ممثلي الشعب بمجلسيه وفي جلسات علنية، وأن أي اتفاق سري لا قيمة له إطلاقاً في نظر القانون الدولي. وسيجد القارىء الحقيقة الكاملة في الباب السابع تحت عنوان «معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع فرنسا».

ومثال ثالث لا يقل دناءة عن سابقيه هو ادعاء تلك الأجهزة أن ليبيا ساعدت بريطانيا في هجومها على مصر خريف عام ١٩٥٦ برغم أن الرئيس جمال عبد الناصر شكر الملك ادريس على موقفه المشرّف من مصر أثناء الاعتداء الثلاثي عليها ومنعه بريطانيا من استعمال قواعدها في ليبيا ضد مصر، وقد ورد ذلك الشكر العلني في خطاب عبد الناصر الذي ألقاه في بور سعيد في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٧. وسيجد القارىء تفصيلاً كاملاً لأزمة قناة السويس والاعتداء الثلاثي على مصر وموقف ليبيا النبيل في نصرة مصر ورد العدوان عنها في الباب العاشر تحت عنوان «ليبياوالاعتداء الثلاثي على مصر».

ولا أقصد من كتابة مذكراتي هذه الدفاع عن نفسي من تهم تتنافس بذاءتها مع تفاهتها، ولكنني أود، كما ذكرت، أن ألقي الضوء على تلك الفترة من تاريخ ليبيا التي كان لي دور في تشكيل وتكوين سياستها لأن هذا واجب وحق، مع شرح وافر لظروف تلك الحقبة والمؤثرات التي كانت سائدة فيها لأن الكثير من الناس يحاول خطأً أن يحكم على أحداث الخمسينات بعقلية وإمكانيات التسعينات، وهذا في رأيي أبعد ما يكون عن الإنصاف.

الباب الأول

الطريق الى الوزارة

في هذا الباب ....

من الطفولة إلى الوزارة

لقد رأيت أنه ربما كان من المناسب أن أستهل هذا الفصل بإعطاء القارىء لمحة عن طفولتي وشبابي وأهم الأحداث التي أثرت في شخصيتي قبل دخولي في دوامة السياسة، أتحدث من خلاله عن المناخ السياسي في المنطقة، والحالة السياسية التي كانت سائدة في ليبيا خصوصاً في تلك الفترة الحاسمة من تاريخها في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، وليكون مدخلاً لشرح الأحداث التي عايشتها وشاركت في صنعها بعد وصولي إلى كرسي الوزارة ثم رئاسة الحكومة.

طفولتي وشبابي

والدي أحمد محمد بن حليم كان تاجراً من مدينة «درنة» فقد امتهنت عائلتنا التجارة منذ قرون عديدة، وكانت تجارتنا تتلخص في تربية الأغنام في ربوع برقة وتصدير منتجاتها إلى مصر واليونان وتركيا، واستيراد المواد الضرورية من تلك البلاد، وكانت المنطقة بين الجبل الأخضر والإسكندرية هي منطقة نشاط عائلتنا، وكان لنا منزل ضخم في وسط مدينة درنة، عبارة عن حديقة واسعة (وسط حوش) مرصوفة بأحجار وادي درنة، تغطيها أشجار العنب وبها بئر عذب، وتتفتح تلك الحديقة على عدة أجنحة لكل فرع من إخوتي المتزوجين جناح، والبناء كان من الحجر والسقوف من خشب «الشعراء»، وكانت ساقية درنة تصل إلى حديقتنا مرة كل أسبوع وهو يوم الغسيل، وكان هناك «مربط» للخيل ومطبخ بالحطب وعدة تنانير (جمع تنّور) وبجوار المربط مخازن للحبوب، وكانت هناك عشرات الأزيار الضخمة مصفوفة في الحديقة بجوار الحوائط، وكانت تستعمل لتخزين المواد الغذائية من سمن و«قدّيد» وأرز وقمح وغلات أخرى كثيرة..

وكان والدي الإبن الوحيد لجدي وورث عنه ثروة طائلة واستمر في مزاولة مهنة أجداده وقد اشتهر بسمعة طيبة وذكاء كبير.

في أكتوبر سنة ١٩١١ م بدأ الغزو الإيطالي لليبيا ونزلت القوات الإيطالية على الشواطىء وأقامت في المناطق التي احتلتها حكماً غاشماً أساسه المحاكم العسكرية قاسية الأحكام سريعة التنفيذ، وحدث أن ألقت سلطات الاحتلال القبض على عدد من الملاّك من مدينة درنة بتهمة العثور على سلاح في أراضيهم، وكان والدي أحد هؤلاء.

وتدخل قريبنا رئيس بلدية درنة الحاج محمد صوّان لدى السلطات العسكرية لصالح والدي وتمكن من الإفراج عنه إفراجاً مؤقتاً إلى يوم المحاكمة، وهذا الإفراج المؤقت جعل اسم والدي في آخر قائمة المتهمين، وبذلك جاءت محاكمته في اليوم الثاني من المحاكمات، أما في اليوم الأول فقد حوكم أغلب المتهمين وبعضهم حكم عليه بالإعدام!

ويقول والدي أنه لم ينم تلك الليلة حزناً على رفاقه في السجن وخوفاً من نفس المصير إلا أنه تشجع وألهمه الله الردود المقنعة عندما مثل أمام المحكمة العسكرية في اليوم التالي، إذ قال «للكولونيل» رئيس المحكمة العسكرية أن أرضه أرض زراعية غير مسوّرة ولا حارس لها فكيف يكون مسئولاً عما يلقيه الناس فيها، كما أكد للكولونيل أنه رجل أعمال ولا علاقة له بالمقاومة.

ويبدو أن رئيس المحكمة اقتنع بما سمع فأخلى سبيل والدي. ويقول والدي «عندما رجعت إلى منزلنا في رفقة عشرات الأصدقاء والأقارب وجدت المنزل يضيق على سعته بالمهنئين وأخذتني والدتي في حضنها وهي تبكي وتقول «اذهب يا ولدي لمصر وستجد فيها الأمن وفي ظهرك رجال ونساء كثيرون»»، وتمكن والدي من الحصول على تصريح بالسفر إلى الإسكندرية للعلاج وغادر درنة ولم يعد إليها إلاّ سنة ١٩٢١ بعد أن صدر عفو ملكي إيطالي عن تهمة أخرى حوكم والدي غيابياً بسببها بعد فراره إلى مصر ببضع سنين وهي تهمة تمويل قافلة سلاح ومواد غذائية للمجاهدين.

وعندما غادر والدي الوطن كان أخي الأكبر سليمان في الرابعة عشرة من عمره فأوكل والدي شئون تجارته لخاله الحاج المبروك بن حليم، وأنشأ هو في الإسكندرية شركة تجارية نشاطها الرئيسي هو التجارة مع ليبيا. وفي الإسكندرية تعرف على الحاج محمد بن غلبون وكان هو الآخر تاجر ثري من مدينة بنغازي نزح إلى الإسكندرية هرباً من ظلم الطليان. وتشارك والدي مع الحاج محمد بن غلبون ثم تزوج ابنته (والدتي) وأنجب منها أربعة ذكور وثلاثة من الإناث. وكنت أنا الثاني

في الترتيب إذ ولدت يوم ٢٩ يناير ١٩٢١ في الإسكندرية (وكان والدي يومئذ يقوم بأول زيارة له للوطن بعد هجرته) وتربيت مع إخوتي في الاسكندرية في جو ليبي قُح فكانت عاداتنا ولهجتنا وصداقاتنا كلها ليبية، إذ كانت الإسكندرية تعج بالمهاجرين الليبيين، وحرص والدي على تعليمنا الديني والمدني، فأرسلت أنا وأخي عبد المنعم في أول الأمر إلى مدرسة الشيخ محمد عمورة (وهو مهاجر ليبي) ثم التحقت بمدرسة «سانت كاثرين» الفرنسية التي يديرها رهبان كاثوليك، ثم بكلية «سان مارك» الشهيرة، وكان والدي يتولى تحفيظنا القرآن الكريم في جلسات مسائية، ثم كان يدعو بعض طلبة الأزهر من «الدراونة» لتمضية إجازة شهر رمضان وجزءاً من الإجازة الصيفية في منزلنا حتى نتعلم منهم اللغة العربية وتعاليم الدين، (وكان أشهرهم الشيخ عبد السلام بن عمران)، وكان والدي يحرص على حضور الدروس الدينية التي يلقيها إمام المالكية بالإسكندرية الشيخ إبراهيم الغرباوي في مسجد «سوق الخيط» بعد صلاة العصر من شهر رمضان. وكان يصر علينا «أخي الأكبر وأنا» أن نحضر تلك الدروس بعد خروجنا من كلية سان مارك.

وأقام والدي سلسلة تجارية في صحراء مصر الغربية، فكان لنا محل تجاري في منطقة «لنجيلة» يشرف عليه عبد القادر عزّوز، وكانت لنا مشاركة مع ابن عمتي عبد الحميد الأطرش في سيدي برّاني، وكذلك مع الحاج عبد الكافي السمين في مرسى مطروح، وأخرى مع مهاجرين آخرين في الضبعة والحمّام مريوط والسلّوم.

وفي أواخر فترات الجهاد سنة ١٩٢٩ وجهت القنصلية الإيطالية (وكان لها حق سيادة قانونية على المواطنين الليبيين المقيمين في المملكة المصرية) تهمة لوالدي بأنه يستلم أموالا من السيد أحمد الشريف المقيم في السعودية لدى الملك عبد العزيز آل سعود، ويتولى (والدي) إيصال تلك الأموال عن طريق شبكته التجارية المنتشرة في الصحراء الغربية المصرية إلى السيد عمر المختار في الجبل الأخضر، ولكن الله أنجاه من عواقب تلك التهمة (التي لم يكن لها أساساً في الواقع).

وعندما بلغت الرابعة عشر من العمر كنت أرسل مع أخي عبد المنعم في الإجازة الصيفية إلى محلاتنا التجارية للعمل فيها وكنا نعامل كأي عمّال آخرين، فمثلاً لم يكن يسمح لنا بالتنقل في سيارات والدنا بل كان علينا التنقل على ظهور الإبل، كما كنا نقوم بالأعمال اليدوية وأعمال التسويق، وكنا نكلّف كذلك بحراسة المخازن وشون الشعير ونمضي الليل في الخيام مع العمال الآخرين وكان منهم كثير

من المهاجرين الليبيين. ولقد علمني الرماية بالبندقية المرحوم السنوسي بو بريدان البرعصي، وهو من أشهر المجاهدين من الفرسان الذين عملوا مع السيد عمر المختار، ثم لجأ إلى الصحراء بعد انتهاء المقاومة في الجبل الأخضر. وكنا، أخي وأنا ،نمضي ساعات فراغنا مستمعين بانتباه وتشوّق عظيمين لقصص الجهاد الوطني وبطولات «المحافظية» أي المجاهدين، التي كان يرويها لنا «سي السنوسي» .. وإن أنس لا أنسى درس الرماية الأول الذي علمني إياه الشيخ السنوسي بو بريدان، فبعد أن علمني ملء البندقية بالبارود والرش وشد البندقية إلى الكتف وتصويبها نحو الهدف ... إلخ أخذ البندقية قائلاً سأريك الآن كيف تصطاد ... وصوب البندقية نحو هدهد كان قد مر في تلك اللحظة ... ثم أطلق العيار فأخطأ الهدف وطار الهدهد هرباً ... وإذ بذلك الشيخ الوقور ينهمر بالبكاء، واستغربت ذلك منه، بل استهجنته، وسألته ما الذي جعله يبكي هذا البكاء؟ فقال «يا بني هذه هي المرة الأولى التي أخطأت فيها الهدف... لم ينج مني إيطالي أو صومالي ... واليوم يفر مني عصفور ... هدهد صغير! »

وكثيراً ما تساءلنا، أخي وأنا، عن هدف والدنا في تلك المعاملة القاسية، ولكنني أدركت الهدف بعد ذلك بعشرات السنين بعدما رجعت إلى الوطن وتوليت مناصب رفيعة وكان عليّ التعامل مع رجال القبائل مستعملاً لهجتهم وأمثالهم بل وأغانيهم .

وكان أبناء السيد أحمد الشريف يقيمون في صحراء مصر الغربية فتعرفت على أغلبهم خصوصاً السيد أبو القاسم والسيد العربي والسيد محي الدين. وكنت أزور الوطن مع بعض أفراد العائلة أحياناً، فقد زرت درنة وأنا طفل ثم وأنا صبي عدة مرات، ولكننا كنا نشعر بأننا مراقبين من المخابرات الإيطالية في تحركاتنا برغم الحفاوة العظيمة التي كنا نلاقيها من أهلنا وأقاربنا .

وكانت إقامتنا في الإسكندرية كما قدّمت، في واحة ليبية وكانت حالة والدي موسرة دون إفراط، وكان يقضي أغلب وقته في التجارة والعبادة أما السياسة فقد ابتعد عنها بعد ما اكتوى بنارها، ولكنه كان يميل أكثر نحو السيد أحمد الشريف ويرى فيه المجاهد المسلم الحق، لم يكن والدي يكره السيد ادريس، لكنه كان يفضل مواقف السيد أحمد الوطنية التي لا تشوبها الممارسات والأساليب السياسية.

وكانت جدّتي (أم والدتي) تقيم معنا بعد طلاقها من جدّي وهي بنت عمه من

الفرع المصراتي، وكانت شديدة الطيبة ورعة، طاهرة، لم تكن تحلو السهرة لوالدي إلاّ إذا أحضرها وأجلسها عن يمينه، وكان يناديها «بالغلبونية» وكانت شديدة الصراحة لا تعرف تلوين الكلام والمداهنة واحتفظت بلهجتها المصراتيةالقُحة وكانت تغذي فينا الروح الوطنية وتقص علينا قصص الجهاد الليبي.

أما والدتي فكانت بالنسبة لي هي الصديق الحنون وفيما كان والدي شديداً معنا دون عنف (لا أذكر أن والدي ضربني مرة واحدة!) كانت والدتي هي مثال الحنان والرعاية والعطف، وكانت مثل والدتها شديدة الصراحة لا تحب النفاق أو الكلام المعسول، شديدة التقوى، حفظت عن أبيها القرآن وتعلمت من إحدى زوجاته اللغة التركية وأجادتها، وكانت تحفظ الكثير من الشعر البدوي البرقاوي خصوصاً شعر الجهاد، وما أكثر ما حفظت منها من ذلك الشعر، وما زال عالقاً في ذهني جزء من قصيدة قالتها عند احتلال الطليان لبنغازي:

إسم الله بنغازي العجيبة　　جاها جيش وما تدري به
خلّـــى ركّابين الخيــل　　يقولوا للطلياني طيبه
وخش القصر مع الاصباح　　وطوّح كرسي المواديـر
وقـال حلفنـا مـا نـرتـاح　　وفي بنغـازي طيـر يطيـر

وكان ابن خال والدتي إبراهيم علي بن غلبون أحد المجاهدين الذين أمضوا سنوات عديدة في الجهاد الوطني تحت إمرة القائد المجاهد رمضان السويحلي ثم إبراهيم وسعدون السويحلي، ولما تشتتت المقاومة الوطنية في ولاية طرابلس الغرب، فر إبراهيم بن غلبون إلى مصر مع السيد أحمد السويحلي وكان «الخال إبراهيم بن غلبون» كما كنا نسمّيه هو الذي علمنا تاريخ الجهاد في مصراته وبطولات المجاهد رمضان السويحلي، وكانت عينا الخال إبراهيم تدمعان بغزارة وتنتابه العبرات بعصبية ظاهرة، عندما يصل في حديثه معنا إلى أواخر أيام الجهاد وتفكك المقاومة ثم توقفها، كل هذا كان يغذي فينا، إخوتي وأنا، الروح الوطنية وشعور الاعتزاز ببطولات مجاهدي الوطن.

في هذه البيئة الليبية المتدينة المحافظة في البيت، الفرنسية المتحررة في المدرسة، نشأت، وكانت الدراسة في كلية سان مارك أوسع مجالاً وأفقاً وأكثر جدية من الدراسة في المدارس الحكومية، فقد كنا ندرس المنهاج الحكومي لشهادة البكالوريا، وكانت جميع مواد الدراسة من رياضة وفيزياء وكيمياء وتاريخ

وجغرافيا ... تدرس بالفرنسية، وكانت هناك عناية فائقة وخاصة باللغة العربية، إذ استعملت الكلية مدرسين من خيرة خريجي دار العلوم وضاعفت من ساعات دراسة اللغة العربية، ربما درءاً لما قد يُظن من إهمالها اللغة العربية، وفضلاً عن ذلك فقد كنا ندرس علوماً إضافية أخرى مثل الموسيقى والخطابة وعلم «الإتيكيت»، كما كان هناك الكثير من الأنشطة والجمعيات الثقافية، مثل جمعية الثقافة العربية، وجمعية الثقافة الفرنسية، مما يثري ثقافة الطالب العامة ويوسع أفقه ومداركه، وأذكر هنا حدثاً ظريفاً فكهاً ... فقد عينت وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨ الدكتور زكي مبارك الأديب الشهير مفتشاً عاماً للغة العربية في المدارس الفرنسية، وأثناء زيارته الأولى لكلية سان مارك زار صفنا وكنا ندرس أبياتاً "لجميل بثينة" ونناقشها مع أستاذنا، وكان رجلاً فاضلاً دمث الأخلاق، ووجّه الدكتور زكي مبارك عدة أسئلة أجاب الطلبة عليها، وأخيراً سأل ما هو إسم "جميل بثينة" الحقيقي؟ ولما عجزنا نحن الطلبة عن الرد وجه سؤاله إلى أستاذنا، فتلعثم المسكين واحمرّ وجهه وشعر بإحراج شديد أمام تلاميذه، وهنا وجه الدكتور مبارك انتقاداً حاداً للأستاذ على مسمع منا جميعاً، «كيف تدرّس اللغة العربية لطلبة "سان مارك" وأنت لا تعرف الإسم الحقيقي لجميل بثينة؟».

ولتعاطفنا مع أستاذنا فقد عم الغرفة وجوم واستياء واستمر الدرس، وإذ بأبيات للشاعر "ديك الجن" يتلوها أحد الزملاء وهنا رفعت يدي مستأذنا الأديب الكبير وسألته عن الأسم الحقيقي «لديك الجن» وفجأة احمرّ وجه الدكتور وتلعثم رغم سلاطة لسانه وقال: «أعجبني فيك دفاعك عن أستاذك» وضج الصف بالضحك!

وفي نفس السنة الدراسية وفي درس الرياضيات وكان أستاذنا راهباً من أصل انجليزي طيب القلب بارعاً في علوم الرياضيات، ولما كنت من المتفوقين في الرياضيات فقد كانت لدي دالّة على أستاذنا الطيب الذي كان يتقبل مني أكثر مما يتقبل من زملائي المشاغبين الآخرين.

وفي أحد الأيام ويبدو أنني تعدّيت الحدود المعقولة في المشاغبة، انفجر أستاذنا الطيب موجهاً لي لوماً ووعيداً ما لم أتوقف عن مشاكستي، ولكنه، وهذا هو الغريب في الأمر، خاطبني قائلا "إذا لم تنته أنت يا رئيس الوزراء فانني سأوقع عليك كذا وكذا من العقاب! ولم أدر يومئذ أن مخاطبته لي العفوية بلقب "رئيس الوزراء" كانت نبوءة تحققت بعد عشرين سنة!

الحرب العالمية الثانية .. نقطة تحول في حياتي

واستمرت حياتنا في الإسكندرية رتيبة ميسّرة إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ ثم دخول إيطاليا الحرب في يونية سنة ١٩٤٠ فأصبحت الحرب على أبواب مصر الغربية، وأعلنت الحكومة المصرية حالة الأحكام العرفية ثم حولت الصحراء الغربية إلى منطقة عسكرية (وهي منطقة نشاط عائلتنا التجاري)، وبذلك أصيبت تجارتنا بخسائر جسيمة وزاد من صعوباتنا انقطاع جميع الصلات بيننا وبين ليبيا واستحال علينا جلب أية أموال من ثروتنا هناك، وكانت الضربة الحاسمة هي اعتقال والدي مع كثير من أعضاء الجالية الليبية (بناء على أوامر المخابرات المصرية) وبقى والدي في المعتقل السياسي أكثر من سنة ولم يفرج عنه إلا بعد مساع حثيثة من الأمير ادريس السنوسي ومن آل الباسل (سيرد ذكر آل الباسل فيما بعد)، خلاصة القول حلّت بنا شدة وأصبنا بضيق مالي مفاجيء لم نكن مستعدين له ... ولما كانت كلية سان مارك من أغلى المعاهد وأكثرها تكاليفاً فقد عجزت العائلة عن مواجهة عبء السنة الدراسية الأخيرة - فلم يكن أمامي إلاّ سنة واحدة للحصول على شهادة التوجيهية ودخول الجامعة - ولكنني لم أيأس، فذهبت إلى عبد الستار بك الباسل وكان عضواً في مجلس الشيوخ وصديقاً لوالدي، وبفضل تدخله لدى وزارة المعارف قُبلت في مدرسة الخديوي إسماعيل بالمجان لإكمال السنة الأخيرة في قسم الرياضيات، وكانت مدرسة الخديوي إسماعيل من أحسن المدارس الحكومية في القاهرة، وانتقلت للإقامة في بيت الطلبة الليبيين بحي "سوق السلاح" بالقاهرة، واستضافني الأستاذ إبراهيم لطفي المهدوي فاشتركنا في غرفته، هو وأنا، وفي بيت الطلبة تعرفت على كثير من الطلبة الليبيين الذين كانوا يدرسون في الأزهر ودار العلوم مثل عبد الحميد بي درنة (سيرد ذكره فيما بعد)، وسلطان حلمي الخطابي (الذي عينته مديراً لمكتبي سنة ١٩٥٥) وبشير الطويبي (الذي أصبح نائباً في مجلس النواب سنة ١٩٥٦) والطاهر البشتي وإبراهيم الرفاعي وآخرون كثيرون ...

عائلة الباسل

عائلة الباسل من أهم وأنبل العائلات المصرية من أصل ليبي، فهم من قبيلة «الرماح» من برقة، هاجروا إلى مصر منذ أقل من قرن واستقروا في مديرية الفيوم وكانت لهم أملاك كثيرة وأراض زراعية واسعة وثروة كبيرة، وامتاز آل الباسل جميعاً بالكرم والشهامة ونفوذ عظيم لدى الدوائر العليا في الحكومة المصرية وكانت مواقفهم النبيلة مع المهاجرين الليبيين لا يحصيها عد، وقاموا بدور بالغ الأهمية

كهمزة وصل بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من جهة والمجاهدين الليبيين من جهة أخرى، كما كان «قصر الباسل» في الفيوم هو كعبة الليبيين وملجأ الكثيرين منهم، وامتاز في آل الباسل الأخوان حمد باشا الباسل وعبد الستار بك الباسل وكانا على درجة عالية من الثقافة والاطلاع، وعلى أخلاق عربية نبيلة وكرم حاتمي أصيل.

حمد باشا كان من أقطاب حزب الوفد ومن أهم مؤسسيه، أما عبد الستار بك فكان عضواً في مجلس الشيوخ ومن أهم أقطاب حزب الأحرار الدستوريين، وكنت تجد الأخوين في مقدمة كل عمل عربي جليل مساهمين بمالهم ونفوذهم وآرائهم.

وفي سنة ١٩٤١ حصلت على شهادة البكالوريا قسم الرياضيات بدرجة جيد جداً وقدمت طلب التحاقي بكلية الهندسة الملكية وكان القبول في تلك الكلية محدداً بمائتين وخمسين طالباً يُختارون من شعبة الرياضيات الأول فالأول، وكنت مطمئناً لقبولي لأنني كنت ضمن المائة الأولى من الناجحين، ولذلك أصبت بصدمة شديدة عندما رُفض طلبي مؤشراً بالقلم الأحمر في خانة الجنسية، وضاقت الدنيا واسودت في وجهي وكدت أفقد أملي من شدة الصدمة إذ كيف أتوصل إلى نقض قرار مسجل كلية الهندسة الرهيب!

واستعرضت ما أمامي من سبل وهداني الله إلى اللجوء مرة ثانية إلى عبد الستار بك الباسل، فذهبت إلى ڤيلاّ «الباسل» على شاطىء النيل ودخلت على عبد الستار الذي قابلني بحفاوة وعطف لن أنساه ما حييت، وعرضت عليه أوراقي ورفض الكلية طلبي بسبب جنسيتي الليبية، واستغرب واستهجن أن يُرفض طلبي لأنني ليبي، وطلب مني الحضور صباح الغد الباكر، وبالفعل ذهب معي بسيارته الفخمة إلى وزارة المعارف، وعندما دخل مكتب الوزير وسأل السكرتير بلهجة بدوية جافة "هيكل هنا؟" سقط قلبي إلى القاع وقلت في نفسي لقد قضى هذا البدوي على بقية آمالي، إلاّ أن السكرتير أسرع إلى مكتب الوزير ثم خرج منه يدعو عبد الستار بك للتفضل بالدخول، عند تلك اللحظة عاودني الأمل وانتظرت دقائق كأنها شهور، ثم رن الجرس واستُدعيت أنا إلى المثول بين يدي الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف وكانت أول مرة في حياتي أقابل فيها وزيراً، ووجدت عبد الستار بك بقامته الطويلة وملابسه العربية الفضفاضة يرعد ويزبد مخاطباً الوزير «كيف يرفضون طلب التحاق لطالب ليبي بسبب جنسيته؟ لا زلتم فراعنة ولن تتعرّبوا إلاّإذا فتحكم العرب مرة أخرى»! وكلام شديد آخر، والوزير المسكين يهدّئ من ثورة الباسل ويحاول أن يفهم مني بعض التفاصيل ... منظر لا أنساه ما حييت، وأخيراً

هدأ عبد الستار بك، وهاتف الوزير مدير الجامعة (الجراح علي باشا إبراهيم) قائلاً له «يا علي باشا انقذني من غزو عبد الستار الباسل!» وقص له قصتي وأخيراً طلب مني الوزير أن أذهب بأوراقي إلى مسجل كلية الهندسة وسأجد عنده التعليمات، وأوصلني عبد الستار بك إلى باب الجامعة ووجدت مسجل الكلية قد تحول بقدرة قادر من نمر شرس إلى حمل وديع!

وقُبلت في كلية الهندسة وكانت الدراسة قد بدأت منذ شهرين! ويشاء الله جلت قدرته أن تقرر كلية الهندسة إنشاء فرع لها في الإسكندرية فبادرت بالتحول له مما يسّر لي كثيراً من الصعوبات، وبعد خمس سنوات من أصعب مراحل الدراسة والتدريب تخرجت في مايو سنة ١٩٤٦ حاصلاً على بكالوريوس الهندسة بمرتبة الشرف، والتحقت للعمل في شركة «إيجيكو» للإنشاءات، وكانت "إيجيكو" أكبر وأقوى شركات الهندسة بمصر فقد كان مجلس إدارتها مكوناً من عدد من كبار باشاوات مصر يرأسهم حسين صبري باشا خال الملك فاروق، وكان يتولى إدارتها الهندسية مجموعة من المهندسين الإيطاليين والسويسريين والمصريين يرأسهم الدكتور المهندس «ميزتانو» أحد نوابغ الإنشاء والهندسة، وأمضيت في الشركة إلى أوائل سنة ١٩٥٠ وقمت بتنفيذ العديد من المشروعات الكبرى كان آخرها مشروع أرصفة ومحطة الركاب بميناء الاسكندرية وهو مشروع ضخم لإقامة أرصفة لترسو عليها عابرات المحيطات ... كما كنت في نفس الوقت أرأس المكتب الهندسي للأساسات، وكنت أتقاضى أكبر مرتب يتقاضاه مهندس مصري بالشركة .. وكنت أرأس مجموعة من المهندسين تشتمل على كثير ممن كان أكبر مني سناً أو أكثر مني أقدمية!

الدعوة الى تولي الوزارة

وفي هذا الجو من الرضا النفسي والمهني وصلتني رسالة من الأمير ادريس أمير برقة حملها إليّ صديق والدي وصهرنا الحاج عبد الكافي السمين، يدعوني الأمير ادريس في هذه الرسالة لمقابلته في بنغازي، وشدد الحاج عبد الكافي على ضرورة الاستجابة لدعوة الأمير بأسرع ما يمكن، وحذرني من مغبة الرفض شارحاً أن الأمير لا يستطيع أن يعيد بناء برقة بدون معاونة المتعلمين من أبناء الوطن، مشيراً إلى أن منصب وزير الأشغال العامة والمواصلات شغر بتعيين علي أسعد الجربي مندوباً لبرقة

في مجلس هيئة الأمم المشرف على تحضير استقلال ليبيا، وأن الأمير يود أن أتولى أنا مسئولية إعادة بناء برقة ... وبدأت تفكيراً عميقاً فيما يجب أن أعمله لقاء هذه الدعوة، وقد يستغرب القارىء ترددّي الشديد أمام دعوتي لتولي منصب وزير الأشغال (ولم أكن قد بلغت الثلاثين)، ولكن هذا ما حدث لأسباب كثيرة منها:

١ - أن معمعة السياسة الداخلية في برقة كانت على أشدها وكان هناك تياران رئيسيان يستقطبان الفكر السياسي في برقة:

تيار وحدوي ينادي باستقلال ليبيا بأجزائها الثلاثة، برقة وطرابلس وفزان في دولة واحدة اندماجية بنظام ملكي مرشحاً الأمير ادريس كأول ملك للبلاد تحت نظام دستوري يستند أيضاً على نظام ديمقراطي برلماني، ويروّج لهذا التيار الشباب المتعلم خصوصاً في المدن والقرى الرئيسية وقلعة هذا التيار الخصبة هي «جمعية عمر المختار» بفرعيها في بنغازي ودرنة.

والتيار الثاني ولنسميه التيار «البرقاوي» ينادي بإمارة برقة تحت راية الأمير ادريس، ولا يمانع في وحدة تاريخية بين أجزاء ليبيا الثلاث بشرط أن يحتفظ كل جزء بصلاحيات واسعة وأن يلعب الاتحاد دور المنسق فضلاً عن الشئون الخارجية والدفاع، ويبايع الأمير ادريس ملكاً على الاتحاد، وكان الأمير ادريس والعائلة السنوسية وأغلب زعماء القبائل يساندون هذا التيار ويروّجون له.

ولا أود أن أسترسل في شرح الأسباب التي أوجدت هذا الانقسام في الرأي وهذه المعمعة السياسية التي سادت في برقة في السنوات السابقة للاستقلال وسنواته الأولى، فليست هذه المذكرات مجالاً لهذا الموضوع.

مجمل القول أن الأمير ادريس كان كثير الحذر مما هو طرابلسي وكثير الارتياح لما هو برقاوي، فقد حدثت في سنوات الجهاد بعض الأخطاء أدت بالأمير إلى هذا الشعور، وكان أكثر هذه الأخطاء في نظره ما حدث عند تكوين الجيش السنوسي في شهر أغسطس سنة ١٩٤٠، فبينما تطوع آلاف البرقاويين، فان عدد المتطوعين من ولاية طرابلس لم يزد على الأربعين متطوعاً!!

وإنصافاً للطرابلسيين فإن موضوع التطوع في الجيش السنوسي سبقه خلاف بين زعماء طرابلس (عون سوف، السيد أحمد السويحلي، الطاهر المريّض) مع الأسف بتحريض من عبد الرحمن عزّام الذي كان وزيراً للشئون الاجتماعية

(سنة ١٩٤٠) في وزارة علي ماهر باشا من ناحية والأمير ادريس من ناحية أخرى، فقد أصر زعماء طرابلس على الحصول من بريطانيا العظمى على وعد قاطع باستقلال ليبيا قبل أن يضعوا يدهم في يدها، بينما اكتفى الأمير ادريس بوعود شفوية يغطيها ضباب كثير، ولقد سألت الملك ادريس عن ذلك فيما بعد وكان رده «في تلك الظروف لم يكن لنا أي أمل غير انتصار الحلفاء ولذلك لم يكن لنا أي خيار آخر، فكان علينا أن نشترك مع الإنجليز في قهر عدونا إيطاليا وطردها من الوطن ثم كان حالنا حال الذي قال ، وأنا الغريق فما خوفي من البلل!» وبرغم وجاهة رأي زعماء طرابلس فإن ظروف سنة ١٩٤٠ كانت تستدعي منهم مرونة أكثر لأن بريطانيا ما كانت لتعطي مثل ذلك الوعد القاطع، ومع الأسف وقعوا تحت تأثير عبد الرحمن عزّام باشا الذي كان يكنّ للأمير ادريس العداء الدفين.

ولقد كنت أميل ميلا أكيداً نحو التيار الوحدوي بل كنت على علاقة صداقة متينة مع مؤسس جمعية عمر المختار الأستاذ مصطفى بن عامر، والشاعر الأستاذ إبراهيم أسطى عمر وكثير من أعضاء الجمعية من شباب درنة المثقف، ولذلك فقد كنت أتردد في قبول منصب رفيع في نظام يمثل التيار البرقاوي أقوى تمثيل خشية أن يفسر قبولي بتنكري لمبادئي السياسية وصداقاتي الوطنية.

٢ ـ سبب ثان هو أنني كنت أشعر في حياتي وعملي في الإسكندرية برضى تام واطمئنان للمستقبل، كما شرحت سابقاً، وكنت أخشى أن أترك هذا الأمان إلى متاهات السياسة وتقلباتها.

واستشرت الكثير من أصدقائي وقد شجعني كثير منهم على القبول، وأخيراً عزمت على السفر إلى بنغازي ومقابلة الأمير وأرجأت قراري إلى ما بعد المقابلة. ولم يكن لدي جواز سفر واستخراجه كان يستدعي وقتاً طويلاً ولكن الحاج عبد الكافي تغلب على هذه العقبة بسهولة، فقد سافرت معه إلى مرسى مطروح ونزلت ضيفاً لديه ثم ذهبنا (هو وأنا) لمقابلة «الأميرالاي» السيد فرج بك محافظ الصحراء الغربية المصرية، وكان ضابطاً من أصل نوبي على صلة قديمة بالحركة السنوسية وعرضت عليه مشكلتي ورغبتي في الحصول على تصريح لمغادرة القطر المصري والرجوع إليه بعد أيام، وبدون تردد أخذ ورقة من مكتبه وكتب عليها «يصرّح للمهندس فلان بمغادرة المملكة المصرية عن طريق نقطة حدود السلوم والرجوع إلى

المملكة عن طريق نفس النقطة في غضون شهر» إمضاء أمير الاي سيد فرج محافظ الصحراء الغربية، وختم الورقة بختم المحافظة وأعطاها لي متمنياً لي التوفيق! وعندما وصلت إلى نقطة السلوم حضر من طبرق لإستقبالي - حيث كان ينتظر قدومي - نائب متصرف درنة السيد أحمد المختار (ابن أخ الشهيد عمر المختار).

ورافقني السيد أحمد المختار إلى درنة حيث أمضيت ليلتي في منزلنا واجتمعت مع الأستاذ إبراهيم أسطى عمر وبعض شباب جمعية عمر المختار وأدهشني تشجيعهم لي بقبول الاشتراك في حكومة برقة أملاً أن «أعمل على إصلاح الأمور من الداخل».

وفي بنغازي استقبلني الأستاذ وهبي البوري كبير تشريفات الأمير وأنزلني في فندق «ڤيينّا»، وكان عبارة عن مبنى نصفه متهدم من آثار الحرب والنصف الآخر تديره عجوز نمساوية وبه عدد لا يزيد عن عشرة غرف وأثاث متقشف نظيف، وبعد وصولي بيوم واحد قابلت الأمير ادريس في قصر «الغدير» خارج مدينة بنغازي، كنت قابلت الأمير عدة مرات في الإسكندرية وأنا صبي فقد كان على صداقة مع أحد أخوالي (الشيخ أحمد بن غلبون).

وكان الأمير كعادته لطيفاً مجاملاً متواضعاً لا تكاد تسمع صوته، ثم تطرق إلى جوهر الموضوع قائلاً "تذكر أنني لم أشجعك على التطوع في الجيش السنوسي (بالفعل في يونية سنة ١٩٤١ قابلت إبراهيم الشلحي وعرضت عليه استعدادي للتطوع في الجيش وشاور الأمير ادريس الذي وجهه لنصحي بمواصلة دراستي الهندسية) وطلبت منك مواصلة الدراسة وأنني سأحتاج إليك فيما بعد؟ لقد حان الوقت الآن فأنا في سبيل إنشاء دولة ويلزمني رجال متعلمين من أبناء الوطن، ورغبت أن تتولى وزارة الأشغال والمواصلات فقد سمعت عن خبرتك ونجاحك في الإسكندرية من إبراهيم بك (يقصد إبراهيم الشلحي) ولذلك فاني آمل أن تقبل العودة إلى وطنك والعمل فيه مهما كلفك هذا من تضحيات، وأضاف .. وآمل أن تستجيب لنداء وطنك وتساهم في بنائه وأنا لا أستطيع أن أعمل دون رجال يعاونونني خصوصاً المتعلمين من الوطنيين، وأضاف أن الإدارة يقوم بها الآن أجانب أغلبهم إنجليز وأنا أود التخلص منهم تدريجياً، ولكن يجب أن يحل محلهم أكفاء من الوطنيين.

وكانت الطريقة التي استعملها الأمير في مخاطبتي من اللطف والتواضع مما أزال في نفسي كل مقاومة، فقلت إنني رهن إشارته ولا أطلب إلاّ شهراً واحداً لكي أصفي أعمالي في الإسكندرية وأرجع إلى بنغازي، وأضع نفسي في خدمة الوطن وخدمته. وهذا ما فعلته ورجعت إلى بنغازي في شهر يونية سنة ١٩٥٠، فصدرت إرادة أميرية بتعييني وزيراً للأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة وأقسمت اليمين ثم زرت رئيس الوزراء السيد محمد الساقزلي.

وكان السيد الساقزلي يتولى وزارة العدل، علاوة على رئاسة مجلس الوزراء وكان مجلس الوزراء يتكون من سعدالله بن سعود (من الليبيين المهاجرين في تركيا حيث وصل هناك إلى منصب والي ولاية ديار بكير) والسادة محمد بودجاجة وحسين مازق وعبد القادر العلام وأنا، ولا أدرى لماذا، فان نوعاً من الشك والريبة سيطر على علاقاتي برئيس الوزراء، ربما اندفاع الشباب المسيطر عليّ تعارض مع حذر شيخوخته، أو ربما لأنني فُرضت عليه فرضاً ولم يكن له أي دور في اختياري، وبالعكس فقد كان التفاهم بين كل من حسين مازق وعبد القادر العلام وبيني على أتمه.

الحالة السياسية في برقة
في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات

بدأت موجة التحررالعربي والرياح القومية العربية تهب على برقة بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما سقطت كل الحواجز بين مصر وبرقة وزاد التبادل الفكري وتوثقت الروابط الثقافية خصوصاً عن طريق الإذاعة والجرائد المصرية والمدرسين المصريين، واقترن هذا المد التحريري بضجر من الإدارة العسكرية البريطانية التي تحكم برقة، واشتدت مطالبة الأهالي بأن تسلم بريطانيا أمور برقة إلى الأمير ادريس وتدخل معه في حلف أو اتفاقية وصاية، وبالتدريج ونظراً لاختلاف المفاهيم والأذهان فقد ظهر تياران رئيسيان يمثلان الآمال القومية في البلاد :

أولا :إتجاه «الجبهة الوطنية» التي تكونت بعد خطاب الأمير أدريس في ميدان بلدية بنغازي سنة ١٩٤٦ وبإيعاز منه، والتي كانت تضم بعض أعضاء العائلة السنوسية وأغلب مشايخ القبائل وعدد من زعماء المدن التقليديين خصوصاً عمر باشا منصور الكيخيا الذي كان له نشاط كبير بعد عودته من المنفى في إيطاليا في أوائل سنة ١٩٤٥ . وتطورت الجبهة في أواخر سنة ١٩٤٧ إلى «المؤتمر الوطني» عندما بدأت الإدارة العسكرية تسلم بعض الصلاحيات للأمير ادريس الذي أمر بحل جميع التشكيلات الحزبية ودمجها في المؤتمر الوطني. وكانت الأهداف السياسية لهذا التيار كما نص عليها في الميثاق هي :

- إستقلال برقة التام والاعتراف بالأمير ادريس ملكاً عليها .
- أما بالنسبة لعلاقات برقة مع طرابلس فتتلخص في : (فيما بعد اذا رغب إخواننا الطرابلسيون الانضواء تحت التاج السنوسي فإن هذا سيمكّن من توحيد البلاد الليبية وإلاّ فإن برقة ستحافظ على استقلالها التام).

ثانيا : أما التيار الثاني ولنسميه تيار جمعية «عمر المختار» فقد كان معارضاً لتيار الجبهة الوطنية وخصوصاً على تركيز اهتمامها على برقة وشئونها العشائرية مع إهمال أمل الأمة الليبية في استقلال ليبيا، ووحدة أراضيها، وأغلب أعضاء الجمعية من الشباب المثقف الذي تلقى تعليمه في مصر وتأثر بآراء التحرر العربي كما شاهد تأسيس الجامعة العربية وتمنى أن يرى وطنه عضواً فيها، أو باختصار كان توجه هذا التيار السياسي عربياً ليبياً قومياً، يرى في برقة جزءاً من مملكة دستورية يرأسها الملك ادريس ويحكمها حكماً دستورياً بحكومة ديمقراطية مسئولة أمام برلمان منتخب، وكان للجمعية فرعان، فرع بنغازي ويرأسه الأستاذ مصطفى بن عامر، وفرع درنة ويرأسه الأستاذ إبراهيم أسطى عمر.

ثم حدث نوع من الخلاف بين الفرعين، فبينما أظهر فرع بنغازي بعض المرونة وقبل أن تقوم في ليبيا دولة اتحادية وتكون برقة إحدى ولاياتها، تمسك فرع درنة بالوحدة الاندماجية الفورية للتراب الليبي.

وزاد الغليان السياسي لاسيما عندما برزت المطامع الاستعمارية لإيطاليا وفرنسا وتعثرت خطوات الأمم المتحدة لاتخاذ قرار بخصوص المستعمرات الإيطالية ... وشعرت الإدارة العسكرية البريطانية بحرج أمام صيحات البرقاويين المنادين باستلام السلطة، فلجأ الإنجليز إلى حل يرضي مطامعهم بعيدة المدى، ويرضي البرقاويين كذلك، فاتفقوا مع الأمير ادريس على تسليمه السلطة الداخلية لبرقة بشروط معينة على أن تبقى أمور الدفاع والخارجية والأمن في الأزمات من صلاحيات بريطانيا. وبالفعل أعلن الأمير ادريس قيام إمارة برقة يوم ١ يونية ١٩٤٩ في خطابه الذي ألقاه في اجتماع المؤتمر الوطني بقصر المنار ببنغازي. ولم يخل ذلك الإجتماع من أول احتكاك علني بين التيارين السياسيين، فعندما ذكر الأمير أنه يأمل أن «يصل إخواننا الطرابلسيون لما وصلنا إليه ويمكنهم إذا رغبوا الانضمام إلى برقة تحت زعامة واحدة» هنا هتف أعضاء جمعية عمر المختار «لا استقلال قبل الوحدة»!

وغني عن البيان أن موافقة بريطانيا على قيام إمارة برقة في يونية ١٩٤٩ وتسليم بعض السلطات للبرقاويين كانت خطوة متمشية مع السياسة بعيدة المدى للمطامع البريطانية في ليبيا، فقد كانت بريطانيا على اتفاق مع إيطاليا منذ أوائل سنة ١٩٤٩ على مشروع «بيفن سفورزا» الشهير الذي كان يقسم ليبيا إلى مناطق نفوذ : برقة لبريطانيا، طرابلس لإيطاليا وفزان لفرنسا، وقُدم مشروع بيفن سفورزا

الى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٩ وهُزم يوم ١٧ مايو ١٩٤٩، أو بعبارة أخرى فان قيام إمارة برقة يغطي نصيب بريطانيا في الحالتين نجح بيفن سفورزا أو فشل، بل حتى بعد قرار استقلال ليبيا، وتنفيذاً لهذه السياسة البريطانية فإن لندن كانت دائماً تشجع وتنصح بجعل حكومة الإتحاد ذات صلاحيات محدودة مع ترك أكبر قدر من الصلاحيات للولايات الثلاث. وصادفت هذه السياسة قناعة لدى الأمير ادريس ولكن لأسباب أخرى لعل من بينها إلمامه بالظروف السياسية السائدة في المنطقة في ذلك الوقت وإدراكه بأنها لا تسمح لليبيا بأكثر من ذلك، ومن ثم فقد دأب على اتباع سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، أو «خذ ثم طالب».

وفي إمارة برقة تكونت أول حكومة برئاسة الدكتور فتحي الكيخيا الذي استقال قبل أن يستلم عمله أو يقسم اليمين، فخلفه لعدة شهور أبوه عمر باشا وكان قوي الشخصية كثير النشاط جريئاً فيما يراه الحق، وسرعان ما اصطدم مع المؤتمر الوطني فطلب منه الأمير الاستقالة وخلفه السيد محمد الساقزلي.

ومرة أخرى نعود لشخصية السيد الساقزلي الذي سيرد ذكره في مواقع كثيرة أخرى، لا شك فإن الرجل كان على درجة عالية من الأمانة والنزاهة - يعمل دون كلل، ، وبجلد لا يقدر عليه شاب في العشرين بالرغم من أنه كان في العقد السادس من عمره - متوسط الثقافة، عمل في الإدارة الإيطالية كمترجم ثم بعد نزوح الطليان عمل محرراً للعقود، وبذلك كوّن بعض الخبرة القانونية، ولكنه مع الأسف كان صلباً لا مرونة عنده، عنيداً كثير الشك، وهو برغم جلده على العمل إلاّ أن إنتاجه العملي قليل وذلك لإنه لم يكن مرتب الأفكار، كثيراً ما يهتم بالقشور تاركاً الجوهر، شديد التأثر بآراء المستشارين الإنجليز لاسيما المستشار القانوني «هوبر» الذي كان يسيطر على تفكيره سيطرة تكاد تكون تامة، وكان كذلك من أشد أنصار تيار «الجبهة الوطنية» وشديد العداء لأفكار جمعية عمر المختار، وفيّ ومخلص لأمير البلاد.

حكومة إمارة برقة

قد يكون مناسباً إعطاء قرّاء هذه المذكرات نظرة خاطفة عن حكومة إمارة برقة، وكما شرحت سابقاً فقد وافقت بريطانيا على قيام إمارة برقة ابتداء من أول يولية سنة ١٩٤٩، وقد أصدر حاكم برقة البريطاني مستر «إيريك ديكاندول»

في إحدى جلسات مجلس الوزراء المسائية - أظنها كانت الثانية أو الثالثة التي أحضرها - لاحظت أن المقعد الأول على يمين الرئيس ظل خالياً، وبعد بداية الجلسة بدقائق دخل شخص طويل القامة أحمر الوجه يرتدي بذلة بيضاء وعلى عينيه نظارة سوداء، دخل بغطرسة وجلس في المقعد اليمين، وقال «مساء الخير سعادتكُن ..» بلهجة سودانية، وهمست في أذن أبي دجاجة «لماذا استعمل الخواجة جمع المؤنث؟» ثم التفت (الخواجة) الذي اتضح ان اسمه مستر كلارك في اتجاهي فوجد وجهاً جديداً، فنظر إلى الرئيس وقال له «محمد بك .. مين هالزول؟» وأشار إليّ .. فتلعثم الرئيس المسكين وقال له « .. هذا .. هذا السيد بن حليم .. السيد مصطفى بن حليم وزير الأشغال الجديد الذي عينه مولانا أخيراً وزيراً للأشغال ..» شعرت بامتعاض من غطرسة كلارك .. فوجهت سؤالي إلى السيد الساقزلي وقلت «سيادة الرئيس من الخواجة الجالس جوارك؟» .. فتلعثم المسكين مرة أخرى وقال .. آسف .. أقدم لكم .. هذا المستر كلارك المستشار المالي.

وكان هذا أول احتكاك مع مستر كلارك، وكان الاحتكاك الآخر في الشهور التالية عندما كان مجلس الوزراء يبحث الميزانية العامة للإمارة وكنت قد أدخلت الكثير من المشروعات الجديدة في ميزانية وزارة الأشغال، ولما كانت بريطانيا تغطي العجز المالي فقد كان المستشار المالي يسعى بكل الطرق الى ضغط المصروفات حتى يكون العجز المالي في الحدود المقبولة من لندن، ولذلك فقد اقترح بعد احتدام النقاش وبغطرسة ظاهرة أن يخفض جميع بنود الميزانية بنسبة ٢٥ بالمائة، وبديهي أن ضغط الميزانية لا يكون بتخفيض ١/٤ البنود كما اقترح المستشار المالي لأن هناك بنوداً مثل مرتبات الموظفين لا يمكن تخفيضها، وعلى العكس هناك بنوداً مثل بنود المشروعات يمكن تخفيضها أو إلغائها أو توزيعها على أكثر من سنة أما «قص .. قص الربع ..» كما قال المستشار حرفيا فكلام يدل على جهل قاتل بشئون الميزانية، وهنا انتهزت فرصة سقطة المستشار وناقشت آرائه بكثير من التهكم، وانتهى الأمر بأن اقترح رئيس الحكومة تشكيل لجنة من وزير المالية ومني ومن مستر كلارك لمناقشة مشروع الميزانية والتقدم للمجلس بالتوصيات، ومنذ ذلك اليوم سادت علاقاتي مع مستر كلارك الكثير من الاحترام وزالت غطرسته وبدا لي رجلاً عادياً يناقش ويتبادل الآراء ببساطة.

ولنستمر في الحديث عن «مستر كلارك»، عقدنا عدة اجتماعات أغلبها في

مكتبي لأن أغلب المناقشات كانت تتعلق بالمشروعات الضرورية التي كنت أود تنفيذها خصوصاً في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة، فقد كانت برقة خربة خراباً يكاد يكون تاماً، وكنت ألحُ على إنشاء محطة للكهرباء قوية في بنغازي، وشبكة أنابيب لإيصال المياه من بنينة إلى بنغازي، ومحطة للتليفون الآلي، وإصلاحات كثيرة في الطرق، وإصلاحات كثيرة في المدن الأخرى ... (وعلى مدى سنتين فقد تمكنت بتوفيق الله من تنفيذ جميع هذه المشروعات وكثير غيرها) وانتهى المطاف بأن العجز المالي زاد بحوالي مليون جنيه عما كانت لندن مستعدة لتغطيته، وفي مجلس الوزراء الذي عقد لمناقشة توصيات اللجنة تقرر إرسال وفد إلى لندن للتفاهم مع القسم المشرف على شئون المستعمرات الإيطالية بوزارة الخارجية البريطانية، وتقرر أن يتكوّن الوفد من وزير المالية ومني يعاوننا السيد محمد عبد الكافي السمين مساعد مدير الجمارك آنذاك، وطبعاً فإن مستر كلارك كان الرفيق الذي لا يفارقنا.

زيارتي الأولى إلى لندن

وصلنا إلى لندن في يناير سنة ١٩٥١ في جو شديد البرودة وقابلنا المسئولين في المكتب المذكور وكان يرأسهم «الجنرال لويس» ويعاونه «سير آرثر دين» الذي كان فيما قبل كبير مهندسي حكومة عموم الهند، و«جون بايك» الذي كان في السابق مستشاراً مالياً لحكومة «المالايو» وخبراء آخرون من فطاحل رجال الخارجية البريطانية والمستعمرات، وكانت اجتماعات صعبة عنيفة ظهر فيها بو دجاجة على حقيقته الوطنية العنيدة، وساندته مساندة قوية، ولم نتزحزح عن مطالبنا وكانت وجهة نظرنا تتلخص فيما يلي:

«غرضنا الأساسي هو إعادة بناء بلدنا، وقد تعهدتم أنتم بتغطية العجز كما دخلنا معكم في شبه تحالف منذ سنة ١٩٤٠ وحاربنا معكم، وتهدمت بلادنا في ذلك السبيل، وحان الوقت أن تُظهروا سخاءكم وتساعدوننا في تمويل المشروعات الضرورية لإعادة الحياة لبرقة المهدّمة».

وبعد عدة أيام من النقاش الشديد أبدى «سير آرثر دين» رأياً لا يخلو من الوجاهة وهو أن نبحث إمكانية تنفيذ هذه المشروعات وتوزيعها توزيعاً عملياً زمنياً على أن يوافقوا هم على ما يمكن تنفيذه حسب إمكانيات برقة، وحسب الطرق

الملك ادريس أن أطلب استقالتك» قلت ببساطة أرجو أن تعطيني ورقة، وكتبت رسالة استقالة بدون أسباب، وسلمتها إليه قائلاً «يهمني كثيراً أن أفهم الأسباب الحقيقية التي دفعت الملك ادريس إلى اتخاذ هذا القرار، فإنني لا أعرف ذنبا ارتكبته، ولذلك يهمني كثيراً أن أعرف السبب»، وأكد لي حسين مازق أن هذا شغله الشاغل، ووعدني وعداً قاطعاً أن يبذل قصارى جهده للوصول إلى الحقيقة واستأذنت ورجعت إلى منزلي، وكان وقع النبأ على زوجتي شديداً، فقد كانت حاملاً بابننا الأول (عمرو) وخشيت عليها من وقع الصدمة.

مضى عليّ أسبوعان لا أنساهما ما حييت، وليس أشد على الإنسان من أن يرى نفسه متهماً بتهمة لا يعرفها، ولا يدري لمن يشتكي، وظهرت لي في تلك الفترة شخصيات كثيرة على حقيقتها فمثلاً: قريب لي كان يتبوأ منصباً كبيراً جداً في الديوان الملكي رغبت أن أزوره وأطلب مساعدته في معرفة أسباب إقالتي فاعتذر عن مقابلتي، وأرسل لي من يقول أنه يرجو ألا أحاول الاتصال به مرة أخرى! وكثيرون آخرون ابتعدوا عني وتجاهلوني، وكذلك كثيرون آخرون لم يتستّروا في إظهار عطفهم عليّ ومساندتهم لي وكان أهمهم السيد حسين مازق والي برقة، الذي كان يزورني مراراً وبدون أن يذكر لي أية تفاصيل أو يبوح لي بأي سر، وكان يردد القول بأن الحق لا بد أن يظهر عن قريب، ولا أستطيع أن أنسى موقف حسين مازق النبيل في ذلك الحين.

ولقد فهمت فيما بعد بأن التهمة الموجهة إليّ هي أنني سرقت الأنابيب التي كان يعدها الطليان لنقل مياه عين مارة وتوزيعها على القرى الاستعمارية في الجبل الأخضر، ونقلتها في سيارات شحن كبيرة وأرسلتها إلى مصر حيث بعتها هناك! وكوّن الوالي بناء على أمر الملك لجنة برئاسة السيد ونيس القذافي للتحقيق في هذه التهمة العجيبة التي وُجّهت لي.

إتضح للّجنة من أول وهلة أن إحدى عشر كيلومتراً من تلك الأنابيب تم نقلها فعلاً من منطقة الجبل الأخضر إلى منطقة درنة وذلك تنفيذاً لمشروع مياه درنة، ولنقل مياه الخزان الجديد في منطقة المغار إلى مدينة درنة، وأن قرار استعمال تلك الأنابيب قد اتخذ من إدارة الأشغال أربعة أشهر قبل تعييني في منصب وزير الأشغال، وان عطاء الأنابيب أعلن ونشر في الجرائد الرسمية وبُت فيه قبل تعييني وزيراً للأشغال بشهرين! أي في أوائل سنة ١٩٥٠، بل واستجوبت لجنة التحقيق

رجال الحدود في «مساعد» فأكدوا للجنة التحقيق أنه لم تعبر الحدود سيارة واحدة تحمل أنابيب من أي نوع كان!

وبعد أسبوعين من التحقيق ظهر للّجنة وتبيّن لها أن التهمة الموجهة لي لا أساس لها من الصحة بتاتاً فرفعت تقريرها للملك بذلك (اتضح لي فيما بعد أن الذي أبلغ الملك ادريس بتلك التهمة الكاذبة هو مع الأسف أحد أعضاء العائلة السنوسية انتقاما منّي لأنني رفضت طلبه في أن أرسي عطاء على مقاول يهمه أمره أو هو شريك له بدلا من إرساء العطاء على جهة أقل سعراً وأكثر كفاءة!).

وزارني السيد حسين مازق في منزلي وأبلغني نتيجة تحقيق اللجنة، بل وأبلغني التهمة الكبيرة التي لم أكن أعرفها وقال «لقد رغب مولانا الملك أن تعود إلى منصبك في الحال، وأصدر مرسوماً بذلك معتبراً أن استقالتك كأنها لم تكن». ولا أبالغ إذا قلت أنني رفضت القبول، وبقي الوالي معي ساعة كاملة يقنعني ويضغط عليّ بكل الوسائل، وأذكر أنه قال في ختام كلامه «هل تريد أن يعتذر لك الملك ادريس ؟.. إن لغة المرسوم تكاد تكون لغة اعتذار» أما سبب ترددي في الرجوع إلى منصبي فلأنني كنت أرى أنه لا يجوز للملك أن يقبل بأن يقيل أحد وزرائه لمجرد إشاعة أو وشاية ولو أن ناقلها أحد أعضاء العائلة السنوسية، وأن يتمثل الآية الكريمة «... يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ..» على أي حال لم يكن في استطاعتي رفض رجاء صديق وفيّ وقف معي في محنتي، وقلت للوالي سأرجع مساء هذا اليوم.

أمل يتحقق

قصة أخرى طريفة أرويها هنا، في أوائل الأربعينات، (أعتقد سنة ١٩٤٢) وكنت لا زلت طالبا بكلية الهندسة وكنت برفقة السيد عبدالله بالعون، وعلى موعد مع عضو مجلس الشيوخ عبد الستار بك الباسل في مجلس الشيوخ المصري، وجلسنا، عبدالله بالعون وأنا، في بهو ذلك المجلس الفخم تحت قبة ذات نقوش بديعة، وبينما أنا أتأمل تلك الروائع الفنية لمع بخاطري سؤال وجهته إلى رفيقي الكبير، قلت يا سيد عبدالله هل تتخيل أن يكون لنا في الوطن برلمان ومجلس شيوخ كهذا، فتنهد رفيقي وقال «يا بني كل شيء عند الله قريب» نسيت تلك القصة سنوات عديدة إلى أن ذكرني بها المرحوم السيد عبدالله بالعون في مناسبة سعيدة حدثت بعد عشر

الراجح، وكالعادة تهرّبت مرجئاً الموضوع إلى عودتي من القاهرة ولكن، في القاهرة، وبعد زيارتي لوكيل الخارجية المصرية وحصولي منه على التصريح المطلوب بتصدير الذهب مررت على الحاج عبد الحميد شومان مؤسس البنك العربي ورئيس مجلس إدارته، وألح الحاج عبد الحميد في دعوتي للغداء فقبلت شاكراً. ونحن نتناول القهوة سأل أخي محمود الحاج عبد الحميد عن راشد كنعان فشكره وأثنى عليه ثناء كثيراً، ثم سأل «ولكن لماذا تسألني عن راشد كنعان» فرد محمود «لأنني أحاول إقناع أخي مصطفى ليخطب إبنته يسرى وهو لا يزال متردداً على عادته ..» فأمسك الحاج عبد الحميد بذراعي وقال «لن ترجع لبنغازي إلاّ بعد أن تخطب بنت راشد كنعان، وصدّقني إنها فرصتك الذهبية، وعلى أي حال سأتصل الآن براشد كنعان في الإسكندرية وسأطلب منه أن يدعونا جميعاً للعشاء في بيته غداً إن شاء الله».

وهكذا كان، وتمت خطوبتي يوم ١٢ فبراير ١٩٥٢، وغادرت الإسكندرية إلى بنغازي ومعي الحاج عبد الحميد شومان يوم ١٣ فبراير ١٩٥٢، ولقد حمدت للسيد الساقزلي أنه كان السبب الذي سخره الله تعالى لتلك الرحلة، التي وإن بدأتها على مضض، فإن إحدى نتائجها كانت هي ارتباطي مع زوجة صالحة تحملت معي مشاكل حياتي السياسية بصبر وحب وعون عظيم، بل ومشاركة في الرأي في كثير من الأزمات.

وتزوجت في الاسكندرية في ٢٩ يونية ١٩٥٢ في احتفال بسيط وعدت إلى بنغازي ومعي زوجتي في منتصف يولية، ورزقت بأول أولادي عمرو يوم ٩ أبريل ١٩٥٣، وبإبني الثاني هاني يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤، وكنت أسكن مع زوجتي ووالدتي في شقة صغيرة مطلة على البحر في حي جليانة وبقيت في تلك الشقة حتى بعد أن توليت رئاسة الحكومة، وكانت الحياة في بنغازي سهلة ميسرة، وأخلاق الناس ومعاملاتهم تقليدية محافظة، والعلاقات بينهم رتيبة ودودة، فلم يكن مرض جمع المال والتباهي به، ولا ظهور الثروة النفطية المفاجىء قد أصاب النفوس بأمراض الجشع والمادية والتنكر للتقاليد العربية الإسلامية في القناعة والرضى وحمد الله وشكره على نعمه الكثيرة.

زيارتي الثانية الى بريطانيا

في شهر يونية سنة ١٩٥٣ استدعاني الملك إلى مقره في مدينة البيضاء بالجبل الأخضر وطلب مني السفر إلى لندن لمساعدة رئيس الوزراء محمود المنتصر الذي كان يفاوض الحكومة البريطانية على معاهدة الصداقة والتحالف، وشرح الملك أن المنتصر أبرق طالباً ايفاد مندوب مفوض عن ولاية برقة ليتفق مع وزارة الدفاع البريطانية على بيان الأراضي والمباني والتسهيلات التي ستوضع تحت تصرف القوات البريطانية التي ستعسكر في برقة، لأنه يريد أن يتولى هذا الموضوع من يتشدد مع البريطانيين ولا يسمح لهم إلاّ بأقل ما يمكن من التسهيلات، ثم أشار الملك بنوع خاص إلى مستشفى بنغازي المركزي الذي كانت القوات البريطانية تحتل أهم أجنحته وأكثر تسهيلاته، وشدد على ضرورة استرداد ذلك الجزء من مستشفى بنغازي المركزي من القوات البريطانية بأسرع ما يمكن ... ثم أضاف الملك أن المنتصر ليّن في تعامله مع الانجليز ولا يستطيع - بمفرده - أن يضغط عليهم ويحتاج لمن يشد أزره ويشجعه على بعض الصلابة والتشدد ... «وهذه هي مهمتك..» وسألت الملك «هل يرغب أن يكون شدّي لأزر رئيس الحكومة قاصراً على موضوع الممتلكات والتسهيلات في برقة» .. رد الملك «بل شد أزره فيما يشركك فيه من أمره ولا تتدخل فيما لا يشاورك فيه».

وفي لندن اجتمعت بالرئيس المنتصر في مقر إقامته في فندق «كلاريدج» ولما كنت على صداقة ومعرفة سابقة به فإن التفاهم معه كان سهلاً ميسوراً، وفهمت من أول اجتماع أنه يود أن أقصر جهدي وأركّزه على موضوع الأملاك والتسهيلات التي نضعها تحت تصرف القوات البريطانية في برقة، وتنفيذاً لمهمتي فقد عقدت أول اجتماع في وزارة الدفاع البريطانية، وكان يرافقني كل من سليمان الجربي وكيل الخارجية والدكتور عوني الدجاني المستشار القانوني، وكان الجانب البريطاني مكون من خبراء عسكريين ومدنيين من درجات عالية ويرأسهم وكيل وزارة الدفاع وهو شخص متغطرس اسمه «جاردنر» Gardner.

ولم يطل الاجتماع الأول إلاّ نصف ساعة، أنهيته غاضباً وانسحبت وتبعني زميلاي وهما في حيرة من أمرهما، ويبدو أنهما لم يتعوّدا على مثل ما حدث في ذلك الاجتماع الصاخب القصير! ذلك أن أول موضوع ناقشناه كان موعد استرداد الحكومة الليبية للأجزاء التي تستعملها القوات البريطانية في مستشفى بنغازي

الأزمات تعصف بالحكومة

سقوط حكومة المنتصر

عاد رئيس الوزراء إلى الوطن في أواخر يوليو ١٩٥٣ بعد أن أنهى المفاوضات مع بريطانيا (ولم يشاركه في المفاوضات إلا وكيل الخارجية سليمان الجربي) وكما توقعت فلم يحصل من بريطانيا على ما كان متوقعاً أن يحصل عليه من عون مالي يتناسب مع التسهيلات التي حصلت عليها بريطانيا. فبالإضافة إلى سياسة اللين التي اتبعها مع بريطانيا فإنه كان يفاوض من مركز ضعف، ولم يكن لديه نقاط ارتكاز تعينه وتقوي موقفه في المفاوضات، فالوضع الاقتصادي الداخلي كان في حالة انهيار تام وفي أمسّ الحاجة للمعونة التي تقدمها بريطانيا، والواقع العربي كان سيئاً، ولم يكن بإمكان أي دولة عربية أن تمد يد العون إلى ليبيا.

وقامت حملة إعلامية شديدة من الصحافة والإذاعة العربية والمصرية ضد المعاهدة الليبية البريطانية، وهوجم المنتصر هجوماً لا هوادة فيه، لاسيما من إذاعة «صوت العرب» التي كانت تبث من القاهرة و من الصحافة العربية في لبنان وسوريا ومصر، وتجاوبت مع هذه الحملات عناصر ليبية معارضة في البرلمان الليبي وخارجه، وبذل محمود المنتصر جهوداً جبارة ومساعي حثيثة ومارس ضغوطاً شديدة إلى أن وافق البرلمان الليبي بمجلسيه وبأغلبية بسيطة على معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا.

وما أن هدأت زوبعة المعاهدة البريطانية حتى وجد محمود المنتصر نفسه يواجه سلسلة من الصعوبات الدستورية مع القصر الملكي، ومع الولايات خصوصاً ولاية برقة. أما بين رئيس الوزراء والقصر الملكي فقد كان الخلاف الدستوري يتعلق بنوع

خاص بصلاحية الملك في تعيين الولاة بأمر ملكي دون عرض من مجلس الوزراء ولا توقيع من رئيس الوزراء. أما بالنسبة لخلاف رئيس الوزراء مع الولايات فقد كان يتعلق بتوزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والولايات، وسلطة الحكومة الاتحادية المركزية في الإشراف على الولايات، وعندما زاد الجدل وتمادى الخلاف فإن الرئيس المنتصر اضطر في آخر المطاف إلى تنفيذ ما كان يلوّح به منذ شهور عديدة، وذلك بأن وجّه رسالة إلى المحكمة العليا يستفتيها في تلك الخلافات الدستورية باعتبارها الجهة الوحيدة المخوّلة سلطة البت في الخلافات الدستورية.

ثم حدث تطور آخر في المعمعة الدستورية التي اتخذت أبعاداً جديدة عندما تدخلت خلافات العائلة السنوسية وألقت بظلها الخطير وسط تلك المعمعة.

ذلك أن ناظر الخاصة الملكية (إبراهيم الشلحي) الرجل القوي والمستشار المقرّب من الملك، كان في البداية من مؤيدي المنتصر منذ أن تولى رئاسة الحكومة الليبية المؤقتة، واستمر تأييد ناظر الخاصة الملكية لرئيس الحكومة إلى أوائل سنة ١٩٥٣، إلاّ أن ذلك التأييد المفيد والضروري لرئيس الحكومة بدأ يتلاشى، ثم انقلب إلى عداء دفين مستتر تحت أقنعة من المجاملات الشكليّة. فقد شعر ناظر الخاصة الملكية أن رئيس الحكومة يميل ميلاً قوياً نحو فرع السيد أحمد الشريف السنوسي ويناصرهم في صراعهم مع عبدالله عابد السنوسي، ولما كان ناظر الخاصة الملكية قد اتخذ من عبدالله عابد حليفاً في عدائه القديم مع فرع السيد أحمد الشريف، فقد رأى في الرئيس المنتصر «حليفاً لأعدائه وعدواً لحليفه» أو بعبارة بسيطة رأى في رئيس الوزراء عدواً له (أي لإبراهيم الشلحي)، ولذلك فقد نقل تأييده ووضعه في كفة الولايات لكي يحرج المنتصر ويرغمه على الاستقالة. كذلك شجع الملك على إجراء تعديل جوهري في وزارة محمود المنتصر عندما كان الأخير في أجازة في الخارج فعين العنيزي وزيراً للمالية، وعين أبو نعامة وزيراً للمعارف ونقل الساقزلي من وزارة المعارف إلى رئاسة الديوان الملكي، وكان هذا بمثابة صفعة معنوية موجهة علناً لرئيس الوزراء الذي ظهر وكأنه آخر من يعلم!

وبحكم علاقتي الوطيدة مع كل من الرئيس المنتصر وناظر الخاصة الملكية، فقد كنت على اطلاع تام على ذلك الصراع الخفي الدفين، ورأيت في استمراره وتفاقمه ضرراً بالغاً على الاستقرار في الوطن، وبالرغم من مأخذي على أساليب محمود المنتصر في التعامل مع البريطانيين، فإنني كنت معجباً بصفاته الحميدة الكثيرة

الساقزلي وتشد من أزره». وخرجت من عند الملك وأخبرت الرئيس المعيّن بقبولي الاشتراك معه في الوزارة.

ولم تخلو المدة القصيرة التي عاشتها وزارة محمد الساقزلي (أقل من شهرين) من مشاكل وصعوبات كان أهمها:

أ - أنه كتب لرئيس المحكمة العليا طالبا منه غض النظر عن البت في المشاكل الدستورية وإرجاء إصدار الفتاوى التي طلبها سلفه محمود المنتصر، ولم يخبر أو يستشير مجلس الوزراء في هذه الخطوة الخطيرة ... وعندما علمنا بذلك المسعى وواجهنا رئيس الوزراء (القلهود والقلال والعنيزي وأنا) ردّ بأنه حاول أن يتجنّب المشاكل لكي يتفاهم مع من يهمهم الأمر بالحسنى وبدون اللجوء إلى المحكمة العليا!

ب - عندما بدأنا التفاوض مع الفرنسيين على قواعدهم في فزان فاجأنا بقوله (للفرنسيين) أنه لا يمانع في عقد معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة الليبية-البريطانية شريطة أن تستبدل ملابس القوات الفرنسية التي ستبقى في قواعد فزان، ولا تكون ملابسهم مشابهة لملابس القوات الفرنسية الأخرى!

على أية حال لم تدم وزارة محمد الساقزلي كثيراً وكانت نهايتها نتيجة لأزمة دستورية حادة أخرى شرحتها تفصيلاً في الباب الثاني تحت عنوان: «الأزمة الدستورية سنة ١٩٥٤ وتكليفي بتشكيل الوزارة».

الباب الثاني

الأزمة الدستورية سنة ١٩٥٤ وتكليفي بتشكيل الوزارة

هناك مستشاران ليبيان ومستشار إنجليزي واحد، والغريب في اختيار المستشارين أن أغلبهم لم تكن لديه أيّة خبرة سابقة في الأنظمة الاتحادية، بل أن المستشار الاتحادي الوحيد الذي كانت لديه بعض الخبرة في الأنظمة الإتحادية هو المستشار الإنجليزي القاضي «جيمس آلان بيل».

وكانت المشكلة الدستورية الأولى التي رفعت إلى المحكمة العليا هي تلك المتعلقة بتعيين الولاة إذ طلب رئيس أول حكومة السيد محمود المنتصر من المحكمة العليا أن تبدي رأيها في الوضع الدستوري للولاة بالنسبة للحكومة الاتحادية، وبالتحديد ما إذا كان تعيين الولاة يجب أن يتم بمراسيم ملكية موقع عليها من رئيس الوزراء (بعد توقيع الملك طبعا) ،كما طلب منها إبداء الرأي في دستورية إسناد الملك بعض الصلاحيات للولاة وحق الحكومة الاتحادية بالرقابة على تلك الصلاحيات، ولقد كانت خطوة شجاعة وحكيمة من السيد محمود المنتصر، ولكن المحكمة لم تتخذ موقفاً من تلك الرسالة إلى أن تولى السيد محمد الساقزلي رئاسة الوزارة، فبادر وطلب من المحكمة العليا إرجاء النظر في رسالة سلفه المذكورة (ربما لتجنيب المحكمة الاحراج!).

وكانت القضية الثانية التي ترفع إلى المحكمة الاتحادية هي قضية حل المجلس التشريعي الطرابلسي التي رفعها السيد علي الديب رئيس المجلس التشريعي المنحل طاعناً في دستورية الأمر الملكي الذي حَلّ المجلس التشريعي بمقتضاه. ويجدر بي أن أرجع بالقارىء إلى جذور تلك المشكلة المشهورة والتي انفجرت مع بداية الاستقلال.

في يوم إعلان الاستقلال عيِّن السيد فاضل بن زكري والياً على طرابلس بمرسوم ملكي موقع عليه من رئيس الوزراء، وقد امتاز فاضل بن زكري بنزاهة شديدة وصرامة وحنكة إدارية وحزم وصراحة، وعندما أجريت الانتخابات التشريعية في ولاية طرابلس الغرب وكُوّن المجلس التشريعي انتخب السيد علي الديب رئيساً له بأغلبية كبيرة، وعلي الديب عرف بالذكاء الشديد وبخبرة قانونية لا بأس بها وطموح كبير، واستمر العمل بين حكومة الولاية والمجلس التشريعي في تعاون تام إلى أن أقيل السيد فاضل بن زكري من منصبه وعين السيد الصديق المنتصر والياً على طرابلس، ومع الأسف فقد كانت إقالة السيد فاضل بن زكري لأسباب تافهة ولكنها مشرّفة له، فقد اعتذر عن وضع سيارة حكومية تحت تصرف عبدالله عابد السنوسي لأن وسائل النقل الحكومية لا تستعمل إلاّ في الأغراض

الرسمية، ولم يكن بين فاضل بن زكري وعبدالله عابد من ود أو مجاملة، فعمل عبدالله عابد بالتعاون مع الطيب الأشهب وبقية رجال الحاشية الملكية على تصوير فاضل بن زكري للملك على أنه طاغية ميوله إيطالية قد يستقل بولاية طرابلس إذا لم يعالج أمره في الحال، ثم أقنعوا الملك بأن الشخص الطرابلسي الوحيد الذي يمكن له حكم ولاية طرابلس الغرب وضمانها داخل المملكة الليبية هو الصديق المنتصر، وكان الصديق المنتصر على علاقة وطيدة مع عبدالله عابد ورجال الحاشية الملكية فجاء تعيينه ليقوّي ما بينهم من صداقة وجعله يحمل شعوراً طيباً نحوهم، حرصاً على ردّ الجميل إليهم.

وإنه من الإنصاف القول بأن للصديق المنتصر بعض المميزات، فقد كانت له خبرة إدارية طويلة، وكان نزيهاً حازماً في إدارته، إلاّ أنه مع الأسف كان مصاباً بداء العظمة، وعرف عنه التطرف وحب الانتقام وكان لا يخلو من جموح وطفرات عنيفة، ومن ناحية أخرى كان عبدالله عابد على علاقة سيئة مع رئيس الوزراء السيد محمود المنتصر كما كان رجال الحاشية يشاركون عبدالله عابد هذا الشعور، ولذلك فان الصديق المنتصر، تقربا من عبدالله عابد ومجاملة له ولرجال الحاشية ، انقلب على ابن عمه رئيس الوزراء وأظهر له أشد العداء وحارب أصدقاء محمود المنتصر، وظن أن علي الديب من أنصار محمود المنتصر فبدأت الشكوك تنتابه نحوه، وزاد من أسباب التوتر بين الصديق وعلي الديب اختلاف الأمزجة بين الرجلين، إذ كان الوالي مصاب بداء العظمة عنيفاً في ردود فعله، بينما كان رئيس المجلس التشريعي علي الديب ذكياً طموحاً لاذع اللسان، وسرعان ما حدث التصادم بينهما . فطلب الوالي من الملك حل المجلس التشريعي، وأيده في ذلك بعض رجال الحاشية الذين صوّروا للملك أن علي الديب رجل له طموحات خطيرة ويجب التخلص منه قبل فوات الأوان وقبل تفاقم الأمور. فأمر الملك رجال الحاشية بإعداد مرسوم ملكي بحل المجلس التشريعي، إلاّ أن المستشار القانوني للديوان الملكي(عوني الدجاني) أبدى اعتراضه فقد رأى أن الأسباب التي ذكرها الوالي لا تكفي ولا تبرر حل المجلس التشريعي، كما أيد رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت (محمد الساقزلي) رأي المستشار القانوني، فما كان من رجال الحاشية (أظن إبراهيم الشلحي) إلاّ أن طلبوا من سكرتير الملك أبو القاسم الغماري صياغة مرسوم ملكي وطبعه على الآلة الكاتبة، ولما لم يكن للغماري أيتدراية قانونية فقد نقل نص أمر ملكي سابق وجعله مرسوماً

وظهر في الاجتماع اتجاهان، إتجاه اقترحه الوزير خليل القلال بأن الموضوع من الخطورة بحيث يتطلب الاتصال الفوري بالملك ومطالبته بإصدار أمر إلى والي طرابلس بوقف انتخابات المجلس التشريعي إلى أن تبتّ الوزارة في المشكلة الدستورية، والاتجاه الآخر اقترحته أنا وهو أن نطلب عقد اجتماع في صباح الغد لمجلس الوزراء برئاسة الملك، ونواجهه بالمشكلة الدستورية ونتحاور معه في حلها على أساس أن المحكمة العليا يحميها الملك والدستور، وأنه سبق له أن أقسم اليمين على احترام الدستور، وقلت إنني على ثقة أننا إذا أشركنا الملك معنا في معالجة هذه المشكلة الدستورية وحلها بالتعاون والتفاهم فإن الحكمة والتروي والشعور بالمسئولية التاريخية سيسهل اتخاذ الحل الدستوري المناسب.

مال الرئيس الساقزلي إلى رأيي، ولما لم يكن لديّ في جدول أعمال مجلس النواب أي أعمال أخرى فقد عدت لمنزلي آملا أن نواجه الأزمة الدستورية في الغد بالطريقة الهادئة التي اقترحتها، وعلمت فيما بعد أن خليل القلال (بعد أن غادرت أنا المجلس) أعاد الكرّة وألح على رئيس الوزراء في ضرورة اتخاذ موقف حازم على الفور، وشجعه وحثّه على الاتصال الهاتفي بالملك، وعندما اتصل الساقزلي بقصر الغدير قال له التشريفاتي أحمد محي الدين بأن مولانا الملك يؤدي صلاة المغرب، فرد الرئيس الساقزلي بأنه سينتظر على الهاتف إلى أن يرد عليه الملك، وبعد انتظار دام حوالي ربع ساعة جاء الملك إلى الهاتف فشرح له الرئيس آخر أخبار طرابلس وطلب منه بإلحاح أن يصدر أمره الفوري إلى والي طرابلس بإيقاف الانتخابات في الحال، وكرر الطلب، ويبدو أن الملك شعر بالحرج ولم يرتح لأسلوب الرئيس فأشار عليه بالتريث، وأن مثل هذا الموضوع لا يبحث على الهاتف، ولكن رئيس الوزراء استمر في إلحاحه فقطع الملك المكالمة!

هذا التطور شرحه لنا رئيس الوزراء عندما عقدنا جلسة مستعجلة صباح يوم ١١ أبريل ١٩٥٤، وقبل أن يبدأ الحوار رأيت أن أبدي رأيي على الفور فقلت للرئيس «يا دولة الرئيس بعد أن قطع الملك المحادثة التليفونية، فهذا في رأيي يعني أنه قُضي الأمر ووجبت علينا الاستقالة» واقترحت أن نبدأ الصياغة، وهنا قال الرئيس في عصبية ظاهرة وهو يحرك يداه بسرعة بين الطاولة ورأسه .. «يا سي مصطفى إنت دائماً متسرع .. يا .. يا ..» وفي هذه الأثناء جاء أحمد بن سعود سكرتير الرئيس وهمس في أذنه أن وكيل الديوان الملكي فتحي العابدية في غرفة

الانتظار، وخرج الرئيس ثم عاد بعد دقائق ممتقع الوجه أحمره، وقال في عصبية ظاهرة «إن مولانا الملك أرسل طالباً استقالة الوزارة»! فقلت موجهاً كلامي للرئيس «لو قبلتم كلامي منذ دقائق لدخلنا التاريخ على الأقل أمام أنفسنا كمستقيلين لا مُقالين»، وكتبنا الاستقالة بنفس القلم الذي كنت بدأت أكتب به مشروع الاستقالة! وهكذا انتهت الرحلة السياسية لرجل امتاز بالنزاهة والعمل الدؤوب والحزم، ولكن عناده وضيق أفقه السياسي وقلة مرونته وعصبيته أهدرت تلك المزايا العظيمة.

تكليفي بتشكيل الوزارة

ولم يخطر ببالي أنني سأكلف بتشكيل الحكومة الجديدة إلاّ بعد أن اتصل بي التشريفاتي أحمد محي الدين ناقلاً دعوة من الملك لتناول الشاي معه في قصر الغدير ببنغازي عند الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم، بل حتى بعد تلك المكالمة كانت تراودني ظنون كثيرة بأن الأمر قد لا يتعدى استشارة حول الأوضاع الراهنة أو شيء من هذا القبيل.

وكان الملك مجاملاً كثيراً إلى أن جاء ذكر الأزمة الدستورية فوجدته حازماً في انتقاده لتسرع السيد محمد الساقزلي، ولم يُجد ما قلته بأن للساقزلي كثير من الصفات الطيبة فقد كانت ردود الملك توحي بأنه أقنع بأن الساقزلي هو المسئول الأول عن تلك المشكلة. ثم وجه الملك كلامه إليّ قائلاً أنه يود أن يكلفني بمهمة تشكيل الوزارة الجديدة. وقلت للملك إنني ما كدت أبلغ الثالثة والثلاثين، قال أعرف ذلك جيداً، وقلت إن خبرتي السياسية قليلة، قال سأساعدك عندما تحتاج إلى الخبرة، فقلت ربما يحتاج الموقف الراهن إلى من هو أكثر مني خبرة، فرد الملك إنني أرغب أن أكلفك أنت وأثنى ثناء كثيراً مؤكداً بإنه سيعاونني بقدر الإمكان.

فقبلت شاكراً، إلاّ أنني أثرت مع الملك موضوعين رئيسيين:

الأول: شرحت وجهة نظري في حكم المحكمة العليا و تتلخص في أنه قد يكون لديّ بعض التحفظات على ذلك الحكم خاصة أنه أقحم رئيس الوزراء في النزاع واشترط توقيعه على المرسوم الملكي في أمر يخص الولاية ولا يدخل في نطاق اختصاص الحكومة الاتحادية، ولكنني مع ذلك أعتقد أن الحكم صحيح في مجمله حينما قضى بأن توقيع الملك بمفرده على مرسوم ملكي دون أن يوقع معه مسئول تنفيذي يتحمل مسئولية نتائج ذلك المرسوم هو أمر باطل ومخالف للدستور.

وهكذا فان حكم دائرة القضاء المدني قد تضارب تضارباً صارخاً مع حكم دائرة القضاء الإداري والدستوري الذي قضى ببطلان المرسوم الملكي السابق الإشارة إليه، بل أن حكم الدائرة المدنية يشير بمنتهى الوضوح والصراحة إلى بطلان حكم دائرة القضاء الإداري والدستوري لأن النيابة لم تكن ممثلة تمثيلاً قانونياً صحيحاً في ذلك الحكم، حيث أنه ـ كما سبق أن ذكرنا ـ إنتدب المستشار علي علي منصور أحد مستشاري المحكمة لتمثيل النيابة العامة لدى المحكمة وهو الأمر الذي رفضته الدائرة المدنية وقضت بعدم دستوريته. وبذلك فقد أضيفت أزمة دستورية جديدة إلى الأزمة الأولى التي كنا لا نزال نحاول معالجتها.

وكان رد فعل الملك ورجال القصر سريعاً وجهوراً، إذ استدعاني الملك وأفهمني أنه في حلّ من أي وعد سابق، إذ أن المحكمة العليا قد تناقضت في أحكامها، وأثبت الحكم الأخير الصادر عنها (حكم دائرة القضاء المدني) بطلان الحكم القاضي بعدم دستورية الأمر الملكي، ولذلك فان الواجب الآن تجاهل ذلك الحكم بعد أن ثبت خطأه وبطلانه، واعتبار المجلس التشريعي منحلاً قانوناً.

وكان موقفي، أنه برغم تسليمي بتضارب أحكام المحكمة العليا، وتخطئة أحدها للآخر، إلاّ انه يجب علينا احترام أحكامها مهما كان التناقض بينها صارخاً، ثم بعد ذلك يمكننا إصلاح بنية المحكمة بحيث نجنّبها الوقوع في مثل تلك الأخطاء. واستمر الحال على أخذ وردّ بصبر وتأني إلى أن تمكّنت في شهر نوفمبر ١٩٥٤ من إصدار مرسوم ملكي جديد موقع عليه من الملك ومنيّ باعتباري رئيساً للوزراء مصححاً المرسوم الملكي المطعون في دستوريته.

إلاّ أن هذه الأزمة الدستورية الحادة وما تخلل حلّها من بحث وتدقيق ومراجعة قد لفتت نظر الوزارة الجديدة لعدة مثالب خطيرة في بنية المحكمة العليا والطريقة التي شكلت بها، فبادرنا بإصلاحها في قانون جديد للمحكمة العليا أصدرناه يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٤ ومن أهم تلك الاصلاحات:

١ ـ جعل رئاسة المحكمة العليا محصورة في المستشارين الليبيين دون غيرهم بحيث يعيّن أحدهم لمدة سنة قابلة للتجديد.

فقد اتضح لنا أثناء الأزمة أن السفارة المصرية في بنغازي كانت تتدخل سراً لدى مستشاري المحكمة المصريين حاثّة إياهم على الوقوف في جانب «الشعب»! لا

في جانب «الملك»! كأنما كان هناك نزاع بين الشعب والملك، (وقد كان أحد الذين حملوا رسالات التوصية من السفارة المصرية إلى رئيس المحكمة وإلى علي علي منصور كذلك هو مدير بنك مصر في بنغازي أحمد فتح الله كما أسرّ لي هو بذلك فيما بعد!)

وقد حاولت تعيين الدكتور فتحي الكيخيا كأول رئيس ليبي للمحكمة العليا ولكنه اعتذر، وفكرت في الدكتور محي الدين فكيني ولكن حال دون ذلك صغر سنه (لم يكن قد بلغ الثلاثين وقانون المحكمة كان يحدد ٣٥ سنة كحد أدنى لعمر المستشار) وأخيراً اقترح وزير العدل اسم المستشار محمد خليل القماطي رئيس محكمة استئناف طرابلس وقد كان الاختيار في غاية التوفيق والحمد لله.

٢ ـ زاد التعديل من فرص تعيين مستشارين ليبيين خصوصاً الحاصلين على شهادات عالية في الشريعة الإسلامية.

وفضلاً عن الإصلاحات التي أدخلها تعديل قانون المحكمة المذكور، فان الوزارة الجديدة اتجهت إلى تعيين مستشارين لهم خبرة واسعة في الأنظمة الاتحادية، وكذلك تجنبنا أن يكون هناك في المحكمة أكثر من مستشارين اثنين من جنسية أجنبية واحدة.

هذه هي القصة الحقيقية لأزمة المحكمة العليا الشهيرة رويتها بأمانة وصدق بقدر ما أسعفتني ذاكرتي والوثائق القليلة التي تمكنت من الحصول عليها. ومنها يتضح أن الملك ادريس اقتنع في آخر المطاف، فتراجع في تواضع، وصحّح مرسومه الملكي المطعون فيه وبذلك أعطى مثالاً عالياً في التواضع وفي احترامه وخضوعه لأحكام القضاء. فلقد كان الملك يكن احتراما كبيراً للسلطة القضائية ويسعى دائماً إلى الحفاظ على هيبتها وعدم تجاوز أحكامها.

تأليف وزارتي الأولى

نعود إلى يوم الثاني عشر من أبريل ١٩٥٤ فبعد أن اتفقت مع رئيس المحكمة العليا على الإطار العام الذي يمكن في نطاقه حل الأزمة الدستورية، اجتمعت مع الشخصيات التي رشحتها للاشتراك معي في الوزارة وكانوا من الوزراء السابقين ومن أقطاب المعارضة البرلمانية، وعرضت عليهم الإطار العام لاتفاقي مع رئيس المحكمة

ونستعد للرد والمناقشة ونتفق في جلسات مجلس الوزراء على المواقف التي سنتخذها في مناقشات مجلس النواب. فلم تكن مهمتنا في مواجهة النواب بالسهلة الميسرة بل كانت تنتابها أوقات حرجة صعبة، فقد كان في النواب بعض المعارضين الأشداء أمثال عبد العزيز الزقلعي ومحمد الزقعار وصالح بويصير وعبد السلام بسيكري ومصطفى ميزران ورمضان الكيخيا ومفتاح عريقيب وكثيرون غيرهم.

واستحدثت سياسة جديدة مع مجلس النواب وهي المصارحة بقدر الامكان واشراك المجلس مع الوزارة في اتخاذ بعض القرارات الهامة، ولقد حرصت على توطيد الصداقة الشخصية مع أغلب المعارضين، بل لقد لجأت في بعض الاحيان للاستعانة بالمعارضة سراً في رفض كثير من طلبات القصر ومعارضة كثير من ضغوط الدول الغربية.

وعلى العموم فقد كانت الحياة النيابية وطنية نشطة في جو من الحرية التامة، وبالرغم من غياب المؤسسات الحزبية الضرورية في الأنظمة الديمقراطية فإن الحياة النيابية وجو الحرية في سنوات الاستقلال الأولى كان يمكن أن يكون نواة لحياة نيابية ونظام ديمقراطي معقول.

الآن وقد توليت رئاسة الوزارة وجابهت الأزمة الدستورية التي كانت ممسكة بخناق الدولة، وتمكنّا من التغلب عليها، وشرعت الوزارة الجديدة في مباشرة مهامها الدستورية، فان أسباب التداخل في العمل بين الملك، باعتباره الرئيس الأعلى للدولة وبيني، باعتباري رئيساً للحكومة، كثيرة ومتشابكة، ولذلك فانني أرى أنه ربما يكون من الأولى والأفضل التحدث عن بعض مفاتيح شخصية الملك التي ربما تفسر بعض التناقض في الممارسات، وبعض الاختلافات في الاجتهادات السياسية بينه وبيني، ثم بعد ذلك نعود إلى سياق الحديث، ونتابع سرد الأحداث الجسام التي عاصرتها وشاركت في صنعها أثناء تولي مهمة رئاسة الوزارة.

الباب الثالث

أضــواء على بعض اتجاهــات الملــك إدريس السيــاسيــة

في هذا الباب ....

مقدمة

لقد ارتبطت أحداث التاريخ الليبي المعاصر لمدة تزيد على نصف قرن باسم الملك ادريس، فقد كان له الدور المميز في مسيرة التاريخ الليبي في تلك الحقبة من الزمن، ولو أن تاريخ حياة الملك ادريس ليس من اختصاص هذه المذكرات إلاّ أنه من الضروري والمفيد استكمالاً للبحث وتعمقاً فيه أن ألقي الضوء على كثير من الخلفيات الشخصية التي أثّرت في نهج الملك ادريس السياسي وجعلته يتخذ لنفسه مواقف سياسية ربما تحتاج لبعض من الشرح والتفسير لاسيما ارتباطها بأحداث تاريخية ومفاهيم ومقاييس ظلّت في ذهن الملك ادريس ثابتة لا تتغير رغم ديناميكية التاريخ وتغيراته.

وأبادر بالقول بأنه يجب علينا أن نفرّق بين السيرة الشخصية للملك ادريس وسيرته السياسية. فبينما سيرته الشخصية وما عرف عنه من تقوى وورع وعفة وزهد، وأخلاق نبيلة وقيم إسلامية رفيعة، كل هذا حقيقة لا ينكرها إلاّ مكابر أو موتور، فإن سيرته وأعماله السياسية واتجاهاته ومواقفه كرجل دولة لها وعليها. نجح أحياناً وفشل أحياناً أخرى، فيها جوانب براقة وأخرى قاتمة.

وفي المدة الطويلة التي عرفته فيها وعملت معه خلالها، فإنني أشهد الله أنه لم يقم بأي عمل سياسي - مهما كان اختلافي معه - عن سوء نية، أو طمع، أو هوى، فلم يقم من الأعمال إلاّ بما كان يعتقد أنه الأفضل لصالح البلاد، لقد كان رائده دائما خدمة شعبه والسهر على أموره، وكل من يعمل لا بد أن يخطىء ويصيب، فتلك طبيعة البشر. إنني أنزهّه عن تعمد التقصير ولكنني لا أنفي عنه بعض القصور، كما أنني أنزهّه عن سوء النية وسوء القصد، ولكنني لا أنفي عنه سوء التقدير أحياناً لا سيما في اختيار بطانته.

وكما قلت فإنني أحاول في هذا الجزء من المذكرات أن أشرح وأفسر تلك النواحي الغامضة من سيرة الملك ادريس السياسية لأزيل عنها ما قد يكون علق بها ظلماً من افتراءات وأنصف الرجل في نطاق الأمانة التاريخية البعيدة عن المحاباة والتجني بالرغم من علاقتي الوطيدة معه وإجلالي لسيرته الشخصية، وإيماني بأنه من أولئك الصالحين المؤمنين الورعين الذين خشوا الله في السر والعلانية.

لقد عرفت الملك ادريس عن كثب منذ صباي عندما كنا في مصر ثم عملت معه كوزير للأشغال عندما كان ملكاً. ثم استمرت علاقتي به بعد أن استقلت من مناصب الدولة واعتزلت السياسة. فقد كنت دائم الصلة به، وكان يستشيرني في كثير من الأمور الهامة، بل وكلفني بمهمة دستورية سياسية خطيرة في أواسط الستينات (أنظر الجزء الخاص بالإصلاحات الدستورية) عندما كنت بعيداً عن أي منصب حكومي.

وبعد انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ ولجوئه إلى مصر أكثرت من زياراتي له لإنها اتخذت طابع المواساة والتعاطف والمساندة. فقد كان رحمه الله في حالة مادية ومعنوية سيئة، ولكن زهده وتقشفه وكبرياؤه في تواضع، وإيمانه العميق وهدوء نفسه ورضاه بمشيئة الله كل هذه الصفات والأخلاق جعلته يتحمل ظلم مواطنيه برحابة صدر وصبر جميل.لم يشفع له مع رجال الانقلاب أنه هو أب الاستقلال وأنه أفنى جلّ عمره في نضال مرير مع الاستعمار حتى استخلص لوطنه الاستقلال، ثم بنى نهضته وفجّر ثرواته، وانتهى به المطاف لاجئاً شبه معدم في القاهرة لأن عفّته ونزاهته وتقشّفه حالت دون أن يكتنز لنفسه مالاً ينفق منه في شيخوخته ومنفاه، الى ان انتقل الى جوار ربه بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨٣ ودفن في البقيع بجوار صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم). وتزامن تاريخ وفاة المرحوم الملك ادريس مع ازدياد نشاط اللجان الثورية الهدام، من قتل واغتيال في شوارع لندن ومدن أوربا، وبالرغم من ذلك فقد رثيت المرحوم رثاء مؤثراً نشر في جريدة «الشرق الأوسط» الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٣.

ومن خلال معرفتي الحميمة بالملك ادريس ، ومن خلال أحاديث طويلة أجريتها معه خصوصاً في منفاه، ومن خلال مناقشات ومداولات كثيرة قمت بها معه عندما كنت أتولى رئاسة الوزارة وأعالج معه الأزمات السياسية الداخلية والدولية، وأتبادل معه الرأي وأخالفه، أحياناً قليلة في الجوهر وأحيانا كثيرة في سبل العلاج. فإني

توصلت إلى معرفة عميقة بآرائه ومناهجه وكثير من المؤثرات التاريخية التي كوّنت وبلورت الكثير من مواقفه واتجاهاته.

ولعل أهم نقاط يحسن أن نحصر فيها بحثنا هذا هي:

أولا: الحقيقة الغائبة في علاقة الملك ادريس ببريطانيا العظمى، ومدى تأثره بنفوذها وحقيقة تعاونه معها وأسباب ذلك التعاون.

ثانيا: مدى تأثر الملك ادريس بنفوذ حاشيته عموماً وبنفوذ ناظر الخاصة الملكية ابراهيم الشلحي (وأولاده من بعد اغتياله) بنوع خاص وأثر ذلك على قراراته السياسية.

ثالثا: نظرة الملك ادريس إلى النظام الديمقراطي، وهل كان حقاً يميل إلى الانفراد بالسلطة؟ وهل كان حقاً يكره نظام الأحزاب؟

إن كثيراً من الضباب والغموض السياسي الذي أحاط ببعض مواقف الملك ادريس السياسية قد يزول أو تخف كثافته إذا بحثنا هذه النقاط الثلاث بحثًا عميقاً منصفاً وراجعنا الظروف الخاصة التي نشأ فيها الملك ادريس والمؤثرات الهامة التي صادفته، والعقبات الكبرى التي صدمته في أوائل عهده السياسي، والتي بقي أثرها مسيطراً على تفكيره وتطلعاته مثيراً لكثير من الحذر حتى بعد أن تبدلت تلك المؤثرات وزالت تلك العقبات.

إن تحليل هذه النقاط الثلاث والإحاطة بها وفهمها فهماً جيداً منصفاً يشكل في رأيي المتواضع «مربط الفرس» في تحليل وفهم سيرة ومواقف الملك ادريس السياسية، وبذلك يسهل على المنصفين تأريخ عهده السياسي بعدل وإنصاف وأمانة تاريخية.

ـ ١ ـ
الملك ادريس وبريطانيا

اعجاب ببريطانيا العظمى

بدأت العلاقة بين الحركة السنوسية وبريطانيا العظمى حوالي سنة ١٩٠٩، وتفصيل ذلك أن المد التبشيري الاستعماري الفرنسي في أقاليم «تشاد» و«واداي» و"قورو" تصادم مع الحركة السنوسية التي كانت تنشر تعاليم الدين الاسلامي الحنيف في تلك البقاع النائية وتقيم الزوايا السنوسية التي كانت في الواقع مراكز دينية استراتيجية لنشر الدعوة الإسلامية، وتعليم السكان وربطهم بإخوانهم في الشمال وتسهيل التجارة وحماية القوافل.

وحدث تصادم كبير بين الطوابير الفرنسية القادمة غازية من جنوب الجزائر ومن إقليم النيجر وبين الحركة السنوسية. وسقطت زاوية "بير العلالي" السنوسية الكائنة في أراضي تشاد في يد الفرنسيين سنة ١٩٠٢ وأصيب المد السنوسي في تلك المناطق بنكسة كبيرة..

وفي تلك الفترة بالذات توفي قائد الحركة السنوسية السيد المهدي (والد الملك ادريس) وهو يحارب الغزو الفرنسي في السودان وتولى رئاسة الحركة السيد أحمد الشريف السنوسي نيابة عن إبن عمه ادريس المهدي السنوسي الذي كان في الثانية عشر من عمره.

وكان السيد أحمد عالماً دينياً، تقياً ورعاً، يجيد الجهاد ويتفانى في خدمة الدين، ولكنه لم يكن يجيد السياسة، ولا يدرك مناوراتها ومكائدها.

واستنجد السيد أحمد الشريف بالخلافة الإسلامية في «الآستانة» طالباً منها تدخلاً على مستوى دولي لإيقاف الغزو الفرنسي .. إلآ أن الحكومة التركية لم تحرك ساكنًا (ربما لإنها كانت مشغولة بعلاج مشاكل ممتلكاتها في البلقان). وعندما

توغلت قوات الغزو الفرنسي شرقاً إلى جنوب واحة الكفرة سنة ١٩٠٨ (وكانت الكفرة المركز الرئيسي للحركة السنوسية في ذلك الوقت) اضطر السيد أحمد الشريف أن يستنجد باللورد «كتشينر» المندوب السامي البريطاني في مصر (وزير الخارجية البريطانية فيما بعد) الذي كان الحاكم الفعلي لوادي النيل في تلك الأيام، وسرعان ما تدخلت بريطانيا العظمى وحملت فرنسا على سحب طوابيرها بعيداً إلى جنوب واحة الكفرة، وإلى منطقة "تكرو" بالذات التي أصبحت فيما بعد حداً فاصلاً بين السنوسيين والفرنسيين منذ سنة ١٩٠٩.

ومن السهل علينا أن نتصور شعور الإعجاب والتقدير لبريطانيا العظمى الذي انتاب زعماء الحركة السنوسية في ذلك الوقت نظراً لتدخل بريطانيا الناجح السريع وحماية حركتهم من الغزو الفرنسي.

ولا شك أن الشاب ادريس السنوسي قد تأثر هو الآخر بذلك الموقف «النبيل» الذي وقفته بريطانيا العظمى من الحركة السنوسية. وتجدر الإشارة إلى حقيقة تاريخية هامة كانت سائدة أوائل هذا القرن وهي أن بريطانيا العظمى كانت بالفعل القوة الحقيقية الوحيدة المسيطرة على زمام الأمور في العالم العربي بل في العالم الاسلامي. فقد كانت الخلافة العثمانية في دور احتضار تعاني من تضافر جهود الدول المسيحية على تقطيع أوصالها واقتسام ممتلكاتها بحجة نشر العدالة والحرية ومحاربة القمع والديكتاتورية! وكان نفوذ الدول الأوروبية الأخرى في الشرق العربي نفوذاً ثانوياً بالنسبة لنفوذ بريطانيا الطاغي! فروسيا مثلا تقلص نفوذها بعد هزيمتها على يد اليابان سنة ١٩٠٤، وفرنسا كانت لا تزال تعاني من آثار هزيمتها على يد «بروسيا» سنة ١٨٧٠م وشروط معاهدة «فرساي» الطاحنة. أما الدولة البروسية الناشئة والإمبراطورية النمساوية العتيدة فكانتا تقفان في صف الخلافة العثمانية وتتعاونان معها لمساعدتها ضد الدول الأخرى في الظاهر، وفي الواقع كانتا تسعيان لإخضاع الخلافة العثمانية لنفوذهما واقتسام ممتلكاتها عندما تتفكك أوصالها.

وكانت السياسة البريطانية الماهرة الماكرة تعمل بذكاء لجعل نفوذ جميع تلك الدول نفوذاً متضارباً حصيلته النهائية قليلة لا تأثير لها. وبذلك خلا الميدان للنفوذ البريطاني الذي أصبح مسيطراً على زمام الأمور في العالم العربي الذي بدأ يفيق من سباته العميق.

عندما غزت إيطاليا شواطىء ليبيا يوم ١٩١١/٩/٣٠ أبلى الليبيون بلاء

حسناً في مقاومة الغزو الإيطالي وإلحاق الهزائم بالجيوش الإيطالية، وكانت مقاومة وطنية باسلة إشترك فيها الأتراك مع السنوسيين في برقة، إلى أن عقد الباب العالي صلحاً مع إيطاليا، فتخلّى الأتراك عن المجاهدين الليبيين وتركوهم يدافعون بمفردهم عن وطنهم ضد الغزاة الطليان بما توفر لهم من عتاد قليل.

وفي برقة استبسل الليبيون تحت قيادة السيد أحمد الشريف في مقاومة الطليان (وكذلك في طرابلس تحت قيادات وطنية متعددة أهمها قيادة المجاهد الكبير رمضان السويحلي). وبقي الليبيون بمفردهم في برقة وطرابلس على مقاومة الطليان، إلى أن دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٥ في صف ألمانيا ضد بريطانيا وإيطاليا، هناك عاد الأتراك إلى المجاهدين الليبيين المنسيين وحاولوا استقطابهم وأرسلوا إلى السيد أحمد الشريف بعض العتاد وبعض كبار الضباط (منهم نوري بك شقيق وزير االحربية، وجعفر بك العسكري الذي تولى رئاسة الوزارة العراقية فيما بعد)، ثم عيّن الباب العالي السيد أحمد الشريف ـ بفرمان سلطاني ـ نائباً للسلطان في شمال أفريقيا، فأعطى هذا التعيين تأييداً عظيماً للسيد أحمد في أرجاء العالم الاسلامي، ولكن سرعان ما ظهرت نوايا الباب العالي الحقيقية فقد بدأ الضباط الاتراك بالضغط على السيد أحمد ودفعه لمهاجمة القوات البريطانية في مصر، وكان السيد أحمد يكره المغامرة بقواته، لاسيما أن واجبه الأول كان مجابهة الغزو الإيطالي وتحرير الوطن منه.

أول اتصال بين السيد ادريس والبريطانيين

وفي تلك الأثناء جرى أول اتصال مباشر بين الشاب ادريس السنوسي والسلطات البريطانية سنة ١٩١٥ في طريق عودته من الأراضي المقدسة، فاتصل بالجنرال «هنري ماكمهون» المندوب السامي البريطاني في مصر، واجتمع بالجنرال «ماكسويل» قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط، والكولونيل «كلايتون» مندوب حكومة السودان في القاهرة. وقدأعرب البريطانيون عن رغبتهم الأكيدة في استمرار العلاقات الطيبة مع الحركة السنوسية، وشددوا على السيد ادريس رغبتهم في أن تلتزم الحركة السنوسية الحياد التام في النزاع التركي ـ البريطاني. ولما كانت قيادة الحركة في يد السيد أحمد الشريف السنوسي في ذلك الوقت فإن السيد ادريس لم يزد على وعد البريطانيين بأنه سينقل نصائحهم وتمنياتهم إلى إبن عمه

عند رجوعه إلى ليبيا. ولو أنه - السيد ادريس - كان يرغب لو استطاع أن يؤكد لهم أن الحركة السنوسية ستقف من الآن فصاعداً موقف حياد تام في النزاع التركي - البريطاني (هذا ما أكده لي شخصيا).

وجرت اتصالات أخرى مكثفة بين السلطات البريطانية العليا في الشرق الأوسط والحركة السنوسية. وفي دائرة الوثائق السرية للحكومة البريطانية عن سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥ عدد لا يحصى من صور الرسائل السرية التي أرسلها المندوب السامي البريطاني في مصر إلى السيد أحمد الشريف السنوسي مخاطباً إياه «بالحسيب النسيب» والاستاذ «النبيل الجليل» إلى آخر ألقاب التبجيل والتودد، وكان المندوب السامي البريطاني يرجو ويلح بل ويلتمس من السيد أحمد الشريف أن تلتزم الحركة السنوسية الحياد في النزاع التركي - البريطاني، وألاّ تزج بنفسها في معارك لا ناقة لها فيها ولا جمل.

القوات السنوسية تغزو الأراضي المصرية

وبالرغم من المساعي البريطانية الحثيثة لدى السيد أحمد الشريف وتحذيره من مغبة الدخول في صدام مع القوات البريطانية بدون سبب، فإن ضغط الباب العالي ورسائله المتعددة واستنجاد الباب العالي بالسيد أحمد جعله تحت شعور إسلامي قوي ورغبة في نصرة خليفة المسلمين في حربه ضد أعداء الدين. وتغلب شعوره الديني هذا على حكمته وحجبه عن رؤية المخاطر الواضحة فوقع مع الأسف في الخطأ السياسي الرهيب وهاجم الجيش البريطاني في مصر على جبهتين:

١ - الجبهة الشمالية بجيش من المجاهدين البرقاويين وبعض الضباط الأتراك تحت قيادة جعفر العسكري واحتل السلوم وسيدي براني ووصل إلى أبواب مرسى مطروح، ثم اصطدم بجيش بريطاني قوي يحتوي على دروع وآليات ومعدات حديثة ويفوق الجيش السنوسي عدداً وعدّة وتدريباً فكان صداماً عنيفاً أوقع بالليبيين هزيمة نكراء برغم بسالة المجاهدين.

٢ - أما الجبهة الجنوبية فكانت بجيش من المجاهدين البرقاويين مع عدد من مجاهدي قبيلة أولاد علي (وهي قبيلة من أصل ليبي تعيش في الصحراء الغربية المصرية) بقيادة السيد أحمد الشريف نفسه، فاحتل واحة «سيوة» ثم اتجه إلى واحات الداخلةوالخارجة والفرافرة، وهدد وادي النيل .

إلا أن هزيمة الجبهة الشمالية جعلت السيد أحمد يتراجع بسرعة نحو الحدود الليبية (واحة سيوة). وبالرغم من أنها كانت حرب بين قوتين غير متوازنتين على أي وجه من الوجوه إلاّ أن القيادة البريطانية في الشرق الاوسط قد اضطرت إلى جمع جيش قوامه ثلاثين ألف مقاتل للدفاع عن وادي النيل في وجه ذلك الغزو السنوسي الذي بالغت الأخبار في حجمه وآثاره إلى درجة جعلت القيادة البريطانية تخشى من أن تقوم ثورة إسلامية في وادي النيل تأييداً لجيوش السلطان المهاجمة من الغرب (السنوسيون) ومن الشرق (الجيش العثماني من فلسطين وسوريا).

وأصيب السيد أحمد الشريف بنكسة نفسية شديدة إذ شعر بمدى الضرر البالغ الذي أصاب المجاهدين بعد تلك الحرب الفاشلة التي لم يكن لها مبرر، وزيادة في الصعوبات فقد أقفلت السلطات البريطانية - بعد انتصارها على السنوسيين - الحدود المصرية في وجه مدد السلاح والتموين، وكانت برقة تعاني من أسوأ مجاعة في التاريخ في سنتي ١٩١٥ـ ١٩١٦. ومما زاد الوضع صعوبة سيطرة القوات الإيطالية على مواني البحر المتوسط وإحكامها الحصار على المجاهدين الليبيين الذين قاربت معنوياتهم من الإنهيار التام. فأصبح المجاهدون والشعب في حالة من اليأس لا توصف، يأس الهزيمة وكارثة المجاعة.

وشعر السيد أحمد الشريف بالخطأ الجسيم الذي ارتكبه، ورأى أن واجبه الديني والوطني يدعوه لتسليم القيادة إلى وريثها الأصلي السيد ادريس ليحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه ويتولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية أملاً في إعادة السلم وفتح الحدود المصرية خاصة أن السيد ادريس كان قد بلغ من العمر في ذلك الوقت ٢٦ سنة وكان تسليم القيادة إليه واجباً منذ سنوات. وبقي السيد أحمد في الدواخل إلى شهر أغسطس سنة ١٩١٨ فنقلته غواصة ألمانية إلى أوروبا ومنها إلى اسطنبول، وعندما سلّم السيد أحمد القيادة لابن عمه السيد ادريس سنة ١٩١٦ نصحه بأن يفاوض البريطانيين، ويسعى إلى عقد صلح معهم لعلهم يرفعون حصارهم المحكم على إمدادات المؤن القادمة من مصر.

وكما قدمت فإن السيد ادريس لم يكن راضياً إطلاقاً على السير في ركاب الأتراك، ولكنه لم يتخذ أي موقف علني في معارضة الحملة السنوسية على مصر بالرغم من أن كثيراً من الأخوان السنوسيين طلبوا منه أن يتسلم القيادة منذ سنة ١٩١٥، ويبعد الأتراك عن الزج بالسنوسيين في النزاع الدولي. ولكن السيد ادريس

رفض ذلك وترك القيادة في يد ابن عمه الأكبر السيد أحمد الشريف (هذا ما قاله الملك ادريس لي شخصياً، وعندما قلت له أنني أخشى أنه ارتكب بذلك الموقف خطأ سياسياً باهظ الثمن كان رده أنه لم يكن يرغب أن يقسم الحركة السنوسية إلى شطرين ويقضي على المقاومة الوطنية ضد الغزو الايطالي).

الملك ادريس يستلم قيادة الحركة السنوسية

وبمجرد استلام السيد ادريس لسلطاته كقائد للحركة السنوسية فاتح السلطات البريطانية في مصر بشأن إيقاف الحرب (واستعمل في اتصاله بعضاً من الأدارسة المقيمين في مصر ذوي النفوذ الكبير لدى السلطات البريطانية). وأجاب الجنرال «سير هنري ماكمهون» ـ المندوب السامي البريطاني في مصر ـ موافقاً على التفاوض من حيث المبدأ، ولكن مشترطاً اشتراك الحكومة الإيطالية في تلك المفاوضات! (حيث كانت بريطانيا حليفة لإيطاليا).

ولم يكن أمام السيد ادريس مفر من قبول ذلك الشرط البريطاني المرير، فقد كانت حالة البلاد في غاية السوء، وكادت حركة المقاومة الوطنية أن تنهار، وسيطرت المجاعة الطاحنة على البلاد، وخيم على نفوس المواطنين شعور قوي بالإحباط. فكان عليه (أي السيد ادريس) أن يتخذ القرار الصعب ويواجه الأزمة الخطيرة بشجاعة وثبات، فقبل كارهاً أن تشترك الحكومة الإيطالية في مفاوضات الصلح. ثم بدأت تلك المفاوضات، طويلة مضنية في «الزويتينة»[١] ثم في «عكرمة»[٢] مع بريطانيا وإيطاليا، وكان يمثل بريطانيا الكولونيل "تالبوت" وكان يمثل إيطاليا السفير «بريجاتاني». وليست هذه المذكرات مكان تأريخ تلك المفاوضات ولكن يكفي أن نذكر أن بريطانيا فرضت شروطاً قاسية هي:

أ ـ تسليم كافة الأسرى من جنود الحلفاء والجنود المصريين المعتقلين لدى القوات السنوسية.

ب ـ سحب بقية القوات السنوسية من الأراضي المصرية.

ج ـ مصادرة جميع الزوايا السنوسية في الأراضي المصرية وإيقاف نشاط الحركة

---

١ ـ قرية ساحلية بجوار مدينة احدابيا.

٢ ـ واحة جنوب مدينة طبرق.

السنوسية في نشر دعوتها الدينية الإسلامية في مصر والامتناع عن أي نشاط أو عمل سياسي آخر في الأراضي المصرية.

د - تعهد السنوسيين بألا تعسكر قواتهم على مقربة من الحدود المصرية.

هـ - طرد جميع الضباط الأتراك العاملين مع القوات السنوسية (وكان طلب البريطانيين الأول هو تسليم هؤلاء الضباط ألاتراك إلى السلطات البريطانية ولكن السيد ادريس رفض تسليمهم وقبل فقط إرجاعهم إلى بلادهم).

مقابل هذه الشروط القاسية قبلت بريطانيا عقد صلح مع القيادة السنوسية، وتشجيع إيطاليا هي الأخرى بعقد صلح معها. وقبلت كذلك بفتح الحدود المصرية-الليبية والسماح بمرور البضائع والمؤن من مصرإلى برقة شريطة ألاّ يقع شيء منها في أيدي الأتراك وحلفائهم.

أما مفاوضات الصلح مع إيطاليا فقد استمرت لفترة أطول وأدت إلى صلح"عكرمة" ثم إلى معاهدة "الرجمة" وكانت شروطها معقولة ومتوازنة وأدت إلى إقامة الإمارة السنوسية في أجدابيا والمناداة بالسيد ادريس أميراً على دواخل برقة.

المهم أن نذكر هنا أن السيد ادريس كان في موقف حرج ضعيف أمام المفاوضين البريطانيين والإيطاليين، ولما لم يكن لديه أية «نقاط ارتكاز» أو «نقاط قوة» يستند عليها في مواجهة ضغط المفاوضين البريطانيين والإيطاليين، لذلك فقد لجأ إلى سياسة المماطلة والمراوغة والتظاهر بأن رؤساء القبائل البرقاوية لن يقبلوا أي شروط مجحفة وأنهم لن ينصاعوا لزعامته إذا ما قبل هو الشروط الصعبة، وهذا الموقف من السيد إدريس حمل الإيطاليين على بعض التساهل، وتمكن بهذه الحيل والمراوغة أن يحصل على شروط معقولة من الإيطاليين. وعلى أية حال فقد لمس البريطانيون والإيطاليون مهارة السيد ادريس في التفاوض معهم وأخذوا عنه فكرةأنه محاور مراوغ لا يسهل خداعه، وبقيت سمعة المراوغة هذه عالقة في أذهان البريطانيين لأجيال كثيرة!

هجرة الأمير ادريس إلى مصر واستئناف العمل الوطني

بعد استيلاء «موسوليني» على مقاليد الحكم في إيطاليا شعر الأمير ادريس بتآمر الإيطاليين وسوء نواياهم وبأنهم يتدارسون اتجاهًا للقبض عليه ومحاكمته باعتباره متمرداً على سلطات الإحتلال، ورأى أن القبض عليه سوف يضعف من معنويات الشعب الليبي وقد يؤدي إلى القضاء على حركة المقاومة، لذلك قرر الرحيل إلى مصر بحجة العلاج والإستشفاء. فأوكل رئاسة الحركة السنوسية الى أخيه السيد الرضا كما أوكل رئاسة الأعمال العسكرية إلى المجاهد السيد عمر المختار حيث عينه قائداً ومشرفاً على «الأدوار»[1] (هذا يعني بالتعبير الحديث قائداً عاماً لفرق المجاهدين) وكان السيد عمر المختار شيخًا لزاوية «القصور»[2] السنوسية، وقد أبلى بلاء حسنا في الجهاد ضد الغزو الفرنسي في الجنوب والغزو الإيطالي في الشمال. ولا شك أن ما اشتهر به السيد عمر المختار من تقوى وورع وصلابة وصبر وحنكة كان من الأسباب التي جعلت الأمير ادريس يختاره دون سواه قائداً عاماً للجهاد الوطني بالرغم من انتمائه لقبيلة صغيرة هي قبيلة «المنفة»[3]. وبالرغم من أن كبار المجاهدين الذين نُصّب عليهم كانوا ينتمون إلى قبائل ذات نفوذ كبير غير أن جميع المجاهدين قبلوا قيادة السيد عمر وأطاعوا أوامره دون تردد كما لو أنها كانت صادرة من الأمير ادريس نفسه.

ويجب ألاّ يغيب عن الأذهان أن مصر في العشرينات كانت ترزح تحت نفوذ بريطاني شديد يكاد يكون حكماً بريطانياً مباشراً لولا أنه تستّر وراء وزارات مصرية ضعيفة وعرش مصري أجلسوا عليه أحمد فؤاد سلطاناً ثم ملكاً على مصر، وكان أحمد فؤاد قد أمضى فترة شبابه وتدريبه في البيت المالك الإيطالي وبقى على ودّ أكيد نحوإيطاليا. ومع ذلك فقد جاملت الحكومة المصرية الأمير ادريس ورحبت به لأن جماهير الشعب المصري كانت تتعاطف مع المجاهدين الليبيين في جهادهم ضد الغزو الإيطالي، ولكن المسئولين المصريين اشترطوا على الأمير ادريس أن يتجنب القيام بأي عمل عدائي ضد إيطاليا، بل أن الملك فؤاد استقبل الأمير ادريس وأكرم وفادته وفي نفس الوقت تمنى عليه ألاّ يقوم بما يعكر صفو العلاقات المصرية.

---

١ ـ الادوار : كان لكل قبيلة «دور» من المجاهدين، يتطوع عدد من أفراد القبيلة في الجهاد لفترة محددة ثم يعودوا الى الحياة العادية ويحل محلهم عدد مماثل من افراد القبيلة من أولئك الذين عليهم «الدور».

٢ ـ زاوية القصور : زاوية سنوسية جنوب مدينة المرج.

٣ ـ قبيلة من المرابطين مقرها شرقي برقة.

الإيطالية، وأبدى استعداده بالتوسط لدى المراجع العليا الإيطالية ساعياً وراء الوصول إلى حلول سلمية (هذا ما سمعته من الملك ادريس نفسه).

ومن الانصاف أن أذكر المساعي والمساعدات القيمة التي قدمها عدد لا يحصى من كبار الوطنيين المصريين أمثال الأمير عمر طوسون وعلوبة باشا وحمد باشا الباسل وصالح حرب باشا وكثيرون من المشتغلين بالقضايا العربية الوطنية، ولقد كان لهذه المساعدات القيمة أثرها العظيم في إذكاء نار الجهاد الوطني في برقة تحت قيادة عمر المختار.

بعد رحيل الأمير ادريس من أجدابيا قبضت السلطات الإيطالية على السيد محمد الرضا (وكيل الأمير) ونفته إلى «وستيكا» في إيطاليا وألغت البرلمان البرقاوي ونسفت جميع الاجراءات التي قامت بموجبها حكومة إمارة اجدابيا، ولكن إيطاليا لم تتمكن من النيل من نشاط الجهاد العسكري بل بالعكس فان المجاهدين تحت قيادة السيد عمر المختار زاد نشاطهم وكثرت ضرباتهم واشتدت هجماتهم على القوات الايطالية مما اضطر الحكومة الإيطاليةإلى اللجوء لمحاولات عديدة للتفاوض مع السيد عمر المختار على أمل دق أسفين بينه وبين الأمير ادريس.

ولقد وجدت في كتاب المارشال رودولفو غرازياتي "Cirenaica Pacificata" (صفحة ٤٤-٤٦) وكذلك وجدت في الكتاب الوثائقي "Gli Italiani Libia" لمؤلفه «دل بوكا» في الجزء الثاني (الصفحات ١٤٨-١٦٢) وصفاً دقيقاً لتلك المحاولات ألخصّه فيما يلي:

١ - عدة اتصالات قام بها بعض الليبيين بأمر الحكومة الإيطالية واتصلوا نيابة عنها بالسيد المختار في أواخر سنة ١٩٢٨ م. بهدف إقناعه بالتسليم ووقف المقاومة المسلحة لسلطات الإحتلال.

٢ - على أثر هذه الاتصالات قام بعض كبار الضباط الإيطاليين بمقابلة السيد عمر المختار في شهر يناير ١٩٢٩ م. ولكن السيد عمر المختار أحالهم على الأمير ادريس صاحب الأمر والنهي، كما قال.

٣ - اجتماع بين الأمير ادريس ووزير إيطاليا المفوض في مصر واسمه «جايتانو باترنو» وعقد الاجتماع في الاسكندرية يوم ٢٣ مارس ١٩٢٩ م. ويبدو أن الإجتماع لم يسفر عن أي تقريب لوجهات النظر.

٤ ـ اجتماع بين السيد عمر المختار والجنرال «سيشلياني» نائب الحاكم العسكري العام في ليبيا. وتم الاجتماع في الجبل الأخضر يوم ١٣ يونية ١٩٢٩م.

٥ ـ اجتماع هام بين السيد عمر المختار والمارشال «بادوليو»[1] في منطقة «سيدي رحومة» جنوب بنغازي ولكن لم يسفر الاجتماع إلآ عن هدنة لمدة شهرين فقط. ولقد أحال السيد عمر المختار المارشال بادوليو على الأمير ادريس الذي هو القائد الأعلى وأنه (أي عمر المختار) يتلقى أوامره من الأمير ادريس.

٦ ـ رسالة خطية من السيد عمر المختارإلى المارشال «بادوليو» ينذره فيها بانتهاء الهدنة واستئناف الأعمال العسكرية، ويوجه المارشال إلى التفاوض مع الأمير ادريس في القاهرة إذا رغب في ذلك.

٧ ـ أشارت هذه الوثائق الإيطالية نقلاً عن جرائد مصرية (المقطم، العلم، الجمعة) إلى شروط المجاهدين على إيطاليا، أهمها إقامة حكومة مستقلة على دواخل برقة واحتفاظ المجاهدين بسلاحهم..هذا ولمّا لم تؤد هذه الاتصالات إلى أية نتيجة تُذكر نظراً لتشدد إيطاليا بعد أن استقر الأمر لموسوليني وحزبه الفاشستي فقد أمر الديكتاتور الإيطالي بإيقاف جميع أنواع الاتصال مع السنوسيين وأرسل إلى برقة الجنرال (فيما بعد المارشال) «غراتزياني» «جزار برقة» وأمره بألآ يترك وسيلة من وسائل القمع والبطش إلآ استعملها بدون رحمة ولا هوادة.

قمع حركة الجهاد في ليبيا

لقد تفوق «غراتزياني» في جرائمه على كل من سبقوه، فبدأ بإقامة سد منيع من الأسلاك الشائكة المكهربة بطول ٢٥٠ كيلومتر من البحر المتوسط إلى واحة الجغبوب [2]، وبذلك منع تسرب المؤن والسلاح من مصر للمجاهدين، ثم أحاط المدن البرقاوية بأسوار ومنع الخروج منها، ثم رحّل بادية برقة إلى «البريقة» «والعقيلة» و«سيدي أحمد المقرون» وحصرهم في معسكرات جماعية مع ماشيتهم، ولم تكن في تلك المعسكرات، أية وسائل صحية فتفشت الأمراض بينهم وقضى أكثر من نصف المرحلين نحبهم في تلك المعسكرات وبعد أن أخلى الجبل الأخضر من

---

١ ـ اكبر شخصية عسكرية ايطالية، تولى قيادة الجيش الايطالي وانقلب على موسوليني سنة ١٩٤٤ وعقد صلحاً منفرداً مع الحلفاء.

٢ ـ على الحدود الليبية المصرية.

سكانه (فقد انقطع الغذاء والمدد الذي كان يتلقاه المجاهدون من مواطنيهم) أمر غراتزياني جنوده بإطلاق النار على أي شيء يتحرك في الجبل الأخضر ! كما أمر باعتقال أعيان مدينتي بنغازي ودرنة ووضعهم في معسكر «بنينة» الشهير وبقوا مدة تزيد على السنتين هناك دون محاكمة وفي ظروف غاية في السوء والاحتقار (كان من نصيب عائلتنا اعتقال إخوتي سليمان والأمين بن حليم لأكثر من سنتين في معتقل بنينة المذكور).

بعد هذه التحضيرات إستقدم «غراتزياني» أشد فرق الجيش الإيطالي بأساً وقسوة وأغلبهم من جنود الصومال وأريتريا وشدّد الحصار على الثوارفي الجبل الأخضر، واستعمل كل ما توفر له من وسائل القمع والدمار من مدرعات وطائرات، وبالرغم من استبسال المجاهدين وهم في الرمق الأخير، فقد تمكن جنود «غراتزياني» من إصابة البطل عمر المختار واعتقاله ثم حاكموه محاكمة صورية وشنقوه في مدينة «سلوق» يوم ١٥ سبتمبر ١٩٣١ م، أمام أعيان برقة الذين نُقلوا عنوة من معتقل «بنينة» ليشاهدوا إعدام بطل الجهاد الوطني.

وباستشهاد السيد عمر المختار أصيبت حركة الجهاد الليبية بضربة قاتلة فبدأت مرحلة من أسوأ مراحل العمل الوطني وأشدها على نفوس الليبيين الأحرار، وكاد اليأس أن يتسرب إليهم في تلك الحقبة الأليمة من تاريخ العمل الوطني إلاّ أن المهاجرين الليبيين في مصر وسوريا وتونس واصلوا جهادهم السياسي والإعلامي مهاجمين الاحتلال الإيطالي لوطنهم في جرائد القاهرة ودمشق وتونس.

تشكيل الجيش السنوسي

وفي تلك الايام الصعبة، مادياً ومعنوياً، إنتقل الأمير ادريس إلى ضاحية «فكتوريا» شرق الإسكندرية وسكن في منزل متواضع ألحق به مضيفة صغيرة كان يستقبل فيها زواره من المهاجرين الليبيين وبعض المشتغلين بالقضايا العربية من كرام المصريين. وفي هذه الظروف وفي تلك الأيام كنت وأنا شاب يافع أزور الأمير ادريس وأستمع إلى آماله في العودة إلى الوطن المستقل وما هي إلاّ سنوات قليلة حتى بدأت في أواخر الثلاثينات الغيوم السياسية تتكاثف وبدأ شبح الحرب العالمية يطل على مخططي السياسة البريطانية وبدى لهم أن التصادم بين إيطاليا «الفاشستية» وبريطانيا أمر لا مفر من حدوثه في مستقبل قريب، وفي استعداداتهم وتخطيطاتهم

لذلك الاحتمال القوي قرروا أن يتصلوا سراً بالزعماء الليبيين المنتشرين في البلاد العربية وخصوصاً مصر ، بغية مساعدتهم لتشكيل تنظيم ليبي في المهجر يضم أكبر عدد من الليبيين ويكوّنوا منهم جيشاً يتعاون مع قواتهم البريطانية في حربهم المتوقعة مع إيطاليا في شمال أفريقيا . وكان من البديهي أن يتصل مخططوا السياسة البريطانية بالأمير ادريس ليشكل ويرأس ذلك التنظيم ، فهو الشخصية الليبية البارزة المميزة بين المهاجرين الليبيين. فقد قبل الإيطاليون إمارته على دواخل برقة (معاهدة الرجمة سنة ١٩٢٠) وبويع من قبل شعب ولاية طرابلس الغرب أميراً على طرابلس (مؤتمر غريان في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٤١ هـ الموافق سنة ١٩٢١ م.) ولكن مخططو السياسة البريطانية حاولوا تجنب الأمير ادريس « المراوغ » الذي لا يسهل خداعه وحاولوا « وضعه على الرف » ، كما يقولون ، وأجروا اتصالاتهم بالسيد صفي الدين السنوسي[1] ظناً منهم أنه أكثر تساهلاً وألين عوداً من ابن عمه (الأمير ادريس). ولكن زعماء المهاجرين الليبيين رفضوا جميعا التعاون تحت لواء جديد وأصروا بأن الزعامة الليبية معقود لواؤها للأمير ادريس مما اضطر السلطات البريطانية إلى التراجع والاتصال بالأمير ادريس والتفاوض معه .

وهكذا التقت مصالح بريطانيا مع تطلعات الأمير ادريس الوطنية وتم الاتصال بين الطرفين من أجل تأسيس قوة مقاتلة ليبية ، وأبرم الأمير ادريس مع الجنرال « ميتلاند ويلسون » القائد العام للقوات البريطانية في مصر اتفاقية ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠ الشهيرة ، التي تكوّن بمقتضاها جيش من الليبيين المهاجرين في مصر وسوريا سمي بالجيش السنوسي الذي أبلت ألويته بلاء حسناً في محاربة الإيطاليين . ولكن الأمير ادريس لم يحصل من بريطانيا مقابل تعاونه الهام ذلك معها ، وتكوين الجيش السنوسي للمشاركة في قتال الإيطاليين،إلاّ على وعود مطاطة يغطيها ضباب كثيف بأن السنوسيين في برقة لن يخضعوا للحكم الإيطالي فيما بعد! (تصريح وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن في مجلس العموم في ١٨ يناير ١٩٤٢).

---

١ ـ السيد صفي الدين السنوسي هو شقيق السيد أحمد الشريف ، وكان له دور ممتاز في عمليات الجهاد ضد الايطاليين في ولاية طرابلس الغرب ، وحقق الكثير من الانتصارات العسكرية الباهرة في مراحل الجهاد الأولى.

واستمرت العلاقة بين السيد ادريس (ثم الأمير ادريس، ثم الملك ادريس) والسلطات البريطانية علاقة مد وجزر، تحت ستار من التودد والمجاملات. إلاّ أن الملك ادريس كان قد كوّن فكرة محددة عن بريطانيا العظمى. فكرة نقشت في ذهنه نقشاً ولازمته إلى أيامه الأخيرة:

١ - لقد اعتقد الملك ادريس أن بريطانيا هي القوة العظمى المسيطرة على زمام الأمور في العالم العربي. وبقيت مظاهر قوتها (سنة ١٩٠٩) عندما تدخلت وأمرت فرنسا بإيقاف زحفها على الزوايا السنوسية، بقيت تلك البادرة منقوشة في ذاكرته.

٢ - كذلك اعتقد (الملك ادريس) أن لبريطانيا من الدهاء والمقدرة بحيث يمكنها أن تدبّر أية مؤامرة للإطاحة بمن يناوىء مصالحها، وأن لمخابراتها وتنظيماتها السرية مقدرة أسطورية في معالجة أصعب المشاكل والتخلص من أقوى الأعداء. وكان لقصة تنكر بريطانيا للشريف حسين بعد تعاونه معها في محاربة الأتراك، أثر عميق في نفس الملك ادريس (لا سيما أنه كان على علاقة وطيدة مع الشريف حسين وأمضى في ضيافته شهوراً كثيرة سنة ١٩١٤ عند ما أدى فريضة الحج).إ ن تنكر بريطانيا للشريف حسين نقش في ذهن الملك ادريس هاجساً لازمه طوال حياته، فكان ينظر لبريطانيا دائماً نظرة عمقها الحذر والتحسب، وظاهرها الصداقة والمجاملة ولذلك فانه:

أ - اتبع مع بريطانيا سياسة اللين والمسايرة وتجنب دائماً الصدام المباشر معها خشية على مصالح البلاد واستقلالها من مؤامرات وكيد الانجليز، وعندما كنت أنصحه باتباع سياسة أكثر صلابة مع بريطانيا كان يحذرني من الدهاء البريطاني ويقول إن الله جلّت قدرته قال لسيدنا موسى وأخيه هارون عليهما السلام عندما أرسلهما إلى فرعون «وقولا له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى». فإذا كان الله جلت قدرته أمر رسوليه باتباع اللين مع فرعون فلماذا لا نجرب نحن اللين مع فراعنة السياسة الدولية! (يقصد الإنجليز).

ب - ثم أن أخلاق الملك ادريس الكريمة وتربيته الإسلامية النقية جعلته يشعر ببعض شعور الوفاء والدَّين المعنوي نحو بريطانيا العظمى. أليست بريطانيا

هي القوة الكبرى التي قبلت التعاون معه وهو في المنفى وقدمت التسهيلات لإقامة وتمويل جيش وكيان له (سنة ١٩٤٠) ثم اعترفت به أميراً على برقة (سنة ١٩٤٩)، ثم ساعدت بلاده على التحرر من الاستعمار الإيطالي الفاشي وإقامة دولة ليبيا المستقلة!

بعد هذا العرض الطويل لمراحل العلاقة بين الملك ادريس وبريطانيا العظمى أحاول أن أستخلص الانطباعات التي لازمت نظرة الملك ادريس نحو بريطانيا فألخصها في النقاط الهامة الآتية:

١ - نظر الملك ادريس لقوة بريطانيا العظمى نظرة إعجاب وتقدير واعتقد أنها هي القوة العظمى المسيطرة على زمام الأمور ومصائر السياسة في العالم العربي. بدأت نظرة الاعجاب هذه منذ سنة ١٩٠٩، كما قدمت وشرحت، وازدادت على مر السنين خصوصاً بعد انتصارها على دول المحور سنة ١٩٤٥. ولكن الملك ادريس، مع الأسف، لم يأخذ في الاعتبار ديناميكية التاريخ السياسي وأن بريطانيا العظمى إنتهت عظمتها بعد الحرب العالمية الثانية، ونزلت من مصاف الدول العظمى المسيطرة على مصائرالعالم إلى دولة من الدرجة الثانية.

إن التباين بين نظرة الملك ادريس إلى العلاقات السياسية مع بريطانيا العظمى ونظرتي أنا إليها، خصوصاًفي أواخر سنة ١٩٥٥ و ١٩٥٦ كان أحد الأسباب الرئيسية التي عجلت باستقالتي من رئاسة الحكومة في مايو سنة ١٩٥٧.

٢ - واستطراداً لما ورد آنفا ونظراً لما رآه ولمسه الملك ادريس من أعمال بريطانيا ومكرها ودهائها فإنه اعتقد أن قدرتها على المؤامرات والعبث بمصائر الشعوب والتخلص ممن يعارض سياستها قدرة تكاد تكون اسطورية. لذلك فانه حاول أن يتجنب التصادم مع رجالها، بل إنه عاملهم دائماً بلطف وكياسة، وصبر صبراً طويلاً على مماطلاتهم وتجاوز عن سيئاتهم لعله يتجنب شر مؤامراتهم ويقي البلاد من بأسهم. وهنا يظهر تباين آخر فبرغم تسليمي بأن سياسة بريطانيا في الشرق العربي كانت تعتمد على الدهاء والتآمر والخداع، إلاّ أنني لم أر داعياً للتعامل معها باللين والمسايرة بل كنت أرى أن الطريق الأصوب للحصول على أحسن تعاون مع الدول الغربية عموماً، وبريطانيا وأمريكا بنوع خاص، إنما يمر بدروب كثيرة من المكر والمراوغة، وشيء من الإبتزاز والمزايدة وتهديد مبطن لمصالحهم ومغازلة منافسيهم في المعسكر الشرقي.

وأعترف بأن الملك ادريس بالرغم من أنه لم يكن يستحسن هذه الطرق التي تتعارض مع الأخلاق الإسلامية (في نظره) إلاّ أنه قبل وجهة نظري، على مضض، في أول الأمر ولكنه سرعان ما بدأ يخشى عواقبها، برغم نجاحها، وأخيراً أبدى معارضته الصريحة لطريقة تعاملي مع الغرب.

٣ - وإنصافا للحقيقة فإنني أقول أن نظرة الليبيين نحو بريطانيا في أواسط هذا القرن كانت نظرة إعجاب وتقدير لحليف قويّ كان سيساعدهم في قهر عدوهم ويحرر بلادهم من الإستعمار الإيطالي. أو هو ساعدهم في قهر عدوهم وساعدهم في تحرير بلادهم من الاستعمار الإيطالي البغيض. (على خلاف شعور عرب المشرق العربي الذين كانوا يكرهون الانجليز لانهم يحتلون بلادهم، وكانوا يميلون لدول المحور المعادين لليهود والذين سيحررون فلسطين من الغزو الصهيوني! كما ظن أهل المشرق العربي!)

٤ - وإنصافا للحقيقة كذلك فقد كنت أنصح الملك ادريس بأن وفاء الاصدقاء والتعامل بالقيم الأخلاقية العالية، كل هذه مسميات لا وجود لها في العلاقات الدولية التي لا تقيم وزنًا للصداقات الشخصية ولا تعتمد إلاّ على المصالح المادية، ولكن شيمته الطيبة وما تعود عليه من قيم أخلاقية عالية ومشاعر إسلامية نبيلة جعلته يسلك في معاملاته مع الدول الغربية سلوكاً ليناً مسالماً أظهره أمام تلك الدول بمظهر الضعيف المحتاج لعونها وحمايتها.

ولعل من تحليلي وشرحي هذا ما يقنع القارىء المنصف بحسن نوايا الملك ادريس السنوسي الوطنية، وانه حاول أن يخدم وطنه بصداقته مع الغرب عموماً وبريطانيا علي وجه الخصوص، ولكنه اتبع، مع الأسف، طرقًا أكثر مجاملة وأطهر جوهراً، واستعمل سبلاً أنبل وأكرم مما يجب اتباعه في التعامل مع الغربيين. ولعل خطأه الكبير هو أنه ظن أن التاريخ يتحرك ببطء شديد.

ولا أود هنا أن ألتمس للملك عذراً في أسلوب سياسته تجاه بريطانيا، ولكن الانصاف والأمانة التاريخية تقتضيني بأن أعترف اليوم، وبعد أن اطلعت على الوثائق السرية للحكومة البريطانية والتي تنشر بعد ٣٠ سنة من حدوث وقائعها، أن خشية الملك من مؤامرات بريطانيا لم تكن نتيجة ضعف أو مستمدة من فراغ، ولكنها كانت خشية مبّررة، تدل على حكمة الملك وبُعد نظره وعلى أنه خبر الانجليز وأدرك كيدهم أكثر من خبرتي وإدراكي لذلك. فلقد كشفت تلك الوثائق أن بريطانيا كانت

في خريف ١٩٥٦ على أهبة الإستعداد لاستعمال القوة المسلحة لاحتلال ليبيا مجدداً وفرض سيطرتها على البلاد والإطاحة باستقلالها الوطني، وسيأتي تفصيل ذلك في الباب العاشر تحت عنوان «ليبيا والاعتداء الثلاثي على مصر».

رحم الله الملك ادريس، فلقد كان استقلال الوطن أعز عليه من أن يغامر به لأي سبب كان وتحت أي ظرف من الظروف.

ـ ٢ ـ
الملك ادريس والحاشية

مدى تأثر الملك ادريس بنفوذ آل الشلحي

لقد سمعت الكثير من القصص والشائعات عن مدى تأثر الملك ادريس بحاشيته وبنوع خاص بابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية (وأولاده بعد اغتياله)، وتمادت بعض الإشاعات والروايات فصورت الملك بشخص ضعيف الإرادة يتحكم الشلحي في حركاته وسكناته، بل أن الصديق الرضا السنوسي (وقد اشتهر بالاتزان والحكمة) أسرّ لي يوماً أنه لم يؤمن بالسحر إلاّ بعد أن رأى عمه (الملك ادريس) وهو واقع تحت تأثير الشلحي وأشعته السحرية!!

ولكن أين الحقيقة المجردة من هذه المبالغات؟

كما قدمت، لقد عرفت الملك ادريس معرفة حميمة، كما أنني عرفت ابراهيم الشلحي معرفة دقيقة على مدى أكثر من عشر سنوات تقريباً. وأبادر بالقول أن علاقة الملك ادريس بناظر خاصته كانت، لا شك، علاقة وطيدة جذورها تمتدإلى أربعين سنة من الخدمة المخلصة الأمينة ترعرعت خلال اختبارات صعبة في ظروف الهجرة القاسية وارتوت بوفاء فطري صادق من إنسان جُبل على الوفاء، فحفظ لأمين سره وناظر خاصته جميل إخلاصه له في أيام الشدة والضيق.

من ناحية أخرى فقد امتازت شخصية ابراهيم الشلحي بميزات كثيرة أكملت شخصية الملك ادريس أو قُل غطت بعض نقاط الضعف في شخصية الملك. فقد كان الملك ادريس خجولاً يتجنب الإحراج ويكره إغضاب الناس، وكان الشلحي يقوم بدور السد المنيع حول الملك، يرفع عنه الحرج والإحراج ويتحمل عنه اللوم ويصرف عنه من لا يود أن يواجهه.

كان الملك ادريس قليل الحيلة يكره التفاصيل والترتيبات المعقدة، وكان ابراهيم

الشلحي واسع الحيلة على قدر كبير من الذكاء والدهاء فكان يتولى عن سيده التفاصيل والترتيبات المعقدة والتحايل عليها.

كان الملك ادريس لا يحسن الأمور المادية الحسابية وكان ابراهيم يتولى عنه في أمانة جميع أموره المادية وحساباته الخاصة. كان الملك ادريس كريماً سخياً معطاء، لا يعرف التوفير أو الاكتناز، ولا يعطي للمال أية أهمية. وكان ابراهيم هو صمام الأمان يشرف على مصروفات الملك يوفر له طلباته ومستلزماته ويلفت نظره أحياناًإلى قرب نضوب الرصيد!

وكان الملك ادريس يكره الاجتماعات الموسعة والمناقشات الحامية والجدل الذي قد يحتاج لردود فورية لذلك فقد كان ابراهيم الشلحي ينوب عنه ويستمع لتلك المناقشات ثم يرجع إليها برأي الملك المتخذ بعد ترو وتفكير.

ثم تطورت واتسعت تلك العلاقة بين الملك والشلحي بعد رجوعهماإلى الوطن وأصبح الملك يستشيره في كثير من الأمور السياسية ويعتمد عليه في تلقي ونقل الرسائل الشفوية والإيعاز بتوجيهات الملك إلي المسئولين.

وللأمانة فان ابراهيم الشلحي كان يتحمل الكثير من اللوم الظالم ومن الحسد في صمت ورضى بينما ينسب كل ما هو حسن ومفيد لتوجيهات الملك.

وفيما عدا مجال واحد، سأتحدث عنه بتفصيل فيما بعد، فإن ابراهيم الشلحي قدم للملك نصائح رصينة ووطنية في الغالب مراعية لمصلحة الملك والوطن، وكان نفوذه عند الملك يوظف في إتباع سياسة رزينة حكيمة بعيدة النظر والمدى. وكثيراً ما حاول تقريب وجهات النظر بين الملك وكثير من العناصر الوطنية المعارضة.

ملخص القول، كان ابراهيم الشلحي على مدى أكثر من أربعين سنة هو الذي يشرف على شئون الملك الحياتية من طعام ولباس ومسكن وهو الذي يتولى الإشراف على ماله وهو أول من يراه صباحاً وآخر من يمسّيه مساء. فتعود الملك الاعتماد اعتماداً كلياً على ناظر خاصته حتى أصبح وجود ابراهيم الشلحي إحدى مستلزمات الحياة بالنسبة للملك ادريس، وأصبح يعامله معاملة الابن البار والصديق الأمين الحميم.

أما ذلك المجال الوحيد الذي استثنيته مما تقدم فهو مجال استغلال ابراهيم الشلحي لعلاقته الحميمة مع الملك ادريس في حماية نفسه وعائلته ممن ظن أنهم

أعداءه اللدودين، أعني بهم فرع السيد أحمد الشريف من العائلة السنوسية. لقد شرحت في الباب الرابع من هذه المذكرات جذور العداء الدفين بين فرع السيد أحمد الشريف السنوسي وابراهيم الشلحي. لقد كان ابراهيم يعيش متأثرا بهاجس قوي من أن أبناء السيد أحمد الشريف يعملون بكل الحيل للإيقاع به والتخلص منه (لقد صدق هاجسه هذا يوم ٥ اكتوبر ١٩٥٤ عندما اغتيل علي يد أحد أحفاد السيد أحمد الشريف السنوسي). لذلك فإن ابراهيم الشلحي عمل بمكر ودهاء على إقامة تحالفات مع من ظن أنهم سيساعدونه ويحمونه من أعدائه، كما عمل بنفس المكر والدهاء، ولكن من وراء الستار، على إبعاد أعدائه عن الملك وبذلك ظن أنه أضعف نفوذهم وقلل من خطرهم عليه.

ولذلك قام ابراهيم الشلحي بالخطوات الآتية، ولكن بصبر وحذر وأناة وعلى مدى سنين طويلة عديدة:

أ - قرّب فرع محمد عابد السنوسي[1] وأغدق عليهم وخصوصاً عبدالله عابد، الأعمال والنفوذ المالي والمعنوي وتحالف معهم، واستعملهم كسند ضد نفوذ فرع السيد أحمد الشريف السنوسي.

ب - قرّب كثيراً من أفراد قبيلة البراعصة ذات النفوذ الكبير وأغدق عليهم الرتب والمناصب وصاهر بعضهم، وعموماً اتخذهم سنداً قوياً ضد أعدائه اللدودين.

ج - ابعد بعض أفراد من قبائل أخرى خصوصاً قبيلة العبيدات لظنه أنهم يميلون لفرع السيد أحمد الشريف.

د - قام بإذكاء شعور الشك وعدم الثقة بين الملك ادريس وأعضاء فرع السيد أحمد الشريف، وتمكن من إبعادهم عن المراكز الحساسة في إمارة ولاية برقة (عندما كان الملك ادريس أميراً على برقة من سنة ١٩٤٩إلى ١٩٥١)، ولو أنه قوّى تلك الشكوك بذكاء وحيطة ومن وراء الستار.

هـ - ثم تطور استغلال النفوذ هذا فلمس الأمور السياسية العليا للوطن وذلك بعد إعلان الاستقلال الليبي .. فمثلاً كان ابراهيم الشلحي وراء المنغصات والمآزق والعقبات التي وُضعت أمام أول رئيس للوزراء محمود المنتصر وعجلت بخروجه

---

١ - السيد محمد عابد السنوسي هو أحد إخوة السيد أحمد الشريف السنوسي وكان يتولى قيادة فرع الحركة السنوسية في فزان ثم هاجر إلى تشاد وأنجب هناك عدة أبناء أشهرهم وأنشطهم عبدالله عابد.

من الحكم. وما ذلك إلاّ لأن ابراهيم الشلحي ظن أن محمود المنتصر يعادي أصدقاءه (فرع محمد عابد) ويحالف أعداءه (أبناء السيد أحمد الشريف)، بل وكان ابراهيم الشلحي وراء تعيين الصديق المنتصر والياً على طرابلس برغم عدم جدارته، وما ذلك إلاّ لأن الصديق المنتصر كان صديقاً حميما لعبدالله عابد حليف ابراهيم الشلحي، بل أكثر من ذلك، كان ابراهيم الشلحي وراء تأييد الديوان الملكي للصديق المنتصر في نزاعه الدستوري مع المحكمة العليا، ذلك النزاع الذي أثار أزمة دستورية حادة. (أنظر الباب الثاني عن الأزمة الدستورية).

ملخّص القول أن استعمال ابراهيم الشلحي لنفوذه عند الملك في دعم حلفائه وأصدقائه وإبعاد من ظن أنهم أعداؤه عن الساحة السياسية هو في نظري الاستغلال الوحيد الذي ينسب بدون شك أو تردد لابراهيم الشلحي. ولكنه في نظري استغلال سيء للنفوذ الملكي لا سيّما أن آثاره الضارة تطورت وتمادت إلى إلحاق الضرر بالمواقف السياسية للملك على المستوى الوطني، وخلق سابقة خطيرة لتدخل ناظر الخاصة الملكية في الشئون السياسية للدولة، وهو كذلك عمل سيء جلب لابراهيم الشلحي كثيراً من الحسد والعداء، وأودى بحياته في آخر المطاف.

اللقاء الأخير مع ابراهيم الشلحي

ولكنني لا أود أن أختتم تحليلي لعلاقة الملك ادريس بناظر خاصته ابراهيم الشلحي بدون ذكر ما دار بيني وبين ابراهيم الشلحي في آخر لقاء لنا، ذلك اللقاء الذي اغتيل ابراهيم الشلحي بعده بدقائق.

كنت طلبت موعداً مستعجلاً مع الملك بعد أن أصدر أمره بإيقاف والي برقة حسين مازق عن العمل لمدة شهر نتيجة لحادثة «مارزوتي» (أنظر الباب الرابع من هذه المذكرات). وربما شعر الملك بأنني أريد مقابلته لاعتراضي على ذلك الأمر الملكي المخالف للقانون والمسبب للكثير من البلبلة والشائعات. فتباطأ في الرد على طلبي. ولما كان الموضوع من الأهمية والحساسية بحيث أن معالجته بسرعة أصبحت في نظري ضرورة ملحة لذلك فقد اتصلت هاتفياً بناظر الخاصة الملكية ابراهيم الشلحي وأبديت له رغبتي الاجتماع به أملاً في أن يساعدني في تحديد موعد سريع مع الملك. ورد بأنه سيتوقف عندي وهو في طريقه إلى قصر الغدير (حيث يسكن الملك)

وفي اجتماعنا ذلك شرحت لابراهيم الشلحي الخطأ الكبير الذي وقع فيه الملك، وأن مسئولاً كبيراً كوالي برقة لا يجب أن يعاقب قبل محاكمته أو على الأقل التأكد مما نسب إليه من اتهامات، وشرحت لناظر الخاصة مدى الأثر السيء الذي تركه هذا الأمر وما يترتب عليه من شعور بعدم الاستقرار وزعزعة الثقة في مركز الحكومة.

وكان رد ابراهيم الشلحي أنه فوجيء هو كذلك بذلك الأمر الملكي وأن الملك لم يستشره، بل لم يفاتحه في الموضوع إطلاقاً، ثم أردف، إن الملك لم يعد يركن لنصحه ، وكثيراً ما اتخذ من المواقف ما هو متعارض مع نصائحه وكانت تظهر على وجه ابراهيم مشاعر الأسف والمرارة لهذا الوضع، ثم استطرد معبراً عن خوفه من عواقب التسرع والتخبط دون تمحيص وترو.

وأخيراً نصحني بألاّ أحرج الملك بتكرار طلب مقابلته، بل أترك له بعض الوقت لتهدأ نفسه، وتستقر مشاعره مؤكداً أن الملك سيدرك قريباً مدى الخطأ في تلك الاجراءات المتسرعة.

لا شك أن ابراهيم الشلحي كان له نفوذ كبير لدى الملك ادريس وأن العلاقة بينهما كانت علاقة جذرية بين شخصين متممين لبعضهما البعض وأن الملك ادريس كان يثق في ابراهيم الشلحي ثقة عميقة، وأن ابراهيم أخلص لسيده إخلاصاً منقطع النظير. ولكن القول بأن الملك ادريس كان آلة في يد الشلحي أو أنه لم يكن يتخذ قراراً إلاّ بعد استشارته قول يجافي الوقائع التي لمستها بيدي وشاهدتها بعيني. كما أنه لا شك في أن اغتيال الشلحي خلق فراغاً رهيباً حول الملك وأفقده عنصر اتزان واستقرار مهم، فبدأت تظهر بعد وفاة ابراهيم الشلحي كثير من الثغرات.

البوصيري ناظرا للخاصة الملكية

بعد اغتيال ابراهيم الشلحي يوم ٥ اكتوبر ١٩٥٤ عيّن الملك البوصيري الشلحي ناظراً للخاصة الملكية (خلفاً لوالده) وكان البوصيري في الثالثة والعشرين من عمره ولم يكن قد أكمل دراسته الجامعية.

صحيح أن البوصيري كان على درجة عالية من الوطنية والنزاهة، ولكنه لم تكن له خبرة والده ولا حكمته، ولم يكن له نفوذ والده عند الملك، ذلك النفوذ الذي تكون خلال أربعين سنة من الخدمة المخلصة الأمينة، إلاّ أن عوامل جديدة دخلت في المعادلة وألقت بظلها على علاقة الملك بآل الشلحي.

وأهم هذه العوامل ما يلي:

أ- لقد شعر الملك بنوع من المسئولية الأدبية نحو أبناء ناظر خاصته الذي اغتيل وهو في خدمته، فاشتد حنوّه عليهم جميعاً، ولعب وفاؤه المشهور نحو أبناء من أخلص في خدمته لعبته الفعّالة في نفس الملك، وأصبح لا يرى أي خطأ أو إثم أو حماقة يرتكبها أي من أبناء ناظر خاصته القتيل. وأصبح لا يرفض لأي منهم طلباً ولا يقبل في أي منهم طعناً أو نقداً ويشعر بأنه ملتزم التزاماً أدبياً بتلبية جميع رغباتهم والسكوت عن تدخلاتهم حتى في شئون الدولة.

ب- زادت نقمة الملك على فرع السيد أحمد الشريف وتأججت نار الشك والظنون التي كانت تراوده نحو ذلك الفرع من العائلة السنوسية، وأكد له اغتيال ناظر خاصته بيد حفيد من أحفاد السيد أحمد الشريف خطورة ذلك الفرع وخشى من عواقب خطرهم على الاستقرار في البلاد (أو كذلك قال لي). وحاول اتخاذ إجراءات صارمة في حقهم أوقفتُ كثيراً منها ولم أتمكن من إيقافها كلها. وقد كنت أهدئ من ظنون الملك وشكوكه بقولي إنه من غير المعقول أن يزج عقلاء آل أحمد الشريف بأحد أبنائهم لإرتكاب جريمة شنعاء عقوبتها الإعدام. لا شك عندي أنهم فوجئوا بجريمة ابنهم كما فوجيء بقية الناس ... ولكن أصحاب المصالح الشخصية (من أمثال الطيب الأشهب ومحمد عبد السلام الغماري وعبد الله عابد وآخرين) كانوا يوغرون صدر ناظر الخاصة الملكية الشاب اليافع ويدفعونه دفعاً للأخذ بثأر أبيه وبمطالبة الملك باتخاذ أشد الإجراءات ضد من أسموهم «قتلة والده».

ج- كما قدمت فإن ناظر الخاصة الجديد لم تكن له أية خبرة أو دراية بأمور البلاد، وأصبح الملك في أول الأمر لا ينتظر من ناظر خاصته الشاب تلك النصائح الحكيمة والآراء السديدة التي كان يتلقاها من والده (ابراهيم الشلحي) ولكن الملك في نفس الوقت كان لا يترك فرصة ولا تفوته مناسبة إلاّ وأظهر عطفه ورعايته للبوصيري واخوته، ومع الأسف فان البوصيري، تحت إغراء المنافقين الذين أحاطوا به بدأ يتدخل في الشئون السياسية للدولة، وكان تدخله في أول الأمر محدوداً ولا يخلو من فائدة، فبالرغم من قلة خبرته وجهله بأمور البلاد إلاّ أن وطنيته وتوجهاته العربية القومية كانت تعوض عن تلك النواقص.

د ـ إلاّ أن البطانة الفاسدة التي أحاطت بالبوصيري سرعان ما زجت به في مآزق كثيرة وأوقعته في مثالب خطيرة كان لها أثر سياسي غير حميد. وكثيراً ما لمت نفسي لأنني لم أوقف تدخل ناظر الخاصة الجديد في شئون الدولة منذ البداية، بل وكثيراً ما لمت نفسي لأنني لم أنصح الملك بالعدول عن تعيين البوصيري في منصب ناظر الخاصة الملكية الخطير، وهو لا يزال شاباً أخضر العود قليل العلم والتجربة.

ثم أن الفراغ الكبير الذي نتج عن اغتيال ابراهيم الشلحي، وعدم ملء ذلك الفراغ من قبل ابنه وخليفته في المنصب ، تسارع لملئه كثير من المنافقين الذين قاموا بأسوأ الأدوار في إفساد الحكم وتوريط الملك في كثير من الأمور التي ما كان ليوافق عليها لولا تزيينهم لها وإلباسهم الباطل لباس الحق.

وأخيراً فإن غياب ابراهيم الشلحي من حول الملك قد فتح الباب على مصراعيه أمام الكثير من رجال الحاشية فأساؤا للملك بنصائحهم المغرضة واستغلوا وجودهم حوله أسوأ استغلال، وقديماً قالت العرب «من فسدت بطانته كالغاص بالماء».

- ٢ -

الملك ادريس والديمقراطية

هل كان الحكم الملكي ديمقراطيا ؟

إن البحث المنصف الجاد في هذا الموضوع الهام الحساس وتلمّس الحقائق التي تحدد لنا موقع نظام الحكم الملكي بين أنظمة الحكم المعروفة في أواسط القرن العشرين يفرض علي الباحث أن يذكر أن أنظمة الحزب الواحد كانت تسيطر على العالم العربي بل على العالم الثالث كله. إن هذا البحث يحاول الرد على السؤال التالي: "هل كان نظام الحكم الملكي الليبي نظاماً ديمقراطياً صحيحاً زاول فيه المواطنون حرياتهم المتعددة مزاولة كاملة، وتمتعوا فيه بحقوقهم كاملة شاملة في جو من الحرية دون تدخل من السلطة؟ أم كان (نظام الحكم الملكي الليبي) نظاماً جائراً وعهداً لحكم التسلط ساد فيه القهر والظلم ووأد الحريات وانتشر فيه القمع والفساد والاستبداد؟

إن جدية البحث وموضوعيته تستدعي أن نحلل المؤثرات التي كان لها نصيب كبير في تكوين الفكر السياسي للملك ادريس ومن عاونه من السياسيين عندما تولوا الحكم، ونحاول أن نستقرئ موقف الملك وتفسيراته لما ورد في القرآن الكريم من آيات عن الحكم الشوري .. وأن نستعرض بإيجاز شديد تطور نظام الحكم الإسلامي على مدى القرون، وأن نلقي نظرة، ولو سريعة، على أنظمة الحكم التي كانت قائمة في الوطن العربي عند قيام الاستقلال الليبي وفي سنواته الأولى. وبعد هذه النظرات يمكننا أن نفهم موقف الملك من حكم الشورى، ويمكننا كذلك أن نحدد موقع النظام الملكي الليبي بين أنظمة الحكم السياسية المعروفة. وبعد ذلك يمكن للمؤرخ المنصف أن يصدر حكماً عادلاً على نظام الحكم الملكي الليبي فيختار له الوصف العادل، والنعت المناسب والإسم المعبر عن مصدره وتوجهاته، بعد أن يحدد حسناته وعيوبه، قوته وضعفه، نجاحه وفشله. بل يستطيع، إذا رغب، أن يقارن بينه

وبين ما جاء بعده من أنظمة الحكم ليتبين له هل تطور نظام الحكم الليبي تطوراً سريعاً نحو آفاق التحرر والديمقراطية؟ أم أن نظام الحكم الليبي بعد حركة أول سبتمبر ١٩٦٩ «قد طوى السنين القهقرى حتى أتى فرعون بين طعامه وشرابه»!

ولنبدأ بحثنا هذا بجولة سريعة عبر القرون مستعرضين تطور أنظمة الحكم الإسلامي منذ قيام الدولة الإسلامية الأولى، ثم نتوقف لنلقي نظرة فاحصة على أنظمة الحكم التي كانت سائدة في العالم العربي في الفترة التي بدأ فيها استقلال ليبيا. فلا بد أن رجال الحكم في أوائل عهد الاستقلال الليبي تأثروا بتراثهم السياسي الإسلامي، وكذلك تأثروا بما كان سائداً في العالم العربي المجاور لهم من أنظمة سياسية مختلفة.

لمحة حول تطور نظام الحكم الاسلامي على مدى القرون الأربعة عشر

في العهد الإسلامي الأول وبعد وفاة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، كان الخلفاء يُختارون من قبل أهل الحل والعقد بالشورى بينهم، كما كان الخلفاء، رضي الله عنهم، يستشيرون الصحابة فيما يعرض لهم من أمور دينهم ودنياهم. كان بابهم مفتوحاً أمام الشاكي والناصح، وكتب السيرة تروي الكثير من مواقف الخلفاء المشرفة، لا سيّما في خضوعهم، دون غضاضة، لآراء ناصحيهم وتراجعهم عن مواقفهم عندما يتبين لهم صواب رأي الناصح، ولم يحاولوا الانفراد بالرأي أو السيطرة على مقاليد الحكم بالقمع والقوة. ألم يقل أبو بكر، رضي الله عنه، يوم وُلّيَ الخلافة: «أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم»؟

هذا «العهد الشوري» استند على روح إيمان قوية غمرت قلوب المسلمين، حكاماً ومحكومين، وكان يدعمه وازع ديني قوي هذّب نفوس الناس وطهّر قلوبهم وسوّاها وعدّلها، وشحذ هممهم وأثرى فكرهم وقوّى تعاضدهم وصقل تماسكهم في تنفيذ شريعة الإسلام عدلاً وشورى وحرية وسماحة، فكان العهد الذهبي للحكم الاسلامي الديمقراطي الصحيح والمثال الأعلى في أنظمة الحكم الإنسانية. ولكن هذه الانتفاضة الإصلاحية العظيمة سرعان ما تسربت إليها المطامع والمؤامرات والاغتيالات والخلافات الدامية، فحدثت المحنة الكبرى أو الفتنة العظمى التي تمخضت عن قيام الدولة الأموية في دمشق وانفراد معاوية بن أبي سفيان بالحكم والسلطة،

فساس أمور الدولة بدهاء عظيم وذكاء فريد ولين وشدة وترغيب وترهيب فاستقر له الأمر. ثم انتزع البيعة، لابنه يزيد، من كبار الصحابة بدهائه وسلطانه. ورضخ كبار الصحابة للأمر الواقع، فقد كانوا يحرصون حرصاً شديداً على وحدة كلمة المسلمين وتماسُك صفوفهم، لا سيّما والدولة الإسلامية في أوج صراعها مع دول الكفار من الفرس والروم، فقبلوا (أي الصحابة) بأهون الشرّين وأسلموا أمرهم لمالك الملك أملاً أن يدرك جل جلاله أمة الإسلام وخلفاءها بهدايته ونصره.

ولعل فيما روي عن الصحابي الجليل عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، ما يلخص فكر كبار الصحابة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ المسلمين إذ يقول «إذا كان الإمام عادلاً فله الأجر وعليك الشكر، وإذا كان الإمام جائراً فله الوزر وعليك الصبر»!

وبانتقال الحكم إلى معاوية ثم إلى يزيد انتقل نظام الحكم الإسلامي من نظام الشورى الإسلامي إلى نظام مُلك عَضوض شمولي وأصبح الولاة يحكمون بفضل مالهم من قوة وعصبية، وأقيمت الحواجز والفواصل بين الحاكم والمحكوم، وأصبح «الحاجب» يقف أمام باب الحاكم يتحكم فيمن يدخل عليه، وانشغل الولاة بأغراضهم الدنيوية عن أمور الرعية، وفيما عدا وميضٌ ضعيف لم يعمر طويلاً، هو عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه، فقد ابتعد خلفاء بني أمية أكثر فأكثر عن نظام حكم الشورى.

ولم يكن نظام الحكم الإسلامي في العهد العباسي بأحسن حظاً فيما يتعلق بنظام حكم الشورى، اللهم إلاّ أنهم استبدلوا، تدريجياً، بالعصبية العربية عصبية شعوبية فارسية، واقتبسوا الكثير من أنظمة الحكم الفارسي، وانتشر البذخ والإسراف في مسلك الحكام وساسوا أمور الرعيّة بالشّدة والقمع فانتشر الظلم والاستبداد، ثم بدأ الوهن يدب في جسم الدولة العباسية عندما عهدوا إلى المرتزقة حماية ملكهم فتداعى وحلت محله ممالك وإمارات ثم زالت الممالك والإمارات وحل محلها غيرها من المرتزقة الذين استقدموا لحماية تلك الممالك والإمارات ..

ولنستمع إلى نصائح الأديب العباسي الكبير ابن المقفع (وهو فارسي الاصل) للمتعاملين مع الخلفاء والسلاطين: «ينبغي لمن خدم السلطان ألاّ يغتر به إذا رضي ولا يتغير له إذا سخط ولا يستثقل ما حمّله ولا يلح في مسألته» وقال أيضاً: «لا تكن صحبتك للسلطان إلاّ بعد رياضة منك لنفسك على طاعتهم، فان كنت حافظاً

إذا ولوك، حذراً إذا قربوك، أميناً إذا ائتمنوك، ذليلاً إذا حرموك، راضياً إذا سخطوك. تعلّمهم وكأنك تتعلم منهم، وتؤدبهم وكأنك تتأدب منهم، وتشكرهم ولا تكلفهم الشكر، وإلا فالبعد منهم كل البعد والحذر منهم كل الحذر»!!

أما حال الحكم العربي في الأندلس فلم يكن أكثر حظاً من حكم العباسيين في ديمقراطيته، وها هو العلاّمة عبد الرحمن ابن خلدون، مبتكر علم الاجتماع وصاحب الأبحاث القيمة الكثيرة في علم السياسة والحكم، والذي عاصر أواخر الحكم العربي في الأندلس، يقول في مقدمته، وبالتحديد في الفصل الذي يدور حول «الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية وما يعرض في ذلك كله من الأحوال»: «إن المُلك غاية طبيعية للعصبية، وليس وقوعه عنها باختيار. إنما هو بضرورة الوجود وترتيبه، كما قلنا من قبل، وأن الشرائع والديانات وكل أمر يحمل عليه الجمهور فلا بد فيه من العصبية، فالعصبية ضرورية للملة وبوجودها يتم أمر الله فيها».

وتدور آراء العلامة ابن خلدون حول نظرية «أن الأهم عند الشارع هو اتفاق كلمة المسلمين ولو جاء هذا الاتفاق عن طريق العصبية والغلبة فهو أولى من التفرق الذي تأتي به الشورى»! فهل تختلف هذه النظرية عما ردده بعض الحكام العرب المعاصرين بضرورة توحيد كلمة الأمة مهما كانت الوسيلة، حتى ولو كان عمادها القهر والغلبة؟!

ثم يصف ابن خلدون أمور الحكم العربي في الزمان الذي عاش هو فيه فيقول: «... ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبق إلا اسمها، وجاء الملك وجرت طبيعة التغلب إلى غايتها واستعملت في أغراضها من القهر والتغلب في الشهوات والملاذ ...»!

وانصافاً لتاريخ الحكم العربي فإني أبادرإلى القول أنه لا حاجة بنا لأن نستغرب أن الديمقراطية لم تكن ماثلة مثولاً بارزاً في تاريخنا الماضي، فقد كان هذا هو شأن جميع شعوب العالم - إذا استثنينا فترات وجيزة زهى فيها النظام الديمقراطي في «أثينا» وبعض مدن الإغريق، وفي روما إبان عهدها الجمهوري.

بل من الانصاف القول أن بعض العهود العربية الأولى التي غابت فيها الديمقراطية وأفل فيها نجم الحكم الشوري، أن تلك العهود لم تخلُ من خلفاء وسلاطين تميزوا بالتقوى، والعلم والأدب، وكانت عهود حكمهم أقرب إلى حكم الفرد القوي العادل، ازدهرت فيها العلوم والفنون والآداب، وانتشرت الحضارة

ونشطت الصناعة وارتفع مستوى المعيشة وصلح أمر الناس عامة.

كذلك فمن الانصاف أن نذكر أن الديمقراطية الغربية التي نحاول أن نحاكيها في عالمنا العربي هي حديثة عهد، حصلت عليها الشعوب الغربية بعد انتفاضات سياسية دامية وحروب طاحنة وثورات عنيفة عارمة على مدى العديد من القرون، وأن الأنظمة الديمقراطية الغربية المعاصرة لم يكتمل نموها وشمولها إلا في أوائل القرن العشرين وبعد خمسة قرون من الصراع المرير بين جمود الكنيسة الكاثوليكية وتيارات الافكار التحررية التي تسربت إلى أوروبا بعد ترجمة مؤلفات فلاسفة العرب الأندلسيين إلى اللاتينية، وانتشارها في مراكز الفكر الأوروبي وبنوع خاص مؤلفات «أبي الوليد إبن رشد» (١١٢٦-١١٩٨م.)

فمن الثابت أن أفكار «ابن رشد» الداعيةإلى استعمال العقل والمنطق ونبذ الخرافات أثرت تأثيراً عميقاً على مفكري القرنين الرابع والخامس عشر في أوروبا بل من الثابت أن المصلح الديني الشهير «مارتن لوثر» قد تأثر بآراء ابن رشد واستند عليها في صراعه الطويل المرير مع كنيسة روما وممثليها في أوروبا .وانتهى صراع «مارتن لوثر» بثورته على البابا وتأسيس المذهب «البروتستانتي» الذي تميز بنبذ نفوذ كنيسة روما وجمودها، والذي دعى وسعى لإطلاق العنان لحرية الفكر ففتح أمام أتباع المذهب «البروتستانتي» الجديد آفاقاً رحبة فسيحة حرة من جميع القيود سرعان ما نمت وتطورت وتفاعلت مع آراء الفلاسفة اليونان (التي ترجمت من العربيةإلى اللاتينية) وتمخضت عن ظهور طبقة الفلاسفة الأوروبيين المتحررين أمثال «جان جاك روسو» و«فولتير» وآخرين كثيرين.

ولقد أيقظت الآراء المتحررة هذه شعوب أوروبا من سُباتها العميق فبدأت سلسلة طويلة من الانتفاضات والثورات توجتها الثورة الصناعية الكبرى وآثارها العميقة الاجتماعية والاقتصادية مما جعل حكام أوروبا يرضخون أو يتجاوبون مع زعماء الإصلاح السياسي في إقامة الأنظمة الديمقراطية الغربية وتطويرها على مدى أجيال كثيرةإلى أن بلغت ما نعرفه عنها في زمننا المعاصر.

وإذا انتقلنا إلى القرن العشرين فإن التخلف الذاتي والتبعية للغير والانهزام في الميادين الحربية والضعف الاقتصادي الذي سيطر على الأمة العربية، كل هذه السلبيات أثارت في قلوب الجماهير العربية نقمة على الأوضاع القائمة ونزوعاً لتسريع خطى التحرر والتقدم، ودفع ذلك الجماهير العربيةإلى الاستسلام لأي زعيم

يعدها بذلك التسريع في إدراك الحرية والتقدم، ولو كان هذا الاستسلام على حساب حريتها وعلى أنقاض النظام الديمقراطي الذي كان قد بدأ يحبو وينمو في بعض البلدان العربية.

وقد أشاع أعداء الديمقراطية من زعماء العرب ـ تبريراً لاستيلائهم على السلطة وإقامة أنظمتهم القمعية ـ بأن قالوا: «أن الديمقراطية بطيئة في بلوغ التحرر من التبعية ولا تفيد في سباق اللحاق بالركب الحضاري، كما أنها معرضة للفساد والإفساد واستئثار النافذين فيها بالمال والنفوذ»!

هذه الحجج الأخيرة هي القاسم المشترك الذي ورد في كل «بيان رقم واحد» أصدره أصحاب الانقلابات في العالم العربي منذ الأربعينات إلى يومنا هذا. بل كان «البيان رقم واحد» هذا، شهادة وفاة الأنظمة «شبه الديمقراطية» التي كانت قد بدأت حياتها في مصر وسوريا وليبيا والسودان والعراق.

ومع الأسف أثبتت التجربة المرّة أن الأنظمة القمعية هذه التي وأدت الديمقراطية تحت شعار رصّ الصفوف وحشد الجهود في سبيل تسريع التحرر وإدراك ركب التقدم الحضاري، أثبتت فشلها في بلوغ هذه الغايات بل زادت مشاكل الشعوب العربية تعقيداً وفقرها فقراً وتعاستها تعاسة.

وعندما بدأ عهد الاستقلال في ليبيا لم يكن بين أنظمة الدول العربية المستقلة نظام يمكن تسميته بالنظام الديمقراطي الصحيح، بل أن الأنظمة شبه الديمقراطية في مصر وسوريا ولبنان والعراق كان فيها التصارع الحزبي والتناحر بين السياسيين على أشده، مما أضعف تطور تلك الانظمة شبه الديمقراطية. وسرعان ما وقعت فيها الانقلابات العسكرية التي أصابت تجربة تلك الدول بضربات مميتة.

إن ما أهدف إليه من هذا العرض لتطور نظام الحكم في التاريخ العربي، هو أن أنقل إلى القارىء الصورة الفكرية التي كانت، لا شك، تسيطر على ذهن الملك ادريس ورجال الحكم الملكي الليبي، في ذلك الوقت، عندما بدءوا في بناء هياكل نظام الحكم في دولتهم الوليدة (في ديسمبر عام ١٩٥١ م).

إن هذا التباين بين نظرة الملك لما اعتقد أنه واجبه الديني النابع من قبوله بيعة الأمة الليبية وبين ما نص عليه الدستور لم يكن ليزعج الملك أو يجعله يتردد في تقديم ما اعتقد أنه واجبه الديني على ما نص عليه الدستور الوضعي. وإن فهم القارىء لهذا التباين يفسر له الكثير من المواقف الدستورية التي اتخذها الملك ادريس ومزاولته للسلطة الفعلية منذ اليوم الأول من الاستقلال بالرغم من المعارضة التي لقيها من بعض رؤساء الوزارات خصوصاً في أوائل عهد الاستقلال.

ولقد تزايدت مزاولة الملك ادريس للسلطة الفعلية على مدى السنين إلى أن اصبحت مقاليد الحكم كلها في يده في أواسط الستينات. وأقول بكل صراحة أن الوزارات الأربع الوحيدة التي قاومت اشتراك الملك في السلطة هي وزارة محمود المنتصر الأولى، ثم وزارتي ،ووزارة محي الدين فكيني وأخيرا وزارة حسين مازق.

لقد كان التعارض بين نص الدستور وما ظن الملك أنه حقه الشرعي في مزاولة السلطة، هو الصخرة الصلبة التي تحطمت عليها أقوى وزارات العهد الملكي. وأذكر عندما استدعاني الملك سنة ١٩٦٤ لإجراء إصلاحات دستورية أنني انتهزت تلك الفرصة الذهبية وصارحته أن أساس أي اصلاح جاد يجب أن يبدأ من إعادة الصلاحيات الدستورية لأصحابها، أي إلى مجلس الوزراء ومجلس الأمة تدريجياً، ويترك الملك للسلطة التنفيذية العمل تحت رقابة السلطة التشريعية ويقوم هو بالرقابة والإشراف فقط. وأشهد أنه وافقني على ذلك دون أي تردد، بل أن مشروع الإصلاحات الدستورية ذلك اشتمل على بنود كثيرة لإعادة توزيع السلطة الدستورية وإرجاعهاإلى أصحابها الحقيقيين، ومع الأسف اغتيل ذلك الإصلاح قبل أن يرى النور. (انظر باب الإصلاحات الدستورية).

كذلك هناك مجال آخر سبّب بعض التباين والغموض، ذلك أنه بناء على الدستور فان للملك دوراً هاماً في ممارسة السلطة يتمثل في اختيار الوزراء والإشراف عليهم وتوجيههم (دون الإشتراك في مسئوليتهم). كما كان له، بحكم الوضع الاتحادي، دور الحَكَم بين حكومة الإتحاد والولايات ولقد زاول الملك هذا الدور بمهارة مما زاد من نفوذه، وبالتالي من سلطته الفعلية على حكومات الاتحاد والولايات.

وبالرغم من كل ما تقدم، فإنني لا أعتقد أن الملك ادريس كان يعارض تطبيق مبدأ الحكم الديمقراطي حسب فهمه هو لمبادئ هذا النظام.

إن هذا التباين بين نظرة الملك لما اعتقد أنه واجبه الديني النابع من قبوله بيعة الأمة الليبية وبين ما نص عليه الدستور لم يكن ليزعج الملك أو يجعله يتردد في تقديم ما اعتقد أنه واجبه الديني على ما نص عليه الدستور الوضعي. وإن فهم القارىء لهذا التباين يفسر له الكثير من المواقف الدستورية التي اتخذها الملك ادريس ومزاولته للسلطة الفعلية منذ اليوم الأول من الاستقلال بالرغم من المعارضة التي لقيها من بعض رؤساء الوزارات خصوصاً في أوائل عهد الاستقلال.

ولقد تزايدت مزاولة الملك ادريس للسلطة الفعلية على مدى السنين إلى أن اصبحت مقاليد الحكم كلها في يده في أواسط الستينات. وأقول بكل صراحة أن الوزارات الأربع الوحيدة التي قاومت اشتراك الملك في السلطة هي وزارة محمود المنتصر الأولى، ثم وزارتي ،ووزارة محي الدين فكيني وأخيرا وزارة حسين مازق.

لقد كان التعارض بين نص الدستور وما ظن الملك أنه حقه الشرعي في مزاولة السلطة، هو الصخرة الصلبة التي تحطمت عليها أقوى وزارات العهد الملكي. وأذكر عندما استدعاني الملك سنة ١٩٦٤ لإجراء إصلاحات دستورية أنني انتهزت تلك الفرصة الذهبية وصارحته أن أساس أي اصلاح جاد يجب أن يبدأ من إعادة الصلاحيات الدستورية لأصحابها، أي إلى مجلس الوزراء ومجلس الأمة تدريجياً، ويترك الملك للسلطة التنفيذية العمل تحت رقابة السلطة التشريعية ويقوم هو بالرقابة والإشراف فقط. وأشهد أنه وافقني على ذلك دون أي تردد، بل أن مشروع الإصلاحات الدستورية ذلك اشتمل على بنود كثيرة لإعادة توزيع السلطة الدستورية وإرجاعهاإلى أصحابها الحقيقيين، ومع الأسف اغتيل ذلك الإصلاح قبل أن يرى النور. (انظر باب الإصلاحات الدستورية).

كذلك هناك مجال آخر سبّب بعض التباين والغموض، ذلك أنه بناء على الدستور فان للملك دوراً هاماً في ممارسة السلطة يتمثل في اختيار الوزراء والإشراف عليهم وتوجيههم (دون الإشتراك في مسئوليتهم). كما كان له، بحكم الوضع الاتحادي، دور الحَكَم بين حكومة الإتحاد والولايات ولقد زاول الملك هذا الدور بمهارة مما زاد من نفوذه، وبالتالي من سلطته الفعلية على حكومات الاتحاد والولايات.

وبالرغم من كل ما تقدم، فإنني لا أعتقد أن الملك ادريس كان يعارض تطبيق مبدأ الحكم الديمقراطي حسب فهمه هو لمبادئ هذا النظام.

ذلك أنه بطبيعته الوادعة وطريقته المتأنية كان يميل إلى أن يكون التشاور في جو هادئ وبأسلوب لين لطيف مهذب، ومن قبل رجال اتصفوا بالعلم والخبرة والوطنية. وكان يكره وينفر من المناقشات الحادة والجدل الصاخب العلني والمزايدات الجوفاء، ويخشى أن يؤدي ذلك الأسلوب العنيف إلى إحداث ثغرات وانقسامات قد يتسرب منها النفوذ الأجنبي الهدّام فتتشتّت كلمة الأمة ويضعف تماسكها فينفرط عقدها.

ولا يجب أن يغرب على البال أن الملك ادريس لم يكن سليل بيت عريق في الملك متمرس في مزاولة الحكم ومعالجة السياسة. كذلك لم يسعده الحظ بتلقي التدريب والإعداد الذي توفره البيوت المالكة العريقة لأبنائها الذين سيتولون العرش فيما بعد. لذلك فإن الفكر السياسي للملك ادريس قد تركز أثره فيما تعلمه ولمسه في نشأته الأولى في العائلة السنوسية الصوفية.

ولم تكن، لا العائلة السنوسية ولا الطريقة السنوسية، منذ نشأتها ذات مآرب وأهداف سياسية، بل كانت حركة دينية أصولية انحصرت أهم أهدافها في: «إعادة الشعب الليبي إلى تعاليم الشريعة السمحة وتصحيح ما كان قد وقع من انحراف في الفهم الشعبي لتعاليم الدين و نشر الدين الإسلامي الحنيف في مجاهل أفريقيا».

وكان أن اصطدمت الدعوة السنوسية (وهي تحت قيادة السيد المهدي السنوسي) اصطداماً دموياً أوائل هذا القرن بالمد الفرنسي الاستعماري لأواسط أفريقيا. وعندما جاء الغزو الإيطالي إلى الشواطئ الليبية سنة ١٩١١ قامت الدعوة السنوسية (تحت إمرة السيد أحمد الشريف السنوسي) بقيادة الجهاد الوطني في برقة ضد ذلك الغزو الاستعماري. وهذا ما جعل الليبيين (في برقة أولاً ثم في طرابلس فيما بعد) يختارون ويبايعون رئيس الطريقة السنوسية (السيد محمد ادريس السنوسي في ذلك الوقت) أميراً عليهم ليتابع الجهاد ويواصل مقاومة الغزو الإيطالي ثم ليتولى شئون الوطن السياسية فيما بعد.

وأغلب الظن أن ما شجع الليبيين على هذا الاختيار عوامل كثيرة أهمها:

١ ـ انتماء العائلة السنوسية للدوحة النبوية الشريفة.

٢ ـ ما عرف عن كبار العائلة السنوسية من ورع وتقوى وتمسك قوي بأهداب الشريعة الإسلامية (السيد محمد بن علي السنوسي، السيد المهدي السنوسي، السيد أحمد الشريف السنوسي، والسيد محمد ادريس السنوسي..)

٣ ـ قيادتهم للجهاد وبلاؤهم في منازلة المد الفرنسي والغزو الإيطالي.

وقد يقول قائل إن هذا الاختيار الليبي لزعيم الحركة السنوسية أميراً على ليبيا إنما هوتطبيق لنظرية ابن خلدون «أن العرب لا يحصل لهم الملك الابصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم»!

قلت إن الفكر السياسي للملك ادريس قد تركز في تأثره فيما رآه ولمسه في جو الطريقة السنوسية فما هو ذلك الجو؟

كما بينت بعاليه، فإن الطريقة السنوسية هي دعوة إسلامية أصولية صوفية لا علاقة لها بالسياسة أصلاً من أول نشأتها. وقد شرحت كيف أن الظروف السياسية في الشمال الأفريقي قد جرّت الطريقة السنوسيةإلى القيام بدور جهادي ثم سياسي في ليبيا.

والطريقة السنوسية كانت تتكون من شيخ الطريقة والإخوان، وهم مجموعة من رفاق مؤسس الحركة السنوسية سيدي محمد بن علي السنوسي، قدِموا معه من الجزائر ومن المغرب في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي وأغلبهم من العلماء الأجلاّء. وقد انضم إلى صفوف الإخوان الكثير من علماء الدين الليبيين. ثم تأتي طبقة المريدين والأساتذة والطلبة في معهد الجغبوب، فضلاً عن عدد كبير جداً من أتباع الطريقة من أفراد الشعب الذين تكوّن منهم جيش الجهاد ضد المد الفرنسي ثم ضد الغزو الإيطالي.

وطبيعي أن قيادة الطريقة ورسم سياستها كانت مركّزة في يد شيخ الطريقة يعاونه كبار الإخوان من العلماء والمريدين. وكان النظام السائد في تلك الطبقة القيادية هو اتباع توجيهات شيخ الطريقة وتنفيذ أوامره دون جدال أو نقاش، وإن كان هناك قدر يسير من التشاور فقد تركز بين شيخ الطريقة وكبار أتباعه من الإخوان في جو هادىء هامس وبأسلوب لين مهذب محاط بالإجلال والاحترام لرئيس الطريقة، بل كثيراً ما طغى إجلال كبار الإخوان لرئيسهم على رغبتهم لمصارحته ببعض الحقائق ونصحه ببعض الآراء.

ولا شك عندي أن هذه الطريقة في التشاور قد فضلها الملك ادريس على أية طريقة أخرى في تعاملاته مع مؤسسات الوطن الدستورية.

وأغلب ظني أن تفسير الملك ادريس للآية الكريمة «فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين» (الآية ١٥٩

من سورة آل عمران). أنه كان يرى أن يتشاور في نطاق النظام الشوري مع ممثلي الأمة ويستمع لآرائهم ومشورتهم في جو هادىء لطيف ، ثم عليه هو أن يحزم الأمر باتخاذ ما يرى من قرار في صالح الأمة ثم يتوكل على الله وينفذ ذلك القرار بما أوتي من عزم وحكمة. أو بعبارة أخرى كان يريد أن يستمع لرأي أهل الحل والعقد، ولكنه ينفرد بعد ذلك في اتخاذ القرار الذي يعتقد أنه الصواب.

ماهية الديمقراطية في نظام الحكم الملكي الليبي

وبالرغم مما تقدم فقد قامت أثناء الحكم الملكي الليبي نواة طيبة للحكم الديمقراطي وقام كثير من نواب الشعب بواجبهم الوطني في توجيه الحكومة ومحاسبتها حساباً عسيراً. وإن أي منصف يطّلع على مضابط جلسات مجلس النواب الليبي سيجد فيها الكثير من المناقشات الحامية والحوار الوطني الصريح، والجدال العنيف أحياناً كثيرة، والكر والفر بين المعارضة البرلمانية والحكومة، وسيلمس بيده كيف كانت الوزارات تناقش وتدافع عن سياستها وتخضع أحياناً لآراء المعارضة. بل أن الملك ادريس وقف في صف مجلس النواب ورفض طلب رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار، بحل المجلس، الذي كان على وشك نزع الثقة من حكومة كعبار في تلك الأزمة رأى الملك أن مجلس الأمة على حق وأن حكومته فقدت ثقة ممثلي الشعب فأوعز لرئيسها بالاستقالة. (أزمة طريق فزان سنة ١٩٦١ - راجع مضابط مجلس النواب الليبي عن سنة ١٩٦١ م.).

إن من يطّلع على تلك المضابط البرلمانية ويتمعنها بإنصاف سينتابه، لا شك، شعور قوي بالحسرة والندم على تلك التجربة الديمقراطية الناشئة التي خُنقت قبل أن تترعرع واغتيلت وهي ما زالت تحبو. وسيترحم على تلك الحرية التي أهدرت على أيدي نظام ديكتاتوري شمولي قام على أسس من القمع والاستبداد والظلم.

خلاصة القول أن الملك ادريس، ولا شك، قد تجاهل بعضاً من الأحكام الليبرالية في الدستور الليبي في سبيل إقامة نظام حكم «الفرد العادل الصالح». ولكنه مع الأسف لم ينجح كثيراً في محاولاته هذه، بالرغم من مؤهلاته الممتازة من صلاح وتقوى وتجرد ونزاهة ووطنية صادقة. وما هذا إلاّ لأن حكم «لفرد العادل الصالح» إن كان هناك شيء يسمى كذلك يتطلب، كأي إصلاح سياسي أو اجتماعي، من الحاكم العادل عزيمة قوية واصراراً شديداً ومثابرة وصلابة. وهذه الميزات لم تتوفر

لدى الملك ادريس بالقدر الكافي، بل إن ما توفر منها لديه أفسدته رغبته في إرضاء الجميع من سائل وشاكي، و تأثره بنصائح بعض حاشيته، التي لم تكن لوجه الوطن. كل هذا أضعف عزيمته وأوهن إصراره وزاد تردده. ثم ادركته الشيخوخة وما يتبعها من ضعف ووهن وميل إلي السكينة والهدوء والراحة وتجنب المقارعة والإصرار فكان آخر عهده الملكي عهد تخبط وتردد وضعف. فانتشر الفساد بين بعض من وثق فيهم وائتمنهم على شئون الحكم والرعية.

نظرة الملك ادريس لنظام تعدد الاحزاب

ومن جهة أخرى فان نفور الملك ادريس من الأحزاب السياسية ومعارضته لقيامها قد حرم البلاد من عنصر هام من المؤسسات البرلمانية. ويبدو لي أن إقامة الملك ادريس الطويلة في مصر وتتبعه للنشاط الحزبي فيها وما كان يقع بين تلك الاحزاب من تناحر وتطاحن ولو على حساب المصلحة الوطنية وما رافق ذلك من اعتماد بعض الأحزاب على السفارات الأجنبية، قد زاد من كراهيته لكل ما هو حزبي ودفعه لتجنب قيام الأحزاب في ليبيا. وقبل الاستقلال، في فترة حكومة ولاية برقة، سعى الأمير ادريس إلى توحيد الأحزاب البرقاوية في تنظيم موحد سمي «الجبهة الوطنية». أما بعد الاستقلال عندما وقعت بعض القلاقل وسقط بعض الضحايا أثناء الانتخابات الأولى فان رئيس الوزراء، المنتصر اتخذ إجراءات شديدة بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار أمام أحزاب اتهمت بتلقي العون والتمويل من الخارج. فأصدرت حكومة المنتصر قراراً إداريا شديداً ألغى الأحزاب وحرم قيامها.

صحيح أن الملك ادريس كانت تنتابه ريبة قوية وعدم اطمئنان لدوافع تلك الأحزاب. وكان يظن أنها تتلقى التوجيه والتمويل من خارج الحدود. وفيما أعلم فان الحزبين الوحيدين اللذين ثبتت تهمتهما بتلقي التمويل الأجنبي هما «حزب الاستقلال الطرابلسي» وكان يرأسه سالم المنتصر، وحزب آخر صغير تزعمه علي بن رجب وكان ينادي بالوحدة الاندماجية مع المملكة المصرية. كانت إيطاليا تمول الأول وتولت مصر تمويل الثاني. وللانصاف فانه لم يثبت أن حزب المؤتمر الطرابلسي (وكان أكبر الأحزاب عدداً وأكثرها شعبية) تلقى أي تمويل من الخارج.

هذا هو موقف الملك ادريس من الأحزاب. ويجب ألاّ يغيب عن الذهن أن الحركات الانقلابية في الوطن العربي التي حلت الأحزاب السياسية قد بدأت

بانقلاب «حسني الزعيم» في سوريا عام ١٩٤٩م. (أي قبل استقلال ليبيا)، ثم في مصر عام ١٩٥٢ م. أي أشهراً بعد بدء استقلال ليبيا، ولم يكن التيار في الوطن العربي نحو تعدد الأحزاب، بل نحو تحقيق الأهداف القومية والعدالة الاجتماعية بتبني الفكر الاشتراكي اليساري الذي كان يقاوم إطلاق الحريات الحزبية.

الحريات العامة أثناء الحكم الملكي

وعلى أي حال، وأياً كانت التوجهات السياسية للملك، وأيا كانت نظرته إلى النظام الديمقراطي، فإنه قد امتاز بحرصه الشديد على إقامة العدل في ليبيا وبأن لا يظلم في عهده أحد، فقد كانت حقوق الإنسان مرعية في ليبيا، وحريات المواطنين مكفولة، فلم تنتهك حرماتهم، ولم يعتقل أيٍّ منهم بدون مبرر وبدون سند من القانون وبدون إذن من السلطة القضائية المختصة. ولم يمارس التعذيب البدني أو المعنوي ضد أحد، وكان من حق كل متهم أن يمثُل أمام قاضيه الطبيعي، في محاكمة عادلة تكفل فيها كافة حقوق الدفاع، فلا محاكم استثنائية ولا محاكم أمن دولة ولا محاكم ثورية مشكّلة من الرعاع والسوقة، لقد كانت سيادة القانون هي السائدة، وكان الدستور هو الحَكَم بين السلطات، وما ظلمت الدولة أحداً إلاّ اقتصّ له القضاء منها وانتزع له حقه كاملاً غير منقوص.

لقد كان الملك حريصاً على حقوق المواطنين ومصالحهم وكرامتهم وعلى منحهم أكبر قدر ممكن من الحرية، وإذا كانت قد حدثت في عهده بعض التجاوزات، فإنها حالات فردية شاذة لا تعتبر سمة للنظام، ولا تمثل توجهاته السياسية.

إن العهد الملكي امتاز بتمتع المواطنين بحريات كثيرة وساد فيه جو من العدل والتقدم والاستقرار، ولم يُعرف فيه الاعتقال السياسي إلاّ في نطاق ضيق جداً في أشهر الاستقلال الأولى. ولم تُزاول فيه سياسات القمع والقهر والاستبداد.

وبالرغم من المثالب التي ذكرتها آنفا فإن نظام الحكم الديمقراطي في العهد الملكي كان قد بدأ يحبو وينمو ويتطور، وكانت الصحافة الوطنية قد خطت خطوات طيبة في الاتجاه الصحيح، وبدأ ساعدها يشتد وأقلامها تشحذ وتنتقد وتوجه. ولكن هذا كله لا يعفي رجال النظام في الحكم الملكي من كثير من اللوم.

لقد أخطأنا جميعاً ابتداء من الملك ادريس إلى آخر عضو في آخر وزارة ملكية.

أخطأنا حينما أهملنا تقوية المؤسسات الدستورية المتعددة، وتنمية المنظمات الجماهيرية كالأحزاب والنقابات المستقلة، وكذلك أخطأنا لاننا لم نعمل بعزم قوي على نشر الوعي القومي العام بين طبقات الشعب ولم نجذبها ونشجعها على التعاون والتجاوب مع المؤسسات الدستورية.. لو قمنا بذلك لما وجد الانقلابيون مبرراً لانقلابهم ولما تجاوبت بعض طبقات الشعب مع حركة الانقلابيين.

وقد يقول قائل إن المؤسسات الدستورية والتنظيمات الجماهيرية في ليبيا في ذلك الوقت لم تكن لتتمكن من الوقوف أمام دروع الانقلابيين مهما كانت قوة تلك المؤسسات والتنظيمات. يضاف إلى ذلك وبمنطق التاريخ أنه لم يكن لليبيا، وهي أحدث الدول العربية استقلالاً في ذلك الوقت، وأفقرها وأقلها خبرة في الحكم أن تختزل التاريخ فتحقق تطوراً كبيراً وتنمية قوية في تلك المؤسسات الدستورية والمنظمات الجماهيرية بدرجة تجعلها تقاوم الحركات الانقلابية العسكرية.

ومهما يكن من أمر فإننا، في النظام الملكي، اكتفينا بنظام برلماني بطيء التقدم قليل التطور لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد ثماني عشرة سنة من الاستقلال. ولا أبرئ نفسي من نصيبي في ذلك التقصير.

وظهرت الفاجعة الناجمة عن هذا التقصير عندما وقع انقلاب أول سبتمبر سنة ١٩٦٩. فما أن دفع ذلك الانقلاب النظام الملكي دفعاً بسيطاً حتى انهار تماماً وانقشع وراءه الستار عن فراغ سياسي رهيب فاستولى رجال الانقلاب على مفاتيح الحكم بسهولة ويسر، وقتلوا التجربة الديمقراطية التي بدأت تتحسس طريقها بحذر في ليبيا، وأخذت تنمو وتترعرع، ولو أنها أمهلت حتى اشتد عودها لطهّرت الحكم الملكي من الشوائب والنقائص التي علقت به، ولما أمكن لتلك الحفنة من الانقلابيين أن تغدر بالجميع وتسلب مقاليد الحكم وتفرض نفسها على الشعب الليبي، وتقضي بجرة قلم على الديمقراطية والحياة النيابية في البلاد، وتلغي الشرعية الدستورية وتستمد مشروعيتها من فوهات بنادقها، وتقيم في ليبيا نظاماً عماده الظلم، والقهر، والإرهاب، والفوضى السياسية.

الباب الرابع

إغتيال ناظر الخاصة الملكية

في هذا الباب ....

الصراع بين أسرة السيد أحمد الشريف وعائلة الشلحي

يوم الخامس من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وأمام مكتب رئيس الوزراء اغتال الشريف محيى الدين السنوسى (حفيد السيد احمد الشريف) إبراهيم الشلحى ناظر الخاصة الملكية وفجّر هذا الاغتيال أزمة خطيرة حادّة في العلاقات المتوتّرة بين عائلة السيد أحمد الشريف السنوسي من جهة والملك إدريس من جهة أخرى.

ولابد من شرح تاريخي لعلاقة أبناء السيد أحمد الشريف السنوسي بالملك إدريس وبناظر خاصته إبراهيم الشلحى لكى يقدّر القارئ خطورة هذه الأزمة السياسية الحادّة وعمق الشرخ الذى سبّبه هذا الاغتيال في علاقات العائلة السنوسية.

ينحدر ابراهيم الشلحى من قبيلة «الشلوح» الجزائرية وهاجر جده إلى ليبيا مثل الكثيرين من المغاربة والجزائريين الذين التحقوا بالحركة السنوسية كإخوان سنوسيين أو أتباع وأعوان.

ولد ابراهيم سنة ١٨٩٩ في برقة وتعلم في المدارس القرآنية وحفظ القرآن، ثم التحق بخدمة السيد أحمد الشريف كخادم خاص. (وكان العمل كخادم خاص للسيد السنوسى يعتبرعملاً مشرفاً لمن يقوم به).

وكان لايزال صبياً عندما التحق بخدمة السيد أحمد، ولاحظ السيد أحمد في الصبى إبراهيم ذكاء وفطنة ونشاطاً نادرين، فرشحه للخدمة لدى السيد إدريس في سنة ١٩١٣، وبدأ إبراهيم عمله مع السيد إدريس بإخلاص وأمانة وتفانٍ منقطع النظير، وسرعان ما قرّبه السيد إدريس واعتمد عليه ولم تمض إلاّ سنوات قليلة حتى

وصل إبراهيم إلى منزلة المستشار والصديق والخادم الأمين والإبن البار كلّها مجتمعة في شخص واحد ، ولازم ابراهيم السيد إدريس في هجرته إلى مصر وشاركه سنوات الفاقه أثناء إقامتهم في « الحمّام مريوط » وفي أبى روّاش من ضواحى الجيزة وفي فكتوريا من ضواحى الاسكندرية.

وأدّى ترقي إبراهيم إلى منزلة «الرجل الثانى » بعد السيد إدريس إلى إبعاد الكثيرين من الإخوان السنوسيين وإلى كثير من الحسد والعداء الدفين.

وتعرفت أنا على إبراهيم سنة ١٩٣٨ عندما كنت أزور السيد إدريس حيث كان يقيم بمنطقة فكتوريا بمدينة الإسكندرية، ولاحظت فيه الأدب الجمّ والتواضع الشديد وكان صوته لا يرتفع عن الهمس في حضرة السيد ، ولكن هذا المظهر المتواضع كان يخفي ذكاءً شديداً ودهاءً نادراً.

وكان السيد إدريس يعامل إبراهيم كابنه ويعامل أولاد إبراهيم كأحفاده، وكان أبناء السيد أحمد الشريف يقيمون في مصر، وأثناء إقامة السيد إدريس في منطقة أبى روّاش كان أولاد السيد أحمد يقيمون في نفس العزبة. وكان أبناؤهم ومنهم الشريف محيى الدين يشاهدون مدى العناية التى يلقاها أبناء ابراهيم الشلحى من السيد إدريس، في حين أنهم وهم أحفاد المجاهد الكبير أحمد الشريف لم يكن يتوفّر لهم من وسائل الحياة إلاّ النزر القليل، فمثلاً كان الشريف محيى الدين يشاهد أبناء الشلحى يذهبون إلى المدرسة في سيارة السيد إدريس بينما هو يمشي المسافات الطويلة على رجليه، وخصوصاً في تلك الفترة من الهجرة - أى في أبى روّاش - فقد كانت أسباب الاحتكاك كثيرة بين المجموعتين، ولم يخفف منها أن زوجة السيد إدريس كانت بنت السيد أحمد الشريف، فقد كانت علاقة السيد إدريس بابراهيم الشلحى أقوى من أن تؤثر عليها زوجة (خصوصاً في مجتمعنا الليبى)، بل أن كثيراً من الناس كانوا يظنون أن ابراهيم الشلحى لديه نوع من السحر شديد التأثير جعله يسيطر على أفكار السيد إدريس سيطرة تامّة، وحدث أن توفي أحد الأخوان السنوسيين ممن ينتمون إلى قبيلة البراعصة ويدعى (التواتى بوسريويل) في المستشفى ، وكانت الوفاة بعد دخوله المستشفي بوقت قصير في ظروف غامضة، وانتهز بعض الخبثاء الفرصة وبث إشاعة بأن التواتى إنما مات من أثر السم الذى دسّه له ابراهيم الشلحى للتخلص من منافسته على الحظوة لدى السيد إدريس (وهى إشاعة يصعب تصديقها نظراً لما اشتهر به ابراهيم الشلحى من تدين وخشية للّه).

ويبدو أن مصدر تلك الإشاعة الخبيثة التى كانت تهدف للإيقاع بإبراهيم الشلحى في نزاع مع قبيلة البراعصة القوية، كان من أوساط السيد الصدّيق الرضا (ابن أخ السيد إدريس)، ومنافس ابراهيم الشلحى على الحظوة لدى عمه السيد إدريس، ولما كان الصدّيق الرضا هو حليف آل السيد أحمد الشريف فقد كان لتلك الإشاعة الخبيثة أثرها السيئ في تأجيج نار الخلاف بين الطرفين المتنافسين.

ولا شك أن حظوة ابراهيم الشلحى وعائلته لدى السيد إدريس قد جلبت له الكثير من الحسد والعداء، ولاشك أن إبراهيم بذكائه الشديد ودهائه قد احتاط لذلك العداء، خصوصاً عداء عائلة السيد أحمد الشريف بما لها من سمعة ونفوذ عظيمين في برقة، فأحاط نفسه بصداقات بل وتحالفات، فصاهر مثلا قبيلة البراعصة القوية إذ زوّج إحدى بناته لمحمود بو قويطين الذى أصبح فيما بعد قائد عام قوة دفاع برقه، وهي القوة الرئيسة التي يعوّل عليها لحفظ الأمن في ولاية برقة، ورُقّي بعد ذلك الى رتبة الفريق وكان أحد مراكز القوة البارزة في النظام الملكي، وقرّب رجال القبيلة من السيد إدريس. هذا وبعد عودة السيد إدريس إلى برقة والمناداة به أميرا عليها فإن إبراهيم أضاف لحلفائه حلفاء جدداً في شخص عبد الله عابد السنوسى وإخوته - قربهم من الأمير وأيدهم في مجالات كثيرة -. وبذلك أصبح جزء من العائلة السنوسية متحالف مع إبراهيم الشلحى ضد أبناء أحمد الشريف السنوسى، ولكن العداء بين الأطراف المذكورة والتحالفات بينهم كانت تقوم تحت ستار كثيف من المجاملات الظاهرية والتقاليد السنوسية التى لم تكن تستحسن إظهار العداء بطريقة صريحة.

خلافات على وراثة العرش

هذا فيما يتعلق بالعلاقة المتوترة بين أبناء السيد أحمد الشريف السنوسى وابراهيم الشلحى، أما سوء التفاهم بين السيد إدريس (الملك إدريس فيما بعد) وأبناء السيد أحمد الشريف الذى أقحم فيه إبراهيم الشلحى فهذه قصة أخرى لها أبعادها السياسية الخطيرة، فعلى إثر الهزيمة العسكرية التى نزلت بالقوات السنوسية في سنة ١٩١٦ على يد القوات البريطانية - الاسترالية المدرعة بجوار مرسى مطروح وقيام السيد أحمد الشريف بتسليم قيادة الحركة للسيد إدريس بعد قراره مغادرة البلاد إلى اسطنبول (راجع التفاصيل الواردة في الباب السابق) ولكنه قبل أن يغادر

ليبيا أرسل إلى السيد أدريس الضابط المصرى صالح حرب (فيما بعد صالح باشا حرب) ليؤكد للسيد إدريس أنه سلمّه القيادة وأنه يطلب منه أن يوافق على أن يتولى قيادة الحركة السنوسية بعد وفاة السيد إدريس السيد العربى ابن السيد أحمد الشريف، ووافق السيد إدريس على ذلك وكتب على صفحة من صفحات مصحف نص الاتفاق على ذلك (كتب الاتفاق على ورقة من أوراق المصحف حتى لا يقع في أيدى الحلفاء لو قبضوا على السيد أحمد وهو في طريقه الى اسطنبول، إذ ليس من العادة أن تفتش المصاحف). ومن المهم أن نلاحظ هنا أن السيد أحمد اختار لخلافة السيد إدريس إبنه العربى ولم يختر ابنه الأكبر إبراهيم.

وبعد إعلان استقلال ليبيا، فانه طبقاً للمادة ٤٥ من الدستور، والأمر الملكى الصادر تنفيذاً للدستور بتحديد وراثة العرش، فقد حُصر عرش ليبيا في فرع السيد المهدى السنوسى، واستبعد فرع السيد أحمد الشريف عن وراثة العرش استبعاداً تاماً، وكان وراء ذلك فهم الملك إدريس أن اتفاقه مع ابن عمّه السيد أحمد الشريف كان ينحصر في من يخلفه في رئاسة الطريقة السنوسية، أما الإمارة وبالتالى المملكة فلم تكن موجودة أثناء تفاهمهما بل نتجت بناء على أوضاع وظروف سياسية لاحقة، ولاشك عندى في أن الملك إدريس كان يفرق بين الطريقة السنوسية والمملكة، فقد كان يكرر هذا في الكثير من أحاديثة معى، وكذلك لأنه قبل وفاته بشهور معدودة اختار السيد محيى الدين السنوسى أكبر أنجال السيد أحمد الشريف السنوسى الأحياء ليخلفه في رئاسة الطريقة السنوسية.

أما أبناء السيد أحمد الشريف فقد كان فهمهم للاتفاق يلخّص في أن والدهم هو أول من تولّى قيادة الجهاد ضد إيطاليا، وأبلى بلاء حسنا مشهوداً له به من الجميع، وخلع عليه خليفة المسلمين رتبة نائب الخليفة في طرابلس وبرقة بل وفي شمال أفريقيا كلها، وأنه في عهد والدهم تأسست الحكومة السنوسية وبذلك فإن رئاسة الطريقة تتبعها - بلاشك في نظرهم - الزعامة السياسية على أية هيئة كانت إمارة أو مملكة، يضاف إلى ذلك أن والدهم كانت له شعبية كبيرة تستند على أنه الزعيم المسلم المجاهد الورع، وهو بذلك خير من كان يجب أن يتولىّ رئاسة البلاد لولا مناورات الدول المعادية للإسلام بريطانيا وإيطاليا.

وبما أن ابراهيم الشلحى كان الرجل المؤثر تأثيراً سحرياً على الملك إدريس فإن اتهامه بأنه وراء مؤامرة حرمان أبناء السيد أحمد الشريف من وراثة العرش الليبى

تهمة تبدو وكأنها لها مايبرّرها، وبما أن غضب أبناء السيد أحمد الشريف لم يكونوا ليظهروه تجاه كبير العائلة الملك إدريس فقد أظهروا غضبهم ضد مدبّر المؤامرة - في نظرهم - أعنى إبراهيم الشلحى.

هكذا كان الوضع بين عائلة السيد أحمد الشريف وناظر الخاصة الملكية في خريف سنة ١٩٥٤ إلى أن وقعت واقعة «مارزوتّى».

زيارة مارزوتى تطيح بوالى برقه

«كونت مارزوتى» كان أحد كبار الأثرياء الإيطاليين وكان أثناء الحكم «الفاشستى» قد اشترى أراض زراعية شاسعة، في منطقة المرج وبعد الاستقلال وضعت الحكومة الليبية يدها على جميع الأراضي المملوكة للدولة الإيطالية والأفراد الإيطاليين في برقة تمهيداً لمطالبة إيطاليا، في المفاوضات المقبلة، بالموافقة على رد جميع الأراضى الإيطالية في برقة إلى ليبيا. ويبدو أن «الكونت مارزوتى» أجرى اتصالات مع عبد الله عابد السنوسى بغرض إقامة نوع من التعاون بينهما لاستغلال أراضى مارزوتى في الجبل الأخضر وتطويرها وتنميتها وجعلها نموذجاً للزراعة في برقة، وما سيتبع ذلك من تعاون اقتصادى وسياسى بين مارزوتى وعبد الله عابد، ويبدو أن عبدالله عابد قد أحاط صديقه ابراهيم الشلحى علماً بتطورات تلك العلاقة، وعندما لمس منه أنه لا يمانع ببحث الموضوع أسرع الى الوالى حسين مازق وأوحى إليه أن القصر الملكي يرحب بزيارة مارزوتى لبرقة.

وقدم مارزوتى على يخته الفخم إلى بنغازي وأقام احتفالاً كبيراً على ظهر يخته دعا اليه عبدالله عابد وكبار رجال الدولة، ثم قام مارزوتى بزيارة مزارع الجبل الأخضر ترافقه حراسة من شرطة قوة دفاع برقة!

ووجد أبو القاسم ابن أحمد الشريف السنوسى - العدو اللّدود لعبد الله عابد - فرصته الذهبية فقام بإثارة قبائل الجبل الأخضر وشجّعهم على رفع شكوى مستعجلة إلى الملك استنكاراً لعودة الإيطاليين المستعمرين تحت جبّة عبد الله عابد السنوسى، ثم ذهب أبو القاسم الى الملك وأسرّ إليه أن عبد الله عابد السنوسى يصّرح علنا بأن القصر الملكى يوافق على عودة مارزوتىّ لأراضيه بالجبل الأخضر، وأن القصر الملكى أوعز إلى والى برقة بهذا المعنى، ومما أعطى هذا الإدّعاء نوعاً من المصداقية، أن والى

برقة حضر جميع مآدب تكريم مارزوتّى. واستشاط الملك غضبا فأصدر أمرا ملكياً بإيقاف والى برقة السيد حسين مازق عن العمل ! كما جّرد عبد الله عابد من لقبه ووضعه تحت الإقامة الجبرية، وأصدر الديوان الملكى بياناً ينفي أن يكون للملك أى علم أو علاقة بموضوع مارزوتىّ.

وقد شكّلت كل هذه الإجراءات نكسة كبرى لعبد الله عابد وأصدقائه ومنهم ابراهيم الشلحى ، ونصراً كبيراً لأبى القاسم وإخوته.

وطبعا لم يستشر الملك أحدا فيما أصدر من أوامر ملكية، ووجدت أننى فوجئت بهذه العاصفة التى ذهب ضحيتها والى برقة (لأنه صدّق رواية عبد الله عابد)، واستغربت الطريقة التى عومل بها دون النظر إلى المسئوليات الإدارية والسياسية التى تترتب على إيقاف والى ولاية عن العمل دون محاكمة ودون إسناد صلاحيّاته لمن ينوب عنه.

ولا شك أن الشريف محى الدين قد زاد حماسه عندما شعر بأن الموازين بدأت تميل نحو فرع عائلته فقرر دون استشارة أحد التخلص من الشخص الذى كان في رأيه هو العقبة الكبرى بين تفاهم الملك مع فرع عائلته.

اغتيال ابراهيم الشلحى

وفي يوم ٥ اكتوبر ١٩٥٤ كان ناظر الخاصة الملكية في زيارة عمل لى في مكتبى وحينما خرج من المبنى حاول الشريف محيى الدين الاقتراب منه فمنعه رجال الحرس، فقال لهم بأن لديه رسالة يريد تسليمها إلى الشلحى، وسمعه هذا فأمرهم بأن يتركوه، وحينما اقترب منه اخرج الشريف محيى الدين مسدسه وأطلق عليه الرصاص فأرداه قتيلا في الحال.

وسمعت هرجاً ومرجاً عالياً فخرجت من مكتبى وتبعنى المقدم عبد السلام الكتّاف، وكان القاتل يدفع رجال الشرطة عنه ويحاول الهرب لولا أن المقدم الكتّاف أمسك به وسلّمه للشرطة البرقاوية.

وفي هذه اللحظة حضر الفريق محمود بو قويطين مدير عام قوة دفاع برقة، ولولا عناية الله لارتكب حماقة جنائية كبرى، إذ أشهر مسدّسه محاولاً قتل الشريف محيي الدين وهنا صرخت فيه ودفعته إلى سيارتى وأمرت السائق بالاتجاه

فوراً نحو قصر الغدير ببنغازى، ودخلت على الملك دون استئذان ووجدته جالساً مع إبن شقيقه الصدّيق الرضا السنوسى وابنه يستعدون للغداء ، وانفردت بالملك ومعى بوقويطين وأخبرته بالحادث فتقبل النبأ بهدوء ووقار...

وطلبت من الملك أن يلغى الأمر الملكى بإيقاف الوالى (حسين مازق) إذ أننى في أمس الحاجة إليه في الظروف الخطيرة الراهنة، كذلك أبلغته بأننى سأعلن حالة الطوارئ واستدعى أقرب كتيبة من الجيش الليبى للمحافظة على الأمن في جهة الفويهات حيث يسكن أغلب أفراد العائلة السنوسية، وذلك لحمايتهم من أية عملية انتقام. وطلب منى الملك أن أتصل بالبوصيرى الشلحى (ابن ابراهيم الشلحى) في لندن لأطلب منه الحضور فوراً إلى بنغازى، وبعد أن نفذت الإجراءات الأمنية، وأعلن مجلس الوزراء حالة الطوارئ، رجعت الى الملك فوجدته منهاراً تماماً وقد جفّت عيناه من البكاء واحمرّتا وبدى عليه حزن عميق وسيطر عليه يأس غريب فلقد كانت المأساة ذات طبيعة مزدوجة: فاجعة فقدان من كان في مقام ابنه الوحيد. وأن القاتل لم يكن مواطنا عادياً، وإنما كان أحد أفراد الأسرة السنوسية، وبالتحديد من فرع السيد أحمد الشريف وما سيحدثه ذلك من شرخ هائل في جدار الأسرة السنوسية لا يمكن تجاوز آثاره مستقبلا.

وقرر الملك الإقامة في طبرق خلوداً للسكينة وبعداً عن المكان الذى قتل فيه ناظر خاصته، ولما لم يكن في طبرق مبنى لائق، فقد أعددنا له شقة متواضعة في الطابق العلوى من مبنى المتصرفية، وبعد يومين استدعانى الملك إلى طبرق وطلب منى أن أحضر له جواز سفر له ولعائلته، ثم زرته في طبرق، واستفسر منى عن الجوازات، فسألته لماذا تريد جوازات سفر ؟ فرد ببساطة «لأننى أريد أن أجاور في الحجاز وقررت الاستقالة ومغادرة ليبيا الأسبوع القادم».

هرعت الى باب الغرفة وأغلقته من الداخل وجعلت المفتاح في جيبى، ودار بين الملك وبينى حديث عاصف أحياناً وعاطفي أحياناً أخرى، فقلت «أنت لست موظفاً لكى تستقيل، لقد بويعت ملكاً على ليبيا ولا يجوز لك أن تتحلّل من البيعة بهذه البساطة ثم تترك وطنك وتهاجر! لماذا ؟ ألأن ناظر خاصتك أغتيل ؟ مع تسليمى بفظاعة الحادث وأثره العاطفي عليك، إلاّ أن هذا لا يبرّر لك أن تهرب من البلد وتعرضه لفوضى لا يعلم عاقبتها إلاّ الله» ورد الملك أنه «لا يهرب من الوطن ويتركه في فوضى لأن ولى العهد الأمير الرضا سيتولى الملك بعد أن يستقيل هو» قلت: «يامولاى أنت

تعرف جيداً أن الأمير الرضا رجل طيب ولكن ليس له المقدرة السياسية، ولا الذكاء ولا الخبرة ليكون ملكاً على ليبيا خصوصاً في ظروفنا الراهنة» قال أنه «شعر بإهانة كبيرة عندما اعتدى على أخلص رجاله وأقربهم إلى قلبه، وأنه يود أن يضع حداً للنزاع مع عائلة السيد أحمد الشريف ويترك لهم الميدان، لأنه لا يستسيغ أن يعيش في بلد أعتُدى عليه فيه هذا الاعتداء الدنئ من عائلة السيد أحمد».

قلت «إنني أكاد أجزم بأن عائلة السيد أحمد قد فوجئوا كما فوجئ الناس جميعاً بجناية ابنهم الشريف محيى الدين، فلو كان عندهم أي علم بنوايا ابنهم لما تركوه يرتكب جريمته النكراء ويقدم رقبته لحبل المشنقة ويجر على عائلته النكسة والعار».

ومرت فترات عاطفية كان الملك ينهار فيها بكاءً، وعندما قلت له «إننا هنا إدريس السنوسى ومصطفي بن حليم، لا ملك ولا رئيس وزراء، وبهذه الصفة فإننى لن أسمح لك بمغادرة وطنك ولو استعملت العنف معك... كيف يجوز لك أن تقاطع وطنك الذى بذلت في سبيل استقلاله جهاد أكثر من أربعين سنة».

وتمالك الملك نفسه تدريجياً ووصلنا إلى تفاهم يُلخَص فيما يلى:

تترك العدالة تأخذ مجراها الطبيعي في جريمة الشريف محيي الدين ويقدم للقضاء العادى كأى مجرم دون النظر لأى اعتبار خاص. وأقنعت الملك أنه لاداعى على الإطلاق الى تشكيل محكمة عسكرية، كما طلب هو لمحاكمة الشريف محى الدين، ثم أقنعته أن لا دخل لعائلة السيد أحمد الشريف في الجريمة، وكررت له عدة مرات قول الله سبحانه «ولا تزر وازرة وزر أخرى» وأن «ليس للإنسان إلاّ ما سعى».

وأما طلب الملك من عائلة السيد أحمد الشريف أن يتخلّو عن ابنهم ولا يساعدوه حتى بمحام إذا كانوا حقيقة لا يقرون فعلته، فإننى استهجنت الفكرة واستبعدتها لأن من حق المتهم أن توفر له سبل الدفاع، وإن لم يكن لديه الإمكانية فعلى المحكمة أن توفر له المحامى، كذلك طلب الملك أن أقيل ابراهيم أحمد الشريف سفير ليبيا في مصر لأنه حاول تزوير شهادة ميلاد لتثبت أن الشريف محى الدين كان قاصراً يوم أن ارتكب الجريمة وبذلك يفلت من العقاب الشديد، وكرر الملك أنه يعرف بالضبط تاريخ ميلاد الشريف محى الدين وهو بالغ بالتأكيد، وطلبت من الملك أن يترك لى موضوع ابراهيم أحمد الشريف وأنا سأنقله من القاهرة أو أتفاهم معه على التنحّى المؤقت أو الاستقالة.

وبعد أيام قليلة - في الغالب أول نوفمبر ١٩٥٤ - كنت في القاهرة في اجتماع هام مع الرئيس عبد الناصر (كان الاجتماع يتعلق بتنظيم المساعدة السرية للثورة الجزائرية وسيرد ذكر هذا الموضوع في الباب التاسع) فانتهزت الفرصة واجتمعت عدة مرات بالسيد ابراهيم الشريف سفيرنا في القاهرة وعرضت عليه أن يأخذ إجازة طويلة ويترك السفارة إلى أن تنتهي محاكمة الشريف محى الدين وتهدأ النفوس، فرفض رفضاً قاطعاً، واندفع في هذيان غريب وردد اتهامات رخيصة ضد الملك، ولمآ لم تنفع محاولاتى الكثيرة في إرجاعه إلى صوابه أبلغت وزارة الخارجية المصرية بانتهاء مهمة السفير ابراهيم أحمد الشريف وتعيين مستشار السفارة وهبى البورى قائما بالأعمال، وعدت الى طبرق وأخبرت الملك بأننى سوّيت موضوع السفير فلم تعد له علاقة بالسفارة وعيّنت البورى قائماً بالأعمال، وتحاشيت أن أذكر شيئاً للملك عن هذيان إبراهيم أحمد الشريف وشتائمه.

وبعد أيام قليلة استدعانى الملك الى طبرق، وبعد الفراغ من عرض ومناقشة أمور الدولة، أعطانى مظروفاً به رسالة وطلب منى أن أقرأها، وإذ بها رسالة من إبراهيم أحمد الشريف موجهة إلى الملك كلها تهم وشتائم بأسلوب ركيك، أهمها أنه اتهم فيها الملك بأنه سلب منه وراثة العرش. كذلك فلم أنجو أنا من شتائمه واتهاماته.

وطويت الرسالة وقلت للملك إن ابراهيم في حالة غضب وشعور بإحباط وهو عصبى المزاج عادة، كل هذا دفعه إلى حماقاته هذه ورجوت الملك أن يتغاضى عن رسالته، فلابد أن تهدأ النفوس وتعود المياه إلى مجاريها، ويدرك ابراهيم أحمد الشريف حماقته ويعود إلى صوابه. رد الملك بأن عاتبنى لأننى لم أنقل له كلام ابراهيم وسبابه في القاهرة، فقلت له أنني لا أرضى لنفسى بأن أكون ناقل سوء بين أعضاء العائلة السنوسية، وأنني تعمّدت السكوت عمّا قاله ابراهيم في القاهرة آملاً أن يعود إلى صوابه. قال الملك إنك لا تعرف ابراهيم، إنه أحمق وخطير، ثم دفع إليّ صورة من رده عليه (أى رد الملك على ابراهيم أحمد الشريف) وإذ بها رسالة كلها سب وازدراء وتكذيب للتهم الموجهة للملك بأنه سلب من عائلته زعامة ليبيا وأنه حرمهم من حقهم المشروع في وراثة العرش، ولكن بعبارات عنيفة وبأسلوب لا يتناسب مع مكانة كاتبه (لاشك عندى أن الطيب الأشهب هو الذى كتب رسالة الملك).

وأسقط في يدى وشعرت بأن جهودى في إبعاد عائلة أحمد الشريف عن تهمة الاشتراك أو المساندة مع إبنهم الشريف محى الدين في جنايته، قد ارتطمت بحماقة ابراهيم أحمد الشريف وتسّرع الملك، ولكننى لم أيأس ومضيت في تلطيف الجو والتماس الأعذار والتلويح بالأخطار المحدقة إذا انفجر الخلاف بين الملك وعائلته بطريقة علنية، وألهمنى الله أن أقترح على الملك محاولة أخيرة، قلت أنت يامولاى تعرف والكل يعرف العقد النفسية التى تسيطر دائما على إبراهيم وتجعله كثير الشك قليل الثقة، وهو عصبى المزاج إلى درجة الحماقة، وقد عرف والده رحمه الله طباعه هذه فلم يرشحه هو لخلافة مولاى في زعامة الحركة السنوسية بل رشح ابنه العربى، وهذا أكبر دليل على انعدام ثقة السيد أحمد في إبنه البكر. لذلك فإننى أقترح بأن نرسل اليه بالقاهرة كلاً من السيد العربى والسيد أبو القاسم وهما في نظرى أكثر أبناء السيد أحمد حكمة ورزانة وبُعد نظر، نرسلهما إلى أخيهما بعد أن أشرح لهما أعماله وأقواله والعواقب الخطيرة التى قد تنجم عنها فلعلّه «يتّذكر أو يخشى» ولعلهما يردّاه عن غيّه ويرجعاه إلى الطريق السليم، فإن أقنعاه ورجع الى صوابه فعفى الله عما سلف، وإن طغى وبغى نبذوه وعزّروك ونصروك، ووافقنى الملك بعد إلحاح كثير منى.

وفي بنغازى شرحت للعربى وأبى القاسم الموقف بحذافيره كما شرحت لهما مهمتهما الدقيقة وأننا الآن في مفترق الطرق، إمّا أن أنجح في حصر الجرم في الشريف محى الدين مع تبرئة عائلة السيد أحمد الشريف من كل ظن أو اتهام بالاشتراك في عملية اغتيال إبراهيم الشلحى، وإلاّ إذا واصل أخوهم إبراهيم حماقته وغيّه فإننى سأعجز عن تبرئتهم أمام الملك ولن أستطيع حمايتهم من العواقب. وشكرانى مؤكدّين تقديرهما لدقة مركزى ووعدا ببذل أقصى الجهود لإعادة أخيهما إلى صوابه، ومع الأسف لم يتمكنّا من إقناع أخيهما بل فوجئنا به يلجأ إلى الحكومة المصرية طالباً منحه حق اللجوء السياسى إلى مصر وهما لايزالان في ضيافته في القاهرة.

وبعد هذا الفشل الأخير لم يبق في جعبتي سهم آخر، وزاد من دقة موقفي أن ناظر الخاصة الملكية الجديد البوصيرى الشلحى قد خلف والده في منصبه وهو في الرابعة والعشرين من عمره، وبرغم صفاته الطيبة من وطنية صادقة ونزاهة وإخلاص للملك، إلاّ أن تعيينه في ذلك المنصب الخطير في تلك السن وهو لم يكتسب خبرة

ولا علماً يؤهلانه لذلك، زاد من غروره ونزعاته الطائشة، وانتهز بعض المتملّقين أمثال عبد الله عابد والطيب الأشهب وأخيه عمر ومحمد عبد السلام الغمارى وغيرهم الفرصة وبدأوا يوغرون صدر البوصيرى الشلحى ويملؤونه حقدا، وصوّروا له أن جميع أفراد عائلة السيد أحمد الشريف ضالعين في التآمر على قتل أبيه وأثاروا فيه شهوة الانتقام وأخذ الثأر منهم جميعاً واستغلال حالة الملك في تلك الأيام حيث كان يسيطر على نفسيته نوع من الأسى والإحباط ورغبة ملحة في إرضاء أبناء صديقه ومستشاره الذى أغتيل وهو في خدمته.

وكانت فترة من أسوأ فترات المد والجزر بين الملك وبينى. فقد عاد يطالب بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمة القاتل، وأقنعته بصعوبة شديدة بالعدول عن هذا الإجراء الاستثنائى الذى لم يكن له أي مبرر، ثم عاد وأصدر أمراً ملكياً بصفته رئيس العائلة بتجريد جميع أعضاء العائلة من الألقاب، ثم أصرّ على فصل أفراد العائلة من وظائفهم الحكومية، وقاومت تلك الاجراءات والمحاولات بقدر المستطاع ولكننى لم أتمكن من السيطرة عليها تماماً.

اعدام الشريف محى الدين

وحوكم الشريف محى الدين أمام محكمة جنايات بنغازى، وحكم عليه بالإعدام واستأنف الحكم أمام المحكمة العليا الاتحادية فأيدت حكم محكمة الجنايات، واقترب يوم تنفيذ الحكم وإذ بزوبعة أخرى تهب علىّ من حيث لا أدرى، فقد أصدر الملك أمره إلى قائد قوة دفاع برقة (محمود بو قويطين) بأن ينفذ حكم الاعدام في نفس المكان الذى نفذ فيه الشريف محى الدين جنايته، أى في وسط أهم ميدان في بنغازى وأمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء.

وجاءني المدعى العام الاتحادى المستشار محمود القاضى، وكان رجلا فاضلاً ورعاً وطوداً قانونياً متزناً، وأبلغنى بصراحة تامة أنه لن يوافق على تنفيذ أمر الملك حتى لو استدعى الحال أن يقدم استقالته. فلا يمكن له أن يوافق على خرق القانون لإرضاء شهوة التشفّى لدى أبناء ابراهيم الشلحى حتى ولو كان الأمر صادراً من الملك إدريس. وطمأنت النائب العام قائلا «إذا لم أقنع الملك باحترام القانون فلن تكون أنت المستقيل الوحيد!» وطرت إلى طبرق وقضيت ساعة من أحرج الساعات مع الملك، وشرحت له حرمة القانون وأن تنفيذ حكم الإعدام لابد أن

يكون في السجن المركزى، كما شرحت له ما يترتب على خرق القانون لأسباب شخصية والسمعة الدعائية السيئة عندما يرى العالم كله مشنقة تنصب وسط العاصمة للتشفي من قاتل ناظر الخاصة الملكية.

ولم تُجد كل الحجج شيئا ولمّحت أن النائب العام هدد بالاستقالة وبأن الوزارة كلّها ستجد نفسها في موقف حرج، ثم قلت للملك بهدوء ورجاء «يامولاى أنا مستشارك الأول وقد وعدتنى عند تشكيل الوزارة بأن تساعدنى في تخطى العقبات وهذه عقبة عظمى لا مبرر لها، فهلاّ قلت لى لماذا تتمسّك بأن يكون شنق قاتل ابراهيم في وسط العاصمة وأمام انظار العالم ؟» فرد الملك بأنه يود أن يحضر أبناء الفقيد عملية الشنق ويشاهدوا بأعينهم بأن الحدّ قد أقيم على قاتل أبيهم. فقلت على الفور «هذا من أبسط الأمور ولا مانع في القانون من أن يحضروا إلى السجن المركزى ويشاهدوا عملية الشنق إذا كان هذا مايشتهون». وهذا ما حدث. إلاّ أن الفريق محمود بو قويطين قائد قوة دفاع برقة وصهر آل الشلحى أمر - زيادة في التشفي - بإلقاء جثة القتيل أمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء ليتسلمها أهله هناك !!

الباب الخامس

الإصلاحات الدستورية

في هذا الباب ....

لا أبالغ عندما أذكر أن أهم إصلاح وطني حاولت إجراءه، وبذلت جهداً عظيماً لبلوغه وأسفت أشد الأسف لفشلي في تحقيقه هو الإصلاح الدستوري المزدوج أعنى به إقامة الوحدة الوطنية بدلاً من النظام الاتحادي المعقد، وإبدال النظام الملكي بنظام جمهوري رئاسي.

ومن بين المحاولات الكثيرة فإنني في محاولتي سنتي ١٩٥٥ و١٩٦٤ كنت قاب قوسين أو أدنى من بلوغ الهدف المنشود، لولا أن نسفت المصالح الشخصية طريق الإصلاح أمامي ووئدت تلك الأفكار الرائدة في رمال القبلية ضيقة الأفق قليلة الإيثار.

المحاولة الأولى لتطبيق النظام الجمهوري في ليبيا

لقد شرحت في أماكن عديدة من هذه المذكرات مساوئ النظام الإتحادي والأسباب التي دعت إلى الأخذ به رغم الخلافات الدستورية الحادة التي أثارها عند التطبيق بين الحكومة الإتحادية وحكومات الولايات، والتي أدّت في أحيان كثيرة إلى أزمات سياسية، بالإضافة الى التكاليف الباهظة التي كان يتطلبها نظام أقام أربعة حكومات : وزارة وأجهزة اتحادية مع برلمان من مجلسين، وثلاثة مجالس تنفيذية للولايات وثلاثة مجالس تشريعية، وولاة ثلاث، وأجهزة ادارية للولايات مع كل ما يتطلبه ذلك النظام من موارد بشرية ومالية لا قبل للوطن بها.

نظام عجيب، لا شك عندي أن الذين نصحوا الليبيين باتباعه إنما أرادوا أن يكرّسوا به العجز المالي في ميزانية الدولة الليبية حتى تضطر دائما إلى الاستجداء وترضخ لطلباتهم، وكذلك تثبيت دعائم النزاعات الإقليمية وتغذيتها وتفتيت وحدة الشعب الليبي وإلهائه بقضايا الخلافات الدستورية بين حكوماته المتعددة عن التطلع إلى قضاياه الوطنية والعربية والتفرغ للتعامل معها.

ومن جهة أخرى فإن الخلاف الحاد الذي بدأ يظهر بوضوح بين أفراد العائلة السنوسية وتردّي علاقات الملك مع بقية أفراد عائلته أفقد العائلة المالكة (وليس الملك) الكثير من مصداقيتها وألحق بسمعتها الكثير من الضرر، وأعترف أننى لم أكن أرى في العائلة السنوسية علي العموم عائلة مالكة، أما الحركة السنوسية فقد كانت في نظرى حركة دينية بحتة تولت زعامة الجهاد الدينى والوطنى ضد المستعمر الإيطالى، وإذا كان الملك إدريس قد تمتع بأخلاق ممتازة وورع وتقشّف وزهد وكسب خبرته الطويلة في ممارسة السياسة علي مدى أربعين سنة، كما اكتسب سمعة طيبة جعلته مقبولاً من الأغلبية، فإننى لم أكن أرى في بقية العائلة السنوسية من له مؤهلات تقارب مؤهلات الملك إدريس ولومن بعيد، وبذلك كنت أخشى كثيراً من أزمة الوراثة، فلقد كنت أراهم وقد فتح كل منهم دكاناً يبيع نفوذ العائلة لمن يدفع الثمن، ولقد كان هذا رأيى في العائلة السنوسية منذ الخمسينات، وليس رأيا أقول به الآن بعد أن انتهي نفوذها وسلطانها ففى الرسالة السرية الموجهة من السفير البريطانى في ليبيا إلى وزارة الخارجية في لندن عن حديث أجراه معي سنة ١٩٥٤ يتعلق بالعائلة السنوسية، يقول السفير :

«لقد تحدث بن حليم بصراحة مذهله وقال لي: «باستثناء الملك إدريس وأخيه الأمير الرضا فان أعضاء العائلة السنوسية ليس لديهم إلاّ القليل من الفضائل التي تؤهلهم لكي يكونوا عائلة مالكة، وفيما عدا الملك والأمير الرضا فإن بقية أعضاء العائلة السنوسية يركزون اهتمامهم بالتجارة والصفقات والمقاولات الحكومية متبعين في تعاملهم هذا وسائل بعيدة عما يجب أن يتوفر فيها من نزاهة واستقامة ولا يستثنى حتى الصدّيق الرضا من هذا الوصف».

(ملحق رقم ١)

وللانصاف والامانة التاريخية فقد كان في العائلة السنوسية بعض الافاضل ذوي الماضي الطيب والوطنية والعفة أمثال السيد محمد صفي الدين والسيد العربي أحمد الشريف وغيرهم. بيد أن الملك لم يكن ليطمئن لأحد منهم، بل والأهم من ذلك أن جميعهم من فرع السيد الشريف وليس من فرع السيد المهدي، حيث حدد الدستور الليبي وراثة العرش في فرع المهدي.

وكنت أميل دائما إلى مواجهة المشاكل الوطنية الهامة قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها، وكانت أمامى فرصة ذهبية في أحداث خريف سنة ١٩٥٤، ففاتحت الملك في شهر ديسمبر ١٩٥٤ بالمشكلتين الدستوريتين (أعنى النظام الإتحادى والنظام الملكي) وشرحت له بإسهاب ما سبق وأن لخصته آنفاً وقلت له ربما آن الأوان لتطبيق

النظام الجمهورى في ليبيا . وذكّرت الملك بأن النظام الملكي الوراثي دخيل علي الاسلام وقد اقتبسه الأمويون من أنظمة غير إسلامية وأن أحد الحلول لإختيار رئاسة الدولة في الإسلام كان ذلك الذي أخذ به سيدنا عمر بن الخطاب، وذلك يتم بأن يقوم النخبة من أهل الحل والعقد باختيار خليفة ثم تكون البيعة من الخاصة والعامة، وفي عصرنا الحديث أترجم هذا ـ كما قلت للملك ـ بأن يقوم عدد محدود ممّن تتوافر فيهم السمعة الطيبة والوطنية والعلم والخبرة، أي «أهل الحل والعقد» في الرأي المعاصر بترشيح عدد لا يزيد عن ثلاثة أو أربعة ثم يختار مجلس الأمة باعتباره ممثل الشعب، من المرشحين واحداً يتولي الرئاسة علي أن تكون هناك ضمانات كثيرة لكي لا ينقلب الرئيس إلى ملك جديد أو ديكتاتور عنيد، وأهم هذه الضمانات : تحديد عدد معين من السنوات للرئيس يتم بعدها اختيار غيره، من قبل مجلس الأمّة في مزاولة السلطة، واتخاذ الضمانات اللازمة لكي يكون انتقال السلطة إلى رئيس جديد تتوفر فيه نفس المؤهلات، وألاّ يكون يمتّ بصلة القربى إلي الرئيس السابق إلى آخر الضمانات الدستورية المعروفه.

وقلت أن تبديل النظام الملكي إلي نظام جمهوري يتطلب أن يكون هو (أي الملك إدريس) أول رئيس لمدى الحياة لكي نضمن الانتقال الرتيب من نظام إلي نظام، ولكي نتيح للنظام الجمهوري حالة من الإستقرار لتنمو جذوره وتترعرع فروعه، وكذلك ربما كان من واجبات الرئيس الأول اختيار مجموعة «أهل الحل والعقد» الأولي الذين سيرشّحوُن لمجلس الأمة أسماءً ينتخبون منها الرئيس الثاني للجمهورية، كما اقترحت أن يختار رئيس الجمهورية الأول نائباً للرئيس يتولي الرئاسة بصفة مؤقتة إلى أن يتم انتخاب الرئيس الجديد، كما اقترحت أن يشترط ألاّ يقل عمر رئيس الجمهورية ونائبه عن خمسين سنة وأن يكونا من أبوين ليبيين ومولودين في ليبيا، وعندما استغرب الملك لهذين الشرطين قلت لقد جعلتهما خصّيصاً لأبعد عن نفسي الاتهام بالسعى للفوز بأحد المنصبين (إذ كان عمرى آنذاك ٣٣ سنة وولدت في المهجر في مصر). واستمع الملك باهتمام شديد واندهشت وسررت كذلك عندما قال لي أنه متفق مع ما عرضت عليه جملة وتفصيلاً، ولذلك فإنه يطلب مني أن أعد مذكرة مكتوبة أضمّنها ما شرحت لتكون أساساً لحوار يود أن نجريه (الملك وأنا) مع «أدريان بيلت» مندوب الأمم المتحدة السابق في ليبيا كى نستأنس برأيه.

وحضر «بيلت» في الأسبوع الأول من يناير سنة ١٩٥٥، وعقدنا عدة اجتماعات مع الملك حضر بعضها ناظر الخاصة الملكية «البوصيرى الشلحي»، وقد استغربت موقف «بيلت» إذ أخذ في معارضة النظام الجمهوري بشدة، واقترح علي الملك أن يتبنى ابناً له ويقوم بتربيته وتعليمه ليخلفه في وراثة العرش، وطبعاً رفض الملك ذلك الاقتراح، لأن نظام التبنّى بمفهومه الغربى غير مقبول في الإسلام، ثم نصحنا «بيلت» بالتروّى وحذّر من عواقب السرعة ملوّحاً بما قد يحدث من معارضة لأي تغيير سريع في نظام الحكم حيث أن إلغاء النظام الاتحادي المعقد وإبداله بنظام وحدوى بسيط قد يصادف معارضة (خصوصاً في برقة). ولقد أثار موقف بيلت في نفسي إنطباعاً بأنه يستميت في الدفاع عن نظام ساهم في إقامته وهو فخور به ولا يود أن يرى استبداله بعد سنتين فقط من تطبيقه برغم ثبوت فشله وبهاظة تكاليفه، لذلك فإن الملك شعر بأن إسهام بيلت في التعديلات الدستورية قليل الفائدة وأنهي اجتماعنا به.

واستمرت اجتماعاتي مع الملك الذي قرر أن يقوم بأول خطوة في تقريب النظام الاتحادي من النظام الموحّد وذلك بإصدار مرسوم ملكي يجعل الولاة الثلاثة مسئولين أمام رئيس الوزراء الاتحادي وأن يكون تعيينهم بناء علي اقتراح منه، وهذه خطوة عملية وتشريعية هامة في ربط أجزاء النظام الإتحادي برباط أقوى وتكون في الوقت ذاته تمهيداً عاماً في اتجاه توحيد البلاد. واقترحت علي الملك في ذلك اللقاء أن يدعو حسين مازق للمشاركة في الحوار الدستورى، وقال الملك أن لا ضرورة لذلك بحيث إذا وصلنا إلى قناعة ورأى في تغيير الدستور فهذا اختصاص الملك ورئيس الوزراء وعلي الجميع بمن فيهم الولاة تنفيذ ما يؤمرون قانوناً بتنفيذه.

وأعترف اليوم وبعد أكثر من ثلاثين سنة بأننى ارتكبت خطأً كبيراً في التقدير وحسن الظن عندما ألححت علي الملك أن يُدعى حسين مازق إلى الحوار، وكنت قد برّرت رأيي بأن حسين مازق شخصية لها أهميتها خصوصاً فيما يتعلق بولاية برقة، وأنه خيرلنا أن نعطيه فرصة الإدلاء برأيه ثم إقناعه بالتعاون معنا بدلاً من أن نتركه دون استشارة فيعمل ضد الاصلاحات عندما تُبلّغ له ويُطلب منه تنفيذها.

وبسبب إلحاحى فقد وافق الملك على إشراك حسين مازق في المشاورات ودارت مناقشات طويلة في جلسات عديدة بين الملك ومازق وبيني، وأعترف أن مازق شرح معارضته للتغيير الدستورى المُقترح ببراعة وكياسة، وتوليت الرد عليه نقطة نقطة

إلي أن قال أنه «اقتنع تماماً» ووجه كلامه للملك قائلا «لقد فنّد الأخ مصطفي جميع حججي واقتنعت بسلامة وصلابة مشروعه للإصلاح الدستوري، ولم يبق لدىّ من شئ أقوله إلاّ أن ألفت نظر مولاى إلي أن هذه الاصلاحات التي اقترحها رئيس الوزراء، ما هي إلاّ نفس الآراء التي كان ينادي بها بشير السعداوى وحزب المؤتمر الطرابلسي، والتي اختلفنا معه من أجلها،فإن كان مولاى مدركاً لهذه الحقيقة ومستعداً لتحمّل نتائجها السياسية، فاللّهم بارك وإلاّ فإننى أحذر مولاى من أن ننزلق إلى هذه الهّوة السياسية» ! ورد الملك في اتّزان ووقار قائلاً «ياحسين لنكون موضوعيين في الاصلاحات الدستورية، المهم هو الجوهر لا الأشخاص، إذا كان ما يقترحه بن حليم من إصلاح فيه فائدة للوطن واستقراره فلنسر فيه علي بركة الله، دون النظر إلى أن هذه الآراء هي آراؤه أو آراء بشير السعداوى، لا يجب أن نقلّد ما كان يفعله المصريون في العشرينات عندما كانت جماهيرهم تهتف «الاستعمار علي يد سعد خير من الاستقلال علي يد ثروت».

لقد كان حسين مازق ماهراً وبارعاً في معارضته لمشروع الاصلاحات الدستورية، وكان جداله معي علي مستوى عالٍ من الذكاء والمناورة، لقد كان صراعاً فكرياً بين والٍ اقليمي التفكير والميول يهمّه كثيراً الحفاظ علي مكاسب إقليمية من النظام الملكي الاتحادى، غير مقتنع بصلاحية النظام الجمهورى للتطبيق في ليبيا نظراً لتركيبة سكانها القبلية، وبين رئيس للوزراء يرى في الأفق القريب المخاطر البعيدة الأثر لنظام سيئ هشّ، ويحاول أن يعالج ذلك النظام قبل أن يتفاقم خطره ويصعب إصلاحه.

وانتهي الجدال بعد أن قال الملك كلمته الحكيمة، ورأيت أن طريق الإصلاح أصبح ممهّدا فها هو الملك يضع ثقله كله في كفة الاصلاح، وها هو والي برقة - من كنت أظنه أكبر معارضى الإصلاح - يعترف ويقتنع بفائدة الإصلاحات الدستورية، ويعترف أنه لم يبق له من حجة ضدها.

ورجعت إلى طرابلس وبدأت بحماس عظيم في تحضير جهاز خاص ليعمل معي في صياغة التعديلات الدستورية، وكنت قد استقدمت من سويسرا، بناء علي ترشيح سابق من هيئة الأمم المتحدة، الأستاذ الدكتور «إدوارد زيلفيجر» أستاذ القانون الدستوري في جامعة «زيورخ» وبدأت اتصالات تمهيدية بالمحكمة العليا لضمان تعاونها في مراجعة التعديلات قبل عرضها علي البرلمان (حتى لايطعن في

دستوريتها، وبموجب قانون المحكمة العليا كان من بين اختصاصاتها مراجعة واعداد مشروعات القوانين قبل اصدارها علي مجلس الأمة وذلك للتأكد من دستورية تلك القوانين منذ البداية) ونقلت المستشار الدكتور أنيس القاسم من الإدارة القانونية لوزارة العدل ليعمل معي مباشرة في هذا الموضوع.

ولكن لم تمض إلاّ أيام قليلة وإذا بالملك يرسل إلي ببرقية شفرية مستعجلة يطلب مني أن أعيد له علي وجه السرعة المرسوم الملكي الذي وقّع عليه مؤخراً والذي جعل الولاة الثلاثة مسئولين أمام رئيس الحكومة الاتحادية، ولم يكن المرسوم قد نشر في الجريدة الرسميه بعد، ويطلب منى أن أحضر إلي طبرق علي الفور، وأسقط في يدى وشعرت كأن صفعة قوية قد لطمت وجهي ، وطغى عليّ شعور بالإحباط واليأس، إذ كيف أفسّر انقلاب موقف الملك من التأييد التام للإصلاحات الدستورية إلي إلغاء الخطوة الأولي اليتيمة التي وافق عليها في اتجاه توحيد البلاد.

وعند وصولي إلى طبرق علمت أن وفوداً عديدة أغلبها من قبائل برقة قد تقاطرت علي القصر الملكي وقابلت الملك وحذّرته من أي تعديل في الدستور خصوصاً إلغاء النظام الملكي ، ومع الأسف فإن بعضاً من شخصيات برقة اللامعة تجاوبت مع توجيه الوالي حسين مازق وشاركت في إقناع الملك بالعدول عن الإصلاحات الدستورية، كان من أهم تلك الشخصيات محمد الساقزلي ويوسف لنقى ومحمود بوهدمة وأحمد عقيلة الكزة ومحمد السيفاط وعبد الحميد العبار وكثيرون آخرون من برقة، بل أن السيد يوسف لنقى عميد بلدية بنغازي نشر مقالاً طويلاً في جريدة «الزمان» هاجم فيه الإصلاحات الدستورية، كما حذّر بعضهم الملك من السير وراء بن حليم.

وشعر الملك بدقة الموقف وخطورة مقاومة هذه المعارضة «العفوية» من زعماء برقة، ولذلك أوقف القطار وما كاد يسير! ولكن هل كان رد فعل تلك الوفود البرقاوية عملاً «عفوياً» لوجه الله والوطن ؟ أم أن تلك الوفود أرسلت إرسالاً لكي ترهب الملك وتوقف الإصلاح ؟

قال لي السيد حسين مازق أنها كانت وفوداً عفوية سمعت باشاعات تنازل الملك، وانشاء جمهورية والغاء النظام الاتحادى فهرولت إلى الملك تحذره من مغبّة ذلك العمل.

ولكن كيف علمت تلك الوفود بما كان يدور بين عدد محدود جداً من كبار المسئولين داخل جدران القصر الملكي ؟! من الذي سرّب لهم الأسرار ؟ ثم لماذا وضعت حكومة ولاية برقة سياراتها تحت تصرف تلك الوفود تقوم بنقلها إلى طبرق والعودة بها ؟ ثم لماذا سخت حكومة ولاية برقة واستضافت تلك الوفود في فنادق طبرق علي نفقة الولاية ؟ ثم لماذا حجبت الولاية أخبار تلك التحركات عن رئيس الحكومة الاتحادية فلم يعلم بها إلاّ عندما استدعاه الملك إلى طبرق، أليست هذه قرائن قوية تشير بأصابعها نحو السيد حسين مازق، بأنه هو موجه تلك الوفود ومنظمها ؟

إننى أكاد أجزم أن السيد حسين مازق بعد أن فشل في إقناع الملك بالحجة والبرهان لجأ إلى هذا الأسلوب للضغط علي الملك وإجباره علي العدول عن كل ما يمس النظام الملكي القائم. من الواضح أنه كان يرى أن إنقاذ ولاية برقة من الذوبان في وحدة ليبية يبرر له إتباع أية وسيلة تُبقي برقة شبه مستقلة مع ما يترتب علي ذلك من دوام ما لقبيلته من نفوذ وحظوة ومنافع مادية عديدة أخرى، وربما ـ قبل كل ذلك ـ لاعتقاده أن مثل تلك الاصلاحات هي ضد مصلحة الشعب الليبي كما يراها هو.

وقبل أن أرجع إلي طبرق وأعيد للملك ذلك المرسوم، فإن بعض معاونّي أشاروا عليّ أن أنشر المرسوم في الجريدة الرسمية وأضع الملك أمام الأمر الواقع، ولكننى رأيت أن إصلاحاً دستورياً جذرياً كالذي أهدف اليه لن ينجح الاّ اذا إقتنع به الملك إقتناعاً تاماً، وكان علي أتم الإستعداد لمواجهة أية معارضة لتلك الاصلاحات. وربما يكون من المناسب هنا أن استشهد بما أثبته الدكتور مجيد خدورى في كتابه «دولة ليبيا الحديثة» الذي أصدره سنة ١٩٦٢ عن محاولة تطبيق النظام الجمهوري نقلاً ـ كما قال عن مقابلات أجراها مع الملك إدريس وحسين مازق والبوصيرى الشلحي وإدريان بلت وكاتب هذه المذكرات.

يقول دكتور خدورى :

وقد استاء الملك، بعد اغتيال الشلحي، من تصرف رجال البيت السنوسي البارزين، ففكر جدياً في قضية وراثة العرش، ولم يكن باستطاعة بن حليم أن يختار فرصة أكثر ملاءمة من هذه ليقترح علي الملك أن يحل النظام الاتحادي ويستبدل بالملكية جمهورية. واقترح أن يصبح الملك إدريس رئيساً للجمهورية مدى الحياة علي أن تكون مدة الرئاسة بعد ذلك عشر سنوات فقط، ويكون رئيس الجمهورية، بوصفه رئيساً للدولة مسؤولاً مباشرة عن الإدارة في الولايات، دون الحاجة إلي وجود حكومات ولايات منفصلة. ويلي الرئيس نائب للرئيس

يخلفه مؤقتاً في حالة وفاة الرئيس إلي أن ينتخب خلف له. وينتخب الرئيس ونائبه برلمان منتخب يمثل الأمة وذلك باجتماع اعضائه في مؤتمر وطني . ومعنى هذا أن الشكل الجديد للحكومة هو حكومة رئاسية لا برلمانية.

ولما كان الملك راغباً في وضع حد لهذه المشكلة، فقد طلب من بن حليم أن يضع مذكرة عن شكل الحكومة المقترح، وكان بن حليم راغباً في انهاء النزاع بين السلطة الاتحادية وحكومة الولايات، فحفزه ذلك علي أن يقدم إلى الملك (في شهر كانون الأول - ديسمبر ١٩٥٤) مذكرة وافية اقترح فيها حل النظام الاتحادي والاستعاضة عنه بنظام وحدة لا مركزية. وارتأي أن يكون شكل الحكومة رئاسياً علي غرار النظام الامريكي بدل أن يكون برلمانياً. وقد لاحظ منتقدو بن حليم أنه كان قد وجه همّه الى منصب نائب الرئيس وأنه، بعد وفاة الملك، كان يأمل أن يتولى رئاسة الجمهورية. وبغض النظر عن غاية بن حليم، فان المذكرة كانت لا شك عمل رجل نظر الى الحكم بعين مدرّبة واهتمام دقيق. ومن الصعب القول أن الملك قد فكر جدياً في الغاء النظام الملكي، الا أنه أبدى إعجابه بالخطة المحكمة التي أعدها رئيس وزارته.

وقد وضعت مذكرة بن حليم على بساط البحث في اجتماعات عقدت في طبرق (١١-١٥كانون الثاني - يناير ١٩٥٥) برئاسة الملك وكان من بين الذين دعوا الى الحضور إدريان بلت الذي كان مندوب الامم المتحدة في ليبيا، وحسين مازق والي برقة، وعبد السلام البوصيرى رئيس الديوان الملكي، والشلحي الأصغر ناظر الخاصة الملكية. وقد افتتح الملك البحث بالتساؤل: هل حان الوقت لتحويل النظام الاتحادى إلى وحدة واعترض أيضاً على شكل الحكومة الرئاسي الذي يجعل الرئيس، بوصفه رئيساً للدولة، مسؤولاً بالمقارنة مع النظام البرلمانى الذي يجعل رئيس الوزارة مسؤولاً، مع أن الملك كان مؤيداً لمبدأ الجمهورية. وقد اقترح الشلحي الأصغر، الذي كان يناصر الجمهورية أيضاً، تعيين عدد من نواب الرئيس، كل واحد يمثل واحدة من الولايات. وعندما يموت الرئيس ينتخب الثلاثة من بينهم واحداً لتولي الرئاسة.

وكان بلت ينصح بالتروى، وقد لفت النظر إلى أن مثل هذا التغيير في شكل الحكومة يقتضي تغييراً في الدستور، وقد يلقي هذا التغيير معارضة، وقد ذكر الملك أن رغبته في تغيير الملكية إلى جمهورية قد تتيح للبرلمان الفرصة لتعديل الدستور وتحويل النظام الإتحادى الى نظام وحدوى. وكان تعليق بلت، وهو حريص على أن تظل ليبيا ملكية، هو أن خصوم النظام الاتحادي سيكتشفون يقيناً سر تغيير الدستور، وقد يكون رد الفعل عندهم مقاومة الحكم الجمهوري المقترح، أما فيما يتعلق بقضية وراثة العرش فقد قال بلت أن الملك قد يتبنى واحداً من الناس ويعينه ولياً لعهده، وعلى كل فإن الملك لم يكن ميالاً الى هذا الأمر، وأفاض بن حليم في ذكر مآثر الوحدة وأشار إلى أن النظام الإتحادى باهظ النفقات في

بلاد مواردها ضئيلة، وواضح أن الشكل الوحدوى للحكومة يوفر على الخزينة ٧٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً (علي أساس موازنة ١٩٥٥) يمكن استعمالها في سبيل التنمية الاقتصادية وقد أعرب والي برقة حسين مازق عن شكه في حكمة الغاء النظام الإتحادي ولم يصل المجتمعون إلى قرار، ولكن الملك قلب الرأي في مقترحات بن حليم.

ولم تكد أخبار اجتماع طبرق تتسرب حتى توافد زعماء القبائل البرقاوية إلى الديوان الملكي للإحتجاج على الخطة الرامية إلى استبدال الملكية بالجمهورية وتغيير النظام الإتحادي الى وحدة. وقد اتضح من احتجاج القبائل ان الوقت لم يحن بعد لتحويل النظام الاتحادى إلى وحدة، كما انه أيد وجهة نظر الملك في أن خير ضمان للوحدة الليبية هو النظام الإتحادي، بالرغم من التذمر الذي يثار حوله، وترتب على ذلك أن الملك انصرف إلى التفكير جديا في قضية وراثة العرش ووضع حد نهائي للخصومات السنوسية حولها".

وبالرغم من أن الدكتور خدورى يقول في الكتاب أن منتقدو بن حليم لاحظوا أنه وجّه همّه إلى منصب نائب الرئيس على أمل أن يتولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة الملك، إلا أنه يبادر في هامش ذات الصفحة (٢٩٨) إلى اثبات ما يلى:

«ذكر بن حليم التعليقات التالية:
اقترحت على الملك بأنى سأستقيل اذا ماقبلت توصياتى، كما اقترحت أيضا ألا ينقص عمر الرئيس ونائب الرئيس عن ٥٠ سنة، كيما أبعد نفسى عن أن أكون مرشحاً لأحد هذين المنصبين».

***

وحاول الملك أن يخفف وقع الصدمة عليّ فشرح مدى المعارضة القوية التي لمسها من الوفود التى زارته وقال أنه مصمّم على إجراء تلك الاصلاحات، ولكن بحكمة وتروّ وصبر، وربما على مراحل وفي الوقت المناسب. (وهذا ما حدث سنة ١٩٦٢ عندما أمر الملك رئيس الحكومة محمد بن عثمان الصيد باجراء التغيير الدستورى وإعلان وحدة البلاد).

وقد فكرت كثيراً في استقالة مسببّة ولكن بعض زملائى وخاصة الدكتور العنيزى وعبد الرحمن القلهود ومصطفى السرّاج أقنعوني بالعدول عنها.

وبعد شهور قليلة عاد الملك إلى الحديث عن وراثة العرش، فقلت له أمّا وقد أقفل باب الجمهورية فليس أمامكم إلاّ واحد من حلّين : إما أن تتزوج زوجة ثانية لعلك تنجب منها وليّاً للعهد، وإما أن تختار أحسن أفراد عائلتك وتعينه ولياً للعهد، (وكان الأمير الرضا ولى العهد لايزال حيّا وإن كان الملك وافقنى على أنه ليس مؤهلاً لتولى قيادة البلاد). ومال الملك إلى الحل الأول وتزوج الآنسة عليّة لملوم في القاهرة يوم ٣٠ يونية ١٩٥٥ وحضر عقد القران الرئيس جمال عبد الناصر.

وهنا يجب أن ألقي بعض الضوء على جذور هذا الزواج، لقد نصحت الملك بأن يحاول إنجاب وليّ للعهد من زواج ثان (لأن زوجته كانت عاجزة عن الإنجاب) ولم أقترح عليه زوجة بالذات، بل لم أتدخّل من قريب أو بعيد في اختيار السيدة عليّة لملوم، إلاّ أنني علمت فيما بعد أن فكرة الزواج من عليّة لملوم كانت فكرة اقترحها إبراهيم الشلحى في الاربعينات عندما كان الملك في المهجر، وعندما اقترحت أنا على الملك أن يتزوج زوجة ثانية فإنه عاد، بناء على توصية محمد عبد السلام الغمارى، إلى اقتراح إبراهيم الشلحى السابق فخطب عليّة لملوم، إلاّ أنها كانت قد تجاوزت الأربعين بعدة سنوات عندما تزوجها الملك وبذلك فإن فرص الإنجاب كانت ضئيلة.

وعلى أي حال لم يدم الزواج الاّ بضعة أشهر هجرها الملك بعدها ثم طلقها سنة ١٩٥٧ دون أن تكون قد أنجبت وليّا للعهد.

وعاد الملك مرة أخرى لمشكلة الوراثة فشاورني في أن يعّين السيد أحمد بن إدريس إبن محمد عابد السنوسى ولياً للعهد، وقلت «إن أحمد بن إدريس رجل تقي ورع، طيب القلب حسن النوايا، ولكنه غير مؤهل لتوليّ الملك فلاعلم له ولاخبرة سياسية إطلاقاً، وأهم من هذا كله فإنه لطيبته وحسن نواياه واقع تحت تأثير أخيه عبدالله عابد، وباختصار إذا عيّنت، يامولاي، أحمد بن إدريس فإنك تكون قد أسلمت أمور البلاد لعبد الله عابد، وأضفت أنني لا أعرف شيئاً أوسع من طمع الأخير إلاّ رحمة الله سبحانه وتعالى». وضحك الملك وشكرني أن لفتّ نظره إلى تلك المخاطر وعدل عن ترشيح أحمد بن إدريس.

وفي صيف سنة ١٩٥٦ استشارنى الملك في تعيين الحسن الرضا وليا للعهد، فقلت للملك إنني لا أعرفه معرفة عميقة ولو أنني أقدّر فيه أنه لم يطلب منّي إلى

اليوم طلباً مادياً واحداً أو تدخّل لديّ لترجيح عطاء أو صفقة مالية أو عمل فيه محسوبية بعكس أغلبية أقاربه، ونظراً لأنه لايزال شابّا فيمكنكم تعليمه وتدريبه تحت إشرافكم. واقترحت على الملك إذا عيّن الحسن الرضا أن يحضر له مدرسين متخصصين من دول محايدة وأن يقرر له برنامج تعليم وتدريب خاص، مثلما هو متّبع في النظم الملكية العريقة، ثم بعد فترة ينيبه الملك في مهمّات تتزايد أهميتها مع الوقت، حتى يتدرّب تدريجيا ويستعد لتولي مهامه الصعبة.

وافقني الملكٍ وقرر تعيين ابن أخيه الحسن الرضا وليا للعهد وأعلن عن تعيينه في خطاب العرش الذى ألقيته في قاعة البرلمان يوم ١٩٥٦/١١/٢٦م.

ولكن مع الأسف الشديد فقد أهمل الجميع تعليم ولي العهد وتدريبه،بل بدأ بعض المنافقين يمجدّون حكمة وليّ العهد! وذكاءه الشديد واطّلاعه الواسع، ثم أحاط الأمير نفسه بمجموعة من السياسيين الفاشلين وأصبح ينتقد أعمال عمّه في مجالسه الخاصّة، وطبعاً كانت الأخبار تنُقل بسرعة إلى مسامع الملك بفضل مجموعة خبيرة من الوشاة، وبدأ الملك يهمل ولي عهده ولا يهتم بتوجيهه أو تدريبه بل إذا اضطر الملك إلى إنابته فإن الانابة كانت بشروط تشل من حريته وتقيد تصرفاته، ثم بدأ الملك يشعر بأنه أساء الإختيار في تعيين الحسن الرضا وليّا للعهد، وهذا ما صرّح لى به في مقابلات كثيرة في أواخر أيامى في الوزارة وبعد خروجى منها.

خطوات على طريق الاصلاح الدستورى

وفي شهر فبراير سنة ١٩٥٧ بذلت محاولة أخيرة في اتجاه تقليص سلطات الولايات وربطها برباط قوى بالحكومة الاتحادية دون اللجوء إلى تعديل الدستور كما كانت محاولاتى الأولى، أى أننى سعيت لإيجاد تفسيرات دستورية للبنود الغامضة في الدستور تقوّى من سلطة الحكومة الاتحادية وتقلّص من صلاحيات الولايات دون المساس بنصوص الدستور، وكانت المحاولة تتلخص في استشارة المحكمة العليا فيما اذا كان من حق الحكومة الاتحادية ممارسة الرقابة المالية على أوجه صرف الأموال التى تدفعها للولايات كمنح سنوية، وأرفقت بتلك الاستشاره مشروعاً بقانون يحدد وينظم الاشراف المالى والإدارى لحكومة الاتحاد على تصرف الولايات في تلك المنح، وذلك لإقراره من قبل المحكمة العليا اذا كان ردّها على الاستشارة بالإيجاب.

وكانت المحاولة تبدو بسيطة في مظهرها ولكنها خطيرة في آثارها إذ أنها تجعل أكثر من نصف نفقات الولايات تحت الرقابة المباشرة المالية والإدارية لحكومة الاتحاد، وكانت فكرة هذه المحاولة نتيجة لحوار بين وزير العدل (فكيني) وبين الدكتور «زيلفيجر» القانوني السويسري وبيني، وعندما تبلورت الفكرة طلبت من الدكتور محي الدين فكيني والدكتور زيلفيجر صياغتها، وأذكر أن الدكتور زيلفيجر قال لي عندما قدّم لي نص الاستشارة القانونية أنه «يضع سمعته القانونية على هذا المشروع ويتحدى أي خبير في القوانين الاتحادية أن يعارضه»، وأرسلت الاستشارة على مشروع القانون إلى المحكمة العليا، فلحقها الهلع والرعب! ولم تستطع أن تتخذ موقفاً لأن الموقف القانوني الوحيد الذي كان لا مفر لها من اتخاذه يجر عليها صعاباً لا قبل لها بها.

واستقلت من الوزارة في أواخر شهر مايو سنة ١٩٥٧ دون أن أتلقى رداً من المحكمة الاتحادية العليا رغم استفساراتي العديدة. وجاءت بعدي وزارتا عبد المجيد كعبار ومحمد بن عثمان الصيد ولم يكن لهما أي اهتمام أو فهم أو تطلّع للاصلاحات الدستورية، بل على العكس كانت جهود الوزارتين تهدف الى إرضاء ذوي النفوذ والى التعاون التام مع حكومات الولايات.

في أواخر سنة ١٩٦٢ شعر الملك بأن الوقت قد حان لتنفيذ ما كان قد وعدني بتنفيذه (هذا ماقاله لي فيما بعد) أي إلغاء النظام الاتحادي المعقد والمسبب لنزيف شديد في الموارد المالية والبشرية وإبداله بنظام وحدوي بسيط، وبالفعل بدأت وزارة محمد بن عثمان الصيد تنفيذ الرغبة الملكية إلاّ أنها استقالت وما كادت تخطو الخطى الأولى في ذلك الإصلاح.

(فهمت من الملك سنة ١٩٦٤ بأنه شعر بأن محمد بن عثمان الصيد لم تكن له المقدرة والدراية الدستورية كما لم يكن له الحماس اللازم لتنفيذ تلك الإصلاحات الدستورية لذلك فقد أوعز إليه الملك بالاستقالة وعيّن الدكتور محي الدين فكيني رئيساً للوزارة التي تولت تنفيذ التغيير الدستوري).

ثم جاءت وزارة محي الدين فكيني في أوائل سنة ١٩٦٣ لتجدد آمال دعاة الإصلاحات الدستورية، وتبشّر بأن فجراً جديداً قد لاح في الأفق، وبدأ الاصلاح أولاً بإخضاع الولايات للحكومة المركزية،ثم عُدّل الدستور وألغي النظام الاتحادي بحكوماته الأربعة، وأنشئ نظام وحدوي لا مركزي وقُسّمت البلاد إلى عشرة

محافظات لها صلاحيات محدودة وتحت الاشراف التام للحكومة المركزية، وغُيّر اسم الدولة إلى «المملكة الليبية». ومع الأسف أشاع المغرضون أن تلك الإصلاحات تمت تحت ضغط من شركات النفط ودولها الغربية !، ولا يخالجنى أدنى شك في أن الفضل الأكبر في تلك الاصلاحات إنما يعود إلى الملك إدريس نفسه فكما ذكرت في مواقع أخرى من هذه المذكرات فإنه كان قد اقتنع منذ محاولة الإصلاح الأولى في أوائل عام ١٩٥٥ بضرورة إلغاء النظام الاتحادى الذى أرهق خزينة الدولة بتكاليفه الباهظة، فضلا عن الخلافات الدستورية المتكررة بين الحكومات الأربعة، وما نتج عنها من أزمات سياسية لم ينج الملك نفسه من آثارها.

ثم أن تولىّ رئاسة الوزارة شاب متحرر مثقف ساعد وعجّل بتلك الإصلاحات مما أكسبه شعبية كبيرة، ولكن الأحداث العربية سرعان ما سببّت أزمة داخلية حادة عصفت بوزارة فكيني.

سقوط وزارة فكيني وتشكيل حكومة المنتصر الثانية

دعا الرئيس جمال عبد الناصر الملوك والرؤساء العرب إلى قمة عربية تعقد في القاهرة في شهر يناير ١٩٦٤ لمعالجة الأزمة الخطيرة الناتجة عن تهديد إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، ولما كان الملك إدريس موجوداً في طرابلس في ذلك الوقت، وكان بطبيعته يكره الأسفار الطويلة والاجتماعات السياسية الكبيرة، فقد أناب عنه كلاً من وليّ العهد ورئيس الوزراء لتمثيله في قمة القاهرة.

وكالعادة فإن الإعلام المصرى وخصوصاً «صوت العرب» قد زاد من شحناته لتعبئة الجماهير العربية لتُظهر تأييدها لمؤتمر القمة وقراراته، فقامت مظاهرات طلابية كبيرة في بنغازى تجاوباً مع «صوت العرب» واشتملت هتافات المظاهرات على بعض الشتائم للملك أساءت تفسير غيابه عن المؤتمر، وأسرعت قوات الأمن لتفريق المظاهرات، واستعملت كثيراً من العنف دون مبرر نتج عنه مصرع ثلاثة من الطلبة وجرح عدد كبير آخر منهم، وانتشر خبر مظاهرات بنغازى انتشار النار في الهشيم، فقامت مظاهرة صاخبة في طرابلس احتجاجاً على العنف الذى استعمل في معالجة مظاهرة بنغازى ، مطالبة بمعاقبة رجال الشرطة المسئولين عن استعمال القوة ضد المتظاهرين.

واستمرت المظاهرات لعدة أيام حتى رجع رئيس الوزراء من قمة القاهرة، فسارت المظاهرات إلى مبنى رئاسة الوزراء، وخرج فكيني وخطب في المتظاهرين ثم أسرع إلى الملك وطلب منه إقالة الفريق محمود بوقويطين (قائد قوات الشرطة) باعتباره المسئول الأول عن حوادث بنغازى الدامية، وقال الملك أن بوقويطين لم يكن في بنغازى يوم حدوث المظاهرات ولا يمكنه (أى الملك) إقالة من يحمل أكبر رتبة عسكرية في البلاد دون تحقيق وتمحيص، ولكن فكينى ألحّ في طلبه، فما كان من الملك إلاّ أن طلب منه هو أن يقدم استقالته على الفور، وكلّف الملك محمود المنتصر بتشكيل وزارة جديدة، وتحالفت ظروف كثيرة جعلت وزارة المنتصر تُقابل بفتور شديد أهمها أن الرئيس الشاب المستقيل كان قد أكتسب شعبية، وخلفه كهل مخضرم صوّرته إذاعة صوت العرب ظلماً على أنه «عميل لبريطانيا جئ به لتجديد الاتفاقيات العسكرية ولإخراج ليبيا من جامعة الدول العربية» !؟ (مع أن ليبيا دخلت جامعة الدول العربية في عهد وزارة المنتصر الأولى سنة ١٩٥٣)، وكذلك لأن الوزارة الجديدة خلت من أى دم جديد بل اقتصرت على كهول مخضرمين تقليديين، وقامت في طرابلس مظاهرات ضد الوزارة الجديدة لم تهدأ إلاّ بعد أن وجّه الرئيس المنتصر خطاباً للشعب عن طريق الاذاعة المرئية نفى فيه أن وزارته قد جاءت خصيصا لقمع المواطنين أو منعهم من نصرة قضايا أمتهم العربية.

ولم تهدأ دعايات القاهرة لإثارة الشك والقلق في ليبيا بعد وصول المنتصر إلى رئاسة الوزارة مما جعله في موقف صعب، كثير الحساسية، وبلغ الأمر ذروته بعد خطاب عبد الناصر في بداية عام ١٩٦٤ الذى طالب فيه بضمانات ملموسة بأن القواعد الغربية في ليبيا لن تستخدم لطعن مصر من الخلف إذا ما اضطرت مصر لمهاجمة إسرائيل عسكرياً لمنعها من تحويل مياه نهر الأردن، وكانت مناورة ماكرة من عبد الناصر جعلته في موقف المستعد للهجوم على إسرائيل إذا ما ضمن ظهره من اعتداء يقع من القواعد الغربية في ليبيا مع أنه لم يكن كذلك. ومع الأسف صدقته الجماهير العربية و صفقت له، وتناست أنه كان قد شكر الملك إدريس في خطاب علنى القاه فى بورسعيد سنة ١٩٥٧ قال فيه أن الحكومة الليبية جمّدت القواعد البريطانية ولم تسمح لها بالتحرك ضد مصر أثناء الهجوم الثلاثى الغاشم عليها.

ولم تُعالج الأمور فى ليبيا بحكمة وسياسة رصينة، بل تنافست المؤسسات السياسية الليبية فى مجاراة الدعاية المصرية ومزايداتها ضد «اتفاقات ليبيا مع

الغرب» فهاجمت الصحافة الليبية تلك الاتفاقات وطالبت بإلغائها وإجلاء القوات الأجنبية عن التراب الليبى فوراً، واتخذ البرلمان الليبى قرارات تطالب الحكومة بإلغاء اتفاقياتها مع بريطانيا وأمريكا وإجلاء القواعد الأجنبية.

وأمام تلك الضغوط الشعبية المتزايدة وتحت تأثير دعايات «صوت العرب» التى جعلت الرئيس المنتصر فى موقف حسّاس، واضطرته للرضوخ لتلك الضغوط، فأبلغ أمريكا وبريطانيا برغبة حكومته في إنهاء الاتفاقيات الليبية الأمريكية البريطانية، وأدلى بتصريح سياسي بهذا المعنى فى مجلس الأمة الليبي.

استقالة الملك

ويبدو أن الملك شعر بالامتعاض والأسف، إذ رأى أن حكومته ترضخ بسرعة لمطالب وابتزاز الدعاية المصرية دون التشاور معه فى موضوع يعتبره الحجر الأساسى فى سياسته الخارجية، وفي يوم ٢٤ مارس ١٩٦٤. وكان الملك فى مدينة البيضاء - استدعى رئيس الوزراء ورئيسي مجلس الشيوخ والنواب وسلّمهم خطاب تنازله عن العرش بحّجة أنه طعن فى السن وشعر بأنه فى واد وأن حكومته فى واد آخر، وأراد أن يفسح المجال أمام أى تغيير يريده الشعب، ثم غادر مدينة البيضاء إلى مسكنه الخاص بطبرق منسحباً من المسرح السياسي.

(هذا ما قاله لي الملك إدريس عندما قابلته في طبرق بعد هذه الأحداث بعدة أيام). وأؤكد هنا أن الملك كان صادقاً في تنازله، شاعراً بخيبة أمل عميقة.

وقد كنت لمست في الملك زهداً غريباً، وعزوفاً عميقاً عن مظاهر السلطة وبريق العرش، ورغبة صادقة في التخلص من خطايا الحكم وأوزاره والعودة إلي هدوء النفس وراحة الضمير. غير أن ردّ الفعل الشعبي لتنازل الملك وخصوصاً في برقة فاق كل المعايير والتوقعات، فلقد ذهب عشرات الألوف من المواطنين وزحفوا على مسكن الملك في طبرق، وأحاطوا به معبرين عن تمسكهم به رافضين تنازله بل ومهددين الوزارة التي ظنوا أن أعمالها أغضبت الملك وجعلته يرغب في الانسحاب، كما انهالت برقيات التأييد لبقاء الملك من جميع أرجاء البلاد، وأمام مشاعر الثقة والتأييد العارمة، وخشية من فوضي تعم البلاد، سارع الملك ورجع عن تنازله وأعلن قرار عودته ببيان للشعب.

كنت بين المواطنين الكثيرين الذين ذهبوا إلى طبرق للسلام على الملك وتهنئته بالعدول عن تنازله عن العرش، ووقفت في أحد طوابير المواطنين الطويلة مثلى كمثل أى مواطن آخر، وعندما جاء دورى أمام الملك سلّم علىّ بحرارة واستبقانى بجواره إلى أن فرغ من السلام على جموع المواطنين، ثم اصطحبنى معه إلى جناحه الخاص حيث تناولنا طعام الغداء بمفردنا، ثم جلست معه جلسة مغلقة استغرقت ساعات طوال.

شرح لى الملك الظروف الحقيقية التى جعلته يحاول الإنسحاب من المسرح السياسى بصفة نهائية ثم عودته عن قراره تحت ضغط الشعور الشعبى العارم، وأكد لى أنه كان على وشك مغادرة البلاد والذهاب إلى الحمام مريوط (بجوار الأسكندرية) هو وزوجته ثم مواصلة الرحلة الى الحجاز، وسألته«هل عملت ترتيبا ماليا للصرف منه أنت والملكة ؟» فقال : «لا لم أفكر في هذا إ طلاقا» قلت: «وكيف تتصور أن تعيش أنت والملكة في المهجر بدون مال ؟ ومن الذى سينفق عليكما؟» ثم قلت له «يا مولاى، يجب أن تنزع من رأسك فكرة التنازل وترك البلاد بدون دقّة ولا ربّان، وتعرضها لفوضى لا يعلم الاّ الله مداها ونتائجها، وفي هذا إثم عظيم». وهنا قال الملك: « لهذا السبب رغبت في الإجتماع بك، إننى أخشى كثيرا من أننى أصبحت أحمل عبئا عظيما من المسئوليات وأصبحت أخشى من أن يكون انتقال هذا العبء إلى غيرى مصحوبا بالفوضى وعدم الإستقرار، ثم أننى أشعر بأنى ظلمت نفسى أمام الله والوطن عندما اخترت الحسن الرضا ليتولّى المُلك بعدى، ولا أود أن يلحقنى إثم من جرّاء ما قد يحدث على يديه من فساد أو استغلال، ولذلك، وبعد أن فكرت ليالٍ طويلة رجح عندى أن العلاج الوحيد لمشكلة رئاسة الدولة هو الحل الذى اقترحته أنت لتغيير النظام الملكى الى نظام جمهورى بالطريقة التى اقترحتها وعرقلها مازق سنة ١٩٥٥م».

وأعترف بأننى فوجئت بما سمعت، وكان ردى فعلى الأول هو محاولة تبصير الملك بالمشاكل والصعوبات التى تعترض إعلان الجمهورية فى ليبيا، لأن النظام الجمهورى - كما شرحت - يحتاج إلى مجهود كبير سواء من الناحية القانونية أو من ناحية اقناع المعارضين، ثم أن الجمهورية تحتاج إلى سنوات لتنمو جذورها وتترعرع فروعها ويفهمها الشعب ويتقبلها الجميع، وأنهيت حديثى بقولى، أن ما كتب سنة ١٩٥٤ لا

يمكن تطبيقه سنة ١٩٦٤ دون إعادة النظر في تصميم الهيكل وقوة الأساس.

وتساءل الملك لماذا كان أمر الجمهورية في نظري سهلا عندما اقترحته سنة ١٩٥٤ ولكنه صعب اليوم؟ قلت لو نفذنا التغيير سنة ٥٤ لنمت الجمهورية وترعرعت خلال تلك السنوات العشر، وبصراحة فإن النظام الجمهورى الذى اقترحته يحتاج لكى يكسب مصداقية وقبولا عاماً إلى سنوات كثيرة من التطبيق تحت رعايتكم وما لكم من خبرة طويلة ونفوذ عظيم، أما الآن فإنّى أخشى أن الوقت أصبح متأخراً. وعندما سأل الملك لماذا هو متأخر الآن؟ فقلت بأن سنوات عشرة من عمركم المديد لم تستعمل في تثبيت ذلك النظام والأعمار بيد الله سبحانه وتعالى، ولكنى أخشى بأن يحدث لكم مكروه والنظام الجديد في منتصف الطريق لم تثبت أركانه بعد، وتحدث الفوضى والإنهيار السياسى.

ولكن الملك أصر على أن أبدأ في التفكير والإعداد، ولكى لا تتسرب أخبار ما اتفقنا عليه، فإنه سوف يؤجل أى خطوة في إنشاء النظام الجمهورى إلى حين وصوله إلى طرابلس بعد عدة أشهر لتكون اجتماعاته معى في سوانى بن يادم (مسكن الملك الخاص) في طرابلس وبذلك نضمن السرية التامة.

وشعرت بأن الملك مخلص في رغبته جاد في عزمه فوافقته على دراسة الموضوع من جديد وشرحت له أننى لست رجل قانون ولذلك لابد من توفر خبرة قانونية عالية تكون تحت تصرفنا وحذّرته أن الموضوع ليس بالسهولة والبساطة التي قد نتصورها بل أنه يحتاج إلى دراسات عميقة متشعّبة وصبر وتروّ.

وفي طريق العودة من طبرق ولمدة أيام عديدة كنت في حيرة من أمرى... كيف أساعد الملك على إجراء تعديل جوهرى في نظام الحكم وأنا مواطن عادى لا خبرة قانونية لدىّ، وليس لدىّ دائرة قانونية تساعدنى وتمدّنى بالآراء والفتاوى الدستورية، ثم هل يعالج تغيير نظام ملكى إلى جمهورى مشاكل الحكم في الوطن فعلا؟

وكان أغلب ظنى أن المشكلتين الأساسيّتين الملحّتين للعلاج تتمثلان في انتشار الفساد والرشوة في أجهزة الحكم، وتركيز سلطات واسعة في يد الملك خلافاً لنص وروح الدستور مما جعل الحاشية الفاسدة تستغل طيبة الملك وتستعمل سلطاته الواسعة لأغراضها الخاصة، وخشيت أن يقول الناس أن إقامة نظام جمهورى إنما

أريد به ذرّ الرماد في العيون، وإلهاء الشعب عن معالجة الداءين الدفينين، كما خشيت الاّ يكون الملك مستعدا لمعالجتهما علاجاً جذرياً، ولذلك وأنا أعترف هنا أننى قررت في نفسى أن ألجأ إلي التسويف والتأجيل، إلى أن يتأكد لى أن الملك لديه من قوة الإرادة والعزيمة ما يمكنه فعلا من القضاء على الفساد والرشوة، وفرض الإصلاحات الدستورية المرتجاه.

ومرّت شهور طويلة دون أن يحضر الملك إلى طرابلس فظننت أنه نسى مشروع الجمهورية أو عدل عنه، وبعد سنة تقريبا وصل الملك الى طرابلس وجاءنى محمود المنتصر وكان قد استقال من رئاسة الوزراء وتولى منصب رئيس الديوان، وأبلغنى أن الملك جاد في مشروع الجمهورية،وهو عاتب علىّ لترددّى وتهرّبى، وأضاف محمود بأن الواجب الوطنى يدعونى أن أقف بجوار الملك في اصلاحاته الدستورية لأنه جاد ومُصّر على إجرائها.

شرحت لمحمود المنتصر مخاوفى التى سبق وأن ذكرتها آنفاً، وقلت أن تبديل النظام الملكى إلي جمهورى لن يقابل من الشعب الآ بالفتور ما لم يكن مقروناً بإصلاحات جذرية تستأصل الفساد في الحكم وتُرجع كثيرا من السلطات إلى مجلس الشعب ومجلس الوزراء وتقيم الرقابة الضرورية من السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وبعبارة مختصرة تُحجّم من صلاحيات الملك وتوقف تدخل الحاشية في شئون الحكم.

اتفق معى محمود المنتصر على كل ما ذكرت وما هى إلاّ أيام نظّم الملك بعدها عدة جلسات كنا نعقدها بمسكنه الخاص بسوانى بن يادم، ويحضرها الملك والمنتصر وأنا، كنا نجلس في غرفة مغلقة لا يدخل علينا فيها إلاّ خادم الملك الخاص.

وأشهد أن الملك بدا لي صادق الرغبة في الإصلاح فقد تقبّل كل ما قلته له، حتى ما كان منه صريحاً جارحاً بصدر رحب، ذكّرته ببيانه الذى أرسله علناً لكبار رجال الدولة في يولية سنة ١٩٦٠والذى انتقد فيه علناً انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية، وذكر فيه قولته المعروفة «لقد بلغ السيل الزّبى» وأضفت أن أحدا لم يكترث بذلك البيان الخطير، بل زاد الفساد مقداراً وانتشاراً، وقلت «أن الناس أصبحوا يقولون في مجالسهم أنه لا بد أن الملك يعلم بانتشار الفساد وهو لا يحرّك ساكناً» فسألنى الملك «هل يقولون أننى موافق على الفساد؟» قلت «مع الأسف يا مولاى أن بعض الناس يظنون هذا، لقد قلت لك يا مولاى منذ سنوات عديدة إننى

لا أخشى عليك من حكم الله، ولكننى أخشى عليك من حكم التاريخ »!

وشعرت بأن الملك تألم من كلامى، لكنه تقبله بروح طيبة على أنه نقد من شخص مخلص وفىّ له، وقلت لابد من أن يواكب إقامة النظام الجمهورى إصدار عدد من القوانين الصارمة التى تجتثّ الفساد من جذوره، ثم انتقلنا إلى ظاهرة انتقال الصلاحيات من أيدى الوزارة المسئولة إلى أيدى الملك غير المسؤول والمتمتّع بالحصانة، وانتقدت هذا الإنحراف الذى ركز سلطات كبيرة في يد الملك، وشدّدت على ضرورة إعادة الصلاحيات إلى الجهات المسئولة حسب الدستور، وذكرت للملك أنه كلّما قلّت صلاحيات رئيس الدولة سهل انتقال الرئاسة من شخص إلى آخر، وكلما زادت الصلاحيات فإن انتقال الرئاسة يكون محفوفاً بالمخاطر والصعوبات، واستمرت المناقشات بين ثلاثتنا لمدة شهر ونصف، كنا نعقد كل أسبوع جلسة تستمر إلى أكثر من ساعتين، وأشهد للّه أن الملك أظهر سعة صدر وصبر، وشارك مشاركة جدية في النقاش، وتوصلنا أخيراً إلى إطار عام للإصلاحات وتعديل نظام الحكم إلى نظام جمهورى مع ما يتبع هذا من تعديلات في القوانين الحالية وإصدار قوانين جديدة للتنظيم الجديد، لضمان متانته وديمومته وحمايته من التلاعب والتدخل الأجنبى، بالاضافة الى سلسلة طويلة من القوانين تُحكم الرقابة على أجهزة الحكومة المختلفة، وتوقف الفساد المستشرى في البلاد، وأخيراً اتفقنا على أن يكون التخطيط للمرحلة الأولى من تلك الإصلاحات وهو المتعلق بالنظام الجمهورى في « جنيف »، ومن لجنة مكونةمن « أدريان بيلت » والأستاذ الدكتور « إدوارد زيلفيجر » أستاذ القانون بجامعة زيورخ وأستاذ آخر للقانون الدستورى بجامعة استكهولم والدكتور أنيس مصطفى القاسم المحامى الليبى الفلسطينى الأصل (والذى ساعدنى في المرحلة الأولى من التخطيط للجمهورية عام ١٩٥٤ عندما كان لايزال يعمل فى الحكومة رئيسا للجنة البترول) وأنا.

وقال الملك « أن بيلت قد حضّر مشروعاً من عنده ولم يعجبنى، وأنا أميل كثيراً إلى ما اتفقنا عليه نحن الثلاثة، وعليك أن تذهب إلى جنيف وتصيغ مع الخبراء ما اتفقنا عليه ولا مانع أن تأخذ من مشروع بيلت ما تراه مناسباً ولا يتعارض مع تقاليد البلاد ».

وفى نهاية الجلسة الأخيرة استبقانى الملك وانفرد بى وصارحنى بأنه يود أن أتولّى أنا تنفيذ تلك الإصلاحات بعد أن ننتهى من صياغتها، فقلت دعنا يا مولاى

ننتهى من الصياغة أولا ثم بعد ذلك لكل حادث حديث، ولم تكن تلك المرة الأولى التى يطلب منى فيها الملك العودة إلى رئاسة الوزارة، وكنت دائماً ألتمس الأعذار وأتهرب بلطف وكياسة فقد كنت حريصاً على رضاه وأتجنب دائماً ما يغضبه، ولكننى لم تكن لدى أية رغبة في العودة إلى الحكم، وقد يستغرب القارئ كلامى هذا بل وربّما لا يصدقه ولكنه هو الحقيقة بعينها. كنت أكره العودة إلى الحكم لأسباب عديدة أذكرها هنا بصراحة:

أولاً: أننى لم أحترف السياسة فمهنتى التى تدربت عليها هى مهنة مهندس مع ما يتبع هذا من واقعية. ولكنني أقحمت فى السياسة إقحاماً فزاولتها مزاولة الهاوى، ولكن أغلب اللاعبين الآخرين على الساحة الليبية كانوا من المحترفين وبعضهم لم يكن من أحسن الانواع! ولذلك وقعت منى أخطاء كان أغلبها لأننى توقعت من اللاعبين الآخرين قدراً معقولا من الإخلاص والأخلاق، ومع الأسف أخطأت التقدير في العديد من الأحيان.

ثانياً: هوجمت وأنا في الحكم ثم بعد أن خرجت منه واضطررت إلى مقاضاة صحيفة الأهرام المصرية حتى كذّبت ما نشرته عنى وسيجد القارئ تفاصيل هذه الواقعة فى الباب العاشر من هذا الكتاب، وتكبدت في ذلك جهدا عظيماً وعبئاً معنويا كبيراً، وكنت أقول لماذا أخاطر مرة أخرى وأجعل سمعتي عرضة للهجوم والتجريح ؟

ثالثاً: بعد استقالتى من الحكومة انصرفت إلى مزاولة مهنتى في الأعمال الحرة ونجحت نجاحاً كبيراً في مجال الهندسة والأعمال الإقتصادية وتفرغت لذلك النشاط وأصبح من العسير أن أترك أعمالي أو أصفيها وأعود إلى السياسة من جديد.

رابعاً: ولكن أهم الأسباب هى أننى كنت أهدف إلى إصلاح نظام الحكم وإلى تحريره وتطويره إلى نظام ديمقراطى حديث، وكنت على يقين من أن الملك يرغب فى إجراء أغلب تلك الاصلاحات ولكننى كنت أشك فى أن له الثبات والجلد والقوة المعنوية اللازمة للوقوف وراء الإصلاحات ومجابهة معارضيها، وقد صُدمت العديد من المرات بتراجع الملك فى أمور كثيرة تحت ضغط الحاشية بعد أن نكون قد قطعنا شوطاً طويلاً فى معالجة تلك الأمور. وكنت أجد نفسى دائماً حائراً بين ولائى للملك وحرصي على تجنب إغضابه من ناحية، ورغبتى الملحّة فى إجراء

الاصلاحات ولو بدون رضاه من ناحية أخرى .

خامساً : وسبب آخر هو أنني وعدت أسرتي وأقربائي وأخلص أصدقائي بعد استقالتي من رئاسة الحكومة ألاّ أرجع إلى تلك الرئاسة ما حييت فقد عانيت وعانت أسرتي معي الأمرّين، وحرمنا زوجتي وأنا من الاشراف على تربية أولادنا ومن الحياة العائلية الهادئة السعيدة.

وقبل أن أسافر إلى جنيف أخبرت زوجتي بشعورى بأن الملك مُصرّ هذه المرة على رجوعي لرئاسة الحكومة، وليس فى استطاعتي إقناعه بالعدول عن ذلك دون أن أغضبه، ولذلك فإننى اقترحت عليها أن تستعمل صداقتها مع الملكة فاطمة وترجوها اقناع الملك ألا يحرجني مع استعدادى التام لأى عمل آخر يكلفني به، ونظراً لعلاقة الصداقة الحميمة بين الملكة وزوجتي ، فإنني ظننت أن هذا هو ألطف الوسائل لتجنيبى الإحراج، ولم أدر أنني ارتكبت خطأ كبيراً بعملى هذا كما سأشرح فيما بعد .

وعلى أية حال وصلت جنيف ومعى الدكتور أنيس القاسم وعلى مدى عشرة أيام عقدنا العديد من الجلسات فى منزل أدريان بيلت المطل على بحيرة ليمان، وحضّرنا نصوص الدستور الجمهورى الجديد بالانجليزية وقام الدكتور أنيس بصياغته باللغة العربية، كما حضّرنا الكثير من الوثائق والتعديلات للتشريعات السارية التى يفرضها علينا النظام الجمهورى ، ورجعت إلى طرابلس وفى حقيبتى مجموعة من الوثائق الجمهورية وكلىّ حماس وتطلع إلى أن أقدمها للملك. ولكن هالنى بعد وصولي إلى طرابلس وبداية من المطار أن وجدت الناس يتحدثون علانية عن محاولات يقوم بها محمود المنتصر ومصطفى بن حليم لإعلان الجمهورية ! بل سألنى كثير من الأصدقاء عن صحة تلك الاشاعات، كما علمت أن مظاهرات قامت فى مدينة البيضاء تهتف بسقوط المنتصر وبن حليم، وكانت البلاد تعج بإشاعات وأخبار، وفى حالة غليان لا يعرف أحد مصدرها.

وفى طرابلس لزمت بيتى لعدة أيام لم يتصل بى لا الملك ولا رئيس الديوان محمود المنتصر، وكنت أعتذر عن مقابلة الأصدقاء لأننى كنت في حيرة من أمرى لا أعرف ما حدث أثناء غيابى، إلى أن أتصل بى الملك مساء ذات يوم وطلب منى أن أحضر بعد العشاء في سيارتي الخاصة وأن أقودها بنفسي، وذهبت بسيارتى مصطحباً زوجتى إلى سوانى بن يادم، ووجدت مزرعة الملك محاطة بعدد كبير من الحرس الخاص (جنود من قبائل التبو) يحملون الرشاشات، وأوقفت عدة مرات إلى أن

وصلت مسكن الملك، ودخلت عليه (كما دخلت زوجتى على الملكة فاطمة)، وجدت الملك في حالة سيئة من الخوف والتحسّب وبادرنى بالقول «عملها مازق مرة ثانية..» ولم أعلّق ولكننى أخذت في تهدئته وبث الثقة في نفسه مردداً أن السواد الأعظم من الشعب يُجلّه ويحترمه ولا ينسى خدماته وجهاده وأن لكل أزمة انفراجاً، ثم بعد أن شعرت بالهدوء يعود الى نفسه رجوته بأن يخبرنى بما حدث أثناء غيابى لعلّنى أجد له مخرجاً، قال الملك «بعد أن عرفت من الملكة أنك لا ترغب أن تقوم بتنفيذ الإصلاحات الدستورية بنفسك لأنك لا تريد العودة إلى الوزارة استدعيت رئيس الوزراء مازق وأخبرته بما أنوى من تغيير في رئاسة الدولة، فبادرنى بأنه «يفضل الاستقالة على أن يقترن اسمه بإلغاء الملكية في البلاد»، واقترح أن أكلف بن حليم فهو «أقدر منّى على هذه الأمور وهو يحلم بهذه التعديلات الجذرية منذ سنين..» وعندئذ طلبت من مازق أن يعتبر ما سمع منى سرّا لا يذاع فوعدنى بذلك وفكّرت أن أترك الأمر إلى عودتك، ثم قال الملك «واستدعيت سفيرى بريطانيا وأمريكا على انفراد ووضعتهما في الصورة وطلبت منهما ابلاغ حكومتيهما برغبتى في معرفة رأيهما، وجاءنى الردّان في اليوم التالى، أما الإنجليز فقد نصحوا بالعدول بشدة عن أى تعديل في النظام الملكي، وحذرونى من قلاقل وعواقب سيئة قد تنتج عن إلغاء الملكية. أما الأمريكان فقد كان ردّهم أكثر مرونة إذ نصحوا بالتريث وتعميق الدراسة وتحضير الشعب لقبول التغيير بالتدريج، ثم يبدو أن مازق قد أشعل النار في الهشيم فأذاع السر في البيضاء فقامت مظاهرات وقلاقل وحاولت وفود عديدة أن تقابلنى فرفضت مقابلتها، وبعبارة وجيزة كرّر مازق ملعوبه القديم».

واستطرد الملك قائلاً أنه «يخشى من إشعال فتنة خطيرة في برقة، وبرقة تهّمه بنوع خاص لأن قبائلها اذا ما حّركت وأثيرت تكون كالجمل الهائج يصعب السيطرة عليه وتهدئته»، وأعترف بأننى كنت أستمع لحديث الملك باستغراب وأتساءل في نفسي: كيف انقلبت الموازين وأصبح الملك إدريس يخشى مكر مازق؟ فجمعت شجاعتى وقلت للملك «يا مولاى إن شعب ليبيا بايعكم أنتم ملكاً على ليبيا ولم يبايع حسين يوسف مازق! وقد أقلت أغلب رؤساء الوزارات فيما سبق، ومازق ليس بأ كبر من سابقيه، ثم أود أن أسأل مولاى سؤالاً يترتب على الإجابة عليه موقف مهم منّى، وهو هل ما حاولنا القيام به هو إصلاح ضرورى لاستقرار الوطن وازدهاره؟» قال الملك «بلى بالتأكيد..» قلت «دعنى أقول لك إذاً اننى لم أقرأ فيما

قرأت من كتب التاريخ أن اصلاحاً واحداً تم بسهولة ويسر، بل أن إجراء أى إصلاح يسبب الكثير من المشقة والعناء للمصلح بل ويعرضه للخطر والعذاب والموت أحياناً، وليكن لنا مثال وإسوة في الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الذى تحمّل الإهانة والتعذيب وخاطر بحياته واضطر إلى الهجرة ثم إلى القتال حتى نشر الدين الإسلامى وأصلح حال العرب وكان أهم إصلاح في تاريخ البشرية. إن الإصلاح يا مولاى يستوجب التضحية والتحمّل والصبر من المصلحين، فإذا كنت أنت مستعداً للوقوف وراء هذه الإصلاحات بعزيمة وإصرار ودون تراجع أو تردد، فإننى على استعداد أن أنفذ تلك الإصلاحات بقوة وعزم مهما كلفنى من تضحية أو تعرض لمخاطر» (وكانت تلك المرة الوحيدة التى عبّرت فيها للملك عن قبولى دخول المعمعة وتولى رئاسة الحكومة).

وأطرق الملك ملياً وكنت أرى جسمه النحيف تنتابه رعشة خفيفة ثم قال «لا أظن أنه من الحكمة أن نواجه التيار المعارض بعناد وإصرار الآن، لنترك الأمور إلى أن تهدأ الخواطر وتسكن النفوس ثم نسرّح مازق ونتقابل أنت وأنا في مدينة درنة ونبدأ تنفيذ الإصلاح من هناك»، فقلت كلمة كأنها تنبّؤ بما سيقع ولا أدرى كيف صدرت منى، قلت «يا مولاى قبل أن أودّعك دعنى أقول إننى أضرع إلى الله مالك الملك أن يتم الإصلاح في عهدك وبرضاك ورعايتك وألاّ يتم بعدك أو بالرغم منك!» وخرجت من عند الملك وقد آليت على نفسى ألاّ أتناول معه بعد ذلك اليوم أى حديث سياسى، وهذا ما فعلت.

ثم وقع انقلاب سبتمبر وتفرقت بنا السبل، واستقر الملك في مصر، وبالرغم من أننى كنت على اتصال مستمر به منذ الأيام الأولى للانقلاب، إلاّ أن الظروف السياسية حالت بينى وبين لقائه حتى سنة ١٩٧٥، حيث أمكن لى زيارة القاهرة، وتوجهت من المطار رأساً إلى بيت الملك ليكون هو أول من التقيه في مصر، وكان لقاءً عاطفياً هزّ مشاعرى، فقد عانقنى الملك بحرارة وبكى بغزارة، فشاركته البكاء، وعندما هدأت نفسه قال بصوت خافت: «إنك يا مصطفى كنت أقرب من أوليتهم الوزارة إلى نفسى، كنت قريباً منى فهماً وتقديراً، ولقد كنت أعتبرك كإبن لى، هداك الله لو أمهلتنى وكنت أكثر صبراً لما حدث ما حدث». قلت: «هذا أمر الله ولا رادّ لأمره..»

الآن وبعد ربع قرن من هذه الأحداث وبالتأمل الهادئ المنصف فإننى كثيراً ما

أتساءل في نفسي، ترى هل كانت الأمور تتغير لو أنني لم أتهرّب من رئاسة الحكومة وقبلت أن أتولى مهمة تنفيذ الإصلاحات الدستورية؟ وكيف لم يخطر ببالى أن حسين مازق، رئيس الوزراء حينئذٍ، والرافض لأى تغيير أو مساس بالنظام الملكى سيكون قادرا على تعطيل الإصلاحات بل وإجهاضها كما فعل من قبل؟ ثم هل كان الملك سيتراجع أو يتباطأ، حتى لو قبلت،إذا ظهرت معارضة في برقة لتطبيق النظام الجمهوري؟

ربما كان يجب عليّ أن أتجاهل الأسباب التى كانت تجعلنى أحجم عن توليّ رئاسة الوزارة وأقبل عرض الملك عندما ذكره، وأحاول تكوين وزارة قوية وأبدأ على الفور بتطبيق الإصلاحات الدستورية بعزم وقوة ولو استدعى الحال استعمال الشدة مع بعض المعارضين المستفيدين من النظام الفاسد.

صحيح أننى اعتقد بأن الملك أخطأ باستشارة السفارتين البريطانية والأمريكية، وإن كان له عذره فقد أراد أن يأمن شرهما، ويحول دون وقوفهما ضد الإصلاحات أو التآمر لنسفها، وكذلك أخطأ إذ فاتح مازق واستشاره في الموضوع، ولكن لو قبلت أنا على الفور تكليف الملك فلربّما استطعت أن أحول دون هذه الإستشارات، هذه أسئلة لا يمكن الجزم في الرد عليها، ولكنها لا تنفك تراودنى.

عبدالناصر ينصح بعدم إنهاء الإتفاقية الأمريكية!

وإكمالاً للحديث عن استقالة الملك سنة ١٩٦٤ وما أعلنه رئيس الوزراء المنتصر من مطالبة بريطانيا والولايات المتحدة إنهاء اتفاقياتهما العسكرية مع ليبيا وسرعة إجلاء قواتهما عن التراب الليبى(كما أوردت من قبل) فقد رحبت الحكومة البريطانية بطلب المنتصر ووافقت على إجلاء قواتها عن طرابلس قبل يوم ٣١ مارس ١٩٦٦ وعن منطقة بنغازى قبل يوم ٣١ مارس سنة ١٩٦٧، أما الحامية البريطانية الصغيرة فى منطقة طبرق (مطارالعضم) فقد اتفقت الحكومتان على السكوت عنها مؤقتاً. ولكن لماذا رحبت بريطانيا وقبلت إجلاء معظم قواتها عن ليبيا بسرعة؟ ذلك لأنها تأكدت من عدم جدوى الإحتفاظ بقوات كبيرة في ليبيا بعدما وقفت الحكومة الليبية في وجه بريطانيا خريف سنة ١٩٥٦ ومنعت استعمال تلك القوات في الحملة البريطانية علي مصر، وكذلك لأن الإقتصاد البريطاني بدأ ينكمش وسارت الخزانة البريطانية على سياسة تقشف شديدة وتقليص نفقات الدفاع، فتلقّفت الحكومة

البريطانية الطلب الليبى كفرصة ذهبية لسحب قواتها وتقليص مصروفاتها.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها رفضت طلب الحكومة الليبية بحجّة أن مدة الإتفاقية تنتهى بعد ست سنوات (٣١ ديسمبر ١٩٧١) لأن اتفاقية القاعدة الأمريكية كانت لمدة ١٧ سنة فقط) ولم تر سبباً وجيهاً (في نظرها) يجعلها تنهى الإتفاقية قبل مدتها القانونية، وفي نفس الوقت أرسل الرئيس جونسون رسالة مستعجلة إلى الرئيس عبدالناصر يحذره فيها أنه سيضطر لإيقاف إمداد مصر بالقمح والمواد الغذائية الأخرى التى كانت مصر تحصل عليها داخل برنامج العون الأمريكى، مالم يوقف عبدالناصر تدخله ضد المصالح الأمريكية في ليبيا، وتصادف وجود وزير الخارجية السيد حسين مازق في القاهرة لحضور أحد اجتماعات الجامعة العربية فاستدعاه الرئيس عبد الناصر وحمله رسالة تحية أخوية لأخيه الملك إدريس مع رجائه ألاّ يستعجل في إخراج القوات الأمريكية من ليبيا، كما ينصحه بالتروّى واستعمال اللّين والحكمة مع الأمريكان، واتباع سياسة الـ (خطوة خطوة)، وعندما نقل مازق رسالة عبد الناصر إلى الملك إدريس استجاب الملك لنصح عبدالناصر وأشار على رئيس الوزراء (المنتصر) بترك الأمريكيين وشأنهم (هذا ما صرّح به السيد حسين مازق بشجاعة أمام محكمة الشعب لدى محاكمته سنة ١٩٧٠ مما اضطر رئيس المحكمة إلى إسكاته) ولم يكذّب أحد هذه الرواية على الإطلاق مما يقطع بصحتها، وكما قلت من قبل فقد كانت تلك مناورة ماكرة من عبد الناصر ومزايدة ظهر فيها أمام الجماهير العربية بمظهر المنادى بانهاء الوجود العسكرى البريطانى والأمريكى في ليبيا، محملاً ذلك الوجود العسكرى مسئولية إحجام مصر عن الهجوم على إسرائيل. وهو في نفس الوقت ينصح الملك إدريس سراً بترك القواعد الأمريكية وشأنها في ليبيا لأنه يخشى أن ينقطع عن مصر سيل الإمدادات والغذاء! ومع الأسف شرب الليبيون المقلب الناصرى وظهروا أمام العالم بمظهر المتمسكين بالبقاء الأمريكى في ليبيا. بينما الأمر لم يكن كذلك.

قصة طريفة أخرى في هذا الموضوع كنت طرفاً فيها، ذلك أن السفير الأمريكي في ليبيا «لايتنر»، وكان رجلاً دمث الأخلاق ومتحرر المبادئ ضمن مجموعة الرئيس كنيدي. واستمر في اداء مهامه في عهد إدارة الرئيس جونسون. وكانت تربطنى به علاقة طيبة طلب الإجتماع بى أثناء فترة الغليان بعد مطالبة الحكومة الليبية بجلاء القوات الأجنبية وسألنى عن رأيى فيما يجب أن يكون رد حكومته على

طلب الجلاء ، قلت في رأيى أن قاعدة الملاّحة استنفذت أغراضها وفقدت مبرر وجودها ، واستعملت اللفظ الفرنسي Reason D'etre من ناحيتكم ومن ناحيتنا ، أما من ناحيتكم فقد تطورّت الطائرات الحربية الحديثة وأصبح يمكنها أن تطير إلى مسافات أطول دون التزود بالوقود ، ولذلك فإن حاجتها إلى عدد كبير من القواعد قد قلّت كثيراً ، وكذلك فإن الحرب الباردة بينكم وبين الروس قد تقلصّت وقلّت برودتها ، هذا من جهتكم ، أما من جهتنا فإننا عقدنا اتفاقية القاعدة معكم لحاجتنا الشديدة للعون الإقتصادى ، وقد أصبحنا الآن ، ولله الحمد ، في غنى عنه ولذلك فإنني أنصح بقبول طلب الجلاء الفوري ، أو على الأقل تحويل القاعدة إلى قاعدة ليبية - أمريكية يتدرب فيها الطيارون الليبيون والأمريكيون لمدة سنتين أو ثلاثة ثم تُصفى القاعدة وتنقل إلى السيادة الليبية ، وبدا لى أن السفير مال إلى رأيي فأبرق به إلى وزارة الخارجية الأمريكية فأرسل الرئيس جونسون أحد كبار قادة الطيران برتبة جنرال ليقابل الملك ورئيس الحكومة ليجس نبضهما ويستشف منهما ما هى أقصى مدة يمكن لهما السماح فيها ببقاء القاعدة ، أو بعبارة أخرى أقصى تاريخ للجلاء ، وعندما قابل الجنرال الأمريكى الملك بحضور السفير « لايتنر » واستفسر من الملك - الذى كانت رسالة عبدالناصر قد وصلته ورحّب بها - رد الملك بأن « لا جلاء الآن! » فخرج الجنرال من لدى الملك وأبرق للرئيس جونسون بقول الملك ، وكانت هى نهاية المستقبل السياسي للسفير المسكين الذى نُقل على الفور إلى وظيفة جانبية للتدريس في كلية عسكرية ، هذا ما قاله لى السفير « لايتنر » نفسه عندما التقيت به بعد هذا التاريخ بسنوات .

الباب السادس

التحرك نحو تعزيز الاستقلال الوطني

في هذا الباب ....

■ ١ ■

الحالة السياسية العربية والعالمية في أوائل الخمسينات

قبل أن أدخل في شرح الحالة العامة في ليبيا أثناء سنوات الاستقلال الأولى ، فإنه يجدر بي أن أعطي القراء - وعلى الخصوص الجيل الصاعد منهم - لمحة سريعة عن الأوضاع السياسية، العربية والدولية، التي كانت سائدة في الخمسينات . فلا شك أن وضع ليبيا السياسي يتأثر تأثراً مباشراً بالأوضاع السياسية المحيطة به ، خصوصاً في العالم العربي المجاور له ، وكما سأذكر تكراراً ، فإنه من العدل والأهمية أن نعرف الظروف السائدة في الوقت الذي اتخذت فيه قرارات معينة ، أو رسمت فيه سياسة ما حتى يحاسب صانع تلك القرارات أو راسم تلك السياسة ، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف السائدة في تلك الحقبة من الزمن . ولنبدأ أولاً بالأوضاع السياسية العربية والدولية في أوائل الخمسينات :

في أوائل الخمسينات كان الاتحاد السوفيتي يواجه إصلاح أضرار أكبر حرب كونية عرفها العالم ، وكانت قوته النووية لاتزال تحبو ، ونظراً لانشغاله في مشاكله الداخلية فلم تكن له سياسة عربية رائدة . ولذلك فإن نفوذه لم يكن قوياً في العالم عموما وفي العالم العربي بنوع خاص .

أما أوروبا فقد كانت مقسمة إلى معسكرين : شرقي يرزخ تحت احتلال روسي، ويواجه صعوبات هائلة في إعادة بناء كيانه المدمَّر من الحرب ، وغربي لا يقل دماراً عن أخيه الشرقي ولكنه يتلقى عوناً أمريكيا سخياً لإعادة بناء لبنته الأساسية ومصانعه ، وتضميد جراحه على شكل مشروع « مارشال » الذي يرجع سخاؤه إلى رغبة أمريكا في إنشاء سلسلة قوية من الدول الغربية لمواجهة الخطر الشيوعي.

أما أمريكا فقد خرجت من الحرب منتصرة دون أن يُمسّ اقتصادها بسوء، وكان نفوذها السياسى في أوجِهِ ، فلم يكن لأية دولة أن ترفض لها طلباً ، باستثناء الاتحاد السوفييتى الذى - برغم حربه الباردة معها - كان مشغولاً داخلياً بمشاكل متعددة ومتفاقمة . أما الدول الغربية الأخرى فلم تكن - وقد مدّت يد الرجاء إلى واشنطن - لتستطيع أن ترفض لها طلباً .

أما «العالم الثالث» فقد كان لايزال يحبو ، إذ لم يبلغ عمر استقلال الهند والباكستان خمس سنوات ، بل أن الأغلبية العظمى من دول ما يسمى اليوم بالعالم الثالث كانت لاتزال تخضع لأنواع شتى من الاستعمار المباشر ، وكانت واشنطن تلعب دور الوسيط بين دول العالم الثالث والدول الاستعمارية ، وقد زاد نفوذها كثيراً عندما تولّى الجنرال ايزنهاور رئاسة الجمهورية واعداً بإنهاء الحرب الكورية ومنادياً بكثير من مبادئ العدالة والتحرر (سنة ١٩٥٢).

وكانت هيئة الأمم المتحدة آنذاك تضم خمسين عضواً ولم يكن بينهم من دول العالم الثالث إلاّ قلة ضعيفة الأثر في توجيه المنظمة الدولية . كما كان لأمريكا نصيب الأسد من النفوذ في المنظمة الدولية ، إذ كانت - هى وحلفاؤها الغربيون - تغطّى أغلب تكاليف الهيئة الدولية وتسيطر على أغلب منظماتها .

أما عالمنا العربى فقد كانت أغلب دوله لاتزال تحت أنواع شتى من الاستعمار المباشر أو غير المباشر ، وكان يعانى مرارة هزيمة نكراء على يد إسرائيل ومن أيّدها من الدول الكبرى - غربية كانت أم شرقية - كما يعانى من ظروف اقتصادية متردية، ولم يكن البترول قد برز بعد كقوة اقتصادية عربية . ولم يكن في امكان أى دولة عربية أن تمد يد العون إلى أى دولة عربية أخرى تحتاجها .

وقامت الثورة المصرية في النصف الثانى من سنة ١٩٥٢ لتواجه مشاكل داخلية وخارجية هائلة أما بقية الدول العربية المستقلة فقد كانت مرتبطة بنوع أو آخر من النفوذ الغربى .

ولمّا لم تكن لروسيا من سياسة عربية رائدة فإن آمال المتحررين في العالم العربى كانت تتجه إلى أمريكا أملاً في أن تساعدها في التخلص من الاستعمار البريطانى والفرنسى الجاثم على أنفاس عالمنا العربي . وبالرغم من نكسة النفوذ الأمريكى في العالم العربى أثناء رئاسة «ترومان» - التى اشتهرت بتأييدها المطلق

لإسرائيل - إلاّ أن فوز «ايزنهاور» ومناداته بكثير من مبادئ العدالة والتحرر جدد آمال الساسة العرب المتحررّين في أمريكا ، مما زاد من نفوذها في العالم العربي. وكان المرحوم الرئيس المصرى جمال عبد الناصر في طليعة هؤلاء الزعماء العرب المتحررين ، الذين بنوا في تلك الأيام الكثير من الآمال على مساعدات أمريكا المادية والمعنوية . بل أن الوثائق السرية للحكومة الأمريكية (التى تُنشر بعد ثلاثين سنة من حدوث وقائعها) قد أظهرت بوضوح أن الحكومة الأمريكية لعبت دوراً مهماً في إسقاط نظام الملك فاروق في مصر ، ومهّدت الطريق للانقلاب العسكرى الذى قاده الرئيس جمال عبد الناصر ، ثم ساعدت نظام الضباط الأحرار بمساعدات فعّالة ، خصوصاً في مفاوضات اتفاقية الجلاء البريطانى عن مصر . بل أن الوثائق المذكورة تبين بجلاء أن المرحوم الرئيس عبد الناصر وزملائه الضباط كانوا ينظرون إلى أمريكا على أنها الدولة الليبرالية المتحررة ، وبنوا على علاقاتهم بها الكثير من الآمال في الحرية ومحاربة الاستعمار القديم ، والنهوض بالعالم الثالث - معنوياً واقتصادياً.

وبالرغم من رياح التحرر التى هبّت على العالم العربى في أوائل الخمسينات، فإن ضعفه وتفكّكه وقوة النفوذ الغربى وتسلّطه لم تجعل الساسة العرب - حتى المتحررين منهم - ينظرون إلى توقيع اتفاقيات عسكرية مع بعض الدول الغربية بالبشاعة التى ينُظر اليها اليوم . ولعل في اتفاقية الجلاء الموقّعة بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٥٥ أكبر دليل على ما أقول . ألم تسمح تلك الاتفاقية بعودة القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس في حالة وقوع تهديد عسكرى على تركيا ؟ ألم تنص تلك الاتفاقية على بقاء التسهيلات العسكرية مصونة وجاهزة لمثل تلك العودة؟ أيضا ، ألم تجدد المملكة العربية السعودية اتفاقيتها العسكرية مع أمريكا سنة ١٩٥٦ ؟

لقد كان أغلب العالم ينظر إلى أمريكا - صواباً أو خطأ - كزعيمة للعالم الحر ، ولا يرى حرجاً في الارتباط معها. وفي السياسة لاشئ يدوم، بل كل شئ يتغير وموازين القوى فيها دائمة التطور ارتفاعاً وانخفاضاً. ألم تكن فرنسا أكبر عدو للعرب في الخمسينات ؟ أين ذلك من الصداقة القوية المتينة بينها وبين العرب اليوم ؟ إن لكل زمن ظروفه ومؤثراته ، ولايمكن للمؤرخ المنصف أن يتجاهل تلك الظروف والمؤثرات .

الحالة العامة في ليبيا أثناء سنوات الاستقلال الأولى

لن يختلف منصفان على أن استقلال ليبيا في سنواته الأولى لم يكن استقلالاً كاملاً لأنه كان محملاً بالكثير من الأعباء التى فرضها واقع ليبيا ، وملابسات عديدة أحاطت بتلك الحقبة في أوائل الخمسينات ، ولقد سبق وشرحت أن دول الغرب ، وخصوصاً بريطانيا العظمى ، بعد أن فشل مشروعها (بيفن سفورزا) في تقسيم التراب الليبى إلى مناطق نفوذ تتقاسمها ، حاولت – ونجحت هذه المرة – في الوصول إلى غاياتها عن طريق المناداة باستقلال ليبيا وإقامة نظام فيدرالى فضفاض ، باهظ التكاليف ، معقد التنفيذ ، مثير للمشاكل القانونية بين أجزائه المتعدّدة. وحرصت دول الغرب على جعل أغلب الصلاحيات في أيدى حكام الأقاليم الليبية ، وجعل السلطة المركزية صورية ضعيفة . ثم - زيادة في الاطمئنان على مصالحها - فقد عملت الدول الغربية بمكر ودهاء على أن يتسلم السلطة في ذلك النظام الفضفاض سياسيون يميلون بطبيعتهم للتعاون مع الغرب .

في سنة ١٩٥٠ عندما استجوب النواب الفرنسيون وزير خارجيتهم عن استقلال ليبيا رد قائلاً « إن فرنسا وافقت على استقلال ليبيا شريطة أن يكون دستورها اتحادياً فتتمكّن فرنسا من الإبقاء على نفوذها في فزّان » ، وغنى عن القول أنه لم يكن أمام الشعب الليبى - لإعتبارات كثيرة - من خيار سوى القبول بذلك الوضع على أمل في مستقبل أفضل ونظام أصلح!

وعشية الاستقلال تمكنت الحكومات الغربية الثلاث من جعل الحكومة الليبية المؤقتة توقع على ثلاثة اتفاقيات عسكرية تسمح للقوات البريطانية في ولايتى برقة وطرابلس ، والقوات الفرنسية في ولاية فزان بالاستمرار في البقاء على التراب الليبى داخل قواعد عديدة . كما تسمح للقوات الامريكية بالبقاء فى قاعدة الملاّحة الجوية . وكانت هذه الاتفاقيات تُجدّد سنوياً إلى أن يحل محلها اتفاقيات يوافق عليها البرلمان الليبى بعد انتخابه .

وفي مقابل هذه الاتفاقيات العسكرية تعهّدت بريطانيا بتسديد عجز الميزانية الليبية ، كما تعهدت فرنسا بتسديد عجز ميزانية ولاية فزان ! وعرضت أمريكا مليون دولار سنويا كإيجار لقاعدة الملاّحة !

وأمام حالة الاقتصاد الليبى الصعبة ، ومعاناته من دمار الحروب وسنين الجفاف ،

وأمام حاجة الدولة الناشئة لإيرادات تغطى تكاليف أجهزتها المتعددة اضطرت الوزارة الليبية الأولى برئاسة محمود المنتصر ، لعقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا لتحصل منها على مساعدة مالية تسد بها عجز الميزانية الليبية مقابل السماح للقوات البريطانية باستعمال قواعد عسكرية في ولايتى طرابلس وبرقة. وكانت المساعدات البريطانية حسب تلك المعاهدة هى ٢ ٣/٤ مليون جنيه استرلينى سنويا لتغطية عجز الميزانية، ومليون جنيه واحد سنوياً لأغراض التنمية !

ولما كانت هذه المبالغ لا تكاد تكفي الحاجات الضرورية للدولة ، فقد تمكن البريطانيون بعملهم هذا من تكريس العجز في الميزانية الليبية وضمان ديمومته وبقاء الدولة الليبية الحديثة في حاجة شبه دائمة للعون البريطانى.

وانصافاً للوزارة الليبية الأولى ، فإن الظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت لم تسمح لليبيا بخيارات أخرى . فقد حاولت الحكومة الليبية الحصول على المساعدة المالية الضرورية لتغطية عجز ميزانيتها ، حاولت أن تحصل عليها من الشقيقة مصر (وهى الدولة العربية الوحيدة التى كان في إمكانها ، وقتئذ ، تقديم تلك المساعدة)، ولكن الحكومة المصرية، لاسيما في عهد الملك فاروق، لم تكن جادّة في مساعدة ليبيا . فقد اشترطت على ليبيا مقابل مساعدة سنوية مقدارها مليون جنيه تعديل الحدود الشرقية لصالح مصر ، والتنازل عن واحة الجغبوب ، وتعيين مستشارين مصريين للإشراف على إنفاق المساعدة المصرية . بل الأدهى والأمر فإن سفير مصر في بنغازى السيد يحيى حقىّ قال لوفد من جمعية عمر المختار برئاسة الشيخ مصطفي عبد الله بن عامر وكان يرافقه ابن عمّى عبد الحميد المبروك بن حليم، جاء يستنجده لكى تسرع مصر في تقديم المساعدة لليبيا ، حتى تتفادى الحكومة الليبية الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا ، قال لهم السفير : « لقد تحمّلت مصر ثمانين سنة من الاستعمار الانجليزى ولن يضّركم أن تتحمّلوا عشرين سنة من نفس الاستعمار » !!

ولم يكن أمام الحكومة الليبية من مجال للتردد في المفاضلة بين العرضين :

١ ـ فالعرض المصرى كانت قيمته مليون جنيه مصرى فقط بينما العرض الانجليزى يبلغ ٣ ٣/٤ مليون جنيه استرلينى .

٢ ـ والعرض المصرى يؤدى في حالة قبوله إلى انتقاص سيادة ليبيا وضياع أجزاء من أراضيها إلى الأبد وضمّها إلى الاراضى المصرية ، بينما العرض الانجليزى مقابل

قواعد عسكرية لمدة محددة ينتهى بعدها التواجد الاجنبى وتعود سيادة ليبيا كاملة على جميع أراضيها.

وهكذا كان قبول حكومة المنتصر بالمساعدة البريطانية بشروطها أهون، بل وأفضل من القبول بالشروط المصرية.

أما فيما يخص الاتفاقيتين العسكريتين مع كل من فرنسا وأمريكا ، فقد باشرت الوزارتان الأولى والثانية مفاوضات مع الدولتين ، وانتهت ولاية الوزارة الثانية التى ترأسها محمد الساقزلى دون الوصول الى اتفاق مع أى من الدولتين .

وقد قامت لجان كثيرة من خبراء الأمم المتحدة بدراسات متعددة عن حالة الاقتصاد الليبى ، ونشرت الأمم المتحدة نتيجة تلك الدراسات ، وهى جميعها ـ دون استثناء ـ ترسم صورة قاتمة لاقتصاد يكاد ينهار، بل ان بعض التقارير كانت تصف اقتصاد ليبيا بأنه ميئوس العلاج . وأهم تلك التقارير ، وأكثرها اعتدالاً ، وأقلّها تشاؤماً ، هو تقرير هيئة خبراء الأمم برئاسة الدكتور «هيجن» المؤرَّخ ١ يولية ١٩٥٢، وهو لا يخلو من حقائق وإحصائيات تبعث في النفس الكثير من القلق.

أما العملات والنقود المتداولة في ليبيا قبيل الاستقلال ، ولفترة قصيرة بعده، فكانت في ولاية طرابلس الغرب الـ «مال» ، وهو عملة أصدرتها الادارة العسكرية في طرابلس الغرب، بينما كان الجنيه المصرى هو العملة المتداولة في برقة. أما فزان فكان الفرنك الفرنسى هو العملة المتداولة فيه.

وقبيل الاستقلال وافقت الحكومة الليبية المؤقتة–بناء على اقتراح لندن–على إنشاء ماسُمّى «لجنة العملة الليبية». (لقد كانت بريطانيا تتّبع مع مستعمراتها السابقة والدول المستقلة حديثاً التى تدور في الفلك البريطانى طريقة لجان العملة بدلاً من السماح لها بإنشاء بنوك مركزية ، وبذلك تضمن بريطانيا استمرار إشرافها التام على احتياطى تلك العملات وعلى السياسة النقدية لتلك الدول) .

ولم تكن «لجنة العملة الليبية» ليبية إلاّ إسماً فقط، فقد كان مقرها لندن ورئيسها انجليزى وجميع موظفيها من الانجليز. وكانت للجنة العملة الليبية صلاحيات واسعة في إصدار النقد الليبى وادارة احتياطى العملة الليبية دون أية رقابة من الحكومة الليبية .

ولم يكن للحكومة الليبية مصرفاً تحفظ فيه أموالها ، فاستمرت بالعمل على

طريقة الادارة العسكرية البريطانية في استعمال فروع بنك «باركليز» البريطاني لاستلام إيرادات الدولة وصرف مرتبات موظفيها والتزاماتها الأخرى .

أما في شؤون الادارة العامة فقد تحول جميع موظفي الادارات العسكرية البريطانية والفرنسية إلى موظفين ومستشارين في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، مع تغيير طفيف في الألقاب ، فأصبح مدير أية إدارة مستشاراً لها ، مع تعيين موظف ليبى لتقدم له الاستشارات ! ولذلك فقد كان عدد الانجليز والفرنسيين في الادارات المالية والشرطة عدداً ملفتاً للنظر لكثرته .

أما في الأوضاع الاجتماعية فقد كانت الصورة تبدو قاتمة كذلك ، ويكفي أن أذكر أن عدد الخريجين الليبيين يوم إعلان الاستقلال في ديسمبر ١٩٥١ لم يتعد العشرة ، ولم يكن بينهم طبيباً واحداً ، وأن التعليم الفنى كان قاصراً على مدرسة الفنون والصنائع التى أنشأها الاتراك في طرابلس الغرب في القرن الماضى . وكان مجموع التلاميذ في جميع أرجاء الوطن لا يتعّدى ٢٥ ألف تلميذاً أى ٢ ٪ من عدد السكان ! ونسبة الأميّة ٩٠٪.

ولم تكن الحالة الصحية بأحسن من غيرها ، فتقارير الأمم المتحدة عن الحالة الصحية تتحدث عن تفشّى أمراض «التراكوما» و «الملاريا» ، وعدد من الحميّات وأمراض سوء التغذية . وبلغت نسبة المواطنين الذين فقدوا بصرهم ـ كلياً أو جزئياً ـ ١٠٪ من مجموع السكان .

أما المواصلات التى تربط أجزاء الوطن فقد اقتصرت على الطريق الساحلى بين طرابلس وبرقة. وتعمّدت الادارات العسكرية إهمال جزء الطريق الساحلى بين سرت واجدابيا فيما يبدو محاولة لتعميق الانفصال بين ولايتى برقة وطرابلس. وقد عثرت عندما كنت وزيراً للأشغال والمواصلات في برقة سنة ١٩٥٠ على تعليمات سرية صادرة من لندن إلى المدير الانجليزى لإدارة الطرق في وزارة الأشغال في بنغازى تأمر بعدم صرف أية مبالغ على صيانة الطريق الساحلى غربى اجدابيا .

ومن المضحك المبكى أن الاتصالات البرقية بين الحكومة الليبية الاتحادية وولاية فزان كانت تتم بتفضّل من السفارة الفرنسية في طرابلس التى كانت تتولى إرسال البرقيات الحكومية الليبية إلى فزان عن طريق لاسلكى من باريس !! أما المواصلات البرقية بين ولايتى طرابلس وبرقة فكانت تتم بالحروف اللاتينية بواسطة شركة «كايبل آند وايرليس» البريطانية.

أما الحركة السياسية الداخلية فقد كانت عظيمة النشاط في فترة التحضير للاستقلال وفي الشهور الأولى منه . (سبق أن شرحت باسهاب الحركة الفكرية السياسية في برقة في تلك الحقبة) أما في طرابلس فتمثل الصراع السياسى في اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الوحدوى الذى يرى قيام دولة وحدوية في ليبيا بزعامة السيد إدريس السنوسى ، وكان حزب المؤتمر الطرابلسى برئاسة بشير السعداوى هو الرافد الرئيسى لهذا الاتجاه الذى كان يتمتع بشعبية عظيمة ، خصوصاً في أوساط النخبة المتعلمة وفي المدن والتجمعات السكانية الكبيرة وفي الدواخل .

أما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الاتحادى الذى ينادى بإقامة نظام ملكى بزعامة الملك إدريس واقامة دستور إتحادى فضفاض ليتخطّى صعوبات الاندماج السائدة في ذلك الوقت. وكانت الهيئة الدستورية (أو هيئة الستين)تتزعم هذا الاتجاه، وكان من روافده المهمة حزب الاستقلال الذى كان يترأسه سالم المنتصر الذى ثبت أن السفارة الايطالية كانت تتولى تمويله (اطلعت سنة ١٩٥٥ على وثائق ايطالية وقعت في يد ادارة الأمن الليبية تبين تفاصيل ذلك التمويل !) .

وأدّى الجدل الساخن بين أنصار هذه الأحزاب والاتجاهات المختلفة إلى صدامات دموية وقع ضحيتها بعض القتلى والجرحى في ضواحي مدينة طرابلس في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية للبرلمان الليبى الأول سنة ١٩٥٢ . وانتهز «المستشارون» الانجليز هذه الفرصة وصوّروا الأمر للحكومة الليبية على أنه عصيان مدنى خطير، ومؤامرة لزعزعة الأمن والاستقرار في الدولة الحديثة، وأشاعوا أن حزب المؤتمر يتلقى عوناً مادياً ومعنوياً وتوجيهاً سياسياً من دولة عربية ما (يقصدون مصر)، ومن الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك السيد عبد الرحمن عزّام مما جعل الوزارة الليبية تتخذ إجراءات صارمة ضد تلك الأحزاب ، فحلّتها جميعاً ، ورحّلت رئيس حزب المؤتمر الطرابلسى إلى خارج البلاد وفرضت رقابة على الصحف .

ولقد اعتبر كثير من المراقبين السياسيين أن هذه الاجراءات الصارمة لم يكن لها مبرّر ، بل واعتبروها خطأً سياسياً خطيراً حرم البلاد من المعارضة الوطنية ، وفقدت

الحكومة الليبية بذلك نقطة ارتكاز هامة ـ أعني بها قوى المعارضة ـ كان يمكنها الاستناد عليها في مواجهة الضغوط والطلبات الأجنبية . ولو أن تهمة تلقى حزب المؤتمر العون والتوجيه من خارج الوطن يصعب إثباتها، إلاّ أن تدخلات الأمين العام لجامعة الدول العربية في الشئون الليبية عامة ، ومحاولاته تأليب الزعماء الطرابلسيين على الملك إدريس حقيقة يعرفها الخاص والعام .

ومن المؤسف أن نشاط الأمين العام لجامعة الدول العربية كان لأسباب شخصية بحتة !

ومن ناحية أخرى فإن تطبيق الدستور الاتحادى الجديد (الذى بدأ يوم إعلان الاستقلال في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١) أقام إلى جانب الحكومة الاتحادية ثلاثة حكومات ولائية وخمس مجالس نيابية (مجلس نواب ومجلس شيوخ وثلاث مجالس تشريعية) . وسرعان مابدأ الخلاف بين الحكومات الأربعة على الصلاحيات الدستورية ، وتطور ذلك الخلاف في أغلب الأحيان إلى نزاع دستورى رُفع إلى المحكمة العليا للبت فيه . كما تبيّن أن النظام الاتحادى باهظ التكاليف ومعقد التنفيذ ويحتاج إلى عدد كبير جداً من الموظفين والخبراء القانونيين .

وقد أقام ذلك النظام مناصب كثيرة مكررة في وقت قلّت فيه الكفاءات الليبية وندرت فيه الخبرات القانونية . وبعبارة بسيطة ، فإن تطبيق النظام الاتحادى قد زاد زيادة كبيرة في صعوبات المسئولين وكاد أن يصيب الدولة الليبية الحديثة بنوع من الشلل المالى والإدارى .

إن ما تقدم هو صورة موجزة أمينة للحالة السياسية التى كانت سائدة في ليبيا وحولها عندما وليت الوزارة في ابريل ١٩٥٤ ، ذكرتها لأحدد نقطة بداية الدرب الطويل الذى ستسير عليه الوزارة الجديدة للوصول إلى ذلك الأمل المنشود، ألا وهو الاستقلال الكامل للوطن العزيز.

تحديد أهداف الوزارة الجديدة

ذكرت في الباب الثاني أن وزارتى الأولى في أبريل ١٩٥٤ جاءت على أثر عاصفة دستورية عنيفة ، بعد حكم المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية المرسوم الملكى الذى حل المجلس التشريعى الطرابلسى . وقد أفردت لهذه الأزمة باباً خاصاً في هذا الكتاب.

وما كدنا نحتوي تلك الأزمة الدستورية الحادّة ونتفق على الخطوط الرئيسية لمعالجتها حتى ظهرت أمامنا الصورة الحقيقية القاتمة للأوضاع السياسية والاقتصادية المتردّية التى شرحتها بإيجاز في مقدمة هذا الباب.

وعقدت مع عدد من الزملاء من بينهم الدكتور على العنيزى ، والشيخ عبد الرحمن القلهود ، والسيد خليل القلاّل ، والدكتور عبد السلام البوصيرى ، والسيد مصطفي السرّاج عدة اجتماعات خاصة تداولنا فيها الآراء في جلسات عديدة ، وتبادلنا وجهات النظر ، وناقشنا الخيارات ، وبدى لنا بجلاء أن تحقيق الاستقلال السياسى الحقيقى طريق يمر وجوباً بتحقيق الاستقلال الاقتصادى . فليس من المعقول أن تمد دولة يدها إلى غيرها للحصول على عون مالى لتسديد التزاماتها الضرورية دون أن تنتقص من استقلالها السياسى مهما احتاطت لذلك، وكان أن حددنا أهدافنا المرحلية كما يلى:

أ - التخلص من العجز في الميزانية الليبية باتباع سياسات تقشفية متعددة متناسقة ، وبدى لنا أن بلوغ هذا الهدف قد يتطلب سنوات عديدة من العمل الجاد والجهد المضنى لضغط مصروفات الدولة ، وحصرها في الضروريات . كما يتطلب زيادة الدخل سواء بتنشيط الاقتصاد الوطنى أو بزيادة ما تحصل عليه ليبيا من الدول الغربية من ايجار للقواعد ، وكذلك فتح مجال التنقيب والاستثمار للثروات المعدنية والنفطية في الوطن .

ب - التخلص من النظام الاتحادى باهظ التكاليف وإحلال نظام وحدوى بسيط محله يناسب ظروف الوطن ويوفر عليه ملايين الجنيهات .

ج - بقاء مقر الحكومة المركزية في إحدى العاصمتين بصفة دائمة وتوفير المبالغ الكبيرة التى كانت تُصرف مرتين كل سنة في انتقال الحكومة بين طرابلس وبنغازى، فضلاً عن الصعوبات والفوضى والارتباك الذى كان يسببه ذلك الانتقال.

د - إعادة النظر في معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا في أول فرصة مواتية بغرض زيادة المبالغ التى تدفعها بريطانيا لليبيا ، وتقليص الوجود العسكرى البريطانى بعيداً عن المدن وفي أماكن محدّدة .

هـ - التفاوض مع أمريكا بغية الحصول منها على أكبر قدر من العون الاقتصادى، وتركيز ذلك العون وتوجيهه للتنمية الاقتصادية فقط ، علماً بأن هذا يستدعى أن نؤجر قاعدة الملاّحة لأمريكا لمدة قد تصل إلى أكثر من عشر سنوات .

و - أما بخصوص القوات العسكرية الفرنسية في فزّان فقد قررنا بصفة سرية تامة أن نطلب من فرنسا إجلائها عن التراب الليبى ، وأن نعلن قرارنا هذا أمام العالم بحيث تواجه فرنسا قراراً ليبياً نهائياً كأمر واقع لا رجوع فيه . على أننا قررنا أن نؤجل إعلان القرار إلى ما بعد الاتفاق مع أمريكا أملاً في أن نحصل من واشنطن على وعد بتأييد مطلب جلاء القوات الفرنسية عن التراب الليبى والوقوف معنا عندما تتأزم الأمور مع فرنسا .

ز - نفض الغبار الذى لحق بسمعة ليبيا في البلاد العربية الشقيقة ، حيث أن الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عبد الرحمن عزّام قد قام - مع الأسف - بنشاط كبير لتشويه سمعة ليبيا نكاية في الملك إدريس لأن قيام الدولة الليبية الجديدة قضى على آمال كثيرة له حيث كان يسعى لأن تضم ليبيا إلى مصر ، على أمل أن يعيّن هو حاكماً عاماً على ليبيا وكذلك فأن توقيع معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى أسيئ فهمه خصوصاً في مصر . فقررنا أن نقوم بشرح حقيقة السياسة الليبية والصعوبات التى تواجهها ، أى قررنا العمل بكل نشاط على السير في سياسة عربية قومية وإقامة علاقات تعاون وتفاهم مع الدول العربية - وخصوصاً مصر. وكنا نرى أن وزن ليبيا السياسى يزداد كثيراً كلما اندفعت في سياسة عربية قومية.

ح - كذلك كان من أهدافنا الهامة العناية الكبيرة بالتعليم العام في ليبيا وخصوصاً التعليم الجامعى لمواجهة النقص الهائل في الكفاءات الليبية اللازمة لقيام الدولة الحديثة.

السعي للتخلص من العجز المالى
في ميزانية الدولة الليبية

لقد كنا نواجه ـ كما شرحت سابقاً ـ حلقة جهنمية متمثلة في عجز مالى نتيجة لضعف الاقتصاد الليبى وقلة الموارد الوطنية من جهة ، ولأسباب أخرى مصطنعة افتعلها الغرب لتكريس العجز المالى من جهة أخرى .

وبدا جليّاً أن طريق الاستقلال الكامل يبدأ أساساً من إنهاء العجز المالى عن طريق إنماء اقتصاد الوطن في جميع المجالات حتى يقف على رجليه ، وبالتالى يتمكن الحكم الوطنى من استرداد سيادته الكاملة ثم النهوض بالوطن إلى آفاق واسعة في مجالات التعليم ، والصحة ، والزراعة ، والصناعة ، والتنقيب عن ثروات الوطن النفطية والمعدنية ، ونفض غبار قرون عديدة من التخلف والجهل والفقر والمرض، وبذلك تتحقق مستلزمات نظام ديمقراطى حقيقى وندرك الركب الحضارى للدول المتقدمة.

ولكن ما هو الدرب الأكيد الذى يوصلنا إلى تحقيق هذا الحلم الوطنى الجميل ؟ إذا سلمّنا بأن السبب الرئيسى في لجوء الحكومة الليبية إلى استجداء المعونات الغربية من موقع ضعف ، ورضوخها بالتالى لتنازلات قد تمس السيادة الوطنية ، هو ضعف الاقتصاد الليبى ووجود عجز كبير في ميزانية الدولة ، فإنه من البديهى أن أى خطوة في اتجاه الاستقلال السياسى الكامل إنما تبدأ بادئ ذى بدء من تقوية الاقتصاد الليبى وانمائه والتخلص من العجز في ميزانية الدولة.

ومن البديهى أن معالجة أى عجز في أية ميزانية مهما كانت يستلزم ما يلى:

١ ـ إنقاص المصروفات وضغطها إلى أقل مستوى ممكن.

٢ ـ تنمية الايرادات ورفعها إلى أعلى مستوى ممكن إلى أن يتحقق التوازن بين الدخل والإنفاق .

أما في مجال إنقاص المصروفات العامة وضغطها إلى أقل مستوى ممكن ، فقد كان أمامنا عنصران يسبّبان الجزء الأكبر من التبذير والإسراف في مصروفات الدولة:

العنصر الأول : هو النظام الاتحادى الباهظ التكاليف بحكوماته الأربع وبرلماناته الأربعة واداراته الأربعة ، والتعقيدات القانونية بين سلطاته المتضاربة. ورأيت أن

استبدال ذلك النظام المعقد السخيف بنظام وحدوى بسيط يوفر على الخزانة العامة ملايين الجنيهات ، ويزيل عن كاهل المسئولين عبء علاج الكثير من المشاكل القانونية التى لا محل ولا معنى لها . وقد أفردت لهذا الموضوع فصلاً خاصاً أسميته « الاصلاحات الدستورية » (الباب الخامس)

العنصر الثانى : فقد كان يكمن فيما جرت عليه العادة ـ التى كادت تصبح تقليداً دستوريا ـ في انتقال الحكومة الاتحادية مرة كل ستة أشهر بين العاصمتين طرابلس وبنغازى . فقد نجحت في نقل الحكومة الاتحاديةإلى طرابلس وأبقيتها هناك مدة ثلاث سنوات.

أما في مجال تنمية ايرادات الدولة ورفعها إلى أعلى مستوى، فقد كان أمامنا خطتان متكاملتان :

١ ـ خطة طويلة المدى ٢ ـ خطة قصيرة المدى .

الخطة الأولى طويلة المدى : تقوم على تنمية الاقتصاد الليبى في جميع موارده من زراعة وصناعة خفيفة والبحث والتنقيب عن المواد المعدنية ـ خصوصاً البترولية منها ـ واستغلال مايعثر عليه بكفاءة وسرعة ، والاعتماد على هذه الموارد الوطنية في تمويل المشروعات العمرانية الهامة والضرورية لرفع مستوى الوطن في مجالات الصحة والتعليم والاسكان والعمران ... الخ ولكن هذه الخطة طويلة النفس تحتاج إلى أموال كثيرة لتمويل جزء كبير منها في مراحلها الأولى إلى أن تؤتى ثمارها بعد العديد من السنوات ، ولم يكن في الامكان التمويل بالقروض لأن الثروات الوطنية ـ خصوصاً البترولية والمعدنية ـ كان وجودها مجهولاً تماماً في ذلك الوقت (فلم يوفق الايطاليون إبّان استعمارهم ليبيا في العثور على أىّ من تلك الثروات). كما أن القروض لاتعطى الاّ بضمانات كثيرة أهمها ضمان الانتاج من المشروع المموّل بحيث تضمن المؤسسة القارضة استعادة القرض وفوائده. إذن ، لابد من ايجاد مصدرآخر لتمويل التنمية للثروات الوطنية في السنوات الأولى على الأقل.

أما بالنسبة للبحث والتنقيب عن المعادن والنفط (وهو ما كنّا نأمل أن يكون الركيزة الأولى للاقتصاد الليبى) ، فقد اتبعنا سياسة جريئة أثمرت ثمارها بسرعة لم تحدث في أى جزء من أجزاء العالم . ولقد شرحت هذا بإسهاب في الباب الثامن المسمى « قصه البترول الليبى » أما بالنسبة لتنمية الموارد الوطنية الأخرى من زراعة

وصناعة وتعليم وتدريب وغيرها ... الخ، فقد كان لامفر أمامنا من إيجاد مصدر جديد لتمويل تلك المشروعات التنموية البالغة الأهمية ، والتي كنّا نأمل أن تكون - بعد تحقيقها - الركيزة الثانية للاقتصاد الليبي .أما هذا المصدر الجديد فهو ما قررنا أن نحاول الحصول عليه كعون اقتصادى من الولايات المتحدة نظير الموافقة على استمرار استعمالها لقاعدة الملاّحة ، وهذا بالاضافة إلى ما كنا نحصل عليه من ايجار القواعد العسكرية إلى بريطانيا ، يشكل جوهر الخطه قصيرة المدى، أو الخطة العاجلة.

وقد يتساءل القارئ عن الفرق بين هذا وما فعله سابقونا عندما أجّروا قواعد عسكرية لبريطانيا مقابل عون مالي يسد عجز الميزانية . والسؤال يبدو وجيهاً لأول وهلة من خلال نظرة سطحية ، ولكن اذا أمعنّا النظر وتعمقنا في البحث لعلمنا أن الأتفاق مع الولايات المتحدة على العون المالى قد حُدّد ، بناء على طلبنا بتخصيص كل المساعدات الأمريكية للصرف على التنمية الاقتصادية في ليبيا ، ولإعادة بناء المرافق العامة الضرورية ، مع التأكيد على ألاّ يخصص أى جزء من العون الأمريكى لتغطية عجز الميزانية الليبية ، وهكذا يتبين الفرق الكبير بين الطريقتين . كذلك فإن مقدار العون الأمريكى بلغ مائة وسبعين مليون دولار في السنوات العشر الأولى من تقديمه أى بمعدل ١٧ مليون دولار للسنة الواحدة ، وهو أضعاف العون المالى البريطانى حسب معاهدة الصداقة والتحالف . ولكى نضمن بطريقة أكيدة ألاّ نضطر إلى استخدام أى جزء من العون الأمريكى لتغطية عجز الميزانية فقد ضغطنا بكافة الوسائل (كما سأبيّن فيما بعد) على الحكومة البريطانية لتوافق على إعادة المفاوضات في معاهدة الصداقة والتحالف . وتمكنّا من الحصول على زيادة العون المالى للميزانية وعلى وعد رسمى بتجهيز وتسليح قواتنا المسلّحة على نفقة الحكومة البريطانية.

العلاقات مع الدول العربية وخاصة مصر

في أوائل سنة ١٩٥٤ كانت هناك شوائب كثيرة لا تزال عالقة بسمعة ليبيا العربية في أذهان بعض الزعماء العرب ، وكان الضباب الكثيف يغلّف اتجاهات السياسة الليبية في نظر الدول العربية المتحررة - خصوصاً مصر الثورة - مما جعل تلك الدول العربية يسيطر على رؤيتها الليبية الكثير من الشك والتساؤل . ويرجع - في

نظرى ـ الجزء الأكبر من ذلك الشعور بالشك والريبة نحو اتجاهات ليبيا للعناصر الآتية:

أ ـ كان العداء الدفين بين الملك إدريس والأمين العام لجامعة الدول العربة السيد عبد الرحمن عزّام (الذى ظل أميناً للجامعة منذ إنشائها إلى سنة ١٩٥٣) عداءً قديماً يرجع إلى العشرينات من هذا القرن. وبرغم مواقف عبد الرحمن عزام الوطنية الكثيرة، ومساهماته في أعمال عربية مجيدة، الاّ أن مواقفه من التطورات السياسية في ليبيا لم تكن لوجه الله أو العروبة، بل كانت تسيطر عليها آمال شخصية له في أن يكون له دور رئيسى في قيادة ليبيا وتسيير شئونها السياسية، ورأى في قيام الزعامة السنوسية قضاء على آماله تلك.

ويقول الدكتور مجيد خضورى عن عبد الرحمن عزّام:

«ويبدو أنه كان يطمح في أن يكون له نفوذ شخصى في تلك البلاد عن طريق حماية الجامعة لها».

ويضيف قائلا:

«كانت آراء عزّام الشخصية حول القضيه الليبية قد أصبحت معروفة في المحافل العربية، وقد أثارت جهوده في المجالس الدولية لتأييد مطلب مصر في الوصاية على ليبيا، انتقاد الكثير من الوطنيين في ليبيا ...»

«... وأصر عزام على أن أفضل الحلول هو أن توضع ليبيا تحت وصاية جامعة الدول العربية على أن تتحمل مصر العبء الأكبر بسبب قربها الجغرافي من ليبيا، ولأن مصرتعرف مشكلات تلك البلاد، وقد عبّر عزام أيضا عن موافقته على توحيد برقة ومنطقة طرابلس، ولكنه قال أنه اذا استحالت وحدة المنطقتين واستقلالهما، فانه من المناسب ضم برقة إلى مصر». (راجع صفحة ١٤١ وما بعدها من كتاب «دولة ليبيا الحديثة»).

ويكفي القول أن مواقف السيد عزّام وتدخلاته المتواصلة في الشئون الداخلية الليبية كانت السبب الرئيسى في حدوث الشرخ الكبير بين الزعامات الطرابلسية والبرقاوية عند تكوين الجيش السنوسى في أغسطس سنة ١٩٤٠ حيث لم ينضم إلى ذلك الجيش إلاّ عدد قليل جداً من الطرابلسيين، لم يتجاوز الأربعين متطوعاً.

واستمرت تدخلات السيد عزّام في السياسة الليبية في السنوات السابقة لإعلان

الاستقلال، وكذلك في فترة تحضير دستور الدولة الجديدة . ولقد تسبب كل هذا في إشاعة الكثير من الشك والحذر في نظرة الدول العربية نحو الدولة الليبية الحديثة. صحيح أن السيد عزّام بذل جهداً كبيراً في محاربة مشروع« بيڤن سڤورزا » ـ وهو عمل عربي جليل يُسجّل له بالحمد ، إلاّ أنه أفسد هذا العمل الجليل بأن قرنه بتأليب الزعامات الطرابلسية على الملك إدريس ، وشجّعها على إقامة زعامة منافسة للزعامة السنوسية.

ومن المفارقات العجيبة أن الأمير إدريس عندما توجّه إلى مصر في يناير سنة ١٩٢٣، ودخلها عن طريق واحة «سيوه» كان السيد عبد الرحمن عزّام بين رفاقه وفي معيّته ، فرفضت السلطات المصرية السماح لعزام بالرجوع إلى مصر لأن اسمه كان مدرجاً في القائمة السوداء باعتباره مصرياً حارب مع الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى، فرفض الأمير إدريس دخول مصر مالم يكن عزّام برفقته مما جعل السلطات المصرية تتراجع وتسمح لعزّام بالعودة إلى وطنه! أما كيف تطورت العلاقة بين الرجلين من صداقة متينة إلى عداء شديد فهذا سرّ لم أتوصل لمعرفة أسبابه .

ب ـ من ناحية أخرى كان توقيع ليبيا على معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى له وقع سيئ في كثير من الدول العربية والاسلامية .

ج ـ قامت وسائل الاعلام في دول عربية كثيرة بمهاجمة ليبيا ومعاهدتها ، وكانت الصحافة والاذاعة المصرية أشدها عنفاً . ووجّهت إذاعة «صوت العرب» حملة شعواء مركّزة على الحكومة الليبية ، بل دعت صراحة الجماهير الليبية للثورة على حكومتها ونقض تلك المعاهدة.

د ـ مع الأسف فإن الحكومة الليبية لم تعالج الأزمة في العلاقات الليبية ـ العربية بحكمة وموضوعية، كأن تقوم بشرح الظروف الاقتصادية الصعبة التى أرغمتها على قبول المعاهدة البريطانية ، وتحاول بوسائل الشرح والتبرير والإقناع احتواء الأزمة والوصول إلى تفهّم وتفاهم مع الدول العربية ، بل ـ مع الأسف ـ حاولت أن تعالج الداء بالداء فلجأت إلى تمويل حملة صحفية مأجورة في الصحف البيروتية كلها تهجّم على مصر و«صوت العرب» ومعارضى معاهدة التحالف البريطانية ، واستعانت في عملها هذا بيونس بحرى المرتزق الإعلامى العراقى الشهير . ولم يكن للمفوضيه الليبية في القاهرة الاستعداد والكفاءة والخبرة للقيام باتصالات

ناجحة شرحاً لوجهة نظر الدولة الليبية وتبديداً للشكوك والريب .

هـ ـ اما المفوضية المصرية في بنغازى فلم توجه نشاطها لتفهم الظروف الليبية الحرجة وشرحها للقاهرة، بل ـ على العكس ـ ركّزت نشاطها لبث الدعايات المناوئة للحكومة الليبية ونقلت للقاهرة صورة مشوهة مبالغ فيها عن الأوضاع في ليبيا ، بل قامت بأعمال تعد تدخلاً سافراً في الشئون الليبية الداخلية.

هذا هو الوضع بأمانة بالنسبة للعلاقات العربية ـ الليبية في أوائل الخمسينات. وكما بينت في أول هذا الكتاب فقد كان من أهم أهداف الوزارة الجديدة التفاهم مع الدول العربية عموماً ومع مصر بنوع خاص ومصارحتها بصدق وشجاعة بالصعوبات الاقتصادية الليبية التى تكاد تفرض على ليبيا مسار التعاون مع دول الغرب . وكنّا على يقين من أن إخواننا العرب اذا ما أطّلعوا على الحقائق سيتفهّمون صعوبات ليبيا ويقدّرونها حق التقدير وسيمدّون لها يد العون المعنوى إذا تعذر مدّها بالعون المادى .

وكنا نرى أن إقامة علاقات تعاون أخوى وتفاهم شامل مع الدول العربية ـ وخصوصاً مصر ـ هو ضرورة أساسية تُعلى من شأن ليبيا دولياً وتزيد من وزنها في المحافل السياسية ، وتكسبها نقاط ارتكاز سياسية ، وقوة في تعاملها مع الدول الغربية . وكنا نعتقد أنه كلما ظهرت ليبيا أمام العالم الغربى بصورتها الحقيقية العربية الإسلامية فإنها تكتسب احتراماً وهيبة ووقاراً لدى دول العالم فتتعامل معها كدولة منتمية إلى مجموعة عربية إسلامية لها أهميتها ونفوذها الدولى القوى.

وكانت مصر سنة ١٩٥٤ هى قلب العروبة النابض ولسانها المعبّر عن آمال العرب وتطلعاتهم البعيدة ، وكان التفاهم مع مصر هو حجر الزاوية والمدخل الرئيسى للتفاهم مع أغلب الدول العربية ولذلك قررت أن أزور «الأسد في عرينه»! وأن أدخل «الحصن من بابه الرئيسى» فأبرقت إلى الرئيس جمال عبد الناصر عن طريق سفارتنا بالقاهرة معبراً عن رغبتى الاجتماع به .

اجتماعات عديدة وتنسيق مع الرئيس جمال عبد الناصر ـــــ

ما كاد سفيرنا في القاهرة السيد ابراهيم احمد الشريف ينقل إلى الرئيس جمال عبد الناصر رغبتى في زيارته حتى أسرع ووجّه لى دعوة حارّة لزيارة القاهرة . وتلقيت دعوته أثناء زيارتى للعاصمة التركية «أنقره» في يونيه ١٩٥٤ ، فتوجهت منها إلى القاهرة ، وعقدت معه اجتماعاً طويلاً شاملاً أرسينا فيه قواعد صداقة حميمة وتفاهم صادق بيننا ، وتعاون وثيق بين مصر وليبيا دام لسنوات عديدة . ولما لهذا الإجتماع من أهمية تاريخية فإني أورد هنا ما أتذكره عنه تفصيلاً:

قلت للرئيس جمال عبد الناصر « إنك يا أخ جمال جديد في السياسة وقد لا تحسن مناوراتها ..» وبدت على وجهه دهشة سرعان ما حلّ محّلها انفراج وابتسام عندما مضيت في حديثى قائلا «بل أننى أقل منك خبرة وأحدث منك عهداً في السياسة ولاخبرة لى بمناوراتها ومسالكها ، ولذلك فإننى أقترح أن ننتهج طريق الصراحة التامة ، ونفرغ ما في قلوبنا بكل صدق واخلاص ، ويتفهم كل منّا مشاعر ومشاكل الآخر حتى نرسي قاعدة صلبة نبنى عليها تعاوناً مثمراً لبلدينا » .

ووافق الرئيس عبد الناصر بترحيب على هذا المنطلق ، ثم استمريت في حديثى قائلا «لست أنا الليبى الوحيد الذى يعتبر مصر وطنه الثانى . إن عدد المصريين الذين ينحدرون من آباء وأجداد ليبيين هاجروا لمصر في القرن الماضى فقط يزيد على ثلاثة ملايين مواطن وأواصر النسب والقرابة والدين واللغة والجيرة لا تحتاج لأى شرح . إننا يا أخ جمال شعب واحد يعيش في قطرين متجاورين ، لذلك فإننى أشعر أن الواجب القومي يحتم عليك وعليّ أن نقيم علاقات بلدينا على أفضل أسس من الصراحة التامّة والأخوة العربية الاسلامية ، ونبنى صرح تلك العلاقات بالتعاون المثمر والتفاهم الصادق والتنسيق التام لنواجه الأحداث المحيطة بمنطقتنا ونحقق لشعبينا الأمن والاستقرار والتقدم » .

وكان الرئيس جمال ينصت باهتمام وعلّق على كلامى قائلاً أنه يوافقنى تماماً على كل ما ذكرت مع تحفظ واحد هو مسألة الثلاثة ملايين مصرى من أصل ليبى . وقال ضاحكاً آمل ألاّ تطالبنى بإعادتهم إلى ليبيا ! ثم استمر الرئيس عبد الناصر مؤكداً رغبته الصادقة في إقامة أوثق علاقات الصداقة مع ليبيا ومع الملك إدريس الذى يكن له كل احترام ومودّة، ومعى شخصيا لما سمعه عنى (وأورد إطراء لا داعى لذكره).

واستمر قائلا : « أود أولاً أن أزيل أى سوء تفاهم في العلاقات بين بلدينا ولذلك فإننى أرجوك ياأخ مصطفى أن تصارحنى إذا كان لديك ما يدعو للشكوى أو لمجرد جلب الانتباه » . قلت : « أما وقد شجعتنى فإن لدى سؤال : وهو أننى برغم اطمئنانى لصدق رغبتكم في إقامة تفاهم تام وصداقة متينة بين بلدينا فإننى لا أفهم الهدف من أعمال كثيرة تقوم بها سفارتكم في بنغازى . مثلاً ، محاولة توجيه قضاة المحكمة العليا المصريين والايحاء لهم باتخاذ مواقف خاصة ، ضارة بالاستقرار في ليبيا . إن لدينا الدليل على هذا » . فقاطعنى الرئيس عبد الناصر قائلا : « سمعت بما ذكرت وعلى أية حال لقد قررت ابدال السفير المصرى » . فقلت : « المهم هو من سيخلفه ، وهل سيسير حسب توجيهاتكم ، وفي نطاق التفاهم الذى نتحدث الآن عنه ؟ » فأطرق مليّا ثم قال : « سأرشح لكم شخصاً أثق به كثيراً وأعتز بصداقته ، كان استاذى في كلية أركان الحرب وكان قائداً للمدفعية في حرب فلسطين ، وهو رجل مستقيم وعلى قدر عال من الأخلاق الكريمة وهو اللواء أحمد حسن الفقى » . قلت على الفور : « وحيث أنه موضع ثقتكم ، فإننى أقبله على الفور ، طبعاً بعد الموافقة الشكلية من الملك » (وبالفعل أثبتت الأيام أن اللواء ـ فيما بعد الفريق ـ أحمد حسن الفقى كان خير من مثّل مصر في ليبيا خصوصاً أيام الاعتداء الثلاثي على مصر وما تبعه من أزمات سياسية حادّة بين مصر وليبيا كان سببها طيش وحماقة الملحق العسكرى المصرى) ، ثم أردف قائلا : « لست أنت وحدك الذى يعانى من القضاة ، أنا كذلك أعانى منهم الأمرّين ولو تركت لهم الحبل على الغارب لأقاموا الفوضى في البلاد وتعمّدت تجنب سؤاله ولكننى شعرت بأنه يعنى الدكتور عبد الرازق السنهورى » .

ثم انتقلت إلى الموضوع الرئيسى واستعرضت بايجاز الظروف الاقتصادية الصعبة التى نواجهها في ليبيا واضطرار حكومة محمود المنتصر عقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا لنحصل منها على ما يسد عجز الميزانية الليبية ، وقلت : « برغم أننى من دعاة التعاون الوثيق مع دول الغرب لغرض تطوير اقتصادنا ودفعه إلى التوازن واللحاق بموكب التقدم ، إلاّ أننى أرى أن الاعتماد على دولة أجنبية لتسديد عجز ميزانيتنا عمل قصير النظر خطير العواقب لأنه يؤدى بالتأكيد إلى تبعية تكاد تكون دائمة ، ولقد رأينا ـ زملائى وأنا ـ أن نتبع سياسة تهدف إلى تنمية مواردنا الوطنية وتطويرها بحيث يقف اقتصادنا الوطنى على رجليه في مستقبل قريب ، عند ذلك نراجع ارتباطاتنا الدولية ونتخلص من كل التنازلات التى اضطرتنا ظروفنا

الاقتصادية السيئة إلى قبولها . ولكن لكى نصل إلى هذا الهدف النبيل ، أى الى الاستقلال الكامل ، لابد لنا من عدة سنوات من العمل الجاد الصبور وقبول بعض الدواء المر .. لذلك فقد قررنا البدء في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بغية الاتفاق معها على تأجير قاعدة الملاّحة لمدة عشر سنوات أو خمس عشرة سنة والحصول منهاعلى أكبر قدر من المساعدات الاقتصادية » . وشرحت أن قاعدة الملاّحة تستعمل من قبل سلاح الطيران الأمريكى منذ ما يقرب من عشر سنوات ، وليست لدينا لا القوة العسكرية ولا السياسية لإخراجهم ، إذن فلنستغل فرصة بقائهم فيها ونأخذ منهم أعلى مقدار من الإيجار والمساعدات الاضافية ، ونوظّفها في تنمية اقتصاد وطننا وتطوير مواردنا حتى نصل إلى مرحلة لا نحتاج فيها إلى أية مساعدات وعند ذلك فقط يمكننا أن نحقق استقلالاً كاملاً .

وكان الرئيس جمال ينصت باهتمام لكلامى ثم قال : « إننى أفهم ظروفكم الصعبة تمام الفهم وأوافقكم على ما شرحتم من سياسة ، بل إنى اشجّعكم على ربط صداقة قوية مع الولايات المتحدة فهى دولة غنية يمكنها أن تساعدكم ، وليست لها سياسة استعمارية مثل انجلترا وفرنسا ، بل أكثر من ذلك فإننى أشجعك على التفاهم مع أمريكا فقد تساعدونا أنتم بصداقتكم معها على الضغط على بريطانيا للاتفاق معنا على إجلاء قواتها من مصر » . وعندما ابتسمت مظهراً دهشتى ، قال : « إننى أعنى ما قلت » ، فأجبت : « أى، قد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر! » .

ثم استمر الرئيس جمال في شرح مشاكله مع بريطانيا وتعنّتها وتمسّكها بمواقفها الاستعمارية القديمة ذاكراً أن أمريكا تتفهم موقف مصر وتعطف عليها وتحاول الضغط الودّى على بريطانيا لإجلاء قواتها عن مصر مقابل ايجاد نوع من التنظيم الدفاعى عن الشرق الأوسط ، ولكنها (أى أمريكا) تُصرّ على تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الشيوعية كبديل لبقاء القوات البريطانية في مصر ، وهى كذلك تراعى مصالحها الكثيرة مع بريطانيا ولا ترغب تأييد مصر إلى درجة اغضاب حليفتها بريطانيا العظمى . ثم قال : إننى أعنى ما أقول عندما أؤكّد أن صداقة قوية بين أمريكا وليبيا ستساعدنا على تشجيع أمريكا في ضغطها على بريطانيا ، مثلما شجعت العلاقات القوية بين المملكة السعودية وأمريكا على جعل السعوديين ينجحون في حث أمريكا في اتجاه تأييد مصر .

ثم انتقل الكلام إلى الشمال الأفريقى وعلاقاتنا مع فرنسا ، فأكدت للرئيس

جمال أننا لن نوقّع مع فرنسا أى اتفاق إلاّ اتفاق إجلاء قواتها عن فزان ، ولكننى رجوته أن يحتفظ بهذا السر لعدة أشهر إلى أن نجد الظروف المناسبة لإعلانه . وذكرت له أننى سأحتاج حتماً إلى عونه عندما تتأزم الأمور مع فرنسا ، فأكد لى أنه سيضع كل إمكانياته تحت تصرفنا .

وذكرت للرئيس جمال ملخصاً لما دار بين القيادة التركية وبينى ، في زيارتى الأخيرة لأنقرة ، وأظهرت له تقديرى العظيم لما لقيته من الزعماء الأتراك من مساعدة ورعاية وتفهم ، وشرحت له بأنهم وعدوا ببذل قصارى جهودهم لدى الرئيس ايزنهاور لكى يتبنّى مساعدة ليبيا اقتصادياً وسياسياً ثم قلت للرئيس عبد الناصر : أننى عرّجت في حديثى مع الزعماء الاتراك إلى مشكلة الشرق الأوسط ، وأننى نظراً للعلاقات الودية القديمة بين تركيا وليبيا (علاقات بدأت بين الخلافة في اسطنبول والسيد أحمد الشريف السنوسى منذ سنة ١٩١٥) . فقد سمحت لنفسى بأن أكون صريحاً معهم ، وعاتبتهم على كونهم الدولة الاسلامية الوحيدة التى تعترف باسرائيل وتتعاون معها ، وكان في ردّهم نوع من الندم وبعض العتاب من أن دولاً عربية كثيرة تتعاون مع أعداء تركيا . وقلت للرئيس عبد الناصر : إننى دعوت رئيس الوزراء التركى «عدنان مندريس» لزيارة ليبيا ليجتمع معكم ، اذا وافقتم أنتم على ذلك ، واذا وافقتم على قبول وساطة من أختكم الصغيرة ليبيا ، فتجتمع يا أخ جمال مع رئيس وزراء تركيا في ليبيا - البلد العربى المجاور الذى يكنّ لكم وللأتراك كل حب وتقدير - وتكون فرصة للمصارحة والمكاشفة مع الاتراك بنفس الطريقة التى اتبعناها (أنت وأنا) اليوم .

وذكرت له أن مندريس رجل دولة ممتاز ، وعلى درجة عالية من الذكاء والخبرة، وشعرت بأن له رغبة أكيدة في تحسين علاقاته مع الدول العربية عموماً ومع مصر بنوع خاص ، وأضفت أنه يمكن بسهولة التأثير على عاطفته الاسلامية وتحويل نشاطه للتعاون معنا . وتردد الرئيس عبد الناصر قليلاً ، ويبدو أنه فوجئ باقتراحى، ولكنه - بعد صمت قليل - أبدى موافقته المبدئية طالباً أن نبحث الموضوع بتعمق أكثر في مقابلتنا المقبلة .

وغادرت القاهرة إلى ليبيا يسيطر علىّ شعور أكيد بالنجاح في إرساء قواعد تفاهم عميق مع الرئيس جمال عبد الناصر ، وفتح صفحة جديدة في علاقات أخوية بين ليبيا ومصر بالاضافة إلى صداقة شخصية بينه وبينى .

وفي أواخر شهر أغسطس سنة ١٩٥٤ زارنى عضو مجلس قيادة الثورة المصرى قائد الجناح حسن ابراهيم واستضفته لعدة أيام بمسكنى في الجبل الأخضر ، وانتهزت الفرصة وأطلعته بصفة سرية على صورة لمشروع اتفاقية تأجير قاعدة الملاّحة للحكومة الأمريكية ، وكنا قد فرغنا من الاتفاق عليها مع الأمريكان في تلك الأيام ونستعد لتقديمها لمجلس الأمة لمناقشتها وإقرارها . وتركت السيد حسن ابراهيم يدرس مشروع الاتفاقية بإمعان ثم سألته هل يرى فيها ما يمس مصالح مصر أو ما يهدد أمنها . ولما أجاب بالنفي رجوته إعلام الرئيس عبد الناصر بمحتويات الاتفاقية وأضفت أننى أتمنى أن تمسك أجهزة الإعلام المصرية عن مهاجمة تلك الاتفاقية عند نشرها . وهذا ما حدث فعلاً ، فقد التزمت أجهزة الإعلام المصرية بموقف محايد معتدل ، ولم تُهاجم الاتفاقية الليبية - الأمريكية لافي الصحافة ولافي « صوت العرب » كما حدث لمعاهدة التحالف مع بريطانيا سنة ١٩٥٣ .

وفي أواخر شهر اكتوبر قمت بزيارة ثانية للرئيس عبد الناصر - بناء على دعوة منه - وكان الموضوع الرئيسى هو الاتفاق على عمل عربى سريّ نبيل ، ألا وهو إيصال الأسلحة والعتاد الحربى لثوار الجزائر ، وكما قال لى يومئذ فإنه كان قد اتفق مع الملك سعود والأمير فيصل على أن يموّلا صفقات السلاح والعتاد الحربى للثورة الجزائرية ، ويقوم العسكريون المصريون بشراء السلاح والعتاد الحربى ويوصلونه إلى الحدود الليبية ، وتقوم الحكومة الليبية بنقله إلى الحدود الليبية الغربية وتسليمه للثوار الجزائريين. وعّرفنى على الأخ أحمد بن بيّلا الذى كان يمثل الثوار الجزائريين خارج الجزائر . وبرغم المخاطر العظيمة التى كانت تحيط بذلك العمل الوطنى الجرئ فقد قمنا بواجبنا خير قيام (أنظر تفاصيل هذا الموضوع في الباب التاسع الخاص بثورة الجزائر) .

وما كدت أرجع إلى ليبيا حتى انفجرت أزمة حادة بيننا وبين فرنسا عندما طالبناها بإجلاء قواتها عن فزان واتصلت بعبد الناصر للتنسيق معه لدعم جهودنا ضد الضغوط الفرنسية (وسيأتى تفصيل ذلك في الباب السابع الخاص بمعاهدة الصداقة مع فرنسا) .

وفي أوائل سنة ١٩٥٥ أنفجرت أزمة حلف بغداد الشهيرة بين القاهرة وبغداد ، وعقد مجلس الجامعة العربية العديد من الاجتماعات لبحث تلك الأزمة الحادة التى هزت الجامعة العربية وكادت تصيبها بالشلل . وكانت الوفود العربية ممثّلة برؤساء

وزارات الدول العربية ، وقامت ليبيا بدور متواضع في تهدئة الخواطر واحتواء الأزمة، وبرغم العلاقة الممتازة القديمة بين الملك إدريس وحكام العراق فإن الموقف الليبى كان أقرب كثيراً لوجهة النظر المصرية .

وفي هذه الاجتماعات المهمة تهيّأت لى فرصة ذهبية تعرفت فيها على كثير من الزعماء العرب ، وانتهزت المناسبة وربطت علاقات ودية وتفاهم مع أغلب الرؤساء وكنت أشعر بأن الرئيس عبد الناصر - الذى كان يشارك في أعمال مجلس الجامعة العربية باعتباره رئيساً لوزراء مصر في ذلك الوقت يشجع الدول العربية على التفاهم معنا . ومن أهم الشخصيات العربية التى حظيت بالتعرف عليها وإقامة تفاهم وتعاون معها الأمير فيصل بن عبد العزيز ولى عهد المملكة العربية السعودية رحمه الله، وقد أعجبت كثيراً بوقاره وحكمته ونبل مواقفه، وبرغم علاقته المتينة بعبد الرحمن عزّام وبشير السعداوى (وكان الأخيرقد أخرج من ليبيا منذ سنة ١٩٥٢) فإن الأمير فيصل تخطّى الماضى وفتح عقله وقلبه واستمع لشرحى لظروف ليبيا ، وتفهّم موقفنا وبدأ بين المملكة السعودية وليبيا عهد تفاهم متين.

كذلك التقيت بفارس الخورى رئيس وزراء سوريا وأعجبت بغزارة علمه القانونى وبُعد نظره وعروبته الصادقة ، واذكر أننى جمعتنى وقفة معه ومع الرئيس عبد الناصر الذى كان ينحنى بقامته الفارعة لينصت لآراء ونصائح فارس الخورى (قصير القامة) في احترام عظيم ، وكان فارس يخاطب الرئيس عبد الناصر« يا إبنى يا جمال .. كذا ... كذا» ، وكان الرئيس عبد الناصر يعامله بوقار واحترام شديدين .

وطبعاً فإن جلسات قليلة مع فارس الخورى ووزير خارجيته بدّدت الغيوم والشكوك التى كانت جاثمة على العلاقات الليبية السورية. أما علاقات ليبيا مع العراق فقد كانت تجتاز مرحلة دقيقة لا تخلو من بعض الغرابة، فبينما كانت علاقة رجال الحكم في العراق (الملك فيصل الثانى والوصى على العرش ونورى السعيد) علاقة ودية ممتازة مع الملك إدريس إلى درجة أن السفارات العراقية كانت تمثل ليبيا في دول كثيرة ، وأن قائد الجيش الليبى كان ضابطاً عراقياً كبيراً، فإن العلاقة بين حكام العراق والحكومة الليبية، ومعى بصفة شخصية كانت علاقة فاترة يسودها الشك والحذر. وما ذلك إلاّ لأن نورى السعيد كان يعتقد أننى مُوالٍ للرئيس جمال عبد الناصر أو على الأقل أسير في فلك حكومة الثورة المصرية وأتعاون معها ضد العراق!

وفي أواخر سنة ١٩٥٥ عقدنا ، الرئيس جمال عبد الناصر وأنا ، العديد من الاجتماعات في القاهرة والاسكندرية ونسّقنا في تلك الاجتماعات سياساتنا تجاه الدول الغربية ، وقمت ببعض المساعى لتقريب وجهات النظر بينه وبين الحكومة البريطانية (استجابة لرجاء من « سلوين لويد » وزير خارجية بريطانيا) . واتفقنا كذلك على كثير من المناورات أهمها قصة مناورة السلاح المصرى للجيش الليبى (وقد ورد ذكر هذه القصة في جزء آخر من المذكرات) . كما نسّقت معه خطة سرّية لتبادل التمثيل الدبلوماسى مع الاتحاد السوفييتى (حيث جرت المفاوضات السرية مع السفارة الروسية بالقاهرة) . كذلك نسّقنا سياسة المزايدة بين الشرق والغرب التى ورد ذكرها في الجزء الخاص بالعلاقات بين ليبيا وأمريكا . وبعبارة موجزة فقد أقمنا تنسيقاً تاماً لسياسات مصر وليبيا ، وتفاهماً وتعاوناً تاماً بينهما ، وكان لهذا العمل الوطنى آثاره الواضحة، فكلما زاد التقارب بين مصر وليبيا كلما زادت بريطانيا من أعمالها السرية ضدّى شخصياً ، ولكن في نفس الوقت فإن وزن ليبيا وأهميتها في نظر الدول الغربية ازداد كثيراً وجعل الدول الغربية تعمل بكل نشاط واهتمام لكى لا تفقد مركزها الاستراتيجى في ليبيا .

واذكر للرئيس جمال مأثرة طيّبة، فقد جئته أوائل سنة ١٩٥٥ وكنت أحاول تأسيس أول جامعة ليبية وقدمت له كشفاً يحتوى على أسماء ستة من خيرة أساتذة كلية الآداب فى جامعة القاهرة (وكان مستشارى للشئون التعليمية فريد أبو حديد هو الذى اختار الأسماء) . وقلت للرئيس أود أن ينتدب هؤلاء الأساتذة الستة للعمل فى أول كلية آداب وتربية فى ليبيا ، فوعد أن يتحدث مع رئيس الجامعة المصرية ويبلغنى فى الغد ، وعندما قابلته فى الغد ، قال لى ضاحكاً : هل تريد انهيار الجامعة المصرية ؟ إن هؤلاء الأساتذة الستة هم الأعمدة الرئيسية التى تقوم عليها كلية الآداب المصرية! أستطيع أن أعطيك واحداً أو اثنين منهم ولكن...» فقاطعته قائلاً : إننى لا أريد انهيار الجامعة المصرية التى تخرجت منها منذ عشر سنوات ، ولكنى أريد أن أبنى الجامعة الليبية ولديك فى مصر عدد كبير ممن يحل محل هؤلاء الستة ، وليس لدىّ أحد يقوم بعملهم . فأطرق مليّاً وقال : وليكن ما يكون سأنتدبهم للعمل لمدة سنتين فى الجامعة الليبية .

وكان أولئك الستة خير أساتذة أسّسوا كلية الآداب الليبية على أحسن أسس . وكانت مرتباتهم على نفقة الحكومة المصرية .

وبعبارة موجزة فإن سياسة الوزارة الجديدة ونهجها العربى الوطنى المتمثل فى نفض الجمود الذى كان مسيطراً على علاقات ليبيا مع الدول العربية وإبداله بسياسة انفتاح وتعاون وتفاهم مع جميع العرب وخصوصاً مصر ، واتخاذ الوزارة الجديدة لمواقف وطنية عربية مستقلة عن النفوذ الغربى (بل وفى بعض الأحيان مناوئة له)، كل هذا كان له رد فعل سلبى لدى الطبقة الاستعمارية المخضرمة التى كانت تعشعش فى وزارة الخارجية بلندن ، وفى السفارة البريطانية فى طرابلس ، فصوّروا السياسة الليبية الجديدة على أنها خضوعاً تاماً لنفوذ عبد الناصر ، ودوراناً فى الفلك المصرى، وقبولاً بانتشار النفوذ المصرى المعادى لبريطانيا فى أرجاء ليبيا . وقاموا بنشر هذه الصورة الملفقة مقرونة بدعاية خبيثة فى الدوائر الحسّاسة فى الديوان الملكى والولايات . وبين السياسيين الليبيين المتعاونين معهم ، وفى كثير من اتصالاتهم بالملك إدريس ففى رسالة بعث بها سير أليك كيركبرايد بالسفارة البريطانية فى ليبيا إلى وزارة خارجيته يقول :

«أما بالنسبة لتقييمى الشخصى فان مصطفى بن حليم قد يحمل فعلاً ميولاً عاطفية تجاه مصر بحكم خلفيته وطفولته ، واضافة إلى ذلك فقد أشيع أنه يقوم بتكديس كمية من الأموال فى مصر حصل عليها فى برقة بوسائل غير معروفة، كما اطلعت على تقارير تفيد ان المصريين أو دعو أموالاً لحسابه فى أحد البنوك المصرية ... ان تصرفاته تنم عن حرص للتوفيق بين ميوله نحو مصر وسياسة الملك إدريس الذى لا يمكن اعتباره موالياً لمصر ، مع تفادى الاساءة إلى تلك الدولة».

ويضيف سير أليك كيركبرايد :

«لا اعتقد أن بن حليم يحمل أى عاطفةخاصة تجاهنا أو تجاه أى قوة غربية أخرى، ولكنه . مرة أخرى . لا يرغب إلاّ أن يكون فى الجانب المنتصر».

(انظر الملحق رقم ٢)

وحاول الانجليز بحذر وذكاء بث الشك فى ولاء الحكومة ، وولائى الشخصى نحو ليبيا ونحو الملك . ولو أننى كنت أحظى بقدر كبير من ثقة الملك وتقديره إلاّ أن تكرار الدس والكيد الماكر بدأ يسبب لى نوعاً من الصعوبات والحساسية فى علاقاتى بالملك إدريس ، وتكرّرت توجيهاته لى باتباع سياسة تراعى مصالح ليبيا الحقيقية وتحذيراته من انتشار النفوذ المصرى .

وفى ربيع سنة ١٩٥٦ وقعت حادثة دبلوماسية تم احتواؤها بسرعة ولله الحمد . فقد طلب السفير المصرى مقابلة الملك لإبلاغه رسالة شخصية من الرئيس عبد

الناصر وكانت الرسالة تتلخص فى سؤال محدد : «ما هو موقف ليبيا إذا ما تأزّمت علاقات مصر مع بريطانيا وحاولت الأخيرة الهجوم على مصر مستعملة قواتها وقواعدها فى ليبيا ؟» وفوجئ الملك بدقة السؤال وحساسّيته ، لما قد يحمله من معنى الاتهام أو الشك فى سياسة الملك ووطنيته ، واستاء كثيراً من صيغة السؤال والكيفية التى طُرح بها ، وخانته لباقته المعتادة وكان ردّه حادّاً جافاً إذ قال للسفير: «ليست لدينا أية قوة يمكنها إيقاف بريطانيا العظمى ومنعها من القيام بأى عمل مسلّح» . وتكهرب الجو فتدخّلت بسرعة وقلت للسفير : «إنك لم توضح سؤالك ، فقد فهم مولانا الملك أنك تسأل عن القوة التى ستستعملها ليبيا فى ردع بريطانيا إذا ما حاولت الاعتداء على مصر ، فلذلك كان رد مولانا الملك بأن ليس لدى ليبيا قوة تمكنها بأن تقف أمام بريطانيا العظمى . غير أنه مما لاشك فيه أن ليبيا لن تسمح لبريطانيا باستعمال قواعدها فى ليبيا ضد مصر لأن معاهدة التحالف لا تسمح لها بذلك . ولدى ليبيا الوسائل الكثيرة الكفيلة بمنع بريطانيا من استعمال قواتها ضد مصر . وعلى أية حال فإن مجال دراسة هذه المواضيع والاحتمالات هو وزارة الخارجية الليبية» ، وانتهى الاجتماع بسلام .

وعندما انفردت بالسفير عاتبته على مواجهة الملك بذلك الموضوع الحسّاس قبل أن يبحثه معى بل أنه تعمّد كتمانه عنى ، فرد السفير بأنها تعلميات الرئيس عبد الناصر نفّذها حرفياً!

وفى أول مقابلة مع الرئيس عبد الناصر بعد هذا الحادث الدبلوماسى أثرت الموضع وعاتبته ، فانفجر ضاحكاً وقال : لقد كنت على شك فى أن الملك إدريس يوافق على سياستك العربية ويبارك التقارب مع مصر ولما بدأت الأمورتتأزم مع بريطانيا رغبت أن أقطع الشك باليقين وأعرف وجهة نظر الملك شخصياً وموقفه فى حالة اعتداء بريطانيا على مصر .

وذكرت للرئيس عبد الناصر أن الملك إدريس لا يقبل إطلاقاً أن يلحق بمصر أى اذى وبنوع خاص أن يقع عليها الأذى من قواعد أجنبية قائمة على التراب الليبى، وفى نفس الوقت فهو شديد الحرص على استقلال ليبيا ، ويشعر شعوراً قوياً بأنه مسئول عن المحافظة على ذلك الاستقلال الذى دفع الشعب الليبى ثمناً فادحاً له ، ولذلك فهو لا يرغب أن يغامر بذلك الاستقلال ويعرضه لمواجهة عسكرية مع بريطانيا العظمى . وأضفت أن الملك إدريس يعتقد اعتقاداً جازماً أن بريطانيا وراء أغلب المؤامرات

السياسية التى تقع في عالمنا العربى وهى لا تتورّع عن الغدر ونقض العهود كما فعلت مع شريف مكة ، لذلك فإن الملك إدريس يحاول دائماً أن يتجنب المواجهة معها. ومهما يكن من أمر فإن الحكومة الليبية هى التى تحدّد سياسة الدولة وتنفذها، طبعاً بموافقة الملك ، وتأكد يا أخ جمال أن الحكومة الليبية التى أرأسها لن تقبل بأى حال ، ولأى أسباب السماح لأى قوة بالهجوم على مصر من قواعد لها فى ليبيا، وكذلك فإن هذا هو شعور الملك ورأيه، مهما كلّفنا الأمــر، وعــلى أى حال فإن معاهدة التحالف مع بريطانيا لا تسمح لها باستعمال قواتها فى ليبيا ضد أى بلد عربى.

واستمرت علاقاتنا العربية تزداد قوة وتنسيقاً سواء مع الدول العربية خلال اجتماعاتنا مع رؤساء الحكومات فى مجالس الجامعة العربية أو مع الحكومة المصرية وبصفة خاصة من خلال اتصالاتى المباشرة مع الرئيس جمال شخصياً .

وفى يونية سنة ١٩٥٦ وأثناء زيارتى الرسمية للندن واجتماعاتى الكثيرة مع رئيس الوزراء «انتونى إيدن» ووزير الخارجية «سلوين لويد» جرت مناقشات هامة بخصوص مصر والرئيس جمال قمت فيها بشرح وجهة نظر الرئيس جمال ونفيت عنه الكثير من الشائعات ، وحاولت التلطيف من التوتر الذى كان يسود العلاقات المصرية البريطانية ، وأرسلت ملخصاً لتلك الاجتماعات إلى الرئيس عبد الناصر. وقد شرحت ما دار في هذه الاجتماعات باسهاب فى الجزء الخاص بعلاقات ليبيا مع بريطانيا العظمى .

ثم بدأت الغيوم تتراكم فى جو الشرق الأوسط السياسى بعدما تراجعت أمريكا وبريطانيا وسحبتا عرضهما بتمويل مشروع السد العالى الشهير، وليس هنا مجال الحديث عن خلفيات تلك الأزمة الشهيرة التى دفعت الرئيس عبد الناصر إلى اتخاذ خطوته الجريئة بتأميم قناة السويس .

تأميم قناة السويس وأزمة على الابواب

كنت أستمع لخطاب الرئيس عبد الناصر من جهاز راديو صغير فى حديقة منزلى بطرابلس، وعندما وصل فى خطابه إلى ذكر قراره بتأميم القناة انتابنى شعور غريب هو مزيج من الخوف والاشفاق على مصر واعتزاز واعجاب بجرأة القرار. واستدعيت وكيل وزارة الخارجية على الفور وأمليته برقية موجهة إلى الرئيس جمال

تعبّر عن تأييد ليبيا التام وتهنئته على خطوته الشجاعة . كما احتوت برقيتى تعريضاً صريحاً بالدول الغربية التى تحاول فرض سياستها على الشعوب المحتاجة لمساعدتها وقروضها ، وتعاقبها بحبس تلك المعونة والقروض إن أظهرت استقلالاً فى مواقفها ، وأمرت وكيل الخارجية بنشر برقيتى وإذاعتها وتوزيعها على جميع وكالات الأنباء . وأعترف أننى لم أستشر أحداً من زملائى فى هذا الأمر وأن برقيتى كانت عنيفة وتحتوى على تحدّ صريح للدول الغربية .

ولم يمض الآ يوم واحد وإذ بالملك ادريس يرسل لى برقية شفرية كلها لوم شديد على تسرّعى فى تأييد تأميم القناة ، وتجاهلى بحث هذا الموضوع الخطير معه وتحذيرى من العواقب الوخيمة التى يجرّها عملى هذا على مصالح ليبيا ، وأمراً قاطعاً لى بالامتناع عن الإدلاء بأى تصريح أو تعليق حول هذا الموضوع الخطير ، وكانت البرقية تحتوى على ألفاظ لم أتعوّدها من الملك ، ولهجة شديدة شعرت أنها تمس كرامتى وتعبّر عن عدم الثقة فى شخصى فكتبت استقالتى وطرت إلى طبرق واجتمعت بالملك وذكرت له بعبارات صريحة أننى لا أقبل هذه المعاملة وأشعر بأن ثقته فيّ قد تلاشت ، ولذلك فإننى أقدم استقالتى . واستغرب الملك من موقفى وسأل : أليس من حقه أن يصحّح مسار وزارته إن رآها تحيد عن طريق الصواب ؟ ولفت نظري لما يسببّه تأييدى العلنى لمصر من أثر ضار على علاقاتنا بدول الغرب خصوصاً أن تأميم القناة سيشعل أزمة دولية عالمية لاناقة لنا فيها ولا جمل ، وأنه يود أن أستمر فى منصبى بشرط ألاّ أتخذ أية خطوة هامة إلاّ بعد التشاور معه .

وخرجت من اجتماعى مع الملك دون أى اتفاق ، فلا أنا قبلت أن تقيّد يداى فى رسم سياسة الحكومة ، ولا هو قبل أن تسير حكومته فى سياسة يخشى من مخاطرها على استقلال البلاد دون الرجوع اليه جملة وتفصيلاً .

ولدى خروجى من مكتب الملك كان ناظر الخاصّة الملكية البوصيرى الشلحى ينتظرنى فانفجرت فيه وصببت جام غضبى عليه وقلت كلاماً كثيراً أسفت فيما بعد على صدوره منى ، وحاول أن يثنينى عن استقالتى فقلت له : « لم أعد أرغب أن أبقى رئيساً لوزارة لا تملك أن تمارس صلاحياتها التى خولها لها الدستور » فتحمّلنى بحلم لم يكن معروفاً عنه ودخل إلى مكتب الملك وبقى لديه فترة قصيرة ، ثم جاءنى وأرجعنى إلى غرفة الملك . ولا أدرى أى سحر استعمله البوصيرى ، فقد وجدت الملك فى غاية المجاملة وطيّب خاطرى وأكّد ثقته فيّ وحاول رفع معنوياتى وشرح أنه لا

يود أن يعّرض استقلال الوطن للمؤامرات الغربية ، وأنه يخشى مؤامرات بريطانيا ومكرها ، وأنه حريص على سلامة مصر حرصه على سلامة ليبيا ، ولكنه يخشى من المغامرات الدولية التى لاقبل لليبيا بها ...... الخ ، على أى حال ، استرجعت استقالتى واكدت للملك أن حرصى على استقلال الوطن واستقراره لا حدود له .. وأكدت له أن تأييدنا لمصر يزيد مركزنا الدولى قوة ويظهرنا أمام شعبنا بمظهر الحكومة الوطنية المتجاوبة مع رغبات الجماهير العربية ... وقلت له : أرجو يامولاى ألاّ تستمع لدسّ الانجليز وأؤكد لك أننا لن نتعرض لأذاهم طالما وقفنا صفاً واحداً .

وخرجت من لدى الملك يخالجنى شعور بأن التفاهم معه لم يكن بالعمق والشمول الذى تتطلبه معالجة الأزمة الدولية التى أصبحت على الأبواب .

اتفاقية تأجير قاعدة الملاحة للولايات المتحدة الأمريكية

منذ عهد الوزارة الليبية الأولى بدأت المفاوضات بين ليبيا وأمريكا واستمرت كذلك في عهد وزارة الساقزلي. أما بالنسبة لوزارة الساقزلي فقد كنت عضوا في الوفد الليبي المفاوض إلى جانب الدكتور علي العنيزي وسليمان الجربي، وكان السيد محمد الساقزلي يرأس الوفد الليبي. وتعثرت المفاوضات امام عقبتين اثنتين:

- مدى خضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية.
- قيمة إيجار القاعدة.

فقد كانت الولايات المتحدة تصر على ألا يخضع أفراد قواتها لأي قانون ليبي (إسوة بوضعهم في القواعد الأمريكية في دول أخرى مثل اسبانيا والفلبين والمانيا الغربية)، أما قيمة الإيجار فقد أصرّت الولايات المتحدة على دفع إيجار إسمي مقداره مليون دولار فقط في السنة.

وأمام رفض المفاوض الليبي لهذا الإيجار التافه كان الأمريكيون ينصحون بالاعتماد على حسن نوايا الكونجرس الذي يرفض دفع إيجار لقواعد أمريكية تدافع بها أمريكا عن العالم الحر. ولكن الكونجرس - كما كانوا يؤكدون - مستعد لتقديم العون المادي للدول الصديقة النامية بسخاء لتطوير اقتصادها ورفع مستوى شعوبها!

وكما ذكرت سابقا فإن الولايات المتحدة كانت تستعمل قاعدة الملاّحة منذ سنة ١٩٤٤ بناء على اتفاق مع بريطانيا العظمى التي كانت تحتل ليبيا وتحكمها بادارة عسكرية. وعشية إعلان الاستقلال وقّعت الحكومة الليبية الأولى اتفاقية تجدد سنويا مع الولايات المتحدة تسمح للاخيرة باستعمال قاعدة الملاحة إلى أن تحل محل الاتفاقية المؤقتة هذه معاهدة يوافق عليها البرلمان الليبي وتنظم استعمال القوات الأمريكية لقاعدة الملاحة.

وفي مايو ١٩٥٤ بدأتُ المفاوضات مع الحكومة الأمريكية يعاونني الدكتور عبد السلام البوصيري وزير الخارجية والدكتور علي العنيزي وزير المالية وسليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية، واقترحنا بالنسبة لسريان القوانين الليبية على أفراد القوات الأمريكية أن نطبق نفس النصوص المطبقة في معاهدة الصداقة والتحالف بين ليبيا وبريطانيا في معاهدة التحالف. أما بالنسبة لمقدار الإيجار فقد طلبناً إيجاراً سنوياً مقداره خمسة عشرمليون دولار.

وقد رفض الأمريكيون الاقتراحين بشدة خصوصاً مقدار الإيجار وسرعان ما توقفت جهودنا في طريق مسدود. وكنا نواجه وضعا غريبا: فمن ناحية نظرية، كنا أصحاب حق، ولا يمكن أن يستمر استعمال القوات الأمريكية لقاعدة الملاحة إلاّ بمعاهدة تنظّم ذلك الاستعمال بموافقتنا ورضانا، ولكن من الناحية العملية لم يكن لدينا لا القوة السياسية ولا العسكرية لارغام أمريكا على قبول طلباتنا أو إجلاء قواتها عن قاعدة الملاحة. كما أننا كنا في أشد الحاجة إلى العون المالي الكبير الذي ننتظره من أمريكا لتوظيفه في تطوير وتنمية اقتصادنا، كما أن الوقت لم يكن لصالحنا على الاطلاق. وكنت أكره أن أتفاوض من موقف ضعف ودون أن تكون لي «نقاط ارتكاز» أستند عليها في الضغط على الجانب الآخر، وزيادة في ضعف موقفنا فإن الأمريكيين كانوا على علم تام بضعفنا ذلك وشدة حاجتنا لعونهم الاقتصادي.

وعرضت الموقف على الملك وشرحت له باسهاب أنني لا أستطيع أن أوافق على تأجير قاعدة الملاّحة بإيجار تافه (مليون دولار سنوياً!) وأعتمد على حسن نوايا الكونجرس الأمريكي! وأنه أفضل لنا أن نعلن على العالم أن أمريكا تحتل قاعدة الملاّحة بالرغم منا، وأنها تحاول أن تملي علينا شروطاً لو قبلناها لكنّا محل سخرية العالم! وقلت إن مثل هذا الموقف سيرغم الولايات المتحدة في آخر المطاف إلى قبول طلباتنا.

ولكن الملك ادريس رحمه الله كان يكره مواقف المجابهة الشديدة ويميل بطبيعته إلى التريث والصبر والعمل الحثيث للوصول إلى تفاهم بالطرق السلمية، واقترح عليّ اقتراحا حكيماً كان له الفضل في تذليل المصاعب مع الأمريكيين.

قال الملك إن علاقات تركيا قوية وودية مع الولايات المتحدة، وتركيا عضو بارز في حلف الأطلنطي تعتمد الولايات المتحدة عليها اعتماداً كبيراً، ثم أن للاتراك خبرة طويلة في التعامل مع أمريكا التي لها قواعد عديدة على التراب التركي، وكذلك فإن نفوذ تركيا كبير في واشنطن. هذا من جهة. ومن جهة، أخرى فإن علاقات تركيا مع ليبيا علاقات تاريخية وطيدة والاتراك يعطفون كثيراً على ليبيا ويعتبرونها الدولة العربية الوحيدة التي وقفت معهم موقفاً مشرفاً إلى آخر لحظة، بل وقد عرّض قادة الجهاد الليبي مصالح بلادهم لمخاطر عظمى في سبيل الوقوف بجانب الأتراك في محنتهم. ولذلك فاني (الكلام للملك ادريس) على يقين من أن قادة تركيا سيقفون معنا ـ إذا طلبنا منهم ذلك ـ ويبذلون كل الجهود الممكنة لجعل الولايات المتحدة

تتجاوب مع طلباتنا، ولذلك فاني أنصحك أن تتصل بالحكومة التركية لهذا الهدف وسترى بنفسك مدى المساعدة التي سيقدمونها لنا في سبيل إنجاح تفاوضنا مع واشنطن ، ثم أضاف الملك: أما إذا فشلنا بعد هذا الجهد فلكل حادث حديث.

دعم تركي بدون حدود

وبمجرد أن أشعرت رئيس الوزراء التركي «عدنان مندريس» برغبتي زيارته بادر بتوجيه دعوة ودية حارة إليّ لزيارة أنقرة، ولبيت الدعوة ومعي وفد كبير مكون من الوزراء العنيزي والبوصيري والجربي وعدد كبير من المختصين.

وكان ترحيب الأتراك بنا ترحيباً قلبياً صادقاً. أحاطونا بعناية كبيرة، وفتحوا لنا قلوبهم وعقولهم وعاملونا معاملة أخوية صادقة، وكلما حاولنا شكرهم قاطعونا بأنهم انما يردّون لنا بعض الجميل، فهم لا ينسون أبداً موقف السيد أحمد الشريف السنوسي من تركيا وأعماله البطولية الإسلامية ومخاطرته بثمار الجهاد في وطنه ليبيا نصرة للأتراك. بل إن جريدة «الوطن» التركية كانت صريحة إلى الغاية إذ وصفت ليبيا بأنها الدولة العربية الوحيدة التي لم تطعن تركيا من الخلف.

وعقدنا عدة اجتماعات مع الرئيس «جلال بايار» ورئيس الوزراء «عدنان مندريس» والوزراء الأتراك، وعرضنا عليهم بصراحة تامة الموقف الحرج الذي نجد أنفسنا فيه مقابل الولايات المتحدة التي تستعمل قاعدة الملاّحة وترغب دفع إيجار إسمي مقداره مليون دولار في السنة وترفض التفاوض على مقدار الإيجار بحجة أنها تدافع عن العالم الحر، وترى أنه من غير اللائق أن تدفع إيجاراً لقواعدها التي تدافع بها عن العالم الحر!، ومن جهة أخرى تصرّ على ألاّ يخضع أفراد القوات الأمريكية لأي قوانين ليبية. هذا من جهة ما فهمنا أنه موقف الولايات المتحدة. أما موقفنا فانه يلخص في أننا لا نعارض تأجير قاعدة الملاحة لأمريكا لمدة خمسة عشر سنة مثلاً لتدافع بها عن العالم الحر، ولكن لكي نكون نحن في ليبيا أعضاء في هذا العالم الحر فلا بد لنا أولاً من أن نحرر أنفسنا من الفقر والجهل والمرض وتخلف قرون عديدة عن ركب الحضارة والتطور. ولذلك فإننا على استعداد لتأجير قاعدة الملاّحة للولايات المتحدة لعدد من السنين على أن نستعمل ما نحصل عليه من إيجار مجزي للقاعدة في تنمية الموارد الاقتصادية الوطنية والنهوض بالوطن من كبوته وإلحاقه بموكب التقدم الحضاري.

وشرحت أن أجدى طريقة للدفاع عن العالم الحر ضد التغلغل الشيوعي انما تكمن في القضاء على الفقر والجهل والمرض في دول العالم الحر خصوصا تلك الدول التي توفر للولايات المتحدة القواعد العسكرية لذلك الدفاع.

وأبدى الاتراك تفهما كبيرا لموقفنا، وشرحوا أن الكونجرس الأمريكي لا يميل بطبيعته إلى الموافقة على دفع «إيجار» عن استعمال أمريكا قواعد في بلاد هي جزء من العالم الحر لأن الكونجرس يرى أن فكرة الإيجار تتعارض مع الاغراض النبيلة التي تدفعهم للدفاع عن العالم الحر. ولكنه (والكلام لمندريس) على ثقة شبه اكيدة أن هذا الاشكال يمكن حله إذا اقنعنا الكونجرس أن كل ما ستدفعه أمريكا من «إيجار» للقاعدة سيستعمل للنهوض بمستوى الطبقات الفقيرة وتنمية الاقتصاد الليبي ونشر التعليم والعناية الصحية والاجتماعية للشعب الليبي، وأن هدف الحكومة الليبية هو الوصول في زمن معقول إلى توازن اقتصادي اجتماعي جيد يجعل ليبيا في مأمن من خطر التغلغل الشيوعي، كما يجعلها في غير حاجة شديدة للمساعدات الخارجية.

وردا على مندريس اذكر أنني اقترحت أننا على استعداد لوضع كل ما نحصل عليه من إيجار أو مساعدة أمريكية تحت تصرف مجلس ليبي - أمريكي مشترك يشرف على صرف تلك الاموال في اغراض التنمية الاقتصادية، واعادة بناء دمار الحروب في المرافق العامة الاساسية ومحاربة الفقر والجهل والمرض في ليبيا. واكدت أنني اتعهد بألا يدخل شيء من الإيجار أو المساعدة الأمريكية إلى الميزانية الليبية (لأن بريطانيا تعهدت بتسديد عجز تلك الميزانية). واضفت: وتيسيرا للأمور فانني لا يهمني أن يسمى ما نستلمه من الولايات المتحدة إيجاراً أو مساعدة اضافية أو مساعدة اساسية إذا كان هذا يرضي حساسيات الكونجرس الامريكي.

أما بالنسبة لخضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية فانني لا أستطيع أن أعرض على أمريكا أكثر مما ورد في معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى.

وكان مندريس - وهو رجل دولة من الطراز الاول - يبدي تفاؤله ويشرح أن واشنطن تفتقر إلى خبرة لندن وباريس في التعامل الدولي، ومن المهم بالنسبة لواشنطن أن نراعي المبادىء التي يقررها الكونجرس ونجد الوسائل لمسايرة هذه المبادىء أو الالتفاف حولها - إذا لزم الامر - وأكد أنه إذا تمكنا من عرض وجهة النظر الليبية بطريقة لبقة ذكية فانه على يقين أننا سنجد أن المساعدات الأمريكية

سخية ومجردة من الشروط ولا اهداف استعمارية وراءها، ولكن يجب أن يشعر الكونجرس أن من يتلقى عونهم يقف في خندق الدول الحرة التي تحارب التغلغل الشيوعي. وكرر مندريس هذه الفكرة الاخيرة العديد من المرات،وفي الختام أكد لنا أنه سيرسل عدة رسائل إلى الرئيس ايزنهاور وإلى وزير الخارجية «دالاس» وإلى بعض الأعضاء البارزين في الكونجرس، وانه على يقين من أننا سنلمس تغيرا واضحا في الموقف الأمريكي في الاسابيع القليلة القادمة.

وفي جلسة أخرى مع مندريس اقتصرت عليه وعليّ دون زملاء أو مترجمين (فقد كان مندريس يجيد الفرنسية ولكنه لا يستعملها في الاحاديث الرسمية) جرى استطلاع للظروف السائدة في الشرق الاوسط، ومخاوفه من تغلغل النفوذ الشيوعي في الدول العربية وتفكك تلك الدول العربية وظهور الخلافات بينها، بينما اسرائيل تزداد قوة وحيوية. وانتهزت تلك الفرصة الذهبية وقلت لمندريس (ولازلت اذكر كلماتي تلك وكأنها نقشت في ذاكرتي نقشا)، قلت: «عدنان بك، لقد أشعرتني بمعاملتك الممتازة لي كأنني أخ أصغر لك ولقد تأثرت كثيراً عندما ذكّرتني بأن السيد أحمد الشريف خاطر باستقلال وطنه ليبيا نصرة لخليفة المسلمين، واعجبت بك لأنك لاتزال تحمل لذلك المجاهد الليبي المسلم العظيم شعور التقدير والمحبة. فهل تسمح لي كأخ مسلم لك أن اسألك».. فقاطعني قائلا: اسأل ما تشاء ولا تضع في يدك قفازا (تعبير فرنسي يعني لا تخجل!). قلت: «هل لك أن تفسر لي كيف أن تركيا البلد المسلم الكبير وموطن الخلافة الاسلامية للعديد من القرون تعترف باسرائيل عدو الاسلام اللدود والشوكة المسمومة في قلب العالم العربي؟» وبكل هدوء قال مندريس: سؤالك هذا لا يدهشني اطلاقا بل كنت استغرب لو لم اسمعه منك! ياأخي اسرائيل أنشأتها هيئة الأمم المتحدة، وتركيا عضو مؤسس لهيئة الامم المتحدة، ثم أن تركيا عضو بارز في حلف الاطلنطي ومن أسس هذا الحلف اتباع سياسة ودية نحو اسرائيل، ولا تنسى أن أمريكا هي العنصر الفعّال الاساسي في حلف الاطلنطي وهي صديقة اسرائيل الحميمة وعلاقاتنا حميمة مع أمريكا، ولهذه الاسباب «الجيوبوليتيكية» كان لا بد لنا من الاعتراف باسرائيل. ولكن ماذا يعني هذا الاعتراف؟ إن سفارتنا في «تل ابيب» يقيم عليها قائم بالأعمال أي ليس هناك سفير تركي في تل ابيب، وتجارتنا مع اسرائيل أقل من نصف تجارة اسرائيل مع اليونان الذي يتنطع بمجاملته للعرب لأنه لم يعترف باسرائيل!. قلت: كم كنت اتمنى

يا عدنان بك أن جاملت تركيا، الدولة المسلمة، شقيقاتها الدول العربية كما جاملتهم اليونان. وشعرت هنا أن عدنان مندريس شعر بحرج ولكن سرعان ما رجعت الابتسامة إلى وجهه، وقال:

«أولا اتمنى كذلك لو جاملت شقيقاتنا الدول العربية اختهم تركيا فوقفوا معها موقفا طيبا في موضوع قبرص مثلا؟ أما موضوع مغازلة روسيا من قبل الدول العربية، روسيا التي تشكل الخطر رقم واحد على سلامة تركيا.. فماذا نقول فيه؟ ياأخي مصطفى إذا كنت تود أن تبحث المواضيع السياسية للشرق الاوسط في جو اسلامي فانا على استعداد تام، لا تجاملوا اعداءنا ولا نجامل اعداءكم، راعوا شعورنا فنراعي شعوركم ثم نتعاون تعاونا اسلاميا لصالح شعوبنا ونصرة ديننا. هناك مشاكل كبرى في غاية الأهمية تخص العالم الاسلامي: خطر التغلغل الشيوعي الملحد، خطر بقاء اسرائيل... مشكلة قبرص، مشكلة كشمير وكثير من المشاكل الأخرى».

وتشعب الحديث ولكنني وجدت مندريس في وضع عاطفي اسلامي فانتهزت الفرصة، وقلت: «أنني بعد زيارتي هذه لانقرة سأتوجه بعون الله إلى القاهرة لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، فهل تسمح لي إذا وجدت جوا مناسبا أن أنقل له ما دار بيننا في هذه الجلسة؟» قال: «بل أشجعك على ذلك»، قلت: «فاذا وجدت منه أذناً صاغية فانني أود أن أدعوكما لزيارة ليبيا سواء هذا الصيف في الجبل الاخضر أو الشتاء المقبل في مدينة طرابلس، ويكون اجتماعكما للتعارف ولاستعراض مشاكل الشرق الاوسط في جو إسلامي ودّي، فاذا وجدتما أرضية مقبولة للتفاهم قررتما عند ذلك ما تتخذانه من خطوات، وسيكون دورنا في ليبيا دور المضيف لأخوين عزيزين هما قطبان رئيسيان من أقطاب العالم الاسلامي». رد مندريس: «وهو كذلك!! ولكنني أحذرك من أن الرئيس عبد الناصر لن يقبل هذه الفكرة».. قلت: «دعني أجرب!»

وجاء يوم مغادرتنا انقرة، وبعد مراسم التوديع الرسمي واستعراض طابور الشرف.. رافقني الرئيس مندريس إلى سلم الطائرة وقبل وصولنا إلى الطائرة بحوالي خمسة أمتار انحنى نحوي وقبلني وأسّر في أذني أنه أمر أمس بشحن باخرة شعيرا وقمحا وإرسالها إلى ليبيا هدية من الشعب التركي، لأنه سمع بأننا نعاني في ليبيا من سنة جفاف شديد، ولما حاولت شكره قال لقد تعمدت أن أذكر لك هذا

الخبر في آخر لحظة قبل مغادرتك حتى لا تتمكن من الشكر لأنه ليس بيننا شكر، والآن استودعك الله ومع السلامة!

لقد تأثرت كثيرا من الطريقة اللبقة اللطيفة التي قدم بها هدية قيمة في تلك الظروف الصعبة ولكنه قدمها بلطف وتواضع كأنه هو الذي يجب عليه أن يشكرني، رحمه الله رحمة واسعة.

عودة إلى المفاوضات الليبية الامريكية

ورجعت إلى بنغازي بعد قضاء يوم في اجتماع طويل مع الرئيس عبد الناصر (كما ورد ذكره في القسم الخاص بالعلاقات العربية) وكان لاجتماعاتي العديدة في انقرة واجتماعي المطول في القاهرة أثر مشجع للمضي قدما في تفاوض جدّي مع الحكومة الأمريكية، وعقد الوفدان الليبي والأمريكي عدة اجتماعات طويلة مضنية ولكنها مع الأسف كانت تدور في حلقة مفرغة، وتبين لي أن الوفد الأمريكي ليس لديه لا الصلاحية ولا سعة الافق اللازمة للخروج بالمفاوضات من دائرتها المفرغة إلى أفق أوسع وأن أعضاء الوفد الأمريكي يراجعون واشنطن في كل كبيرة وصغيرة وبدى لي جليّاً أن مرجعهم في واشنطن يتصرف وكأنه يقول لهم «قولوا لليبيين لابد أن يوافقوا على ما نقدم لهم!» ولذلك استدعيت رئيس الوفد الأمريكي وقلت له أنني أرى أن استمرارنا في المفاوضات فيه مضيعة للوقت، واثارة لشعور سيء في النفوس، وأنني أقترح أن توقف المفاوضات فورا، وان نستأنفها مع الرئيس ايزنهاور والوزير دالاس في واشنطن خصوصا ذلك الجزء من المفاوضات الذي يتناول الجوانب المالية. وبرّرت قراري هذا بشعوري أننا بلغنا مفترق هام للطرق يجب أن يتولى الأمر فيه من له سلطة القرار الأخير. وتقبل أعضاء الوفد الأمريكي كلامي بدهشة وطلبوا مهلة لرفع الامر إلى سلطاتهم العليا في واشنطن، ويبدو أن الضغط والنصح التركي كان قد بلغ مداه ووصل إلى شخص الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس، لأنه لم يمض أسبوع إلاّ وتلقيت دعوة من الرئيس ايزنهاور لزيارته والاقامة في ضيافة البيت الابيض في واشنطن.

وسافرت إلى أمريكا يرافقني وزير المالية الدكتور علي العنيزي ورئيس المجلس التنفيذي الطرابلسي الدكتور محيي الدين فكيني ووكيل الخارجية سليمان الجربي، والخبير المالي «بيت هاردايكر» وانضم الينا في واشنطن سفيرنا الدكتور فتحي الكيخيا.

وعقدنا اجتماعات كثيرة سواء في «بليرهاوس» ـ قصر الضيافة الملحق بالبيت الابيض ـ أو في وزارة الخارجية مع الوزير دالاس، ووكيل الخارجية «هنري بايرود»، ووزير الدفاع ووكلائه. على أن أهم الاجتماعات هو ذلك الذي عقدته مع ايزنهاور في مكتبه بالبيت الابيض وكان ذلك الاجتماع في نظري هو حجر الزاوية في بناء التفاهم الليبي الأمريكي، كان يصحبني الدكتور علي العنيزي وبدأت الحديث شاكرا الرئيس على دعوته وكرم ضيافته، ثم دخلت في صلب الموضوع مباشرة فقلت: لقد شعرت من اللحظة الأولى من اطلاعي على ملفات العلاقات الليبية ـ الاميركية أننا على تفاهم تام كامل في الأهداف يكاد يصل إلى التطابق، ولا خلاف بيننا إلاّ في الوسائل، ولما كانت الأهداف التي نسعى إليها، نحن وأنتم، على درجة عالية من النبل وبعد النظر فقد شعرت بأنه لا بد لنا، أنتم ونحن، من تعديل نظرتنا للوسائل لكي لا تفوتنا فرصة بلوغ الغايات النبيلة لاهدافنا المشتركة .. (وكان الرئيس إلى هنا يستمع دون أن يظهر عليه أنه فهم ما اعني).

واستطردت قائلا: ولكي أفسر الطلاسم في حديثي فانني أقول أنكم تقومون بواجب نبيل هو الدفاع عن العالم الحر ضد تغلغل النفوذ الشيوعي الملحد، وبذلك تدفعون الأذى عن حرية الشعوب وتقيمون حاجزا منيعا ضد المد الديكتاتوري فتترعرع حرية الشعوب وديمقراطيتها وتقف على أرجلها سريعا فتشترك معكم في نشر مبادىء الحرية والعدالة والمساواة في العالم، دعني أقول لك ياسيدي الرئيس أننا في ليبيا نتفق معكم تمام الاتفاق، بل ونشعر بأننا نقف معكم في نفس الخندق ـ خندق الدفاع عن الحرية والديمقراطية ـ وأن تاريخ بلادي فيه الأدلة القاطعة على ما أقول. غير أنه يتحتم علينا في ليبيا قبل أن نشارككم جهودكم النبيلة هذه أن نحرر وطننا من التخلف والمرض والفقر والجهل حتى يكون لمساهمتنا في الدفاع عن العالم الحر طعم وهدف وقبول شعبي.. إنني ـ سيدي الرئيس ـ لم آت إلى هنا لأساومكم على إيجار قاعدة الملاحة بل لطلب مساعدتكم في اعادة الحياة لاقتصاد ليبيا ونفض غبار التخلف ومحاربة الجهل والفقر والمرض وذلك عن طريق هيئة ليبية ـ أمريكية مشتركة ولنسميها «المجلس الليبي ـ الأمريكي لاعادة الإعمار» يوضع تحت تصرفه كل الاموال التي نحصل عليها منكم (سواء كانت إيجار أو مساعدة اقتصادية) بحيث لا يصرف منه دولار واحد إلاّ لأغراض التنمية الاقتصادية في ليبيا، وعلى أي حال سأقدم لوزارة الخارجية مشروعا مفصلا بأفكاري هذه بحيث تلمسون

فيها رغبتنا الصادقة في استعمال مساعدتكم لاعادة بناء بلادنا حتى نصل في سنين قليلة إلى توازن اقتصادي بين مواردنا ومصروفاتنا الوطنية فنستغني عن أي عون خارجي. نحن لا نشترط عليكم رقما محددا. كل ما نود أن تؤكدوه لنا أن مشروعات التنمية الاقتصادية التي تعرض على المجلس الليبي - الاميركي ويوافق عليها ستموّل بمساعدات أمريكية تُخصّص لذلك، وأن تكون العبرة أو الحد الأعلى لتلك المساعدات هو ما يمكن لمشروعات التنمية الليبية استيعابه.

وأضفت أنني أنوي أن أجعل رئاسة هذا المجلس الهام لوزير المالية الليبي أو وكيلها وأن أعين اعضاء من خيرة الليبيين المتخصصين في الشؤون الاقتصادية وأنني آمل أن ينضم إلى المجلس عدد معقول من الخبراء الأمريكيين الممتازين.

قال الرئيس ايزنهاور أنه يشعر بعطف خاص نحو مشكلة التنمية الاقتصادية في ليبيا وأنه يميل كثيرا إلى الطريقة التي اقترحها لاستعمال المساعدات الأمريكية في اعادة الإعمار الليبي بل إن مثل هذه الطريقة يسهل على الكونجرس قبولها والتعاطف معها، غير أنه حذّر من أن الكونجرس لا يميل إلى الارتباط بخطط طويلة الأمد إذ أنه يرغب أن تكون له حرية التقرير في الاعتمادات المالية سنة بسنة، ولكنه برغم هذا فانه سيحاول اقناع الكونجرس باعطاء موافقة مبدئية على مجموعة المشروعات لفترة خمس سنوات ويعاد النظر سنويا لتخصيص ما يلزم من مساعدة في كل سنة على حدة. ثم انتقل الرئيس ايزنهاور إلى حديث طويل عن أهداف السياسة الأمريكية نحو الشعوب النامية، ورغبة أمريكا في مساعدة تلك الشعوب، ثم تحدث عن اعجابه بالاتراك ووفائهم ووقوفهم مع أمريكا في حرب كوريا وارسالهم جنودهم للدفاع عن حرية الشعوب. ثم قال:

«ولقد اتصل بي الزعماء الاتراك موصين بكم مشددين علينا أن نعاملكم معاملة خاصة لأنكم - كما قالوا - كنتم الشعب العربي الوحيد الذي وقف معهم إلى آخر لحظة، وأنا أعجب بالوفاء والشرف في المعاملات برغم مناورات السياسة وثناياها، ولذلك فانني أود أن أؤكد لك أنني سأتبنى رعاية الاقتصاد الليبي ومساعدته كما تبنت أمريكا اقتصاد الفلبين».

شكرت الرئيس ايزنهاور وقلت له: سأتذكر دائما وعدك رعاية اقتصاد ليبيا كما تبنت أمريكا اقتصاد الفلبّين! وعلي أية حال سنواصل بحث هذا الموضوع مع رجالكم في الخارجية، ولكني - سيادة الرئيس - أود أن أحصل على مشورتك

ومؤازرتك في موضوع هام آخر وهو علاقاتنا مع الجمهورية الفرنسية. فبينما عقدت ليبيا معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى، ونحن الآن بسبيل عقد اتفاقية إيجار مطار «ويلس» (الملاّحة) للولايات المتحدة الأمريكية فإن فرنسا تطالبنا بعقد معاهدة معها على غرار معاهدتنا مع بريطانيا، لأن لفرنسا قوات في ولاية فزان وهي تدّعي أنها تقوم بجزء من خطة الدفاع عن العالم الحر! وأنها لذلك في حاجة لقواعد عسكرية في فزان لابقاء قواتها المكونة من أربعمائة جندي هناك.

ونحن في ليبيا نرى أن قول فرنسا أنها تدافع عن العالم الحر ادعاء جريء على الحقيقة وإهانة صريحة لذكائنا، لاسيما أن مواقف فرنسا القمعية في الشمال الافريقي تؤهلها لموقف المعتدي على الحريات وليس المدافع عنها.

إنني بصراحة أؤكد لك ياسيادة الرئيس أنه ليس في استطاعة اية حكومة ليبية أن توقع مع فرنسا أية وثيقة إلاّ وثيقة إجلاء قواتها عن فزان. ومن ناحية أخرى فاني لا أود أن أثير نزاعا دوليا قد يصل إلى مجلس الامن وقد يحرجكم ويحرج حلفاءنا البريطانيين لأننا سنطالب مجلس الأمن باجلاء القوات الفرنسية إذا لم نتمكن من إقناع فرنسا بسحبها بالوسائل الودية. وسؤالي هو: هل أستطيع أن أعتمد على مساندتكم لنا في مطلبنا العادل هذا عندما نطلب من فرنسا بأسلوب مهذّب وبعبارات دبلوماسية إجلاء قواتها عن التراب الليبي؟ فاذا رفضت واضطررنا إلى اللجوء إلى المحافل الدولية، هل لنا أن نأمل أن تردعوا فرنسا عن موقفها العنيد؟

قال الرئيس: إن دور فرنسا في الدفاع عن العالم الحر دور ضئيل وهو بلا شك لا يشمل ليبيا فلديكم معاهدة تحالف مع بريطانيا العظمى، ولكن الفرنسيين شديدوا الحساسية، ولقد عانيت أنا شخصيا الأمرّين من كبريائهم وحساسيتهم. فهم لايزالون يطمعون أن يظلوا دولة عظمى. وفي الظروف العادية فإن سحب اربعمائة مقاتل من مراكز صحراوية لا يشكل أي خلل دفاعي. على أي حال أنصحك أن تعاملهم بلطف وصبر وحكمة، وأنا أعدك بأننا سنبذل قصارى جهودنا لاقناعهم بالنظر إلى مشكلة جلائهم عن فزان نظرة واقعية. ثم انتقلنا إلى غرفة الطعام وانضم الينا أعضاء الوفد الليبي.

وفي اليوم التالي استأنفنا الاجتماعات في وزارة الخارجية الأمريكية واتفقنا فيما بيننا (اعضاء الوفد الليبي) على أن نتخذ المواقف الآتية:

١ - بالنسبة لخضوع أفراد القوات الأمريكية للقانون الليبي فإن أقصى ما نعرض هو تطبيق النصوص الواردة في معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أفراد القوات الأمريكية.

٢ - بالنسبة لإيجار القاعدة والمساعدات الاقتصادية بنوع عام يجب علينا:

أ - أن نقنع أمريكا بصدق عزمنا على تنمية اقتصاد الوطن حتى يقف على رجليه في اقرب وقت ممكن، وبذلك نستغني عن المساعدات الاقتصادية. وسيصادف هذا الاتجاه ترحيبا في واشنطن، ولكي نزيد من اطمئنان الأمريكين لصدق نوايانا يجب أن نؤكد لهم أن إيجار قاعدة الملاحة الذي سنتفق معهم عليه سيوضع ضمن الأموال التي ستخصص للتنمية الاقتصادية.

ب - أن نقيم مجلسا للتنمية نسميه (المجلس الليبي - الأمريكي لاعادة الإعمار- Libyan-American Reconstruction Commission) يرأسه مسؤول ليبي كبير وأعضاؤه ليبيون وأمريكيون، ويقوم ذلك المجلس بالاشراف على انفاق أموال العون الأمريكي (مضافا اليها اموال إيجار قاعدة الملاحة) على خطة التنمية الاقتصادية التي نتفق عليها.

ج - على أننا رأينا أن نشترط أن تخصص واشنطن كل ما يلزم من عون اقتصادي اضافي للخطة التي يضعها المجلس المذكور، وان تكون العبرة أو الحد الأعلى للعون هو ما يمكن للتنمية الاقتصادية الليبية من استيعابه.

وبعد جلسات مضنية قَبِل الأمريكيون وجهة نظرنا بالنسبة لموضوع الصلاحيات القانونية، أما بالنسبة للمساعدات الاقتصادية فقد رحبوا كثيرا بفكرة انشاء المجلس الليبي - الأمريكي لاعادة الاعمار، واتفقنا على تخصيص سبعة ملايين دولار للسنة الأولى (أي سنة ١٩٥٤) توضع تحت تصرف ذلك المجلس، ووقعت الاتفاقية في بنغازي يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٤، وقدّمت إلى البرلمان الليبي في شهر اكتوبر ١٩٥٤، وبعد مناقشات وبحث وتمحيص وافق عليها البرلمان يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٥٤.

وباشر المجلس الليبي - الامريكي لاعادة الإعمار أعماله بجد ونشاط في رسم خطوط مشاريع التنمية الاقتصادية وتنفيذها. وبدأ العون الأمريكي يصل بطريقة معقولة رتيبة خلال سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ .

إلا أن آمالنا في اضطراد الزيادة بالسرعة التي وعدنا بها الرئيس ايزنهاور بدأت تتقلص وانتاب حماس واشنطن في العناية بطلباتنا نوع من التثاقل والتسويف مما دفعنا إلى اتباع طرق ضغط لا تخلو من المزايدة والتهديد المبطن.

ذلك أنه في اوائل سنة ١٩٥٥ لاحظنا أن الحماس الأمريكي في التمويل كان دون وعود الرئيس ايزنهاور، وفي نفس الوقت بدا في الأفق نجاح سياسة الرئيس عبد الناصر في إقامة نوع من المنافسة بين الشرق والغرب، فازداد اهتمام الدول الغربية بمصر وتمثل في وعود سخية لتمويل مشروع السد العالي في نفس الشهر الذي أعتذرت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا عن تقديم قرض ميّسر الشروط لتمويل محطة كهرباء كبرى في ولاية طرابلس الغرب لتوزيع الكهرباء لأغراض الرّي في الشريط الساحلي الطرابلسي، ذلك المشروع الزراعي الحيوي الذي كنا نعتبره «سدنا العالي»! لذلك بدت لنا - زملائي وانا - ضرورة إعادة النظر في طريقة تعاملنا مع الدول الغربية والولايات المتحدة بنوع خاص.

كنا في أوائل سنة ١٩٥٥ قد بدأنا اتصالات سرية للغاية بالاتحاد السوفييتي بغية إقامة علاقات دبلوماسية معه، وأجريت المحادثات مع الاتحاد السوفييتي في القاهرة في سرية تامة، وقام بها من الجانب الليبي سفيرنا هناك خليل القلال. وعندما أذعنا خبر إنشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي كانت المفاجأة في واشنطن ولندن مفاجأة تامة وكان رد فعل العاصمتين أقرب إلى الغضب والاستنكار منه إلى الدبلوماسية الهادئة.

جاءني السفير الأمريكي بتعليمات من واشنطن يعبّر فيها، عن الأسف الشديد لاتخاذ هذه الخطوة التي ستعرّض أمن ليبيا واستقرارها إلى الخطر، والاستغراب أن تتم خطوة خطيرة كهذه دون التشاور مع واشنطن. ولم يختلف جوهر حديث السفير البريطاني - الذي جاءني في اليوم التالي - عن حديث زميله الأمريكي إلاّ أنه لمحّ إلى معاهدة الصداقة والتحالف وبنود التشاور المدرجة فيها! وكان ردي حازما وموجزا، ملخصه أن تبادل التمثيل الدبلوماسي مع أية دولة بما في ذلك الاتحاد السوفييتي هو عمل من أعمال السيادة الليبية، لا نشاور فيه أية حكومة اجنبية مهما كانت صداقتنا معها، ونحن أدرى بشؤون الأمن والاستقرار في وطننا، وأضفت أنني أعتبر التمادي في بحث هذا الموضوع مساسا بكرامتنا!

وبدأنا بطرق ذكية سرية في تسريب اشاعات كثيرة عن مساعدات من الروس يحاولون تقديمها لنا.. إشاعة عن عرض سخي من القمح للتوزيع على الفقراء والمتضررين من الجفاف، وإشاعة أخرى عن مساعدات كبيرة في مجال الصحة، وإشاعة ثالثة عن قروض ومنح كبيرة. وكنا نتهرب من الرد عندما يسألنا الغربيون مما كان يزيد قلقهم ويضاعف فضولهم. وبدأت أزمة في علاقاتنا مع كل من بريطانيا وأمريكا، وظهر نوع من الجفاء والشك يسيطر عليهما وشعرنا بحملة مضادة من السفارتين البريطانية والأمريكية ظاهرها نصح الليبيين بأن مساعدات الروس فخ خطير يؤدي إلى تغلغل الشيوعية الدولية وسقوط ليبيا فريسة في مخالب الدب الروسي البغيض. ولم تخل حملة السفارتين من الطعن الدفين في سياسة الحكومة الليبية والتشكيك في اخلاصها وحرصها على سلامة البلاد.

أزمة عاصفة مع الدول الغربية

ولم أدر أن القلق والانزعاج الذي أصاب الدول الغربية قد بلغ درجة الهستيريا بل ودفعهم على التآمر عليّ ومحاولة التخلص مني بشتى الطرق، أقول: لم أدر ذلك إلاّ بعد أن اطلعت على الوثائق السرية للحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية، وهي الوثائق السرية التي يفرج عنها بعد ثلاثين سنة من حدوث وقائعها. وهذه الوثائق يمكن لأي انسان أن يطلع عليها ويحصل على صورة منها.

قرأت في تلك الوثائق السرية على سبيل المثال ما يأتي:

أ ـ سلسلة من المؤامرات طوال سنة ١٩٥٥ للتخلص مني شخصيا لأنني كنت في نظرهم المسؤول الأول عن انتشار النفوذ المصري في ليبيا، بل أن بعض مؤامراتهم كانت من الخطورة بدرجة جعلت الحكومة البريطانية تبقي وثائق تلك المؤامرات طيّ الكتمان التّام لمدة خمسين سنة بدلا من الثلاثين سنة المطبقة على الوثائق السرية الاخرى.

وقد قامت جريدة «الشرق الاوسط» التي تصدر في لندن بتلخيص وترجمة بعض تلك الوثائق ونشرتها في عددها الصادر يوم ٢٨ فبراير ١٩٨٦ تحت عنوان «بريطانيا كانت تسعى لتعزيز مصالحها في ليبيا وترى في استمرار مصطفى بن حليم تهديدا مباشرا لها».

تقول الصحيفة :

«فكرّ المسئولون البريطانيون . وقد أزعجهم انتشار النفوذ المصري في ليبيا، وهو نفوذ هدد المصالح البريطانية في المنطقة . فكروا في تنظيم انقلاب ضد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الليبي الموالي لمصر. وقد كشفت الوثائق الحكومية البريطانية السرية التي أزيح عنها النقاب عن هذه الحقيقة، وإن كانت المراسلات التي تناولت هذه الفكرة قد ابقيت طي الكتمان لمدة ٢٠ عاما أخرى من الآن. ومع ذلك نجد أن هناك عدة اشارات توحي بأن هذه الاحتمالات بحثت في مقر السفارة البريطانية في طرابلس، وفي مقر وزارة الخارجية البريطانية. كذلك عرض بديل آخر ينطوي على تدبير إلحاق الهزيمة بمصطفى بن حليم في الانتخابات التالية، وإن كان هذا البديل قد رفض باعتباره صعب التنفيذ » .

وتضيف الصحيفة :

«وكان انزعاج بريطانيا من النفوذ المصري في ليبيا واضحا شأنه في ذلك شأن غيرها من البلدان، وكانت بريطانيا تعتقد أن العميل الرئيسي للمصريين في ليبيا كان هو رئيس الوزراء مصطفى بن حليم، الذي كان يعرف عنه ميله لمصر، واستطاعته التأثير على مجريات الأمور، وهو الأهم، ومع ذلك كان موقف بريطانيا غامضا، ففي حين كانت بريطانيا تعتبره مصدر خطر، إلاّ انها كانت تقر بأن ليبيا مصيرها إلى الضعف الشديد دون وجوده المحسوس» .

«وفي أول يناير كتب (هايمان) في مذكرة لوزارة الخارجية بعد التشاور مع السفير البريطاني السابق سير اليك كيركبرايد : أن أهم نتيجة استخصلتها مما قاله لي سير اليك كيركبرايد هي أن ليبيا قد تمضي في طريقها الحالي المفعم بالقلق والاضطراب دون أي خطر بتفككها . إلاّ إذا توفي الملك ادريس أو حل محل مصطفى بن حليم رئيس وزراء آخر يفتقر إلى ما كان لسلفه من شخصية قوية .»

وبعد أن لخصت الصحيفة الوثائق التي تحدد السياسة التي تنوي بريطانيا اتباعها في ليبيا أشارت إلى محاولة الانجليز تدبير انقلاب في ليبيا ، فقالت :

«ومن الامكانيات الأخرى البعيدة الأثر التي راودت خاطر البريطانيين احتمال تدبير انقلاب، ففي ١٢ اغسطس كتب السفير البريطاني إلى بروملي في وزارة الخارجية البريطانية خطابا يحمل تصنيف (سري للغاية) يشرح فيه هذا الاحتمال، ولكن هذا الخطاب لن يكشف عنه النقاب إلاّ بعد انقضاء ٢٠ عاما أخرى، ومع هذا يشير السفير إلى خطابه المذكور هذا ضمن خطاب آخر لاحق بتاريخ ٢٤ سبتمبر قائلا : إذا بقي مصطفى بن حليم في الحكم لفترة أطول فقد تتعمق جذوره لدرجة يستحيل معها زحزحته، وسيكون في وضع لا يتحدى فيه سلطته أحد ، وفي مثل هذه الحالة قد يصبح تدبير انقلاب أمرا مرغوبا فيه وليس مستحيلا ، وقد بحثت هذا الاحتمال في خطاب سري للغاية بعثت به إلى بروملي في ١٢ اغسطس على أن

السفير يقترح في الرسالة نفسها مسارا آخر بديلا يقول أن على بريطانيا أن تسعى لابعاد مصطفى بن حليم أثناء الانتخابات التي تقرر أن تجري في العام نفسه، ولكنه يعترف بأن هذا أمر صعب....

ويجد القارئ صورة من عدد جريدة «الشرق الأوسط» في (الملحق رقم ٣)

ب ـ رسالة سرية من السفير البريطاني في ليبيا إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٦، يتحدث فيها عن مشاورات أجراها مع زميله السفير الأمريكي في طرابلس «تابن» وقادة القوات البريطانية والأمريكية، واتفاقهم على القيام بتقديم احتجاج قوي لرئيس الوزراء بن حليم وتحذيره من قبول أي مساعدات من روسيا أو منحها أي تسهيلات في ليبيا واتفاقهم على أن يقوم السفير الامريكي بمقابلة الملك ادريس ويشكو له من تصرفات بن حليم ومخاطر سكوته على تغلغل النفوذ الروسي ـ المصري وتعاونه معه أملا في أن يقنع الملك بطرد بن حليم من رئاسة الوزارة.

ومن ضمن ماجاء في تلك الرسالة المطولة، ما ورد في البند ١١ منها وترجمته كالاتي:

«بعد الاتفاق على عدم القيام بأي تصرف قاطع دون إذن سلطات عليا، عكفنا على التفكير في ما هي التصرفات المفتوحة أمامنا إذا تمت الموافقة عليها، لقد اتفقنا أنه بالامكان الذهاب لرئيس الوزراء وتحذيره بعد استيضاح نواياه حيال الروس ـ إن هناك تصرفات معينة ستكون مخالفة للاتفاقيتين الانجلو/ليبية، والأمريكية / الليبية، إذا لم يكن التجاوب مع هذا الأسلوب مرضيا ـ وهذا محتمل ـ نستطيع بعد ذلك أن نذهب للملك لتوضيح المخاطر التي تتعرض لها البلاد بسبب سياسة رئيس الوزراء. لقد ظل الملك دوما يظهر ميولا نحو الغرب وخاصة بريطانيا، ومن المحتمل أن الحجة القوية قد تدفع به إلى التخلي عن بن حليم، واعتقد أن هذه المحاولة تستحق الاعتبار كملجأ أخير مع عدم الاطمئنان للنتائج».

(أنظر الملحق رقم ٤)

ج ـ رسالة سرية من السفير البريطاني في واشنطن «سير ماكينز» إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٦، يذكر فيها أن وزارة الخارجية الأمريكية منزعجة لأن بن حليم أبلغ السفير الأمريكي في طرابلس بعدم رضاه بتاتا عن موقف الولايات المتحدة وأنه ـ أي بن حليم ـ لا يستطيع رفض العرض الاقتصادي الروسي ما لم تقدم الولايات المتحدة عروضا سخية.. لذلك فإن

الخارجية الأمريكية طلبت من سفيرها في طرابلس أن يتحدث مع الملك ويحذره من قبول المساعدات الروسية مهما كانت غير مشروطة. ويشتمل التقرير على ملخص لعرض أمريكي بمساعدات اقتصادية وعسكرية اضافية ستقدم إلى الحكومة الليبية.

(راجع الملحق رقم ٥)

د - رسالة سرية بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٦ من السفير البريطاني في طرابلس إلى رئيس قسم افريقيا بوزارة الخارجية البريطانية يذكر فيها أن بن حليم قد رفض قبول العرض الأمريكي (المذكور في الرسالة السابقة) وطلب من السفير الأمريكي خمسة ملايين دولار مساعدة اقتصادية اضافية. وسبعة آلاف طن من القمح كهدية، وقرض بدون فائدة لصالح محطة الطاقة بمدينة طرابلس ومساعدة عسكرية أمريكية على قدر أكبر من السخاء مما هي عليه الآن.

(انظر الملحق رقم ٦)

هـ - رسالة سرية بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٦ من وزير الخارجية البريطاني إلى حكومتي بغداد وتركيا يطلب منهما نصح الحكومة الليبية وتحذيرها من قبول المساعدات الروسية (راجع الملحق رقم ٧).

و - رسالة من وزير الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في واشنطن تشير إلى ضرورة التعهد لرئيس الوزراء الليبي (بن حليم) بالمساعدات الأمريكية وتحذر من مغبّة قبول ليبيا المساعدات الروسية أو المصرية والسعودية. كما تشير الرسالة إلى إثارة موضوع المساعدات مع الرئيس ايزنهاور.

(انظر الملحق رقم ٨)

وبايجاز سادت حالة من الهرج والمرج وأصبحت الشكوك والظنون تسيطر على علاقاتنا مع بريطانيا وأمريكا.

مناورة العرض الروسي الشهير

كانت تجربة المزايدة الأولى التي قمت بها أواخر سنة ١٩٥٥ هي أنني استدعيت السفيرين البريطاني والأمريكي، كل على حدة، وابلغتهما أن الرئيس جمال عبد الناصر يود تقديم هدية من السيارات المدرعة إلى الجيش الليبي، وقلت لهما أنني، حرصاً على تجنب أي سوء فهم، فانني ابلغهما أنني بسبيل قبول الهدية المصرية. ولم يمض إلاّ يومان فقط واذ بالحكومة البريطانية تتقدم بهدية للجيش الليبي هي عبارة عن عشرة سيارات مدرعة من أحدث طراز، وتقوم الحكومة الأمريكية بتقديم خمسة عشر سيارة مدرعة بنصف جنزير وسيارات أخرى لنقل الجنود. وقبلنا الهديتين في احتفال رسمي في ميدان الشهداء.

وفي رسالة بعث بها السفير البريطاني في طرابلس إلى وكيل وزارة الخارجية المساعد في لندن (مستر واتسون) بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٦ إشارة إلى هذه الحادثة حيث يقول السفير:

«عندما أبلغت رئيس الوزراء الليبي عن العرض البريطاني / الأمريكي لتقديم هدية من السيارات المدرعة، كررت على الأقل مرتين بأنني آمل أن يكون قبول ليبيا لهذه الهدية يعني انها ستعتذر عن قبول العرض المصري لتقديم الاسلحة، ورد رئيس الوزراء بالايجاب، ولكنّه مهما كان يعني في ذلك الوقت فانه يبدو جليا أنه يأمل أن يتمكن من الحصول على المزيد منها مستعملا نفس الطعم».

«منذ أيام عندما كنت أتحدث معه عن ترتيبات الاحتفال بتلسم هدية المدرعات قال انه يأمل أن أقول في خطابي أن هذه هي الدفعة الأولى من سلسلة من الهدايا المتعددة، وإلاّ فانه سيجد صعوبة في رفض عرض مصر غير المحدود، فقلت له فيما يتعلق ببريطانيا فليس هناك أي هدية أخرى من الاسلحة غير هذه الهدية. اننا ساهمنا مساهمة كبيرة تجاه الخزانة الليبية، وهذه الهدية كانت زيادة خاصة ولا تشكل سابقة، وبرغم هذا فقد أرسل لي (بيت هارد ايكر) ليجس نبضي حول تقديم هدية أسلحة خفيفة لقوة دفاع برقة، فأخبرت (بيت هاردايكر) هو الآخر بأن بريطانيا لم تعط وعدا كما لا يمكن أن يتوقع منها أن تقدم هدايا أخرى من الاسلحة، ولم أقل، ولا شك أنه يعرف ذلك كما أعرفه أنا، أن الأمريكان يفكرون في تقديم هدايا كثيرة من الاسلحة».

«لا بد أن الليبيين مزهوون كثيرا بنجاحهم الباهر في حصولهم على هدايا منا بطريقة بسيطة، وهي تهديدنا بقبول هدايا مماثلة من مصر»

(انظر الملحق رقم ٩ وهو النص الانجليزي فقط، حيث لخصت الرسالة سالفاً)

وفي زيارة قمت بها للقاهرة في ذلك الوقت شكرت فيها الرئيس جمال وضحكنا كثيرا عندما قلت له أنني سأستعمله «كسلاح للتخويف» - «بعبع» - في مناورات جديدة!

وبعد نجاح هذه المناورة الصغيرة اتجهنا إلى مناورة أخرى كبيرة، فقد كانت السفارة الروسية فتحت أبوابها في طرابلس، وبدأت الاتصالات بينها وبين وزارة الخارجية الليبية، وكنت اعتمد كثيرا على وكيل الخارجية الدائم سليمان الجربي، وكان يمتاز بكفاءة عالية ومقدرة عجيبة على العمل المضني ودبلوماسية ولباقة. وكنت كذلك اعتمد على السفير المصري اللواء أحمد حسن الفقي، وكان صديقا حميما «لجنرالوف» السفير السوفييتي وأوعز الجربي للفقي بأن الرئيس (يعني بن حليم) قد يكون مستعدا لقبول عرض روسي للمساعدة الاقتصادية إذا كان عرضا سخيا غير مقيّد بشروط، وبدأت الأمور تتفاعل بين الاطراف الثلاثة، السفير الروسي والسفير المصري ووكيل الخارجية الليبي، وأنا أراقب عن كثب تلك التفاعلات دون أن أشترك فيها. ومضى أكثر من شهر قبل أن تصل الاشارة الأولى (عن طريق السفير المصري) تبشر بأن عرضا روسيا في طريقه إلينا. وبعد ذلك بأيام طلب السفير الروسي من وكيل الخارجية الجربي أن يحدد له موعدا لمقابلة رئيس الوزراء في أقرب فرصة ممكنة.

وفهمت أن الغرض من المقابلة هو تقديم عرض روسي بالمساعدة الاقتصادية. ونتوقف هنا قليلا لشرح خلفية مهمة، فقد كان في وزارة المالية خبير انجليزي اسمه «بيت هاردايكر» من بقايا الادارة العسكرية البريطانية في طرابلس، وكان حائزا على ثقة سلفي محمود المنتصر. وكان بيت هاردايكر يظهر إخلاصه وتفانيه في خدمة ليبيا، ويشيع أن الحكومة البريطانية غير راضية عن بقائه في ليبيا لأنه ليبي أكثر من الليبيين! وعند استلامي مقاليد الحكم أبقيت بيت هاردايكر برغم نصائح الملك ادريس الذي كان يقول لي عنه أنه «بصّاص»! أي جاسوس، وينصحني بطرده. وكنت أرد على الملك بأنني اعرف أنه بصّاص ولكنني في حاجة إليه لكي «يبص» لحسابي دون أن يشعر هو بذلك!

وجاءت فرصتي الأولى يوم وصول السفير الروسي لمقابلتي (لتقديم العرض الروسي) فقد استدعيت بيت هاردايكر قبيل وصول السفير الروسي وجعلته ينتظر في مكتب سكرتيري الخاص إلى أن رأى السفير ومستشار السفارة الروسية يدخلان

مكتبي برفقة وكيل الخارجية سليمان الجربي، وبعد المجاملات أخرج السفير الروسي من حقيبته مظروفا كبيرا به رسالة مطبوعة باللغة الروسية على ورق من نوع «البرشمان» الممتاز وفي أعلاها شعار الاتحاد السوفييتي، وأرفق الرسالة بترجمة انجليزية على ورقة بيضاء من نوع «فولسكاب».

وكانت الرسالة تبتدىء بمقدمة تعبير عن النوايا الحسنة للاتحاد السوفييتي نحو ليبيا ورغبته في المساهمة في تطوير الاقتصاد الليبي، ثم عرض في الفقرة الثانية بتقديم قرض بمقدار مليون روبيل اي حوالي مليون جنيه بفائدة ٢,٥ بالمائة يسدد على مدى عشرين سنة بشرط استعمال القرض في شراء معدات من الاتحادالسوفييتي. (هذا هو العرض الروسي الشهير أعلن عن تفاصيله ربما لأول مرة!).

وبعد أن تلوت الترجمة الانجليزية شكرت السفير وأظهرت له بلباقة أنني كنت أنتظر عرضا أكثر سخاء وأوسع مدى لأن قبولنا لمساعدة روسية سيزعزع علاقاتنا مع أمريكا، وربما سيتسبب في توقف المساعدات الأمريكية الاقتصادية. لذلك كان بودي أن يكون العرض الروسي بمقدار يجعلنا نستغني عن المساعدات الأمريكية إذا اضطررنا لذلك، وعلى أية حال، قلت للسفير الروسي، إنني أشكره وطلبت منه أن يعطيني مهلة لدراسة الموضوع من جميع نواحيه ثم اتصل به فيما بعد.

ودعت السفير الروسي واستبقيت وكيل الخارجية سليمان الجربي وأمليت عليه (رغم احتجاجه) مقدمة العرض الروسي كما جاءت في الترجمة ولكن غيرت الفقرة الثانية، فبدلا من عرض بمليون جنيه، جعلت العرض يعادل حوالي ١٢ مليون دولار أمريكي - واخفيت الترجمة الانجليزية الاصلية وجعلت الاصل الروسي مطروحا على مكتبي يسهل للواقف أمامي أن يراه مكتوبا باللغة الروسية ، وعليه شارة الاتحاد السوفييتي، واستدعيت بيت هاردايكر الذي كان ينتظر لدى سكرتيري واظهرت على وجهي علامات الحيرة والقلق. وعندما سألني عن سبب تجهمي، قلت: انظر إلى هذه الرسالة الروسية، أنني حائر في امر هذه القنبلة الزمنية، هذا عرض من موسكو إذا قبلته قامت قيامة أمريكا وبريطانيا، واذا رفضته فالويل لي من الشعب الليبي والبرلمان، فكيف أبرر لهم رفضي عرضا سخيا بالمساعدة في الوقت الذي يعاني فيه الشعب من الفقر والجهل والمرض. ثم طلبت من وكيل الخارجية أن يتلو على بيت هاردايكر نص ترجمة العرض الروسي (طبعا الترجمة المزورة التي ألفتها أنا، المحتوية على الـ١٢ مليون دولار).

وظهرت الحيرة على وجه بيت هاردايكر، وسأل: ولكن ماذا ستفعل ياسيادة الرئيس؟ قلت: لا أدري الآن، سأفكر كثيرا واتكلم قليلا، وارجوك يا«بيت» أن تفكر معي، لايجاد مخرج من هذا المأزق الخطير، ولن أطلع أحدا على العرض الروسي عدا الملك، حتى مجلس الوزراء لن أخبره بهذا العرض اللعين! وأرجوك يابيت ألاّ تبوح بأية تفاصيل عن هذا العرض ولا تناقشني فيه ألاّ مشافهة وفي مكتبي هذا حرصا على السرية التامة.

أكدّ لي بيت هاردايكر أنه سيحافظ على السرية المطلقة وسيفكر ويحاول مساعدتي للخروج من هذا المأزق الخطير. وبمجرد أن خرج بيت هاردايكر من مكتبي اتصلت بالخط التليفوني المباشر باللواء محمد الزنتوتي مدير عام الشرطة الاتحادية وطلبت منه وضع بيت هاردايكر تحت رقابة دقيقة طوال الليل والنهار واعلامي شخصيا بتحركاته واتصالاته.

وفي صباح اليوم التالي أخبرني اللواء الزنتوتي أن بيت هاردايكر زار البارحة منزليّ السفيرين البريطاني والأمريكي. عند ذلك تأكدت أن المرحلة الأولى من المناورة قد نجحت فلا شك أن بيت هاردايكر أبلغ السفيرين أن عرضا روسيا لمساعدة ليبيا يبلغ قدره اثنا عشر مليون دولار قد قدم لرئيس الوزراء الذي يجد نفسه في موقف في منتهى الاحراج، وبلغ السفيرين هذا الخبر عن طريق «جاسوسهم» دون أن يمكن لأي منهما أن ينسب الخبر لأي جهة ليبية ولا يمكن لهما أن يلوما الحكومة الليبية (اذا افتضح امر العرض المزوّر) على خبر وصلهما عن طريق خبير انجليزي خان أمانة مستخدميه.

وذهبت لزيارة الملك ووضعته في الصورة وطلبت منه أن يؤازرني عندما تصله شكاوي واشنطن ولندن لأنني على يقين من أن مناورتي ستنجح إذا ما وقفنا صفا واحدا، وسنحصل منها على ١٢ مليون دولار من المساعدات الأمريكية البريطانية الاضافية. ضحك الملك كثيرا ووعدني بتأييده.

وبدأت المناورات وانتشرت الشائعات، فمن قائل أن الروس يحاولون الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول، ومن قائل انهم طلبوا الحصول على تسهيلات لهبوط طائراتهم في المطارات الليبية، إلى قائل أنهم سيقدمون لليبيا عونا اقتصاديا يغنيها عن عون دول الغرب، ولم ننف الشائعات ولم نؤكدها مما زاد نارها اشتعالا!

وجاءني السفير الأمريكي، لفّ ودار وأخيرا عندما رأى أنني لم أفتح معه موضوع العرض الروسي سألني سؤالا مباشرا: هل صحيح أن السفيرالروسي قدم لكم عرضا بالمساعدة الاقتصادية؟ قلت نعم، قال: هل يمكنني أن أعرف مقداره وتفاصيله؟ قلت: لا! قال: أن بلدينا على صداقة وطيدة. قلت: وهذا يدعوكم لاحترام سيادتنا. كيف نطلعكم على ما يدور بيننا وبين دول أخرى؟ هل ترى من الصواب أن نطلع الروس على ما يدور بيننا وبينكم؟ قال: الفارق كبير نحن أصدقاء وهم أعداء! قلت: لم يكن الروس أعداء لنا في يوم من الايام. وهكذا كانت مناقشة «طرشان»!

وجاءني السفير البريطاني في اليوم نفسه، ولكنه كان اكثر لباقة وكياسة، وفهم من الدقائق الأولى أنني لن أقول له الا أن العرض الروسي قُدم لنا وهو موضوع دراستنا.

وتوالت تقارير الشرطة الليبية تصلنا عن اجتماعات يعقدها السفيران البريطاني والأمريكي في السفارة الأمريكية ويحضرها قائدا القوات البريطانية والأمريكية وعدد من كبار المسؤولين عن المخابرات والاعلام من السفارتين. وفهمنا أن الغرض من تلك الاجتماعات هو تنسيق موقف وجهود الحكومتين لمواجهة المنافس الروسي ومحاولة بث الشك والريبة حول كل ما هو روسي أو مصري، ونشر المخاوف من خطر تغلغل الشيوعية نتيجة تعاون الروس مع المصريين الموجودين في ليبيا بكثرة (خصوصا في مجال التعليم) بل إن حملة السفارتين لم تخل من هجوم مبطن ضدي شخصيا بتصويري كعميل لمصر ومتواطىء مع السوفييت!

(انظر ملحق رقم ٣)

وكان لدى السفارة البريطانية موظف كبير هو المستشار الشرقي ويدعى «سيسيل جريتوريكس» انجليزي من مواليد الاسكندرية يجيد اللغة العربية بطلاقة، وعمل كضابط مخابرات في الجيش السنوسي في الاربعينات وتعرف على الملك ادريس ورجال حاشيته ثم عيّن في السفارة البريطانية في طرابلس مسؤولا عن المخابرات وكذلك عن الاتصالات الحساسة مع الملك ورجال القصر والولاة وبعض كبار رجال الدولة (وسيرد ذكر جريتوريكس كثيرا في أماكن أخرى من هذه المذكرات).

وتولى جريتوريكس بمكر ونشاط بث دعاية خبيثة وبدأ يسربها في أحاديثه

مع الملك وكبار المسؤولين مما سبب لي ولزملائي الكثير من الجهد لتكذيب تلك الدسائس. أما بالنسبة للسفارة الأمريكية فقد قام بعض ضباط مطار الملاّحة المنحدرين من أصل عربي (والذين استقدموا لنفس الاغراض التي يقوم بهازميلهم جريتوريكس) بنشاط مماثل في بث البلبلة وزرع الشكوك وزعزعة الثقة في الحكومة وفيّ أنا شخصيا.

ولم نقف مكتوفي اليدين أمام الهجوم الانجليزي الأمريكي. فقد أوعزنا للجرائد الليبية أن تقوم بحملة مركزة على بريطانيا وأمريكا وتوجه لهم النقد والتهكم على ضآلة مساعداتهم التي لا تتمشى مع وعودهم ومع ما قامت به ليبيا من تضحيات في سبيلهم.

ويشير السفير البريطاني في رسالته السرية إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٦ إلى الحملة في الصحافة الليبية فيقول:

«ألاخبار صحيفة اسبوعية متعاطفة جدا مع بريطانيا في العادة إلى حد أننا تعهدنا بدعمها عن طريق نشر إعلانات فيها بما قدره عشرة جنيهات في الشهر، هذه الصحيفة احتجبت عن الصدور لعدة اسابيع لصعوبات مالية وغيرها. إلاّ أنها في ١٤ يناير اعلنت عودتها للصدور بمقال. واضح جداً أنه موحى به. تحت عنوان (ليبيا والغرب) تساءلت فيه عن مدى استفادة ليبيا من التسهيلات العديدة التي تمنحها للقوى الغربية ووصفت المساعدات التي استلمتها ليبيا بأنها لا تساوي شيئا مقارنة بما منح لدول أخرى في الشرق الاوسط بالرغم من أن احتياجات ليبيا تفوق احتياجاتهم. وان موقفها من الغرب اكثر مرونة وتعاونا من مواقفهم.

لماذا إذن نحن كرماء لهذا الحد في منح التسهيلات إذا كان ما استلمناه مقابل تعاوننا هو مساعدات هزيلة وفي غاية البخل؟ ألم يأن لنا أن نعيد النظر في سياساتنا وموقفنا كي لا نعطي أكثر مما نأخذ (يبدو هذا وكأنه تماما صوت بن حليم في حديثي معه كما اوردته في رسالتي رقم ١٠٤١/٤/٥٥ بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥).

(انظر ملحق رقم ٤)

بل إنني كنت أكتب المقال الرئيسي في جريدة «الرائد» تحت اسم مستعار هو «ابن العاص» اهاجم فيه الحكومة (التي كنت أرأسها!) على قبولها المساعدات الغربية التافهة وأحثها على البحث مع دول أخرى عن مساعدات مجدية لليبيا.

أمّا بعد أن قدّم السفير الروسي عرض المساعدة الروسية فقد اشتدت حملة الجرائد الليبية وعلى الخصوص المقال الرئيسي في جريدة «الرائد» على الحكومة الليبية التي لم تقبل العرض الروسي في التو وعلى الفور.

ثم استدعيت عبد العزيز الزقلعي (وكان فعلا زعيم المعارضة في مجلس النواب)، وأمليته استجوابا عن العرض الروسي. متى ستقبله الحكومة الليبية،؟ ومتى ستحيط مجلس النواب علما بتفاصيله،؟ وطلبت منه أن يوجه اليّ هذا الاستجواب، وقلت سأرد عليك بأننا ندرس الموضوع وسنُعلم المجلس في المستقبل القريب، وطلبت أن يقوم هو وزملاؤه ببعض الاحتجاج ثم يوافق المجلس على إمهال الحكومة وقتا للدراسة.

وبعبارة موجزة بدأت فترة هرج ومرج في علاقتنا مع الحكومتين البريطانية والأمريكية، ومع أنني كنت أعرف أنهما يخططان لعمل ما، فانني لم أعرف بالتأكيد ما هو ذلك التخطيط إلى أن اطلعت مؤخرا على الوثائق السرية للحكومتين البريطانية والأمريكية التي أفرج عنها بعد مرور ثلاثين سنة على أحداثها فقرأت العجب العجاب!

ويبدو أن ما خفي كان أعظم حيث أن تفاصيل المؤامرة لازالت طي الكتمان بعد قرار الحكومة البريطانية بتأجيل الافراج عن الوثائق التي تتعلق بها لمدة عشرين سنة أخرى مما يقطع بأن حجم المؤامرة كان كبيرا وخطيرا، وكيف أنهم في سبيل الخلاص مني فكروا حتى في القيام بانقلاب عسكري إذا فشلوا في إسقاطي في الانتخابات أو في اقناع الملك باقالتي من رئاسة الحكومة.

وفي هذه الأثناء تلقيت رسالة ودية من وزير الخارجية الأمريكي دالاس يقول فيها أن الرئيس ايزنهاور سيرسل «مستر هنري كابوت لدوج» مندوبهم في مجلس الأمن (والرجل الثالث في الحزب الجمهوري الحاكم بعد ايزنهاور ونيكسون) حاملا رسالتين شفهيتين للملك ولي، وعقدت مع لودج اجتماعين طويلين منفردين حاول أن يعطيني محاضرة عن الخطر الشيوعي وعن ماضي السفير «جنرالوف» (السفير السوفييتي في ليبيا) وأعماله السيئة عندما كان سفيرا لبلاده في استراليا، وحاول أن يفهم مني ما هو موقفنا من عروض المساعدة التي تتقدم بها روسيا وعن مدى استعدادنا للتعاون مع الكتلة الشرقية. قلت لمستر لودج إنني عندما زرت واشنطن في يولية ١٩٥٤ وعدني الرئيس ايزنهاور بأنه سيتبنى الاقتصاد الليبي كما تبنى اقتصاد الفلبّين، ونقلت أنا بدوري تفاؤلي العظيم بأن المساعدات الأمريكية ستتدفق على ليبيا إلى البرلمان والشعب الليبي، ولكن المساعدات لم تتدفق بل وصلت قطرة قطرة مما جعلني أواجه حملة عنيفة في البرلمان الليبي وأفقد شعبية

كبيرة لدى الرأي العام لأنني في نظر معارضيّ راهنت رهانا خاسرا!! وأمام الشحّ والتقطير في المساعدات الأمريكية يتقدم الروس بعروض المساعدة لليبيا دون أي شروط أو قيود... فماذا تريدني أن أفعل؟

هل أستطيع أن أرفض العروض وشعبي يعاني الأمرّين من التّخلف والفقر، أي أن أمنعه من عون هو في أشد الحاجة إليه خصوصا بعدما اتضح للشعب الليبي أن الوعود الأمريكية تكاد تكون حبرا على ورق. إننا في ليبيا يامستر لودج نكره الشيوعية وما يصاحبها من ديكتاتورية وظلم وكبت، ونميل بطبعنا نحو مبادىء الديمقراطية والحرية والعدالة التي ينادي بها الغرب عموما وأمريكا على وجه الخصوص، ولكني لا أستطيع أن أطعم شعبي الجائع مبادىء حرية وديمقراطية! إنني في حاجة ماسّة إلى مساعدات سخيّة لنفض غبار تخلف قرون عديدة لحق بوطني، وسيثلج صدري أن أتلقى تلك المساعدات من أصدقائنا، من الذين وثقنا بهم وتعاونا معهم واعطيناهم من التسهيلات ما جعلنا نبدو أمام اخواننا العرب وكأننا ربطنا مصيرنا بهم إلى الابد! أما إذا كان عون اصدقائنا لا يصلنا إلاّ بالنزر اليسير، وبما لا يكفي للتنمية الحقيقية لاقتصاد الوطن، فلا مفر أمام أي مسئول ليبي من أن يقبل العون الضروري من مصادر أخرى قد لا يرتاح لها إرتياحا تاما. ثم بودي يامستر لودج أن تستمع لبعض المعارضين للتأكد بنفسك بأنني في موقف لا أحسد عليه، وهنا أبدى مستر لودج رغبته في الاجتماع مع معارضي الحكومة، فدعوت ثلاثة منهم وعلى رأسهم عبد العزيز الزقلعي (وقد عرف عنه عنف شديد في معارضة الحكومة وسياستها الموالية للغرب كما كان مشهودا له بالنزاهة والوطنية).

واجتمع لودج مع المعارضين الثلاثة على عشاء أقمته في منزلي في اليوم التالي. وقد أوعزت للثلاثة بألاّ يترددوا في توجيه أعنف النقد لسياسة الحكومة الليبية والولايات المتحدة. وقد قام ثلاثتهم في أحاديثهم مع لودج بهجوم ذكي ومركز على الولايات المتحدة ومساعداتها، وعلى سياسة الحكومة الليبية المتعاونة مع أمريكا إلى درجة جعلت لودج يقول لي - بعد انتهاء الاجتماع - أن معارضيك أعنف كثيرا من معارضينا في الحزب الديمقراطي!!

ورافقت لودج في زيارته للملك الذي أجابه، عندما أثار المخاوف من التغلغل الشيوعي، «اننا في ليبيا سنعتمد عليكم في اعطائنا وسائل مقاومة خطر أي تغلغل شيوعي، وربما كانت انجع وسيلة هي زيادة مساعداتكم لليبيا بدرجة تجعل الشعب يلمس فائدة التعاون مع دول الغرب ولا يحتاج لمساعدة الروس».

وبعد رجوع لودج بدأ نوع من الترطيب في علاقاتنا مع واشنطن وبدأوا يسألوننا: هل إذا قدمنا لكم عونا اقتصاديا مجزيا ترفضون علنا العرض الروسي؟ وهل تقبلون مطالبة الروس بتحجيم عدد دبلوماسييهم إلى عشرة بدلا من الخمسين؟ وهل تؤكدون لنا أنكم ستفرضون على الدبلوماسيين الروس حدا جغرافيا لا يتعدونه. كما يفعلون هم في بلادهم؟ (وكانوا يودون أن يمنعوهم من الاقتراب من قاعدة الملاّحة!)، وهل... وهل...، سلسلة طويلة من الاسئلة والمساومات. وأخيرا طلب السفير الأمريكي «جون تابن» ـ لدى عودته من واشنطن ـ موعدا على انفراد مع الملك، أو بمعنى آخر مقابلة مع الملك لا احضرها انا، ورفض الملك ذلك الطلب، ولكنني اقنعته بأنه من حق رئيس دولة اجنبية أن يبلغه رسالة فيها شكوى من احد وزرائه وفي هذه الحالة من حق المشكو فيه أن ينيب عنه مندوبا يحضر الاجتماع، فقبل الملك بعد تردد كبير، وأنبت أنا عبد الرازق شقلوف لحضور المقابلة.

ونقل السفير الأمريكي الى الملك تحيات الرئيس ايزنهاور وتمنياته الطيبة ثم عرج على رسالة شفوية من الرئيس تقول أن بن حليم جرى على سياسة ابتزاز خطيرة مع الولايات المتحدة وأصبح يحاول المزايدة بينها وبين الاتحاد السوفييتي وأن مقياسه الوحيد هو مقدار العون الذي يقدم لليبيا، ويضعنا في نفس الميزان مع الاتحاد السوفييتي، أي لا فرق عنده بين مساعدات الأصدقاء التي تقدم بنوايا حسنة، ومساعدات الأعداء التي ما هي إلاّ سبيل للتغلغل وزعزعة استقرار البلاد، وهذه سياسة خطيرة قد تجعل الولايات المتحدة تنسحب من «المزاد» آسفة لذلك.

ومضى السفير يشرح باسهاب خطر تغلغل الشيوعية عن طريق تلقي مساعداتها والسماح لدبلوماسييها بنشر دعايتهم في البلاد، وعرج إلى تذكير الملك بدور الصداقة والمساعدة الذي قامت به الولايات المتحدة. ورغبة الرئيس ايزنهاور أن تستمر تلك الصداقة، وأخيرا طلبه أن يلجّم بن حليم أو أن تُسهّل ازاحته بطريقة لطيفة (لخص لي الملك ادريس طلب الأمريكان في «أن يُلجّم بن حليم أو يُحجّم أو يُدحرج بلطف!).

ورد الملك بمجاملات مناسبة ثم انتقل إلى صلب الموضوع فقال للسفير الأمريكي: إن بن حليم تحت ضغط كبير من الرأي العام ومن المعارضين في البرلمان الذين يظهرون خيبة أملهم في المساعدات الأمريكية وينتقدون بن حليم لسكوته

ومسايرته لكم. ثم أنني لم أشعر بأن بن حليم عمل ضدكم، بل بالعكس هو صديق لكم ولكنه في نفس الوقت يريد أن يثبت للجميع أن صداقتكم والتعاون معكم يفيد ليبيا ماديا وسياسيا، ثم إن أزاحة بن حليم من أسهل الأمور فهو ليس متمسكا بمنصبه، ولكنني لن أقوم بهذا لأنني احتاج اليه، ولو أقلته ارضاء لكم فإن هذه هي أسوأ خدمة أقدمها لكم. لذلك فانه من الخير لكم التعاون مع بن حليم وقبول طلباته المعقولة بدلا من أن تضطروا للعمل مع من يخلفه الذي لن يكون أحسن منه.

ولو أنني لم أتمكن من العثور على تقرير السفير الأمريكي عن تلك المقابلة الشهيرة التي أوعز فيها الي الملك تلاشي ثقة حكومته (الحكومة الأمريكية) في بن حليم وأملها في أن يزاح من المسرح السياسي (يبدو أن ذلك التقرير سيظل طي الكتمان لمدة طويلة!) غير أنني عثرت على تقرير لمقابلة هامة جرت بين الملك والسفير الأمريكي يوم ١٣ فبراير ١٩٥٦ وهي مقابلة سبقت طلب إزاحتي عن المسرح السياسي ولكنها ربما كانت تمهيدا لذلك الطلب.

في مقابلة ١٣ فبراير يشكو السفير بمرارة من «بعض الوزراء» الذين يزايدون بين العروض الروسية والعروض الأمريكية، ويتخذون مع أمريكا موقف «أعطونا هذا وإلاّ أخذناه من الروس!» كما يشكو السفير الأمريكي من تغلغل النفوذ المصري ومؤازرته للتغلغل الروسي، وهو على العموم يبث بذور الشك ويحاول زعزعة الثقة بين الملك وحكومته. ويختتم السفير تقريره بأن الملك، رغم مجاملاته، إلاّ أنه «كرر طلب زيادة العون الأمريكي، ولو انه قدم طلبه بطريقة مؤدبة تفوق كثيرا في أدبها طريقة رئيس الوزراء!»

كما اشار السفير إلى دفاع الملك المبطن عن رئيس وزرائه! وان الملك راض عن سير الأمور على يد بن حليم.

انظر تقرير السفير الأمريكي رقم (١٣٦٥/-٢/١١ ,٧٧٣) المؤرخ ١٣ فبراير ١٩٥٦ (ملحق رقم ١٠)

بعد رجوع السفير تابن من زيارة الملك جاءني ليشرح لي ما تم في المقابلة، فقلت له إنني على علم تام بما دار فيها. وعندما حاول أن يبرر شكوى حكومته مني قلت: لقد تألمت فقط من أن عملهم هذا يؤكد أنهم يكرهون التعامل مع السياسيين الذين يحرصون على مصالح أوطانهم، ويحرصون كذلك على صداقتهم داخل ذلك

الاطار. انكم تحاولون دائما التخلص من هذا النوع من السياسيين.. تحاولون إزاحتهم واحلال طبقة من السياسيين «العملاء» محلهم.. اولئك الذين لا يعرفون إلاّ ترديد كلمة «آمين» ثم تماديت وقلت للسفير: إنني نسيت هذه الزلّة من اصدقائي الأمريكيين ويهمني الآن أن افتح صفحة جديدة في علاقاتنا خصوصا وقد تبين لكم أن الملك، رغم ما يشاع لا يختلف مع سياسة حكومته تجاهكم... ومرة أخرى أؤكد لك أنني لا احمل لكم العداء، ولكني لا يمكنني أن أقيم صداقتكم على حساب مصالح وطني. وعلى أية حال آمل أن تصلني من واشنطن عروض سخية للمساعدات الاقتصادية تغنينا عما عداها من المساعدات.

وبعد ذلك بأيام قليلة عاجلتهم بمناورة أخرى كانت هي القشة التي قصمت ظهر البعير الأمريكي البريطاني. ذلك أنني استدعيت السفير البريطاني وذكرت له أن السفير المصري نقل لي اليوم رسالة شفهية من الرئيس جمال عبد الناصر تستمزجني فيما يكون رد فعل ليبيا إذا ما تقدمت مصر والمملكة السعودية وسوريا بعرض لمساعدة ليبيا اقتصاديا بمقدار يغني ليبيا عن المساعدات الغربية. وطبعا كانت القصة مختلقة تماما (ولو أنني كنت على اتفاق حولها مع السفير المصري !). وكان لهذه المناورة وقع الصاعقة على لندن وواشنطن، (كما اتضح لي من الوثائق السرية للحكومتين الأمريكية والبريطانية التي نشرت بعد مرور ثلاثين سنة من وقوع احداثها).

وانطلت الحيلة عليهم، فقد وجهت السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٦ برقية عاجلة إلى وزارة الخارجية في لندن بخصوص (العرض المصري/ السوري/ السعودي لمساعدة ليبيا) جاء فيها:

«بالطبع هناك احتمال أن رئيس الوزراء الليبي قد اختلق هذا العرض لكي يضع المزيد من الضغط على بريطانيا وأمريكا.

ولكن كون أن السفير الليبي في القاهرة ليس لديه أي علم أو دراية بهذا الموضوع فإن ذلك لا يعني شيئا على الاطلاق، إذ انه من المحتمل أن يكون قد تم تجاهله في هذا الأمر، كما أن نفي عبد الناصر لا يمكن أن يعتمد عليه.

انني أميل إلى صحة هذا العرض وتصديقه لأنه طالما ليس هناك ما يدعو للشك في صحة العرض الروسي، فليس هناك ما يدعو رئيس الوزراء الليبي إلى اختلاق فكرة العرض المصري».

(الملحق رقم ١١- به النص الاصلي بدون ترجمة حيث ان الرسالة لخصت سالفا)

ويسارع السفير الأمريكي في لندن بارسال برقية إلى وزير الخارجية في واشنطن، وصورة منها إلى السفارة الأمريكية في طرابلس جاء فيها:

«الحاقا لبرقية السفارة رقم ٣٨٥١ فإن وزارة الخارجية البريطانية مستمرة في اظهار قلقها الشديد من جراء الحالة في ليبيا وبالخصوص نظرا للكلام الذي بلغها أمس من السفارة البريطانية في طرابلس من أن السفير المصري في طرابلس ابلغ رئيس الوزراء الليبي عرضا من ناصر وسعود والقوّتلي (المجتمعين في القاهرة) لتزويد ليبيا بالمساعدات الاقتصادية والمالية بدلا من المساعدات الأمريكية والبريطانية.

ان وزارة الخارجية البريطانية تنظر لهذا التطور الجديد بالاضافة إلى العرض الروسي على أنه خطير وسيكون له عواقبه بخصوص الابقاء على التسهيلات العسكرية البريطانية والأمريكية في ليبيا.

(انظر الملحق رقم ١٢- حيث النص الأصلي للبرقية)

ولم تمض إلاّ أيام وجاءني العرض الأمريكي بالمساعدات الاقتصادية الاضافية التالية:

١ - مساعدات اقتصادية إضافية لمشروعات الإعمار بمقدار ١٢ مليون دولار لسنتي ١٩٥٦، ١٩٥٧.

٢ - كمية كبيرة من الاسلحة والعتاد والآليات للجيش الليبي تقدر قيمتها بملايين عديدة.

٣ - ٢٥ الف طن من القمح.

(ملحوظة: كل هذه المساعدات كانت بالاضافة إلى المساعدات المتفق عليها قبل مناورة العرض الروسي).

على أن الأمريكان أصرّوا أن يقترن قبولنا للمساعدات الاضافية برفض العروض الروسية، وبعد فترة من التمنع اعتذرنا للروس عن قبول مساعدتهم لصغر مقدارها!

هذه هي القصة الحقيقية لمناورة «العرض الروسي» الشهير والتي حصلنا فيها على أكثر من ١٢ مليون دولار من العون الأمريكي وُظّفت في إعمار البلاد. واذا كنت لبلوغ هذا الهدف النبيل قد اضطررت إلى اتباع طرق المراوغة والخداع فليغفر لي الله. فقد اضطرتني سياسة الغرب قصيرة النظر التي تبالغ في مغازلة الاعداء، وتهمل الاصدقاء إلى اتباع ما اتبعت من سبل ملتوية لتحقيق مصالح الشعب الليبي.

منذ خريف سنة ١٩٥٥ إلى خريف سنة ١٩٥٦ حدثت سلسلة من الأفعال وردود الأفعال كان لها أثر جذري قوي على موازين القوى والنفوذ في الشرق الاوسط. بدأت تلك السلسلة بكسر احتكار السلاح عندما تمكن الرئيس عبد الناصر من الحصول على صفقة كبيرة من السلاح والعتاد الروسي الحديث، فأحدث عمله هذا رد فعل سيء في واشنطن ولندن أدى إلى سحب أمريكا وبريطانيا عرضهما لتمويل السد العالي على نهر النيل. وهذا العمل الأخير أو «رد الفعل» الغربي تسبب هو كذلك في «رد فعل» مصري عنيف عندما أمّم عبد الناصر قناة السويس، فتدهورت علاقات مصر (وكذلك بعض الدول العربية) مع الغرب عموما ومع بريطانيا وفرنسا بنوع خاص إلى درجة أدت إلى الاعتداء الثلاثي «الانجليزي الفرنسي الاسرائيلي» على مصر.

هذه السلسلة الطويلة من الأزمات - وخصوصا تآمر بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل - قضى على نفوذ تلكما الدولتين (بريطانيا وفرنسا) في العالم العربي قضاء كاد يكون مبرما. وأثناء تلك الأزمات انتهز الروس الفرص الذهبية التي أتاحها لهم تخبط سياسة الغرب وقصر نظرها فزادوا من نشاطهم السياسي والدعائي في العالم العربي، وأخذ نفوذهم يزداد اتساعا وعمقا... وشعر مخططوا السياسة الأمريكية أن تقلص النفوذ البريطاني الفرنسي في العالم العربي قد سبب فراغا رهيبا وأتاح للدولة الشيوعية فرصا ممتازة لملء ذلك الفراغ. وفي نفس الوقت حاول أولئك المخططون للسياسة الأمريكية الاستفادة من الموقف المتزن الشجاع الذي وقفه الرئيس ايزنهاور والنوايا الحسنة التي خلقها ذلك الموقف لدى أغلب الدول العربية بمعارضته لحلفائه البريطانيين والفرنسيين، وادانته لهم لاعتدائهم على مصر، وتهديدهم وحملهم على الانسحاب من قناة السويس مما أفشل الاعتداء الثلاثي. وحاول مخططو السياسة الأمريكية ابتكار سياسة أو أداة جديدة لملء ذلك الفراغ المظنون، فهداهم تفكيرهم إلى إبتكار ما أسموه «مبدأ ايزنهاور».

ولكن ما هي العناصر الأساسية لتلك السياسة الجديدة؟. إن عناصرها الاساسية كما وردت في الوثائق الرسمية هي:

١ - أن تتعاون الولايات المتحدة مع اية دولة أو مجموعة دول في منطقة الشرق الأوسط، وتساعدها على تنمية قواها الاقتصادية للمحافظة على استقلالها.

٢ - تتعهد الولايات المتحدة بالقيام ببرامج مساعدات وتعاون عسكري مع أية دولة أو مجموعة دول (في منطقة الشرق الاوسط) التي ترغب في ذلك التعاون.

٣ - أن تستعمل القوات العسكرية للمحافظة على استقلال وسلامة أراضي دول الشرق الاوسط التي تطلب المساعدة ضد أي اعتداء علني مسلح يقع عليها من دول تسيطر عليها الشيوعية الدولية، وفي حالة اتخاذ تلك الاجراءات فانها ستكون بناء على التزامات الولايات المتحدة التعاقدية بما في ذلك واجباتها القائمة على المبادىء الواردة في ميثاق الامم المتحدة.

وقدمت هذه السياسة للكونجرس الأمريكي فوافق عليها واعتمد مائتي مليون دولار توزع كمساعدات اقتصادية على دول الشرق الاوسط التي تقبل «مبدأ ايزنهاور»، وعيّن الرئيس الامريكي «جيمس ريتشارد» مساعدا خاصا له ليقوم بعرض مبدأ ايزنهاور على دول الشرق الاوسط، وكان نائب الرئيس الامريكي «نيكسون» في طريقه لزيارة ليبيا زيارة رسمية، وكان وصوله لطرابلس متوقعاً قبل وصول ريتشارد المذكور بأيام قليلة لذلك كان على مجلس الوزراء الليبي اتخاذ موقف محدد من «مبدأ ايزنهاور» حتى اتمكن أنا من الاشارة إلى موقفنا الرسمي في الخطاب الذي كنت سألقيه في حفلة تكريم نائب الرئيس الأمريكي.

وعُرض الموضوع على مجلس الوزراء وبُحث بحثا دقيقا على ضوء التزامات ليبيا العربية والدولية، ولم نترك شاردة ولا واردة إلاّ فحصناها فحصا عميقا من كافة الوجوه فتبين لنا أنه ليس في قبولنا «مبدأ ايزنهاور» أي ارتباط أو قيد على السيادة الليبية، وهو لا يحتوي ولا يتطلب أية التزامات مع الغرب أكثر من الالتزامات الليبية معه بناء على معاهدة التحالف والصداقة الليبية البريطانية.. ومن جهة أخرى فلم تكن ليبيا في يوم من الأيام ميّالة أو متعاونة مع الشيوعية الدولية بل على العكس تماما كنا دائما على أشد الحرص والحذر من تغلغل الشيوعية في ديارنا بل اذكر أنني قلت للسفير الروسي السيد «جنرالوف» عندما استقبلته أول مرة (لاستلام صورة من أوراق اعتماده) إن اعترافنا بدولته وتبادلنا التمثيل الدبلوماسي معها لا يعني إطلاقا قبولنا للمبادىء الشيوعية، فرد السفير انهم لا يصدرون مبادىء الشيوعية، فقلت له: «المهم أن تعرفوا أننا لا نعطي تراخيص لاستيرادها إلى ليبيا»!

كذلك فإن تأجيرنا لقاعدة الملاّحة للولايات المتحدة هو ارتباط آخر بالغرب المعادي للشيوعية.. ثم أننا سنحصل إذا قبلنا «مبدأ ايزنهاور» على مساعدة

اقتصادية نحن في أشد الحاجة اليها .. ولا يستدعي قبولنا لذلك المبدأ أي زيادة في التزاماتنا الدولية أو أية تعهدات جديدة أكثر من ذلك. فإن المساعدات الدفاعية العسكرية في «مبدأ ايزنهاور» لا تطبق الا بعد أن نطلب نحن تطبيقها. لهذه الاسباب فقد وافق مجلس الوزراء بالاجماع على قبول مبدأ ايزنهاور، وكلفني مع وزير الدفاع بالتفاوض بخصوصه مع مندوب الرئيس ايزنهاور «جيمس ريتشارد»، كما وافق المجلس على مسودة الخطاب الذي كنت سألقيه ترحيبا بنائب الرئيس «نيكسون».

ومن الغريب أن بعض وسائل الاعلام العربي ـ تلك التي تنشر المقالات وتذيع التعليقات الموتورة دون دراسة وتمحيص ـ صورت قبولنا لمبدأ ايزنهاور على أنه انعطاف واضح للسياسة الخارجية الليبية نحو الغرب، وتغيير جوهري في مجرى تلك السياسة! كأنما كانت ليبيا احدى الدول التي تدور في فلك موسكو وانتقلت فجأة إلى واشنطن بقبولها «مبدأ ايزنهاور»!!

ووصل نيكسون نائب الرئيس الأمريكي إلى طرابلس وأقمت له حفل عشاء، ألقيت فيه خطاب الترحيب الذي أقره مجلس الوزراء وأعلنت قبول ليبيا «مبدأ ايزنهاور».

ثم جاء مندوب الرئيس الأمريكي وعقدت معه جلسات طويلة عاونني زميلي وزير الدفاع عبد القادر العلام الذي كان من أكفأ وأشجع وأخلص الزملاء، وعرض الأمريكيون علينا مساعدة مقدارها أربعة ملايين دولار فرفضتها على الفور قائلا: لقد قبلنا بمبدأ ايزنهاور لأننا نعارض الشيوعية الدولية لتعارضها مع مبادئنا الاسلامية والديمقراطية، وخير لنا أن يكون قبولنا لمبدأ ايزنهاور بدون أية مساعدات (برغم حاجتنا الشديدة لها) من أن نقبل مبدأ ايزنهاور مع هذه المساعدات الضئيلة (٤ ملايين دولار)، وأحرج مندوب الرئيس الأمريكي ثم طلب أن نرجىء موضوع المساعدة الاقتصادية إلى ما بعد عودته من زيارته لدول الشرق الاوسط.

وهذا ما حدث، فبعد أسابيع قليلة عندما رجع المندوب الأميركي إلى طرابلس عرض علينا مساعدة اقتصادية مقدارها ستة ملايين دولار قبلتها بعد إلحاح من الأمريكيين!

واليوم وبعد ثلث قرن من هذه الوقائع فاني أسأل المؤرخ المنصف أن يحكم على قبولنا «لمبدأ ايزنهاور» الذي حصلنا منه على ستة ملايين دولار من المساعدات الاقتصادية في الوقت الذي كنا في أشد الحاجة لكل دولار للتنمية الاقتصادية الوطنية. كل ذلك دون أن ندخل في أي ارتباط أو التزام أو تعهد جديد.

أزمات متلاحقة مع بريطانيا

في نفس الوقت الذي كنا نفاوض فيه حكومة الولايات المتحدة على المساعدات الاقتصادية لليبيا تارة باللطف والدبلوماسية وتارة أخرى بالتهديد المبطن والتلويح بعون كبير من الدول العربية والاشتراكية - كما فصلت فيما سبق - فقد كنا نبذل جهودا كبيرة لاقناع الحكومة البريطانية لاعادة التفاوض معنا على المساعدات المالية المحددة بالمعاهدة المذكورة. ومن ناحيتيهما (أمريكا وبريطانيا) فقد كان بينهما، تنسيق كبير وتفاهم، بحيث لم يكن في الاستطاعة إجراء أي نوع من المزايدة بينهما وكانت أمريكا قد قبلت أن تقوم بالدور الرئيسي في مجال المساعدات للتنمية الاقتصادية (كما اتضح من الوثائق السرية).

واذا كان تعاملنا مع أمريكا وضغوطنا عليها قد نجح بدرجة كبيرة وآتى ثماراً سريعة كما شرحت في أول هذا الباب، فإن التعامل مع بريطانيا، وهي الشهيرة بالدهاء والمكر، العريقة في الاستعمار، كان صعبا معقدا ومحفوفا بالمواقف شديدة الحساسية وذلك للأسباب التالية:

أولاً: معاهدة الصداقة والتحالف الليبية - البريطانية حددت المساعدات المالية بمليونين وثلاثة أرباع المليون جنيه استرليني لسد العجز في الميزانية الليبية، ومليون جنيه للتنمية الاقتصادية لكل سنة من السنوات الخمس الأولى ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨، ثم - بناء على المعاهدة - يعاد التفاوض على السنوات الخمس التالية، ولم يكن هناك مدخل لاعادة التفاوض في هذه المبالغ قبل انقضاء فترة الخمس سنوات الأولى.

ثانيا: كان لبريطانيا نفوذ خاص في ليبيا فهي في نظر الكثيرين تعتبر الدولة التي ساعدت الليبيين على تحرير وطنهم من الاحتلال الايطالي، وقد كان للسفارة البريطانية صلة مباشرة مع القصر الملكي والولاة وعدد كبير من كبار المسؤولين.

وكـان السـفـيـر البـريطاني الأول «سـيـر أليك كـيـركـبـرايد» هو رائد الاستعمارالبريطاني في الشرق الأوسط وصاحب الدور الشهير في الأردن وشمال الجزيرة العربية، وكان يتكلم اللغة العربية بطلاقة تامة بل كان خبيرا في العادات العشائرية واللهجات البدوية. وسرعان ما أقام صداقة وطيدة مع الملك ادريس ورجال القصر والولاة. ولم يكن كيركبرايد بالسفير العادي. لقد كان رئيسا الوزراء «ونستون تشرشل» و«انتوني ايدن» يستشيرانه كثيرا في شؤون الشرق العربي (كما اتضح لي من الوثائق السرية).

كذلك كان للسفارة البريطانية في طرابلس مستشار شرقي هو «سيسيل جريتوريكس» وقد ورد ذكره «غير العطر» في هذا الباب، وكان هذا الأخير على صلة مباشرة بالقصر وبكبار المسؤولين خصوصا بولاية طرابلس الغرب.

عنصر آخر له أهمية عظيمة يفسر نفوذ بريطانيا في ليبيا - وهو الذي أخاف الملك ادريس من مؤامرات بريطانيا على استقلال ليبيا وايمانه القوي بأنها وراء أغلب النكسات والدسائس التي تقع في العالم العربي - هو شبح شريف مكة الذي غدرت به بريطانيا ونقضت عهدها له وتآمرت عليه وتركته شبه مشرد. هذا الشبح كان يمثل كثيرا في ذهن الملك ولذلك فقد كان يتعامل مع بريطانيا العظمى بمجاملة كبيرة ويتجنب المشاكل معها.

كذلك كان عدد كبير من الخبراء البريطانيين منتشرين في أجهزة الدولة المالية والادارية، وأجهزة الشرطة. ولذلك فقد كان خداع الحكومة البريطانية وتهديدها - ولو تهديدا مبطنا - بعون عربي أو اشتراكي كان ذلك العمل يستوجب حذرا شديدا وفرصا سانحة وتوفيقا كبيراً من عند الله.

ثالثا : كان هناك شعور بعدم الثقة بين الحكومة البريطانية وبيني بدأ منذ أن كنت وزيرا للاشغال والمواصلات في برقة حيث أشاع الانجليز أنني عدوهم اللدود، أحاول استبدال خبرائهم بخبراء مصريين، بل ذهبت بعض اشاعاتهم باتهامي بالعمالة لمصر وبالتعاون مع حكومة الثورة لنشر النفوذ المصري.. (انظر الملحق رقم ٢ الذي يبيّن التقرير السري الذي بعث به السفير البريطاني في طرابلس السير أليك كيركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية حيث يتهمني فيه بالعمالة لمصر والفساد بل والارتشاء من حكومة الثورة في مصر!).

ولو أنني لم أطلع على هذا التقرير إلاّ مؤخرا إلاّ أنني كنت أشعر دائما أن هناك شعورا بعدم الثقة والحذر ينتاب علاقاتي بالبريطانيين ويزداد كلما اجتمعت مع الرئيس جمال عبد الناصر، وكلما ازدادت سياسة وزارتي اندفاعا في اتجاهها القومي العربي.

ويعلم الله أنني لم أكن أناصب الانجليز العداء، وانما كنت أسعى لمنع استغلالهم لشعبي. وانني لم اكن عميلا لأحد إلاّ لوطني. بل أنني حاولت كثيرا تبديد شعور الشك واقامة نوع من الثقة والصداقة معهم، ولكن تعودهم على التعامل مع سياسيين لا يملكون الارادة الكافية للوقوف أمام أطماعهم جعلهم ينظرون اليّ بحذر دفين تحت ستار من النفاق الدبلوماسي والمجاملات الجوفاء. وحاولت بقدر الامكان تجنب المشاكل معهم باعتدال ومجاملة إلاّ أن الأزمات سرعان ما أطلت برأسها بالرغم مني.

كانت الأزمة الأولى هي أزمة إلغاء لجنة العملة الليبية وإنشاء البنك المركزي الليبي، وكانت الأزمة الثانية بخصوص علاقاتنا مع فرنسا، ثم أزمة ثالثة بخصوص علاقاتنا مع روسيا ومصر ومطالبنا بزيادة المساعدات المالية والعسكرية.

الأزمة الأولى:

إلغاء لجنة العملة الليبية وانشاء المصرف المركزي الليبي.

قرر مجلس الوزراء أن يخصص الجزء الاول من المساعدة الأمريكية لانشاء المصرف المركزي الليبي (بنك ليبيا) والمصرف الزراعي الليبي.

أما بالنسبة للمصرف الزراعي فقد تم انشاؤه بسرعة وبدون عراقيل واخترت فاضل بن زكري ـ والي طرابلس السابق ـ ليرأس مجلس ادارته وكان خير من قام بواجبات ذلك المنصب الهام، وسرعان ما بدأ المصرف في اقراض المزارعين في الولايات الثلاثة لتشجيع الزراعة وتيسير شراء المعدات الزراعية، مما كان له أطيب الأثر في النهوض بالمرفق الزراعي الهام.

أما بالنسبة لانشاء البنك المركزي الليبي فقد كانت له قصة أخرى وزوبعة شديدة قامت حول انشائه. فبمجرد أن علم الانجليز بنوايانا اعترضت الحكومة البريطانية بحجة أن المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة الصداقة تنص على ما يلي:

(ان هذا الاتفاق يشترط استمرار الترتيبات الحالية للعملة الليبية إلاّ إذا اتفقت الحكومتان على غير ذلك..) ورأت الحكومة البريطانية أن الغاء لجنة العملة الليبية ونقل صلاحياتها لبنك مركزي ليبي يبدل ترتيبات العملة الليبية الحالية ولذلك لم توافق على إنشاء ذلك البنك المركزي الليبي، وكنا ـ زملائي وأنا ـ نرى أن بقاء إصدار العملة الليبية ورسم وتنفيذ السياسة النقدية الليبية في أيدي لجنة العملة الليبية التي يرأسها بريطاني ومقرها لندن وأغلب موظفيها بريطانيون (فيما عدا شخصين اثنين هما سفير ليبيا في لندن ووكيل المالية)، كنا نرى أن بقاء هذا الوضع العجيب فيه انتقاص صارخ للسيادة الوطنية. بل الأدهي والأمر أنه لم يكن للدولة الليبية مصرف تحفظ فيه أموالها، بل كانت تستعمل فرعي بنك باركليز الانجليزي في طرابلس وبنغازي لهذا الغرض.

وبرغم حساسية وأهمية الموضوع فقد حاولت أن أصل إلى اتفاق بشأنه مع الحكومة البريطانية بالدبلوماسية الهادئة. فارسلت إلى المسؤولين في لندن، القائم بالأعمال الليبي في بريطانيا حسن مخلوف ومعه خبير مالي وقلت لهما أن يحاولا شرح موقفنا بالحسنى وأن يقولا للحكومة الانجليزية (قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى) ـ صدق الله العظيم ـ

ولكن الحكومة البريطانية لم تتذكر ولم تخش، بل أصرت على موقفها وكشرت عن أنيابها. ومن الحجج التي أبدتها أن تكاليف انشاء البنك المركزي الليبي ستكون باهظة ولا داع لها، وعرضت كحل وسط أن ينقل مقر لجنة العملة إلى ليبيا، وان يعين وزير المالية الليبي رئيسا لها على أن تبقى أغلب أعمالها في لندن وتستمر في إصدار العملة من لندن، طبعا رفضنا كل هذا وعند ذلك استدعيت السفير البريطاني سيرأليك كيركبرايد وحملته رسالة شخصية مستعجلة إلى «سلوين لويد» و «أنتوني ايدن» شرحت فيها بحزم ولطف في نفس الوقت أننا إما أن ننشىء المصرف المركزي الليبي بالتفاهم والتعاون مع بريطانيا وإلاّ فاننا سننشئه بدون تعاون أو تفاهم معهم. إننا سنقيم البنك المركزي الليبي مهما كانت الأمور.. وأكدت لهم أننا لا ننوي أن نخرج من منطقة الاسترليني وان احتياطي العملة الليبية لن يتغير وكذلك النقد الليبي.

وعندما رأى الانجليز أننا مصممون لا محالة على المضي في انشاء البنك المركزي الليبي تراجعوا وقبلوا وجهة نظرنا وتعاونوا معنا في تأسيس (ذلك البنك)تعاونا

مثمرا. واخترت الدكتور علي العنيزي وزير المالية بالذات ليكون أول محافظ للبنك المركزي وكان عهده في السنوات الستة التي أمضاها كمحافظ للبنك المركزي هو العهد الذهبي للمصرف. وكانت هي الفترة التي تدرب فيها عدد كبير من الشباب الليبي الذي يتولى الآن المناصب المصرفية الكبرى في ليبيا.

وأذكر أنني عندما رشحت العنيزي كمحافظ للبنك وطلبت من الملك التوقيع على مرسوم تعيينه تردد الملك ثم سألني: ولكن لماذا العنيزي بالذات؟ فقلت: لانه لا بد لمن يتولى منصب محافظ البنك المركزي أن تتوافر فيه ثلاث خصال أساسية: وهي النزاهة المطلقة، والكفاءة العالية في شؤون المال والاقتصاد، والمقدرة الفائقة على قول «لا»، والعنيزي تتوافر فيه هذه الخصال الثلاثة.

الأزمة الثانية:
بريطانيا تتدخل لمناصرة فرنسا خلال مفاوضات الجلاء

أما الأزمة الثانية مع بريطانيا فقد كانت تتعلق بعلاقاتنا مع فرنسا ولذلك فقد كانت أزمة من النوع السياسي الحاد، ذلك أنه بعد أن أنذرنا فرنسا في اكتوبر ١٩٥٤ بوجوب جلاء قواتها عن فزان تأزمت العلاقات معها بدرجة خطيرة. وفي طريقي إلى باريس أواخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ تلبية لدعوة رئيس وزراء فرنسا للتفاوض المباشر معه (انظر الباب الخاص بمعاهدة الجلاء الفرنسي عن فزان) وكان طريقي يمر بلندن (لم تكن هناك خطوط طيران مباشرة من ليبيا إلى باريس في ذلك الوقت). وفي لندن زارني «لورد ريدنج» وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية وتحدث معي عن أزمة علاقاتنا مع فرنسا وذكّرني بأن فرنسا حليفة مهمة لبريطانيا، وان على ليبيا أن تتفاهم معها وتعقد معها معاهدة مثل التي عقدتها مع بريطانيا لأن بريطانيا تعتمد على فرنسا في الدفاع عن الجنوب الليبي! وبذلك لا مفر من اتفاق في الدفاع المباشر بين ليبيا وفرنسا!

وكدت أفقد صوابي عندما سمعت كلام اللورد، وانقلب الاجتماع إلى نقاش حاد عاصف. قلت للورد ريدنج: أن معاهدة التحالف والصداقة بين ليبيا وبريطانيا لم تشر ولو من بعيد لطرف ثالث - اعني فرنسا - فهل دخلتم في اتفاقية من الباطن (Subcontract) مع فرنسا وكلفتموها بالدفاع عن الجنوب الليبي دون الرجوع إلى ليبيا صاحبة الشأن؟!». وثارت ثائرته عندما وصفت كلامه بأنه هراء لا يجدر أن

يصدر من وزير بريطاني، وغادر مكان الاجتماع بعصبية ظاهرة.

وبعد أسبوع واحد لاحقنا البريطانيون بضغط آخر هذه المرة عن طريق سفيرهم في باريس أثناء إقامتي فيها للتفاوض مع « منديس فرانس »، وكان اجتماعي مع « سير جلادوين جيب » السفير البريطاني في باريس عاصفا بعيدا عن أي نوع من الكياسة والدبلوماسية.

ثم في أوائل سنة ١٩٥٥ عندما اتفقنا مع فرنسا على مبدأ الجلاء، ونقلنا التفاوض على التفاصيل إلى طرابلس حاولت بريطانيا للمرة الثالثة التدخل لمؤازرة فرنسا ضدنا، وكان ردنا انه حرّي بهم أن يساعدونا نحن في مطالبنا المشروعة، نحن حلفاؤهم بمقتضى معاهدة لم يكد حبرها يجف! فقد تقدموا بمذكرة أشارت إلى أنه في اتفاقيات حلفهم مع فرنسا للدفاع عن العالم الحر فإن الدفاع عن الجنوب الليبي يقع في مناطق النفوذ الفرنسي. وأذكر أنني رفضت استلام المذكرة الشفوية التي أحضرها القائم بالأعمال « هالفورد » (Halford) وقلت له: أنني لا أقبل حتى مجرد الحديث في هذا الموضوع لأننا نعتبر إصرارهم وتماديهم في إثارة هذا الموضوع إهانة لذكائنا، واحتقاراً لتعهداتهم في معاهدة التحالف، ومساس خطير بالسيادة الليبية. ثم انهيت المقابلة بعصبية. ولعل معاملتي هذه للقائم بالأعمال هالفورد هي سبب الكراهية التي حفظها لي وظهرت في تقاريره العدائية عنّي ووصفي بالغرور والعداء لبريطانيا. عند ذلك فقط توقفوا عن محاولاتهم، وانتهت الأزمة الثانية مع بريطانيا.

وفي أوائل سنة ١٩٥٥ عُين سفير جديد لبريطانيا في ليبيا هو « وولتر جراهام ». وجدته أكثر كياسة ودبلوماسية من سابقه « سير اليك كيركبرايد » وأميل إلى الأفكار التحررية. كما وجدته أحسن نوايا وأسلم طوية من كيركبرايد الذي، ولو أنه أحيل على التقاعد، فقد كان يقوم بزيارات موسمية للقصر ويجتمع مع الملك وبعض كبار الليبيين خصوصا في ولاية برقة. ويسبّب لي الكثير من المشاكل والارباك.

الأزمة الثالثة :
حول علاقاتنا الدولية وطلبات المساعدة الاضافية

أخذت علاقاتنا مع البريطانيين تسير على وتيرة رتيبة إلى أن بدأنا في تنفيد سياسة المزايدة والضغوط مع الدول الغربية. كانت أول تجربة هي هدية الأسلحة المصرية التي سبق وشرحتها بالتفصيل غير أن تبادل التمثيل الدبلوماسي مع روسيا والتحسن الكبير في العلاقات الليبية ـ المصرية وخصوصا كثرة الاجتماعات بين الرئيس جمال عبد الناصر وبيني، واندفاع السياسة الليبية الجديدة في اتجاه عربي قومي.. كل ذلك أثار حفيظة الانجليز وبدأوا سياسة تنسيق وتعاون مع الأمريكيين لمقاومة السياسة الليبية الجديدة ولبث بذور الشك والبلبلة، ولكي أعطي القارىء فكرة صادقة عن مؤامرات الدول الغربية في تلك الفترة فاني أحيله للوثائق السرية للحكومة البريطانية خصوصا تلك التي ترجمتها ونشرتها جريدة الشرق الاوسط، التي تصدر في لندن، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٨٦ والتي سبق وان أشرت اليها.

(راجع ملحق رقم ٣)

وكان بيني وبين وزير الخارجية البريطاني الجديد «سلوين لويد» نوع من التقدير والاحترام المتبادلين، بدأ عندما اجتمعت به عدة مرات سنة ١٩٥٤ عندماكان نائبا لوزير الخارجية. وقد أثبتت الأيام أن الرجل كان على قدر كبير من الاعتدال، ونهج سياسة تميل إلى تفهم أكثر مع العالم العربي ومعنا بنوع خاص عندما تولى منصب وزير الخارجية البريطانية في أوائل سنة ١٩٥٥. وفي اجتماعاتي به سنة ١٩٥٤ شعرت بأنه يحاول تشجيعي على استعمال صداقتي مع الرئيس جمال عبد الناصر لتحسين علاقات بريطانيا مع حكومة الثورة، وقد بذلت جهودا كثيرة في هذا المضمار، وشكرني هو عليها في حينها. على أية حال، كان بين «لويد» وبيني نوع من الصداقة وحسن التفاهم وصادف أن كان الوزير البريطاني في شهر مارس سنة ١٩٥٦ يقوم بجولة في الشرق الأوسط (وهي الفترة التي كان فيها التوتر في العلاقات بين ليبيا والدول الغربية، بخصوص عروض المساعدة من الاتحاد السوفييتي والدول العربية، قد بلغ أوجه).

وأبرق لي «سلوين لويد» من البحرين سائلا إذا كان من المناسب أن يتوقف في طرابلس لعدة ساعات للاجتماع بي فأبرقت له مرحبا. ووصل إلى طرابلس وزارني في منزلي، وبعد المجاملات العادية أكد الوزير البريطاني على أن

العلاقة المتينة بين لندن وطرابلس علاقة نموذجية في التفاهم والتعاون لصالح البلدين، ومضى قائلا: أن من أهم أسس الصداقة المتينة والتعاون الحر هو الصراحة بين الأطراف المتعاونة ولذلك فانه يستسمحني في أن يكون صريحا معي في تحذيري من الاقتراب كثيرا من الدب الروسي، وكذلك ينبهني إلى خطورة انتشار النفوذ المصري في أرجاء البلاد خصوصا في ميدان التعليم ومايسبب هذا من انصراف الشعب عن التعلق بقيادته الحكيمة الممتازة إلى الجري وراء زعامات من وراء الحدود (يعني الرئيس جمال عبد الناصر)، وكرر أنه ينصح كصديق وكوزير في حكومة يهمها بقاء الاستقرار ودوام التقدم والازدهار في المملكة الليبية، ثم خفف من ثقل نصحه بأن ذكر بأنه لا يشك في وطنية المسؤولين الليبيين وادراكهم للمخاطر التي ذكرها ولكنه رغب في أن يعبّر لي عن قلق حكومته ورغبتها الأكيدة في المساعدة على تفادي تلك المخاطر.

وكان ردّي بعد المجاملات والترحيب به كضيف عزيز في بلد صديق لبلاده قلت: لقد شجعني الكلام الذي تفضلت به لأبادلك صراحة بصراحة. أن السبب الرئيسي لما نشعر به جميعا ـ أنتم ونحن ـ من قلق وخوف من مخاطر يرجع أولا وأخيرا إلى عدم تجاوب الدول الغربية مع ليبيا ووقوفها من الآمال الليبية في التقدم والتطور والازدهار موقف اللامبالاة وعدم الاكتراث، في حين ينصرف اهتمام الدول الغربية إلى العناية بالدول التي تشاكسها وتناصبها العداء. يامستر لويد لقد اختارت الزعامة الليبية صداقتكم والوقوف بجانبكم في أحلك أوقات تاريخكم المعاصر. فمنذ سنة ١٩٤٠ ربطتنا بكم علاقة تعاون وتحالف فعلي وسقط كثير من رجالنا إلى جانب رجالكم في معارك الشرف والتحرير في شمال افريقيا في طبرق وبنغازي والبريقة، ولا داعي لأن اذكرك بما قام به الليبيون من مخاطرات كبرى وراء خطوط المحور تعاونا مع رجال «الكوماندو» البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية في الصحراء الليبية، ثم عند استقلالنا منحناكم أنتم، ثم فيما بعد منحنا حليفتكم أمريكا، تسهيلات عديدة وقواعد هامة على التراب الليبي، كل ذلك على أمل أن تتعاونوا معنا تعاونا مخلصا في النهوض بالاقتصاد الليبي، وفي نفض غبار التخلف عن شعب جاهد أكثر من ثلاثين سنة، ودمرت الحروب مدنه وريفه ومرافقه، لكي يدرك ركب الحضارة الذي تخلف عنه رغما وقهرا، فاتفقتم معنا على تسديد عجز ميزانيتنا، واتفق معنا الأمريكيون على تمويل مرحلة تطوير اقتصادنا، بل أن

الرئيس ايزنهاور وعدني عندما زرته في واشنطن في شهر يوليو سنة ١٩٥٤ بأن يغدق علينا العون وذكر لي بأنه سيتبنى التنمية الاقتصادية في ليبيا كما تبنى نظيرتها في الفلبّين. ولكن ماذا حدث في الواقع؟ لا تكاد مساعدتكم أنتم تكفي لسد عجز ميزانيتنا، بل أثبت الواقع أن المبالغ المتفق عليها للسنوات الخمس لم تعد تكفي اطلاقا لسد عجز الميزانية الليبية. أما الأمريكان فإن مساعدتهم للتنمية الاقتصادية أقل كثيراً مما وعدوني به ومما يلزم للسير ببرنامج التنمية الاقتصادية بسرعة معقولة. ورأى الشعب الليبي ولمس البرلمان أن ما نقلته لهم أنا شخصيا من وعود بتدفق العون الأمريكي، كلام معسول لم يتحقق منه إلاّ النزر اليسير، ورأى الشعب ولمس البرلمان أن الاتفاقية المالية معكم لا تكفي لسد عجز الميزانية، ورأى العالم كله أنكم تقدمون المساعدات الكبرى لبناء السد العالي في اسوان وترفضون اقراضنا مليوني جنيه لبناء محطة كهرباء طرابلس، أي تساعدون مصر التي تناصبكم العداء وتهملون ليبيا التي تجاهر العالم بصداقتها لكم وتقدم لكم القواعد والتسهيلات، ماذا يكون الأثر السياسي لهذه المواقف العجيبة؟ النتيجة الحتمية هي أن شعب ليبيا يتساءل لماذا لا تنهج حكومته نفس المنهاج الذي سارت عليه حكومة مصر وحصلت بمقتضاه على أضعاف أضعاف ما طالبنا به نحن ولم نحصل عليه، الحل يامستر لويد هو أن يكون هناك توازن بين الحلفاء، بينكم وبيننا أقصد، لا يعقل أن نسمي العلاقة بين بلدينا علاقة حلف وصداقة إذا كان أحد الأطراف من أغنى بلاد العالم وأقواها والطرف الآخر - أي ليبيا - من أفقر دول العالم وأضعفها. لا يمكن أن يسمى هذا حلفا ما لم يكن هناك سعي حثيث لاجراء تعاون عن طريق مساعدات سخية وخبراء أكفاء مخلصين لنفض غبار التخلف عن الطرف الفقير ومساعدته لادراك الركب. عندما يشعر الشعب أن علاقته مع الغرب علاقة مجدية ومبنية على صداقة واهتمام متبادل فإن الشعب الليبي لن ينصت للدعاية المصرية ولا لغيرها ولا خوف عليه من الدب الروسي. أما عن تغلغل المصريين في مجال التعليم فلماذا لا تساعدونا في انشاء مدرسة ممتازة مثل التي اقمتموها في الاسكندرية وأؤكد لك يامعالي الوزير أنني سأكون أسعد الناس يوم أن أثبت للشعب الليبي أن الصداقة التي أقامتها الزعامة الليبية مع دول الغرب صداقة مثمرة يعتمد عليها في تطوير البلاد والحاقها بركب التقدم والحضارة.

وكان الوزير ينصت باهتمام ويدون بعض الملاحظات، ثم دار بيننا نقاش ختمه

الوزير بأن سألني سؤالا مباشرا وهو أن أحدد له مطالبنا المعقولة بحيث يكون قبولها من طرفهم دليلا على حسن نواياهم وتقديرهم لدور ليبيا كدولة حليفة وصديقة، وهنا ذكرت له المطالب الآتية: (وأنا انقلها كما جاءت في الوثيقة السرية رقم (٧٥) التي لخص فيها سفير بريطانيا في طرابلس مطالبنا التي قدمناها لوزير الخارجية، أما المطالب فهي:

أ - خطة التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس بها عجز يزيد عن ٢٠ مليون جنيه استرليني للفترة المتبقية من تلك الخطة أي للأربع سنوات القادمة أي بمعدل ٥ ملايين جنيه عجز في خطة التنمية لكل سنة من السنوات الاربعة القادمة، ونحن نطلب من أمريكا وبريطانيا زيادة المساعدة للتنمية الاقتصادية لتسديد ذلك العجز، فإن تعذر على بريطانيا المساهمة في ذلك فعلى الأقل نطلب منها أن تضغط على واشنطن بكل قوة لاقناعها بتسديد عجز ميزانية التنمية.

ب - نطلب من بريطانيا قرضا بدون فائدة مقداره مليوني جنيه استرليني لتمويل انشاء محطة كهرباء طرابلس، والغرض من انشاء محطة كهرباء طرابلس هو توزيع الكهرباء على المزارعين في الشريط الساحلي بولاية طرابلس الغرب لتشجيع الزراعة وهو بالنسبة لنا في نفس أهمية السد العالي لمصر.

ج - مساعدتنا لانشاء مدرسة عربية ـ انجليزية من طراز (ممتاز مثل مدرسة فكتوريا بالاسكندرية.)

د - تسديد عجز الميزانية الليبية فقد تبين أن مبلغ ٢,٧٥ مليون جنيه استرليني الذي خصصته معاهدة التحالف والصداقة لتسديد عجز الميزانية الليبية لا يكفي اطلاقا ونحتاج لزيادة في المساعدة بمقدار نصف مليون جنيه لسنة ١٩٥٦/١٩٥٧ أما بالنسبة للسنتين القادمتين فإن الزيادة في المساعدة ستكون أكثر كثيرا من نصف مليون جنيه.

(انظر الملحق رقم ١٣- حيث النص الأصلي للوثيقة)

وقال مستر لويد : بالنسبة للطلب «أ» فانه يعد بأن يبذل هو ورئيسه «ايدن» قصارى جهدهما لدى الرئيس ايزنهاور بالذات للنظر بعين العناية التامة لطلباتنا وتلبيتها بسخاء وبسرعة، كما أكد أن بريطانيا لا تستطيع أن تساهم بأكثر من ذلك في هذا الطلب (وبالفعل فقد عثرت في الوثائق السرية على الكثير

من المراسلات بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية ألحت فيها لندن على واشنطن بقوة على تلبية طلباتنا ولمحت لواشنطن بمغبة إهمال طلباتنا).

(راجع الملحق رقم ٨)

وبالنسبة للطلب «ب» فقد وعد ببحث الموضوع في مجلس الوزراء البريطاني، مع وعد منه أن يكون مدافعا عن مطلبنا، كما عبر عن أمله إذا ما استجيب طلبه بأن نستعمل معدات كهربية من صنع بريطانيا في مشروع محطة الكهرباء.

أما بالنسبة لطلبنا «ج» فقد رحب به دون تردد وقال إنه تأكيد مني على رغبتي في نشر الثقافة الانجليزية في ليبيا!.

وأما طلبنا «د» فقد واجهه مستر لويد بكثير من التردد والتملص، وأمام الحاحي قبل أن يبحث موضوع عجز الميزانية الليبية بتمعن فإن تأكد وجود فجوة كبيرة في العجز فسوف نتشاور في الموضوع ولكنه كان حذرا وتجنب إعطائي أي وعد محدد.

وفي ختام المقابلة قال إنه يسره كثيرا لو تمكنا من ترتيب زيارة رسمية أقوم بها أنا للندن لاجتمع مع رئيس الوزراء «انتوني ايدن» وبقية الوزراء ونرسي معا قواعد ثابتة لتعاون وتفاهم بين بلدينا، شكرته على الدعوة وتركنا التفاصيل لما بعد.

ولأسباب «تكتيكية» فقد تعمدت ألاّ أثير مع الوزير البريطاني أهم مطالبنا وهو ما يتعلق بزيادة عدد ومعدات القوات البرية الليبية إلى خمسة آلاف مقاتل كمرحلة أولى وانشاء نواة للاسطولين البحري والجوي، لأنني خشيت أن ارتفاع تكاليف هذا المطلب سيجعل البريطانيين يرفضون الاستجابة للمطالب الأخرى. ثم أن هذا المطلب الخاص بالقوات الليبية المسلحة سيصعب عليهم التنصل من الاستجابة له لأن المعاهدة بين ليبيا وبريطانيا هي أصلا معاهدة تحالف، ولكي يقوم تحالف بين طرفين لا بد لكل طرف من قوات مسلحة مناسبة! وأجلت إثارة موضوع القوات المسلحة خلال زيارة الوزير البريطاني ولكني بعد ذلك بفترة وجيزة وبالتحديد يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ قدمت للانجليز طلبين رسميين أحدهما بخصوص تغطية العجز في الميزانية الليبية، والثاني يتعلق بعدد وعتاد الجيش الليبي، ويقول الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية في تقريره السري الذي رفعه إلى وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية عن الطلب الثاني:

«لقد قدم رئيس الوزراء الليبي صبيحة هذا اليوم طلبين منفصلين، ولكن لهما علاقة مشتركة وهما:

١ ـ ....

٢ ـ إن الرأي العام الليبي قلق من مشاهدة القوات البريطانية في كل مكان بالاضافة إلى أن عدم وجود جيش ليبي لا يليق ولا يتفق مع استقلال ليبيا وكرامتها واذا عرف الرأي العام الليبي أن هناك جيش ليبي يتم تأسيسه فانه سوف يتحمل رؤية القوات البريطانية هناك.

الذي يدور في خيال رئيس الوزراء الليبي هو جيش قوامه ٢٠ الف جندي على غرار (الفيلق العربي) بالاضافة إلى قوة جوية يبدأ تكوينها بسرب واحد، وقوة بحرية صغيرة.

عندما ذُكر له أن هذا سيكلف حوالي ١٥ مليون جنيه استرليني سنويا، قال رئيس الوزراء أن هذا لا يشكل عبئا كبيرا على دافعي الضرائب من الشعب الانجليزي، إذ أن هذا الجيش سيضيف قوة لها أثرها من الليبيين الموثوق بهم إلى جيوشنا فيما وراء البحار.

وفي الوقت الذي ينكر فيه أنه يصوب المسدس نحو رؤوسنا فإن رئيس الوزراء الليبي اوضح ـ من خلال حديثه ـ أن هذا ما يقصد فعله تماما، إذ أن اتصالاته وطلباته تحمل طابع الانذار والتهديد».

(انظر ملحق رقم ١٤)

وصلت إلى لندن وبدأنا نتفق على المطالب الأخرى وعندما قدمت طلباتنا الخاصة بالأسلحة الليبية الثلاث وبررتها بقيام تحالف بين بلدينا اضطر البريطانيون للموافقة لا كرما منهم ولكن لأنهم لم يستطيعوا الرفض للأسباب التي شرحتها، ولكنهم أصروا على أن تسبق الزيادة الكبيرة في القوات الليبية دراسة فنية من الطرفين. أما بالنسبة لطلبنا زيادة العون المالي المخصص لتسديد عجزالميزانية الليبية فقد ظهر لي جليا (من كلام الوزير) أن الحكومة البريطانية لن توافق على هذا المطلب بأي حال من الأحوال ما لم نحرجها ونثبت لها بالارقام أن عجز الميزانية الليبية أكثر كثيرا من المساعدة المالية البريطانية المخصصة لتغطية العجز.

ولقد لجأت مرة أخرى لحيلة بسيطة ساعدني في إخراجها وتنفيذها وكيل المالية عبد الرازق شقلوف ومدير عام الجمارك محمد عبد الكافي السمين (وكانا على درجة كبيرة من الوطنية والكفاءة) فقد تعمدت إدارة الجمارك التباطؤ في ارسال كشوفات حصيلة الرسوم الجمركية المحصلة في الأشهر الأولى من سنة ١٩٥٦ بحجة تراكم العمل وقلة الموظفين مما «اضطر» وزارة المالية أن تستعمل كشوفات حصيلة الأشهر المماثلة من سنة ١٩٥٥ وذلك في تقديراتها لدخل الدولة عن سنة ١٩٥٦،

ولما كان الفارق كبيرا بين دخل السنتين (نظرا لبدء نشاط شركات النفط سنة ١٩٥٦ واستيرادها بضائع كثيرة) فإن هذه الحيلة أظهرت عجزا مصطنعا في الميزانية يزيد عن العجز الفعلي.. ومرة أخرى وبذكاء وكياسة فقد «سرب» وكيل وزارة المالية أرقام العجز المصطنع (على أنه العجز الحقيقي) إلى الخبير المالي «بيت هاردايكر» الذي سارع وسرّبه للسفارة البريطانية، ونجحت هذه الحيلة في اقناع وزارة الخارجية البريطانية بأن المبالغ المخصصة من بريطانيا لتسديد عجز الميزانية الليبية غير كافية، وهذا كان له أثر طيب في تقوية حجتنا في هذا المطلب.

زيارة لندن والاتفاق على مساعدات اقتصادية وعسكرية

بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية البريطاني لطرابلس ودعوته لي لزيارة لندن فإن انفراجا في العلاقات بين البلدين بدأ يلوح في الأفق وتواصلت الاتصالات بين الحكومتين لتحديد جدول أعمال للزيارة الرسمية للندن وتهيئة الأجواء الملائمة لنجاح المحادثات، غير أن بعض عناصر السفارة البريطانية وعلى الأخص «هالفورد» الوزير المفوض و«جريتوريكس» المستشار الشرقي بدأوا حملة خبيثة في تقاريرهم إلى الخارجية البريطانية ناصحين بالعدول عن دعوة بن حليم إلى لندن لأن زيارته إما أن ترضي «غروره» وهذا ما سيكلف الخزانة البريطانية مبالغ طائلة، أو أنها ستفشل في إرضاء مطالبه وهذا ما سيعطيه (أي بن حليم) الحجة والذريعة لمهاجمة بريطانيا وانهاء معاهدة الصداقة والتحالف والمطالبة باجلاء القوات البريطانية.

فقبل أن تتم الزيارة بيوم واحد فقط حاول الوزير المفوض البريطاني أن يحصل من وكيل الخارجية الليبي على معلومات محددة تتعلق بالبنود التي أنوي طرحها في اجتماعات لندن على المسؤولين البريطانيين، وحينما فشل في ذلك قال في رسالته إلى وزارة الخارجية في لندن المؤرخة ١٠ يونيو ١٩٥٦:

«يبدو من كل هذا أن رئيس الوزراء الليبي سيفجر بعض المفاجآت. إن غروره هو السبب في عدم رغبته في الانصات إلى نصائح مساعديه أو إلى التصريح بنواياه إلى قليلي الأهمية (يعني نفسه)».

(انظر ملحق رقم ١٥)

وبعد مغادرتي ليبيا في طريقي إلى لندن بعث الوزير المفوض تقريرا ثانيا إلى رئيس قسم افريقيا في الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٥٦ يبدي فيه امتعاضه من المعاملة التي لقيها من رئيس الوزراء بن حليم ويقول:

« ... لعل السبب في ذلك يرجع إلى أنه عندما يكون في حالة غروره المزمنة، التي هي مثل حالة غرور الطاووس فانه لا يكون لديه الوقت لمقابلة مجرد (قائم بأعمال) أو لأنه يعرف جيدا أنني لا اكن له ودا، أو لأن آراءه تبدو له جيدة ومقبولة. عندما يعرضها على الآخرين ولكنه عندما يعرضها عليّ يلاقي بعض ما يغضبه من التعقيبات ».

ثم يقول في تقريره:

« إن الدافع الرئيسي لزيارة بن حليم إلى لندن تتعلق بالرغبة في الحصول على تطوير جوهري للجيش الليبي. »

ثم يصف كاتب التقرير رئيس حكومة ليبيا بأنه زعيم عصابة ويطلب الضغط عليه لأجل السماح بعودة « فورسايث » إلى ليبيا، وهو جاسوس بريطاني كان يعمل في ليبيا تحت ستار الأعمال الحرة وطردته الحكومة الليبية من أراضيها.

(انظر ملحق رقم ١٦)

ويبدو من الوثائق السرية أن « سلوين لويد » لم يعر تلك « النصائح » أذنا صاغية، وبدأت المحادثات في لندن يوم ١٨ يونية واستمرت إلى مساء يوم ٢٦ يونية ١٩٥٦، وكان يرافقني الدكتور فكيني ووكيلا الخارجية والمالية سليمان الجربي وعبد الرازق شقلوف، وانضم إلينا في لندن سفيرنا محمودالمنتصر والوزير المفوض الباروني، واستمرت المحادثات يومين أكثر مما حدد لها مسبقا، وعقدت اجتماعين مع « ايدن » بحضور السفير محمود المنتصر كما عقدنا ستة اجتماعات بين الوفدين الليبي والبريطاني في مكتب وزير الخارجية، واضطر وزير الخارجية أن يرجع إلى مجلس الوزراء البريطاني مرتين للحصول على موافقة على عروض أحسن لأنني قد رفضت العروض الأولى والثانية.

(أنظر الملحق رقم ١٧)

ومرت المفاوضات بساعات حرجة وفترات عصبية، وأخيرا وقبيل سفري من لندن بساعتين فقط توصلنا إلى الاتفاق على البنود الاتية:

١ ــ تم الاتفاق على زيادة حجم القوات الليبية المسلحة إلى خمسة آلاف مقاتل، كمرحلة أولى من برنامج يصل بالقوات المسلحة الليبية إلى عشرين ألف مقاتل،

وتعهدت الحكومة البريطانية بتجهيز تلك القوات ومدّها بالأسلحة والعتاد وتدريبها تدريبا عصريا. ولم يكن في الاستطاعة تحديد المساعدات المالية اللازمة لزيادة عدد القوات المسلحة الليبية وتسليحها وتدريبها قبل أن تنتهي لجنة الخبراء من دراستها، ولكن التقديرات الأولية كانت تصل إلى حوالي عشرة ملايين جنيه استرليني للاسلحة والمعدات، وحوالي أربعة ملايين استرليني سنويا للمرتبات والتدريب والتشغيل والصيانة.

٢ - زيادة المساعدة البريطانية لتسديد عجز الميزانية الليبية على الوجه الاتي:

أ - بالنسبة للسنة المالية ١٩٥٧/٥٦ تكون الزيادة ربع مليون جنيه استرليني.

ب - بالنسبة للسنة المالية ١٩٥٨/٥٧ تكون الزيادة ثلاثة أرباع مليون جنيه استرليني.

٣ - أخذت الحكومة البريطانية علما برغبة الحكومة الليبية إنشاء سلاح بحري، وسلاح طيران، ووافقت الحكومتان أن تفحص لجنة من الخبراء إمكانية إقامة السلاحين المذكورين (انظر ملحق رقم ١٨) وبينما أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لمدّ ليبيا بالسفن والاسلحة اللازمة لسلاح البحرية فانها رغبت أن تتولى الولايات المتحدة مسؤولية مساعدتنا في انشاء سلاح الطيران.

٤ - وعدت الحكومة البريطانية، سواء عن لسان رئيس الوزراء إيدن أو وزير الخارجية لويد، ببذل قصارى الجهود لحمل الحكومة الاميركية على الاستمرار في تمويل خطة التنمية الليبية بسخاء وعناية (وبالفعل وكما اتضح لي مؤخرا من الوثائق الرسمية السرية زاد الضغط البريطاني على الولايات المتحدة لهذا الغرض).

هذا وقد يتساءل القارىء عن الأهمية الكبيرة التي أعطيتها لرفع المساعدة البريطانية بمليون جنيه كما شرحت في البند رقم ٢، إذ أن مليون جنيه حتى بمقاييس سنة ١٩٥٦ ليس بالمبلغ العظيم الذي يستدعي كل هذا الاهتمام، غير أن غرضي الحقيقي لم يكن مجرد زيادة مليون جنيه في العون البريطاني لليبيا، بقدر ما كان حمل بريطانيا على الاعتراف بأن المبلغ المتفق عليه في معاهدة سنة ١٩٥٣ (٢,٧٥ مليون جنيه استرليني) لسد العجز في الميزانية الليبية قد ثبت عدم كفايته، وبالتالي فقد سلمت بريطانيا بمبدأ التزايد في المساعدة المالية لسد عجز الميزانية

الليبية مما يجعل المفاوض الليبي في مركز أقوى عندما يفاوض بريطانيا على العون الاقتصادي للسنوات الخمس التالية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)، وهذا بالذات هو السبب الذي جعل المفاوض البريطاني شديد الصلابة معنا، وما وافق على تلك الزيادة إلآ في الساعات الأخيرة من الزيارة الرسمية بعد أن خشي من فشل المفاوضات.

إيدن يطلق تهديدات خطيرة ضد مصر

اما النتائج السياسية للزيارة فقدكانت مهمة كذلك. ففي الاجتماعات مع «انتوني ايدن» التي لم يحضرها معي إلآ سفيرنا في لندن فقد تناولنا مواضيع سياسية حساسة خصوصا فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فقد بدأ «انتوني ايدن» حديثه بعتاب خفيف، إذ قال أنه كان يتوقع ويأمل أن يتلقف أصدقاؤه العرب الفرصة التي سنحت لهم في الخطاب التقليدي الذي ألقاه في الـ«جيلد هول» في ديسمبر سنة ١٩٥٥ والذي دعا فيه إلى مصالحة بين العرب واسرائيل على أساس أن تقوم حدود اسرائيل على حدود وسط بين حدودها الحالية (أي حدود سنة ١٩٥٥) وحدود قرار التقسيم الدولي، وأن يعالج موضوع اللاجئين بنفس الطريقة. «ولكن لم أسمع من الاصدقاء العرب أي صدى».

وكنت في حرج شديد لأنني عندما سمعت الخطاب في ديسمبر ١٩٥٥ حاولت الاتفاق مع الرئيس جمال عبد الناصر لجعل الجامعة العربية تخطو بعض الخطوات في اتجاه بحث ذلك الخطاب، ولكن الرئيس عبد الناصر رأى أن الخطاب هو عبارة عن مناورة بريطانية استعمارية..

ثم أضاف إيدن «أنه رئيس الوزراء البريطاني الوحيد الذي يجيد العربية وله عدد كبير من الاصدقاء من بين الزعماء العرب» وبالرغم من هذا الرصيد «فانني لم أتمكن من بناء جسر من الثقة والتفاهم مع أغلبية الحكومات والشعوب العربية، بل الأدهى والأمر أنني عارضت رئيسي السابق «ونستون تشرشل»، واندفعت بصدق وعزم في سياسة التفاهم مع ناصر ووضعت كل وزني السياسي في جانب اتفاقية الجلاء عن مصر آملاً أن أفتح عهداً جديدا من التعاون معها، فماذا كان الجزاء؟

لقد تمادى ناصر في التآمر على المصالح البريطانية في العالم العربي، خصوصا في الأردن وعدن وليبيا والسعودية.. باثاً أخبث الدعاية ضد بريطانيا العظمى ومؤازرا

بكل قوة تسرب الشيوعية إلى البلاد العربية». قلت: «أجدني في حرج كبير فأنا حديث عهد بالسياسية قليل خبرة فيها وأجد نفسي مضطرا لتقديم النصح إلى رجل دولة مخضرم يعتبر أستاذا للدبلوماسية والسياسة في العالم الغربي ولكن ما سمعت منك ياسيادة الرئيس يجعلني أشعر بضرورة تقديم النصح. فقال: سأستمع لك بكل انتباه. قلت: إنك محل تقدير في العالم العربي، وكثيرون يذكرون مواقف كثيرة صدرت منك دلّت على صداقة مخلصة نحو الشعوب العربية، ويؤسفني أن يحدث سوء فهم بينك وبين الرئيس ناصر، لقد شُوّهت صورته لديك، إنني أؤكد لك أن الرئيس عبد الناصر يكره الشيوعية كراهية الكوليرا، وأني على ثقة أنه يفضل التعاون مع الدول الديمقراطية على التعاون مع أي مجموعة أخرى، فهو يرغب بكل صدق في رفع مستوى شعبه وادراك الركب الحضاري ويسعى لكي تتبوأ مصر مكانا مرموقا في العالم ولا أبرئه من أنه يسعى لزعامة العالم العربي وله - في رأيي - الكثير من المؤهلات لذلك. وهو يرى أن دول الغرب تهمل تطلعاته بل تحاول إقامة زعامة منافسة له عن طريق حلف بغداد ونوري السعيد ...»

قاطعني سير انتوني قائلا: «إن حلف بغداد موجه نحو الخطر الآتي من الشمال ونوري صديق قديم ومخلص لنا وأؤكد لك أننا سيسرنا كثيرا لو تفاهم نوري مع ناصر». قلت: صحيح أن حلف بغداد موجه للخطر الآتي من الشمال ولكن الرئيس عبد الناصر يحاول بكل قوة جمع العرب في حلف ضد خطر يأتي من داخل العالم العربي وهو الخطر التوسعي الاسرائيلي، ويرى أن حلف بغداد يشتت الجهود العربية ويصرفها بعيدا عن مواجهة الخطر الاسرائيلي وهو يرى انكم وراء هذا التخطيط، وهذا في رأيي هوالسبب الرئيسي لسياسة عدم الثقة والحذر والمعارضة التي يتبعها الرئيس عبد الناصر نحوكم.

ومضيت قائلا: أن نوري السعيد زارني بالأمس وأنا أسعى لعمل يعيد الثقة بين الرئيس عبد الناصر ونوري السعيد (جرت مناقشة مماثلة لهذه المناقشة في اجتماع الوفدين الليبي والبريطاني في مكتب وزير الخارجية البريطاني «لويد»).

(راجع الملحق رقم ١٧ سالف الذكر)

ولكن سير انتوني ايدن تمادى في هجومه على عبد الناصر واصفاً إياه بأنه ديكتاتور يتشبه «بموسوليني» وأنه مخلب للدب الروسي، ثم انتابت رئيس الوزراء البريطاني نوبة عصبية فأخذ يخبط الطاولة بيده قائلا «إن صبر بريطانيا

يكاد أن ينفذ! ما لم يتوقف ناصر عن مؤامراته ضدنا فاننا سنضطر إلى معالجته بضربات لن يقوم بعدها». وكلام كثير استغربته من رئيس الوزراء البريطاني مما اضطرني أن أكرر كلامي السابق وأضفت أنني استغرب أن يَستعمل سير انتوني ايدن، السياسي المحنك، لغة التهديد والوعيد في مجال لا يصلح فيه إلاّ اتباع سياسة التفاهم والدبلوماسية الهادئة. ثم ختمت حديثي في هذا الموضوع قائلا: «إذا كنت ياسيادة الرئيس تود أن أنقل تهديدك للرئيس عبد الناصر فلست فاعلا ذلك إنني أشعر بأنك ياسير انتوني متأثر بخبرتك مع الديكتاتور موسوليني، ولكن الرئيس عبدالناصر ليس بموسوليني آخر ولقد أكد لي شخصيا أنه لم يكن وراء طرد الجنرال «جلوب» من الأردن، وأنا واثق أنه يكره الشيوعية وأنا على يقين من أنه إذا خففّتم أنتم من تأييدكم المطلق لحلف بغداد ولم تحاولوا دفع دول عربية أخرى لدخوله فانه يمكن للدبلوماسية الهادئة أن تصل مع الرئيس جمال عبد الناصر إلى تفاهم معقول».

رد سير انتوني أن حجة الخطر الاسرائيلي التي يتذرع بها ناصر هي حجة واهية، وأشار إلى أن مبيعات بريطانيا من الأسلحة إلى الدول العربية هي خمسة أضعاف مبيعاتها من الأسلحة لاسرائيل، وردد كلامه الأول في الـ«جيلد هول»، ولو أنّ لهجة التهديد خفت قليلا الا أنني شعرت بأن شيئا سيئا يدور في تفكير الرئيس البريطاني. ولكن لم يخطر ببالي أنه من الممكن أن يذهب إلى حد شنّ هجوم عسكري على مصر.

ثم انتقل الحديث إلى ليبيا، ومرة أخرى نصحني بالانتباه إلى خطر التسرّب المصري - الروسي في ليبيا، وهنا قلت لسير انتوني: إن صداقتي لعبد الناصر لا تصل إلى درجة تسليمه مقاليد الأمور في ليبيا، أنت أول من يعرف ما ضحى به الليبيون لنيل استقلالهم (اشارة لعلاقته مع الامير ادريس سنة ١٩٤٠) ولذلك حرّي بك أن تعلم بأن ليس هناك ليبي واحد يتساهل مع من يحاول زعزعة ذلك الاستقلال أو يرجعه إلى استعمار آخر.

ثم انتقل الحديث إلى العلاقات الثنائية ومشروعاتنا للتنمية الاقتصادية في ليبيا وكان تكرارا لما جرى بين الوزير «لويد» وبيني إلاّ أنه أكد لي أنه سيبذل قصارى جهده ومساعيه لدى الرئيس ايزنهاور لكي يفي الاخير بوعده لي من تبنيه للتنمية الاقتصادية في ليبيا بسخاء وبسرعة خاصة.

وانتقلنا إلى غرفة الأكل وكان هناك وزير الخزانة «ماكميلان» ووزير الخارجية «لويد» ووزير الدفاع «انتوني هيد» وآخرون. وفي اليوم التالي استدعيت السفير المصري في لندن وحملته رسالة شخصية للرئيس عبد الناصر حذرته فيها من النوايا البريطانية دون أن ابالغ في نقل تهديدات إيدن ونصحته بالتجاوب مع أي مسعى للتفاهم يقوم به رئيس الوزراء البريطاني وعدم دفع الأمور إلى حد المواجهة بعد أن شرحت له ما دار بيني وبين سير انتوني ايدن. واذكر أنه عندما خرجنا من عند رئيس الوزراء البريطاني قال لي سفيرنا (محمود المنتصر) إنك قمت بدور رئيس وزراء مصر أكثر من قيامك بدور رئيس وزراء ليبيا!!

اجتماعات في لندن مع نوري السعيد ونبوءة تحققت

أثناء الأيام الأولى من مفاوضاتنا مع الحكومة البريطانية في لندن وصل إليها نوري السعيد رئيس وزراء العراق وطلب الاجتماع بي في أقرب فرصة ممكنة، وعقدت معه اجتماعين مطولين فهمت منذ الدقائق الأولى من الاجتماع الأول أنه مكلف من الحكومة البريطانية بسبر غوري واستجلاء نواياي نحو بريطانيا، وتقديم النصح والتحذير من الخطر الشيوعي ومن مخاطر التساهل مع انتشار النفوذ المصري في ليبيا وتحذيري من مؤامرات عبد الناصر، وشرحت لنوري السعيد موقفنا مع الحكومة البريطانية بنفس الافكار والعبارات التي قدمتها للوزير «لويد» عند زيارته لي في طرابلس، وأكدت لنوري أنني لا أضمر أي عداء لبريطانيا بل إنني أسعى بكل اخلاص لاقامة صداقة وتحالف حقيقي معها، وقلت أود أن أرى بين ليبيا وبريطانيا تحالف وصداقة بين أنداد متوازيين، لا علاقة عبيد واسياد مسيطرين! كما أكدت له أن صداقتي مع الرئيس عبد الناصر لا تعني إطلاقا أنني عميل له! وشكوت لنوري السعيد من تصرفات الغربيين (بريطانيا وأمريكا) وشكواهم إلى الملك ادريس من سياستي ومن نشرهم الدعايات المغرضة ضد الحكومة الليبية وضدي شخصيا. وأظهر نوري السعيد تفهمه ووعد بأن يستعمل مساعيه الحميدة لدى أصدقائه البريطانيين وان يطمئنهم ويشجعهم للتفاهم معي والثقة بي!

ولاحظت في كلام نوري السعيد تحاملا شديدا على الرئيس جمال عبد الناصر واتهامات كثيرة بأنه هو الذي ينشر النفوذ الشيوعي في أرجاء الوطن العربي ويتآمر على الانظمة الموالية للغرب ويشجع شعوبها على الثورة على حكامها، كما لوح لي

عدة مرات بفوائد حلف بغداد وأمله أن يرى تعاونا أكبر بين ليبيا والعراق وتركيا لروابط الدين والتاريخ بين دولنا الثلاث، ووقوفنا نحن الثلاثة في مواجهة التغلغل الشيوعي الملحد.

ومن جهتي فقد دافعت كثيرا عن الرئيس عبد الناصر وشرحت وجهة نظري بخصوص حلف بغداد، وبينت له رأيي أن ذلك الحلف الذي هو موجه ضد خطر قد يكون قريبا من تركيا والعراق لكنه بعيد جدا بالنسبة لليبيا، ولذلك فاننا بصراحة لا نرى ضرورة لاشتراكنا في ذلك الحلف. وذكرت لنوري السعيد أن الرئيس عبد الناصر برر لي مقاومته وعدائه لحلف بغداد، بأن ذلك الحلف يعالج ـ في نظر صانعيه ـ خطراً بعيداً عن الأمة العربية (أي الخطر الشيوعي) ويشتت جهود الامة العربية في مواجهة الخطر الحقيقي الجاثم في وسطها (اي الخطر الصهيوني). وأضفت أن هذا الرأي له الكثير من الوجاهة ويستند على منطق معقول. وذكرت لنوري السعيد أنني على يقين من أن الرئيس عبد الناصر يكره الشيوعية كراهية شديدة وقد أكد لي هو نفسه ذلك العديد من المرات، وأنه لو أحسنت الدول الغربية معاملة عبد الناصر وقدمت له القروض التي يحتاجها في تنمية اقتصاد بلاده لما اتجه إلى الروس ولما تعاون معهم.

رد نوري بكلام كثيركرّر فيه تهجمه على مصر واتهاماته للرئيس عبد الناصر بالسعي لزعامة الأمة العربية مهما كان الثمن وبسط النفوذ المصري على العالم العربي حتى لو أدى ذلك الى انتشار الشيوعية في أرجائه!! وهنا قلت لنوري السعيد دعنا نحاول ايجاد أرضية للتفاهم بينك وبين عبد الناصر، أنت رجل دولة مخضرم خبير بمسالك السياسة ومنعطفاتها، وأنت كذلك رجل العراق الاول، والعراق وإن لم يكن أكبر دولة عربية فانه لا شك من أهمها وأقواها، والرئيس عبد الناصر زعيم شعبي لأكبر دولة عربية عددا وقوة، وقد لا تكون له خبرتك السياسية الحافلة، ولكنه لا شك له تطلعات عربية وطنية كبيرة وحتى لو سعى لزعامة الأمة العربية كما تقول يادولة الرئيس، فانني أرى أن له الكثير من المقومات لتلك الزعامة فهو بلا شك أكثر زعماء العرب شعبية وله ميزات كثيرة أخرى. وجوهر الخلاف السياسي بينكما هو أن الرئيس عبد الناصر يرى في حلف بغداد تشتيتا للقوى والجهود العربية وتوجيها لها بعيدا عن مواجهة الخطر الحقيقي أي الخطر الصهيوني، فهل هناك من وسيلة تجعل العراق يستمر مشتركا في حلف بغداد ـ إن اضطر إلى ذلك ـ دون

أن يؤثر اشتراكه في الاقلال من اسهامه مع بقية العرب في مواجهة الخطر الصهيوني؟! هذا في رأيي هو جوهر الخلاف، أما إذا كانت هناك خلافات شخصية أو تنافسية أخرى فانني أرجو أن نتخطاها الآن أمام الظروف الحرجة التي تمر بها أمتنا العربية.

وكان رد نوري السعيد على كلامي ردا تاريخيا، يكاد يحتوي على نبوءة ـ استغفر الله! ـ ولا تزال كلماته عالقة في ذهني بعد مرور السنوات الكثيرة. قال: لقد أرسلت للرئيس عبد الناصر الاسبوع الماضي رسالة شخصية أود أن أكشف لك محتوياتها شريطة أن تساعدني وتؤازرني إذا اقتنعت بجوهر رسالتي أو تبين لي الخطأ إذا رأيت في جوهرها أي خطأ، لقد قلت في رسالتي لعبد الناصر:

«أهنئك على نجاحك في كسر احتكار السلاح ونجاحك في تزويد قواتك المسلحة بكميات كبيرة من السلاح الروسي الحديث واستسمحك أن تنصت لنصائحي وهي نصائح ناتجة عن خبرة نصف قرن من السياسة والأمور العسكرية، أنصحك بأن تدرب أسلحتك الثلاثة، الجيش والبحرية وسلاح الطيران تدريباً مركزاً شاملاً على استعمال هذه الاسلحة الجديدة كل سلاح على حدة ثم التدريب والتنسيق بين الأسلحة الثلاثة. بعد ذلك أنصحك أن نقيم حلفا وتعاونا بين القوات المسلحة المصرية والعراقية، وأسلحة أية دولة عربية أخرى تقبل الاشتراك معنا ونجري تدريبا طويلا عميقا بين الجيوش العربية المشتركة. واني على استعداد أن أجعل جيش العراق تحت إمرتك ورهن اشارتك وأقبل بك قائدا أعلى للجيوش العربية بما فيها جيش العراق، ولكن بشرط وحيد وهو أن نتفق نحن قادة تلك الدول على أن نركز اهتماماتنا وجهودنا ضد الخطر الصهيوني دون غيره، ونتعهد بألا ندخل في أي مشكل دولي آخر».

وأضاف نوري السعيد: «ولكنني في نهاية رسالتي حذرته من خطر عظيم فقد قلت لعبد الناصر.. ولكنني أخشى أن تستعرض قواتك المسلحة في ميادين القاهرة وهي حاملة الاسلحة الروسية الحديثة قبل أن تتدرب عليها التدريب الكامل، وأخشى أن يداخلك الغرور وينتابك حب الظهور والخيلاء فتعتقد أنك على رأس قوة ضاربة كبيرة فتنزلق في اشكال دولي قد يوقعك ويوقع إخوانك العرب معك في كارثة لا يعلم إلاّ الله مداها!».

قلت لنوري السعيد ليتك لم تضف الفقرة الاخيرة، ولكن لا شك أن جوهر

الرسالة يحتوي على الكثير من آمال العرب بل هو حلم جميل لو تمكنا من تحقيقه، ووعدته بمؤازرته لدى الرئيس جمال عبدالناصر.

جرى هذا الحديث في شهر يونية سنة ١٩٥٦ وكادت تتحقق نبوءة نوري باشا في نوفمبر ١٩٥٦ لولا لطف الله!! ولكنها - للأسف الشديد - تحققت بعد ذلك بسنوات في يونية ١٩٦٧.

لقد كان نوري السعيد شعلة ذكاء، وعلى خبرة نادرة في شئون الحرب والسياسة، ولو وُظفت خبرته، ووُظف نفوذه في العالم الغربي في الجهد العربي، ولو كان بينه وبين الرئيس عبد الناصر بشعبيته العظيمة تفاهم وتعاون، لتجنب العرب كوارث كثيرة ولبلغوا الكثير من آمالهم الوطنية، ولكن لعن الله السياسة وحزازاتها!

عدت إلى طرابلس يوم ٢٨ يونية ١٩٥٦ وأدليت ببيان في مجلس النواب فيه كثير من التفاؤل، وقوبلت بحماس كبير من الشعب ومن النواب وشعرت بأنني نجحت في اقامة تفاهم طيب مع بريطانيا وأنني حصلت لوطني على عون كبير في مجالات كثيرة، ولم أدر أن جزءا كبيرا من آمالي هذه سيتحطم على صخرة الاعتداء الثلاثي (البريطاني الفرنسي الاسرائيلي) سنة ١٩٥٦ على مصر والذي جعل ليبيا تهب لنصرة الشقيقة مصر وتضرب عرض الحائط بعلاقاتها القديمة والجديدة مع بريطانيا العظمى.

الباب السابع

معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع فرنسا

في هذا الباب........................

اتفاقيات تقسيم النفوذ

إن العلاقة بين ليبيا وفرنسا بدأت منذ أواخر القرن الماضي بعد أن احتلت فرنسا الشمال الأفريقي وتسرّب مدّها الاستعماري في اتجاه أواسط افريقيا واصطدم صداماً دموياً مع الحركة السنوسية التي كانت تنتشر في أراضي التشاد والنيجر وتبشّر سكان تلك المناطق بالشريعة الاسلامية السمحاء وتبني الزوايا ومدارس تحفيظ القرآن في تلك البقاع النائية. ودارت معارك طاحنة بين السنوسيين والفرنسيين (في ديسمبر ١٩٠٢) انتهت، مع الأسف، بانتصار فرنسا بعد أن استشهد عدد كبير من السنوسيين كان من بينهم القادة محمد البرّاني وبوعقيلة ثم سقط موقع «بير العلالي» في يد الفرنسيين وتراجع السنوسيين إلى نقطة «تكرو»، ولقد أشرت إلى هذا الصدام في الباب الثالث.

وكانت الدول الاستعمارية الكبرى قد اتفقت قبيل ذلك الصدام على تقسيم مناطق النفوذ فيما بينها. (أي تقسيم وتوزيع مناطق النفوذ في أواسط أفريقيا بين بريطانيا وفرنسا حسب اتفاقية ٢١ مارس ١٨٩٩م) وعقدت سلسلة من المعاهدات التي تحدد مناطق نفوذ تلك الدول وترسم الحدود بين التراب الليبي الواقع تحت الحكم العثماني من جهة والأراضي المجاورة الواقعة تحت نفوذ فرنسا من جهة أخرى.

واحتّجت تركيا لدى بريطانيا وفرنسا على بسط نفوذهما على أجزاء من الامبراطورية التركية، غير أن الاحتجاجات التركية لم يكن لها من أثر. ثم ظهرت ايطاليا في ميدان تسابق الدول الأوروبية على مناطق النفوذ واحتجت على بريطانيا وفرنسا لحرمانها من بعض الغنائم وألحّت في الاحتجاج والتهديد والتلويح بالانضمام إلى أعداء الدولتين، فقبلت بريطانيا وفرنسا إشراك ايطاليا في الغنائم، ولما كانت ايطاليا تخطط لاحتلال ليبيا فقد جاءت ترضيتها بتنازلات وتطمينات وردت في

الخطابات المتبادلة في روما في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠م بين وزير الخارجية الفرنسي وسفير ايطاليا في باريس، حيث أكدت فرنسا لايطاليا أن اتفاقية ٢١ مارس ١٨٩٩ تُبقي ولاية طرابلس/برقة خارج توزيع مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا وبأن فرنسا لا تمانع امتداد النفوذ الايطالي على تلك الولاية التركية (طرابلس/ برقة)، وبالمقابل فقد تعهدت ايطاليا بأنها لا تمانع امتداد نفوذ فرنسا على سلطنة مراكش (راجع الصفحات ٧٢ و٧٣ من كتاب):
BERNARD LANNE EDITION KARTHALA

ويجب الملاحظة أن اتفاقية مارس ١٨٩٩م بين بريطانيا وفرنسا، واتفاقية ١٢ سبتمبر ١٩١٩م بين فرنسا وايطاليا ما هي إلاّ اتفاقيات توزيع مناطق نفوذ وتقسيم أراضي مستعمرات بين الدول الاستعمارية إلاّ أنها مع الأسف هي المعاهدات المقبولة والصالحة دولياً والتي تقرر الحدود الليبية حيث أن قرار الأمم المتحدة الذي بموجبه استقلت ليبيا جعل الحدود الليبية هي الحدود حسب المعاهدات الدولية القائمة عند المناداة باستقلال ليبيا. وسنعود إلى هذا الموضوع في الفقرات القادمة.

غير أن ايطاليا لم تكتف بتلك الترضية (١٢ سبتمبر ١٩١٩) وواصلت ضغطها على فرنسا وألحّت في شكواها في أنها لم تعامل بعدل وانصاف!؟ في توزيع غنائم الحرب فهي لم تعوّض التعويض الكافي عن مشاركتها في الحرب الكونية الأولى بجانب الحلفاء ثم تفاقمت الشكاوى الايطالية بعد استيلاء موسوليني على مقاليد الحكم في روما وتطورت الأحداث الدولية تطوراً خطيراً باستيلاء هتلر ونظامه النازي على مقاليد الحكم في ألمانيا وتهديده المباشر لفرنسا، وزاد من خطورة المانيا النازية محاولتها التحالف مع ايطاليا الفاشستية وتكوين محور يهدد فرنسا.

هذه التطورات الخطيرة جعلت الحكومة الفرنسية تحاول بجميع ما أوتيت من وسائل استرضاء حكومة روما واستمالة الديكتاتور موسوليني إلى تفاهم مع حكومة باريس تفاديا وتجنبا لتحالفه مع الحكومة الألمانية.

وانتهز رئيس الوزراء الفرنسي اليميني «بيير لافال» علاقته الودية مع موسوليني فتقرب منه وتفاهم معه وعقد معه معاهدة روما (في ٧ يناير ١٩٣٥) التي بموجبها تنازلت فرنسا لايطاليا عن بعض الاراضي الحدودية حول مستعمرة ليبيا ومستعمرة الصومال. من هذه التنازلات مثلا شريط من الأراضي في الجنوب الليبي تقع واحة «اوزو» في منتصفه، وهو ما اصطلح مؤخرا على تسميته «شريط اوزو» انظر الخريطة المنشورة في الملحق الوثائقي. (الملحق رقم١٩) غير أن ايطاليا لم تحتل

ذلك الشريط انتظاراً لموافقة البرلمانين الفرنسي والايطالي على معاهدة روما المذكورة. ثم زادت مطامع موسوليني وتفاقمت ونمى جشعه فوقع في شرك أطماعه ذلك أنه أوعز لبرلمانه رفض التصديق على معاهدة روما، كما أمر وزير خارجيته ابلاغ فرنسا أن تلك المعاهدة (أي معاهدة عام ١٩٣٥) تعتبر لاغية.

وبناء على ذلك الامر أرسل وزير خارجية ايطاليا في ١٩٣٨/١٢/١٧ خطابا الى السفير الفرنسي في روما يخلص فيه الى أن:

«ان اتفاقات ١٩٣٥/١/٧ التي - كما ذكرتم سعادتكم خلال حديثنا في الثاني من الشهر الجاري لم تنفّذ ابداً، قد فقدت فحواها. ومن البديهي ألا يعود من الممكن اليوم اعتبارها سارية المفعول. بل إن هذه الاتفاقات قد تجاوزها التاريخ. فقد كانت تلك الاتفاقات تتعلق بوضع سياسي عام ما لبث أن تغير بسبب الأحداث التي أعقبت تطبيق العقوبات [1]، هذا بالاضافة الى تأسيس الامبراطورية وما نشأ عن ذلك من حقوق جديدة ومصالح جديدة بالغة الأهمية. وبناء عليه وحرصاً منا على تحسين العلاقات الايطالية الفرنسية، لم يعد من الممكن في يومنا هذا اعتبار اتفاقات ١٩٣٥ أساساً لهذه العلاقات واذا كنا راغبين حقاً في تحسينها فلا بد من اعادة النظر فيها بالتوافق بين الحكومتين».

نص الرسالة منشور في الملحق (رقم ٢٠)

وفي ١٩٣٨/١٢/٢٥ رد السفير الفرنسي على ذلك الخطاب برسالة مطولة قال فيها أن حكومته لا ترغب في بحث النتائج التي قد تترتب على خطاب «من هذا النوع» وأبدى عددا من الملاحظات التي تؤكد تمسك فرنسا بالاتفاقية، وبأنها بدأت بالفعل في تطبيقها لصالح ايطاليا قبل المصادقة عليها وأنها ليست مسؤولة عن ارجاء المصادقة على الاتفاقية.

نص الرسالة منشور في الملحق (رقم ٢١)

ثم قامت الحرب الكونية الثانية وغزت القوات الفرنسية (قوات فرنسا الحرة) جنوب ليبيا واحتلت مقاطعة فزان وفي معاهدة الصلح بين الحلفاء (ومنهم فرنسا) من جانب وايطاليا من جانب آخر فإن الحكومة الفرنسية تمكنت حسب أحكام معاهدة الصلح هذه من دق آخر مسمار في نعش معاهدة روما (٧ يناير عام ١٩٣٥). كما سيأتي توضيحه فيما بعد عند الحديث عن مشكلة تحديد الحدود الليبية مع الاراضي الواقعة تحت النفوذ الفرنسي.

---

١ - العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم على ايطاليا سنة ١٩٣٥ عقاباً على غزوها لدولة الحبشة.

مطامع فرنسية في ولاية فزان

وعند غزو قوات فرنسا الحرة لجنوب ليبيا واحتلالها لولاية فزان في يناير ١٩٤٣م في نفس الوقت الذي احتلت فيه القوات البريطانية ولاية برقة وطرابلس الغرب، فان الجنرال البريطاني «منتجمري» اتفق مع قائد قوات فرنسا الحرة «لو كليرك» على أن تتولى فرنسا الحرة إدارة ولاية فزان بادارة عسكرية بينما تتولى بريطانيا ادارة برقة وطرابلس بادارتين عسكريتين بريطانيتين.

وأقامت فرنسا ادارة عسكرية في فزان مرتبطة بقيادة التراب الجزائري فيما عدا واحة غدامس، فان ادارتها ألحقت بتونس. ورافق الجنرال لوكليرك في دخول فزان عدد من المهاجرين الليبيين الذين كانوا قد فرّوا من الاستعمار الايطالي وأقاموا في تشاد وكان على رأس هؤلاء الليبيين السيد أحمد سيف النصر (زعيم قبيلة اولاد سليمان) الذي عينه لوكليرك متصرفا على فزان. وقامت فرنسا بحملة متعددة الاطراف بعيدة الأهداف لاسترضاء سكان فزان واقناعهم بالفوائد العظيمة التي ستعود عليهم من التعاون مع فرنسا، فقامت بمشروعات عديدة سواء في أعمال الزراعة والري أو الصحة العامة والمواصلات والتعليم، كما نشطت أجهزة الادارة الفرنسية في بث دعاية خطيرة لجعل سكان فزان يطالبون بالانضمام الى فرنسا عندما تستفتيهم هيئة الأمم المتحدة، وذلك في أواخر الأربعينات عندما بدأ فجر الاستقلال الليبي يلوح في الأفق.

ففي استفتاء أجرته لجنة التحقيق التابعة للدول الأربعة الكبرى التي ذهبت الى فزان في أبريل سنة ١٩٤٨ وجدت، حسبما ورد في تقريرها أن:

١ - ٤٤ بالمائة من سكان فزان يفضلون البقاء تحت ادارة فرنسية بحتة.
٢ - ٢٦ بالمائة يفضلون أي حكومة مهما كان نوعها.
٣ - ١٨ بالمائة منهم يفضلون دولة اسلامية.
٤ - ١٢ بالمائة منهم يقبلون بأي حكومة تفرضها الدول الأربعة الكبرى.

وتركزت الجهود الفرنسية بنوع خاص على واحة «غات» التي كانت فرنسا تأمل ضمها إلى الجزائر وواحة «غدامس» التي كانت تأمل أن تكون من نصيب تونس.

وتعرض زعماء فزان وعلى الخصوص عائلة سيف النصر إلى ضغوط فرنسية

كثيرة ولاغراءات مادية عديدة، وصمد الكثيرون خصوصا أحمد سيف النصر. ومع الأسف انخدع بعض الفزانيين واستمروا، حتى بعد الاستقلال، يطالبون الحكومة الليبية بأن تعامل فرنسا على قدم المساواة مع بريطانيا العظمى أي أن تعقد معها معاهدة تحالف بحيث يُكرّس الوجود العسكري والنفوذ السياسي الفرنسي في الجنوب الليبي.

وعند مراجعتي للوثائق السرية للحكومة الفرنسية اطلعت على الكثير من الأدلة التي تؤكد محاولات فرنسا ضم ولاية فزان برمتها، أو على الأقل واحتي غات وغدامس إلى الممتلكات الفرنسية. لذلك فإن تسوية العلاقات بين ليبيا المستقلة وفرنسا كانت من أصعب الأمور وأخطرها لأن مطامع فرنسا في ليبيا كانت تتميز على مطامع الدول الغربية الأخرى بأنها كانت مطامع استعمار توسعي يحاول بشتى الطرق انتزاع جزء من الوطن الليبي وضمه إلى الممتلكات الفرنسية وهذا ما يجعلني أكرر هنا ما قلته دائما من أن اخراج القوات الفرنسية من التراب الليبي والحفاظ على حقوق ليبيا كاملة دون التنازل عن شبر واحد من أرض الوطن يعتبر في نظر المنصفين توفيقا عظيما ونصرا مبيناً للسياسة الليبية بل أنني أعتبره من أهم انجازاتي السياسية.

شرحت في أبواب سابقة أن الدول الغربية حاولت تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ بينها عن طريق مشروع «بيفن سفورزا» الذي فشل في هيئة الامم المتحدة، لذلك لجأت الدول الغربية الثلاث إلى وسائل أخرى لتحقيق أطماعها فاتفقت (بريطانيا وفرنسا وامريكا) على التعاون والتساند فيما بينها ثم الضغط بوسائل عدة لكي تقنع الحكومة الليبية عند الاستقلال لكي تمنح كل منها حق ابقاء قواتها على التراب الليبي، كل منها في القواعد التي كانت تهمها، فمثلا وجدت مؤخرا بين الوثائق السرية للحكومة البريطانية نص إتفاق سري بين الحكومتين البريطانية والفرنسية مؤرخ في ١٥ يونية ١٩٥١م ينص على أن تسعى الحكومة البريطانية بقدر امكانها وفي اطار الدولة الليبية المقبلة لكي تحتفظ فرنسا بوضعها الراهن في فزان في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، وأن تعرض على الحكومة الليبية المقبلة تعيين مستشار فرنسي في الحكومة الاتحادية ليُرجع اليه في جميع القضايا التي تهم ولاية فزان. وبالمقابل تتعهد فرنسا بعدم الاعتراض على دخول ليبيا كعضو في منطقة الاسترليني (الملحق رقم ٢٢).

كما تكشف الوثائق السرية التي أفرج عن نشرها أخيرا أن مناقشة جرت في مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٠ إثر سؤال وجّهه أحد أعضاء مجلس الشيوخ إلى وزير الخارجية الفرنسي «روبير شومان» متسائلا كيف تقبل فرنسا بالقرار ٢٨٩ الداعي لاستقلال ليبيا وتتجاهل المطالب المشروعة لشعب فزان؟! ورد وزير الخارجية الفرنسي أنه لا يمكن أن تقبل فرنسا ارغام شعب فزان على الانضمام لبرقة وطرابلس إذا كان ذلك الشعب لا يرغب في ذلك «مما يعني أن احتمال صدور مقررات مواتية لمصلحة بلدنا مازال هو الارجح». كما وعد الوزير الفرنسي بأن ينظر في موضوع مصير مقاطعة غدامس ومنطقة غات/ سردليس. (أي امكانية ضمها إلى فرنسا). (انظر الملحق رقم ٢٣).

تطور العلاقات الليبية الفرنسية في عهد وزارتي المنتصر والساقزلي

ذكرت في مواضع سابقة أن الدول الثلاث، بريطانيا وفرنسا وأمريكا، انتزعت من الحكومة الليبية المؤقتة عشية اعلان الاستقلال (٢٤ ديسمبر١٩٥١) ثلاثة اتفاقيات مؤقتة تسمح لكل واحدة من تلك الدول الثلاث بابقاء قواتها في قواعدها على التراب الليبي، إلى أن يحل محل هذه الاتفاقيات المؤقتة معاهدات طويلة المدى يوافق عليها البرلمان الليبي وتكرس بقاء قوات هذه الدول الثلاث على التراب الليبي بطريقة «دستورية مشروعة»!

وأبادر إلى القول أن رئيس الحكومة الليبية المؤقتة، محمود المنتصر، لم يكن لديه خيارات كثيرة فتلك القوات الاجنبية كانت موجودة فعلا ولو طالب باجلائها فان ذلك سيتطلب شهورا كثيرة، فضلا عن النزاع الحاد، مع تلك الدول الكبيرة، الذي سيسببه هذا الطلب، وأهم من ذلك فان خزينة الدولة الليبية الفتية كانت خالية الوفاض فاختار محمود المنتصر الطريق الأسهل ووافق على الاتفاقيات المؤقتة حتى يضمن سيولة نقدية يصرف منها على أجهزة الحكومات الليبية الاربعة (الحكومة الاتحادية وثلاث حكومات الولايات) على أمل أن يتم في المستقبل الاتفاق مع كل من الدول الثلاث على ترتيبات أو معاهدات بأحسن الشروط وأقلها مساسا بالسيادة الوطنية.

وبالنسبة لفرنسا فقد كانت الاتفاقية المؤقتة تجدد كل ستة أشهر ونصت تلك

الاتفاقية المؤقتة على تقديم عون مالي فرنسي إلى ليبيا يعادل العجز المالي في ميزانية ولاية فزان!!

أي أن العلاقة المالية بين فرنسا وفزّان استمرت ولكن من خلال الاتفاقية المؤقتة، وحفاظاً على المظاهر فإن العون كان يقدم عن طريق حكومة الاتحاد.

وبتاريخ ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٢ طلبت الحكومة الفرنسية من الحكومة الليبية رسميا وبمذكرة مكتوبة عقد معاهدة تحالف على غرار معاهدة التحالف مع بريطانيا التي كانت لاتزال في دور التفاوض، وردت الحكومة الليبية بمذكرة مكتوبة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢ مؤكدة موافقتها على بقاء القوات الفرنسية في فزان ومعترضة على بعض الامتيازات والاعفاءات التي كانت فرنسا تطالب بها، (راجع المذكرتين في ملفات وزارة الخارجية الليبية، كذلك راجع كتاب «ليبيا الحديثة» للدكتور مجيد الخدوري صفحات ٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠)، ولكن المفاوضات الليبية الفرنسية لعقد معاهدة تحالف لم تستأنف على يد الحكومة الليبية الاولى الا بعد الانتهاء من التوقيع على معاهدة التحالف مع بريطانيا (يولية ١٩٥٣م).

وبعد اتمام اجراءات المعاهدة البريطانية اتجه محمود المنتصر إلى عقد اتفاقيتين مماثلتين للمعاهدة البريطانية مع كل الولايات المتحدة وفرنسا، غير أنه واجه احتجاجات شديدة سواء في مجلس وزرائه أو من الرأي العام الليبي مما جعله يتردد ويسوّف ويماطل ولو أنه كان يرغب حقيقة في عقد اتفاق مع فرنسا للاسباب التالية:

أولاً: لأنه وعد الوزير المفوض الفرنسي بذلك.

ثانياً: لأنه كان يظن أن نفوذا فرنسيا قوياً في فزان سيحد من المطامع الاقليمية لعائلة سيف النصر التي كانت تهدف إلى ضم جزء من منطقة سرت إلى فزان!!

ثالثاً: ولأنه كانت هناك ضغوط كثيرة تمارس على الحكومة الليبية من قبل بريطانيا ومن قبل بعض سكان فزّان، لكي توقع الحكومة الليبية معاهدة تحالف مع فرنسا إسوة بالمعاهدة الليبية ـ البريطانية. ولكنه كما قلت لاقى معارضة شديدة من الوزراء علي العنيزي وفتحي الكيخيا. ولقد ورد ما ذكرت بعاليه في تقرير سري جدا كتبه السفير البريطاني في ليبيا سيراليك كيركبرايد موجهاً إلى وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٤. بل أن هذا التقرير السري الخطير استعرض آراء الساسة الليبيين وحدد موقف كل

منهم من معاهدة التحالف الليبية الفرنسية، فيقول مثلا أن ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية كان من أعنف وأشد المعارضين لعقد أية معاهدة بين ليبيا وفرنسا، كما أن كل من عمر باشا منصور الكيخيا رئيس مجلس الشيوخ والدكتور فتحي الكيخيا وزير العدل والدكتور علي العنيزي وزير المالية والنائب عبد الرحمن القلهود جميعهم يعارض فكرة عقد أية معاهدة بين ليبيا وفرنسا. بل أن عمر باشا منصور والدكتور فتحي الكيخيا حاولا حث السفير البريطاني على أن تقف بريطانيا في صف ليبيا اذا ما تأزم الأمر بين ليبيا وفرنسا، ولكن السفير البريطاني أفهمهما استحالة مثل ذلك الموقف من بريطانيا ضد حليفتها فرنسا.

أما رئيس الديوان الملكي السيد محمد الساقزلي الذي كان مرشحا في ذلك الوقت لتولي رئاسة الوزارة، فقد أبدى معارضته لعقد معاهدة تحالف مع فرنسا، ولكنه أبدى ميله لعقد معاهدة صداقة مع فرنسا تمنح بمقتضاها القوات الفرنسية تسهيلات مواصلات في أرجاء فزان. أما صحافة برقة والرأي العام فيها فقد كان ضد أية معاهدة تحالف مع فرنسا بسبب أعمال القمع التي يواجهها المسلمون في شمال أفريقيا على يد الفرنسيين.

(الملحق رقم ٢٤ – الأصل الانجليزي لرسالة السفير كيركبرايد الى وزير الخارجية إيدن).

وفي رسالة سرية أخرى من السفير البريطاني اليك كيركبرايد إلى مدير قسم أفريقيا بالخارجية البريطانية بتاريخ ٥ مارس ١٩٥٤ يكرر السفير بعض ما جاء في رسالته السابقة (الواردة في الملحق رقم ٢٤) ويضيف بعض الافكار الخطيرة التي يقول أنه سمعها من رئيس الوزراء الليبي الجديد السيد محمد الساقزلي فيقول:

أ - إن السيد الساقزلي أبدى أسفه لأن القلاقل الأخيرة في مصر لم تستمر طويلا بحيث تعطيه فرصة الوصول إلى اتفاق مع فرنسا!! (يعني بذلك النزاع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر في فبراير ١٩٥٤).

ب - أن الرئيس الساقزلي اقترح رسميا على فرنسا عقد معاهدة صداقة وحسن جوار تسمح لفرنسا الاستمرار في استعمال ثلاثة مطارات في فزان (سبها - غات - غدامس) كما تعطي فرنسا تسهيلات مواصلات من والى هذه الأماكن والاقطار المجاورة الواقعة تحت الادارة الفرنسية، كما ستسمح لفرنسا بالاحتفاظ «بحراس» لهذه المطارات يعادل عددهم عدد القوات الفرنسية الموجودة آنذاك أي حوالي ٤٠٠ جندي شريطة أن يرتدي هؤلاء «الحراس» زياً خاصاً من نوع يتم الاتفاق عليه. (وسنعود لقصة الزي الخاص في الفقرات الآتية).

ج - ثم يشير السفير إلى المعارضة الشديدة التي يواجهها الساقزلي حول هذا الاقتراح في مجلس الوزراء، ولكنه يتشكك في أن تنطلي حيلة «الزي الخاص» على الرأي العام الليبي المعارض لأي اتفاق عسكري مع فرنسا، وأنه (السفير) ينصح الحكومة الفرنسية بتلقف هذا الاقتراح والموافقة عليه بسرعة.

(انظر الملحق رقم ٢٥)

واستمرت المفاوضات على يد الحكومة الليبية الثانية حيث رأس الوفد الليبي السيد محمد الساقزلي رئيس الحكومة وكان اعضاء الوفد الليبي هم الدكتور علي العنيزي وأنا والسيد سليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية والسيد شمس الدين عرابي مدير الشئون السياسية.

ولم يكن مبدأ بقاء القوات الفرنسية بفزان موضع ممانعة أو رفض في ذهن الرئيس الساقزلي الذي كان همّه الأوحد هو محاولة تغطية الوجود العسكري الفرنسي في فزان بطريقة أو بأخرى حتى أنه اقترح في إحدى جلسات المفاوضات أن يرتدي العسكريون الفرنسيون زيّاً يختلف قليلا عن الزي العادي للعسكريين الفرنسيين (انظر اسفل الصفحة٢٥٩ من كتاب د. مجيد خدّوري وانظر الملحق رقم ٢٥ سالف الذكر).

وعندما نوقش اقتراح رئيس الوزراء محمد الساقزلي في مجلس الوزراء، أعني اقتراح إبدال زي القوات الفرنسية والابقاء على عددها وتسهيلاتها فإن هذا الاقتراح قوبل بعاصفة شديدة من المعارضة لاسيما من الوزراء خليل القلال وعلي العنيزي وعبد الرحمن القلهود. واقترحت أنا تأجيل المناقشة لكي نتريث ونفكر في هذا الاقتراح الخطير. فقد كنت أخشى أن يكون رئيس الوزراء قد زيّن فكرة الزي هذه وعرضها على الملك ادريس وحصل على موافقته، لذلك اقترحت التأجيل حتى لا تتطور الامور وندخل في صراع داخلي يستفيد منه المفاوض الفرنسي في هذا الظرف الخطير.

وفي اليوم التالي طلبت مقابلة مستعجلة مع الملك وعندما استفسرت منه هل وافق على قصة الزي الخاص؟ استغرب الملك واستهجن الفكرة وأمرني بمعارضتها بل تهكّم تهكماً شديداً على سخافة الفكرة. وبعدما اطمأنيت إلى أن الملك لا علم له بفكرة الزي الخاص، أعلمت زملائي الوزراء المعارضين وقررّنا وأد ذلك الاقتراح الخطير. وعندما استأنف مجلس الوزراء مناقشة موضوع المعاهدة الفرنسية هزم اقتراح الرئيس الساقزلي بأغلبية أصوات الوزراء ولذلك فقد لجأ الرئيس الساقزلي إلى المماطلة والتسويف مع الحكومة الفرنسية إلى أن «استقال» في أوائل ابريل عام ١٩٥٤.

ولا يظننّ القارئ أنني أحاول بنشر الوثائق (رقم ٢٤ و٢٥) النيل من سمعة الرئيسين المنتصر والساقزلي. لقد كان كل منهما على قدر كبير من الوطنية والتعقل والاتزان غير أن شخصيتيهما قد طُبعِّت بسنوات طويلة قضياها تحت نير الادارة الايطالية المستعمرة وعمل كل منهما في تلك الادارة فترسبت في نفسيهما أنوع من الرهبة من بطش الأنظمة الاستعمارية والرغبة في تفادي الصدام مع كل ما هو اجنبي وغربي.

ولقد أشرت في أجزاء سابقة من هذه المذكرات إلى ذلك الجيل من السياسيين الليبيين الذين برغم وطنيتهم واخلاصهم ونزاهتهم وحكمتهم فقد كانت أفكارهم ومفاهيمهم لا تتناسب مع عهد الاستقلال الجديد.

المفاوضات الليبية الفرنسية أثناء رئاستي للحكومة الليبية

عندما توليت رئاسة الحكومة في ١٢ ابريل ١٩٥٤ كنت قد عقدت العزم نهائيا على اخراج القوات الفرنسية من فزان مهما كان الثمن ومهما وجدت من صعوبات (راجع الملحق رقم ٢٦). واتفقت مع بعض الزملاء الوزراء سرا على ذلك (وهم الدكتور علي العنيزي، والقلهود والسراج وخليل القلال). غير أنني بالرغم من عزمي على ذلك، فقد كان عليّ أن اتبع طريقاً حذراً وأقوم ببعض المناورات والمراوغات السياسية، فلقد كانت الصعوبات التي تعترض اتباع تلك السياسة الوطنية صعوبات كبرى، وكانت ليبيا متورطة بوعود رسمية صادرة من حكومات سابقة. وكانت الامكانات المتوفرة لديّ امكانات ضئيلة، سبق أن شرحتها باسهاب في أبواب سابقة. وبمعنى آخر لم يكن لديّ نقاط ارتكاز لأستند عليها في أي ضغط أواجه به قوة فرنسا ومطامعها، وكنت ولازلت، اكره أن أفاوض من نقطة ضعف. كما أنني لم أكن قد تأكدت من العون السياسي الامريكي لمؤازرتي ضد فرنسا. ولكن برغم ذلك كله استمرينا في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وبطريقة حذرة وحكيمة، تفادينا فيها الارتباط بأي وعد جديد باعطائهم أي نوع من التسهيلات العسكرية وأظهرنا ميلاً بالبدء في معالجة القضايا الثقافية والاقتصادية ثم ماطلنا وسوّفنا كسباً للوقت. وكنا نقول لهم، دعونا نفرغ أولاً من الاتفاقية الاميركية التي كنا قد باشرنا المفاوضات حولها بنشاط. وما ذلك إلاّ لرغبتي في سبر غور الحكومة الامريكية والتأكد من أنها ستقبل مؤازرتنا اذا طلبنا جلاء فرنسا عن فزان.

وجدير بي أن أعيد إلى الذاكرة أن فرنسا سنة ١٩٥٤ كانت تعتبر في نظر الاجماع العربي أكبر عدو للعرب لما كانت تقوم به من قمع وابادة في الشمال الافريقي وفي الجزائر بنوع خاص. وكنا - زملائي وانا - على استعداد لدفع أي ثمن لاخراج فرنسا من فزان والتخلص من أي تحالف معها لاسيما وقد بدأنا بالتعاون مع الرئيس جمال عبد الناصر والأمير فيصل بن عبد العزيز في تهريب كميات كبيرة من العتاد والسلاح عبر ليبيا إلى الثورة الجزائرية والثورة التونسية.

واثناء المراحل الاخيرة من مفاوضاتنا مع الحكومة الاميركية (يولية ٥٤) بخصوص قاعدة الملاّحة، وأثناء وجودى في واشنطن اجتمعت على انفراد بالرئيس ايزنهاور في البيت الابيض وأثرت معه مطلب فرنسا منا في أن نعقد معها معاهدة تحالف على غرار المعاهدة الليبية - البريطانية. شرحت للرئيس أننا بتحالفنا مع بريطانيا العظمى وبتأجيرنا قاعدة الملاحة للولايات المتحدة الامريكية نكون قد ساهمنا مساهمة عظيمة في جهود الدفاع عن العالم الحر. ولست أرى أنه من الانصاف أو المنطق أن نطالب باعطاء قواعد عسكرية لفرنسا ليرابط فيها أربعمائة جندي فرنسي بدعوى مشاركتهم في الدفاع عن العالم الحر. وقلت إنني على يقين من أن هدف فرنسا من وراء الاصرار على بقاء جنودها في فزان انما هو لأغراض استعمارية محضة.

قال الرئيس ايزنهاور انه يوافقني على أن بقاء أربعمائة جندي فرنسي مسلح في جنوب ليبيا لا اهمية له اطلاقا في الدفاع عن العالم الحر اللهم إلاّ إذا كان ذلك يعني الدفاع عن مصالح فرنسية لا يعرفها هو. وهنا قلت له لهذه الأسباب فانني سأذهب من هنا إلى باريس وأبلغ الحكومة الفرنسية بأننا لن نعقد معها أية اتفاقية عسكرية ولي أمل عظيم في أن تقفوا معنا، فخامة الرئيس في اقناع فرنسا باتباع سياسةواقعية وهي الجلاء عن ليبيا، فان رفضت فأنني آمل كذلك أن تساندونا وتأيدونا في المحافل الدولية. ولقد وعد الرئيس الأمريكي أن تبذل ادارته ضغطا ودياً على فرنسا.

وفي ذلك الوقت فان وعد الرئيس ايزنهاور باجراء ضغط وديّ على فرنسا كان أكثر مما كنت أتوقع! لأنني كنت على يقين أن الضغط الودي على فرنسا من طرف أمريكا لا بد وأن يتطور إلى ضغط أشد إذا ما وقفت الحكومة الليبية موقفا صلباً من فرنسا.

محادثاتي الأولى مع الحكومة الفرنسية في باريس في يولية ١٩٥٤

قبيل مغادرتي واشنطن، بعد انتهاء محادثاتي مع الرئيس ايزنهاور طلبت من سفارتنا بواشنطن الاتصال بالسفارة الفرنسية في العاصمة الامريكية ورجائها إبلاغ حكومة باريس رغبتي في مقابلة رئيس الوزراء الفرنسي في طريق عودتي إلى ليبيا، وجاءني ترحيب سريع من الحكومة الفرنسية، لذلك عدّلت مسار عودتي ومررت على باريس وقابلني في المطار وزير فرنسا المفوض بطرابلس وبعض رجال الخارجية الفرنسية وفهمت منهم أن موعدي مع الرئيس الفرنسي سيكون في الغد، وانهم سيبلغوني بتفاصيل الاجتماع صباح الغد الباكر.

ويبدو أنه تسرب مني اثناء حديثي معهم ما فهموا منه انني أنوي أن أبلغ رئيس وزرائهم عزوف ليبيا عن أي اتفاق عسكري مع فرنسا لأنني فوجئت صباح اليوم المحدد للمقابلة بابلاغي بأن رئيس الوزراء الفرنسي يعتذر عن مقابلتي لارتباطه بمواعيد سابقة وأنه يقترح عليّ أن اتحادث مع وكيل وزارة الخارجية الفرنسية «مسيو بارودي»، وكان ردّي الفوري هو أنني جئت لمقابلة رئيس الحكومة وأنني لن أقبل أن أذهب إلى وزارة الخارجية الفرنسية لمقابلة وكيلها الدائم.

ومرّت فترة حرجة بعيدة عن جميع أنواع المجاملات وكنت على وشك مغادرة باريس غاضباً عندما اتصل بي تليفونيا «مسيو بارودي» وأبلغني أنه قادم لزيارتي في فندقي وصحبه في تلك المقابلة مدير عام الشئون السياسية ومدير عام قسم أفريقيا والشرق الاوسط ووزير فرنسا المفوض بطرابلس. ودارت بيننا مناقشات حادة سوف أترك للملحق (رقم ٢٧) وهو رسالة سرية من سفير بريطانيا في طرابلس عن حديث أجراه نفس السفير مع وزير فرنسا المفوض بخصوص تلك المقابلة مهمة وصف ما دار في ذلك اللقاء، ويكفي أن ألفت نظر القارئ إلى ما جاء على لسان وزير فرنسا المفوض أن حكومته لم تكن «مرحبة» بزيارتي، وأنها فقط أعطتني «أقل قدر من المجاملات يمكن تقديمه على الاطلاق بحيث يحافظ فقط على مظهر دبلوماسي سليم»!

على أية حال فانني أبلغت وكيل الخارجية الفرنسي خلال تلك الزيارة أن الحكومة الليبية ترى أنه من المستحيل عليها . نظراً لأعمال القمع التي تقوم بها

فرنسا في الشمال الافريقي - أن تعقد معها اتفاقية عسكرية وأننا مستعدون لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع تسهيلات مواصلات مدنية، وأنني شخصيا لا أصدق أن بقاء أربعمائة جندي فرنسي في فزان سيساهم أدنى مساهمة في الدفاع عن العالم الحر ولذلك فانني أرى أن اصرار فرنسا على بقائهم هناك إنما هو لأغراض أخرى.

وكان رد وكيل الخارجية يعبر عن دهشته الشديدة وانزعاجه التام من أنني أتنكر لوعود الحكومات الليبية السابقة. وقاطعته قائلاً أنني أعبّر له الان عن سياسة الحكومة الليبية الحالية ولا أرتبط بأية وعود سابقة مهما كان نوعها. وعندما أثار «بارودي» موضوع تسرب السلاح من ليبيا إلى الشمال الأفريقي أبديت استغرابي ووعدته ببحث الموضوع ومراقبة التسرب إن كان هناك تسّرب، وبالرغم من عنف المقابلة وجوها المتوتر الا أنه بدى لي أن وكيل الخارجية الفرنسي لم يأخذ كلامي مأخذ جد كبير، ربما أملا منه أن الحكومة الليبية لا بد وأن تنصاع لما ستبذله فرنسا من ضغوط ومؤامرات.

وعودة إلى الوثائق، يقول السفير البريطاني في طرابلس في رسالة بعث بها إلى «بروملي» يلخص فيها حديث دار بيني وبينه حول مقابلتي العاصفة مع «مسيو بارودي» وبقية اعضاء الوفد الفرنسي:

عزيزي بروملي،

١ ـــ ارجو مراجعة رسائلي السابقة التي نهايتها كانت الرسالة رقم ٦٦ المؤرخة أول يولية ١٩٥٤ بخصوص مشروع الاتفاقية الليبية (الفرنسية) المقترحة.

٢ ـــ قال لي رئيس الوزراء الليبي أنه قابل «مسيو بارودي» وكيل وزارة الخارجية الفرنسية (رئيس الوزراء الفرنسي كان مشغولا لم يستطع مقابلته) تكلم معه بصراحة شديدة في موضوع وجهة نظر الحكومة الليبية الحالية حول مشروع الاتفاقية الليبية الفرنسية.

٣ ـــ يذكر مصطفى بن حليم بأنه قال أن الرأي العام في ليبيا نحو سياسة وأعمال فرنسا في تونس والمغرب قد تأثر بصورة يستحيل معها عقد اتفاقية عسكرية بين فرنسا وليبيا.

وقال (بن حليم) أنه مستعد لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع فرنسا وأن يعطي فرنسا تسهيلات مواصلات معقولة خلال فزان، ولكنه لا يستطيع الموافقة على بقاء قوات فرنسية على التراب الليبي.

كما وعد مصطفى بك باتخاذ كل الخطوات الممكنة لمنع تسرب السلاح من ليبيا إلى شمال افريقيا.

٤ ـ يبدو أن مسيو بارودي كان في غاية الانزعاج ولعدة مرات استعمل عبارة «تحيز صارخ

ضد فرنسا » كما قال أن محمود المنتصر كان قد وعد فرنسا باتفاقية مماثلة لمعاهدة ليبيا مع بريطانيا من جهة أو ليبيا وامريكا من جهة أخرى. ويطالب مسيو بارودي بالايفاء بذلك الوعد، رد مصطفى بك بأنه غير مقيد بأية وعود كان قد أعطاها سابقوه (في الحكم). إنه فقط يشرح له (بارودي) سياسة حكومته الجديدة. وقد تفادى (بن حليم) أن يجر إلى مناقشة أحقية فرنسا وبريطانيا في الاحتفاظ بقوات على التراب الليبي، إلاّ أنه أشار إلى أنه على بريطانيا الاحتفاظ بقوات في ليبيا لكي يمكنها أن تؤدي التزامها في الدفاع عن البلاد (ليبيا)،. أما في حالة فرنسا فانه يرى أن بقاء اربعمائة جندي فرنسي في فزان لا فائدة منهم بالنسبة لليبيا (في مجال الدفاع) وبالتأكيد فهم هناك لأغراض أخرى لم تُعلن.

٥ ـ ـ لم يخبرني مصطفى بك، قبل مغادرته ليبيا، عن رغبته في القيام بهذه الخطوة، كما أنه، حسب اعتقادي، لم يخبر الملك ادريس، ولكن يظهر أن الأخير وافق على تلك الخطوة فيما بعد. لقد أشار رئيس الوزراء عدة مرات إلى الصعوبات الناجمة عن حجم السخط الموجود في ليبيا ضد السياسة الفرنسية في شمال افريقيا ولقد حاولت الرد عليه بالتعبير عن الأمل في أن تتمكن الحكومة الليبية، رغم كل شيء، من تلبية الطلبات الفرنسية. ولكن يبدو لي أنه اتخذ في نفسه قرارا نهائياً ضد أي اتفاق عسكري مع فرنسا.
(ملحق رقم ٢٦)

وبعد حوالي شهر من هذه الرسالة التي لخص فيها الوزير البريطاني المفوض في طرابلس روايتي عن ما دار في المفاوضات مع الوفد الفرنسي في ذلك اللقاء العاصف أرسل خطابا بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٥٤الى مستر «بروملي» يحدثه فيه عن رواية الجانب الفرنسي لما دار في ذلك اللقاء، وهي لا تختلف في جوهرها عما قلته له. يقول السفير البريطاني في رسالته:

عزيزي بروملي،

١ ـ ارجو الرجوع إلى رسالتي رقم ٥٤/٣٨/١٠٣١ والتي نقلت لكم فيها ما رواه لي مصطفى بن حليم عما حدث بينه وبين مسيو بارودي في باريس بخصوص مشروع الاتفاقية الفرنسية الليبية عن فزان.

٢ ــ دي مارساي (وزير فرنسا المفوض) أعطاني مؤخرا روايته هو عن ذلك الاجتماع وهي تتفق عموما مع رواية رئيس الوزراء الليبي. ولكن، وكما هو متوقع، لا يبدو أن الاخير كان كلامه بالعنف الشديد، كما قال، ومنذ البداية، فان الحكومة الفرنسية لم تكن مرحبة بتلك الزيارة لأنه كان ظاهرا أنها تقررت في اللحظات الاخيرة وبعد اعادة وجهة النظر من جهة الليبيين ولذلك فقد أعطى لمصطفى بن حليم أقل قدر من المجاملات يمكن تقديمه على الاطلاق بحيث يحافظ فقط على مظهر دبلوماسي سليم.

٣ ـــ ولقد أعطيت تعليمات «لدي مارساي» بالعودة إلى الهجوم (الدبلوماسي) على أمل أن يكون تحسن الاوضاع في تونس قد أوجد جوا أكثر ملاءمة للآمال الفرنسية في ليبيا.
وقد قابل (دي مارساي) مصطفى بن حليم منذ أيام ويأمل أن يقابل الملك ادريس خلال العشرة أيام المقبلة.
ان رئيس الوزراء الليبي لايزال عند موقفه المعارض لأي نوع من القواعد العسكرية الفرنسية في فزان ولكنه مستعد أن يتفاوض على اتفاقيات تجارية وثقافية وحسن جوار.
٤ ـــ ولا يمكنني أن أتنبأ بموقف الملك ادريس، ولكن من المؤكد أن رئيس الوزراء قد اتخذ موقفاً نهائيا ضد السماح للقوات الفرنسية بالبقاء في فزان. ولم تظهر إلى الآن نتائج تحسن الاوضاع في تونس على الرأي العام الليبي أي تأثير يذكر فيما يتعلق بموضوع الاتفاقيات مع فرنسا، ولكن من المأمول أن يخلق ذلك جواً أحسن بعد فترة. (ملحق رقم ٢٧)

مؤامرات وضغوط على الحكومة الليبية وموقف صلب يتخذه مجلس الوزراء الليبي

بعد عودتي إلى ليبيا بأيام معدودات بدأت المؤامرات واشتدت الضغوط على الحكومة الليبية، وأود أن يعف قلمي عن ذكر الذين اشتركوا في تلك المؤامرات الا أنني ينبغي أن أقول أن بعض الاشخاص من فزان كانوا يصرون اصراراً شديداً مريبا على ضرورة عقد تحالف مع فرنسا يسمح لقواتها بالبقاء في فزان! بل إن بعضهم قال أن هذا: أي البقاء الفرنسي في فزان، كان أحد شروطهم الاساسية لقبول الانضمام إلى برقة وطرابلس في اتحاد ليبي وأن طرد الفرنسيين من فزان هو رجوع عن الوعود المعطاة لهم قبل الاستقلال وبعده من الحكومة الليبية، فضلا عن أنه ضار بمصالح فزان المرتبطة بأوثق الصلة بالبقاء العسكري الفرنسي فيه! ولو أننا ـ زملائي وأنا ـ لم نعر تلك المؤامرات أية عناية إلا اننا رأينا، بعد أن اشتدت وتطورت، أن نحدد سياسة الحكومة الليبية تجاه فرنسا تحديداً لا رجوع فيه وبذلك نضع حدا للمؤامرات، والا كشفناها للمواطنين وخرجنا من الحكم خروج الأبطال.

وبالفعل عرضنا الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر بعد مناقشة مستفيضة إصدار أمر إلى وزارة الخارجية بتوجيه مذكرة رسمية إلى الحكومة الفرنسية لمطالبتها بالآتي:

١ ـ اجلاء قواتها عن التراب الليبي بأسرع ما يمكن.
٢ ـ أن الاتفاقية الفرنسية المؤقتة لن يتم تجديدها بعد ٣١ ديسمبر ١٩٥٤.

(مذكرة وزارة الخارجية الليبية إلى السفارة الفرنسية بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٥٤) مشار إلى فحواها في رسالة المفوض الفرنسي في طرابلس إلى وزير خارجية فرنسا (الملحق رقم ٢٨).

وقامت قيامة الحكومة الفرنسية واشتدت في الضغوط الداخلية وحاولت الحكومة البريطانية أن تنصحنا بالعدول عن «ذلك الطريق الخطر» وتشجيعنا على اعادة النظر في طلب الجلاء. الا أننا لم نتزحزح وأفهمنا الجميع أن قرارنا نهائي لا عودة عنه ورجونا أصدقاءنا الامريكان بمزاولة «ضغوطهم الودية» على فرنسا واستعنا بالصحافة الليبية والعربية التي أيدت موقف الحكومة الليبية البطولي وهاجمت فرنسا.. وكان موقف الملك ادريس موقفا وطنيا مثاليا في تأييده التام لسياسة حكومته ورفضه نصح بريطاني بالعدول عن مطلب الجلاء...

ولقد وجدت في الوثائق السرية للحكومة الفرنسية صورة من تقرير سري خطير بعثه الوزير الفرنسي المفوض بطرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي «منديس فرانس» يشرح فيه تطورات الأزمة بين الحكومة الليبية والحكومة الفرنسية. واني أورد هنا ترجمة عربية لأهم أجزاء ذلك التقرير الخطير مع تعليق مني على بعض ما جاء فيه:

* ملاحظة: كل ما هو بين قوسين () هو من المؤلف.

«يشرفني أن أبعث طيه إلى وزارة الخارجية الترجمة الحرفية للرسالة التي سلمها لي يوم ١٣ نوفمبر الجاري ١٩٥٤ وزير الخارجية الاتحادي (يعني الليبي) بخصوص القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في بنغازي أوائل هذا الشهر، وذلك عندما طلب من المجلس ابداء الرأي حول نصوص الاتفاقية الفنية التي كنت قد قدمتها يوم ١٩ اكتوبر إلى مفاوضينا (الليبيين).

وكما أعلمتكم في برقيتي المؤرخة يوم ١٢ نوفمبر فان مناقشة تلك الوثيقة (في مجلس الوزراء الليبي) قد أثارت رد فعل عاصف من أغلبية الوزراء ومنهم السادة خليل القلال والعنيزي والقلهود الذين عبروا بطريقة عنيفة عن معارضتهم لابرام اية معاهدة أو اتفاق مع فرنسا ولقد حرّضهم السيد بن حليم عندما ذكرّهم. العديد من المرات. بأن قراراتهم لا يجب أن تملى عليهم الا من اعتبارات مصالح ليبيا والاسلام والعروبة وهذا جعلهم لا يتجاوبون اطلاقا لنداءات الاعتدال التي اطلقها السيدين الدكتور عبد السلام البوصيري وزير الخارجية ومحمد بن عثمان وزيرالصحة. أما الاقتراحات التي طرحها الأخيران (البوصيري وبن عثمان) لكي يتمكنا من تقرير مبدأ حل وسط، فهي تهدف إلى السماح (لفرنسا) باستعمال (الدرب رقم ٥)* لاغراض تجارية، كما يهدف للموافقة على مبدأ

*الدرب رقم ٥ هو طريق غير معبد (ترابي) يصل بين تونس وتشاد والنيجر ماراً بمدينة سبها.

تأجير المطارات الثلاثة الموجودة في فزان لفرنسا بشرط أن تكون القوات المسلحة الليبية هي المسؤولة عن أمن تلك لمطارات، وحتى هذا الحل الوسط قوبل بالرفض الشديد.

وفي ختام المداولات (في مجلس الوزراء الليبي) أعطيت تعليمات لوزير الخارجية لتقديم رسالة للمفوضية الفرنسية لاخبارها بقرار الحكومة الفيدرالية (الليبية) بأن الاتفاقية المؤقتة لن تجدد بعد يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٤ ومطالبة المفوضية باتخاذ كافة الترتيبات بحيث يتم جلاء القوات الفرنسية المعسكرة في فزان في ذلك التاريخ (٣١ ديسمبر ١٩٥٤).

إن التوصيات التي تركها السيد بن حليم قبل سفره إلى مصر كانت تقضي بأن تصلني تلك الرسالة يوم ٦ نوفمبر. بل أن هذا في الواقع ما قالته جريدة الاهرام القاهرية. غير أن السيد البوصيري قرر تأجيل تقديم الرسالة على أمل أن تقع أحداث غير منظورة توفر عليه تنفيذ مهمة يشمئز من تنفيذها نظرا لمشاعر التعاطف الودية التي تحركه نحونا. غير أن بادرة الجريدة القاهرية (بنشر الرسالة) لم تترك له مجالا للحفاظ على سرية الوثيقة بعدما نشرت تفاصيلها على الجمهور.

هذا وكما ذكرت في برقيتي المؤرخة ١٤ نوفمبر فلقد قدمت لمحاوري (وزير الخارجية الليبي) أعنف الاحتجاجات التي أكدتها برسالة. مرفق صورتها. كما وأنني أبديت أصرح التحفظات على المطالب الصادرة من مجلس الوزراء الاتحادي (الليبي) التي تطالب قواتنا بالجلاء عن قواعدها (في فزان) يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٤ ولفت نظر السيد البوصيري إلى أن الاتفاقية المؤقتة، والتي لاتزال سارية المفعول، تسمح للقوات الفرنسية المرابطة في تلك المقاطعة (فزان) بالبقاء فيها إلى نهاية السنة الحالية (٣١ ديسمبر ١٩٥٤).

وأخيرا فقد لفتّ نظر وزير الخارجية بأن مقترحات الحكومة الليبية بمواصلة التفاوض على اتفاقية حسن جوار واتفاقية اقتصادية وأخرى ثقافية، أن تلك المقترحات لا تشير إلى عقد معاهدة عامة للصداقة والتي كان قد وافق على مبدأ عقدها في المحادثات التي جرت في بنغازي يوم ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤م.

وأمام هذه البيانات فقد ظهر على السيد البوصيري التأثر الشديد والحيرة ولم يتمكن من الرد إلاّ بوعود تملص ومراوغة.

هذا وبناء على معلومات وصلتنا أخيرا فان موضوع معاهدتنا قد تم بحثه في مجلس الوزراء ولقد حاربها بشراسة أعداءنا التقليديين، ثم قام السيد بن حليم بوضع اللمسات الاخيرة في صياغة الرسالة فجعلها تتجاوب مع رغبات اعداءنا التقليديين، ولقد حرص على ازالة أية اشارة لمسألة عقد معاهدة عامة».

(راجع الملحق رقم ٢٨)

تعليق من الكاتب على ما ورد في رسالة الوزير الفرنسي المفوض:

بالرغم من تأكدي - بأن معلومات المفوضية الفرنسية عما دار في مجلس الوزراء الليبي كانت تستند إلى أخبار نقلها لها أحد الوزراء ضعاف النفس فان تلك

المعلومات محرفة كثيرا وللامانة التاريخية فاني أقر هنا: ان الوزراء الذين عارضوا عقد اية معاهدة عسكرية مع فرنسا هم: خليل القلال، والدكتور علي العنيزي، الشيخ عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج وكاتب هذه المذكرات.

أما الوزراء الذين تجاوبوا ـ لسبب أو لآخر ـ مع مطالب فرنسا العسكرية فهم محمد بن عثمان الصيد وابراهيم بن شعبان والدكتور عبد السلام البوصيري.

وللأمانة التاريخية كذلك فان الدكتور عبد السلام البوصيري كان واقعا تحت تأثير ضغط شديد من السفير التركي بليبيا «جلال كره صابان» ومن الجدير بالذكر أن البوصيري أمضى ربع قرن من حياته لاجئا في تركيا وعمل موظفا في وزارة الخارجية التركية قبل أن يستدعيه الملك ادريس ويعيد له جنسيته الليبية، ويعينه وزيرا للخارجية كماأنه من الانصاف القول أن للدكتور البوصيري ماضي وطني مضيء لذلك فإنني استبعد أن يكون كلامه مع الوزير الفرنسي صادر عن قناعة.

وبالرغم مما ذكرت فقد رأيت أنه من الحكمة إبعاد الدكتور البوصيري عن وزارة الخارجية وتعيينه في منصب آخر، فانتهزت فرصة اقالة الصديق المنتصر، والى طرابلس، ورشحت الدكتور البوصيري خلفا له، وتوليت وزارة الخارجية بنفسي (ربيع ١٩٥٥) أما محمد بن عثمان وابراهيم بن شعبان فقد خيرتهما بين الاستقالة من الوزارة أو السير في الطريق الوطني الذي قررناه والتعبير علنا عن تضامنهما مع سياسة إخراج القوات الفرنسية من فزان. وبالفعل قام كل من الوزيرين بالادلاء بتصريح يؤيد سياسة الحكومة، وبعد شهور قليلة عاد ابراهيم بن شعبان إلى سياسة التردد بين التضامن مع زملائه الوزراء وبين تأييد العناصر الفزانية المنادية «بالتفاهم مع فرنسا» وعندئذ اضطررت إلى ابعاده عن الوزارة (خريف سنة ١٩٥٥م).

دعوة للتفاوض في باريس

واستمرت الأزمة بيننا وبين فرنسا إلى أن جاءني يوم ١٦ ديسمبر ١٩٥٤ وزير فرنسا المفوض وأبلغني رسالة شخصية من رئيس الوزراء الفرنسي «منديس فرانس» يدعوني للتفاوض معه شخصيا بدون شروط مسبقة قائلا في رسالته، أن مساعيه الأخيرة في إيجاد حلول معقولة للقضية التونسية وعطفه المشهور على

حركات التحرر في العالم وماضيه المتجاوب المتعاطف مع مؤسسات الدفاع عن الحرية وحقوق الانسان لأكبر ضمان على رغبته في التفاهم معنا.

وبعد مناقشة الدعوة بمجلس الوزراء عرضت الامر على مجلس النواب في جلسة سرية ناقشنا فيها بادرة منديس فرانس وأفضل السبل للرد عليها والتعامل معها، وطلبت من المجلس النصح والتوجيه فقرر بأغلبية شبه اجماعية أن أسافر على رأس وفد ليبي للتفاوض مع رئيس الحكومة الفرنسية، شريطة ألا نتنازل عن مطلب الجلاء، وشريطة أن تبدأ المفاوضات قبل تاريخ انتهاء الاتفاقية المؤقتة (اي ٣١ ديسمبر ١٩٥٤)، وفي نفس الوقت أرسلت إلى الرئيس عبد الناصر رسالة سرية، عن طريق سفيره في ليبيا اللواء أحمد حسن الفقي، ورجوت فيها النصح فيما يجب أن أتخذ من موقف حيال بادرة رئيس الحكومة الفرنسية كما رجوته إذا كان رأيه هو التجاوب مع تلك البادرة أن يزودني بعدد من المستشارين القانونيين ذوي الخبرة في القانون الدولي لأستعين بهم سراً في مفاوضاتي مع فرنسا. وسرعان ما جاءني رد الرئيس عبد الناصر مشجعا على قبول الدعوة الفرنسية مؤكدا أنني سأجد في باريس اثنين من خيرة خبراء القانون الدولي سيرسلهما سرا إلى باريس لمعاونتنا.

ثم قرر مجلس الوزراء تشكيل وفد ليبي برئاستي وعضوية الدكتور علي العنيزي والسيد مصطفى السراج والسيد سليمان الجربي، وانضم الينا في باريس السيد محمد عبد الكريم عزوز سكرتيرا للوفد. ونظرا لأنه لم يكن هناك خطوط جوية مباشرة بين طرابلس وباريس فقد سافر الوفد عن طريق لندن.

وعند مرورنا بلندن طلب «اللورد ريدنج» وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية مقابلتي وتمت المقابلة بحضور سفيرنا في لندن حيث أبلغني اللورد رسالة من وزير الخارجية انتوني ايدن (الذي كان خارج بريطانيا في مهمة رسمية) قال فيها أن الحكومة البريطانية منزعجة كثيرا من موقف ليبيا تجاه فرنسا وتخشى أن تتطور الأزمة الليبية الفرنسية إلى نزاع دولي سيجعل بريطانيا في موقف دقيق وهي على أية حال لن تستطيع أن تؤيد ليبيا، وأنذرني بألا أتوقع أية مؤزارة من بريطانيا في أي نزاع يقع بيننا وبين فرنسا.

وابديت للوزيرالبريطاني استغرابي واستهجاني لموقف حكومته وقلت له بعبارات حازمة: إننا لن نغير من موقفنا مهما كان رأي الحكومة البريطانية. وأضفت أنه من الاصوب أن يقدموا نصحهم لفرنسا. لأننا نطلب من فرنسا الجلاء عن

التراب الليبي، وفرنسا تصر على البقاء بطريقة غير قانونية وترفض الجلاء عن جنوب ليبيا لذلك فان نصحكم لفرنسا هو الذي سيحول دون وقوع أزمة دولية حادة ستصل حتماً إلى هيئة الأمم المتحدة.

ولقدوجدت في الوثائق السرية للحكومة الفرنسية رسالة سرية عاجلة جدا من وزير الخارجية الفرنسي منديس فرانس إلى مسيو سيغلي سفير فرنسا في لندن يطلب منه بالحاح اجراء «مسعى» «شديد الحزم» لدى رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن ليؤثر على رئيس الوزراء الليبي قبل وصوله إلى باريس ليتخذ موقفا معقولاً، ويعدل عن طلب جلاء القوات الفرنسية لأن فرنسا لا تستطيع أن تقبل طلب الجلاء عن فزان لأن الجلاء عن فزان «يعري» الجنوب الجزائري.

(راجع الملحق رقم ٢٩)

وعند وصول الوفد الليبي إلى باريس قابلنا وزير فرنسا المفوض في طرابلس وموظف من وزارة الخارجية، كما قابلنا السيد ثروت عكاشة الملحق العسكري المصري بسفارة باريس وقدم لنا سراً، اثنين من كبار المستشارين القانونيين المصريين الذين أرسلهم الرئيس عبد الناصر لمساعدتنا. وبالفعل فقد كنّا نعقد معهما اجتماعات سرية في فندقنا ونتشاور معهما في كل خطوة نخطوها مع الفرنسيين ونحيطهم علمابكل كبيرة وصغيرة، وكان لأحد المستشارين، وهو السيد أحمد خيرت السعيد (الذي تولى بعد ذلك منصب نائب وزير الخارجية المصرية). اليد الطولى والأثر الأكبر في تجنبنا الكثير من المزالق وتزويدنا بالحجج القانونية القوية في مفاوضاتنا مع فرنسا.

المفاوضات الليبية ـ الفرنسية في باريس

مرة أخرى فقد عبرت السلطات الفرنسية عن كراهيتها وغضبها بابداء حماقات جديدة فامتنعت عن تقديم أبسط المجاملات التي تتبع عادة في مثل هذه الاجتماعات الدولية. فلم يقابلنا عند وصولنا محطة السكة الحديد في باريس إلاّ الوزير الفرنسي المفوض بطرابلس وموظف من الخارجية الفرنسية. وركب أعضاء الوفد الليبي سيارة أجرة «تاكسي» إلى الفندق، أما زوجتي وأنا فقد اصطحبنا السيد ثروت عكاشة الملحق العسكري المصري بالسفارة المصرية في باريس في سيارته.

وعندَ ذهابنا يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية الفرنسية لعقد أول اجتماع مع رئيس الوزراء الفرنسي «منديس فرانس» فقد استعملنا كذلك سيارات الأجرة، بل وعند خروجنا من الاجتماع في مساء نفس اليوم فقد مشينا على الاقدام إلى أن أوقفنا سيارة أجرة، ولم يستعمل في اجتماعاتنا بالمسؤولين الفرنسيين أي قدر من المجاملات، بل كانت الاجتماعات سلسلة من المناقشات العنيفة والمواجهات الصلبة والعبارات الخشنة.

في اجتماعنا الأول مع رئيس الوزراء الفرنسي يوم ٣١ ديسمبرعرضت عليه مطالبنا مفصلةوشرحت أننا حرصنا على أن تبدأ محادثاتنا معهم قبل إنتهاء مدة الاتفاقية المؤقتة (التي تنتهي تاريخ هذا اليوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٤م) حتى تكون فترة المفاوضات والمدة اللازمة لاجلاء قواتهم عن فزان عبارة عن امتداد معقول للاتفاقية المؤقتة. وكان رد الرئيس الفرنسي ردا عاماً أكد فيه رغبته في الوصول إلى تفاهم معنا، ولذلك فقد دعاني شخصيا للاجتماع به وأنه يأمل أن نصل في اجتماعاتنا المقبلة إلى حلول للقضايا المعقدة التي تواجهنا جميعا، ثم اقترح أن نستأنف الاجتماع صباح يوم الثالث من يناير ١٩٥٥ عند العاشرة صباحا بمبنى وزارة الخارجية.

وفي صباح اليوم الثالث من يناير، وبينما كنا نحن أعضاء الوفد الليبي مجتمعين مع المستشارين القانونيين المصريين، دق جرس التليفون وكان المتحدث وكيل وزارة الخارجية الفرنسي الذي تحدث مع وكيل الخارجية الليبي سليمان الجربي قائلا أن رئيس الوزراء الفرنسي يعتذر عن رئاسة وفد بلاده صباح ذلك اليوم لإنشغاله في أمور هامة مستعجلة، وان «مسيو موتييه» وزير الدولة للشئون الخارجية سيرأس وفد فرنسا، وعلى الفور طلبت من سليمان الجربي أن يواصل حديثه الهاتفي مع وكيل الخارجية الفرنسي وأن يبلغه أنني اعتذر، من طرفي كذلك، عن تغيبي اليوم وأنني أوكلت رئاسة الوفد الليبي إلى الدكتور علي الغنيزي! وبالفعل ذهب الوفد الليبي إلى الموعد دون أن أشترك معهم في الاجتماع، وتعمّدت أن أمضي صباح ذلك اليوم متنزها في شوارع باريس وبصحبتي زوجتي وسكرتيري الخاص!

وطبعا فهم الفرنسيون مغزى تغيبّي وعلى الفور رتّبوا اجتماعاً مستعجلا للوفدين بعد ظهر نفس اليوم مؤكدين أن الرئيس منديس فرانس سيرأس وفد بلاده وأعربوا عن أملهم في أن أحضر الاجتماع، وطبعا حضرت الاجتماع الذي بدأه

الرئيس الفرنسي بالاعتذار عن تغيبه صباح اليوم لأسباب قاهرة وعاتبني لتغيبي عن اجتماع صباح ذلك اليوم، فقلت لقد قبلت ياسيادة الرئيس دعوة شخصية منك نظراً لأنني كنت متأكدا من ماضيك المعادي للاستعمار وتعاطفك مع آمال الشعوب المتطلعة إلى التحرر والاستقلال، ولأنني رأيت في ذلك اكبر ضمان لتجاوبك مع مطالبنا، وعليه فعندما اضطرتك الأمور القاهرة إلى التغيب عن المفاوضات رأيت أن حضوري أصبح غير ذي موضوع. وعلى أية حال دعنا ياسيادة الرئيس نواجه صلب الموضوع.

كرر الرئيس الفرنسي اعتذاره وأعطاني الكلمة، فبدأت بعرض مركّز للأسباب التي دعت الحكومة الليبية إلى المطالبة بحقها المشروع في إجلاء القوات الفرنسية عن التراب الليبي واسهبت في شرح ما نشعر به من شكوك ومخاوف من بقاء القوات الفرنسية على أرض فزان وركزت على متطلبات السيادة الوطنية وعلى أحكام القانون الدولي. (وكان المستشاران المصريان قد زوداني بذخيرة قوية في هذا المضمار)، والأسباب السياسية الأخرى، وقلت لهم بصراحة مزعجة، انكم تحتجوا علينا باستمرار لأننا لا نرغب في عقد معاهدة عسكرية معكم بينما عقدناتحالفاً مع بريطانيا وأجّرنا قاعدة الملاّحة لأمريكا. انكم تتناسون أن أمريكا وبريطانيا لهما دور كبير في الدفاع عن العالم الحر ولست أعرف دورا مماثلا لفرنسا. ثم أن بريطانيا وأمريكا لا مطامع لهما في الأراضي الليبية ولكم مطامع كثيرة في الجنوب الليبي، لذلك وجب علينا، حفاظا على سلامة أراضي وطننا، أن نتعامل معكم بحذر شديد وان نصر على إجلاء قواتكم وان ندافع عن حقوقنا وسيادتنا الوطنية وسلامة اراضينا أمام مطامعكم. ثم اشعلت نار غضبهم عندما أضفت أن أعمال القمع الاستعماري الذي تزاوله القوات الفرنسية في شمال افريقيا والقتل والتعذيب الذي يمارس ضد المسلمين هناك، كل هذا ليس من الأمور التي تعيد الثقة بيننا. ثم اضفت قائلا وبالرغم من الصورة القاتمة التي عرضتها فإنني، رغبة في أن أؤكد حسن النواياالليبية، فقد لبيت دعوة الرئيس منديس فرانس وجئت مع زملائي لباريس لأعرض عليكم عقد معاهدة صداقة وحسن جوار خالية من أي عنصر عسكري، وكذلك عقد اتفاقيات ثقافية وتبادل تجاري واتفاقيات تنظم شؤون المراعي وتنقّل البدو الرحّل عند الحدود وأيضا اتفاقيات في المجالات الفنية مثل الزراعة والطيران والمواصلات، واختتمت عرضي قائلا «وانني آمل أن تساهم معاهدة الصداقة وحسن

الجوار التي نقترحها في تخفيف حدة الخلافات المزمنة بين فرنسا والعالم العربي عامة».

شكرني الرئيس الفرنسي على صراحتي وقال أنه سيبادلني صراحة بصراحة. ثم أسهب في استعراضه الاسانيد القانونية التي قال أنهم يستندون عليها في مطالبتنا عقد معاهدة تحالف عسكرية على غرار تحالف ليبيا مع بريطانيا، وكرر مطالبه مستنداً إلى أن الاتفاقية الموقعة بين فرنسا وليبيا (٢٤ ديسمبر ١٩٥١) تلزم ليبيا بالتفاوض مع فرنسا على عقد معاهدة تحالف بين البلدين، والى أن تتم إجراءات التفاوض ثم اجراءات عقد المعاهدة المذكورة فان ليبيا ملتزمة بالابقاء على وجود القوات الفرنسية في فزان. ثم أشار منديس فرانس إلى الوعود الشفوية الكثيرة التي أعطاها كل من محمود المنتصر ومحمد الساقزلي للحكومة الفرنسية بنيتهما عقد معاهدة تحالف مع فرنسا. وأخيرا قدم لي صورة من خطاب الحكومة الليبية المؤرخ في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٢م الذي يؤكد نية الحكومة الليبية في التفاوض مع فرنسا لعقد معاهدة تحالف معها. ولذلك فإن الحكومة الفرنسية ترى أنها على حق عندما تطالبنا اليوم بتنفيذ وعود الحكومات الليبية السابقة واحترام التعهدات الشفوية والكتابية الصادرة من الجانب الليبي.

وقلت راداً على هذه الادعاءات، أن الحكومة الليبية التي أرأسها لا تعطي أية قيمة لأية وعود معطاة من حكومات سابقة ما لم تكن تلك الوعود على شكل قوانين أو معاهدات أو اتفاقيات قدمت لمجلس الأمة وصادق عليها. أما اتفاقية ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ فانها اتفاقية مؤقتة فرضت على الحكومة الليبية المؤقتة فرضا، ولقد صبرنا على اجحافها لسنتين وأخيرا أبلغناهم في شهر نوفمبر الماضي بقرارنا بالغائها.

واستأنف المسيو منديس فرانس حديثه مؤكدا أن فرنسا تقوم بدور أساسي في الدفاع عن العالم الحر مثلها مثل بريطانيا وأمريكا، ولها قواعد عسكرية في بعض الدول المستقلة حيث تساهم قواعدها في الدفاع عن العالم الحر. وهنا قاطعت الرئيس الفرنسي سائلا: هل تتكرم ياسيادة الرئيس وتذكر لي بلداً مستقلا واحدا لفرنسا فيه قواعد عسكرية تدافع بها عن العالم الحر؟ فأسرع الرئيس الفرنسي وذكر «مدغشقر» فقلت متهكماً أن مدغشقر ياسيادة الرئيس مستعمرة فرنسية وليست دولة مستقلة!

وشعرت بأنني أفقدت الرئيس الفرنسي توازنه فعاجلته بأخرى شديدة فقدمت

له صورة من خريطة فرنسية قُدمت إلى الوفد الليبي عند بداية جلستنا تلك، والخريطة تظهر واحة غدامس الليبية ضمن أراضي تونس، كما تظهر واحة غات الليبية ضمن أراضي الجزائر. قلت: ما هذا ياسيادة الرئيس؟ اليس هذا تعبير فاضح عن مطامع فرنسا في الأراضي الليبية؟ وتهامس الرئيس الفرنسي مع أعضاء وفده ثم استأنف كلامه قائلا: لقد عبّر سكان واحتي غدامس وغات عن رغبتهم في الانضمام إلى فرنسا. فقاطعته قائلا: سيادة الرئيس أن كلامك هذا يتنافى تماما مع ما سمعته عن ماضيك المعارض للاستعمار وتعاطفك مع أماني الشعوب المقهورة. ثم ما هذا الادعاء؟ أي سكان في غدامس وغات طالبوا بالانضمام إلى فرنسا؟ هذا تزوير قامت به الادارة الفرنسية في فزان. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يدعونا إلى الالحاح على إجلاء القوات الفرنسية لنوقف اعمال الدس والاغراء التي يقوم بها مواطنوكم، عسكريين منهم ومدنيين في ولاية فزان.

واستأنف الرئيس الفرنسي كلامه قائلا أن هذه الخريطة كانت تمثل مطالب سابقة ويمكنكم اعتبارها لاغية، وعاد للحديث عن القواعد الفرنسية في فزان فأبدى استغرابه: كيف يجوز لليبيا ألاّ ترى أي حرج في وجود ما يزيد عن عشرة آلاف جندي بريطاني على أراضيها في الوقت الذي تأنف وترفض السماح لأربعمائة جندي فرنسي البقاء في فزان؟!

قلت إننا نأنف ونرفض للأسباب التي سبق وأن شرحتها لكم ياسيادة الرئيس.. إنني على يقين أن رغبة فرنسا في إبقاء هؤلاء الجنود في فزان إنما كان لتأكيد مطامعها في أراضي الجنوب الليبي وتكريس نفوذها السياسي في فزان ولذلك فاننا نصر على وجوب جلاء هؤلاء الجنود.

قال إن جلاء القوات الفرنسية عن فزان سيكشف الجنوب الجزائري أمام تسرّب السلاح من ليبيا والشرق العربي إلى «الخارجين عن القانون» في الجزائر! قلت ليس هناك تسرّب سلاح لا من جنوب ليبيا ولا من شمالها. قدموا لنا الأدلة على عكس ذلك وسوف تروا أننا سنتخذ ما يلزم من اجراءات. ثم انتهزت الفرصة وركزت على فكرتي التي تقول أن العلاقة بين فرنسا وليبيا لهي أهم بكثير من إبقاء أربعمائة جندي في ليبيا، بل أن بقاءهم هو مصدر دائم لمشاكل حادة بيننا ومنبع لمؤامرات استعمارية لا شك أن الرئيس لا يستسيغها، ثم أن أمام ليبيا وفرنسا مجالات تعاون رحبة ومجدية في المجالات الثقافية والتجارية والفنية. أن صداقة متينة بين ليبيا وفرنسا ستساعدكم كثيرا

في تقريب وجهات النظر بينكم وبين العالم العربي وأهم من هذا قد تساعدكم على ايجاد المخارج المشرّفة لقضاياكم في شمال أفريقيا.

وشعرت أن منديس فرانس بدأ يتجاوب مع أفكاري هذه بعكس أفراد الوفد الفرنسي الذي كان يشتمل على عدد كبير من الخبراء المخضرمين في شئون افريقيا الشمالية والمستعمرات الفرنسية، وهنا اقترح الرئيس الفرنسي رفع الجلسة للاستراحة.

اتفاق مبدئي على جلاء القوات الفرنسية

أثناء الاستراحة ترك منديس فرانس مقعده وانتقل إلى مكاني وأخذني جانبا وبدأ معي حديثاً ودياً على انفراد... بدأ حديثه قائلا: «لقد قيل لي أنك كنت على جانب من المرونة والحكمة والواقعية في مفاوضاتك مع الامريكان، وكنت أتوقع أن تكون بنفس المرونة والواقعية معنا.. فهلا قلت لي لماذا أجدك في غاية الصلابة والشك والريبة، بل العداء في تعاملك معنا بالرغم من أن ثقافتك فرنسية في الأساس وتجيد لغتنا اجادة فائقة!»

قلت أؤكد لك ياسيادة الرئيس أنني لا أكره بلدكم بل بالعكس انني أرغب وأتمنى في أن أبني علاقة صحية نظيفة مع فرنسا. فرنسا التي كنا نعتبرها المؤيد الأول لكل حركات الحرية والاخوة والمساواة في العالم. إنني ياسيادة الرئيس أود أن أطوي صفحة المطامع الاستعمارية الفرنسية في الاراضي الليبية وأفتح صفحة جديدة من التعاون بين بلدينا، تعاون بين أنداد لا مطمع لأحد منهما في أراضي وحقوق الطرف الآخر. وافق لنا على اجلاء قواتكم عن أراضينا وستجدنا مرنين متعاونين في جميع المجالات المدنية التي لا تمس سيادة وطننا ولا سلامة أراضيه...

هنا فقط ولأول مرة نطق منديس فرانس بكلمة «الجلاء» حيث قال: «لو فرضنا ووافقت على اجلاء القوات الفرنسية عن فزان فما هي التسهيلات التي تعطوها لنا؟ وما هي الضمانات التي تقدموها لكي لا تنقلب ولاية فزان إلى مستودع لتخزين وتهريب السلاح إلى شمال أفريقيا».

قلت دعنا نستأنف الجلسة وأرجو أن تبلّغ الوفدين بقبولك المشروط للجلاء، ثم نتحدث في التسهيلات والضمانات.

واستأنفنا الجلسة بتصريح للرئيس الفرنسي عما اتفقنا عليه مبدئيا في اجتماعنا المنفرد ولاحظت على وجوه المخضرمين من أعضاء الوفد الفرنسي مظاهر من الاستغراب وعدم الاستحسان، عبّروا عنها بالمطالبة بتسهيلات غير معقولة وضمانات غير مقبولة من طرفنا. ولكننا واصلنا التفاوض بصبر ومثابرة ووافقنا مبدئيا على:

١ - أن ننظر في الطلبات الفرنسية بمرور قوافل مدنية عبر «الدرب رقم ٥» من جنوب تونس اتجاه تشاد والذي يمر عبر فزان. دون أن نعطي فرنسا حق المرور. بمعنى أن يكون لنا حق الرفض أو القبول. وذلك طوال مدة سريان معاهدة الصداقة وحسن الجوار المقترحة.

٢ - وافقنا على اعطاء فرنسا تسهيلات لمرور سياراتها المتجهة من جنوب الجزائر إلى مركزي «فورسان» و«دجانت» حيث أن الطريق الوحيد الذي يوصل إلى هذين المركزين يمر عبر الاراضي الليبية، ولكن موافقتنا هذه تسري لمدة محدودة يتفق عليها الطرفان وهي المدة اللازمة لانشاء طريق بديل عبر الاراضي الجزائرية.

٣ - وافقنا مبدئيا على استعمال خبراء فرنسيين لا يزيد عددهم عن خمسة عشر لادارة المطارات الثلاثة في فزان (سبها وغات وغدامس) ولكن بعقود لمدة سنتين فقط وكموظفين لدى الحكومة الليبية.

٤ - وافقنا على أن تحل في القواعد الفرنسية بعد جلاء القوات الفرنسية عنها قوات ليبية فقط، أي أن لا يحل البريطانيون محل الفرنسيين كما كان يخشى الفرنسيون.

هذه نقاط الاتفاق المبدئي وأما نقاط الخلاف فهي كالآتي:

أ - طالبت فرنسا بحق العودة إلى قواعدها في فزان في حالة الحرب فرفضنا هذا الطلب جملة وتفصيلا. ثم عدّل الوفد الفرنسي هذا الطلب فيما بعد وجعله، بأن توافق ليبيا أن تجري فرنسا اتفاقا مع بريطانيا يتم بموجبه عودة القوات الفرنسية إلى هذه القواعد في حالة الحرب، أي اتفاق باطني بين الدولتين (بريطانيا وفرنسا) بحيث تترك بريطانيا لفرنسا مسؤولية الدفاع عن فزان في حالة الحرب. ورفضنا هذا الطلب جملة وتفصيلا بحجة أن الدفاع عن ليبيا مقرر ومضمون بمعاهدة تحالف مع بريطانيا ولسنا في حاجة «لمقاول من الباطن» للدفاع عن فزان!

ب ـ طلبوا أن يستمر الفنيون الفرنسيون في ادارة المطارات الثلاثة لمدة عشرين سنة رفضنا وحددنا فترة استعمال الفنيين الفرنسيين بمدة سنتين فقط.

ج ـ رفضنا طلب فرنسا في الحصول على موافقة ليبيا على حق استعمال الطائرات الفرنسية للاجواء الليبية في فزان والتزود بالوقود في مطارات فزان لمدة عشرين سنة. وعرضنا أن تكون المدة قصيرة لا تتجاوز المدة اللازمة لإنشاء مطار في الاراضي الواقعة تحت سيطرة فرنسا.

د ـ طالبوا بأن ترسم الحدود بين ليبيا والأراضي الخاضعة للحكم الفرنسي حسب المعاهدات الدولية السارية المفعول عند قيام استقلال ليبيا. وافقنا على هذا ولكنهم طلبوا أن يتم رسم الحدود قبل الفراغ من التصديق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار المقترحة وقبل جلاء قواتهم عن فزان. رفضنا هذا المطلب الأخير وعرضنا عليهم أن نتعهد بأن يتم رسم الحدود، حسب المعاهدات الدولية سارية المفعول عند استقلال ليبيا، في اقرب فرصة ممكنة ورفضنا أن يرتبط موضوع رسم الحدود بموضوع الجلاء.

ولاحظت في ذلك الاجتماع أن الجانب الفرنسي يشدّد على نقطتين هما حق رجوع فرنسا إلى قواعدها في حالة الحرب، وموضوع ربط رسم الحدود بين ليبيا والاراضي الفرنسية بمواعيد الجلاء عن فزان. لذلك ومن باب الحذر قمت بمجرد انتهاء الجلسة الأولى مع الفرنسيين بالاتصال بسفيرنا بلندن وطلبت منه ابلاغ رسالة عاجلة وهامة إلى وزير الخارجية البريطاني «انتوني إيدن» قلت فيها «إنني قد حاولت التفاهم مع فرنسا بقدر الامكان ولكن الجانب الفرنسي يصر على نقطتين حساستين لا يمكن لي بأي حال من الاحوال قبول حل وسط في أيهما: أولاهما موضوع عودة القوات الفرنسية إلى قواعدها في فزان وثانيهما موضوع ربط رسم الحدود بموعد التصديق على المعاهدة وجلاء القوات الفرنسية عن فزان. ثم قلت: في النقطة الأولى لا يمكن لنا قبول رجوع فرنسا إلى فزان بأي شكل وفي أية ظروف مهما كانت. أما موضوع رسم الحدود فاننا نوافق على أن ترسم الحدود حسب أحكام المعاهدات الدولية السارية المفعول عند قيام استقلال ليبيا، ولكن عملية رسم الحدود لا بد أن تأخذ وقتها المناسب لا سيما وأنه ليس لدى ليبيا خبراء في هذا المجال ولذلك فاننا نتعهد برسم الحدود في أقرب فرصة ممكنة ولكن لا نقبل اطلاقا جعل جلاء القوات الفرنسية عن فزان مرهوناً برسم الحدود وتحديدها. هذا وشددت

على سفيرنا أن يلفت نظر البريطانيين إلى أنه عندما نصحونا بالحكمة والتعقل تجاوبنا مع نصيحتهم، وأن الدور الآن على بريطانيا بأن تنصح حليفتها فرنسا بالتعقل والحكمة، والا فان الاحراج لا شك واقع عليهم (البريطانيين) إذا اضطررنا إلى اللجوء إلى مجلس الامن الدولي.

وفي الملحق رقم (٢٠) تقرير سري رقم JT 1081/2 عن محادثات وزير الدولة البريطاني «انتوني ناتنج» مع السفير الفرنسي في لندن في هذا الخصوص، بعد أن تلقى رسالتي من سفيرنا في لندن. يقول فيه:

«بعد مناقشة الموضوع مع سير ايفون كيركباتريك (الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية) استدعيت السفير الفرنسي لمقابلتي قبل الظهر ونقلت اليه ما قاله لي السفير الليبي هذا الصباح وشددت على أن طلب فرنسا بتحديد الحدود الليبية قد وضع الليبيين في وضع حرج، وهم يخشون أنهم إذا تم الضغط عليهم في هذا الموضوع فهذا سيشجع المصريين بالضغط عليهم في تعديل حدودهم الشرقية.

لم أكن على علم إذا كان مسيو مانديس فرانس (رئيس وزراء فرنسا) قد جعل هذا الموضوع (موضوع الحدود) شرطا أساسياً للوصول إلى اتفاق بخصوص فزان ولكن حيث أنني علمت من السفير الليبي أن الطرفان قد وصلا إلى شبه اتفاق فانه بدى لي أنه ليس من الحكمة أن يثار هذا الموضوع الشائك في المفاوضات. ولذلك قلت للسفير الفرنسي أن يتركوا هذا الموضوع (موضوع الحدود) وشأنه الآن وذلك لتجنيب الليبيين احراجات وصعوبات كبيرة.

قال مسيو ماسيغلي (السفير الفرنسي) أنه لا يفهم لماذا يشعر الليبيون بهذه الحساسية في موضوع الحدود، حيث أن الحدود المجاورة للاراضي (المستعمرة) الفرنسية يختلف تماما عن موضوع الحدود مع مصر. إن لمصر مطالب في بعض الاراضي الليبية، اما فرنسا فكل ما تطلبه هو الاتفاق على الحدود كما هي، وليس من الصواب القول أن هذا الموضوع قد تمت تسويته أثناء الحكم الايطالي، فهناك خلاف حول عدة نقاط خصوصا منطقة «تبستي» ولكنه قال أنه سيثير مع حكومته نقطة جعل موضوع الحدود شرط أساسي للوصول إلى اتفاق.

ثم ذكرني بمقابلته مع سيرايفون كيركباتريك الذي كان قد طلب منه فيها أن يعترف بمبدأ أنه على فرنسا أن تشارك في الدفاع عن فزان في حالة الحرب. ثم سألني هل يمكنني أن أقول له أكثر مما قاله له سير ايفون كيركباتريك في هذا الشأن. بالتأكيد أنه سيسهل مهمته كثيرا لو قدم لباريس ما قلته له عن موضوع الحدود إذا ما أعطيته بعض التشجيع بخصوص مساهمة فرنسا بالدفاع عن فزان.

قلت انني آسف لأنني لا أستطيع ارضاءه في هذه النقطة، وقلت إنني فهمت بأنهم وصلوا

في باريس (الوفدين الليبي والفرنسي) إلى اتفاق بأن يترك هذا الموضوع مفتوحا وذلك نظرا لتنازل فرنسا عن اصرارها بأن تعود القوات الفرنسية إلى فزان في حالة الحرب.

ولقد بدى لي أن ما كان يطلبه السفير قد يؤدي إلى فتح هذا الموضوع من جديد.

فرد مسيو ماسيغلي قائلا أنه ليس لديه أي معلومات تؤكد أنه قد تم التوصل إلى اتفاق حول هذه النقطة، وأنه سوف يحاول التأكد من ذلك وسوف يحاول الاتصال بي مرة أخرى اليوم».

وبعد الجلسة الرئيسية للمفاوضات حاولت لجنة مكونة من الطرفين وضع محضر مشترك للاجتماع فلم تتمكن من ذلك ولهذا وضع كل جانب محضرا يمثل وجهة نظره.

النص الليبي لمحضر اجتماعات باريس موجود بوزارة الخارجية الليبية اما النص الفرنسي فهو مترجم في هذه المذكرات بالملحق (رقم ٣١) وبعد أسابيع من تلك الاجتماعات، لاحظنا بعد عودتنا إلى طرابلس أن الحكومة الفرنسية عادت إلى عادتها القديمة في المماطلة والتسويف والمناورة لاسيما بعد سقوط وزارة منديس فرانس وتولي «ادجارفور» السياسي اليميني مقاليد الحكم في باريس.

وفي فترة المماطلة هذه حاولت الحكومة البريطانية بذل محاولة ضغط أخيرة علينا إذ أبلغتنا أنها على اتفاق سري قديم مع فرنسا تتولى الأخيرة بمقتضاه مسئولية الدفاع عن جنوب ليبيا وذلك ضمن مسئوليات فرنسا الدفاعية العالمية، ولذلك فان الحكومة البريطانية تطالب الحكومة الليبية بالموافقة على اعطاء فرنسا حق العودة إلى جنوب ليبيا إذا ما استدعت متطلبات الدفاع ذلك وأعربت الحكومة البريطانية عن أملها أن تبرهن الحكومة الليبية عن تفهمها لضرورة الدفاع عن ليبيا. ورفضنا هذا التدخل البريطاني الأخير بكل استهجان. بل أنني رفضت مجرد استلام المذكرة البريطانية المكتوبة التي أحضرها معه (هالفورد) القائم بالاعمال البريطاني.

ومرة ثانية تعثرت المفاوضات وتأزمت الأمور مع فرنسا بعد تولي «ادجارفور» رئاسة الحكومة الفرنسية وتعيين الرئيس السابق «انطوان بينييه» وزيرا للخارجية. و«بينييه» هذا من اشد اليمينيين تطرفا ولعل في الرسالة السرية الموجهة من وزير فرنسا المفوض في ليبيا إلى وزير الخارجية «بينييه» ما يظهر بجلاء وجهة نظر فرنسا عن تعثر المفاوضات في تلك الفترة. إذا يقول فيها الوزير المفوض عن موقف حكومته فيما يخص حق عودة القوات الفرنسية إلى فزان في حالة الحرب ما يأتي:

«ان هذا الاعتراض الليبي هو من النوع الذي يهدد بخطر القضاء على النتائج المتفق عليها في باريس. أن السيد بن حليم وأعضاء حكومته قد قرروا عدم التراجع اطلاقا في هذا الموضوع وهم على استعداد لأن يواجهوا ببرود تام انقطاع المفاوضات، ذلك الانقطاع الذي سيؤدي بالتأكيد إلى لجوئهم إلى هيئة الأمم المتحدة» (انظر الملحق رقم٣٢).

كما عثرت، في وثائق وزارة الخارجية الامريكية على الرسالة السرية رقم ٤٧٩ المؤرخة ٢٠ ابريل ١٩٥٥ الموجهة من السفير الامريكي «جاك تابن» إلى وزير خارجيته «دالاس» بخصوص موقف امريكا من نزاع ليبيا مع فرنسا على جلاء قوات الأخيرة عن فزان. والرسالة نشرتها برمتها في (الملحق رقم ٣٣).

وأورد هنا بعض ما جاء في تلك الرسالة، يقول السفير:

«ان وزارة «مسيو فور» الجديدة قررت رفض اتفاقية وزارة «مسيو منديس فرانس» للتفاوض (مع ليبيا) على إجلاء القوات الفرنسية عن فزان» ويستطرد قائلا: «اني أرى أن معالجة فرنسا لموضوع فزان بهذه الطريقة جعل المملكة المتحدة والولايات المتحدة في موقف شديد الخطورة في مواجهة حكومة بن حليم». ويختتم السفير رسالته بهذا الرجاء لوزير الخارجية: «انني آمل بكل إخلاص وقوة أن تبذل وزارة الخارجية (الاميركية) وسفارتنا في باريس جهودا مركزة جديدة لاقناع الفرنسيين بسرعة تسوية نزاع فزان، وذلك لمصلحتهم هم. ليس فقط في علاقاتهم مع ليبيا والجامعة العربية ككل ولكن بنوع خاص لاعادة بعض الثقة في حسن نواياهم نحو شمال افريقيا».

محاولات ليبية لاستطلاع الحدود الجنوبية والغربية

ان أهمية وحساسية موضوع رسم الحدود بين ليبيا والأراضي الواقعة تحت سيطرة فرنسا بدت لي واضحة أثناء مفاوضاتنا مع الفرنسيين في باريس. صحيح أنني استشرت المستشارين القانونيين المصريين الذين أوفدهما إلينا الرئيس جمال عبد الناصر، وصحيح أنهما أكدا لنا أنه لا مفر أمامنا من التسليم بأن الحدود الليبية انما تستند على ما ورد في المعاهدات الدولية القائمة قانونا يوم اعلان استقلال ليبيا، لأن قرار استقلال ليبيا ينص على ذلك، وأن معاهدة روما ٧ يناير ١٩٣٥ سقطت ولم يعد لها وجود في نظر القانون الدولي، (وسنرجع لهذا الموضوع فيما بعد) إلاّ أنني بالرغم مما تقدم رأيت أن نتأكد على الطبيعة وأن نستطلع إلى أي مدى تمتد حدودنا غرباً وجنوباً وأين تتواجد الحاميات الفرنسية في تلك المناطق وان نقوم بهذا الاستطلاع بعمليات استطلاعية عفوية المظهر لكي لا نلفت النظر لها ونثير شكوك الفرنسيين.

وانتهزت فرصة التعداد العام الذي كنا نقوم به في شهر فبراير سنة ١٩٥٥ بمعونة هيئة الامم المتحدة التي انتدبت الخبير المصري الدكتور الشنواني لمعاونتنا في إجرائه وأرسلت إلى منطقة «اوزو» بجنوب ليبيا بعثة برئاسة متصرف بنغازي «السيد محمد احنيش» وعضوية الدكتور الشنواني الخبير المصري في التعداد وعضوية مساعد متصرف الكفرة وعدد من الجنود وضباط الصف في رتل من السيارات، وذلك في الظاهر لاجراء عملية الاحصاء في ذلك القطاع على أساس أنه جزء من الأراضي الليبية، آملا ألاّ تصادف الرحلة أياً من القوات الفرنسية فتجري عملية التعداد بحضور خبير الامم المتحدة ويكون هذا العمل من الأسانيد التي نقيم عليها دعوانا في ملكية ذلك القطاع.

وبمجرد أن وصلت البعثة الليبية إلى منطقة «مويا» شمال واحة اوزو قابلتها القوات الفرنسية وطلبت منها الرجوع فوراً إلى ما وراء الحدود الليبية، ولم تقاوم بعثتنا قوات الفرنسيين لأن التعليمات التي أعطيناها لرئيس البعثة هي أن يستطلع بحذر وأن يحاول أن يغافل الفرنسيين ويجري التعداد، فان واجهه وجود فرنسي فما عليه الا العودة بسلام.

وقد ورد في الوثائق الفرنسية الاشارة إلى هذا الحادث يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥م. فقالت تلك الوثائق:

«أن بعثة مكونة من ثلاثة سيارات تحمل تسعة عشر شخصاً منهم ضابط واحد وشاويش وأحد عشر جنديا بالاضافة إلى موظف ليبي كبير، (متصرف بنغازي) ومتصرف الكفرة وطبيب مصري اسمه شنواني وثلاثة آخرين، صادفت دورية فرنسية في منطقة «مويا» فطلب منهم الضابط الفرنسي العودة فورا إلى ما وراء الحدود، ولكن رئيس البعثة الليبية طلب أن يقابل قائد حامية اوزو فسُمح له بذلك تحت حراسة فرنسية وقال رئيس البعثة للضابط الفرنسي أن مهمته هي إجراء إحصاء السكان وعرضهم على الطبيب الذي يرافقه، كما أفهمه أن الطبيب مصري واسمه الشنواني، وحاول رئيس البعثة الليبية أن يبرهن على أنه في أرض ليبية وذلك بأن أظهر خارطة ايطالية تبين أن المنطقة التي جاءوا إليها أرض ليبية ولكن القائد الفرنسي طلب من البعثة الليبية سرعة الرجوع من حيث أتوا وهذا ما فعلوا».

على الفور تقدمت فرنسا باحتجاج شديد إلى وزارة الخارجية الليبية كما قدمت احتجاجا إلى هيئة الامم المتحدة على أن أحد موظفي الأمم المتحدة «الدكتور الشنواني» ساهم في تلك المؤامرة. وقد اضطر رئيس بعثة هيئة الامم المتحدة الفنية في ليبيا إلى الذهاب إلى المفوضية الفرنسية والاعتذار عن اشتراك الدكتور الشنواني في

تلك البعثة (انظر صورة الرسالة السرية المتبادلة بين وزير فرنسا لما وراء البحار إلى زميله وزير الخارجية الفرنسي المؤرخة ٢٣ مارس ١٩٥٥) (الملحق رقم ٣٤).

وفي نفس الوقت أرسلت بعثة أخرى إلى الحدود الجزائرية بعد اكتشاف حقل «ادجلي» البترولي. وكانت البعثة برئاسة السيد ابو بكر أحمد عضو لجنة البترول عن ولاية فزان، وعضوية «هوغنهاوس» مدير عام ادارة البترول بوزارة الاقتصاد الليبية وعدد من خبراء المساحة والرصد من موظفي لجنة البترول الليبية ومن موظفي الشركات البترولية العاملة في ليبيا. وبمجرد وصول البعثة إلى منطقة «ادجلي» قابلتها القوات الفرنسية وأمرتها بالعودة من حيث أتت، إلاّ أن «هوغنهاوس» اقنع قائد القوة الفرنسية بالسماح للبعثة الليبية بالمبيت في المعسكر الفرنسي وعرض على القائد الفرنسي بعضا من زجاجات «البيرة» والمشروبات الروحية الاخرى، ولم تمض إلاّ ساعات حتى استرخى الفرنسيون وتجاوبوا مع البعثة الليبية، وقدموا لها كل التسهيلات والمساعدات وانتهز «هوغنهاوس» ومجموعة الخبراء الذين بصحبته فرصة الاسترخاء هذه وقاموا برصد المنطقة على الخرائط وتبين لهم أن منطقة آبار بترول «ادجلي» لا تقع ضمن الأراضي الليبية بل أنها قطعا داخل أراضي الجزائر وتبعد عدة أميال عن الحدود الليبية. هذا وعند رجوع البعثة إلى طرابلس قدمت تقريرا مفصلا بذلك إلى رئيس لجنة البترول الدكتور انيس القاسم الذي ارسل لي صورة منه في ذلك الحين.

لاشك أن البعثتين اللتين أرسلناهما إلى الحدود الجنوبية والحدود الغربية لسبر غور الوجود الفرنسي في مناطق الحدود تلك وما نتج عن ذلك من احتجاجات شديدة من الحكومة الفرنسية، لا شك أن عملنا هذا قد أثار الشكوك وزاد من الريبة والتحسب لدى الدوائر الفرنسية عن النوايا الليبية ولا شك أن كل هذا زاد من مستوى التوتر الذي عاد يسيطر على العلاقات الليبية الفرنسية.

هذا ولعل في التقرير السري المؤرخ في أول ابريل عام ١٩٥٥م الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية لتشرح فيه النزاع الليبي - الفرنسي بتوسع، أقول لعل في هذا التقرير السري ما يشرح باسهاب مخطط الحكومة الفرنسية في مواجهة الأزمة في علاقاتها مع ليبيا.

وبالرغم من طول التقرير واسهابه، وبالرغم من أنه يمثل وجهة النظر الفرنسية

فقد رأيت نشره كما هو ليطلع القارئ على ما كان يدور في ذهن فرنسا في تلك المرحلة من نزاعنا معها، يقول التقرير:

١ ـ «بذلت الحكومة الفرنسية قصارى جهودها لاقامة علاقات طيبة مع المملكة الليبية المتحدة التي اعلن استقلالها باشراف الامم المتحدة في ١٩٥١/١٢/٢٤، وفقا لما يقتضيه الحفاظ على النفوذ الفرنسي وصيانة المصالح الفرنسية في هذا البلد المتاخم لتونس والجزائر وافريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية الفرنسية. وكان قد تم عقد اتفاقات مؤقتة في ديسمبر ١٩٥١ بشأن تخصيص مساعدة مالية لفزان وابقاء الوضع العسكري في المنطقة على ما هو عليه، بانتظار أن يتم إبرام معاهدة حلف وصداقة بين البلدين. ولم يلبث السفير الفرنسي لدى طرابلس أن اقترح على الحكومة الليبية في يونيو ١٩٥٢ نص هذه المعاهدة الذي صيغ على غرار المشروع الذي قدمته بريطانيا العظمى في نفس الفترة.

وفي نوفمبر من السنة نفسها، أعربت الحكومة الليبية عن نيتها باجراء مفاوضات مع فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية بصورة متزامنة وعلى أسس مشتركة. إلاّ أن الحكومة الليبية تخلّت، وللأسف، عن هذا الاجراء في يناير ١٩٥٣ بعد أن توصّلت طرابلس ولندن إلى اتفاق يقضي بمناقشة المعاهدة البريطانية الليبية في المرتبة الأولى. وقد حصلت ليبيا، بموجب هذه المعاهدة التي تم التوقيع عليها في يوليو ١٩٥٣، على مساعدة مالية ضخمة سرعان ما أضيفت إليها المبالغ الطائلة التي تعهدت الحكومة الاميركية بدفعها سنويا بدل ايجار قاعدة ويلس فيلد الجوية. وازدادت المفاوضات الفرنسية الليبية منذ ذلك الحين صعوبة إلى أن اضطرت الوزارة في أواخر عام ١٩٥٣ إلى التفكير بالاستعاضة عن معاهدة التحالف بمعاهدة صداقة وحسن جوار تستكمل باتفاقيات مالية وعسكرية واقتصادية وثقافية وحسن جوار.

وفي فبراير ١٩٥٤ اقترح السيد الساقزلي، رئيس الوزراء الليبي الجديد، الاستعاضة عن الاتفاقية العسكرية التي يتعذر على مجلس الشعب الليبي من حيث المبدأ الموافقة على ابرامها، باتفاقية تقنية تنص على تأجير قواعد فزان الجوية لفرنسا على أن يتولى أمن هذه القواعد جنود فرنسيون غير تابعين للجيش الوطني.

غير أن السيد بن حليم، رئيس الوزراء الحالي، رفض مشروع الاتفاقية التقنية الذي أعدته فرنسا بشأن تلك القواعد في خطاب مؤرخ في ١٩٥٤/١١/١٣ أبلغ فيه الحكومة الفرنسية، علاوة على ذلك، أن الحكومة الليبية لن تستطيع التوقيع على أي اتفاق بشأن بقاء القوات المسلحة الفرنسية في فزان وأنها لن تمدد اتفاقات عام ١٩٥١ المؤقتة التي تنتهي مدتها في ١٩٥٤/١٢/٣١. واقترحت الحكومة الليبية دون أية اشارة إلى مشروع المعاهدة، عقد اتفاقيات اقتصادية وثقافية وحسن جوار وعرضت على فرنسا بعض التسهيلات لاستخدام مطارات فزان بعد أن تتولى ادارتها السلطات الليبية.

رفضت الحكومة الفرنسية هذه الاقتراحات في خطاب تم تسليمه إلى وزيرالخارجية الليبي في ١٩٥٤/١١/٢٢ وأعربت عن نيتها بعدم اجراء أي تعديل على الوضع القائم الناشئ عن

الاتفاق العسكري المؤقت المعقود في ١٩٥١/١٢/٢٤ إلى أن يتم إبرام اتفاق عام بين فرنسا وليبيا.

غير أن السيد بن حليم، الذي كان قراره - على ما يبدو - يستند إلى توقع حدوث تدهور سريع للأوضاع في شمال افريقيا، لم يلبث أن لطّف موقفه بعض الشيء فحضر إلى باريس، بناء على اقتراح من الحكومة الفرنسية، على رأس وفد ليبي اجتمع من ٣ إلى ٦ يناير ١٩٥٥ بالوفد الفرنسي الذي كان برئاسة السيد بيار مندس فرانس (رئيس الحكومة الفرنسية). وبعد أن تعذر خلال هذه المحادثات التوفيق بين وجهات نظر الحكومتين، اقترح رئيس مجلس الوزراء الفرنسي على نظيره الليبي البحث عن قواسم مشتركة بغية التوصل إلى أحكام عملية تفي بمصالح البلدين.

ووافقت الحكومة الفرنسية في مشروع الاتفاق المقترح، وفقا لشروط معينة يتم تحديدها في معاهدة صداقة وحسن جوار، العزوف في زمن السلم عن احتلالهاالعسكري لقواعد فزان التي هي بتصرفها بموجب الاتفاق المؤقت المعقود في ١٩٥١/١٢/٢٤ .ومن بين تلك الشروط، في زمن الحرب، «اعادة تنشيط» قواعد فزان التي يتم اخلاؤها في أعقاب المفاوضات. ويسمح هذا البند لفرنسا، في حال قيام نزاع مسلح، بتولي الدفاع عن فزان الذي يمكن للقوات الفرنسية اعادة احتلاله باسرع وقت. وهذا هو موضوع الخلاف الرئيسي الذي مازال قائما بين فرنسا وليبيا.

فقد رفض السيد بن حليم، خلال محادثات باريس، اجراء مناقشة مباشرة مع السلطات الفرنسية بشأن اشتراك القوات الفرنسية في الدفاع عن ليبيا مؤكدا أن القوات الليبية، تساندها في ذلك القوات البريطانية بموجب المعاهدة البريطانية الليبية، قادرة على القيام بهذه المهمة. إلاّ أنه وافق على أن تعالج هذه المسألة عن طريق اتفاق بين فرنسا وبريطانيا. لكنه عدل موقفه، لدى عودته إلى طرابلس، موضحا أن أي اتفاق عسكري بهذا الشأن يتم بين فرنسا وبريطانيا يجب أن يبقى سريا وان لا نية لدى ليبيا بالمشاركة فيه.

بل أن الحكومة الليبية رفضت أن ترد في محضر محادثات باريس أية اشارة إلى مجرد تبادل الحكومتين وجهات النظر بشأن مسألة الدفاع عن فزان في حال الحرب.وعليه، فان المفاوضات وصلت إلى الطريق المسدود بعد أن تعذر التوفيق بين وجهات النظر الليبية والفرنسية. ومن جهة أخرى، وبعد الاتصالات التمهيدية التي تمت في بداية عام ١٩٥٥ بين رئاسة الاركان الفرنسية والسلطات العسكرية البريطانية، اتضح أن السلطات العسكرية البريطانية على استعداد للموافقة على مشاركة القوات الفرنسية في الدفاع عن فزان، إلاّ أنها تنوي الاحتفاظ بدور في قيادة العمليات في تلك المنطقة وفقا لمعاهدة التحالف البريطانية الليبية. في حين أننا نرى، على عكس ذلك، أنه لا يمكن للمعاهدة المذكورة أن تحول دون تولينا الدفاع عن فزان لوحدنا وبصورة مطلقة، مع مراعاة الترتيبات العامة التي يتم التوصل اليها مع رئاسة الاركان البريطانية بهدف تنسيق الدفاع عن كامل الأراضي الليبية.

أما بالنسبة للمفاوضات التي ننوي استئنافها في أقرب وقت مع الحكومة الليبية، ينبغي أولا أن نقرر ما إذا كنا سنتبع نفس المبدأ الذي انتهجناه حتى الآن، أي الموافقة المبدئية على إخلاء فزان شرط توفر جميع الشروط التي نعتبرها ضرورية لأمن افريقيا الفرنسية ولضمان وجودنا في ليبيا. وتتعلق هذه الشروط بوجه خاص بحق العبور المدني والعسكري في فزان وبقاء الفنيين الفرنسيين في مطارات سبها وغات وغدامس والرسم المسبق للحدود والتعاون بين شرطة المناطق الحدودية وعدم احلال أي قوى مسلحة ليبية مكان القوى المسلحة الفرنسية في وقت السلم وحق القوى المسلحة الفرنسية باعادة احتلال فزان في حالة الحرب.

ومن الخطورة بمكان العودة عن المبادئ العامة التي اتبعناها حتى الآن، كأن نرفض مثلا أية مناقشة بشأن سحب قواتنا من فزان.

وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى ضعف الحجة القانونية التي بامكاننا الاستناد اليها. فمنذ أول يناير ١٩٥٥ لم يعد من الممكن العودة إلى احكام اتفاقات ديسمبر ١٩٥١ المؤقتة من حيث حرفية نصوصها إنما من حيث روحها فحسب.

ومن جهة أخرى، الوسائل المتاحة لنا لاقناع الحكومة الليبية تضاءلت إلى حد كبير بعد أن وافقت الحكومة البريطانية والحكومة الاميركية على مد ليبيا بالمساعدة المالية الخارجية التي تحتاج اليها هذه الدولة الفتية، مقابل امتيازات عسكرية ضخمة، دون الاكتراث للمفاوضات الفرنسية الليبية في وقت كانت فيه تلك المفاوضات تزداد دقة بسبب تفاقم وضعنا في شمال افريقيا وما نتج عن ذلك من سلبيات تجاهلنا في موقف جميع الحكومات السربية.

ان التراجع من شأنه أن يحمل الحكومة الليبية على وقف المحادثات. ولا نستبعد أبدا أن يلي ذلك، عقب المؤتمر الافريقي الاسيوي في باندونغ شكوى إلى مجلس الامن أو إلى الجمعية العامة للامم المتحدة ترفعها بالنيابة عن ليبيا إحدى الدول الاعضاء في تلك المنظمة. وقد تتزامن هذه المبادرة مع أعمال ارهابية ضد الموظفين الفرنسيين في فزان، المدنيين منهم والعسكريين، مما سيؤدي دون أي شك إلى أزمة حادة ليس في علاقاتنا مع ليبيا فحسب بل مع العالم العربي برمته.

ومن الأفضل على ما يبدو التمسك بجميع الشروط الدنيا التي حددناها بالنسبة لانسحاب قواتنا من فزان وعدم اجراء اية تنازلات اضافية ستكون بالضروة موازية لرحيلنا التام والشامل عن منطقة نعتبرها حيوية للدفاع عن افريقيا.

وقد يجدر في هذا السياق دراسة امكانية زيادة المساعدة المالية التي قررنا منحها للحكومة الليبية فى نهاية عام ١٩٥٤ زيادة كبيرة، كأن تبلغ مثلا ٥٠٠ مليون بدلا من ٢٦٠ مليون.

٢ - تخضع محادثاتنا مع الليبيين، إلى حد كبير، للاتفاق الذي لا بد من التوصل اليه مع البريطانيين بشأن دورنا في الدفاع عن ليبيا وعن فزان بوجه خاص.

ولذا فمن المهم جدا إعادة الاتصال مع لندن باسرع وقت ممكن ليس على الصعيد العكسري فحسب بل على الصعيد الدبلوماسي أيضا. وينبغي أن نشدّد في هذا المجال على أننا كنا دائما

نسعى إلى عقد معاهدة تحالف مع ليبيا موازية تلك التي حصل البريطانيون عليها. بفضل مساعدتنا على اية حال. وسيكون من المؤسف حقا عدم التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا يكرّس المساواة بيننا في فزان على الاقل ويجب أن يحظى هذا الاتفاق أيضا على موافقة الحكومة الليبية، بشكل سري إذا اقتضى الامر، إذ أن الحكومة الليبية تنوي ادخال قواتها إلى فزان بعد رحيل قواتنا ولا بد إذاً من أن تبلّغ ذلك وان تكون قادرة على المساهمة في الترتيبات الدفاعية العامة التي يتم الاتفاق عليها بين فرنسا وبريطانيا العظمى.

إن فشلا مزدوجا سيعرض للخطر وضعنا في ذلك البلد الذي يطغى فيه النفوذ البريطاني، وسيكون له بالغ الاثر على علاقاتنا مع بريطانيا وليبيا والعالم العربي برمته.

٣- ويجب أن نتوصل إلى اتفاق مع الحكومة الليبية بشأن التوقيع الفرنسي والليبي على محضر محادثات باريس إذ أن هذا المحضر لم يتم التوقيع عليه بعد بسبب اعتراض الحكومة الليبية على أن ترد فيه اية اشارة إلى مسألة الدفاع عن فزان في حال الحرب.

وكنا قد قررنا مؤخرا ارسال خطاب إلى السيد بن حليم تبلغه فيه وزارة الخارجية الفرنسية بأنها أخذت علما بهذا الرفض مع التأكيد، علاوة على ذلك، على نيتنا بالعودة إلى هذا الموضوع خلال محادثاتنا المقبلة نظرا إلى الأهمية التي يكتسبها بنظرنا. فيصبح بامكاننا في هذه الحالة الموافقة على توقيع المحضر دون تضمينه الاشارة المذكورة. وقد أرسلنا هذا الخطاب إلى ممثلنا في طرابلس الذي ينتظر تعليمات الوزارة لتسليمه إلى رئيس الوزراء. إلاّ أن السيد بن حليم تقدم في هذه الاثناء باقتراح آخر يقضي باثارة هذا الموضوع عن طريق رسائل يتم تبادلها بشكل عادي على أن تكتفي الحكومة الليبية في ردها بالاشارة إلى مطالبنا بشأن الدفاع عن فزان دون الموافقة عليها، موضحة أن فرنسا هي حليفة بريطانيا العظمى التي تربطها بليبيا معاهدة تحالف.

إن توقيع الطرفين على هذا المحضر بالغ الاهمية نظرا إلى أن المفاوضات لا بد من إعادة بدئها من جديد إن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذاالموضوع، مما يعني اعادة فتح النقاش بشأن مبدأ عدم حلول القوات الليبية مكان قواتنا الذي وافق عليه الوفد الليبي في شهر يناير.

إلاّ أنه من البديهي ألاّ نكتفي برسالة تكون بمثابة رفض شامل لمطالبنا، وعليه، لا يكون اقتراح السيد بن حليم مقبولا إلاّ إذا أقرت الحكومة الليبية في رسالتها، بطريقة أو بأخرى، أن لا اعتراض لديها على أن تقوم فرنسا حليفة بريطانيا العظمى بالاتفاق مع حليفتها على تسوية المسائل الناشئة عن وجود حدود مشتركة بين الاقاليم الفرنسية في افريقيا وليبيا.

ينبغي، على كل حال، اتخاذ قرار بأسرع وقت ممكن بشأن استئناف المفاوضات الفرنسية الليبية والفرنسية البريطانية بخصوص فزان.

وان لم يتخذ هذا القرار قبل انعقاد مؤتمر باندونغ سنكون خلاله عرضة للانتقاد الشديد مما سيكون له أسوأ الأثر في شمال افريقيا وفي العالم العربي حيث ستتعالى أصوات تصفنا مرة أخرى بالامبرياليين المتعنتين. علينا إذن أن نختار بين أمرين:

١ ـ إما أن نرسل إلى رئيس الوزراء الليبي الخطاب الذي أعده الرئيس بيناي (وزير الخارجية، رئيس الوزراء السابق) مع اعادة التأكيد على رغبتنا بايجاد تسوية لمسألة المشاركة الفرنسية في الدفاع عن فزان في حال الحرب.
٢ ـ وإما أن نأخذ بفكرة تبادل الرسائل التي اقترحها السيد بن حليم.

يشكل الحل الأول ضمانا أقوى إلآ أنه عمل من طرف واحد بالاضافة إلى كونه قد يتسبب بوقف المفاوضات إذ أن الليبيين قد يرفضون وجهة نظرنا رفضا قاطعا ويمتنعون عن مواصلة المحادثات.

أما الحل الثاني فلا يوفر لنا أية ضمانة محددة إلآ أنه يساهم في مواصلة المفاوضات مع البريطانيين من جهة للتوصل إلى التسوية المنشودة، ومع الليبيين من جهة أخرى. ويجب إيفاد ممثل خاص لنا إلى ليبيا يعمل على انجاح هذه المفاوضات.

على الحكومة أن تختار بين هذين الحلين إذا كانت راغبة في تحريك الأوضاع والحيلولة دون تدهورها واذا كانت تستبعد اللجوء إلى سياسة القوة أي رفض الانسحاب من فزان ما دامت مطالبنا، التي من الصعب دعمها قانونيا لم تتحقق.

(انظر الملحق رقم ٣٥ – حيث النص الفرنسي الكامل).

ويبدو أن هذا التقرير بُحث في مجلس الوزراء الفرنسي المنعقد يوم ٦ أبريل سنة ١٩٥٥م. لأن المجلس المذكور اتخذ قراراً سرياً بالتنكر لمبدأ الجلاء الذي كان الرئيس السابق «منديس فرانس» قد وافق عليه. وذلك لأن وزير فرنسا المفوض في طرابلس أبلغنا بأنه تلقى تعليمات من حكومته ليبلغنا بأن الوزارة الفرنسية الجديدة (برئاسة ادجارفور) لا يمكنها، في الوقت الراهن، أن توافق على سحب القوات الفرنسية من فزان.

استمرار تدهور العلاقات مع فرنسا

ومرة أخرى نعود إلى الوثائق السرية للحكومة الفرنسية حيث نقرأ في البرقية السرية المستعجلة المؤرخة ٩ أبريل ١٩٥٥م. تعليمات وزير الخارجية الفرنسي «انطوان بينييه» للمفوضية الفرنسية بطرابلس لابلاغ الحكومة الليبية أن مجلس الوزراء الفرنسي لا يمكنه في الوقت الراهن سحب القوات الفرنسية من فزان (انظر الملحق رقم ٣٦).

وبعد هذا الموقف الفرنسي الغريب الجديد، انتاب علاقاتنا مع فرنسا إعصار سياسي شديد فساءت الأمور وتوترت العلاقات بيننا ورأيت أن أواجه الاعصار

بهدوء وعزم وكياسة. فقمت بحملة سياسية قوية متزنة لدى بريطانيا العظمى ولدى الولايات المتحدة.

قمت على الفور بارسال رسائل مستعجلة إلى سفيرنا في لندن لابلاغها للمستر ايدن رئيس وزراء بريطانيا الجديد أبلغته فيها بأننا على وشك رفع شكوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد فرنسا التي تنكرت لوعودها بالجلاء عن الجنوب الليبي وأنني، أخاطبه كحليف وأطلب منه أن ينفذ بنود معاهدة التحالف بين بلدينا فيتدخل لدى حكومة باريس لتعود عن غيها وتحترم تعهداتها، وإلاّ فانني أطلب من الحكومة البريطانية تأييدا قويا لحليفتها ليبيا في المحافل الدولية، ولفت نظر المستر ايدن إلى ما قد يقع من صدام دموي بين القوات الفرنسية والقوات الليبية في فزان، وما يترتب على ذلك من التزامات على بريطانيا تنفيذا لمعاهدة التحالف.

وأرسلت كذلك وعلى الخصوص رسالتين عن طريق سفيرنا في واشنطن إلى الرئيس ايزنهاور والى وزير الخارجية «دالاس». إلى الرئيس ايزنهاور ذكّرته بوعده لي (عند لقائه بي في يولية ١٩٥٤) باجراء ضغط ودي على فرنسا إذا ما تأزمت الأمور معها. وقلت أما وقد تراجعت فرنسا عن تعهداتها ونقضت دون خجل ما ارتبطت به معنا فانني أرجوه أن يتدخل شخصيا لمنع حدوث نزاع حاد بيننا وبينها قد يكون دمويا في جنوب ليبيا، وقد يصل إلى المحافل الدولية في نيويورك. وأما في رسالتي لوزير الخارجية دالاس فقد شددت على رغبتنا الحصول على تأييده القوى إذا ما اضطررنا إلى اللجوء إلى المحافل الدولية وأضفت أننا نتوقع منه، وهو الصديق والخبير في المحافل الدولية، أن ينصحنا ويؤيدنا في تلك المحافل. (جون فوستر دالاس كانت له خبرة طويلة في المحافل الدولية حتى قبل أن يتولى وزارة الخارجية مع الرئيس ايزنهاور وقد كان يمثل امريكا في هيئة الامم المتحدة ابان حكم الديمقراطيين قبل وصول الجمهوريين إلى سدة الرئاسة في امريكا).

ومع الأسف لا أمتلك صوراً من هذه المراسلات لأنها موجودة في سجلات وزارة الخارجية الليبية. غير أن الوثائق السرية للحكومات الغربية الثلاثة فرنسا وبريطانيا وامريكا يظهر فيها العديد من البرقيات السريعة السرية والرسائل الشديدة، ومذكرات الاحتجاج التي قدمتها الحكومة الامريكية، بل وحتى الحكومة البريطانية التي انتابها الخجل أخيرا وأجرت مساع كثيرة لاقناع حكومة باريس بتنفيذ

تعهداتها بالجلاء عن الجنوب الليبي. كل هذا كان نتيجة لاتصالي بالحكومتين الأمريكية والبريطانية.

وإلى القراء نموذجا موجزا من هذه المراسلات السرية:

أولا: مذكرة سرية قدمها يوم ٣ يونية ١٩٥٥ السفير الامريكي «في باريس» إلى وزير الخارجية الفرنسي «انطوان بينييه» تأكيدا لمحادثته مع الوزير الفرنسي بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٥٥ من ضمن ما جاء فيها:

«ان الولايات المتحدة تخشى أنه في حالة عدم حل قضية فزان في القريب فان ليبيا قد تتحول مصدرا لدعم العناصر القومية في شمال افريقيا، وأنه ليس من الحكمة إطلاقا في رأي الولايات المتحدة، وأخذا في الاعتبار أهمية تونس والجزائر والمغرب النسبية لفرنسا مقارنة بفزان، أن تجعل فرنسا بسبب قضية فزان من ليبيا دولة معادية يمكن للعناصر القومية في شمال افريقيا الفرنسي أن يحصلوا منها على امدادات بكميات كبيرة. كما تخشى الولايات المتحدة أنه في حالة عدم التوصل إلى حل سريع فان موضوع فزان قد يطرح أمام الامم المتحدة حيث من المرجح أن يوجد قدر كبير من الاتفاق على اتخاذ اجراءات فورية لالغاء الحقوق الفرنسية المتعلقة بفزان». (انظر ملحق رقم ٣٧).

ثانياً: تقرير سري بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٥٥ من السفير البريطاني في باريس «سير جلادوين جيب» إلى وزير الخارجية البريطاني عن مساعيه لدى وزير الخارجية الفرنسي «بينييه» حول النزاع الليبي الفرنسي. وهذا التقرير يحتوي على رد الحكومة الفرنسية والمبررات الغريبة التي برر بها مسيو بينيه رجوع فرنسا عن وعدها باجلاء قواتها عن فزان. من الملاحظ أن السفيرين الامريكي والبريطاني قالا لوزير خارجية فرنسا أنه سيكون من الحماقة استفزاز الحكومة الليبية بدون مبرر. ولفظ الحماقة لا يستعمل عادة في الاحاديث الدبلوماسية الودية!

وكان وزير خارجية فرنسا قد برر رفض بلاده لسحب قواتها من فزان بأنه قد ثبت لديهم وصول كميات كبيرة من الأسلحة عبر ليبيا (للمتمردين) في الجزائر(انظر الملحق رقم ٣٨)

ثالثاً: برقية سرية مستعجلة من وزير الخارجية البريطاني إلى سفيره في باريس يطلب منه الضغط على الحكومة الفرنسية لاجلاء قواتها عن فزان. ويرد في الرسالة المذكورة ما يلي:

«يبدو لنا أن الحكومة الفرنسية لاتزال ترفض أن الموافقة على اجلاء قواتها عن فزان داخل مدة محدودة يعتبر الشرط الاساسي الذي بدونه لن يتم أي اتفاق بينهم وبين الليبيين وبالرغم من تعاطفنا مع صعوباتهم في الجزائر الا أننا نجد من الصعوبة أن نفهم كيف يمكن أن يكون لبقاء أربعمائة جندي فرنسي في فزان أي تأثير على الأحداث التي تقع على بعد ستمائة ميل إلى الشمال الغربي (يقصد الجزائر) ولذلك فاننا نعرف أن هذه الحجة ليست السبب الحقيقي ولذلك نطلب إليكم أن تكرروا بذل جهود جديدة لافهام «مسيو بينييه» حقائق الحالة الراهنة» (انظر الملحق رقم ٣٩).

كما تظهر الوثائق السرية للحكومة البريطانية انها لم تناصر ليبيا مناصرة تامة مخلصة. صحيح أنها بذلت جهدا كبيرا لاقناع فرنسا بالرجوع عن حماقتها التي كانت ستؤدي بها إلى نزاع علني مع ليبيا في مجلس الامن الدولي وهو موقف كان سيحرج بريطانيا احراجا شديدا، لذلك فهي ألحت عليها أن تتفادى هذا الموقف المحرج. ولكنها كي تسترضي فرنسا دخلت معها في مفاوضات عسكرية سرية للاتفاق على تنظيم الدفاع عن فزان في حالة الحرب وتوزيع الادوار بينهما كل ذلك في الخفاء الشديد ومن وراء ظهر الحكومة الليبية!! بل أن وثائق تلك المفاوضات تشير صراحة أن الغرض من المفاوضات هو تنفيذ الوعد السري الذي كانت بريطانيا قد قطعته على نفسها يوم ١٥ يونية ١٩٥١ (قبل استقلال ليبيا) بأن تبذل قصارى جهدها ومساعيها لدى الحكومة الليبية عند الاستقلال للابقاء على الوجود العسكري الفرنسي في فزان!

وعقد ضباط أركان حرب الدولتين عدة اجتماعات في لندن فوصلوا إلى مشروع اتفاق فيما بينهما وقدم مشروع الاتفاق هذا إلى وزارة الخارجية البريطانية لابداء الرأي فيه فكتب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية «سير ايفون كيركباتريك» التعليق المشرّف الاتي:

«انني لست راضياً إطلاقاً على الوثيقة التي تقدم بها الفرنسيون، وأخشى في حالة قبولنا لها أن توقعنا في إشكال خطير واذا ما نشرت هذه الوثيقة فسيكون من الصعب الدفاع عنها، فسوف نتهم بأننا قد دخلنا في اتفاق آثم ومشئوم مع الفرنسيين من وراء ظهر الحكومة الليبية. إتفاق يتعلق بجزء لا يتجزأ من الدولة الليبية»!

والتقرير السري للغاية المذكور بعاليه نشر في الملحق (رقم ٤٠) ولقد ذكرت فيما سبق أن الحكومة البريطانية حاولت عدة مرات البحث معنا في احتمال اتفاقها مع فرنسا على إشراك الأخيرة في الدفاع عن فزان في حالة الحرب وكان ردنا واضحاً سريعاً بأننا لن نقبل بأي حال من الأحوال أن يكون لفرنسا أي دور عسكري في أية حالة، حتى في حالة الحرب. وقلنا لهم بوضوح أننا دخلنا معكم في تحالف ولا نقبل أن تعقدوا إتفاقية من «الباطن» مع فرنسا للدفاع عن فزان، بل أنني رفضت استلام مذكرة شفوية حاول القائم بالأعمال البريطاني أن يسلمها لي بهذا الخصوص. ولكننا لم نكن على علم، في تلك الأيام، بما كان يدور في الخفاء بين بريطانيا وفرنسا.

واستمر التوتر الشديد في العلاقات الليبية ـ الفرنسية طوال شهري مايو ويونية عام ١٩٥٥م وفي أوائل شهر يولية ١٩٥٥ أبلغني وزير فرنسا المفوض أن حكومته قرّرت استئناف المفاوضات مع الحكومة الليبية. وأن وفدا كبيرا برئاسة شخصية فرنسية ذو رتبة كبيرة هو «سفير فرنسا» سيحضر إلى طرابلس في النصف الثاني من شهر يولية وأنه يأمل أن تقابل هذه الخطوة الودية الفرنسية ببادرة طيبة من الجانب الليبي.

وبعد أن بحثنا الوضع الجديد في مجلس الوزراء قررنا تشكيل الوفد الليبي كما يلي:

- مصطفى بن حليم رئيس الوزراء ووزير الخارجية رئيساً
- عبد المجيد كعبار نائب رئيس الوزراء ووزير المواصلات عضوا
- الدكتور محيي الدين فكيني المستشار القانوني للحكومة الليبية عضوا
- سيف النصر عبد الجليل رئيس المجلس التنفيذي بفزان عضواً
- سليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية الليبية عضواً
- العقيد السنوسي لطيوش مساعد رئيس أركان حرب القوات المسلحة الليبية عضواً

ووصل الوفد الفرنسي المؤلف من الآتي:

- موريس دي جان «سفير فرنسا» رئيسا
- كريستيان اوبوانو الوزير المفوض والمستشار السياسي عضواً
- جاك دي مارساي وزير فرنسا المفوض بطرابلس عضواً
- بيير مايار مساعد مدير عام قسم أفريقيا والشرق الاوسط عضواً
- المستشار سكالابر عضواً
- لوجال مدير الطيران المدني في تونس عضواً
- العقيد دي ساز عضواً
- الكومندان ريفودالونيس عضواً

وبدأت المفاوضات مع الوفد الفرنسي يوم ١٩ يولية ١٩٥٥م في طرابلس.

وكان رئيس الوفد الفرنسي «دي جان» دبلوماسي مخضرم على جانب كبير من الخبرة والكياسة والحكمة، ولكنه كان في نفس الوقت صلباً كالحديد المبطن في غطاء من الحرير!

وسرعان ما تصادمت الآراء واختلفت المواقف وكادت المفاوضات أن تنقطع، فقد برزت مشكلة ما أسماه الفرنسيون مشكلة «تنشيط القواعد الفرنسية في فزان» لكي تعود اليها القوات الفرنسية في حالة الحرب تماما على غرار الترتيبات التي وردت في اتفاقية الجلاء بخصوص تنشيط القواعد البريطانية في قناة السويس وحق عودة القوات الانجليزية في حالة تهديد بالحرب يقع على أية دولة من دول الشرق الاوسط.

ومن جانبنا فقد رفضنا هذا الطلب بشيء من التهكم. فعاد الفرنسيون وعرضوا علينا أن نوافق على أن تتم ترتيبات بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية على الدفاع عن فزان في حالة الحرب. ومرة أخرى رفضنا هذا الطلب كذلك. وحاولت بعبارات كلها لطف ومجاملة اقناع رئيس الوفد الفرنسي بأننا لا نقبل بأية طريقة مهما كانت وفي أية ظروف رجوع القوات الفرنسية إلى فزان وأن التمادي في تقديم عروض مختلفة تؤدي إلى نفس الغاية، وهي اشراك فرنسا في الدفاع عن فزان تعد مضيعة للوقت، وأفضل لنا أن نركز جهودنا على أوجه التعاون بين بلدينا في الحقول المفيدة الاخرى. وإنني بعد أن يتخلصوا من عقدة «الدفاع عن فزان» فإنني مستعد، مع زملائي، للنظر في مجالات التعاون الاخرى التي تعود بالفائدة على بلدينا، وطبعاً، دون المساس بسيادة وسلامة أراضي ليبيا.

وقد رفع رئيس الوفد الفرنسي تقريرا سرياً لوزير الخارجية الفرنسية عن سير المفاوضات، عثرت عليه في الوثائق السرية للحكومة الفرنسية، ولأهميته أنشره هنا بالكامل، يقول التقرير والمقدم من جانب مسيو «دي جان» (السفير دي جان رئيس الوفد الفرنسي المفاوض وكان يحمل لقب «سفير فرنسا» وهو لقب يعطى لعدد محدود من السفراء المخضرمين). (رقم التقرير ٤٦٧ ـ ٤٧٩ ومؤرخ ٢٣ يولية ١٩٥٥).

أولا : بعد ثلاثة أيام من المفاوضات وبعد العديد من الاجتماعات الشخصية مع السيد بن حليم، فقد تبين لي وجوب تسليط الضوء على بعض الحقائق:

أ - أن السيد بن حليم لايزال يصر على موقفه الرافض بعناد وصلابة (REFRACTAIRE) لأي نوع من الارتباط المباشر أو غير المباشر فيما يتعلق بموضوع اعادة تنشيط قواعدنا الحالية في فزان في حالة الحرب. إن هذه القضية تسبب عنده عقدة فكرية أو هاجس حقيقي يجعله يصر على الرفض البات لأي اعتراف، بأي شكل من الأشكال، بأي ترتيب انجليزي/ فرنسي للدفاع عن ذلك الجزء من التراب الليبي (فزان).

وهو يجزم بحزم أن أية محاولة منّا في هذا الاتجاه ستصطدم بعداء شديد في البرلمان الليبي. عداء لا يمكن التغلب عليه مما سيدفع البرلمان الليبي لرفض أي اتفاق، أياً كان نوعه، مع فرنسا. كما أنه (بن حليم) يؤكد بأنه غير مستعد ولا يقبل أن يرتبط بأي تعهد سرّي لا يُعرض على مجلس الامة (الليبي).

ب - وبالرغم مما تقدم فاني أظن أن رئيس الوزراء (الليبي) صادق في تطلعه لمعالجة القضايا المطروحة وارساء قواعد صداقة متينة بين البلدين ولذلك فهو يحرص على اقامة معاهدة صداقة وحسن جوار. وفي ظروفنا الحالية، إذا أخذنا بعين الاعتبار المشاكل التي نواجهها في شمال افريقيا وفي الشرق، فان اقامة معاهدة من هذاالنوع مع دولة عربية عمل لا يمكن اهمال أهميته خصوصاً أن المعاهدة المراد ابرامها تعبر في مقدمتها عن رغبة الجانبين في التعاون المتبادل. وتذكر تلك المعاهدة في بندها الخامس تعهداً بالتشاور في حالة الحرب في اجراءات الدفاع، ولو أن تلك المعاهدة المقترحة لا يمكن اعتبارها معاهدة تحالف إلاّ أنها تزيد قليلا عن إطار معاهدة صداقة عادية.

ومن ناحية أخرى فانه يبدو لي أن الليبيين يرغبون في تنمية العلاقات الليبية - الفرنسية في الحقلين الثقافي والاقتصادي، وبعبارة أكثر شمولا إنهم يسعون لايجاد بديل للوجود والعون «الانجلو ساكسوني» الذي بدأ يثقل عليهم.

ج - أن السيد بن حليم يرغب أن يتفق معنا وفي بعض الوجوه يبدو لي أنه يرغب أن يكون رجل الصداقة مع فرنسا على نقيض سلفه الذي وقع على التحالف مع بريطانيا العظمى غير أنه (بن حليم) يقف موقفاً سلبياً من مسألة إعادة تنشيط القواعد (الفرنسية) في حالة الحرب، وكذلك فانه قليل السخاء معنا في التسهيلات التي نطالب بها في حالة السلم.

ثانيا : هذه الحيثيات والتأملات تدفعني إلى التفكير بأنه سيكون علينا - في القريب العاجل - أن نختار بين مسلكين اثنين، عواقب كل منهما تختلف اختلافاً كبيراً عن عواقب الآخر.

أ - المسلك الأول : وهو أن نثابر ونلازم السير في الطريق الذي خططناه لأنفسنا محافظين على موقفنا. أي أن لنا مسئوليات خاصة في فزان وعلى الليبيين أن يعترفوا بهذه المسئوليات الخاصة.

في هذه الحالة فانه ليس من المستحيل أن يضطر بن حليم - أمام صلابة موقفنا - أن يرضخ ويتركنا ننتزع منه نصاً صالحاً (لأغراضنا) بطريقة أو بأخرى. ولكن هذا المسلك يتطلب من البريطانيين ضغطاً قوياً نشطاً (على الليبيين) ويحتاج كذلك للتنسيق معنا، ولكني لا أظن أن هذا العمل (أي الضغط البريطاني) سيؤدي إلى النتائج المرغوبة. بل في الحقيقة فإنني لا أعتقد بجدوى هذا المسلك. لأننا إذا ثابرنا في اصرار واشترطنا - كشرط أساسي - أن يعترف الليبيون بمسئوليتنا الخاصة في الدفاع عن فزان، فانه يجب علينا أن نواجه بوضوح احتمال انقطاع المفاوضات، وفي هذه الحالة علينا أن نضع في حساباتنا عواقب لجوء (ليبيا) إلى الأمم المتحدة.

ب - وهناك طريقة أخرى هي أن نلمح للجانب الليبي بامكانية تنازلنا في مسألة اعادة تنشيط القواعد على أن نفهمهم (الليبيين) بأن تنازلنا هذا يجب أن يقابله من جانبهم تقديم ترضيات هامة لنا في مجال التسهيلات (في حالة السلم) هذه التسهيلات يجب أن تساوي على الأقل تلك التسهيلات التي كنا نطالب بها أصلا.

ولست إلى الآن في وضع يمكنني أن أتنبأ بما سيمكننا الحصول عليه من السيد بن حليم في هذا الخصوص، ولكن يبدو لي أن رئيس مجلس الوزراء (الليبي) سيكون، بلا شك أكثر تجاوباً إذا تأكد له أن فرنسا ستتخلى عن مطالبتها بأن تعترف الحكومة الليبية رسميا بالدور الذي يقع على عاتق فرنسا في الدفاع عن فزان بناء على الاتفاق البريطاني / الفرنسي.

ثالثا : سأكون شاكراً لو تكرمتم باعلامي - بأسرع ما يمكن - إذا كنتم تعتبرون أن هذا الاعتراف من طرف الحكومة الليبية يعتبر شرطاً أساسياً لأي اتفاق. فاذا كان هذا هو الوضع فليس من المستبعد أن نصل بسرعة إلى طريق مسدود.

أما إذا كان العكس (اي عدم اشتراط اعتراف ليبيا بدور فرنسا في الدفاع عن فزان) فانه يمكنني أن أبدأ من الآن في اعداد دقيق لتفاصيل التسهيلات التي قد نتمكن من الحصول عليها في حالة السلم كما يمكنني البحث عن امكانية التوسع في تلك التسهيلات.

(أنظر الملحق رقم ٤١ - حيث النص الفرنسي الكامل).

وفي هذا التقرير السري - كما يلاحظ القارئ - يصفني رئيس الوفد الفرنسي بالعناد الشديد وبأنني مصاب بعقدة أو هاجس من كل ما هو عسكري فرنسي وأنني أرفض أي نوع من الارتباط المباشر أو غير المباشر بموضوع عودة فرنسا إلى قواعد فزان في حالة الحرب...

وأخيرا عرض الوفد الفرنسي علينا :

١ - أن تتنازل فرنسا عن طلب العودة إلى قواعد فزان في حالة الحرب.

٢ - أن تتنازل فرنسا عن طلبها باجراء اتفاق مع بريطانيا بخصوص الدفاع عن فزان في حالة الحرب. وأن تأخذ الحكومة الليبية علماً به وتوافق عليه. ولكن هذين التنازلين كانا مقابل :

أ - أن نعطي فرنسا تسهيلات مواصلات وتسهيلات استعمال مطارات فزان.

ب - أن نقبل أن يتشاور الجانبان (ليبيا وفرنسا) وخصوصا فيما يتعلق باجراءات الدفاع عن فزان في حالة الحرب.

وكان ردنا أننا سنبحث التسهيلات التي يطلبونها وسنوافق على ما لا يتعارض مع سيادة ليبيا وسلامة أراضيها.

أما بخصوص التشاور في حالة الحرب فلا مانع لدينا من التشاور على ألا يتدخل جانب في أمور الجانب الاخر، بمعنى أن يكون كل منا على علم بالترتيبات الدفاعية التي يقوم بها الطرف الآخر ولكن مجرد العلم لا غير وعلى هذه الأسس العامة بدأت المفاوضات التفصيلية واستمرت عدة أيام.

عقبة تحديد الحدود الليبية

ما أن انتهينا من عقبة إعادة تنشيط القواعد أو إعطاء فرنسا حق العودة في حالة الحرب أو الموافقة على أن تتفق فرنسا مع بريطانيا لاشراك الأولى في الدفاع عن فزان، أقول ما أن انتهينا من هذه العقبة برفض هذه الطلبات الثلاث رفضاً نهائياً باتاً حتى برزت عقبة أخرى أكثر حساسية ودقة وتعقيداً وهي مشكلة الحدود بيننا وبين الأراضي الواقعة تحت سيطرة فرنسا، ذلك أننا اتفقنا مع الوفد الفرنسي أثناء مفاوضات باريس (يناير ١٩٥٥) على أن تحدد الحدود بيننا كما حددتها المعاهدات والاتفاقيات الدولية القائمة قانونا يوم اعلان استقلال ليبيا (أي طبقا للقرار الدولي الذي أعلن استقلال ليبيا) وعندما تعمقنا في تفصيل هذا النص لتحديد تلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية برز خلاف شديد بيننا لأن فرنسا أصرت على أن معاهدة روما الموقعة في ٧ يناير ١٩٣٥م، تعتبر لاغية ولا قيمة لها في نظر القوانين الدولية. وأصرت على أن تقرر الحكومة الليبية أن معاهدة ١٩٣٥ المذكورة تعتبر لاغية، وبرّرت موقفها هذا ببراهين قانونية قوية. وفي مفاوضات باريس لم نتخذ موقفاً محدداً من اصرار فرنسا هذا بل تركنا هذه النقطة بالذات معلقة رغبة منا في أن نواصل ونعمّق الاستشارة والبحث القانوني حول معاهدة ١٩٣٥ المذكورة.

وفي الفترة بين مفاوضات باريس (يناير ١٩٥٥) ومفاوضات طرابلس (يولية ١٩٥٥) أجرينا العديد من الاتصالات رغبة منّا في التأكد من الوضع القانوني لمعاهدة روما ١٩٣٥.

وبدأنا باستشارة المستشارين القانونيين المصريين اللذين أوفدهما الرئيس عبد الناصر إلى باريس لمساعدتنا، فأفتيا بأن معاهدة روما الموقعة في ٧ يناير ١٩٣٥م تعتبر لاغية في نظر القانون الدولي، لأن أحد الطرفين في المعاهدة وهو ايطاليا نقض تلك المعاهدة قبل التصديق عليها.

ثم استشرنا الأستاذ الدكتور «ادوارد زيلفيجر» أستاذ القانون الدولي بجامعة زيورخ الذي استقدمناه لمعاونتنا فأبدى نفس الرأي. واستشرنا ادارة التشريع والقضايا بالحكومة الليبية فأفتت بنفس الرأي.

وبذلنا بعض المساعي الدبلوماسية لدى الحكومتين البريطانية والامريكية لعلهما تساعدانا في زحزحة الحكومة الفرنسية عن اصرارها باعتبار معاهدة عام ١٩٣٥ لاغية، فكان رد الحكومتين هو النصح لنا بقبول وجهة نظر فرنسا لأنها تتفق وأحكام القانون الدولي. بل أن الحكومة البريطانية قالت في ردها علينا أنها أجرت أبحاثا قانونية مسهبة في هذا الموضوع وتبين لها أن موقف الحكومة الفرنسية لا غبار عليه وبالرغم من كل ما تقدم فقد قمنا ببعض أعمال الاستطلاع في مناطق الحدود لسبر غور الوجود الفرنسي على الحدود وفشلنا في محاولتنا تلك كما شرحت في الصفحات السابقة من هذا الباب.

وأمام هذه الحقائق القانونية والنصائح المتعددة لم يكن أمامنا مفر من الموافقة على عدم ذكر معاهدة ٧ يناير ١٩٣٥م، في بيان المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ستحدد الحدود الليبية بناء على أحكامها.

لذلك اقتصر الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار مع فرنسا والذي عددت فيه المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ستحدد حدود ليبيا الجنوبية والغربية بناء على احكامها على الكشف الآتي:

١ - الاتفاقية البريطانية الفرنسية الموقعة يوم ١٤ يونية ١٨٩٨

٢ - الاعلان الاضافي للاتفاقية المذكورة والمؤرخ في ٢١ مارس ١٨٩٩

٣ - الاتفاق الفرنسي الايطالي المؤرخ في أول نوفمبر ١٩٠٢م (المسمى باتفاق بارار - برينيتي BARRER - PRINETTI)

٤ - المعاهدة المعقودة بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي المؤرخة في ١٢ مايو ١٩١٠.

٥ - الاتفاقية البريطانية الفرنسية المؤرخة ٨ سبتمبر ١٩١٩م

٦ - الاتفاق الفرنسي الايطالي المؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩١٩م

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الاتفاقيات والمعاهدات الستة هي التي تحدد حدود ليبيا كما كانت عليه تلك الحدود أثناء الحكم الايطالي وكما هي عليه إلى يومنا هذا.

لماذا اعتبرت معاهدة روما الموقعة بين موسوليني ولافال يوم ٧ يناير ١٩٣٥ لاغية ولا قيمة لها في نظر القوانين الدولية؟

إن حكم القانون الدولي على هذه المعاهدة باعتبار هل هي لاتزال صالحة أم أنها سقطت وأصبحت لاغية؟ يعتبر هذا الحكم أمر في غاية الاهمية والخطورة لأن قصة هذه المعاهدة وما أحاطها من غموض كانت مصدر التخبط ومنبع سوء الفهم بل السبب المباشر لكثير من التشويش والاشاعات التي استغلها خبثاء انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ واتخذوا منها مادة دسمة للهجوم على العهد الملكي السابق وعليّ انا شخصياً بصفة خاصة، فكالوا لي التهم الخطيرة ظلماً وعدواناً وكرروا اتهاماتهم عبر أجهزة دعاياتهم الجهنمية، فصدقها بعض البسطاء بل وحتى بعض المثقفين لأن أحداً لم يكلف نفسه مشقة محاولة ازالة الغموض والشك والتخبط للوصول إلى الحقيقة المجردة من الأهواء، واتخاذ موقف محدد لا غموض فيه ولا غبار عليه من الوضع القانوني الدولي لهذه المعاهدة. أقول وبما أن هذه المعاهدة هي مصدر هذه الشكوك والغموض والتخبط فانني استميح القارئ أن أبسط هنا الحقائق عن هذه المعاهدة باسهاب في العرض والشرح لكي لا يبقى للغموض من أثر ولا للشك من أساس.

وقعت معاهدة روما يوم ٧ يناير ١٩٣٥ بين الديكتاتور موسوليني ورئيس وزراء فرنسا اليميني «بيير لافال» وبمقتضى هذه المعاهدة تنازلت فرنسا لايطاليا عن شريط واسع من الأراضي في جنوب ليبيا مساحته حوالي (١٤٠٠٠ كم مربع) وهو ما اصطلح على تسميته أخيراً بـ «شريط اوزو» (انظر الخارطة في الملحق رقم ١٩) على أن هذه المعاهدة كانت تشتمل على أحكام كثيرة أخرى تتعلق بتسوية مطالب رعايا ايطاليا في تونس وتسويات أخرى بين مستعمرة الصومال الايطالية ومستعمرة جيبوتي الفرنسية.

وكان الدافع الأساسي الذي جعل فرنسا تتنازل لايطاليا عن تلك الأراضي هو رغبتها في استمالة ايطاليا نحو تعاون «لاتيني» أي فرنسي ايطالي ومنع ايطاليا من الانضمام إلى المانيا بعد أن بدأ خطر الديكتاتور «هتلر» يتفاقم ويثير المخاوف الكثيرة لدى فرنسا وبريطانيا. بعد التوقيع على معاهدة روما بدأت الحكومتان بالاجراءات الدستورية المعروفة فقدمت الحكومة الفرنسية المعاهدة إلى البرلمان كما فعلت ايطاليا ذلك. أما البرلمان الفرنسي فقد وافق على المعاهدة بدون صعوبات وأما

البرلمان الايطالي فقد أوحت اليه حكومته بالتريث فاتبع وسائل التأجيل والتسويف.

غيرأن الصداقة الفرنسية الايطالية التي قدمت فرنسا عربونا لها بتنازلاتها في معاهدة روما، تلك الصداقة بدأت تفتر ثم تذوب بسرعة عجيبة، ذلك لأن ايطاليا تحرشت بأثيوبيا ثم قامت بغزوها فقامت قيامة عصبة الأمم وشنت حملة شديدة ضد ايطاليا ووقعت العقوبات الاقتصادية الصارمة عليها، وطبعا اشتركت فرنسا في الحملة وفي توقيع العقوبات على ايطاليا.

وبعد نجاح ايطاليا في غزوها للحبشة أعلن عن تنصيب ملك ايطاليا امبراطوراً على الحبشة وطلبت ايطاليا من الدول أن تقدم أوراق اعتماد السفراء المعنيين في روما باسم «ملك ايطاليا وامبراطور الحبشة». فرفضت أغلب الدول ومنها فرنسا هذا الاعتراف بالغزو الاستعماري لدولة الحبشة بالرغم من أن «لافال» كان قد وافق في معاهدة روما المذكورة على نص غامض يعترف بطريقة ملتوية بالمصالح والتطلعات الايطالية في الحبشة.

لهذه الاسباب ساءت العلاقات بين الحكومتين، ولأن حكومة روما اعتقدت أن فرنسا لم تراع روح معاهدة روما التي ظنت ايطاليا أنها احتوت بنودا توافق ضمناً على المطامع الايطالية في الحبشة، ولذلك فقد اعتبرت ادانة فرنسا للغزو الايطالي للحبشة تراجعاً فرنسياً ونقضاً لتعهداتها.

وفي خطاب ألقاه موسوليني في ميلانو يوم ١ نوفمبر ١٩٣٦م، هاجم فرنسا بقوة وأعلن في ذلك الخطاب قيام محور برلين - روما، ثم سحبت ايطاليا سفيرها في باريس في اكتوبر سنة ١٩٣٧ بحجة أنه ليس لفرنسا سفير في روما، وبذلك تردّت العلاقات بين البلدين إلى أدنى المستويات، واستمرت فرنسا في محاولات استرضاء ايطاليا خصوصاً بعد أن وقعت فرنسا وبريطانيا مع المانيا وايطاليا على اتفاقية «ميونيخ» الشهيرة التي كان غرضها الأساسي ترضية «هتلر» على حساب «تشيكوسلوفاكيا».

بعد توقيع اتفاقية «ميونيخ» هذه اتخذت فرنسا خطوة كبرى على طريق ترضية حكومة «موسوليني» بأن عينت السفير «فرانسوا بونسييه» سفيرا لدى ملك ايطاليا وامبراطور الحبشة! أي أن فرنسا اعترفت بشرعية غزو ايطاليا للحبشة. ولكن الديكتاتور الايطالي لم يكن ليرضى بهذه الخطوة رغم أهميتها فأوعز إلى

زبانية الحزب الفاشستي من ذوي «القمصان السود» باقامة المظاهرات في شوارع المدن الايطالية مطالبين بالسويس وتونس وجيبوتي! ثم أوعز إلى نواب الحزب الفاشستي في مجلس النواب الايطالي باجراء تظاهرات مماثلة وزادوا من حدة الموقف بمطالبتهم بجزيرة «كورسيكا» الفرنسية بالاضافة إلى المطالب الاخرى.

عند هذا تقدم السفير الفرنسي (يوم ٢ ديسمبر ١٩٣٨) باستفسار مهذّب إلى وزير الخارجية الايطالي «الكونت تشانو» متسائلا:

«هل هذه التظاهرات تمثل رأي الحكومة الايطالية؟» ورد الكونت تشانو بأن الرد على هذا التساؤل يحتاج لبعض الوقت وسيرد على السفير برسالة مكتوبة. وفي يوم ١٧ ديسمبر ١٩٣٨ كتب وزير الخارجية الايطالي رسالة إلى الحكومة الفرنسية نقض فيها معاهدة روما الموقعة يوم ٧ يناير ١٩٣٥ على أساس أن الاحداث الأخيرة وتطلعات ايطاليا الجديدة تعدت ما نصت عليه تلك المعاهدة وأن ايطاليا تعتبر تلك المعاهدة لاغية وكأنها لم تكن. وكذلك أوعزت الحكومة الايطالية للبرلمان الايطالي برفض معاهدة روما المذكورة.

(انظر النص الكامل لرسالة وزير خارجية ايطاليا بالملحق رقم ٢٠)

وردت الحكومة الفرنسية محتجة على رسالة وزير الخارجية الايطالي برسالة مطولة بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٣٨ (انظر النص الكامل للرد الفرنسي بالملحق رقم ٢١).

ومن سوء حظ ايطاليا (وبالتالي ليبيا) فان الجو السياسي في اوروبا في اوائل سنة ١٩٣٩ لم يكن جو تساهل من قبل الحلفاء (أي بريطانيا وفرنسا) لأنه على أثر اتفاقية ميونيخ وما ورد فيها من ترضيات لدول المحور فان الرأي العام في فرنسا وبريطانيا ثار ضد أي تنازل أو مهادنة للديكتاتورين مما جعل وزارة «ادوارد دالادييه» الفرنسية تتصلب في مواجهة المحور. لذلك وبعدما شرح الديكتاتور موسوليني مطالب ايطاليا القومية وحددها في خطاب ألقاه يوم ٢٦ مارس ١٩٣٩ بأنها هي السويس وجيبوتي وتونس. رد عليه رئيس الوزراء الفرنسي بخطاب يوم ٢٩ مارس ١٩٣٩ قال فيه «لن نتنازل عن شبر واحد من أراضينا ولا عن حق واحد من حقوقنا».

ثم استمرت العلاقات الفرنسية ـ الايطالية في الانزلاق من أزمة إلى أخرى حتى قامت الحرب العالمية الثانية.. وبدلا من أن تغزو قوات ايطاليا الممتلكات الفرنسية

المجاورة لليبيا فان القوات الفرنسية هي التي غزت الجنوب الليبي (قوات فرنسا الحرة تحت امرة الجنرال لوكلارك) وأقامت ادارة عسكرية فرنسية في ولاية فزان إلى آخر القصة التي يعرفها الجميع.

وتجدر الاشارة إلى نقطة في غاية الأهمية وهي أن الأراضي التي تنازلت عنها فرنسا لايطاليا بمقتضى معاهدة روما (التي نقضتها فيما بعد) أن تلك الأراضي بقت تحت سيطرة فرنسا دون أي تدخل من جانب ايطاليا. وتُظهر الوثائق الرسمية الفرنسية أنه عند قيام الحرب كان الكابتن «ديو» قائدا لحامية واحة «أوزو» وكان الملازم «ماسو» قائدا لحامية «زوار».

وكما هو معلوم انتهت الحرب العالمية بهزيمة ايطاليا وألمانيا بل أن ايطاليا أعلنت استسلامها قبل نهاية الحرب فقد اتصل المارشال «بادوليو» بقادة القوات الحليفة - الامريكية والبريطانية والفرنسية - وعرض ايقاف القتال وطلب شروط الصلح. وبعد مفاوضات طويلة وقعت ايطاليا مع الحلفاء معاهدة الصلح يوم ١٠ فبراير ١٩٤٧ في باريس، وتضمنت معاهدة الصلح هذه شرطا خطيراً هو ما ورد في المادة ٤٤ من تلك المعاهدة. حيث أعطت المادة ٤٤ من معاهدة الصلح بين الحلفاء وايطاليا الحق للدول الحليفة ومنها فرنسا في أن تؤكد ما تختاره من المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها تلك الدول الحليفة مع ايطاليا قبل يوم ١٠ مايو ١٩٤٠ (يوم دخول ايطاليا الحرب). تختار ما تشاء منها فتؤكده، وما لا تؤكده الدول الحليفة من تلك المعاهدات. يعتبر لاغيا وكأنه لم يكن.

واعطت تلك المعاهدة للدول الحليفة مدة ستة اشهر تنتهي يوم ١٥ مارس ١٩٤٨ لكي تعلن عن المعاهدات التي تختارها للبقاء وما لا تختاره يعتبر لاغياً.
وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة رقم ٤٤ من معاهدة الصلح هذه على ما يأتي: «تعتبر لاغية جميع المعاهدات المشار اليها في الفقرة الأولى والتي لا يتم ابلاغها وفقا لما سبق». وطبعا لم يرد ذكر لمعاهدة روما الموقعة في ٧ يناير ١٩٣٥ بين المعاهدات التي اختارتها فرنسا للبقاء. وبذلك تم دق آخر مسمار في نعش معاهدة روما وأصبحت لاغية في نظر القانون الدولي.

(انظر نص المادة ٤٤ من معاهدة الصلح بين ايطاليا والحلفاء بالملحق رقم ٤٢).

لهذه الأسباب ونظرا لأنه لم يكن لدينا أي خيار آخر خصوصا بعد أن استشرنا

جميع من كان يمكن لنا أن نستشيره وتطابقت آراءهم بسقوط معاهدة روما، فاننا قبلنا على مضض على ألا تذكر في كشف المعاهدات التي اتفقنا مع فرنسا على أنها الاساس الذي ترسم عليه الحدود بيننا.

وثيقة بريطانية حول سقوط معاهدة ١٩٣٥

ذكرت في السطور السابقة أن الحكومة البريطانية نصحتنا بقبول وجهة نظر الحكومة الفرنسية فيما يخص سقوط معاهدة روما، ولو أنني لم أعط تلك النصيحة البريطانية آنذاك أية أهمية. فقد وجدت مؤخرا أن النصيحة البريطانية كانت نصيحة صادقة (على غير عادة الانجليز في تلك الايام) وكانت تلك النصيحة، قد قُدمت بعد أن قامت الحكومة البريطانية بدراسة قانونية واسعة مستفيضة، حول تلك المسألة. فلقد وجدت في الوثائق السرية للحكومة البريطانية بحثاً قانونياً عن الحدود الليبية الفرنسية وبالخصوص عن معاهدة روما المذكورة وقام بهذا البحث عدد من خبراء القانون الدولي البريطانيون.

زادت صفحات هذه الدراسة القانونية المستفيضة على الثلاثين وانني أورد هنا نص وترجمة خاتمة تلك الدراسة. ويمكن للقارىء الراغب في زيادة البحث الحصول على النص الكامل لذلك البحث وهو مسجل تحت رقم FO37/113907/XL170887 وذلك في مبنى الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية بالعنوان التالي:

PUBLIC RECORDS OFFICE,
RUSKIN AVENUE , KEW - RICHMOND, SURREY - ENGLAND

بعد أن يلخص الخبراء الاسانيد القانونية التي بنت عليها فرنسا وجهة نظرها ويحللوا تلك الاسانيد بالنسبة لكل قطاع من قطاعات الحدود يختتمون تقريرهم بهذه النصيحة التي لا تخلو من بعض التهكم!:

« ... إن أية محاولة يقوم بها الليبيون لمهاجمة هذه الاسانيد بدعوى أنهم خلفاء ووارثو الإيطاليين، ومن قبلهم الاتراك، مثل هذه المحاولة لن تنجح للاسباب التي فصّلناها في الفقرة الرابعة من هذا التقرير، وكذلك للأسباب التي فصّلها بتوسع « مستر نيوبولد » في مذكرته.

غير أنه قد يحاول الليبيون، استناداً على دعوى أصولية، مقلدين بذلك دعاوى الحركة الصهيونية، أن يحاولوا الادعاء بأن الحركة السنوسية، بقيادة محمد المهدي، ابن مؤسس الحركة، قد بسطت نفوذها إلى بحيرة تشاد بين سنتي ١٨٤٤ و١٩٠٢م.

ولكن مثل هذه الدعوى لا تستند على أية حقوق في الاتفاقيات الدولية، كما أنه ليس

لدى الليبيين وعد كوعد «بلفور». فضلا عن أنه ليس لديهم، حتى الآن، أمريكيين من أصل ليبي، أثرياء (وذوي نفوذ) لكي يقوموا بدعم هذه الدعوى (كما يدعم يهود أمريكا دعاوى اسرائيل).
لذلك يجب علينا أن نساند الفرنسيين.

امضاء

جاي. بي. اس. فيليبس

مراحل التصديق على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار ــــــ

وقد جُعل الملحق الخاص بالحدود مع فرنسا كجزأ لا يتجزء من معاهدة الصداقة وحسن الجوار (الملحق رقم واحد من المعاهدة المذكورة) وقد نوقشت المعاهدة، بما فيها الملحق الخاص بالحدود، في مجلس الوزراء الليبي في العديد من الجلسات وتمت الموافقة على جميع بنودها وملاحقها، ثم قدمت المعاهدة بملحقاتها إلى مجلس الأمة ونوقشت في اللجان البرلمانية ثم في المجلسين جهاراً نهاراً.

أما في مجلس النواب فقد قدمت اسئلة كثيرة واستجوابات كثيرة كان من أهمها اسئلة النائب المهدي بوزو عن (الدرب رقم ٥) وأما الاستجوابات فكان أهمها استجواب النائب محمود صبحي الذي تضامن معه حوالي عشرة من النواب فتقدموا بأسئلة واستجوابات أخرى. وأذكر من هؤلاء النائب عبد العزيز الزقلعي.

أما أسئلة النواب (عن الدرب رقم ٥) فكانت عبارة عن طلب شرح وايضاح وابداء الأسباب التي دعت الحكومة الليبية إلى إعطاء فرنسا حق استعمال هذا الدرب لمرور قوافل سياراتها من تونس إلى تشاد عبر أراضي فزان. وكان رد الحكومة الليبية أنها لم تعط فرنسا أي حق بالمرور عبر الأراضي الليبية عبر الدرب (رقم ٥)، كل ما في الأمر أنها قبلت أن تتقدم فرنسا، من آن لآخر بطلب السماح لقافلة محدّدة عدداً وتاريخاً، بالمرور عبر الدرب رقم ٥، وللحكومة الليبية أن توافق أو ترفض دون إبداء الأسباب، ولذلك فليس في هذا الترتيب أي مساس بالسيادة الوطنية كما أن ذلك لا يسبب أي خطر على الحركات الوطنية في الشمال الافريقي مثلما كان يتبادر إلى ذهن بعض النواب، وبعد مناقشات طويلة قُبل تفسير الحكومة.

أما الاستجواب المقدم من النواب العشرة، وعلى رأسهم النائبان محمود صبحي وعبد العزيز الزقلعي، فقد تولى الأول شرحه وتقديمه في خطاب حماسي ألهب

مشاعر الحاضرين هاجم فيه الحكومة لأنها، في اعتقاده، بعقدها معاهدة صداقة مع فرنسا فهي تعترف ضمناً باحتلال فرنسا لتونس والجزائر والنيجر وتشاد، وكلها شعوب أفريقية مجاورة أقل ما يجب على ليبيا، نحو الجزائر المجاهدة، هو ألا تطعنها من الخلف. ثم تساءل النائب صبحي: لماذا لا تلجأ الحكومة الليبية إلى مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للامم المتحدة لكي ترغم فرنسا على الخروج صاغرة من فزان؟ ولما كان الجواب المقنع على النواب أصحاب الاستجواب متوفر ميسور، شريطة ألاّ يباح به في جلسة علنية فقد طلبنا وحصلنا على الموافقة في أن تتم الجلسة في سرية.

وفي الجلسة السرية توليت بنفسي الرد على النواب وقلت أما الحرص على ثورة الجزائر فانني على يقين من أن النواب المحترمين يعرفون أن حكومتهم تحرص أشد الحرص على استمرار الثورة الجزائرية إلى أن تحصل الجزائر على استقلالها، وأننا نقوم، بالتعاون مع دول شقيقة أخرى، بمد العون المادي للثورة الجزائرية، واذا كان أحد النواب المحترمين في شك من قولي هذا فما عليه الا أن يستفسر من ممثلي الثورة الجزائرية الموجودين في طرابلس. وشدّدت على أن سلامة الثورة الجزائرية تستدعي منّي ألاّ أقول أكثر مما قلت.

أما اللجوء إلى مجلس الأمن فقد لفتّ نظر النواب المحترمين إلى أن فرنسا لديها حق النقض (الفيتو) ولا شك أنها سوف تستعمله إذا وجدت أن المجلس على وشك إدانتها. أما الجمعية العمومية فقد لفتّ نظر النواب المحترمين إلى أنها تستطيع أن تصدر الكثير من القرارات ولكنها قرارات دون سلطة تنفيذ، وقد قال سيدنا علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه «لا رأي لمن لا يطاع».

وللتدليل على جدوى كلامي هذا أشرت إلى عشرات القرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية خصوصاً فيما يتعلق بقضية فلسطين التي لم ينفذ منها شيء على الاطلاق.

ثم استعرضت التسهيلات المدنية التي أعطيناها لفرنسا بموجب المعاهدة، وانتهيت إلى القول بأن جميع هذه التسهيلات مدنية كما أنها مؤقتة. ومهما يكن من أمر فهي في مجموعها أقل ثمن يمكن اعطاءه للحصول على إجلاء القوات الفرنسية وإنهاء مطامعها الاستعمارية في فزان، ولذلك فانني أطالب النواب المحترمين الموافقة على المعاهدة.

وأعيدت الجلسة إلى جلسة علنية واستمر الحوار والنقاش إلى أن وافق المجلس بأغلبية (٤١) صوت مقابل صوتين وتغيّب أو امتناع (١٢) عضواً.

وجدير بالملاحظة أن أحدا من النواب لم يشر، من قريب أو بعيد، موضوع الحدود الوارد في المعاهدة.

ثم قدمت المعاهدة لمجلس الشيوخ ووافق عليها، ثم بعد تصديق الملك نُشرت بالجريدة الرسمية وكذلك بالجرائد السيارة وقوبلت بترحيب وموافقة شبه اجماعية سواء في ليبيا أو في الدول العربية الشقيقة.

الحكومة الفرنسية تعود إلى المماطلة في اتمام الجلاء

بعد التوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع فرنسا انفرجت الأزمة وتحسنت العلاقات بين البلدين خصوصاً بعد أن استقبل الملك ادريس رئيس وأعضاء الوفد الفرنسي بحضوري (يوم ١١ اغسطس ١٩٥٥) في مصيفه بالبيضاء ودعاهم لتناول الغداء وأكد لهم رغبة ليبيا في صداقة وتفاهم مع فرنسا، وطلب من رئيس الوفد (السفير دي جان) أن ينقل إلى رئيس الجمهورية الفرنسية تحياته وأمله الوطيد أن تسير فرنسا على سياسة تفاهم وتعاون مع سكان الجزائر وتلبي تطلعاتهم في الحرية وتقرير المصير، وذكّر الفرنسيين أن الشعب الفرنسي هو أول من نادى بمبادىء الحرية والأخوة والمساواة.

وكان من أحكام معاهدة الصداقة وحسن الجوار أن يتم الجلاء التام للقوات الفرنسية عن جميع قواعدها في فزان قبل يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٥٦، وقد قبلنا هذا التاريخ الذي يعطي فرنسا حق البقاء في فزان لمدة ثمانية عشر شهرا، قبلنا هذا الشرط على مضض وبعد مفاوضات صعبة، إلاّ أن الجانب الفرنسي أصر بدرجة قوية، اضطررنا أمامها، إلى قبول هذا الشرط خشية نكسة في المفاوضات. غير أننا طلبنا من فرنسا أن تجلو قواتها عن قاعدتي «براك» و«سيناو» قبل آخر نوفمبر ١٩٥٥م (أي بعد ثلاثة أشهر من التوقيع على المعاهدة) حتى نثبت علناً أمام العالم أن عملية الجلاء قد بدأت فعلا بالرغم من أن براك وسيناء قاعدتان ثانويتان.

وبعد أن تمت إجراءات واحتفالات الجلاء عن تلكما القاعدتين الثانويتين حدث تطور سيء في العلاقات، أو ربما أن عملية الجلاء عن تلك القاعدتين أظهرت على

السطح ما كان يدور في الخفاء في كواليس المؤسسات الفرنسية العليا، فقد قامت قيامة مجلس النواب الفرنسي وقدم النائب «ميشيل دوبريه» (الذي تولى رئاسة الحكومة الفرنسية سنة ١٩٥٩) استجوابا للحكومة الفرنسية متسائلا: كيف تسمح الحكومة الفرنسية بالجلاء عن قواعد فرنسية قبل أن يصادق المجلس الوطني الفرنسي على معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع ليبيا.

ثم هاجم النائب «دوبريه» الحكومة الليبية واتهمها بتهريب السلاح إلى ثوار الجزائر وطالب وزير الخارجية (الفرنسي) أن يحصل على ضمانات تؤكد توقف تدفق السلاح من ليبيا إلى الجزائر قبل تقديم معاهدة الصداقة وحسن الجوار للمجلس الوطني الفرنسي للتصديق عليها (انظر العدد ٧٣ لسنة ١٩٥٥ من الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية). كان هذا الاستجواب في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥م.

كما أنني وجدت في الوثائق السرية للحكومة الفرنسية خطاباً جوابياً من حاكم الجزائر «جاك سوستيل» رداً على رئيس وفد المفاوضات الفرنسي «دي جان» يعترض فيه حاكم الجزائر على بعض أحكام معاهدة الصداقة خصوصا الاحكام المتعلقة بتحديد الحدود مع الجزائر. ويقول في خطابه:

«غير أنني أرغب أن أقول لكم بكل صراحة أنه بعد عودة الكمندان «كونياي» الذي كان قد أجرى مهمة اتصال بالوفد الفرنسي فقد اضطررت إلى التعبير عن عدد من التحفظات التي وردت في كتاب مؤرخ يوم ١٥ اغسطس ١٩٥٥ موجه إلى السيدوزير الداخلية، وهذه التحفظات تركز بنوع خاص على تخطيط الحدود بين غات وتوجو، منطقة المراعي وتجارة القوافل، والتي يبدو لنا أنها حددت بطريقة في صالح الليبيين وتتجاهل مطالب الجزائر.

كذلك فانه بالبند ١٥ يظهر أن الحقوق التقليدية لمواطنينا في مناطق فيهوت والبركات لم تذكر بنوع خاص برغم محاولات الضابط السابق الذكر.

انني لا أتجاهل الصعوبات التي واجهتكم في طرابلس غير أنني اعتقدأنه من واجبي أن أعبر عن التحفظات المذكورة لأنني إلى أن أتحصل على معلومات أكثر، اشعر بأن بعض مصالح الجزائر، أو بالأحرى مصالح فرنسا، قد تتضرر من جراء بعض ترتيبات تلك الاتفاقيات».

(انظر الملحق رقم ٤٢).

وبعد استجواب النائب «دوبريه» استمرت حملة النواب والشيوخ الفرنسيين على ليبيا وشاركتهم الصحافة الفرنسية في تلك الحملة المركزة على الحكومة الليبية وعليّ شخصياً بالاتهامات العنيفة للحكومة الليبية بمساعدة ثوار الجزائر بل أن بعض النواب استعملوا أسلوب التهكم قائلين كيف تثق الحكومة الفرنسية في أي عهود

يقدمها بن حليم مهّرب السلاح للخارجين عن القانون الفرنسي، بل أن نائبا في مجلس الاتحاد الفرنسي لما وراء البحار اتهم طلب ليبيا بفتح قنصلية في تشاد بأنه طلب لإنشاء وكالة لتهريب السلاح لا غير!

وعلى القارئ الذي يرغب في زيادة المعلومات في هذا الخصوص أن يراجع محاضر مجلس النواب والشيوخ (الفرنسيين) التي نشرت في الجريدة الرسمية الفرنسية في ذلك الوقت.

وعلى إثر تلك الحملات المركزة على ليبيا وعلى معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة مع فرنسا يوم ١٠ اغسطس ١٩٥٥، فان مجلس الوزراء الفرنسي اتخذ قرارا يوم ١٣ يونية سنة ١٩٥٦ بالعدول عن تقديم معاهدة الصداقة وحسن الجوار للمصادقة عليها من قبل المجلس الوطني الفرنسي. وصرح وزير الدفاع الفرنسي في نفس اليوم بذلك القرار وبأن فرنسا لن تجلو أبداً عن غدامس (راجع جريدة «لوموند» الصادرة في ١٤ يونية ١٩٥٦).

ولقد اخترت نموذجا معتدلا من تلك الحملات لتقديمه للقراء وهو تقرير سري داخلي من لجنة الدفاع في مجلس الاتحاد الفرنسي وقد جاء فيه:

تقرير قدمه السيد جان غيتر، مستشار الاتحاد الفرنسي بتاريخ ٥٦/٣/١٥، باسم لجنة الدفاع عن الاتحاد الفرنسي بهدف استيضاح الحكومة الفرنسية بشأن الاجراءات التي تنوي اتخاذها بصورة عاجلة لوقف عمليات تهريب الأسلحة التي تتم على الحدود المشتركة بين ليبيا واقاليمنا الافريقية والتي تجعل الحفاظ على سلامة تلك الاقاليم عرضة لاعظم الاخطار.

سيداتي، سادتي، إن الحوادث الأليمة التي نعيشها حاليا لهي الدليل الساطع، وللأسف، على تهريب الأسلحة إلى المتمردين في شمال افريقيا وإلاّ كيف نفسر كون أولئك المتمردين الذين لسنة خلت ما كان لديهم في الجزائر إلاّ أسلحة بدائية، وقد تحقق مقرركم من ذلك خلال الجولة الاستطلاعية التي قام بها في الأوراس وفي القبائل الكبرى في يناير ١٩٥٥، أصبح الآن في حوزتهم العديد من الأسلحة الاوتوماتيكية واكثرها تطورا؟

من غير الجائز أن ندع مهربي الأسلحة يواصلون، دونما عقاب، تقويض الجهود التي نبذلها لاحلال النظام في تلك الاقاليم. ومن أولى واجباتنا إلاّ ندع جنودنا يقتلون يوما بعد يوم بأسلحة تُهرب خفية إلى الذين اختاروا التمرد سبيلا.

إن مسؤولية البلدان المجاورة، الخاضعة للجامعة العربية، واضحة جلية في هذه المسألة الخطيرة. وما تقوم به ليبيا تجاهنا، بتحريض من مصر، إنما هو التواطؤ بعينه إذا أنها تسهل عبر حدودها تزويد الارهابيين بالذخيرة والعتاد. هذا بالاضافة إلى تعاطفها مع المنظمات التخريبية التي تسعى، انطلاقا من القاهرة، إلى بث الفتنة تدريجيا في جميع أنحاء افريقيا.

ولا يقتصر تواطؤ ليبيا على لعب دور الوسيط في عملية تسليح المخربين في الجزائر وتونس والمغرب بل يستهدف على المدى الطويل اقاليمنا في وسط افريقيا. أنها حقيقة لا تقبل الجدل خاصة وأن الأسلحة القادمة من واحة الكفرة تتسرب أيضا عبر حدودها إلى التشاد مرورا بتبستي. صحيح أن هذه التجارة لا علاقة لها بالأحداث الراهنة وأنها قائمة منذ زمن بعيد بين القبائل البدوية ذات الاصل الواحد التي تسعى وراء الكلأ على جانبي الحدود الليبية، إلاّ أن هذا لا يخفف من خطورة الوضع وما ينذر به من مخاطر بل يقتضي منا تدخلا سريعا لوضع حد لهذه العمليات التي تهدد مستقبل الاتحاد الفرنسي في افريقيا.

إن موقف ليبيا، برأينا، يتعارض كليا مع الحياد المطلق، إن لم نقل التعاطف، الذي من حقنا أن ننشده من جانبها بموجب معاهدة «الصداقة وحسن الجوار» المزعومين التي وقعنا عليها مؤخرا معها. قد يكون من المفيد استرعاء انتباهها إلى ضرورة احترام ما يترتب على ابرام تلك المعاهدة من واجبات.

(انظر الملحق رقم ٤٤).

عند ذلك تبين لنا أن فرنسا عادت إلى عادتها القديمة فهي تحاول أن تؤجل تقديم معاهدة الصداقة إلى برلمانها إلى أن يقترب موعد الجلاء فتأتينا قائلة أنها لا تستطيع اجلاء قواتها قبل تصديق المجلس الوطني الفرنسي على معاهدة الصداقة وحسن الجوار وعليه لا بد من تأجيل تاريخ الجلاء.. ثم ندخل في دوامة التأجيل والتسويف.

وأخيراً تأكدت لدينا نوايا فرنسا السيئة وانكشفت أمامنا مناوراتها وثبتت مطامعها عندما أبلغتنا المفوضية الفرنسية أن الحكومة الفرنسية ترى أن المجلس الوطني الفرنسي لن يصادق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار ما لم يتم رسم الحدود الليبية الفرنسية على الخرائط وتحديدها بعلامات على الطبيعة. ثم قامت السلطات الفرنسية بارسال امدادات من الجنود والعتاد إلى قواعدها في فزان في الوقت الذي كان من المفروض أن تبدأ بترحيل الجند والعتاد والبدء في عملية الجلاء. لذلك فقد عاودت الاتصال بالحكومة البريطانية وأرسلت رسالة مستعجلة إلى وزير الخارجية «سلوين لويد» شرحت فيها مراحل المماطلة الفرنسية ومحاولات الضغط التي تزاولها علينا فرنسا لا سيما بارسالها تعزيزات لحامياتها في فزان في الوقت الذي كان على فرنسا البدء في عملية الجلاء عن قواعدها هناك وأشرت إلى القرار الفرنسي (الذي أبلغ الينا) بتأخير الجلاء إلى أن يتم تخطيط الحدود بيننا وبين الأراضي الواقعة تحت سيطرة فرنسا ورفضنا لهذا الشرط الأخير.

وقلت للوزير البريطاني إنه ما لم ترجع فرنسا عن غيّها وتحترم التزاماتها وتنفذ ما تعهدت به في معاهدة طرابلس (١٠ اغسطس ١٩٥٥) وتحقق الجلاء التام عن التراب الليبي قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٥٦ على أن تبدأ في عملية الجلاء اعتباراً من الآن فلا مفر أمامي من التقدم إلى مجلس الأمن بشكوى ضد فرنسا، وأضفت أنني أخاطبه كوزير خارجية الدولة الحليفة لليبيا وأنني أنتظر منه اجراءاً سريعاً وتدخلاً فورياً لدى حكومة باريس لردّها عن الدرب الخطر الذي بدأت تسير فيه. وقد رفع السفير البريطاني تقريرا سرياً إلى وزير الخارجية البريطاني بفحوى المذكرة الشفوية التي قدمتها اليه وقد جاء في ذلك التقرير ما يلي:

سيدي:

١ - بالاشارة إلى برقيتي رقم ٣٨١ المؤرخة ٢٩ اكتوبر يشرفني أن أنقل لكم ترجمة المذكرة الشفوية التي قدمها لي رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم صباح أمس والتي تتناول موضوع اجلاء القوات الفرنسية من فزان. تقول المذكرة أن الفرنسيين أكدوا أكثر من مرة نيتهم في إجلاء قواتهم قبل ٣٠ نوفمبر ولكن تحركات القوات والمعدات العسكرية في المنطقة خلال الفترة الأخيرة جعلت الحكومة الليبية تشك في سلامة نواياهم. ولذلك فان الحكومة الليبية تلفت نظر حكومة صاحبة الجلالة، كحليفة لليبيا، إلى النتائج الخطيرة التي ستنجم عن أي تخلف فرنسي عن تنفيذ تعهداتهم.

٢ - عند تقديم المذكرة (المذكورة) قال لي رئيس الوزراء أنه تحدث مع الوزير الفرنسي المفوض بخصوص نفس الموضوع حيث قال الوزير الفرنسي أن القوات (الفرنسية) التي وصلت حديثاً ربما جاءت بغرض زيادة عدد الحاميات (الفرنسية). وقال له بن حليم أنه إن قبل هذا التفسير بالنسبة للرجال فانه لا يقبله بالنسبة لازدياد المعدات والذخائر (التي وصلت أخيرا)، وأنه (بن حليم) يشعر بشكوك خطيرة تجاه النوايا الفرنسية.

٣ - واستطرد بن حليم قائلا أن هذه المسألة تعتبر من المسائل التي لا يمكنه أن يقبل فيها أي تنازل أو حلول وسط، كما أنه لا يستطيع أن يظهر في معالجتها أية مرونة فيما يخص التواريخ. إن البرلمان الليبي سيفتتح للاجتماع في بداية شهر ديسمبر ولا بد من أن يشير خطاب العرش إلى موضوع فزان. فإما أن تكون القوات الفرنسية قد رحلت قبل ذلك التاريخ، وإلا فإنه (بن حليم) سيكون لزاماً عليه أن يعلن عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة (الليبية).

سيكون أول هذه الاجراءات هو رفع النزاع إلى مجلس الأمن الذي تتوقع فيه ليبيا التأييد من بريطانيا، حليفتها. من الواضح أنه سيكون موقفنا محرجاً إذا وقفنا ضد فرنسا. فإن بن حليم يأمل أن نتمكن من استعمال نفوذنا في اقناع فرنسا بالجلاء في الوقت المطلوب. أما الاجراء الليبي الثاني فانه سيكون إعطاء الأوامر للسلطات المحلية بفزان بعرقلة

القوات الفرنسية بكافة الأساليب الممكنة، مثلا منع وصول الامدادات والتموينات القادمة عن طريق الجو. إن هذا الاجراء قد يؤدي بالتأكيد إلى تصادم مسلح، لذلك فان الوضع لا شك خطير للغاية.

٤ - ثم قال بن حليم أنه يعتقد أن الموقف الفرنسي فيما يتعلق باجلاء قواتهم مرتبط بموضوع تحديد الحدود بين فزان والجزائر وهو ما سيشرع فيه قريبا. ولقد أشار الفرنسيون إشارات مبطنة بأنه إذا ساعد الليبيون فرنسا في موضوع الحدود، فان الفرنسيين، بدورهم، سوف لن يقيموا أية صعوبات في موضوع جلاء قواتهم. ولكن قبولنا لمثل هذا العرض يعتبر خضوعاً للابتزاز. وليبيا تتمسك بفكرة أن المسألتين لا علاقة لإحداهما بالأخرى وأن موضوع تحديد الحدود يجب أن يعالج على حدة.

٥ - سألت رئيس الوزراء هل سيقدم مذكرة شفوية مماثلة للسفير الأمريكي فرد بأنه تحدث في الموضوع مع السفير (الامريكي) ولكنه لم يكتب اليه، وذلك لأن بريطانيا حليفة ليبيا ولهذا فهو يعتمد بصفة خاصة على مساندتنا.

وفي ردّي وعدته فقط بنقل صورة المذكرة ونقل أقواله كذلك اليكم، وبما أنني قد كتبت بإسهاب عن هذا الموضوع في الرسالة رقم ١٥٠ المؤرخة ٢٩ اكتوبر فانني سوف لن أعلق اكثر.

٦ - سأرسل صورة من هذه الرسالة إلى ممثلي جلالة الملكة في باريس وواشنطن وبنغازي وكبير موظفي المكتب السياسي لقوات الشرق الأوسط.

(انظر الملحق رقم ٤٥).

وقمت بمسعى مماثل لدى الحكومة الاميركية عن طريق سفيرها بطرابلس انظر (الملحق رقم ٤٦) وهو تقرير من السفير الامريكي في باريس بخصوص احتمال تقدم ليبيا إلى هيئة الأمم المتحدة بشكوى ضد فرنسا وموقف أمريكا المؤيد لتلك الشكوى.

التصديق على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار

ولا أدري بالتأكيد تفاصيل ما تم من اتصالات بين الحكومات الثلاث (أمريكا وفرنسا وبريطانيا) ولكن من المؤكد أن ضغطاً قوياً على حكومة باريس من كل من واشنطن ولندن قد حدث في أوائل نوفمبر سنة ١٩٥٦م. لأن الحكومة الفرنسية غيّرت موقفها وتقدمت إلى المجلس الوطني يوم ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ بطلب التصديق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين ليبيا وفرنسا.

قامت الحكومة الفرنسية بهذه الخطوة على مضض ورغبة منها في تفادي أزمة

دولية مع ليبيا خصوصا بعد فشل فرنسا وبريطانيا في الاعتداء الثلاثي على مصر وما تبعه من ادانة جماعية من دول العالم. وكذلك لأن الحكومة الفرنسية رغبت أن تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة التي لا شك أنها نصحت فرنسا باحترام تعهداتها. ومن الأهمية أن ألخص هنا المناقشات التي دارت في مجلس النواب الفرنسي والقرارات التي اتخذت في النهاية بالتصديق المشروط على المعاهدة المذكورة.

ويلاحظ أن الحكومة الفرنسية في نوفمبر سنة ١٩٥٦ كانت برئاسة «جي موليه» الاشتراكي، وكانت الحكومة الفرنسية قد أحالت قانون المعاهدة إلى مجلس النواب وكانت الاحالة مقرونة بطلب النظر بالاستعجال نظرا لقرب موعد الجلاء للقوات الفرنسية عن فزان حسب تعهد فرنسا بالمعاهدة المذكورة. ولكن طلب الاستعجال رفض بأغلبية كبيرة. ثم تقدم اليمينيون من النواب باقتراح بتأجيل النظر في المعاهدة ورفض ذلك الاقتراح كذلك. ثم أحيل مشروع قانون المعاهدة إلى لجنة الشئون الخارجية فدرسته لعدة أيام وأخيراً أحالته إلى المجلس لمناقشته التي أخذت مجراها في جو «استسلام كئيب» (كما وصفته جريدة لوموند يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦) فتحدث أولا وزير الدفاع الفرنسي وشدّد على اتباع نظام الاستعجال نظراً لقرب مواعيد الجلاء وبعد مناقشة طويلة وافق المجلس على ذلك بأغلبية كبيرة. ثم تولى رئيس لجنة الشئون الخارجية «دانيال مايير»، وهو اشتراكي، تولى عرض المشروع فبدأ بالتنصل من مسئولية المعاهدة قائلا: «إن هذه المعاهدة عقدت إبان رئاسة «ادجارفور» اليميني للوزارة وعندما كان «انطوان بينييه» اليميني هو الآخر، وزيراً للخارجية وعندما كان الجنرال «كوينج» اليميني الديجولي وزيرا للدفاع، ولذلك فان حزبه (الاشتراكي) يتنصل من مسئولية ما ورد في تلك المعاهدة من تنازلات وبالرغم من هذا فانه يوصي بالمصادقة عليها لأن المصادقة عليها أصبحت اليوم هي ارتكاب أقل الشرين لأننا لو رفضنا المصادقة فاننا سنتعرض لادانة من جميع دول العالم. وانني أحيل القارئ إلى (الملحق رقم ٤٧) وهو صورة لتقرير لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الفرنسي التي برغم طولها واسهابها إلا أنها تعطي القارئ صورة أمينة لما كان يدور في رأس المسئولين الفرنسيين في تلك الأيام. ومن ضمن ما جاء في ذلك التقرير قوله:

«وبرأي السيد بن حليم والعديد من الليبيين، الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق، وقد ادليت بيانات مؤسفة بهذا الصدد ـ هو وضع حد للوجود الفرنسي في فزان.

ونذكر هنا، على غرار السيد جاك سوستل، بالبيان الذي ادلى به الرئيس مصطفى بن حليم

إلى وكالة الصحافة الفرنسية في ١٤/١٠/١٩٥٥، أن المعاهدة الفرنسية الليبية اتفاق جلاء فحسب، لا يلزم ليبيا بأي شيء».

أما النائب «جرون» وهو من الحزب الاشتراكي فقد قال، بعد هجومه على المعاهدة، أنها لا خير فيها إلاّ للسيد بن حليم وللسيد «موريس فور» والأخير هو وزير الدولة للشئون الخارجية.

ثم جاء موريس فور فقال أنه يطلب من المجلس المصادقة على المعاهدة مضيفاً أن الحكومة الفرنسية تشعر، وهي تتخذ قرار تقديم المعاهدة لمجلس النواب، وكأن قلبها ينتابه الضيق ثم أورد بعض الأسباب التي أملت على الحكومة قرارها وأهمها خشية الادانة الدولية.

واشترك عدد كبير من النواب في المناقشة أغلبهم أبدى أسفه في أن تضطر فرنسا للرضوخ للرأي العام العالمي بل حاول بعضهم أن يعرقل التصديق على المعاهدة. وأخيراً تكلم رئيس الوزراء «جي موليه» راجياً المجلس أن يحترم العهودالمعطاة وهتف فيهم قائلا: يجب علينا أن نشرف كلمتنا بتنفيذ ما تعهدنا بتنفيذه ووقعنا عليه بامضائنا سنة ١٩٥٥.

وهنا جاء النائب «جاك ايزورني» وأبدى اقتراحاً بأن يوافق المجلس على المعاهدة مع الامتناع عن تبادل وثائق التصديق بل يحتفظ المجلس بها إلى أن يتم الاتفاق على تحديد الحدود ورسمها فيما بين ليبيا وأراضي الجزائر والنيجر وتشاد.

وقبل ممثل الحكومة هذا الاقتراح (بل أنني أكاد أجزم أنه اقتراح متفق عليه بين الحكومة الفرنسية ومجلس النواب). وأخيراً وافق مجلس النواب الفرنسي على قانون معاهدة الصداقة وحسن الجوار بأغلبية ٤١١ ضد ١٢٠ صوت ولكن الموافقة كانت مشروطة بالشرط الذي شرحته عاليه.

أما مجلس الشيوخ الفرنسي فقد وافق على المعاهدة موافقة مشروطة بأغلبية ١٩٦ صوت ضد ٩٢ صوت. (جميع هذه المناقشات البرلمانية تم نشرها في الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية بتاريخ ٢٣ و٢٩ نوفمبر ١٩٥٦).

انزال العلم الفرنسي عن قاعدة سبها ورسم الحدود ــــــ

ولنعود الآن إلى طرابلس لنتناول بالشرح مداولاتنا مع الحكومة الفرنسية وتطور النزاع معها على الاجراءات الأخيرة خلال شهري اكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦م.

يوم ٢١ اكتوبر زارني وزيرفرنسا المفوض وقدم لي «سفير فرنسا» «جورج بالائي» على أنه هو الذي سيتولى إكمال المفاوضات الخاصة بجلاء القوات الفرنسية وتسوية موضوع الحدود بين بلدينا. والسفير «بالائي» على عكس سلفه «دي جان» كان من غلاة اليمينيين الاستعماريين. أبلغني «بالائي» بأن حكومته سوف لن تتقدم إلى البرلمان الفرنسي بطلب الموافقة على معاهدة الصداقة وحسن الجوار ما لم نتفق معهم على رسم الحدود بين بلدينا على الخرائط حسب نص ملحق الحدود بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار، وكذلك نقيم العلامات على أرض الحدود. وكان ردي جافاً فرفضت هذا الشرط وقلت أن موضوع الحدود يتطلب شهوراً عديدة من العمل الفني الشاق ولا يعقل أن يتم في الأيام القليلة الباقية على موعد الجلاء (٣٠ نوفمبر ١٩٥٦)، ولمّحت له أن هذا الشرط يدل من جديد على سوء نية الحكومة الفرنسية وعلى محاولة جديدة للتهرب من تنفيذ ما تعهدت به في اتفاقيات دولية، وهذا سيؤدي بنا بسرعة إلى الشكوى إلى مجلس الأمن، وأنهيت الاجتماع بطريقة عصبية. ثم عاد «بالائي» ومعه وزير فرنسا المفوض بعد يومين وكانت العلاقات قد تدهورت بشكل مفاجيء بين فرنسا والدول العربية على إثر اختطاف زعماء الجزائر الخمسة واجبار طائرتهم على الهبوط في مطار الجزائر، وقد أشرت إلى تلك الأزمة في مكان آخر من هذه المذكرات.

في هذه المقابلة حاول السفير بالائي أن يكون أكثر حصافة ومجاملة. فبدأ بأن اعتذر عن سوء التفاهم الذي حدث في لقائه الأول معي شارحاً أن الحكومة الفرنسية قد تكتفي بأن يتم الاتفاق بين الحكومتين على رسم الحدود على الخرائط الفنية من قبل لجان مشتركة وأن يكون هذا تطبيقا لنصوص الملحق رقم واحد من معاهدة الصداقة وحسن الجوار.

قلت حتى هذا الطلب يستحيل علينا تلبيته لأن رسم الحدود على الخرائط يحتاج إلى خبراء فنيين ونحن في سبيل البحث لتعيين خبيرين من دول محايدة ليساعدونا في ذلك التخطيط وقد قمنا بالاتصالات اللازمة مع مكاتب الأمم المتحدة على أمل أن ترشح لنا أسماء بعض الخبراء الموثوقين لكي نستخدمهم في هذا العمل

الهام. وانتهى الاجتماع دون أي نتيجة إلاّ أننا اتفقنا أن نستأنف الحديث في الأيام القادمة. وفي الواقع كنا قد اتصلنا منذ الصيف بهيئة الامم المتحدة «بجنيف» برجاء ترشيح بعض خبراء تخطيط الحدود من السويسريين أو أية جنسية محايدة أخرى. وجاءنا ترشيح هيئة الأمم لمكتب «المسيو وايسمان» السويسري، فاستخدمناه واتفقنا معه على أن يشترك هو شخصياً مع بعض معاونيه في لجنة الحدود الليبية التي ستؤلف لغرض رسم الحدود على الخرائط، ثم فيما بعد في اللجنة الفرعية الفنية التي ستقوم بعملية وضع علامات الحدود في المناطق الحدودية.

وبحثنا الموضوع في مجلس الوزراء الذي قرر تشكيل اللجنة التي ستمثل ليبيا في أعمال تحديد الحدود ورسمها، وحاولنا أن نشرك في هذه اللجنة أكبر عدد ممكن من الليبيين الذين لهم خبرة واطلاع على موضوع الحدود.

وكانت اللجنة الليبية مكونة من الآتي اسماؤهم:

١ ـ الدكتور علي الساحلي وزير الخارجية رئيساً
٢ ـ السيد سيف النصر عبد الجليل رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان عضواً
٣ ـ السيد العربي عبد القادر ناظر العدل بولاية فزان عضواً
٤ ـ السيد عمر الباروني مساعد وكيل وزارة الخارجية الليبية عضواً
٥ ـ العقيد السنوسي لطيوش مساعد رئيس اركان الحرب عضواً
٦ ـ أحد كبار ضباط الجيش (لا اذكر اسمه) عضواً
٧ ـ السيد أبو بكر أحمد عضو لجنة البترول عن ولاية فزان عضواً
٨ ـ الفقي «انقدزان» أحد رؤساء قبيلة «الطوارق» التي تسكن في منطقة الحدود عضواً
٩ ـ الخبير السويسري مسيو وايسمان عضواً
١٠ـ مساعد الخبير السويسري عضواً

وطبعاً حدّد مجلس الوزراء صلاحية هذه اللجنة في تطبيق أحكام الملحق رقم واحد من معاهدة الصداقة وحسن الجوار، أي تحديد أحكام الاتفاقيات الستة المدرجة في الملحق رقم واحد المذكور أي تحديد على الخرائط بعد الاتفاق مع الوفد الفرنسي ثم فيما بعد تشكيل لجنة من الخبراء لوضع علامات الحدود على الخرائط.

***

وفي مقابلة ثالثة مع السفير «بالائي» أبلغته بقرار مجلس الوزراء بتشكيل الوفد الليبي لتحديد الحدود وفقا لأحكام معاهدة الصداقة، وأن الوفد الليبي على استعداد لبدء الاتصالات مع الوفد الفرنسي. أبلغني السفير الفرنسي «بالائي» بأنه سيكون رئيساً للوفد الفرنسي وأعطاني كشفا بأسماء أعضاء وفدهم. والجدير بالذكر أن وزير الخارجية الليبي علي الساحلي كان قد حضر معي جميع مقابلاتي مع «بالائي». وفي اليوم التالي لهذه المقابلة اجتمع الوفدان وباشرا اعمالهما.

وأخيراً وفي معمعة الاعتداء الثلاثي على مصر، في الوقت الذي كان مجلس الوزراء الليبي يعالج أخطر أزمة واجهت الوطن منذ الاستقلال طلب السفير «بالائي» مقابلة عاجلة معي فقابلته بحضور وزير الخارجية علي الساحلي، فأبلغني «بالائي» بأن تعليمات حكومته هي أن القوات الفرنسية لن تجلو عن فزان ما لم يفرغ الوفدان الليبي والفرنسي من رسم الحدود على الخرائط والتوقيع عليها. قلت أن هذا تهديد بل ابتزاز، ونحن لن نقبل رهن تاريخ جلاء قواتهم عن فزان بأي عمل آخر. ولفتّ نظره إلى أن ترجمة ما ورد في الاتفاقيات الدولية المتفق عليها وتحديده ثم رسمه على الخرائط عمل فني يحتاج لوقت طويل، ومهما يكن من أمر فإننا لا نقبل لأي سبب تأجيل موعد جلاء قواتهم عن التراب الليبي وإلا فإن شكوانا ستبلّغ فوراً لمجلس الأمن.

وأذكر جيدا أن «بالائي» رد بفظاظة قائلا: «ان جمال عبد الناصر الذي كنتم تعتمدون عليه قد هُزم وانتهى أمره...» فقاطعته قائلاً: «إن جمال عبد الناصر لم ينهزم ولن ينتهي أمره، ونحن نعتمد على حقنا وعلى ميثاق الأمم المتحدة وعلى عدد كبير من دول العالم المحبة للسلام، التي أدانت فرنسا في اعتدائها الثلاثي الغاشم على مصر وستدينها مرة أخرى لنقضها العهود التي ارتبطت بها، ولا شك سيجبركم مجلس الأمن على الخروج من ليبيا وأنتم تجرون اذيالكم صاغرين». وأعتقد أن العبارات المتبادلة في تلك المقابلة كانت بعيدة كل البعد عن تلك التي تستعمل في الدبلوماسية العادية.

وفي اليوم التالي اتصل بي الوزير المفوض الفرنسي «دي مارساي»، (وكان «دي مارساي» أكثر فهماً لي وأكثر عطفاً على المشاعر العربية من زملائه الفرنسيين الآخرين فقد أمضى فترة طويلة من أعماله الدبلوماسية في سورية والأردن وبلاد الشرق الاوسط). وطلب مقابلتي على انفراد. وشرح «دي مارساي» أنه يود

أن يصارحني بأن السفير «بالائي» يقع تحت ضغط شديد من باريس التي تصر على انهاء موضوع الحدود قبل موعد الجلاء ثم قال: أرجو أن يتسع صدرك لمصارحتي لك ببعض الحقائق والآراء، ولكنه طلب مني أن يبقى حديثه معي طيّ الكتمان، فوعدته بالصبر والكتمان فقال: إن حكومتي لا تطمئن كثيراً للتعامل معك وهي تشعر دائماً بنوع من الشك والحذر في جميع معاملاتها معك وتعتقد أنك مسيّر بالاتجاهات القومية العربية وأنك مطيع لتوجيهات عبد الناصر ولقد بذلتُ جهداً كبيراً لدى وزارة الخارجية لازالة شعور عدم الثقة. وحاولت افهامهم أن ما يسيّرك هو ما تظنه مصلحة وطنك، وأضاف أن الحكومة الفرنسية لا ترغب أن تفقد أهم ورقة ضغط في يدها أي ورقة الجلاء قبل إنهاء موضوع تحديد الحدود لذلك فاني أقترح عليك هذا الحل:

(أن يستجيب الملك إدريس لطلب السفير «بالائي» بمقابلته. وأن يتم هذا اللقاء بحضورك وحضوري أنا، وأن يقترح الملك ادريس في هذا الاجتماع أن تواصل لجنة الحدود المشتركة أعمالها في تطبيق أحكام معاهدة الصداقة وحسن الجوار بالسرعةوالكفاءة الممكنة وفي جو من التفاهم والابتعاد عن التطرف والتسويف، وفي نفس الوقت تقوم فرنسا باجراء الجلاء حتى يتم في اليوم المحدد له حسب معاهدة الصداقة، وألا يكون هناك ارتباط محدد بين تاريخ الجلاء وتاريخ انتهاء لجنة الحدود المشتركة، وأن يؤكد الملك أخيرا للسفير «بالائي» رغبته في علاقة صداقة متينة مع فرنسا).

شكرت للمسيو دي مارساي صراحته ونصحه وقلت إنني لا استغرب فقدان ثقة الحكومة الفرنسية في شخصي لأن فقدان الثقة متبادل! وعلى أية حال سأفكر في اقتراحه وأرد عليه. وفي الغد قابلت الملك، وكان في طرابلس، وشرحت له الموقف قائلا إنني أظن أن السفير «بالائي» يسعى لانقاذ ماء وجهه أو أنه يسعى أن يقول لحكومته أنه حصل على تأكيدات شخصية من الملك نفسه وكلا الحالتين لا تزعجني.

ولذلك اقترحت على الملك قبول فكرة دي مارساي، وبالفعل دعى الملك السفير بالائي والوزير المفوض دي مارساي لتناول الشاي بقصر الخلد، وحضرت المقابلة التي صار فيها التفاهم كما شرحت في السطور السابقة وأكثر الملك من مجاملاته وأكد لهما أن توجيهاته لحكومته هي السعي إلى تفاهم مشرّف مع فرنسا لعل أن يكون في ذلك مثالا يحتذى لتفاهم بين فرنسا وشعوب شمال افريقيا!

وبعد خروج السفير والوزير المفوض استبقاني الملك في حضرته فحذرني قائلا

أنه يشتمّ سوء النية من جانب فرنسا ولذلك يجب علينا أن لا نعطي الفرنسيين ذريعة يستندون عليها في نقض تعهداتهم لنا. ويتعين علينا أن ننهي القضايا المعلقة معهم حتى نتخلص من مطامعهم ونطهر البلاد من قواعدهم.

وأطلعت وزير الخارجية علي الساحلي على ما دار في اجتماع الملك بالفرنسيين كما أبلغته توجيهات الملك. وواصل الوفد الليبي عمله واجتماعاته بالوفد الفرنسي بجد ونشاط، ولم أتابع تلك المفاوضات لأنني اضطررت للسفر إلى بيروت لأنوب عن الملك ادريس في اجتماع القمة العربي الذي دعى اليه الرئيس اللبناني شمعون يوم ١٣ نوفمبر ١٩٥٦م.

وبعد اسبوعين وبالتحديد يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٦ وافق المجلس الوطني الفرنسي على معاهدة الصداقة وحسن الجوار بعد مناقشات طويلة شرحتها في الصفحات السالفة. ويوم أول ديسمبر ١٩٥٦ أنزل العلم الفرنسي عن قاعدة سبها في احتفال وطني كبير حضرته مع الكثير من رجال الدولة من مدنيين وعسكريين.

ويوم ٢٠ من ديسمبر انتهت مفاوضات الحدود بين الوفدين الليبي والفرنسي وتم التوقيع بالحروف الأولى على الاتفاق على الحدود.

ويوم ٢٦ ديسمبر تم التوقيع الرسمي وتبادل وثائق اتفاق الحدود بين وزير الخارجية الليبي علي الساحلي والسفير الفرنسي «بالائي» والوزير المفوض «دي مارساي».

أما أعمال تحديد الحدود على الطبيعة وإقامة علاماتها فقد بُدىء العمل بها في شتاء سنة ١٩٥٦ أو ربيع ١٩٥٧ وكان الجانب الليبي يرأسه العقيد السنوسي لطيوش يساعده عدد من العسكريين والخبراء السويسريين المتخصصين في المساحة وتخطيط الحدود واستمر العمل لمدة طويلة، ولا أذكر متى تم ولكنه بالتأكيد لم يتم في عهدي لأنني وجدت في الوثائق الفرنسية الكثير مما يدل على استمرار العمل في اقامة علامات الحدود إلى أواخر سنة ١٩٥٨. فمثلاً وجدت في برقية لوكالة «فرانس بريس» المؤرخة ١٠ يونية ١٩٥٨ ما يفيد بأن الجانب الفرنسي في لجنة الحدود قد فرغ من عمله، وسيعرض نتيجة أبحاثه على الجانب الليبي ليدققها ويراجعها ويبدى رأيه فيها. فقد جاء في تلك البرقية:

أعمال تحديد الحدود الفرنسية الليبية

باريس: إن أعمال تحديد الحدود الليبية الفرنسية بين «غات» و«غدامس» هي على وشك الانتهاء. فبعد أن أكمل الخبراء الفرنسيون هذه الاعمال فان السلطات الليبية تقوم بمراجعتها

والتحقق منها وأن هذه المراجعة قد تنتهي في ظرف خمسة عشر يوماً. ان تحديد هذه الحدود بصفة نهائية له اهمية جوهرية بالنسبة لفرنسا وذلك نظرا لوجود حقل بترول «ايدجلي» الذي يقع بمقربة هذه الحدود. (انظر الملحق رقم ٤٨).

اتهامات العقيد القذافي والرد عليها

بالرغم من أن الوثائق التي أشرت اليها في هذا الباب وعشرات غيرها من الوثائق تتحدث بوضوح عن نصاعة موقف الحكومة الليبية والرجال الذين أداروا بكفاءة مباحثات إجلاء الفرنسيين عن كامل التراب الليبي، وهذه الوثائق متاحة للنظام الليبي ومتاح له أيضا وثائق ومداولات مجلس الوزراء ووزارة الخارجية الليبية، ومجلسي الشيوخ والنواب، وهي جميعها تشهد كيف وقف نفر من أبناء ليبيا في مواجهة التهديد والوعيد وصمموا على تحرير قطعة غالية من تراب وطنهم من الاحتلال الفرنسي، وكيف تحقق لهم ذلك بعزيمة الرجال التي لم تلن، ولم يدركها الضعف أو الخوف، وكان رائدها الدفاع عن مصالح الوطن مهما كان الثمن الذي يدفعونه.

ومع ذلك فلم يخجل العقيد القذافي في أن يخصني بالهجوم العنيف، وباتهامات خطيرة يعلم تمام العلم براءتي منها، فقد قال في خطابات علنية عدّة «أنني تواطأت مع فرنسا وبعت لها قطعة كبيرة من الارض الليبية هي شريط أوزو وأن هذا البيع تم باتفاقية سرية وأنني قبضت ثمن خيانتي رشوة ملايين كثيرة، أعيش الآن متمتعا بثمارها». وأطلق القذافي اتهاماته الجزافية هذه دون أن يسوق عليها دليلاً واحداً أو أن يؤيدها بقرينة يتيمة فريدة.

وبداية رأيت أن أتجاهل هذه الاتهامات في هذه المذكرات - وما أكثر ما أطلق العقيد من اتهامات - لاعتقادي أنها بلغت درجة عالية من السخف ومجافاة المنطق والعقل بل هي غاية في الغثاثة والبطلان بحيث تعتبر إهانة لذكاء الشعب المسكين واستخفافا بعقول الذين استمعوا لتلك التهم. غير أن الكثير من الاصدقاء نصحوني بضرورة الرد على تلك التهم الخطيرة مهما كان سخفها وغثاثتها لأن تكرار التهمة وتزيينها وترديدها وتوشيحها من قبل أجهزة إعلام «الجماهيرية» جعل البسطاء يصدقونها، بل أن بعض الخاصة من المثقفين أدركهم بعض التساؤل عن السبب الذي فرض عليّ السكوت، أهو العجز عن الرد بالحجة والبينة أم أنه الخوف من العنف والانتقام، لذلك رأيت أن استجيب لنصائح الاصدقاء وافرد مساحة قليلة من هذا

الباب للرد على القذافي في هدوء وموضوعية وباختصار شديد:

أولا: أطلق العقيد القذافي اتهاماته بطريقة جزافية عارية من أي دليل ولو لاقامة شبهة بأن ادعاءه صحيح.

ان جميع الاتفاقيات والوثائق والمستندات محفوظة في وزارة الخارجية الليبية، وهي تحت تصرفه للدراسة والتمحيص والتدقيق. وهذه الوثائق هي محاضر اجتماعات مجلس الوزراء الذي كان يناقش الموضوع في جلساته، ومحاضر مجلسي النواب والشيوخ ولجانه التي دُونت فيهامداولات المجلسين ومناقشات اللجان، وكذلك فان هذه الوثائق تتضمن الرسائل المتبادلة بين الطرفين وآراء رجال القانون الدولي الذين استشارتهم الحكومة الليبية في ذلك الوقت، وبالاضافة إلى هذا كله ففي استطاعة العقيد القذافي أن يكلف من يشاء بدراسة وتحليل الوثائق والمستندات الفرنسية، حتى السرية منها التي رفع الحظر عن الاطلاع عليها بعد انقضاء ثلاثين سنة على الأحداث التي تعرضت لها. وباستطاعتهم أن يحصلوا على صور منها إذا أرادوا. ومن المؤكد أنه لو وجد تواطؤ أو خيانة أو بيع أو تنازل، فان هذه المستندات ستكشف عن وجوده ولا يعقل أبداً أن تكون هناك صفقة بيع لمنطقة الحدود ولا يعثر على عقد البيع أو على دليل وجوده، خاصة في المستندات الفرنسية، ولا يعقل أن تفرط الحكومة الفرنسية بدليل قانوني قاطع إن وجد، يثبت ملكيتها لمنطقة الحدود التي يدّعي العقيد أنني بعتها لها.

إن فرصة معرفة الدليل إن وجد، متاحة ليس فقط للعقيد، بل ولكل باحث يريد معرفة الحقيقة. غير أن العقيد القذافي يهمه أن يتهم فقط ويشوّه الحقائق ولا تهمه الحقيقة.

ثانياً: يدّعي القذافي أن التنازل أو البيع الذي يتهمني به قد جرى بمقتضى اتفاقية سرية، دون أن يبيّن كيف عرف بوجود هذه الاتفاقية «السرية» وبمضمونها. واذا كانت هذه الاتفاقية موجودة لديه فلماذا لا ينشرها ليطلع عليها الجميع ويقيم الحُجة القاطعة على ما يتهمني به؟ والأغرب من هذا أن العقيد القذافي يدّعي وجود هذه الاتفاقية «السرية» في حين أن الطرف المستفيد منها، لو وجدت، وهو الطرف التشادي، لم يشر اليها من قريب أو بعيد ليدعم بها موقفه من مواجهة مطالب القذافي. فمن المؤكد أن الطرف التشادي

(والفرنسيين أيضا) من مصلحتهم المحققة أن يستندوا إلى هذه الاتفاقية، لو وجدت، في نزاعهم مع العقيد لاثبات حقهم، وعدم الاشارة إلى هذه الاتفاقية من جانب الطرف التشادي والاستناد عليها هما أقوى دليل على عدم وجودها.

ولا شك أن تصرفات العقيد بشأن هذه الاتفاقية المزعومة قد لفتت انتباه الطرف التشادي اليها، إذا كان التشاديون قد غفلوا عنها، ومع ذلك فانهم لم يبرزوها ولم يشيروا إلى وجودها، وفي هذا الدليل الدامغ على عدم وجودها.

أليس غريباً أن تقع حرب بين ليبيا القذافي وتشاد بسبب المنطقة التي يدعي القذافي أنني بعتها، وتقف فرنسا إلى جانب تشاد، ومع ذلك تغفل كل من فرنسا وتشاد حتى عن مجرد الاشارة لوجود هذه الاتفاقية المزعومة التي تدعم الموقف القانوني التشادي والفرنسي في النزاع؟ وما قيمة مثل هذه الاتفاقيات سوى الاستناد عليها في حالة نزاع حول الحدود؟

ثالثاً: إن الوثائق السرية الفرنسية والتي ما كان يطلع عليها، في حينه، سوى الفرنسيين أنفسهم، ملأى باتهامي بالعداء لفرنسا وبالعناد وبغير ذلك من الصفات التي لا تستقيم أبداً مع تهمة التواطؤ معهم وقبول الرشوة منهم، ولو كان الامر كذلك لكانت الوثائق الفرنسية السرية تتحدث بالثناء أو الاستهزاء والسخرية والاستخفاف. وأرجو أن يراجع القارئ هذه الوثائق التي أوردت الكثير منها في هذه المذكرات ليرى بنفسه ويحكم بعقله.

رابعاً: لقد شرحت في هذا الباب بتفصيل كبير مراحل المحادثات والمفاوضات التي جرت مع فرنسا، ثم مراحل المناقشات والمداولات بمجلس الوزراء ثم احالة معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع فرنسا إلى مجلس الشيوخ والنواب والمناقشات والاسئلة التي دارت حولها، ثم المرحلة الأخيرة وهي التصديق على المعاهدة واصدارها في الجريدة الرسمية ومعنى هذا كله هو أن المئات من الليبيين من الوزراء والنواب والشيوخ وكبار المسؤولين قد اطلعوا وناقشوا ودققّوا في بنود هذه المعاهدة قبل أن يوافقوا عليها. فهل يقبل العقل السليم أن ينطلي على هذا العدد الكبير من الليبيين (ومنهم الكثير من أفاضل القوم) التواطؤ والخيانة فلا يدركوا أن ما وافقوا عليه يشتمل على بيع أو تنازل عن جزء عزيز من أرض الوطن؟ أو هل يقبل المنطق السليم أن يكون هذا العدد الكبير من الليبيين قد اتفق معي على الضلال بالتواطؤ والخيانة؟

الحقيقة الناصعة هي أننا لم نتنازل لفرنسا عن شبر واحد عن أرض الوطن.
وأي ادّعاء يخالف هذه الحقيقة الناصعة هو زور وبهتان وإفك.

خامساً: ثم أن رسم الحدود وتحديدها بصفة نهائية لم يتم في عهدي. كما أسلفت من قبل. ولو كان هناك تواطؤ أو بيع لحرص الفرنسيون على أن أنفذ مطالبهم قبل تركي لمنصبي، كما كان يمكن لرئيس الحكومة الذي خلفني أن يصحح ما قمت به من «عمل خياني» وأن يوقف عملية رسم الحدود التي تمت في عهده.

سادساً: فإن العقيد القذافي لم يخرج عن السّنة التي ابتدعها أسلافه ومعاصروه من الطغاة أصحاب الانقلابات وهي سنّة إلصاق التهم بمن سبقهم زوراً وبهتاناً وبغير حساب لتبرير وجود أنظمتهم وتغطية فشلها الذريع، بل هي عادة قبيحة عُرفت عن الأقزام الذين يحاولون دائما هدم ما يجاوز هاماتهم ويحجبهم عن العالم. لقد سار القذافي على هذه العادة القبيحة في اتهاماته لي بطريقة جزافية دون أن يكلف نفسه عناء تقديم بيّنة واحدة أو قرينة يتيمة فريدة!! ولكن شتّان بين توجيه التهم جزافاً وتقديم الدليل عليها... توجيه التهمة شيء والحقيقة شيء آخر وصدق الله العظيم الذي قال «ياأيها اللذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين».

الباب الثامن

قصة البترول

في هذا الباب..............................

السياسة طويلة المدى
لتحقيق الاستقلال الإقتصادي

في أول الباب السادس المسمّى «التحرك نحو تعزيز الاستقلال الوطني» ذكرت أن وزارتي الأولى (ابريل ١٩٥٤) اتخذت لنفسها نهجا محددا للوصول إلى الاستقلال الاقتصادي الكامل يتلخّص في اتباع سياستين متكاملتين متوازيتين:

أولاهما: ما أسميتها سياسة «الهدف القريب المدى» وعنيت بها سياسة الحصول على أكبر قدر من العون الاقتصادي الغربي، مقابل تأجير القواعد العسكرية، وتوظيف ذلك العون الاقتصادي وتركيزه في النهوض بالاقتصاد الوطني وإصلاح المرافق الأساسية.

وقد شرحت هذه السياسة بإسهاب في الأبواب السابقة.

وثانيتهما: وهي ما أسميتها سياسة «الهدف طويل المدى» وعنيت بها تكريس الجهود للبحث عن الثروات الطبيعية واستغلال ما يمكن استغلاله وتوظيف وارداته في تحرير اقتصاد الوطن، وتقليص حاجته للعون الخارجي وما يتبع ذلك النجاح من تخليص الوطن من الانتقاص من سيادته كنتيجة مباشرة لوجود قواعد عسكرية فوق ترابه.

وموضوع هذا الباب من المذكرات يتناول هذه السياسة ذات الهدف طويل المدى، أو سياسة الوصول إلى الاستقلال الكامل وتحرير الوطن من الاحتياج الاقتصادي للغرب عن طريق استغلال ثرواته المعدنية.

بطبيعة الحال فقد كانت آمالنا قد تعلّقت على العثور على البترول، خاصة وأن عدداً من شركات النفط كانت قد أظهرت إهتماماً بالبحث عنه منذ أيام الادارة العسكرية البريطانية (سنة ١٩٤٣).

وكانت الأمم المتحدة قبل استقلال ليبيا، قد اهتمت بالبحث عن الموارد الطبيعية، فأرسلت خبيرا جاب البلاد طولاً وعرضاً وأجرى بعض الدراسات الأولية وخرج من ذلك بنتيجة لم تكن مشجّعة، موجزها أن الأمل في العثور على بترول في ليبيا ضعيف جداً، وأنه، على أي حال، يتوقف على نتيجة الأبحاث الجارية عنه، في ذلك الوقت، في تونس.

وعندما أصبحت رئيسا للوزراء (في ابريل ١٩٥٤) كانت عمليات البحث والتنقيب عن البترول في تونس قد توقفت أو كادت تتوقف، كما أن الشركات الأمريكية التي كانت تنقب عن البترول في صحراء مصر الغربية كانت تستعد للانسحاب بعدما أتمت حفر العديد من الآبار الجافة العميقة. وبعبارة موجزة فإن بوادر العثور على البترول في ليبيا في ذلك الوقت لم تكن مشجعة.

من جهة أخرى لم يكن في مقدور الدولة الليبية الناشئة أن تتحمّل النفقات الباهظة التي يتطلبها البحث عن البترول في رقعة الوطن الشاسعة الواسعة، خاصة في ظروف غير مشجعة ودون أن يكون هناك أية اكتشافات بترولية تبرّر هذه النفقات وعلى أي حال لم يكن لدى الدولة أموال تنفقها لهذا الغرض حتى لو كانت البوادر مشجعة نوعا ما.

الخطوات التي اتخذتها وزارة محمود المنتصر

كما قدمت فإن بعض شركات النفط، وأغلبها شركات بريطانية، أبدت إهتماماً للبحث عن البترول منذ عهد الادارة العسكرية البريطانية سنة ١٩٤٣. وبعد الاستقلال تزايد عدد شركات النفط التي أبدت إهتماماً بليبيا، كان منها شركات أمريكية كبرى، وأخرى من تلك التي اصطلح على تسميتها بالمستقلة (وهي شركات بترول متوسطة الحجم لم يكن لها مساهمة في حقول نفط الشرق الأوسط وبالتالي فإن مصالحها ونشاطها وأهدافها مستقلة تماما عن التأثر بسياسة شركات النفط في الشرق الأوسط).

لذلك بادرت حكومة المنتصر إلى محاولة إعداد قانون ينظّم العمليات البترولية على أساس قانوني عام بدلاً من اتباع طريقة منح الامتيازات الفردية كما كان حاصلاً في مناطق بترول الشرق الأوسط (العراق - إيران - المملكة السعودية - البحرين - الكويت). ونظرا لأن إعداد قانون شامل يستغرق وقتاً طويلا،

ومشاورات معقدة مع حكومات الولايات في ظل الدستور الاتحادي، الذي وزع الاختصاص فيما يتعلق بأمور البترول بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات(الفقرة السادسة من المادة ٣٨ من الدستور) فقد رأت وزارة المنتصر اتخاذ خطوات تمهيدية لتحافظ على استمرار اهتمام شركات البترول، وتتيح في الوقت ذاته فرصة البدء في الاستطلاعات الأولية في انتظار صدور قانون شامل للبترول.

من أجل ذلك صدر قانون مختصر هو قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣، الذي نص على امكانية إصدار تراخيص استطلاع على النفط تجيز لحاملها القيام بالدراسات السطحية والتصوير الجوّي للمناطق التي يشملها الترخيص، دون أن يترتّب على إصدار هذه التراخيص أية حقوق للحصول على امتيازات نفطية مهما كانت نتيجة تلك الدراسات. وأعلنت الحكومة في نفس الوقت وبمنتهى الصراحة أنه لا يجوز القيام بأية عمليات غير تلك المحدّدة في التراخيص، وأن العمليات الأخرى لا بد لها من أن تنتظر صدور قانون البترول.

وتنفيذاً لذلك صدرت تراخيص استطلاع لجميع الشركات التي طلبتها، وكانت التراخيص شاملة لجميع البلاد وذلك لاتاحة أوسع فرصة للقيام بتلك الدراسات الأولية، بحيث تصبح الشركات مستعدة لتقديم طلباتها للحصول على عقود بترولية عند صدور القانون. وقبلت الشركات هذا الوضع الذي لا يترتب عليه أي حقوق، خاصة وأن شروط منح الامتيازات البترولية لم تكن قد حدّدت بقانون، وبالتالي فإن أية شركة من هذه الشركات لم تكن مطمئنة إلى أنها ستحصل على أي إمتياز بترولي مهما كانت نتائج دراساتها ومهما بلغت النفقات التي ستنفقها على تلك الدراسات.

بعد ذلك انهمك مستشارو الحكومة في إعداد مشروع قانون للبترول، ولكن مع الأسف كان جميع أولئك المستشارين من الأجانب المتعاطفين مع مصالح بعض الشركات (البريطانية). فقد كان المستشار القانوني للحكومة انجليزياً يدعى «وليام ديل»، ومستشار المعادن في وزارة المالية هولنديا يدعى هوجنهاوز أما المستشارون الماليون الغربيون الذين ساهموا في إعداد قانون البترول، فكلهم بريطانيون، لذلك فقد انعكس ميل هؤلاء المستشارين في مشروع قانون البترول الذي أعدوه ووزّعته الحكومة الليبية على شركات البترول لاستطلاع رأيها فيه. فمثلا سلّم مشروع القانون ذلك بحق الأولوية للشركات البريطانية لأنها بدأت البحث عن البترول في ليبيا منذ سنة ١٩٤٣!

وحق الأولوية هذا يعني أن تمنح الحكومة الليبية امتياز التنقيب عن البترول في جميع المناطق التي تطلبها الشركات البريطانية قبل النظر في طلبات الشركات الاخرى. وحق الأولوية هذا موضوع بالغ الأهمية والخطر، وضار بمصلحة ليبيا لأنه يقضي على التنافس بين الشركات، وبعبارة موجزة يمكن أن يؤدي إلى جعل البلاد كلها ضمن عقد امتياز واحد مع الشركات البريطانية (وهو ما يشبه ما كان عليه الحال في دول الشرق الأوسط البترولية في ذلك الوقت).

وتدعوني الأمانة إلى ذكر أن رئيس الوزراء محمود المنتصر، ووزير المالية الدكتور على العنيزي لم يخضعا للضغط البريطاني بل تهرّبا من إعطاء أي وعد محدد بقبول إعطاء الشركات البريطانية حق الأولوية.

هذا هو الحال عندما توليّت أمور البلاد وابتدأت في تنفيذ سياسة وزارتي الأولي كما قدمت. وللإنصاف والأمانة التاريخية فإنني أود أولا أن أشيد بالجهود المخلصة والنصائح المثمرة والمؤازرة القوية الحكيمة التي تلقيتها من صديقين وفيّين كان لتعاونهما معي أنجح الأثر في نجاح سياستي البترولية، والتي أحمد الله الذي وفقني لإتّباعها فقد فجرت ثروات الوطن البترولية في كفاءة وسرعة منقطعة النظير لم تحدث في أي بقعة من العالم طوال تاريخ البحث والتنقيب عن البترول.

أولهما المرحوم الدكتور على نور الدين العنيزي وزير المالية في حكومة المنتصر والذي استبقيته وزيرا للمالية في وزارتي الاولى.

لقد وقف العنيزي بجانبي ناصحا بحكمة وأمانة، مؤازرا بقوة وصلابة، متعاوناً باخلاص وتجرّد. آزرني بصدق وقوة وكياسة في مواجهة المناورات البريطانية التي كانت تسعى لانتزاع حق الأولوية في الحصول على الامتيازات البترولية، وساهم معي في مقاومة تلك الضغوط بالمراوغة والمكر أولا ثم بالرفض الحازم في آخر المطاف.

ثانيهما الدكتور أنيس مصطفى القاسم المستشار القانوني بوزارة العدل، والفلسطيني الأصل، الذي جعلته منذ أوائل عهدي في رئاسة الوزراء مسئوولا عن التفاوض الأوّلي مع شركات البترول حول مسودّة مشروع قانون البترول وتصحيح أحكام ذلك القانون، وجعله مراعيا لمصالح الوطن، واستبعاد ما أدخله المستشارون الغربيون فيه من محاباة للشركات البريطانية، ثم أوكلت إليه فيما بعد الاشراف

على إعداد قانون جديد للبترول يتمشى مع سياسة وزارتي الجديدة. وأخيرا عيّنته رئيسا لأول لجنة للبترول (كما سيرد فيما بعد) وكان في جميع هذه المناصب والمهمّات المثال النادر في الكفاءة والنزاهة والتفاني والمنفّذ الأمين لسياستي البترولية، ويرجع له بعض من الفضل في النجاح العظيم الذي يسّره الله لنا في مجال البترول.

الخطوات الأولى التي قامت بها وزارتي تنفيذاً للسياسة البترولية

خطوات حثيثة للتعجيل بإصدار قانون البترول

وكما شرحت في فصول سابقة فإن من أهم ركائز السياسة التي قرّرتها وزارتي الأولى كان البحث السريع الحثيث عن الثروات المعدنية خصوصا البترول أملاً في الاعتماد على ثروات الوطن في الوصول إلى استقلاله الاقتصادي الكامل، لذلك قررت الحكومة التعجيل في إصدار قانون البترول، لكي يحدد حقوق والتزامات جميع الأطراف حتى لا نقع فريسة للتعامل بطريق منح عقود الامتياز الفردية التي كانت سائدة في المنطقة في ذلك الوقت، والتي ساعدت على قيام الاحتكارات البترولية، وعلى بقاء كل من دول المنطقة المنتجة للنفط رهينة امتياز بترولي لشركة واحدة، أو مشاركة بين عدة شركات تستطيع التحكم في السياسة النفطية لتلك الدولة.

إصدار قانون البترول

وحيث أن قانون البترول يختلف في طبيعته عن القوانين الأخرى لأن تنفيذه يحتاج إلى قبول الشركات له في البداية، وإلاّ فإنها تحجم عن تقديم طلباتها، فقد رأت الحكومة كسباً للوقت، ألاّ تنتظر ملاحظات الشركات على المشروع الذي سبق توزيعه عليها (لاسيما أن مشروع القانون الموزع على شركات البترول قد سلم للشركات البريطانية بمبدأ الأولوية المرفوض من الوزارة الجديدة)، وأن تدعو الشركات بدلا من ذلك لاجتماع مشترك بينها وبين ممثلي الحكومة لبحث نقاط الخلاف وتسويتها قدر الامكان. وكان الهدف من هذه الطريقة هو أن يكون القانون في معظم أجزائه مقبولا من الحكومة الليبية ومن الشركات.

وكما قلت سابقا فإنه لا جدوى من إصدار قانون للبترول يكون مثاليا ولصالح الدولة في جميع جوانبه إذا كانت النتيجة أن الشركات ستمتنع عن الاقبال بسبب ما قد تراه من شروط مجحفة بحقوقها. ولذلك كان لا بد في البداية أن يكون القانون مقبولا بصفة عامة يراعي مصالح الجميع، أما بعد اكتشاف البترول وثبوت وجوده بكميات تجارية قابلة للاستغلال، فإن الوضع يختلف، وهذا ما حدث فعلا حتى في الأيام الأولي حين استغلت لجنة البترول التنافس بين الشركات للحصول على شروط أفضل من الشروط التي نص عليها القانون (كما سيتم شرحه فيما بعد).

اتخذت الحكومة قرارها بتوجيه الدعوة لشركات البترول للاجتماع المشترك مع ممثليها، وقررت تكليف الدكتور أنيس القاسم برئاسة الجانب الليبي في ذلك الاجتماع.

وبدأ الدكتور أنيس القاسم في الاعداد للاجتماع المشترك واطّلع لأول مرة على مشروع القانون الذي كان قد أعده المستشار القانوني الانجليزي وتم توزيعه على الشركات، وكانت له عليه ملاحظات عديدة أدرجها في مذكرة قدّمها اليّ وتم عرضها على مجلس الوزراء. ومن الأمور المهمة ذات الأثر البعيد التي عالجناها قبل أي أمر آخر مسألة تتعلق بالجانب التنفيذي للقانون، إذ لاحظنا أن مشروع القانون المعد من المستشار الانجليزي قد أوكل تنفيذه لأربع جهات:

جهة في كل ولاية من الولايات الثلاث ثم جهة في الحكومة الاتحادية، وذلك لمواجهة المشكلة الدستورية التي وزعت الاختصاص فيما يتعلق بالبترول بين الحكومة الاتحادية والولايات.

وتتمثل المشكلة الدستورية في أن المادة ٣٨ من الدستور الاتحادي، في ذلك الوقت، وزّعت الاختصاصات فيما يتعلق بعدد من الأمور، ومن بينها الثروة الطبيعية كالبترول، بين الحكومة الاتحادية والولايات. فعهدت تلك المادة للحكومة الاتحادية باختصاص التشريع والاشراف على تنفيذه، في حين عهدت للولايات باختصاص التنفيذ. وكانت هذه السلطات المشتركة مدار أخذ ورد ونزاع مستمر بين الحكومة الاتحادية والولايات.

وتطبيقا لتوزيع الاختصاصات هذا، نص مشروع قانون البترول (الذي وضعه المستشار الانجليزي) على إنشاء أربع جهات مختصّة في شؤون البترول، فأقام في كل ولاية جهة خاصة تتولى تنفيذ القانون داخل حدود ولايتها، وأقام جهة رابعة اتحادية تشرف على تنفيذ الجهات الولائية للقانون.

وفي الحال أدركنا الخطر على مصير البلاد الذي ينطوي عليه ذلك النص، بالرغم من أنه يتمشّى مع أحكام الدستور.

فوجود هذه الجهات المتعددة واستقلال كل ولاية بتنفيذ القانون في حدود ولايتها يؤدي إلى التنافس فيما بينها، كما يؤدي إلى استغلال شركات البترول لذلك التنافس لتحقيق مصالحها على حساب مصالح الوطن، ويزيد من حدة النّعرة الاقليمية في مسألة من أخطر المسائل، ويحول في الوقت ذاته دون وجود سياسة بترولية عامة يلتزم بها الجميع تشريعا وتنفيذا. وإذا عُثر على البترول في ولاية دون أخري، فإن هذه الاستقلالية تشجع الاتجاهات الانفصالية في وطن حديث الاستقلال، يربط ولاياته الثلاثة نظام اتحادي هش فضفاض. وقررنا عوضا عن ذلك أن تتولى تنفيذ القانون هيئة اعتبارية مستقلة يعيّن أعضاؤها باتفاق بين الحكومة الاتحادية والولايات، ويصدر بتعيين الأعضاء مرسوم ملكي تعبيرا عن مكانة الهيئة واستقلاليتها. وتُعرف هذه الهيئة باسم «لجنة البترول» وتتولى تنفيذ القانون نيابة عن كل ولاية من الولايات، وتخضع قراراتها لمصادقة وزير الاقتصاد الاتحادي، وبذلك تزاول صلاحيات الولايات والحكومة الاتحادية في نفس الوقت، وهي وسيلة ماهرة للخروج من مأزق تضارب الصلاحيات، وبذلك نكون قد أنشأنا جهازاً موحداً للتعامل مع شركات البترول.

وبعد مناقشة مستفيضة وافق مجلس الوزراء على ذلك الاقتراح. غير أن موافقة مجلس الوزراء وحدها لا تكفي، إذ لا بد من إقناع الولايات بهذا الحل، خاصة بعد أن كانت قد اطلعت على المشروع الذي يعهد لكل منها بالتنفيذ. وبادرتُ للاتصال بالولاة ورؤساء المجالس التنفيذية لشرح وتحبيذ فكرة إنشاء لجنة البترول، واستعملت في هذا السبيل جميع ما لدّي من وسائل الترغيب والاقناع ثم عقدنا اجتماعا مشتركا لبحث الموضوع. وبعد مناقشات مطولة مستفيضة ومناورات اتفقنا على إبرام اتفاق بين الحكومة الاتحادية والولايات بمضمون الاقتراح، حيث أنه لا يوجد مانع دستوري يحول دون ذلك الاتفاق، ولا يوجد ما يمنع كل ولاية من أن تحدد الجهة التي تتولى التنفيذ. فتم الاتفاق على أن تكون لجنة البترول هي تلك الجهة. وبالتغلب على هذه العقبة الدستورية أصبح الطريق مفتوحا للحديث مع الشركات من موقف موحد بسياسة بترولية واحدة تشريعا وتنفيذا.

وعقد أول اجتماع مشترك بين ممثلي الحكومة وممثلي الشركات في طرابلس في

اليوم الأول من نوفمبر ١٩٥٤ وتوالت الاجتماعات اليومية بعد ذلك شهرا كاملا.

وفي توجيه الدعوة للشركات، تعمدت الحكومة ألا تقتصر الدعوة على الشركات الكبرى، وبوجه الخصوص ألا تقتصر على الشركات المسيطرة على نفط الشرق الأوسط، وانما تعمدت أن تدعو أيضا مجموعة من الشركات المستقلة التي لم يكن لها في ذلك الوقت امتيازات بترولية في الشرق الأوسط، أو حتى خارج بلدانها، وذلك لإيجاد تنافس حقيقي بين الشركات.

فالشركات المستقلة التي ليس لها امتيازات بترولية في الشرق الأوسط أو خارج بلادها ستبذل كل جهدها للعثور على البترول وتسويقه في أقرب فرصة وبالتالي فإنها ستكون عنصر ضغط تنافسي مستمر على الشركات الكبرى، لاسيما وأن البترول الليبي، إن وجد، لا يحتاج للوصول إلى الأسواق الاوروبية أو الأمريكية إلى العبور من قناة السويس أو دفع رسوم القناة، ولا يحتاج كذلك إلى خطوط أنابيب تمر عبر أراضي بلدان أخرى بحيث يتعرض للإنقطاع، كما حدث مرارا للبترول العراقي المار عبر سوريا.

وبطبيعة الحال لم ترتح الشركات الكبرى لوجود هذه الشركات المستقلة وحاولت الطعن في كفاءتها وقدرتها على التسويق وقدرتها المالية. غير أن ذلك لم يؤثر على موقف الحكومة الليبية، وشاركت الشركات المستقلة، في الاجتماع على قدم المساواة مع الشركات الكبرى. وكذلك كنا قد اتخذنا منذ البداية، بالتفاهم بيني وبين الدكتور القاسم، موقفا محددا من طريقة منح عقود الامتياز.

ويتلخص ذلك الموقف في أن يكون الهدف من القانون تشجيع العمليات الميدانية والتركيز عليها، بأسلوب أو بآخر، بحيث نطمئن إلى أن البحث عن البترول سيسير بأسلوب جدّي وأن لا يكون هناك أي مجال لشركات البترول للحصول على مناطق يتراخى العمل فيها ولذلك استبعدنا منذ البداية فكرة محاولة الحصول على مبالغ كبيرة من الشركات في مقابل منحها عقود الامتياز، لأن هدفنا كان أبعد من مجرد الحصول على مبلغ مالي مقطوع ومؤقت وقد لا يتكرر، فلقد كان هدفنا هو إيجاد مصدر دخل ثابت ومستمر يحل مشاكل ليبيا الاقتصادية المزمنة، ولذلك قررنا التعامل مع تلك الشركات بمرونة كبيرة، واعطائها قدر معقول من الحرية فيما يتعلق ببرامج العمل والبحث عن البترول، علما بأنها، وبنص القانون، ستضطر للتخلي عن نسب كبيرة من المساحات على فترات متعاقبة وتعود إلى الحكومة الليبية

حرية التصرف فيها من جديد لشركات اخرى، وبشروط أفضل، بعد أن تكون قد اتضحت مدي انتاجيتها للبترول، فقد نصت المادة العاشرة من قانون البترول على انه:

التخلي عن منطقة العقد

١ـ يجب على صاحب العقد أن يخفض العقد إلى ٧٥ بالمئة من مساحتها الأصلية وذلك خلال السنوات الخمس الأولى مبتدئة من تاريخ العقد. وعليه خلال السنوات الثمانية من هذا التاريخ أن يخفضها مرة أخرى إلى ٥٠ بالمئة من مساحتها الأصلية وعليه خلال السنوات العشر من التاريخ ذاته أن يخفضها مرة ثالثة إلى ٣٢ وثلث بالمئة من مساحتها الأصلية بالنسبة إلى المناطق الواقعة في القسمين الأول والثاني وإلى ٢٥ بالمئة من مساحتها الأصلية بالنسبة إلى المناطق الواقعة في القسمين الثالث والرابع مع مراعاة ألا يفرض على صاحب العقد بحال من الأحوال تخفيض منطقة العقد إلى أقل من ٣٠٠٠ كيلومتر مربع في القسمين الأول والثاني وإلى أقل من ٥٠٠٠ كيلومتر مربع في القسمين الثالث والرابع.

٢ ـ يحق لصاحب العقد في أي وقت أن يتخلى عن منطقة العقد كلها أو بعضها بشرط إخطار اللجنة بذلك كتابة قبل التخلي بثلاث أشهر على الأقل.

٣ـ عند تطبيق الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة أن يكون لصاحب العقد حرية اختيار المساحات التي يتخلى عنها من جزء واحد أو أكثر من أجزاء منطقة العقد بشرط أن يكون الجزء أو الأجزاء التي يحتفظ بها متلاحمة ومحددة بقدر الامكان بالخطوط المبينة في الخريطة الرسمية الصادرة من اللجنة. وتظل لصاحب العقد جميع الحقوق الممنوحة له في عقد الامتياز بالنسبة إلى المساحات التي يحتفظ بها.

٤ـ يرفق بإخطارات التخلي رسم يحيل إلى الخريطة الرسمية الصادرة من اللجنة وكذلك بيان وصفي يوضحان على وجه الدقة المساحات المتخلي عنها والمساحات المحتفظ بها.

٥ـ فيما يتعلق بالمساحات التي يتخلى عنها صاحب العقد ينقضي حقه في استعمال أي حق من الحقوق المخولة له بمقتضى العقد فيما عدا ما نص عليه في البند ٢٦ من الملحق الثاني لهذا القانون كما تسقط عنه الالتزامات المفروضة عليه فيما عدا ما يتعلق منها بتصرفاته في المساحات المذكورة قبل التخلي عنها وذلك مع عدم الاخلال بما لصاحب العقد من حقوق استعمال في المساحات التي تخلى عنها.

واتفقنا كذلك ومنذ البداية على ألا تعطى أولوية الحصول على عقود الامتياز لأية شركة من الشركات مهما كان وضعها أو جنسيتها، وعلى أن ينظر إلى الشركات المؤهلة بمنظار المساواة.

حل مشكلة الأولوية
التي طالبت بها الشركتان البريطانيتان

كانت مشكلة الأولوية هذه من أعقد المشاكل، ولذلك فإنه من المهم والمفيد خصوصا للقراء من الجيل الجديد أن أشرح ببعض التوسّع مشكلة الأولوية التي كادت أن تسبب أزمة حادة مع الحكومة البريطانية، والتي وقفنا فيها، زملائي وأنا، موقفا وطنيا صلبا كان له أنجع الأثر في تكريس سياسة المساواة والتنافس الحر بين جميع الشركات، تلك السياسة التي سرعان ما آتت ثمارها في اكتشافات بترولية هامة وبسرعة لا مثيل لها في تاريخ البحث عن البترول.

كانت الشركتان البريطانيتان «شل» و«بريتش بتروليوم» قد قامتا أثناء الإدارة العسكرية (منذ سنة ١٩٤٣) بالبحث عن البترول في مناطق متعددة من ولايتي طرابلس وبرقة غير أنهما لم تعثرا على شيء، ولكنهما كانتا تطالبان بما أسمتاه حق الأولوية على غيرهما من شركات البترول في الحصول على المناطق التي تريدانها ثم بعد أن تختار هي ما تريد يجري توزيع المناطق المتبقية على بقية الشركات. وكانت تبرر طلبها في الأولوية بأنها جاءت إلى البلاد قبل غيرها وبذلت جهوداً وأموالاً في أبحاثها.

وبالرغم من أن وعود الإدارة العسكرية، لا تقيّد الحكومة الليبية بأي وجه، إلاّ أنه تبيّن بعد البحث أن الإدارة العسكرية البريطانية لم تلتزم قانوناً بأن تمنح أياً من الشركتين امتيازاً خاصاً. ثم أدّعت الشركتان حصولهما على وعود شفوية من رئيس الوزراء السابق محمود المنتصر ولكن البحث قد أثبت هنا كذلك أنه لا صحة لدعوى الشركتين، وكان من السهل عند هذا الحد إقفال دعوى الأولوية هذه لولا أن الحكومة الريطانية جاءت تؤيد دعوى الشركتين بقوة وبأنواع مختلفة من الضغوط بل أن مستشاري الحكومة الليبية الغربيين حاولوا توريط الحكومة الليبية فأدرجوا في مشروع قانون البترول الأول الذي وزّع على شركات البترول نصّاً غامضاً يقبل بمبدأ الأولويّة، والأدهى والأمر، هو ما اطّلعت عليه مؤخراً في الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية بما كان بينها وبين سفارتها في ليبيا وشركتي البترول البريطانيتين والمستشار القانوني للحكومة الليبية (وليام ديل) من تنسيق وتعاون وثيق لتوريط الحكومة الليبية لكي تعطي حق الأولويّة للشركتين البريطانيتين.

ورغبة في تقوية موقف الشركتين وإرهاب المسئولين الليبيين فقد اختارت شركة «شل» «البريجادير موريس لاش» كممثل لها في ليبيا. والبريجادير موريس لاش هذا كان أول حاكم عسكري بريطاني لولاية طرابلس الغرب عينه «المارشال مونتجمري» حاكماً (سنة ١٩٤٣). وكان لاش مشهوراً بالشدة في إدارته والتعالي والغطرسة في علاقته مع الليبيين. وظل البريجادير يتوهم أن أوامره أو طلباته لا زالت مطاعة ولا تقبل المناقشة كما كان الحال عندما كان حاكما عسكريا لطرابلس!

وزيادة في ايضاح خطورة قبول مبدأ الأولوية للشركتين البريطانيتين أكرر القول أن قبولنا إعطاء الشركتين البريطانيتين حق الأولوية كان سيحوّل الوطن كله إلى منطقة احتكار واحدة في يد الشركتين البريطانيتين كما كان الحال في ذلك الوقت في السعودية والكويت والعراق.

فكانت شركة «أرامكو» في المملكة السعودية وشركة "KOC" في الكويت وشركة "IPC" في العراق تتمتع بشبه احتكار تام لموارد البلاد البترولية، في حين كنا في ليبيا نهدف للتعاون مع أكبر عدد ممكن من الشركات المتعددة الجنسيات والمشارب (أي الشركات الكبرى والأخرى المستقلة) في جو من المساواة والتنافس الحر لنصل في أقل وقت إلى اكتشاف البترول بكميات وفيرة، ولنحصل من تلك الشركات ـ نتيجة تنافسها ـ على أفضل الشروط بما يحقق مصالحنا الوطنية.

لذلك فقد أردت أولاً أن أفهم الحكومة البريطانية والبريجادير لاش بالحسنى بأن مصلحة ليبيا تستدعي أن نتجنب موضوع الأولوية وأن نفتح باب التنافس الحر بين جميع الشركات المؤهلة وأن يتم هذا في مساواة عادلة بين جميع الشركات.

وفي نفس الوقت، ولتفادي تصادم مبكر مع الحكومة البريطانية، فقد كنت ألجأ إلى استعمال بعض الوعود المطاطة مثل «أنني برغم معارضتي لمبدأ الأولوية فإنني سأبذل جهدي في إقناع وزير المالية لايجاد حل وسط يحافظ على مصالح ليبيا الأساسية ويرضي الشركات البريطانية!» إلا أنني كنت على يقين من أنه لا وجود لمثل هذا «الحل الوسط» كما أنني كنت على تفاهم تام مع وزير المالية بل كنا نتقاسم الأدوار في مناورات كسب الوقت، وعاونني في مناوراتي هذه، بالاضافة إلى وزير المالية، الدكتور أنيس القاسم.

ولكن يبدو أن البريجادير لاش بدأ يدرك مراوغتنا، لذلك حاول أن يتخطى الوزارة وأن ينقل مساعيه ومطالبه إلى الملك ادريس كما يتضح من الرسالة المرسلة من السفارة البريطانية بطرابلس إلى وزارة الخارجية البريطانية، حيث ورد في الفقرة السادسة منها أن البريجادير لاش بالتفاهم مع مستر بريدجمان رئيس مجلس إدارة «بريتش بتروليوم» قد حثّ السفير البريطاني «سير أليك كيركبرايد» على رفع مظلمة الشركتين البريطانيتين إلى الملك ادريس،لأنه أقدر من وزرائه على فهم القيم المعنوية التي يقوم عليها مطلب الشركتين البريطانيتين في حق الأولوية. ولكن السفير كيركبرايد رفض بذل مساعيه في هذا الموضوع لدى الملك، لأن الملك سوف لن يتقبل مثل هذه المساعي بالرضى ذلك لأنها من اختصاص وزرائه.ثم يمضي سير أليك كيركبرايد فينصح البريجادير لاش بأن لا يلتمس موعدا لمقابلة الملك في هذا الخصوص. (انظر رقم ٤٩).

وفي طريقي لزيارة الرئيس «ايزنهاور» في واشنطن في يوليه سنة ١٩٥٤ توقفت ليومين في لندن ودعاني وزير الدولة للشؤون الخارجية «سلوين لويد» للغداء، ومن بين المواضيع التي أثارها معي كان طلب الشركات البريطانية للحصول على حق الاولوية، بل إن البريجادير تبعني إلى لندن وحاول انتزاع وعد مني ولكني اتبعت في كلتا الحالتين سياسة المجاملة ومزيجا من الوعود الجوفاء والتمنيات المطاطة، كل هذا كسبا للوقت حتى نصل إلى مرحلة حاسمة نعلن فيها سياستنا الحقيقية دون لبس أو غموض.

وتكشف وثائق وزارة الخارجية البريطانية (التي نشرت مؤخراً أي بعد مرور ثلاثين سنة من حدوث وقائعها) عن مدى الأهمية التي كانت تعيرها حكومة لندن والشركتان البريطانيتان لموضوع حصولهما على حق الأولوية، أي في حق اختيار المناطق البترولية والحصول عليها قبل غيرها من شركات البترول. كما تكشف هذه الوثائق النقاب عن التعاون الذي كان قائما بين ممثلي الشركتين البريطانيتين والمستشار القانوني الانجليزي الذي كان يعمل رئيسا لدائرة التشريع في الحكومة الليبية ويتولى إعداد قانون البترول الجديد!! بل أن هذه الوثائق تكشف النقاب عن محاولات مخجلة من قبل الحكومة البريطانية والمستشار القانوني العتيد وشركتي البترول البريطانيتين لتوريط الحكومة الليبية وحملها على قبول مبدأ الأولوية المذكور.

وللحقيقة والأمانة التاريخية فإن الواضح من الوثائق البريطانية أن الحكومات الليبية السابقة كانت تناور وتراوغ من أجل رفض طلب الشركتين البريطانيتين حتى تتهرب من قبول مبدأ الأولوية المذكور.

غير أنه من الواضح كذلك أن المستشار القانوني الانجليزي قد تمكن من إدخال نص صريح يعطي، عند تطبيقه، الأولوية للشركات البريطانية وذلك في مشروع القانون الذي أعده ووزّع نسخا منه على شركات البترول. ولذلك فانه عندما عقد الاجتماع المشترك الأول بين ممثلي الحكومة الليبية وممثلي شركات البترول في أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ فإن كبير ممثلي الحكومة الليبية (أنيس القاسم)، بناء على تعليمات مشددة مني، أبلغ الشركات قرار الحكومة الليبية النهائي بأنها ترفض رفضا قاطعا منح أية أولوية لأي شركة بترول وأن جميع الشركات ستعتبر متساوية من هذه الزاوية.

وكان وقع هذا القرار شديدا على الشركتين البريطانيتين، ولم يعد أمامها ألا أحد خيارين: أن تنفذا تهديدهما بالإنسحاب، أو أن تقبلا القرار الليبي. فقررتا قبول الوضع الجديد والتراجع أمام موقف الحكومة الليبية الصارم.

ويبدو أن وقع القرار كان شديدا ـ أيضا ـ على السفارة البريطانية في طرابلس فقد جاءني السفير البريطاني الجديد «جراهام» للحديث حول ذلك الأمر وكان رجلا كيّساً لبقاً، وأفهمته بسهولة أن مصلحة ليبيا العليا تعلو على أية مصلحة اخرى، ولا تسمح لي بأن أعطي أولوية لأحد، وتملي عليّ أن نجعل تعاملنا مع جميع الشركات تعاملا عادلاً منصفاً للجميع في جو من المنافسة الحرة النزيهة النظيفة دون أي محاباة.

وانهيت حديثي معه بالجملة الآتية:

«إنني أعرف أنك يا سعادة السفير ممثّل صاحبة الجلالة البريطانية، ولا أظنك ممثلا لشركتي بريتش بتروليوم أو شل».

وفهم السفير، ويبدو أنه حاول اقناع حكومته بسلامة وجهة نظرنا. إلاّ أن البريجادير لاش لم تتوقف تدخلاته ومؤامراته، بل حاول مرة أخيرة أن يحظى لشركته بأولوية بالنسبة لمنطقة تنافست عليها جميع الشركات في المرحلة الاولي لمنح عقود الامتياز. وسنأتي لذكر هذا فيما بعد.

ولا بد أن أشير هنا إلى حقيقة هامة جداً وهي أن الشركات البريطانية التي أقامت الدنيا وأقعدتها واستعملت وسائل الضغط لكي تفرض علينا حق الأولوية، لم تتمكن من اكتشاف نقطة بترول واحدة في حقوق الامتياز التي منحت لها، وكان الاكتشاف الوحيد الذي ساهمت فيه شركة "BP" الانجليزية في منطقة امتياز شركة بنكر هانت الأمريكية بعد الاندماج الذي حدث بين الشركتين في سنة ١٩٥٩، بعد خروجي من الوزارة بحوالي سنتين.

الاتصال بشركات البترول في أمريكا

كنت في زيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ١٩٥٤ وبعد انتهاء محادثاتي مع الرئيس ايزنهاور ومساعديه قمت، وبرفقة الدكتور علي العنيزي، بزيارة لولايات اوكلاهوما وتكساس ولويزيانا، حيث قمنا بزيارات مكثفة لحقول البترول في تلك الولايات الغنية بالبترول، واستمعت لشرح الخبراء وحاولت استيعاب أكبر قدر من المعلومات عن صناعة البترول كما ناقشت باسهاب كبار رجال تلك الصناعة، وفهمت منهم بكل صراحة ودون لبس أنهم على استعداد لبذل جهود كبيرة ورصد أموال وفيرة للبحث والتنقيب عن البترول في ليبيا، شريطة أن نضمن لهم معاملة أساسها العدل والانصاف والمنافسة الحرة النظيفة. كما فهمت فهما لا لبس فيه أن الشركات الأمريكية سواء منهاالكبرى أو المستقلة لن تقبل بأي نوع من الأولوية لأية شركة مهما كانت جنسيتها.

أود هنا أن أذكر قصة حوار جرى لي مع صحافي أمريكي متخصص في شؤون البترول. كان ذلك الصحافي ضمن مجموعة من رجال البترول اجتمعت بهم في هيوستن بتكساس أثناء تلك الرحلة، فاجأني الصحافي بسؤال محرج عندما قال «أنت تقوم بدعاية هنا لتشجيع شركات البترول ورؤوس الأموال الأمريكية للعمل في بلدك، وبذل جهدها وتوظيف أموالها هناك للبحث عن البترول، ولكن قل لي ما هو دليلك على وجود البترول في ليبيا؟» أطرقت قليلا ثم أجبت بسؤاله هل زار السعودية؟ وعندما أجاب بنعم، استأنفت قائلا «لا شك أنك رأيت في السعودية صحراء وجمال وبدو ورمال .. وبترول، كذلك في ليبيا عندنا صحراء وجمال وبدو ورمال .. فلا بد أن يكون لدينا بترول ..!» وتعالت ضحكات الحاضرين .. ثم أضفت أن هذا هو الدليل الوحيد الذي أملكه الآن!

إني أذكر هذه القصة ليدرك القارىء الوضع الذي كنا نواجهه سنة ١٩٥٤ عندما كنا نحاول بكل الوسائل تشجيع رؤوس الأموال والتقنية الغربية للبحث عن البترول في ليبيا، وليعرف كذلك الأسباب التي جعلتنا نصدر قانون البترول الأول في صورته المعتدلة المنصفة المشجعة للشركات على استثمار اموالها للبحث والتنقيب عن البترول. ولكن بمجرد أن اكتشف البترول وتأكد وجوده بكميات تجارية، بدأت لجنة البترول في المطالبة بامتيازات كثيرة وتحسينات جديدة على نصيب الحكومة من الدخل والآتاوات، كما سيأتي شرحه فيما بعد.

ولعله من الطبيعي - الآن - وبعد اكتشاف البترول بكميات تجارية في مواقع متعددة، أن يظن البعض أن الشروط التي وردت في قانون البترول كانت سخية إلى حد ما بالنسبة لشركات البترول، غير أن هذا الظن يتناسى تماما أن الامكانيات البترولية في ليبيا كانت مجهولة تماما، وأنه لولا هذا «السخاء» فانه كان من المشكوك فيه جدا أن تقدم الشركات البترولية على انفاق الملايين من الدولارات لمجرد الأمل في العثور على البترول، ويتجاهل الهدف الأساسي الذي كنا نسعى اليه وهو محاولة تأمين الاستقلال الاقتصادي للبلاد. ويتجاهل اخيرا أن التأكد من وجود البترول بالفعل، هو العامل الحاسم الذي أدى إلى تطوير شروط العقود البترولية، وبدون ذلك لم يكن هذا ممكنا.

النقاط الأساسية
التي ارتكز عليها قانون البترول الجديد

ذكرت فيما سبق أن النقاط الأساسية التي ارتكز عليها القانون هي ضمان العمل الجدي بحيث لا تتقاعس الشركات في البحث عن البترول والعثور عليه بأسرع ما يمكن، والطريقة التي سار عليها القانون في غاية البساطة ولا يبدو في ظاهرها أي إرهاق على الشركات،. وتتلخص في نقطتين:

الأولي: أن كل عقد امتياز يعتبر عقدا مستقلا قائما بذاته وبالتزاماته، بحيث أن الوفاء بالتزامات عقد آخر أو حتى القيام بنشاط بترولي يفوق الالتزامات التعاقدية الصريحة. لا يعدّ مبررا للتقاعس عن الوفاء بالالتزامات الواردة في العقود الأخرى.

الثانية: على صاحب عقد الامتياز أن يتخلي إجباريا عن نسبة معينة من مساحة امتيازه البترولي المحدد في العقد بعد فترات حددها القانون، بحيث لا يبقى في يديه بعد عشر سنوات من إبرام العقد أكثر من ثلث أو ربع المنطقة الاصلية (حسب القسم البترولي الموجود فيه العقد) وقد سبق وأن أشرت إلى نص المادة العاشرة من قانون البترول التي فصّلت هذه المسألة.

معنى هذا أنه يتعين على صاحب عقد الامتياز أن يبذل قصارى جهده، خلال الفترة الزمنية المحددة للتخلي، لكي يتعرف على الامكانيات البترولية للمنطقة بحيث لا يتخلى عن منطقة مأمولة. إزاء هذا، فإن مسألة الالتزامات المالية بالانفاق أو وضع برنامج محدد للتنقيب والبحث يلتزم صاحب العقد بتنفيذه كانت مسألة ثانوية. لأن مصلحته تفرض عليه جدية البحث والعمل والا أضاع على نفسه فرصة العثور

على البترول بالتنازل عن مناطق ربما يعثر فيها عليه لو أنه بذل جهدا جديا .. ونتيجة لهذا المنهج شهدت ليبيا في السنوات الخمس الأولى بعد صدور قانون البترول أكبر نشاط بترولي في تاريخ صناعة البترول في العالم.

البترول ملك الأمة الليبية

بعد الانتهاء من وضع مشروع القانون من قبل الإجتماع المشترك، عُرض المشروع على مجلس الوزراء فوافق عليه، بعد إدخال تعديلات طفيفة. ثم جرى عرضه على مجلسي النواب والشيوخ وتمت الموافقة عليه وإصداره بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١ بعد مناقشات حادة وصعوبات كثيرة أثارها تمسك نواب يمثلون بعض القبائل مطالبين لقبائلهم بالحق في جزء من الثروة البترولية، بل أن بعض أولئك النواب نادى بمطلب ملكية الأشخاص والقبائل لجميع ما يعثر عليه في أراضيهم من ثروات معدنية أو بترولية، وأيدوا وجهة نظرهم هذه بما هو جار في الولايات المتحدة حيث يمتلك الأفراد جميع ما يعثر عليه في أراضيهم من بترول. ومن السهل على القارىء تصور ما كان قد يحدث لو قبلنا بهذا المطلب من تفاوت خطير في توزيع الثروة في الوطن. لذلك فقد قاومنا ذلك المطلب بكل قوة واستعملنا في ذلك من الحيل والمكر والمناورات والضغوط قدرا كبيرا حتى تمكنا من تثبيت مبدأ ملكية الدولة لجميع ثروات الوطن البترولية.

وقد تم نشر قانون البترول في الجريدة الرسمية يوم ١٩٥٥/٦/١٩ وسرى مفعوله اعتبارا من ١٩٥٥/٧/١٩.

إنشاء لجنة البترول

ولتنفيذ القانون كان لا بد من تشكيل لجنة البترول. وحصل التشاور مع الولاة وتم الاتفاق على تشكيل اللجنة الاولى من الدكتور أنيس القاسم رئيسا وعضوية كل من محمد السيفاط (عن ولاية برقة) والطاهر البشتى (عن ولاية طرابلس) وأبو بكر أحمد (عن ولاية فزان). وصدر مرسوم ملكي بتعيينهم يوم ٢١ مايو سنة ١٩٥٥، بعد شهر واحد فقط من صدور القانون وقبل حتى نشره في الجريدة الرسمية وذلك حتى تكون اللجنة جاهزة لتطبيق القانون بمجرد دخوله حيّز التنفيذ.

وبدأت اللجنة عملها، وكان عليها أول الأمر، وفقا للقانون أن تتلقى الطلبات من الشركات. وقد وضع القانون معايير محددة للشركات التي يمكن أن ينظر في طلباتها الأصلية، ومن بين هذه المعايير الخبرة في صناعة البترول والكفاءة المالية، على أن يراعى دائما عنصر هام وهو مصلحة البلاد العليا. وفي اطار هذا المعيار يمكن رفض أية شركة، حتى ولو كانت مؤهلة من النواحي الأخرى، إذا رؤى أن منح عقود لها لا يخدم مصلحة البلاد. وكانت أول مناسبة لتطبيق هذا المعيار عندما تقدمت مجموعة شركات «كونورادو» (اويزس فيما بعد) طالبة عقود امتياز في الدورة الاولي لمنح العقود، فبعد البحث تبين للجنة أن هذه الشركات وإن كان عددها ثلاث شركات، إلا أنها متداخلة وتكوّن مجموعة واحدة، ورأت اللجنة، وقد وافقتها على رأيها، أن اعتبار هذه الشركات في هذه المرحلة ثلاث شركات مستقلة لا يخدم المصلحة العامة لانه يركز في يد مجموعة واحدة ما يمكن لثلاث شركات مستقلة الواحدة عن الأخرى أن تحصل عليه وتركز جهودها فيه. ولذلك وبالاتفاق معي ومع وزير الاقتصاد الوطني اتخذت اللجنة قرارا باعتبار هذه الشركات الثلاثة شركة واحدة في تلك المرحلة لأغراض الحصول على عقود الامتياز. واحتجت الشركات الثلاثة على ذلك القرار، ولكنها لم تجد منفذا للخروج منه بالنظر الى التفاهم الوثيق الذي كان قائما بين جميع المسؤولين. ولو كانت هناك أربع جهات، كما قال المشروع الأصلي لقانون البترول، لما أمكن الوصول إلى هذا الاتفاق.

وبموجب القانون كان على الشركات أن تقدم طلباتها قبل منتصف ليلة ١٩٥٥/٧/٢٦ حتى تعتبر طلباتها متساوية في الأولوية.

ولذلك بقيت مكاتب اللجنة مفتوحة تتلقى الطلبات حتى منتصف الليل من تلك الليلة.

وبطبيعة الحال فقد جاءت الطلبات متعارضة فيما بينها ومتداخلة، وبموجب القانون كانت المرحلة الاولى على هذا التعارض هو التفاوض فيما بين الشركات، فاذا فشلت في مفاوضاتها اتخذت اللجنة القرار الذي تراه مناسبا.

وقد يبدو غريبا أن يترك للشركات أن تتفاوض، ولكن تزول الغرابة إذا تذكرنا:

أولاً: أن البلاد كلها تعتبر بكرا من الناحية البترولية فلا ميزة، في ذلك الحين، لمنطقة على أخرى.

وثانيا: فإن الشركات التي قبلت طلباتها جميعها اعتبرت مؤهلة قانونا للحصول على عقود بترولية، ولهذا لا فرق عندنا اين تعمل هذه الشركة أو تلك.

ثالثا: أن القانون قد عيّن الحد الأعلى الذي يمكن لأي شركة أن تحصل عليه سواء من حيث مساحة المنطقة وعدد العقود أو حتى شكل هذه المناطق على الطبيعة.

وكانت نتيجة المفاوضات تسوية الخلافات في جميع المناطق باستثناء منطقة واحدة، وأدت هذه التسوية إلى انتشار العقود في معظم أرجاء البلاد بحيث عمّت الفائدة جميع المناطق وليس مناطق محددة. وهذا من ضمن ما كنا نسعى اليه.

أما المنطقة التي لم يحصل اتفاق بشأنها فهي مساحة ثمانية كيلومترات مربعة في شمالي ولاية برقة تعرف بمنطقة «جردس العبيد». وكان سبب تناحر الشركات عليها أن الظواهر الجيولوجية السطحية تشير كلها إلى احتمال وجود البترول فيها. وكان على اللجنة أن تحل الخلاف، وبالاتفاق معي، وكنت أعقد اجتماعات يومية مع رئيس اللجنة الدكتور أنيس القاسم نبحث فيها التطورات ونضع التصورات والحلول، إتفقنا على استغلال تلك الفرصة إلى أبعد حد ممكن ما دام أن تلك هي المنطقة التي يبدو أنها المأمولة في العثور على البترول وإخراج البلاد من ضائقتها المالية.

وبدأ رئيس اللجنة التفاوض مع الشركات واحدة واحدة سعياً وراء الحصول على أفضل العروض. وكان الذي نسعى اليه ليس دفعة مقدمة تصرف وينتهي أمرها، وانما كنا نسعى للحصول على برنامج عمل مكثّف يحقق الأمل في اكتشاف البترول بأسرع ما يمكن. وبعد مفاوضات مضنية جاء أفضل العروض من شركة صغيرة هي «الشركة الليبية ـ الأمريكية للبترول» حيث تم الاتفاق معها على تقسيم تلك المنطقة إلى ثلاثة أجزاء، ووضع برنامج للحفر في كل جزء من هذه الأجزاء الثلاثة بعدد الآبار التي يجب أن تحفر وبالمدة التي يبدأ فيها الحفر، وكانت ثمانية أشهر فقط وهي فترة زمنية قياسية، ربما لم تكن كافية حتى لإستيراد معدات الحفر اللازمة من الخارج، لقد كانت المهمة المطلوبة من هذه الشركة في غاية الصعوبة، ففي الوقت الذى يمنح فيه قانون البترول جميع الشركات مهلة ثمانية أشهر للقيام بأعمال الاستطلاع ـ فقط ـ عن البترول (مادة ١١) اشترطنا نحن على هذه الشركة أن تقوم خلال ذات المهلة (ثمانية اشهر) بحفر الآبار الثلاثة المتفق عليها. ولم يكن مهماً أن الشركة صغيرة ما دامت قادرة على الوفاء بالتزاماتها لأن العثور على البترول في حد ذاته كان كفيلا باحداث تغييرات جوهرية في حياة البلاد وفي النشاط البترولي بشكل عام.

طرد «البريجادير موريس لاش» من ليبيا

كان من عادة البريجادير موريس لاش، ممثل شركة «شل» في ذلك الوقت أن يستعمل اسلوب التهديد للحصول على امتيازات خاصة لشركته. وكانت تهديداته تقابل دائما بالرفض سواء مني أو من رئيس اللجنة الدكتور أنيس القاسم. والبريجادير لاش كان قبل الاستقلال الحاكم العسكري لطرابلس الغرب، كما ذكرت سابقا، وظل يتوهم أن أوامره أو طلباته مطاعة ولا تقبل المناقشة. وكانت أول صدمة له هو رفض منح شركته أية أولوية في اختيار المناطق والحصول على امتيازات بترولية. وكان يهدّد ويتوعد إذا لم يُستجب لموقف شركته من هذا الطلب.

وجاءت الصدمة الثانية عندما قررت اللجنة منح امتياز منطقة جردس العبيد التي تزاحمت عليها جميع الشركات لشركة صغيرة هي «الشركة الليبية ـ الأمريكية للبترول» وكان البريجادير لاش قد عقد عدة اجتماعات مع رئيس اللجنة قبل اتخاذ القرار، وهدّد بأن شركته ستنسحب اذا أعطي الامتياز في تلك المنطقة لغيرها. كما أنه رفض أن يقبل الشروط التي قبلتها الشركة الليبية ـ الأمريكية في برنامج الحفر السريع كما ورد! وكان جواب رئيس اللجنة باستمرار بأن شركته حرة في اتخاذ الموقف الذي تريده. وأما اللجنة فدورها هو حماية مصلحة البلاد وتتخذ قراراتها في ضوء تلك المصلحة.

وبعد صدور القرار وجّه البريجادير لاش رسالة إلى اللجنة وبعث منها نسخة إليّ يحتج فيها على القرار ويعبّر عن رأيه بأن اللجنة لم تتصرف وفق مصلحة البلاد عندما منحت الامتياز لتلك الشركة بدلا من شركته. وعلى الفور طلبت من رئيس لجنة البترول أن يستدعي البريجادير إلى مكتبه ويخبره أن الذي يقرر ما هو من مصلحة البلاد هو الحكومة الليبية وليس البريجادير لاش، وأن اللجنة ترفض هذا النوع من التدخل، وأنه (اي رئيس اللجنة) سيطلب من شركة «شل» سحبه (أي سحب لاش) من البلاد. وبالفعل وجه رئيس اللجنة رسالة لرئاسة شركة «شل» طلب فيها سحب ممثلها البريجادير لاش فتم نقله إلى خارج البلاد على الفور.

وشاع الخبر لدى الشركات وكان المقصود به أن يكون درسا لها جميعا من أننا نرفض أن تتدخل الشركات بأي وجه من الوجوه في القرارات التي تتخذها اللجنة في حدود القانون.

وبطبيعة الحال روّجت بعض الشركات بأن منح عقد الامتياز للشركة الليبية ـ الأمريكية كان نتيجة رشوة، مع أن الشروط القاسية التي فُرضت على تلك الشركة كافية في حد ذاتها لدحض أية تهمة من هذا القبيل. بل أن هذه الشركة قبلت شروطا رفضت الشركات الأخرى قبول ما هو أقل منها.

وانغمست الشركة الليبية ـ الأمريكية للبترول في عمليات الحفر في منطقة جردس العبيد وأغفلت أن تقوم بأي نشاط في عقد آخر من عقودها في منطقة فزان. وكان القانون يفرض مباشرة أعمال الاستطلاع عن البترول في كل من العقود خلال ثمانية أشهر من التوقيع على العقد. وجاءني الدكتور أنيس القاسم يخبرني بأن الشركة الليبية ـ الأمريكية تعتبر مخالفة لشروط عقد امتيازها في منطقة فزان، وبالتالي فإن من حق اللجنة أن تسحب العقد وتلغيه، وأنه يرى من الضروري إلغاء العقد أولاً لأن الشركة أخلّت بشروطه، وثانيا لتعرف جميع الشركات بأن اللجنة لن تتهاون في مسألة وفاء الشركات بجميع التزاماتها على الوجه الصحيح الذي يقتضيه القانون. ووافقت على اقتراحه دون تردد.

وبالفعل اتخذت اللجنة قرارها بالغاء عقد الشركة الليبية ـ الأمريكية بولاية فزان بالرغم من احتجاجات الشركة وتبريرها لموقفها بأنها كانت منهمكة في تنفيذ التزاماتها في منطقة جردس العبيد.

وبصدور هذا القرار تبخرت الشائعات وتأكد لجميع الشركات أن السيادة فعلا هي للقانون، وللقانون وحده.

ولعلّه من المفارقات العجيبة أن منطقة جردس العبيد التي تنافست عليها شركات البترول وتناحرت من اجل الحصول على عقد الامتياز فيها، والتي كنا نعّول عليها كثيرا في الحصول على عائد سريع يخرج البلاد من ضائقتها المالية لم يعثر فيها على أي بترول!! فلقد قامت الشركة بحفر البئر الاول ووجدته جافا، وحاولت التخلص من العقد الذي يلزمها بحفر ثلاثة آبار في ذات المنطقة، ولكننا رفضنا محاولتها وأجبرناها على حفر البئرين الذين نُص عليهما في العقد، وبكل أسف كانا جافّين هما أيضا.

وبمناسبة الحديث عن الرشوة، كان من الضروري إفهام شركات البترول بأن

الرشوة لا محل لها في ليبيا في ذلك الوقت، وجاءت مناسبة لوضع هذه النظرية موضع التطبيق، ذلك أن إحدى الشركات الأمريكية تقدمت بطلب للحصول على عقد امتياز ورفضت اللجنة طلبها. ولم تمض أيام إلاّ والشركة ترسل رسالة لرئيس اللجنة تفيده بأنها اشترت باسمه أسهما في شركة ملاحة، وأنها في استطاعتها أن تضع هذه الاسهم باسم وكيل له بحيث لا يُعرف أبدا بأنها له، وفي المقابل، بطبيعة الحال، طلبت مساعدته في الحصول على عقود الامتياز.

وأطلعني رئيس اللجنة على تلك الرسالة فوجهته بأن يحولها للنيابة العامة وذلك للقبض على ممثل الشركة عندما يدخل البلاد بتهمة محاولة رشوة موظف عمومي. وبالفعل قام رئيس اللجنة بإبلاغ النيابة العامة في طرابلس بالواقعة وطلب منها اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويبدو أن الشركة المذكورة قد أحسّت بما حدث وخاصة عندما لم يصلها رد بالقبول من جانب رئيس اللجنة فلم ترسل أحداً إلى طرابلس. غير أن رئيس اللجنة بدأ يطلع مدراء الشركات على تلك الرسالة وعلى قرار إحالتها للنيابة العامة بحيث تدرك تلك الشركات بأن الموقف ضد محاولات الرشوة موقف جدّي وحاسم وأن أية محاولة من ذلك القبيل ستعرض من يقوم بها لتهمة جنائية توصله إلى السجن لا محالة.

بهذا الأسلوب وبهذه الأمثلة الواقعية أصبح واضحاً لدى الجميع بأنه لا مجال للتلاعب أو التحايل وأن القانون وحده هو الذي يحكم العلاقة بين الحكومة والشركات.

ومع الأسف فإن هذا الموقف لم يستمر بعد استقالتي، وبدأ رئيس اللجنة يتعرض لضغوط لا حدود لها من أصحاب النفوذ ومن كبار المسؤولين في الدولة. ووقف وحده يقاوم هذه الضغوط دون أن يجد سندا له من رئيس الوزراء الذي خلفني في الحكم. ففي أيامي في الوزارة كان رئيس اللجنة مستريحا من الاتصالات والضغوط لأن موقفي من ذلك كان واضحاً كل الوضوح، وكان الجميع يعلم أن لا فائدة من وراء ذلك. وبعد استقالتي تغيرت الأمور مع الأسف، وصار يحارب وحده دون سند، وكانت المناسبة الاولى والتي اعرفها تتعلق بمنح عقد امتياز لشركة «أجيب» الايطالية.

محاولات لتعديل أساس توزيع ارباح البترول

لقد كانت سياسة الحكومة، حتى قبل اكتشاف البترول، تهدف إلى تحسين شروط العقود لصالح الدولة الليبية كلما سنحت الفرصة لذلك، وبالفعل فقد صدرت عقود متعددة بشروط أفضل من العقود الأولى من الناحية المالية بوجه خاص، إلا أننا لم نستطع التغلب على مبدأ مناصفة الارباح الذي كان قد استقر في البلدان المنتجة للبترول في الشرق الاوسط.

وسنحت الفرصة بظهور «انريكو ماتاي» رئيس شركة «أجيب» الايطالية في الميدان البترولي. فقد اتفق «ماتاي» مع الحكومة الايرانية في أوائل سنة ١٩٥٧ على عقد جديد تكون فيه نسبة الأرباح للحكومة الايرانية ٧٥٪ وال ٢٥٪ المتبقية لشركة أجيب. ولهذا فقد سارعتُ وأجريت إتصالات «بماتاي» وساعدني في ذلك صديق إيراني هو «السيد انتظام» رئيس شركة البترول الوطنية الايرانية في ذلك الوقت، وهو الذي تفاوض مع «انريكو ماتاي» نيابة عن الحكومة الايرانية.

وبدأتُ مع ماتاي المفاوضات بعلم رئيس لجنة البترول ومشاركته في إعداد الوثائق اللازمة، ووصلنا الى المراحل الاخيرة من الاتفاق غير انني استقلت قبل التوقيع على العقد مع شركة «أجيب».

لم تكن أهمية محاولة الاتفاق مع شركة أجيب محصورة فقط في ميزة حصول ليبيا على ٧٥٪ من الأرباح مقابل ٢٥٪ للشركة الايطالية، بل أن الاهمية الخطيرة تكمن في هدف تحطيم مبدأ مناصفة الأرباح مع شركات البترول الذي كان أساساً للعقود البترولية في ليبيا والشرق الاوسط (كانت الدول المنتجة تتقاسم ارباح البترول مناصفة مع شركات البترول بعد استقطاع المصاريف)، ومن البديهي أن هذا لو تحقق سيعدُ سابقة خطيرة لا شك ستليها محاولة من الحكومة الليبية لتطبيقها على العقود السابقة، لذلك فقد كانت مفاوضاتنا مع انريكو ماتاي محاطة بسرية تامة تجنبا لما قد تقوم به شركات البترول الأخرى من عراقيل وصعوبات لو علمت بتلك المفاوضات واشتمّت منها ما ستواجهه من سابقة خطيرة تفقدها جزءاً هاما من أرباحها.

لما تقدم، وحرصا على المصلحة الوطنية العليا فإنني بعد استقالتي أطلعت خليفتي (عبد المجيد كعبار) على تفاصيل مفاوضاتنا مع الشركة الايطالية، شارحا تفاصيلها ولافتا نظره إلى الفوائد العظيمة التي كنا نتوقعها من وراء ذلك الاتفاق

على عقود الامتيازات البترولية الاخرى، ونصحته بالمضيّ في تلك المفاوضات متعاونا مع رئيس لجنة البترول الذي كان على علم تام شامل بكل تفاصيل تلك المفاوضات، وشدّدت على خليفتي أهمية السرّية التامة محذراً إياه من العراقيل والصعوبات التي قد تقيمها شركات البترول الأخرى لو تسرّب لها سر مفاوضاتنا مع شركة «أجيب». وأكد لي رئيس الوزراء الجديد تقديره لجهودي وإصراره على إتمام المفاوضات مع الشركة الايطالية على نفس النهج الذي سرت عليه جملة وتفصيلا.

ومع الأسف الشديد فإن شيئا من هذا لم يحدث. بل بالعكس سرعان ما تسرب سر مفاوضاتنا مع شركة أجيب إلى الشركات الأخرى فهبّت بمكرها ونفوذها ومؤامراتها لوأد المفاوضات مع شركة «أجيب» وتم لها ذلك في يسر وبأقل ثمن وعناء.

إجهاض الاتفاق مع شركة «أجيب» الايطالية

شرحت سابقا أن اهتمامي العظيم بشؤون البترول، ورغبتي الشديدة في دفع نشاطه بسرعة فائقة وحمايته من الضغوط السياسية والمصالح الشخصية جعلتني أقيم سدا منيعا حول لجنة البترول ورئيسها لحمايتهم من التدخلات والضغوط بحيث تكون قراراتهم أساسها أن السيادة للقانون وحده. وبالفعل اكتسبت لجنة البترول، في سنواتها الأولى على الأقل، سمعة عالية في النزاهة والكفاءة وسرعة الانجاز والمراعاة التامة لسيادة القانون والحرص الشديد على مصالح الوطن .وكان لهذه السمعة الطيبة ما جعل شركات البترول تشعر بالثقة والاستقرار وتطمئن لجو الانصاف فاندفعت صناعة البترول بكل قواها في نشاط بترولي منقطع النظير.

غير أن جو الثقة في سيادة القانون والاطمئنان لنزاهة قرارات لجنة البترول بدأ يتناقص بعد استقالتي - ويعلم الله - أنني أذكر هذه الحقيقة المؤلمة بكل أسف وأسى دون تفاخر أو مباهاة، ذلك أن ذوي النفوذ ورجال الحاشيات الملكية والوزارية ومحسوبيهم والتابعين ... أولئك الذين اصطلح الناس على تسميتهم «بمراكز الفساد» سرعان ما خلي لهم الجو وشعروا بزوال ذلك الحاجز الذي كان يمنعهم من الوصول إلى لجنة البترول، فبدؤا زحفهم الكريه عليها وعلى رئيسها بمساعٍ حثيثة لطلبات وصفقات تتعارض مع مصلحة الدولة وأيدوا مساعيهم تلك بالتلميح والضغط والتهديد. وعندما لجأ رئيس اللجنة

إلى رئيس الوزراء أملاً أن يحميه من تلك الضغوط لم يجد عنده لا الحماية ولا التأييد بل سمع منه النصح بالتعاون مع الفساد الجديد!

وفي تلك الفترة كان أهم «مراكز الفساد» في عهد الحكومة التي تولت بعدي هو عبد الله عابد السنوسي، الصديق الحميم لرئيس الوزراء الجديد والحليف العتيد لأهم رجال الحاشية الملكية...

وعندما تسّرب خبر المفاوضات السرية الجارية بين الحكومة الليبية وشركة «أجيب» الايطالية، - وأود أن يعف قلمي عن ذكر تفاصيل تسريب ذلك السر - فإن مجموعة من الشركات الأمريكية التي شعرت بالخطر الداهم الذي يهدد أرباحها في ليبيا، لو تمّت سابقة اقتسام الارباح البترولية بين ليبيا وشركة أجيب على أساس ٧٥٪ للدولة و٢٥٪ للشركة، أقول أن تلك المجموعة من الشركات الأمريكية استنجدت بنفوذ عبدالله عابد واتفقت معه نظير «ثمن بخس دراهم معدودة» على أن يحصل لها من لجنةالبترول على عقد امتياز لنفس المنطقة التي كانت موضع المفاوضة مع شركة أجيب!!

وجاء عبدالله عابد ليبلّغ رئيس لجنة البترول أمراً شفويا من رئيس الوزراء برفض طلب شركة «أجيب» للحصول على امتياز بترولي، وإعطاء نفس منطقة الامتياز إلى مجموعة من الشركات الأمريكية تقدمت في نفس اليوم بطلب للحصول على ذلك العقد! وأسقط في يد رئيس اللجنة المسكين ولكنه رفض تلقي تعليمات من رئيس الوزراء عن طريق شخص غير مسؤول وغير مؤهل لذلك (برغم نفوذه الطاغي). وبعد يومين استدعاه رئيس الوزراء إلى مكتبه وأفهمه أنه يود أن يجامل ويساعد عبدالله عابد باعطاء، عقد امتياز المنطقة التي تطالب بها شركة «أجيب» للشركات الأمريكية التي يمثلها، ولفت رئيس الوزراء نظر رئيس اللجنة إلى نفوذ عبدالله عابد «الذي أصبح يعيّن ويقيل الوزراء»! ولكن رئيس اللجنة رفض أمر رئيس الوزراء ولفت نظره إلى الفوائد العظيمة التي يحتوي عليها الأساس الجديد الذي سيقوم عليه الاتفاق مع شركة أجيب، ولفت نظره كذلك إلى رد فعل هذا الاتفاق على العقود الموقعة سابقا مع الشركات المختلفة، وختم كلامه بأنه كرئيس للجنة البترول لا يستطيع أن يتغاضى عن تلك الفوائد العظيمة التي يحتوي عليها أساس الاتفاق الجديد مع شركة أجيب، ولكن إذا أصر رئيس الوزراء على رأيه وقرّر أن مصلحة البلاد هي في استبعاد شركة أجيب ومنح نفس المنطقة لمجموعة

الشركات الأمريكية، فما على رئيس الوزراء إلاّ أن يوجه رسالة خطية بذلك إلى لجنة البترول، بصفته المسؤول الأول عن مصلحة البلاد العليا، ولجنة البترول ملزمة قانونا بمراعاة مصلحة البلاد العليا في القرارات التي تتخذها.

وأذكر انني تحدثت مع عبد المجيد كعبار رئيس الوزراء لتأييد رئيس اللجنة في هذا الموضوع، ولمته على موقفه المساند لعبدالله عابد المتعارض مع مصلحة الوطن وذكّرته بالحديث الذي جرى بيننا بعد استقالتي والذي سبق الإشارة اليه، ولكن رئيس الوزراء ردّ بأنه تلقى توجيها ساميا بعدم التعامل مع الشركات الايطالية (إنني أعتقد أن هذا الرد لم يكن له أي أساس من الصحة بل اعتقد أنه تبرير رخيص جاء به رئيس الوزراء لتغطية موقفه الضعيف أمام عبدالله عابد).

وبعد أيام من ذلك الاجتماع (اكتوبر ١٩٥٧) وردت للجنة البترول رسالة خطية من رئيس الوزراء تفيد أن المصلحة العليا للبلاد تقتضي عدم منح عقود لشركات النفط الحكومية، وحيث أن شركة «أجيب» حكومية فإن مؤدى تلك الرسالة منع إصدار عقد امتياز لها. وإزاء تلك الرسالة لم يعد هنالك مجال للتعامل مع الشركة الايطالية. وأصبح لا مفر من إصدار العقد لمجموعة الشركات الأمريكية. وبذلك تمكنت الشركات الأمريكية، من القضاء على محاولة رائدة جريئة لو تمّت في حينها لبدّلت الكثير من أسس عقود امتياز البترول في ليبيا.

وأذكر أن عبدالله عابد زارني في منزلي في تلك الفترة، وعندما لمته على اعماله الضارة بالمصالح الوطنية وحذرته من عواقب التدخل في شؤون البترول بهذه الطريقة السيئة كان رده أن هذه تجارة وقد أحلّ الله التجارة وحرّم الربا!! ثم أردف راجيا أن أنصح صديقي «الفلسطيني» (يعني أنيس القاسم) أن يمتثل لأوامر اصحاب النفوذ، أو أن يحمل شنطته ويرحل من البلاد!. وعندما أبلغت «صديقي الفلسطيني» تلك الرسالة كان رده أنه جاهز للرحيل في أي وقت.

ومن الأمور المضحكة المبكية أن شركة أجيب مُنحت في آخر الأمر عقودا بترولية في ليبيا. وتفصيل ذلك، أن «انريكو ماتاي» علم بذكائه أن رفض طلبه الاول في الحصول على عقد بترولي لم يكن سببه الحقيقي أن شركته شركة حكومية، بل أن السبب الحقيقي هو تضافر جهود الشركات الأمريكية مع عبدالله عابد السنوسي لاستبعاد شركة أجيب وإعطاء العقد لتلك الشركات. وفهم «ماتاي» أن عبدالله عابد أصبح هو صاحب الكلمة في منح عقود البترول في ليبيا!!

لذلك أسرع وأجرى إتصالاته به واتفق معه على أن تُمنح أجيب عقوداً بترولية مقابل أن يتنازل «بنك دي روما» عن أغلبية أملاكه في بنغازي لعبد الله عابد مقابل ثمن إسمي زهيد.

وهذا ما تم فعلا، فصدر قرار كتابي جديد من رئيس الوزراء يلغي القرار السابق ويسمح للشركات الحكومية بالحصول على عقود امتياز، ويشجع لجنة البترول على إفساح المجال أمام الشركات الايطالية !؟

قانون لتوزيع العائدات البترولية

كانت خطوة إنشاء لجنة البترول الخطوة الاولي على طريق التغلب على المشاكل الدستورية من اجل صيانة وحدة البلاد وحماية مصالحها في مواجهة صناعة البترول بجهاز واحد هو لجنة البترول.

غير أن الخطوة الثانية، التي استقلت قبل اتخاذها والتي كنت اتوق لاتخاذها بنفسي واجريت حولها أبحاث وقمت بكثير من التحضيرات ولكن لم يسعفني الوقت لادخالها حيز التنفيذ، فقد كانت تتعلق بتوزيع العائدات البترولية. فبموجب الدستور، كانت معظم العائدات ستدفع للولاية التي يعثر على البترول في اراضيها، وبالتالي فقد كان من الممكن أن يقفز دخل احدى الولايات بشكل صاروخي، في حين تبقى الولايتان الاخريان، وكذلك الحكومة الاتحادية، في حالة فقر شديد. وكان لا بد من مواجهة هذا الوضع الذي لا يقل في خطورته على مصير البلاد ومستقبلها من تجزئة السياسة البترولية. ومع أن الامر لم يكن من اختصاص لجنة البترول ورئيسها، إلاّ أن رئيس اللجنة الذي عاصر جهودي في هذا المجال تطوع لإتمام ما بدأته، وبناء علي ذلك تقدم لرئيس الحكومة، في ذلك الوقت، عبد المجيد كعبار، بمشروع قانون يقضي بأن توزّع العائدات البترولية على الوجه الآتي:

- ٧٠٪ للإعمار يتم التصرف فيها عن طريق مجلس الإعمار (الذي كنت قد أنشأته في مايو سنة ١٩٥٦).
- ١٥٪ للحكومة الاتحادية.
- ١٥٪ للولاية التي يُعثر على البترول في اراضيها.

وقد اخذت من جانبي ـ وأنا خارج الحكومة أراقب من بعيد ـ توقيتاً مناسباً

لحثّ رئيس الحكومة عبدالمجيد كعبار، وتوصيته بشدة وبالحاح لكي يتبنّى مشروع توزيع عوائد البترول.

وكان ذلك الوقت المناسب الذي اخذته لبذل مساعيّ لدى رئيس الحكومة، مباشرة بعد ظهور بوادر وجود البترول في ليبيا، ولكن قبل اكتشافه بالفعل بكميات تجارية، ذلك الوقت الذي كانت فيه كل ولاية يتنازعها الطمع في أن يكتشف البترول بغزارة في أراضيها، وينتابها الخوف، من أن لا يعثر في أراضيها على البترول بكميات تجارية مناسبة.

وفي هذا الصراع بين الخوف والطمع تقدمت الحكومة الأتحادية بمشروعها، ولم تستطع الولايات رفضه. فكل ولاية يُعثر على البترول في اراضيها ضمنت لنفسها ١٥٪ من العائدات، وستستفيد في الوقت ذاته من خطة التنمية، أما الولاية التي لا يعثر على البترول في اراضيها فستستفيد من خطة التنمية بدلا من أن يضيع منها كل شيء. وهكذا وافقت الولايات وصدر القانون في ١٩ يوليو ١٩٥٨ وجرى تنفيذه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. (راجع الملحق رقم ٥٠)

تأملات في السرعة الفائقة التي تم بها اكتشاف البترول في ليبيا

لعل في التواريخ والارقام التي سأوردها هنا ما يبلور أمام القارىء مدى السرعة الفائقة التي تم فيها اكتشاف البترول الليبي وتصديره وتسويقه:

١- مُنحت عقود البترول الاولى في شهري ديسمبر ١٩٥٥ ويناير ١٩٥٦.

٢- كانت اول الآبار قد حفرتها الشركة الليبية ـ الأمريكية في منطقة «جردس العبيد» في شمالي برقة في اواخر سنة ١٩٥٦ في العقد رقم ١٨.

٣- في يناير سنة ١٩٥٨ حفرت شركة «إسو» أول بئر بترول ناجحة انتاجها ٥٠٠ برميل/اليوم في العقد رقم ١ بولاية فزان، ولكن الشركة لم تستغله لبعده عن الساحل ولقلة انتاجه.

٤- في ابريل سنة ١٩٥٩ اكتشفت «إسّو» حقل «زلطن» الشهير وأول بئر انتجت ١٧٥٠٠ برميل/اليوم.

٥- توالت الاكتشافات وتزايدت عددا وغزارة.

٦- في ٢٥ اكتوبر ١٩٦١ افتتح الملك ادريس اول خط انابيب وميناء تصدير للبترول الليبي في مرسى البريقة.

٧- تزايدت سرعة الاكتشافات، وحطم النشاط البترولي الليبي جميع الارقام القياسية السابقة بدرجة فاقت جميع التصورات فمثلا:

أ - في يولية ١٩٦٨ زاد الانتاج الليبي على انتاج الكويت حيث بلغ ٨٥,٢ مليون برميل/الشهر مقابل ٨٠ مليون برميل/الشهر للانتاج الكويتي.

ب - بلغ انتاج شهر اغسطس سنة ١٩٦٩ - ٣,٢ مليون برميل/ اليوم واصبحت ليبيا رابع مصدر للبترول في العالم. أي أنه في جيل واحد إنتقلت ليبيا من مرتبة أفقر دول العالم إلى دولة يبشّر مستقبلها القريب بأنها ستصبح من أغنى دول العالم!

وبالفعل بلغ دخل ليبيا حوالي ٢١ مليار دولار سنة ١٩٨٠ مقارنا بمجموع دخل ليبيا (بما في ذلك إيجار القواعد)سنة ١٩٥٧ الذي لم يتعد ٦٠ مليون دولار!

واستطيع أن اقول - وبكل صدق - أن سرعة اكتشاف البترول في ليبيا كانت اكثر بكثير من سرعة اكتشافة في أي بلد في العالم.

ومن الانصاف والأمانة التاريخية التنويه والاشادة بعدة تعديلات هامة أدخلتها على قانون البترول الوزارات الليبية المتعاقبة، بغرض زيادة نصيب الدولة الليبية من العوائد البترولية، وكذلك بغرض مشاركة الدولة الليبية في النشاط البترولي. ومن أهم تلك التعديلات تعديلات سنة ١٩٦١، والتحسينات الكثيرة التي توصلت اليها وزارة حسين مازق سنة ١٩٦٥ بعد مفاوضات طويلة مضنية مع شركات البترول.

كذلك المفاوضات الناجحة التي اجرتها وزارة عبد الحميد البكوش سنة ١٩٦٨ (بعد حرب ١٩٦٧). كل هذه التعديلات والتحسينات زادت من نصيب ليبيا وفتحت أمام الدولة الليبية مجال المشاركة الفعلية في النشاط البترولي، حتى أنه عندما وقع الإنقلاب العسكري في سبتمبر ١٩٦٩ كان البترول الليبي سلاحا فتاكاً في يد النظام العسكري الجديد استعمله سنتي ١٩٧٠ و١٩٧١ للضغط على شركات البترول الغربية وحكوماتها وإرغامها على قبول شروط لم تكن تلك الشركات لتقبل جزءاً منها لولا حرصها على استمرار وارداتها من البترول الليبي.

ثم جاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ والمقاطعة التي فرضتها الدول العربية المنتجة

للبترول على صادراتها لبعض الدول الغربية ثم سياسة المزايدة في رفع اسعار البترول التي قامت بها الدول العربية وايران، وما نتج عن كل هذه التقلبات السريعة الخطيرة من انفجار في اسعار البترول في فترة قصيرة جدا.

وأخيرا أدخلت الثورة الاسلامية في إيران سنة ١٩٧٩ عنصرا جديدا في زيادة اسعار البترول، بحيث وصلت أسعار بعض أنواعه في تلك الفترة إلى ما يقارب الاربعين دولارا أمريكياً للبرميل الواحد، مما جعل دخل الدول المنتجة للبترول يصل إلى ارقام خيالية. بل أن الزيادة في دخل ليبيا قد زادت نسبتها على ما يقابلها من زيادة في دخل دول الشرق الاوسط المنتجة للبترول، وذلك نظرا لجودة البترول الليبي وقربه من الاسواق الاوروبية دون حاجته للمرور من قناة السويس أو الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح.

مقارنة بين عهدين .. حقائق مذهلة

إن شبه المعجزة هذه التي أحدثها النجاح الباهر السريع في الكشف عن الثروة البترولية وتفجير تلك الطاقة الخيالية من عوائد البترول قد حرر الدولة الليبية من الحاجة إلى العون المالي الاجنبي وبذلك فإن الوطن تمكن في اوائل الستينات من الوصول بسرعة فائقة إلى الاستقلال الاقتصادي الكامل، وهذا في حد ذاته هدف وطني نبيل جليل.

كذلك فلا شك أن اكتشاف البترول الليبي قد شجع الليبيين على الدخول في مجالات ونشاطات اقتصادية وتجارية كثيرة فقام كثير من الليبيين بأعمال ناجحة في مجالات النقل والمقاولات والخدمات وعمل كثير من الشباب الليبي المتعلم في أوجه نشاطات البحث والتنقيب عن البترول فنشأت في ليبيا خبرات كثيرة جديدة وصناعات ومهن جديدة اثرت الاقتصاد الليبي وفتحت كثيرا من الآفاق أمام الشباب.

ولكن كانت هناك أيضا بعض الآثار السلبية للاكتشافات البترولية السريعة اهمها زيادة الهجرة من الريف الى المدن واهمال الزراعة والتضخم في الاسعار واستقطاب صناعة البترول لعدد كبير من الليبيين المدربين، فندر بذلك وجودهم لسد حاجةالدولة في التوسع الاداري الكبير، واستيراد اعداد كبيرة من الفنيين الاجانب وما لازم ذلك الاستيراد من مشاكل اجتماعية كثيرة.

فقد سببت هذه الزيادة الكبيرة في عدد الاجانب المستوردين ضغطا على الاسكان والمرافق العامة، ولأن هذه التطورات حدثت بسرعة فائقة، فإن أثرها على الامور الحياتية تضاعف وزادت حدّتها وبعبارة موجزة فإن التطورات الاقتصادية

الجوهرية التي سببها اكتشاف البترول السريع كان لا بد لها من أن تحدث بعض السلبيات وتزيد من حدة بعض الازمات خصوصا تلك المتعلقة بالمرافق العامة والتطور الاجتماعي.

وإذا اردنا عمل مقارنة تحليلية منصفة ودقيقة لتحديد الفوائد التي نتجت عن الاكتشافات البترولية العظيمة في ليبيا والمداخيل الكبيرة التي حصلت عليها الحكومات الليبية المتعاقبة فيجب علينا أولا أن نسلم بأن أهم عنصر مؤثر في المقارنة هو حصيلة نتائج صرف هذه المداخيل الكبيرة على رفاهية الشعب وانماء دخله ورفع مستوى معيشته في مجالات الصحة والتعليم والخدمات العامة وأسباب التقدم والازدهار والاستقرار.

كذلك معرفة ما اذا وُظفت أجزاء كبيرة من هذه المداخيل البترولية في تنمية موارد الوطن الاخرى، مثل الزراعة والصناعة وزيادة الطاقة الانتاجية للدخل القومي وتدريب الليبيين على مهن وصناعات حديثة متطورة، وبعبارة أخرى هل صُرفت تلك المداخيل والعوائد على كل ما يجعل الوطن يدرك بسرعة ركب الحضارة ويجعل الشعب الليبي يطوي سنين الفقر والتخلف ويدرك مرحلة طيبة من الاستقرار والتقدم والحرية؟!

إن الرد على هذه الاسئلة يمكّننا أن نحكم بإنصاف على مدى نجاح الانظمة الحكومية المتعاقبة في إفادة الشعب الليبي من ثرواته حكما عادلا منصفا مبني على حقائق ثابتة، ويمكّننا كذلك من أن نتوقع ونتفهم اهداف تلك الانظمة ونحدد مسارها.

وأود بادىء ذي بدء أن اقول أنه لا حدود للاموال التي يمكن للدولة أن تبذّرها يمينا وشمالا لاسيما اذا كانت النزوات والاهواء تسيطر على قادة تلك الدولة، هذا من ناحية، ولكن هناك حدود وضوابط زمنية وضرورات للدراسة تستدعي جهودا وزمنا طويلا لتطبيق أية خطة للصرف الحكيم على تطوير أي بلد. ومهما توفر لدى الحكماء من المسؤولين من مال فلا بد من زمن لدراسة الخطط التطويرية وتقييم علمي للإمكانات والاهداف ثم أن هناك عوائق وصعوبات في مجالات كثيرة مثل توفر المواد الاولية وتوفر الايدي العاملة المدربة وقدرة الاقتصاد الوطني على الامتصاص ومقدرةالمرافق العامة على تحمّل الضغوط التي ستنتج عن خطط التنمية، اقول عراقيل كثيرة تحدد من سرعة انجاز التنمية الحكيمة الهادفة إلى رفع مستوى الشعب بصورة عاقلة ذات نتائج مضمونة.

ملخص القول أنه بينما لا حدود لما يمكن للدولة أن تبذّره فإن هناك حدوداً وضوابطاً لما يمكن للدولة أن تصرفه صرفا مجديا نافعا ضمن خطط مدروسة ومحكمة علميا. ولذلك، في نظري فإن المعيار المنصف لمدى استفادة الوطن من ثرواته البترولية لا يكون بالنظر إلى مقادير الدخل السنوي من البترول فقط، ولكن المعيار الحقيقي يكمن في مدى استفادة الوطن والمواطنين من صرف هذه المداخيل على مشروعات مدروسة محكمة تهدف لرفع مستوى الشعب حقيقة في جميع المجالات.

وبمعنى آخر فإن سعي الدولة وحرصها على سلامة صرف المداخيل بأمانة ونزاهة وفي خطط حكيمة، لا يقل أهمية عن سعيها وحرصها على زيادة مداخيلها من ثروة البترول.

وتطبيقا لهذه المعايير والمقاييس المنصفة فقد اجريت مقارنة بين مداخيل الدولة الليبية قبل انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ وما حصل عليه النظام الانقلابي الجديد من الثروة البترولية من يوم قيامه إلى أول ابريل سنة ١٩٩١م وانعكاسات تلك المداخيل على الوضع الاقتصادي للشعب الليبي.

وقد حصلت على هذه الارقام من تقارير المراجع العام للدولة الليبية ومن نشرات منظمة الدول المصدرة للبترول "OPEC"، ومن نشرات صندوق النقد الدولي "IMF".

والى القارىء بيان لتلك الارقام:

القسم الأول: حصيلة الخزانة الليبية من عوائد صناعةالبترول منذ اكتشافه في ليبيا وحتى الأول من سبتمبر ١٩٦٩:

السنة	الدخل بملايين الدولارات الأمريكية
٥٩/١٩٦٠	٠,٢٨
٦٠/١٩٦١	٠,٢٨
٦١/١٩٦٢	٥,٦
٦٢/١٩٦٣	١٩,٦
٦٣/١٩٦٤	٦٧,٢
٦٤/١٩٦٥	١٥٤
٦٥/١٩٦٦	٣٢٤,٨
٦٦/١٩٦٧	٣٨٩

١٩٦٨/٦٧	٥٣٤,٨
١٩٦٩/٦٨	٧٨١,٢
من اول ابريل ٦٩ إلى اول سبتمبر ١٩٦٩	٥٠٨
المجموع	٢,٧٨٤,٩٦٠,٠٠٠

يخصم منه احتياطي الخزانة الليبية لدى مصرف ليبيا (حسبما ورد في نشرة ادارة البحوث التابعة للمصرف والصادرة عن الفترة سبتمبر/اكتوبر ١٩٦٩) وهو ١٧٦,٣٨٦ جنيه ليبي أي: ٤٩٣,٠٠٠ دولار.

المجموع النهائي ٢,٢٩١,٩٦٠,٠٠٠

أي أن مجموع ما أنفقه النظام الملكي السابق من عائدات البترول هو مليارين ومائتين وواحد وتسعون مليون وتسعمائة وستون الف دولار أمريكي، وذلك عن المدة بين اكتشاف البترول في ليبيا إلى اليوم الاول من شهر سبتمبر ١٩٦٩م.

القسم الثاني:

حصيلة الخزانة الليبية من عوائد صناعة البترول عن الفترة من اول سبتمبر ١٩٦٩م والى اول ابريل ١٩٩١م:

السنة	الدخل بملايين الدولارات
من اول سبتمبر ١٩٦٩ إلى اول ابريل ١٩٧٠م	٥٠٨
١٩٧١/٧٠	١,٣١٣
١٩٧٢/٧١	٢,٩٠٠
١٩٧٣/٧٢	٤,١٠٠
١٩٧٤/٧٣	٣,٩٠٠
١٩٧٥/٧٤	٨,١٠٠
١٩٧٦/٧٥	٧,٩٠٠
١٩٧٧/٧٦	٨,٥٠٠
١٩٧٨/٧٧	١٢,٨٥٠
١٩٧٩/٧٨	٢٠,٨٧٠
١٩٨٠/٧٩	١٤,١٦٠
١٩٨١/٨٠	٢١,٤٠٠

١٩٨٢/٨١	١٥,٣٠٠
١٩٨٣/٨٢	١٣,٠٠٠
١٩٨٤/٨٣	١١,٩٠٠
١٩٨٥/٨٤	١٠,٦٠٠
١٩٨٦/٨٥	١٠,٠٠٠
١٩٨٧/٨٦	٥,٤٠٠
١٩٨٨/٨٧	٥,٤٠٠
١٩٨٩/٨٨	٥,٢٠٠
١٩٩٠/٨٩	٧,٥٠٠
١٩٩١/٩٠	١١,٢٠٠
المجموع	٢٠٨,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠

اي مائتي وثمانية مليارات ومائتي مليون دولار أمريكي.

ومن هذه الارقام يتضح أن مجموع المداخيل التي حصلت عليها حكومات النظام الملكي (الى سبتمبر ١٩٦٩) بلغت أقل من مليارين ونصف مليار دولار أمريكي وظّفها النظام الملكي فيما قام به من بناء المدارس والمستشفيات والجامعات ومشاريع الإسكان والطرق والكباري وغيرها من المشروعات العامة وكل ما يعرفه الخاص العام إلى أن أطيح بذلك النظام في سبتمبر ١٩٦٩م.

ويتضح من هذه الارقام أيضا أن مجموع المداخيل التي حصل عليها النظام «الجماهيري» الجديد قد تعدت مائتي مليار دولار أمريكي من سبتمبر ١٩٦٩ إلى اول ابريل ١٩٩١م أي اكثر من مائة ضعف ما تحصّل عليه النظام الملكي!!

اما ما أنجزه النظام «الجماهيري» بهذه المليارات المائتين فإنني اعترف بأنني لست مؤهلاً لإبداء رأي منصف، فقد فَرضت علي الظروف واخترت لنفسي العيش خارج الوطن على ما في ذلك من مرارة ولمّا كان «الحكم على الشيء فرع من تصوره»، فإنني أترك الحكم على منجزات النظام «الجماهيري» للمؤرخين ولأبناء الوطن الذين يعيشون تحت نظام «الجماهيرية العظمى»!!

ولكني اشير فقط إلى التساؤلات التي طرحها كثير من المفكرين من رجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع عمّا فعله النظام الانقلابي الجديد في ليبيا بالاموال الخيالية التي تعدّت مائتي مليار دولار والتي استلمها منذ قيام نظامه إلى ابريل سنة ١٩٩١؟ وقد تساءل هؤلاء المفكرون هل وظّفها النظام حقاً في مخططات

ومشروعات ترفع من مستوى الشعب صحياً وتعليمياً ومادياً، وهل تحسنت أحوال الشعب الليبي ونما دخله وارتفع مستوى معيشته وزادت رفاهيته ؟.

وجدت هذا التساؤل بل وكذلك الرد عليه في بحث علمي إقتصادي طويل نشرته دائرة «الإيكونومست» الانجليزية "The Economist Intelligence Unit" (EIU) في عددها الصادرعن شهر ابريل ١٩٩١م. والمجلة المذكورة هي اعرق مطبوعة اقتصادية في العالم اشتهرت بدقة البحوث وعمقها. جرت عادة المجلة أن تنشر ابحاثا اقتصادية اجتماعية كل شهر تجعلها في ملحق خاص بالمجلة وقد اصدرت المجلة تقريرا خاصا عن ليبيا أسمته ما يأتي:

«ليبيا في عقد التسعينات هل يمكن إنقاذ ما تبقى من مواردها؟» كان هذا هو العنوان.

ولقد بلغت صفحات هذا التقرير ما يزيد على المئة صفحة تناولت فيه النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا منذ قيام النظام الانقلابي فيها. وأود أن أنقل للقارىء الكريم فقرتين إثنتين فقط من هذا البحث العلمي الفريد:

اولاً: ورد في صفحة ٨٢ من هذا التقرير دراسة لما أسمته المجلة «العامل المزاجي» بالانجليزي "The Whim Factor" وهي تسمية طريفة مهذّبة ابتدعتها المجلة وقصدت بها أو ضمّت تحت مظلتها أي مظلة هذه التسمية، ما يأتي:

أ - الاموال التي صرفت لأسباب مزاجية مثل المشروعات التي يأمر بها قائد الانقلاب دون أن يكون لتلك الاعمال والمشروعات مبرر اقتصادي أو أية منفعة عامة.

ب - الأموال التي «تبخّرت» أي التي سُرقت أو بُددت لأغراض سرية أو صرفت لتمويل أعمال غيرقانونية، أو اعمال لم ترد في الميزانية العامة للدولة.

ج - الأموال التي وزّعها النظام على اعوانه بصفة سرية أو تلك الاموال التي دفعها النظام لتمويل اعمال خطيرة ضد أنظمة معادية.

وبصفة عامة جميع الاموال التي بُددّت أو سرقت أو تلاشت أو صرفت في غير وجه قانوني.

وافترض البحث المذكور افتراضين احدهما يؤدي إلى اقل مبلغ يقع تحت هذه التسمية الطريفة أي تحت تسمية «العامل المزاجي» والافتراض الثاني يؤدي إلى اكبر مبلغ للعامل المزاجي.

أما بالنسبة للافتراض الاول قد بلغ تقدير الباحثين إلى أن مبلغا لا يقل عن اربعة وثلاثون مليار وخمسمائة مليون دولار تم تبذيره وتلاشى ووضعه الباحثون تحت «العامل المزاجي» .!!

أما الافتراض الثاني: فقد قدر الباحثون أن المبلغ الذي بُدّد يتجاوز مائة مليار وخمسمائة مليون دولار! أي بلغة بسيطة أن مبلغا رهيبا من المال يتراوح بين ٣٤ مليار ونصف المليار و١٠٠ مليار ونصف المليار دولار قد تم تبديدها أو سرقتها أو صرفها في غير وجه قانوني أثناء «الحكم الجماهيري» وعلى مدى عشرين سنة.

ثانياً: في صفحة ٩٥ من ذلك البحث وردت الفقرةالتالية:

«وبالرغم من أن هناك مجال واسع للصرف على مشروعات تحسين الخدمات الصحية والتعليم فان مقارنة لأبسط موازين التقدم ا لاقتصادي والاجتماعي تبين أنه بعد أربعين سنة من الاستقلال وبعد ثلاثين سنة من الواردات البترولية وعلى الاخص بعد عشرين سنة من واردات بترولية عظيمة بدرجة خيالية فان ليبيا لا تزال تحتل مركزها المتواضع بين أفقر دول العالم فيما يتعلق بالتعليم وبالعمر المتوسط لليبيين وبغذائهم وبصحتهم وليبيا كذلك تحتل في هذه المجالات اقل مستوى بين دول منظمة تصدير البترول "OPEC" بل الادهي والامر فإنه في بعض أوجه الخدمات العامة التي تمس حياة افراد الشعب فان مستوى تلك الخدمات في ليبيا أقل منها في الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية .. وبناء على الحقائق المعروفة لدينا وحسب توقعاتنا فإن الثغرة بين ليبيا والدول المتقدمة سوف تزداد باستمرار حتى سنة ٢٠٠٠ على الاقل».

هذا بعض ما نشرته مجلة (الايكونوميست) في ملحقها الصادر في ابريل ١٩٩٠م. والجدير بالذكر أن في هذا البحث حقائق أخرى كثيرة ومذهلة لا يتسع المجال في هذه المذكرات لنشرها.

ويمكن للقارىء الذي يرغب أن يطلع على هذا الملحق الفريد أن يجده لدى مجلة «الايكونوميست» The Economist:

تحت رقم (٢١٣٤) وعنوان هذا الملحق هو:

Libya In The 1990 's Can Its Resources Be Salvaged

الباب التاسع

ثورة الجزائر ودور ليبيا الخطير في مساندتها

في هذا الباب........................

الوضع السياسي في الشمال الافريقي في الخمسينات

لعله من المناسب قبل الحديث عن دور ليبيا في دعم ثورة الجزائر أن ألخص للقراء الوضع السياسي في الشمال الافريقي في الخمسينات من هذا القرن.

لقد كانت فرنسا تبسط سيادتها التامة على المغرب الأقصى والجزائر وتونس، أما المغرب فكان تحت ستار نوع من الحماية، مع الاعتراف بأنه يشكل دولة شبه مستقلة، وعندما أظهر سلطان المغرب محمد الخامس نوعا من المعارضة للحماية الفرنسية ونوعا من الاستقلال في آرائه، اعتقلته فرنسا ونفته إلى جزيرة «مدغشقر» وعينت ابن عم بعيد له يدعى «بن عرفة» سلطانا على المغرب واستمرت في سياسة القمع والفرنسة، إلى أن أجبرتها مقاومة المغاربة ورفضهم لبن عرفة إلى إعادة السلطان الأصيل محمد الخامس إلى عرشه أوائل سنة ١٩٥٧ بعد تفاهم معه.

أما تونس فكان يحكمها «الباي» حكماً صورياً تحت سيطرة حماية فرنسية عسكرية يمثلها جنرال فرنسي كبير، وكان الباي التونسي لا يسبب لفرنسا أي إزعاج (على الأقل ظاهريا)، فتركته وشأنه واستمرت تحكم هي باسمه وتطارد الوطنيين التونسيين الذين كانوا ينادون بأنهاء الحماية الفرنسية واستقلال تونس، وكانت العناصر الوطنية في الخمسينات مكونة في الغالب من الحزب الدستوري برئاسة الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف اللذان كانا يمضيان أغلب أوقاتهما في سجون فرنسا ومعتقلاتها...

أما بالنسبة للجزائر فكان الوضع مختلفا فقد اعتبرتها فرنسا جزءا لا يتجزأ من «الوطن الفرنسي» الأم وطبقت فيها منهاجا طويل الأمد عميق الأثر لفرنستها ومحو كل ما هو عربي مسلم فيها، ولما كانت فرنسا احتلت الجزائر سنة ١٨٣٠ فقد كانت أمضت أكثر من قرن في سياسة الفرنسة والتنصير والقمع والتشريد لكل ما

هو وطني مسلم. وفي أوائل هذا القرن كان عصب مقاومة الاستعمار الفرنسي هو جمعية العلماء المسلمين، وفي الحرب العالمية الأخيرة وخصوصا بعد انهيار فرنسا أمام ضربات جيوش النازي، فإن الجزائر أصبحت هي العاصمة الفعلية لفرنسا الحرة، كما اشترك مئات الألوف من الجنود الجزائريين في الحرب في صف فرنسا. وبعد انتهاء الحرب سنة ١٩٤٥ وتسريح الجنود الجزائريين الذين أبلوا بلاء اسطوريا في محاربة الألمان والطليان فإن هؤلاء المسرحين أصيبوا بنكسة كبرى عندما رأوا الحكومة الفرنسية ترجع إلى وسائل القمع والقتل والتشريد لمقاومة اي اتجاه ينادي حتى بالحكم الذاتي داخل الكيان الفرنسي.

أما بالنسبة لفرنسا فقد تعاقبت الوزارات اليمينية واليسارية على كراسي الحكم ولم يكن لأي منها بعد النظر والجرأة السياسية لمواجهة الوضع المتفجر في الشمال الأفريقي، بل على العكس من ذلك فإن المستعمرين الفرنسيين (وأغلبهم من أصل أسباني وإيطالي ومالطي) كان لهم نفوذ عظيم داخل كواليس الحكم في باريس بحيث لا يسمح لأي وزارة فرنسية أن تتخذ أي قرار حكيم لمعالجة المشكلة بل كانت كلها تتجه إلى إقرار اعتمادات أكثر لزيادة عدد الجيوش الفرنسية في الشمال الإفريقي والاستمرار في سياسة القمع والقتل والتشريد، حتى وزارة «منديس فرانس» ١٩٥٤ التي قيل أنها متحررة لم يمكّنوها من شيء اللّهم إلا بعض إصلاحات طفيفة في تونس.

الاتفاق مع عبد الناصر لتهريب السلاح لثوار الجزائر ـــــ

هذا ملخص سريع للوضع المتفجر في الشمال الأفريقي في الخمسينات، وبالرغم من المشاكل التي كانت تواجهنا في سنوات الاستقلال الأولى فإننا ـ في ليبيا ـ لم نترك فرصة تمر إلا وأبدينا للحكومة الفرنسية قلقنا الشديد مما يجري في الشمال الأفريقي، ولفتنا نظرها للعواقب الوخيمة التي ستترتب على سياسة القمع والتشريد التي تتبعها.

وكانت سياسة فرنسا في الشمال الأفريقي أحد المواضيع التي بحثتها مع الرئيس جمال عبد الناصر في لقائي الأول معه (كما سبق وذكرت) في يونية سنة ١٩٥٤، وعندما زرت القاهرة في آخر شهر أكتوبر (في محاولة لتصفية أوضاع سفيرنا بالقاهرة إبراهيم أحمد الشريف بعد أن قامت بينه وبين الملك إدريس معركة

كلامية حادة)... اتصل بي الرئيس جمال ودعاني لاجتماع منفرد معه وفاجأني الرئيس قائلا «أنه يود أن يتحدث معي عن الثورة الجزائرية التي أندلعت اليوم (١/١١/١٩٥٤) وشرح أنه اتفق مع الملك سعود والأمير فيصل (ولي عهد المملكة العربية السعودية فيما بعد الملك فيصل) على أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم كافة الأموال اللازمة لشراء السلاح والعتاد والإمدادات اللازمة للثورة الجزائرية وأن يقوم رجال الجيش المصري والمخابرات المصرية بشراء ذلك السلاح والعتاد وإيصاله إلى الحدود الليبية وهو يأمل أن اقوم أنا بنقل ذلك السلاح والعتاد عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يستلمه منا ممثلوا الثورة الجزائرية».

قال هذا ببساطة من يتحدث عن شيء عادي، روتيني، ثم أضاف: «أو لعلك ستخشى الفرنسيين وتخاف بطشهم؟!»، وأرفق جملته الأخيرة بضحكة عالية.

وبرغم صدمة المفاجأة، وبرغم إدراكي أن عبد الناصر كان يقصد المزاح بجملته الأخيرة، إلا أنني تضايقت ولم تعجبني الدعابة التي أطلقها، فقلت: «يا ريّس! لعلك لا تعرف أن جد الملك إدريس جاء إلى ليبيا من الجزائر هاربا من الطغيان الفرنسي وأمضى حياته في نشر الدعوة الإسلامية وإيقاظ الأمة الإسلامية لتقاوم موجة الطغيان والتنصير الفرنسي، ووالد الملك إدريس ظل يقاوم تغلغل المد الفرنسي في تشاد والسودان والنيجر، حتى لقي وجه ربه.. والسيد أحمد الشريف والملك إدريس أفنيا عمرهما في الجهاد ضد الطليان..» وقاطعني الرئيس ضاحكا وقال «ألا تستوعب الدعابة؟ إنني أعرف كل هذا وأعرف أن الليبيين أبطال جهاد ولكنني رغبت أن أرى رد فعلك.. وتبين لي أنك «مغربي» حاد المزاج لا تتقبل الدعابة بروح مرحة!» (لفظ «مغربي» يطلق في مصر على سكان الشمال الأفريقي غرب السلوم!).

وبعد أن هدأ الجو وانتقل من المزاح والدعابة إلى جو من الجدية قلت للرئيس أنت تعرف أن القوات البريطانية منتشرة على طول ليبيا من طبرق إلى غرب طرابلس، والموظفون الإنجليز يسيطرون على مراكز حساسة خصوصا في شرطة ولاية طرابلس، وفرنسا لاتزال تحتل جنوب ليبيا (فزان) ولسفاراتها في طرابلس وبنغازي جهاز مخابرات من الطراز الأول يرأسه «الكومندان نيزا» وله أعوان وعيون منتشرة في طول البلاد وعرضها، وأنت تعرف أن علاقاتنا مع فرنسا هي الآن في غاية التدهور بعدما أنذرناها في مذكرة رسمية وطالبناها بالجلاء عن فزان... وبالرغم من هذه الظروف البالغة دقة وحرجا ومخاطرة فاننا لن نتردد بل ونرحب

بنقل السلاح والعتاد إلى ثوار الجزائر تحت أنف الفرنسيين وأنت تعرف تمام المعرفة أنه لا يمكن لنا أن نرفض القيام بهذا العمل العربي المجيد.. ولكن فقط أمهلني أسبوعا لأتفاهم مع الملك ولأدبر أموري وأتخذ احتياطاتي وأخترع الحيل والخدع التي أتستر وراءها في القيام بهذا العمل العربي النبيل دون أن أعرض وطني لمخاطرة لا يعلم إلا الله نتائجها!». قال الرئيس عبد الناصر: «أنني على علم تام بأن ما أطلبه منك عمل ينطوي على خطورة كبيرة ومغامرة خطيرة ولكن هذا! مصيرنا ياصديقي... علينا أن نوصل شعلة الثورة إلى الجزائر مهما كلفنا هذا من جهد ومخاطرة، وأني أقدر ظروفك الصعبة بل شبه المستحيلة ولكن لا خيار لنا لا أنت ولا أنا، هذه «خُطاً كتبت علينا ومن كتبت عليه خطاً مشاها» ثم أضاف: «لولا أنني مطمئن لوطنية الملك إدريس ووطنيتك وحرصكما الشديد على تحرير الشمال الإفريقي من نير الاستعمار الفرنسي البغيض لما طلبت منكم ما طلبت، وعلى أية حال فأنا رهن إشارتكم لأي عون أو نصح أو مساعدة في سبيل هدفنا النبيل لتخليص الجزائر من ربقة الاستعمار، ثم عرفني فيما بعد بأحمد بن بلاّ، وكان شابا في العقد الرابع من عمره طويل القامة حسن التقاطيع متواضع دائم الابتسامة، عرفني به على أنه ممثل الثوار الجزائريين في الخارج، ولم أدر عندما تعرفت لأول مرة على ذلك الشاب الوسيم أنه يخفي وراء وجهه الباسم إرادة حديدية وشجاعة بطولية ونزاعة مثالية وتقشف وزهد، وهذا ما لمسته في السنوات التي تعاملت معه فيها والتي بدأت باجتماعنا في القاهرة في الأول من نوفمبر ١٩٥٤.

وسافرت من القاهرة إلى طبرق للاجتماع بالملك إدريس ولأعرض عليه الأمر الخطير وأحصل على موافقته وتأييده.. ولكنني قبل أن افاتح الملك اختليت بناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي ووضعته في الصورة وطلبت تأييده ومؤازرته، لا عند الملك فهذا أمر سأعالجه بنفسي ولكنني كنت حريصا أن يتدخل البوصيري الشلحي لدى صهره الفريق محمود بوقويطين «قائد قوة دفاع برقه» لكي لا يقيم الصعوبات ويبث الشكوك حول غايات المصريين في مساعدتهم لثوار الجزائر (فلا يدّعي للملك مثلا أن ستار مرور السلاح العربي إلى الجزائر سيستعمل كوسيلة لتوزيع السلاح داخل ليبيا لتفجير القلاقل وزعزعة النظام.).

وبعد أن شرحت تفاصيل اجتماعي مع الرئيس عبد الناصر للبوصيري تحمس كثيرا وأكد لي أنه سيساندني بكل قواه، وبالفعل استدعى الفريق بوقويطين لمقابلته

في اليوم التالي وأقنعه بالتعاون وتقديم كل التسهيلات اللازمة، أما الملك إدريس فقد قابل ما عرضته عليه عما دار في القاهرة مع الرئيس عبد الناصر بهدوء وروية ثم قال «من ناحية لا يمكننا أن نرفض مساعدة ثوار الجزائر في جهادهم، هذا واجب ديني محتم علينا تلبيته ولا يمكننا أن نتردد في القيام به.. ومن ناحية أخرى فإنني لا أريد أن أعرّض استقلال هذا الوطن الذي ضحينا في سبيله بكل عزيز وغال واستشهد في سبيله مئات الآلاف من الليبيين للخطر، ولا أود أن أقامر بهذا الاستقلال خصوصا مع فرنسا التي خرجت عن طورها وترتكب كل يوم الكثير من الجرائم والحماقات في قمع كل حركة استقلالية في الشمال الأفريقي... ومع توتر علاقاتنا مع فرنسا بعد طلبنا إجلاء قواتها عن فزان فإنها ستتلمس أي عذر لترتكب معنا حماقة كبرى..»

قلت: «يامولاي، أن المسألة تتلخص في إمرار سلاح وعتاد من الحدود الليبية الشرقية إلى الحدود الليبية الغربية.. أما مرور هذا السلاح في ولاية برقة فإن هذا لا يشكل أي خطر أو مخاطرة لأنه سيتم بالتعاون مع قوة دفاع برقة وتحت إشراف الفريق بوقويطين وأظنكم على ثقة تامة بالفريق بوقويطين.. وأعتقد أن مولانا يطمئن لهذا الترتيب خصوصا لو جعلنا كل قافلة سلاح مصحوبة بعدد من ضباط قوة دفاع برقة إلى حدود ولاية طرابلس... أما في ولاية طرابلس فإني قد اهتديت إلى طريقة مضمونة تجعل عمل تهريب السلاح الجزائري في مأمن من أي تسرب وأرجو أن يمهلني مولاي بضعة أيام لأتحقق بنفسي من هذه الطريقة التي أفكر فيها بالنسبة لولاية طرابلس وسأخبر مولاي بما يتم». وأطرق الملك مليا وقال «ولكن إذا لا سمح الله انكشف الأمر وعرف الفرنسيون به ماذا يكون الموقف؟» قلت بدون تفكير «في هذه الحالة تطردوني من الحكومة وتدّعون أنني كنت أتآمر دون علمكم، وبعملكم هذا تكونون قد منحتموني أرفع وسام سياسي وطني»، وضحكنا وتركنا الأمر عند هذا الحد..

حيلة لتضليل اجهزة المخابرات الاجنبية

وأكملت سفري إلى طرابلس وأنا أفكر في وسيلة لتهريب السلاح والعتاد للثوار الجزائريين خلال ولاية طرابلس التي يتولى قيادة الشرطة فيها «البريجادير جايلز» البريطاني واغلب مراكز الشرطة الحساسة في أيدي ضباط بريطانيين، ثم

إذا تمكنت من التغلب على هذه الصعوبة فكيف العمل مع السفارة الفرنسية ومخابراتها ومخابرات السفارة البريطانية الشهيرة الخطيرة تحت إمرة «سيسيل جريتوريكس» ذو العلاقات والاتصالات بأغلب شخصيات طرابلس.

وهداني الله إلى حيلة في غاية البساطة تبعد عنا أغلب الشبهات.. لقد كنت منذ أيام دراستي الهندسية في القاهرة على صلة وصداقة مع عبد الحميد بيّ درنة الذي كان يتلقى العلم في الأزهر الشريف، وعندما كوّن الأمير إدريس الجيش السنوسي سنة ١٩٤٠ تطوع بيّ درنة في ذلك الجيش وأبلى بلاء حسنا وأصبح من كبار ضباطه، وبعد التحرير انضم بيّ درنة إلى قوة الشرطة في ولاية طرابلس الغرب ووصل سنة ١٩٥٤ إلى رتبة عقيد، وكنت أطمئن لوطنية عبد الحميد بيّ درنة ونزاهته وتفانيه في خدمة الوطن، فاستدعيته إلى مسكني بطرابلس وفاتحته برغبتي مساعدة الثوار الجزائريين بتسريب السلاح الآتي من مصر إلى الحدود الغربية وتخزينه في أماكن مأمونة إلى أن نسلمه لمندوب الثورة الجزائرية، وقلت لعبد الحميد أن هذا عمل عربي وطني خطير اخترته هو بالذات للقيام به مع مجموعة من الضباط الليبيين الذين يختارهم هو ولا يتعدى عددهم العشر ضباط.. وسأعمل من جهتي لإصدار أمر «للبريجادير جايلز» مدير شرطة طرابلس بجعل مجموعة الضباط التي يرأسها عبد الحميد بيّ درنة ويختارهم مسؤولين أمامي مباشرة ولا دخل له هو (جايلز) بها.. وافقني بيّ درنة بدون تردد، ووعدني أن يقدم لي في الغد كشفا بأسماء الضباط الذين سيختارهم ويفاتحهم في المهمة الخطيرة ويحصل على موافقتهم، وهذا ما حدث في اليوم التالي، بل أن جميع الضباط الذين اختارهم بيّ درنة وافقوا على الفور بالاشتراك في مهمة تهريب السلاح.

بعد هذا استدعيت والي طرابلس ولو أنني لم افصح له بتفاصيل كل شيء إلا أنني استأذنته في أنني سأستعمل عددا من ضباط شرطة طرابلس الغرب في مهمة خطيرة ودقيقة لمدة قد تصل إلى السنة، وأشهد أن الوالي لم يتردد في الموافقة بل عرض علي تقديم أي عون آخر قد احتاج اليه..

بعد هذا التحضير والتمهيد كان علي تمثيل دور كوميدي درامي مع البريجادير جايلز مدير عام شرطة طرابلس الغرب، ولكن لنلقي بعض الضوء على شخصية جايلز هذا...

لقد كان البريجادير جايلز أحد كبار الضباط الإنجليز الذين عملوا في فلسطين

أثناء الإنتداب في مصر في سنوات الاستقلال الأولى ومنح لقب «البكوية» من الملك فاروق على خدماته «الجليلة» في الشرطة المصرية ثم عينته الإدارة العسكرية البريطانية مع مجموعة من الضباط الإنجليز المخضرمين في قيادة شرطة ولاية طرابلس الغرب.

وعندما توليت الوزارة كنت أفكر في تلييب رئاسة الشرطة في طرابلس، إسوة بما قمت به في ولاية برقة، وتسليم أغلب المراكز الحساسة للضباط الليبيين فقد كان عدد كبير منهم قد تدرب تدريبا طيبا وأصبح مستعدا لتولي المراكز القيادية في شرطة ولاية طرابلس، وكنت على صلة وطيدة مع البريجادير وأعرف فيه رسوخا في مبادىء الاستعمار وكراهية شديدة لكل ما هو مصري، وكانت علاقتي به علاقة «نفاقية» من الدرجة الأولى. كانت تقارير بريجادير جايلز السرية عن التغلغل المصري تصلني شهريا وأقرأ فيها خيال البريجادير الخصب.. على أي حال استدعيت البريجادير إلى مكتبي وأحطت المقابلة بكثير من الشكليات والتحذير بالمحافظة على سرية المقابلة وتفاصيل ما يدور بيننا فيها ثم عاجلته بقولي أنني أتتبع مؤامرة مصرية خطيرة طويلة الأمد متشعبة السبل فابتسم البريجادير وقال «أنا رهن إشارتكم لتحطيم تلك المؤامرة»، قلت بل بالعكس لا أريد أن تتولى أنت شيئا بخصوص هذه المؤامرة المصرية لسبب واضح فعندما نقبض على أعضائها وينكشف أمرها ستدّعي وسائل الدعاية المصرية أنها مؤامرة دبرها البريجادير جايلز بك!

وهنا ابتسم البريجادير وقال فهمت الآن، قلت لازلت لم تحط بتفاصيل الموضوع علما وقدمت له كشف الضباط الذين اختارهم العقيد عبد الحميد بيّ درنة، وقلت له العقيد عبد الحميد بيّ درنة وهؤلاء الضباط الواردة اسماؤهم في هذا الكشف هم مسؤولون أمامي مباشرة من هذه اللحظة.. وقد تفاهمت مع سعادة الوالي على ذلك وها أنت قد أعلمت بهذا الأمر وارجو أن تحافظ على السرية المطلقة إلى أن نتمكن من تتبع ومراقبة عناصر المؤامرة المصرية ونقوم بالقبض عليهم وقد يستدعي هذا العمل وقتا طويلا، على أي حال هؤلاء الضباط الذين وردت اسماؤهم في الكشف يعملون معي مباشرة ولا دخل لأحد بهم، وقف البريجادير وأدى التحية العسكرية وخرج ووجهه يطفح سرورا.

ورجعت إلى طبرق وشرحت للملك الحيلة التي أتبعتها وأنني أصبحت الآن مطمئنا على مرور السلاح الجزائري عبر ولاية طرابلس، قال الملك أن محمود بوقويطين (مدير عام قوة دفاع برقة) حضر لمقابلته ووافق على إجراءات الرقابة التي

ستصاحب قوافل السلاح عبر ولاية برقة (وفهمت من بوصيري الشلحي أن موافقة بوقويطين كانت بعد جلسة عاصفة فرض فيها البوصيري إرادته على بوقويطين فرضا فقد كان بوقويطين يخشى أن يكون وراء الموضوع مؤامرة مصرية يستعمل فيها ذلك السلاح لزعزعة أمن البلاد واستقرارها). وحمدت الله الذي وفقني إلى هذه الخطة التي تسهل مرور السلاح العربي للثوار الجزائريين بوسائل بعيدة عن أي شبهة أو ظن قد يخامر فرنسا وجواسيسها في فزان بنوع خاص وأجزاء ليبيا الأخرى على وجه العموم، فالسلاح والعتاد سيكون إما محمولا في سيارات يراقبها ضباط قوة دفاع برقة (في برقة) أو يتولى نقله وتهريبه ضباط شرطة ولاية طرابلس الغرب بأنفسهم، والقائد العام الإنجليزي لشرطة طرابلس يحلم بمؤامرة مصرية خطيرة يقوم ضباطه بتعقبها، وهم في الواقع يقومون بتهريب السلاح العربي لثوار الجزائر. (أخبرت الرئيس عبد الناصر بقصة هذه الحيلة عندما اجتمعت به في القاهره وكانت موضوع تندر كثير).

الطلقات الأولى في حرب التحرير الجزائرية

أقول حمدت الله الذي وفقني إلى ذلك، وأبرقت للرئيس عبد الناصر بأننا في ليبيا على استعداد للقيام بواجبنا العربي... ووصلت الشحنة الأولى من السلاح والعتاد والأجهزة الميدانية في أوائل ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلى ميناء طرابلس الغرب على ظهر اليخت المصري «فخر البحار» (وهو أحد يخوت الملك السابق فاروق)، ووصل في نفس الوقت إلى طرابلس عضو مجلس قيادة الثورة قائد الجناح حسن إبراهيم تلبية لدعوة مني لحضور افتتاح البرلمان.. وأوعزنا للجرائد أن تقول أن السيد حسن ابراهيم وصل على ظهر «فخر البحار».

ثم غادر «فخر البحار» ميناء طرابلس متجها إلى خليج منزوي غرب مدينة طرابلس وأفرغ الضباط الليبيون حمولة اليخت على أكتافهم ونقلوها إلى مخازن مضمونة إلى أن حضر الأخ أحمد بن بلاّ ومساعدوه واستلموا سلاحهم وعتادهم وهربوه إلى داخل الجزائر.. وهذه هي قصة الطلقات الأولى في حرب التحرير الجزائرية.

ثم توالت الشحنات تصل براً يستلمها رجال قوة دفاع برقة من السلوم وينسقون مع ضباط «خلية العقيد عبد الحميد بيّ درنة» الذين يتسلمون الشحنات الحدود البرقاوية الطرابلسيةويوصلونها إلى مخازن مأمونة أعدوها لذلك ثم

يتولى رجال الاخ أحمد بن بلاّ تسريب ذلك السلاح تدريجيا إلى الجزائر، واستمر هذا الحال في سرّية وكفاءة تامتين لمدة سنة تقريبا.. وكان الأخ أحمد بن بلاّ يتردد على طرابلس للأشراف والتنسيق ولكنه كان يرفض أية حراسة نعرضها عليه فقدكان يصر على السرية التامة في تنقلاته متخفيا تحت أسماء مستعارة ومستعملا فنادق الدرجة الثالثة المتواضعة ولم يكن يعلم بوجوده في طرابلس إلا نفر قليل هم رجال خلية العقيد بيّ درنة وبعض رجال المخابرات الليبية وأنا شخصيا... وكان يتنقل في سيارة قديمة متواضعة (بل رفض هدية سيارة فخمة قدمها له ثري ليبي!)

وأذكر هنا قصة طريفة حدثت في منتصف سنة ١٩٥٥. فقد كنا في أوائل الصيف وأذكر كان يوم خميس وكنت على موعد مع الأخ أحمد بن بلاّ وبعض مساعديه، دعوتهم للغذاء ثم التباحث بعد ذلك في أمور السلاح والعتاد والثورة.. وأثناء النهار اتصلت بي وزارة الخارجية الليبية تقول أن السفير الفرنسي يلح في طلبه مقابلتي حاملا رسالة من إدجار فور رئيس الحكومة الفرنسية، وبدون تفكير قلت ليحضر السفير الساعة الخامسة إلى المنزل (منزل رئيس الحكومة) ناسيا موعدي السابق مع بن بلاّ وجماعته... ورجعت إلى مسكني عند الثالثة وتناولت الغداء مع الأخ أحمد وجماعته والعقيد بيّ درنة ومساعديه ثم بدأنا مناقشة طويلة لاختيار أحسن المواقع التي تخزن فيها شحنات السلاح القادمة، وأثناء أنهماكنا في هذه المناقشة الدقيقة دخل كبير المباشرين، (وبرغم أوامري بعدم دخول أحد علينا في ذلك الاجتماع)، واستأذن وأسرّ في أذني أن السفير الفرنسي وصل وأدخله في الصالون المجاور!! وارتبكت ثم قلت للأخ أحمد بن بلاّ أستأذنكم لبضع دقائق فقد حان موعد كنت نسيته مع السفير الفرنسي! وأضفت لعله لم يسمع مناقشاتنا..! وذهبت لاستقبال «مسيو دى مارساى» الذي كان يحمل لي رسالة عاجلة من رئيس وزراء فرنسا يرجو المساعدة في القبض على طريد العدالة الفرنسية المدعو «بن بلاّ» وتمكنت بصعوبة كبيرة من السيطرة على عضلات وجهي وكتم ضحكة ساخرة.. وقلت للسفير أرجو أن تحضروا لنا صورا للمجرم «بن بلاّ» صور مواجهة وصور جانبية ووصف دقيق للرجل وتقدموا هذه المعلومات للبريجادير جايلز بك في طرابلس وللفريق بوقويطين في برقة وسأصدر تعليماتي لهما بمساعدتكم بكافة الوسائل، وودعت السفير ثم استأنفت الاجتماع فسألني الأخ أحمد عن سبب زيارة السفير قلت أراد المساعدة في القبض عليك! قال وماذا قلت له؟ قلت وعدته

بالمساعدة بعد ما يقدم لي تفاصيل كافية تمكن رجال الشرطة من القبض عليك، وضحكنا كثيرا.. ولازلت إلى اليوم كلما التقيت بالأخ أحمد بن بلاّ يذكرني بتلك الحادثة الطريفة.

إطلاق الرصاص على بن بلاّ في طرابلس

ولكن رجال المخابرات الفرنسية سرعان ما بدأت تصلهم شائعات وأخبار عن وجود بن بلاّ في طرابلس وسرعان ما تتبعوا خطواته وعرفوا أين يقطن، وكُلّف أحد رجال المخابرات الفرنسية باغتيال الأخ أحمد بن بلاّ، وبالفعل داهم الفرنسي غرفة بن بلاّ في فندق «اكسيلسيور» بطرابلس واطلق الرصاص عليه، إلا أن بن بلاّ سارع لمسدسه واطلق الرصاص على الفرنسي الذي فرّ في اتجاه الحدود التونسية، ولاحقته الشرطة الطرابلسية إلى أن اصابته في عدة مواقع في كتفه وصدره وقبضوا عليه بالقرب من الحدود ولكنه قضى نحبه قبل أن يصل إلى المستشفى. كان هذا في أواخر سنة ١٩٥٥، ومن يومها كشف الستار عن نشاط الثورة الجزائرية في ليبيا وبدأت أخبارها تتسرب إلى الصحافة الفرنسية والعالمية ولكن بعد أن كانت الثورة الجزائرية قد قطعت شوطا كبيرا في إقامة ودعم المقاومة العسكرية الفعلية للوجود الفرنسي في الجزائر.

وبعد هذا الحادث أنهيت خدمات «البريجادير جايلز بك» بعد التفاهم مع والي طرابلس جمال باشا آغا، وعينت العقيد سالم بن لامين قائداً لشرطة طرابلس وتبع هذا تصفية عدد كبير من الضباط الإنجليز وزعانفهم، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مساعدتنا للثورة الجزائرية حقيقة يعرفها الخاص والعام، ولكن الحكومة الليبية كانت شديدة الحرص على الادعاء بأنها تقف موقفا محايداً تماماً، فبينما تعطف على آمال الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا أنها لا تساعد على أعمال العنف! ولذلك فهي تدعو فرنسا وثوار الجزائر إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل سلمي! طبعا كان كل هذا ستار دبلوماسي لأن مساعدات ليبيا للجزائر زادت نوعا ومقدارا بل سمح للمؤسسات الشعبية في أنحاء الوطن بتكوين جمعيات شعبية لنصرة الثورة الجزائرية وجمع التبرعات وإرسال برقيات التأييد للثورة الجزائرية، وبرقيات الشجب للحكومة الفرنسية، وكنا في الحكومة الليبية ندّعي أن لا دخل لنا بالأعمال الشعبية العفوية وأن خير سبيل أمام فرنسا هو الاستجابة لنصائحنا باتباع

الطرق السلمية مع الثورة الجزائرية وإيقاف القمع والقتل والتشريد التي تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر.

إختطاف قادة الثورة الجزائرية وتدهور العلاقة مع فرنسا

واستمر الحال على هذا المنوال، أي دعم حكومي وشعبي ليبي قوي للثورة الجزائرية وتزويدها بالسلاح والعتاد بالطريقة السرية التي ورد ذكرها (ولو أن ستار السرية بدأ يتلاشى تدريجيا)، وموقف ذكي من الحكومة الليبية تدعو علنا لنبذ العنف واللجوء إلى التفاوض بين جبهة التحرير الجزائرية والحكومة الفرنسية، وتؤيد الثورة الجزائرية تأييدا مطلقا ولكن بسرية تامة، وما ذلك إلا حرصا من الحكومة الليبية على ألا تعطي فرنسا ذريعة تتراجع بها عن تعهدها بالجلاء عن الجنوب الليبي في مدة أقصاها آخر نوفمبر ١٩٥٦.

وجاءني الأخ أحمد بن بلاّ في أوائل أكتوبر ١٩٥٦ لمقابلتي في سكني بطرابلس في صباح باكر، وبعد أن استعرضت معه المواضيع التي أراد مناقشتها معي قال أنه سيسافر إلى الرباط ثم منها إلى تونس بمعية الملك محمد الخامس ملك المغرب لاجتماع هام مع كل من محمد الخامس وبورقيبة، وبعفوية تامة قلت للاخ أحمد، ولماذا المخاطرة؟ إذا كانت وجهتك هي مدينة تونس فإن رجالنا على استعداد لمرافقتك إلى العاصمة التونسية في أمن تام، رد بن بلاّ «أن غاية الملك محمد الخامس هو أن نصل، رفاقي وأنا، إلى تونس في معيته» لم يقنعني رده وظننت أن هناك أسبابا أخرى رغب أن يكتمها عني.

وبعد ذلك بأيام (وكنت في القصر الملكي بطبرق) أيقظني من أيقظني ليبلغني اعتراض الطيران الفرنسي للطائرة التي كانت تقل بن بلاّ ورفاقه وهم في طريقهم من الرباط إلى تونس، وإرغامها على الهبوط في مطار الجزائر واعتقالهم هناك.

ويصعب عليّ وصف شعور الألم والإحباط الذي أصبنا به، الملك إدريس وكبار رجال القصر وأنا، كما يصعب علي وصف ما دار بيني وبين سفير فرنسا (في اليوم التالي) في اجتماع صاخب اتهمت فيه حكومته بالقرصنة وانتهاك الحرمات وارتكاب الجرائم.. وقلت له كلاما كثيرا هو أبعد ما يكون عن لغة الدبلوماسية الهادئة،

وطبيعي أن تدهورت العلاقات مع فرنسا، كما تأكد للحكومة الفرنسية أن ليبيا تقف وراء الثورة الجزائرية مؤيدة لها قولا وفعلا، ولا شك أن الدور السري الخطير الذي كنا نقوم به في مساندة الثورة الجزائرية ومدها بالسلاح والعتاد بالإضافة إلى التأييد السياسي والمعنوي، كل ذلك قد انكشف للسلطات الفرنسية مما أثار حفيظة نواب اليمين في البرلمان الفرنسي ووصلت حملتهم، على دور ليبيا في نصرة الثورة الجزائرية، حد الهستيريا، الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تحاول التملص من تعهداتها بالجلاء عن الجنوب الليبي في فترة أقصاها آخر نوفمبر سنة ١٩٥٦. فأرسلت الحكومة الفرنسية السفير «بالائي» (المشهور بآرائه الاستعمارية اليمينية المتطرفة) وأبلغني أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع أن تنفذ جلاء قواتها عن فزان بعد ما تبين لها مواقف الحكومة الليبية المعادية لفرنسا. وكان ردي أننا سنرفع الأمر إلى مجلس الأمن، وبالفعل اتخذنا الخطوات الأولى في هذا الطريق، وفي نفس الوقت استنجدت بالرئيس أيزنهاور لكي يتدخل كما وعدني، وينصح حلفاءه الفرنسيين باحترام ميثاقهم معنا، وقد شرحت ذلك بالتفصيل في الباب السابق.

نحو المغرب العربي الكبير

وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ وأوائل يناير سنة ١٩٥٧ جرت بيننا وبين تونس مفاوضات تُوّجت بالتوقيع على معاهدة الإخاء وحسن الجوار وقعتها مع الرئيس بورقيبة يوم ٤ يناير ١٩٥٧ على ما أذكر، ولكن معاهدة الإخاء هذه لم تكن إلا الحجر الأول في بناء عظيم كنا نسعى لإقامته، أعني به بناء المغرب العربي الكبير. فقد كنت اتفقت مع الرئيس بورقيبة على الخطوات الآتية:

أ - التفاوض ثم التوقيع على معاهدة إخاء وتعاون بين ليبيا والمغرب، وفي هذا المجال سعينا، بورقيبة وأنا، في إزالة سوء تفاهم بين الملك إدريس والملك محمد الخامس، ذلك أن الملك ادريس كان قد أبرق للملك محمد الخامس مهنئا بعودته إلى عرشه بعد رجوعه من منفاه في «مدغشقر» وكان ذلك في أواخر سنة ١٩٥٥ إلا أن الملك محمد الخامس لم يرد على تلك البرقية بحجة أنها لم تصله، والواقع أنه تعمد إهمال الرد، فقد كانت هناك حفيظة في نفس محمد الخامس لأن الملك إدريس عند مروره بالمغرب عائدا من رحلة علاج في أوروبا سنة ١٩٥٣ اجتمع مع السلطان بن عرفة الذي كان الفرنسيون قد نصبوه مكان محمد

الخامس بعد نفي الأخير إلى جزيرة «مدغشقر»، غير أن الحقيقة كما فهمتها من الملك إدريس هي أن بن عرفة أقحم نفسه على مكان إقامة الملك إدريس في «فاس» فلم يكن في استطاعته رفض مقابلته ولو أنه لم يتطرق في حديثه مع بن عرفة لأي موضوع سياسي بل حصر الحديث في مواضيع دينية بحتة.

ب ـ عقد معاهدة إخاء وتعاون بين تونس والمغرب.

ج ـ مطالبة وتشجيع جبهة تحرير الجزائر لإعلان تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة في المنفى وعقد معاهدات إخاء بين تلك الحكومة المؤقتة وليبيا وتونس والمغرب.

د ـ بمجرد أن تستقل الجزائر وتصبح حكومتها المؤقتة مسيطرة على التراب الجزائري يشرع على الفور في إقامة مؤسسات المغرب العربي الكبير.

ويبدو أن الرئيس بورقيبة استمزج الحكومة الفرنسية على مشروع المغرب العربي الكبير وكان ردهاعنيفا فوريا، فأوفدت إلى تونس نائب وزير الخارجية الفرنسي الذي هدد بورقيبة وحذره من عواقب السير في ذلك المشروع، فما كان من بورقيبة إلا أن تراجع بسرعة وبَدّل موقفه وأصر على ألا يتجاوز عملنا المرحلة الأولى فقط وهي معاهدة الإخاء وحسن الجوار بين ليبيا وتونس.

صفقة سلاح تركيّة للثورة الجزائرية

في آخر شهر يناير أو أوائل فبراير سنة ١٩٥٧ لا أذكر بالتحديد، قام رئيس وزراء تركيا «عدنان مندريس» بزيارة رسمية لليبيا وكان محل حفاوة بالغة في طرابلس وبنغازي والجبل الأخضر ثم زار الملك في طبرق، وفي طريق العودة استضفته في بلدتي ودائرتي الانتخابية «درنة» ومساء ذلك اليوم خلوت به بعد أن رجوت من مرافقينا أن يتركونا لنمضي سهرة ثنائية على انفراد، وبدأت حديثي معه بذكر لمحة تاريخية عن دور الأتراك العظيم في نشر الاسلام وزعامتهم للأمة الإسلامية عبر قرون عديدة من التاريخ الإسلامي المجيد، وشددت على روابط الدين التي تربط الأتراك ببقية الأمة الإسلامية، وعلى أن لتركيا دورها الإسلامي العظيم بالرغم من دعاوي العلمانية، ثم عرجت بحديثي على شمال أفريقيا وشرحت لمندريس مدى الظلم والقتل والتشريد الذي يعاني منه شعب الجزائر المجاهد ومحاولات فرنسا قمع ثورته الإسلامية وتنصيره وفرنسته، ثم دخلت في صلب الموضوع وقلت لعدنان بك «أنني آمل أملا قويا أن تمد تركيا الشقيقة المسلمة الكبرى يد المساعدة لشعب

الجزائر المجاهد في محنته الراهنة». قال مندريس أنه كمسلم يعطف بكل جوارحه على الشعوب الإسلامية جميعا وبنوع خاص على شعوب الشمال الافريقي وهو على إدراك تام بما يعانيه الشعب الجزائري في حربه الاستقلالية، ثم قال ولقد بذلت تركيا الكثير من المساعي السرية الحميدة لدى حكومة باريس موصية وناصحة بأن مشكلة الجزائر لا تحل بالقوة والقمع بل بحلول سياسية وتفاوض مع ممثلي سكان الجزائر وأضاف أنه على استعداد لمضاعفة هذه المساعي بل وتوسيعها بحيث تشمل ضغطا وديا لدى دول حلف الأطلنطي الأخرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا.

شكرته وشجعته على مواصلة تلك المساعي الدبلوماسية الطيبة ولكنني قلت لمندريس «أن مساعدة شعب الجزائر تتطلب أكثر كثيرا من المساعي الحميدة فهي تتطلب عونا ماديا، أعني مالا وسلاحا، ونظر اليّ عدنان بك وبدا على وجهه شيء من الإضطراب واختفت الابتسامة التي لا تفارق وجهه إلا قليلاً، وفكرمليا ثم قال «ياأخي العزيز أنت تعرف أن تركيا عضو هام في حلف «الاطلسي» فكيف ترى أن تقدم لثوار الجزائر سلاحا من سلاح حلف «الاطلسي» لكي يحاربوا به عضواً هاماً آخر من ذات الحلف أعني فرنسا؟ قلت «أنا أعرف أن تركيا من أقوى الدول الإسلامية وهي التي كانت تتولى القيادة والريادة للأمة الإسلامية لقرون عديدة، فكيف ترى أنت ياأخي العزيز ألا تمد تركيا العون المادي للجزائريين المسلمين الذين تقتلهم قوات فرنسا وتشردهم أو تعذبهم أنكل التعذيب؟ ومالهم من ذنب إلا أنهم يسعون لنيل حريتهم واستقلالهم؟

كرر مندريس مخاوفه الشديدة من عواقب اكتشاف أية شبهة بأن تركيا تمد الثورة الجزائرية بأي عون مادي... وكرر عدة مرات بأن هذا سيسبب طرد تركيا من حلف «الاطلسي» وهو الركيزة الرئيسية التي يرتكز عليها دفاع تركيا في مواجهة الخطر الروسي العظيم، وكنت أشعر بأن مخاوف مندريس هي في الواقع مخاوف حقيقية فهدّأت من روعه وقلت أن الثورة الجزائرية في أشد الحاجة إلى أنواع كثيرة من الأسلحة الحديثة وهذه الأسلحة متوفرة لديكم، فإذا أعطيتكم كشفا مفصلا بهذه الأسلحة وأهديتموها أنتم إلى شقيقتكم ليبيا فليس في هذا ما يثير أي شك أو ريب لدى فرنسا، وسنقوم نحن بتسريب ذلك السلاح إلى الإخوان الجزائريين تدريجيا وأعدكم بألا يعلم هذا السر إلا القيادة الجزائرية العليا بل عدد قليل جدا من أفراد تلك القيادة العليا.

وبدأ مندريس يتأرجح في آرائه: أولا قال «أنه من السهل على فرنسا أن تربط بين ما تهديه تركيا لليبيا وما يصل إلى الجزائريين بمراجعة العدد والنوع»، قلت «نستطيع أن نقطع الصلة بين هديتكم لنا وما نسربه للثورة الجزائرية بأن نحتفظ ببعض تلك المعدات لاستعمال الجيش الليبي، وكذلك بأن يكون تسريب السلاح للجزائر بحذر شديد، ثم قلت لمندريس «لقد قمتُ مع نفر قليل من الاعوان بالمهمة السرية في تهريب كميات كبرى من الأسلحة للجزائر، وعلى مدى سنتين لم تكتشف فرنسا شيئا، وفي السنة الثالثة بدأت الشكوك والظنون حول دور الحكومة الليبية في تهريب السلاح ولم يستطيعوا إلى هذه الساعة أن يحصلوا على دليل واحد يدين الحكومة الليبية! لذلك اطمئن ياأخي عدنان أنك إذا وافقت على ما أقترحه فإن سرك لن ينكشف أبدا بعون الله، ولو انكشف الأمر فيمكنكم أن تقولوا أنكم قدمتم هدية لجيش ليبيا الشقيقة مبررين ذلك بالعلاقة التاريخية بين شعبينا، وتقولوا «أما إذا تسرب بعض ذلك السلاح خارج ليبيا فلستم أنتم (أي الاتراك) المسؤولين عن ذلك التسرب» ثم استطردت في استعراض ماضي تركيا الإسلامي وتاريخها في الذود عن الإسلام وإعلاء كلمته ومزجت السياسة بالعاطفة الدينية، إلى أن قال مندريس لقد اقتنعت الآن وسنقدم لكم هدية السلاح أنتم، وأرجو الله أن يوفقكم في إيصالها لاولئك الذين يحتاجونها في الدفاع عن دينهم، أما نحن في تركيا فإننا نقدم الهدية لجيش ليبيا الشقيقة فقط، وشدد على المحافظة على السرية المطلقة ولا أعتقد أن هذا السر أذيع قبل اليوم، وبعد أسابيع قليلة وصلت هدية السلاح التركي واستلمها الجيش الليبي في احتفال عسكري ثم بدأ تسريبها تدريجيا إلى ثوار الجزائر.

سفيرا في باريس من اجل ثورة الجزائر

بعد استقالتي من رئاسة الحكومة في آخر مايو سنة ١٩٥٧ أصر الملك واشترط لقبول استقالتي أن أعيّن مستشارا خاصا له بمرتب رئيس وزراء، ويعلم الله أنني لم أكن لأقبل أي منصب لولا أنني أفهِمت أن قبولي منصب المستشار هو شرط قبول استقالتي! وسيأتي الحديث عن ذلك فيما بعد.

على أية حال بقيت حوالي ستة أشهر في منصب المستشار الخاص للملك أتناول مرتبا عاليا ولا أقوم بشيء إطلاقا وهو وضع غريب بل مهين، ذهبت لمقابلة الملك

وقلت له أنني أشكره على المنصب الذي أنشأه لي خصيصا ولكنني لا أطيق أن أتناول مرتبا بدون أن أقوم بأي عمل، ولذلك فإنني التمس منه أن يقبل استقالتي ويتركني حرا لأزاول مهنتي الأصلية مهنة الهندسة مؤكدا له عزوفي عن ممارسة أي نشاط سياسي.

ولكن الملك أصر على بقائي في خدمة الدولة وشرح أنه سيحتاج إليّ قريبا ولذلك لا يود أن أقطع صلتي بالدولة ثم عرض عليّ أن يرسلني لباريس سفيرا لليبيا، مضيفا أن علاقاتي الممتازة مع رجال الثورة الجزائرية وشعوره بأن الحكومة الفرنسية قد تكون وصلت لقناعة بأن قضية الجزائر لا تُحل عسكريا وأنما بالمفاوضة مع سكان الجزائر. هذان العنصران سيجعلاني في وضع ممتاز للتحدث مع كبار رجال الحكومة الفرنسية للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزائر، وعندما لفتّ نظر الملك إلى أن الحكومة الفرنسية أصبحت على علم تام بالدور الخطير الذي قمت به في مساعدة الثورة الجزائرية وتهريب السلاح والعتاد لها، وأن الثقة منعدمة بينهم وبيني، رد الملك بأن هذا هو خير مؤهل يجعل الحكومة الفرنسية تستعمل مساعيّ كقناة للوساطة مع الثورة الجزائرية لتأكدها من أن زعماء الجزائر سيتقبلون نصحي قبولا حسنا ويثقون بما أنقل لهم من اقتراحات، وأضاف الملك: «عليك أن تكمل رسالتك نحو الثورة الجزائرية».

ولم يكن لي أن أقاوم إغراء الجملة الأخيرة،خاصة وأن القادة الجزائريين عبّروا أكثر من مرة عن شعورهم بالأسف والمرارة لتركي الوزارة خشية أن يكون لذلك تأثير على موقف الحكومة الليبية في مساندة ثورة الجزائر، وكنت قد تلقيت بعد استقالتي بأيام رسالة مؤرخة ١٩٥٧/٦/١٢ من جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري يقول فيها:

صاحب الدولة سيدي الرئيس بن حليم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد أنه ليؤسفنا كثيرا استقالتكم من رئاسة الحكومة في وقت تلح فيه الضرورة لأن يتولى الحكم رئيس وطني قوي يؤازره الشعب، ويسانده الملك.

والعالم لم ينس بعد مواقفكم المشهورة من القضايا العربية فلقدوقفتم دائما إلى جانب الشقيقات من الدول، والمكافحين من الشعوب، الجزائر، فلسطين، القنال، ولم تنسوا أبدا في أن يكون للجزائر في أعمالكم نصيب، وفي اجتماعاتكم ومحادثاتكم مع المسؤولين من الدول حظ، في اتفاقكم مع الرئيس بورقيبة، في محادثاتكم مع المسؤولين في الدول العربية، أنا نشكركم على هذا العمل المجيد الذي لا يوفيه شكر. وجدير على من يخلفكم أن يترسم

خطاكم فتلك هي السياسة المثلى والطريق الأقوم لخدمة السلام العالمي والقضايا العربية والنهوض بالشعب الليبي إلى مصاف الدول الحرة المتقدمة.

وقد كنا نظن أن جلالة الملك حفظه الله سيراعي الظروف ويرفض استقالتكم ولكنه بالعكس سارع وقبلها ليختار دولتكم مستشاراً، إنها فرصة لم يضيعها الملك الحازم، فلن يجد طريقا أرشد ولا رأيا أسد من الذي ترتضونه رأيا وطريقا. والله ما ندري هل نهنئكم أم نهني أنفسنا بهذا المنصب الجديد فما انتقلتم في الحقيقة إلا إلى مكان أعلى تشرفون منه على قضايا أهم ومشاكل أعظم.

وفقكم الله إلى خدمة ليبيا والعروبة والإسلام

وتقبلوا سيدي أزكى أمانينا.

رئيس المحطة والمسؤول عنها.

(الملحق رقم ٥١)

ولم يكن لنا سفارة في باريس فكانت مهمتي تبدأ بإنشاء سفارة جديدة وما يتبع ذلك من إجراءات ومصاعب، واخترت من موظفي الخارجية للعمل معي محمد عبدالكريم عزوز كسكرتير أول وعبدالله إسماعيل بن لامين كسكرتير ثاني وقنصل، وفرج فارس ككاتب طباع. وما أن وصلت إلى باريس مع معاونيّ إلا وحدث الانقلاب الشهير الذي أعاد الجنرال ديجول إلى الحكم رئيسا للوزراء.

بعد تقديم أوراق اعتمادي لرئيس الجمهورية الرئيس «كوتي» وخلافا للتقاليد فقد اجتمعت به في طرف من القاعة ودار بيننا حديث حول قضية الجزائر، وأدهشني الرئيس «كوتي» بقوله «أنني لا أميل كثيرا للجنرال ديجول والود بيننا مفقود، ولكنني اضطررت إلى دعوته لاستلام مقاليد الحكم لأنني أعتقد أنه الرجل الوحيد الذي يمكنه استئصال مشكلة الجزائر الدامية من جسم فرنسا»، ثم أضاف مجاملا لي «أنه يشكر الملك إدريس لأنه أرسل رجل دولة كأول سفير له في فرنسا وأنه يفهم ماذا يعني هذاالعمل من لفتة طيبة نحو فرنسا، وتمنى لي التوفيق في تعاملي مع الجنرال».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنرال ديجول جاء للحكم بعد ثورة العسكريين الفرنسيين في الجزائر ومناداتهم به كمنقذ فرنسا الوحيد، فتولى الحكم كرئيس للوزراء وبرغم معارضة اليسار الشديدة للطريقة التي جاء بها إلا أن الجنرال ديجول حصل على أغلبية الأصوات في مجلس النواب وأعطي صلاحيات استثنائية ثم عُدّل الدستور وأنشأ الجمهورية الخامسة وتولى رئاسة الجمهورية أوائل سنة ١٩٥٩.

ومن توفيق الله وحسن حظى فقد كنت على صداقة قوية بثلاثة من أقرب المقربين للجنرال ديجول ولقد لعبوا ثلاثتهم دورا ممتازا في إنجاح مهمتي مع الجنرال وترطيب الأجواء معه، فقد انتابت علاقتي بالجنرال كثيراً من اللحظات الحرجة والمواقف الدقيقة!

أول الثلاثة هو «موريس كوف دي مورفيل» أول وزير خارجية في وزارة ديجول الأولى سنة ١٩٥٨، ومعرفتي بمسيو دي مورفيل لها قصة طريفة ذلك أنني في صيف سنة ١٩٥١ (وكنت وزيرا للأشغال والمواصلات في حكومة برقة) وفي طريقي برا إلى الإسكندرية ولدى اجتيازي الحدود المصرية بمركز السلوم، وفي مكتب مأمور الحدود المصري وجدت مع المأمور أجنبيا يحاول أن يتفاهم معه بدون جدوى لأنه لا يجيد العربية ولا الإنجليزية، وشعرت بأن الرجل ذو حيثية فقد كانت على سيارته الرابضة أمام مركز الحدود علامة «هيئة سياسية» فحادثته بالفرنسية وتبين أنه سفير فرنسا في القاهرة وفي طريقه إلى تونس في رحلة سياحية، فشرحت وضعه لمأمور الحدود المصري الذي قام بالمجاملات العادية نحو السفير، وقد كان يرافقني العقيد غيث قدورة قائد مركز حدود «امساعد» الليبي، وبعد أن ساعدت السفير في إنهاء إجراءاته المصرية طلبت من العقيد غيث أن يصحبه وأن يستضيفه تلك الليلة ثم يوصي به متصرفي المناطق التي يمر بها حتى يستضيفوه ويقدموا له ما قد يحتاج من مساعدة.

وبعد شهر تقريبا وصلتني رسالة من السفير دي مورفيل تعبر عن شكره وتقديره لمساعدتي له، ونسيت هذا اللقاء نسيانا تاما، إلى أن وصلت إلى باريس سفيرا وكم كان سروري عندما أذيع، بعد وصولي لباريس بأيام نبأ تعيين موريس كوف دي مورفيل وزيرا للخارجية الفرنسية (وقد كان قبل ذلك سفيرا لفرنسا في ألمانيا الاتحادية). وعندما زرت وزير الخارجية لتقديم نسخة من أوراق اعتمادي سفيرا لليبيا في باريس رحب بي الوزير بحرارة واستبقاني مدة طويلة، خلافا للتقاليد، وذكرني بلقائنا في السلوم، وأكد لي رغبته في إنجاح مهمتي واستعداده لتقديم اية مساعدة، وطبعا لم أترك الفرصة تفلت مني فقد صارحته بالغرض الرئيسي من تعييني في باريس ألا وهو البحث مع الحكومة الفرنسية عن سبل سلمية لإعطاء شعب الجزائر حق تقرير مصيره، وتشجيع الحكومة الفرنسية على انتهاج سياسة التفاهم والتفاوض مع جبهة تحرير الجزائر والاقلاع عن سياسة القمع والعنف

والتشريد، وأكدت لوزير الخارجية استعداد ليبيا ملكا وحكومة وشعبا على بذل كل الجهود لجعل جبهة التحرير تنهج نهجا وطنيا معتدلا وأضفت أن رجوع الجنرال ديجول إلى قيادة فرنسا يعد فرصة ذهبية لفرنسا والجزائر فهو الفرنسي الوحيد الذي له بُعد النظر والشجاعة والماضي المجيد بما يجعله مستعدا لاتخاذ خطوات شجاعة جريئة.

رد الوزير، وكان من الفرنسيين المتحررين، أنه سعيد بأن تقوم ليبيا بهذه المساعي، ولكنه حذرني من التسرع أو إظهار الضغط في حديثي مع الجنرال ديجول ونصحني باتباع أسلوب الصديق الذي ينصح بإخلاص وأكد على ضرورة إبداء حسن نوايانا في تلك المساعي ومحاولة كسب ثقة الجنرال بالتروي والحكمة والأسلوب اللين.. ووعدني بترتيب أول مقابلة لي مع الجنرال ديجول، وهذا ما تم إذ قابلت الجنرال بعد اسبوع واحد من تقديم أوراق اعتمادي لرئيس الجمهورية.

واستمرت العلاقة ودية ووطيدة بين مسيو دي مورفيل وبيني طوال مدة سفارتي وكان دائما الناصح المخلص والصديق الوفي، وكم من مرة تدخل عند الجنرال ديجول لترطيب الجو وإزالة العقبات.

أما الصديق الثاني فهو الجنرال «جاك دي جيلبون» وقد تعرفت عليه في يناير ١٩٥٥. عند عودتي من مفاوضاتي مع الرئيس الفرنسي «منديس فرانس». ومروري بتونس كان الجنرال دي جيلبون يتولى منصب قائد القوات الفرنسية في الجنوب التونسي، وعند عودتي بالطريق البري من تونس إلى طرابلس لبيت دعوة الجنرال دي جيلبون فتناولت معه طعام الغداء في مركز قيادته بمدينة قابس، بعد الغذاء اختلى بي وشكى من تسرب الأسلحة من ليبيا إلى الوطنيين التونسيين وطلب مني أن أساعده في إيقاف ذلك التسرب، وكان ردي أنني أجهل تماما أن هناك تهريب للسلاح من ليبيا في أي اتجاه، وابتسم الجنرال دي جيلبون وقال «هذا هو الرد الذي أتوقعه منك، حسنا دعني أحدثك لا كقائد القوات الفرنسية في جنوب تونس ولكن كجاك دي جيلبون، إنني أعطف على حركات التحرر الوطنية في الشمال الإفريقي كله وأرى أن حكومتنا تسير على سياسة قمعية خاطئة وأودوآمل أن تُعطى شعوب شمال افريقيا استقلالها ولكن بطرق سلمية رتيبة وهذا يتطلب أن يتولى الأمر في باريس رجل قوي شجاع مثل الجنرال ديجول!... وعليكم أنتم في ليبيا أن تساعدونا بنصح الوطنيين في شمال أفريقيا على أن ينهجوا نهجا معتدلا

وأن يتعاونوا مع الأحرار في فرنسا ولا يقعوا فريسة في أيدي المتطرفين من المستعمرين».

ولقد رحبت كثيرا بآراء الجنرال دي جيلبون واستمر الحديث بيننا لمدة طويلة فهمت منه أنه من أشد أنصار الجنرال ديجول وأنه أحد الضباط الذين أنضموا لحركة ديجول سنة ١٩٤٠ وكان عندئذ برتبة «كابتن».. على أي حال كان هذا اللقاء فاتحة صداقة بيننا فدعوته لزيارة طرابلس وأحطته بعناية كبيرة، وأعجبني فيه آراؤه المتحررة وبُعد نظره السياسي. ومرّت الأيام وإذ به يتصل بي في باريس بعد وصولي إليها بأسابيع (مايو ١٩٥٨) وكان الجنرال ديجول قد استدعاه إليها وعهد له بمنصب عسكري كبير في العاصمة الفرنسية، ودعاني للعشاء في مركز قيادته ووعدني بأن يشرح لرئيسه (ديجول) المهمة الحقيقية التي جعلتني أقبل سفارة باريس كما وعد بالمساعدة والنصح ولم يبخل بهما كما اتضح لي فيما بعد.

أما الصديق الثالث فهو «مسيو لوي جوكس» الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الفرنسية وكنت قد التقيت به عدة مرات عند زياراتي لباريس وأعجبني فيه تحرر آرائه وبُعد نظره، وقد كان جوكس من كبار أنصار الجنرال ديجول أثناء الحرب وإبان حكومة فرنسا الحرة عندما كان مقرها مدينة الجزائر، وشعرت بأنه يعطف عطفا قويا على آمال سكان الشمال الأفريقي في الحصول على حق تقرير المصير والتحرر من الاستعمار الفرنسي. وعندما عاد الجنرال ديجول إلى الحكم في مايو سنة ١٩٥٨ أصبح جوكس من أهم العناصر التي يعتمد عليها الجنرال في وضع سياسته الأفريقية، ثم عُيّن وزيرا للمعارف، ثم عينه الجنرال سنة ١٩٦٠ رئيسا للوفد الفرنسي في المفاوضات التي جرت مع جبهة التحرير في «إيفيان». ولهؤلاء الأصدقاء الثلاثة يرجع الكثير من الفضل في نجاح مساعيّ لدى ديجول لصالح الإخوان الجزائريين.

مقابلات مع ديجول من أجل القضية الجزائرية

وقد حظيت بالاجتماع بالجنرال ديجول أكثر من عشر مرات في فترة سفارتي التي دامت عشرين شهرا، وأعترف بأن أغلبها لم يكن من النوع السهل بل تخلل أغلبها لحظات حرجة ومواقف مربكة.

ومن الغريب أن الأزمة العاصفة الأولى التي حدثت في مقابلتي الأولى مع الجنرال، لم يكن سببها قضية الجزائر فقد تقبل الجنرال كلامي عن الجزائر بهدوء ورد بأنها قضية فرنسا دون غيرها وأنه أخذ كلامي مأخذ نصيحة الأصدقاء في أمور داخلية وهذا كرد أول لم يكن رداً سيئا. لكن العاصفة قامت عندما ذكرت للجنرال أن «جولدا مايير» وزيرة خارجية إسرائيل ستزور فرنسا قريباً وكان أملنا، نحن العرب، أن ينهج الجنرال ديجول على سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل خلافا لسياسة سابقيه الذين اعتدوا اعتداءً سافراً على الأمة العربية. ولم يتركني أكمل كلامي بل رد عليّ في عصبية ظاهرة بأنه فخور بصداقته الوطيدة مع إسرائيل وأنه يعطف على ذلك الشعب النشط الذكي الدؤوب الذي حوّل صحاري فلسطين إلى حقول وبساتين، وأنه سيستقبل جولدا مايير بكل ود واحترام، بل وخرج الجنرال عن طوره واصفرّ وجهه، وتكهرب الجو. فعاودت الكرّة بلطف وهدوء وقلت أن مهمتي الأولى سيدي الجنرال هي أن أساعدكم - إذا احتجتم لمساعدتنا - في تسوية مشكلة الجزائر والتي نعتبرها مفتاح العلاقات الفرنسية العربية، بمعنى أننا نطمع ونأمل أن تعود فرنسا لتأدية دورها الشهير في الشرق الأوسط، دور الدولة الكبرى المتحررة والصديقة الوفية للأمة العربية، وهو الدور الطبيعي لفرنسا وثقافتها المتميزة ومبادئها العالية في التحرر والرقي والإخاء، وهذا ما دعاني للتعبير عن الأمل في أن تكون سياسة الجنرال في الشرق الأوسط سياسة متوازنة عادلة تمهيدا لليوم الذي نرى فيه فرنسا تعود لمركزها المرموق ودورها المميز في العالم العربي.

وفي مقابلاتي العديدة مع الجنرال لم يخرج مرة واحدة عن طوره كما حدث في مقابلتي الأولى هذه. ولقد راجعت صديقي وزير الخارجية مسيو دي مورفيل (وهو مسيحي - بروتستانتي من الأقلية البروتستانتية الفرنسية وقد اشتهر بالبرود في علاقته مع اليهود) عن سبب ميل الجنرال الشديد لإسرائيل وعطفه على اليهود، قال دي مورفيل أن علاقة الجنرال باليهود ترجع إلى أوائل عهد حركة فرنسا الحرة، فعندما تمرد الجنرال على الحكومة الفرنسية ورفض الرضوخ للاحتلال النازي وأسس حركته في المنفى فإن الأغلبية العظمى من اليهود الفرنسيين أمثال منديس فرانس، وبول موك، وشريبار وغيرهم انضموا إلى حركة فرنسا الحرة لا حباً فيها، ولكن كراهية وفرارا من المد النازي، ولما كان أغلب أولئك اليهود من كبار الساسة والمفكرين والكتاب فقد تولوا أهم المراكز القيادية في حكومة فرنسا الحرة وبنوا

علاقة قوية مع الجنرال دعّموها باخلاصهم له وتفانيهم في التعاون معه، هذا هو السبب الرئيسي وعليك أنت ياصديقي أن تُشعر الجنرال بأن لفرنسا دورا بارزا ورسالة إنسانية كبرى في العالم العربي وأنها ستكون محبوبة ومرحبا بها بمجرد أن تزول قضية الجزائر من الأفق السياسي، بل ربما كانت الجزائر المستقلة هي الجسر الذي تعود فرنسا مرحّبا بها عن طريقه إلى العالم العربي».

ولقد اتبعت نصيحة الصديق دي مورفيل بدقة تامة في مقابلاتي التالية مع الجنرال ديجول.

رغبت أن أذكر هذه الحادثة لكي أنفي ما علق في أذهان الكثير من الناس في عالمنا العربي من أن ديجول كان دائما يميل ويعطف على التطلعات العربية ويكره اليهود أو على الأقل لا يميل إليهم، العكس هو الصحيح، غير أن الجنرال ديجول، وهو في نظري من أقدر وأكفأ رجال الدولة في هذا القرن، تطور تفكيره ورأى أن مصلحة فرنسا تكمن في تعاونها مع العرب والإتجار معهم، وإقامة أوثق العلاقات مع العالم العربي وخاصة دول الشمال الأفريقي. ولما كان ديجول لا يسيّره في سياسته إلا مصلحة فرنسا قبل أي شيء آخر فقد عدّل من سياسته تدريجيا إلى أن انعطف بسياسة فرنسا في اتجاه معاد صراحة لاسرائيل سنة ١٩٦٧ للأسباب الاقتصادية التي ذكرتها، وكذلك وهذا ما أكده لي سفير فرنسي كبير سنة ١٩٦٨ بعد مقابلته مع الملك فيصل بن عبد العزيز في أوائل سنة ١٩٦٧ لدى مرور الملك بباريس، ولا ادري ماذا جرى في لقائهما ولكن من المؤكد أن ذلك اللقاء كان نقطة تحول في سياسة ديجول نحو العالم العربي، طبعا جعل لذلك التحول في سياسته ذريعة وسببا أن اسرائيل هي التي بدأت الاعتداء على الدول العربية ولكن كم من اعتداء بدأته اسرائيل قبل سنة ١٩٦٧ وبعد ١٩٦٧ وكوفئت عليه بالإعجاب وزيادة العون والتأييد؟!

واستمرت اللقاءات مع الجنرال ديجول بمعدل مقابلة كل شهرين تقريبا، وهو معدل كم حسدني عليه زملائي السفراء خصوصا «السردار بانيكار» سفير الهند و«فينو جرادوف» سفير روسيا وموسى مبارك سفير لبنان!

وبعد انتهاء سفارتي في باريس راجعت التقارير التي كنت كتبتها لوزارة الخارجية الليبية عن مقابلاتي مع الجنرال فوجدت أن هناك سلسلة من التتابع والترابط بين كلامه وتصريحاته لي منذ مقابلتي الأولى إلى مقابلتي الأخيرة، وهناك تكامل وتوسع تدريجي في عرض أفكاره وسياسته بالنسبة للجزائر، أذكر أنني قابلته

بعد دعوته للمجاهدين الجزائريين بإلقاء سلاحهم والمجيء للتفاوض وهو ما أسماه «سلِمُ الأبطال» وكان أول تصريح علني يبيّن فيه الجنرال إمكانية التفاوض مع الجزائريين، وكان أن رفضت جبهة تحريرالجزائر «سلِمُ الأبطال» رفضا فوريا، وقلت، عندما قابلت الجنرال «لا شك عندي سيدي الجنرال أنك لم تكن تتوقع من الجزائريين أن يقبلوا دعوة «سلِمُ الأبطال». رد «لا لم أتوقع أن يقبلوا دعوتي ولكنني لم أتوقع كذلك أن يرفضوها بهذه السرعة»!

ومن الحديث الذي دار بيننا يومئذ فهمت أنه كان يفكر في خطوات أخرى سيعلن عنها قريبا. وعند إعلان قيام حكومة الجزائر في المنفى قابلت الجنرال وأشرت، ولكن بحذر شديد، أن فرنسا كانت تبحث دائما عن «المحادث المفاوض» L'interlocateur Valable وربما أن الحكومة الجزائرية في المنفى هي ذلك «المحادث المفاوض».

ولم يُبد الجنرال ميلا للأخذ باقتراحي بل ظهر لي من كلامه أنه لا يُكّن احتراما كبيرا لفرحات عباس (رئيس الحكومة الجزائرية في المنفى) وأنه يُكّن احتراما دفينا لأحمد بن بلاّ ورفاقه المسجونين في سجون فرنسا!

وأنا في باريس لم تنقطع اتصالاتي بالأخ أحمد بن بلاّ نزيل سجن «لاسنتيه» بجوار باريس، وكان محامي أحمد بن بلاّ المغربي هو همزة الوصل وكم من رسالة نقلها مني واليّ... كذلك قمت بنقل رسائل عديدة من ديجول لفرحات عباس ومن فرحات عباس لديجول، ولكن كانت رسائل ديجول تتخذ شكلا غريبا، ذلك أنه بعد حديث طويل ومداولات كثيرة مع الجنرال أوجّه له سؤالا «هل تريد ياسيدي الجنرال أن أنقل هذه الآراء لفرحات عباس؟» فيرد الجنرال.. «هذا راجع لتقديرك... أنت تعرفه أكثر مني»! وفي إحدى الجلسات تجرأت وقلت للجنرال «لماذا لا تجتمع سيدي الجنرال مع فرحات عباس أو توكل لأحد معاونيك الاجتماع به... إنني متأكد من أن خيرا كثيرا سينتج عن ذلك الاجتماع». رد الجنرال «أن معرفة عباس بشوارع باريس أكثر كثيرا من معرفتي بأزقة القاهرة وحواريها»! وكان يقصد بذلك أنه إذا كان فرحات عباس يريد التفاوض فيتعين عليه أن يأتي إلى باريس.

بعد وصولي لباريس بأيام اتصل بي محامي الأخ أحمد بن بلاّ وكان من المحامين المغاربة الأكفاء ونقل لي أول رسالة من الأخ أحمد من سجنه في سجن «لاسنتيه» بجوار باريس، واستمرت الاتصالات مع السيد بن بلاّ عن طريق محاميه طوال بقائي سفيرا في باريس، كما أقمت اتصالات سرية مباشرة مع مندوب جبهة التحرير الجزائرية السري الموجود في باريس لمعالجة بعض المشاكل المحلية، فمثلا حدث في أواخر سنة ١٩٥٨ أن زارني المندوب بعد ظهر يوم سبت في مسكني، وكان يصطحب معه شابا يظهر على وجهه الخوف الشديد وقدمه لي ثم شرح أن رفيقه هذا اشترك بالأمس في قتل أحد الخونة الجزائريين الذين يتجسسون على الوطنيين الجزائريين، وأضاف أن الشرطة السرية الفرنسية تبحث عنه وتحاول تعقبه ولذلك فقد جاء به إليّ لأقوم بتهريبه في إحدى سيارات السفارة إلى خارج فرنسا!!

قلت للمندوب أن السائقين العاملين في السفارة فرنسيان ولا شك أنهما على صلة بالمخابرات الفرنسية ولذلك فإن تهريب الشاب في صندوق سيارة السفارة عمل محاط بمخاطر عظيمة، ثم استدعيت كبير المباشرين الليبيين ويدعى «عيسى البرشوشي» وكنت قد لاحظت أن أوصافه تقارب أوصاف الشاب الجزائري، فأخذت منه جواز سفره الليبي وعلى الفور استدعيت القنصل عبدالله إسماعيل بن لامين وأمرته بالصاق صورة الشاب الجزائري محل صورة عيسى البرشوشي ثم ختمها بختم القنصلية، وطلبت من الشاب الجزائري أن يغادر بالقطار إلى المانيا الغربية (ولم يكن الليبيون في حاجة إلى تأشيرة دخول لألمانيا الغربية) وأن يبرق لي برقية أعطيته نصها بمجرد وصوله إلى المانيا.. وهذا ما حدث.. وبعد أن اطمأننت لنجاة الشاب الجزائري أخطرت إدارة الجوازات في طرابلس بفقدان جواز سفر عيسى البرشوشي وأصدرت له وثيقة سفر مؤقتة إلى أن وصله جواز سفر جديد من طرابلس.

أما اتصالاتي بصديقي الوكيل الدائم للخارجية «لوي جوكس» فقد كانت بمعدل مرتين في الشهر، واذكر حادثين طريفين في اجتماعاتي معه، فبعد أن أعلنت جبهة التحرير الجزائرية عن إقامة حكومة جزائرية مؤقتة، ومبادرة الحكومة الليبية بالاعتراف بتلك الحكومة، كممثل شرعي لشعب الجزائر، استدعاني جوكس وكان على غير عادته «رسميا» واتخذ مني موقفا صارما على غير عادته ثم قدم لي احتجاجا شديد اللهجة على اعتراف الحكومة الليبية «بما يسمى» «حكومة الجزائر

في المنفى» وأن هذا العمل ينطوي على عمل عدائي لفرنسا ويزيد من الصعوبات التي تواجهها الحكومة الفرنسية في معالجة قضية الجزائر، وقاطعت جوكس قائلا «لقد كنت أتوقع أن تشكرنا الحكومة الفرنسية لا أن تحتج علينا!» فظهرت الدهشة على وجهه وسأل «نشكركم على ماذا؟ أنشكركم على عملكم العدائي..؟» قلت «لقد قلتم وأعدتم مرارا وتكرارا أنكم تبحثون عن ممثل «مفاوض» عن شعب الجزائر Interlocateur Valable لتتحدثوا معه عن مستقبل الجزائر في نطاق بقائها في الفلك الفرنسي وها نحن ندلكم على هذا «الممثل المفاوض».. حكومة الجزائر المؤقتة في المنفى»! ثم أردفت قائلا «لا شك عندي أن صديقي جوكس المتمتع بالآراء المتحررة والسياسي بعيد النظر الواسع الأفق يفهم تمام الفهم أن لا ليبيا ولا أية دولة عربية أخرى تستطيع أن تمتنع عن الاعتراف السريع بحكومة الجزائر المؤقتة»، وأنتهى الاجتماع في جو لطيف وتناسينا الاحتجاج فقد تركته على مكتب جوكس!

مرة أخرى في أواخر سنة ١٩٥٩ إستدعاني جوكس وبيده احتجاج لأن الحكومة الليبية منحت أحد القادة الجزائريين (بوصوف) جواز سفر دبلوماسي ليبي، قلت لجوكس «نصيحتي ألا تقدم لي هذا الاحتجاج لأنني أعرف من الآن أن الحكومة الليبية سترفضه على أساس أن منح جوازات السفر الدبلوماسية عمل من أعمال السيادة لا دخل لغير الحكومة الليبية فيه طالما لم يحدث من حامل الجواز أية مخالفة للقوانين الدولية» ثم سكتّ برهة وأضفت مبتسما «اما إذا أصررت ياعزيزي «لوي» على تقديم الاحتجاج فأنني أود أن تصحح كتابته فتذكر «جوازات دبلوماسية» وليس «جواز دبلوماسي» لأن أغلب قادة الجزائر المناضلين يحملون جوازات سفر دبلوماسية ليبية!» وانفجر جوكس في ضحكة عالية وقال «لست أدري ماذا أسمي عملك هذا أهو جرأة أو صراحة أو تحدي» قلت «بل صراحة مع صديق» وأخذ جوكس ورقة الاحتجاج ومزقها!

إلا أن قمة الطرافة حدثت في أحد اجتماعاتي الأخيرة مع الجنرال ديجول، في شهر ديسمبر ١٩٥٩، فقد كانت فرنسا قد وافقت مبدئيا على إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية وعُيّن «لوي جوكس» رئيسا للوفد الفرنسي، وكان الأخ أحمد بن بلاّ ورفاقه قد نُقلوا من سجن «لاسنتيه» ذي النظام الصارم الشديد إلى معتقل آخر، وكنت على موعد سابق لمقابلة الجنرال فرغبت أن أبذل مسعى خاصا لإطلاق سراح بن بلاّ ورفاقه لكي يتولوا بالتعاون مع اخوانهم في حكومة الجزائر

المؤقتة مهمة مفاوضة فرنسا... وبدأت المقابلة بداية طيبة.. حمدت الخطوات الأخيرة التي قام بها الجنرال ثم نقلت له رسالة شفوية من الملك إدريس يرجو فيها إطلاق سراح السيد بن بلاّ ورفاقه أو على الأقل تخفيف وطأة السجن إلى اقامة مراقبة أو شيء من هذا القبيل. رد الجنرال بأن بن بلاّ ورفاقه مواطنون فرنسيون، ولو أنه يقدر ويحترم الملك إدريس، ولكن يتساءل عن الأهمية الكبيرة التي نعلقها على بن بلاّ ورفاقه!

ولا أدري السبب الذي دفعني أن أتحمس وأورّط نفسي ورطة لم تخرجني منها إلا عناية الله... فقلت «ياسيدي الجنرال أهمية بن بلاّ في نظرنا هي أنه إذا سلّمنا وسلّم العالم كله بأنه يستحيل على فرنسا أن تتخذ مواقف شجاعة بعيدة النظر واسعة الأفق في تغيير مصير الجزائر، ما لم يكن الجنرال ديجول على رأس فرنسا، فأننا في ليبيا نرى ويرى معنا العالم العربي كله أنه لكي يكون هناك تجاوب من جانب الجزائر، أعني مواقف شجاعة بعيدة النظر، فلابد أن يكون بن بلاّ على رأس الوفد الجزائري المفاوض» ورأيت الجنرال ينظر لي بنوع من الامتعاض ويظهر على وجهه قناع أصفر ويقول بتهكم «تعني الجنرال ديجول والجنرال بن بلاّ..» وأطال لفظ كلمة «بن بلاّ.. يلاّ» وهنا أدركت الورطة التي أوقعت نفسي فيها فتداركت وقلت «سيدي الجنرال لم أعن إطلاقا أن أقيم مقارنة أو مساواة بينك وبين بن بلاّ فأنت رئيس جمهورية إحدى الدول العظمى وبن بلاّ رهين أحد السجون الفرنسية، غير أنه وأنا العربي المسلم عندما أشبه بن بلاّ بك فأنني أسبغ عليك أعظم الإجلال وأعز التقدير، فأنت سيدي الجنرال هو ذلك الرجل الذي وقف وحيدا ورفض الركوع للغزو النازي وتحداه وحرر بلده وأعاد لها مجدها بشبه معجزة، وأحمد بن بلاّ ياسيدي الجنرال رفض قبول إستعمار المستوطنين الأوروبيين الذين هم خليط من الطليان والأسبان والمالطيين مع قلة نادرة من الفرنسيين، رفض قبول استعمارهم وجاهد وخاطر بحياته آملا أن يتجاوب معه وطني فرنسي له من الشجاعة والرصيد الوطني وبُعد النظر والأفق الرحب المتحرر ما يجعله يتلاقى معه على حل سلمي ينهي هذا النزيف المزمن الذي أنزل بالجزائر وبفرنسا التعاسة والعنف والقتل والتشريد..» وكنت ألاحظ أن وجه الجنرال بدأ يضيء بمشروع ابتسامة إلى أن قاطعني قائلا «اشكرك على اطرائك وأقدر فصاحتك ولكنها لم تقنعني بتغيير اسمي إلى شارل بن بلاّ»!!

ما رغبت أن أشرحه هنا هو أن الجنرال ديجول لم يكن ليطيق أي تشبيه له بمخلوق آخر، فقد كان على قدر كبير من الغرور ولكنه نوع من الغرور الذي له، فلقد كان عنده من الميزات والمكانة والوطنية ما يجعله يشعر بأنه من طينة أخرى وهذه إحدى مثالب ديجول... وأخيرا وفي نهاية المقابلة صافحني قائلا «يمكنك أن تبلغ الملك إدريس أن مسعاه لن يذهب سدى»، وفهمت من ذلك أن قرارا بالإفراج أو تخفيف الاعتقال عن بن بلاّ ورفاقه أصبح وشيك الوقوع، وهذا ما حدث بعد أيام إذ نُقل الأخ بن بلاّ ورفاقه إلى فيلا في ضاحية «شانتيبي» بجوار باريس.

بن بلاّ رئيسا لجمهورية الجزائر

وبعد انتهاء سفارتي في باريس بعدة أشهر أفرج عن الأخ أحمد بن بلاّ ورفاقه وقدموا إلى طرابلس وكانوا محل حفاوة شعبية كبيرة، وعقدت هيئة التحرير اجتماعاتها في طرابلس وعُين يوسف بن خدة رئيسا للوزارة الجزائرية في المنفى، ثم عقدت اتفاقية «ايفيان» وتقرر عودة الأخ أحمد بن بلاّ ورفاقه إلى الجزائر، كما تقرر أن يعود الجيش الجزائري المعسكر في تونس (إلى الجزائر).

وقامت صعوبات مع الحكومة الفرنسية في آخر لحظة فقد اعترضت السلطات الفرنسية على عودة بن بلاّ مصحوبا بالجيش الجزائري الموجود في تونس، واعترضت بنوع خاص على عودة قائد الجيش «هواري بومدين» وتمسك بن بلاّ بموقف في غاية الصلابة وهو أنه لن يرجع إلا مصحوبا برفيقه في السلاح هواري بومدين وبالجيش الجزائري... وكان بن بلاّ موجودا في طرابلس، ولو أنني كنت بعيدا عن كل المناصب الحكومية إلا أنه استشارني في الأمر، ولحسن الحظ فقد كان السفير الفرنسي في طرابلس يومئذ «بيير سيبيو» صديقا قديما لي (منذ أن كان رئيسا لقسم شمال افريقيا والشرق الاوسط في وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٠) وكان من أولئك الفرنسيين المتحررين ومن أنصار ديجول وعلى صلة وثيقة بمسيو لوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، واجتمعت مع «سيبيو» وشرحت له العواقب الوخيمة التي ستترتب على رفض فرنسا عودة بومدين مع بن بلاّ بعدما أصر الأخير أنه لن يعود إلا مصحوبا به. وحملت السفير «سيبيو» رسالة شخصية مستعجلة إلى جوكس نصحته فيها بالعدول عن موقفه المتعنت وشددت بضرورة التفاهم مع أحمد بن بلاّ، وهو في نظري الزعيم الحقيقي للثورة الجزائرية ورجل المستقبل في الجزائر المستقلة.

ولم يمض إلا يوم واحد وجاءني رد شخصي من جوكس الذي يقول فيه «أن أحمد بن بلاّ لم يعبّر ولو مرة واحدة عن رغبته في التعاون والتفاهم مع فرنسا فكيف تريد أن نتفاهم ونتساهل معه، ألا يمكنه أن يصدر تصريحا أو بيانا يعبّر فيه عن استعداده لنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة من التعاون والتفاهم مع فرنسا. إذا عمل شيئا من هذا فإنني أستطيع أن أبدل الموقف الفرنسي..» وأسرعت إلى الأخ بن بلاّ وصغت معه بيانا مطاطا لا يقيّده بأي قيد ولكن فيه تعبير عن رغبة في التفاهم العام والتعاون لمصلحة الشعبين (شيء من هذا القبيل فلم أعد أتذكر التفاصيل والتواريخ بالضبط) وكان الأخ أحمد مسافرا إلى القاهرة مساء ذلك اليوم فأدلى بتصريحه هذا في القاهرة وتناقلته وكالات الأنباء ونشرته الصحافة المصرية بالخطوط العريضة، وسرعان ما تبدل موقف باريس، وقبلت عودة بن بلاّ إلى الجزائر ومعه رفيقه في السلاح هواري بومدين عودة الفاتحين، وما هي إلا أيام وانتخب الأخ أحمد بن بلاّ أول رئيس للجمهورية الجزائرية...

وفي حفلات الاستقلال دعت الحكومة الجزائرية مندوبين عن جميع الشعوب والحكومات العربية والإسلامية والدول الصديقة، ودعاني الرئيس بن بلاّ دعوة شخصية... وكان استقبال الحكومة الجزائرية لي يفوق بمراحل استقبال مندوب الحكومة الليبية مما دعاني أن أرجو الرئيس بن بلاّ ألا يحرجني مع الحكومة الليبية خصوصا وأن محمد بن عثمان هو الذي كان يرأس الحكومة الليبية في ذلك الوقت. ولم يكن بيني وبين بن عثمان ودّ كثير.

وأذكر آخر زيارة قمت بها للجزائر في عهد الرئيس بن بلاّ (أواخر سنة ١٩٦٤)، فقد وصلت إلى العاصمة الجزائرية عصر يوم سبت (كان يوم الأحد عطلة اسبوعية!) واتصلت بعبد الرحمن الشريف مدير مكتب رئيس الجمهورية وأبلغته بوصولي ورجوته إبلاغ الرئيس، وما هي إلا دقائق وإذ به يدعوني لحفلة استقبال كان يقيمها الرئيس بن بلاّ لوفد سوري يرأسه رئيس الحكومة السورية صلاح بيطار ويرافقه حوالي ستين عضوا من أعضاء الحكومة وحزب البعث، وذهبت للاستقبال ضمن مئات المدعوين، وسلم عليّ الرئيس بن بلاّ بحرارة وأخذني من يدي وقدمني للوفد السوري بعبارات أخجلت تواضعي، وأسرّ لي ألاّ أترك غرفتي في الغد إلى أن يتصل بي.

وفي صباح الغد اتصل بي عبد الرحمن الشريف من ردهة الفندق واصطحبني إلى مسكن رئيس الجمهورية. وفي الطريق شكا لي عبد الرحمن من أن الرئيس يتجاهل

كل الاحتياطات الأمنية وينزل بنفسه ويشتري جرائد الصباح، وهذا قد يعرضه للخطر، ورجاني أن أنصحه بالعدول عن ذلك العمل وأن يترك شراء الجرائد لعبد الرحمن!

كان الرئيس بن بلاّ يسكن في شقة متواضعة في الدور السادس من عمارة يسكن أغلب شققها ضباط جزائريون من رتب متوسطة، وكانت شقة الرئيس مفروشة بفراش غاية في التواضع، ولا أبالغ إذا قلت أن موظفا من الدرجة المتوسطة قد لا يقبل السكنى في تلك الشقة!

ونجحت في نصح الرئيس بالعدول عن شراء الجرائد بنفسه، وأن يلتزم بالإجراءات الأمنية المضروبة للمحافظة على سلامته، ثم بدأنا جلسة طويلة استمرت حوالي ست ساعات. قلت له برغم إعجابي بزهده وتقشفه إلا أن منصب رئيس الجمهورية يستدعي نوعا من اليسر والرتابة، رد بأنه يشعر بأنه رئيس ثورة أكثر منه رئيس جمهورية، ثم قال أن الجزائر في حاجة لكل دينار لإعادة البناء والتعمير، وهو لا يسمح لنفسه إلا بالقدر الضروري من الإنفاق!

نصائح لم تمنع الإنقلاب

وحاولت أن أخفف من اندفاع بن بلاّ وراء الرئيس عبد الناصر وأحذّره من عواقب ذلك الاندفاع وذكرت له الكثير من الأمثلة التي حدثت عندنا في ليبيا، وكنت حريصا أن أنبهّه لذلك الخطر لأنني كنت قد سمعت من كثير من الجزائريين انتقادهم للرئيس بن بلاّ على اندفاعه وراء المصريين... وكذلك كنت أحاول نصحه بالتخفيف من اشتراكيته المتطرفة على أساس أن الجزائر في أشد الحاجة لتضميد جروحها وتشجيع الممولين من جميع الجنسيات على توظيف أموالهم في الاقتصاد الجزائري، وأن الدولة الجزائرية ليست لها المقدرة ولا الخبرة للقيام بمشروعات التصنيع الكبرى، وخير لها أن تركز نشاطها فيما هو أجدى، ولكنني لم أنجح كثيرا في مساعيّ تلك وكنت أخشى أن يذهب الأخ أحمد ضحية لحسن نواياه وتقشفه وزهده في مظاهر الأبهة وإهماله للحراسات الضرورية واشتراكيته، وهذا ما حدث، ومع الأسف الشديد، ومن المؤلم حقا أن الذي أنقلب عليه وأطاح به هو رفيقه في السلاح هواري بومدين الذي أبى الرئيس بن بلاّ قبل ذلك بعامين فقط أن يرجع إلى الجزائر إلا مصحوبا به!

وكنت كذلك على صلة وثيقة بكثير من الإخوة قادة ثورة الجزائر، وإن أنس فلن أنسى موقفاً نبيلاً وقفه معي أحدهم وهو المرحوم الأخ كريم بالقاسم.

كان كريم من أبرز قادة الجزائر ومن أشجعهم وأكثرهم شعبية وهو الذي رأس وفد الجزائر في مفاوضات «ايفيان» الشهيرة التي أدت إلى اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، ثم بعد الاستقلال تولى عدة مناصب هامة إلى أن اختلف مع الرئيس بن بلاّ، فاستقال وجمّد نشاطه السياسي ولكن بعد انقلاب بومدين على بن بلاّ استأنف كريم بالقاسم نشاطه السياسي لا سيما في مناطق البربر التي ينتمي إليها ثم اضطر إلى الفرار إلى أوروبا في أواخر الستينات.

وبعد الانقلاب الليبي وانتقالي مؤقتا إلى لندن في شتاء سنة ١٩٦٩ حيث كنت أسكن شقة متواضعة، وفي مساء يوم من أيام شتاء لندن القارص قرع الباب واذ بكريم بالقاسم هو الزائر، واستقبلته بترحاب عظيم واستغربت كيف توصل إلى عنواني، فقال لقد بذل جهودا كبيرة على مدى أسبوع كامل إلى أن عرف مكان سكناي، وهو يزورني ليعرض عليّ أن يتقاسم معي المال القليل الذي يعيش منه في المنفى لأنه لا يمكنه إلا أن يقتسم معي ما لديه، فهو لا ينسى مواقفي الوطنية من الثورة الجزائرية. وقد بذلت جهدا مضنيا طوال تلك الليلة حتى أقنعت كريم أنني لست بحاجة لأية معونة وأنني سأطرق بابه قبل أي باب آخر إذا ما احتجت إلى المساعدة.

وقد اغتيل كريم بالقاسم بعد ذلك بشهور معدودة رحمه الله رحمة واسعة.

الباب العاشر

ليبيا والعدوان الثلاثي على مصر

مقدمات ونتائج

في هذا الباب........................

تمهيد

منذ وقوع العدوان الثلاثي على مصر وإلى يومنا هذا فإن سيل الكتب والأبحاث والتحقيقات حول هذا العدوان لم ينقطع، ولا أعرف حدثاً تاريخياً نال هذا القسط الكبير من عناية الكتّاب على اختلاف جنسياتهم ومشاربهم واتجاهاتهم، وبالطبع فإن نوعية هذه الكتابات قد تراوحت بين البحث المنصف الدقيق والكتابة الصحفية المثيرة. كما تراوحت آراء الكتّاب عن هذا العدوان وتباينت أحكامهم على الأفعال والقرارات التي اتخذت من قبل القادة السياسيين والعسكريين الذين لعبوا أدوار تلك المأساة الكبرى. غير أن جميع هؤلاء الكتّاب اتفقوا على أن العدوان الثلاثي كان بمثابة البركان أو الزلزال الذي أصاب الشرق الأوسط بهزّات عنيفة وصلت أمواجها وأصداؤها إلى جميع انحاء العالم.

ولا أهدف من كتابة هذا الباب من مذكراتي إلى إضافة بحث آخر لذلك السيل من الكتب والابحاث، إنما أهدف إلى سرد ما عرفت من حقائق وما بدى لي من انطباعات وآراء عن تلك الاحداث وعن السياسيين الذين لعبوا الادوار الرئيسية في هذه الأزمة الدولية التي كادت أن تؤدي إلى كارثة كبرى، ثم أوضح للقارىء الكريم موقف ليبيا - شعباً وحكومةً - من تلك الاحداث الجسام، وما تركته - بعد ذلك من بصمات على السياسة الليبية.

ولعل في وجودي في مركز مسئول في تلك الفترة، ودوري المتواضع في تلك الاحداث ما يبرّر لي أن أبدي آرائي وانطباعاتي بناء على معرفتي الشخصية لأغلب

اللاعبين الذين قاموا بأدوار رئيسية في تلك المأساة الكبرى.

وكما أن الزلازل تسببها احتكاكات طبقات وكتل ضخمة تتحرك في اتجاهات متعارضة فان العدوان الثلاثي كانت اسبابه الحقيقية احتكاكات شديدة بين طبقات من المطامح السياسية وكتل عقائدية تضاربت أهدافها، وتصادمت في مساراتها فحدث ذلك الانفجار الرهيب.

وسأقسّم هذا الفصل إلى ثلاثة بنود رئيسية:

* الاسباب الحقيقية للعدوان الثلاثي على مصر.
* دور ليبيا في أزمة قناة السويس وموقفها من الاعتداء الثلاثي على مصر.
* المواجهة مع بريطانيا وتجميد قواعدها العسكرية في ليبيا.

الأسباب الحقيقية
للعدوان الثلاثي على مصر

إنني لا أجاري القول بأن اعتداء بريطانيا وفرنسا واسرائيل على مصر كان سببه الحقيقي تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس كذلك فإنني أكاد أجزم، بناء على معرفتي وخبرتي، في ذلك الوقت، بأن تأميم القناة لم يكن إلا الشرارة التي أشعلت مستودع البارود، ففي خريف سنة ١٩٥٦ كان مستودع البارود الغربي جاهزا، تتراكم فيه المتفجرات يوماً بعد يوم. إن أسباب الاعتداء أعمق وأوسع وأشمل من هذا السبب الظاهر (تأميم القناة)، كما أنني لا أجاري القول أن جمال عبد الناصر فكّر ثم نفّذ تأميم قناة السويس كمصدر بديل لتمويل السد العالي بعدما سحبت أمريكا وبريطانيا عرضهما السخيّ الأول لتمويل ذلك السد. لا شك عندي أن عبد الناصر كانت تراوده فكرة تأميم القناة لفترة طويلة قبل قصة السد العالي. ولكنه أسرع بتنفيذ التأميم بعد الصفعة التي تلقاها من أمريكا وبريطانيا برفضهما تمويل السد العالي رفضاً مبنياً على مبّررات مهينة وأعذار واهية وأسباب كان القصد منها التشهير بمصر والنّيل من سمعتها. فرأى عبد الناصر أن يصيب عصفورين بحجر واحد، أي أن يأمّم قناة السويس ويرد على صفعة الغرب بصفعة أشد وأبعد أثراً. وأضاف إلى تلك الصفعة إخراجاً إعلامياً تفوح منه رائحة التحدي والاستفزاز والظهور بمظهر من رد الصاع صاعين.

أي أن سحب العرض الغربي لتمويل السد العالي لم يكن إلا الشرارة التي أشعلت مستودع البارود العربي الذي كان ـ هو أيضا ـ تتراكم فيه المتفجرات يوماً بعد يوم.

ولكي أنتقل بالقارىء من التشبيهات إلى الوقائع فإنني أقول أن الاحتكاكات بين الطموحات السياسية والكتل العقائدية التي أدت إلى انفجار العدوان الثلاثي هو

ذلك الصراع القديم الجديد بين الاستعمار الغربي الذي كان مسيطراً سيطرة تامة على العالم العربي أوائل هذا القرن والذي بدأت شمسه تُهبط نحو الغروب في أواسط هذا القرن ولكنه كان لايزال يعيش وهم تاريخه القديم ويتمسك بأهداب بقايا امبراطوريته المتداعية، وبين روح الاستقلال والحرية والتحرر التي بدأت تنتاب العالم العربي ابتداءً من نهاية الحرب الكونية الأولى، وهزيمة دولة الخلافة العثمانية التي ظلّت مسيطرة على «دار الاسلام» بما في ذلك العالم العربي لثلاثة قرون طويلة من الركود السياسي والجمود العلمي والثقافي. فما أن زالت دولة الخلافة وانفرطت عنها البلاد العربية في جو كله ترقّب وآمال في التحرر والاستقلال، لاسيما بعد إعلان مبادىء الرئيس الأمريكي «ويلسون» سنة ١٩١٩ المنادية باستقلال الشعوب وحقها في تقرير المصير، حتى سارعت بريطانيا وفرنسا إلى اقتسام الغنائم قبل أن تنطلق وتعم مبادىء «ويلسون» وتصيب الشعوب العربية بحمّى التحرر (حسب تعبيرهم) فاتفقتا على توزيع مناطق النفوذ لكل منهما:

- وادى النيل وفلسطين والخليج العربي وعدن لبريطانيا.
- سوريا ولبنان وشمال أفريقيا لفرنسا.

وبدأت سلسلة طويلة من الصراعات بين المستعمرين الغربيين والشعوب العربية: ثورة مصر سنة ١٩١٩، الثورات السورية المتعاقبة، الحرب الليبية - الايطالية، ثورات الشمال الأفريقي، قلاقل العراق وانقلاباته، بل حتى الثورة العربية الكبرى التي قام بها الهاشميون في الحجاز بتأييد وتمويل بريطاني ضد دولة الخلافة العثمانية انتهتْ بتنكر بريطانيا لوعودها، وبترضية الهاشميين بعرش ونصف! عرش العراق وإمارة شرق الأردن! ثم اضطرابات أخرى في مصر سُوّيت سنة ١٩٣٦ بمعاهدة صداقة وتحالف بين بريطانيا العظمى ومصر وقّعها «انتوني إيدن» وزير خارجية بريطانيا ومصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر. ثم قمع وبطش في الشمال الأفريقي وثورات عديدة في سوريا.

ثم قامت الحرب العالمية الثانية وجُمّدت حركات التحرر انتظاراً لزوال كابوس تلك الحرب الضروس. وجاءت نهاية الحرب الكونية الثانية بوثيقة الأمم المتحدة وما اشتملت عليه من مبادىء الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير وحقوق الانسان، وألهبت مشاعر العرب (بل حتى وثيقة حلف الأطلسي نادت بمبادىء تحرر الشعوب واستقلالها!). فقامت حركات شعبية قوية منادية بتطبيق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة: مصر طالبت بجلاء

القوات البريطانية عن أراضيها. في سوريا قامت ثورة ووقعت صدامات دامية مع القوات الفرنسية. وحتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق مما اضطر بريطانيا لإعادة غزو العراق مرة أخرى.

في شمال أفريقيا قامت اضطرابات وقلاقل، وفي ليبيا ازدادت الضغوط السياسية من اجل الحصول على استقلال البلاد، وباختصار فإن «حُمّى» الاستقلال والتحرر أصابت جميع أجزاء العالم العربي. ثم وقعت الواقعة في فلسطين، وأدخل جسم غريب مسموم في قلب الأمة العربية بقرار من الأمم المتحدة مؤيد من الدول الكبرى جميعاً بما في ذلك روسيا ولكن بدور رئيسي لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا.

وأخيراً فإن لاعبين جديدين قد ظهرا على المسرح السياسي في الشرق الأوسط. اللاعب الأول هو الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة قوية لم يصبها من دمار تلك الحرب الضروس أي ضرر يذكر في مدنها وصناعاتها، بل أن صناعاتها ازدادت رواجاً ونشاطاً لأنها كانت تغذيّ العالم بأدوات القتال والدمار أثناء الحرب، وأصبحت بحلول السلم تغذّيه بأدوات الانشاء والاعمار. ثم أنها استغلّت حاجة بريطانيا لمساعدتها قبل اشتراك أمريكا في تلك الحرب فانتزعت منها ثمناً باهظاً لتلك المساعدات.

كان بعض ذلك الثمن يتعلق بتنازل بريطانيا عن كثير من نفوذها واحتكاراتها البترولية في الشرق الاوسط.

ولقد جاءت الولايات المتحدة إلى مسرح الشرق الأوسط برغبة أكيدة في إزاحة الاستعمار البريطاني جانباً وإحلال نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري بدلاً منه. ربما لم تكن الولايات المتحدة تسعى لاستعمار صريح مجرّد مباشر مثل الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، ولكنها لا شك كانت تسعى لتكون صاحبة الكلمة العليا في سياسة الشرق الأوسط واقتصادياته وتحصل على نصيب الأسد في احتكارات بتروله وتفتح أسواقه أمام منتجاتها وتحميه وتحمي مصالحها فيه بسلسلة من الأحلاف الغربية تحت زعامتها، وكذلك تحمي صديقتها وربيبتها إسرائيل. ولكنها في نفس الوقت لا تمانع في مساعدة الشعوب العربية في الحصول على بعض حقوقها ولكن في إطار مفاهيم أمريكا وفي نطاق أهدافها ومصالحها. لذلك فإن كثيرا من الزعماء العرب حتى الثوريين منهم نظروا إلى مجيء أمريكا إلى ساحة الشرق الأوسط نظرة رضى وترحيب.

أما اللاعب الآخر الجديد الذي بدأ يطل من النافذة الشمالية على الشرق الأوسط فهو الاتحاد السوفييتي مدفوعا بآماله العريضة في الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي، وتطلعه إلى التغلغل في المنطقة بنشر نفوذه وبث مبادئه العقائدية الماركسية والتظاهر بأنه الصديق الصدوق للأمة العربية وطبقاتها المظلومة.

وزيادة في الارباك فإن بريطانيا هي الأخرى كانت تسعى لتقليص نفوذ حليفتها فرنسا. فقد سعت بريطانيا لإزاحة فرنسا من سوريا ولبنان أملا في أن يكون لها مربط فرس في تلك البقاع.

وأخيراً بدأت هذه الأحداث الخطيرة، لاسيما هزيمة الجيوش العربية على يد اسرائيل سنة ١٩٤٨، تتفاعل داخلياً على تركيبة الكيانات العربية الهشة، فأفرزت سلسلة من الانقلابات، في سوريا (انقلابات حسني الزعيم، والحناوي، والشيشكلي)، وقلاقل كثيرة في الأردن والعراق ولبنان، ثم أخيراً فجرت انقلابا خطيراً عميقا في مصر جاء بمجموعة من الضباط الوطنيين المتحمسين سرعان ما بدأ حماسهم واندفاعهم يصطدم بمصالح الغرب وخصوصا مصالح بريطانيا.

بداية الاحتكاك بين أهداف القومية العربية ومخططات الغرب

لقد كانت أهداف أولئك الضباط الوطنيين المصريين تسير في خط متعارض مع أهداف ومخططات بريطانيا وفرنسا، لا في مصر وحدها بل وفي العالم العربي برمّته.

كان هدفهم الأول إجلاء البريطانيين عن مصر، وبلغوا هدفهم هذا بعد ثلاث سنوات من المفاوضات المضنية، قبلت بريطانيا بعدها إجلاء قواتها عن مصر مقابل حصولها على حق العودة إلى قواعدها في مصر في حالة وقوع أي اعتداء على احدى دول الشرق الأوسط، ومقابل بعض الآمال في فتح صفحة جديدة من التعاون والتفاهم بين بريطانيا ومصر. وكان قبول بريطانيا بإجلاء قواتها عن مصر قبولاً على مضض شديد (تم بالرغم من معارضة رئيس الوزراء تشرشل) وبناء على إلحاح من وزير الخارجية «انتوني إيدن» الذي كان يردد لرئيسه أن إجلاء القوات البريطانية عن مصر سيفتح صفحة جديدة من التعاون الوثيق مع القيادة المصرية الجديدة.

ولكن في واقع الأمر لم يفتح الجلاء البريطاني عن مصر أية صفحة جديدة ولم يحدث أي تعاون (هذا ما قاله لي «سلوين لويد» وزير خارجية بريطانيا سنة ١٩٥٥) فأصيب «إيدن» بأول إخفاق في سياسته العربية الجديدة التي كان يسعى من خلالها إلى تحقيق مصالح بريطانيا عن طريق كسب صداقة العالم العربي عوضاً عن سياسة التصادم التي كانت تنتهجها الحكومة البريطانية.

ثم اتجهت القيادة المصرية الجديدة إلى تحويل تعاون مصر (الذي كان محصوراً مع الغرب عموما وبريطانيا بنوع خاص) إلى وجهة أخرى، فقد اتجهت إلى سياسة التعاون مع الشرق والغرب على قدم المساواة، بل بدأت تطبق سياسة المزايدة بين الشرق والغرب، ونجحت تلك السياسة وحصلت على عون كبير من الجانبين. ثم سارت على سياسة الحياد الإيجابي، وناهضت الأحلاف الغربية بحجّة أن عدو العرب الأول هو اسرائيل وأن أي تحالف غير ذلك الذي يوجّه أساساً ضد اسرائيل ما هو إلاّ تشتيت للجهود العربية وإلهاء للعرب عن خطر إسرائيل.

وتنفيذاً لهذه السياسة فقد قامت القيادة المصرية بحملة عنيفة شعواء على حلف بغداد وعلى صانعيه وبنوع خاص على نوري السعيد باشا رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت.

ثم تدخلت مصر تدخلا يكاد يكون مكشوفاً في الأردن ولبنان فموّلت المظاهرات ودبرّت الاضطرابات فيهما مما أرهب حكّام البلدين فجعلهم يتراجعون بسرعة عن أي فكرة للانضمام لحلف بغداد، فمثلا في سنة ١٩٥٥ أرسلت بريطانيا الجنرال (تمبل) رئيس أركان الحرب البريطاني إلى عمان للتفاهم مع الملك حسين على تفاصيل انضمام الاردن إلى حلف بغداد، ولكنه ووجه بمظاهرات شديدة وقلاقل سياسية خطيرة مما دعاه إلى قطع الزيارة والعودة إلى بلاده، واضطر الملك حسين إلى أن يعلن أن بلاده لن تدخل حلف بغداد بأي طريقة من الطرق.

ورأى إيدن في هذا العمل من القيادة المصرية مظهر عداء شديد لبريطانيا وأصيب باخفاق ثان ضاعف من آثاره تبني مصر لدعاوى القومية العربية وانتشار التيار القومي بين الشعوب العربية وما صاحب ذلك من عداء شديد ووجهت به السياسة البريطانية بين شعوب المنطقة.

ثم في نوفمبر ١٩٥٤ قامت ثورة الجزائر ولعبت القيادة المصرية الجديدة دوراً

رئيسياً في مد تلك الثورة بالسلاح والعتاد (بالتعاون مع المملكة العربية السعودية ومع ليبيا) وبالرغم من السرية المطلقة التي أحيط بها موضوع تسليح الثورة الجزائرية ومساعدتها والعون العربي لها، إلا أن أخبار ذلك العون سرعان ما بلغت فرنسا التي شعرت بآثاره تظهر في ميادين القتال في الجزائر، وتأكد لها أن القضاء على الثورة الجزائرية يستدعي أولاً القضاء على القيادة المصرية الجديدة.

وفي أوائل الخمسينات بدأت سلسلة طويلة من الاعتداءات الاسرائيلية الدموية على البلاد العربية المجاورة لها. على أثر هذه الاعتداءات، حاولت القيادة المصرية الجديدة تسليح جيشها بأسلحة حديثة، ولكن دول الغرب ماطلت في الاستجابة لطلبات تسليح الجيش المصري حتى بأسلحة دفاعية بحتة، مما اضطر القيادة المصرية إلى الحصول على السلاح المتطور من روسيا، وبذلك حطّمت الاحتكار الغربي لتجارة السلاح، فأصيب الغرب عموماً، وبريطانيا وأمريكا بنوع خاص، بخيبة أمل شديدة وشعرتا بأن مصر ارتبطت بالمعسكر الشرقي برباط مكين.

وكانت مصر تقوم بتزويد الدول العربية بعدد كبير من المدرسين والخبراء، مساعدة منها في تطوير التعليم العربي وتوحيده. فتصورت بريطانيا والدول الغربية أن مصر تحاول غزو أفكار العالم العربي وربطه بعجلتها، بل صوّرت أولئك المدرسين والخبراء بأنهم إنما أرسلوا لبث الدعاية المصرية ضد المصالح الغربية في البلاد العربية. (وفي الوثائق السرية التي اطّلعت عليها مؤخراً العديد من التقارير التي كان يرسلها سفراء بريطانيا في العالم العربي ويثيرون المخاوف والبلبلة تحسبا من تأثير المدرسين المصريين على عقلية الشباب في العالم العربي).

كما أن القيادة المصرية الجديدة لم تتوان عن تقديم العون المادي والمعنوي لكل ثائر عربي وكل حركة تحرير عربية، بل أن القاهرة أصبحت ملجأ لكل الثائرين العرب، الثائرين ليس على النفوذ الغربي فقط بل وفي أغلب الأحيان الثائرين على أنظمة بلادهم الموالية للغرب.

وأخيراً وليس آخراً فإن «صوت العرب» أقلق الدول الغربية، لا لأنه كان يهاجمها بدون هوادة فقط بل لأنه كان يهاجم كذلك أي زعيم عربي يتعاون مع الدول الغربية حتى ولو كان تعاونه لصالح بلده. وكانت إذاعة «صوت العرب» مسموعة في أرجاء العالم العربي من الخليج إلى المحيط، وكان تأثيرها يكاد يكون أثراً سحرياً على الجماهير العربية.

أسباب كراهية الجماهير العربية لسياسة بريطانيا وفرنسا

وكانت الجماهير العربية في المشرق العربي تشعر بكراهية دفينة نحو بريطانيا لماضيها الاستعماري في مصر والعراق والسودان والأردن، وبنوع خاص ماضيها السيء في فلسطين. وكانت كراهية الجماهير العربية نحو أمريكا تنبثق من نصرة أمريكا لاسرائيل وحمايتها لها، ولو أن كراهية الجماهير العربية لأمريكا (في تلك الحقبة) خففتها مظاهر التحرر والمناداة بحق تقرير المصير ومناصرة الشعوب على التخلص من الاستعمار تلك السياسة التي كانت تدّعيها أمريكا.

أما فرنسا فكانت تتمتع بأعلى درجة من الكراهية العربية نظراً لماضيها البغيض في الشمال الأفريقي في ذلك الوقت وقمعها الدموي للثورة في سوريا ومناوأتها للاستقرار السوري واللبناني.

ما تقدم هو صورة سريعة موجزة للأحداث السياسية في أواسط الخمسينات من هذا القرن، وللصراعات الداخلية والخارجية التي كانت تنتاب العالم العربي وتشكل تلك الكتل السياسية الهائلة المتحركة في اتجاهات متعارضة والمسببة لاحتكاكات تنذر بانفجار رهيب وتنتظر شرارة تشعل ذلك الانفجار.

من المسلّم به أن أهم سياسيَّين قاما بأبرز أدوار واتخذا أهم القرارات المصيرية التي أدت إلى مأساة حرب السويس هما الرئيس جمال عبد الناصر ورئيس وزراء بريطانيا «أنتوني إيدن».

ومن أهم المؤثرات التي تكوّن قناعات ثابتة واتجاهات محددّة في أذهان السياسيين وتدفعهم إلى اتخاذ قراراتهم في الأزمات الخطيرة هي البيئة التي نشأوا فيها ومدى تحصيلهم الدراسي في صباهم وشبابهم، وما تعرّضوا له من تجارب وما صادفهم من عقبات، أو ما نعموا به في رغد في العيش في سنوات تكوينهم الأولى أو في صباهم وشبابهم. لذلك فإني أستأذن القارىء من هذا التحليل السريع لشخصيتي الرئيس جمال عبد الناصر و«مستر أنتوني إيدن»، هذا التحليل الذي أثريته بتجاربي وتعاملي مع كل منهما لا سيما قبيل وأثناء أزمة تأميم قناة السويس.

أما عبد الناصر فلن أستطرد كثيرا في تحليل شخصيته والظروف الأسرية والاجتماعية والسياسية التي نشأ في ظلها .. فالحديث عن هذا الزعيم الذي ترك بصمات عميقة في تاريخ الأمة العربية يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والحجم مما لا تتسع له مثل هذه المذكرات، بالاضافة إلى أن المكتبة العربية حافلة بالعديد من المؤلفات القيمة التي تحدثت عن عبد الناصر الانسان والسياسي. عن أفكاره، وتجربته السياسية وما حققه خلال فترة حكمه لمصر من انجازات عظيمة... ومن مآسي دامية... فلقد كانت سنوات حكم عبد الناصر حافلة بالصراع، والتحديات، والمعارك على جميع المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية... تخللتها انتصارات باهرة وهزائم قاسية.

كان عبد الناصر مستهدفا من الكثيرين، داخل مصر وخارجها، أفراداً وجماعات ودول، كما استهدف هو - أيضا - العديدين، أفراداً وجماعات ودول.

لقد اختلف الدارسون حول شخصية عبد الناصر بين مادح، وقادح، كل بحسب موقعه، وكل بحسب النظرية السياسية التي يؤمن بها، فمنهم من سلط الضوء على المنجزات العملاقة، ومنهم من سلط الضوء على المساوىء الرهيبة... وبقدر ما التف حول عبد الناصر من مؤيدين ومشجعين وأنصار، بقدر ما كان له من خصوم وأعداء.

وبالرغم من أنني لدي الكثير مما أقوله عن عبد الناصر، من انطباعات شخصية، ومحصلة للقاءات ثنائية عديدة جمعت بينه وبيني، ومشاهدات ومشاركات سياسية، إلا أنني احتفظ بذلك لوقته ومكانه المناسبين، إذا كان في العمر متسع من الوقت.

وبدون الدخول في تفاصيل سياسة عبد الناصر، فلقد كان لي عليها مآخذ رئيسية تتمثل في:

أولاً: سياسة القبضة الحديدية التي طبقها في مصر والتي لم تترك متنفسا أو متسعا لحقوق الإنسان وحرياته الاساسية.

ثانياً: سياسته العربية وتدخلاته المستمرة في الشؤون الداخلية للدول العربية والتآمر على أغلب أنظمة الحكم فيها والسعي لاسقاطها بكافة الوسائل.

ثالثاً: عدم المرونة في التعامل مع القضايا والأزمات الدولية ومواجهتها بأسلوب التحدي والاستفزاز دون إعطاء فسحة كافية للدبلوماسية الهادئة في أن

تؤدي دورها مما جلب على مصر والأمة العربية الكثير من المشاكل والمصاعب والعداوات.

واكتفي هنا باعطاء القارىء فكرة عاجلة - أرى أنها ضرورية - عن بعض مفاتيح شخصية عبد الناصر كما خبرتها بنفسي.

لا شك أن الرئيس جمال عبد الناصر بهرني بشخصيته القوية الجذابة وبسرعة بديهته وذكائه المشتعل، وزادني اعجاباً به ما أبداه من آراء وطنية صادقة ومشاعر عربية فياضة وشعرت بأنه صادق قولاً وعملاً، فيما شرحه من رغبة في إجراء اصلاحات واسعة شاملة في مصر، وإقامة صرح التعاون العربي على أسس قوية سليمة وصريحة.

كما أعجبت بصدق نوايا كثير من زملائه ومعاونيه وبدأ بينه وبيني منذ لقاءنا الأول (مايو ١٩٥٤) عهد طويل من التفاهم والتضامن كان له أطيب الأثر في علاقات بلدينا. وقد تحدثت عن ذلك باسهاب في الباب السادس.

غير أنني بعد اجتماعاتي الأولى مع الرئيس جمال عبد الناصر اكتشفت أنه يعتمد على ذكائه السريع المشتعل، وردود الأفعال الفورية أكثر مما يعتمد على التفكير العميق، والتحليل الدقيق المبني على الدراسة والتجربة والاستعانة بأهل الخبرة والمعرفة، وأن سرعة بديهته وذلاقة لسانه كثيراً ما ورطته في مواقف صعبة، كما شعرت أن عروبته الفياضة تشترط أن تكون مصر في كرسي الزعامة العربية وأن يكون هو زعيم مصر وبالتالي زعيم الأمة العربية، والحقّ أنني لم أكن أرى بأساً في ذلك بحكم مكانة مصر وحجمها، وثقلها العربي والدولي.

وفي تعاملي مع الرئيس عبد الناصر لمست تناقضاً - تزايد مع مر الأيام - بين سلوكه وأخلاقه الشخصية من جهة، وسلوكه واخلاقياته التي نهج عليها في تعامله السياسي من جهة أخرى. لقد كان الرئيس جمال عبد الناصر على خلق عظيم حقاً. كان نزيه اليد متديناً محافظاً عفيفاً في حياته العائلية متقشفاً في حياته الخاصة، أبعد زوجته وأولاده عن الأضواء، ومنع عائلته وأقربائه وأصدقائه من الانزلاق في أعمال الاستغلال والمحسوبية. أما في سلوكه وأخلاقياته السياسية فلقد كانت له مفاهيم أخرى مختلفة تمام الاختلاف.. كان عبد الناصر يفصل بين الأمرين، وما لا يقبله في تعامله الشخصي مع الناس، وما تأباه عليه أخلاقه في تعاملاته الخاصة، لم

يكن يجد أي غضاضة في ممارسته ضد خصومه السياسيين، فلقد كانت الغاية عنده تبرر الوسيلة، وبما أنه يعتقد أن غايته نبيلة وشريفة وتهدف إلى حماية مصالح المواطنين، فان كل الوسائل تصبح مشروعة بصرف النظر عن مخالفتها للقوانين، ولو أدى ذلك إلى استعمال العنف والقمع ضد معارضيه في الداخل والخارج. لقد شعر عبد الناصر أنه كان مستهدفاً من قبل عناصر كثيرة داخلية وخارجية، ولذلك فقد كانت ردود أفعاله في غاية القسوة والشدة.

أما على مستوى العالم العربي فان تدخل الرئيس عبد الناصر في الشئون الداخلية لأغلب الدول العربية كان صارخاً، ولم يتورع في التآمر على أنظمة الحكم فيها، والسّعي لتأليب الشعوب عليها والعمل على اسقاطها بشتى الطرق والوسائل.

وكان عبد الناصر يشعر بكراهية شديدة نحو النفوذ الأجنبي خصوصا الانجليزي، وبرغم تفهمي للأسباب التي دعت إلى تلك الكراهية فكنت أقول له أن الوقت ربما قد حان لفتح صفحة جديدة من التعاون المثمر ومحاولة إقامة ذلك التعاون على قدم المساواة ولصالح الطرفين (أي لصالح العرب والانجليز) ولكن عبد الناصر لم يتمكن من تخطي ذلك الحاجز المنيع، حاجز الكراهية المطلقة لكل ما هو أجنبي وما هو انجليزي بنوع خاص. وأعتقد أن هذه الكراهية الدفينة كان لها عظيم الأثر في مواقفه من بريطانيا. كما كنت أجد عنده نوعاً من الاستخفاف بآراء الخبراء والفنيين. أذكر أنني انتقدته بعد أن تخلّص من أحد وزرائه الأكفاء (وكان ذلك الوزير موضع احترام وتقدير منّي) فكان رد الرئيس جمال أن ذلك الوزير كان يلح عليه بآرائه الاقتصادية وأبحاثه واحصائياته ظناً منه أنه لا يفهم النظريات الاقتصادية المعقدة، لذلك فقد أحضر (عبد الناصر) كتب الاقتصاد التي تدرّس في الجامعة وقرأها كلها وأصبح يشعر أنه على مقدرة تامة لفهم المشاكل الاقتصادية وحلّها!

وكنت كذلك ألاحظ عند الرئيس عبد الناصر ميلاً لتوريط «أصدقائه» وسروراً عظيماً عندما يقعون في مقلب ينصبه لهم!

أما فيما يخص سياسته المصرية فلا شك عندي أنه كان يهدف لاجراء إصلاحات كثيرة، وكان مخلصا في ذلك وكان حلمه الكبير أن يرفع من مستوى المواطن المصري وأن يوفر له حياة كريمة، ولذلك سعى بجد لاعادة توزيع الثروة، وكان يؤمن بأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي بتبني النظرية الاشتراكية، ولكنه

في اندفاعه وراء هذه الاصلاحات أوقعه تسرعه في أخطاء كثيرة. وزج ببلده في سياسات اشتراكية متطرفة وتأميمات كثيرة لا داعي لها أضرت باقتصاد البلاد أعظم الضرر.

وأخيرا فقد كنت أشعر بأن الرئيس جمال لم يكن مطمئنا لشعبيته في سنوات حكمه الأولى، عندما كان الجيش المصري هو سنده الوحيد، لذلك فقد كان شديد الحذر وكثير الترقب في خطواته السياسية، وكان يخشى من مزايدة بقايا حزب الوفد وبقايا تنظيمات الاخوان المسلمين على مواقفه الوطنية.

أذكر أنني كنت أزوره في منزله بمنشية البكري في ربيع سنة ١٩٥٦، وكنّا عادة نبدأ اجتماعاتنا بتبادل الفكاهات والأحاديث الخفيفة. وكان الرئيس جمال قد نشر في تلك الأيام مشروع الدستور المصري الجديد في الصحافة المصرية، وبادرني بسؤالي «هل اطلعت على مشروع الدستور وما رأيك فيه؟» (كان قد وضع ضمن الشروط الواجب توافرها في المرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون إبنا لأبوين مصريين ومولودا في مصر وذلك لكي يتجنب ترشيح اللواء محمد نجيب). وتلقّفت الفرصة لكي أثير فضوله ولأغمز به، فقلت لقد «أكثرت ياريس من الشروط الواجب توافرها في المرشح لرئاسة الجمهورية»، فقال ماذا تعني؟ قلت لم ينقصك إلاّ أن تحدد أن المرشح لرئاسة الجمهورية يجب أن تكون الحروف الأولى لإسمه ج، ع، (أعني جمال عبد الناصر).

فانفجر في ضحكة طويلة ثم توقف فجأة وقال في عفوية وبالعامية (عاوزني أتركها سبهلله عشان يأخذها مني النحاس؟!) أي هل تريد مني أن أترك رئاسة الجمهورية سهلة ميّسرة حتى يفوز بها مصطفى النحاس؟ وعندي أن هذه الجملة العفوية تعني الكثير وتفسر نمط التفكير الذي كان يسيطر على عبد الناصر في أوائل عهده في رئاسة مصر، فلم يكن على ثقة من شعبيته ولذلك زايد على منافسيه بحشو خطبه «الديماغوجية» بوعود يستحيل تنفيذها، ولكنه كان يرددها لجذب الجماهير وكسب رضاهم. ومع الأسف فقد تسببت خطبه تلك في أزمات سياسية كثيرة وورّطته في كثير من المواقف المحرجة.

ولا أود أن يظن القارىء أنني أحاول بعرضي هذا أن أقلل من منزلة الرئيس عبد الناصر أو أن أطعن في منجزاته. فقد كان زعيماً عربياً له مواقف وطنية مشهورة وانجازات لا يمكن لمنصف أن ينتقص منها. إنني أبعد الناس عن أن أحاول التقليل من شأن تلك المنجزات، ولكنني أردت فقط أن أعطي القارىء بعض

الانطباعات السريعة عن شخصية عبد الناصر ومواقفه السياسية في تلك الفترة التي قامت فيها أزمة السويس بالذات.

لمحة عن شخصية أنتوني إيدن

وننتقل الآن إلى تحليل شخصية السياسي الثاني الذي لعب دوراً رئسياً في مأساة حرب السويس وأعني به « أنتوني إيدن » رئيس وزراء بريطانيا.

نشأ أنتوني إيدن في عائلة ارستقراطية قديمة من ملاّك الأراضي. ولد في سنة ١٨٩٧ وهي السنة التي احتفلت فيها « فيكتوريا » ملكة بريطانيا وامبراطورة الهند « بيوبيلها » الماسي، وهي أيضا السنة التي بلغت فيها الامبراطورية البريطانية أوج مجدها وقمة عظمتها. ومات إيدن سنة ١٩٧٧ عندما بلغت بريطانيا درك الحضيض في مكانتها الدولية وتفتّت امبراطوريتها إرباً إرباً.

لقد عرفت « سير أنتوني إيدن » معرفة جيدة ولكنها لم تكن مثل تلك المعرفة والعلاقة الحميمة التي كانت بين عبد الناصر وبيني. لقد اقتصرت علاقتي بإيدن على اجتماعين طويلين في يونية ١٩٥٦، ووليمة غذاء أقامها لي، والعديد من الرسائل الشفوية والكتابية التي تبادلتها معه أثناء رئاستي للحكومة الليبية فلا يمكنني أن أعتمد على معرفة شخصية حميمة تمكنني من إبداء آراء دقيقة عنه ولذلك فإنني أثريت معلوماتي عنه بمطالعتي لكثير مما كتب عنه، وكذلك باطّلاعي على الوثائق السرية المتعلقة بسياسته، خصوصا سياسته العربية.

لقد بدأت حياة أنتوني إيدن بداية كلها نجاح. التحق بمدرسة « إيتن » الشهيرة، ثم بجامعة اكسفورد حيث درس وأجيز في اللغات الشرقية، اللغتين العربية والتركية. ثم فاز بمقعد في مجلس العموم وكان عمره ٢٦ سنة. ثم عُيّن مساعداً لوزير الخارجية أو ما يسمّونه بمنصب « وزير صغير » وعمره ٣٤ سنة، ثم تولى منصب وزير الخارجية البريطانية وعمره لم يتجاوز الأربعين وفي كل هذه المناصب كان مثال الدبلوماسي الارستقراطي الناجح.

وزادت شهرته عندما استقال من منصب وزير الخارجية سنة ١٩٣٨ احتجاجا على سياسة المهادنة التي كان رئيس الوزراء « تشامبرلين » يتبعها مع « موسوليني » و« هتلر » وقبل استقالته هذه كانت له اجتماعات عديدة مع موسوليني تصادم فيها مع الديكتاتور الايطالي مصادمات عنيفة، ويبدو أن إيدن تأثر تأثراً نفسيا من جرّاء

تصادمه هذا مع موسوليني، وزاد من تأثره شعور الإحباط والإزدراء الذي انتابه عندما شعر بأن رئيسه «تشامبرلين» مال بسياسته نحو مهادنة الديكتاتور موسوليني مما دعى إيدن إلى تقديم استقالة مسببّة كان لها صدى كبير.

ويبدو لي أن شعور الكراهية نحو كل ما هو ديكتاتوري كان شعوراً مسيطراً على تفكير إيدن ومنقوشاً في عقله وقلبه لازمه إلى آخر أيام حياته.

ثم اشترك إيدن مع تشرشل في وزارة الحرب في عدة مناصب، وبعد نهاية الحرب وهزيمة المحافظين ثم رجوعهم للحكم في أوائل الخمسينات كان إيدن هو الرجل الثاني في الحكومة البريطانية، وكان تشرشل يماطل ويسوّف ليمدّد من إستمراره في رئاسة الوزارة برغم تدهور صحته وضعف نشاطه وإلحاح كبار رجال حزب المحافظين عليه بضرورة الانسحاب من المسرح السياسي وتسليم القيادة للوريث الشرعي «أنتوني إيدن» الذي كان قد قارب الستين من عمره. ولم يرضخ السياسي العجوز للضغوط إلاّ سنة ١٩٥٥ فسلّم مقاليد الحكم لإيدن ولكنه ظل في الحزب وفي مجلس العموم يراقب خليفته ويكثر له النصائح ويشدّد عليه في التمسك بأجزاء الامبراطورية البريطانية وعدم التفريط في أي جزء منها.

وعندما تسلّم إيدن مقاليد الحكم كانت أجزاء هامة من تلك الامبراطورية قد انسلخت عنها واستقلت (الهند وباكستان)، وأجزاء أخرى من تلك الامبراطورية تحاول الانسلاخ (المستعمرات الأفريقية)، وأخرى تحاول أن تتخلص من ارتباطها مع الامبراطورية وتسعى لنيل استقلالها الحقيقي التام (مثل العراق ومصر والسودان). لذلك فان إيدن كان في موقف حرج، لقد جاء إلى الحكم بعد سلف دخل التاريخ من بابه الرئيسي ونال سمعة ملأت أرجاء العالم واشتهر عنه أنه المحافظ الأول الحريص على الامبراطورية والساعي إلى ربط أجزائها ربطا وثيقا بالوطن الأم «بريطانيا». بل أن تشرشل لم يوافق على اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر سنة ١٩٥٥، إلاّ على مضض شديد وبعد ضغوط قوية من زملائه ومن إيدن نفسه، رغم أن تلك الاتفاقية تعطي بريطانيا حق العودة إلى منطقة القناة في حالة وقوع أي اعتداء على منطقة الشرق الأوسط.

أما عن استقلال الهند وباكستان فقد وافقت عليه وزارة حزب العمال (الرئيس كلمنت أتلي) في أواخر الأربعينات رغم صيحات تشرشل، زعيم المعارضة في ذلك الوقت، واتهاماته وتهجماته على الرئيس «أتلي» ووصفه بما يشبه الخيانة العظمى!

وكان إيدن يعدّ نجم الدبلوماسية الانجليزية في القرن العشرين. فإن عراقة عائلته وانتمائها القديم لحزب المحافظين، بالاضافة إلى تعليمه في أرقى المدارس التقليدية، والمناصب الهامة التي تقلّدها في شبابه (كان أصغر وزير خارجية لبريطانيا في هذا القرن)، كل ذلك هيأ له فرصاً كثيرة في التعامل مع زعماء العالم الكبار (أمثال موسوليني، وهتلر، وروزفلت، وستالين، وترومان وايزنهاور، وديجول..). كما هيأ له التعامل مع أزمات سياسية خطيرة: مثل أزمة عُصبة الأمم سنة ١٩٣٥ وأزمة غزو ايطاليا للحبشة، والحرب العالمية الثانية، وكذلك تولي مناصب خطيرة أثناء الحرب العالمية الأخيرة، من بينها وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وشارك تشرشل في معالجة الكثير من الأزمات واتخاذ عدد لا يحصى من القرارات الخطيرة الهامة. ولكنه لم يصل إلى كرسي رئاسة الحكومة إلاّ وقد أدركته شيخوخة مبكرة سببها مرض لم يتمكن الأطباء من تشخيصه، وأربعين سنة من العمل السياسي الدوؤب المضني، وزواج من سيدة من إحدى العائلات العريقة تصغره بثلاثين سنة حاول أن يجاريها حتى لا تشعر بفارق السن، وحاول أن يظهر أمامها بمظهر خير خلف لخير سلف (لقد كانت زوجته الثانية هذه من أقرباء تشرشل).

كل هذه العوامل وغيرها جعلت مستر إيدن عصبي المزاج سريع الغضب قليل الصبر، وهي نواقص خطيرة تقضي على كفاءة السياسي وتؤدي به إلى أسوأ العواقب. ثم أنه كان يعاني من مركّب نقص غريب، ذلك أنه بقي عشرين سنة يعمل في ظل ذلك العجوز الداهية تشرشل وما أن خرج من ذلك الظل واستتب له الأمر وتولى الرئاسة، فإذا به يقع تحت كابوس خوف شديد من أن يسجل عليه التاريخ أن غروب شمس الامبراطورية وتفكك بقاياها قد تم على يده وفي عهده، فازداد تمسكاً بأشتات الامبراطورية وحفاظاً على ما ظنه حقوقها ومصالحها وممتلكاتها.

هذه العوامل التي شرحتها هي الأسباب المباشرة التي أدت إلى حالة الرئيس إيدن النفسية عندما واجه أزمة السويس سنة ١٩٥٦، وكانت السبب المباشر لعصبيته وسرعة غضبه وميله لاتخاذ القرارات التي يشتّم منها روح الانتقام والرغبة في ايقاع العقاب على مناوئيه.

ولننتقل الآن إلى دراسة ميول أنتوني إيدن السياسية ومواقفه من القضايا العربية ومدى صحة ما كان يدّعيه من فهم عميق للعالم العربي وتعاطف أكيد مع آمال العرب، ومواقف كثيرة مؤيدة ومناصرة لقضاياهم.

كـان إيدن يذكـر لكل من يتـعـرف عليـه من سـاسـة العـرب أنه أول رئيس للحكومة البريطانية يجيد لغة العرب ويفهم قضاياهم ويتعاطف معهم ويحتفظ بصداقة حميمة مع كثيرمن زعمائهم (ذكر لي هذا الحديث كما ذكره للرئيس جمال عبدالناصر الذي قال لي عنه أنه اندهش عندما رحّب به مستر إيدن بالعربية واستمر يتحدث بها، بل ويستعمل بعض الأمثال العربية والشعر العربي!).

أود أن أحلل بنود دعاوي إيدن بنداً بنداً بروح الانصاف والأمانة التاريخية:

أولاً : أما عن إجادة مستر إيدن للغة العربية فهذه الإجادة لا تشكل في حد ذاتها دليلا على تعاطف مع الآمال العربية، وإلاّ لأدّعى «أبا إيبان» وزير خارجية اسرائيل السابق تعاطفاً عظيماً مع آمال العرب. فقد كان «أبا إيبان» هذا استاذاً ضليعاً في اللغة العربية وآدابها!

ثانيـا : أما عن مواقف «إيدن» السياسية في مناصرة العرب ومساعدتهم في جمع شملهم في الجامعة العربية، ومساعدتهم في حل قضية فلسطين، فان لم يكن له حق في كل ما يدّعيه فلا شك أن له حق في بعض ما يدّعيه، وهذا بحث طويل أود أن أوجزه هنا في هذه النقاط وقد ذكر لي «مستر ايدن» بعضها عندما التقيت به :

أ – تصريح «إيدن» بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٤١. ذلك التصريح المؤيد للتطلعات الاستقلالية العربية والمتعاطف مع رغبة العرب في إقامة تعاون وثيق بينهم في المجالات الاقتصادية والثقافية، وكذلك في العلاقات السياسية. كما أن ذلك التصريح الشهير وعد وعداً صريحاً بتأييد الحكومة البريطانية لتلك التطلعات ولرغبة الدول العربية في الاستقلال. غير أنه لا يجب أن يغيب عن البال أن هذا التصريح الموالي للعرب جاء عشية انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق، وجاء كذلك بعد التصريح الألماني الصادر في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٤٠ عن الحكومة الالمانية ذلك التصريح الألماني المؤيد للنضال العربي الاستقلالي. ولقد رحبت كثير من الأوساط العربية بتصريح إيدن المذكور واعتبرته تشجيعاً للعرب لجمع شملهم في تنظيم إقليمي، بل أن بعض الزعماء العرب طالبوا بريطانيا أن تعد لهم مشروعاً لاقامة ذلك التنظيم وتتشاور معهم ثم تساعدهم في إقامته!! مما دعى إيدن إلى اتخاذ الخطوة الآتية

ب – أصدر «مستر إيدن» تصريحه الشهير في فبراير ١٩٤٣ الذي عبر فيه

صراحة عن تأييد بريطانيا للجهود العربية الرامية لإقامة تنظيم إقليمي يلم شمل العرب، وذكر أن على العرب أنفسهم التشاور والتفاهم على إقامة ذلك التنظيم. وسرعان ما اجتمعت الحكومات العربية وتشاورت وتفاهمت وجرت سلسلة من الاجتماعات الطويلة في الاسكندرية ما بين ٢٥ سبتمبر إلى ٦ اكتوبر سنة ١٩٤٤ صدر بعد تلك الاجتماعات تصريح الاسكندرية ثم وقعت الدول العربية على بروتوكول الاسكندرية الذي حدّد الأسس التي قامت عليها الجامعة العربية.

ولكن أي مطالعة دقيقة للتقارير السرية التي أرسلها سفراء بريطانيا وممثلوها في البلاد العربية تؤكد الحقائق الآتية:

١- رحّب جميع ممثلي بريطانيا بقيام الجامعة العربية واعتبروها الوعاء الطبيعي الواقعي لاحتواء آمال العرب في توحيد جهودهم السياسية والثقافية والاقتصادية.

٢- جميع ممثلي بريطانيا هنأوا وأيدوا وزير الخارجية إيدن ومدحوا سياسته الحكيمة المشجّعة قيام الجامعة العربية، واعتقدوا أنها (أي الجامعة) ستكون أكبر ضمان لبقاء الدول العربية في الفلك السياسي الاقتصادي البريطاني.

٣- بل أن بعض هؤلاء الممثلين ذهبوا في توقعاتهم إلى درجة التأكيد بأن قيام الجامعة العربية لن يخلّد ويكرّس النفوذ البريطاني في العالم العربي فحسب بل إن قيام الجامعة العربية سيمنع تسّرب أي نفوذ غير النفوذ البريطاني إلى العالم العربي!!

وعلى القارئ الذي يرغب زيادة في البحث أن يطّلع على الوثائق السرية الآتية المحفوظة في دائرة الوثائق البريطانية والتي يمكن لأي باحث أن يطلع عليها بسهولة، وهذه الوثائق هي:

١- رسالةمستر شون الوزير البريطاني المفوض في القاهرة بتاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٤٤ وهي رسالة رقم: FO 371/39991 , E6477/41/65.

٢- رسالة لورد «موين» الوزير البريطاني المقيم في الشرق الاوسط إلى إيدن ورقمها FO71/39991 , E6697/41/65

٢- رسالة السفير البريطاني في بغداد إلى إيدن بتاريخ ٢٥ اكتوبر ١٩٤٤ ورقمها: FO371/39991 , E7213/41.

ملخص القول أن إيدن شجع العرب على إقامة جامعتهم أملاً أن تكون الجامعة وعاء يجمع كلمتهم في نطاق تعاونهم مع بريطانيا، ويلم شملهم ولكن في الفلك البريطاني بعيداً عن أي نفوذ غير النفوذ البريطاني. إذن فهو في النهاية كان يبحث عن مصلحة بريطانيا بالدرجة الأولى. ولم يكن دافعه لذلك تحقيق مصلحة فعلية للعرب.

ثالثاً : ثم نأتي لخطاب مستر ايدن في ديسمبر ١٩٥٥، خطاب «الجيلد هول» الشهير:

لقد جرت العادة أن يلقي رئيس الوزراء البريطاني خطاباً سياسيا في قاعة «جيلد هول» (أوالقاعة المذهبة) في بلدية لندن، ويتناول في خطابه التقليدي هذا موضوعاً من موضوعات الساعة يدلي فيه ببعض الآراء ويطرح بعض الأفكار التي عادة ما تكون أفكاراً جديدة وهامة.

وقد انتهز مستر ايدن فرصة خطاب آخر سنة ١٩٥٥ وركّز فيه على النزاع العربي ـ الاسرائيلي، واقترح أن تكون الحدود بين العرب واسرائيل حلا وسطاً بين حدود هدنة ١٩٤٩ (التي تتمسك بها اسرائيل) والحدود التي اقترحتها هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧. والتي كانت في صالح العرب بالنسبة لحدود هدنة ١٩٤٩).

واقتراح إيدن هذا يعطي العرب مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تحتلها اسرائيل، ولذلك فقد عارضته اسرائيل بعنف شديد وبهجوم مركز خبيث على إيدن نفسه.

وأذكر أن ذلك الخطاب وما ورد فيه من أفكار أثار اهتمامي الشديد، وناقشت محتوياته مع الرئيس عبد الناصر الذي أبدى اهتماما جيدا، واقترحت عليه أن نبحث خطاب إيدن في مجلس الجامعة ونبدأ اتصالات معه لزيادة الاستفسار ثم الدخول في خطوات ايجابية. ولكن الرئيس عبد الناصر أحجم عن القيام بأية خطوة ايجابية تجاوباً مع ذلك الخطاب المذكور، وذلك لأسباب لم أفهمها في ذلك الوقت.

وفي اجتماعي بمستر ايدن في يونية سنة ١٩٥٦ عاتبني على موقفي السلبي من خطابه في «الجيلد هول»، كما صارحني بشعور الاحباط الذي سيطر عليه عندما

لم تتجاوب الدول العربية مع خطابه المذكور. وكنت في الواقع في موقف حرج، لم أسمح لنفسي أن أصارح مستر إيدن بأنني حاولت أن أحث الرئيس عبد الناصر للتجاوب مع الخطاب المذكور ولكنه (عبد الناصر) أحجم لأسباب لم يصارحني بها.

وللانصاف والأمانة التاريخية فان خطاب «الجيلد هول» هذا كان يشكل خطوة جريئة بناءة من مستر إيدن، كما كان يشتمل على موقف بريطاني ودي وفي صالح العرب، وكان - في رأيي - على الساسة العرب أن يتلقفوا تلك الفرصة الذهبية ويحثوا بريطانيا على تنفيذ ما ورد في ذلك الخطاب.

وبما كان لبريطانيا في ذلك الوقت من نفوذ عظيم لدى إدارة الرئيس ايزنهاور، فربما كان في الامكان حل جزء كبير من قضية فلسطين على أساس ذلك الخطاب. ولكن أضاع بعض الساسة العرب هذه الفرصة الذهبية كما أضاعوا فرصاً أخرى كثيرة.

رابعا: موقف ايدن في المفاوضات البريطانية المصرية سنة ١٩٥٤:

من الإنصاف أن نعترف لإيدن ببعض الفضل في إتمام مفاوضات جلاء القوات البريطانية عن مصر. تلك المفاوضات التي جرت سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٥. فقد بذل إيدن جهوداً عظيمة وأصر وألح على رئيسه تشرشل لكي يوافق على تلك الاتفاقية إلى درجة أن تشرشل اتهمه باتباع سياسة ضعف وتهدئة مع مصر، بعكس موقفه المتصلب (أي موقف ايدن المتصلب)من سياسة التهدئة التي اتبعها رئيس الوزراء البريطاني «تشمبرلين» في ميونخ مع «هتلر» عام ١٩٣٨، فقد صاح «تشرشل» في وزير خارجيته «إيدن» قائلاً: «لم أكن أعرف أبداً أن ميونخ تقع على نهر النيل!»(١)

وفي سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٦ سمعت الكثير عن جهود إيدن في إنجاح مفاوضات الجلاء عن مصر، سمعت ذلك منه هو، ومن وزير خارجيته «سلوين لويد» ومن زملائه الأخرين خاصة «أنتوني ناتنج» وزير الدولة للشئون الخارجية، بل سمعت ما يؤيد ذلك من «كلمنت أتلي» زعيم المعارضة البريطانية ورئيس الوزراء السابق.

---

١ - أي أن تشرتشل شبه ضعف تشمبرلين أمام هتلر في ميونخ بموقف إيدن من عبدالناصر.

وكان من الطبيعي ومن الانصاف أن يتوقع ايدن نوعاً من العرفان بالجميل من المصريين، على شكل تحسن في العلاقات بين البلدين، وفتح صفحة جديدة من التفاهم والتعاون المثمر بينهما، ولكن آماله وتوقعاته اصيبت باحباط شديد.

خامسا: كما لا شك أن موقف إيدن في المراحل الأولى من مفاوضات تمويل السد العالي من قبل أمريكا وبريطانيا، كان أكثر تعاطفا وسخاء من موقف «دالاس» (وزير الخارجية الأمريكي) هذا ما اتضح لي من اطلاعي على الوثائق السرية الرسمية للحكومة الأمريكية والتي نشرت في عدة مجلدات مؤخراً.

سادسا: تبقى دعوى إيدن بأنه كان على علاقة وصداقة قديمة ووطيدة مع عدد كبير من زعماء العرب، وأنه كان يعمل دائما على تلبية رغباتهم المشروعة والدفاع عن وجهة نظرهم في المحافل البريطانية السياسية، والحقيقة أن إيدن كان يسعى لتحقيق مصالح بريطانيا في المنطقة ولكن بوسائل أكثر تحضراً من تلك التي استعملها أسلافه، ولذلك عمل على إقامة علاقة ودّية مع عدد كبير من رجال الدولة العرب المخضرمين أمثال: الملك عبدالله (الأردن)، والأمير عبدالاله ونوري باشا السعيد (العراق)، واسماعيل صدقي باشا، ومحمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا (مصر)، وعبد الرحمن المهدي باشا (السودان)، والسلطان سعيد بن تيمور (عُمان)، والملك ادريس السنوسي (ليبيا)، وبعض زعماء ومشايخ الخليج. ولكن إيدن فشل في ربط أي علاقات صداقة مع زعماء الجيل الجديد من السياسيين. فمثلاً حاول إيدن مصادقة الرئيس عبد الناصر وبذل جهداً كبيراً في محاولة التفاهم معه واحتوائه واغرائه بمساعدات اقتصادية لمصر. وحاول استقطابه وجذبه إلى نوع من التعاون مع بريطانيا بل والمشاركة في حلف دفاعي، ولكن الرئيس عبد الناصر كان قد اتخذ لنفسه موقفا مسبقا من الأحلاف ومن إيدن نفسه وحملته الودية، فلقد كان عبد الناصر فاقداً للثقة في كل ما يأتي عن طريق بريطانيا، فلم تنجح جهود إيدن في إقامة الجسور على تلك الهوّة من عدم الثقة بالغرب التي كانت تسيطر على تفكير الرئيس عبد الناصر.

سابعا: بقيام أزمة حلف بغداد في أواخر سنة ١٩٥٤ وأوائل سنة ١٩٥٥، ومعارضة مصر لذلك الحلف معارضة شديدة أرهبت بعض الدول التي كانت تفكر في الانضمام إليه (الاردن ولبنان)، ثم تمادي تلك المعارضة المصرية وتعاظمها وتوجيهها وتركيزها ضد المصالح البريطانية في العالم العربي، ودخول «صوت

العرب» كسلاح شعبي فتاك في تلك الحملة.. كل ذلك جعل الجماهير العربية في حالة تحفّز وتتحرك بتظاهرات في كل مناسبة معبّرة عن رفضها لكل ما هو بريطاني، حتى أن كبار المسئولين البريطانيين كانوا يخشون على سلامتهم من غضب الجماهير العربية أثناء زياراتهم للبلاد العربية (هذا ما قاله لي سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا في ربيع سنة ١٩٥٦).

هذا التحرك المصري العنيف ضد الأحلاف الغربية عموما، وضد حلف بغداد بنوع خاص، وما تبع ذلك التحرك من تحرش بالمصالح البريطانية، كان أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن يعتقد أن وجود عبد الناصر يتصادم جذريا مع مصالح بريطانيا في المنطقة، ويلحق بها أفدح الأضرار، ولذلك أخذ يفكر جدياً في التخلص منه بعد ما ثبت لديه أنه لن يتمكن من احتوائه أو كسب صداقته، وهذه هي الأزمة الأخيرة قبل الانفجار الكبير، انفجار تأميم قناة السويس ثم حرب السويس.

***

أما بعد فلعلني بهذه المقدمة الطويلة والشرح المسهب قد نجحت في وضع القارىء «في الصورة» كما يقولون، أي وضعته في صورة الأحداث وأعطيته رأياً منصفاً عن الرجال والأفكار والآمال والتطلعات المتضاربة التي كانت مسيطرة على مسرح الشرق الأوسط قبيل انفجار بركان أزمة تأميم قناة السويس ثم حرب السويس.

دور ليبيا في أزمة السويس
وموقفها من الاعتداء الثلاثي

لقد كانت السماء السياسية في الشرق الاوسط ملبدة بالغيوم منذ اوائل سنة ١٩٥٦، ولقد أشرت إلى هذه الظاهرة في الأبواب السابقة ولا أرغب أن أكرر ما قلته سابقاً، ولكن أريد أن أركز، فقط، على بعض الوقائع الهامة التي حدثت قبل أزمة تأميم القناة:

أولاً : أزمة مقابلة السفير المصري للملك إدريس في أوائل سنة ١٩٥٦ وسؤال السفير (ما هو موقف ليبيا إذا ما تأزمت علاقات مصر مع بريطانيا وحاولت الأخيرة الهجوم على مصر مستعملة قواعدها في ليبيا؟) ورد الملك العفوي الجاف، وما تبع ذلك من حديث جرى بين الرئيس عبد الناصر وبيني لنفي أي ريب عن موقف ليبيا العربي المؤيد لمصر، وتأكيدي له بأن ليبيا لن تسمح لا لبريطانيا ولا لأية دولة أخرى بالاعتداء على مصر انطلاقاً من الأراضي الليبية (انظر باب «التحرك نحو تعزيز الاستقلال الوطني») وتبع هذا أنني انتهزت أول فرصة أتيحت لي فصرّحت في مجلس النواب الليبي يوم ٩ مارس سنة ١٩٥٦ بأن ليبيا لن تسمح بأي حال من الأحوال بوقوع اعتداء على مصر، أو أي بلد عربي، من قواعد موجودة فوق التراب الليبي، وتعمدّت أن يكون تصريحي هذا في مجلس النواب مصاغاً في عبارات قوية لا تدعو لأي شك في موقف ليبيا العربي الأصيل.

ثانياً : وفي زيارتي الرسمية إلى لندن يونية سنة ١٩٥٦ جرت عدة محادثات بين رئيس الوزراء «إيدن» وبيني، بعضها كانت صاخبة. وكانت بخصوص مصر والرئيس جمال عبد الناصر، وقد شرحت تفاصيل تلك المحادثات في الباب السابق وخرجت من اجتماعاتي مع «إيدن» بانطباع قوي أن وراء الأكمة ما وراءها.

ثالثـــاً : ثم أزمة أخرى بين الملك إدريس وبيني عندما لامني على برقية التاييد السريعة القوية التي أرسلتها للرئيس عبد الناصر يوم تأميم القناة مهنئاً ومؤيداً موقفه، ومنتقداً الدول الغربية انتقاداً لاذعاً، فقد كان الملك إدريس يحرص على أن لا نفسد علاقاتنا مع بريطانيا العظمى خشية من مؤامراتها ومكرها الشديد، ولأننا نستطيع أن نقدم خدمة أكبر لمصر من خلال الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع بريطانيا.

رابعاً: وبعد الأزمة الأخيرة مع الملك شعرت أن ثقته في سياستي الخارجية وتأييده لي في ذلك المجال بدأ يتقلص وخالطه بعض الشك، ولم أكن أعرف في ذلك الوقت أن حملة المخابرات البريطانية على سياستي قد بلغت أوجها وأنها تمكنت من التأثير في علاقاتي مع الملك، (كما اتضح لي مؤخراً بعد الاطلاع على الوثائق البريطانية السرية). وبرغم شعوري الأكيد بأن أرضية الثقة السياسية بين الملك وبيني بدأت تهتز، وأن وجهة نظره في أزمة القناة بدأت تتباين مع وجهة نظري (وذلك لحرصه على تجنب الدخول في مواجهة عنيفة مع بريطانيا كما شرحت في أماكن أخرى)، أقول برغم ما تقدم فانني قررت عدم التخلي عن منصبي وأن أسير في اتجاهي السياسي وأتجاهل توجيهات الملك ورغبته في تجنب الصراع مع بريطانيا، كما أنني قررت أن أصوّر الأمور للملك عندما أشرح له خطوات الحكومة في معالجة أزمة القناة بطريقة تشعره بأنه لا خلاف بين حكومته والحكومة البريطانية، وأعترف بأن ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي ساعدني كثيراً في تنفيذ هذا «الاخراج».

تأييد ليبي لقرار تأميم قناة السويس

وبعد تأميم قناة السويس يوم ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ بَدأتُ سلسلة طويلة من الاتصالات بالحكومة البريطانية، سواء برسائل شفوية إلى رئيس الوزراء إيدن أو إلى وزير خارجيته «سلوين لويد»، وكل اتصالاتي كانت تحذر من اللجوء إلى استعمال القوة وتشجّع على السير في النهج الدبلوماسي السلمي، وكنت أصارحهم بأننا لا نستطيع إلاّ أن نقف مع شقيقتنا مصر. كما عرضت على الحكومة البريطانية استعدادنا لبذل جهودنا للوساطة وتلطيف الجو والتمهيد لاتفاق سلمي.

ثم رافقت الملك في زيارة رسمية إلى تركيا وأوكلت لكل من رئيس الوزراء

بالوكالة (خليل القلال) ووزير الخارجية بالوكالة (الدكتور علي الساحلي) مهمة مواصلة تلك المساعي والتحذيرات مع الحكومة البريطانية. فقاما بتلك المهمة كما يتضح من الوثائق التالية:

١- تقرير سري من السفير البريطاني عن مقابلة أجراها مع وزير الخارجية بالوكالة الدكتور علي الساحلي بتاريخ ١٩٥٦/٨/٩ وهي رسالة رقم ٢٥٢ جاء فيها:

«لقد استدعاني وزير الخارجية الليبي بالوكالة هذا الصباح بناء على تعليمات من مجلس الوزراء وقدم لي انذارا بخصوص استخدام القواعد الليبية في هجوم ضد مصر. لقد كان الحديث ودياً للغاية وقد بدأه بقوله أنه ليس لديه - بالطبع - ما يدعو إلى افتراض أن بريطانيا تنوي استخدام القواعد، ولكنه يشعر أنه من الأفضل أن يقوم بتوضيح الموقف».

(ملحق رقم٥٢).

٢- ما نشرته جريدة الأهرام القاهرية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٨/١٦ وهذا نص ما نشرته الجريدة:

«انذار من ليبيا إلى أمريكا، إذا هوجمت مصر تعرضت القاعدة الأمريكية لأشد الأخطار، طرابلس في ١٩٥٦/٨/١٥.

«استدعى السيد علي الساحلي وزير خارجية ليبيا بالنيابة سفراء أمريكا وبريطانيا وفرنسا وأوضح لهم أن مصر لها كل الحق في تأميم قناة السويس وأن موقف مصر سليم ويلقى التأييد المطلق من ليبيا.

كما حذر السيد علي الساحلي سفراء الدول الثلاث من استخدام القوة ضد مصر كما حذرهم بأنه غير ضامن للنتائج المترتبة على أي عمل عدواني ضد مصر.

وكلّف وزير الخارجية بالنيابة سفير أمريكا بأن يبلغ حكومته أنه في حالة أي اعتداء على مصر فان أكبر قاعدة أمريكية في العالم وهي قاعدة «ويلس» ستتعرض لأخطار اعتداء من الشعب الليبي، وأن هذا هو شعور ليبيا شعباً وحكومة نحو مصر، وحذر السيد علي الساحلي السفير الأمريكي بأنه إذا تعرضت مصر لأي عدوان فإن الماء والنور سيقطع عن قاعدة «ويلس» ويتوقف كل تعاون من الليبيين فيما يتعلق بهذه القاعدة، فلما سأله السفير الأمريكي هل هذا إنذار، وباسم من يتكلم؟ رد عليه السيد الساحلي بأن هذا انذار رسمي بصفتي وزيراً للخارجية بالنيابة وأنه يتكلم باسم الشعب والملك والحكومة.

وقد علمت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن السيد مصطفى بن حليم قام على إثر عودته باستدعاء سفراء الدول الثلاث وأبلغهم بأن ما صرح به السيد علي الساحلي وزير الخارجية بالنيابة ما هو إلا تعبير عن رأي الشعب والملك والحكومة».

(ملحق رقم ٥٣).

وفي اسطنبول وأثناء مرافقتي للملك في أوائل أغسطس سنة ٥٦ أجريت مباحثات هامة مع الحكومة التركية حول مشكلة تأميم القناة وحاولت اقناع رئيس الوزراء التركي بوجهة نظر الحكومة الليبية المؤيدة لمصر، ولكن اتضح لي أن الحكومة التركية تختلف مع وجهة نظرنا اختلافاً كبيراً، وأثناء هذه المحادثات وصلتني برقية شفرية مستعجلة من القائم بأعمال السفارة الليبية في القاهرة وهبي البوري يقول فيها: «أن الرئيس عبد الناصر استدعاه وطلب منه أن يتصل بي على عجل، ويبلغني رجاء الرئيس عبد الناصر أن أبذل قصارى جهدي لدى أصدقائنا الأتراك لكي لا يقفوا موقفاً عدائياً من مصر في مؤتمر «المنتفعين» الذي كان سيعقد في لندن، وكذلك أن أعمل جهدي في شرح وجهة النظر المصرية بخصوص تأميم قناة السويس، وأحاول اقناع الحكومة التركية بمسايرة وجهة النظر المصرية، أو على الأقل اتخاذ موقف محايد في النزاع المصري - الغربي حول تأميم القناة». (كانت الدول الغربية قد دعت الدول ذات الأساطيل البحرية التي تستعمل قناة السويس إلى مؤتمر سمّته مؤتمر «المنتفعين» يُعقد في لندن في اغسطس سنة ١٩٥٦ للتشاور. وذلك لايجاد جهاز مناسب للاشراف على حرية الملاحة في قناة السويس. وبما أن معاهدة سنة ١٨٨٨ التي تنظم حرية الملاحة في القناة قد عُقدت في «الاستانة» عندما كانت تركيا هي الدولة صاحبة السيادة الاسمية على قناة السويس لذلك كان من المتوقع أن يكون لتركيا دور مميز في مؤتمر لندن المذكور).

وأذكر أن برقية الرئيس عبد الناصر وصلتني مغرب يوم الخميس (٨ أو ٩ أغسطس لا أذكر بالضبط) وكنت مجتمعاً بالملك ادريس في قصر «يلديز» خارج اسطنبول، فتشاورت معه فشجعني على إجراء اتصال فوري بالرئيس مندريس، وعندما قلت للملك أن غداً الجمعة ومن المفروض أن نؤدي، هو وأنا وبقية الوفد، صلاة الجمعة في جامع الصحابي سيدنا أيوب، رد الملك «إن مسعاك لنصرة مصر أفضل عند الله من صلاتك في جامع الصحابي أيوب، توكّل على الله واتصل بعدنان بك الآن». وهنا قلت للملك إنني أخشى الفشل ولذلك أود إن اضطررت، أن أقول لمندريس إن الملك ادريس يأمل ويرجو أن يتجاوب إخواننا الأتراك مع مسعانا الاسلامي هذا وينتهز فرصة مؤتمر لندن للتجاوب مع إخواننا المصريين ويفتحوا بتفضلهم هذا عهد تفاهم إسلامي مع مصر. فكان رد الملك إدريس رداً ايجابياً مشجعاً، وعلى الفور اتصلت برئيس الوزراء التركي عدنان مندريس واتفقنا على اجتماع في الغد، يوم الجمعة، في استراحة حكومية على ضفاف «البوسفور».

اجتماع البوسفور مع رئيس وزراء تركيا

عقدنا اجتماعنا عند الساعة الحادية عشر وحضره من الجانب التركي الرئيس مندريس ووزير خارجيته ووكيل الخارجية التركي والسفير التركي بطرابلس. ومن الجانب الليبي حضر معي سفيرنا بأنقره ووكيل الخارجية الليبي سليمان الجربي، ووكيل المالية عبد الرازق شقلوف واستمر الاجتماع إلى ما بعد الخامسة والنصف مساء.

ولو أنني لم أعد أتذكر التفاصيل الدقيقة لما دار في ذلك الاجتماع الطويل إلا أنني لازلت أذكر الخطوط الرئيسية لما دار فيه.

بدأت باستعراض لجهودي السابقة ومحاولاتي لتقريب وجهات النظر بين تركيا ومصر، وبين عدنان بك والرئيس عبد الناصر بالذات، ثم ذكرت أن هذه فرصة ذهبية لكي تعبر تركيا عن نواياها الحسنة نحو إخوانها العرب، ثم شرحت وجهة النظر المصرية وشدّدت على تأكيدات الرئيس عبد الناصر بضمان حرية الملاحة في قناة السويس، وعرجت على مؤتمر المنتفعين الذي كان سيعقد في لندن قريباً ورجوت الرئيس مندريس أن تقف تركيا في جانب إخوانها العرب.

رد مندريس باستعراض مقابل للمواقف العدائية التي وقفها عبد الناصر من تركيا، ورفض مصر محاولات ليبيا لعقد اجتماع بين عبد الناصر ومندريس، ثم عرّج على ذكر ما قامت به مصر من حملات صاخبة على حلف بغداد وعلى تركيا وعليه هو شخصياً، وأعمال الشغب والقلاقل التي مولّتها مصر في بيروت وعمّان ودمشق ضد تركيا، ولم ينس تذكيري بموقف مصر من قضية قبرص. واستمر في عرض للأعمال غير الودية التي صدرت من مصر ومن الرئيس جمال عبد الناصر بالذات، وكان كلما توقف تدّخل وكيل وزارة الخارجية التركية وذكّره بإساءة أخرى أو موقف عدائي من مصر!

واستمر النقاش بين مندريس وبيني في الإطار الذي شرحته سابقاً لأكثر من ثلاثة ساعات حتى أضحى كلامنا مكررا وتحاورنا عديم الجدوى. ثم بدأ عدنان بك يتأثر بما كان يحتسي، فظهرت عليه علامات النشوة وأصبح أكثر تودداً وألين موقفاً، فأعدت الكرّة مطعّماً محاولاتي الجديدة بتذكير مندريس بدور تركيا الاسلامي المجيد، ولكن كان كلمّا ظهر بعض اللّين والتفّهم لدى مندريس فإن وكيل

الخارجية التركي كان يتدخل لافساد بادرة ذلك التفاهم والقضاء عليه في مهده! إلى أن كاد اليأس يدركني، وعند ذلك قلت لمندريس «لم أرد أن أصارحك في أول اجتماعنا بأن المسعى الذي أقوم به إنما أقوم به بأمر الملك إدريس السنوسي ضيفكم وصديقكم، وملك البلد العربي الوحيدالذي وقف مع تركيا إلى آخر رمق، البلد الذي خاطر باستقلاله واستقراره في سبيل طاعته لخليفة المسلمين ونصرة أشقاءه الأتراك»، وأشهد أن عدنان مندريس لانَ في تلك اللحظة واغرورقت عيناه ثم وجّه كلامه لوكيل خارجيته قائلاً «لا تتدخل أيها الشيطان من الآن فصاعداً!» ثم وجّه كلامه لي قائلاً «إنه على استعداد للوقوف في مؤتمر المنتفعين في لندن موقفاً محايداً، بل أن موقفه سيكون مؤيداً لمصر لو تقدّمت هي بحل وسط معقول» وأضاف: «وهذا بالرغم من كشف السيئات الطويل الذي قدمته مصر لنا، وما موقفي هذا إلاّ إكراماً للملك إدريس الذي نجلّه ونحترمه وإنه يأمل أن يتجاوب عبد الناصر مع هذا الموقف التركي الكريم».

وبالطبع قمت بالرد اللازم واستمر الحديث عمّا يمكن أن يتم فيما بعد بين تركيا ومصر وليبيا.

هذا ملخص لما أتذكره عن ذلك الاجتماع الهام، وطبعاً أطلعت الملك إدريس عمّا دار في ذلك الاجتماع وكان سروره عظيماً. رغبت أن أذكر هنا موقف الملك ادريس من مصر وتشجيعه لي وسروره بنجاح مساعيّ ليفهم القارىء أن الملك إدريس لم يكن في يوم من الأيام يكره مصر أو لا يهتم بسلامتها واستقرارها، إلاّ أن الملك إدريس كان في نفس الوقت شديد الحرص على استقلال ليبيا وشديد الرغبة في عدم تعريض ذلك الاستقلال لمؤامرات ومكر بريطانيا.

وفي اليوم التالي لاجتماعي بالرئيس مندريس أدليت ببعض التصريحات الصحفية المؤيدة لمصر وجدتها أخيراً واردة في عدد صحيفة «الأهرام» القاهرية الصادرة بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٥٦. وهذه التصريحات هي كالآتي:

«ليبيا توافق على تأميم القناة وترفض حلف بغداد ولا تدخل غير حلف عربي بحت».

أنقرة في ٥٦/٨/١٠ من مدير مكتب الأهرام: أدلى السيد مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا بتصريح في مؤتمر صحفي عقده اليوم قال فيه إن تأميم مصر لقناة السويس عمل داخلي مصري بحت، وقال أن ليبيا تقر هذا العمل وتوافق عليه كل الموافقة. ثم قال أن ليس في نيّة ليبيا الانضمام إلى الحلف التركي العراقي البريطاني بأي حال وأن ليبيا متضامنة مع شقيقاتها دول العالم العربي وأنها لن تشترك إلاّ في حلف عربي بحت.

وعاد رئيس الوزراء الليبي فأشار إلى مسألة قناة السويس، فقال، إنه من غير المنطقي أن تدير القناة شركة أجنبية، ومضى فقال أنه لا يفهم سبب المخاوف التي تبديها بعض الدول بشأن حرية الملاحة في القناة بعد أن أكد الرئيس عبد الناصر أنه حريص على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ الخاص بحرية الملاحة بالقناة، وفي برقية من لندن أن الدوائر السياسية تقول أن بريطانيا لم تستطع المضي في نقل قوات إلى منطقة الشرق الأوسط ولاسيما إلى قبرص وليبيا لمواجهة تأميم مصر لقناة السويس، وذلك بسبب اعتراض ليبيا على مجيء عدد من القوات البريطانية أكثر مما هو منصوص عليه في معاهدة الصداقة الانجليزية».

(ملحق رقم ٥٤)

الاجتماع الأخير مع الرئيس عبد الناصر

بعد اجتماعي الطويل مع رئيس الوزراء التركي أبرقت للرئيس عبد الناصر قائلاً أنني قادم إلى القاهرة يوم ١٢ أغسطس، وبالفعل عند وصولي إلى القاهرة، وجدت بعض أعوان الرئيس عبد الناصر في انتظاري ثم رافقوني مباشرة إلى مجلس قيادة الثورة، ذلك المبنى المطل على النيل حيث وجدت الرئيس عبد الناصر في انتظاري. كان يبدو عليه مزيج من الاعياء والعصبية، وتظهر على وجهه آثار الأرق والاجهاد. لذلك بدأت حديثي بمحاولة رفع معنوياته ببعض المداعبةوالنكات، ثم بدأت في شرح تفاصيل محادثاتي مع رئيس وزراء تركيا، فسرّ بما سمع مني وشكرني كثيراً على ذلك الجهد، كما لخصّت له اتصالاتنا ببريطانيا والتعهد الكتابي الذي قدّمته لنا بأنها ستحترم معاهدة التحالف والصداقة (بين ليبيا وبريطانيا) نصاً وروحاً، كما أحطته علماً باتصالاتنا العديدة مع أمريكا ومحاولاتنا توظيف علاقتنا الممتازة مع واشنطن بغرض جعل إدارة الرئيس «ايزنهاور» أكثر تفهماً لموقف مصر، ثم اقترحت على الرئيس عبد الناصر أن يشرح لي الظروف والأسباب التي جعلته يتخذ قراره الخطير بتأميم القناة.

لمست من شرح الرئيس المسهب عن أسباب تأميمه لقناة السويس أن العامل الرئيسي الذي دفعه لذلك العمل الخطير إنما يرجع لكراهيته الشديدة لشركة قناة السويس الأجنبية التي رأى فيها - عن حق - رمزا حيا لاستمرار الاستغلال الأجنبي لمصر والمصريين، وكان شرحه يفيض بما علق في ذهنه من مآسي وضحايا صاحبت إنشاء القناة والتي هلك فيها آلاف العمال المصريين «عمال السخرة» الذين قضوا نحبهم وهم يحفرون القناة بأيديهم.

بعبارة موجزة كان دافعه الرئيسي هو استعادة حقوق مصر التي بدّدها الخديوي اسماعيل، والانتقام لكرامة مصر التي أهانتها شركة قناة السويس ربيبة الاستعمار البريطاني الفرنسي.. وأنه انتهز فرصة الاساءة الكبيرة التي عوملت بها مصر عندما سحبت بريطانيا وأمريكا عرضهما بتمويل السد العالي، لتحقيق حلمه باسترداد ملكية مصر لقناة السويس.

وبعد أن فرغ من شرحه سألته قائلاً «أخ جمال قل لي بصراحة.. ألم يكن أمامك طريق آخر لتمويل السد العالي غير تأميم القناة؟. قال «نعم، كان لديّ عرضاً روسياً لتمويل بناء السد العالي». فسألته «ولماذا لم تقبل العرض الروسي، وتجنّب مصر وأشقائك العرب هذه الأزمة الدولية الحادة؟». وهنا ظهرت أمارات الاستغراب على وجه الرئيس عبد الناصر، وأشار باصبعه في اتجاهي قائلاً «أنت.. مصطفى بن حليم تشجعني على قبول عرض روسي لتمويل السد العالي!» قلت «نعم، أشجعك على قبول العرض الروسي لتمويل السد العالي، اللّهم الا إذا كان العرض الروسي مناورة مثل المناورات التي قمنا بها أنت وأنا من قبل!».

أكّد الرئيس عبد الناصر أن لديه عرضاً روسياً لتمويل بناء السد العالي وأنه لو قبله لكنت أنت، مصطفى بن حليم، أول من سارع إلى القاهرة للاحتجاج عليه، لأنه يفتح باب مصر والعالم العربي واسعاً أمام النشاط الشيوعي.

قلت للرئيس «لا أعتقد أنك مُصيب في توقعك هذا، ألا تذكر أنني هنّأتك وأيدتك عندما عقدت صفقة السلاح الروسي (خريف عام ١٩٥٥)؟ ثم ما هو الفرق بين تسليح القوات المسلحة المصرية بسلاح روسي، وتمويل مشروع السد العالي بقرض روسي؟» رد الرئيس «بل هناك فوارق هامة وكثيرة.. أسمع ياصديقي.. السلاح الروسي استلمه على أرصفة ميناء الاسكندرية، أما تمويل السد العالي فسيجلب معه آلاف الخبراء الروس للاقامة والعمل في مصر لسنوات عديدة، وماذا يضمن لي أن نصفهم لن يكون من المخابرات الـ KGB ؟ ثم ماذا يضمن لي أن هؤلاء الخبراء لن يعملوا بجد على نشر مبادىء الشيوعية؟ إن الفارق كبير ياصديقي، وأنا حريص على ألاّ أدع الروس يغلغلون مبادئهم الشيوعية في مصر والعالم العربي!».

وكنت أشعر أن الرئيس عبد الناصر كان يتحدث بعفوية وصدق، ولذلك قلت «ياأخ جمال كلامك هذا في غاية الأهمية وصدوره منك بعفوية تامة يجعلني أصدقك

تماماً، ولذلك فإنني أود أن أستأذنك في نقل هذا الكلام العفوي إلى الرئيس ايزنهاور.. لأنك، كما تعلم، متّهم من قبل الانجليز بأنك تعمل بنشاط وتعاون مع الروس لبسط نفوذهم ونشر مبادئهم ودعايتهم في مصر والعالم العربي، وفي أحاديثي الكثيرة مع الأمريكان شعرت بأن وزير خارجيتهم «دالاس» بدأ يصدّق مكر الانجليز ودسّهم». رد الرئيس جمال «بل إنني أشجعك على نقل كلامي هذا للامريكان».

واستمر حديثي مع الرئيس جمال وانتقلنا إلى ما يجب عمله في حالة نشوب حرب بين بريطانيا ومصر. ومن الطبيعي أن جزءاً هاماً من الحديث دار عن القواعد الغربية في ليبيا وخصوصا القواعد البريطانية. فأكدت للرئيس عبد الناصر أن:

١ ـ معاهدة التحالف والصداقة بين بريطانيا وليبيا لا تسمح لبريطانيا باستعمال قواعدها ضد أي بلد عربي.

٢ ـ استعرضت معه التصريحات العديدة الصادرة منّي ومن الحكومة الليبية، والتي تؤكّد دون شك أو ريب أن ليبيا لن تسمح باستعمال القواعد الغربية ضد أية دولة عربية مهما كانت الظروف.

٣ ـ قلت للرئيس عبد الناصر «أؤكد لك لو ارتكبت بريطانيا حماقة وحاولت أن تستعمل قواعدها في ليبيا للهجوم على مصر فإنها ستواجه معارضة مسلحة من الجيش الليبي ومن للمقاومة الشعبية الليبية قبل أن تتمكن من الهجوم على مصر».

٤ ـ ثم اتفقنا على عدد من الوسائل السرية لكي أزوده بمعلومات دقيقة عن عدد ونوع القوات البريطانية في ليبيا وتحركاتها واستعرضنا عدة احتمالات، واتفقنا على أن احتمال لجوء بريطانيا لاستعمال القوة هو احتمال ضعيف (هكذا كنّا نظن!) ولو لجأت لاستعمال القوة فإن الرئيس عبد الناصر كان يرجّح أن يلعب الأسطول البريطاني في البحر المتوسط الدور الرئيسي قبل أي إنزال للقوات البريطانية، ولذلك فإنه قد سلّح السواحل المصرية خصوصاً المناطق المحيطة بالاسكندرية وبورسعيد بمدفعية ثقيلة بعيدة المدى، كما أن السلاح الجوي المصري والمدفعية المضادة للطائرات قد وصلت إلى درجة عالية من الاستعداد. ثم انتقل الحديث إلى النواحي الدبلوماسية، وركّز الرئيس عبد الناصر طلباته منّي في النقاط الآتية:

١ ـ توظيف نفوذ ليبيا لدى الولايات المتحدة وصداقتها معها في محاولة جادة لشرح وجهة النظر المصرية حول تأميم قناة السويس للرئيس «أيزنهاور»، والتأكيد له أن لا صحة لما يدّعيه الانجليز من أن الرئيس عبد الناصر يساعد على تغلغل النفوذ الروسي في العالم العربي، بل الحقيقة على العكس من ذلك، فهو شديد الحرص على علاقات تفاهم وود مع واشنطن. كذلك فقد طلب مني الرئيس عبد الناصر السعي لدى واشنطن لكي تكبح من جماح السياسة العدوانية الحمقاء التي يسير عليها «إيدن» والاصرار على حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، وأنه على استعداد للتفاهم شريطة أن يفهموا انه لا رجوع في تأميم القناة أو السيادة المصرية الكاملة عليها.

٢ ـ في نفس الوقت طلب منّي التأكيد لبريطانيا عن تضامن ليبيا والعالم العربي كله مع مصر تضامناً تاماً، ونصحها بمعالجة أزمة تأميم القناة بدبلوماسية هادئة وسياسة سلمية حكيمة بعيداً عن التهديد والوعيد الذي لا يجدي شيئا مع مصر، وإفهام بريطانيا أن أي اعتداء على مصر هو اعتداء على ليبيا التي لن تسمح للقوات البريطانية الموجودة على ترابها بالقيام بأي عدوان من أي نوع على شقيقتها مصر.

٣ ـ لما كانت العلاقات الليبية ـ الايطالية تدخل مرحلة من التفاهم (كمقدمة لتوقيع الاتفاق الليبي ـ الايطالي لتصفية موضوع الممتلكات الايطالية) فان الرئيس جمال عبدالناصر أشار إلى أمله أن توظّف ليبيا صداقتها الجديدة مع ايطاليا لحملها على الوقوف موقفاً معتدلاً من مصر في مؤتمر المنتفعين المزمع عقده في لندن، وكذلك اتخاذ مواقف معتدلة في معالجة أزمة تأميم القناة، وحث حليفتيها بريطانيا وفرنسا على الاعتدال والتوقف عن التلويح باستعمال القوة والتهديد بالحرب والقتال.

وعند انتهاء اجتماعنا قال لي الرئيس عبد الناصر أنه أمر بوضع طائرة عسكرية مصرية تحت تصرفي لنقلي إلى طرابلس، وكرّر شكره لموقف ليبيا حكومة وشعباً، وتقديره الخاص لجهودي في مساندة مصر.

شكرته على تخصيص الطائرة العسكرية وقلت مبتسماً، وسأجعل طاقم الطائرة يلتقط ما يشاء من صور لقاعدة العضم البريطانية! (القريبة من طبرق).

بعد خروجي من الرئيس جمال اجتمعت مع سامي حكيم محرر الشؤون العربية

بجريدة «الأهرام» وأجرى معي حديثاً طويلاً نشره يوم ١٣/٨/١٩٥٦ مع كثير من المدح والتقدير لموقفي من مصر. ولكن الغريب العجيب هو أن سامي حكيم نفسه هو أحد إثنين من محرري «الأهرام» الذين هاجماني واتهماني بأخطر التهم بنفس جريدة «الأهرام» يوم ١/٦/١٩٥٧ بعد استقالتي من الوزارة.

والى القارئ نص مقال سامي حكيم:

«الأهرام» ١٣ أغسطس ١٩٥٦

الرئيس يجتمع بابن حليم ويشكر موقف ليبيا

ابن حليم يقول: استعمال القوة أسلوب يخالف ميثاق الأمم المتحدة

الغرب يعرف جيداً أن ليبيا لا تسمح باستعمال قواعدها ضد مصر

استقبل أمس الرئيس جمال عبدالناصر السيد مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا على أثر وصوله إلى القاهرة من تركيا، لحضور اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية. وقد تناول البحث بينهما الموقف الراهن بشأن قضية قناة السويس وموقف تركيا من هذه القضية.

شكر الرئيس الليبي

وشكر الرئيس عبدالناصر، لرئيس وزراء ليبيا، موقف حكومته من تأميم القناة، كما شكر لسيادته ما أبداه الشعب الليبي من كريم العواطف ونبيل الغايات والتضامن الكامل مع مصر.

طائرة تحت تصرفه

وأمر الرئيس جمال عبدالناصر بأن توضع تحت تصرف رئيس وزراء ليبيا طائرة خاصة ليسافر بها اليوم إلى ليبيا بعد أن يشهد سيادته اجتماع اللجنة السياسية، وذلك تقديراً منه لموقف السيد مصطفى بن حليم وحكومته من مصر.

تصريحه لـ «الأهرام»

وسأل مندوب «الأهرام» في الدوائر العربية السيد مصطفى بن حليم عن موقف ليبيا من موضوع القناة، فقال: «إن ليبيا إذ تؤيد مصر تأييداً مطلقاً في خطتها الجبارة التي خطتها بتأميم شركة قناة السويس، ترغب رغبة صادقة في أن تتغلب الحكمة والعقل على العاطفة وتعالج الأمور بطرق سلمية، وإن الإلتجاء إلى القوة أو التهديد باستعمالها، يعد في نظري إسلوباً مضى عهده وانتهى أمده، وأصبحت شريعة الغاب أمراً مذموماً منكراً لا يتفق وميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه».

ومضى السيد بن حليم يقول: «وإنا إذ نرجو مخلصين ألاّ تكون القوة هي نهاية المطاف، فإنني أؤكد أنه إذا ما استعملت ـ لا قدر الله ـ فإن القواعد الغربية في ليبيا لن تكون جسراً يستعمل ضد مصر أو ضد أية دولة عربية أخرى، ويدعوني واجب الأمانة إلى القول أن الدول الغربية تعرف هذا جيداً.

تهديد للعرب كافة

وعلى هذا الأساس ترى ليبيا أن تهديد مصر هو تهديد للعرب في شتى ديارهم، ولذلك لا يعقل أبداً أن تستعمل أرض ليبيا وتسهيلاتها التي أعطيت «بشروط» للدفاع عن العالم الحر ضد مصر الشقيقة العزيزة.»

وبمجرد وصولي إلى طرابلس استدعيت السفير الأمريكي «تابن» وحملته رسالة شخصية إلى الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس، نقلت لهما ما دار بين الرئيس عبدالناصر وبيني بخصوص العرض الروسي لتمويل السد العالي، وأكدت لهما أن رد الرئيس عبد الناصر العفوي يؤكد لي دون أي شك أنه أبعد ما يكون عن أي تعاون وثيق مع الروس، وأنه يخشى تغلغل الشيوعية في مصر، وأن ما يدّعيه الانجليز من تعاون عبدالناصر مع الشيوعية الدولية هو إدعاء كاذب يروّجونه لتخويف أمريكا وإبعادها عن أي تفاهم مع مصر، وشددت النصح لهما بأن الفرصة لازالت مواتية للتفاهم مع عبد الناصر..

كذلك استدعيت السفير الايطالي وحملته رسالة مناسبة إلى رئيس الوزراء الايطالي «انطونيو سينيي». وبعد أيام رد «السنيور سينيي» بأن أعرب عن رغبته الاجتماع بي في روما، وهذا ما حدث في أواخر شهر سبتمبر ١٩٥٦. حيث أجريت محادثات مطولة مع رئيس الوزراء الايطالي، ومع وزير خارجيته بخصوص مشكلة تأميم القناة، على أمل أن تستعمل ايطاليا نفوذها لدى بريطانيا وفرنسا لتجنب التهديد والوعيد والسير في طريق الدبلوماسية الهادئة. وأبدى الايطاليون تفهماً وتجاوباً طيبا إلا أنني شعرت بأن نفوذ ايطاليا لدى حليفتيها (بريطانيا وفرنسا) كان أقل بكثير مما كنت أتصور.

وقبل أن أغادر روما عائداً إلى طرابلس بعثت برسالة إلى الرئيس عبدالناصر أحيطه فيها علماً بنتيجة مساعيّ لدى الحكومة الايطالية، وقد ردّ الرئيس عبد الناصر على تلك الرسالة قائلا:

«أخي الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فقد تلقيت ببالغ الشكر كتاب سيادتكم المؤرخ في روما ٢٨ سبتمبر ١٩٥٦.

وإني إذ اقدر لسيادتكم هذا الشعور الاخوي وتوضيحكم لنا ما يمس مصر من أمور، ليسرني أن ابلغ سيادتكم أنه قد صدرت التعليمات لسفيرنا في روما بابلاغ الحكومة الايطالية تقدير

مصر لموقفها عقب مؤتمر لندن الثاني، ورغبة مصر في استمرار توطيد علاقات الصداقة التقليدية بين البلدين.

وختاما أبعث اليكم بتحياتي الأخوية وأرجو من الله أن يوفقنا لما فيه مجد العروبة.

(انظر ملحق رقم ٥٥)

وبقيت في طرابلس من يوم ٨/١٣ إلى ٨/٢٠ لتصريف شؤون الدولة المتراكمة أثناء غيابي. وفي تلك الفترة قامت مظاهرات شعبية عارمة للتعبير عن مشاعر التأييد لمصر، وشجب مواقف بريطانيا الاستعمارية وأذكر أن إحدى تلك التظاهرات أحاطت بمبنى ولاية طرابلس الغرب، واشتدت هتافاتها بعبارات شديدة، وكادت تتطور إلى شغب وقلاقل. فاتصل بي والي طرابلس «جمال باشا آغا» طالباً النصح، قائلاً أنه سيصدر أمره إلى الشرطة بتفريق المظاهرة بالقوة وباطلاق النار إذا استدعى الحال. قلت لا تفعل، ودعني أعالج الأمر بنفسي. وعلى الفور استقليت سيارتي الحكومية ورافقني الشيخ عبد الرحمن القلهود وزير المعارف، واللواء الزنتوتي قائد الشرطة الاتحادية. وعند وصولي إلى مبنى ولاية طرابلس الغرب مخترقا المظاهرة طلبت من اللواء الزنتوتي أن يستعمل مكبراً للصوت ويبلّغ الجماهير تجاوب الحكومة مع مشاعرهم وتبني طلباتهم، ورجائي الشخصي لهم أن يتفرقوا بهدوء، بعد أن عبّروا عن تأييدهم للشقيقة مصر واستنكارهم للاستعمار، وتجاوبت الجماهير بسرعة وتفرقت في نظام تام. إني أذكر هذه الحادثة هنا وسأعود لبعض ذيولها والأزمة التي كادت تسببها في الصفحات التالية.

ثم غادرت طرابلس إلى اسطنبول للحاق بالملك، الذي كان على وشك القيام بزيارة رسمية للبنان، وفي طريقي توقفت في أثينا فوجدت وزير الخارجية «أفيروف» الذي اصطحبني إلى مصيف رئيس الحكومة على الشاطيء. وهناك عقدت معه اجتماعاً طويلاً شاملاً فقدكان رئيس الحكومة «قسطنطين كارامنليس» تساوره بعض الشكوك حول موقف ليبيا من قضية قبرص نظراً للعلاقة الودية بين ليبيا وتركيا، لاسيما أثناء اقامة الملك ادريس في تركيا، وكنت صريحاً مع «كارامنليس» فقلت له أننا لا نستطيع أن نتلاعب بمبادئنا. فحيث أننا مع حق تقرير المصير في قضية فلسطين فلا بد لنا أن نقف مع نفس الحق بالنسبة لقبرص بصرف النظر عن علاقاتنا الودية التاريخية مع تركيا. ثم انتقل الحديث إلى أزمة الساعة الدولية، أي أزمة تأميم مصر لقناة السويس. فشرحت وجهة نظر الرئيس عبد الناصر لكارامنليس مؤيدا لها، وطالبا منه أن لا ينسى أن مصر وقفت دائما في

جانب اليونان، لاسيما عندما كانت اليونان في جانب الحق، وأنني أتوقع منه أن يقف إلى جانب مصر لأنها في جانب الحق.

وعلى العموم كان اجتماعي مع رئيس الوزراء اليوناني كارامنليس ووزير خارجيته اجتماعا ممتازا. (علمت بعد ذلك الاجتماع بأيام أن كارامنليس قال لزائر مصري كبير أن أفصح محام دافع عن وجهة نظر مصر في مشكلة القناة هو رئيس الوزراء الليبي! نقل لي ذلك السفير المصري في ليبيا الذي سمع تلك العبارة من الرئيس عبد الناصر شخصيا).

هذا وبعد وصولي إلى اسطنبول رافقت الملك ادريس في زيارة رسمية إلى لبنان على ظهر اليخت التركي «سفارونا» ثم رجعت إلى طرابلس بالطائرة، بينما رجع الملك ادريس باليخت التركي إلى طبرق.

دسائس ومؤامرات انجليزية تؤدي إلى عزل وزير المعارف

ولم يمض إلاّ يومان على وصول الملك إلى طبرق وإذ به يرسل لي برقية شفرية مستعجلة يقول فيها أنه بلغه بأن عبد الرحمن القلهود كان يقود المظاهرات التي قامت في شوارع طرابلس مؤخرا والتي كانت تهتف بهتافات معادية، ولذلك فقد قرر اصدار مرسوم ملكي باقالة القلهود من منصب وزير المعارف وتعيين علي الساحلي وزيراً للمعارف بالوكالة، وأن المرسوم المذكور هو في طريقه اليّ وعليّ تنفيذه في الحال.

وانزعجت أيما انزعاج وانتابني شعور غضب ممزوج بالأسى والمرارة، إذ كيف يصدق الملك ما يبلغه من إشاعات خصوصا إذا كان مصدرها في الغالب هو السفارة البريطانية. ثم كيف يقال وزير بتهمة كاذبة دون تحقيق وقبل التفاهم مع رئيس الوزراء. وإذا بلغ الأمر إلى هذا الدرك حيث يقال الوزير لمجرد اشاعة تبلغ الملك فماذا يتبقى من هيبة الوزارة وكرامة الوزراء واستقرار الحكم؟

وزاد من انزعاجي أن هذه التهمة وجهت لوزير بريء، وزير اشتهر بالوطنية وبميوله العربية القومية وكان دائماً خير عون لي. وشعرت بأن محاولة بريطانيا إزاحة القلهود من الساحة السياسية إنما هي إهانة موجهة لي شخصياً، وزاد من انزعاجي لما كان قد حدث صباح ذلك اليوم من مناقشات حادة في مجلس الوزراء حول تأسيس كلية طرابلس (تلك الكلية التي اتفقنا مع انجلترا على تأسيسها على

غرار كلية فكتوريا بالاسكندرية)، فقد كان عبد الرحمن القلهود وزير المعارف شديد المعارضة لتأسيس تلك الكلية، ولم يتوقف عن معارضته حتى بعد أن صوّت جميع الوزراء الحاضرين لصالح تأسيس تلك الكلية، لذلك فقد خشيت بنوع خاص أن يظن الوزير القلهود أنني على علم بمرسوم إقالته وأنني وافقت على ذلك المرسوم انتقاماً من معارضته لانشاء كلية طرابلس.

والحقيقة هي أنني لم أغضب من معارضة وزير المعارف لانشاء كلية طرابلس، بل على العكس كنت أزداد احتراماً للوزير الشجاع الذي كان يقف مدافعاً عن رأيه حتى لو تعارض مع رأي زملائه، لذلك ولما تقدم من أسباب فقد اتخذت على عجل الاجراءات الآتية:

١ ـ استدعيت وكيل وزارة المالية عبد الرازق شقلوف (وكنت أكلفه عادة بالمهمات الصعبة الحسّاسة لدى الملك). وحمّلته رسالة إلى الملك ملخصها أنني أعارض بشدة مرسوم إقالة، وزير المعارف القلهود معارضة في الجوهر والأسلوب. أما في الجوهر فلأنني متأكد من بطلان التهمة لأنني كنت في طرابلس أثناء تلك المظاهرات وكان القلهود يجلس بجواري أثناء إشرافي على تفريق المظاهرة، ومهما يكن من أمر فلا مانع عندي من إجراء تحقيق عادل في التهمة على مستوى وزاري. أما في الأسلوب فحتى لو ثبتت التهمة فإن المشاركة في تظاهرة وطنية لا يستدعي إخراج الوزير بطريقة الإقالة. وأضفت من ناحية أخرى أنني لا أقبل أن تُنزّل عليّ المراسيم باقالة زملائي كأمر واقع فهذا ما يزعزع مركز الوزارة ويقضي على الثقة والتعاون بين أعضاء مجلس الوزراء.

٢ ـ استدعيت وزير المعارف القلهود وأطلعته على نص برقية الملك السرية، وقلت له «أنني أطلعك عليها خشية أن يذاع مرسوم إقالتك قبل أن أتمكن من ايقافه، وعلى أي حال لو أذيع المرسوم كأمر واقع فإنني سأتقدم على الفور باستقالةوزارتي! وأضفت لقد حرصت على إطلاعك على هذه الحقائق لأنني رغبت ألاّ يتبادر إلى ذهنك أنني ربما تراجعت في الدفاع عنك لما صدر منك من معارضة شديدة في جلسة مجلس الوزراء صباح اليوم. وقلت بل على العكس فقد ازددت تقديراً لك لتمسكك برأيك».

وتأثر عبد الرحمن القلهود واغرورقت عيناه، وقال إنني لا أرغب أن اكون سبباً لأزمة بينك وبين الملك خصوصاً في هذه الظروف العصيبة، قلت بل إنني أصر

على بقائك وإذا تأكد لي أن الملك يصر على خروجك من الوزارة فإن هذا الخروج يجب أن يكون بعد فترة طويلة ويكون خروجك - إذا لزم الحال - بطريقة مكرّمة معزّزة تسجل وتقدر لك جهودك في خدمة الوطن.

وجاءني عبد الرازق في اليوم التالي بعد رجوعه من مقابلة الملك وابلاغه رسالتي، فقال أن الملك كان في غاية الانزعاج، وكان تعليقه الأول على موقفك من مرسوم إقالة القلهود بأنه (أي الملك) لم يعد في استطاعته توجيه رئيس وزرائه ونصحه، وأصبح رئيس الوزراء شديد الحساسية يرى في أي إجراء من الملك تدخلا في شئون وزارته!.. ثم هدأت مشاعر الملك وقبل اقتراحك بتشكيل لجنة وزارية للتحقيق فيما نسب للوزير القلهود ووافق على بقائه في الوزارة إلى أن ينتهي التحقيق.

وعلى الفور كوّنت لجنة تحقيق من ثلاثة من الوزراء، وأثبت التحقيق براءة القلهود، وبعد هذا الحادث بشهرين قدّم عبد الرحمن القلهود استقالته فقبلتها بخطاب شكر حار على خدماته العظيمة وجهوده في خدمة الوطن. ونشر خطابي يوم نُشرت استقالة القلهود.

لقد حرصت على ذكر هذه الحادثة بتفاصيلها ليعلم القارىء من خلالها أنه كان هنالك من يقول للملك «لا» وأن الملك كانت لديه من الأخلاق الكريمة والحلم والكياسة ما يجعله يتقبل كلمة «لا» ممن يقولها له بإخلاص وعن قناعة وبغرض تجنيبه الوقوع في الخطأ.

وفي شهر سبتمبر أمضيت اسبوعين إجازة في ايطاليا، وانتهزت الفرصة وأجريت عدة اجتماعات مع رجال الحكومة الايطالية، كما سبق وأن شرحت، ثم رجعت إلى طرابلس مستأنفاً نشاطي السياسي فزرت الملك في طبرق، وأذكر أنه كرر النصح بوجوب الحذر في التعامل مع بريطانيا وتجنب الدخول معها في نزاع قد يدفعها للتآمر والمكر بنا. وشعرت بأن مخاوفه قد ازدادت أثناء غيابي، وظننت أن الدسّ الانجليزي والدعاية الغربية الخبيثة قد زاد تركيزها عليه أثناء غيابي. لذلك فقد بذلت جهدا خاصاً لطمأنة الملك وإزالة آثار الشكوك التي حاول اعدائي زرعها لديه، فأكّدت له بأنني على تفاهم معقول مع الحكومة البريطانية التي تعرف تماما أن معاهدة التحالف بيننا لا تسمح لها باستعمال قواعدها في ليبيا في العدوان على أي بلد عربي، وأنني واثق من أن «مستر إيدن» وهو الدبلوماسي العريق، لن يلجأ إلى استعمال القوة ضد مصر!! بل سيستعمل الطرق الدبلوماسية وهي صناعته التي برز

فيها على مدى السنين، وشعرت بأن الملك بدأ يطمئن ويرتاح لتأكيداتي. ثم أثار الملك معي موضوع الوزير عبد الرحمن القلهود، وعاتبني على موقفي منه. وشرحت للملك أن موقفي من عبد الرحمن القلهود موقف سليم أملاه عليّ شعوري بأنه مظلوم، وتأكدي من أن مولانا الملك لا يقبل الظلم، وكذلك لأسباب أخرى تتعلق بمبدأ الترابط بين الزملاء في مجلس الوزراء. ثم قلت أن القلهود أبلغني رغبته في الاستقالة، وسأقترح قبولها مع شكري على خدماته.

وافقني الملك وأكدّ أنه لا يقبل أن يقع الظلم على أحد.

***

وفي طرابلس واصلت نشاطي الدبلوماسي بإرسال العديد من الرسائل الكتابية والشفوية إلى كل من وزير الخارجية الامريكية «دالاس» والرئيس الامريكي «ايزنهاور» شارحا وجهة نظر مصر، المؤيدة من جميع العرب، في تأميم قناة السويس راجيا وقوف الولايات المتحدة في جانب العدل. كما أرسلت العديد من الرسائل لرئيس الوزراء «إيدن» ووزير خارجيته «لويد» محذرا من الآثار الوخيمة لاستعمال القوة لحل النزاع مع مصر، مشجعا إياهما لاستعمال الطرق السلمية مؤكداً بشدة أنه في حالة ارتكابهم لحماقة العدوان على مصر فان ليبيا ستجمّد القوات البريطانية الموجودة على ترابها ولن تسمح لها بالاشتراك في العدوان على مصر. ولكنني في نفس الوقت لم أقم بأي نشاط دبلوماسي مع فرنسا، فلقد كانت علاقاتنا معها سيئة متردّية، كما شرحت في أجزاء سابقة، ولذلك فلم أحاول إجراء أي مساعي في هذا الصدد.

في النصف الثاني من شهر اكتوبر اشتد تركيز الانجليز في محاولات ماكرة للتأثير على عقل الملك وبث الشائعات حول سياسة الحكومة الليبية، وحاولوا إقناع الملك أن حكومته لا تهتم بمعاهدة التحالف مع بريطانيا مثل اهتمامها بمسايرة عبد الناصر.. بل حاولوا اتهامي بأنني عميل لمصر ولعبد الناصر! ومع الاسف كان بعض رجال الحاشية الملكية ورجال قوة دفاع برقة من بين العناصر النشطة في بث تلك الدعايات الخبيثة. ولو أن الملك ادريس لم يصدق كل هذه الشائعات إلاّ أن جواً من القلق والشك بدأ ينتشر حول الملك مما جعل ناظر الخاصة الملكية (الذي كان يقف

بجانبي مناصرا لي في سياسة التعاون مع مصر) يلح عليّ بضرورة البقاء بجانب الملك لمدد أطول وشرح سياستي بتفصيل أشمل حتى اطمئن الملك وأحصل على تأييده، وأفوّت على الانجليز فرصة دق أسفين بين الملك وحكومته.

وبالفعل أمضيت الأيام الأخيرة من شهر اكتوبر في ضيافة الملك بطبرق فكنّا نعقد اجتماعين كل يوم، وكان ناظر الخاصة يحضر بعضها. وبدأت شرحي باستعراض مسهب لعلاقاتنا مع بريطانيا وأكدّت حرصي على إقامتها على أسس متينة من الصراحة والتعاون المثمر للطرفين، كما فعلت في زيارتي الرسمية لبريطانيا في شهر يونية الماضي حيث بلغت درجة عالية من التفاهم مع رئيس الوزراء «إيدن» ووزير خارجيته «لويد» وآخرين من كبار رجال الحكومة البريطانية.

ثم استعرضت علاقاتنا الأزلية مع مصر وشدّدت على أن مصر كانت دائماً ملجأً لليبيين ومتنفسهم عندما يقسو عليهم الدهر، وذكّرت الملك بأن عدد الليبيين المقيمين في مصر أكثر من عدد الليبيين المقيمين في ليبيا، وضربت على الوتر الحسّاس لدى الملك عندما ذكّرته بموقف عدد كبير من زعماء مصر الذين ناصرونا في نكبتنا، أمثال الأمير عمر طوسون وصالح حرب باشا وحمد باشا الباسل وكثيرين آخرين. ثم انتقلت بحذر إلى وضع مصر الحالي فشرحت أنني على ثقة من أن جمال عبد الناصر لا يضمر لنا شراً وقد أمكنني أن أقيم تفاهماً مثمرا معه. وأن أهمية ليبيا ووزنها الدولي يزداد قوة كلما شعرت الدول الغربية بمدى تعاوننا مع العرب عموماً ومع مصر بنوع خاص، وأضفت أنه في الظروف الراهنة، ولو أنني أرى أن الرئيس عبد الناصر قد تورّط بتسرعه في تأميم القناة وأحاط خطابه الذي أعلن فيه تأميم القناة بجو من التحدي والاستفزاز للغرب ولبريطانيا بنوع خاص، فان القناة كانت عائدة لمصر بعد بضع سنوات على أي حال وهناك مجال واسع للحلول الوسط والدبلوماسية الهادئة بين اخواننا المصريين وأصدقائنا البريطانيين. وأضفت أنني لاأتوقع أن يلجأ البريطانيون لاستعمال القوة لأن بريطانيا دولة ديمقراطية، وحيث أنها من مؤسسي هيئة الأمم المتحدة فلا يعقل أن تخرق ميثاق الأمم المتحدة! وأشرت إلى أخبار «نيويورك» الأخيرة التي تبشر باحتمال الوصول إلى تفاهم شامل بين الدكتور محمود فوزي وزير خارجية مصر و«سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا»، كما شدّدت على أن موقف الولايات المتحدة صريح في عدم الموافقة على استعمال القوة في حل نزاع قناة السويس.

أما إذا استعملت القوة ـ لا قدر الله ـ فليس أمامنا من سبيل غير أن نتمسك بروح ونص معاهدة الصداقة والتحالف بيننا وبين بريطانيا، التي تنص صراحة في المادتين الثانية والرابعة على عدم السماح لها باستعمال قواتها المرابطة في ليبيا في أي نزاع مسلّح ضد أي بلد عربي. كما أن معاهدة التحالف المذكورة تسلّم بأن التزامات ليبيا الناجمة عن كونها عضوا في جامعة الدول العربية لها الأولوية على التزامات ليبيا الناجمة عن معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا. لذلك فإن تمسكنا بعدم السماح لبريطانيا باستعمال قواعدها في ليبيا ضد الشقيقة مصر ما هو إلاّ تنفيذ لنصوص معاهدة التحالف مع بريطانيا، ولا يجب أن يسبب ذلك أي سوء تفاهم مع بريطانيا الدولة الديمقراطية التي تدعي دائما أنها تخدم وتحترم العهود والمواثيق التي تبرمها مع الدول الأخرى.

وختمت عرضي ذلك بأن قلت أن السياسة التي تود الوزارة الليبية أن تنهج عليها في النزاع المصري البريطاني، إذا ما تطور إلى نزاع مسلح بينهما، هي التمسك بنص وروح معاهدة التحالف الليبية ـ البريطانية وهو موقف قانوني لا يحمل أي عداء لبريطانيا، وهو في نفس الوقت يجنب ليبيا أي إتهام بأنها سمحت لقوات أجنبية بالهجوم على مصر من أراضيها، وسنقوم بتنفيذ هذه السياسة بدقة تامة وبعيدا عن روح الاستفزاز والتحدي. واقتنع الملك بعرضي هذا ولمست أن شعور الثقة عاد بينه وبيني. ثم زوّدني بنصائحه وشدّد عليّ مرارا أن أتبع طريق الحكمة والكياسة في تعاملي مع بريطانيا وحذّرني من أنه يخشى، إن شعرت بريطانيا بحرج في موقفها أو ظروف أشد صعوبة مما تتوقع، أن تلجأ إلى استعمال القوة لقهر الحكومة الليبية أو احتلال ليبيا عسكرياً ثم العدوان على مصر بالرغم منّا قهراً وقمعاً لنا وللمصريين!!

وأعترف اليوم أنني لم آخذ تحذير الملك الأخير مأخذ الجد، فما كنت لأتصور أن تقدم بريطانيا الدولة الديمقراطية على حماقة كبرى مثل التي حذّرني منها الملك. كما أعترف اليوم، وبعد اطلاعي على الوثائق السرية البريطانية التي يجد القارىء بعضاً منها ملحقاً بهذه المذكرات، أعترف أن الملك ادريس كان على حق في حذره ومخاوفه... فقد أثبتت تلك الوثائق السرية أن الحكومة البريطانية كانت قاب قوسين او أدنى من احتلال ليبيا عسكرياً وقمع أية مقاومة من الجيش أو الشعب الليبي وغزو مصر بالفرقة العاشرة المدرعة البريطانية!

وفي اليوم الأخير من تلك الزيارة استعرضنا احتمالات تطور أزمة تأميم القناة والخيارات المتوفرة لدينا لكل من هذه الاحتمالات خصوصا احتمال استعمال القوة. وتوصلت إلى تفاهم مع الملك على الخطوط الرئيسية، ثم انتقلنا لمناقشة موضوع منصب وزير الخارجية. فقد كنت أبديت رغبتي في إسناد الشؤون الخارجية لزميل من زملائي في الوزارة ورشّحت عبد القادر العلام أو محيي الدين فكيني، ولكن الملك أصر على أن يتولى وزارة الخارجية الزميل علي الساحلي، حتى أتفرغ أنا لشئون الرئاسة والاشراف على السياسة الخارجية بينما يتولى الساحلي عبء أعمال وزارة الخارجية الروتينية. ولم يكن لي اعتراض على الزميل علي الساحلي من ناحية الكفاءة والعلم والنزاهة، ولكن كانت لي اعتراضات أخرى فقد لمست بعد تجربته في مناصب وزارية عديدة أن علي الساحلي كان ضعيف الرواية، كثيراً ما يخلط الخيال بالواقع، بالاضافة إلى أن ضعف شخصيته يجعله يحاول إرضاء الجميع، وهي مثالب خطيرة لا يجب أن تتوفر فيمن توكل إليه ادارة الشؤون الخارجية للوطن لا سيما في تلك الأيام والظروف العصيبة ذات التقلبات السريعة. ولكن الملك أصر على تعيين علي الساحلي وزيراً للخارجية فقبلت على مضض، وغادرت طبرق بعد ظهر يوم ٣٠ اكتوبر إلى طرابلس.

ماذا تكشف الوثائق السرية البريطانية عن موقف ليبيا من العدوان على مصر

ولنتوقف هنا قليلا لكي نلقي نظرة على الوثائق السرية للحكومة البريطانية. (تلك الوثائق التي تنشر بعد ثلاثين سنة من حدوث وقائعها والتي يمكن لأي إنسان الاطلاع عليها وأخذ صور منها). وذلك لكي نعرف ماذا تكشف تلك الوثائق عن تلك الفترة؟ أو بعبارة أخرى لنعرف ماذا كان يدور في كواليس الحكومة البريطانية بسرية تامة خلال الأشهر (اغسطس وسبتمبر واكتوبر ١٩٥٦) ؟

أولا: توجيه من رئيس الوزراء «إيدن» (رسالة رقم JT 1053/89 بتاريخ ٥٦/٧/٢٩) إلى وزير الخارجية البريطانية يطلب منه فيها عمل أي شيء لتهدئة ليبيا وذلك بإرسال رسالة إلى الملك أو رئيس الوزراء لطمأنتهم.

وفي تعليق وزارة الخارجية البريطانية على رسالة «إيدن» تلك كتب مساعد وزارة الخارجية بخط يده :

«من الواجب إشعار الحكومة الليبية بخطورة نظرة الحكومة البريطانية لتأميم القناة وأن الحكومة البريطانية لا تطمئن للكولونيل ناصر، وإذا ما قام بأية خطوة أخرى فإن عليه تلقي العقاب!».

ثم ملحق آخر(نفس الوثيقة) بتوقيع رئيس قسم أفريقيا بالخارجية البريطانية يتضمن مسودة نص الرسالة المقترحة ويوصي بتقديم تلك الرسالة إلى رئيس الوزراء الليبي في الوقت المناسب وبالتحديد بعدما تقرر رئاسة أركان الحرب البريطانية خطة انتشار قواتها في ليبيا! تمهيدا لاستعمالها في الهجوم ضد مصر (أنظر الملحق رقم ٥٦ - حيث النص الانجليزي للرسالة).

ثانيا: محضر اجتماع سري للغاية رقم JT 1053/91 مؤرخ ١٩٥٦/٧/٢٨ كتبه رئيس قسم أفريقيا بالخارجية يلخص فيه ما اتفق عليه في ذلك الاجتماع (لا يذكر أسماء الحاضرين).

فيقول أن معاهدة التحالف مع ليبيا لا تسمح لبريطانيا باستعمال قواعدها للهجوم على مصر ما لم نحصل على اذن خاص بذلك من الحكومة الليبية!! ثم يمضي فيقول إن «بن حليم» قد صرّح أمام مجلس النواب الليبي أن ليبيا لن توافق أبدا باستعمال القواعد الاميركية والبريطانية في الهجوم على أي بلد عربي. ولذلك فانهم يعتقدون أنه من الصعب على بن حليم أن يتراجع عن موقفه ذلك. ثم يأتي إلى بيت القصيد فيقول «انه من السهل أن ترغم الحكومة الليبية بالقوة ونستعمل مطار «العضم» بالرغم من الحكومة الليبية، وأن القوات البريطانية يمكنها أن تتعامل مع أي هجوم من القوات الليبية المحلية على المطار وربما يمكننا كذلك حماية مطار «ويلس» ونستعمله في الهجوم على مصر. إنه يمكننا أن نقمع أي قوة ليبية تعارضنا، فلدينا الجزء الأكبر من الفرقة العاشرة المدرعة في ولاية طرابلس. ولكن إذا فعلنا ما تقدم فعلينا مواجهة الآتي:

أ - لا شك أن مصر ستقدم مساعدة مسلحة إلى ليبيا.

ب - ستقوم اضطرابات كبيرة في طرابلس وبنغازي مع ما يتبع هذا من إصابات في الأرواح البريطانية.

ج - انهيار تام في علاقاتنا مع ليبيا.

ويختتم محضر تلك الجلسة الخطيرة بأنه «إذا ما رغبنا في استعمال قواعدنا في ليبيا فان هذا في استطاعتنا من الناحية العملية، ولكن جميع قواتنا ستكون مشتبكة (لقمع المقاومة الليبية)، ولن يتبقى شيئا من تلك القوات لاستعماله في أماكن اخرى!» (الملحق رقم ٥٧).

ثالثا: رسالة سرية للغاية من القائم بالأعمال البريطاني في ليبيا إلى وكيل الخارجية، وصورة منها أرسلت إلى وزير الخارجية البريطاني، تحت رقم ٢٤١؟

مؤرخة في ١٩٥٦/٨/٣ يحذر القائم بالأعمال من مغبّة محاولة استعمال القواعد البريطانية في الاعتداء على مصر، ويقول:

«ان الدم العربي أكثف من الاعانات الخارجية» (أي أن ليبيا ستتغاضى عن مساعدات بريطانيا المالية ولن يمنعها المال البريطاني من نصرة شقيقتها مصر). ثم يرد على رسالة سرية وصلته من الخارجية البريطانية حول نفس الموضوع فيقول «لا يمكننا الاعتماد على أن السلطات الليبية ستطوع بالتعاون معنا، بل أنني أتوقع آثاراً بعيدة المدى لو أجبرناهم على التعاون معنا بالقوة كأن نعيد الحكم العسكري (البريطاني لليبيا). وأنصح بعدم التفكير في هذا الحل على أي وجه. ثم يمضي فينصح بعدم إجراء مناورات الخريف العسكرية البريطانية على حدود ليبيا الشرقية التي يقصد منها «تخويف ناصر» لأن مجرد تحرك القوات البريطانية نحو الحدود الليبية الشرقية سيسبب لنا مشكلة أمن جوهرية، وعلى الأقل ستقوم قلاقل كبيرة في ولاية طرابلس. (ملحق رقم ٥٨).

رابعـــا : رسالة سرية من السفير البريطاني بطرابلس إلى وزير الخارجية مؤرخة ١٩٥٦/٨/٩ تلخص تحذيره الشديد من مغبة محاولة استعمال القوة البريطانية في ليبيا للاعتداء على مصر، إلاّ إذا تم الحصول على اذن ليبي ثم يستطرد قائلا:

«إن الحصول على الاذن يبدو أنه غير وارد على الاطلاق»، ويصف استعمال القواعد بأنه مخالف لكل المواثيق وسيسبب اضطرابات شديدة. وينتهي إلى نصح وزارة الخارجية بأن تقف بقوة ضد فكرة استعمال القواعد البريطانية في الهجوم على مصر. (ملحق رقم ٥٩).

خامسا : رسالة سرية للغاية بتوقيع رئيس قسم أفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية «رامزدين» مؤرخة ١٩٥٦/٨/٩ وفي آخر الرسالة تعليق وتلخيص من وكيل الخارجية الدائم «سير ايفون كيركباتريك».

الرسالة تلخص خطط بريطانيا لاستعمال القواعد البريطانية في ليبيا وتحريك الفرقة العاشرة المدرعة إلى الحدود المصرية، وإرسال ثلاث ألوية من المشاة إلى طرابلس. (اتضح في رسائل لاحقة أن هذه الألوية متخصصة في مقاومة الاضطرابات والشغب)، كما تحتوي الرسالة على بحث قانوني حول امكانية إنزال قوات بريطانية في مطار بنينا المدني. وتشير الرسالة إلى نصائح السفير البريطاني المشددة لتجنب استعمال القواعد البريطانية في ليبياوإلى أن وزير الخارجية الليبي بالانابة اتصل بهم لطلب عدم استخدام ليبيا كقاعدة للعمليات ضد مصر. ثم نأتي لتعليق الوكيل الدائم الذي يقول ملخصه:

«أنه ما لم يكن استعمال القواعد في ليبيا أمرا جوهرياً للعمليات ضد مصر، فانه ينصح بالعدول عن استعمالها». (الملحق رقم ٦٠).

سادسا: رسالة شخصية سرية من السفير البريطاني في ليبيا «جراهام» إلى مدير شئون أفريقيا «واتسون» مؤرخة ١٩٥٦/٩/٢٥ يعبر له فيها عن انزعاجه الشديد من أن بعض المخططين العسكريين البريطانيين لم يتخلوا بعد عن فكرة استعمال ليبيا في حالة وقوع القتال مع مصر. ويمضي في تقديم الحجج والبراهين عن الأخطار الكبيرة التي ستنجم عن ذلك الاستعمال. ويختتم رسالته السرية مشدداً بأنه لا يمكن اطلاقا استعمال الأراضي الليبية لأية حملة ضد مصر، وأنه يجب اعتبار ليبيا منطقة ممنوعة تماما وبصفة نهائية للاغراض العسكرية ضد مصر. (ملحق رقم ٦١)

سابعا: رسالة سرية للغاية من «واتسون» إلى وكيل الخارجية المساعد «روص Ross» مؤرخة ١٩٥٦/٩/٢٩ ينقل إليه محتويات رسالة السفير البريطاني المذكورة بعاليه (بند سادسا)، ويذكر كذلك أنه أرسل نفس الرسالة إلى هيئة أركان الحرب البريطانية، كما يذكر أنه أرسل صورة من رسالة السفير إلى وزير الخارجية البريطاني.

ويختتم رسالته قائلا «إنه يجب علينا أن نكون شديديّ الحذر ولا نسمح لأنفسنا بالظن أن ليبيا منطقة يمكننا استعمالها كما نشاء!» (ملحق رقم ٦٢).

ثامناً: رسالة من سكرتير هيئة أركان الحرب البريطانية رداً على رسالة واتسون مؤرخة ٥/١٠/٥٦ يقول فيها أن هيئة الأركان درست رسالة السفير جراهام ولاحظت أن وجهة نظر السفير هي:

«أنه لا يمكن إطلاقاً استعمال الأراضي الليبية لأية حملة ضد مصر، وأنه يجب اعتبار ليبيا منطقة ممنوعة تماماً وبصفة نهائية للاغراض العسكرية ضد مصر». ثم يقول «إن خطط رئاسة أركان الحرب لا تحتوي على استعمال مباشر للأراضي الليبية ولكن يجب عليّ أن أصارحك بأنه، لا رئاسة أركان الحرب ولا الجنرال «كيتلي» (قائد حملة السويس) يفكران في تجنب استعمال ليبيا تجنباً كاملاً مطلقاً كما ينصح بذلك السفير جراهام. لذلك إذا كانت وزارة الخارجية تؤيد توصيات السفير جراهام فإنني أرى أنه من الضروري أن تعيد لجنة مصر (اللجنة الوزارية الموكل لها الاشراف على الحملة ضد مصر) النظر في الموضوع ودراسة العواقب السياسية لتطبيقه» (ملحق رقم ٦٣).

تاسعاً: كما تحتوي الوثائق السرية على العديد من الرسائل الهامة الاخرى. خصوصا رسائل طويلة متبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية ومستشارها القانوني الذي أفتى بأن معاهدة التحالف مع ليبيا لا تسمح لبريطانيا باستعمال قواعدها في أي عدوان على البلاد العربية.

هذا جزء بسيط من سيل الرسائل السرية للغاية المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الدفاع وهيئة أركان الحرب والسفارة البريطانية بطرابلس، ومنها يتضح أنه كان هناك خلاف حاد بين الخارجية البريطانية والسفير البريطاني في طرابلس من جهة، ووزارة الدفاع وهيئة أركان الحرب البريطانية من جهة أخرى، حول استعمال القواعد البريطانية في ليبيا.

فبينما وقف السفير جراهام موقفا شريفا شجاعاً محذراً بقوة والحاح ضد استعمال القواعد البريطانية في ليبيا في الحملة ضد مصر، وبينما لاقى بعض التأييد من وزير الخارجية «لويد» ومساعديه، فان رئاسة الأركان و«لجنة مصر» وكبار العسكريين البريطانيين كانوا حتى اواخر اكتوبر ١٩٥٦ يفكرون في استعمال قواعدهم في ليبيا في العدوان على مصر استعمالا «محدودا» كما كانوا يدّعون. كما يتضح من الوثائق التي أوردتها أيضا أن بريطانيا فكرت جديا في احتلال ليبيا بالقوة وإعادة الحكم العسكري البريطاني لكي تتمكن من استعمال قواعدها في ليبيا في عدوانها ضد مصر.

***

وأذكّر القارىء أن هذه المعلومات الخطيرة اطلعت عليها مؤخراً (بعد أن أصبحت متوفرة لعامة الناس) ولم يكن لي علم مؤكد بها عندما كنت أتعامل مع الحكومة البريطانية في خريف سنة ١٩٥٦ وعندما كنت أبذل قصارى جهودي لاقناعها باللجوء إلى السبل السلمية والاقلاع عن التفكير في استعمال القوة. غير أنني كنت أشعر في تلك الفترة بأن هناك الكثير من الأمور المريبة والاجراءات الغريبة تقوم بها القوات البريطانية مما جعلني شديد الحذر قليل الثقة في معاملاتي مع الحكومة البريطانية. واني آسف، اذ أعترف اليوم، بأنني لم أكن لأثق بالسفير البريطاني «جراهام» في ذلك الوقت، ولكن اتضح لي مؤخرا أنه كان يقف من ليبيا موقفا شريفا منصفاً.

المواجهة مع بريطانيا
وتجميد قواعدها في ليبيا

غادرت طبرق بعد عصر يوم الثلاثاء ٣٠ اكتوبر، وقبيل اقلاع طائرتي العسكرية من مطار «العضم» ابلغني رجالنا المكلفين بالرقابة السرية على تحركات القواعد البريطانية بالمطار بأنهم شاهدوا ازديادا كبيراً في نشاط سلاح الطيران البريطاني. ثم عند وصولي لمطار ادريس بطرابلس أبلغني زملائي الذين كانوا في انتظاري بالمطار بوقوع هجوم اسرائيلي غادر في اتجاه قناة السويس، وصدور انذار بريطاني فرنسي مشترك لكل من مصر واسرائيل بإيقاف القتال والانسحاب عشرة كيلومترات من جانبي القناة لكي تنزل قوات بريطانية فرنسية في منطقة القناة للمحافظة على حرية وسلامة الملاحة الدولية!.. وعلى الفور، ومن المطار طلبت من وزارة الخارجية الليبية استدعاء السفير البريطاني لمقابلتي على الفور. وكررت اتصالاتي من مسكني بطرابلس ولكن دون جدوى، فقد كان رد السفارة أن السفير غير موجود! Not Available.

وأمضيت جزءاً من الليل في مشاورات مع بعض زملائي ناقشنا جميع الاحتمالات وكان الأمر الأهم المسيطر على أفكارنا هو وضع القواعد البريطانية، وضرورة ضمان تجميدها تجميداً تاماً بحيث لا تشترك في أي عدوان محتمل على مصر. وناقشنا كذلك كيف يكون موقفنا لو ارتكبت بريطانيا حماقة أخرى وحاولت أن تهجم على مصر بقواتها (ومنها خصوصا الفرقة العاشرة المدرعة) الموجودة في ليبيا.

واتفقنا أنه يجب علينا في هذه الحالة أن نقاوم ذلك العدوان بكل ما لدينا من قوة مع تسليمنا مقدما بأن عملنا هذا ضرب من الأعمال الانتحارية، إذ كيف يمكن للجيش الليبي المكوّن، في ذلك الوقت، من ثلاثة ألوية أن يقاوم فرقة بريطانية كاملة

مدرعة ومجهزة بأحدث الدبابات والمدفعية الثقيلة والعتاد الحديث. واتفقنا على ضرورة أن نجري اتصالاً فوريا مع السفير البريطاني ومطالبته برد كتابي من الحكومة البريطانية على أسئلة صريحة محدّدة حول وضع القوات البريطانية في ليبيا، وكذلك تقديم احتجاج شديد اللهجة على الانذار البريطاني الفرنسي الموجه لمصر.

وبعد مغادرة الوزراء لمسكني في الساعات الاولى من صباح يوم ٣١ اكتوبر، حاولت النوم دون جدوى فقد استبدت بي الوساوس والظنون لا سيما بعد عدم تمكّني من العثور على السفير البريطاني، وظني أنه كان يتهرب من مواجهتي. وفي الصباح الباكر اتصلت بالسفارة البريطانية وأبلغت الموظف المناوب أنني أطلب حضور السفير البريطاني فوراً، وعندما رد بأن السفير غير موجود Not Available قلت ليحضر من ينوب عنه في السفارة في التو والساعة إلى مكتب رئيس الوزراء. ولم تمض إلاّ دقائق وحضر مستشار السفارة ويدعى (غاندي) ـ على ما أذكر ـ وأحضر معه «سيسيل جريتوريكس» السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية (والشخص المسئول عن المخابرات!) ثم حضر وزير الخارجية الساحلي. ولا أذكر أنني استعملت في حياتي الدبلوماسية ألفاظاً أشد وتهكمات ألذع مما استعملت في ذلك الاجتماع الصاخب.

سألت عن السفير وقلت إذا كان خارج ليبيا فإنه لم يتبع العرف الدبلوماسي الذي يحتم عليه إخطار وزارة الخارجية قبل مغادرة البلاد، ورد «غاندي» بأن السفير Not Available وعلى أي حال فانه سيتصل بي مساء نفس اليوم.

قلت أنني لا أفهم كيف يرتكب الدبلوماسي العريق «إيدن» أكبر حماقة ارتكبت في القرن العشرين، كيف وبأي حق يجوز له أن يوجه انذاراً لمصر ـ الدولة المعتدى عليها من اسرائيل ـ بأن تسحب قواتها من منطقة قناة السويس وتسمح لقوات الغزو البريطاني ـ الفرنسي باحتلال القناة!؟ ما هذا العبث والاستخفاف بعقول الناس! واستمررت في القول: «يبدو لي جلياً أن بريطانيا ترتكب أكبر حماقة في تاريخها، إذ هي تتآمر متعاونة مع فرنسا واسرائيل لغزو مصر والاعتداء عليها، بل إنني على يقين من أن الاعتداء الاسرائيلي كان مخططاً له من قبل الدول المعتدية الثلاث، وأن الاعتداء الاسرائيلي هو الفصل الأول في المسرحية الهزلية ثم تتخذ بريطانيا وفرنسا ذلك الاعتداء مبررا وذريعة لانذارها ثم غزوها لمصر».

ثم تساءلت إذا كانت بريطانيا حريصة على سلامة القناة وحرية الملاحة فيها، فلماذا لم تتشاور مع أصدقائها وحلفائها؟ وما هو وضع معاهدة التحالف بين ليبيا

وبريطانيا التي تنص صراحة على ضرورة التشاور في مثل هذه الأمور، وأضفت، حتى الولايات المتحدة حليفتكم الكبرى أخذت على غرة واستهجنت انذاركم ونددت به. ثم ماذا عن تنفيذ ذلك الانذار الغريب؟ ما هي القوات التي ستستعملونها في الاعتداء على مصر؟ وهنا اتخذت موقفاً فيه نغمة التهديد وقلت: «إن أي تحريك لقواتكم المرابطة في ليبيا في اتجاه الحدود المصرية سيشعل نار حرب ضروس بيننا وبينكم. أود أن تفهموا هذا جيداً وتقولوه لحكومتكم».

ثم تساءلت «إذا كانت بريطانيا صادقة حقاً في الخوف على القناة من الغزو الاسرائيلي فلماذا لم توجه إنذارها لاسرائيل دون غيرها؟ ولماذا لا تستعمل القوة لايقاف الغزو الاسرائيلي في مهده؟ إنني لآسف أشد الأسف أن يتخذ «مستر ايدن» الذي طالما تغنّى بصداقته للعرب هذا الموقف الجنوني الذي ينم عن العداء الدفين والكراهية الشديدة للعرب، ألا تعلم حكومة بريطانيا أنها باعتدائها على مصر فانها ترتكب انتحارا سياسيا؟... انني ارثي «لحليفتنا» بريطانيا العظمى التي أصبحت مسيّرة من فرنسا واسرائيل.

وقد شرح «غاندي» بصعوبة أن الانذار البريطاني - الفرنسي إنما يهدف لايقاف القتال بين مصر واسرائيل، وكذلك يهدف لضمان حرية الملاحة في قناة السويس.

وأخيرا طلبت من «غاندي» ما يأتي:

١ ـ حضور السفير بأسرع ما يمكن لمقابلتي (ووزير الخارجية الليبي).
٢ ـ ابلاغ حكومته احتجاجنا الشديد على الانذار الموجه لمصر وطلبنا بسحب ذلك الانذار.
٣ ـ أن التهديد بانزال قوات بريطانية في القناة هو غزو وعدوان على مصر نطلب من بريطانيا العدول عنه فوراً.
٤ ـ أننا لن نسمح تحت أي ظروف ومهما كانت الأسباب أن تستعمل القوات البريطانية الموجودة على التراب الليبي في أي اعتداء، مباشر أو غير مباشر، على الشقيقة مصر وذلك تنفيذاً لأحكام المادتين الثانية والرابعة من معاهدة التحالف بين بلدينا.
٥ ـ وكررت أنني أطلب تأكيداً كتابياً من الحكومة البريطانية بأنها لن تستعمل قواتها المرابطة في ليبيا في أي عدوان على مصر.

يلخص «غاندي» بعبارات مهذّبة ما دار في ذلك الاجتماع الصاخب فيقول في تقريره السري الذي أبرقه إلى الخارجية البريطانية:

«استدعى السيد رئيس الوزراء والسيد وزير الخارجية قبل قليل مسؤول السفارة وسكرتير شئون الشرق (في غياب السيد السفير) للتعبير عن قلقهما العميق تجاه الانذار الانجلوفرنسي. لقدكان من الأولى التشاور مع الحكومة الليبية أو إخبارها مسبقا باعتبارها حليفا لحكومة صاحبة الجلالة. ماذا كان الهدف من الانذار؟ وهل سيتم تنفيذه؟ وإذا تم ذلك فمن أين ستأتي القوات؟ أن استخدام القواعد الليبية سيقود إلى نشوب قتال في ليبيا.

لقد تساءل السيد رئيس الوزراء عن سبب تهديد حكومة صحابة الجلالة لمصر - الضحية - بدلا من اسرائيل - المعتدية - وأكد أن التحرك الانجلوفرنسي المزمع القيام به سيؤدي ببريطانيا إلى فقدان كل أصدقائها العرب. كما أشار إلى تصريح رئيس الولايات المتحدة بأنه لم يتم التشاور معه قبل اصدار الانذار، وأعرب عن أسفه لظهور حكومة صاحبة الجلالة بمظهر المعتمد على مشورة فرنسا التي تقوم بارتكاب عملية انتحار سياسي.

طالب السيد رئيس الوزراء برد سريع من حكومة صاحبة الجلالة وقد صدرت تعليمات للسفير الليبي بالاتصال بكم.

تعهد مسؤول السفارة بايصال وجهة نظر السيد رئيس الوزراء وطلب تعليمات منكم وقد أكد له أن أهداف الانذار كما فهمها هي كالتالي:

أ) ضمان وقف العدوان فورا.

ب) ضمان حرية الملاحة عبر القناة.

كما أشار أن الانذار قدّم لكل من مصر واسرائيل معا. لقد كانت لهجة السيد رئيس الوزراء شديدة للغاية خاصة عند اداتته لفكرة التحرك العسكري ضد مصر ووصفها بأنها حماقة وظلم.

هل بالامكان تفويضنا لتأكيد الضمانات الخاصة باستخدام القواعد الليبية؟ وبأي شروط؟»

(ملحق رقم ٦٤).

وعند خروج مندوبا السفارة البريطانية من عندي طلبت من وزير الخارجية (الساحلي) إرسال مذكرة على الفور إلى السفارة البريطانية تأكيدا لما ذكرناه في الاجتماع، واذكر أنني قد لمت الساحلي كثيرا بعد ذلك حينما علمت انه استعمل في المذكرة عبارات دبلوماسية مهذبة لا تعكس روح التحدي والغضب التي سادت الاجتماع المذكور. ومن ضمن ما جاء في تلك المذكرة ما يلي:

« .... وبالاشارة إلى المحادثة التي دارت صباح اليوم بين السيدين رئيس الوزراء ووزير الخارجية من جهة وبين مندوبين من السفارة البريطانية من جهة أخرى حضرا نيابة عن

سعادة السفير البريطاني الذي لم يتمكن من الحضور، فان وزارة الخارجية الليبية تود أن تبين أن المعلومات حول هذاالموضوع البالغ الاهمية والمتعلق بأحداث خطيرة تهم السلام والأمن في هذه المنطقة ويتصل النزاع فيه بأطراف تربط ليبيا بأحدها معاهدة حلف وصداقة لم تصلها بصفة رسمية.

والواقع أن الحكومة الليبية يخالجها شعور قوي من الدهشة والاستغراب للطريقة التي استقر رأي الحكومتين البريطانية والفرنسية عليها لمعالجة مشكلة قناة السويس بما يبدو منها أن الحكومتين المذكورتين تنتهزان الاعتداء الاسرائيلي على الأراضي المصرية لتحقيق أغراض خاصة. إنه لا يسع الحكومة الليبية التي ما فتئت تبذل كافة المساعي لدى كافة الأطراف المعنية لايجاد حلي سلمي عادل لمشكلة قناة السويس إلاّ أن تعرب عن قلقها الشديد لما آلت اليه الأمور في هذه المنطقة من العالم بسبب تصرف الحكومتين البريطانية والفرنسية على الوجه المشار إليه.

وتود الحكومة الليبية أن تعبر عن إحتجاجها على التهديد باللجوء إلى استعمال القوة وتلفت نظر الحكومة البريطانية بصفتها دولة حليفة صديقة لليبيا إلى النتائج الخطيرة التي ستترتب عليها هذه الأعمال بالنسبة لبريطانيا في العالم العربي عامة وليبيا على وجه الخصوص.

وان ليبيا تود أن تكرر الاعلان عن عزمها في هذه الظروف على عدم السماح للقوات البريطانية المرابطة فيها بالاعتداء على أية دولة عربية وذلك وفقا لاحكام المادتين الثانية والرابعة من معاهدة الصداقة الليبية البريطانية.

وإذ توجه الحكومة الليبية نصحها الصادق إلى الحكومة البريطانية بالعدول عن تنفيذ الانذار المذكور، لتؤكد حرصها الشديد على ضرورة معالجة كافة المشاكل الدولية في نطاق هيئة الامم التحدة وتنفيذا لمبادىء ميثاقها، بالطرق الواردة فيه عن طريق المؤسسات المختصة في الهيئة.

(ملحق رقم ٦٥)

قرارات حاسمة

وخرجت من الاجتماع مع أعضاء السفارة البريطانية وقد زادت شكوكي في موقف الحكومة البريطانية، وتقلصت ثقتي في تعهداتها بالالتزام بنص وروح معاهدة التحالف بيننا وخشيت أن أرى نفسي أمام أمر رهيب، كأن تزحف القوات البريطانية على مصر وتجعلنا أمام أمر واقع قد لا نستطيع له رداً، ولذلك قررت أن أحتاط لجميع الاحتمالات، فتشاورت مع عدد قليل من زملائي (العلاّم - فكيني - الساحلي - القاضي) واتخذت القرارين السريّين الآتيين:

١ ـ أصدرت أمراً سرياً لرئاسة أركان حرب الجيش الليبي، وبالتحديد إلى اللواء السنوسي لطيوش رئيس الاركان بإرسال ألوية الجيش الليبي الثلاث بأسرع ما يمكن إلى الحدود الليبية الشرقية ونشرها على حدودنا مع مصر، بحيث تكون على استعداد لاعتراض أية قوة بريطانية تحاول غزو مصر، ومنعها بالقوة من ذلك. وكنا نعلم أن استعمال الجيش الليبي القوة لمنع الدروع البريطانية تكاد تكون عملية انتحارية ولكننا رأينا فيها تعبيراً عن مشاركتنا الشقيقة مصر ووقوفنا معها في نفس الخندق!

٢ ـ وقررنا كذلك التحضير والاستعداد للقيام بمغامرة خطيرة بتنظيم جهاز المقاومة الشعبية، وذلك للقيام بالهجوم على القواعد البريطانية ونسف النقاط الحسّاسة (مثل أنابيب المياه وشبكات الكهرباء التي تزود تلك القواعد) وتنظيم المظاهرات وإثارة القلاقل في المدن والدواخل، ولأول وهلة تبيّن لي أنني لن أستطيع تنفيذ أي جزء من هذه المغامرة في ولاية برقة، فلم يكن للحكومة الاتحادية سلطة أكيدة على الولايات، وبالتأكيد فإن مساهمة أية ولاية في هذه المغامرة يتطلب تجاوبا وجرأة لم تكن متوفرة لدى المسئولين في ولاية برقة في ذلك الوقت، وبالخصوص لدى قوة دفاع برقة وقائدها الفريق محمود بوقويطين. لذلك ركزت جهودي كلها في ولاية طرابلس الغرب حيث وجدت تعاونا وتفانياً كبيرين لدى والي طرابلس جمال باشا آغا الذي كانت تربطني به علاقة صداقة حميمة منذ أيام الهجرة في مصر، والذي كان على قدر كبير من الوطنية والشجاعة.

وبعد تشاور سريع مع جمال باشا اغا، وبعض الزملاء، قررنا استدعاء عبد السلام المريّض وهو أحد زعماء ترهونة وكان له دور معروف في أعمال المقاومة الشعبية أثناء الحركة الوطنية. كما استدعينا سالم شيتا زعيم عمّال مدينة طرابلس واتفقنا معهما بعد ظهر ذلك اليوم على تنظيم أجهزة المقاومة الشعبية بأسرع ما يمكن في ولاية طرابلس وحول القواعد البريطانية وميناء طرابلس بوجه خاص، ثم استدعيت اللواء السنوسي لطيوش وطلبت منه تزويد جهاز المقاومة الشعبية، فور انشائه، ببعض الأسلحة والقنابل. كما استدعيت وكيل وزارة المالية شقلوف وأمرته بتزويد جهاز المقاومة الشعبية، سالف الذكر، بما يلزمه من أموال ولكنني شددّت على الجميع بأن قرارنا يقتصر على التحضير فقط انتظاراً لاشارة منّي بالتنفيذ، وذلك بعد أن يتضح لي موقف بريطانيا بخصوص استعمال قواتها في ليبيا، وأنني أتوقع أن يتضح لي الموقف قبل صباح الغد.

ثم استدعيت القائم بأعمال السفارة المصرية وحضر على الفور ومعه الملحق العسكري المصري العقيد اسماعيل صادق (السفير كان في طريق عودته برّاً من القاهرة).

شرحت لهما باختصار اتصالاتنا بالحكومة البريطانية، وقلت ولو أنهم أكّدوا لنا كتابياً أنهم سيحترمون نصوص معاهدة التحالف التي تمنع استعمال قواتهم ضد أي بلد عربي إلاّ أنني لازلت أصرّ على أن أحصل منهم على تعهُد كتابي آخر بأن قواتهم المرابطة في ليبيا ستجمّد ولن تخرج من ليبيا إلى قواعد أخرى ثم توجه للاعتداء على مصر. كذلك فأنني سأطلب من بريطانيا الموافقة على وضع مراقبين ليبيين داخل القواعد البريطانية للتأكد من احترامهم لوعودهم حتى أطمئن الشعب الليبي على موقف حكومته القومي.

وأضفت، ومن باب الاحتياط فانني كذلك أقوم بتنظيم جهاز مقاومة شعبية سوف نستعمله إذا ما فشلنا في الحصول على الضمانات المذكورة، ولم أتوسع أكثر من ذلك. ولكن الملحق العسكري المصري تلقف كلامي الأخير وعرض معاونتنا في تنظيم المقاومة الشعبية، فشكرته قائلا، إن مقاومتنا الشعبية إذا أقمناها فستكون ليبية بحتة حتى لا تُتّهم بأنها مأجورة أو مسيّرة من خارج ليبيا (وأعتقد أنني ارتكبت خطأ كبيراً بكشفي لسر تنظيم المقاومة الشعبية للملحق العسكري المصري كما سيتضح فيما بعد..)

عودة السفير البريطاني
إلى طرابلس وتقديم تعهدات كتابية

وفي مساء نفس اليوم (٣١ اكتوبر ١٩٥٦) قيل لي أن السفير البريطاني قد رجع إلى سفارته فاستدعيته على الفور ودار بيننا اجتماع عاصف ألخصه فيما يلي:

استهل السفير كلامه بالاعتذار عن تغيّبه عن السفارة طوال اليوم قائلا، «ولا شك عندي أنك ستعذرني عندما تعرف السبب في تغيبي طوال اليوم، لقد استقليت طائرة نفاثة من طائرات سلاح الطيران البريطاني وطرت إلى لندن لأنني شعرت أننا نواجه حالة شديدة الخطورة لا تنفع البرقيات في معالجتها لذلك ذهبت بنفسي إلى لندن وقابلت وزير الخارجية على عجل ووكيلها ورئاسة أركان الحرب ثم رجعت

بنفس الطائرة ووصلت منذ ساعة، وأود أن أسرّ إليك ياسيادة الرئيس (على أن يبقى هذا سراً بيننا) أنه كان هناك خلاف بين رئاسة الأركان ووزارة الخارجية. فبينما ترى رئاسة الأركان أن نصوص معاهدة التحالف لا تمنع استعمالا محدودا للقواعد البريطانية في ليبيا في حالة حرب، فإن وزارة الخارجية (بناء على نصحي وإلحاحي الشديدين) رأت أنه لا يجوز استعمال القواعد البريطانية في ليبيا بأي حال من الأحوال وبأي قدر من المقادير، وانه يجب اعتبار أن القواعد البريطانية في ليبيا غير موجودة إطلاقاً فيما يتعلق بالحملة العسكرية على مصر. ولقد تمكنا من إقناع رئاسة أركان الحرب بوجهة نظرنا.

صدّقني ياسيادة الرئيس عندما أقول لكم أنني في صفكم وأدافع بإخلاص وقوة عن وجهة نظركم، وأرجوكم أن يبقى ما قلته لكم الآن سراً بيننا. (من اطلاعي على الوثائق الرسمية مؤخراً التي ألحقت بعضاً منها بهذه المذكرات تأكد لي أن السفير كان صادقاً تماماً في قوله هذا)،

قلت للسفير، «هذا حسن، ولكن المسألة أخطر كثيراً مما تتصوّر إنني لا بد لي من طمأنة الشعب الليبي واطفاء نار غليان الجماهير، ولا أستطيع أن أقول لهم أنني متأكد من صدق تأكيدات سفير بريطانيا، لا بد لي ياسعادة السفير من تأكيد كتابي بأن القوات البريطانية المرابطة في ليبيا ستجمّد تماماً، ولا بد لي من نشر واذاعة هذا التأكيد والآ فإنني لا أضمن الأمن والاستقرار في البلاد».

قال لا بد لي من الاستئذان من وزير الخارجية، قلت يمكنني أن أنتظرك إلى غد الساعة الثانية عشرة ظهراً. وإلاّ فإنني أنذرك بأنني لن أكون مسئولا عما يحدث إذا تأخر وصول تعهدكم الكتابي. ثم انتقلت بالحديث عن الاجراءات التي قد نضطر لاتخاذها في حالة ما ارتكبت حكومته حماقة أخرى وحاولت استعمال قواتها المرابطة في ليبيا في عدوانها على مصر، وصارحت السفير بأنني أعطيت أوامري بإرسال جميع قوات الجيش الليبي إلى الحدود المصرية لكي تعترض دخول أية قوات بريطانية معتدية إلى مصر، وقلت سيؤلمني كثيراً أن أرى جيشنا الصغير يدافع ببسالة عن شرف وطنه أمام قوات بريطانية تفوقه عدداً وعدة. قد تكون عملية انتحارية ولكن يجب عليكم أن تعلموا أنكم لن تدخلوا مصر إلاّ على جثثنا!

رد السفير بأنه متأكد بأننا لن نصل إلى هذه الحالة المؤسفة. ثم انتقل بنا الحديث عن حماقة «إيدن» الكبرى وتآمر بريطانيا مع فرنسا واسرائيل للعدوان

على بلد عربي مسلم. وتساءلت أين ما يدّعيه مستر «إيدن» من صداقة للعرب؟ بئس الصداقة وبئس الصديق! وشعرت أن السفير يتجاوب معي ولكنه محرج أشد الاحراج. وقد لخّص السفير ما دار في هذا الاجتماع في مذكرة وجهها بصفة عاجلة وسرية إلى وزير الخارجية البريطاني قال فيها:

استدعاني السيد رئيس الوزراء الليبي فور عودتي هذه الليلة.. وخلال شكوى طويلة حول الهجوم الانجلوفرنسي ضد مصر طالب بضمانات مكتوبة بأننا لن نخرق الاتفاقية الانجلوليبية باستخدام القواعد الليبية ضد مصر. لقد أكدت له أن محادثاتي في لندن اقنعتني أن موقف لندن لم يتغير ولكنني لم استطع تقديم تعهدات مكتوبة دون تفويض محدد. ألحّ عليّ بإرسال برقية للحصول على التفويض، ولكي يحافظ على الأمن الداخلي فهو يعتزم اصدار تصريح إلاّ أنه إذا لم يتمكن من الاستناد على تصريحاتنا نحن فلن يكون بامكانه السيطرة على الموقف.

وعليه فانني اطلب بالحاح تفويضي بتقديم التصريح المطلوب وبأدق العبارات الممكنة، وذلك قبل ظهر يوم ١ نوفمبر بتوقيت جرينتش إذا أمكن. لقد تأججت هنا مشاعر قوية لا يمكن مواجهتها إلاّ بالتعهدات المطلوبة. سأبرق بتقرير لاحق حول المقابلة التي عبر فيها رئيس الوزراء ووزير الخارجية الذي تم تعيينه مؤخرا عن انتقادهما العنيف للسياسة البريطانية.

(انظر الملحق رقم ٦٦).

وقوع العدوان على مصر

إلاّ أن تدهورا جديداً حدث مساء يوم ٣١ اكتوبر إذ بدأ الاعتداء البريطاني الفرنسي على مصر ولذلك طلبت من وزير الخارجية أن يوجه مذكرة احتجاج شديدة وفورية إلى السفارة البريطانية، وقدجاء في تلك المذكرة ما يلي:

١ - على أثر المقابلة التي تمت بين السيد رئيس الوزراء والسيد وزير الخارجية من جهة وبين مندوبين عن السفارة البريطانية من جهة اخرى حضرا نيابة عن سعادة السفير البريطاني الذي لم يتمكن من الحضور. وذلك صباح يوم ٣١ اكتوبر ١٩٥٦، أرسلت وزارة الخارجية الليبية مذكرة شفوية إلى السفارة الموقرة أبدت فيها دهشة الحكومة الليبية واستغرابها للطريقة التي اتبعتها الحكومتان البريطانية والفرنسية في تهديد مصر باستعمال القوة إذا لم ترضخ لمطالبهما التي تضمنها الانذار الموجه إلى الحكومة المصرية في يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ على أثر الاعتداء الاسرائيلي على الاراضي المصرية كما أعربت عن قلقها الشديد لتطور الاحداث في هذه المنطقة محتجة على التهديد باستعمال القوة ولافتة نظر حكومة صاحبة الجلالة بصفتها دولة حليفة وصديقة إلى النتائج الخطيرة التي ستترتب عليها هذه الأعمال. وقد وجهت

الحكومة الليبية في المذكرة المذكورة نصحها الصادق لحليفتها بالعدول عن تنفيذ الانذار ومعالجة مثل هذه المشاكل الدولية في نطاق هيئة الأمم المتحدة وذلك حرصا على علاقات الصداقة والتحالف القائمة بين الحكومتين الليبية والبريطانية وبين شعبيهما.

٢ - إلاّ أن الحكومة الليبية قد علمت على أثر تسليمها للمذكرة المذكورة للسفارة المحترمة بمزيد الأسف والاستياء أن الحكومتين البريطانية والفرنسية قد شرعتا فعلا في تنفيذ تهديدهما لمصر بشن غارات جوية على المدن الرئيسية المصرية وشواطئها.

٣ - أن الحكومة الليبية تجد نفسها مضطرة إزاء هذه التطورات الخطيرة أن تحتج بشدة على هذه الأعمال العدوانية ضد مصر وتعتبرها خرقاً صارخا لميثاق هيئة الامم المتحدة الذي يعتبر أساسا لمعاهدة التحالف والصداقة المبرمة بين ليبيا وبريطانيا وتعديا صريحا على مبادىء هيئة الامم المتحدة وخطرا يهدد سلام العالم وأمنه.

٤ - والحكومة الليبية تكرارا لحرصها الشديد على استمرار علاقات التحالف والصداقة القائمة بينها وبين الحكومة البريطانية ترى من واجبها أن تلح في مطالبة الحكومة البريطانية في أن تكف عن المضي في سياستها العدوانية هذه وان تنظر بعين التقدير إلى النتائج الوخيمة التي تترتب عليها هذه الأعمال التي تتنافى وروح العصر الذي نعيش فيه وتتعارض مع ما تصبو إليه أم العالم أجمع من رغبة في السلام وتؤثر تأثيرا كبيرا في العلاقات التي تربط بين بريطانيا والعالم العربي بصورة عامة وليبيا بوجه الخصوص.

(انظر ملحق رقم ٦٧)

بعد ظهر يوم أول نوفمبر طلب السفير البريطاني مقابلة مستعجلة معي فاستقبلته على الفور، وقدم لي تعهدا كتابيا بأن القوات البريطانية المرابطة في ليبيا لن تستعمل في أية عمليات عسكرية ضد أي بلد عربي (تنفيذاً للمادتين الثانية والرابعة من معاهدة التحالف بين ليبيا وبريطانيا). شكرته وطلبت منه الطلبات الاضافية الآتية:

١ - أن تجمد القوات البريطانية المرابطة في ليبيا داخل قواعدها بحيث ينحصر أي تحرك بسيط خارج القواعد في الضرورة القصوى لاغراض التموين فقط.

٢ - يُمنع منعاً باتا شحن أو إنزال أي امدادات للقوات البريطانية المرابطة في ليبيا.

٣ - منع أي زيارات من أية سفن بريطانية للموانئ الليبية.

٤ - وهذا أهم طلب، الاذن لمراقبين ليبيين من الجيش الليبي بالاشراف على تحركات القوات البريطانية داخل قواعدها للتأكد من تنفيذ التعهدات السابقة على وجه تام.

وأضـفت، أنني ياسـعادة السـفـير لا أتـشكك في احـترام الحكومة البـريطانية لتعـهـدها الكتابي ولكن «ليطمـئن قلبي». وكـذلك لأنني أرغب أن أذيع كل هذه التعهدات على الشعب الليبي ليطمئن على موقفنا القومي العربي وليتـجاوب مع دعـوتنا بالتزام الهدوء والنظام، والابتـعـاد عن القلاقل والشـغب وعـدم الانصـات للدعايات المغرضة، خصوصاً بعد أن مضى مستر ايدن في حماقته الكبرى وأرسل طائراتكم تقصف المدن المصرية. وأضفت أنه من الأهمية بمكان أن تصلني موافقة الحكومة البريطانية على هذه الطلبات الاضافية بأسرع ما يمكن.

رد السـفير بأنه على استعداد لتنفيذ طلباتي هذه بتعاونه مع «جنرال موور» قائد القوات البريطانية المرابطة في ليبيا، ودون الرجوع إلى لندن، لأن التفاهم مع لندن بالبرقيات أصبح أمراً صعباً ويتطلب وقتا طويلا وكذلك لأنه يود أن يتجنب الرجوع إلى هيئة أركان الحرب البريطانية من جديد.

وقد عثرت من ضمن وثائق الخارجية البريطانية على صورة البرقية السريعة التي أرسلها السـفير البريطاني إلى وزارة الخارجية بملخص لطلباتنا وما دار في ذلك الاجتماع وقد جاء فيها:

لقد أرسل السيد رئيس الوزراء في طلبي قبل قليل وشكرني على التعهد الذي سيقوم بنشره. لقد أكد أن مما سيعينه على المحافظة على الأمن أن نلتزم خلال الأيام القليلة القادمة بالطلبات الأربع التالية:

أ - التزام الجنود البريطانيين في ليبيا بالتواجد في المواقع المتفق عليها.

ب - عدم شحن أو تفريغ أي امدادات عسكرية . أو مدنية إذا أمكن . من بواخر بريطانية.

ج - عدم زيارة السفن البريطانية لأي موانيء ليبية.

د - السماح بإرسال مراقبين ليبيين إلى قاعدة العضم وإلى القسم الخاص بالقوات الجوية البريطانية بمطار طرابلس، مما سيمكنه من الاعلان عن وجود دليل حقيقي على التزام بريطانيا بتعهداتها.

سأناقش الفقرة (أ) مع قائد فرقة المدرعات العاشرة لتحديد مدى عملية هذا الطلب، وأرجو ألاّ تشكل الفقرة (ج) أي صعوبة، إذا كانت السفينة دالريمبل لاتزال في طبرق فيجب أن تغادر وأن يحوّل مسار أي سفن أخرى في الطريق.

بالنسبة للفقرة (ب) فقد أشار السيد رئيس الوزراء إلى أن عمال الميناء قد رفضوا شحن سفينة أمريكية ببضائع متجهة إلى الرباط وأنهم بالتأكيد سيرفضوا شحن أي امدادات عسكرية بريطانية في الظروف الراهنة... وإذا تم استخدام الجنود فستنشأ مشاكل بينهم

وبين العمال لا محالة.
لا أدري إذا كانت هناك أي اعتراضات عملية حقيقية ضد الفقرة (د) أن السيد رئيس الوزراء يرغب في الاعلان عن ان .... القواعد». إلاّ أن ذلك سيشمل القاعدتين المذكورتين فقط. أن التنويه بعدم الثقة في كلمتنا وحدها قد ينطوي على شيء من الاهانة ولكنني لا ارى بالضرورة أن هناك أي إهانة في تقديم ما يدلل على عدم وجود أية نوايا خفية لدينا (ارجو مراجعة البرقية التالية مباشرة). ولذا فانني انصح وبقوة أنه إذا كان ذلك بالامكان أن نوافق على كل هذه الطلبات لفترة محدودة مع علمي بأن الفقرة (ب) على الأخص قد تشكل صعوبة.. وارجو تحويل مسار أية سفن متجهة إلى ليبيا في الوقت الحالي (بما في ذلك السفن الحاملة للسيارات العسكرية التي ووفق عليها). إن الوضع هنا في غاية الحدة حيث قامت عدة مظاهرات في بنغازي (لم تتوفر لدينا تفاصيلها بعد) ولاتزال اذاعة «صوت العرب» تحرض على العنف باستمرار. أن الاجراءات المقترحة من شأنها أن تسهل مهمة السلطات الليبية إلى حد كبير.
(انظر الملحق ٦٨)

تجميد القواعد البريطانية في ليبيا

عاد السفير لزيارتي مساء نفس اليوم (أول نوفمبر ٥٦) وأبلغني موافقة السفارة وموافقة الجنرال «مور» على طلباتي السابق الاشارة اليها. فأصدرت بياناً رسمياً أعلمت فيه جماهير الشعب الليبي أن القوات البريطانية المرابطة في ليبيا ستجمّد تماما، وسوف لن تستعمل مباشرة أو غير مباشرة في أي عدوان على أي بلد عربي، وأذعت التعهد الكتابي البريطاني، وأضفت أن مراقبين ليبيين سيقومون بالرقابة على القواعد البريطانية لضمان ذلك التعهد. (راجع ما نشر في الجرائد الليبية يومي ٢ و٣ نوفمبر ١٩٥٦).

غير أن السفير البريطاني أثار معي في نفس المقابلة موضوع سلامة القوات البريطانية المرابطة على التراب الليبي، قائلا «بعد أن وافقنا على جميع طلبات الحكومة الليبية وقبلنا أن يقوم مراقبون ليبيون برصد تحركات قواتنا، وضمان تنفيذنا لتعهداتنا، جاء الآن دورنا، فلا بد أن تتخذ الحكومة الليبية الاجراءات الضرورية لضمان سلامة القواعد والقوات البريطانية، ومنع أي مظاهرات عدائية أو أعمال الشغب، وأضاف أن عنده من التقارير السرية ما يؤكد أن الملحق العسكري المصري يقوم بتحريض الجماهير الليبية ويوزع المال والسلاح على بعض الغوغاء

ويدفعهم للاعتداء على الجنود البريطانيين. أكدت للسفير أنني سأتخذ كافة الاجراءات لضمان سلامة البريطانيين مدنيين وعسكريين، وأتعهد له بذلك طالما احترمت الحكومة البريطانية تعهداتها (السابق الاشارة اليها).

وبمجرد خروج السفير البريطاني من مكتبي اتصلت بالسفارة المصرية فوجدت السفير أحمد حسن الفقي قد وصل لتوه من القاهرة بالسيارة فطلبت منه الحضور إلى مكتبي.

***

وصل السفير الفقي إلى مكتبي وهو في حالة إعياء جسدي ومعنوي، كان شبه منهار فأخذت في تطمينه وتشجيعه وبث روح التفاؤل في نفسه، قلت له «ياأحمد إننا في نفس الخندق إن ما يمس مصر يمسنا ولن نتخلى عنكم وعن نصرتكم مهما كانت الصعاب والمخاطر». ثم قلت له كلاما (ذكّرني به مؤخرا في يولية ١٩٩٠ عندما التقينا في الاسكندرية). قلت: «ما بيننا لا يخرج عن أمور ثلاثة:

١ ـ ما يفيد مصر ولا يضر ليبيا فسنعطيه لكم على الفور.

٢ ـ ما لا يفيد مصر ويضر ليبيا فأرجو ألاّ تطلبوه منّا.

٣ ـ ما يفيد مصر ويضر ليبيا، فلنوازن بين الفائدة والضرر كما لو كانت مصر وليبيا بلدا واحدا. فان زادت الفائدة على الضرر وافقناكم على طلبكم، وان كان العكس فأرجو أن تتغاضوا عن طلبكم».

وتأثر السفير المصري تأثراً بالغاً بكلامي هذا وقال: «والله لو كان جمال عبد الناصر هو الذي يحكم ليبيا ما قال أكثر مما قلت أنت».

ثم شرحت له التطورات التي حدثت في اليومين الماضيين تفصيلا وبكل صراحة وأطلعته على تعهد الحكومة البريطانية كما أطلعته على البيان الذي سيذاع على الشعب مساء نفس اليوم، وأخيرا عرّجت على تذكير السفير البريطاني لي بأن الحكومة الليبية مسئولة عن سلامة البريطانيين، وردّي عليه بقولي أننا نتحمل مسئوليتنا هذه شريطة أن تنفذ الحكومة البريطانية تعهداتها لنا بكل دقة، ثم شرحت للسفير أنني بعد هذه التعهدات من الحكومة البريطانية قد عدلت عن مشروعي السّري بتنظيم مقاومة شعبية ليبية، فلم يعد لهذه المغامرة الخطيرة أي داع، وحيث إنني قد صارحت القائم بالأعمال المصري والملحق العسكري المصري بمشروعي

السري ذلك، فإنني أرجو من السفير أن يبلغ ملحقه العسكري بعدولي عن ذلك المشروع ويطلب منه الامتناع عن أي نشاط لاثارة القلاقل، فقد أصبح الآن واجبنا منع أي اعتداء على البريطانيين لكي لا نعطيهم الحجة لنقض تعهداتهم واشراك قواتهم في الاعتداء على مصر!

رد السفير بتأثر بالغ شاكراً موقف الحكومة الليبية الأخوي نحو مصر مثنيا على نصرتنا له، وختم كلامه بأنه سيأمر الملحق العسكري بالامتناع عن أي نشاط «لأن الأهمية الآن تركـزّت في حفظ الأمن والنظام الداخلي ومنع الاعتداء على القوات البريطانية حتى لا نعطيها العذر والذريعة لنقض عهدها للحكومة الليبية».

بعد حصولي على تعهد بريطانيا كتابيا، بأنها لن تستعمل قواتها في أية أعمال عسكرية ضد مصر، وبعد قبول السفارة البريطانية وقيادة القوات البريطانية المرابطة في ليبيا طلبنا بجعل مراقبين من الجيش الليبي في القواعد البريطانية للتأكد من احترام البريطانيين لتعهدهم للحكومة الليبية، أقول بعد هذه الخطوات الايجابية شعرت ببعض التفاؤل بأننا نقترب من بلوغ وضع مشرّف لنا، فقد ظننت أنه إما أن توقف بريطانيا عدوانها على مصر وفي هذا نصر لمصر ولنا جميعاً، أو أن تستمر بريطانيا في مخططها العدواني على مصر ولكن بدون استعمال قواتها المرابطة في ليبيا وفي هذا نكون قد ألحقنا الشلل في جزء مهم من القوات المدرعة البريطانية التي كان مخططو العدوان ينوون استعمالها في عدوانهم على مصر، وفي هذا بالتالي نصر سياسي لليبيا وعون كبير لمصر.

لقد شعرت بعد هذه الخطوات الايجابية بثقة وتفاؤل. غير أنني عندما درست الوثائق السرية للحكومة البريطانية تبين لي أن العسكريين البريطانيين لم يتوقفوا عن محاولات استعمال قواتهم المرابطة في ليبيا حتى بعد أن قدم لنا سفير بريطانيا تعهدا مكتوبا من حكومته ففي برقية طوارىء وسرية فوق العادة بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦ تحاول القيادة العسكرية اقناع وزارة الخارجية الموافقة على إرسال ثلاثة ألوية مشاة وثلاثة كتائب مدفعية إلى ليبيا (ترسل بالطائرات) لتتولى تلك القوات المحافظة على الأمن ومنع الشغب، لكي تتمكن الفرقة العاشرة المدرعة البريطانية من الاشتراك في عملية «موسكتير» وهو الاسم العسكري لعملية غزو قناة السويس! فقد جاء في تلك البرقية:

١ ـ كما نرى الأمور من هنا أنكم سترسلون إلى ليبيا ثلاثة ألوية مشاة لتصل يوم ٥/١١/٥٦ كذلك سترسلون ثلاثة أفواج مدفعية تنقل جوا لتصل يوم ٧/١١/٥٦ وان وصول هذه القوات (إلى ليبيا) سيمكن الفرقة العاشرة المدرعة من التوجه إلى مصر للاشتراك في عملية موسكتير.

٢ ـ إن برقيات سفارتنا بطرابلس رقم ٢٩٥، ٢٩٦ المكررة إلى قيادة مخابراتنا بالشرق الأوسط لفظياً وكذلك برقيات سفارة طرابلس رقم ٥٥ و٥٦ ومعلومات كثيرة اخرى توفرت لدينا من مصادر أخرى كل ذلك يؤكد لنا أن الحالة (في ليبيا) هي في غاية التوتر بحيث أن تنفيذنا لما ورد في الفقرة (١) بعاليه قد يؤدي بنا إلى انفجار وعمليات قمع رئيسية في ليبيا. أن برقية السفير البريطاني رقم ٢٩٥ توصي توصية قوية بأن نعطي (للحكومة الليبية) التأكيدات التي تؤكد (للحكومة الليبية) امتناعنا عن القيام بأية عمليات مثل هذه التحركات هذا وربما رأينا أن إرسال قوات اضافية قد يحسن حالة الأمن هناك.

٣ ـ ولكن قبل اتخاذ قرار لا بد لنا أن نتأكد مما يلي:

أولا : ما هو مقدار الارباك الذي سيسببه لعملية «موسكيتر» تأخير وصول الفرقة العاشرة المدرعة «إلى جبهة العمليات في مصر». وكذلك استعمال الوية المشاة الثلاثة وافواج المدفعية الثلاثة.

ثانيـــا : ما هو مقدار العمليات العسكرية الإضافية التي ستلقى على اعبائنا في ليبيا (أي عمليات القمع) في حالة تنفيذنا لما ورد في الفقرة ١ بعاليه.

٤ ـ أن وزارة الخارجية تتشاور الآن مع السفير (البريطاني بطرابلس) فيما يتعلق بما ورد في الفقرتين ٢ و٣ كما أننا سنتشاور مع مور الذي ارسلنا له صورة من هذه البرقية.

(مور هو الجنرال مور قائد القوات البريطانية في ليبيا) (ملحق ٦٩)

وفي برقية تالية تحت بند (سري للغاية/طوارىء) بعث بها السفير جراهام إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٥٦ وأرسل صورة منها إلى قيادة المخابرات البريطانية يقول السفير:

بخصوص الفقرة الثانية من برقيتكم. إننا نتوقع أن يتزايد الهياج الشعبي بسرعة بمجرد انزال القوات البريطانية الفرنسية في مصر وان ما تقترحونه سيزيد في حدة التوتر هنا بشكل كبير بل قد يسبب عداء شديدا من قبل السلطات الليبية ومن المتوقع أن يتوقف الليبيون عن المحافظة على النظام العام مما سيتطلب منا الحماية (أي حماية أرواح البريطانيين) كذلك لقد رفضت السلطات الليبية فعلا أي تعاون معنا لا سيما في المواصلات اللاسلكية والتعاون مع سلاح الطيران بمطار ادريس.

(٣) بخصوص الفقرة (ب) من برقيتكم:

فانه في الحالات الخطيرة المتوقعة (وهي ليست الحالات التي كنا نتوقعها في السابق) فان قواتنا التي سنضطر لتخصيصها للحفاظ على الأمن الداخلي والتي سيكون عددها كما اقترحنا. هذه

القوات ستتمكن من تأمين النقاط الأساسية (البترول ـ الميناء ـ المطار الخ..) شريطة أن يكون جميع الرعايا البريطانيين قد رحلوا (من ليبيا) قبل وقوع الاضطرابات التي ستقع لا محالة بمجرد وصول اول باخرة.

اما إذا بقي الرعايا البريطانيون المدنيون في ليبيا حتى لو تم تجميعهم في المعسكرات فان الجيش (البريطاني) لن يتمكن من تأمين استمرار العمل في النقاط الهامة التي يعتمد عليها الجيش في بقائه.

(مجموع رعايا بريطانيا ٤٦٠٠ نسمة يضاف اليهم عدة آلاف من المالطيين الذين لا يرغب الكثير منهم في الرحيل)

٤ ـــ وتعليقي على كل ما تقدم هو أنه من وجه النظر بعيدة المدى فانني أرى أن العمليات العسكرية المقترحة أعلاه ستعني نهايتوضعنا في ليبيا (مثلا ستنقض ليبيا معاهدة التحالف)

ولكن إذا تمكنا من الحفاظ على علاقة معقولة مع السلطات الليبية أثناء فترة النزاع المسلح مع مصر وإذا كانت فترة ذلك النزاع قصيرة فانني لن أفقد الأمل في إمكانية إعادة علاقاتنا (مع ليبيا) إلى ما كانت عليه في السابق.

(ملحق رقم ٧٠)

اعلان حالة الطوارىء
وتوجيه تحذير شديد إلى بريطانيا

ولنرجع من جديد إلى مساء يوم ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ ذلك اليوم الذي نقشت احداثه في ذهني نقشاً لما لها من خطورة وتأثير بالغ في مجريات الأمور السياسية. فبعد اجتماعاتي مع السفيرين البريطاني ثم المصري (كما اوردت فيما سبق) دعوت مجلس الوزراء للاجتماع طوال ليلة ٣١ اكتوبر/ ١ نوفمبر بمنزلي، وكنا قد أعلنا حالة الطوارىء في جميع أنحاء البلاد، ولذلك فقد كان على مجلس الوزراء تحديد الاطار الذي ستسير عليه سياسة الحكومة في مواجهة تلك الأحداث الخطيرة. أحطت الزملاء علماً بتفاصيل أحداث الساعة، ونتيجة مداولاتنا (وزير الخارجية وأنا) مع السفارتين البريطانية والمصرية. ولم أكتم عن مجلس الوزراء شيئاً عدا مشروع تلك المغامرة، أي مغامرة تنظيم المقاومة الشعبية في حالة نكوص بريطانيا ونقضها لتعهداتها. وبعد مناقشات مستفيضة حدد مجلس الوزراء الاطار العام لسياسة الحكومة وأصدر القرارات الآتية التي أذيعت في نفس اليوم (من الطبيعي أن مجلس الوزراء قرر ابقاء قرار نشر الجيش الليبي على الحدود المصرية طي الكتمان لأسباب بديهية).

نص قرارات مجلس الوزراء :

قرار صادر عن مجلس الوزراء في جلسته الطارئة المنعقدة يوم الاربعاء ٢٦ ربيع أول ١٣٧٦هـ الموافق ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ بشأن موقف ليبيا من التطورات الخطيرة التي تمر بها مشكلة قناة السويس على ضوء الأعمال العدوانية والتهديد بالعدوان في يومي ٣٠ و٣١ اكتوبر سنة ١٩٥٦.

مجلس الوزراء : بعد استعراض الأحداث الأخيرة الجارية بمنطقة الشرق الاوسط نتيجة للعدوان الاسرائيلي الغادر على الأراضي المصرية وللتطور الخطير الذي طرأ على الموقف بسبب توجيه بريطانيا وفرنسا إنذارا إلى الحكومة المصرية باحتلال مواقع هامة على طوال قناة السويس.

وبعد الاطلاع على المعاهدة الليبية - البريطانية وما ينجم عنها من التزامات لكلا الطرفين على ضوء تصرف الحكومة البريطانية المنفرد في الموضوع، وبَعْدَ النظر في وضع ليبيا الناجم عن عضويتها في جامعة الدول العربية وما يتبع ذلك من التزامات بموجب ميثاق الجامعة وتصريحات الحكومة الليبية السابقة في مجلس الامة فيما يتعلق بموقف ليبيا من اعتداء اسرائيل على احدى الدول العربية قرر ما يلي :

اولا : يستنكر مجلس الوزراء استنكارا شديدا العدوان الذي اقترفته اسرائيل غدرا ضد الشقيقة مصر متجاهلة بذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات الهدنة على الحدود المصرية - الاسرائيلية وأبسط قواعد الاخلاق الدولية.

ثانيا : يعلن استعداد ليبيا التام لمؤازرة مصر والدول العربية مؤازرة فعلية في سبيل رد العدوان.

ثالثا : يستنكر كافة الطرق الرامية إلى حسم المشاكل الدولية من جانب واحد عن طريق اللجوء إلى استعمال العنف والعدوان ويعرب في هذا الصدد عن دهشته واستغرابه للطريقة التي استقر رأى الحكومتين البريطانية والفرنسية عليها لمعالجة مشكلة قناة السويس متحيزتين لأغراض أنانية للاعتداء الاسرائيلي الغادر على الأراضي المصرية ويحتج على التهديد باللجوء إلى استعمال القوة.

رابعا : يكرر عزم ليبيا على عدم السماح للقوات المرابطة فيها بالاعتدء على أية دولة عربية كما يعرب عن عزم الحكومة الليبية على الحيلولة دون ذلك بكافة الوسائل.

خامسا : يؤكد حرص الحكومة الليبية الحرص الشديد على معالجة كافة المشاكل الدولية في نطاق هيئة الأمم المتحدة وتنفيذا لمبادىء ميثاقها وبالطرق الواردة فيه عن طريق المؤسسات القائمة في الهيئة وينتهز هذه المناسبة للاشادة بالمجهودات التي بذلتها الدول المحبة للسلام في هذا الصدد وبموقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى الشاعرة بمسؤوليتها العالمية العالية في مجلس الأمن لوضع حد للعدوان والوقوف دون تنفيذ التهديد باستعماله. (انظر ملحق رقم ٧١)

وقد استقبل الشعب الليبي تلك القرارات بارتياح شديد وتجاوبت معها جميع الفئات، خاصة فئة العمال وبادر سالم شيتا الأمين العام للاتحاد العام الليبي للعمال بإرسال برقية بتاريخ ١٩٥٦/١١/١ نصها كالاتي:

حضرة السيد مصطفى بك بن حليم

رئيس الوزراء المحترم

طرابلس

تحية طيبة وبعد

استقبلنا بارتياح بالغ قرارات الحكومة الليبية فيما يتعلق بالأعتداء البريطاني الفرنسي الغادر على الشقيقة مصر والعمال في هذا الجزء من الوطن يؤيدون بقوة موقف الحكومة ويعلنون تضامنهم ووقوفهم إلى جانبها واستعدادهم لبذل دمائهم رخيصة في سبيل الذود عن حياض الوطن وعزة العروبة وكرامتها واننا على يقين بأن حكومتنا الوطنية لن تألوا جهدا لتنفيذ ما قررته وأعلنت عنه في مناسبات عدة بالمشاركة الفعلية في الدفاع عن سلامة الوطن العربي كله ولا يخامرنا أدنى شك في أن الشعب الليبي بجميع طبقاته سيقف من ورائكم وقفة رجل واحد وأنه مستعد للتضحية والبذل بكل ما يملك من عزيز وغال.

فإلى الامام والله ناصرنا

وتفضلوا سيدي بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(ملحق رقم ٧٢)

غير أننا فوجئنا مساء ذلك اليوم بأن بريطانيا وفرنسا شرعتا فعلا في تنفيذ تهديدهما لمصر بشن غارات جوية على المدن الرئيسية وعلى الفور اتصلت بوزير الخارجية وطلبت منه تقديم مذكرة شديدة اللهجة إلى السفير البريطاني، فقام بذلك وسلم السفير مذكرة ليبية تستنكر وتدين الاعتداء البريطاني ـ الفرنسي على مصر بعبارات في منتهى القوة والشدة. وأشارت المذكرة صراحة أن عمل بريطانيا العدائي هذا سيكون له أسوأ الأثر وأوخم العواقب على علاقات ليبيا ببريطانيا (وقد اشرت إلى ذلك فيما سبق وذكرت نص المذكرة)

مساعي لدى الرئيس الأمريكي لدعم موقف مصر

وأويت إلى فراشي عند فجر يوم أول نوفمبر ولكن سهادا شديدا وقلقا عظيما لازماني، فلقد استعصى عليّ النوم لأن ذهني كان منصرفا للبحث عن وسائل أخرى إضافية لشد أزر مصر ومساعدتها في محنتها، وفي مواجهة العدوان الواقع عليها،

ففكرت وهداني تفكيري إلى كتابة رسالة إلى الرئيس ايزنهاور لاسيما وأنه قد وقف موقفاً شجاعاً ونبيلا فأدان العدوان الثلاثي وهدد بريطانيا حليفة أمريكا التقليدية، فرأيت أن أشكره على نبل موقفه وأحثه على المزيد من التأييد لمصر ومن الشجب والتنديد لبريطانيا. وقمت أثناء الليل بتحرير مسودة الرسالة ثم عند الصباح ناقشتها مع وزير الخارجية الساحلي وأعدنا كتابتها ثم أرسلناها عن طريق لاسلكي السفارة الاميركية لكي تسلم نفس اليوم إلى الرئيس ايزنهاور. وإلى القارىء ترجمة حرفية لتلك الرسالة (التي كتبت باللغة الانجليزية)

١ نوفمبر ١٩٥٦

فيما يلي نص الرسالة الموجهة من رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم إلى الرئيس ايزنهاور:

صاحب الفخامة: لقد سمحت لنفسي بكتابة هذه الرسالة اليكم وذلك في إطار روح الصداقة الخالصة التي تربط بلدينا، وبحكم كونكم رئيس أعظم دولة حرة في العالم والنصير الأول للسلام لأشرح لسيادتكم بأسلوب غاية في الصراحة والصدق رأي حكومتي في التطورات التي حدثت خلال الأيام الأخيرة في الشرق الاوسط.

لقد صدمنا - نحن الذين تربطنا اتفاقية تحالف وصداقة مع بريطانيا، قائمة على مبادىء ميثاق الأمم المتحدة - صدمة عنيفة لدى علمنا بخرق حليفتنا بريطانيا العظمى (هذه الدولة التي طالما ادّعت بأنها إحدى الدول الرائدة في العالم الديمقراطي الحر) السافر لهذه المبادىء.

إن العدوان الذي قامت به بريطانيا وفرنسا ضد مصر جاء - كما تعلم سيادتكم - بعد انذار أخير وُجّه اليها نتيجة - كما يُدعّى - للوضع الناجم عن الصراع المصري - الاسرائيلي.

إلا أن حكومتي ترى أن العدوان الاسرائيلي قد تم التخطيط له مسبقا من قبل حكومتي الدولتين المذكورتين كي تتمكنا من استعمال الصدام وسيلة للتدخل في مصر بما يناسب نواياهما.

لقد احتجت حكومتي بشدة بعد صدور الانذار الأخير مباشرة على التهديد باستخدام القوة من قبل الحكومتين الفرنسية والبريطانية، ونصحت حليفتها بريطانيا أكثر من مرة بخصوص النتائج الخطيرة التي سوف تترتب على تنفيذ ذلك التهديد. كما أنني سلمت رسالة لسفيركم في بلادي للتعبير عن رأي حكومتي في هذا الموضوع.

ومع ذلك، وبرغم الجهود التي بذلتموها، فخامتكم فان الحكومتين البريطانية والفرنسية قررتا تنفيذ خطتهما الخطيرة المروعة بالشروع في ضرب القواعد المصرية الليلة البارحة، متجاهلتين تجاهلاً كاملاً كل تلك الجهود المخلصة ومبادىء الأمم المتحدة التي طالما نادتا بهما.

ولا يسعني إلاّ أن أؤكد أن بريطانيا وفرنسا لم تزيدا بهذا العمل الوحشي اللهب إلاّ استعاراً، وانهما قد جعلتا الوضع في هذه المنطقة غاية في الخطورة ويهدد بكارثة على السلام في العالم كله.

لهذه الأسباب وبحكم كوني مسؤولا في دولة تربطها ـ كما تعلم ـ بدولتكم روابط الديمقراطية المقدسة، وتقع بالقرب من منطقة الخطر، فقد رأيت أن أكتب إليكم شخصيا في هذا الخصوص معبراً عن شكر الشعب الليبي وحكومته العميق واعجابه بمواقفكم النبيلة وجهودكم الصادقة المشكورة للحفاظ على ميثاق الأمم المتحدة وضمان السلام في هذه المنطقة. كما أود ـ نيابة عن الشعب الليبي وحكومته ـ أن أناشد سيادتكم بالاستمرار في هذه المساعي حتى تتمكنوا من ايقاف هذا الخرق الذي لم يوجد له مثيل لمبادىء الأمم المتحدة من قبل دول كانت تعرف بأنها حرة.. وذلك إضافة إلى ما عُرف عنكم من انجازات لخدمة قضايا السلام والأمن والقانون في العالم.

المخلص

مصطفى بن حليم

(انظر نص الرسالة في الملحق رقم ٧٣)

وفي اليوم التالي وصلني رد الرئيس ايزنهاور انشر هنا ترجمته العربية:

في ٢ نوفمبر ١٩٥٦

عزيزي ـ السيد رئيس مجلس الوزراء

أشكركم على رسالتكم المؤرخة في ١ نوفمبر كما أشكركم شكراً جزيلاً على ما عبّرتم عنه من دعم لجهود الولايات المتحدة من أجل حلّ الأزمة الخطيرة الراهنة في الشرق الادنى.

أنكم على علم بالرسائل التي وجهتها هذه الحكومة لحكومات كل من اسرائيل والمملكة المتحدة وفرنسا في محاولة ـ مع الأسف لم تكن موفقة ـ لتفادي استعمال القوة. كما انكم على علم بمشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة في مجلس الأمن لمحاولة إنهاء العدوان.. والذي اتبعته ـ بعد استخدام حق النقض ضده ـ بمشروع قرار بأهداف مماثلة في الجلسة الخاصة للجمعية العمومية بتاريخ ١ نوفمبر والذي تم إقراره باغلبية ساحقة.. كما يؤكد رغبة المجموعة الدولية الشديدة في ايقاف العدوان. وأود أن أؤكد لكم أن الولايات المتحدة ستستمر في مساعيها لحل هذا النزاع الخطير الذي يهدد سلام العالم ومستقبل الأمم المتحدة.

لقد أوضحت في تصريحاتي بتاريخ ٣١ اكتوبر و١ نوفمبر أن الولايات المتحدة تعتبر أن ما تم في مصر كان خطأ وأنها ليس بوسعها الموافقة على العدوان المسلح بغض النظر عن من هو المعتدي ومن هو الضحية. إن القوة ليست وسيلة لحل المشاكل الدولية.

أما وقد تم القيام بالعمل العسكري فلا بد من تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم للامم المتحدة في جهودها لانهائه.

مع تحياتي الخالصة

دوايت أيزنهاور

(النص الاصلي ملحق رقم ٧٤)

وفي كل هذه التطورات والأحداث كنت أرسل سيلا متصلا من البرقيات الشفرية للملك في طبرق لجعله يتتبع التطورات ساعة بساعة كما كنت أرجو أن يُبرق لي بأية توجيهات. ومن الطبيعي فانني تعمدت ألا أثير مخاوفه بذكر أي خلاف مع بريطانيا، بل كنت أذكر أن الحكومة البريطانية تتفهم موقفنا الدقيق وتتجاوب معنا!

وفي أيام أول وثاني نوفمبر تكاثرت تقارير ولاية طرابلس الغرب عن نشاط كبير يقوم به الملحق العسكري المصري وذكرت بعض تلك التقارير أن الملحق المصري يوزع الأموال والسلاح على بعض الغوغاء ويغريهم على أعمال الشغب. فاستدعيت السفير المصري مرتين متتاليتين وذكرت له بصراحة ما علمت من التقارير السرية وطلبت منه أن يأمر الملحق العسكري بعدم مغادرة مبنى السفارة في الأيام القادمة وأن يمتنع عن النشاط الهدّام. وكان السفير يبدي تفهمه لمخاوفنا ويظهر الاهتمام الشديد بتحجيم نشاط ملحقه العسكري، ولكن كان يبدو عليه بعض التردد.

وبرغم صداقتي الحميمة مع السفير الفقي والثقة الوطيدة بيننا فانه لم يصارحني في تلك الأيام عن الحقيقة (التي عرفتها فيما بعد)، وهي أن السفير لم تكن لديه أية سلطة على الملحق العسكري الذي كان يتلقى أوامره من مكتب المشير عبد الحكيم عامر وزير الحربية مباشرة!

وكنت في الأيام الأولى من شهر نوفمبر أتولى علاج أمور كثيرة خطيرة فمن ناحية كان عليّ أن أشرف على الأمن الداخلي، وأن أكون على اتصال شبه دائم بالسفارة البريطانية والقيادة البريطانية في ليبيا، وأن أعالج نشاط الملحق العسكري المصري، ذلك النشاط الهدّام وأن أبقى كذلك على صلة متواصلة بالقصر الملكي ببرقيات شفرية لم أتلق أي رد عليها في الأيام الأولى، إلى أن وصلتني عند منتصف ليلة ٢ أو ٣ نوفمبر (لا أذكر بالتحديد) برقية مستعجلة من الملك، والبرقية كانت مرسلة من مكتب بريد اجدابيا (حوالي ١٥٠ كيلومتر غربي مدينة بنغازي). وكان مجلس الوزراء مجتمعاً في مسكني في تلك الليلة وزاد تلهفنا على ما تحتويه تلك البرقية من توجيهات، إلاّ أن البرقية المستعجلة كانت تتعلق بموضوع آخر لا علاقة له بالاحداث الجارية.

وأصابنا جميعاً، زملائي وأنا، امتعاض شديد وشعور باحباط، كنا ننتظر توجيها من الملك في معالجة أخطر أزمة تمر بها البلاد، فاذ برجال الحاشية يزجونه في

الاهتمام بمسائل فرعية أخرى! على أية حال علمت من البرقية أن الملك في اجدابيا، وبعد اتصالات سريعة أجريتها علمت أنه في طريقه إلى طرابلس. فغادرت طرابلس فجر ذلك اليوم لمقابلة الملك في مصراته.

طرد المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية من ليبيا

قبل دخولي لدى الملك أخذني ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي على جانب وأسّر لي أن سبب مغادرة الملك طبرق فجأة واتجاهه إلى طرابلس هو أن «سيسيل جريتوريكس»، المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية ومسؤول المخابرات، زار الملك في طبرق يوم ١ نوفمبر وأبلغه أن «بن حليم باع البلد للمصريين، وأن الحكومة البريطانية تنصحكم بالاسراع إلى طرابلس لانقاذ البلاد من تآمر بن حليم مع المصريين!!». وتمالكت نفسي وأخفيت شعور الامتعاض الذي سيطر عليّ وقابلت الملك وأطلعته على آخر تطورات الموقف، وتعمدّت الظهور بمظهر البشاشة والترحيب بمقدمه، ثم ركبت معه سيارته وتوجهنا في موكب كبير نحو مدينة طرابلس.

وبداية كان الملك مشدود الأعصاب على غير عادته معي، ولكنني لاحظت أنه كلما اقتربنا من طرابلس ورأى الجماهير تحييه وتهتف له انفرجت أساريره وظهر السرور على وجهه إلى أن وصلنا مدينة طرابلس واخترقنا جادة الاستقلال بين هتافات الجماهير، فكانت إمارات السرور والاستغراب تظهر على وجه الملك وكأنه كان يتوقع أن يجد عاصمة بلاده خربة مدمرة خاوية على عروشها. وعند بلوغنا قصر الخلد دعاني الملك إلى «طاسة شاهي» قبل انصرافي فقبلت شاكراً، وأثناء تناولنا «الشاهي» أبدى الملك سروره بأن كل شيء على ما يرام، وشكرني كثيراً على ذلك، وقال «الحمد لله أن مخاوفي لم يكن لها مبرر». وعند تلك اللحظة ألقيت قنبلتي، قلت للملك: أحمد الله أن مولانا وصل بالسلامة إلى عاصمة ملكه ووجدها في أحسن حال، ولي طلب يامولاي على درجة عالية من الأهمية. قال ما هوقلت سأطلب من السفارة البريطانية إبعاد مستشارها الشرقي «سيسيل جريتوريكس» لأنه يقوم بنشاط هدّام وينشر دعايات ضارة ضد الحكومة، ومولاي الملك أدرى بذلك، قال الملك «وهو كذلك»، ثم أكدت عليه أن قراري هذا لا رجوع فيه، فقال الملك مبتسماً «وهو كذلك» مرة أخرى! وشعرت أنه فهم أنني علمت بزيارة جريتوريكس!

وعدت إلى مكتبي واستدعيت وزير الخارجية وطلبت منه توجيه مذكرة إلى السفارة البريطانية بطلب إبعاد «سيسيل جريتوريكس» من ليبيا بأسرع ما يمكن!

وتردّد الوزير «علي الساحلي» ثم اقترح أن نطلب من السفارة إعطاء جريتوريكس إجازة، حتى ينجلي الموقف، فكرّرت طلبي بحزم، ولبّى الساحلي طلبي، وبالفعل أرسلت المذكرة إلى السفارة البريطانية في نفس اليوم. وقامت قيامة السفارة والحكومة البريطانية، وبدأت بيننا وبين بريطانيا أزمة حادة لم تنته إلاّ يوم ١١ نوفمبر ١٩٥٦، عندما زارني السفير البريطاني وهدد بأن «طرد الحكومة الليبية لأحد كبار رجال سفارته عمل عدائي وسيجعل الحكومة البريطانية تعيد النظر في علاقاتها مع ليبيا، وفي معاهدة التحالف بين بلدينا».

وكان السفير البريطاني قد تلقى برقية من وزارة خارجيته في اليوم السابق لهذا اللقاء العاصف جاء فيها:

يرجى إخبار رئيس الوزراء، أنني أعتقد أنه تمشياً مع الأعراف الدبلوماسية فإن «جريتوريكس» ينبغي أن يُنقل بمجرد إتمام الترتيبات المناسبة لذلك. وعليك أن تضيف كذلك أن حكومة صاحبة الجلالة لا ترى أي مبرر لهذا التصرف الذي من الواضح أنه تم استجابة للضغوط المصرية نتيجة قرار الحكومة الليبية بطرد ملحقهم العسكري المدان في عمليات تخريبية الخ.

وعليك بعد ذلك تذكير بن حليم بالتحذير الرسمي الذي ورد في برقيتي رقم (٥١٠)، وأن تخبره بأنه بعد إتمام الدراسات المبدئية حول زيادة حجم القوات المسلّحة الليبية وبالتجاوب مع ما ورد في المذكرة الليبية الواردة في برقيتك رقم (٣٧١) فقد كنا على وشك تقديم الدعوة للسفير الليبي هنا للشروع في المشاورات الخاصة بتنفيذ اتفاق ٢٩ يونية. أننا لا زلنا على استمداد لعقد هذه المحادثات إذا كانت الحكومة الليبية ترغب في ذلك.. إلاّ أنه في هذه الظروف لا يمكن أن يتوقع منّا بن حليم روح التعاون التي كان بالامكان أن يتوقعها.

(ملحق رقم ٧٥)

وكان ردّي فورياً مختصراً وقاطعاً. «يا سعادة السفير إني إلى يومنا هذا كنت أظن أن بيننا معاهدة تحالف وصداقة قوية لا يؤثر فيها استعمال ليبيا لحق السيادة وطلبها إبعاد عضو من سفارتكم أساء إلى ليبيا وبثّ دعايات خبيثة ضدها. أما وقد اتضح لي أن معاهدة التحالف بين بلدينا أضعف من أن تحتمل استعمالنا لحق السيادة، فليكن ما يكون، وجريتوريكس يجب أن يغادر ليبيا في الحال. وقد لخص السفير البريطاني لقاءه معي في برقية سرية طارئة أرسلها إلى وزارة خارجيته بتاريخ

١٠ نوفمبر ١٩٥٦ قال فيها ما يلي:

«أعلنت وسائل الإعلام غير الرسمية اليوم طلب الحكومة الليبية سحب جريتوريكس.
استفسرت عن مدى صحة ذلك مباشرة من رئيس الوزراء، وفي حالة صحة الخبر فإن التعليمات التي عندي هي أن أخبره بأن حكومة صاحب الجلالة ستعيد النظر في سياستها.
عبّر لي عن أسفه إننا نعتقد أنه من الضروري اتخاذ مثل هذا الإجراء الصارم لسبب بسيط كهذا، إلاّ أن جريتوريكس لا بد وأن يترك البلاد».
(أنظر ملحق رقم ٧٦)

لقد أرسل السفير هذه البرقية الساعة (٩,٠٧ صباحاً) التاسعة وسبع دقائق صباحاً، ثم بعد أربعين دقيقة فقط، أي في الساعة (٩,٤٧ صباحاً) اتبعها ببرقية ثانية جاء فيها:

بالإشارة إلى برقيتكم رقم ٥٤١ (جريتوريكس)
لقد تحدثت مع رئيس الوزراء الليبي صباح اليوم على ضوء التعليمات التي وصلتني. لقد ردد رئيس الوزراء بأن قرارته وتصرفاته لم تكن قد صدرت نتيجة ضغوط مصرية وأن الأمرين (أمر طرد جريتوريكس وأمر طرد الملحق العسكري المصري) قد تم الإقرار فيهما كل على حدة.
ورداً على الانذار قال «إنه سوف يؤسفني جداً إذا غيرت حكومة جلالة الملكة من موقفها تجاه ليبيا. وأنه إن فعلت ذلك فإن ليبيا ستعيد هي الأخرى النظر في موقفها تجاه بريطانيا!
إن الأمر يتوقف علينا ما إذا أردنا أن تتم المناقشات في المستقبل.
لقد طلب رئيس الوزراء الليبي أن يغادر جريتوريكس في أقرب فرصة ممكنة، عليه فإنني أؤكد أن هذا أمر لا مفر منه وأطلب بارسال البديل في الحال.
(ملحق رقم ٧٧)

كان هذا الاجتماع قد جرى في مكتبي وبحضور محيي الدين فكيني الذي كان ينوب عن وزير الخارجية الساحلي الذي كان يدّعى المرض كلّما اشتدت الأزمة مع السفارة البريطانية. وغادر «سيسيل جريتوريكس» طرابلس مساء ذلك اليوم!! ولا أود أن أثقل على القارئ باستعراض المراسلات العديدة والتقارير السرية التي سببها طلبنا إبعاد جريتوريكس، فقد ظهر في تلك التقارير مدى الأهمية الكبيرة والنفوذ الواسع الذي كان يتمتع به مسؤول المخابرات الذي كان يتستّر تحت لقب «السكرتير الشرقي بالسفارة البريطانية».

ولكنني أود فقط على أن اقتصر على نشر وثيقة واحدة فقط توضح الدور الذي

كان يقوم به (جريتوريكس) في ليبيا كما يظهر في الرسالة التي بعث بها السفير البريطاني في طرابلس إلى وزارة خارجيته في لندن في ٥ نوفمبر عند بداية الأزمة، يقول فيها:

عزيزي واتسون:

لقد وعدتك في برقيتي رقم ٤٢٤ المؤرخة ٤ نوفمبر بإرسال تقرير كامل عن مسألة «جريتوريكس»، لقد اتضح أن هذا الموضوع قد أصبح طويلاً بصورة قد لا يمكنك متابعة تفاصيلها الآن، ولكن قد يهمك الرجوع إليه فيما بعد. كل ما في الأمر هو ما يلي:

إن الحكومة الليبية ترغب في ترحيل «جريتوريكس» على الرغم من أنه ليس لديهم أي شيء ضده. في تقديري أن السبب الرئيسي لهذا الترحيل هو إذلالنا بصورة علنية، وبالتالي يكونوا (الليبيين) قد أرضوا أسيادهم المصريين. إن حقيقة إصرارهم على القيام بهذا العمل تبرهن أن المصريين هم على الأقل أسياد لبن حليم! في الوقت نفسه فإنهم لا يريدون استفزازنا بطريقة تفقدهم مساعداتنا، وعليه فإنهم يحاولون أن يجعلوا العملية غير ذات ألم بقولهم إن جريتوريكس يمكنه البقاء لبضعة أشهر: إن عملية تحديد الوقت في حد ذاتها ستعنى حتماً اختصار هذا الوقت وترحيل جريتوريكس في أقرب فرصة! قد يكون هناك سبباً آخر في ترحيله وهو تقليص اتصالاتنا، إذ أن جريتوريكس يعرف الكثير في ليبيا، لا يرى الملك في كثير من الأحيان، ولكنه ذهب لمقابلته مرتين هذا العام في مهمتين يصعب أن يقوم بهما أحدآخر.

إن اتصالاته اليومية بالليبيين الآخرين، سواء منهم الرسميين أو العاديين تعد بالنسبة لي ذات أهمية كبيرة، كما أنها في حد ذاتها تعد سليمة للغاية وبريئة ولكنها تسبب قلقاً لرئيس الوزراء الذي أعتقد أن لديه شيء يخفيه.

مهما كانت الأسباب، فإن القرار يبدو لي أنه قرار غير عادل حسب النظم واللوائح الدبلوماسية المعتادة. وعلينا إذا قبلنا ذلك القرار أن نقبله بالمزيد من الاحتجاج الرسمي.

لقد خضعنا لكثير من طلبات الحكومة الليبية أخيراً، وذلك - حسب قولهم - لكي يتغلبوا على المهمة الصعبة وهي كبح جماح الشعب. ولكن الأمر زاد عن حده، وليس لهذا الإجراء مبرر في الوضع السياسي الداخلي، كما أنه سوف يترجم هنا (في ليبيا) وفي أجزاء أخرى من العالم العربي على أنه استسلام من جانبنا.

المخلص

والتر جراهام

(ملحق رقم ٧٨)

أزمة مع الحكومة المصرية

الملحق العسكري المصري ومخططاته الإجرامية

في الأسبوع الأول من نوفمبر وبعد أن طلبنا إبعاد مسئول المخابرات البريطاني «جريتوريكس» واشتدت الأزمة مع الحكومة البريطانية، زاد الأمر تعقيداً، بتضاعف نشاط الملحق العسكري المصري الهدّام، ولم تنفع التحذيرات الكثيرة ولا النصائح المخلصة للسفير المصري. فقد طلبت منه أن يلزم الملحق بيته أو أن يعطيه إجازة قصيرة خارج ليبيا، أو أن يطلب من القاهرة استدعائه، وكان السفير المسكين يعتذر عن قبول أي من تلك الإجراءات. وأخيراً أنذرت السفير صراحة أنني إن لم ألمس توقفاً تاماً من الملحق العسكري عن نشاطه الهدّام فإنني سأطلب طرده من ليبيا. وأنني قد ترددت في مثل هذا الإجراء في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها مصرإكراماً لمصر وله هو شخصياً، وأخشى أن يضطرني تهوّر الملحق العسكري وحماقته إلى اتخاذ هذا الإجراء الكريه. وبدلاً من أن يتجاوب الملحق العسكري مع رجاءنا إذ بنا نكتشف مستودعاً سرياً للمتفجّرات يكفي لنسف مدينة طرابلس برمّتها، وكان ذلك المستودع مجهزاً ومعداً بطريقة يستحيل اكتشافه باستعمال آلات الكشف عن المتفجّرات. وما تمكنّا من إكتشاف ذلك المستودع الرهيب إلاّ بعد استجواب شاب فلسطيني كان يعمل مساعداً للملحق العسكري المصري، والذي قاد رجال الأمن إلى مستودعات المتفجرات وأعطاهم أسماء الأفراد المجرمين الذين كانوا ينفّذون تعليمات الملحق العسكري الاجرامية. وقبض رجال الأمن على عدد من أولئك المجرمين ووجدوا في حوزتهم خرائط وتفاصيل دقيقة لقصر الملك «قصر الخلد» ومسكن رئيس الوزراء ومواقع هامة حسّاسة مثل محطة كهرباء طرابلس والمبنى المركزي للهاتف ومنشآت ميناء طرابلس. واعترف أولئك المجرمون بما كانوا يخطّطون لارتكابه من عمليات التخريب.

وكانت الصدمة عنيفة، فلم يكن الملحق العسكري المصري يخطط للقيام بعمليات إرهابية ضد القواعد الأجنبية أو ضد عناصر القوات البريطانية، ولكنه كان يخطط لأعمال إرهابية ضد شخصيات ليبية من كبار المسئولين في الحكومة الليبية، وضد مرافق ومنشآت ليبية!!

عند ذلك استدعيت السفير المصري وأطلعته على ما وصل إليه التحقيق من أدلة قاطعة واكتشافات خطيرة رهيبة كلها تدين الملحق العسكري المصري، رأس العصابة، بتهم التخريب في ليبيا التي وقفت مع بلاده أنبل المواقف وقامرت باستقلالها في سبيل نصرة مصر في محنتها ورد العدوان عنها، وذهل السفير مما سمع ورأى، ورأيت علامات الحرج والخجل تظهر على وجهه ثم قال أنه مقتنع الآن بضرورة ابعاد الملحق العسكري إلى مصر بأسرع ما يمكن، ولكنه أبدى رجاءه ألاّ ننشر شيئاً عن أعمال الملحق الاجرامية. ثم صارحني بأنه لا بد له من الحصول على طلب كتابي من وزارة الخارجية الليبية بإبعاد الملحق لأنه لا سلطة له على الملحق العسكري الذي يتلقى أوامره مباشرة من مكتب المشير عبد الحكيم عامر وزير الحربية المصري. وكانت هذه هي المرة الأولى التي أعرف فيها هذه الحقيقة الغريبة.

استدعيت وكيل وزارة الخارجية «وهبي البوري» (الوزير الساحلي كان يدّعي المرض!) وأمليته مذكرة ذات شقين. الأول يستعرض بايجاز موقف ليبيا من الاعتداء الغادر على الشقيقة مصر ويؤكد تأييد ليبيا المطلق لمصر، ومشاعر التعاطف الأخوي معها ويشير لما سيرد في الشق الثاني مؤكدا أنه لن يؤثر على علاقة الاخاء والتعاون مع مصر الشقيقة. أما الشق الثاني من المذكرة فيشرح بايجاز أعمال الملحق العسكري المصري التي تتنافى مع القانون والأعراف الدبلوماسية. ويشير إلى التحذيرات العديدة التي وجهناها للسفارة المصرية بخصوص نشاط الملحق العسكري الهدّام وأن هذه التحذيرات لم تجد نفعاً. وأخيراً تطلب وزارة الخارجية، مع الأسف الشديد، ضرورة سحب الملحق العسكري من ليبيا في أسرع وقت.

ولم تمض إلاّ ساعات قليلة على استلام السفارة المصرية مذكرة وزارة الخارجية بإبعاد الملحق العسكري واذ برجال الأمن يلقون القبض على بعض الغوغاء يوزعون منشورات مصرية في شوارع طرابلس. كانت تلك المنشورات تحتوي على الشق الثاني من مذكرة الابعاد متجاهلة الشق الأول الذي يؤكد وقوف ليبيا مع مصر، وأسفها لاضطرارها باتخاذ اجراء إبعاد الملحق العسكري المصري بعد تماديه في أعماله اللاقانونية. كما احتوت تلك المنشورات على اسهال من الشتائم البذيئة

والتهم الرخيصة للحكومة الليبية ولي شخصيا.

وبالرغم من تلك الشتائم والاتهامات الرخيصة التي اتحفنا بها الملحق العسكري المصري فاننا كظمنا غيظنا وتحلّينا بالحكمة والصبر، بل وأصدرت أوامر مشددة إلى جميع المسئولين لكي لا يذاع شيء عن أعمال الملحق العسكري المصري إلاّ ما يستوجبه تبرير طلبنا بإبعاده، وأن يكون ذلك في أضيق نطاق. ثم رحّلنا الشاب الفلسطيني الذي كان يعمل مساعدا للملحق العسكري المصري خارج ليبيا ومعه بعض أعوانه من غير الليبيين دون أية محاكمة. وما ذلك إلاّ حفاظاً على سمعة مصر خصوصاً أيام محنتها وكذلك رغبة منّا ألا نعطي أعداء العرب فرصة للتشهير والشماتة.

وفي التاسع من شهر نوفمبر ١٩٥٦ بعثت برسالة بالخصوص إلى الرئيس عبد الناصر قلت فيها:

أخي الفاضل الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبعد،

يعز علي جدا أن أكتب لكم في هذه الظروف التي تجتازها مصر والتي تحتاجون فيها لكل وقتكم فيما هو أهم من موضوع كان في الامكان تفاديه والمرور فوقه دون ضجة ولا دعاية لولا تعنت السفارة المصرية بطرابلس وعدم إظهارها أية رغبة في التعاون مع الحكومة الليبية.

إني أعني موضوع القائمقام اسماعيل صدقي الملحق العسكري بالسفارة المصرية بليبيا.

لقد قامت ليبيا بما يمليه عليها واجبها كشقيقة لمصر وجارة لها وعضو في جامعة الدول العربية فأيدتها واحتجت على بريطانيا أكثر من مرة واتخذت كل ما في وسعها لاظهار تضامنها الكامل مع شقيقتها المعتدىَ عليها والحيلولة دون استفادة بريطانيا من قواعدها أو جنودها المرابطين في ليبيا لمحاربة مصر أو مساندة قواتها العاملة في منطقة القنال. وأصرت الحكومة الليبية على الحصول على تأكيد رسمي كتابي بتعهد بريطاني بعدم استعمال قواعدها ضد مصر وتحصلت على هذا التعهد ثم تقدمت بعد ذلك بطلب تعيين مراقبين من الجيش الليبي في القواعد البريطانية للتأكد من تطبيق السلطات العسكرية البريطانية لهذا التعهد. وطلبت الحكومة أيضا عدم تفريغ أو شحن مواد حربية في موانىء ليبيا والشحنة الوحيدة التي وصلت بعد هذا الطلب لاتزال على أرصفة الميناء يحرسها الجيش الليبي ولم يسمح للسلطات البريطانية بتسلمها. وبالاضافة إلى هذا فقد كتبت شخصيا إلى الرئيس ايزنهاور وأرسلت إلى الحكومة البريطانية اكثر من احتجاج حذرتها فيه من عواقب اعتدائها الأثيم وعملها الذي يتنافى مع القانون والضمير. ولم يقتصر تأييد ليبيا لمصر عند هذا الحد بل تعداه إلى نواحي كثيرة أخرى يطول شرحها ولا ترى ليبيا فيها فضلا وانما واجباً مقدساً. ولو كان في إمكان ليبيا أن تفعل أكثر من ذلك لفعلته راضية مطمئنة.

وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه الحكومة الليبية بجهودها هذه يساندها الشعب والرأي العام كله، كان القائمقام اسماعيل صادق يدبر مؤامرات واسعة النطاق للقيام بأعمال إرهاب وتخريب في أهم المدن الليبية. وبدأت هذه الأعمال بوضع قنابل في البنوك والمتاجر والنوادي واماكن لا يرتادها إلاّ المدنيون وليس للانكليز فيها أية اهمية عسكرية. وفي كل هذه الأعمال لم يصب جندي بريطاني واحد أو مؤسسة بريطانية وإنما كان ضحايا هذه الأعمال من بين الليبيين والايطاليين.

فطلبت شخصيا السيد الملحق العسكري عدة مرات ورجوته أن يقدر وضع ليبيا وأن يكف عن هذه الأعمال التي تهدد أمن البلاد وسلامتها. ثم طلبت السيد سفير مصر وقدمت له نفس الرجاء بدون جدوى. وأخيراً وأمام الخطر المحدق الذي يهدد أمن البلاد وسلامة سكانها تقدمت الحكومة الليبية إلى السفارة المصرية بعدة اقتراحات اخوية لمغادرة السيد الملحق العسكري البلاد بأية طريقة لبقة تفضلها السفارة حتى لا يتسرب الخبر إلى الشامتين. وبالرغم من الرجاءات الحارة والتحذيرات المتكررة بعد ذلك إلى السيد السفير المصري والملحق العسكري التي لم تجد جميعها اذناً صاغية ولا استجابة مرضية فقد اضطررت أمام تهور الملحق العسكري واستهتاره بقوانين البلاد وأمنها أن أطلب من سفارتكم تنحيته. وقد اتخذت هذا الاجراء الشديد بكل حسرة وألم نظرا لتمادي الملحق العسكري في خلق روح من الفوضى والاضطراب المرتجل الذي عرض ليبيا ومصر إلى أزمة خطيرة والذي لا يعود على مصر أو ليبيا بأية فائدة.

ومما يؤسف له أن السفارة المصرية لم تقدر موقف الحكومة الليبية وهي على علم تام بجميع الخطوات التي قامت بها ليبيا لصالح قضية مصر وكان السفيرالمصري متفقا معي على القيام بأعمال وطنية رائعة لا يمكنني التصريح بها في هذا المقام. وبدلا من أن يلبي السيد الملحق العسكري رجاء ورغبة الحكومة الليبية فقد اعتصم بدار السفارة المصرية بعد أن جمع ما تبقى من سلاح كان معدا لارساله إلى الجزائر المجاهدة ونقله إلى داخل السفارة ووزعه على عدد كبير من الرجال وحوّل السفارة إلى ثكنة حربية تتحدى قوات الأمن وشعور الشعب الليبي.

(وللأسف فإن هذا ما استطعت الحصول عليه من تلك الرسالة حيث أن الصفحة الثالثة منها قد ضاعت).

وغادر الملحق العسكري المصري العقيد اسماعيل صادق طرابلس براً إلى مصر يرافقه حرس مكون من العقيد ادريس عبدالله والملازم يحى عمرو (رجل أعمال ومستشار السلطان قابوس الآن) وعشية سفر الملحق العسكري سلّمتنا السفارة المصرية ثلاثمائة وعشرين مدفعاً رشاشاً مع ما يتبعها من ذخيرة بالاضافة إلى كمية كبيرة من القنابل والمتفجرات كان (سيادة) الملحق قد استولى عليها خلسة من

مخازن السلاح المعدة للإرسال إلى ثورة الجزائر! وكان الملحق قد وزّع عددا آخر من «الرشاشات» على غوغاء طرابلس. ومرة أخرى أصدرت أوامر مشددة أن يكون استلام تلك الرشاشات وأدوات التخريب والدمار تحت جنح الظلام وبعد اقفال المرور في الشارع الذي تقع فيه السفارة المصرية منعاً من التقاط صور لتلك العملية العجيبة الغريبة!! عملية إخراج أسلحة التخريب والدمار من سفارة مصر الشقيقة!!

ثم اتخذنا قراراً في مجلس الوزراء بمطالبة الحكومات ذات التمثيل الدبلوماسي مع ليبيا بالغاء منصب الملحق العسكري في سفاراتها بليبيا.

***

وقبل رحيل الملحق العسكري زارني السفير المصري وأبلغني رسالة من الرئيس عبد الناصر مؤرخة ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ يعبّر فيها عن أسفه لما حدث ويخبرني بأنه أصدر أوامره بسحب العقيد اسماعيل صادق ورجوعه إلى مصر وقد جاء نص الرسالة كالآتي:

حضرة صاحب الدولة السيد مصطفى بن حليم

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وسلاما وبعد

فقد تلقيت من السيد الرئيس جمال عبدالناصر رسالة أمرني أن أبلغها إلى دولتكم ونصها:

من جمال عبد الناصر إلى مصطفى بن حليم

علمت اليوم فقط بالأزمة القائمة بينكم وبين السفارة المصرية وأرى من اللازم أن يسوى هذا الأمر بأي طريقة وبأسرع وقت. وقد أصدرت أوامري بأن يعود الملحق العسكري القائمقام اسماعيل صادق في الحال إلى مصر.

وان هذا الوقت الذي تمر فيه الأمة العربية بتجربة شديدة يستدعي أن يكون الجميع فيها يداً واحدة كما يستدعي التعاون الكامل بينكم وبين السفير المصري.

وتقبلوا تحياتي

جمال عبد الناصر

وأني أود بهذه المناسبة أن أوضح لدولتكم أن ما حدث من تأخر السيد الملحق العسكري في مغادرة الأراضي الليبية في الموعد المحدد إنما كان بسبب انتظاري لتعليمات الحكومة المصرية كما سبق أن أبلغتكم.

وإني أنتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن وافر تقديري واحترامي.

أحمد حسن

سفير جمهورية مصر بليبيا

(ملحق رقم ٧٩)

ثم بعد ذلك بأيام طلب السفير المصري موعدا وقابل الملك بحضوري وقدّم له اعتذاراً خطياً من الرئيس عبد الناصر وتأكيداً منه أنه لم يكن على علم بأعمال ملحقه العسكري التخريبية، وأنه أمر بسحبه بمجرد سماعه بتلك الأفعال.. وأعترف أنني لم أكن على استعداد لتصديق ذلك الاعتذار.. بل أن الملك ادريس زادت شكوكه نحو الرئيس المصري بعد ذلك الاعتذار الواهي، فلم يكن من المعقول قيام ملحق عسكري بمؤامرة بهذا الحجم والخطورة، مؤامرة كادت تصيب طرابلس بالشلل وتخرّب مواقع حساسة بها وتودي بحياة عدد من مواطنيها وكبار المسؤولين فيها على رأسهم الملك ورئيس الوزراء دون أن يكون قد حصل على موافقة رؤسائه في القاهرة مسبقا. ثم زاد من شكّنا في صدق الاعتذار المصري أن العقيد اسماعيل صادق حينما رجع إلى مصر استقبل من رؤسائه في القاهرة استقبالاً حاراً بدلاً من أن يقدَّم للمحاكمة على أعماله الاجرامية. ولذلك فان حادث المؤامرة التي قام بها الملحق العسكري المصري ترك بصمات عميقة على العلاقات الليبية ـ المصرية وأصابها بنكسة وغرس روح الشك والحذر لدى الحكومة الليبية نحو صدق نوايا القيادة المصرية.

لم يكن الجزاء من جنس العمل

هذه هي قصتنا مع العدوان الثلاثي الغادر على مصر خريف سنة ١٩٥٦ أوردتها بأمانة تامة وبقدر ما أسعفتني ذاكرتي، وقد وثّقت ما ذكرت بما تمكنت من الحصول عليه من وثائق دامغة تقنع كل منصف بأن موقف ليبيا والحكومة الليبية التي كان لي شرف رئاستها في تلك الأيام العصيبة كان موقفا قوميا مشرفاً ممتازاً. أحمد الله ـ جلّت قدرته ـ إذ وفقني على إجبار بريطانيا على تجميد قواتها المرابطة في ليبيا ومنع تلك القوات من الاشتراك في العدوان على الشقيقة مصر احتراماً لعروبة ليبيا واحتراماً لمواثيقها. ولا شك أن القارىء الليبي المنصف سيشعر بالفخر ـ كما أشعر به أنا الآن ـ من أن حكومته في سنة ١٩٥٦ ـ بالرغمَ من ضعفها وفقرها وحداثة عهدها ـ قد تمكنت من انقاذ الشقيقة مصر من هجوم باغ مدمر كان مخططا القيام به من الفرقة العاشرة المدرعة البريطانية على جبهة مصر الغربية.

لقد اتخذت حكومة ليبيا ـ آنذاك ـ كافة الاجراءات التي يمكن اتخاذها انتصارا لمصر وتأييدا ودعماً لها، ولا نحسب أن حكومة أخرى كان يمكن لها أن تذهب إلى مدى أبعد مما ذهبت إليه حكومة ذلك الوقت. لقد تحملت ليبيا أكثر من طاقتها

وقامرت بمصالحها واستقلالها الوطني، وكانت على استعداد تام للدخول في حرب ضد بريطانيا دفاعاً عن شقيقتها مصر في محنتها، وأمرت بوضع الجيش الليبي الوليد، بعدّته وعتاده المتواضعين، وبعدد جنوده وضباطه القليل، في وضع المواجهة المسلحة مع القوة المدمرة للفرقة العاشرة المدرعة لكي تمنعها من غزو مصر انطلاقاً من الأراضي الليبية مهما كلفها ذلك من تضحيات، ولو استشهد أفراد ذلك الجيش عن بكرة أبيهم.

أما الدعم المعنوي والسياسي لمصر فقد كان بلا حدود، ووظفت ليبيا كل علاقاتها الدولية من أجل نصرة مصر، والدفاع عن قضيتها العادلة، أنني أقول ذلك لا من باب الادعاء أو المنّ، ولكن من باب ذكر الحقائق، والانصاف لليبيا شعباً وملكاً وحكومة.

ولكن ـ وللأسف الشديد ـ وبكل المرارة أقول أن الجزاء لم يكن من جنس العمل.. لقد قمنا بما قمنا به لا ننتظر على ذلك جزاء ولا شكوراً، لأننا قمنا بواجبنا الذي أملاه علينا ضميرنا الوطني والقومي، وعروبتنا واسلامنا، ولكننا ـ أيضاً ـ لم نكن نتوقع جزاء سنمار... فإذا لم تكن حكومة مصر ترغب ـ لأسباب خاصة بها لا أجد لها مبرراً ـ في أن تعلن للجميع الموقف المشرّف لليبيا شعباً وملكاً وحكومة، وغمطتهم الحق الذي يستحقون، فلا أقل من أن تلزم الصمت التام فيما يتعلق بموقف ليبيا من العدوان الثلاثي... ولكنها للأسف لم تكتف باغفال واجبها في التعبير عن العرفان بالجميل لشقيقتها ليبيا، ولكن ما أن انتهت آثار أزمة السويس وانسحبت القوات الغازية حتى بدأ الغمز في مواقف ليبيا من الازمة، وحتى بدأت حملة مريبة من التشكيك وليّ الحق وطمس الحقيقة، وربما اعتقد النظام المصري أن تلك هي فرصته لاسقاط النظام الملكي (غير الثوري) في ليبيا!

وفي ٢٦/٥/ ١٩٥٧ تقدمت باستقالتي من رئاسة الحكومة الليبية لأسباب سيرد ذكرها بالتفصيل في مكانها من هذه المذكرات، وإذا ببعض المسؤولين المصريين ـ بالتعاون مع بعض المسئولين الليبيين الموتورين من فترة حكم وزارة بن حليم ـ ينزعون برقع الحياء الذي كانوا يسترون به أنفسهم أثناء وجودي على رأس الحكومة الليبية، وينتهزون الفرصة لتشويه مواقفي السياسية فيدعون كذباً أنني قد تعاونت مع بريطانيا وسمحت لها باستعمال قواعدها في ليبيا للعدوان على مصر، وأن الملك أقالني عندما علم بتآمري ضد مصر، ونشرت هذه الافتراءات بالخط

العريض في جريدة الاهرام الحكومية في ١ يونيو ١٩٥٧، حيث جاء فيها:

«أسرار خطيرة وراء استقالة الوزارة الليبية»

«الملك ادريس يكتشف خطة مدبرة لعزل البلاد عن مصر»

«بريطانيا تكافئ بن حليم بنصف مليون جنيه لتعاونه معها في حملة القناة»

عندما اضطرت وزارة مصطفى بن حليم الليبية إلى تقديم استقالتها بعد أن هدد البرلمان الليبي بسحب الثقة من رئيسها في جلسة برلمانية صاخبة، وخلفتها وزارة السيد عبدالحميد كعبار (يقصد عبدالمجيد كعبار) نائب رئيس الوزارة المستقيلة، أثيرت حول الظروف التي تقدم فيها بن حليم استقالته موجة من التساؤل عن الأسباب الخفية التي صاحبت هذه الإستقالة والتي حدت به إلى الإسراع في تقديمها إلى الملك ادريس وقبول جلالته لها فوراً.

وفي هذه التحريات تكشف «الأهرام» عن الخطة المدبرة التي وضعها بن حليم بقصد عزل بلاده عن مصر بإثارة الشكوك حول السياسة المصرية ومراميها عن طريق التضليل والإفتراء، وكيف اكتشف العاهل الليبي هذه المؤامرة والأغراض الخفية من ورائها، وكيف كافأت بريطانيا بن حليم بنصف مليون جنيه من أوراق النقد المصرية المزوّرة مقابل تعاونه معها خلال العدوان الثلاثي الآثم على مصر، وكيف جمع بن حليم ثروات طائلة عن طريق التهريب والصفقات التجارية غير المشروعة كما أثار حوله الشبهات فطالبه البرلمان بالإستقالة وقبل جلالة الملك ادريس استقالته فوراً.

وبادر الملك ادريس في سابقة فريدة في تاريخ ليبيا السياسي فأصدر أوامره للديوان الملكي بنشر بيان بتكذيب كل ما جاء في صحيفة الاهرام من اتهامات باطلة، ومغرضة.(الملحق رقم ٨٠)

وبعد ذلك بأيام قليلة جاءني السيد عبد الخالق حسّونة (أمين عام الجامعة العربية) وأبلغني رسالة شفهية من الرئيس جمال عبد الناصر يعبّر فيها عن أسفه البالغ لما قامت به صحيفة الاهرام وأنه لم يكن يعلم بما نشر فيها من أكاذيب!! وأنه يأمل أن لا اتأثر بتلك الاراجيف.. وقلت للسيد حسونة - ذلك الرجل الدمث الاخلاق - انني (ياباشا) اتمنى أن اقنع نفسي بتصديق الرئيس عبد الناصر، ولكن أجد أنه من الصعب عليّ أن أصدق أن تنشر تلك البذاءات والافتراءات في صفحات الاهرام دون علم عبد الناصر... ومتى كانت الاهرام تملك تلك الحرية السياسية؟ وحتى لو صدّقت فانني أرجوك ياباشا أن تنقل للرئيس عبد الناصر ردي على رسالته بهذا المثل المصري «تشتمني في زفّة وتعتذر لي في عطفة»؟ (أي تسبني علناً وتعتذر لي سراً ؟)

وعزمت على مقاضاة صحيفة «الاهرام » انتصافا لكرامتي ولاجبارها على الخضوع للحق والاقرار به، ووجدتها فرصة لكي يطّلع العالم العربي على حقيقة الموقف المشرّف الذي وقفته ليبيا بصلابة لنصرة مصر.

ولأن الله سبحانه وتعالى يهيىء دائماً للحق جنودا يدافعون عنه حتى يستقيم عدل الله في الأرض، فاتصلت - وبدون سابق معرفة - بالمحامي المشهور الاستاذ مصطفى مرعي - رحمه الله - القانوني المصري الألمعي، رجل السياسة والفلسفة والقانون، الوزير السابق، وعضو مجلس الشيوخ، صاحب الاستجواب الشهير عن قضية الاسلحة الفاسدة، وطلبت منه أن يتولى مهمة مقاضاة صحيفة الاهرام.

طلب مني مصطفى مرعي أن أقدم له الوثائق التي تدحض اتهامات الاهرام، فقدمت ملفاً كاملاً من الوثائق الرسمية الدامغة ودرسها بتمحص ولمدة أسابيع ثم جاءني قائلا:

«أنه على إستعداد للدفاع عني، وأنه على يقين من الحصول على حكم بادانة الاهرام، وأن شرطه الوحيد لأداء تلك المهمة أن لا يتقاضى عنها أتعابا، وأنه سيكون سعيدا بادائها بدون مقابل، باعتبارها واجب وطني، وأنني إذا حاولت أن أدفع له أتعاباً فانه سيضطر آسفا إلى الانسحاب من القضية».

وبرر ذلك الموقف النبيل بقوله:

«انه بعد اطلاعه على الوثائق المقدمة مني تبيّن له أنني انقذت وطنه من كارثة عسكرية مروعة إذا ما سُمح للفرقة البريطانية العاشرة المدرعة بغزو مصر عبر الصحراء الغربية، وأنه يشعر بالخجل الشديد من موقف حكومة بلاده، وأنه كمواطن مصري يشعر بأن واجبه الوطني يحتّم عليه أن يمسح عار حكومته، ويرد لي بعض الجميل».

لقد حفرت تلك الكلمات في قلبي، وبالرغم من مرور عشرات السنين فانني اتذكرها اليوم وكأن ذلك الرجل الشهم، الشجاع، واقف أمامي يردد عباراته تلك بصوت ملؤه التأثر والانفعال.

وحينما علمت رئاسة صحيفة الاهرام بعزمي على مقاضاتها، وبقبول الاستاذ مصطفى مرعي للقضية، بادرت بالاتصال به وعرضت عليه تقديم الترضية الكافية، في

صورة اعتذار علني على صفحات الاهرام، وحينما استشارني المرحوم مصطفى مرعي فضّلت ذلك على أي تعويض مادي كان يمكن أن أحصل عليه عن طريق القضاء.. ورضخت صحيفة الاهرام ونشرت في عددها الصادر بتاريخ ٢٨/٤/ ١٩٥٨ اعتذارا عن اكاذيبها من ضمن ما ورد فيه:

هذا وقد قامت الأهرام بدورها إحقاقاً للحق بالتحري عمّا ردده الخبر المنشور عن ثروة السيد/ مصطفى بن حليم في مصر وعن التحقيق الذي قيل أنه أجري في ليبيا عن أوراق النقد المصرية المزيفة. ويقتضي الإنصاف أن نسجل ما تبين من الشهادة العقارية الرسمية رقم ١٠٨٩ سنة ١٩٥٧ مكتب شهر الاسكندرية من أن الأملاك المسجلة باسم السيد/ مصطفى بن حليم واسم السيدة حرمه، في مصر لا تعدو العقار رقم ١٤ شارع طوسون باشا بقسم العطارين بالاسكندرية وقيمته كما هو ثابت من عقد شرائه هي ١٠٢٥٠ج. كما يقتضي الإنصاف أن نسجل أنه باعادة التحري عن التحقيق الخاص بأوراق النقد المصرية المزيفة لم نجد فيه اتهاماً للسيد مصطفى بن حليم.

وإن الأهرام كجريدة تهدف سياستها إلى تحقيق الصالح العام وتلتزم جادة الإنصاف لا تتردد في أن تنشر هذه الإيضاحات استدراكاً على ما نشر معتمدة فيها على ما قدم السيد مصطفى بن حليم من مستندات وما أجرته هي من تحريات، ويسرها أن ينشر هذا البيان من باب التصحيح والتصويب.

(محلق رقم ٨١)

ثم يهيء الله للحقيقة أن تظهر على لسان الرئيس عبد الناصر شخصيا فيلقي خطابا في مدينة بورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٧ يقول فيه حرفيا:

«.... لم نفكر أن الدول الكبرى ستفش الرأي العام العالمي وتقول أنها ستعمل بوليسا بين مصر واسرائيل، لكي تهاجم مصر، جنرال كيتلي الذي كان قائدا للعدوان قال أنه كان يريد أن يهاجم مصر من ليبيا وقال أيضاً أن الملك ادريس هدد إذا استخدمت بريطانيا ليبيا للعدوان على مصر، وبهذا لم يتمكنوا.. وهذا كان نتيجة من نتائج القومية العربية والتضامن العربي والقوة العربية.. التضامن العربي والقوة العربية منعت انجلترا رغم معاهداتها مع ليبيا ورغم قواعدها في ليبيا من أن تستخدم ليبيا في العدوان على دولة عربية اخرى، وهذا موقف مشرّف للملك ادريس السنوسي ملك ليبيا...»

(انظر صحيفة الاهرام عددها الصادر ٢٤ ديسمبر ١٩٥٧) (ملحق رقم ٨٢)

ولقد سجل التاريخ هذا الاعتراف القاطع والصريح عن موقف ليبيا المشرّف الصادر من رئيس مصر الدولة المعتدىَ عليها حتى وإن أنكر على ليبيا ذلك الموقف فيما بعد لأسباب سياسية.

ثم وبعد عشرات السنين يهيىء الله لي مزيدا من الأدلة الحاسمة على الموقف الناصع الذي وقفته ليبيا، ويتحقق المثل القائل: « إن الفضل ما شهدت به الاعداء »، فبالاضافة إلى الوثائق البريطانية التي أشرت اليها آنفا، فقد وقع في يدي البلاغ الرسمي الذي قدمه الجنرال « سير تشارلز كيتلي » القائد العام لحملة السويس، والذي نشر في ملحق الجريدة الرسمية للحكومة البريطانية The London Gazette بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٧ في صفحتي ٥٣٣١/٥٣٣٢ يقول الجنرال كيتلي عندما عدّد أسباب فشل حملته ما يلي:

« وقامت مشكلتان أخريان قبل الهجوم الفعلي: يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ أبلغت أنه لم يعد في استطاعتي الاعتماد على وصول « الفرقة المدرعة العاشرة » من ليبيا ولذلك فقد حُذفت تلك القوة من « أوامر المعركة ». وقد عرض عليّ بدلاً من ذلك ثلاثة ألوية مشاة التي وصلت من بريطانيا إلى مالطا (وكان يراد إرسالها إلى ليبيا) بدلاً من الفرقة المدرعة العاشرة. ولكن الجنرال « ستوكويل » (قائد الهجوم) قدَّر أنه ليس في حاجة إلى أية قوة مشاة إضافية ولكنه في حاجة، فيما بعد، لدروع إضافية ولذلك فقد خُصص فوجان مدرعان لكي يتم ارسالهما من بريطانيا مباشرة! »! (انظر وثيقة رقم ٨٣)

وهذا اعتراف صريح من القائد البريطاني لحملة السويس بأنه حرم من استعمال القوات البريطانية المرابطة في ليبيا.

واعتقد أن هذه الوثائق الدامغة قد كشفت الحقيقة، وانقشع الضباب الكثيف الذي أثير عمداً حول موقف ليبيا من أزمة السويس، وسقطت كل الدعاوى الباطلة بأن سياسة ليبيا العربية خلال العدوان الثلاثي، لم تكن عربية، كما سقطت الدعاوى الباطلة بأن القواعد الاجنبية في ليبيا كانت خنجراً في جنب الأمة العربية. فلقد ثبت بالأدلة القاطعة التي لا تقبل الشك أن تلك القواعد لم تستعمل يوما ما ضد أي دولة عربية، ولم تحل بين ليبيا وأداء واجبها الوطني والقومي في أي وقت من الاوقات.

تلك هي قصتنا مع أزمة السويس والعدوان الثلاثي الغادر على مصر، وما انتهت إليه من إنصاف قيّضه الله لنا على يد أحد أبناء مصر البررة ليكون فيها العزاء الجميل عن موقف الجحود الحكومي المصري.

وبعد أن أسدل الستار على هذه الملحمة التي وصل فيها الشعب الليبي إلى حافة

الحرب مع بريطانيا يخرج علينا أولئك الذين تسلطوا على مقاليد الحكم في ليبيا في ١ سبتمبر ١٩٦٩ باقتراءات لا ظل لها من الحقيقة.

فقد اشاعوا وأذاعوا عبر أبواقهم الناعقة أن الحكومة الليبية سنة ١٩٥٦ تواطأت مع بريطانيا في غزو مصر!! قالوا هذا دون خجل ولا وجل ودون أي احترام لذكاء المواطن أو لأبسط مبادىء الأخلاق والأمانة التاريخية.

ولو كانوا يعقلون لما شهدوا بالباطل ضد حكومة وطنهم في موقف قومي مثل هذا، بعد أن شهد بفضلها حتى الأعداء ... ولو كانوا يعقلون لما حاولوا إلحاق العار بوطنهم فالأمر يتعلق بسمعة ليبيا وكرامتها وسيادتها أياً كان شكل نظامها السياسي، ولكنهم كالدواب صم، بكم لا يعقلون، لقد أعماهم الحقد الذي ملأ قلوبهم والصغار وعدم النضج السياسي، عن رؤية كل ما هو حسن ونبيل في تاريخ شعبهم.

ولن أتوقف كثيراً عند أباطيلهم، فانني ـ واحمد الله ـ أشعر بالرضى والفخر كلما استرجعت ما قمنا به، زملائي وأنا خلال تلك الأزمة، وكيف أننا قدمنا إلى الشقيقة مصر ما لا نحسب أنها حصلت عليه من أية دولة اخرى.. وكيف أن رجالاً من أبناء ليبيا امتلكوا الارادة الكاملة، والجرأة البالغة على أن يقفوا في وجه بريطانيا (العظمى) بكل ما لها من قوات عسكرية على الاراضي الليبية، ويوقفوها ويمنعوها من استخدام تلك القوات ضد الشقيقة مصر، بل ويمنعوها من نقل تلك القوات واستعمالها لضرب مصر من أماكن أخرى... فعلنا ذلك في الخفاء، دون منّ أو مزايدة، لم نبغ من ورائه شيئا سوى نصرة الحق، والانتصار للشقيق، وأداء للواجب، وإرضاء للضمير.

الباب الحادي عشر

تداعيات العدوان الثلاثي على مصر

في هذا الباب............................

بالرغم من أن وزارتي لم تستمر في الحكم سوى أشهر معدودة بعد انفجار أزمة العدوان الثلاثي على مصر، إلاّ أنها كانت أشهراً حافلة بالأحداث الجسام، والتطورات، والأزمات، التي أخذت تتفاعل وتتشابك وتتعقد إلى درجة أدت بي إلى تقديم استقالة حكومتي، بالرغم من أنني لم أكن قد أكملت تحقيق ما كنت أصبو إلى تحقيقه، واضطر الملك إلى قبولها بعد أن فشلت جميع المساعي والضغوط لإثنائي عن ذلك.

مؤتمر القمة العربية في بيروت
١٣ نوفمبر ١٩٥٦

ما أن أوقف القتال على جبهة السويس ورضخت الدول المعتدية (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) لقرارت مجلس الأمن الدولي، ولسخط وإدانة العالم أجمع لعدوانها الغادر، حتى انعقد في بيروت أول اجتماع قمة عربي دَعا إليه الرئيس اللبناني «كميل شمعون».

ولما كان الملك إدريس قد وصل منذ أيام قليلة إلى طرابلس الغرب قادماً من طبرق عن طريق البر، وكان لا يزال متعباً من مشقة السفر، ونظراً لضيق الوقت ولأنه كان لا يطمئن للسفر جواً، فقد طلب مني أن أنوب عنه وأمثّله في اجتماع الملوك والرؤساء العرب. فاصطحبت وزير العدل الدكتور محيي الدين فكيني لينوب عني في اجتماع رؤساء الحكومات العربية، كما رافقني وكيل وزارة الخارجية السيد سليمان الجربي وعدد من كبار موظفيها.

وبالرغم من أن القتال كان قد توقف على جبهات بورسعيد وقناة السويس إلاّ أن الطيران المدنى كان محظوراً فوق جزء كبير من مصر والأردن وجنوب لبنان واسرائيل. فكان علينا أن نطير من طرابلس الغرب في نصف دائرة كبيرة فوق ايطاليا واليونان، وتركيا وقبرص، ثم في اتجاه بيروت نزولاً اليها من الشمال الغربى لنتفادى المنطقة المحظورة، ولذلك فقد وصلنا إلى بيروت متأخرين عدة ساعات عن موعد الجلسةالإفتتاحية لمؤتمر القمة.

وتوجهت من المطار مباشرة إلى القصر الجمهورى، واجتمعت بالرئيس شمعون وكان قد فرغ لتوّه من ترأس الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر القمة، وأجّل جلسة العمل الأولى إلى الغد.. فعقدت معه جلسة طويلة لخّص لى ما دار في جلسة الإفتتاح، وشعرت بانزعاجه من أن بعض الأعضاء يفكرون في اقتراح مقاطعة تامة لبريطانيا وفرنسا واتخاذ خطوات جذرية أخرى ضد الدولتين المعتديتين. كما فهمت من الرئيس شمعون أن الرئيس السورى شكرى بك القوّتلى، الذى كان قد عاد مباشرة من موسكو إلى بيروت، هو أكثر المتحمّسين لاتخاذ أعنف الإجراءات وأكثرها تطرفاً ضد الدولتين المعتديتين. وأن الملك سعود والملك فيصل الثانى (ملك العراق) وبقية الأعضاء يميلون إلى السير على درب الاعتدال والحكمة بالرغم من حماسهم لنصرة مصر وتأييدهم لها.

أمضيت بعد ظهر ذلك اليوم ومسائه في زيارات استطلاعية، لبعض رؤساء الوفود. فزرت الملك سعود في مقر السفارة السعودية وتعرفت عليه لأول مرة وامتدّ اجتماعى به على انفراد لفترة من الوقت. وتباحثنا في أسلم الطرق وأصوب الأهداف ورأينا أن مصلحة العرب عموماً ومصلحة مصر بنوع خاص تدعونا إلى النهج على سياسة هى مزيج من الشدة والحكمة دون القطيعة التامة، وذلك بأن نطالب بالزام المعتدين بتعويض مصر عمّا أصابها من أضرار، كما نطالب بريطانيا وفرنسا بالإعتذار عن عدوانهما الأثيم ونحاول أن نحصل منهما علي العون المادّي والمعنوي لمصر، وفي نفس الو قت نعمل على نسف الجسور بين دول الغرب واسرائيل. ووجدت الملك سعود علي درجة كبيرة من الذكاء السياسى وبُعد النظر والحكمة. وبداية من ذلك الإجتماع فقد تكونت بينه وبينى صداقة متينة واحترام وتقدير متبادلين.

ثم زرت الرئيس شكرى القوتلى في فندقه. وكنت على معرفة به بل وصداقة منذ أيام منفاه في الإسكندرية في أوائل الخمسينات، فقد كنا نجتمع عند «أديب بك

تي الأعمال السورى وخال زوجتى - في داره بالإسكندرية، وكثيراً
ـنة أمور أمّتنا العربية ووسائل النهوض بها، إلاّ أننى وجدت شكرى
لوا ت به في بيروت يتخذ مواقف جديدة يُشتَم منها ثقته المطلقة في
لي ي وحسن نواياه نحو العالم العربى وضرورة التعاون معه تعاوناً
ها ظر شكرى بك- التعاون مع الإتحاد السوفييتى هو الوسيلة الوحيدة
ال ة من قرون التخلف الكثيرة... وشدّد شكرى بك علي أن مقاطعة
ي، ب وطنى وضرورة حتمية مهما كانت التضحيات... ولما كانت
ني جاملة، واستئنافاً لعلاقة صداقة سابقة، فقد تحاشيت التعمق في
ية ي زيارتي تلك تاركاً ذلك لإجتماع الغد.

لم ي السفارة العراقية وزرت الملك فيصل الثانى ملك العراق، وتعرفت
!؟ ائة خُلقه وتواضعه الشديد ومشاعره العربية الأصيلة، وكان يتحلّى
ـة سياسية بروح وطنية قومية، وكان شاباً في العشرين من عمره
ـة بيرة من المعاونين المخضرمين المدنيين والعسكريين لذلك حاولت أن
)، ـه في بحث المواضيع الحسّاسة لا لشئ إلاّ لأنني لا أطمئن لمعالجة
ي م جمع لا أعرفه، وقد يكون فيه من يسرب ما يسمع من حديث
. ه الأسباب شعرت ببعض الحرج عندما فاجأني الملك فيصل الثانى
س رة الملحق العسكرى المصرى وطلب منى أن أروى له تفاصيلها،
ى علم تام بأخبارها، فاضطررت كارهاً أن أروى له باختصار قصة
ما كنّا قد اكتشفناها في طرابلس منذ أيام! وفي طريقي إلي فندقى
ها كانت تنتابنى مخاوف من أن يتسرّب حديثى مع ملك العراق إلى
يا ريق أحد الحضور.

تحققت مخاوفى فقد سُرّب حديثي، مع حواش وإضافات، ليس
ك بل وللمصريين كذلك، (كما علمت في الأسابيع التي تلت ذلك

ن يوم التالي لوصولي بيروت حضرت اجتماع القمة العربي الذي عُقد
نا ري، وحضره جميع الملوك والرؤساء ما عدا الرئيس جمال عبدالناصر
مع من الحضور لأسباب قاهرة أملتها عليه الأحداث الأخيرة، فأناب عنه
غالب، سفير مصر في بيروت، والعقيد محمود رياض سفير مصر

في دمشق (الذي تولى فيما بعد منصب وزير الخارجية ثم أمين عام جامعة الدول العربية)، لينوبا عنه في الإجتماعات.

أذكر أن الموضوع الرئيسى كان إقتراح قطع جميع العلاقات العربية مع كل من بريطانيا وفرنسا عقاباً لهما لإعتدائهما الغادر على مصر وتآمرهما مع إسرائيل في ذلك العدوان.

وأعطيت الكلمة للملك حسين ملك الأردن فاستهلّ كلمته بهجوم مركّز شديد علي حكومة العراق وبنوع خاص على رئيسها نوري السعيد ناعتاً إياه بالخيانة وبأنه خطر على الأمة العربية وعلى العراق و.. «خطر عليك أنت يا جلالة إبن العم» (موجهاً كلامه للملك فيصل الثاني).. واستمر موجهاً كلامه للملك فيصل الثاني قائلا : ".. ولقد حذرتك مراراً من خطره وأنا أحذرك اليوم أمام قادة الأمة العربية.." ثم استمر الملك حسين في تأكيد مناصرته لمصر وللرئيس عبدالناصر بحماس شديد واصفاً إياه بأنه زعيم الأمة العربية الملهم، ودعا الحاضرين لنصرة مصر ورئيسها ولو استدعى ذلك التضحيات الجسام... وعاد مرة أخرى لهجومه على نوري السعيد. فما كان من الملك فيصل الثانى إلاّ أن قال كلاماً هادئاً لطيفاً كهذا الكلام : «لقد سبق وتباحثنا في هذا الموضوع يا جلالة ابن العم ومصلحة الأمة العربية أن نفتح صفحة جديدة من التعاون العربي المثمر الصادق وننسى الماضي ونطويه، لا سيما أمام ظروفنا الراهنة والأحداث الجسام التى تهدّد الأمة العربية».

ولقد أصبت بدهشة ممزوجة باستغراب شديد من صراحة وجرأة الملك حسين والتهم الخطيرة التي وجهّها إلى رئيس وزراء العراق-الذي لم يكن حاضراً في بيروت -واستغربت بل استهجنت أن يحدث هذا في أعلى اجتماع عربي. وأن تُترك تلك التهم الخطيرة معلقة دون رد يدحضها أو تحقيق يؤكدها أو يكذّبها.

ثم استأنف الملك حسين كلامه فتحدث عن اقتراح مقاطعة بريطانيا وفرنسا من قبل الدول العربية، فأشار إلى العون المالي الكبير الذي تقدمه بريطانيا للأردن لتسديد عجز ميزانيته وتغطية تكاليف جيشه (الفيلق العربي). وختم كلامه بالتعبير عن استعداده لقطع جميع علاقاته مع بريطانيا وفرنسا بشرط أن تتعهد الدول العربية وتتكفّل بتقديم مساعدة مالية معادلة لمساعدات بريطانيا المالية للأردن، وأن يكون التعهد العربي هذا تعهداً طويل المدى.

أنتهى الملك حسين من حديثه فطلبت الكلمة وقلت « إننا في ليبيا قد تعودّنا على مدى سنين بل قرون طويلة من شظف العيش والفقر والتقشّف، ويمكننا أن نعيش سنوات أخرى في تقشّف وفقر، لذلك فإننا، يا أصحاب الجلالة والفخامة، على استعداد لمقاطعة بريطانيا مقاطعة فورية مع ما يتبع هذا من فقد المساعدات المالية الهامّة التي نتلقاها منها والتي نعتمد عليها في تسيير أمورنا الحياتية وإصلاح ما خربته الحرب وتنمية موارد اقتصادنا الوطني. إننا على استعداد اليوم أن نقطع علاقاتنا مع بريطانيا وفرنسا، إذا كان هذا الإجراء الشديد الباتر هو حقاً في صالح الأمة العربية على المدى الطويل.. إننا على استعداد لقطع علاقاتنا مع المعتدين على الفور دون أن نشترط عليكم تعويضنا عمّا سنفقده من عون مالي بريطاني، ولكن شريطة أن يكون عملنا هذا في صالح الأمة العربية حقاً!»، وأضفت: «ولعل في عرضي الخطير هذا الذي نحن على استعداد لتنفيذه واحتمال ما ينتج عنه من تضحيات عظيمة، لعل في هذا ما يسمح لي أن أقترح عليكم أن نبحث أمورنا المصيرية بهدوء وبرود أعصاب وبعد تفكير عميق وحوار جاد بنّاء. ولا شك أن ما تتمتعون به، يا أصحاب الجلالة والفخامة، من حكمة ووطنية وخبرة سياسية طويلة وبُعد نظر يدعوكم إلى تجنّب اتخاذ قرارات مصيرية واجراءات سياسية خطيرة ونحن في حالة يسيطر علينا فيها غضب شديد من جرّاء العدوان الغادر على مصر وتحملنا موجة حماس عارمة لنصرة الشقيقة مصر في محنتها والإنتقام من المعتدين عليها، لذلك فإني أستسمحكم بأن أقترح أن نبحث أمورنا المصيرية بهدوء وحكمة وبعيداً عن مشاعر الغضب والإستنكار التي تنتابنا جميعاً، وبذلك نصل إلى قرارات حكيمة ونتخذ إجراءات قوية متّزنة فيها نصرة مصر وإدانة المعتدين، وفيها مراعاة لصالح الأمة العربية على المدى الطويل وفي هذا الإتجاه فإنني أتساءل: أليس من الأفضل أن نتخذ من بريطانيا وفرنسا مواقف شديدة قوية دون الوصول إلى القطيعة التامة التي تخلي الساحة أمام إسرائيل لتربط وتكرّس علاقاتها المتينة مع تلك الدولتين؟ لماذا لا نتجه إلى مطالبة بريطانيا وفرنسا بالإعتذار لمصر وتعويضها عن الأضرار التي أحدثها اعتداؤهما الغادر وندين ذلك العمل الهمجي، ولكن نمسك عن البتر النهائي لعلاقاتنا مع تلك الدولتين، لأن المقاطعة التامة تلحق بنا نحن العرب أضراراً أكبر بكثير مما تلحق ببريطانيا وفرنسا، والمقاطعة التامة كذلك تخلي الساحة أمام عدوّنا الحقيقي اسرائيل فتحصل من تلك الدولتين على العون المالي والسلاح المتطور الذى تستعمله ضدنا في اعتدائها المقبل على الأمة العربية!».

ثم انتقلت إلى شرح ظروف ليبيا الخاصة مع الدولتين المعتديتين، فقلت: «إننا استندنا على نصوص معاهدتنا مع بريطانيا فمنعناها من استعمال قواعدها وقوّاتها المرابطة في ليبيا في أي إعتداء على مصر، فقد منعنا الفرقة العاشرة المدرعة من اجتياح مصر من الصحراء الغربية المصرية، ورضخت بريطانيا لتمسكنا بنص وروح معاهدة التحالف معها التي تمنع قواتها المرابطة في ليبيا من الإشتراك في الإعتداء على أية دولة عربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن بريطانيا تقدم لنا ما يزيد عن أربعة ملايين جنيه استرليني سنويا كإيجار لتلك القواعد (التي لم تستعملها ضد مصر!) ونحن الآن في سبيل التفاوض مع بريطانيا لإعادة النظر في معاهدتنا معها بغرض تحجيم القوات البريطانية المرابطة في ليبيا ووضعها تحت رقابة ليبية فعّالة بحيث نطمئن لتحييدها في حالة حدوث أى نزاع بين بريطانيا وأية دولة عربية.

ونحن كذلك قد حصلنا من بريطانيا على تعهّد بزيادة عدد وعدة الجيش الليبي وتغطية تكاليفه من الخزينة البريطانية فضلاً عن أننا نطالب بريطانيا بزيادة قيمة الإيجار الذي تدفعه لنا.. فهل تريدونا، ونحن في هذه المعمعة من التفاوض أن نقطع علاقاتنا مع بريطانيا؟ لا سيما وقد التزمت بروح ونص معاهدتها معنا، فلم تعتد على مصر من ليبيا؟.

أكرر.. إذا رأيتم يا أصحاب الجلالة والفخامة، فائدة عربية مؤكدة من جرّاء قطع علاقتنا مع بريطانيا فنحن رهن إشارتكم».

أما عن علاقات ليبيا مع فرنسا فقد ذكرت لمجلس القمة: «أن علاقاتنا مع فرنسا لا يمكن أن تصل إلى حضيض أسفل من الحضيض التي وصلت إليه! لأننا تمسكنا بإجلاء قوات فرنسا عن جنوب ليبيا وهدّدناهم باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لو تباطأوا في الجلاء أو نقضوا اتفاقهم معنا على الجلاء، وذكرت كذلك أن العلاقات الليبية الفرنسية يشوبها شعور دفين من عدم الثقة والشك الشديد، ذلك لأن فرنسا تعرف جيداً أن ليبيا تمد الثورة الجزائرية بالعون والسلاح، ولكن فرنسا لم تتمكن من الحصول على دليل قاطع واحد يدين ليبيا أو يثبت أنها تقدم المساعدة للثورة الجزائرية ولذلك فإن فرنسا تحاول بكافة الطرق أن تجد أسباباً أو مبرّرات لإبقاء قواتها في جنوب ليبيا لمراقبة التحركات على الحدود الجزائرية. ولو أننا قمنا بقطع علاقاتنا مع فرنسا اليوم فإننا نكون قد قدمنا لها المبرّر اللازم لنقض اتفاقها معنا وبذلك تُبقى قواتها في جنوب ليبيا إلى ما شاء الله علماً بأن تاريخ جلاء آخر

جندى فرنسي عن التراب الليبي هو يوم ثلاثين من الشهر الجاري أي بعد أسبوعين من يومنا هذا. ومرة أخرى يا أصحاب الفخامة والجلالة نحن على استعداد لتنفيذ ما ترونه في صالح الأمّة العربية.»

وما أن فرغت من عرضي ذلك وإذ بأغلبية الأعضاء، الملوك والرؤساء، يبدون تقديرهم لموقف ليبيا وعطفهم على ما نواجهه من صعوبات قائلين أنهم لا يطلبون من ليبيا أن تتخذ أي إجراء ضد الدولتين.

بعد عصر ذلك اليوم ذهبت لتأدية زيارة مجاملة للملك حسين، حيث أنني لم اتمكن من زيارته يوم وصولي، وأمضيت معه ساعة كاملة في جناحه بفندق «سان جورج» وتطرق بنا الحديث إلى ما دار في جلسة الصباح من مناقشات حول العدوان الثلاثي على مصر، وشعرت أن من واجبي أن أقدم النصح لهذا الملك الشاب الممتلئ حماسة ووطنية، خاصة وأن المؤامرة المصرية ضد ليبيا لم يكن قد مضى على اكتشافها إلاّ بضعة أيام فقط، وكنت لا زلت تحت تأثير صدمتها، والخشية من أن يكون هناك تخطيط لمؤامرات مماثلة ضد دول عربية أخرى، قد يكون الأردن من بينها.

ومهّدت لكلامي بأن ما دفعني لما أنوي من مصارحة معه هو ما أشعر به من حب وإعجاب بشخصه، ومن تقدير وفهم للمشاكل التي يواجهها، وكذلك لأن الملك إدريس، الذى كان الملك حسين يخاطبه بلقب «العم»، يحمل له الود الخاص والتمنيات الطيبة الصادقة. ولذلك فإنني أرجو جلالته أن يتسّع صدره لبعض النقد وبعض النصح. وكان رد الملك حسين مشجعاً وفي تواضع أخجلني!

قلت.. لقد لاحظت في مواقف جلالته حماسة زائدة في تأييد الرئيس عبد الناصر، كما لاحظت عداءً شديداً في مواقف جلالته من حكومة العراق ورئيسها نوري السعيد، ممّا أوحى إليّ أن جلالة الملك يطمئن اطمئناناً تاماً لمصر ورئيسها وينسّق ويتعاون معها ضد العراق وحكومته، وبينما لا أدّعي اطّلاعاً على شئون العراق أوسع من إطلاع جلالته، وكذلك لا تحدوني أية رغبة في الترافع عن حكومة بغداد والدفاع عنها فإن جلالته أدرى بنوايا العراق نحو الأردن فمركزه العالي وصلته الوثيقة بالعائلة المالكة العراقية توفر له فرص الإطلاع الأوسع على تلك الأمور.. ولكنني أود أن أنصحه بأن يكون تنسيقه مع النظام في مصر وثقته به وبرئيسه محل رقابة دائمة، إنني لا أنصح جلالته بنفض يده من التعاون مع مصر أو إلى عدم الثقة بها، ولكنني أنصحه بأن يدقق ويحذر ويراقب فقد يكون الخطر عليه

وعلى الأردن من النظام المصري الحالي، والمثل العربي يقول «ويؤتي الحذر من مأمنه!» ثم قلت إنني لا أتمنى أن يحدث له ما حدث لنا مع إخوتنا المصريين، فقد ساعدناهم بأقصى ما يمكننا وعرّضنا استقرار واستقلال وطننا للضياع في سبيل نصرتهم،وتمكنّا من إرغام بريطانيا العظمى على تجميد قواتها المرابطة في ليبيا ومنع استعمالها ضد مصر.. فماذا كان جزاؤنا من الشقيقة الكبيرة؟ اكتشفنا ونحن في وسط معمعة نصرتها، مؤامرة كبرى يدبّرها ويقوم بتنفيذها الملحق العسكري المصري، مؤامرة لو تمت، لا قدّر الله، لنسفت أهم مراكز الحكومة الليبية ومساكن قادتها بل وكثيراً من المرافق العامة الأساسية لمدينة طرابلس. وكان الملك حسين يستمع لحديثي بتعجّب ودهشة ثم تساءل هل كان عمل الملحق العسكري بعلم الرئيس جمال عبدالناصر؟ قلت إن لم يكن بعلم الرئيس جمال عبدالناصر فلا شك أن الملحق العسكري المصري قد حصل على موافقة سلطات عليا في بلاده، ربما المشير عامر مثلاً، وربما لم يصل علم هذه المؤامرة إلى الرئيس عبدالناصر نفسه، ولكن لا يعقل أن يقوم الملحق العسكري المصري بمؤامرة كبرى مثل التي وصفتها دون غطاء من سلطات بلاده العليا.

وحاول الملك حسين أن يلتمس الأعذار للنظام المصري مؤكداً أنه لا يمكنه الظن بأن الرئيس عبدالناصر يسمح بمثل هذا العبث الخطير في الظروف المصيرية التي تعيشها الأمة العربية ثم استطرد شارحاً الصعوبات والأخطار التي تحدق بمصر من جرّاء العدوان الغادر عليها وأن واجب العرب جميعاً أن يلتفّوا حولها ويساندوها بكل إمكاناتهم، وأبدى أمله ألاّ تؤثر مؤامرة الملحق العسكري المصري في موقف ليبيا نحو مصر.

قلت إنني لا أدعو لأي اتجاه يخالف ما تفضل به جلالته فالتزامنا بنصرة مصر أساسي ومبدئي وسنسير فيه إلي آخر مدى، إلاّ أنني رأيت من واجبي أن أحذره حتى لا يحدث له ماحدث عندنا، وكررت للملك حسين مشاعر التقدير والود الذي نحمله في ليبيا ملكاً وحكومة وشعباً للأردن الشقيق ولجلالته بنوع خاص. وخرجت من اجتماعي مع الملك حسين ينتابني شعور قوي هو مزيج من الإعجاب بشجاعته وذكائه مع خوف شديد عليه من حماسته واندفاعه، ولو أن تحذيري له من المؤامرات المصرية ربّما قد جعله يكبح من جماح حماسته تجاه النظام المصري، إلاّ أنه مع الأسف حدث له ما كنت قد حذرته منه بعد أقل من سنة من اجتماعي به وتحذيري

له، حيث تم اكتشاف مؤامرة مصرية لقلب نظام الحكم واغتيال الملك، وما نجّاه من مؤامرة النظام المصري تلك إلاّ عناية الله جلّت قدرته!

صباح اليوم الثاني استأنف مجلس القمة اجتماعه في القصر الجمهوري اللبناني وكان الموضوع الرئيسي هو ما يمكن أن تقدمه الدول العربية من عون مادي وسياسي للشقيقة مصر. وأذكر فيما أذكر، أنني اقترحت عندما تركزت المناقشة على وسائل نصرة الشقيقة مصر سياسياً، أن يوجه مجلس القمة العربي رسالة شكر وتقدير للرئيس الأمريكي الجنرال ايزنهاور تقديراً لموقفه الشجاع النبيل عندما وقف يؤيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويصرّ على ضرورة وقف العدوان الثلاثي على مصر وانسحاب القوات الغازية من منطقة القناة، ويدين العدوان بقوة وإصرار يرغم حليفتيه، بريطانيا وفرنسا، على التراجع السريع المخزي. وشرحت أنني أهدف باقتراحي هذا إلى إقامة جسر قوي من التفاهم بين الدول العربية وواشنطن، وننتهز فرصة وجود رئيس أمريكي نزيه شجاع قليل التأثر بالضغوط الصهيونية ونبني معه صداقة وتفاهم بين بلادنا وبلاده، لا سيما بعد أن ظهرت اسرائيل أمام العالم بوجهها القبيح، وجه الإعتداء والغدر.

وما أن انتهيت من عرض اقتراحي وإذ بي اواجه معارضة شديدة من الرئيس شكري القوتلي الذي أعطاني، بصوته الجهوري، محاضرة طويلة ملخّصها أن الذي يستحق الشكر والتقدير والثناء، إنماهو المارشال "بولجانين" رئيس الإتحاد السوفييتي.

وأسهب الرئيس القوتلي (العائد منذ أيام قليلة من زيارة رسمية لموسكو)، في وصف مشاعر العطف على القضايا العربية التي لمسها من القادة السوفييت ومساندتهم الصادقة لمصر ورغبتهم الأكيدة في دعم الجهود العربية في وجه عدوهم الإسرائيلي. وأشار الرئيس القوتلي إلى تهديد المارشال بولجانين بنسف بريطانيا وفرنسا بالصواريخ إذا لم توقفا عدوانهما على مصر، وختم عرضه بأن اقترح أن يوجه مجلس القمة العربية شكره وتقديره للمارشال بولجانين رئيس الإتحاد السوفيتي، وليس للرئيس الأمريكي أيزنهاور.

وطلبت الكلمة وقلت، بعبارات اخترتها بحذر، إنني لا أجادل ولا أشكك فيما عرضه فخامة الرئيس القوتلي عما لقيه من القادة الروس، وهذه أمور تسرنا جميعاً. غير أنني أود أن ألفت نظر أصحاب الجلالة والفخامة إلى البون الكبير والفرق العظيم بين موقف موسكو وموقف واشنطن، فبينما تؤيدنا موسكو - بتهديد أعدائنا

بالصواريخ- كما ذكر فخامة الرئيس القوتلي- إلاّ أنها تؤيدنا ضد أعدائها التقليديين. وفي ذهني شكوك كثيرة في جدّية التهديد ومدى تأثر بريطانيا وفرنسا به. أما واشنطن، وبالذات الرئيس ايزنهاور، فقد ضغط بالفعل وقطع المدد المالي والبترولي عن حلفائه، بريطانيا وفرنسا، وهدّدهما وأرغمهما على إيقاف العدوان والإنسحاب الفوري، فهل يستوي عند فخامة الرئيس القوتلي من يؤيدنا ضد أعدائه التقليديين مع من يؤيدنا ضد حلفائه التقليديين؟ ألا نوزن ونعيّر كل عمل سياسي بالنوايا المحيطة به والمسببة له؟

رد الرئيس القوتلي(دون تفكير)« لا تهمنا النوايا ... المهم عندنا العمل... لقد هدّد بولجانين باستعمال الصواريخ فأوقف تهديده العدوان الثلاثي..!» .

قلت يا فخامة الرئيس « إنما الأعمال بالنيات وأهم عنصر في تقدير أي عمل هو النية الدافعة له». وهنا وجدت نفسي أدخل في جدل مع رجل أحترمه وأقدره وشعرت بأن « شكري بك» لا يزال تحت تأثير المعاملة الممتازة التي لقيها من الروس وأن لا فائدة في الجدال معه ولم يتدخل أحد من القادة العرب لدعم اقتراحي فاضطررت لسحبه.

واليوم وبعد ثلث قرن من هذا الحوار أشعر بالأسف والأسى أن بعض قادة العرب منذ تلك الأيام وإلى يومنا هذا، قد ساهموا بقصر نظرهم واستخفافهم بعدوّهم، في ترك الساحة خالية أمامه فعاث فيها فساداً، واستغل جهل الأمريكان بقضايا المنطقة وسذاجتهم السياسية ونجح في تكريس نفوذه، بل سيطرته على القرار الأمريكي بحيث أصبح النزاع العربي الإسرائيلي هو في الواقع نزاع عربي ضد حلف أمريكي- اسرائيلي!

إنني لا أعني بكلامي هذا أن ما ذكرت هو السبب الوحيد الذي أدّى إلى سيطرة اسرائيل على مراكز القرار الأمريكي سواء في البيت الأبيض أو في الكونجرس أو الإعلام، ولكنه لا شك عندي أنه أحد الأسباب الرئيسة التي أوصلتنا إلى الوضع الأليم الذي يعاني منه العالم أجمع، أعني وضع سيطرة اسرائيل على أكبر وأقوى دولة في العالم. وليسمح لي القارئ أن أستطرد في هذا المجال فأروي القصة الآتية:

في شهر يونية سنة ١٩٨٤ كنت أزور صديقي القديم الرئيس السابق « ريتشارد نيكسون» في مكتبه بنيويورك، وبعد حديث عن ذكريات الماضي خصوصاً زيارته لطرابلس في ربيع عام ١٩٥٧ انتهزت الفرصة وقلت يراودني سؤال

صريح أود أن أسمع منك ردّك عليه وتبريرك له. قال «سأجيبك بالصراحة التي تعودنا عليها». قلت «إنني أعرف أنك في إعادة انتخابك لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٣ لم تكن مدينا لليهود بأي عون أو تأييد». قال «بل بالعكس لقد بذلوا جهداً كبيراً لإسقاطي!» قلت «إذن فإن سؤالي يزداد حيرة... هل لك أن تفسّر لي لماذا، وأنت لم تكن مدينا لهم بأي شيء، لماذا ساعدت اسرائيل وأنقذت جيوشها وزوّدتها بأحدث الدبّابات التي نقلتموها لها جوّاً وأوصلتموها لها إلى جبهة القتال أثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣؟» نظر إليّ الرئيس نيكسون نظرة استغراب من سؤالي، وقال «يا صديقي كنت أظنّك أكثر اطلاعاً على مجريات الأمور في بلادنا دعني أصارحك بأن من يجلس في المكتب البيضاوي (يعني مكتب رئيس جمهورية الولايات المتحدة) لا بد له من مساعدة اسرائيل سواء كان مديناً لها بشيء أو لم يكن مدينا لها بأي شيء! أتعرف خلية النحل وما يحيطها من طنين النحل ولسعاته؟! إن المؤسّسات الإسرائيلية وعملاء إسرائيل والجمعيات اليهودية، والأروقة (LOBBIES) اليهودية كل هذه المؤسسات الجهنمية تحيط بمن يتولى رئاسة الجمهورية في واشنطن منذ يومه الأول إحاطة النحل بخليته، ولابد له (أي الرئيس)، خشية لسعها وطنينها، من أن يتجاوب معها حتى لو كان يكره اسرائيل، كما هي حالي أنا. هذا هو وضعنا في أمريكا يا عزيزي أصارحك به حتى تكون على بيّنة!».

وأعترف بأنني أصبت بخيبة أمل قوية عندما سمعت هذا الكلام من الرئيس الذي اعتبرته دائماً أكثر رؤساء أمريكا إطلاعاً على الشؤون الدولية!

أنهى مؤتمر القمة أعماله، وأصدر عدة قرارات تأييداً لمصر في مواجهة ما تتعرض له من هجمة استعمارية ضارية، ووافقت ليبيا على كل تلك القرارات وأيدتها بشدة بدون أدنى تحفظ، وبدون أدنى تأثر بمؤامرات النظام المصري ضد أمن ليبيا واستقرارها تلك التي لم يمض على اكتشافها وافشالها سوى أيام معدودة.

ولنرجع إلى أواخر عام ١٩٥٦ وإلى مدينة طرابلس لنستأنف كلامنا عن تلك الأيام الحافلة بالأحداث السياسية الخطيرة.

رجعت الى طرابلس وبدأت مع زملائي في مجلس الوزراء سلسلة طويلة من الإجتماعات لإعادة النظر في السياسة الليبية على ضوء التطورات الأخيرة في عالمنا العربي. فبدأنا أولاً ببحث المعطيات الجديدة في علاقاتنا العربية عموماً وعلاقاتنا مع مصر بنوع خاص، ثم حدّدنا معالم علاقاتنا مع الدول الأجنبية وخاصة بريطانيا.

تدهور العلاقات السياسية
بين ليبيا ومصر

لقد كانت علاقات ليبيا مع مصر هي إحدى الركائز الرئيسة في سياستنا الخارجية، فقد كانت العلاقات الأخوية مع الرئيس جمال عبدالناصر والتنسيق العميق مع مصر في تعاملنا مع الغرب، وظهور ليبيا أمام الدول الغربية كدولة عربية لها روابطها الراسخة في العالم العربي، وتعامل ليبيا مع الغرب كعضو في مجموعة عربية قوية لا كدولة معزولة عن انتمائها العربي، ثم استعمال ليبيا لعلاقاتها وتنسيقها مع مصر في تنفيذ سياسة المزايدة بين الغرب والشرق، وحصول ليبيا على مساعدات قيمة من الدول الغربية نتيجة لاتباع تلك السياسة على مدى سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦، كل ذلك أعطى ليبيا ثقلا سياسيا بالغ الأهمية. ثم حدث ماشرحته من اكتشافنا لمؤامرة الملحق العسكرى المصرى التي هزت أسس علاقتنا مع مصر هزا عنيفا وشرخت جدار الثقة بين البلدين. وزاد من فداحة الأزمة أن أخبارها انتشرت انتشار النار فى الهشيم، لاسيما بعد ماوزع الملحق العسكرى المصرى منشورات تهاجم الحكومة الليبية وتكيل لها الشتائم، فكانت حماقته الأخيرة في اذاعة فضيحته بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير! إذ لم يعد في استطاعتنا، برغم جهودنا الصادقة، كتمان أخبار المؤامرة والسعي لتسوية آثارها في السر والكتمان. لقد علمت الدوائر البريطانية والأمريكية بتفاصيل تدهور علاقتنا مع مصر فلم يعد في الاستطاعة التظاهر أمامهم بأي شكل على أن الأمور لا زالت على ما يرام في العلاقات الليبية ـ المصرية. وأهم من مظهر علاقتنا مع مصر في نظر الدول الغربية، فإن جوهر تلك العلاقات قد أصيب في الصميم، فلم تعد لدينا ثقة كبيرة فى نوايا النظام المصرى نحو ليبيا، فحل الشك محل الثقة والاطمئنان، وخيّم النفور محل التقارب والتعاون خاصة بعد أن تأكد لدينا تبنّى النظام المصرى لسياسة تصدير

الثورة إلى الدول العربية (الرجعية كما كان يدعوها عبد الناصر)، واسقاط أنظمة الحكم الملكية القائمة فيها، وإقامة أنظمة حكم جمهورية تابعة، أو موالية - على الأقل - للسياسة المصرية. واضطررنا لاتباع طرق جديدة والنهج على سياسات متعددة لتخفيف، وتنويع اعتمادنا على مصر فى كثير من المجالات، وسعينا إلى ربط وتقوية صداقات عربية وتعاون مع دول عربية كثيرة للاستعاضة عن التعاون والتنسيق الليبى-المصرى- الذى إنتهى دوره مع نهاية عام ١٩٥٦.

وتقوية لعلاقاتنا مع المملكة العربية السعودية دعونا الملك سعود (ملك السعودية) لزيارة ليبيا زيارة رسمية وتحادثنا معه، أعنى الملك إدريس وصاحب هذه المذكرات، فى قضايا الساعة العربية وفى العلاقات الثنائية.

وربطت تلك الزيارة الملكية أواصر الصداقة بين البلدين، وأعطت السياسة الليبية - العربية ركيزة هامة فى المشرق العربى.

كذلك قمت بزيارة رسمية لتونس ورد ذكرها فى جزء آخر من هذه المذكرات. ثم زار الحبيب بورقيبة ليبيا فى شهر مارس عام ١٩٥٧. وكانت زيارته زيارة رسمية وشعبية تم فيها التنسيق والتفاهم بين بلدينا، وأعطت السياسة الليبية ركيزة عربية هامة فى المغرب العربى.

ولبّى رئيس الوزراء التركى عدنان مندريس دعوتى لزيارة ليبيا فى اوائل سنة ١٩٥٧ وتباحثنا وتفاهمنا في أمور كثيرة تهم بلدينا، وحصلت منه على عون مادي كبير من السلاح والعتاد للثورة الجزائرية، وقد أشرت إلي ذلك في الجزء الخاص بثورة الجزائر.

وزارنا كذلك في أوائل سنة ١٩٥٧ نائب رئيس وزراء إيران «السيد انتظام»، وكان له فضل تشجيعي على محاولة الإتفاق البترولي مع شركة «أجيب» الإيطالية كما أوردتها في الجزء المسمى «قصة البترول الليبي». وطبعا جري بيننا بحث وتفاهم واسعين، وكان يحمل رسالة من شاه إيران إلى الملك إدريس.

وقمنا بالعديد من مساعي التقارب والتفاهم مع دول عربية وإسلامية أخرى.كان الهدف الحقيقي من تلك الجهود هو تعويض ليبيا عن فقدان دعامة التعاون والتنسيق الليبي- المصري كي لا تبقى ليبيا معزولة، أمام الغرب، عن العالمين العربي والإسلامي.

غير أنني أعترف اليوم أنه ربما كان بالإمكان معالجة أزمة تدهور الثقة مع مصر بطريقة أكثر حكمة واعتدالاً من الطريقة التي عالجتها بها لا سيما وأن السفير المصري (الفريق أحمد حسن الفقي) بذل جهوداً صادقة في محاولات كثيرة ليجمعني مع الرئيس عبدالناصر في جلسة مصارحة «وغسل قلوب» وكنت أقابل تلك المحاولات بسلبية وتسويف، ربما عذري لأنني شعرت بألم شديد وبإحباط عظيم عندما اكتشفت أن الذي كنت أحاول إنقاذه من خطر أكيد كان يحاول أن يطعنني طعنة نجلاء في ظهري، خاصة وأن النظام المصري لم يقدّم أي بادرة حقيقية تدل على حسن النية وتقنع الحكومة الليبية بأن هناك رغبة صادقة في تجاوز آثار أزمة المؤامرة، كأن يحيل الملحق العسكري للتحقيق، أو أن يتم إيقافه عن عمله، وتقديمه إلى المحاكمة، أو أي إجراء عملي تشعر معه الحكومة الليبية بأن النظام المصري نادم على فعلته ويهدف إلى التكفير عن التورط في التآمر على أمن واستقرار ليبيا.

وكذلك فإن النظام المصري لم ينصف ليبيا في موقفها البطولي تجاه العدوان الثلاثي على مصر، بل ـ على العكس من ذلك ـ بدأ بحملة من التشكيك الظالم والغمز في الموقف الليبي، وقد سبق أن تحدثت عن ذلك في الباب السابق.

وأعترف أنني لم أستطع أبداً التغلب على شعور المرارة والإحباط ذلك، وربما كان عليّ أن أكون أكثر مرونة وأوسع أفقاً وأن أتعامل مع السياسة والسياسيين في القيادة المصرية بقيم ومعايير أقل صلابة وأكثر مرونة. ولكن في ذلك الوقت، تحجّر تفكيري وتصلّبتُ في نظرتي وهالني ما لمست من خيانة الأصدقاء والأشقّاء الذين وثقت بهم وأمنت جانبهم، ولكن كما قالت العرب «ويؤتي الحذر من مأمنه-والحين قد يسبق جهد الحريص»!

تدهور العلاقات الليبية البريطانية

أعود بذاكرة القارئ إلى ما شرحت في الأجزاء السابقة عن محادثاتي الرسمية مع الحكومة البريطانية أثناء زيارتي الرسمية إلى لندن في شهر يونية ١٩٥٦م. فقد توصلنا إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية يتلخّص في أنه تمشياً مع رغبتنا في جعل معاهدة التحالف والصداقة بين ليبيا وبريطانيا معاهدة تحالف حقيقي، وسعيا إلى تطوير وتنمية العنصر الليبي في ذلك التحالف لكي يكون التحالف في المستقبل القريب تحالفاً بين أنداد وليس اتفاقاً بين عبيد وأسياد. فقد توصلنا إلى الاتفاق على النقاط التالية:

أ- قبلت الحكومة البريطانية بأن تتكفّل بأعباء زيادة الجيش الليبي إلى خمسة آلاف مقاتل كمرحلة أولى على أن يتولى خبراء الدولتين بحث هدف ليبيا في أن يصل عدد الجيش الليبي إلى عشرين ألف في المرحلة الثانية. كما تتكفّل بريطانيا بتقديم العتاد والسلاح الحديث للجيش الليبي على نفقتها.

ب- اتفقنا على إنشاء نواة اسطول بحري ليبي وتتولى بريطانيا تزويدنا بالقطع البحرية الحديثة كما تتولى تدريب سلاح البحرية الليبي الجديد.

ج- تركنا موضوع نواة سلاح الطيران الليبي مؤقتاً إلى أن نتفق مع أمريكا على أن تتحمل هي أعباءه.

د- اتفقنا على زيادة العون المالي البريطاني للخزانة الليبية بمقدار مليون جنيه استرليني في السنة وقبول مبدأ تزايد العون المالي تمهيداً لمفاوضات الخمس سنوات المقبلة التى تبدأ عام ١٩٥٨.

هـ- ثم الإتفاق مبدئياً على أن تنمية الإقتصاد الليبي تحتاج إلى أموال أكثر مما هو

متوفر من العون الغربي، والإتفاق على تنسيق العمل بين الحكومة الليبية والحكومة البريطانية إما لإقناع واشنطن بزيادة مساعداتها للتنمية الإقتصادية الليبية أو زيادة مساهمة بريطانيا لتلك الأغراض مباشرة، وفي حالة اكتفاء ليبيا بما تحصل عليه من عون غربي فإنها، أي ليبيا، ستصرف النظر عن السعي وراء العون المالي من المعسكر الشرقي.

هذه هي النواحي المادية التي حصلنا عليها من تلك المحادثات بعد جهد وضغط شديد لم يخل من تهديد مبطّن ومزايدة ومراوغة، ولو أن تلك المحادثات قد قوّت من علاقاتنا بلندن وأزالت بعض الشكوك التي كانت عالقة في أذهان البريطانيين عن اتجاهاتي وأهدافي السياسية، إلاّ أنني لا أستطيع أن أقول أن علاقاتنا مع لندن أرسيت على أسس من الثقة التامة فقد ظل بعض الشك وبعض الحذر ينتاب العلاقات الليبية البريطانية، ولعله من المناسب أن أنقل هنا للقراء الوثيقة السرية رقم JT 1053/108 ورقم الملف (FO 371/119728) المؤرخة ٧ أكتوبر ١٩٥٦ (أى قبل الإعتداء الثلاثي على مصر) والتي تلخص محادثات أجراها وزير الخارجية البريطاني «سلوين لويد» مع وزير الخارجية الأمريكي «دالاس» بخصوص ليبيا، والتي يظهر منها بجلاء مدى التململ وعدم الثقة السائدة آنذاك بين ليبيا والغرب.

قال وزير الخارجية (البريطاني) :

«لقد وافقنا، ليس فقط على زيادة دعم الميزانية الليبية فحسب والإستمرار في تقديم مساعداتنا الأخرى بل لقد وافقنا على تمويل زيادة الجيش الليبي إلى ما يقرب من خمسة آلاف. ولكن ليس في إمكاننا أن نقوم بكل شئ بمفردنا. إن الليبيين يطالبون الآن بإنشاء سلاح طيران وسلاح بحري، ثم أن الولايات المتحدة تقدم مساهمة كبيرة للإقتصاد الليبي، ولذلك فإن وزير الخارجية (البريطاني) يتساءل هل يمكن أن تتحمل الولايات المتحدة عبء ومسئولية إنشاء سلاح الطيران الليبي؟».

رد المستر دالاس (وزير الخارجية الأمريكي):

أن خبراء الولايات المتحدة لا يحبّذون كثيراً فكرة تأسيس سلاح طيران ليبي، فمن الضروري ألاّ يمكّنوا (الليبيين) من الطيران فوق قاعدة "ويلس" الإستراتيجية النووية. فرد وزير الخارجية البريطاني أنه يظن أن الليبيين لا يريدون إلاّ الحصول على بعض الطائرات ربما للتدريب، رد مستر دالاس أن الولايات المتحدة قد تقبل البداية بهذه الطريقة ولكنه يخشى أن تزداد شهيّتهم (أي شهية الليبيين) ومهما كان من أمر فقد وافق مستر دالاس أن يبحث موضوع مساعدة الولايات المتحدة لإنشاء سلاح طيران ليبي.

ثم قال وزير الخارجية البريطاني :
لابد لنا أن نقرر إلى أي مدى نحتاج لليبيا؟ وما هو مقدار العون المالي الذي نستطيع تقديمه؟
ثم سأل المستر دالاس زميله البريطاني، «ولكن أين يقف بن حليم؟» فرد وزير الخارجية البريطاني «إن بن حليم من الضخامة بحيث أنه يستطيع أن يقف في الجانبين في وقت واحد!» (أي معنا وضدنا!).
(انظر ملحق رقم ٨٤)

هذا المحضر السرّي لما جرى بين وزيري خارجية بريطانيا وأمريكا يظهر بجلاء ويلخّص في كلمات شعور التململ وعدم الثقة الذي بدأ يسيطر على علاقات ليبيا مع الغرب حتى قبل وقوع الإعتداء الثلاثي على مصر. أما بعد وقوع العدوان وإصرار ليبيا على تجميد القوات البريطانية المرابطة فوق ترابها فإن شعور التململ وعدم الثقة انقلب لدي بريطانيا إلى غيظ دفين ورغبة أكيدة في الإنسحاب من ليبيا ومحاولة التخلص من أعبائها ومحاولاتها للإبتزاز. كمايتضح من الوثيقة السرية للغاية رقم JT 1053/136 وملفها رقم FO 371/119729 المؤرخة ٧ و٨ و٩ ديسمبر ١٩٥٦ . ,وإنني أستدل ببعض فقراتها الهامة هنا وقد نشرت النص الكامل لصورة من النص االانجليزي وترجمته بالعربية بالوثائق الملحقة.

ورد في الفقرة الثالثة من الوثيقة ما يأتي (والكلام لمدير عام قسم أفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية):

«لما كانت الإعتبارات المالية في غاية الأهمية فإنه يمكننا"بقرصة" واحدة بتر تسهيلاتنافي ليبيا بتراً صارماً وذلك بتوفير تكاليف الحفاظ على قواتنا في ليبيا وتوفير جزء كبير من الدعم الذي ندفعه لليبيا، ولكن هذه التوفيرات يمكننا إجراءها بعد سنة ١٩٥٨، ذلك لأن تعهداتنا لليبيا تستمر إلي سنة ١٩٥٨، وكذلك لكي يكون لدينا الوقت اللازم لإعادة نشر وتوزيع قواتنا(خارج ليبيا)».

وورد في الفقرة الخامسة من نفس الرسالة :

«وفي هذه الظروف الصعبة يطالبنا بن حليم بما أسماه"إعادة النظر في معاهدة التحالف» ومطالبه تتلخص في النقاط الثلاث الآتية :

أ - أن نتعهد بأننا لن نستعمل قواتناالمرابطة في ليبيا ضد أي بلد عربي وكذلك لا نستعمل قواتنا بأي طريقة تخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ب - أن ننقل معسكرات القوات البريطانية بعيداً عن المدن الليبية.

ج - أن تتعهد بتغطية تكاليف زيادة الجيش الليبي عدداً وعتاداً، وفي نفس الوقت وبنفس مقدار زيادة الجيش الليبي نقلل ونحّجم عدد القوات البريطانية المرابطة في ليبيا - بل لقد بلغنا أن بن حليم يفكر جدياً في استبدال البعثة العسكرية البريطانية (التي تقوم بتدريب الجيش الليبي) ببعثةعسكرية عراقية.

ويبدو لي أنه من غير المعقول في الظروف التي شرحتها أن نوافق «بن حليم» على طلبه بخصوص تحمل (الخزانة البريطانية) لتكاليف توسيع الجيش الليبي عدداً وعتاداً كما أنصح بأن نتمسّك باحتفاظنا بحق استعمال قواتنا التي قد نبقيها في ليبيا - ضد أي بلد عربي يعمل ضدنا بالتعاون مع روسيا».

وأخيراً يعلق وكيل الخارجية البريطانية الدائم على المذكرة بالآتي:

«إنني أعتقد أن المذكرة بعاليه هي على صواب عندما اقترحت تخفيض قواتنا البرية في ليبيا تخفيضاً صارماً بل ربما من الأفضل أن نسحب قواتنا جميعها من ليبيا في المستقبل القريب.

وإذا كان من الضروري الإحتفاظ بقوة صغيرة لردع المصريين وحماية الملك فربما وجدنا بعض المبرّرات لذلك ولكنني أرى أن قواتنا البرية في ليبيا لا تعطي حلف بغداد أية مساندة على الإطلاق وكما أرى الأمور الآن فإنني أميل إلى اتخاذ قرار سحب جميع قواتنا من ليبيا».

(ملحق رقم ٨٥)

ولعلّ ما ورد في البرقية رقم ٥٩٠ المؤرخة ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦ الساعة ١٢,٣٠ الموجهة من الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية إلي السفير البريطاني بطرابلس ما يوضح للقارئ مستوى التردي الذي انحدرت اليه علاقاتي مع حكومة لندن، تقول البرقية:

١- رداً على برقيتكم رقم ٤٨٢ الخاصة بطلب إعادة النظر في معاهدة التحالف الأنجلو-ليبية.
في الوقت الذي نشعر فيه أن هذا الطلب (طلب الحكومة الليبية) قد سببته الحالة الداخلية التي يواجهها بن حليم فإن هذا الطلب يجعلنا نستعجل إعادة تقييم تسهيلاتنا في ليبيا أي قواعدنا البرية والجوية وبحث مستقبلها وكذلك يجعلنا نبحث إلي أي مدى سنضطر للوقوع تحت رحمة الابتزاز (أي ابتزاز بن حليم) مما يجعلنا نتخلّى عن تسهيلاتنا هناك. إن هذا الموضوع يستدعي بحثاً متروياً.

٢ - أرجو أن تزوّدني بآرائك (بالحقيبة الدبلوماسية القادمة) ويهمني أن أعلم منك بنوع خاص إلى أي مدى تظن أن هذه المناورة الأخيرة هي مثال آخر على طبع بن حليم الإنتهازي! وإلى أي مدى تظن أن (مؤتمر القمة العربية) في بيروت قد شجعه على هذه المناورة الجديدة. كما أود أن تبيّن لي ما تظنه عن أن بن حليم قد تأثر في مناورته الأخيرة بمثال الأردن؟

٣- سأحدد لكم في برقيتي القادمة الخطوط الرئيسة لردنا الذي تقدموه لبن حليم.

(انظر ملحق رقم ٨٦)

ولو أنني لم أكن على علم بما كان يدور في أروقة الحكومة البريطانية في نوفمبر ١٩٥٦ (حيث لم أطلع على الوثائق السرية التي نشرتها بعاليه إلاّ مؤخراً) الآ أنني كنت أشعر بأن سُحباً كثيفة من الشك وعدم الثقة وخيبة الأمل كانت تنتاب ممثلي الحكومة البريطانية، فقد اكتشفوا فجأة أن قواتهم التي جهّزوها على التراب الليبي لغزو مصر قد شُلَّت حركتها تماماً وأصبحت عديمة الفائدة في مخططات هيئة أركان الحرب الإمبراطورية، وفي نفس الوقت تطالبهم الحكومة الليبية بطلبات باهظة التكاليف وتحاول فرض قيود جديدة والحصول على تعهدات صارمة... في هذا الجو وبعد رجوعي من مؤتمر القمة العربي في بيروت عقدنا، زملائي وأنا، سلسلة طويلة من اجتماعات مجلس الوزراء تدارسنا فيها الموقف وحددنا الخطوط الرئيسية لمعالم علاقتنا الجديدة مع بريطانيا وألخصها فيما يلي:

١- مطالبة الحكومة البريطانية بإعطائنا تعهداً صريحاً علنياً بأنها لن تستخدم قواتها المرابطة في ليبيا ضد أي بلد عربي بأية طريقة وفي أية ظروف، وكذلك بأن لا تستعملها بأية طريقة تخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأن يكون هذا التعهد الصريح بنداً جديداً يضاف إلى بنود معاهدة التحالف الليبية-البريطانية.

٢- أن يسمح للجيش الليبي بالرقابة التامة على القوات البريطانية المرابطة في ليبيا للتأكد من تطبيق ما ورد في البند رقم (١) في حالة حدوث أي نزاع بين بريطانيا وأية دولة عربية.

٣- أن يتزامن ويتناسق برنامج زيادة الجيش الليبي مع برنامج تناقص عدد القوات البريطانية المسموح لها بالمرابطة في ليبيا.

٤- أن ينفذ اتفاقنا معهم (لندن يونية ١٩٥٦) الخاص بتطوير الجيش الليبي وزيادة عدده وعتاده.

٥- أن يزداد مقدار العون المالي للخزينة الليبية بما يتناسب مع ازدياد التزامات الحكومة الليبية فيما تقدمه من الخدمات الإجتماعية والتعليمية وما يتطلبه سد العجز في خطة التنمية للسنوات الخمس القادمة.

وفي اجتماعات مجلس الوزراء ظهر اتجاه جديد بأن يتضمن خطاب العرش (الذي كنّا بصدد إعداده) نصاً صريحاً بما ورد في البند(١) أعلاه وتلميحاً مقتضباً

لبعض البنود الأخرى الخاصة بقرارات مجلس الوزراء . وبالفعل تضمّن خطاب العرش الذي ألقيته يوم ٢٦/١١/١٩٥٦ الفقرات التالية : (أنقلها من مضبطة مجلس النواب)

«ويسر حكومتي أن تعلن أنها تسعى للدخول في مفاوضات عاجلة لإعادة النظر في التزامات ليبيا الناتجة عن معاهدة التحالف مع بريطانيا على ضوء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط (تصفيق)، وإزاء تلك التطورات ومانتج عنها من الظروف التي يجتازها العالم العربي في هذه الآونة فإن حكومتي قد أبدت استنكارها الشديد للعدوان الذي تعرضت له مصرالشقيقة وتؤكد أنها لاتدّخر وسعاً لتأييد أى دولة عربية في نضالها من أجل حماية استقلالها وصيانة كرامتها وقد اتخذت حكومتي من أجل ذلك إجراءات منفردة لحمل بريطانيا على عدم استخدام القواعد الليبيه ضد مصر كما ساهمت مساهمة إيجابية في الاجراءات الجماعية التى أقرها مؤتمر بيروت لملوك ورؤساء الدول الشقيقة ويسرحكومتي أن تعلن بأنها لعبت في هذا المؤتمر التاريخى دوراً بالغاً لبلورة السياسة العربية متضامنة مع الرأي العام العالمي على تشجيع الدول الحرة التي هبّت لردع العدوان وإيقافه عن طريق الأمم المتحدة».

وواضح أن هدف مجلس الوزراء من وجوب تضمين خطاب العرش ملامح سياستنا الجديدة تجاه بريطانيا أن توضع الحكومة البريطانية علناً أمام أمر واقع، هو أن الحكومة الليبية تتعهد أمام الشعب الليبي وممثليه بإعادة النظر في معاهدة التحالف..

ثم عقدتُ جلسة طويلة مع الملك وشرحت له السياسة الجديدة التي نرغب السيّر عليها مع بريطانيا ووجدت لديه تفهماً تاماً، ووافق على إدراج الفقرة الخاصة بذلك في خطاب العرش،وشجعني موصياً أن ألتزم جانب الحكمة والتروّي، لأنه يرى أننا أكثرنا من طلباتنا وقللنا من التسهيلات التي نعطيها لبريطانيا، ولذلك لابد من حكمة وصبر وأناة حتى نقنع الحكومة البريطانية بقبول وجهة نظرنا ووعدني بمؤازرته.

جرت التقاليد البرلمانية أن يحضر الملك إلي البرلمان يوم افتتاحه وفي معيّته رئيس الوزراء الذي يتولى قراءة خطاب العرش - وخطاب العرش هو عرض للسياسة التي تود الوزارة أن تسير عليها في السنة البرلمانية.

وعادة يُعدّ مجلس الوزراء خطاب العرش ويعرضه على الملك للموافقة عليه، وطوال المدة التي بقيتها في رئاسة الحكومة لم يعترض الملك إدريس أي اعتراض ذي بال على أي خطاب من خطب العرش التي ألقيت في عهدي، وكان يوم ٢٦/١١/١٩٥٦ هو يوم افتتاح الدورة السنوية للبرلمان الليبي وجريا على التقاليد

فقد وصلت الى القصر الملكي مبكراً، ووجدت ناظر الخاصة الملكية (البوصيري الشلحي) ينتظرني عند مدخل القصر فأخذني لغرفته وأسرّ إليّ أن سفيرنا بلندن المرحوم محمود المنتصر (الذي كنت قد استدعيته من لندن لأشرح له سياستنا الجديدة وأكلّفه بالمحادثات التمهيدية مع بريطانيا) زار الملك مساء يوم أمس وبقي معه فترة طويلة، ونصح الملك بألاّ يوافق الوزارة على إعادة النظر في معاهدة التحالف مع بريطانيا على الأقل في هذه الظروف، كما أنه نصح الملك بأن يطلب من رئيس الحكومة تجنب ذكر أي شئ في خطاب العرش فيما يخص إعادة النظر في معاهدة التحالف. وأعترف أنني لم أصدّق أن يقوم محمود المنتصر بمثل ذلك المسعى، وظننت أن البوصيري الذي يكره المنتصر ربما بالغ في ظنّه، وعلى أية حال فإن حديث البوصيري جعلني أكثر استعداداً للرد على أي تساؤل وشحذ ذهني لجعل ردّي قويا مقنعاً.

واستدعاني الملك إلى غرفته وطلب مني تلاوة الفقرة التي تبيّن رغبة الحكومة الليبية في إعادة النظر في معاهدة التحالف مع بريطانيا، وبعد أن تلوتها قال الملك من المستحسن أن تلغي هذه الفقرة من الخطاب. وكان ردّي جاهزاً: قلت «لقد طُبع الخطاب». قال: «إذن تجلّبها» أي لا تتلوها. قلت: «هذا غير ممكن لأسباب عديدة أهمها سبب عملي هو أن خطاب العرش قد تُرجم إلي اللغة الإنجليزية وهو في هذه اللحظة يوزع على السفراء الأجانب وبعض كبار الزوّار الأجانب لكيّ يتتبعوا الخطاب عندما أتلوه، ولذلك فإن الإستجابة لأمر مولاي مستحيلة، فضلاً عن أن أي تعديل جوهري في خطاب العرش دون الرجوع إلى مجلس الوزراء يعتبر سابقة سيئة وخطيرة، وأني على يقين أن مولانا لا يوافق عليها».

تململ الملك وقال أخشى أننا تسرّعنا، قلت بالعكس لقد اجتمعت مع السفير البريطاني منذ أيام وحملته رسالة لوزير الخارجية البريطاني وجاءني في الرد بأن الحكومة البريطانية أبدت استعداداً من حيث المبدأ للدخول في مفاوضات معنا في جو من الود والتعاون!

وألقيت خطاب العرش كما وضعه مجلس الوزراء بدون أي تعديل، وبعد أيام قليلة بدأت إجراءات المفاوضات مع بريطانيا.

وكان عليّ أن أحصل على تعاون سفيرنا في لندن محمود المنتصر نظراً لعلاقاته القوية مع كبار رجال الحكومة البريطانية لا سيما وهو الذي عقد معاهدة التحالف معهم عندما كان رئيساً للوزراء سنة ١٩٥٣، وكذلك نظراً لعلاقاتي الودية معه

والإحترام والتقدير المتبادلين بيننا ... لقد كنت أشعر أنه قليل الحماس لإعادة النظر في معاهدة التحالف، لا سيما بعدما سمعت من ناظر الخاصة الملكية أنه نصح الملك بأن يعارض إعادة النظر في معاهدة التحالف لأن بريطانيا لن توافق على تمويل زيادة الجيش الليبي في نفس الوقت الذي نطالبها فيه بإعادة النظر في المعاهدة لتحجيم التسهيلات الليبية الواردة فيها.

اجتمعت بمحمود المنتصر وشرحت له وجهة نظر الوزارة باسهاب وأشعرته، بلباقة، أن واجبه كممثل للحكومة الليبية أن يبذل قصاري جهده لتنفيذ توجيهات الحكومة، وأضفت أن إعادة النظر في المعاهدة التي عقدها هو لا تعني الإنتقاص من الإعتراف بجهوده السابقة،لأن إعادة النظر لا تهدف لإلغاء المعاهدة أو لتقليص مدّتها، بل تعني إعادة كتابتها آخذين بعين الإعتبار ما حدث أخيراً في العالم العربي، بحيث تكون المعاهدة بعد مراجعتها أشد قوة وأوضح نصاً وأكثر تمشياً مع الظروف الجديدة.

ظننت بعد ذلك الاجتماع أنني أقنعت السفير محمود المنتصر، فعقدنا اجتماعاً موسّعاً حضره وزير الخارجية علي الساحلي وكبار المسئولين بوزارة الخارجية، واستعرضنا معاً الخطوط الرئيسية لما نريد إعادة النظر فيه حسب قرارات مجلس الوزراء (السابق الإشارة اليها) وفي ختام الإجتماع حمّلت محمود المنتصر رسالة شخصية شفوية إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطاني، ثم غادرنا محمود المنتصر لكيّ يبدأ اتصالاته مع كبار المسئولين في الحكومة البريطانية بلندن.

ومن جهة أخرى بدأنا، أنا ووزير الخارجية علي الساحلي، اتصالاتنا بالحكومة البريطانية عن طريق السفارة البريطانية بطرابلس، وكان السفير البريطاني في اتصالاته معي يكثرمن التساؤل عما اذا كنت أرى أن الوقت مناسبا لإعادة النظر في معاهدة التحالف الليبية-البريطانية في الظروف القلقة التي تسيطر على الشرق الأوسط، وعمّا إذا كان من المناسب تأجيل هذا البحث الآن إلى أن تتمكن بريطانيا من تنسيق موقفها مع الولايات المتحدة بخصوص ليبيا، وتعيد النظر كذلك في سياستها العربية لا سيما بعد سقوط وزارة «إيدن» وتولي «ماكميلان» رئاسة الوزارة.

كذلك كان السفير يكثر من تساؤله عما إذا كنت متأكداً من تأييد القصر وتأييد ولاية برقة لإعادة النظر في معاهدة التحالف، وكان ردّي دائماً أن الحكومة الليبية اتخذت قرار إعادة النظر في معاهدة التحالف بعد تفكير عميق وبحث مستفيض لجميع عناصر الموضوع، كما أن الحكومة الليبية عرضت السياسة الجديدة

على الملك الذي وافق عليها وشجع على اتباعها. وأضفت أخيراً أن الحكومة الليبية ووزارة الخارجية هما دون غيرهما الجهة التي تعبّر عن وجهة نظر ليبيا في كل ما يتعلق بعلاقات ليبيا الخارجية.

ثم جاءني نصح من الحكومة الأمريكية بالتريّث في مفاوضات إعادة النظر في معاهدة التحالف مع بريطانيا إلى أن تفرغ الحكومة الأمريكية من تنسيق موقفها مع الحكومة البريطانية فيما يخص ليبيا من الوجهة العسكرية والمالية، وكذلك من جهة إعادة تسليح الجيش الليبي وإنشاء نواة سلاح البحرية وسلاح الطيران.

ومن جهة ثالثة لم تكن تقارير السفير الليبي في لندن (محمود المنتصر) مشجّعة كثيراً، فبينما نقل لي استعداد بريطانيا الوفاء بما التزمت به في محادثاتي معها(يونية ١٩٥٦) بتسليح الجيش الليبي وإنشاء سلاح البحرية، إلاّ أن الحكومة البريطانية أبدت رغبتها في إلقاء عبء إنشاء نواة سلاح الطيران على كاهل واشنطن. أما بخصوص المواضيع الأخرى التي نطالب بها في تعديل المعاهدة فقد كانت تقارير السفير الليبي تنم عن التسويف.

هذا هو الوضع الذي كنت أواجهه في أوائل سنة ١٩٥٧، تساؤلات كثيرة من السفير البريطاني نصائح أمريكية بالتريّث، غموض من سفيرنا بلندن ولم أفهم حقيقة الأوضاع إلاّ بعد أن اطّلعت حديثاً على الوثائق السرية للحكومتين البريطانية والأمريكية. فماذا وجدت في تلك الوثائق؟

وجدت ما يلي:

أ - كان السفير البريطاني صادقاً في تساؤله عما إذا كانت ولاية برقة تؤيد إعادة النظر في معاهدة التحالف مع بريطانيا، فقد اتضح لي من الوثيقة رقم ١٧٨ المؤرخة ١٧ ديسمبر ١٩٥٦، وهي تقرير سرّي من السفير البريطاني عن زيارة أجراها لبرقة (في ديسمبر ١٩٥٦) واجتمع فيها بكباررجال ولاية برقة، يؤكد السفير أنهم (رجال ولاية برقة) لا يرون أية ضرورة في إبعاد القواعد البريطانية عن المدن البرقاوية، وأنه (أي السفير) شعر بعلاقة ود وتفاهم تام بين رجال الولاية والقوات البريطانية والسفارة البريطانية خصوصاً أثناء الأزمةالأخيرة. (أنظر ملحق رقم ٨٧)

ب - إن الحكومة البريطانية حاولت أن تعيد توزيع الأعباء المالية المتزايدة واللازمة لتمويل تطوير الإقتصاد الليبي وكذلك تكاليف توسيع القوات المسلحة الليبية

بحيث تتحمل الحكومة الأمريكية الجزء الأكبر من هذه الأعباء، وأن محادثات على أعلى مستوى قد تمت بين الحكومتين، قبلت واشنطن بعد تلك المحادثات أن تتحمل جزءاً أكبر من «عبء ليبيا»، واتضح أن الحكومتان كانتا تخشيان إن هما أهملتا طلبات ليبيا فإن ذلك الإهمال قد يؤدي إلى تزايد النفوذ الروسي.

ج - مع الأسف اتضح لي من الوثيقة رقم JT 1053/128G (No 160 TOP SECRET وملفها رقم FO 371/119729 المؤرخة ١٨/١٢/١٩٥٦ وهي تقرير سرّي كتبه وزير الخارجية "سلوين لويد" وأرسله إلى السفير البريطاني في طرابلس "جراهام"، وقد ألحقت ترجمة حرفية لهذا التقرير مع شرح لبعض فقراته، أن سفيرنا في لندن، محمود المنتصر، لم يؤد واجبه كما كنت آمل منه، فقد اتخذ موقفاً سلبياً من الحكومة الليبية عندماأجرى مقابلته الهامة مع وزير الخارجية البريطاني «سلوين لويد» وذكر له أن الملك يحكم البلاد عن طريق والي طرابلس ووالي برقة، وأن الحكومة الاتحادية لا تزيد عن كونها واجهة وأن وضع رئيس الوزراء، هو أضعف مما كان عليه من قبل.
(انظر الملحق رقم ٨٨)

والآن وبعد أن اطّلعت على الحقائق السرية أقول أنني لا ألوم، لا رجال ولاية برقة ولا سفيرنا في لندن، لمعارضتهم اتجاه الحكومة الليبية لإعادة النظر في معاهدة التحالف مع بريطانيا، فربما كانوا يعتقدون أن الضغط على بريطانيا في تلك الظروف (ظروف ما بعد أزمة القناة مباشرة) ربّما أدّى ببريطانيا إلي إجلاء قواتها عن ليبيا ونفض يدها من العون المالي والعسكري، بل وربّما إلى نقض معاهدة التحالف والصداقة مع ليبيا، لا سيما بعد أن اعتقد رجال ولاية برقة وسفيرنا في لندن اعتقاداً راسخاً بأن تلك المعاهدة البريطانية هي العُروة الوثقى والركن الأمين للدفاع عن الوطن، والأرضية الأساسية لاستقراره وتقدمه، أقول أنني أفهم مخاوفهم واحترم آرائهم ولو أنني أختلف معها تماماً، ولا أستسيغ أن يعبّروا عن معارضتهم لسياسة حكومتهم في أحاديثهم مع ممثلي الحكومة البريطانية، وفي نفس الوقت لا يبدون أية معارضة في اتصالاتهم بحكومتهم، اللهّم إلاّ إبداء بعض القلق إزاء إثارة موضوع هام كإعادة النظر في معاهدة التحالف مع بريطانيا في وقت حرج بالنسبة لحكومة لندن.

ولكنهم لو أمعنوا التفكير ودقّقوا النظر في أهداف سياستي لما وجدوا فيها ما يقضّ مضاجعهم أو يقلقهم على الصداقة الليبية البريطانية.

إن الأمانة التاريخية تدعوني أن أبيّن أنني لم أكن في ذلك الوقت أهدف لإلغاء معاهدة التحالف أو إضعافها أو تهميشها فإن هذا شرف لا أدّعيه وهدف لم أسع إليه.

فلم تكن ظروف ليبيا -خاصة الإقتصادية- تسمح بذلك، فالموارد المالية شحيحة، ولم توجد أي امكانية للحصول على مساعدات من أي دولة عربية، وإلغاء الإتفاقية في تلك الظروف ربما كان يشكل حماقة كبرى لم أكن لأرتكبها حماية لمصالح الشعب. إن كل ما كنت أهدف إليه وأسعى إلى تحقيقه، هو أن أجسّد التحالف ليكون تحالفاً بين ندّين متعاونين في صداقة صريحة متينة هدفها رفع مستوى ليبيا الحضاري وتطوير إمكاناتها وتكوين وتطوير قواتها المسلحة بالتعاون مع دولة عظمى غنية ذات جيش قوى حديث. وفي نفس الوقت دفع الشبهات التي كانت تحوم حول سمعة ليبيا العربية وذلك بإدخال بنود جديدة في معاهدة التحالف تعبّر صراحة عن أن القوات البريطانية المعسكرة في ليبيا لا يمكن استعمالها، بأية طريقة، ضد أي دولة عربية مهما كانت الظروف، فإذا توفرّت لي هذه الأهداف الثلاث وهي:

أ - زيادة العون المالي اللازم لتطوير الإقتصاد الوطني ورفع المستوي الحضاري للشعب الليبي.

ب - تطوير وتقوية القوات المسلحة الليبية بعتاد وتمويل بريطاني.

ج - دفع أية شبهة عن موقف ليبيا في أي نزاع مسلّح عربي بريطاني بتقليص الوجود العسكري البريطاني في ليبيا وجعله تحت رقابة السلطات الليبية لضمان تجميده في حالة حدوث نزاع عربي - بريطاني.

أقول إذا توفرت هذه الشروط الرئيسية فإنني كنت على استعداد للتعاون التام مع بريطانيا في جميع المجالات علناً ودون خشية من لومة لائم، بل أنني كنت على استعداد أن أوظّف علاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة للسعي الحثيث نحو تحسين علاقاتها مع بريطانيا.

أما بقاء معاهدة التحالف مع بريطانيا كما كانت عليه (أي كما كُتبت سنة ١٩٥٣م) بصورة تحالف صوري بين دولة ذات جيوش جرّارة حديثة مع دولة لا يزيد جيشها عن ألفي مقاتل سيّئي التسليح قليلي التدريب، وصداقة بين دولة من أغنى بلاد العالم مع دولة من أفقرها. فإن هذا كان في نظري ارتباطاً غريباً عجيباً غير متكافئ وما لم يوظّف هذا التحالف لتقوية الجانب الضعيف (ليبيا) وتدريب وتجهيز قواته المسلحة ليكون لديه مؤهلات التحالف وإمكانات التوازن مع الجانب القوي في

هذا الحلف، وما لم تُوجَّه معاهدة الصداقة بين الجانبين لرفع مستوى شعب الجانب الفقير (ليبيا) وتسريع خطاه لإدراك الركب الحضاري وتنمية موارده فإن الحلف والصداقة لن يكون لأيّهما أي طعم أو معنى أو مبّرر.

وكان يدفعني لهذه السياسة، سياسة التعاون المثمر المتوازن مع بريطانيا، إيماني بأن مستقبل تطوير ليبيا ورفع مستوى شعبها وتسريع خطاها لإدراك ركب التقدم والحضارة إنما يكمن في تعاون متوازن مثمر مع دول الغرب، على الأقل في تلك الفترة الزمنية التي كنّا فيها لا نزال نعلّق آمالنا على العثور على مخزون كبير من النفط يغنينا عن العون الأجنبي دون أن يوقف قطار التعاون المثمر المتوازن المبني على المصالح المشتركة والإحترام المتبادل مع الديمقراطيات الغربية. ولم أكن - ولا زلت - أرى أية فائدة تعود على ليبيا من التعاون مع المعسكر الشيوعي الشرقي اللّهم إلاّ في إطار أن تكون لنا معه علاقات دبلوماسية ايجابية شأنه في ذلك شأن أي دولة أخرى من دول العالم، وأيضا في إطار استعماله كأداة للضغط والتهديد المبطّن والتلويح بالمنافسة مع الغرب لكي نحصل من الأخير على أكبر عون ممكن وهذا ما طبّقته وما شرحته في الأبواب السابقة.

وقد كنت أعلق أهمية كبيرة على الأهداف الهامّة التي شرحتها في الفقرات السابقة، كما كنت شديد التفاؤل لبلوغها إذا ما استعملت الحكمة والكياسة، وتحلّيت بالصبر، وضمنت تأييد الملك إدريس وبعض الشخصيات الهامّة في الدولة، لا سيما سفيرنا في لندن السيد محمود المنتصر وكبار المسئولين في ولايتي طرابلس وبرقة. غير أن الوقائع والأحداث أثبتت أن تفاؤلي لم يكن مبنياً على أسس واقعية، وأن الملك إدريس أدرك بذكائه وخبرته السياسية استحالة بلوغ أهدافي بسهولة، فتردّد في تأييده لسياستي هذه، وكذلك فإن بريطانيا لم تكن على استعداد لتقبل تقليص التسهيلات التي تحصل عليها من ليبيا تقليصاً كبيراً، وفي نفس الوقت تستجيب لمطالبنا بزيادة مساهمتها المادية والعسكرية لليبيا زيادة كبيرة.

غير أن العنصر الرئيسي الذي ضاعف صعوباتي وأنزل بفاعلية سياستي ضربة في الصميم وأضعف موقفي التفاوضي مع بريطانيا، بل شل أعمالي السياسية عموماً وبث الشك في علاقتي مع الملك هو ذلك الإنقلاب الذي طرأ على علاقاتي مع ناظر الخاصّة الملكية.

الخلاف مع ناظر الخاصّة الملكية

لقد ذكرت في مواضع كثيرة من هذه المذكرات وشرحت الدور الوطني الذي كان يقوم به ناظر الخاصّة الملكية، البوصيري الشلحي، في دعم سياستي الوطنية وشرحها للملك. وأهم من ذلك دوره في احتواء وإزالة الآثار الضارة والوشايات التي كانت تصدر من بعض رجال الحاشية الملكية ومن بعض زوّار الملك الذين كانوا يعارضون سياسة حكومتي ويحاولون، بوسائل لا تشرّفهم، عرقلة التوجهات الوطنية لحكومتي.

وإذا تذكّر القارئ أن الملك ادريس كان يقيم في مدينة طبرق أغلب الوقت بينما كانت الحكومة الليبية تقيم في طرابس. وأن اجتماعاتي بالملك كانت لا تتجاوز اجتماعاً واحداً في الأسبوع في أحسن الأحوال، بعد رحلة طويلة في طائرة عسكرية من مطار طرابلس إلى مطار «العضم» في طبرق. أقول إذا ما تذكر القارى هذه الحقائق فإنه يدرك أهمية دور «الحماية» والمتابعة التي كان يقوم بها ناظر الخاصّة الملكية أثناء فترات غيابي عن الملك.وأشهد أنه كان يقوم بهذا الدور الوطني الخطير وفاءً لميوله الوطنية الصادقة وخدمة الوطن والملك. وعلى مدى ثلاث سنوات كان ناظر الخاصّة الملكية بالنسبة لي الحليف الأمين والصديق المُعين. لذلك فإن انقلاب هذا الحليف الأمين إلى مُناوئ شديد، وذلك الصديق المعين إلى عدو مُبين أصاب اندفاع سياستي الوطنية بضربة قوية وأفسح المجال أمام المعارضين لسياستي فنشطوا في وضع العراقيل وإشاعة الشكوك وبث الأكاذيب. وبالرغم من علاقتي القوية مع الملك إدريس فإن جوّاً من التردد والحذر بدأ يسيطر على تلك العلاقة.

أسباب الإنقلاب
في علاقتي مع البوصيري الشلحي؟

في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦م. اتصلت الملكة فاطمة (زوجة الملك إدريس) بزوجتي وأسرّت لها أن الملك أصدر أوامره إلى الفريق محمود بوقويطين، قائد قوات دفاع برقة، باعتقال جميع أفراد عائلتها (أي عائلة السيد أحمد الشريف السنوسي) بدون أي استثناء ونقلهم إلى "جادو" جنوب غربيّ ولاية طرابلس. وأن العمل يسير على قدم وساق لتحضير معسكرات في جادو ليتم اعتقالهم فيها. وعبّرت الملكة فاطمة لزوجتي عن أملها في أن أتدخل تدخلاً سريعاً لدي الملك لإنقاذ أفراد عائلتها من عقوبة الإعتقال ووعثاء النّفي والتشريد.

وأسقط في يدي. بل لم أكن لأصدّق الخبر عندما أبلغتني زوجتي بتفاصيله، (ذلك أنني ظننت أن موضوع الإنتقام من عائلة السيد أحمد الشريف لمقتل ابراهيم الشلحي قد تمكنت من تجميده وظننت أن الملك صرف النظر عنه نهائياً منذ أوائل سنة ١٩٥٥م.) ولكنني أجريت استطلاعاً سريعاً أكدّ لي صحة الخبر جملة وتفصيلاً.

طلبت موعداً عاجلاً مع الملك وقابلته على الفور، وبدون مقدمات سألته عمّا إذا كان قد أصدر أمراً بترحيل أفراد عائلة السيد أحمد الشريف السنوسي إلى جادو؟ ورد الملك بمنتهى الهدوء: «نعم! لقد أصدرت أوامري إلى بوقويطين.. ولكن ماذا يهمّك أنت في هذا الموضوع؟» قلت: «يا مولاي يهمّني ألاّ يُحرم أي مواطن ليبي من حقوقه الدستورية. وليس من العدل اعتقال مواطنين ليبيين وترحيلهم إلى معسكرات اعتقال، وأن اعتقال أي مواطن ليبي دون حكم من محكمة قانونية هو أمر في غاية الخطورة وعمل فيه مخالفة صريحة لنص وروح الدستور الليبي الذي أقسمتم أنتم على احترامه وتنفيذه».

قال الملك: «إن أعضاء عائلة السيد أحمد هم أعضاء من العائلة السنوسية وهو (أي الملك إدريس) كرئيس للعائلة السنوسية له حق إيقاع العقاب على المذنبين منهم». قلت: «لا اعتقد أن مولانا الملك له حق خاص على أفراد العائلة السنوسية لأنكم ألغيتم يا مولانا مؤسّسة العائلة السنوسية بأمر ملكي صدر منكم منذ أكثر من سنتين وحدّدتم العائلة المالكة في شخصكم وزوجتكم ووليّ العهد. أما بقية العائلة السنوسية فأصبحوا(منذ ذلك الأمر الملكي) مواطنين ليبيين لهم ما للمواطنين من

حقوق وعليهم ما على المواطنين من واجبات. وليس في القوانين الليبية نص واحد يسمح بإيقاع عقاب على مواطن دون محاكمة عادلة».

رد الملك: «بأن من واجباته كملك حماية المجتمع من المتآمرين وهو أدرى بعائلته، وأن كل ما يهدف اليه هو إبعادهم عن المجتمع البرقاوي حيث نفوذهم وحيث يعيثون فيه فساداً ولذلك يجب ابعادهم وعزلهم في جنوب ولاية طرابلس في أماكن لائقة».

قلت يا مولانا إنني لا أود أن أكرر ما شرحته من مخالفة عملكم هذا النص وروح الدستور الذي أقسمتم على احترامه ولكنني أود أن أتحدث إليكم كمستشاركم الأول وناصحكم الأمين، سبق وأن قلت لكم في مناسبة سابقة أنني لا أخشي عليكم من حكم الله ولكنني أخشى عليكم من حكم التاريخ ذلك لأنكم في تلك المناسبة كنتم تقومون بعمل عن حسن نيّة وصادق طويّة برغم مظهر ذلك العمل الذي كان يتنافي مع المعهود المقبول». قال: «نعم أذكر تلك المناسبة»... وقلت: «كان جوابكم أن ما يهمكم هو حكم الله».. قال: «نعم أذكر ذلك».. واستطردت قائلاً: «غير أنني اليوم وأمام عملكم هذا أرى لزاماً عليّ حفاظاً على واجبي الديني والدستوري وحرصاً عليكم أن أقول لكم إنني أخشى عليكم من حكم الله ومن حكم التاريخ معاً».

تجهّم وجه الملك وقال: «وماذا فيما أمرت من مخالفة لشريعة الله؟!» قلت: «سبحان الله يا مولانا.. الله يقول ولا تزر وازرة وزر أخرى، وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى.. كيف يجوز لكم أن تعاقبوا عائلة بالجملة.. عجوزهم مع رضيعهم.. مريضهم مع صحيحهم؟ ثم ما هو الذنب الذي اقترفه أعضاء عائلة السيد أحمد الشريف السنوسي؟ ما هو الذنب الذي لا يمكن معالجته ومعاقبته بالقوانين الدستورية السارية المفعول إن كان هناك ذنب؟ اذا رأيتم في هذه العائلة مذنباً أو فاسقاً فعلاجه عن طريق المدّعي العام والقضاء العادل. لقد سبق أن أوقع قضاؤنا العادل الحازم عقوبة الإعدام بالشريف محيي الدين السنوسي لثبوت جنايته في قتل ابراهيم الشلحي ولم يخش القضاء الليبي لومة لائم وطبق نصوص القانون بعدل وحزم وهذه سابقة تجعلكم تطمئنون إلى عدل وحزم قضاء وطنكم. وكل ما أرجوه هو أن توكلوا أمر المذنبين من عائلة السيد أحمد الشريف إلى القضاء الليبي، هذا إذا كان فيهم مذنبون، أما اعتقالهم بالجملة ونفيهم إلى مكان سحيق في أقصى

الوطن بدون اتهام وبدون محاكمة فعمل يوقعكم في إثم عظيم مع الله، فضلاً عن أنه خرق صارخ للدستور الذي أقسمتم على احترامه وهو كذلك عمل سيثير أزمة حادة في البرلمان ولست مطمئناً أن وزارتي تستطيع أن تتحمل آثاره! ».

رأيت الملك يطرق في سكوت ويظهر على وجهه شحوب كما لاحظت ارتجافاً في يديه. ومرت دقائق حسبتها أياماً، ثم قال الملك بصوت خافت: «أشكرك على إخلاصك... لقد نبهّتني إلى منزلق كدت أن أقع فيه.. خزاهم الله.. أولئك الذين ألحّوا عليّ اتباع هذا الطريق.. على أي حال.. ما يهمني في هذا كله هو ألاّ أعصى الله ولا أرتكب إثماً.. سأوقف أمر ترحيل عائلة السيد أحمد الشريف». فبادرته قائلاً: «الحمد لله الذي هدانا.. ورفع عن أنظارنا تلك الغشاوة!. والآن يا مولانا أقترح أن تصدروا أمركم للفريق بوقويطين بالغاء أمر الترحيل»، وأشرت إلى جهاز الهاتف على مكتبه. فأخذه بيده وطلب بوقويطين وأبلغه أنه عدل عن أمر ترحيل عائلة السيد أحمد الشريف وسمعته يرد على سؤال الفريق بوقويطين بقوله «أى نعم.. إلغاء وليس تأجيل».

في تلك اللحظة غمرني شعور عارم بالرضى وشكرت الله الذي وفّقني إلي أن أجنّب هذا الرجل الطيب ارتكاب إثم كبير وإيقاع الظلم على أبرياء لا ذنب لهم إلاّ أن إيذاءهم يرضي شهوة الثأر ورغبة الإنتقام عند طغمة ضالّة مضلّة...

مساء ذلك اليوم وبينما كنت في مكتبي بمسكن رئيس الوزراء زارني دون موعد ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وكان في حالة هيجان وغليان وغضب شديد، وبادرني بدون مقدمات بهجوم عنيف، وكال لي سيلاً جارفاً من الإتهامات بخيانة ذكرى «الشهيد» والده والتآمر على عائلته والتلاعب بهم، كانت اتهاماته مطعّمة بألفاظ سيئة وموشّحة بنعوت طائشة. تمالكت أعصابي وحاولت تهدئته ففهمت أن محمود بوقويطين أخبره بعدول الملك عن أمر إبعاد عائلة السيد أحمد الشريف إلى جادو. وأنه (البوصيري الشلحي) هو الذي كان وراء فكرة نفيهم إلى جادو.

واستطرد قائلاً أنه عندما سأل الملك عن صحة الخبر بالغائه أمر النفي رد الملك قائلاً بأن رئيس الوزراء نصحه بالعدول عن ذلك الإجراء الظالم، وأنه (أي الملك) تبيّن له أن نصيحة رئيس الوزراء نصيحة صادقة كما تبين له أن أمر إبعاد عائلة السيد الشريف هو أمر يتعارض مع شريعة الله ومع أحكام الدستور، ولذلك فقد

ولقد حاولت مراراً إصلاح العطب الذي أصاب علاقتي مع البوصيري الشلحي إلاّ أن بعض أصدقائه الإنتهازيين قاموا، مع الأسف، بإذكاء نار الخلاف وأثاروا حفيظته بالدس والوشاية مما زاد الخرق اتساعاً والنار اشتعالاً، وقلب الموازين بصديقي الذي كان يؤيد سياستي لدي الملك ويدفع عنها مؤامرات بعض ضعاف النفوس، إلى عدو لدود، وأصبحت في آخر المطاف أقف في الميدان مع بعض زملائي الأوفياء من الوزراء نواجه عراقيل القصر ومؤامرات الحاشية وتسويف الحكومة البريطانية، واضطررت إلى معالجة جميع قضايا الدولة كبيرها وصغيرها مع الملك مباشرة دون عون معقب أو تأثير حليف قريب من الملك. ولم تكن هذه الطريقة سهلة منتجة ذلك أنني ما كنت أنهي اجتماعاً مع الملك وأتفق معه على قرار أو سياسة محدّدة حتى يسارع ناظر الخاصّة، بعد خروجي، وينصح الملك بالعدول عنها أو تبديلها، وأصبح الملك يتردد بين سياسة رئيس حكومته ونصائح ناظر خاصته. وكان لهذا التردد أثره السيّئ على أعمال الحكومة وأصابها بنوع من الشلل وألحق الوهن والتخبّط بمواقف الوزارة. ذلك كله في تلك الفترة الحرجة، فترة ما بعد أزمة السويس والإعتداء الثلاثي على مصر، ومحاولاتنا إجراء تعديلات جوهرية على معاهدتنا مع بريطانيا العظمى.

وعندما زادت عراقيل ناظر الخاصّة الملكية شكوته إلى الملك صراحة، وعرضت عليه رغبتي في الإستقالة لأن نجاحي منذ أن تولّيت رئاسة الوزارة إلى اليوم كان نتيجة لتأييده (أي تأييد الملك) ودعمه، وأنا أشعر أنني لم أعد أحظى بكل التأييد، ولم أعد أشعر بتجاوب أكيد، ربما لأن تدخلات ناظر الخاصة وعراقيله جعلت مولانا يتردد في مساندة حكومته ويحجم عن التجاوب مع سياستها وأمام هذا الوضع الجديد من انتفاء التعاون وتقلّص الثقة فإنني أخشى من الفشل لذلك أرجوه أن يعفيني من منصبي ويقبل استقالتي.

وكان رد الملك حازماً بأن ثقته بي لم تتأثر بأعمال البوصيري، وأن البوصيري لا يطمع في منصبي، كما أنني لا مطمع لي في منصبه وأنه سيحدد له مسئولياته بحيث لا يتعدّاها ولا يتدخل فيما لا يعنيه. وقبلت، على مضض، أن أستمر في منصبي أملاً في أن يضع الملك حداً لتدخلات ناظر الخاصّة وعراقيله ولكن أملي هذا سرعان ما تلاشى كما يتلاشى السراب.

الجهود تتضافر لعرقلة إجلاء الإنجليز

بعد هذا الإستطراد في شرح الخلاف مع ناظر الخاصّة الملكية أعود بالقارئ إلى الحديث عن المشكلة الأساسية وهي قضية إعادة النظر في معاهدة التحالف الليبية البريطانية.

استمرت اتصالاتنامع الحكومة البريطانية ينتابها التسويف والتردّد إلى أن زارني السفير البريطاني (أظن كان ذلك في أواخر شهر أبريل ١٩٥٧) وصارحني بأنه استُدعي من قبل القصر الملكي لزيارة الملك في طبرق.

وفي تلك المقابلة عبّر له الملك عن رغبته في تأجيل مفاوضات إعادة النظر في معاهدة التحالف إلي أجل غير مسمّى، كما طلب منه أن يطلب من الحكومة البريطانية عدم إجلاء قواتها عن برقة عموماً ومنطقة طبرق على وجه الخصوص، وأضاف السفير أنه سمع بأن أصحاب الأملاك في مدينة طبرق رفعوا التماساً للملك يرجونه التدخل لمنع إجلاء القوات البريطانية عن المنطقة، لأن ذلك الجلاء ينهي عقود إيجار أملاكهم في طبرق ويلحق بهم ضررا مالياً فادحاً!!

وأسقط في يدي وشعرت بألم ومرارة وأسى.. ولكنني تمالكت أعصابي وقلت للسفير أن الحكومة الليبية لم تتخذ قرارها بإعادة النظر في معاهدة التحالف معكم إلاّ بعد أن حصلت على موافقة الملك جملة وتفصيلاً على تلك السياسة، وإذا كان بعض النفعيين قد أزعجوا الملك بقضاياهم المادية فإنني سأعالج هذا الموضوع معه في القريب العاجل، ومهما يكن من أمر فإن الحكومة الليبية ووزارة الخارجية هما المعبّران الوحيدان عن وجهة نظر ليبيا!

وذهبت لزيارة الملك في طبرق وسألته سؤالاً مباشراً عن حديثه مع السفير البريطاني، فقال أن سكان طبرق رفعوا له "مضبطة" موقّعة من مئات منهم يستنجدون به لإنقاذهم من كارثة اقتصادية سوف يسبّبها جلاء القوات البريطانية عن طبرق! فهم يخشون الإفلاس وانتشار البطالة إذا ما أخليت الشقق المؤجرة لأفراد القوات البريطانية، كما يخشون أن تصاب تجارة أهل طبرق بالكساد. ولما كان هو (الملك) مسئولاً عن أمن ورزق رعاياه فقد طلب من السفير البريطاني تأجيل الجلاء حتى يبحث الموضوع معي.

قلت إن موضوع إعادة النظر في معاهدة التحالف مع بريطانياموضوع وطني

أهم وأسمي من أن تؤثر عليه شكوى ملاّك طبرق، وخشيتهم من أن تخلو شققهم وأملاكهم من مستأجريها البريطانيين.أما موضوع البطالة وكساد التجارة فهذا أمر آخر تنوي الحكومة الليبية معالجته علاجاً بعيد المدى بتنمية إقتصادية للمناطق وإيجاد المشاريع الصناعية والزراعية وإيجاد فرص العمل المُجدي أمام السكان. ولهذا السبب فإننا طلبنا من بريطانيا زيادة مساهمتها المالية لليبيا، ومهما كان من أمر فقد سبق وعرضت سياسة إعادة النظر في المعاهدة على مولاناالملك ووافق عليها قبل أن نعلنها على العالم في خطاب العرش، والتراجع عن هذه السياسة الآن يحرج الوزارة إحراجاً شديداً، لذلك فإنني أرجوه أن يتركنا نسيّر تنفيذ سياستنا المذكورة مع وعد أكيد بأننانسنعالج مشكلة البطالة والكساد التي قد يسبّبها جلاء بعض القوات البريطانية، كماأبديت أنني على استعداد لمقابلة أصحاب الشكوى والتفاهم معهم وتطمينهم. أمّا الملاّك فلا أستطيع أن أعوضهم عن إخلاء شققهم، ولو أن الرواج الذي سيحدثه إنعاشنا الإقتصادي للمنطقة لابد أن يعود عليهم ببعض الفائدة.

وشعرت بأن الملك لا يسايرني في اتجاهي وأنه يشعر بأنه ورّط نفسه بوعد لتلك الوفود، ولذلك اقترح عليّ أن نؤجل "الموضوع الآن"! وكلفت بعض مساعديّ أن يستجلّوا الموقف الذي أدى إلى هذا التطوّر الخطير والتغيير الجذري في موقف الملك. فتبيّن لنا أن بعض رجال الحاشية (لم يكن ناظر الخاصّة الملكيةمن بينهم) الذين يملكون بعض الشقق في طبرق كانوا قد أجّروها للقوات البريطانية - مستغلّين سلطة مراكزهم في تعاملهم مع القوات البريطانية - وعندما جاءهم نبأ قرب جلاء بعض هذه القوات عن منطقة طبرق قام رجال الحاشية أولئك بجمع عدد من ذوي الأملاك وأعضاء مجلس طبرق البلدي وآخرين، وحثّوهم على مقابلة الملك ويسّروا لهم تلك المقابلة التي قدّموا فيها للملك تلك "المضبطة" التي ترجوه إيقاف جلاء البريطانيين!!

ومرة أخرى ورّطت الحاشية الملكية الفاسدة الملك الطيّب في موقف حرج، لقد صوّروا له أن إيقاف إجلاء القوات البريطانية عن طبرق عمل خيّرلأنه ينقذ أرزاق الفقراء من الضياع، بينما غرضهم الحقيقي هو الحفاظ على مصالحهم المادية، ولم يأبهوا في عملهم هذا بأنه عرقلة لسياسة وطنية هامة، وهي إعادة النظر في المعاهدة البريطانية لجعلها تتمشّى مع مصالح الوطن وتزيل اللّبس والغموض عن سمعة ليبيا العربية.

ورجعت من زيارتي للملك في طبرق يسيطر عليّ شعور غريب بخيبة أمل أكيدة وإحساس دفين بأن جهات كثيرة - بعضها بحسن نيّة وبعضها بخبث ودهاء - تتضافر وتتعاون لأهداف ونوايا مختلفة، ولكنها كلها تهدف لغرض واحد هو عرقلة جهود الحكومة الوطنية في إجراء أي تعديل جوهري على معاهدة التحالف مع بريطانيا. ولم يكن أمامي من سبيل آخر أسلكه إلاّ السير بعناد في محادثات تعديل المعاهدة مع الحكومة البريطانية متجاهلاً العراقيل والمؤثرات، فسرت في سياستي هذه بعناد وإصرار وتجاهل للعراقيل بل أنني لم أخبر إلاّ عدداً محدوداً من زملائي عن الصعوبات والعراقيل التي وُضعت أمامي، لأنني عزمت في قرارة نفسي إما أن أنجز ما وعدت فأجري تعديلات جوهرية في معاهدة التحالف الليبية البريطانية، وإما أن تصدمني العراقيل والحواجز وتصرعني المكائد فأترك منصبي غير مأسوف عليه.

واليوم وبعد ثلث قرن من هذه الأحداث فإنني أراجع نفسي وأقول ربّما كان عليّ أن أتحلّى بقدر أكبر من الصبر والحكمة وأتراجع مؤقتاً وقليلاً لكي أعالج المعارضة والمعارضين، وأقنع المتردّدين، وأطمئن الخائفين، ثم أندفع بقوة أكثر وعزم أشد لكي لا ينطبق عليّ الأثر المشهور وأكون "كالمنبت الذي لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى" أو بعبارة أخرى، ربما أنني كلّفت نظام الحكم ورجاله، في تلك الحقبة من الزمن أعباءً صعبة، وفرضت عليهم وعلى نفسي أهدافاً أكبر وسرعة أكثر مما نحتمل. أو ربما أنني لم أصدّق ما قاله لي البريطانيون في تلك الأيام من أن حكومتهم أصبحت تفكر في تقليص وجودها العسكري في ليبيا بعد أن أثبتت أزمة السويس أن قواعدها في ليبيا لا فائدة منها في أي نزاع بين بريطانياوأي بلد عربي، وأن بريطانيا لم تعد علي استعداد لتلبية مطالبنا المبالغ فيها و مقابل تسهيلات مقلّصة.

مهما كان من أمر، فإن تلك الأزمة وذلك الخلاف في الرؤية بين الملك إدريس وبعض رجال الحكم من جهة، وبيني وبين زملائي من جهة أخري كان هو السبب الحقيقي الذي جعلني أقرر الإستقالة وأصر عليها. ولكن إخلاصي للملك إدريس وإجلالي له وحرصي على سلامة النظام، ما كان كل ذلك ليجعلني أصرّح بأنني استقلت لخلاف مع رئيس الدولة على سياستنا تجاه بريطانياالعظمى فأخرج من الحكم خروج الأبطال على حساب سمعة الملك إدريس. ولذلك فقد بدأت أبحث عن سبب آخر يبرّر استقالتي ولا يحرج الملك، ويترك المجال مفتوحاً ميسّراً أمام من يخلفني ليعالج أمر معاهدة التحالف مع بريطانيا بصبر ورويّة.

زيارة الملك سعود بن عبدالعزيز لطرابلس في فبراير ١٩٥٧م

كان الملك سعود يقوم بزيارة رسمية للولايات المتحدة أوائل سنة ١٩٥٧، ورأى الملك إدريس أن الفرصة مواتية لدعوة الملك السعودي لزيارة ليبيا في طريق عودته إلى بلاده، لذلك اقترح عليّ أن أقوم بزيارة الملك سعود في مدريد وأنقل له دعوة الملك إدريس،وشدّد الأخير على ضرورة أن أقوم شخصياً على رأس وفد من رؤساء الشيوخ والنواب والديوان الملكي بتقديم الدعوة، وأضاف أنه يعلق على زيارة الملك سعود كثيراً من آمال التقارب بين المملكتين وإرساء قواعد متينة لعلاقات أخوية مع المملكة العربية السعودية، ومضى الملك قائلاً لي: «ونظراً لعلاقتك الحميمة مع الملك سعود فإني متأكد من أنه سيلبّي دعوتنا». ورحبت بتلك المهمة لا سيما وأن أهداف الدعوة تتمشى تماماً مع سياسة حكومتي التي كانت تهدف لإرساء دعائم علاقات وطيدة مع دول العالمين العربي والإسلامي. وكانت المملكة العربية السعودية دائماً في مقدمة تلك الدول، وكذلك فقد كانت علاقاتي بالملك سعود ممتازة وقد توطّدت بنوع خاص في مؤتمر قمة بيروت (نوفمبر ١٩٥٦).

وكان ترحيب الملك سعود بدعوة الملك إدريس ترحيباً فورياً وقلبياً، بل أنه استدعى رجال الحاشية المشرفين على رحلته وأمرهم على الفور بتعديل مواعيد سفره بحيث يمضي ثلاثة أيام في ليبيا. ثم عقدت مع الملك سعود اجتماعاً طويلاً على انفراد وناقشت معه كثيراً من القضايا العربية، وأحاطني علماً بنتيجة مباحثاته مع الرئيس أيزنهاور فى واشنطن، وكان محور الحديث هو كيفية معالجة آثار العدوان الثلاثى على الشقيقة مصر والعلاقات العربية الأمريكية، ومساعينا المشتركة لإعادة

العلاقات العربية الغربية إلى مجراها الطبيعي ثم العلاقات الثنائية السعودية الليبية. وأصرّ الملك سعود على أن أصحبه والوفد الليبى المرافق إلى حفلة العشاء الرسمية التى أقامها على شرفه رئيس الدولة الاسبانية الجنرال «فرانكو». وانتهزت فرصة التعرف على ذلك السياسى المخضرم، ثم زرته صباح اليوم التالى زيارة مطولة، وبالرغم من إجادة الجنرال فرانكو للفرنسية والانجليزية فقد كان يترجم بيننا مترجم، وبذلك تتوفر له فرصة التفكير قبل الرد!

على أية حال وصل الملك سعود إلى طرابلس واستقبل استقبالا حافلاً. وعبّر المواطنون فى طرابلس عن مشاعر الحب والتكريم له فى كل تنقلاته التى لازمتها مظاهر الحفاوة الرسمية. وكانت قمة تلك الاحتفالات الحفلة الشعبية لغداء فى «البر» تلاها ألعاب الفروسية وسباق الخيل قام به الفرسان الليبيون مرتدين زيّهم الشعبى التقليدي . وأجرى الملكان كثيراً من المحادثات حضرتها جميعها.

وبعد ثلاثة أيام حافلة غادرنا الملك سعود وحاشيته إلى القاهرة، وبعد حفلة توديعه فى مطار طرابلس، وفي طريق العودة من المطار حدثت مصارحة هامّة بين الملك ادريس وبينى أوردها فيما يأتي :

استقالتي الأولى

لا يزال صدى ما صدر منّى فى تلك المصارحة يتردد فى ذهنى ويؤلم وجدانى. اصطحبنى الملك إدريس فى سيارته وشكرنى على جهودى فى إنجاح زيارة الملك سعود وأغدق عليّ بالشكر والثناء، وشعرت أنه يحاول أن يطيّب خاطرى وأن يخفف عليّ من آثار طيش ناظر خاصته والاحراجات والمنغّصات التى قام بها أثناء زيارة الملك سعود. وكنت شارد الذهن وأنا أستمع لكلام الملك الذي ختمه بقوله: «أنه سيغادر طرابلس صباح الغد الباكر إلى طبرق. عندئذ قلت: «أرجو يامولاى أن تؤجل سفرك لعدة أيام». فتساءل الملك عن السبب فقلت: «لأننى ألتمس منكم أن تعفونى من مسئولياتى وتختاروا رئيساً جديداً للحكومة». وبلهجة كلها استغراب قال الملك: «ولكن لماذا لا تستمر أنت فى منصبك؟». قلت: «لأننى لم أعد أستطيع أن أحكم البلد مع ملكين». سمعت الملك يقول : ما هذا الكلام ؟ ويسرع بالضغط على الزر الكهربائى الذى يرفع الحاجز الفاصل بين المقعد الأمامى حيث الياور والسائق وصالون السيارة حيث يجلس الملك. واستدار الملك نحوى

وقال: «ماذا تقول؟» فاستمريت في غيّي مضيفاً: «بل ولا أدرى أحياناً من منكما يتقدم على الآخر!» سمعت الملك يتمتم قائلاً: «أعوذ بالله من غضب الله!» وخيّم صمت لعدة دقائق حسبتها ساعات، وأنهى الملك ذلك الصمت الرهيب بقوله: «على أية حال سأبقى فى طرابلس عدة أيام حتى أعالج الأمور معك. أنت الآن متوتر الاعصاب، استرح اليوم وغداً وسأجتمع بك بعد ذلك».

هذه هي المصارحة التي يؤلمنى ذكرها لأنها آلمت الملك إدريس الذى كنت أجلّه واحترمه وسأظل أترحّم عليه وأثنى على ذكراه العطرة، ربما كان أملى من وراء تلك المصارحة الفظّة أن أحرّك مشاعر الملك وألفت نظره إلى مخاطر تدخلات ناظر خاصته، خصوصاً ما قام به من أعمال طيش صبيانية أمام ضيف ليبيا الملك سعود، وأمام كبار المسئولين غير آبه بسمعة الوطن والملك، ولا أود أن أسهب. فى وصف تلك الأعمال الصبيانية بل أعرض هنا على القارئ واحدة منها فقط:

أمر ناظر الخاصة الملكية البوصيرى الشلحى رئيس التشريفات فتحى الخوجة أن يجعل علي الساحلى وزير الخارجية وصديق البوصيرى الحميم يتقدم في بروتوكول الزيارة الملكية على رئيس الوزراء. وبرر ذلك بأن الساحلى الذى كان يقوم بمهمة رئيس بعثة الشرف المرافقة للملك سعود يجب أن يتقدم على جميع الليبيين بما فيهم رئيس الوزراء. ولم أعر هذا الطيش أية أهمية بل تجاهلته تماماً إلى أن كان العشاء الرسمى الذى أقامه الملك ادريس تكريماً لضيفه الملك سعود. وجدت أن مقعدى يأتى فى آخر المائدة الملكية ويتقدم عليّ رئيس الديوان وناظر الخاصّة الملكية وجمع من المسئولين الليبيين، بينما يجلس وزير الخارجية علي الساحلي على يسار الملك سعود، ويجلس الأمير محمد بن سعود على يمين والده. وجلست فى مقعدى مظهراً عدم اكتراث ومسيطراً على أعصابى، ولكن الملك سعود لاحظ بسرعة ذلك الشذوذ فى البروتوكول، وإذا به ينادينى بصوت جهوري «يا أخ مصطفى تعال اجلس على يميني» وفى نفس الوقت يطلب من إبنه الأمير محمد بالجلوس فى مقعدى. ولاحظ الجميع، وعلى الأخص، الملك إدريس ذلك العمل فى وجوم تام. بل أن الملك سعود زاد فى لطفه معى وأمضى طوال مدة العشاء فى حديثه معي، مما أحرجني وجعلني أشرك الملك إدريس الذى كان يجلس أمام الملك سعود فى الحديث وأحاول أن أتجاهل ما حدث وأظهر الملك إدريس من اللطف واللباقة والمجاملة ما أعاد جو السرور والبهجة إلى تلك السهرة الملكية.

بعد يومين من تلك المصارحة الشهيرة ذهبت لمقابلة الملك إدريس فى قصر الخلد وكنت أحمل استقالتى فى جيبى ولم يعلم بها إلاّ مدير مكتبى سلطان حلمى الخطّابى. وبعد جلسة عاطفية طويلة أجبرنى الملك أن أسترد استقالتى بعد أن وعدنى بأنه سيجعل حاجزاً بين ناظر الخاصة وبين أعمال الحكومة وسيأمره بألاّ يتدخل فى أى أمر ما عدا ما يخص الخاصة الملكية. وكان الملك فى غاية النبل وأغدق عليّ الثناء.. ثم أشار إلى ما صدر منى من كلام صريح وقال أن مرجع ذلك إنما لأننا حمّلناك أعباءً كثيرة وأرهقناك.. ولكننى بالرغم من مجاملات الملك ولطفه خرجت من تلك المقابلة وأنا لا أشعر باطمئنان كبير.

واليوم وبعد أكثر من ثلث قرن من هذه الأحداث كثيراً ما ألوم نفسى لأننى لم أبذل جهداً أكبر ولم أسع سعياً حثيثاً أكثر لإزالة سوء التفاهم مع ناظر الخاصة الملكية البوصيرى الشلحى. فبالرغم من موقفه الأحمق الذى شرحته باختصار فقد كان عليّ أن أراعى مواقفه الوطنية ومساعدته لى حول الملك فى تنفيذ سياسة حكومتى الوطنية. ربما كان عليّ أن أتنازل بعض الشيئ عن كبريائى وأكون أكثر مرونة وأحافظ على ذلك التعاون الوطنى الممتاز. رحم الله البوصيرى.

واستمر ذلك العداء بين البوصيرى وبينى إلى ما بعد خروجى من الوزارة وذهابى إلى باريس، وبعد عودتى منها سعى بعض الأصدقاء إلى إزالة سوء التفاهم، والتقيت مع البوصيرى وتصارحنا وأسف كلانا على ما حدث، وبعد ذلك حاول العديد من المرات أن يقنعنى بالعودة إلى الوزارة مؤكداً أن الملك إدريس سيسرّه كثيراً إذا قبلت ولكننى إعتذرت عن القبول بكياسة ولباقة، فقد كنت عقدت العزم على عدم قبول أى منصب حكومى مهما كانت المبررات فقد كفانى ما نلت منها.

الباب الثاني عشر

الأزمات الأخيرة قبل الاستقالة

في هذا الباب..............................

لقد ذكرت في الباب السابق أنني خرجت من عند الملك - بعد أن ضغط عليّ لسحب استقالتي - يملؤني شعور بعدم ا لاطمئنان، أو الثقة من أنه سوف يستطيع أن يكبح جماح ناظر الخاصة الملكية ويحّد من تصرفاته الطائشة، وتدخلاته الضارة في أعمال الحكومة.

وتأكد شعوري ذلك بأسرع مما توقّعت، فقد استمرت المنغصات والازمات والارباكات السياسية، بل واستفحلت بطريقة أفقدتني كل قدرة على التعامل معها بصبر ورويّة، ولم أجد من الملك السّند والدعم الكافي الذي وعدني به.

فقررت أن أخلي الطريق لمن يأت بعدي وأقدم استقالة نهائية لا رجوع عنها مهما كانت درجة الضغوط والاحراجات، وذلك حفاظا على سمعة الحكم وهيبته، وحفاظاً على أعصابي وكرامتي الشخصية.

وسأتحدث في هذا الباب بايجاز عن أهمّ - وليس كل - الأزمات التي سبقت مباشرة استقالة حكومتي.

أزمة زيارة نائب رئيس الولايات المتحدة نيكسون لليبيا

في أوائل شهر مارس سنة ١٩٥٧ أبلغتنا الخارجية الأمريكية أن الرئيس ايزنهاور كلف نائبه «نيكسون» بالقيام بجولة أفريقية يزور فيها كينيا والسودان وليبيا وتونس والمغرب. كما أبلغتنا أن نائب الرئيس يحمل رسالة خطية للملك إدريس من الرئيس ايزنهاور ويأمل الأخير أن يستقبل الملك نائبه «نيكسون».

عرضت الأمر على الملك إدريس الذى رحّب بالزيارة وأمر بأن يُنزل نائب الرئيس الأمريكى ضيفاً عليه في قصر أبى ستة بجوار طرابلس.

وقصر أبى ستة هذا كان قد بناه حاكم ليبيا الايطالى «بالبو»، وبعد الاستقلال خُصص لسكنى رئيس الحكومة، إلاّ أننى عندما ولّيت الرئاسة وانتقلت إلى طرابلس وجدت قصر أبى ستة هذا يزيد كثيراً عن احتياجاتي ولا تتناسب سكناى فيه مع مظهر التقشف الذى كان علينا أن نتّبعه عندما كنّا نتلقى العون المالى من الخارج، ولذلك فقد أعدت ذلك القصر إلى إدارة أملاك الدولة حيث خُصص فيما بعد ليكون قصراً للضيافة لاستقبال رؤساء الدول والحكومات من ضيوف ليبيا.

وجرت عدة اجتماعات بين مسئولين في الخارجية الليبية والسفارة الأمريكية لترتيب تفاصيل زيارة نائب الرئيس الأمريكى وما يتبعها من «بروتوكول» ثم أبلغت الحكومة الأمريكية بتلك الترتيبات.

لاحظت بعد ذلك بأيام أن الملك إدريس يكرّر سؤاله عمّا اذا كانت زيارة نائب الرئيس «نيكسون» زيارة رسمية أم أنها زيارة سياحية ؟! ثم يتساءل : هل من المناسب أن نستضيفه في قصر أبى ستة ؟ وكنت أؤكد للملك أن الزيارة رسمية كما علمت من الحكومة الأمريكية، وأن نائب الرئيس يحمل رسالة خطية من الرئيس الأمريكى لملك ليبيا، وأن الحكومة الليبية تعطى أهمية كبيرة لتلك الزيارة،ولذلك فإن استضافته بقصر أبى ستّة هى خطوة صائبة ومجاملة في محلّها.

ولو أننى استغربت لكثرة تساؤل الملك عن هذه التفاصيل إلاّ أننى لم أدرك ما كان وراءها من أسباب إلاّ بعد أن وصلتنى تقارير سرّية من مخابرات الشرطة الاتحادية كشفت لى الستار عمّا كان يدور في الخفاء من تآمر بين وزير خارجية حكومتى (على الساحلى) وناظر الخاصة الملكية (البوصيرى الشلحى).

لاحظت المخابرات الليبية أن هناك نوعاً غريبا من البرقيات الشفرية يجرى تبادلها بين وزارة الخارجية بطرابلس والقصر الملكى بطبرق. كما لاحظت أن هذه البرقيات تستعمل شفرة غريبة ليست من الشفرات المصرّح والمعمول بها لذلك استفسروا منّى شخصياً، فقلت لهم لا علم لى بها وطلبت منهم محاولة فك ألغازها. ولما كانت شفرة بدائية فقد تمكّن المكتب المتخصّص في هذا الموضوع من حل رموز تلك البرقيات وجاءنى بها. فإذا بها برقيات تتناول أموراً في غاية الأهمية يظهر منها بكل جلاء مدى تآمر وزير الخارجية على الساحلى مع صديقه ناظر الخاصة الملكية

(البوصيرى الشلحى) ضد سياسة الوزارة التى كان على الساحلى عضواً بارزاً فيها. فمثلاً يؤكد وزير الخارجية الساحلى لصديقه الشلحى أنه يعمل بجد على إفساد ترتيبات زيارة نائب الرئيس الأمريكى، ويؤكد أنها زيارة سياحية لافائدة منها للحكومة الليبية. ولذلك فإنه يتفق مع ناظر الخاصة في أنه ليس من اللائق أن يستضيف الملك نائب الرئيس في قصر أبى ستة، ثم يقول رداً على استفسار ناظر الخاصة أنه عارض بشدة مبدأ ايزنهاور وأن بن حليم هو الوحيد فى مجلس الوزراء الذى يصر على قبول ليبيا لمبدأ ايزنهاور، ويقول رداً على حث من ناظر الخاصّة أنه يحاول جهده عرقلة المباحثات مع الحكومة البريطانية لإعادة النظر في معاهدة التحالف، وكلام كثير كله تآمر مبنى على كذب ونفاق.

قرأت تلك البرقيات بألم وحسرة وآلمنى بنوع خاص أن يلجأ زميل متعلم، سبق وأن ساعدته ورعيته في مواقف كثيرة عندما كان رئيساً للمجلس التنفيذى البرقاوى سنة ١٩٥٥ م. بل وناصرته عندما اختلف مع السيد حسين مازق والى برقة ثم نقلته إلى الحكومة الاتحادية ليكون عونا لى أعتمد عليه وعلى خبرته القانونية في تنفيذ سياسة وطنية تقدمية ولكن «يؤتى الحذر من مأمنه !».

استدعيت على الساحلي وتظاهرت بالهدوء واستعرضت معه قضايا الساعة، ثم سألته عمّا إذا كان يعارض قبول ليبيا لمبدأ ايزنهاور. استغرب الساحلى سؤالى وأكد أنه أبدى رأيه في مجلس الوزراء بأنه يؤيد قبول ذلك المبدأ لأنه لايزيد من ارتباط ليبيا شيئاً ويعطيها قدراً كبيراً من العون المالى الإضافي. ثم سألته هل زيارة نيسكون زيارة رسمية، قال طبعاً.. هى كذلك ! قلت إذن لماذا هذه البرقيات، وفتحت أمامه ملفاً يحتوى على البرقيات الشفرية المتبادلة بينه وبين ناظر الخاصة ! ويعلم الله أننى أشفقت على المسكين.. فقد ازداد وجهه اصفراراً وتلعثم وارتعشت يداه، وخشيت أن يصاب بسوء من جرّاء المفاجأة الرهيبة !

قلت يا أخ على لقد خيّبت ظنّى فيك... أنت الرجل القانوني الذى كنت أظن أنه صديق وفيّ... أكتشفت أنه يتآمر علىّ مع خصومي لعرقلة تنفيذى لسياسة وطنية هو أحد صانعيها.. ومرت دقائق محرجة.. التقط أنفاسه بعدها وقال : إن ناظر الخاصة كان يضغط علىّ أن أعارض سياستك.. وهو الذى أشار على الملك بأن يعدل عن استضافة نيسكون في قصر أبى ستّة، ثم قال : «ولم أكن أعرف أن ناظر الخاصة الملكية خصم لك لذلك تعاونت معه».

(البوصيرى الشلحى) ضد سياسة الوزارة التى كان على الساحلى عضواً بارزاً فيها. فمثلاً يؤكد وزير الخارجيّة الساحلى لصديقه الشلحى أنه يعمل بجد على إفساد ترتيبات زيارة نائب الرئيس الأمريكى، ويؤكد أنها زيارة سياحية لافائدة منها للحكومة الليبية. ولذلك فإنه يتفق مع ناظر الخاصة في أنه ليس من اللائق أن يستضيف الملك نائب الرئيس في قصر أبى ستة، ثم يقول رداً على استفسار ناظر الخاصة أنه عارض بشدة مبدأ ايزنهاور وأن بن حليم هو الوحيد فى مجلس الوزراء الذى يصر على قبول ليبيا لمبدأ ايزنهاور، ويقول ردّا على حث من ناظر الخاصّة أنه يحاول جهده عرقلة المباحثات مع الحكومة البريطانية لإعادة النظر في معاهدة التحالف، وكلام كثير كله تآمر مبنى على كذب ونفاق.

قرأت تلك البرقيات بألم وحسرة وآلمنى بنوع خاص أن يلجأ زميل متعلم، سبق وأن ساعدته ورعيته في مواقف كثيرة عندما كان رئيساً للمجلس التنفيذى البرقاوى سنة ١٩٥٥ م. بل وناصرته عندما اختلف مع السيد حسين مازق والى برقة ثم نقلته إلى الحكومة الاتحادية ليكون عونا لى أعتمد عليه وعلى خبرته القانونية في تنفيذ سياسة وطنية تقدمية ولكن «يؤتى الحذر من مأمنه !».

استدعيت على الساحلي وتظاهرت بالهدوء واستعرضت معه قضايا الساعة، ثم سألته عمّا إذا كان يعارض قبول ليبيا لمبدأ ايزنهاور. استغرب الساحلي سؤالى وأكد أنه أبدى رأيه في مجلس الوزراء بأنه يؤيد قبول ذلك المبدأ لأنه لايزيد من ارتباط ليبيا شيئاً ويعطيها قدراً كبيراً من العون المالى الإضافي. ثم سألته هل زيارة نيسكون زيارة رسمية، قال طبعاً.. هى كذلك ! قلت إذن لماذا هذه البرقيات، وفتحت أمامه ملفاً يحتوى على البرقيات الشفرية المتبادلة بينه وبين ناظر الخاصة ! ويعلم الله أننى أشفقت على المسكين.. فقد ازداد وجهه اصفراراً وتلعثم وارتعشت يداه، وخشيت أن يصاب بسوء من جرّاء المفاجأة الرهيبة !

قلت يا أخِ على لقد خيّبت ظنّى فيك... أنت الرجل القانوني الذى كنت أظن أنه صديق وفي... أكتشفت أنه يتآمر علىّ مع خصومي لعرقلة تنفيذى لسياسة وطنية هو أحد صانعيها.. ومرت دقائق محرجة.. التقط أنفاسه بعدها وقال: إن ناظر الخاصة كان يضغط علىّ أن أعارض سياستك.. وهو الذى أشار على الملك بأن يعدل عن استضافة نيسكون في قصر أبى ستّة، ثم قال: «ولم أكن أعرف أن ناظر الخاصة الملكية خصم لك لذلك تعاونت معه».

قلت دعني من هذا الهراء ! لا يهمني ناظر الخاصّة، يهمني زميلي في مجلس الوزراء الذى يتآمر مع رجال الحاشية ضد سياسة الوزارة التى يشارك فيها. وأنهيت ذلك الاجتماع البائس المحرج بأن قلت للساحلي إذا لم تكن معارضاً لسياسة الحكومة الخارجية فعليك بأن تصرّح بهذا للجرائد الليبية، وهو ما فعله في نفس اليوم إذ صرّح لجريدة «الرائد» رداً على سؤال منها أن لا صحة للاشاعات التى تنسب إليه معارضة لأى جزء من سياسة الحكومة، وأنه لا صحة للإشاعات التى تقول أنه يعارض قبول ليبيا لمبدأ ايزنهاور.

ذهبت إلى الملك في طبرق وأطلعته على البرقيات الشفرية المتبادلة بين ناظر خاصته ووزير خارجيته، وذكرت للملك أننى واجهت على الساحلي بعمله الشائن. وكان رده أن ناظر الخاصة هو الذى يحّرضه على تلك المواقف، وذكّرت الملك بوعوده السابقة بأن يجعل بين ناظر الخاصة وشئون الحكومة سدّاً منيعاً وألاّ يسمح له بالتدخل في السياسة العامّة وختمت عرضي برغبتي الملحّة في الاستقالة لأننى أصبحت على يقين من أن استمرارى في منصبى لم يعد في مصلحة البلد وسيكون مصدر إزعاج دائم لمولاى الملك.

ومرة أخرى أبدى الملك من اللطف والتفهم ما أخجلنى، وكرّر أنه سوف لن يسمح من اليوم لناظر الخاصة أن يتصل بأى مسئول في الحكومة الاتحادية في أى شأن سياسى.

قبلت أن أبقى شريطة أن أعدّل الوزارة وأخرج منها على الساحلي . وافق الملك على ذلك وأمر باعداد مراسيم تعديل الوزارة حسبما عرضتها عليه وانتقلنا إلى غرفة الطعام لتناول الغذاء ريثما يتم طبع المراسيم. ثم انسحب الملك لاستراحة قصيرة دعانى بعدها لتناول الشاى وبادرنى بقوله: «أرجوك أن تبقى الساحلي في الوزارة ولو في أقل الوزارات أهمية ولكن لاتقيله الآن !» واعترف أننى كدت أخرج عن طورى وأفقد أعصابى. فها هو الملك إدريس الذى وعدنى منذ ساعة بألاّيسمح بأى تدخل من ناظر خاصته في شئون الحكم. ها هو يرضخ مرة أخرى لتدخله ويتراجع فيما اتفق عليه معى من إقالة على الساحلي و «يرجونى» أن أبقيه في الوزارة، ولكن الله الهمنى الصبر وأنزل عليّ السكينة والتروّى فأطرقت لحظات راجعت فيها نفسى ثم قلت بل أمرك ياmolاى .. وأعدت صياغة مرسوم التعديل الوزارى بحيث بقى على الساحلي وزيراً للمواصلات !

غير أن هذا التردد الجديد في موقف الملك وحيرته بين متطلبات سياسة الدولة العليا من جهة ونزوات ناظر خاصته من جهة أخرى زادني قناعة بأن بقائي في سدة رئاسة الحكومة لم يعد في صالح الدولة ولا في صالحي، بل أنني بدأت أخشى أن يدفعني تردد الملك وضعفه أمام حاشيته إلى أزمة أو مصارحة أخرى معه أو إلى مشادّة مع ملكي الذي حملت له دائماً كل الإجلال والتقدير والوفاء. ومرة أخرى قرّرت أن أتحيّن الفرص لأقدم له استقالة أمر واقع بحيث لا يكون أمامه من مجال لرفضها.

ولنرجع إلى زيارة نائب الرئيس الأمريكي فبالرغم من العقبات والمواقف المحرجة التي أشرت إليها، فإن الزيارة نجحت نجاحاً لم أكن أنتظره، فبالنسبة لقضايانا مع واشنطن تمكنت من إرساء قواعد متينة لتفاهم شامل وحصلت على وعود مؤكدة بزيادة العون المادّى لليبيا، وعلى وعد أكيد بقيام الولايات المتحدة بمساعدتنا مادّياً وفنياً في إنشاء نواة سلاح الطيران. ولبّى نائب الرئيس دعوة غداء أقمتها له في مسكني، حيث أنتهزت زوجتي (وهي فلسطينية كنعانية) الفرصة وأجرت حديثاً مستفيضاً مع نائب الرئيس الذى أظهر اهتماماً واضحاً ورغبة قوية في الإلمام بوجهة نظر فلسطينية في قضية بلادها. واذكر أنني حاولت عدة مرات أن أغير مجرى الحديث ولكن نائب الرئيس كان يقول لى أنه في غاية الاهتمام بسماع وجهة النظر العربية من السيدة بن حليم فيما يتعلق بقضية فلسطين. بل أن نائب الرئيس أصر أن يكرس أكثر من ساعة من وقته في حفلة العشاء الرسمية التى أقمتها له في فندق الودّان ليكمل حديثه مع زوجتى عن قضية فلسطين ومأساة اللاجئين.

وبعد سفره أرسل لى نائب الرئيس نيكسون ببرقية شكر لطيفه ضّمنها رجاءه أن أستمع أنا وزوجتى لما سيصرح به للصحافة عند وصوله إلى واشنطن، وبالفعل كان أهم عنصر في تصريحه هو قوله أن الشرق الأوسط لن تستقر أموره ولن يحل به السلام إلاّ بعد أن نجد حلاّ عادلاً كريماً لمأساة اللاجئين الفلسطينيين.

أزمة تعديل الحدود بين الولايات الثلاث

منذ أوائل عهد الاستقلال طالبت كل من ولاية برقة وولاية فزان تعديل حدودهما مع ولاية طرابلس. أما ولاية برقة فقد كانت تطالب تعديل حدودها الغربية بحجّة أن حدود برقة كما حدّدتها الادارة الايطالية قد قسمت قبيلة «المغاربة» شطرين وهى -أى ولاية برقة- تطالب بضم منطقة «النوفليّة» حيث يقيم

شطر هام من القبيلة المذكورة، واستندت ولاية برقة في مطالبها هذه بخرائط تركية قديمة. وقد تمكنّا بوسائل يطول شرحها من إقناع ولاية برقة فأبقينا الحدود البرقاوية الطرابلسية كما كانت بدون أى تعديل.

أما ولاية فزان فقد كانت تطالب (باسترجاع) منطقة الجفرة من ولاية طرابلس بحجة أن تلك المنطقة كانت تابعة لولاية فزان إبّان الحكم التركى ، وكذلك لأن عائلة سيف النصر صاحبة النفوذ الطاغى في ولاية فزان لها أملاك كثيرة في مدينتى «هون» و «سوكنه» وازداد إلحاح ولاية فزان على المطالبة بهذه المنطقة بعد أن خلف السيد عمر سيف النصر أخاه السيد أحمد سيف النصر والياً على فزان، بل أن عمر سيف النصر كان يقرن مطلبه باسترجاع «الجفرة» بمطلب خطير آخر ألا وهو ضرورة الاتفاق مع فرنسا على إبقاء قواتها في فزان وعقد معاهدة تحالف عسكرية معها على غرار معاهدة التحالف الليبية البريطانية ! ولا اعتقد أنه كان يدعو إلى ذلك بسوء نية، ولكن اعتقادا منه أن عقد معاهدة مع فرنسا يحقق مصالح سكان فزان، إذ كان يخشى أن تهمل الولاية من قبل الحكومة الاتحادية إذا تم اخراج الفرنسيين منها وكان المنطق الذى اقتنع به، «أنه حيث أن الامريكان لهم اتفاقية وتواجد في منطقة طرابلس، والانجليز لهم اتفاقية وتواجد في برقة، فلماذا لا يبقى الفرنسيون في فزان ونعقد اتفاقية معهم !»

واشتد إلحاح عمر سيف النصر علىّ بدرجة مزعجة وحاولت أن أقنعه بلين وكياسة إستحالة تلبية أى من المطلبين، ولكنه استمر في إلحاحه وأكثر من تكرار مطلبيه وأخيراً وبعد أن فشل في الحصول على أى وعد منّى يطمئنه على تحقيق مطلبيه، نقل مساعيه لدى الملك إدريس الذى رفض رفضاً تاماً الدخول مع عمر سيف النصر في أى بحث - مجرد بحث - بخصوص بقاء القوات الفرنسية في فزان، وطلب منى أن أشرح له سياسة الحكومة وإصرارها على إجلاء القوات الفرنسية عن فزان وإقناعه بأن هذه السياسة الوطنية لا ضرر منها على ولاية فزان. وعقدت عدة جلسات مع عمر سيف النصر ووجدت أن الرجل، برغم ماضيه الوطنى الجيد وانتمائه إلى الحركة السنوسية منذ زمن بعيد، فإنه كان، على نقيض بقية عائلة سيف النصر، قد وقع ضحية الدعاية الفرنسية التى جعلته يعتقد أن فوائد كثيرة ومصالح عديدة ستعود على ولاية فزان لو بقت القوات الفرنسية في قواعدها تحت مظلة معاهدة تحالف ليبية فرنسية. وبعد أن عييت في إقناعه بخطر مسعاه المؤيد

للتعاون العسكرى الفرنسى إضطررت إلى إفهامه بعبارات واضحة صريحة بأن إجلاء قوات فرنسا عن التراب الليبى حقيقة لا رجوع فيها، وأن حكومة باريس قد رضخت لمطالبنا ووافقت على إجلاء قواتها، وكان هذا ختام الحديث في هذا الموضوع الحسّاس.

وبعد أن تأكد لدى عمر سيف النصر فشله في إقناعى بمطلبه الأول نقل نشاطه مرة أخرى وركزّه في حملة لدى الملك إدريس ورجال القصر لاسترجاع منطقة الجفرة إلى ولاية فزّان. ورأى الملك إدريس بحكمته وبعد نظره أن يسترضى عمر سيف النصر هذه المرة بالاستجابه لمطلبه هذا، لا سيما بعد أن رفض له مطلب إبقاء القوات الفرنسية، لذلك كتب لى الديوان الملكى خطاباً ينقل لى رغبة الملك في أن تقوم الحكومة الليبية بإجراء اتفاق بين ولايتى طرابلس وفزان لإعادة النظر في حدودها بغية إعادة منطقة «الجفرة» إلى ولاية فزان.

شاورت زملائى الوزراء الذين وافقونى على معارضة أى تعديل في حدود الولايات، فكتبت رداً مسهباً للديوان الملكى رافضاً إجراء أى تعديل في حدود الولايات، لأن سياسة الحكومة الليبية إنما تهدف لتوحيد جهود الوطن في نظام وحدوى يلغى الولايات وحدودها، وليس من المعقول أن نثير الحساسيات ونذكى نار الاقليمية ونرضخ لمطامع الاقطاعية، في نفس الوقت الذى نصرّح فيه علنا أن هدفنا هو إزالة الحواجز وتعزيز الترابط وتقوية التضامن بين أجزاء الوطن، تمهيداً لتوحيده في حكومة واحدة وبرلمان واحد تحت ملك واحد. واستمر الجدل بين الديوان الملكى وبين الحكومة الليبية بالمراسلات السرية المطولة أحياناً، وفي بحث بين الملك إدريس وبينى أحياناً أخرى، وأخيراً وبعد أن تأكّدوا من إصرارى على موقفي إتصل الديوان الملكى مباشرة بوالى طرابلس الغرب جمال الدين باش آغا لكى يجرى مفاوضات مع ولاية فزان بغرض الاتفاق على حدود جديدة تعطى كل ذى حق حقه.

ووافق الوالى على طلب الديوان الملكى دون أن يستشيرنى أو أن يخبرنى! فما كان من الديوان الملكى إلاّ أن طلب من الحكومة الليبية أن تقوم بدور الحكم في المفاوضات الحدودية بين ولاية طرابلس وولاية فزان.

وبذلك أصبحت الحكومة الاتحادية أمام الأمر الواقع فما كان من المعقول أن ترفض القيام بدور الحكم. واستدعيت والى طرابلس وقلت له: أما وقد تسرّعت وتورّطت في قبول التفاوض على حدود ولايتك الشرقية الجنوبية أى منطقة «الجفرة» مع ولاية فزان فلا أقل من أن تطالب بحقوق ولايتك في الجزء الغربى

الجنوبى وبالتحديد منطقة « غدامس» وواحاتها، وأعطيته وثائق وخرائط تركيّة تثبت حق ولاية طرابلس في تلك المنطقة، وشدّدت على الوالى بألاّ يشعر أحداً بأننى الذى زوّدته بتلك الوثائق ! وطمأنته بأن الحكومة الاتحادية ستؤيده اذا تمسّك بحقوق ولاية طرابلس. وهذا ما حدث فقد قبلت ولاية فزان بإرجاع منطقة غدامس إلى ولاية طرابلس، وقبلت ولاية طرابلس إرجاع منطقة الجفرة إلى ولاية فزان، وكل ذلك كان بناءً على الوثائق والخرائط التركية القديمة. ثم تقدمت كل من الولايتين لمجلسها التشريعى بمشروع قانون يعدل حدود الولاية حسب الاتفاق المشار إليه أعلاه. وقد تم كل ذلك في أواخر سنة ١٩٥٦ م وأوائل سنة ١٩٥٧. ولا أذكر تاريخاً محدّدا بالضبط !

عندما بلغ وانتشر خبر تعديل حدود الولايتين قابله الأعضاء الطرابلسيون في مجلس النواب بالسخط والاحتجاج وشعور بأن ظلماً وحيفاً وقع على ولايتهم، مما دفعهم إلى استجواب الحكومة ومهاجمتها هجوماً بلغ القمة في العنف ونزل بلغة الحوار إلى درك سحيق في جلسات متعددة لم يشهد مجلس الأمة مثلها عنفاً وشدّة وهيجاناً، واضطر رئيس المجلس إلى إيقاف الجلسة عدة مرّات ليهدّئ من غضب الأعضاء ويسيطر على إدارة الجلسات.

كنت وزملائى في وضع يحتّم علينا الدفاع عن سياسة طالما عارضناها وأن نتحمل لوماً واتهاماً لذنب لم نقترفه، بل شجبناه وحاولنا جهدنا تفادى حدوثه وكان لسان حالى يردد قول الشاعر الجاهلى النابغة الذبيانى مخاطباً النعمان بن المنذر ملك « الحيرة » مقسماً له بأنه :

« لحملتنى ذنب أمرئ وتركته   كذى العر يُكوى غيره وهو راتع ! »

بل أن ثالثة الأثافي أن دفاعي واحتمالى بصبر لاتهامات النواب كان يحدث في نفس الوقت الذى كانت استقالتى تُقدّم للملك في طبرق، ويقول له حاملاها (عبد المجيد كعبار وعبد الرازق شقلوف) إن رئيس الوزراء لن يتراجع هذه المرة عن استقالته.

كان في استطاعتى أن أقف أمام النواب وأصارحهم بالحقائق وأدعمها بالمراسلات التى تبيّن صواب موقفي وبراءتى من كل ما نسبوه لوزارتى، وأخرج من الحكومة خروجاً مشرفاً ولو صاخباً، غير أننى حرصت على أن أجنّب مؤسسة رئاسة الدولة أى هزّة أو إتهام. فما كان ولائى للملكى وحرصى على استقرار الوطن ليسمحا

لى أن أعرّض سمعة الملك واستقرار الوطن لأى خدش أو تشويه، وعندما اشتد هجوم النواب وتعالى صياحهم نفّست عمّا يدور في وجدانى بجملة ذات معنى دفين فقلت: «مسكين رئيس الوزراء إن قال نعم فالويل له وإن قال لا فالويل له، وإن خرج بالسكوت من لا ونعم فهو متواطئ. وهناك رابعة لا أدريها قد تكون في أن يترك كرسيه ويجلس بينكم...» (صفحة ٥٤٩ من مضبطة مجلس النواب الهيئة النيابية الثانية دور الانعقاد الثانى).

وبالرغم من أنها إشارة صريحة إلى قرب استقالتي والانتقال إلى كراسى النواب فإن حرارة النقاش وتوتر الأعصاب حالت دون أن يفطن أحد من النواب لمعنى تلك العبارة.

وانتهى اجتماع مجلس النواب بقرار تأجيل مناقشة الاستجواب فرجعت إلى مسكنى حيث جاءني كل من نائب رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار. ووكيل المالية عبد الرازق شقلوف ليبلغانى أن الملك إدريس قبل استقالتي ولكن بشروط وسنرجع لموضوع تلك الشروط في الفقرات الآتية.

الأزمة الأخيرة... ثم الاستقالة

في تلك الأسابيع الأخيرة من عهدى في الحكم تكاثرت المشاكل وتفاقمت الأمور وتنوّعت الأزمات، وأصبحت أخرج من أزمة إلى مطب محرج، وما أكاد أجتازه إلاّ لمواجهة عاصفة في البرلمان، وكان لسان حالى قول من قال «تكاثرت الظباء على قراش فما يدرى قراش ما يصيد!»

والأدهى والأمر أننى كنت في أغلب الأحيان أواجه تلك الأزمات وأنا مكتوف الأيدى لأننى فضّلت أن أتحمل في نفسى وسمعتى التهم والهجوم لكى أقيم سدّاً منيعاً حول مؤسّسة رئاسة الدولة لأجعلها فوق مستوى الشبهات والاتهامات، وزاد الأمور تعقيداً تردد الملك بين تأييد رئيس حكومته وإرضاء نزوات حاشيته، وكانت أزمة استدعاء الصديق المنتصر سفيرنا في القاهرة هى آخر تلك التمثيليات المؤسفة.

ليس سرّاً أنه كان هناك ود مفقود بين الصديق المنتصر وبينى لأسباب كثيرة شرحتها في الأبواب السابقة. فلم يكن الصديق ليغفر لى أننى أنزلته عن «عرش» ولاية طرابلس بعد أن زاد عبثه وظهر ظلمه للناس وغطرسته على المواطنين. وكانت تصدر منه أفعال وأقوال تفضح مشاعره السيئة نحوى وكنت أتجاهل ما يصدر عن

الصديق المنتصر لمعرفتي بشذوذه وطيشه ! وكان أن أصر القصر على ايفاد الصديق سفيراً لليبيا في واشنطن وقبلت على مضض، وربما لكى أتخلّص من عبثه.

ولم ينجح الصديق المنتصر في سفارته بواشنطن فلم يقم بأى نشاط مجد ولم يوفّق في أية اتصالات دبلوماسية مع الحكومة الأمريكية، وكان نشاطه مركزاً في اتصالات عديدة مع السفارة البريطانية في واشنطن، وكانت تصلنى تقارير من بعض موظفي السفارة يشيرون إلى أفعال وأقوال من السفير كلها اتهامات وتهجّمات على حكومة بلاده. وعندما تكاثرت التقارير وتعدّدت مصادرها رأيت، دفعاً للشبهة وحسماً للظنون، أن أنقل الصديق المنتصر إلى سفارة القاهرة أملاً في أن يتأثر بالجو العربى وأن ينشغل في دراسة بعض قضايانا العربية، ويساهم في معالجتها وعلى أمل أنه في القاهرة لن يستطيع الاتصال بالسفارة الانجليزية، والتآمر معها ضد حكومة بلاده. حيث ستكون اتصالاته معها مكشوفة خاصة في تلك الفترة التى تمرّ فيها العلاقات المصرية البريطانية بأزمات طاحنة.

وجدير بى أن أذكر أن الشبهات التى كانت تدور حول اتصالات الصديق المنتصر بالسفارة البريطانية في واشنطن اتضح لى مؤخراً (بعد اطلاعى على الوثائق السرية للحكومة البريطانية) أنها كانت اتصالات تآمرية خطيرة، وأن الصديق المنتصر كان يسعى سعياً حثيثاً إلى إقناع الحكومة البريطانية بتفاقم الخطر المصرى على ليبيا وأن الحكومة الليبية الحالية تشجع التغلغل المصرى، ثم يشدّد على ضرورة إعادته هو وابن عمه محمود المنتصر لكى ينقذا ليبيا من خطر التآمر المصرى عليها وتواطؤ الحكومة الحالية مع نفوذ مصر.

ولقد عثرت ضمن الوثائق البريطانية على الرسالة رقم ١٠٥١٦/٣/٥٦ ج مؤرخة ١٩ يناير ١٩٥٦ (وهى رسالة من الوزير المفوض في السفارة البريطانية بواشنطن إلى رئيس قسم أفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية). جاء في هذه الرسالة ما يلى:

«عزيزى آدم:

١- تضمنت رسالة الخارجية رقم ٢٧ (JT 1022/8G 1955) المؤرخة ١٤ يناير إرشادات للسفير فيما يتعلق بحديثه مع زميله الليبى السيد الصديق المنتصر.

٢- نظراً لأن السفير كان مشغولاً جداً بسبب زيارة رئيس الوزراء (أنتونى إيدن) فقد ذهبت. بناء على طلبه. لزيارة السفير الليبى يوم ٢٥ يناير. (وكان ذلك هو سبب كل هذا التأخير في إبلاغكم بما دار بيننا فأرجو المعذرة).

بدأ اللقاء بتبادل التحيات المعهودة وعندما ذكرت أن السفير طلب منى إبلاغ رسالة للسفير

الليبي ردا على محادثاتهما السابقة قفز الرجل من مقعده وذهب ليفتح النوافذ والأبواب ثم يقفلها للتأكد من عدم وجود أحد، ثم قال بشئ من التخوف أنه يفضّل عدم مناقشة مثل هذه المواضيع الحسّاسة في سفارته وأنه سوف يقوم بزيارة للسفير بعد مغادرة رئيس الوزراء (أنتوني إيدن).

إلاّ أن ذلك لم يكن ليمنعه من استعراض أغلبية النقاط التي سبق أن ناقشها مع السيد السفير (رسالة واشنطن رقم ٥٤٢ بتاريخ ٢٣ ديسمبر). استطرد السيد السفير بعد أن أنهى حديثه ذلك المفعم بشئ من الروح التآمرية ليقول أنه يمثل هو وابن عمه محمود المنتصر الشخصيتين الوحيدتين في بناء دولة يعتمد عليها في ليبيا وأن السيد محمود المنتصر رجل دولة وصاحب أفكار مثالية سامية. أما دوره الشخصي فهو أكثر تواضعاً ولكنه يسيطر على «حثالات» طرابلس (بهذا التعبير) ويملك الدعم الشخصي من مجموعة كبيرة من نواب وممثلي طرابلس، كما أشار إلى أن الحكومة الحالية أرسلته هو وابن عمه إلى الخارج لتوفر للمصريين حرية أكثر في التحرك، وأنه إذا أريد لهما أن يقوما بأداء دورهما فينبغي أن يرجعا إلى ليبيا في وقت قريب حيث أن غيابهما لفترة أطول يفقدهما السيطرة على أصدقائهما وزملائهما في الداخل. حدد لذلك سنة كحد أعلى وعبر عن أمله في ألاّ تقوم بريطانيا بتغيير ممثليها في ليبيا وأن يستمر بالذات بقاء الشخصيات الكبيرة التي له علاقة ودّ وصداقة معها.

٣. لقد أنصتّ لذلك الحديث – بل أني في الحقيقة لم أتمكن من المشاركة فيه بكلمة واحدة – وتمكنت لدى أول فرصة من توصيل الأفكار الواردة في الفقرة (٧) من رسالة الخارجية المشار إليها، وأكدت على وجه الخصوص على سجل صداقة حكومة صاحبة الجلالة الحافل مع ليبيا (الذى كانت هديتنا من المعدات العسكرية في الفترة الأخيرة عربوناً لها) وعلى علمنا الكامل بمدى خطورة خضوع ليبيا للنفوذ المصرى أو السوفياتي . أشار السيد الصديق إلى أن بريطانيا دائماً تتحرك بهدوء وبدون ضوضاء وبدت عليه علامات الرضى واختتم الحديث بتبادل التحيات والاحترامات. كما أصر رغم ممانعتى على مرافقتى إلى باب السيارة وكان انطباعي أنه كان يريد أن يُسرّ لى بشئ آخر إلاّ أنه لم يمتلك الشجاعة للمخاطرة بذلك.

٤. يبدو لى بكل وضوح أن مايهدف إليه هو حكومة جديدة في ليبيا يرأسها المنتصر، ويأمل السيد السفير أن يقابل المنتصر في مرة قادمة خلال الشهر الحالى ولعلنا نتمكن من إفادتكم بالمزيد بعد ذلك.

٥. مرسل نسخة من هذه الرسالة للسيد كلينتن توماس في طرابلس والسيد غارفي في القاهرة».

(انظر الملحق رقم ٨٩)

ملحوظة من المؤلف :

«عندما حاولت الحصول على صورة من الرسالتين المشار إليهما في هذه الوثيقة أى رسالة رقم ٢٧ (JT 1022/8G 1955) والرسالة رقم ٥٤٢ المؤرخة ٢٣

ديسمبر ١٩٥٥ م. أبلغت أن هاتين الرسالتين سوف لن يُفرج عنهما إلاّ بعد خمسين سنة من تاريخهما ويبدو أنهما تحتويان على معلومات خطيرة تحاول الحكومة البريطانية إخفاءها إلى ذلك الحين !!.

غير أن الصدق والأمانة التاريخية تحمّلانى أن أضيف أننى أشك كثيراً أن محمود المنتصر كان على علم بتآمر إبن عمّه أو أنه وافق عليه».

ولنرجع إلى الصديق المنتصر بعد استلامه منصبه كسفير لليبيا في القاهرة في أوائل سنة ١٩٥٧ م.

صادف وصول الصدّيق المنتصر إلى القاهرة برود في العلاقات الليبية المصرية عموماً، وتدهور في العلاقات الشخصية مع الرئيس جمال عبد الناصر، وبدلاً من أن يبذل السفير الجديد جهوده لإعادة الحرارة لعلاقات بلاده بمصر ويسعى لإزالة سوء التفاهم وتقريب وجهات النظر بين البلدين، فإنه على عكس ذلك استمر في غيّه ومؤامراته متعاوناً مع المخابرات المصرية التى كانت تسعى بكافة الوسائل للنّيل منّي والانتقام لطردى للمحلق العسكرى المصرى من ليبيا(نوفمبر ١٩٥٦).

ثم ظنّ الصديق أن فرصة العمر قد نزلت عليه من السماء عندما جاء إلى القاهرة ناظر الخاصّة الملكية البوصيرى الشلحى غاضباً من الملك إدريس لأنه بدأ يتردد في تأييده له ضد رئيس الحكومة. وشعر الصديق أن ناظر الخاصّة هو الآخر على خلاف وعداوة مع رئيس الحكومة، فضمّ جهوده إلى جهود البوصيرى وانضم اليهما الملحق الصحفي بالسفارة الليبية الطب الأشهب.

وللطيب الأشهب ماضٍ غير مشرفّ سواء إبّان الاستعمار الايطالى أو بعد ما هّاجر إلى مصر واشتهر هناك بالاحتيال والنصب والنفاق. وكنت أعرف هذه الحقائق عنه ولذلك استغربت عندما عُيّن بعد الاستقلال مديراً عاماً للمطبوعات في الحكومة الاتحادية.

وعندما توليت رئاسة الحكومة حاولت إبعاد الأشهب عن منصب مدير المطبوعات ولكنه كان يستنجد دائماً بناظر الخاصة الملكية (ابراهيم الشلحى) الذى كان يرجونى إبقاءه في منصبه، ثم ازدادت علاقة الأشهب بناظر الخاصّة الجديد (البوصيرى الشلحى) لأنه كان يتظاهر بالقيام بدور الحريص الوفي على مناصرة آل الشلحى في عدائهم مع فرع السيد أحمد الشريف، فكان يذكى نار غضب البوصيرى ويوغل صدره ويزيّن له الإمعان في البغضاء والانتقام من عائلة السيد أحمد الشريف.

وطالما حذّرت البوصيرى من نفاق الطيب الأشهب وشر وسوسته، وما تمكنت من إخراج الأشهب من منصب مدير المطبوعات الآ منتصف سنة ١٩٥٥ م. فأزحته إلى سفارة القاهرة كملحق صحفي وظننت أن إبعاده إلى القاهرة قد يقلّص من خطره ويقلّل من تأثيره السئ على البوصيرى إلاّ أن الأيام أثبتت أن الأشهب كان أذكى في الشرّ وأعرق في النفاق من أن يقلل بعده من آثار شره. وانتهز هو الآخر فرصة نزوح البوصيرى إلى القاهرة وانضم إلى الجبهة غير المقدسة التى بدأت تتكون في القاهرة للتضامن والعمل ضد رئيس الحكومة مصطفي بن حليم.

وبدأت جهودهم بإثارة الطلبة الليبيين الذين أوفدتهم الحكومة الليبية لتلقى العلم في الجامعات والمعاهد المصرية فكان السفير المنتصر يجتمع علناً بالطلبة ويحثهم على المطالبة بزيادة مخصّصاتهم الشهرية ويشجعهم على الاضراب عن الدراسة والاعتصام في السفارة، وكانت التقارير تصلنى من موظفي السفارة عن النشاط العلنى العدائى الذى يقوم به الصديق المنتصر.

وبلغ النفاق بالطيب الأشهب درجة جعلته يرسل لى صوراً من المنشورات البذيئة التي كان يؤلفها هو ويطبعها على ورق السفارة ويدّعى أنها صادرة من الطلبة الليبيين لكى يوغر صدرى ضدهم.

أمام هذا الوضع المزرى وهذا الطيش والأعمال الصبيانية ذهبت إلى الملك وشرحت له أسباب طلبى نقل السفير المنتصر من القاهرة وطلبت منه التوقيع على المرسوم الملكى بذلك.

وافق الملك ووقّع على المرسوم بنقل الصديق المنتصر من القاهرة إلى الاستيداع بوزارة الخارجية. كان هذا في أوائل شهر مايو سنة ١٩٥٧ م.

وحدث أننى سافرت إلى ايطاليا لافتتاح الجناح الليبى بمعرض ميلانو وأنبت رئاسة الوزارة إلى نائب الرئيس عبد المجيد كعبار ويبدو أن الملك إدريس حاول إرضاء ناظر خاصته ليعود من القاهرة إلى طبرق، ويبدو أن ناظر الخاصّة اشترط أن يبقى صديقه وحليفه المنتصر في سفارة القاهرة فاستدعى الملك رئيس الوزراء بالنيابة عبد المجيد كعبار وأمره بنشر مرسوم جديد يعيد الصديق المنتصر إلى سفارة القاهرة وما كان قد مضى على مرسوم نقله منها إلاّ أيام معدودات !!

وكان لمرسوم إبقاء المنتصر في منصبه وقع السحر عليه، فتمادى في نشاطه

الهدّام وتعاظم هجومه على الحكومة الليبية علناً ودون خجل أو خوف، ولمّا كانت العلاقات الليبية المصرية في حالة برود فقد تلقّفت المخابرات المصرية تلك الفرصة الذهبية وهى فرصة الشقاق العلنى بين الحكومة الليبية وسفارتها في القاهرة واستغلّت السفير أسوأ الاستغلال، وسربّت أخباره إلى الصحافة المصرية وجنّدت صحفيين مصريين مأجورين أحدهما يدعى سامى حكيم والآخر يدعى زكريا نيل، قاما بحملة خبيثة على الحكومة الليبية وعليّ شخصياً (تطورت هذه الحملة بعد استقالتى إلى تلك الحملة الشهيرة في صحيفة الأهرام).

وبعد رجوعى من ايطاليا منتصف مايو ١٩٥٧ واطلاعى على تقارير القاهرة، وبعد ما أبلغنى عبد المجيد كعبار أنه أرغم من قبل الملك على إعادة الصديق المنتصر إلى القاهرة، ذهبت إلى طبرق مصطحباً معى نائبى السيد عبد المجيد كعبار وشرحت للملك الموقف بدقة وأمانة ولفتُّ نظره إلى الضرر البالغ الذى يحدث لسمعة البلاد، وقلت أن الصديق المنتصر تأكد من أن الذى يحميه من الحكومة هو ناظرالخاصّة الملكية وأنه يبقيه في القاهرة رغم أنف الحكومة. قلت للملك بعبارة صريحة أننى لا أقبل أن يبقى الصديق المنتصر في القاهرة يعبث بسمعة ليبيا ويتعاون مع خصومها ولذلك فإمّا أن ينقل فوراً وإمّا فإنى أرجوه أن يقبل استقالتى.

وقال الملك بل يُنقل الصديق المنتصر. وهنا قدّمت له مرسوماً ملكياً ثالثاً يقضى بنقل السفير الصديق المنتصر إلى وزارة الخارجية. شكرت الملك على ثقته وقلت له أرجو يامولاى أن تقدّر مدى الإحراج الذى يسببّه لنا هذا التردد في معاملة السفير ولذلك أود أن أقول أنه لا رجوع الآن أو تعديل في هذا المرسوم الأخير. ونُشر المرسوم في نفس الليلة بالجريدة الرسمية وأبلغ إلى الحكومة المصرية وإلى السفير المنتصر، وطلبنا منه أن يغادر القاهرة بأسرع ما يمكن بعد أن يودّع وزارة الخارجية المصرية وكبار زملائه في السلك الدبلوماسى.

ومرة أخرى سارع البوصيرى الشلحى وتدخل لدى الملك مناصراً صديقه الصديق المنتصر. ولا أدرى كيف أقنع الملك بالتراجع مرة ثالثة، فلم يكن قد مضى أكثر من بضعة أيام على المرسوم الأخير عندما وصلتنى برقية شفرية مستعجلة من الملك يعبّر فيها عن «أمله» إبقاء الصديق المنتصر في سفارة القاهرة وإصدار مرسوم ملكى آخر يلغى مرسوم نقله !

وبالرغم من استهجانى لهذا التذبذب المضحك، فقد أبرقت للملك بالشفرة

برقية قوية، ولو أنها صيغت بعبارات مهذّبة للفت نظره أن موضوع نقل السفير ومراسيم نقله جعلتنا موضع تعجّب بل سخرية الناس والأوساط الدبلوماسية، وكرّرت للملك الأسباب التي سبق وأن شرحتها له، والتي تجعلني أتمسّك بنقل المنتصر من القاهرة بأسرع وقت، وأخيراً التمست من الملك ألاّ يحرجني ولذلك طلبت منه أن يبقى مرسوم نقل المنتصر كما هو.

ولكن يبدو أن ضغط ناظر الخاصة الملكية كان ذا أثر عميق على الملك لأنه أرسل لي برقية مستعجلة يقول أنه يصر على بقاء الصديق المنتصر سفيراً في القاهرة ويأمل أن أتقبّل هذا بروح طيبة، وأنهى البرقية بعبارة تؤكد ثقته ورغبته في أن أستمر في منصبي!

وانتابني شعور قوي بالإحباط أن يصل موضوع نقل سفير متآمر إلى هذا الحد من الكرّ والفرّ بين الملك وبيني، وسيطر عليّ إحساس بالأسف والمرارة أن تستمر تدخلات ناظر الخاصة الملكية في شئون الدولة بالرغم من وعود الملك المتكررة بإيقافه. وآلمني كذلك أن تضطرني مصالح البلد العليا والحرص على سمعة الحكم أن أضع الملك ادريس في هذا الموقف المحرج المتردد. كما ظهر لي بلا شك أو ريب أن ليس لدى الملك العزم الكافي لإيقاف ناظر الخاصة عند حدّه. واتضح لي جليّا أن حكم البلاد لم يعد أمراً بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، بل أن ناظر الخاصة الملكية له قول فصل ورأي أخير، وهذا وضع لا يمكن لرجل دولة يحترم نفسه ويحرص على مصالح وطنه العليا أن يقبله. لذلك أمليت برقية شفرية عبّرت فيها للملك بأنني لم أعد أستطيع أن أستمر يوماً واحداً في حكم البلاد بعد ما ظهر جليا أن مولانا الملك لم يتمكن من إيقاف تدخلات حاشيته في صلاحيات الحكومة. وحرصاً على تجنيبه التردد بين حكومته وناظر خاصته وحرصاً على سلامة الحكم فإنني أرفع استقالتي وأصر عليها وألتمس من مولانا قبولها لأنني لست مستعداً للبقاء يوماً واحداً آخر في منصبي.

وأعترف أن لهجة برقيتي وعبارات استقالتي كانت عنيفة وبعيدة عن الأسلوب الذي كان متبعاً في مخاطبة الملك.

وبعد ساعات قليلة وصلتني برقية شفرية من الملك كانت غاية في اللطف واللين، فلم يظهر غضبه لاستقالتي العنيفة ولا للأسباب الصريحة المحرجة التي برّرت بها استقالتي، بل أنه تخطى ذلك كله فعبّر عن شعوره بأنه كلفني مالا أطيق

وأرهقنى، ثم قال ربما لو كانت زياراتى له أكثر عدداً وأطول وقتاً ربّما سهلت علينا تفاهماً أكثر وأفسحت أمامه فرص تقدير صعوباتى ثم قال أنه مع الأسف، يقبل استقالتى مبدئياً، ويأمل أن أرسل له رسالة خطية تكون أكثر حصافة وأقل عنفاً من برقيتى.

وعلى الفور استدعيت نائب الرئيس عبد المجيد كعبار ووكيل المالية عبد الرازق شقلوف وأعددت لهما طائرة عسكرية وطلبت منهما أن يحملا استقالتى إلى طبرق بعد أن خففت من حدة لهجتها وأضفت لها كثيراً من المجاملات، وشدّدت عليهما السرّية المطلقة لأننى سأواجه مجلس النواب عصر ذلك اليوم للرد على استجواب تعديل الحدود بين الولايات ولا أرغب أن يتسرب نبأ استقالتى قبل الغد.

وقد جاء نص كتاب الاستقالة كما يأتى :

مولاى الملك المعظم حفظه الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد، فأتشرف مستميحاً مقامكم السامى أن أسرد على المسامع الكريمة ما ألاقيه من الداخل والخارج من عراقيل وما أصادفه من عقبات مما سيكون لها حتماً الأثر الكبير في عجزى عن مواصلة تحمل المسئوليات الجسيمة التى يفرضها على الواجب خاصة وكما يعلم مولاى - وكنت دائما في محل عطفه - إن صحتى لم تعد تساعدنى على تحمل مسئوليات الحكم الذى آليت على نفسى أمامكم أن أكرس جهدى وراحتى لها. فبراً بقسمى وحفظاً على ثقة مولاى الغالية التى اعتز بها، أرفع إلى مقامكم السامى استقالة وزارتى استناداً إلى المادة ٧٢ من الدستور - مشفوعة بشكرى العظيم واعترافي الجميل لمولاى الملك المعظم حفظه الله بالمساعدات الثمينة والعطف الكريم والرعاية الطيبة التى تمتعت بها طول مدة تشريفكم لى برئاسة حكومتكم مما كان له الأثر الطيب في تحقيق بعض ما كنا نصبو إليه لخير هذا الوطن العزيز. إنى لأضرع إلى الله العلى القدير أن يمد له في عمركم الطويل حتى يتحقق له كل ما يصبو إليه في عهدكم السعيد من عزة وازدهار.

وإنى لازلت دوماً يا مولاى خادمكم المخلص الوفي.

التوقيع مصطفي بن حليم

(انظر محلق رقم ٩٠)

وقد يتساءل البعض لماذا اخترت شقلوف لمرافقة نائب الرئيس وردّى على ذلك التساؤل هو أننى عرفت في شقلوف جرأته وصراحته مع الملك وظننت أنه سينقل له رسالتى الشفوية بدقة وأنه أقدر على إقناع الملك بضرورة قبول استقالتى وإطلاق سراحى !

وبعد عودة مندوبای أبلغنی أن الملك أكثر من الثناء على خدماتي للوطن وتقديره لإخلاصي كما أبدى أسفه لاضطراره - أمام إصراری - لقبول استقالتی، ولكنه عبّر كذلك عن رغبته أن يعيّنني في منصب مستشار خاص له بمرتب ورتبة رئيس وزراء، وأضاف مازحاً «لكى لا نتّهم باقليمية برقاوية يعيّن كذلك محمود المنتصر في منصب مماثل».

ثم التفت إلى عبد المجيد كعبار وقال له «لقد جاء دورك وعليك أن «تلهد» المشوار المقبل». أي أن الملك قد كلفه بتشكيل وزارة جديدة.

كثير من الناس ظنّوا أننى أنا الذى رشّحت كعبار ليخلفنى في رئاسة الحكومة والوقائع التى سردتها بعاليه تنفي ذلك الظن جملة وتفصيلاً.

وفي اليوم التالى ذهبت إلى مجلس النواب وحضرت الجلسة التى تليت فيها رسالة استقالتى ورد الملك عليها وقد جاء نصه كالآتى:

حضرة المحترم السيد مصطفى بن حليم

السلام عليكم ورحمه الله تعالى وبركاته

وبعد، استلمنا كتاب استقالة وزارتكم ونظراً لظروفكم الصحية التى لم تمكنكم بمتابعة القيام بالحكم وفي الوقت الذى نتقبلها نشكركم عظيم الشكر على خدماتكم الممتازة لنا ولوطنكم العزيز ونسأله تعالى لكم الصحة والعافية.

هذا وقد وقع اختيارنا على السيد عبد المجيد كعبار ليقوم بتشكيل الوزارة الجديدة ونسأله تعالى له التوفيق..

(انظر ملحق رقم ٩١)

ثم قمت وألقيت خطاباً مسهباً ودَعت فيه مجلس النواب، ولم يخل خطابى ذلك من الايماء إلى «الأعاصير والعقبات والصعوبات والمطبّات» التى صادفت وزارتی، ثم لمحت إلى أن سبب فشلى في بعض الميادين كان نتيجة «قصور لا تقصير». ولقد انتبه كثير من النواب إلى هذا «الجناس» الذى أشار بلباقة مبطّنه إلى بيت الداء ومصدر الأنواء.

وانقل عن مضابط مجلس النواب مقتطفات من تلك الكلمة قلت فيها:

«وليس لى أن أتحدث عما فعلته الوزارة التى تشرفت برئاستها، ذلك عمل التاريخ ولكننى أقول أن تلك الوزارة قد صادفت من الأعاصير والعقبات ومن الصعوبات والمطبات الشئ الكثير في مختلف الميادين الخارجية والداخلية.

ولقد كان عليها أن تعمل بكل قوة على دعم استقلال ليبيا في جميع هذه الميادين وأن تحافظ

على الدستور وتدعم الحريات وتصونها وأن تنهض بمستوى الشعب الليبى وتسهر على مصالحة وأن تؤازر جيراننا المجاهدين فى سبيل استقلالهم وأن تتعاون مع الدول العربية لكل ما فيه صالح العرب واستعادة أمجادهم وأن تترسم الخطى والتوجيهات السامية لخير وطننا ولخير شعبنا كل ذلك في وجه عراقيل وأعاصير متلاحقة ليست جميعها من صنع الطبيعة وهكذا وُفِّقت في أشياء كما أصارحكم بأننى فشلت في أشياء أخرى. وفي الوقت الذى يغمر الارتياح نفسى عندما أشعر بأننى نجحت في بعض الميادين فان الأسف العميق ليطغى على نفسى أيضاً عندما أشعر بأننى فشلت في ميادين أخرى ولايخامرنى شك في أنكم تشاركوننى هذا الأسف الذى كان نتيجة قصور لا تقصير».

(انظر ملحق رقم ٩٢)

وقد علق الأستاذ الدكتور خدورى في كتابه على استقالة وزارتى بقوله :

«وطلب بن حليم من الملك أن يعفيه من منصبه في رسالة رسيمة مؤرخة في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٥٧. وحمل الرسالة من طرابلس إلى طبرق اثنان من أصدقائه هما عبد المجيد كعبار رئيس النواب وعبد الرازق شقلوف المدير العام لوزارة المالية. فلما سلّم الرجلان الرسالة عهد الملك إلى كعبار بتأليف الوزارة.

وهكذا انتهت حياة الحكومة التى ترأسها رجل ثبت أنه من خير القادة في ليبيا».

(أنظر ص ٣٢٤ من كتاب «ليبيا الحديثه» طبعة سنة ١٩٦٢).

الباب الثالث عشر

السنوات الأخيرة من العهد الملكي وانقلاب سبتمبر عام ١٩٦٩ م

في هذا الباب..............................

سبق أنَ ذكرت في الباب التاسع (ثورة الجزائر ودور ليبيا فيها) أنه بعد استقالتي من رئاسة الحكومة أبقاني الملك إدريس في خدمته كمستشار خاص له بمنزلة ومرتب رئيس وزراء، ومضت شهور عديدة لم يستشرني الملك في شئ، فشعرت أن منصب المستشار إنّما قُصد به نوعاً من المكافأة أو الإجازة الطويلة أو وضعي رهن الاستيداع. لذلك قابلت الملك وشرحت له أنني أتولى منصباً كبيراً دون صلاحيات وأتناول راتباً عالياً دون عمل، في حين أن كثيراً من المواطنين ينتظرون منّي مساهمة فعّالة بإبداء الرأى حول الكثير من قضايا الساعة بينما ليس لى من الأمر إلاّ أنني «أعدد أياماً وأقبض راتباً» لذلك فإنني إذ أشكر مولاى وأقدّر كثيراً عنايته ورعايته بإسناده لي هذا المنصب الفخرى ذا الراتب الكبير، فإنني ألتمس منه في نفس الوقت بأن يسمح لى بالاستقالة لأنني أود أن أعود لمزاولة مهنتي الأصلية. كان رد الملك في غاية اللطف، حيث قال أنه أنشأ منصب المستشار خصّيصاً لأبقى على علاقة مستمرة بالدولة ولكي أكون جاهزاً لتولى أى منصب هام عندما يدعوني لذلك. ولكنه لم يأخذ في الاعتبار عامل الملل والشعور بالفراغ الذي بدأ يسيطر علىّ، لذلك فإنه يقترح أن يرسلني سفيراً لليبيا في باريس وقد تحدثت في ذلك الباب بالتفصيل عن الدور والاتصالات التى قمت بها في باريس من أجل ثورة الجزائر.

وفي أواخر سنة ١٩٥٩ وأوائل سنة ١٩٦٠ بدأت اتصالات سرية بين الحكومة الجزائرية في المنفى والحكومة الفرنسية ،بل أن الجنرال ديجول كلّف وزير التعليم العالي «لويس جوكس» برئاسة الوفد الفرنسي الذى كان سيفاوض الجزائريين. ونظراً لعلاقتي الوطيدة بالوزير «لويس جوكس» فقد أسرّ لى أن الجنرال ديجول قد

وصل إلى قناعة أكيدة بضرورة إيقاف النزيف الفرنسى فى الجزائر والبحث الجاد عن حل جذرى ينهى الحرب ويفتح صفحة جديدة من التعاون الفرنسى الجزائرى، وزاد من تفاؤلى أن علمت من الطرف الجزائرى أن صديقى المجاهد كريم بالقاسم سيتولى رئاسة الوفد الجزائرى فى المفاوضات. بعد ذلك زرت الملك إدريس فى طبرق وأخبرته بأن مهمّتى فى باريس أوشكت على الانتهاء، وأقنعته بعد جهد جهيد، بقبول إستقالتى. بل فى الواقع أن الأمر الذى ساعدنى فى التغلب على تردد الملك فى قبول استقالتى هو إبنى «طارق» الذي لاحظ عليه الملك إدريس أنه لا يتكلم إلاّ الفرنسية والانجليزية وعند ذلك نظرت إلى الملك إدريس. ثم همست فى أذنه قائلاً : «هل يعجبك هذا يامولاى؟» فرد على الفور بالنفى وقال : إرجع إلى وطنك حتى ينشأ أولادك فى جو عربى مسلم». وكانت استقالتى جاهزة فى جيبى فقدمتها له وكانت مسبّبة برغبتى فى الرجوع لمزاولة مهنتى الأساسية بالهندسة والإنشاء.

عودتى للأعمال الحرة وابتعادي عن النشاط السياسي

رجعت إلى طرابلس وبدأت عملي الحر فأسّست الشركة الليبية للهندسة والإنشاء بالاشتراك مع شركة «براون آند رووت» الأمريكية، ثم توسّعت قاعدتنا فدخلنا فى مشاركة مع شركة «بيكتيل» الأمريكية. وعلى مدى سنوات عديدة اندفعت بحماس وعزم فى أعمالى هذه ووفقنى الله توفيقاً عظيماً، وتفرّعت أعمالى فأسّست عدة شركات صناعية منها شركة الصابون والمواد الكيماوية حيث كنّا ننتج (٩٠ ٪) تسعين بالمائة من استهلاك ليبيا لصابون الغسيل، وشركة الغازات الليبية فكنّا نغطى حاجة الوطن كلّه من غازات الأكسجين والنايتروجين. وشركة أنابيب البلاستيك و«الأترنيت» وشركات أخرى لانتاج المواد المستعملة فى حفر آبار البترول. ثم توسع نشاطى فى مجالات اقتصادية أخرى فأسّست مع بنك «مورچان چارانتى» الأمريكى والبنك البريطانى للشرق الأوسط مصرفاً ليبياً أسميناه «مصرف شمال أفريقا»، كان لفريقنا الليبى فيه أغلبية الأسهم. وتولّيت أنا رئاسة مجلس إدارته. ولم تمض إلاّ سنوات حتى أصبح من أهم المصارف التجارية.

وفى هذه الأعمال الهامّة المتعدّدة انصرف نشاطى تماماً لأعمالى الخاصة وابتعدت ابتعاداً تاماً عن السياسة، إلى أن استدعانى الملك فى ربيع سنة ١٩٦٤ وطلب منى

مساعدته فى إصلاح هيكل الدولة الليبية وإقامة النظام الجمهورى بدلاً من النظام الملكى . ولقد تناولت هذا الموضوع بإسهاب فى باب الاصلاحات الدستورية. إلاّ أن انتهاء مسعاى إلى فشل ذريع فى اقناع الملك بالمضى قُدماً فى تلك الاصلاحات العظيمة وتردّده أمام معارضة المنتفعين من النظام الملكى ، ثم قراره بتعليق تنفيذ تلك الاصلاحات بعدما قمت، بالتعاون مع بعض كبار المستشارين القانونيين بإعدادها، كل هذا أصابنى بنكسة نفسية عميقة فسيطر عليّ يأس غريب وفقدت الأمل فى أي إصلاح سياسى، بل سيطر على عقلى استسلام رهيب لما قد تأتى به الأحداث وما يقودنا إليه المصير المحتوم. ودخلت فى تيه سياسى وأصبحت أشعر بغربة سياسية وأنا فى وطنى ! فتجنّبت حتى الحديث فى أمور السياسة وقاطعت مجالسها وانصرفت قلباً وقالباً إلى أعمالى الخاصّة ولسان حالى يردّد قول جدّ رسول الله صلىّ الله عليه وسلّم : «أما الإبل فهى لى وأمّا البيت فله ربٌ يحميه» ومرّت بى الأشهر والسنوات وأنا فى هذا الحال الذى وصفته.

محاولة أخيرة لإعادتى إلى الحكم

حدثت فى أواخر ١٩٦٨م محاولة ملكية أخيرة لإعادتى إلى الحكم ولكنها كانت محاولة فريدة فى الوسيلة التى اتبعت بها والشخص الذى قام فيها وأعنى به الاستاذ المهندس خطّاب محمد .

وليسمح لى القّارئ أن أعرفه بالمهندس خطّاب محمد ، وأن ألقى بعض الضوء على خلفية علاقته بالملك إدريس وبى شخصياً. خطّاب محمد هو مهندس مصرى نابغ ومخضرم، تخرج في كلية الهندسة المصرية سنة ١٩٢٠ م. ثم واصل دراسته فى انجلترا وتخصّص فى هندسة الموانى والمنائر ونبغ فيها وعمل فى الحكومة المصرية وتقلّب فى عدة مناصب إلى أن وصل إلى منصب وكيل وزارة المواصلات. كما تولى كذلك مهمة تدريس هندسة الموانى والمنائر فى جامعة الاسكندرية كأستاذ زائر. وحتى بعد أن أحيل على المعاش فى الستينات استبقته الحكومة المصرية مهندساً استشارياً لها ولايزال يُستشار فى الأعمال الهندسية الهامّة إلى يومنا هذا، وهو الآن فى الخامسة والتسعين من عمره ! والأستاذ خطّاب فضلاً عن خبرته الهندسية العظيمة امتاز بخلق كريم وإيمان وورع عميقين ونزعة صوفية،فهو عالم واسع الأفق متبحّر فى علوم الدين متخصّص فى مذهب الإمام مالك، يحفظ القرآن ويجوّده على طريقة ورش.

وكان الأستاذ خطّاب على علاقة صداقة حميمة مع الأمير ادريس السنوسى فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات وكذلك مع الشيخ أحمد بن غلبون عضو هيئة كبار العلماء بالاسكندرية، فكان هذا الثالوث، الأمير إدريس والشيخ بن غلبون والمهندس خطّاب، يجتمع كل يوم خميس فى قصر الشيخ بن غلبون فى ضاحية سيدى بشر أو فى مسكن الأمير ادريس فى ضاحية «فيكتوريا» بالقرب من الاسكندرية. وكثيرا ما أدّى الثلاثة فريضة الحج أو العُمرة معاً.

هذا عن خلفية المهندس خطّاب. ولقد التقيت به سنة ١٩٤٨ م عندما رشحتنى الشركة التى كنت أعمل بها لتوليّ منصب المهندس الأول الممثل للشركة والمنفذ لمشروع أرصفة الركاب للبواخر عابرة المحيطات فى ميناء الاسكندرية. وكان خطّاب بك فى ذلك الوقت كبير مهندسي وزارة المواصلات (المصرية)، وكان يتحتّم على الشركة الحصول على موافقة كبير المهندسين فى وزارة المواصلات على ترشيحى لتنفيذ ذلك المشروع.

* * *

عندما حُددّ لى موعد واستدعيت لمقابلة كبير المهندسين سيطر عليّ شعور بالخوف والوجل لما سمعته عن صرامته ودقته، وعن هالة الاحترام والرهبة التى كانت تحيط باسمه بين مساعديه ومعارفه. إلاّ أننى فوجئت عندما قابلته حيث استقبلنى ببشاشة وترحيب قائلاً : «أهلاً باشمهندس.. لقد درست ملفّك بإمعان ووجدت أن مؤهلاتك تناسب مطالبنا، إلاّ أن لى سؤال واحد، ما هذا الـ «بن حليم»؟ هل أنت مغربى ؟ قلت : لا بل أنا ليبى. قال : «وهل عرفت المرحوم الشيخ أحمد بن غلبون؟» فابتسمت وقلت : «بل هو فى مرتبة خالي ، فهو ابن عم جدتى لوالدتى».. فابتسم خطّاب بك ابتسامة عريضة وقال : « إذن أنا أوافق على ترشيحك، وفى تلك اللحظة سمعنا أذان الظهر ورأيت عدداً من الموظفين يدخلون مكتب كبير المهندسين ويصطفون فى مصلىّ ملحق بمكتبه، فقام الأستاذ خطاب وأمّ بنا الصلاة، وبعد الإنتهاء من الصلاة قدّمنى لكبار معاونيه. ومنذ ذلك اللقاء قامت بين الأستاذ خطّاب وبينى صداقة نمت يوماً بعد يوم، بدأت نظرتي له نظرة إعجاب وتقدير بل وإجلال، ورغبة ملحّة فى أن أقلد ذلك الرجل الفذّ وأترسّم خطاه وأحاكيه فى أخلاقه الحميدة وتمسُّكه الشديد بالدين الحنيف ونبوغه فى علم الهندسة والإنشاء، وكانت نظرته لى نظرة عطف وتشجيع لمهندس شاب تربطه صلة قرابة ببعض أصدقائه القدامى!

ورجعت إلى ليبيا سنة ١٩٥٠ حيث عيّنني الأمير ادريس وزيراً للاشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة. وكان خطّاب بك يزور الأمير ادريس في بنغازي مرة كل ثلاثة أشهر تقريباً، وكان يعرّج عليّ في وزارة الأشغال وكنا نمضي بعض الوقت معاً، وكنت أنتهز الفرصة وأستشيره في بعض ما كان يصادفني من مشاكل فنية، كما كنت أستعين به في توظيف عدد من المهندسين المصريين الذين كان ينتقيهم لي إنتقاء من خيرة مساعديه. فكنت أطعّم بهم وزارتي الاشغال والمواصلات، كما استعنت بهم في تعريب الكثير من اللوائح والتنظيمات الهندسية في هاتين الوزارتين.

واستمرت علاقتي بصديقي خطّاب بك حتى بعد أن استقلت من رئاسة الوزارة. فكان يزورني بعد كل زيارة يقوم بها للملك إدريس، وكنّا نمضي بعض الوقت معاً في أحاديث تتناول شتّى الأمور من دينيّة وهندسية واجتماعية، إلاّ المواضيع السياسية فلا أذكر أنني تناولتها مع السيد خطّاب قبل اجتماعي به في شتاء سنة ١٩٦٨، ولا أذكر التاريخ بالضبط، ولكنني أذكر أن ذلك كان بعد تولّي السيد ونيس القذافي (آخررئيس حكومة ملكية) رئاسة الحكومة. زارني خطّاب بك وتناول طعام الغداء معي واستمرت جلستنا إلى ما بعد صلاة العصر التي أديناها جمعاً، ثم غادرني إلى طبرق لزيارة الملك. وبعد أيام قليلة اتصل بي من طبرق هامساً في الهاتف أنه يود أن يقابلني في بنغازي غداً مساءً ليتحدث معي في أمر غاية في الأهمية، ورجاني أن يكون اجتماعنا على انفراد بعيداً عن الأنظار. وبرغم استغرابي لطلب صديقي خطّاب فإنني رأيت أن أحترم رغبته وألبّي طلبه، فسافرت إلى بنغازي واجتمعت به على انفراد في منزل أخي المرحوم عبد المنعم.

بدأ خطّاب بك حديثه شارحاً أنه لم يتعوّد أن يتحدث مع الملك إدريس في أية مواضيع سياسية لأن علاقتهما كانت علاقة صداقة روحية صوفية لا تمت للسياسة ولا للماديّات بأية صلة، غير أنه صُدم في زيارته الأخيرة إذ وجد الملك ادريس في حالة نفسية سيئة للغاية وفهم منه أنه يستعد للرحيل من البلاد والذهاب إلى المدينة المنورة مجاوراً رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولذلك فقد شعر خطّاب بك أن واجبه الديني يفرض عليه أن يسأل الملك إدريس عن أسباب يأسة وقنوطه ويلفت نظره إلى أن مغادرته البلاد بهذه الطريقة هو عمل خطير يعرض وطنه لكارثة محققّة.

قال خطّاب بدأت حديثاً طويلاً مع الملك لكي أهوّن عليه وأصرفه عن قراره الخطير. فانفجر الملك في شكوى مريرة وأفرغ قلبه من معاناته، وشرح لخطّاب أنه

يائس من جدوى حكم البلد بعد أن ابتعد عنه الرجال الاكفّاء المخلصين ورفض كل من حاول الاستعانه به التعاون معه، وانتهى الملك إلى القول : «قد أصبحت وحدى أواجه مشاكل سياسية لا قبل لى بها فى سن متقدمْ وانصرف عنّى رجال الوطن الأكفّاء المخلصين، ورغبت أن «أستقيل» وأتخلص من الحكم وأوزاره وأجاور بالقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلّم لأنهى حياتى في عبادة الله وفى تقشف بعيداً عن ماديّات الحياة». قال خطّاب للملك : «دعنا يامولاى نبحث الأمور بهدوء وتروّى.. أولاً من هم الليبيّون الذين دعوتهم ورفضوا نداءك؟» قال الملك : «دعوت خالد القرقنى لأوليّه رئاسة الديوان ومنصب مستشارى الأول ليعاوننى على أعباء الحكم كما عاون المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود وأبناءه من بعده خصوصاً الملك فيصل، ولكن خالداً اعتذر بلطف وأبدى الكثير من الأسباب. ثم دعوت فاضل بن زكرى ورغبت أن يتولى رئاسة الحكومة ولكنه اعتذر لمرض فى قلبه وقال لمن أرسلته له« وإذا كنتم فى شك من قولى فإن الطبيب فلان سيؤكد لكم ما قلت!».. ثم سكت الملك قليلاً واستأنف حديثه ولكن هذه المرة فى ألم ظاهر، فقال : «أما صديقك مصطفى بن حليم فقد اعتذر عدة مرّات وبلغ به الأمر فى آخرها أن تدخّلت زوجته لدى صديقتها الملكة فاطمة وخاطبتها قائلة سوف لن يشفع لكم جدّكم رسول الله إن لم تتركوا مصطفى بعيداً عن السياسة!.. فهل سمعت ياخطّاب قوماً يعاملون مليكهم بهذا العزوف ويتهربون منه كما يهرب الصحيح من المرض ؟ فماذا ترانى فاعل بعد هذه الأمثلة ؟ أليس الأفضل لى أن أستقيل أنا الآخر لأتخلّص من وزر الحكم والسياسة وأصون دينى وأسمى وتاريخى.؟» قال خطّاب لقد شعرت بعطف شديد وأنا أسمع كلام سيدى ادريس وهو يعبّر عن مرارته وألمه. فقلت له: «ياسيدى ويامولاى مع عطفى الشديد وتجاوبى الصادق مع شعورك إلاّ أننى لا أرى أن ما تفكر فيه هو الحل الأمثل، بل دعنى أقول لك أنه حل لا يرضى الله ويعرضّك لمسئولية خطيرة أمام الله وأمام التاريخ! إذ كيف يجوز لك أن تترك شعبك الذى بايعك وأسلمك أمره وقيادته، وكيف يجوز لك أن تتناسى مسئوليتك نحو الله ونحو شعبك وتتركه بهذه الطريقة فى دوّامة خطيرة قد تسبب حرباً أهلية وتناحراً خطيراً لا يعلم إلاّ الله مداه» ثم يقول خطّاب بك، اندفعت فى حديث طويل لأجعل الملك يقلع عن افكاره العجيبه وانتهيت بحديثى إلى سؤاله : «ماذا لو أقنعت بن حليم الآن أن يتعاون معك؟» قال الملك: «بل أحضره معك!» يقول خطّاب فسألت الملك:

«ولكن ما رأيك في عهد مصطفى بن حليم في رئاسته الأولى ؟ ولماذا استقال؟» قال الملك :«إن مصطفي بن حليم هو الرئيس الوحيد الذى استقال ! وقد أسفت لاستقالته.. أما بقية الرؤساء فقد أشعرت كلاً منهم برغبتى أن يقدم خطاب استقالته، أما عن رأيى فى عهده فقد كان ممتازاً ولا لوم لديّ عليه إلا تسرّعه وأنه كان يستمع لآرائى وتوجيهاتى فى هدوء وكان يهز رأسه علامة الموافقة ثم يخرج من عندى ويتجاهل توجيهاتى وينهج على الدرب الذى يراه ضارباً عرض الحائط بما طلبت منه ! وأعترف أنه كان ينسب لى نجاحه ويتحمّل هو فشله!».

وسكت خطّاب ثم قال : «ولهذا تحدثت إليك ياصديقى مصطفى من طبرق وطلبت منك أن تحضر إلى بنغازى لأضعك فى هذه الصورة الخطيرة التى شرحتها، ولكى ترى الكارثة التى قد تحل بوطنك، لولا قدّر الله، استقال الملك وغادر البلاد وترككم فى دوّامة سياسية خطيرة، فهل تقبل ياصديقى أن تعاون مليكك فى حكم بلدك وتعيد لسيدى ادريس ثقته فى نفسه ورجاله وتعينه على الخروج من هذه المحنة الوطنية وتجنّب وطنك كارثه محقّقة؟ لا أظنّك يأخى تتأخر عن واجبك الدينى وواجبك الوطنى ،لذلك يجب عليك أن تلبى دعوة الملك، وتتعاون معه وترافقنى غداً إلى طبرق».

كنت أشعر وأنا أستمع إلى حديث الاستاذ خطّاب بأننى أدور فى دوّامة كبيرة فقد كانت الأفكار تتضارب برأسى والمشاعر المتعارضة تتنازعنى، سكتّ فترة طويلة واستعرضت فى ذهنى شريطاً سريعاً لمحاولات الإصلاحات العديدة التى وُئدت، والمشروعات البنّاءة التى تم التراجع عنها فى آخر لحظة وشعرت بأننى أمام أحد أمرين، إما أننى أمام فرصة تاريخية للاصلاح لا يجب عليّ أن أفوّتها، أو أمام محاولة إصلاح أخرى فاشلة سيكون مصيرها الوأد مثل سابقاتها! فقلت لخطّاب «ياصديقى العزيز أولاً أشكرك على سعيك الخيّر هذا الذى إنما أملاه عليك حبّك لليبيا والملك إدريس وشجعك عليه خُلقك الإسلامى المتين. لكن فى أمور السياسة الوطنية، خصوصاً فى ظروف دقيقة كالتى نواجهها فإن الصراحة والوضوح هما أساس كل عمل». ثم أضفت قائلاً: «ياخطّاب بك لقد اتسع الخرق على الراقع، ولا أظن أن الأزمة الحالية يمكن لأى شخص بمفرده أن يتمكن من معالجتها والتغلب على تيارات الفساد التى بلغت الذروة. دعنى أعرض لك، وأرجو أن تنقل ما أعرض إلى مسامع مولانا الملك:

١ ـ لقد صدر من الملك إدريس نفسه في يولية ١٩٦٠ بيان علني، نُشر في الصحافة وأذيع في الإذاعات، وصف فيه حالة الفساد في البلاد وصفاً دقيقاً أميناً فقال: « .. لقد بلغ السيل الزُبى » ووعد بإصلاحات شاملة وتوعّد المفسدين ووعد المصلحين، وانتظر الناس وانتظرت أنا معهم بأن يضرب الملك على أيدى المفسدين وأن يطهّر الحكم منهم ويقيم عهداً إصلاحياً جديداً شاملاً ويسلّم السلطة إلى حكومة قوية ويجعلها تحت رقابة صارمة من مجلس الأمّة.. فماذا حدث؟ لاشئ! لقد وُضع بيان الملك ذلك على رف الإهمال وغُلّف بستائر النسيان، ولم نسمع إلى يومنا هذا بأى قرار إصلاحى واحد، ناهيك عن معاقبة المفسدين الذين زاد عددهم ونما نشاطهم واتسع.

٢ ـ لقد تقدّمت للملك بعدة مشروعات للإصلاح آخرها كان بطلبه وتشجيعه (أعنى بذلك مشروع سنة ١٩٦٤م.).. فماذا حدث؟

في جميع تلك المشروعات الإصلاحية بدون استثناء، تراجع الملك في آخر لحظة خشية إغضاب أصحاب المصالح النفعية الخاصّة، وكان نصيب مشروعات الإصلاح... الوأد في الصباح !!

٣ ـ لقد شرحت للملك عندما تراجع عن آخر مشروع للإصلاح، وأعنى به مشروع الجمهورية والإصلاحات الدستورية سنة ١٩٦٤م. أننى لم أر ولم أسمع فيما قرأت من كتب التاريخ وفيما سمعت أن إصلاحاً واحداً تم دون عناء وجهد من المصلحين، وضربت له مثلاً عالياً هو مثل سيدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلم الذى تعرض للإهانة والتهديد والأذى والهجرة والحرب من ذوى المنافع والمصالح الشخصية إلى أن تمكن، صلوات الله وسلامه عليه، من إرساء قواعد أكبر إصلاح إنسانى في تاريخ البشرية. وفي تلك المناسبة قلت للملك بالنص: «يامولاى إن الإصلاح لا يتم بالموسيقى!...إن للإصلاح ثمن وتضحيات يتحتّم على المصلح تقديمها ودفعها، فإن كنت يامولاى مستعداً لدفع نصيبك فأنا مستعد لدفع نصيبى!». أرجو ياعزيزى خطّاب أن تذكّر الملك بهذه الجملة.

٤ ـ واليوم.. وبعد أن استمعت لما عرضت، ويعلم الله أننى تألمت من أن يسيطر اليأس والقنوط على نفسية الملك ادريس الذى أحبه وأجلّه.. فلابد لى أن أقول (وأستطيع أن أؤكد قولى هذا بأمثلة كثيرة) أن الحل في يد الملك ادريس نفسه، يستطيع أن يريح نفسه ويريح الوطن ويستمر في مركزه مشرفاً من أعلى على

شئون الوطن الذى قاد جهاده وضحّى في سبيله بالكثير. إنه يستطيع أن يعمل هذا لو توفّرت لديه العزيمة الحقّة، والقوة الصلبة ونيّة الإصلاح الحقيقية وما تتطلبه من مثابرة وجد وجلد، لوتوفر له هذا، ثم اتفق مع رجال ليبيين مخلصين على خطة للإصلاح وأقرّها فى قوة وثبات وترك لهم مهمة تنفيذها وأزاح من حوله الفاسدين من حاشيته، وطبقة المفسدين والمنتفعين الراتعين فى وحل الرشوة ومستنقعاتها، إذا تم له هذا فإننى على يقين من أن الإصلاح سيتم.

٥ - إننى على إيمان ويقين بأن الملك ادريس يحلم ويرغب ويتمنى الإصلاح، ولكننى أخشى أن خبرتى معه جعلتنى أعتقد أنه كثير التردّد عندما يشعر بأن الإصلاح يمس بعض حاشيته، فيتغير رأيه وتفتر عزيمته وتتلاشى قوته ويتراجع القهقرى، ويؤخر الإصلاح ثم يضعه على الرفّ وينساه، أو أن حاشيته تخيفه من عواقب ذلك الإصلاح فيحجم عنه. وقد قالت العرب: «اذا كنت ذا رأى فكن ذا عزيمة فإن فساد الرأى أن تتردّدا».

٦ - وقلت لخطّاب بك: «إن علاج الانهيار فى الدولة الليبية لم يعد يصلحه «الأسبرين»! إنه يستدعى جراحة تستأصل سرطان الفساد. وبالرغم من تحفّظى نحو عزيمة الملك واستعداده للوقوف موقفاً صلباً وراء خطة إصلاح شاملة فإنى أعرض عليك أن تنقل له الإقتراح الآتى:

إقتراحاتى للملك:

أ - أن استدعاء بن حليم لتولىّ رئاسة الوزارة أمر لايقدم ولا يؤخّر فى الأمر شيئاً لأن الخرق قد اتّسع على الراقع والانهيار فى الدولة الليبية يستدعى تضافر جهود عدد كبير من الليبيين الأكفّاء المخلصين النزهاء.

ب - أننى على استعداد أن أتقدم بكشف يحتوى على عشرين إسماً على الأقل، ممن تتوفر فيهم هذه الخصائص (أعنى الكفاءة والنزاهة) على أن تكلّف هذه المجموعة من الليبيين الأكفّاء المخلصين بتولى أمور الحكم. وأنا على استعداد للمشاركة معهم مرؤوساً أو رئيساً.

ج - إننى أحذّر أن عدداً من هؤلاء سيكون من المعارضين الذين ربما رغب الملك تجنبّهم ولكن الظروف الراهنة تستدعى أن يغض الطرف عن ذلك الاعتراض وأن يتعاون مع جميع المخلصين.

د ـ تتقدم هذه المجموعة، بعد دراسة عميقة، بخطّة إصلاحية شاملة وتعرضها على الملك وتناقشها معه، ثم تتولى وزارة مشكّلة من هذه المجموعة تنفيذ هذه الخطة بقوة وعزم دون الرجوع للملك، بعد موافقته المبدئية على الخطّة، إلاّ فى الأمور الرئيسية، على أن يتعهد الملك بألاّ يتدخل أو يتراجع عن تنفيذ هذه الخطة وحبّذا لو اتخذ هذا التعهّد شكلاً علنياً.

هـ ـ يبعد الملك المفسدين من حاشيته مع تعهّد من الوزارة الجديدة (أوعلى الأقل تعهّد منّى) بعدم ملاحقة أحد من المبعدين عن أعمالهم السابقة إلاّ اذا استمرّوا فى فسادهم».

ثم عرضت على «خطّاب بك»أسماء هؤلاء المفسدين من رجال الحاشية فرداً فرداً فوافقنى على أن سمعة كل منهم لاتدعو للثقة. وختمت كلامى قائلاً : إذا قبل الملك هذه الخطة المبدئية فأنا رهن إشارته. وغادرنى صديقى خطّاب إلى طبرق على أن يتصل بى قريباً، ولم يتصل بى فى هذا الموضوع إلى يومنا هذا!!

الأيام الأخيرة قبل انقلاب أول سبتمبر ١٩٦٩م

وكالعادة فى كل صيف، أخذت زوجتى وأولادى إلى منتجعات جبال سويسرا وتركتهم هناك، وكنت أقوم برحلات مكوكية بين أوربا وطرابلس للاشراف على أعمالى وشركاتي التى كانت قد توسعت وتفرّعت. وقمت بآخر رحلة من ذلك النوع يوم ١٩ أغسطس ١٩٦٩م، إذ سافرت من زيورخ إلى طرابلس لتمضية أسبوع هناك على أن أعود إلى زيورخ يوم ٢٥ أغسطس لكى أرجع مع زوجتى وأولادى إلى طرابلس فى طائرة يوم الجمعة٢٩ أغسطس استعداداً لافتتاح مدارس أولادى فى أوائل سبتمبر.

وبعد وصولى إلى طرابلس بيوم واحد جاءنى صديق يحمل لى صورة من منشور سرىّ جرى توزيعه بصورة واسعة، وكان المنشور عبارة عن سلسلة طويلة من السباب البذئ فى شخص الملك، وطعن رخيص فى الأعراض، وهجوم شديد على البذخ والفسق الذى حدث فى عرس عمر الشلحى فى مدينة البيضاء فى أوائل شهر أغسطس ١٩٦٩م، وفهمت من صديقى أن ذلك المنشور السرّى البذئ قد أرسل إلى الملك فى منتجعه الصحى فى اليونان، وأن الملك قد ثارت ثائرته وقرّر التنحّى عن الملك واستدعى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب ليسلّمهما

« استقالته » . انزعجت انزعاجاً شديداً، وقررت الخروج من صمتي وعزلتي السياسية وإقحام نفسي على كبار المسؤولين لعلّي انبههم الى الخطر الرهيب.

فكرت في الاتصال برئيس الحكومة السيد ونيس القذافي وقلت لنفسي لاشك أنه اطّلع على صورة من ذلك المنشور البذئ ولابد لي من حثّه على اتخاذ الإجراءات الحاسمة الحازمة التي يتطلبها الموقف الخطير، ولكنني تذكرت ما أعرفه عن ونيس من كفاءة إدارية ونزاهة ووطنية، وخشيت أن الموقف الخطير الراهن يتطلب اجراءات صارمة وحزماً شديداً وعزيمة صلبة قد لا تتفق مع طبيعته المسالمة الليّنة، لذلك قررت أن أترك مساعيّ إلى عودتي من أوربا وعودة الملك ادريس كذلك وآليت على نفسي أن أذهب إلى طبرق وأقحم نفسي عليه وأقابله لأناشده أن يضع حداً للشلل الذي أصاب الوطن من تردده وانزوائه وأنصحه بأن يقلع نهائياً عن أفكار « الاستقالة » و« التنازل » فيعيد للدولة الاستقرار وللوطن الاطمئنان وكنت على يقين أن الملك لا بد أن يستجيب للمناشدة الوطنية المخلصة وهو الحريص على سلامة الوطن واستقراره. وزاد أملي في جدوى هذه الأفكار مقابلة طويلة وقعت عن طريق الصدفة مع العقيد عبد العزيز الشلحي في الطائرة أثناء رحلة بين طرابلس وبنغازي يوم ٢٢ أغسطس ١٩٦٩، فقد انتهزت هذه الفرصة وأفرغت ما في صدري من شكوى عن تردّي الأحوال وتزايد المخاطر واللامبالاة الغريبة التي تسيطر على كبار المسئولين ووجهت انتقاداً شديداً لاذعاً لأعمال أخيه عمر الشلحي (الذي كان قد عُيّن منذ أشهر مستشاراً للملك) ورجوت عبد العزيز أن يتصل بالملك وينبهه للمخاطر.

وأشهد أن عبد العزيز تحمّل نقدي اللاذع بسعة صدر وناقشني في هدوء وفنّد بعض التهم ووعدني بأن يعمل ما في وسعه للاتصال بالملك ومناشدته تدارك الأمور قبل فوات الوقت.

ولما كنت أثق بعبد العزيز وأعتبره حقاً خيرة أبناء ابراهيم الشلحي وأكثرهم رجولة وأرجحهم عقلاً وأبعدهم نظراً فقد أخذني شعور بحلم جميل بأن الملك، بعد عودته، سيصلح الأمور ويوقف التردّي وتعود المياه إلى مجاريها! ولم أكن أعرف يومئذ أن أمر الوطن قد قُضي فيه وأن الملك قد سلّم تنازله إلى رئيس مجلس الشيوخ وأن مجلس الأمّة دعي لتلقي وثيقة « التنازل »! وشاء القدر ألاّ يعود الملك إلى وطنه وأن أبقى أنا في الغربة الأليمة إلى يومنا هذا!

غادرت مطار « بنينه » يوم ٢٥ أغسطس ١٩٦٩م. متجهاً إلى بيروت التي

أمضيت فيها يوماً واحداً ثم اتممت رحلتى إلى زيورخ، وكما قدّمت فقد كنت حجزت للعودة مع عائلتى إلى طرابلس على طائرة «سويس أير» يوم الجمعة ٢٩ أغسطس ١٩٦٩ م، وفى فترة غيابى فى طرابلس كانت زوجتى تحاول ترتيب موعد مع طبيبها النسائى البروفسور «دى وات ڤيل» فى جنيف لإجراء فحصها السنوى، ولكن البروفسور دى وات ڤيل لم يكن يستطيع تحديد موعد لها إلاّ مساء يوم الجمعة ٢٩ أغسطس ١٩٦٩ م، ولذلك وجدتها عند وصولى إلى زيورخ غاضبة من طبيبها، فقالت: «يبدو أن دى وات ڤيل لم يعد يهتم بأصدقائه القدامى وأصبح مشغولاً ولا يستطيع أن يجرى فحصه علىّ إلاّ يوم ٢٩ أغسطس ولذلك فقد قررّت الاستغناء عن الفحص السنوى وسأراجع طبيباً نسائياً فى طرابلس». قلت: «لا أرى داعياً لكل هذا الاستعجال إن الحل المنطقي أن نؤجّل رجوعنا إلى طرابلس ونستقل طائره يوم الثلاثاء ٢ سبتمبر (كان هناك رحلتان فقط اسبوعيا بين زيورخ وطرابلس هما يومى الثلاثاء والجمعة) وتزورى طبيبك الذى تعودتى عليه منذ ستة عشر سنة ولا داعى للاستعجال» وأضفت قائلا: «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم...»

وبعد أن تمكنت من إقناع زوجتى اتصلت بشركة الطيران السويسرية وطلبت تأجيل عودتنا إلى رحلة يوم الثلاثاء ٢ سبتمبر ١٩٦٩، ولم أكن أعلم أن العناية الإلهية قد سخّرت لنا ذلك التأخير لأنجو من مصير سيئ محتوم على أيدى زبانية العهد الانقلابى الجديد !!

أول سبتمبر سنة ١٩٦٩ م

صباح يوم الاثنين ١ سبتمبر ١٩٦٩ اتصلت من زيورخ بأحد مساعدىّ وهو المهندس «ميزتانو» فى روما لأشدّد عليه إرسال بعض الفنيين، وكعادتى كنت قد ابتدأت حديثى بسرعة مشدّداً على طلباتى مكرراً رغبتى فى سرعة إنجازها، وقاطعنى «ميزتانو» عدة مرات، ولم أنصت إليه، وأخيراً صاح قائلاً: «أسمعنى مرة واحدة فقط... لقد وقع انقلاب فى ليبيا!» فتجمّد الكلام فى صدرى وشعرت وكأن الأرض تنهار تحت أرجلى وطلبت من محدثى أن يؤكد ما قال فتبين لى أن الواقعة قد وقعت والكارثة قد حلّت ولاحول ولاقوة إلاّ بالله...

وحاولت طوال ذلك اليوم أن أتصل بالملك ادريس فى تركيا أو فى اليونان

وعندما تمكنت من الاتصال بمقر الملك ادريس لم أتمكن من محادثته، واقتصر الاتصال على حديث سريع بين زوجتى والملكة فاطمة، حيث استطاعت زوجتي أن تنقل إليها رجائي للملك بأن يستقل أول طائرة ويعود إلى طبرق لأن مستقبل الوطن يستدعى منه هذه التضحية، فقد كنت موقنا أن عودة الملك سوف تؤدى الى فشل الانقلاب. ولكن كان رد الملكة فاطمة أن الملك مرتاح وأن الأمور على مايرام !!.

ولم أفهم سبب موقف الملك الآ عندما اجتمعت به لأول مرة، بعد الانقلاب، فى القاهرة فى شهر مارس ١٩٧٥ م. فلما سألته لماذا لم يرجع إلى ليبيا فوراً عقب الانقلاب ؟ ابتسم وقال «ألم تعرف السبب؟» قلت : لا ... فنظر إلى زوجته الملكة فاطمة وقال لها لماذا لا تقولى له ؟ فقالت الملكة فاطمة : «لقد تلقى الملك رسالة عاجلة من السلطات المصرية تنصحه بالإمتناع عن أية محاولة للعودة إلى ليبيا لأن أية وسيلة يستعملها فى محاولة للعودة ستنسف فى الطريق، وأشارت تلك السلطات على الملك أن يطلب من الرئيس عبد الناصر السماح له بالقدوم إلى مصر وفى هذه الحالة سيكون محل احترام المصريين.. وهذا ما فعل».

وبذلك فقد أصاب عبد الناصر عصفورين بحجر واحد إذ قام بدور الحامى للإنقلاب الليبى بأن منع الملك ادريس من العودة إلى وطنه، وفى نفس الوقت ظهر بمظهر الحامى للملك ادريس الذى لجأ إليه واحتمى به فى مصر.

نعود إلى أول سبتمبر٦٩، بعد أن ترسبّت الصدمة فى نفسى وأفقت من كابوس الافكار المتلاحقة أمامى جمعت أشتات فكرى واستعدت رباطة جأشى وبدأت أفكر تفكيراً عملياً فى مواجهة الكارثة.

تبيّن لى بعد فشل محاولاتى للاتصال بالملك ادريس فى تركيا أن لاشئ فى الاستطاعة الآن لانقاذ الوطن من بلاء الانقلاب، وأن الأمر قد قضى فيه. وأن لاحول ولاقوة الآ بالله.

هدانى تفكيرى ، ولاشك أنه كان تفكيراً سقيماً فى تلك الليلة الكالحة، أنه ربما كان فى هذا الانقلاب بعض الخير !! أو شئ من الإصلاح!

سألت نفسى ... ألم أكن أحاول إيقاف الفساد؟ صحيح أننى لم أوفق فى مسعاى، ولكن هؤلاء الضباط يقولون أن هدفهم هو اقتلاع الفساد وإصلاح أمور الوطن فلماذا لا نعطيهم فرصة ونتمنى لهم التوفيق! صحيح أن بيانهم الأول كان

مليئاً بألفاظ عنيفة ونعوت بذيئة حاولوا إلصاقها بالرجل الصالح المجاهد الملك ادريس، ولكن ذلك البيان كان ينادى أيضاً بإصلاحات كثيرة.. فلماذا لا أعطيهم «ميزة الشك» كما يقول الغربيون ."The Benefit Of The Doubt" لماذا لا أؤيدهم وأشجعهم على الإصلاح؟ هداني تفكيرى.. أو بالأصح هدانى «حلم اليقظة» فى تلك الليلة الطويلة الكالحة إلى أن أبرق إلى رجال «الثورة» مؤيداً دعوتهم إلى الإصلاح، وهو مافعلت.

ثم راجعت نفسى فهدانى «حلم اليقظة» مرة ثانية إلى أننى لايجب أن أخشى من الانقلاب شيئاً، ألم أكن أنادى بالاصلاح؟ ألم أسع اليه العديد من المرات ؟ ثم ما هي المحاسبة التى أخشاها من النظام الجديد إذا كان حقا نظاماً إصلاحياً ؟ ثروتى .. ؟ لقد دفعت الضرائب عن كل قرش ربحته ولديّ الدليل على ذلك. أما أعمالى الحكومية السابقة فإننى على يقين من أن أية محاكمة عادلة ستشكرنى على ما قدمت لوطنى من أعمال، فلماذا لا أعجل بعودتى إلى الوطن ربما استطعت مساعدة رجال العهد الجديد على الأقل ببعض النصائح!!

غير أن تهجّم بيانات الانقلاب على الملك وتوزيع الشتائم على العهد «البائد» كانت تثير القلق والانزعاج فى نفسى، ولكننى كنت أبررّها «بنفس التفكير السقيم» بأنها من طيش الشباب وطفرة الانتصار السريع، وما يحدث دائماً فى الانقلاب من بحث عن أسباب تبررّ ذلك الانقلاب أو مايسميه الفرنسيون "Raison D'etre".

وتفاعلت هذه الأحاسيس والهواجس فى نفسي وتواردت الأفكار وتعدّدت فى ذهنى الشارد وقررت العودة مع عائلتى إلى طرابلس، فغادرت زيورخ إلى روما منتظراً إعادة فتح مطار طرابلس لأواصل رحلة العودة، ولكن فى روما وصلتنى رسائل تحذير كثيرة من إخوتى وأفراد عائلتى الموجودين فى ليبيا، فقد نقلوا لى صوراً قاتمة بشعة للأوضاع هناك، صوراً من القمع والعنف وحركة الاعتقالات الواسعة والمعاملة السيئة التى يلقاها رجال العهد السابق، بصرف النظر عن ماضيهم واتجاهاتهم أو أعمالهم السابقة. بل جاءنى من الرسائل ما يؤكد أن النظام الانقلابى الجديد هو بعيد كل البعد عن أى إصلاح، وأنه حكم قمعى شمولى يتخبّط فى آرائه واتجاهاته ولا يعرف أحد مشاربه وأهدافه. عند ذلك صدمتنى الحقيقة فأفقت من «أحلام اليقظة» وتبيّن لى أنه عليّ أن أواجه الواقع المرّ والغربة المؤلمة والوضع السيئ العجيب، فوجدت نفسى بلا وطن ولا مسكن ولا عمل ولا مال! فجمعت ما كان

عندى وما كان عند زوجتى من «شيكات سياحية» وأحصيتها فوجدتها إثنين وعشرين ألف دولار، ذلك هو ما بقى لى من أموالى وثرواتى وأعمالى المضنية على مدى عشرات السنين، بل الأدهى والأمّر أننى لم أكن أعرف إلى أى بلد ألجأ وأية جنسية أستطيع أن أحمل، وأين أواصل تعليم أبنائى؟ وأى عمل أستطيع القيام به لأعيش منه وأوفر مستوى متواضع من المعيشة لعائلتى.

كل هذه الأفكار والأسئلة كانت تتزاحم فى عقلى وتنزع إهتمامى وتؤرق ليلى. ولاأظن أننى عشت أياماً أكثر معاناة وقلقاً نفسياً مثل تلك الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦٩ م. فقد كنت بلا وطن ولاأمل ولا مال ولا عمل ولكن إيمانى بالله وثقتى بعدله ورجائى فرجه بعث فى نفسى الجلد والصبر وقوّى عزيمتى على مواجهة أكبر أزمة أواجهها فى حياتى .

توكلت على الله وسافرت مع أولادى إلى لندن، وألحقت أبنائى الكبار بمدارس هناك، ثم ذهبت لمقابلة صديقى القديم وزير الخارجية البريطانى السابق «سلوين لويد» وكان يومها يتولى منصب رئيس مجلس العموم (النواب). عرضت عليه مشكلتى فبادر بمساعدتى فحصل لي على إذن بالاقامة الدائمة فى بريطانيا وعاملنى معاملة كلها لطف ورعاية.

ثم تصادف أن مر بلندن الأمير فهد بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية السعودى فى ذلك الوقت (خادم الحرمين الشريفين الملك فهد حالياً) وكنت على معرفة سابقة به فسعيت إلى مقابلته فى فندق «دورشستر» بلندن، فكان مثال الشهامة والنخوة العربية الأصيلة، قلت له أن كل ما أسعى إليه هو الحصول على جواز سفر سعودى يمكننى من التنقل حتى أستطيع مزاولة أعمالى الهندسية من جديد .

خفّف الأمير من حزنى وقلقى بلطفه وأبدى استعداده لمساعدتى وأشعرنى بأن لى أصدقاء لن يتأخّروا عن مساندتى، ووعدنى خيراً ودعانى لزيارة الرياض.

وعندما اطمأنت نفسى إلى أننى سأجد فى المملكة السعودية ما أنشده من حماية وما أحتاج إليه من جواز سفر... أجّلت سفرى إلى الرياض ثم توجهت إلى الولايات المتحدة وزرت هناك شركائى في شركاتى الليبية وكانت لدى فى حساباتهم أرباح كثيرة كان من المفروض أن توزّع آخر السنة الميلادية (١٩٦٩م) فرجّوتهم أن

يدفعوا لى تلك الأرباح مقدماً كما لو كانت قد دفعت لى قبل أول سبتمبر ٦٩.

ولبّى بعضهم طلبى كاملاً، وبعضهم لبى جزءاً من طلبى.

رجعت إلى عائلتى فى لندن وأنا أحمل معى صكوكاً مالية تعادل ربع مليون دولار! كانت بالنسبة لى ثروة كبرى وكنزاً ثميناً هو رأس مالى فى أعمالى الجديدة التى بدأت أنظمها مع بعض أصدقائى المهندسين ممّن كانوا يتعاونون مع شركاتى الليبية .ثم بعد هذه الخطوات الأساسية شعرت بأن إقامتى فى لندن مع ليلها الطويل البارد ونهارها المظلم بالضباب، بالاضافة إلى آلام الغربة عن الوطن والأصدقاء لن تكون مريحة لى أو لأسرتى ... كل هذا دفعنى إلى الانتقال إلى بيروت قريباً من شركائى الجدد أصحاب شركة «اتحاد المقاولين» لاسيما المهندس السيد حسيب صبّاغ الذى غمرنى بلطفه وشهامته فى وقت كنت فى أشد الحاجة فيه إلى من يقف بجانبي ويؤازرنى. لقد عرض علىّ أن يقرضنى أى مبلغ من المال، فشكرته واعتذرت عن قبول أى عون مالي ولكننى اتفقت معه على أن نتعاون فى أعمال هندسية كبرى فى دول الخليج، وبدأت نشاطاً جديداً مستنداً على إمكانات أصدقائي وعلى علاقاتى الطيبة مع شركات النفط العالمية.

وبعد أن استقرّيت فى بيروت ورتّبت أمور معيشتى وعائلتي، وألحقت الصغار من أولادى بمدارس عربية، أبرقت إلى المرحوم الملك فيصل ملتمساً موعداً لأزوره فى الرياض، وسرعان ما جاءنى الرد عن طريق سفيره فى بيروت مرحّبا بقدومى. فسافرت إلى الرياض وقابلت الملك فيصل وكان فى معيته مستشاره المرحوم الدكتور رشاد فرعون وسفيره فى ليبيا الشيخ عبد المحسن الزّيد.

رحّب بى الملك فيصل بحرارة وأبدى استعداده لمساعدتى فى أى شئ أطلبه ولكنه استثنى من ذلك فى كياسة ولباقة ولطف، أى عمل ضد النظام الجديد فى ليبيا شارحاً أن المملكة العربية السعودية قد جرت على مبدأ أساسى فى سياستها الخارجية وهو عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى لاسيما الدول العربية لأن المملكة لا تسمح لأى دولة أن تتدخّل فى شئونها هى.

شكرت الملك على ترحيبه وأكدّت له أن ليس فى جعبتى أى طلب بالمساعدة السياسية لأننى لا أستطيع القيام بأى عمل سياسى حتى لو رغبت، وإنما جئت لأرجوه تحقيق مطلب واحد هو تزويدى بجواز سفر سعودى عادى لكى أتمكن من

التنقل فى البحث عن الرزق، ومزاولة مهنتى. فأكد لى الملك فيصل بأنه سيصدر تعليماته لوزير الدولة للشئون الخارجية عمر السقّاف بأن يزودنى بجواز سفر سياسى سعودى، قائلاً، ليس من المعقول أن يكون جواز سفرى عادياً، ثم ختم الملك فيصل حديثه بأن قال أنه يأسف لارتباط سابق ولذلك فقد طلب من مستشاره الدكتور فرعون دعوتى للغداء. وبالفعل اصطحبنى الدكتور فرعون إلى منزله وتناولنا الغداء بمفردنا ثم صارحنى بأن الملك فيصل، رغبة منه بألاّ يحرجنى، فقد كلفه هو بإعطائى أى مبلغ من المال أحتاج إليه. شكرت الدكتور رشاد فرعون ورجوته بأن يشكر الملك بإسمى وأكدت له أننى، والحمد لله، لا أحتاج إلى أى مال. كل ما أحتاجه هو جواز سفر سعودى يمكننى من التنقل لأعمالى وإنى على أمل كبير فى الله أن يوفقنى فى أعمالى الجديدة. وبالفعل أرسل لى جواز سفر سعودى سياسى بعد رجوعى إلى بيروت بعدة أيام.

كانت إقامتى فى بيروت إقامة مريحة بعض الشئ بالرغم من آلام الغربة وصعوبة الاندماج فى المجتمع اللبنانى الكثير التحرر، وبالرغم من أخبار الوطن المؤلمة، أخبار القمع والتعذيب و المحاكمات المضحكة المبكية التى كانت تذاع على الهواء بالاذاعة الليبية التى كنا نلتقطها فى بيروت ونتألم لما نسمعه منها.

فسمعت تلك المهزلة الهزيلة، المضحكة المبكية، ما أسموه «محكمة الشعب» تحاكمنى بتهمة «إفساد الحياة السياسية» وتزوير الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٥٦م، تلك الانتخابات التى فاز فيها أكبر عدد من المعارضين، ومنهم عضو ماسمى «بمحكمة الشعب» نفسها الشيخ محمود صبحى. كما سمعت ذلك الفتى الجهول المغرور عمر المحيشى[1] يتباكى على الحياة النيابية التى أفسدها مصطفى بن حليم، وكأنه جاء هو وزملاءه لإعادة الحياة للديمقراطية وللنظام البرلماني، وكأنه هو وزملاءه لم يغتالوا الحياة النيابية ولم يقتلوا الحريات العامة ولم يقضوا على الدستور...!

لقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، اذ قال: «اذا لم تستح فاصنع ماشئت!»

وبادرت بإرسال رسالة طويلة إلى قائد الانقلاب أدفع فيها عن نفسى تلك التهم الظالمة العجيبة وأندّد بذلك الحكم بالغ الشذوذ والقسوة.

---

١ ـ عضو ما يسمى «مجلس قيادة الثورة» حاول سنة ١٩٧٥ الانقلاب على القذافي، ثم هرب من ليبيا.

وإلى القارى نص رسالتى للعقيد القذافى التى بعثتها اليه بتاريخ ٤ اكتوبر ١٩٧١ :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس قيادة الثورة

الجمهورية العربية الليبية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

علمت مما سمعت من أنباء الاذاعة بالحكم الصادر ضدى من محكمة الشعب بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧١، وهو حكم بلغ فى غرابته وقسوته حدا يدفعنى إلى المبادرة بالكتابة اليكم بهذه العجالة طالبا منكم التفضل بالغائه عملا بالسلطة المخولة لمجلس قيادة الثورة بحكم المادة التاسعة من قانون المحكمة وراجيا منكم الامتثال لقوله تعالى «ياأيها الذين آمنو ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين». فلقد سمعت كثيرا عن تقواكم وورعكم وتمسككم بتعاليم ديننا الحنيف لذلك فانى أكتب اليكم مبينا لكم ما أراه حقا وما أجزم بأنه صدق راجيا منكم «أن تتبينوا...» وايمانا منى ببراءتى التامة فانى لا ألتمس عفواً بل إنى أطلب عدلاً.. وإذا كنت فى غربتى لم تتح لى فرصة الاطلاع على التحقيقات وعلى أسباب الحكم كما لم أستطع توكيل محام عنى فانى أرجو أن أمكّن من تقديم مذكرة مفصلة حين تتهيأ لى فرصة الاطلاع.

فى هذه العجالة يهمنى أن أوضح ما يلى :

أولا : التهمة التى قُدمت للمحاكمة من أجلها هى افساد الحياة السياسية عن طريق التأثير فى الانتخابات التى أجريت إبان تولى رئاسة الوزراء سنة ١٩٥٦.

على أن الذى يستدعى الاستغراب حقا أن المجلس النيابى الذى انتخب فى تلك السنة كان أكثر المجالس النيابية تحررا، وتضمن أكبر عدد من المعارضين عرفته الحياة النيابية فى ليبيا – كان المجلس يضم ٥٥ عضوا بينهم عدد يتراوح بين ١٥ و٢٠ معارضا، ومن المعارضين المشهورين من لا يزال حيا بيننا، ومنهم أحد أعضاء المحكمة الموقرين.

أفإن كان فى الانتخابات تزوير أو كان منى عليها تأثير، أفكان هذا العدد العديد من المعارضين يفوزون ؟ السوابق فى ليبيا تكفى للرد على هذا السؤال، وهى بالتالى كافية لدحض التهمة وبيان غرابة الحكم وشذوذه.

ثانيا : المادة التى تحكم الاتهام هى المادة الثانية فقرة (٢) من قانون المحاكمة، وهذه تعاقب المتهم اذا كان مفسدا الحياة السياسية عن طريق «قهر القوى الشعبية أو تقييد انطلاقتها أو كبت رأيها عن طريق اشاعة الارهاب أو التخويف أو العنف أو الأغراء. «فحتى تستوى الجريمة أركانا ينبغى أن يثبت فى حقى أننى منعت الناس من ابداء ارائهم فى الانتخابات ببطش أبديت أو وعيد أثارا رهبة، أو بعطاء بذلت أو وعد أذاع إغواء. مجرد استجلاء هذه الأركان يكفى لهدم أحد الاتهامات الموجهة إليّ، وهو الاتهام «باستعمال التراضى والقرعة فى ولاية طرابلس».

فالتراضي لا بطش فيه ولا أغواء ، بل هو اتفاق بين الناس أو هو وفاق في يل، والتراضي بعد لا يد لي فيه ولا سلطان بل قرار يصل إليه الطرفان المتراضيان بتغاء استمرار علاقات طيبة بينهم، أو دفعا لشحناء قد تثور، أو قصدا إلى تبادل منافع، أو تقريرا لأمر واقع فعلا أو يحسبانه سيقع.

في كل انتخابات وقعت في العالم حدث تراض بين متنافسين، وفي غير الانتخابات يقع مثل هذا التراضي في شتى المناسبات، ولاتثريب على آتيه ولاملامة.

والقرعة متضمنة تراضيا، فهي تحكيم لابد لوقوعه من اتفاق بين الطرفين يشمل الحكم وكيفية التحكيم وكيفية قبوله.

من أجل ذلك كانت التهمة الموجهة لي في فرعيها، التراضي أو القرعة، متنافرة مع حكم قانون المحاكمة، فهي لذلك تهمة ساقطة بالمنطق والبداهة.

ثالثــا : كذلك يسقط من قائمة الاتهام بطريق اللزوم ما نسب إليّ من إثم في قيام ناظر الداخلية بولاية برقه السيد ناصر الكزّة من تهديد السيد بشير المغيربي للابتعاد عن ترشيح نفسه في الانتخابات - يسقط هذا الاتهام تلقائيا لأن المحكمة قضت ببراءة الفاعل الأصلي السيد / الكزة، ومتى برئ الفاعل الأصلي الذى نسب إليه إتيان الفعل المؤثم عن إرادة كاملة، فقد باتت تبرئة الشريك واجبة قانونا.

رابعــا : نسب إليّ كذلك أنني كنت أحضر مآدب في مصراته لتهديد الناخبين وترجيح كفة مرشحي الحكومة، وشهد على هذا الادعاء السيد / مصطفى بلقاسم المنتصر. والحقيقة أنني لم أدخل مصراته منذ أكثر من ٣ شهور سابقة على الانتخابات ولمدة حوالى ٣ شهور تلتها. هذا ما تشهد به أوراق الدولة وصحفها. وواضح أن تنقلات رئيس الوزراء وحضور المآدب إنما يتم علانية ويسجل في الصحف المحلية، وتقارير البوليس الخ...

أما الشاهد فانه بالاضافة الى كونه وحيدا فيما ادعى ، فهو قد سقط في الانتخابات ونجح خصمه السيد مفتاح شريعة... وقصة سقوطه هي أقوى دليل ضده، لان خصمه كان معارضا قويا في المجلس النيابي كما تشهد على ذلك مضابط الجلسات. ولو قد كان للحكومة مرشحون كما يدعى ولو قد كان ثم تأثيرا مني على الناس لما نجح السيد / مفتاح شريعة المعارض.

ثم، لماذا تكون المآدب المزعومة في مدينة مصراته فقط؟ لماذا والمعارضة لم تحصر في مصراته، ومصراته ليست منطقة عزوتي، وليست هي بعد بالمدينة الكبيرة التي يعم فيها القول وينتشر ؟

ثم، من كان حاضرا المأدبة، وكيف لم يتسنّ الاستشهاد إلاّ بالمرشح الساقط في دائرة سرت ؟ أم يكون سر المأدبة محصورا في السيد / المنتصر وتكون ذاكرته قاصرة عن استيعاب اسم أى شخص من الحضور، مثل هذه الشهادة مألوفة، ومصير الاهمال فيها حقيق ومألوف كذلك.

خامسا : من التهم الهزيلة أو الهزلية التى نسبت إليّ كذلك ما قيل من أن شخصا سمع من شخص لم يذكر اسمه أن والى طرابلس قد قبض مبلغ ٢٠٠٠ جنيه منى لاستعمالها فى الانتخابات.

وشهادة السماع من شخص عن آخر لم يحدد لا يلتفت اليها لانها لاتعتبر دليلا يمكن تحقيقه، بل تخرصا وهذرا، وما يعاقب الناس ولا تنال أقدارهم بناء على هذر مجالس الفارغين - تأبى ذلك العدالة قبل أن يأباه القانون - إنما يكون الحساب بناء على كلام جاد وثابت فحسب.

ما البيّنة فى الاسلام الا شهادة من رأى بعينه وسمع باذنه وعاين وهو مكتمل العقل متحقق مما يشهد عليه فان كان الشاهد أنثى وجب أن تجتمع اثنتان لإحتمال الاّ تقدر إحداهما ما تشهد عليه، أن يسوقها الهوى فتهرف بما لاتعرف. فكيف يبنى اتهام أخلاقى وسياسى على مثل هذا الهذر العابث.

سادسا : قيل أخيرا أن أحد الشهود قرّر أن والى طرابلس - وقد توفاه الله - كانت لديه تعليمات من « مراجع عليا » للتدخل ضد عناصر معينة فى الانتخابات.

وواضح فساد هذا الاتهام من أكثر من وجه.

هو فاسد، لان التعليمات لم تثبت، فلا وجدت بالأوراق ولا قام عليها دليل مقبول، ولم يحضر أحد الحديث المزعوم عنها.

وهو فاسد، لان « المراجع العليا » كلمة غير محددة لاندرى من تعنى، وهى إن عنت أحداً فى عهد حكم الولايات فانما تعنى القصر الملكى لا رئيس الحكومة، لأن الوالى كان معينا من لدن الملك مباشرة وكان له استقلال عن رئيس الحكومة.

وهو فاسد، لانه لم يتحقق أن تدخلا من جانب رئيس الحكومة تم فعلا ومنع شخصا معينا من النجاح فى الانتخابات، بل تحقق على ما قدمناه أن المجلس النيابى كان مليئا بالمعارضين على صورة لم تتكرر فى مجالس ليبيا النيابية حتى نهاية حكم الملكية.

العدالة سابقة على القانون وسامية عنه. وهى التى تقضى بوجوب الاستيثاق من الاتهام قبل توقيع العقاب. ولست أدافع عن النظام الملكى ، ولا أنكر غلطات له وسقطات ولكن إدانة النظام لاتقتضى إدانة كل من عملوا فى ظله، انما يحاسب كل وفق ما اجترم ولا تزر وازرة وزر أخرى .

ومن الغريب حقا فى الحكم الذى أطالب بالغائه بالنسبة لى، أنه وقع على أشد العقاب مع أن سماع تقرير الاتهام كان مقضيا إلى أننى أقل المتهمين خطرا وكان الظن لدى كل من سمعوا مرافعة الادعاء أننى مستحق البراءة، ولم يدر بخلد أحد أن عقوبتى ستكون على هذا النحو قساوة وشذوذا.

لست أشك فى أن العدالة هدف لديكم، ولست أشك فى تمسككم بالاسلام، ومن أجل ذلك كتبت إليكم هذا الطلب واثقا من أنكم لن تسكتوا على ضيمى، ومن واجبى كمسلم أن

أنبهكم حتى «تتبينوا ...».

وفقكم الله، وسدد خطاكم وأرشدكم الى طريق الحق القويم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

مصطفى بن حليم

صندوق بريد ٨١٨٧ بيروت، لبنان

واعتقدت فى البداية أن الاصلاح الذى طالما ناديت به قد يأتى على يد أولئك الشباب الذين أصبحوا على رأس السلطة فى ليبيا، وكتبت رسائل عديدة للعقيد القذافى وللرائد جلود ولأعضاء مجلس قيادة الثورة، وحاولت فى تلك الرسائل أن أصف لهم بصدق وأمانة الظروف السيئة التى كانت سائدة فى الوطن إبّان سنوات الاستقلال الأولى، وحاولت أن أعرض لهم الظروف الصعبة التى أملت على رجال الحكم فى العهد الملكى كثيراً من القرارات والمواقف الصعبة، وشرحت لهم أن الحكم المنصف على المواقف والسياسات السابقة يجب أن يأخذ بعين الإعتبار تلك الظروف الصعبة والعقبات الوعرة التى كانت سائدة فى تلك الأيام وحذّرت من التجنى على من سبقوهم فى الحكم إذا لم تراع تلك الظروف والعقبات الوعرة التي وضعت فى طريق الحكم الوطنى. ويعلم الله أننى كنت أهدف بهذه الرسائل أن أرشدهم إلى السبيل القويم الذى يمكن من خلاله تقويم أعمال العهد الملكى حتى يمكن لهم الحكم عليه وعلى رجاله بعدل وإنصاف، واقامة نظام حكم ديمقراطى دستورى يكفل مصالح وحقوق الشعب الليبي.

لقد كنت أهدف أن أسمع رجال العهد الجديد صوت الحق من رجال العهد القديم، وفى تعلقى بغمرة الأمل سبحت على موجة من التفاؤل أنستنى قول الجواهرى:

وكيف يُسمع صوت الحق فى بلد ... للإفك والزور فيه ألف مزمار!

آخر لقاء مع صالح بويصير

قد حرصت فى إقامتى البيروتية أن أتجنب أى عمل يمت للسياسة بأية صلة، وركّزت جهودى فى رعاية عائلتى والإشراف على أعمالى التى بدأتها فى بعض دول الخليج وكنت أتنقل بينها وبين بيروت، وأحياناً أزور ولديّ الكبيرين «عمرو وهانى» اللذين كانا يتلقيان العلم فى معاهد بريطانيا.

في إحدى هذه الزيارات، في صيف سنة ١٩٧٢، لا أذكر التاريخ بالضبط، كنت أزور صديق قديم هو السيد جورج خليل أغابي في مكتبه بمدينة لندن فصادفت صالح بويصير وزير خارجية الإنقلاب السابق. وكان يرافق بويصير صديقه محمد بن صويد وكان يرافقني إبني طارق، عانقني صالح بويصير ورحّب بي وقال أنه كان يبحث عنّي ليفاتحني في أمر هام ويبلغني نصيحة جدٍ مفيدة.

وقبل الخوض في تفاصيل ذلك اللقاء أرجو أن يتّسع صدر القارئ لهذا العرض السريع لعلاقتي مع صالح بويصير الذي عرفته منذ سنة ١٩٤٠م عندما كنّا نتلقى العلم في القاهرة، هو في الأزهر الشريف وأنا في كلية الهندسة. واستمرت علاقتنا الوطيدة إلى ما بعد رجوعنا إلى ليبيا. بالرغم من أن صالحاً اتخذ لنفسه طريقاً سياسياً ملتوياً، فقد كان في الظاهر معارضاً شديداً للحكم وفي الباطن لم يخل من اتصال حميم متواصل مع المرحوم ابراهيم الشلحي وابن أخته عبد السلام الغماري، وقد اشترك مع الأخير في صفقات كثيرة وعمليات عديدة قيل، والعهدة على الرّاوي، أن بعضها كان من النوع الكثير الظلال ! ثم حدث أن وقع بويصير في ورطة سياسية كبيرة سنة ١٩٥٤ م، إذ اشترك مع شاب فلسطيني كان يعمل مترجماً في السفارة الأمريكية، في تزوير توقيع الملكة فاطمة على رسالة وجّهها إلى الملكة «اليزابيث» ملكة بريطانيا، وكانت الرسالة المزورة ترجوا الملكة البريطانية التدخل لدى الملك ادريس لكي يخفف حكم الإعدام الصادر ضد الشريف محي الدين قاتل ابراهيم الشلحي. ويظهر أن السفير الأمريكي علم بأمر تلك الرسالة المزوّرة وتورّط أحد موظفي سفارته، فسارع إلى الحكومة الليبية وأبلغها الخبر وتبرأ من أية مسئولية وطلب من الحكومة الليبية إبلاغ الملك وتقديم اعتذار السفارة على ما قام به أحد موظفيها، مع التشديد بأن السفارة الأمريكية لاضلع لها في هذا العمل الشائن.

وغضب الملك ادريس غضباً شديداً عندما بلغه أمر الرسالة المزوّرة وأمرني باتخاذ أسرع الإجراءات لإبلاغ القصر الملكي البريطاني بأن الرسالة مزوّرة، كما أمرني باتخاذ اجراءات شديدة ضد بويصير والشاب الفلسطيني. ولكنني أهملت تعليمات الملك فيما يتعلق ببويصير ونصحته سرّاً بالاحتياط فهرب من ليبيا قبيل القبض عليه من قبل شرطة ولاية طرابلس الغرب، بل وساعدته سرّاً وهو خارج الوطن وكنت ألتقي به في القاهرة فأنصحه وأخفف عليه آلام الغربة، كما كنت أبذل جهداً كبيراً في محاولة للحصول على عفو ملكي عنه، وقد غضب الملك من موقفي

ورفضى ملاحقة بويصير قضائيا، ولكننى كنت أشعره أن ملاحقة بويصير تضر بسمعة ليبيا وسمعة الملك نفسه، كما أن فيها خرقاً لمبدأ الحصانة البرلمانية، فقد كان صالح نائباً فى البرلمان الليبى.

على أى حال لا أود أن أتوسع فى قصتى مع صالح بويصير ويكفى أن أقول أن علاقتى به كانت علاقة ودّ وتفاهم لا تخلو من عتاب ولوم أحيانا.

عُيّن الاستاذ صالح بويصير، بعد انقلاب سبتمبر، وزيراً للخارجية والوحدة في النظام الجديد، ولنرجع إلى لقائى الأخير معه، قال صالح: «لقد تحدثت مع الأخ العقيد عنك وأقنعته أنك وطنى وأن عهدك فى الحكم كان عهداً إصلاحياً، وأن كل ما وقع من أخطاء فى عهدك إنما يرجع إلى تدخلات «إبليس» ولذلك ما عليك اليوم إلاّ أن تنشر بياناً تؤيد فيه ثورة الفاتح وتعتذر عمّا حدث فى عهدك من أخطاء، وتقول أن السببَ الرئيسي فى تلك الأخطاء إنما يرجع لإبليس اللعين، وأنا أضمن لك عفواً تاماً من الأخ العقيد بحيث تستطيع أن تعود إلى ليبيا وتعاون رجال الثورة المخلصين فى خدمة الوطن!!».

كنت أنصت إلى بويصير فى دهشة واستهجان فسألته أولاً: «من هو إبليس؟» فقال: «ألاتعرف ادريس؟» قلت: «معاذ الله... أن أطعن الرجل الصالح أب الاستقلال! الرجل الذى أفنى حياته فى خدمة الوطن، معاذ الله أن أشبّهه بإبليس!! إن لم يكن للملك ادريس من فضل إلاّ نيل الاستقلال فإن هذا يغفر له عند الله وعند التاريخ ما قد يكون قد وقع فى عهده من تقصير أو قصور». قال صالح: «إننى أستغرب أمرك ولا أفهم دفاعك عن ادريس... ألست أنت الرجل الذى قال له وهو ملك أنك لا تستطيع أن تحكم البلد مع ملكين؟» قلت: «بلى ... بل أكثر من ذلك أضفت للملك ادريس أننى لم أعد أعرف مَنْ مِنَ الملكين يتقدم على الآخر؟ ولكننى يا صالح قلت له هذا الكلام عندما كان ملكاً وكنت رئيساً لوزرائه وكنت أهدف لصدمه بذلك القول الصريح حتى يفوق ويراجع نفسه ويصلح أمور الدولة، أما الآن فإننى لاأقول عنه إلاّ الخير كله وأذكر محاسنه وأثنى على جهاده، واذا وقع فى عهده الملكى من أخطاء فإنما يتحملها كلها أو جزء كبير منها وزراءه وأنا واحد منهم. أما اليوم والملك ادريس لاجئ لاحول ولاقوة له فإن حصر الخطأ فى شخصه ظلم بيّن وتزوير للتاريخ. وياعزيزى صالح «إن الحرّة تموت ولا تأكل بثديها»... لا ياصالح لن أطعن الملك ادريس لأتقرّب ممّن تسميّهم رجال الثورة الوطنيين، ثم دعنى

ياصالح أقدم لك نصيحة واسمع كلامى هذا، لا تكثر من الثناء على عقيدكم وزبانيته واقلع عن ذم وطعن ذلك الرجل الشريف الطاهر رائد جهاد وطنك ومحقق استقلاله».

ثم أضفت جملة بلهجة برقاوية : «راهويا صالح اللّى مامات مايعرف نفسه بيش يموت» وغادرت المكان ولم أر صالحاً بعد ذلك اليوم ولم أسمع عنه إلاّ بعد اسابيع قليلة من ذلك اللقاء، عندما علمت أنه كان بين ضحايا الطائرة الليبية المنكوبة التى أسقطتها إسرائيل فوق سيناء . رحم الله الملك ادريس، ورحم الله صالح بويصير.

السفارة الليبية تخطط لاختطافى

بعد رجوعى إلى بيروت من زيارتى للندن التى لاقيت فيها صالح بويصير، وجرت بيننا فيها تلك المناقشة العاصفة وما تلاها من رفض لنصائحه... أقول بعد رجوعى إلى بيروت بأيام قليلة لاحظت أن شخصاً غريب الأطوار يراقب تحركاتى ويقتفي أثرى عندما أترك مسكنى ... بل لاحظت أنه يتخفّى أمام العمارة التى أسكنها خلال فترات النهار التى أكون فيها مقيماً داخل شقتى. واستمرت مراقبته هذه لعدة أسابيع ولو أننى لم اكترث لها كثيراً إلاّ أنها بعد أن طالت مدتها أصبحت تثير فى نفسى القلق والتساؤل.

ولكن تساؤلى توقف عندما زارنى رجل لبنانى طرق باب شقتى وطلب أن يحادثنى على انفراد، وطمأننى قائلاً أنه جاء لينصحنى ويحذّرنى وسيثبت لى أنه صديق أمين، وقبل أن يبدأ حديثه استخلص منّى وعداً بألاّ أبوح بما سيقول لى لأى مخلوق إلى أن تنجلى الأزمة التى سيحدثنى عنها. رحبت به ووعدته بالحفاظ على سرية حديثنا. فقدّم نفسه بأن اسمه صلاح سعد تاجر خضار من مدينة صيدا بجنوب لبنان. وأنه منذ سنوات بدأ نشاطاً تجارياً مع ليبيا لتصدير الفواكه والخضار إلى بنغازى. وتعرف على رجال السفارة الليبية فى بيروت الذين كانوا يساعدونه بالتصديق على شهادات منشأ صادراته والاجراءات الحكومية الأخرى. ثم تطوّرت علاقته برجال السفارة وتعرف على السفير «عبد القادر غوقة» وتوطدت علاقته بطاقم السفارة إلى درجة أنهم طلبوا منه القيام بمهمة مراقبتى وتتبع تحركاتى ومعرفة زوّارى أو من أتردّد عليهم. وبرروا له مهمته تلك بأن أفهموه بأننى خائن أحاول

التآمر على وطنى ليبيا. وبالغوا فى وصفى بأقذع نعوت الخيانة والفساد إلى درجة أن زيّنوا له مراقبتى وصوروها له على أنها عمل عربى وطنى.

واعترف لى صلاح سعد بأنه تجاوب وتعاون معهم بإخلاص ونشاط فاقتفى أثرى أينما ذهبت وراقب مسكنى وجمع الكثير من المعلومات عن زوّارى وعن نشاطى، وزوّد السفارة الليبية بتلك المعلومات واستمر ذلك الحال على مدى أسابيع كثيرة، غير أنه لم يلاحظ فى نشاطى وزياراتى ولا عن الاشخاص الذين يترددون عليّ أية شبهة خيانه! بل تأكد من أن سلوكى هو أقرب إلى سلوك الرجل المحافظ المتديّن ممّا جعل الشك يستولى عليه فأمعن فى السؤال عنّى وتقصى ماضّى لدى بعض من ظن أنهم يعرفونى، فتبين له، كما قال، أننى أبعد الناس عن الخيانة والتآمر على وطنى، لذلك أملى عليه ضميره أن يكفّر عن سيئاته، فجاء ليحذرنى من مؤامرات السفارة الليبية ويعتذر لى عما صدر منه فى السابق، وأضاف أنه سيتظاهر بالاستمرار فى مراقبتى وتقديم التقارير إلى السفارة حتى لا يشعر السفير أنه تخلىّ عن مهمة مراقبتى أو أنه حذّرنى، فيقوم بتكليف شخص آخر بمراقبتى.

وأعترف أننى لم أصدق أقوال صلاح سعد لأول وهلة بل ظننت أننى أمام عملية ابتزاز، إلاّ أننى لم يكن لديّ، وأنا اللاّجئ الأعزل فى بيروت - وكر المخابرات وموطن النصب والابتزاز - من الوسائل الاّ المحدود منها للتأكد من نوايا محدثى. فشكرته على موقفه النبيل ومسعاه الكريم فى تحذيرى من المؤامرات برغم ما فى عمله هذا من مخاطر عليه وما قد يلحقه من ضرر فى علاقته مع السفارة الليبية، وحاولت أن أقدم له مكافأة مالية مقابل عمله ذلك، ولكنه رفض رفضاً باتا... قائلاً: «أنه إنما أقدم على زيارتى وتحذيرى لإيمانه، عن تجربة، بأننى برئ من كل ما نسب إليّ مؤكدا بأنه إنما قصد بعمله الجرئ هذا أن يكفّر عن ذنبه وأنه قصد به وجه الله وحده». ثم استأذننى على أن يحادثنى هاتفياً واتفق معى على «شفرة خاصة» ليحذرنى هاتفياً عندما يشعر بضرورة تحذيرى.

وبالرغم من شعورى ببعض الاطمئنان لحديث الرجل، بعدما رفض ما عرضته عليه من مكافأة مالية، إلاّ أننى رأيت أن أستشير دائرة الأمن العام اللبنانى، وتمكنت من ذلك بواسطة صديق حميم كان على علاقة وطيدة برئيس الجمهورية السيد سليمان فرنجية الذى بادر وأرسل لى ضابطا كبيرا لزيارتى، فعرضت عليه قصة صلاح سعد ورجوته أن يتأكد من هويّة الرجل ومصداقيته، وعاد إليّ الضابط

بعد يومين مؤكداً لى بأن الرجل صادق فى أغلب ما قال، وحذرنى ممّا قد تخطّطة السفارة الليبية من اعتداء عليّ، وعرض أن يخصّص لى ضابطاً لحراستى . فشكرته واعتذرت عن قبول الحراسة المسلحة لأن فى ذلك ما يلفت الانظار خصوصاً نظر السفارة الليبية ممّا قد يلحق الضرر بصلاح سعد الذى تطوّع بتحذيرى من الأخطار.

ومرت بنا، عائلتى وأنا، أيام وأسابيع مقلقة سيطرت علينا أثناءها الشكوك والأوهام، ثم زاد من قلقنا وعمق مخاوفنا رسائل تلقيناها من إخوتى فى طرابلس يحذروننى فيها من مؤامرة وشيكة لإغتيالى أو لاختطافي. ثم بلغت مخاوفنا أقصى مداها عندما تلقيت برقية من أقاربى فى طرابلس محررة بعبارات متفق عليها مفادها أن خطراً وشيكاً سيقع عليّ وتنصحنى أن أغادر بيروت ولو لفترة شهر على الأقل. وأظن أن تلك البرقية[1] وصلتنى يومين أو ثلاثة أيام قبل الحادثة التى سيرد شرحها.

وتشاورت مع زوجتى التى كانت تلح عليّ إلحاحاً شديداً بضرورة مغادرة بيروت فى الحال. ولكنّى رأيت أن أتريث بضعة أيام، فما كنت لأصدق أن تنحدر أخلاقيات النظام «الثورى» فى ليبيا إلى ذلك الدرك الأسفل، أعنى الاعتداء على رجل أعزل لم يعارض نظامهم بأية وسيلة. كما أن ثقتى بنفسى ، بل استخفافى الطائش بأعدائى جعلنى أقول لزوجتى : «وهل تظنين أننى لا أستطيع أن أدافع عن نفسى أمام أولئك الجبناء»! وأمام إلحاح زوجتى عليّ بمغادرة بيروت، قلت لها أننى سأغادر بيروت بعد أيام قليلة في رحلة عمل وسأطيل إقامتى خارج لبنان إلى أن يتضح الأمر فاطمأنت قليلاً.

قصة محاولة اختطافى فى بيروت

قبل الحادث بشهرين، أى فى شهر سَبتمبر ١٩٧٢ م. استبدلت سائقى بآخر شاب يدعى فاروق عيتانى . وأعترف أننى على غير عادتى لم أدقق كثيراً فى البحث والتقصى عن سلوك هذا الرجل وماضيه، فقد غرّنى أنه ينتمى إلى أسرة « العيتانى » وهى أسرة بيروتية قديمة كان أحد أفرادها هو سفير لبنان فى ليبيا فى ذلك الوقت !

على أى حال لم يظهر من فاروق (السائق الجديد) خلال مدة خدمته القصيرة

١ - سبب هذه البرقية هو أن أحد كبار رجال المخابرات الليبية، وكان صديقاً للمرحوم علي فلاّق، أسرّ إليه قائلاً: «أعرف صداقتك لمصطفى بن حليم ولذلك أنصح اخوته بأن يحذّروه من مؤامرة وشيكة الوقوع على حياته تخطط لها المخابرات الليبية في لبنان وسوريا.»

معى أى عمل أو سلوك يدعو للشك، بل كان مثالاً للدقة فى مواعيده والحرص على تأدية واجباته متظاهراً بالتفانى والإخلاص، وكان خجولاً جمّ الأدب مّما جعلنى أزيد مرتبّه بعد شهر واحد من عمله معى ، وقبيل الحادث بأسبوع طلب منى فى استحياء السماح له بالتغيّب لمدة يومين لأمر عائلى هام فسمحت له بذلك.

يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ كنت على موعد مع بعض مهندسى شركة اتحاد المقاولين فى مكاتب الشركة الواقعة فى « الرملة البيضاء »، وكنا نعدّ رسومات ومواصفات لمساكن جاهزة كنّا نود أن نتفق على استيرادها وتركيبها فى مشروع من مشاريعنا فى الخليج، وكنّا على اتصال بشركة فنلندية فى هذا الخصوص.

ولذلك فقد كنت أعد العدّة لمغادرة بيروت إلى هلسنكى يوم الخميس الموافق ٣٠ نوفمبر ٧٢.

وكما ذكرت آنفاً فقد كنت أود أن أنتهز هذه المناسبة وأطيل بقائى فى أوربا إلى أن تتبين حقيقة المؤامرة المزعومة.

بعد انتهاء الاجتماع غادرت مكاتب الشركة فى سيارتى جالساً كعادتى بجوار السائق وكان الوقت غسقاً بُعيد المغرب، وكنت حريصاً أن أصل شقتى بسرعة حتى أؤدى صلاة المغرب قبل أذان العشاء، وعند اقترابنا من منطقة خالية من المساكن اعترضت طريقنا سيارة ووقف بجانبها خمسة مسلحّون، وبسرعة أدركت الخطر فصحت فى سائقى بأن يتجنبّهم بسرعة فتظاهر بذلك ولكنه أوقف السيارة، وفى لمح البصر دخل سيارتى ثلاثة مسلحّون دفعنى كبيرهم إلى جهة السائق وجلس بجوارى، أمّا الاثنان الآخران فقد جلسا بالمقعد الخلفى من السيارة وانهالت ضرباتهم بمؤخرة مسدّساتهم على رأسى ووجهى، ولكننى قاومتهم بقوة واستماتة وشجاعة لم أكن أعرفها فى نفسى، غير أن تدفق الدماء من جروحى وتهديدهم لى بنسف رأسى وإفراغ رصاصهم فيه - بعد أن وضع الخاطفون مسدسين أحدهما فى أعلى فكّى اليمين والآخر فى مؤخرة رأسى - ما لم أتوقف عن الصياح والمقاومة، كل ذلك جعلنى استسلم وأتوقف عن الحركة، فأمرونى بأن أجعل وجهى فى اتجاه سقف السيارة وأن أتوقف عن الحركة تماماً وأن أبقى فى ذلك الوضع، (وبذلك يضمنوا أننى لن أرى وجوههم ولا أعرف فى أى اتجاه تتجه السيارة)، ثم أخذوا يغنّون بصوت عالى وأمروا سائقى بأن يسرع وتعمدّوا سبّه بأقذع السباب، كما لم أنج أنا من بذاءتهم إلاّ أننى كنت مشغولاً بالدماء التى كانت تسيل على وجهى من كل جانب.

وسارت السيارة لمدة حوالى نصف الساعة تقريباً ثم سمعتهم يقولون لسائقى : «أخرج من الطريق يا إبن... واتجه يميناً يا إبن الـ...». فخرجت السيارة عن الطريق العام وسارت لعدة دقائق على طريق غير ممهّد فقد كانت تهتز اهتزازاً شديداً. ثم صاحوا به قائلين «أوقف السيارة يا ابن...» ووقفت السيارة فجأة وأمرنى رئيس الخاطفين بأن أخرج فخرجت ووجدت نفسى فى الخلاء وفى ظلام دامس (أواخر شهر شوّال) ولكننى كنت أستطيع سماع صوت أمواج البحر وشعرت بنسيم رطب... وفجأة دفعنى أحد الخاطفين بعنف فوقعت على وجهى وامتزج الدم السائل من جروح وجهى بتراب الأرض، وصاحوا بى أن : «أجمد فى مكانك..» وقاموا بتفتيشى تفتيشاً دقيقاً حتى تحققوا من أننى لا أحمل سلاحاً، عند ذلك صاح كبيرهم بأن أمرنى بالركوع موشحاً أمره بأقذع الشتائم والسباب فامتثلت لأمره.. وعند تلك اللحظة خطر لى أنهم سيطلقون عليّ رشّاشاتهم فأسرعت مردداً الشهادتين وأسلمت أمرى إلى الله وانتظرت سماع الطلقات ! ويعلم الله أننى شعرت براحة نفس وهدوء وجدان غريب، ومرّبى خاطر سريع « إن هى إلاّ لحظات وينتهى كل شئ وأقابل وجه ربّى.. واتخلّص من إهانات وتعذيب خاطفيّ المجرمين وأسيادهم زبانية النظام القمعى الغاشم» وأفقت من هذه الخواطر على ركلة من أحد خاطفيّ ثم بدأ بتقييد يدىّ بحبل رفيع وساعده آخر بربط رجلىّ بحبل آخر، ثم أخذوا ربطة عنقى وكمموّا فمى بها، عند ذلك تأكدت أن قتلى أصبح مستبعداً. فما ضرورة تقييد يدىّ وأرجلى وتكميم فمى إذا كان الغرض هو إطلاق النار عليّ؟.

وجاء رئيس العصابة وعاجلنى بضربة قوية على مؤخرة رأسى بمؤخرة مسدّسة، فتظاهرت بالإغماء فحملونى ودفعوا بى داخل صندوق سيارتى.

وأقفل صندوق السيارة عليّ وأنا ملقى على وجهى مقيد الأيدى والأرجل، ودماء جروحى كانت قد اختلطت بالأتربة التى لصقت بها عندما طرحونى أرضاً، وكان الظلام فى صندوق السيارة ظلاماً كاملاً موحشاً. وانطلقت السيارة بسرعة جنونية، فقد كنت أشعر بهزّاتها العنيفة وصوت العجلات وهى تلتهم الطريق التهاماً. أول شيئ فكرت فيه هو أن أتخلص من قيود يدىّ، فنجحت بعد محاولات صعبة كثيرة وكانت الصعوبة من الدماء اللّزجة المتجمدة على أصابعى أكثر منها من فك الحبال التى كانت مربوطة بطريقة بدائية. بعد ذلك تمكنت بصعوبة كبيرة من فك قيود رجلىّ، برغم اهتزاز السيارة وارتجاجها الشديد، ثم حاولت عدة مرات أن أفتح

صندوق السيارة من الداخل وأقفز إلى الطريق برغم ما في ذلك من مخاطر مؤكدة فضّلتها على مصيرى على أيدى خاطفي والجبناء المجرمين الآخرين الذين استأجروهم، ولكن استحال عليّ فتح الصندوق من الداخل... فبدأت أتلو ما أحفظ من سور القرآن الكريم وأكرر جزءاً من سورة الأنبياء... «وذا النون إذ ذهب مغاضباً فظن أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات أن لا إله إلاّ أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين فاستجبنا له ونجّيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين...» وابتهلت إلى الله أن ينجينى من ذلك الغمّ واستنجدت برسول الله وبأولياء الله الصالحين، ضارعاً لله أن ينجينى من هذا البلاء العظيم، وتقربت إلى الله ببعض حسنات قمت بها في حياتي وبالأخص رضى والدىّ وقلت في دعائي : «اللهم نجّنى من القوم الظالمين اللهم إذا كانت هذه هي نهايتى فلا تجعلها على يد هؤلاء الأشرار المجرمين.. اللهم نجّنى من كيدهم»...

وما هي إلاّ دقائق وأنا لازلت في ابتهالي ودعائي وإذا بى أسمع صوت هطول المطر فوق صندوق السيارة... ثم اشتد هطول المطر فدبّ الأمل في نفسي وتحوّل دعائى إلى الله إلى ابتهال بأن تنزلق السيارة أو أن تصطدم.. ومرت ساعة تقريباً حسبتها دهراً، والمطر لازال يهطل بغزارة شديدة، ثم فجأة شعرت كأن زلزالاً أصاب السيارة التي كانت قد اصطدمت ودفعت صدمتها بجسمي بعنف نحو جانب من الصندوق ثم توقفت فجأة، وسمعت أبواب السيارة تفُتح وتقُفل.. بعد ذلك خيّم سكوت رهيب وظننت أننا وصلنا إلى نقطة الحدود مع سوريا وأن خاطفيّ يتفاهمون مع شركائهم من المخابرات السورية لكي يسمحوا للسيارة بالمرور دون تفتيش، ولذلك بدأت أصيح بأعلى صوتي وأدق على جدار صندوق السيارة من الداخل بيدىّ ورجليّ لعلنى ألفت نظر بعض المسئولين ممن لا علم لهم بالمؤامرة، فينكشف الأمر ويطلقون سراحي.

ولكننى دهشت عندما سمعت أصوات صبيان ينادون كبارهم ويقولون : «هيئتهامسروقة... فيها أصوات غريبة..!!» ثم سمعت صوت بعض الرجال فزدت من صراخي.. وأخيراً فُتح صندوق السيارة وانتصبت واقفاً... وخرجت منها فوجدت أن نصفها معلّق في الهواء ونصفها الآخر على طريق أوتوستراد المتجه إلى الشمال، وبين مقدمة السيارة وعمود الإضاءة مسافة تقل عن نصف متر ! وعرفت أننى على أوتوستراد بيروت-طرابلس على مقربة من كازينو لبنان. ففهمت أن عمود الإضاءة الذى نجت السيارة من الارتطام به هو آخر عمود إنارة على الأتوستراد، وأن السيارة كانت قد خرجت عن الطريق بشكل يتعذر إرجاعها إليه إلاّ برافعة، وكان في أسفل

الطريق، فى مواجهة مكان الحادث، مقهى لاحظ روّاده حادث السيارة فأسرعوا لنجدة من فيها وشاهدوا كيف أن ركابها (أى الخاطفين) انتقلوا بسرعة إلى السيارة الأخرى (التى كانت تسير خلفنا وبها إثنين من الخاطفين المسلحين) وغادروا المكان على عجل. وسمع بعض رواد المقهى صوتى ففتحوا صندوق السيارة وأنقذونى. وفى هذه الأثناء مرت سيارة بها رجل وعائلته فرجوته أن ينقلنى إلى أقرب مخفر للدرك. وعند وصولى إلى المخفر طلبت من رئيسه إسعافى بسرعة لأن الدماء كانت قد تجمّدت على وجهى وخشيت من تلوّث الجروح، كما طلبت منه أن يوصلنى تليفونياً بزوجتى فطمأنتها وطلبت منها الإتصال بصديقى حسيب صبّاغ الذى أسرع واتصل برئيس الجمهورية السيد سليمان فرنجيّة. وما هى إلاّ دقائق حتى وصلت قوة كبيرة من الدرك لحراستى ونقلى إلى مستشفى الجامعة الأمريكية حيث أجريت لى ثلاث عمليات جراحية، بعدها رجوت رئيس قوة الدرك أن يوصلونى إلى منزلى، ولكنه أبلغنى بأن أوامره تقضى بأن أذهب إلى مكتب النائب العام الذى ينتظرنى لأخذ أقوالى، وأن هذا بناء على تعليمات رئيس الجمهورية نفسه. وبرغم إعيائى الشديد وحالتى النفسية السيئة. وبالرغم من أننا كنا فى منتصف الليل فقد تحاملت وذهبت إلى مكتب النائب العام الذى استجوبنى بلطف ولكن بإلحاح شديد محاولاً عدة مرّات أن يستدرجنى لاتهام ليبيا ونظامها الثورى، ولكننى تهربت من أسئلته ولجأت إلى الإدعّاء بالجهل التام عن دوافع الذين حاولوا اختطافى - وعاد من جديد فسألنى: من له مصلحة فى خطفك؟ أو ايقاع الضرر بك لاسيما أن الخاطفين لم يحاولوا أن يسلبوا منك شيئاً. لاشك أن الأسباب سياسية وليس أمامى إلاّ جهتين إما النظام الليبى أو منظمة فلسطينية متطرفة؟ ومرة أخرى قلت: «لا علم لى بمن وراء محاولة اختطافى !».

ويعلم الله أننى كنت على يقين تام من أن النظام الليبى هو الذى حاول اختطافى من بيروت وتهريبى إلى سوريا ثم نقلى جواً إلى طرابلس الغرب (حيث كانت هناك طائرة عسكرية ليبية فى انتظارى فى مطار بشمال سوريا كما علمت فيما بعد) وكما قدّمت فقد تلقيت تحذيرات كثيرة سواء من طرابلس أو من الرجل اللبنانى الذى كلفه السفير الليبيى «عبد القادر غوقه» بمراقبتى. لذلك فإن الأدلة القاطعة كانت واضحة أمامى بأن النظام الليبى هو المدّبر والمموّل لعملية اختطافى . ولكننى أحجمت عن اتهامه برغم إلحاح النائب العام اللبنانى ورغم وضوح الأدلة. وما أحجمت عن اتهام النظام الليبي رغباً أو رهباً، فالله يعلم أننى كنت أقرب إلى

الاستخفاف به لا الخوف منه. ثم أننى لم أكن، ولازلت، أطمع منه بشئ ولكننى رأيت فى تلك اللحظة أن طعن النظام الليبى وتشويه سمعته فى الخارج هو عمل يحمل فى طياته إساءة ضمنية لسمعة وطنى وهذا ما لا أسمح لنفسى بالمساهمة فيه مهما كانت الظروف، ومهما ارتكب النظام من جرائم.

وفى مكتب النائب العام حاول كثير من الصحفيين أخذ تصريحات منّى ولكننى اعتذرت لاعيائى... ولاحقونى بمنزلى طوال تلك الليلة وطوال الأيام التالية، ولكننى رفضت رفضاً قاطعاً مقابلة أى من الصحفيين أو الإدلاء بأى تصريح. ولكن الجرائد اللبنانية والجرائد الغربية سواء فى بريطانيا أو فرنسا أو أمريكا كلها نشرت الخبر على أنه محاولة لاختطافى، وتوسعت الجرائد اللبنانية فى تحليل أسباب الاختطاف ونشر تفاصيل حادث السيارة.

(انظر ملحق رقم ٩٣)

واستدعيت مرة أخرى لمكتب النائب العام فعلمت أن التحقيقات أثبتت أن الخاطفين تمكنّوا من الاتفاق مع سائقى فاروق العيتانى على أن يتعاون معهم مقابل إغراءات مالية كبيرة وأنهم أخذوه معهم إلى سوريا (فى الفترة التى سمحت له فيها بالتغيب يومين)، وأن الخاطفين من المجرمين المستأجرين كانت خطّتهم هى تسليمى لمندوب المخابرات الليبية فى مطار بشمال سوريا حتى يتم نقلى فى طائرة أعدت لذلك إلى طرابلس الغرب. وكذلك علمت أن السفارة الليبية هى التى خطّطت للعملية واستأجرت الخاطفين من منظمة أحمد جبريل، وأن السفارة هى التى تولّت تمويل العملية.

وفى ١٨ مايو ١٩٧٣ أصدرت الهيئة الاتهامية فى بيروت قرارها بتقديم السائق فاروق العيتانى ، والمتهم الآخر الهارب والوحيد الذى أمكن التعرف على اسمه ويدعى منير حسن على، إلى المحاكمة لمعاقبتهما بتهمة الخطف المسلح، كما أصدرت الهيئة الاتهامية «مذكرة تحرى دائمة لمعرفه كامل هوية كل من : ابورمزات، أبو مأمون، أبو جمال، مصطفى» الذين شاركوا فى محاولةالاختطاف .

وبتاريخ ٥ يوليو ١٩٧٤ أصدرت محكمة جنايات بيروت حكمها بحبس السائق فاروق العيتانى لمدة ٥ سنوات، وغيابيا بحبس منير حسن على لمدة ١٥ سنة.

(انظر ملحق رقم ٩٤)

دعاء من الرجل الصالح

وما إن انتشر خبر نجاتى من محاولة الاختطاف حتى غمرنا الأهل والأصدقاء بسيل من البرقيات والاتصالات الهاتفية، كما عجّت شقتنا بمئات الزوّار (كثير منهم كان يزورنى لأول مرّة)!

عبّر الجميع عن مشاعر نبيلة وتهانى بالنجاة من المؤامرة الدنيئة، وأذكر وأنا فى زحام الزوّار هذا أن جاءت الآنسة «هدلى الأيوبى» (عملت كسكرتيرة للملكة فاطمة فى الخمسينات فى طرابلس) جاءت لزيارة زوجتى بناء على موعد سابق، وكانت تحمل معها رسالة من الملك ادريس، فقد كانت الآنسة هدلى الأيوبى فى زيارة للملكة فاطمة فى القاهرة فى شهر نوفمبر فحمّلها الملك ادريس الرسالة فى القاهرة، وطلب منها تسليمها إلىّ فى بيروت، وأنا جالس بجوار بعض أصدقائى قرأت الرسالة ويبدو أنه ظهر على وجهى سرور وابتهاج، مما دعى صديق كان يجلس بجانبى لسؤالى عما أظهر ذلك السرور والابتهاج على وجهى، فناولته الرسالة ورجوته أن يقرأها ففعل، وأرجعها إلىّ قائلاً: «لاشك أن ملككم هذا رجل صالح قدّيس».

حرص الملك ادريس فى رسالته تلك أن يشكرنى على هدية من قطع «الملف» كنت قد أرسلتها له من لندن (قماش الملف هذا تصنع منه الملابس الليبية التقليدية)، وقال الملك ادريس فى رسالته عبارات تكاد تكون كالعبارات الآتية: «لقد وصلت هديتك فى وقت كنت فيه فى أشد الحاجة لملابس شتوية تحمينى من البرد القارس، لقد ضرعت إلى الله أن يجزيك عنّى خير الجزاء وأن ينجيك من القوم الظالمين..» وكانت الرسالة محرّرة يوم العشرين من شهر نوفمبر ١٩٧٢ أى قبل حادث اختطافى بأسبوع تقريباً! ويبدو أن دعوة الملك الورع الصالح لاقت قبولاً لدى أرحم الراحمين.

الانتقال إلى لندن

بعد أن هدأت نفوسنا - عائلتى وأنا - من آثار تلك العاصفة النفسية أخذنا نفكر تفكيراً مركزاً ونقلّب البدائل المتوفرة أمامنا، ونستشير الأهل والأصدقاء حول ما يجب علينا عمله بعد أن انكشفت أمامنا نوايا النظام الليبى، وتأكد لنا أننى مستهدف لمحاولات أخرى قتلاً كانت أو اختطافاً. وبالرغم من أن الرئيس سليمان فرنجيه قد تكرّم وخصّص لى حراسة مسلّحة، ليل نهار، إلاّ أننا رأينا أن الحكمة

والاحتياط تفرضان علينا أن نتخذ قراراً سريعاً لاختيار إقامتنا بعيداً عن لبنان. فهدانا تفكيرنا واستقر رأينا على أن الاقامة فى لندن ربما كانت من نوع «ارتكاب أخف الأضرار» ذلك لأن الإقامة فيها توفر لنا الأمن والاستقرار وإمكانية مواصلة تعليم أولادنا فى المعاهد والجامعات الانجليزية، غير أنه، من جهة أخرى، كانت الإقامة فى بلاد الغرب فى تلك الأيام تصاحبها مرارة الغربة والبعد بل الانقطاع عن العالم العربى والأهل والوطن، فضلاً عن أنها كانت تعرّض أولادنا لنمط من الحياة ذي مفاهيم وقيم قد تتناقض مع ما نأمل أن يشبّوا عليه من قيم عربية إسلامية، ولذلك فقد حرصنا - زوجتى وأنا - بعد انتقالنا إلى لندن أن نوفّر لأولادنا فى البيت جواً عربياً إسلامياً وأن نبذل قصارى الجهد كى نحميهم ونجنّبهم بقدر الإمكان من التعرّض والتفاعل مع نمط الحياة الغربية كثيرة الانحلال. وأحمد الله الذى وفقنا في هذا المجال، فقد تمكن أبناءنا من إكمال دراساتهم الجامعية فى أحسن المعاهد الغربية والحصول على أعلى الدرجات مع الحفاظ على تقاليدهم العربية الليبية.

حصولى على الجنسية السعودية

فى أوائل سنة ١٩٧٥ كنت فى المملكة العربية السعودية فزرت الأمير فهد بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء (خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز الآن)، وكانت بين الأمير وبينى علاقة ود فكنت أزوره كلما أقوم بزيارة «الرياض»، فى تلك الزيارة قلت للأمير فهد لقد تكرّم عليّ أخوكم الملك فيصل وأعطانى جواز سفر سعودى سهّل لى الانتقال سعياً وراء الرزق وتكرّمتم أنتم، جزاكم الله الخير كله، ومنحتم أولادى جميعاً جوزارت سفر سعودية والآن وبعد هذه السنوات الأخيرة يبدو لى أن بقائى خارج ليبيا قد يطول كثيراً أو ربما كُتب عليّ أن أمضى بقية حياتى فى المهجر! فهل لى أن أسأل سموكم ما إذا كان تقدمى بطلب للحصول على الجنسية العربية السعودية يسبب لكم بعض الحرج....؟

ولم يتركنى الأمير فهد أكمل كلامى . بل قاطعنى وقال كلاماً غاية فى اللطف والنبل عاتبنى فيه قائلاً : كيف يجوز لك أن تسأل هذا السؤال؟.. ثم قال إن المملكة العربية السعودية تتشرّف بانتماء شخص مثلكم لها...!! ثم استدعى أحد «سكرتيريه» وقال له لا تترك أبا عمرو (يعنينى أنا) يغادر الرياض قبل أن يعطيك طلباً للحصول على الجنسية السعودية.

تأثرت كثيراً لأريحية الأمير الجليل وشكرته وقدمت الطلب فى اليوم التالى، وبذلك سمح لى سكرتير الأمير بمغادرة المملكة!! وبعد شهرين تقريباً كنت فى زيارة أخرى للأمير فهد فوجدت على مكتبه صورة من الجريدة الرسمية التي نُشر فيها مرسوم ملكي يقضى بمنحي أنا وزوجتى وأولادى الجنسية السعودية.

وأتممت إجراءات الحصول على الجنسية السعودية فى دوائر وزارة الداخلية بالرياض، فكان من مستلزمات هذه الإجراءات أداء يمين الولاء لملك المملكة العربية السعودية وخلفائه من بعده. وحُدّد لى موعد لأداء اليمين وعندما جئت لأداء تلك اليمين انتابتنى قشعريرة وارتعشت يدى اليمنى وأنا أرفعها مؤدياً القسم وما أمسكت دموعى إلاّ بجهد وعناء شديدين، وانتابنى شعور غريب وأحسست بألم ومرارة وأنا أنتقل من جنسية آبائى وأجدادى إلى الجنسية السعودية، هذا بالرغم من أن المملكة العربية السعودية هى البلد العربى الأصيل ملجأ الأحرار من العرب والمسلمين، وموطن أقدس مقدسات المؤمنين، وبالرغم مما لقيته دائماً من ملوكها وأمرائها من صادق العطف وكريم الرعاية، إلاّ أن الشعور بانقطاع الصلة بالوطن الأم تجربة قاسية مريرة لا أتمنّاها لصديق.

ولم أنج من محاولات وتهديدات النظام الليبى، لاسيما إبّان موجة الاغتيالات التى عصفت بالمدن الأوربيّة منذ سنة ١٩٨٠ والتى ذهب ضحيتها عشرات الليبيين الأبرياء الفارّين من بطش النظام الليبى فاغتالتهم زبانية النظام المسماة «باللّجان الثورية» علناً فى شوارع روما وأثينا وبون ولندن.. ومدن أوربيّة أخرى. فى تلك الفترة زارنى ضابط كبير من الشرطة البريطانية وأخبرنى أن لديهم ما يؤكد أننى مستهدف من «اللجان الثورية» وأنهم أبطلوا عدة محاولات للاعتداء علىّ، وختم حديثه بأن أخبرنى أن الحكومة البريطانية قرّرت تخصيص ضابطين من الشرطة الخاصة المسلّحة لمرافقتى ليل نهار، بحيث لا أغادر مسكنى إلاّ برفقتهما.

وتحمّلت قيود هذه المرافقة المسلحة لمدة عشر سنوات إلى أوائل سنة ١٩٩٠ عندما أخبرتنى دائرة الشرطة البريطانية أن الخطر على حياتى قد زال ولذلك فهم يستأذنونى فى سحب الحراسة المسلّحة، وطبعاً وافقت عاجلاً شاكراً وتنفّست الصعداء واستأنفت حياة الحرية دون رقابة أو حراسة.

خاتمة

شهادتي للتاريخ

إن ما جاء في هذه المذكرات هي شهادتي للتاريخ راعيت فيها الصدق والأمانة والدقة ما استطعت. لقد وضعت الحقائق كاملة أمام القارئ وأصبحت شهادتي هذه ملكا للتاريخ الذي يملك حق المراجعة والتدقيق والتحقيق، ثم إطلاق الحكم العادل عليها.

وإني لأرجو أن يجد القارئ في هذه المذكرات الحقيقة التي ينشدها بعد أن طال بحثه عنها وأن يجد فيها التصحيح للكثير من المفاهيم المضلّلة التي حاول النظام غرسها عنوة في صفحات تاريخنا الحديث.

هذا ولقد تعرضتُ الكثير من الأذى والظلم والتجنّي والتجريح، الذي استطال إلى كرامتي وسمعتي، وتشويه تاريخي السياسي وطمس أعمالي السياسية، بل وتم تحريفها وإلباسها ثياباً ليست من صنعها، وركز النظام الحاكم في ليبيا حملته الإعلامية الكاذبة الحاقدة على شخصي وتعرضتُ لحملة مكثفة من الافتراءات. وبرغم ذلك فإنني لم اتعرض للنظام المسئول عن هذا الإفك والتجني إلاّ بالقدر الذي يقتضيه سياق رواية الأحداث. فما كان هدفي من هذه المذكرات فضح ممارسات ذلك النظام الكئيب الفاشل وتسليط الضوء على بؤسه وإفلاسه فهذه المذكرات وضعتُ لها أهدافاً أسمى من ذلك، لعل من أهمها، المساهمة في صياغة تاريخ ليبيا الحقيقي.

لقد أدينا، جيلي وأنا، واجبنا الوطني على أكمل وجه برغم الصعوبات الجسام

التي اعترضتنا في سنوات الإستقلال الأولى. وأدينا نصيبنا في خدمة الوطن بأمانة وتفان، ودفعنا الثمن كاملاً...

وخلف من خلفنا قوم أضاعوا الأمانة وأرهقوا الوطن بل خرّبوه وجعلوه مادة للاستخفاف والهزء أمام الناس... وجاء اليوم الدور على جيل جديد آمل أن يتصدّى لحمل الأمانة من جديد بعزم وعزيمة فيعوّض الوطن عن سنوات التخلف والقهر والضياع التي مرت بطيئة كئيبة متثاقلة تحت حكم شمولي ظالم كريه.

وليسمح لي هذا الجيل الجديد الذي نرجو على يده كل الخير أن أهمس في آذانهم، بكل الود والحب والإشفاق، لعلكم باطلاعكم على هذه المذكرات قد أدركتم أنه كان لكم تاريخ مجيد ووطن حر يعيش فيه مواطنون تتكافأ دماؤهم وأموالهم ويتساوون أمام القانون.. مقدسة آدميتهم.. مصونة أعراضهم.. محفوظة كرامتهم رغم بعض الهنّات هنا وهناك.

إن الوطن وطنكم والمستقبل أمامكم وعليكم وحدكم يقع عبء إرجاع ليبيا كما كانت بلداً للخير والعدل والحرية وعليكم وحدكم يقع واجب إعادة البسمة إلى شفاه وقلوب شعبنا الطيب.

وأخيرا تظل في النهاية كلمة لا بد لي من قولها، فمع إيماني القاطع في قسم الحق سبحانه وتعالى لكل مظلوم «وعزتي وجلالي لأنصرنّك ولو بعد حين» فإني أعتقد أنه من حقي على أبناء وطني أن يقرأوا هذه المذكرات بإمعان وأن يكون لهم رأي واضح وصريح في كل ما جاء فيها وأنا أقبل منصاعاً حكم التاريخ الذي يكتبه أبناء الشعب الليبي البررة الذين لا تحركهم رهبة أو رغبة.

كما أنني أدعو جميع أبناء الوطن، خاصة من تولّي منهم مسئولية سياسية، إلى المساهمة في كتابة تاريخ ليبيا الحقيقي وتنقيته من كل تحريف أدخل عليه عمداً. فالأمّة إذا أهملت تاريخها غاب وعيها وفقدت ذاكرتها.

ثم ماذا إذا لم يكن لهذه المذكرات من دور سوى تحريك شهية الليبيين وتحفيز ذاكرتهم وحثهم على كتابة تاريخهم الحقيقي فإن هذه المذكرات تكون قد حققت هدفاً من أهم أهدافها.

امضاء

مصطفى بن حليم

ملحق الصور



الامام السيد محمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية وجد الملك ادريس



المغفور له المجاهد الكبير السيد أحمد الشريف السنوسي



المغفور له الملك الصالح السيد ادريس المهدي السنوسي



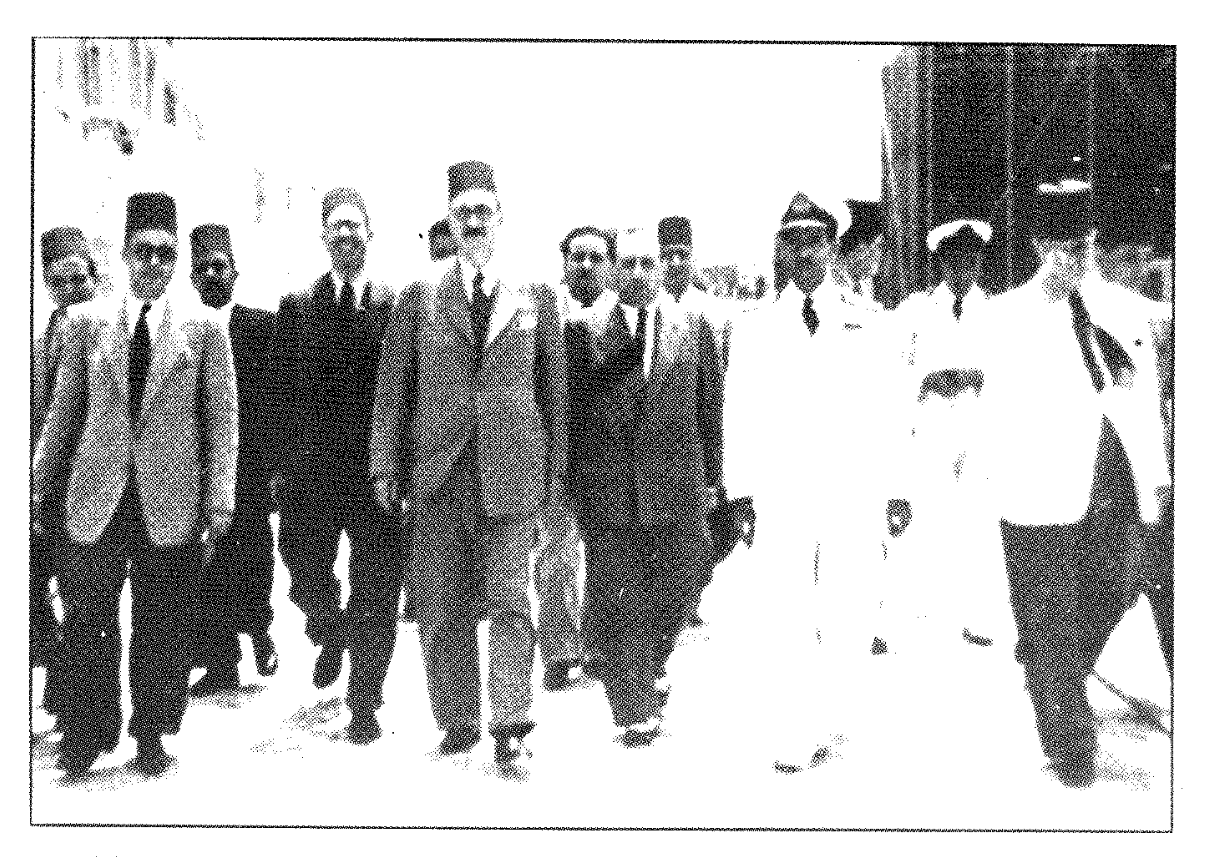
والد المؤلف، المرحوم الحاج أحمد محمد بن حليم



في كلية سان مارك سنة ١٩٣٧



مهندس مشروع بناء مدينة مستعمرة قناطر ادفينا على نهر النيل سنة ١٩٤٧



مع وزير المواصلات المصري وكبار رجال الوزارة حيث يزور الوزير مشروع ميناء الركاب.
الاسكندرية ١٩٤٨



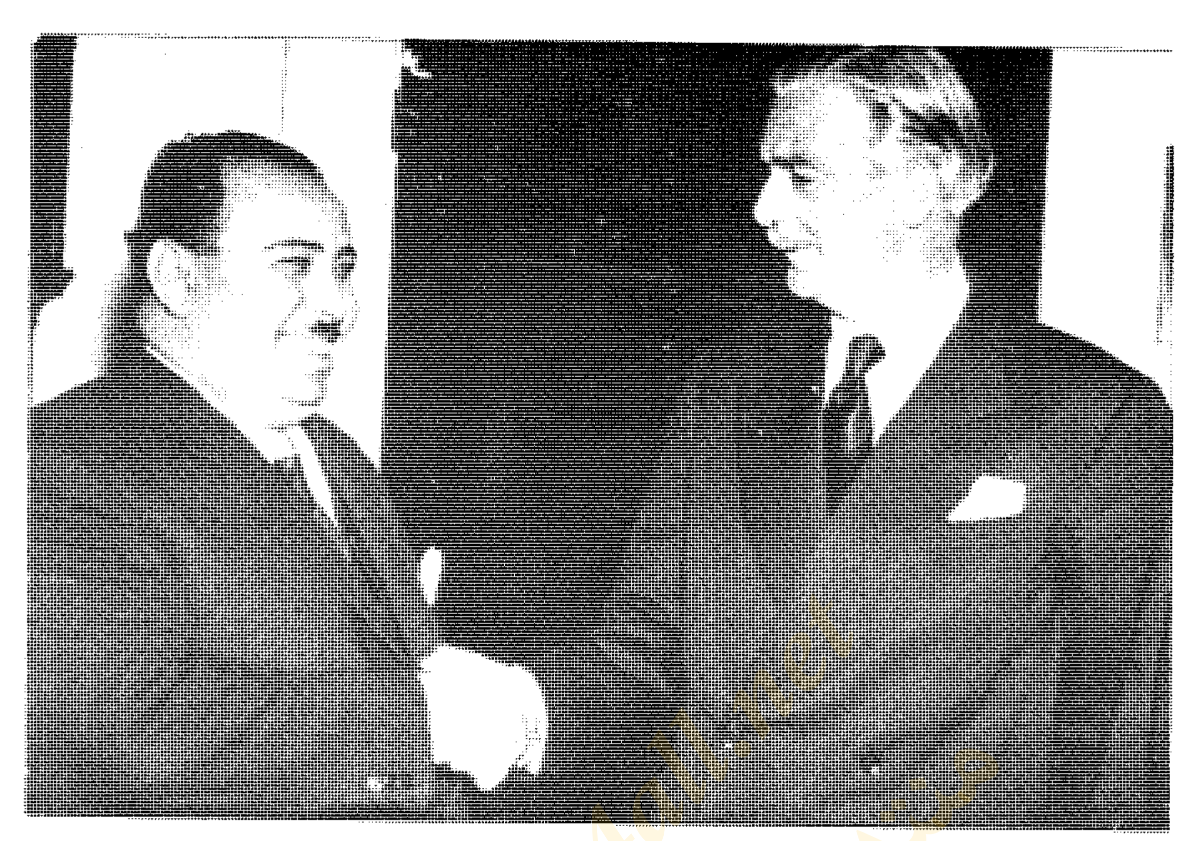
تنفيذ مشروع تحلية مياه البحر لمدينة اجدابيا ـ مارس ١٩٦٩



مع الرئيس جمال عبد الناصر ـــ مايو ١٩٥٤



مع الرئيس ايزنهاور - يوليو ١٩٥٣



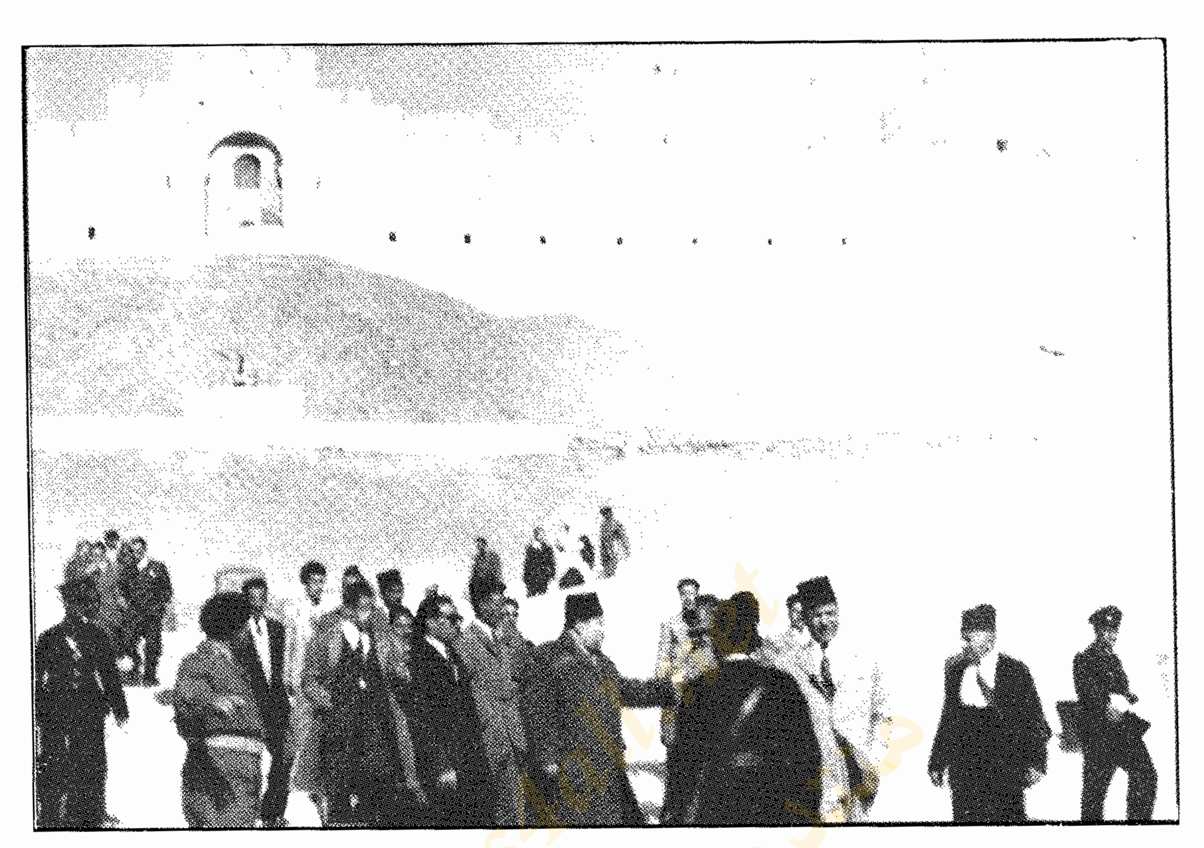
مع رئيس الوزراء البريطاني انطوني ايدن ــ ١٩٥٦



مع وفد المفاوضات وأعضاء السفارة الليبية في لندن ــ يونية ١٩٥٦
على اليمين محي الدين فكيني على اليسار السفير (في لندن) ورئيس الوزراء السابق محمود المنتصر وكذلك يظهر في الصورة الثاني عن يمين المؤلف السيد الجربي وكيل الخارجية والثاني عن يسار المؤلف السيد وكيل الخارجية عبد الرازق شقلوف



افتتاح البنك المركزي الليبي
ويظهر في الصورة محافظ البنك الدكتور علي العنيزي



يوم استلام قاعدة سبها ــ نوفمبر ١٩٥٦



مع الضباط الليبيين الذين استلموا قاعدة سبها من القوات الفرنسية
نوفمبر ١٩٥٦

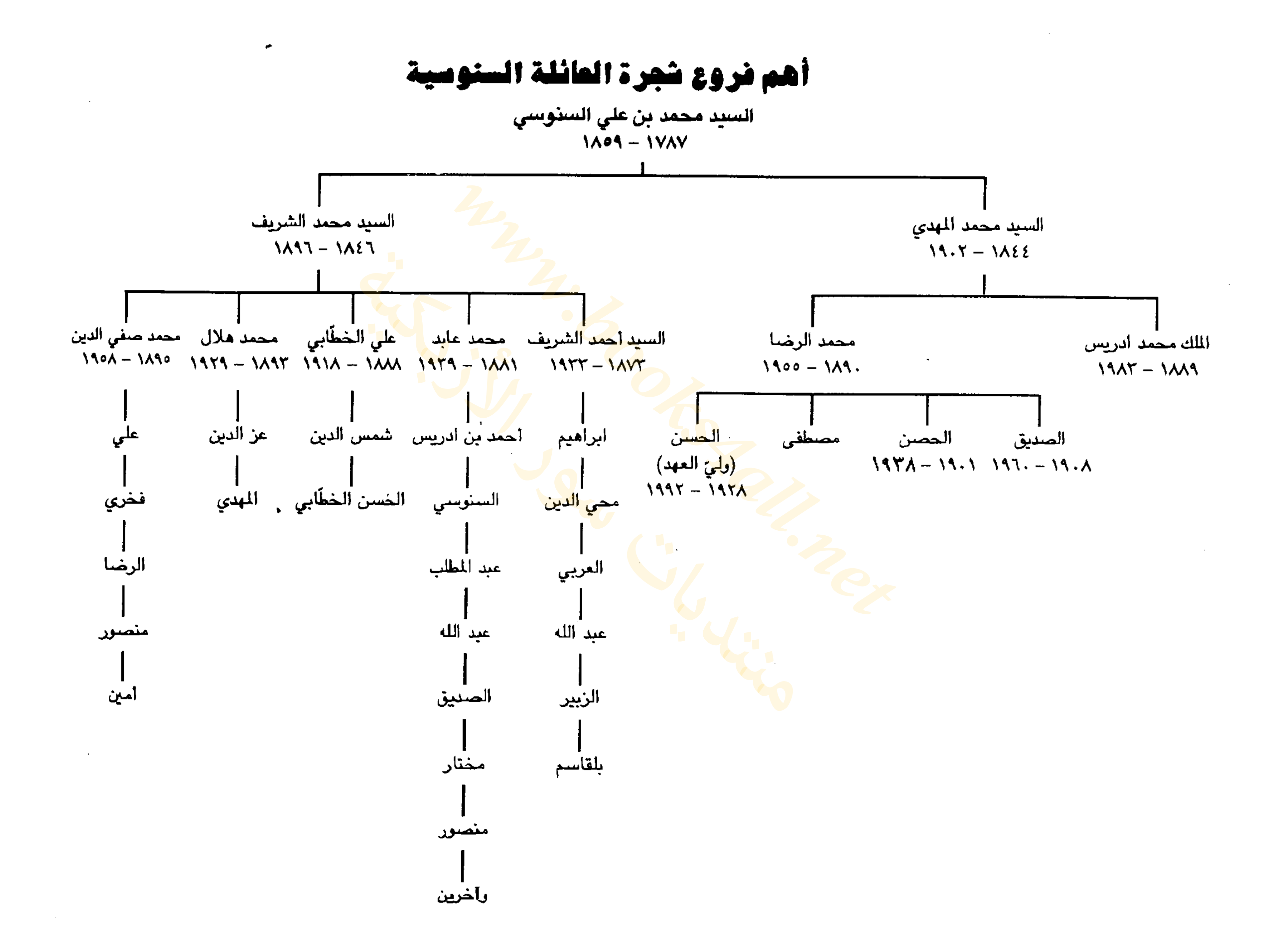


المؤلف يستعرض الهدية التركية من المدافع والمعدات
تلك الأسلحة التي هربت لثوار الجزائر



المؤلف مع كبار المسؤولين والضيوف الاتراك على منصة الشرف أثناء استلام الأسلحة

أهم فروع شجرة العائلة السنوسية



الملاحق

إيضاح من الناشر

نظراً لكثرة الوثائق ورغبة الناشر في المحافظة على حجم معقول للكتاب فقد إضطر إلى الإكتفاء بنشر الآتي:

أولاً: الوثائق الهامة، نشر أصل الوثيقة كاملاً مع ترجمة عربية كاملة برغم وجود ملخص للوثيقة في متن الكتاب.

ثانياً: الوثائق الهامة التي أورد الكاتب ترجمتها كلها أو جلّها في متن الكتاب فقد أكتفي بنشر أصل الوثيقة كاملاً دون ترجمة.

ثالثاً: الوثائق الأقل أهمية نشرت الترجمة العربية كاملة واكتفي بنشر الصفحة الأولى من الوثيقة الأصلية.

رابعاً: جميع الوثائق التي نشرت في الكتاب وكثير غيرها موجودة لدى المؤلف ويمكن الرجوع الى مصادرها بسهولة.

الملحق ١

المفوضية البريطانية في ليبيا
برقة
٤ سبتمبر ١٩٥٤

رسالة رقم ١٩٤٢/٨/٥٤

سري

من كيركبرايد بالسفارة البريطانية في طرابلس (ليبيا)
الى وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

عزيزي برروملي:
قد يهمّك معرفة رد فعل مصطفى بن حليم عندما تحدثت معه منذ أيام، لأول مرّة، حول موضوعين هامّين:
أ ـ موضوع وراثة العرش الليبي.
ب ـ الأحداث التي قد تتبع وفاة الملك ادريس.

٢- لقد تحدث (بن حليم) بصراحة مذهلة، وقال إنه باستثناء الملك ادريس وأخيه الرضا، فإن العائلة السنوسية ليس لديها إلاّ القليل من المقومات التي تجعلها صالحة كعائلة مالكة. أما الآخرين، بما فيهم الصديق الرضا إبن أخ الملك، فقد كان جلّ تركيزهم على التجارة والحصول على العقود الحكومية والمقاولات.

لم يكن متحمّساً لفكرة وراثة الصديق الرضا للعرش، إذ أنه يعتقد أن من الصعب عليه (الصديق) التخلّي عن ارتباطاته التجارية.

وعندما سألته عمّا يدور بخاطره من ناحية البديل للعرش قال مصطفى بك، إنه لا زال يأمل أن تنجب الملكة فاطمة وريثاً وفي هذه الحالة فإن ذلك سيعني إحتمال تكوين مجلس وصاية على العرش عند وفاة الملك. لا يمكن أن نتوقع أن رجلاً في سن الملك وحالته الصحية سوف يعمّر طويلاً إلى أن يبلغ ابنه سن تؤهّله لوراثة العرش.

٣- أما بالنسبة للخطر الذي يهدّد تحطم الاتحاد عند وفاة الملك، فقد وافق مصطفى بك بأن هناك كلام كثير يدور حول هذا الموضوع في طرابلس، وأشار إلى أن حركة من هذا النوع لكي تنجح تحتاج إلى رئيس واحد فقط وليس «عشرة» من

الرؤساء كما هو الحال في طرابلس.. وهكذا هو الحال دائماً لأنهم مختلفون ومتفرقون حتى بين أنفسهم. ثم ختم حديثه بأن قال: «على أي حال إن الكلمة الأخيرة ستكون لمن يسيطر على القوات المسلحة» وعندما سألته هل هذا يعني أنه سيكون من الضروري استعمال هذه القوات، فأجاب بكثير من عدم الاقتناع أنه «لا يأمل ذلك».

٤- إنني أشك في أن يكون هناك فرصة للملك ادريس في إنجاب وريث، ومن المؤكد أن هناك تساؤلات حول التقارير القائلة أن الملكة فاطمة حامل مرة أخرى.

في حالة عدم وجود وريث للعرش عندما يموت الملك، فإن الرجل الوحيد الذي بإمكانه أن يقود زمام الحكم في البلاد - في رأيي - هو الصديق الرضا، الذي يمكنه القيام بذلك نيابة عن أبيه طالما أن الأخير على قيد الحياة.

من الواضح أن مصطفى بن حليم لا يُكن وداً للصّديق، ولكن هذه الحقيقة ليس من الضروري أن تقلّل من أهمية وشأن الأخير.

٥- إن مصطفى بن حليم برقاوي لا يقتد برأيه فيما يخص شئون طرابلس، ولكن النقطة التي أشار إليها حول تعدّدية القادة في ذلك القطاع من البلد فهي نقطة صحيحة.

المخلص إلى الأبد
(أليك كيركبرايد)



British Embassy in Libya, J
Cyrene.

INDEXED

Secret

1942/8/54 T 1941/18.

September 4, 1954.

My dear Bromley,

You may be interested to know the reactions of Mustapha ben Halim when I spoke to him the other day for the first time on two important topics, (a) the succession to the throne of Libya and (b) events which might follow the decease of King Idris.

2. He spoke with surprising frankness and said that, apart from King Idris and his brother Ridha, the Senussis had few virtues which fitted them to be a royal family. The others, even Saddiq Ridha the King's nephew, were concerned in commerce and government contracts and their business methods often left a lot to be desired. He was not enthusiastic over the prospect of Saddiq el Ridha succeeding to the throne as he thought that the latter would have difficulty in breaking away from his trade entanglements.

When I asked him what alternative he had in mind, Mustapha Bey said that he still hoped that Queen Fatima would produce an heir, in which case it would probably mean a Council of Regency being formed on the King's death. A man of the King's age and health would be unlikely to live until his own son was old enough to succeed.

3. As regards the danger of a breakup of the federation following the King's decease, Mustapha Bey agreed that there was a lot of talk about this in Tripolitania but he pointed out that such a movement, in order to succeed, needed one leader, not a dozen and that the Tripolitanians were, and always had been, hopelessly disunited amongst themselves. He wound up by saying that, in any case, the final word would lay with whoever controlled the armed forces.

When I asked if he meant that it would be necessary to use those forces, he replied, without much apparent conviction, that "he hoped not".

4. I am sceptical about the chances of King Idris having an heir; indeed there have been reports questioning the statement that Queen Fatima is pregnant again. If there is no son when King Idris dies, the only man who can carry the country with him is, in my opinion, Saddiq el Ridha, who may do so on his father's behalf so long as the latter survives. It is clear that Mustapha ben Halim does not like Saddiq but that fact does not necessarily detract from the latter's worthiness.

5. Mustapha ben Halim, a Cyrenaican, is not a sound guide of Tripolitanian affairs but the point which he makes about the multiplicity of leaders in that province is a good one.

Yours ever,

[signature]

T.E. Bromley, Esq.,
African Department,
FOREIGN OFFICE, S.W.1.

سرّي

رسالة رقم 1034/35/54
بتاريخ ١٧ يولية ١٩٥٤

من كيركبرايد بالسفارة البريطانية في ليبيا
إلى وزارة الخارجية البريطانية:

عزيزي برروملي..

لا زلت منذ فترة أحاول تقييم موقف مصطفى بن حليم تجاه مصر. لقد ذكر لي بأنه أمضى سنوات عمره الأولى في المدرسة في مصر، وأنه «يحب مصر كثيراً، إلاّ أنه أساساً وطني ليبي يقدم مصالح بلده على كل الاعتبارات الأخرى». كما ادّعى بأنه سيقف ضد أي محاولة من قبل الحكومة المصرية للسيطرة على ليبيا أو استخدام بلاده من أجل تحقيق أغراض مصر. (قمة الشهامة!). إن المصريين ـ حسب بعض التقارير التي لا بد أنكم قد إطّلعتم عليها ـ يعتبرون مصطفى صديقاً لا يمكن الاعتماد عليه.

أما بالنسبة لتقييمي الشخصي فإن مصطفى بن حليم قد يحمل فعلاً ميولاً عاطفية تجاه مصر بحكم خلفيته وطفولته. إضافة إلى ذلك فقد أشيع أنه يقوم بتكديس كمية من الأموال في مصر حصل عليها في برقة بوسائل غير معروفة، كما اطلعت على تقارير تفيد أن المصريين أودعوا أموالاً لحسابه في أحد البنوك المصرية. وعلى الصعيد الآخر فهو مدين للملك إدريس بوصوله إلى السلطة في سن مبكرة وأن بالإمكان إزاحته منها فوراً إذا ما غضب عليه الملك.

إن تصرفاته تنم عن حرص للتوفيق بين ميوله نحو مصر وسياسة الملك ادريس ـ الذي لا يمكن اعتباره موالياً لمصر ـ مع تفادي الإساءة الى تلك الدولة.

إن مصطفى بن حليم ذو شخصية مراوغة جداً تجعل الشخصيات الشرقية الأخرى من أمثال محمود المنتصر ومحمد الساقزلي تبدو صادقة للغاية. إلاّ أنه ـ من جهة أخرى ـ يملك من القدرة وقوة الشخصية ما يمكّنه من السيطرة على زملائه بقدر لم

يتمكن من سبقه من تحقيقه. وأعتقد أن همّه الأساسي المحافظة على مصالحه المادية الخاصة، وأن يضمن وجوده في الجانب المنتصر.

يجرنا هذا إلى قضية موقفه من العلاقة البريطانية.

لا أعتقد أن بن حليم يحمل أي عاطفة خاصة تجاهنا أو تجاه أي دولة غربية أخرى، ولكنه ـ مرة أخرى ـ لا يرغب إلاّ أن يكون في الجانب المنتصر. وهو بلا شك يستطيع أن يتصور أن الوضع في ليبيا ـ مستقبلاً ـ سيعتمد إلى درجة كبيرة على سياسة حكومة صاحبة الجلالة خلال فترة التموجات والأعاصير التي ستعقب وفاة الملك ادريس.

لقد سمعت من شخصيات ليبية أخرى أن بن حليم يؤمن برغبتنا الصادقة لتمكين ليبيا من النجاح في استقلالها، وأنه يقدر آثار الأهداف الانقسامية للنشاطات المصرية في بلاده. كما أن موقفه تجاه المصالح البريطانية منذ توليه رئاسة الوزارة لم يكن مدعى لأي شكوى من طرفنا.

المخلص كيركبرايد



1034/35/54

British Embassy in Libya,
Cyrene.

Secret

July 17, 1954.

JT 1015/68

My dear Bromley,

For some time past I have been trying to assess, for my own satisfaction, Mustapha Ben Halim's position with regard to Egypt.

2. Speaking to me, he has said that he spent his formative years at school in Egypt and that he was "very fond of Egypt but first a patriotic Libyan who puts the best interests of his country before all other considerations". He claimed that he would oppose an attempt by the Egyptian Government to dominate Libya or to use that country for Egyptian ends. (Very noble!) According to reports, which you have doubtless seen, the Egyptians regard Mustapha as a friend on whom they cannot depend.

3. Now for my own assessment. Mustapha may well have a sentimental leaning towards Egypt due to the background of his boyhood. In addition one has heard of him salting away capital in Egypt which was acquired in Cyrenaica in some unknown manner and one has also seen reports of the Egyptians having placed money to his credit in a bank in Cairo. On the other side of the picture, is the fact that he owes his rise to power at an early age to King Idris and could be removed from office instantly at the latter's displeasure.

His actions seem to constitute an effort to reconcile an instinctive leaning towards Egypt with the policy of King Idris which is anything but pro-Egyptian but which is designed to avoid offending that country.

In character, Mustapha Ben Halim is so tricky as to make normal orientals like Mahmud Muntasser and Mohammed Saqizli appear quite straightforward. On the other hand, he has both ability and a strength of character which enables him to dominate his colleagues in a manner which both his predecessors failed to achieve.

I believe that his guiding sentiment is to look after his own material interests and to make sure that he emerges on the winning side.

4. This brings me to the question of his attitude towards the British connection. I do not consider that he has any particular affection for ourselves or for any other western power but, here again, he does want to be on the winning side and he probably foresees a time when the future set up in Libya will depend largely on the policy of Her Majesty's Government during the strains and stresses which will follow the decease of King Idris.

I have also heard from other Libyans that he does believe in our honest desire to enable Libya to make a success of its independence. He also appreciates the disruptive tendencies of Egyptian activities in this country. Since he became Prime Minister, his attitude towards British interests has not afforded us any grounds for complaint.

Yours ever,

[signature]

T.E. Bromley, Esq.,
African Department,
FOREIGN OFFICE, S.W.1.

صحيفة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن. نشرت في عددها الصادر بتاريخ الجمعة ٢٨ فبراير ١٩٨٦ ترجمة لبعض الوثائق السرية للحكومة البريطانية لعام ١٩٥٥. قالت الصحيفة تحت العنوات الآتي:

بريطانيا كانت تسعى لتعزيز مصالحها في ليبيا
وترى في استمرار مصطفى بن حليم تهديداً مباشراً لها

فقالت الصحيفة:

فكّر المسؤولون البريطانيون ـ وقد أزعجهم انتشار النفوذ المصري في ليبيا، وهو نفوذ هدد المصالح البريطانية في المنطقة ـ فكّروا في تنظيم انقلاب ضد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الليبي الموالي لمصر. وقد كشفت الوثائق الحكومية البريطانية السرّية التي أزيح عنها النقاب، عن هذه الحقيقة، وإن كانت المراسلات التي تناولت هذه الفكرة قد أبقيت طيّ الكتمان لمدة ٢٠ عاماً أخرى من الآن. ومع ذلك نجد أن هناك عدة إشارات توحي بأن هذا الاحتمال كان أحد الاحتمالات التي بحثت في مقر السفارة البريطانية في طرابلس، وفي مقر وزارة الخارجية البريطانية. كذلك عرض بديل آخر، ينطوي على تدبير الحاق الهزيمة بمصطفى بن حليم في الانتخابات التالية، وإن كان هذا البديل قد رُفض باعتباره صعب التنفيذ. لقد كانت المصالح البريطانية في ليبيا استراتيجية أساساً. فعن طريق المعاهدة البريطانية ـ الليبية لعام ١٩٥٣ (وهي معاهدة تحالف) حصلت بريطانيا على تسهيلات لقواتها الجوية والبرية، وهي تسهيلات لم تكن راغبة في التخلي عنها. وكان من هذه الامتيازات تسهيلات عسكرية وحقوق طيران في المجال الجوي الليبي، فضلاً عن اتفاق على العون المتبادل في حالة الحرب، الأمر الذي جعل بريطانيا مسئولة عن الدفاع عن ليبيا عند نشوب حرب. ولذا كانت السياسة البريطانية تستهدف الحفاظ على علاقات ودية ومستقرة مع ليبيا، تصون مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وكانت هناك مسألتان على درجة كبيرة من الأهمية، أولاهما انتشار النفوذ المصري، الذي اعتبرته بريطانيا ضاراً لمصالحها، وثانيتهما حدوث انقسامات داخلية في ليبيا مصيرها إلى التفكّك دون وجود سلطة مركزية، وأنها قد تنقسم الى ولايات منفصلة، مما يلقى الشكوك على مستقبلها ويفيد المصريين في نهاية الأمر.

وكان انزعاج بريطانيا من النفوذ المصري واضحاً في ليبيا شأنه في ذلك شأن غيرها من البلدان. وكانت بريطانيا تعتقد أن العميل الرئيسي للمصريين في ليبيا كان رئيس الوزراء مصطفى بن حليم، الذي كان يُعرف عنه ميله لمصر، واستطاعته التأثير على مجريات الأمور، وهو الأهم. ومع ذلك كان موقف بريطانيا غامضا.

ففي حين كانت بريطانيا تعتبره مصدر خطر، إلاّ أنها كانت تقر بأن ليبيا مصيرها إلى الضعف الشديد دون وجوده المحسوس.

وفي أول يناير كتب (هايمان) في مذكرة لوزارة الخارجية، بعد التشاور مع السفير البريطاني السابق سير اليك كيركبرايك: «إن أهم نتيجة استخلصتها مما قاله لي سير اليك كيركبرايد هي أن ليبيا قد تمضي في طريقها الحالي المفعم بالقلق والاضطراب دون أي خطر بتفككها، إلاّ إذا توفي الملك ادريس أو حل محل مصطفى بن حليم رئيس وزراء آخر يفتقر إلى ما كان لسلفه من شخصية قوية».

وكان من رأي سير اليك كيركبرايد أنه إذا انقسمت ليبيا إلى قسميها المكونين لها، فالأرجح أن تستولي مصر على برقة وتبتلعها، في حين تشعر طرابلس بانجذاب اقتصادي شديد تجاه ايطاليا. وكان في اعتقاده أن بريطانيا ينبغي عليها بذل جهد كبير لمنع أي انقسام في ليبيا، وأن عليها التنسيق في هذا مع الولايات المتحدة. وصحيح أن أمريكا لا تمارس نفوذاً سياسياً كبيراً في ليبيا، ولكن الليبيين ينظرون إليها باعتبارها صاحبة ثروة كبيرة، مما يدفعهم إلى الاستماع لنصيحتها.

أما المملكة المتحدة - في رأي كير كبرايد - فكانت في استطاعتها ممارسة التأثير الأكبر في مضمار الإبقاء على تماسك ليبيا. كما أنه كان يفضل - في حالة حدوث إنقسام للبلاد - أن تتدخل القوات البريطانية دفاعاً عن الحكومة الاتحادية.

وكتب جراهام إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٥ يونية يقول: «كان في نيتي أن أشير إلى التزايد الخطير في النفوذ المصري في ليبيا. ولكن نظراً لأن مصطفى بن حليم رئيس الوزراء كان العامل الرئيسي وراء هذا الازدياد، فقد استحال عليّ أن أشير بكلمة إلى هذا الموضوع». وقد أفاد السفير في مذكرات أخرى بأن الأمريكيين كانوا يواجهون المشكلة نفسها!

فما هو نوع التهديد المصري في نظر البريطانيين؟

في ٣٠ يولية، وقت أن كانت المسألة موضع بحث مستفيض، كتب جراهام إلى وزارة الخارجية في لندن يقول: «إن المصالح البريطانية والأمريكية في مصر هي إلى حد بعيد مصالح استراتيجية. فنحن نريد دولة مستقرة وصديقة لنقيم فيها قواعد لقواتنا وطائراتنا. ولكن دور مصر في الحرب الباردة غامض جداً، كما أن كراهية وجود القوات الأجنبية فيها ملحوظة لدرجة أنه ساد النفوذ المصري في ليبيا، فلن يمر وقت طويل قبل أن تكف عن أن تكون قاعدة صديقة. فهناك الآن عناصر وطنية في ليبيا تكره الاتفاقيات المعقودة بين ليبيا من جهة وبريطانيا وأمريكا من جهة أخرى. ومع أن بن حليم شديد الموالاة لمصر، إلاّ أنه يبدي في الوقت الحاضر وداً شديداً لبريطانيا وأمريكا. ولكن حبه لنا حب ظاهري مصيره إلى الزوال. وإني مقتنع بأن الدور المصري في ليبيا هو إثارة الاضطراب فيها».

وبحثت بريطانيا عدة وسائل لمجابهة النفوذ المصري. وفي ٢٥ يونية اقترح جراهام وقف الاعانات البريطانية، وكتب يقول: «أشك أن يكون للتحذير بخطر النفوذ المصري أثر كبير، ولا أعتقد أن من الحكمة أن نفعل أكثر من ذلك. ولكننا نستطيع بطبيعة الحال أن نهدد بعبارات ملفوفة بأنه إذا لم تجر الأمور على هوانا فقد نعيد النظر في مقدار الاعانات التي نقدمها للاقتصاد الليبي في نهاية السنوات الخمس الأولى للاتفاق الحالي. ولكني لا أميل إلى هذا التصرف كثيراً. فرصيدنا الطيب في ليبيا مستمد من إظهار نيّتنا الطيبة. وأي إيحاء بإحكام الخناق المالي للفوز بغايات سياسية، لا بد أن يجازف بالقضاء على هذه النيّة الطيبة، وهي إذا ضاعت يصعب استعادتها من جديد».

وبلغ القلق بوزارة الخارجية البريطانية حداً دفعها إلى إلتماس المشورة من السفير السابق في ليبيا سير اليك كيركبرايد. وفي سياق حديثه مع بروملي في ١١ أغسطس اقترح ما يلي:

* عدم التهجّم على أفراد بذاتهم في مضمار الدعاية البريطانية ضد النفوذ المصري. بل أن أي حملة سياسية ضد بن حليم ستكون أمراً خطيراً، ويسهل التعرف على أصلها ومنبعها.

* إن أفضل تأثير للدعاية يتم من خلال الحديث العابر، شريطة أن يؤدي الحوار اللبق إلى النقاط المطلوب إثارتها.

* التركيز على شعور بالفخر بأصولهم العربية والحجازية وتفوقهم العرقي على المصريين.

* الإقرار بأن المصريين قد أبلوا بلاء حسناً في الآونة الأخيرة من خلال ثورتهم وما تلاها من إصلاحات، ولكن مع تبيان أن هذا لا يعطيهم أي حق في القاء العظات وتقديم النصائح لدولة صغيرة مجاورة، بترفع وتعال.

* التأكيد بأن النظام المصري الحالي، رغم تحقيقه بعض الفائدة، إلاّ أنه ليس ديمقراطياً.

* التأكيد على أهمية اهتمام الليبيين بالمبادئ التي يرسيها اخوتهم في الجامعة العربية، مع إظهار أنه ليس لمصر الحق في استخدام الجامعة العربية كمخلب قط لخدمة مصالحها.

* لا بد أن يكون الاتجاه الأساسي للحملة البريطانية هو «السخرية الطفيفة من المصريين».

* الاهتمام بالسينما المتنقلة كأنسب وسيلة للدعاية.

ومن الامكانيات الأخرى البعيدة الأثر التي راودت خاطر البريطانيين احتمال تدبير انقلاب. ففي ١٢ أغسطس كتب السفير (البريطاني) إلى بروملي في وزارة

الخارجية البريطانية خطاباً يحمل تصنيف «سرّي للغاية»، يشرح فيه هذا الاحتمال، ولكن هذا الخطاب لن يكشف عنه النقاب إلاّ بعد انقضاء ٢٠ عاماً أخرى. ومع هذا يشير السفير إلى خطابه المذكور هذا ضمن خطاب آخر لاحق بتاريخ ٢٤ سبتمبر قائلاً: «إذا بقي مصطفى بن حليم في الحكم لفترة أطول فقد تتعمق جذوره لدرجة يستحيل معها زحزحته، وسيكون في وضع لا يتحدى فيه سلطته أحد. وفي مثل تلك الحالة قد يصبح تدبير انقلاب أمراً مرغوباً فيه وليس مستحيلاً. وقد بحثت هذا الاحتمال في خطاب سري للغاية بعثت به إلى بروملي في ١٢ أغسطس».

على أن السفير يقترح في الرسالة نفسها مساراً آخر بديلاً، أن يقول إن على بريطانيا أن تسعى لابعاد مصطفى بن حليم أثناء الانتخابات، التي تقرر أن تجري في العام نفسه. ولكنه يعترف بأن هذا أمر صعب ويقول: «سوف تتمثل العقبة القادمة في طريق بن حليم في الانتخابات العامة المقبلة، التي يحين موعدها في نوفمبر. وليس من المؤكد أن يحصل مؤيدو بن حليم على أغلبية المقاعد في هذه الانتخابات. ولكن بالنظر إلى المزايا التي يتمتع بها الحزب الحاكم في بلد يفتقر إلى التقاليد الديمقراطية العميقة الجذور، فمن الصعب أن نتصور كيف نضمن هزيمته في الانتخابات، في غيبة أي حزب معارض أو أي خصوم أقوياء. وأي محاولة فاشلة نقوم بها في هذا الصدد قد يسهل معرفة أصلها، وبذا تكون العواقب مدمرة. وحتى لو انتُخب أغلبية من النواب المعادين لرئيس الوزراء شخصياً، فسيظل رئيساً للوزراء. وقد لا يمر وقت طويل قبل أن يكسب تأييد عدد من خصومه له، بالرشوة والتهديد، حتى يتسنّى له السيطرة على اتجاه البرلمان».

ولكن السفير يختتم رسالته بقوله: «ما دام الوضع يسير على ما هو عليه، فإن أكثر السبل حكمة هو ألاّ نعارض بن حليم خفية أو بصورة غير مباشرة، وإنما أن نحاول تعزيز مركزنا من خلال الطرق المتاحة لنا».

ومن هذه الطرق كما يقول السفير البريطاني الاتيان بعدد أكبر من الخبراء البريطانيين وموظفي الحكومة بدعم مالي من الحكومة البريطانية إذا استدعى الأمر، وبمساندة من المجلس الثقافي البريطاني وغير ذلك من المرافق التعليمية، لمجابهة النفوذ المصري، لا سيما في مجال التعليم. وفي رأي السفير «أننا نخوض معركة مع المصريين للفوز بعقول الجيل الجديد، علماً بأنهم يتمتعون بميزة هائلة».

على أنه بحلول شهر سبتمبر توقفت الهستيريا البريطانية بخصوص المصريين، بل أصبح باستطاعة بريطانيا أن تنظر إلى مصطفى بن حليم في ضوء علاقة إيجابية جديدة.

الشرق الاوسط تنشر وثائق الخارجية البريطانية لعام ١٩٥٥ — ٢٤

بريطانيا كانت تسعى لتعزيز مصالحها في ليبيا وترى في استمرار مصطفى بن حليم تهديداً مباشراً لها

لندن ـ «الشرق الاوسط» ـ من جودي كمبربلتش

فكر المسؤولون البريطانيون ـ وقد ازعجهم انتشار النفوذ المصري في ليبيا، وهو نفوذ هدد المصالح البريطانية في المنطقة ـ فكروا في تنظيم انقلاب ضد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الليبي الموالي لمصر. وقد كشفت الوثائق الحكومية البريطانية السرية التي ازيح عنها النقاب عن هذه الحقيقة، وان كانت المراسلات التي تناولت هذه الفكرة قد ابقيت طي الكتمان لمدة ٢٠ عاما اخرى من الآن. ومع ذلك نجد ان هناك عدة اشارات توحي بأن هذا الاحتمال كان احد الاحتمالات التي بحثت في مقر السفارة البريطانية في طرابلس، وفي مقر وزارة الخارجية البريطانية. كذلك عرض بديل آخر، ينطوي على تدبير الحاق الهزيمة بمصطفى بن حليم في الانتخابات التالية، وان كان هذا البديل قد رفض باعتباره صعب التنفيذ.

لقد كانت المصالح البريطانية في ليبيا استراتيجية اساسا. فعن طريق المعاهدة البريطانية الليبية لعام ١٩٥٣ (وهي معاهدة تحالف) حصلت بريطانيا على تسهيلات لقواتها الجوية والبرية، وهي تسهيلات لم تكن راغبة في التخلي عنها. وكان من هذه الامتيازات تسهيلات عسكرية وحقوق طيران في المجال الجوي الليبي، فضلا عن اتفاق على العون المتبادل في حالة الحرب، الامر الذي جعل بريطانيا مسؤولة عن الدفاع عن ليبيا عند نشوب حرب. ولذا كانت السياسة البريطانية تستهدف الحفاظ على علاقات ودية ومستقرة مع ليبيا، تصون مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وكانت هناك مسألتان على درجة كبيرة من الاهمية، اولاهما انتشار النفوذ المصري، الذي اعتبرته بريطانيا ضارا لمصالحها، وثانيتهما ... قد تنقسم الى ولايات منفصلة، مما يلقي الشكوك على مستقبلها ويفيد المصريين في نهاية الامر.

انزعاج واضح

وكان انزعاج بريطانيا من النفوذ المصري واضحا في ليبيا شانه في ذلك شأن غيرها من البلدان. وكانت بريطانيا تعتقد ان العميل الرئيسي للمصريين في ليبيا كان هو رئيس الوزراء مصطفى بن حليم الذي كان يعرف عنه ميله لمصر، واستطاعته التأثير على مجريات الامور وهو الاهم. ومع ذلك كان موقف بريطانيا غامضا. ففي حين كانت بريطانيا تعتبره مصدر خطر، الا انها كانت تقر بأن ليبيا مصيرها الى الضعف الشديد دون وجوده الملموس.

وفي اول يناير (كانون الثاني) كتب هايمان في مذكرة لوزارة الخارجية بعد ...

قد تمضي في طريقها الحالي المفعم بالقلق والاضطراب دون اي خطر بتفككها، الا اذا توفي الملك ادريس او حل محل مصطفى بن حليم رئيس وزراء آخر يفتقر الى ما كان لسلفه من شخصية قوية».

وكان من راي سير اليك كيركبرايد انه اذا انقسمت ليبيا الى قسميها المكونين لها، فالارجح ان تستولي مصر على برقة وتبتلعها، في حين تشعر طرابلس بانجذاب اقتصادي شديد تجاه ايطاليا. وكان في اعتقاده ان بريطانيا ينبغي عليها بذل جهد كبير لمنع اي انقسام في ليبيا، وان عليها التنسيق في هذا مع الولايات المتحدة. وصحيح ان امريكا لا تمارس نفوذا سياسيا كبيرا في ليبيا، ولكن الليبيين ينظرون اليها باعتبارها صاحبة ثروة كبيرة، مما يدفعهم الى الاستماع لنصيحتها. اما المملكة المتحدة ـ في راي كيركبرايد ـ فكانت في استطاعتها ممارسة التأثير الاكبر في مضمار الابقاء على تماسك ليبيا. كما انه كان يفضل ـ في حالة حدوث انقسام للبلاد ـ ان تتدخل القوات البريطانية دفاعا عن الحكومة الاتحادية.

وكتب جراهام الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٥ يونيو (حزيران) يقول:

«كان في نيتي ان اشير الى التزايد الكبير في النفوذ المصري في ليبيا. ولكن نظرا لان مصطفى بن حليم رئيس الوزراء كان العامل الرئيسي وراء هذا الازدياد، فقد استحال علي ان اشير بكلمة الى هذا الموضوع».

وقد افاد السفير في مذكرات اخرى بأن الامريكيين كانوا يواجهون المشكلة نفسها!

ان موضوع التهديد المصري في نظر ...

- 3 -

increased awareness of the dangers for Libya of too great a dependence on Egypt. I would not place over-much reliance on his words alone, for I am sure that he varied them according to his audience, but his actions speak less equivocally. He is showing a great eagerness to recruit more British officials for the Libyan Government. He has not only spoken of the dangers of Egyptian influence in Libyan schools, but has suggested, and seems genuinely keen on, the establishment of a British-type school, with all instruction in English, in Tripoli. His desire to enter his own son for a well-known English school might, in view of the boy's tender years, be put down as a mere gesture; but the recruitment of British officials and teachers and the effort to establish an English school, must, I think, be regarded as genuine.

5. In view of the above, it may perhaps be doubtful whether it would in fact be a British interest to secure the early removal of Ben Halim. It is, I think, less doubtful that his removal would be extremely difficult. Unless the King should die, Ben Halim's next hurdle will be the general elections which are due to be held about November, though they may well be delayed for two or three months. It cannot be regarded as certain that his supporters will win a majority of the seats in this election. Particularly in Cyrenaica Ben Halim is personally unpopular, and he is suspected (I think wrongly) of

جانب من الوثيقة البريطانية التي يبحث كاتبها على ضرورة واهمية التخلص من ابن حليم الذي يهدد المصالح البريطانية.

«ان المصالح البريطانية والامريكية في مصر هي الى حد بعيد مصالح استراتيجية. فنحن نريد دولة مستقلة ...

لدرجة انه اذا ساد النفوذ المصري في ليبيا، فلن يمر وقت طويل قبل ان تكف ان تكون القاعدة صديقة، فهناك الان ...

تصنيف «سري للغاية»، يطرح فيه هذا الاحتمال، ولكن هذا الخطاب لن يكشف عنه النقاب الا بعد انقضاء ٢٠ عاما اخرى. ومع هذا يشير السفير الى خطابه المذكور هذا ضمن خطاب آخر لاحق بتاريخ ٢٤ سبتمبر (ايلول) قائلا:

«اذا بقي مصطفى بن حليم في الحكم لفترة اطول فقد تتعمق جذوره لدرجة يستحيل معها زحزحته. وسيكون في وضع لا يتحدى فيه سلطانه احد. وفي مثل تلك الحالة قد يصبح تدبير انقلاب امرا مرغوبا فيه ولكن مستحيلا. وقد بحثت هذا الاحتمال في خطاب سري للغاية بعثت به الى بروملي في ١٢ اغسطس (آب)».

على ان السفير يقترح في الرسالة نفسها مسارا آخر بديلا، اذ يقول ان على بريطانيا ان تسعى لاحباط مصطفى بن حليم اثناء الانتخابات، التي تقرر ان تجرى في العام نفسه. ولكنه يعترف بأن هذا امر صعب. ويقول ايضا:

«سوف تتمثل العقبة الحقيقية في طريق بن حليم في الانتخابات المقبلة، التي يتعين موعدها في نوفمبر (تشرين الثاني). وليس من الممكن ان يحصل مؤيدو بن حليم على اغلبية المقاعد في هذه الانتخابات. ولكن بالنظر الى المزايا التي يتمتع بها الحزب الحاكم الذي يفتقر الى التقاليد الديمقراطية العميقة الجذور، فمن الصعب ان نتصور كيف نضمن هزيمته في الانتخابات. وفي غيبة اي حزب معارض او اي خصوم اقوياء، واي محاولة فاشلة نقوم بها في هذا الصدد قد يسهل معرفة اصلها. وقد تكون العواقب مضرة، ... المنظمة من ...

السفارة البريطانية في ليبيا ـ طرابلس
١٧ يناير ١٩٥٦

سرّي

ج ١٠٣٩/٥٦ (1039/56 G)

عزيزي واتسون :

بالإشارة إلى خطابي رقم (١٠٣٩/٥٦) بتاريخ ١٣ يناير والخاص بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وروسيا فيؤسفني أن أشير إلى أن تقدم الأحداث يدل على سرعة متزايدة في هذا الخصوص مما سيعطينا وقتاً أقصر مما كنا نتوقع للدراسة والتفكير.

٢ ـ لقد كان الليبيون «منضبطين» في أسلوب ترحيبهم بالسفير الروسي بحفاوة لا تزيد عن احتفائهم بأي سفير آخر. إلاّ أن بن حليم رئيس الوزراء أقام حفل عشاء خاصاً بالسفير بعد يوم أو يومين فقط من تاريخ تقديم السفير لأوراق اعتماده مما يدل على «حرارة» أكثر من المعتاد. قد يكون لذلك علاقة بما جاء في كلمة السفير التي ألقاها لدى تقديم أوراق اعتماده ـ والتي لم أقرأها بعد ـ أو بما جاء في رد الملك عليه، إلاّ أن العقيد «كين» آمر القاعدة الجوية التابعة للولايات المتحدة هنا والذي رافق رئيس الوزراء في عودته بالطائرة من درنة ليتمكن من سؤاله حول ذلك، أخبرني أن السفير قدّم لليبيا عروضاً بمساعدات مالية قد تكون ليبيا في حاجة إليها.

تلي هذه الأخبار مباشرة صدور مقال يبعث على القلق في الصحيفة الأسبوعية «الأخبار».

٣ـ «الأخبار» صحيفة أسبوعية متعاطفة جداً مع بريطانيا في العادة إلى حد أننا تعهدنا بدعمها عن طريق نشر إعلانات فيها بما قدره عشرة جنيهات في الشهر، هذه الصحيفة احتجبت عن الصدور لعدة أسابيع لصعوبات مالية وغيرها. إلاّ أنها في ١٤ يناير أعلنت عودتها للصدور بمقال ـ واضح جداً أنه موصى به ـ تحت عنوان «ليبيا والغرب» تساءلَتْ فيه عن مدى استفادة ليبيا من التسهيلات العديدة التي تمنحها للقوى الغربية، ووصفت المساعدات التي استلمتها ليبيا بأنها لا تساوي شيئاً مقارنة بما مُنح لدول أخرى في الشرق الأوسط بالرغم من أن

احتياجات ليبيا تفوق احتياجاتهم وأن موقفها من الغرب أكثر مرونة وتعاوناً من مواقفهم.

«لماذا ـ إذن ـ نحن كرماء لهذا الحد في منح التسهيلات إذا كان ما استلمناه مقابل تعاوننا هو مساعدات هزيلة وفي غاية البخل؟ ألم يأن لنا أن نعيد النظر في سياستنا وموقفنا كي لا نعطي أكثر مما نأخذ» (يبدو هذا وكأنه تماما صوت بن حليم في حديثي معه كما أوردته في رسالتي رقم ١٠٤١/٤/٥٥ بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥). ويستمر المقال قائلاً: «إننا نطالب مجلس النواب الجديد بألاّ يرمي نفسه في أحضان تلك الدول التي لا تميز بين أولئك الذين يتعاونون معهم وأولئك الذين يلعنونهم في الظاهر ويكنون لهم العداء في الباطن».

(ترجمة هذه الفقرة غير واضحة إلاّ أن مفهومها مطابق بكل وضوح لما جاء في تعليق رئيس الوزراء بأننا أكثر كرماً تجاه الدول «المشاغبة» منّا تجاه حلفائنا المخلصين).

٤ ـ إن القلق الذي جاء نتيجة للتعبير الواضح بهذه الصورة على تغير الأجواء تعززه مجموعة إشاعات ـ وإن كانت ضعيفة في رأيي فإنها من أساسها محتملة ـ حول طلب السوفيات لإمتيازات محددة.. منها ـ على سبيل المثال ـ الإذن لهم بتشغيل مطار خاص بهم في ليبيا ومنحهم امتيازات للتنقيب عن النفط مما يمنحهم حق القيام برحلات جوية، وبتسهيلات خاصة بأجهزة الإتصال اللاسلكي الدبلوماسية.

٥ ـ أكثر الناس انزعاجاً من هذه الإشاعات هو العقيد «كين» الذي أكّد على أن منح مثل هذه الامتيازات من شأنه أن يقضي بصورة كاملة على أمن قاعدة «ويلس» الجوية والتي حسب اعتقادي أنها هي أكبر قاعدة خارج الولايات المتحدة. إن أي طائرة سوفياتية ـ مدنية اسماً ـ تحلق في الأجواء الليبية حاملة على متنها قنبلة هيدروجينية قادرة على تدمير قاعدة ويلس والقضاء عليها قضاء مبرماً وبصورة تجعل من «بيرل هاربر» ـ بالمقارنة ـ نزهة مدرسية.

٦ ـ إن الوضع البريطاني ـ بالطبع ـ أقل ضعفاً من الناحية العسكرية حيث أن معسكراتنا موزعة بصورة تجعل من الصعب شل حركتها بقصف مفاجئ. إلاّ أننا نحن أكثر ضعفاً من الأمريكيين تجاه أي تغير في المناخ السياسي. قد يكون من الممكن ـ وإن لم أستطع الجزم بذلك ـ الإستمرار في تشغيل قاعدة ويلس حتى في

حالة تلاحم الشعب والحكومة في ليبيا في العداء ضدها. أما الدفاع عن قاعدتنا فسيكون أكثر تعذراً مما كان عليه في منطقة القناة بوجود قوات أصغر موزعة على مساحة أكبر. ونظراً لكون الخطر القائم وشيكاً، فقد اجتمعت بالسفير الأمريكي «تابن» لمناقشة الأمر بالأمس في مكتبه وذلك بحضور العقيد «كين» والرائد «موور» القائد العام للقوات البريطانية هنا وأعضاء آخرين من السفارتين.

٧ ـ لقد كان أهم ما برز خلال النقاش هو ضرورة تفادي خطر وجودنا أمام أمر واقع. ففي السنة الماضية لم نُخبَر بنوايا الليبيين في إقامة علاقات دبلوماسية مع الروس حتى تم إعلان القرار، حيث كان الوقت متأخراً جداً كي نقوم بأي تصرف حياله. فكذلك إذا علمنا فجأة بأن الليبيين قد قرروا قبول إعانات اقتصادية روسية أو السماح للسفارة السوفيتية بإنشاء مطار، فإن الوقت لن يسعفنا كي نقنعهم بالعدول عن قرارهم هذا. أما إذا بادرنا بتحذير الليبيين مسبقاً من الخطر والنتائج التي قد تترتب على خطوات مثل هذه، فإنه من المحتمل أن نتمكن من منعهم من اتخاذها.

٨ ـ من المؤكد أنه قد تكون لدينا أسس قوية للاحتجاج على الليبيين، فالبند رقم (١) من الاتفاقية الليبية ـ البريطانية ينص على أن يلتزم الطرفان «بعدم اتخاذ مواقف تجاه دول أجنبية لا تنسجم مع التحالف أو من شأنها أن تخلق صعوبات للطرف الآخر». إن أي تقارب بين ليبيا وروسيا في ضوء النوايا الروسية المعلنة للعمل على انسحاب جميع القوات الأجنبية من ليبيا يمكن اعتباره إخلالاً بروح الاتفاقية.

٩ ـ لقد كان «تابن» في البداية حريصاً على أن نفاتح رئيس الوزراء معاً للتأكيد بصرامة على مخالفة ليبيا لروح الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية إذا ما قبلت المساعدة الروسية، أو منحت روسيا أي قدر من الامتيازات الخاصة بما في ذلك التصريح بفتح مركز ثقافي أو زيادة موظفي عدد السفارة فوق حد معين. وأن نهدد في حالة مخالفة ليبيا للاتفاقيتين بهذا الشكل فإن بلدينا يعتبران في حل منهما. كان يعني بذلك إيقاف الاعانات المالية. لقد عارضت هذا الأسلوب لأن موقفنا كان غاية في الضعف حيث أنه كان من الضروري جداً أن نظل على علاقة ودية مع الليبيين وأن لا ينبغي أن ندير قواعدنا بالقوة أمام حكومة تناصبنا

العداء . عندها طلب مني « تابن » أن نقتصر على مفاتحة رئيس الوزراء معاً للاستفسار عن نواياه بخصوص الروس ولكنني رفضت ذلك أيضاً خوفاً من أن يتمادى « تابن » وأجد نفسي مضطراً أما للوقوف في صفه أو لعدم ربط نفسي بموقفه. وعليه ذكرت أنه بما أنني على كل حال على موعد لمقابلة رئيس الوزراء في الغد بخصوص أمور أخرى فسأقوم بجس نبضه بصورة عرضية تجاه العروض السوفياتية.. الخ ومن ثم نعرف ردة فعله.

لقد ذكرت أنه ليس بامكاني القيام بأكثر من ذلك دون الرجوع اليكم حيث أنه ـ بغض النظر عن أي شيء آخر ـ فإن الشرق الأوسط كله وثيق الارتباط بعضه ببعض مما يجعل لأي تصرف قد يكون مرغوباً فيه هنا نتائج مدمرة في دول عربية أخرى. لقد اتفق تابن معي في ذلك ولا اعتقد بأنه سيقوم بأي احتجاجات دون الحصول على الاذن من واشنطن.

١٠ ـ إن أحد الأسباب من وراء عجلة تابن ـ بالإضافة إلى الحاح كين ـ هو رغبته في إدماج ليبيا في جدول المحادثات الأنجلو ـ أمريكية المقبلة في واشنطن وحرصه على تقديم صورة واضحة عن النوايا الليبية لملف مستر دالاس. إنني كذلك آمل أن تتم مناقشة ليبيا في واشنطن إلاّ أنني لا أرغب في اتخاذ موقف قاطع وحاسم حتى تتم دراسة الأمر بصورة جيدة.

١١ ـ بعد الإتفاق على عدم القيام بأي تصرف قاطع دون إذن سلطات عليا، عكفنا على التفكير في ما هي التصرفات المفتوحة أمامنا إذا تمت الموافقة عليها. لقد اتفقنا أنه بالإمكان الذهاب لرئيس الوزراء وتحذيره ـ بعد استيضاح نواياه حيال الروس ـ أن هناك تصرفات معينة ستكون مخالفة للاتفاقيتين الانجلو ـ ليبية والأمريكية ـ الليبية. إذا لم يكن التجاوب مع هذا الأسلوب مرضياً ـ وهذا محتمل ـ نستطيع بعد ذلك أن نذهب للملك لتوضيح المخاطر التي تتعرض لها البلاد بسبب سياسة رئيس الوزراء. لقد ظل الملك دوماً يظهر ميولاً نحو الغرب وخاصة بريطانيا.. ومن المحتمل أن الحجة القوية قد تدفع به إلى التخلي عن بن حليم. أعتقد أن هذه المحاولة تستحق الإعتبار كملجأ أخير مع عدم اطمئناني للنتائج.

١٢ ـ كبديل لذلك يمكن الإتصال بالليبيين بأسرع ما يمكن وقبل أن يتغلغل الروس ـ وتقديم عروض سخية لهم مع التأكيد على أنها مشروطة برفض كل أنواع

المساعدة الروسية ورفض منح أية امتيازات خاصة للسفارة السوفيتية. إذا تم ذلك فإنه على الأرجح أن الليبيين سيعملون على رفع حصتهم كل عام (كما يفعلون حالياً فيما يتعلق بمنح الأسلحة والمساعدات المصرية). وأننا سوف نجد أنفسنا في الموقف المحرج الذي يتعرض له كل من يرضخ للابتزاز. ولكن قد يكون ذلك وسيلة للحفاظ على قواعدنا.

١٤ ـ للروس ميزة عاطفية واحدة يتميزون بها علينا وهي أن غالبية الليبيين يعتقدون أن بريطانيا وأمريكا وحدهما القائمتين على وجود دولة اسرائيل، وأنها بغير مساعداتنا فإنها ستنهار فوراً، كما أنهم يعتقدون كذلك أن مساعداتنا العسكرية لفرنسا وحدها هي التي تمكنها من قمع القومية العربية في شمال أفريقيا. إن روسيا تعلن صراحة وقوفها إلى جانب العرب في كلتا الحالتين وهذا من الأهمية بمكان.

١٥ ـ أما النقطة الأخرى فهي أكثر الحاحاً وإن كانت أقل أهمية وهي أن بريطانيا متى أبلغت ليبيا بعدم قدرتها على استمرار امدادات الفحم الطبيعي البريطاني التي تقدم لمحطات الكهرباء والغاز في طرابلس مقترحة كبديل لذلك أن تسعى ليبيا للحصول على الفحم الطبيعي الأمريكي.

والسؤال هو: ماذا لو علم الروس بذلك وتقدموا بتوفير الفحم الطبيعي الروسي؟ أنا لا أدري إن كان بامكانهم ذلك ولكن في حالة قدرتهم فستكون تلك وسيلة مواتية لتمكينهم من وضع قدم في البلاد.

١٦ ـ سوف أرسل نسخاً من هذه الرسالة لسفاراتنا في واشنطن والقاهرة وموسكو وللقنصلية في بنغازي.

المخلص

وولتر جراهام



SECRET

1039/56 G)

British Embassy in Libya,
TRIPOLI.

January 17, 1956.

JT1021/1

My dear Watson,

With reference to my letter (1039/56) of January 13 about the establishment of diplomatic relations between Libya and Russia, I am afraid that the pace is already showing signs of quickening, and we may have even less time for consideration than I had expected.

2. The Libyans were "correct" in that they greeted the new Soviet Ambassador with no more ceremony than any other Ambassador, but the Prime Minister, Ben Halim, gave a dinner party for him only a day or two after he had presented his credentials, which showed greater empressement than usual. This may have been connected with the contents of the Ambassador's speech at the presentation of credentials. I have not yet seen the text of the speech, or of the King's reply, but I learn from Colonel Caine, the Commander of the United States Air Base here, who personally flew the Prime Minister back from Derna so that he could ask, that the Ambassador had offered Libya any financial assistance she might need. This news was immediately followed by a disquieting article in the weekly paper EL AKHBAR.

3. El Akhbar is a weekly paper, normally extremely friendly to Britain, so much so that we have promised to subsidize it by placing advertisements to the extent of ten pounds a month. It had not appeared for several weeks, owing to financial and other difficulties; but on January 14 it signalized its reappearance with an obviously inspired article entitled "Libya and the West". It asks what Libya has gained by granting so many facilities to the Western Powers, and calls the aid Libya has received trifling by comparison with that given to other Middle East states, although Libya's needs are far greater than theirs, and her attitude to the West far more co-operative. "Why should we therefore be so generous in granting facilities, if what we received for our co-operation is a scanty and parsimonious aid? Has not the time arrived for us to reconsider our policy and our attitude, so that we shall give only as much as we take?" (It sounds exactly like the voice of Ben Halim in the conversat[ion] I reported in my letter (1041/4/55) of December 26, 1955.)

The article goes on: "We demand that our new Parliament shall not throw itself into the lap of those countries which fail to discriminate between those who co-operate with them and those who curse them outwardly and nourish enmity for them inwardl[y]." (The translation of this passage is not very lucid, but the meaning is obviously the same as the Prime Minister's remark that we were more generous to countries that were "naughty" to faithful allies).

4. The anxiety caused [by] this clear expression of a changed atmosphere is fortified by rumours, unsubstantiated as far as I know, but not inherently improbable, of Soviet requests for specific concessions: e.g. for permission to operate an ai[r line] of their own in Libya, for a concession to explore for oil, [which] would carry the right to make aerial surveys, and for diplo[matic] wireless facilities.

J.H.A. Watson Esq.,
African Department,
Foreign Office, S.W.1.

/5. .....

الملحق ٥

برقية رقم ١٢٤
بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٦
من السفارة البريطانية في واشنطن
إلى وزارة الخارجية البريطانية.

أفادت وزارة الخارجية الأمريكية اليوم أن رئيس الوزراء الليبي أخبر سفير الولايات المتحدة في طرابلس بأنه قد لا يكون بإمكان الحكومة الليبية رفض العرض السوفياتي بالمساعدات الاقتصادية إلاّ إذا تم توفير هذه المساعدة من قبل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة.

لقد أكد السيد بن حليم أنه غير راض عن موقف الولايات المتحدة حتى الآن، وأن موقفه سيكون في غاية الصعوبة إذا لم يلق الدعم الذي يمكّنه من مواجهة العرض الروسي، وذلك قبل لقائه مع البرلمان في ٢١ يناير. ويشير السيد «تابن» (سفير الولايات المتحدة في طرابلس) بأنه في حالة تعسّر الرد بالإيجاب مباشرة، فينبغي تقديم دعوة لرئيس الوزراء الليبي بزيارة الولايات المتحدة لمناقشة الوضع بتفصيل أكثر.

٢ ـ ردّت وزارة الخارجية الأمريكية على سفير الولايات المتحدة باعتقادها أنه من الخطأ التجاوب مع الضغوط الليبية بهذا الشكل.. وأنهم ضد فكرة زيارة بن حليم. ففي حالة اسفار نتائج الزيارة عن خيبة أمل فإن الوضع في ليبيا لن يزداد إلاّ توتراً.. بينما في حالة نجاح بن حليم في الحصول على ما يريد في هذه الظروف الراهنة فإن ذلك سيكون سابقة غير حميدة.

٣ ـ ولذلك فقد أشارت وزارة الخارجية الأمريكية على السيد «تاين» بأن يتحدث إلى الملك ويحذره من أن المساعدات السوفياتية مهما كانت غير مشروطة في الظاهر فإنها لا تأتي دون شروط.. وأن عليه أن يذكّر الملك بالمساعدات السابقة للولايات المتحدة مؤكداً رغبتها المستمرة في مساعدة ليبيا بأقصى ما يمكن. كما فُوّض السفير بالتعهد للحكومة الليبية بالمساعدة الاضافية التالية مع التأكيد على أن هذه البرامج كانت تحت الدراسة قبل تقديم العرض السوفياتي وأنها لم تأت

بأي حال من الأحوال كردّة فعل له:

أ ـ تقديم منحة من فائض القمح الأمريكي بمقدار (٧٢٠٠) طن.

ب ـ تخصيص مبلغ ٣ ملايين دولار أمريكي للمساعدات الاقتصادية خلال السنة المالية الحالية.

د ـ استعداد الولايات المتحدة ـ دون التزام محدد في الوقت الحالي ـ لمناقشة مساعدات عسكرية أخرى بالاضافة للمعدات الخاصة بفرقة المدرعات (راجع رسالة «بارسون» لرامزدين رقم ٥٦/٢/١١٩١٧)

SECRET

FROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Makins
No. 134
January 19, 1956

D. 9.10 p.m. January 19, 1956 L.T.
R. 6.10 a.m. January 20, 1956

IMMEDIATE
SECRET

JT 1102/3.

Addressed to Foreign Office telegram No. 134 of January 19
Repeated for information to Tripoli
and Saving to Moscow P.O.M.E.F.
Paris Benghazi

JT 1102/2
Tripoli telegram No. 12. Russian Activities in Libya.

Following from Shuckburgh.

The State Department said today that the Libyan Prime Minister had also told the United States Ambassador in Tripoli that it might not be possible for the Libyan Government to turn down the Soviet offer of economic assistance unless further United Kingdom and United States aid was forthcoming. Ben Halim made it clear that he was highly dissatisfied with the United States attitude so far and would be in a difficult position unless some ammunition to counter the Russian offer could be given to him before he has to meet Parliament on January 21. (Mr. Tappin advised that, if it were not possible to give a favourable answer at once, the Libyan Prime Minister should be invited to visit the United States to discuss the position further.

2. The State Department have replied to the United States Ambassador that they think it would be a mistake to respond to Libyan pressure in this way. They are opposed to a visit by Ben Halim. If he were disappointed by its results, the position in Libya would only have been exacerbated; while success in obtaining what he wants in such circumstances would create a bad precedent.

3. The State Department have, therefore, advised Mr. Tappin to talk to the King and to warn him that Soviet aid, however apparently unconditional, is never given without strings. The United States Ambassador is to remind the King of the assistance given by the United States in the past and /to stress

SECRET

Washington telegram No. 134 to Foreign Office

to stress her continued willingness to help Libya as far as possible. He has also been authorized to promise the Libyan Government the following additional assistance, making it clear that these are programmes which have been under consideration prior to the Soviet offer and are not in any sense a response to it:-

(a) the United States will make a fresh grant from surplus stocks of 7,200 tons of wheat;

(b) $3 million will be made available for economic assistance during the current fiscal year;

(c) the United States representative [grps. omitted]* for straight United States credit for the project, (to

NYR which Bailey's letter 1152/3/56 to Watson refers);

(d) the United States, while not at present able to make any commitment, are willing to discuss the possibilities of further military assistance, in addition to the equipment for the armoured car squadron. (See Parsons'

JT1192/2 letter 11917/2/56 to Ramsden).

Foreign Office please pass immediate to Tripoli and Saving to Moscow, Paris, P.O.M.E.F. and Benghazi as my telegrams Nos. 1, 8, 29, 11 and 1 respectively.

[Repeated to Tripoli and Saving to Moscow, Paris, P.O.M.E.F. and Benghazi]

* [Note by Communications Department: Repetition of omitted groups is being obtained]

ADVANCE COPIES TO:
Private Secretary
Sir I. Kirkpatrick
Head of African Department

bbbbb

رسالة رقم (ج٥٦/١٠٣٥)
بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٦

من السفير البريطاني في ليبيا
إلى رئيس قسم شئون أفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية

عزيزي واتسون :

لقد عدت لتوّي من بنغازي ولم أقابل بن حليم أو «تابن» منذ استلامي برقيتك رقم ١٢. يهمّك أن تعرف أن «تابن» قد قام بطرح العرض الأمريكي بالمساعدات لليبيين، والذي حُدّد بشكل عام في برقية واشنطن ـ رقم ١٣٤، على رئيس الوزراء الليبي بتاريخ ٢٢ يناير، وقوبل بفتور شديد، ويظهر أن بن حليم قد اكتشف، عن طريق مصادر أخرى، أن المساعدات المالية الاضافية المعروضة لا تزيد عن ٣ ملايين دولار، وأنه أخبر «تابن» بأنه لا يستطيع ـ بأي حال من الأحوال ـ أن يرفض ما يعتقد أنه عرض روسي سخي جداً مقابل مبلغ زهيد مثل هذا.

وقد أفاد «بيت هاردايكر» الذي أوصل ذلك «لبيترز» في سرية كاملة بالمعلومات الإضافية التالية:

٢ ـ سيتم تقديم العرض الاقتصادي الروسي إلى الحكومة الليبية كتابياً خلال هذا الأسبوع.. وسيكون على درجة عالية جداً من السخاء.. وسيشتمل على هدية قدرها حوالى (٥٠٠٠٠) طن من القمح. كما أن الروس سيزعمون بأن العرض غير مشروط. لقد أخبر بن حليم «تابن» أنه من أجل أن يتمكن من رفض هذا العرض فإنه يطالب بمبلغ ٥ ملايين دولار كمساعدة مالية إضافية لهذا العام وسبعة آلاف (٧٠٠٠) طن من القمح كهدية وقرض بدون فوائد لصالح محطة الطاقة بمدينة طرابلس (ويستحسن أن يأتي ذلك من قبل الحكومة البريطانية) ومساعدة عسكرية أمريكية على قدر أكبر من السخاء على ما هي عليه الآن.

ولقد رد «تابن» على واشنطن، وقد علمت أنه من المؤكد أن موضوع ليبيا سيدرج في جدول أعمال محادثات واشنطن بين الرئيس (الأمريكي) ورئيس وزرائنا (رئيس الوزراء البريطاني).



SECRET

(1035/56 G)

JT 1102/8

British Embassy in Libya,
TRIPOLI.

January 24, 1956.

My dear Watson,

I have this moment returned from Benghazi, and have not seen either Ben Halim or Tappin since receiving your telegram No. 12. But you will be interested to know that the American offer of aid to the Libyans as outlined in Washington telegram No. 134 was put to the Libyan Prime Minister by Tappin on January 22, and was given a very poor hearing. It appears that Ben Halim had already discovered from some source or other the fact that the extra financial aid to be offered would only be $3 million, and he told Tappin that he could on no account turn down what he believed would be an extremely generous Russian offer for such a small sum. Pitt Hardacre, who passed this to Peters in strict confidence, gave the following further information.

2. The Russian offer of economic aid will be made in writing to the Libyan Government this week, and will be on a very generous scale, including a gift of some 50,000 tons of wheat. It will of course also be alleged to be "without strings". Ben Halim told Tappin that in order to be able to refuse this offer he must have $5 million extra financial aid this year, the 7,000 tons of gift wheat, the interest-free loan for the Tripoli Power Station (preferably from the British Government) and American military aid on a more generous scale than at present. Tappin has reported back to Washington, and I hear that the subject of Libya has definitely been put down on the agenda for the Washington talks between the President and our Prime Minister.

3. I am sending copies of this letter to H.M. Embassies at Washington, Moscow, Paris, to the Political Officer, Middle East Forces and to H.M. Consulate General, Benghazi.

Yours ever

Walter Graham

J.H.A. Watson Esq.,
African Department,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

برقية رقم ٦١٧ بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٦
من وزير الخارجية البريطاني
إلى حكومتي بغداد وتركيا.

ينتابني قلق متزايد للجهود التي تبذل لزعزعة الوضع الغربي في ليبيا. لقد ظل السفير الروسي منذ وصوله في يناير يلوّح للحكومة الليبية بعروض ذات شروط سخية، والظاهر أنه تقدم في السابع من مارس بعرض محدد يتضمّن شحنة قمح بدون شروط وقرض لمدة عشرين سنة بفائدة ٢٪. في الوقت نفسه ظلت الدعاية المصرية ضد العلاقة الغربية وحلف بغداد متواصلة. وقد أخبر السفير المصري في طرابلس رئيس الوزراء الليبي ـ على حد قول الأخير ـ في العاشر من مارس نيابة عن العقيد ناصر والملك سعود والرئيس القوتلي عن عرض مشترك بدعم اقتصادي «لتحرير ليبيا من اعتمادها على بريطانيا وأمريكا».

إن حكومة صاحبة الجلالة والحكومة الامريكية تبذلان قصارى جهدهما لتقوية عزم الملك ورئيس الوزراء الليبيين للالتزام بتحالفهما معنا. إن حكومة صاحبة الجلالة تقدم بناء على معاهدة التحالف دعماً قدره ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع مليون جنيه استرليني في السنة، إضافة الى تحمل مصاريف لا بأس بها بالأسترليني للمحافظة على قواتنا هناك. كما تقدمنا في نوفمبر الماضي بمنحة جيدة من المعدات البريطانية للقوات المسلحة الليبية. كما قدمت الولايات المتحدة مساعدات مماثلة ـ وإن كانت أقل حجماً ـ وهي تعكف حالياً على دراسة برنامج إضافي للإعانات. إلاّ أن بريطانيا والولايات المتحدة ينبغي ألاّ تكتفيا بشد عضد الحكومة الليبية. وعلى حلفائنا في الشرق الأوسط أن يقوموا بدورهم كذلك.

وعليه نرجو شرح الوضع كما هو موضّح أعلاه لوزير خارجية كل من تركيا والعراق، مع إضافة أن ليبيا تعتبر قاعدة هامّة نُزوِّدُ منها، نحن والأمريكيين. حلفاءنا في حلف بغداد بالدعم عند الحاجة. وعليه فمن مصلحة الطرفين أن نطمئن على وضعنا هناك وأن نناهض الجهود الروسية والمصرية والسعودية التي لا تخفى علينا أهدافها.

ولذا فينبغي أن يكون لدى وزير الخارجية الاستعداد لاصدار تعليمات لممثله في ليبيا ليوضح للحكومة الليبية مخاطر قطع العلاقة مع الغرب وألاّ تعير اهتماماً لمداهنات الآخرين حيث أن هدفهم الحقيقي هو تفكيك ليبيا داخلياً وتحطيم مواقع الدفاع في الشرق الأوسط.

وبإمكان سفير صاحبة الجلالة في أنقرة أن يضيف أنني على علم تام بالمقام العظيم والتأثير الذي لا تزال تركيا تتمتع به في ليبيا. كما أنه بإمكان سفير صاحبة الجلالة في بغداد أن يذكر أن رئيس الوزراء الليبي قد وصف العراق مؤخراً بأنه البلد العربي الوحيد الذي ينتهج نفس السياسة الودية التي تنتهجها ليبيا تجاه الغرب. وينبغي على سفير صاحبة الجلالة في واشنطن أن يحث الخارجية الأمريكية لاتخاذ اجراءات مماثلة.

CYPHER

Draft.

Telegram to:

ANKARA

617

March 12

No. to:—

BAGDAD

565

Repeat to:—

WASHINGTON Priority
TRIPOLI 77
TEL AVIV
SAVING to:
MOSCOW 16 Saving
CAIRO 197 Saving
BENGHAZI 29 Saving
JEDDA 12 Saving
DAMASCUS 110 Saving

Cypher

Distribution:—

F.O. and Whitehall

Copies to:—

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

EMERGENCY
IMMEDIATE
PRIORITY
ROUTINE
with priority without
DEFERRED

Date and time (G.M.T.) telegram should reach addressee(s)

(Date)

Despatched 9 . 40

[Security classification —if any] SECRET

[Codeword—if any]

Addressed to ANKARA and BAGDAD

telegram No. 617 (date) 12/3.

repeated for information to WASHINGTON, TRIPOLI, TEL AVIV and SAVING to MOSCOW, CAIRO, BENGHAZI, JEDDA and DAMASCUS

Libya.

I am becoming increasingly concerned about the efforts which are being made to shake the western position in Libya. Ever since the Russian Ambassador arrived in January, he has been dangling offers in generous terms before the Libyan Government; and on March 7 apparently made a specific offer including the immediate delivery of wheat without any conditions about use, and a 20 year loan at 2%. Meanwhile Egyptian propaganda against the western connexion and the Bagdad Pact has been assiduous; and according to the Libyan Prime Minister, on March 10, the Egyptian Ambassador in Tripoli communicated to ~~the Libyan Prime Minister~~ him on behalf of Colonel Nasser, King Saud and President Kuwatly, a joint offer of economic assistance in order to "free Libya from her dependence on Britain and America."

2. H.M.G. and the U.S. Government are doing what they can to strengthen the resolution of the King and the Prime Minister of Libya, to abide by their alliance with us. Under the

/Treaty

Treaty of Alliance, H.M.G. already provide a subsidy of £3.3/4 million a year, as well as spending considerable sums in sterling on the maintenance of our forces. Last November we made a substantial gift of British equipment to the Libyan armed forces. The United States has given similar, though less, assistance; but is now studying a programme of further aid. However it is not enough for Britain and the U.S. to stiffen the resolve of the Libyan Government. Our allies in the Middle East should also play their part.

3. Please therefore explain the position as described above to the Turkish/Iraqi Minister of Foreign Affairs. You should go on to say that Libya is an important base from which both we and the Americans would have to bring aid to our allies in the Bagdad Pact if the need arises. It is, therefore, in their interest as well as ours to be sure of our position there and to counter the efforts of the Russians, Egyptians and Saudis, whose purpose is plain. I therefore much hope that the Minister of Foreign Affairs will be prepared to instruct his representative in Libya to make plain to the Libyan Government the dangers of breaking away from the western connexion, and listening to the blandishments of those whose real purpose is to disrupt Libya internally as well as to break down the defences of the Middle East.

4. H.M. Ambassador at Ankara might add that I am well aware of the considerable prestige and influence which Turkey still enjoys in Libya. H.M. Ambassador at Baghdad might mention that the Libyan Prime Minister recently described Iraq as the only Arab country which was pursuing the same friendly policy towards the West as Libya.

5. H.M. Ambassador at Washington should inform the State Dept & suggest they take similar action. [illegible] 12/3

الملحق ٨

رسالة من مكتب وزارة الخارجية البريطانية
إلى السفير البريطاني في واشنطن.

حالة طارئة

سري

برقية رقم ١٤٨١
١٣ مارس ١٩٥٦

رداً على برقيتكم رقم ٦٤٩:
المساعدات الليبية:

١ - في حين يسعدني أن أرى أن الأمريكيين لديهم انطباع جيد فيما يخص أهمية موقع ليبيا الاستراتيجي، ولكن هناك شيء من الاستياء وعدم الرضا. وذلك لأنه في إجابة السيد «راونتري» ما يؤكد أن مسألة المساعدات الأمريكية لليبيا أصبحت معرقلة على المستوى الإداري. إن الحكومة الليبية تجد نفسها تحت ضغوطات كبيرة تدفعها إلى الإلتزام بقبول عروض إما من الروس أو من المصريين والسعوديين. وأسلم طريقة لمنع ذلك هو التعهد في الحال وبصورة عامة لرئيس الوزراء الليبي (بن حليم) ثم يتبع ذلك تفاصيل لعرض إيجابي.

إننا في الوقت الحالي نقدم مساهمة في دعم الاقتصاد الليبي أكثر بكثير مما يقدمه الامريكيون، وقد حان دورهم الآن.

٢ - هل أجريت الترتيبات اللازمة لإخطار (وزير الخارجية) السيد دالاس بقلق السيد رئيس الوزراء (إيدن) وطلبه في أن يرسل السيد دالاس تعهده إلى رئيس الوزراء الليبي؟

٣ - إذا كان لديك انطباع بأن السيد دالاس سوف لن يكون قادراً على اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه هذا الموضوع أثناء رحلته، فإن رئيس الوزراء (أنتوني إيدن) على استعداد أن يناقش هذا الأمر مع الرئيس (ايزنهاور).

SECRET

FROM FOREIGN OFFICE TO WASHINGTON

Cypher/OTP and By Bag

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

No. 1481
March 13, 1956.

D. 12.25 p.m. March 13, 1956.

EMERGENCY
SECRET

Addressed to Washington telegram No. 1481 of March 13.
Repeated for information to:

	Tripoli	[Immediate]
	Tel Aviv	[Immediate]
and Saving to:	Moscow	No. 170
	Cairo	No. 199
	Jedda	No. 114
	Damascus	No. 114
	Benghazi	No. 32

Your telegram No. 649.

Aid to Libya.

This is most unsatisfactory. While I am glad to see that the Americans are impressed with the strategic importance of Libya, Mr. Rountree's answer confirms that the question of United States aid to Libya has in fact become bogged down at the administrative level. The Libyan Government is under very heavy pressure to commit itself either to the Russians or to the Egyptians and the Saudis. Best way to prevent this would be an immediate assurance in general terms to the Libyan Prime Minister. A detailed and positive offer can follow in due course. We are at present contributing much more to the Libyan economy than the Americans, and it is their turn to do something.

2. Have you arranged for Mr. Dulles to be informed of the Prime Minister's concern, and his request that Mr. Dulles should send the Libyan Prime Minister an assurance?

3. If you get the impression that Mr. Dulles will not be able to deal with this matter on his travels, the Prime Minister is prepared to take it up with the President.



extracting gifts from us (which we should not otherwise have given) by the simple method of threatening to accept them from Egypt. They have since seen Britain and America offer assistance to Egypt for the High Dam (in spite of Britain's financial stringency) for fear that Egypt should accept Russian assistance; and they have seen further British offers to Jordan, apparently stimulated by fear of counter-offers from the Saudi-Syrian-Egyptian bloc. It may be an over-simplification, but the Libyan politician is undoubtedly coming to think that the West will give help to Arab countries (and in Britain's case will scrape the very bottom of the bucket to do so) in order to forestall help from other sources; but not, or certainly much more reluctantly and more slowly, otherwise.

6. The Russians must have learned this lesson, and we must expect that they will soon be making Libya some attractive offers. If they do, Libya will almost certainly look to the West for a counter-offer, and we shall be on the horns of a familiar dilemna. If we make the counter offer, we shall in a sense have defeated the Russians, but they will have embarrassed us at no cost to themselves. If we refuse, Libyan-Western relations will be clouded, and the Russians will have a foot in the door. It looks like a "squeeze-play" which the Russians can hardly lose; unless perhaps we were to shut them out by a pre-emptive bid.

7. The most sensitive part of the Libyan economy, what corresponds roughly to the High Dam in Egypt, is the Five-Year Economic Plan sponsored by the Libyan-American Reconstruction Commission. You will find something about this in H.H. Thomas's letter to Ramsden JT1106/10/3 of September 2, 1955, my despatch No. 137E of August 2nd and previous correspondence. The chief weakness of the Plan is that estimated expenditure is roughly forty million dollars more than foreseeable income. An extra eight and a half million dollars must be found annually for the next four years if the Plan is not to be cut. This is where the Libyans might be tempted to turn to the Russians, and where we and the Americans might find it desirable to pre-empt.

8. The American Embassy here have already telegraphed to Washington, recommending that Britain and America should jointly find this eight and a half million dollars a year. If Britain should be unable to contribute they recommend that the United State should find all the money, while we might if desired save our faces by further gifts of military equipment.

9. I do not feel able from here to make any positive recommendatio I can only put the facts before you as I see them. The difficulty of pre-empting is always that one does not know quite how high to go. Too low a bid is ineffective, too high a bid extravagant. One can only guess if eight and a half million dollars a year is about right. Nevertheless, in principle, there are obvious advantages in some suc offer. We could attach conditions to it, particularly as regards Russian penetration of the country. (These conditions should not, however, be too stringent, or they might recoil on our heads. Any infringement of Libya's independence would be resented, no matter how large the sop). It would of course be for the good of the country economically, and it would certainly, in the short run, add to our popularity here. It would, for example, remove the soreness caused by our previous refusal to help over the Tripoli Power Plant, which is part of the Plan.

/10. .....



10. On the other hand, we could certainly not count on any long-term gratitude. We could not even be sure that further Russian offers might not be followed by further requests to us. And, since it is not yet certain that the Russians will make the Libyans any substantial financial offer, our pre-emptive bid might even have been made unnecessarily; though I do not think that is very likely.

11. To sum up. We could make a pre-emptive bid <u>now</u> (which, I should guess means within about a month; I expect the Russians to move fast); or we could wait and see what the Russians do, and then decide whether to overbid them or to let them do their worst. What that would amount to in practice, I am not sure. We know that their aim is to secure the removal of foreign forces from Libya, but it is not certain that they could achieve it by economic pressure. They might even overplay their hand, as I think the Egyptians did here last summer. It does, however, seem likely that large-scale Russian assistance to Libya would worsen the atmosphere for Britain and America, and would make our position here much more difficult, if not ultimately impossible.

12. I said above that I could not make positive recommendations. That is true. But of the three courses suggested above I do think that the second, to see what the Russians offer and then try to outbid them, is easily the worst. It would be obvious to all that our assistance was given out of fear rather than friendship, and it would be the greatest possible encouragement to the policy of playing the East against the West. We are certainly in a difficult position, and of the three visible exits the second one may perhaps be the widest and most tempting; but I feel sure that it leads to the least promising road for the future.

13. I am sending copies of this letter to the Embassies in Moscow, Cairo and Washington, and to Benghazi.

Yours ever
Walter Graham

تقرير رقم 773,11/2-1356
المؤرخ ١٣ فبراير ١٩٥٦ عن مقابلة السفير الأمريكي مع الملك ادريس.

ملخص:
تم استقبال السفير «تابن» من قبل الملك ادريس في طبرق يوم ١١ نوفمبر وذلك قبيل عودة السفير إلى واشنطن للتشاور.

وفي نقاش صريح حول العلاقات الليبية الأمريكية أشار السفير إلى أن الموقف الرسمي لحكومة الولايات المتحدة هو أن الصداقة بين البلدين عميقة الجذور وثابتة، وأن هناك شعور بالقلق تجاه دوافع الروس وأساليبهم في ليبيا، وأنه في غاية التردد أن يعود إلى واشنطن بالانطباع بأن بعض أعضاء حكومة جلالته لم يعوا بوضوح ما ينطوي تحت العروض السوفييتية وأنهم استغلّوها لتقديم مطالب لا تقوم على احتياجات حقيقية وإنما تنطلق ـ من الواقع ـ من مبدأ «أعطونا هذا الشيء أو أننا سنحصل عليه من الروس» أجاب الملك أن موقف حكومته الرسمي هو ضرورة المحافظة على العلاقات الليبية ـ الأمريكية ودعمها، وأنه على علم بالمخاطر التي تكمن وراء التحرك السوفييتي، وأن أي وزير أو مسئول يسعى لاستخدام العروض السوفييتية من أجل المساومة فهو «بدون عقل» وأنه يردد ما يقوله له أناس آخرون، وأشار إلى أن للمصريين بلا شك تأثير على بعض المسئولين في الحكومة لقبول المساعدة الروسية أو استغلال العروض للمساومة مع الولايات المتحدة. الملك على علم أن رئيس الوزراء يعاني من بعض الصعوبات داخل الحكومة بخصوص المساعدة الاقتصادية وأنه قد خوله بتغيير الوزراء للتخفيف من المعارضة. كما أنه بامكان العناصر المعارضة في البرلمان أن تستغل العروض الروسية في محاولة لاسقاط الحكومة إذا لم تستطع إثبات حرصها على تلبية احتياجات المواطنين. (نهاية الملخص)

قام السفير تابن يوم السبت ١١ فبراير بزيارة توديعية للملك ادريس في طبرق وتبادل وجهات النظر قبيل مغادرة السفير إلى الولايات المتحدة للتشاور. رافق السفير العقيد «ويليام كين الأصغر» قائد قاعدة «ويلس» وسكرتير أول

«دايفيز»، والسكرتير العربي صالح وعبد الرازق شقلوف وكيل الخزانة الدائم في الحكومة الليبية كممثل لبن حليم رئيس الوزراء.

أخذ السفير لدى وصوله القصر إلى مكتب الملك حيث اجتمع به منفرداً. فيما عدا السيد صالح الذي قام بالترجمة - لمدة أكثر من ساعة. فيما يلي فحوى النقاش كما أورده السيد صالح:

بعد تبادل التحية أوضح السفير أنه أثناء رجوعه إلى الولايات المتحدة لأسباب شخصية، ستتاح له الفرصة - بالتأكيد - لمناقشة العلاقات الليبية - الأمريكية مع المسئولين في الحكومة الأمريكية، وأنه يطلب إذن جلالته، في هذا الخصوص، للتعبير عن رأيه في هذه العلاقات بكل صراحة أجاب صاحب الجلالة أن العلاقات الودية لا يمكن إلاّ أن تقوم على أساس التبادل الصريح لوجهات النظر.

أشار السفير إلى الرأي الرسمي للولايات المتحدة هو أن الصداقة الليبية - الأمريكية ذات جذور عميقة وأن موقفنا قائم على اعتقاد راسخ أن هذا منعكس تماماً في الموقف الليبي تجاه الولايات المتحدة. وجهة النظر الأمريكية هذه انعكست على سياسة الدعم للمصالح الليبية والمساعدات فيما تحتاجه ليبيا، وأن الولايات المتحدة واثقة من أنها ستعطي نفس الإهتمام لما قد يبرز من مشاكل أخرى في ليبيا.

أجاب الملك ادريس أن سياسة حكومته هي دعم العلاقات الليبية مع الولايات المتحدة والمحافظة عليها.. وأنه هو وشعبه على علم تام بدور الولايات المتحدة في تأسيس الاستقلال الليبي والمحافظة عليه. أشار السفير «تابن» بعد ذلك إلى شكل الجهود التي يبذلها الاتحاد السوفييتي في جميع أنحاء العالم للنيل من الدول المستقلة ولتواجدهم بأعداد كبيرة في ليبيا مؤخراً. وعبّر عن قلقه تجاه الأساليب التي يستخدمها الاتحاد السوفييتي لتحقيق أغراضه وما يشكله ذلك من خطر على مصالح الولايات المتحدة وليبيا معاً.

قبل أن يتمكن السفير من الاستمرار في شرحه، رد الملك ادريس بأنه على علم جيد بخطورة التحركات الروسية وأنه يفضل ألاّ يوجدوا في بلده. ولكن ليبيا لم تسع إلى إقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي ولكن الاتحاد السوفييتي هو الذي سعى للعلاقات مع ليبيا.. وأن جلالته لا يدري عما إذا كان ذلك بتحريض من بلد آخر في الشرق الأدنى أو إنطلاقاً من سياستهم في المنطقة. في هذه الظروف شعرت الحكومة الليبية بأنها مضطرة إلى إقامة علاقات للتدليل لكل من مصر والاتحاد السوفييتي على

أن ليبيا تتمتع باستقلال في العلاقات الخارجية وأنها غير خاضعة لما تمليه المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة.

عندئذ قال السفير «تابن» «لقد كنا سنقوم بما قمنا به بغض النظر عن وجود السوفييت كما يشهد على ذلك وجود برنامج إعانات للولايات المتحدة في حوالى تسعة وخمسين بلداً في جميع أنحاء العالم... وكما ساعدنا ليبيا في الماضي فسندعّمها مستقبلاً في مختلف المجالات وأن غاياتنا ستظل هي مبادئ الاستقلال الليبي وخير ليبيا ورفاهيتها». وأضاف قائلاً بأنه على ضوء قناعة حكومة الولايات المتحدة بأن تؤخذ صداقتها مع ليبيا مأخذ الجد، فإنه في غاية التردد بأن يعود إلى واشنطن بالانطباع أن بعض أعضاء حكومة جلالته قد لا يدركون بوضوح ما تنطوي عليه المداهنات السوفييتية في شكل عروض مساعدات غير مسئولة، وأن البعض قد لا يدرك الاتجاه الذي تكمن فيه المصالح الليبية. وأضاف السفير مشيراً إلى إذن صاحب الجلالة بالصراحة التامة بأنه لدى عودته عليه أن يخبر حكومته بأن - في الواقع - بعض المسئولين في حكومة صاحب الجلالة يستخدم الوجود والعروض السوفيتية ليقدموا قائمة مطالب لا علاقة لها باحتياجات ليبيا الحقيقية مؤكدين على مبدأ « أعطونا هذا وإلاّ سنحصل عليه من الروس». إنه يكره على حمل هذا الإنطباع إلى واشنطن لأنه على ثقة بأن ردة فعل حكومته ستكون غير حسنة.

عند هذه النقطة ظهرت على الملك علامات الانزعاج وقاطع السفير قائلاً «أي وزير أو مسئول يتخذ هذا الموقف فهو لا عقل له وأنه بالتأكيد غير ناضج.. وهو لا يزيد عن كونه يردد ما يقوله له الآخرون».

عبر صاحب الجلالة عن شكره للسفير على صراحته، كما عبّر عن جهله بمثل هذه المواقف وأنه سوف يستدعي رئيس الوزراء إلى طبرق لمناقشة هذا الأمر معه. «إننا نعرف أصدقاءنا من تصرفاتهم الماضية ونحن لا نعرف الروس. ومن الأفضل لدينا أن نطلب المساعدة ونقبلها ممّن نعرفهم بدلاً من أن نضع ثقتنا فيمن لا نعرف».

أضاف الملك ادريس بعد ذلك أن بلا شك المصريين لهم تأثير على أمثال هؤلاء المسئولين الليبيين الذين كانوا من الغباء بحيث يستخدموا العروض الروسية للمساومة للتدليل على أن الولايات المتحدة لن تقدم مساعدات أو تزيد منها. أجاب السفير بأنه بدون ذكر أسماء فإن مصادر مسئولة مختلفة أكدت له أن هذا هو موقف عدد من المسئولين داخل الحكومة الليبية.

ذكر الملك ادريس أن الاتحاد السوفييتي تقدم بعروض للمساعدة وأن الروس قد أشاعوا ذلك على نطاق عريض.. وأن لكل حكومة معارضتها، وأن المعارضة ضد حكومة رئيس الوزراء ستجد من السهل إخبار الشعب أن مساعدة الولايات المتحدة غير موفية لاحتياجات ليبيا على ضوء العرض الروسي ومن ثم تضع هذه الحكومة تحت ضغط شديد. إن رفض هذه العروض سيفسّر على أنه عدم اكتراث تجاه مصالح الشعب. أعضاء الحكومة يمكن الإستغناء عنهم، وقد قام الملك - لمعلومات خاصة - بمجرد علمه بوجود معارضة حول موضوع المساعدة الأمريكية بتفويض رئيس الوزراء بتغيير الحكومة وإقصاء بعض العناصر المعارضة. أما بالنسبة للبرلمان فله شأن آخر حيث أنه إذا تم إقناعه بأن ليبيا رافضة لمساعدات على قدر كبير فبإمكانه الإطاحة بالحكومة الحالية ولاحقاتها إذا انتهجت نفس السياسة. إذا كانت هذه هي النتيجة فلن ترى الحكومة أي نوع من الاستقرار على الإطلاق.

كرر جلالته اعتقاده التام في أن مستقبل ليبيا يقع على عاتق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأن ما تحتاجه يأتي من هذين المصدرين. «إن هذا ذو أهمية كبيرة حيث أنه بإمكاننا أن نبرهن على أن المصريين على خطأ، وآخرين، ممن يهلّلون بأن الولايات المتحدة سوف لن تسد حاجات ومطالب ليبيا أو تزيد من مساعداتها التي تقدمها سابقا».

طلب جلالته من السفير «تابن» بأن يعبّر - نيابة عنه - عن تمنياته الطيبة للرئيس ايزنهاور، الذي تجد سياساته الحميمة قبولاً وتأييداً عظيماً في أوساط الشعب العربي. وأنه يأمل بكل اخلاص على الاستمرار في المساعي الحميدة بين البلدين. كما أنه يأمل أن يكون تقرير السفير الذي يقدمه لحكومته عائداً بنتائج طيبة على ليبيا، وأنه يضع نفسه تحت تصرف السفير لأي مدى من الوقت لمناقشة مفصلة عن العلاقات الليبية - الأمريكية. وعد السفير تابن بالسعي لمقابلة جلالته بعد عودة السفير من واشنطن.

*

وانضم إلى السفير ووفده المرافق أثناء حفلة الغداء مع الملك كل من والي برقة حسين مازق وقائد قوة دفاع برقة اللواء محمود بوقويطين.

*

تعقيبات:

١ ـ يبدو من الواضح أن رئيس الوزراء كان يخبر الملك بنفس القصة التي كان يخبرنا بها من حيث الضغوط السياسية الداخلية التي تواجهها حكومته!

٢ ـ تخوفاتنا من أن الضغوط المصرية قد تشجع الليبيين على السير في الاتجاه الروسي يبدو أنه تأكد من خلال ملاحظات الملك. في هذا الصدد، أخبر السيد عبد الرازق شقلوف السفير تابن، أثناء رحلتهما الجوية من طرابلس إلى بنغازي، أن الليلة البارحة إتجه السفير المصري «الفقي» إلى رئيس الوزراء بن حليم، الذي كان طريح الفراش من جراء البرد، ليتحقق عن سبب لقاء السفير الأمريكي مع الملك، وحرضه على أن يكون حاضراً لمثل هذه اللقاءات.

٣ ـ تصريح الملك بـ «إننا لا نعرف الروس»، من المحزن، أن هذا ينطبق حقيقة على أغلب الليبيين. وأولئك الذين ينتابهم شيء من القلق تجاه قدرة السوفييت على القيام بنشاطات تخريبية، فإن لديهم ثقة ساذجة في أن البوليس لديه الإمكانية بالسيطرة عليهم وضبطهم.

٤ ـ مناشدة الملك ادريس وطلبه لمزيد من المساعدات الإضافية، في حين أنها جاءت في إطار أكثر أدبية من ذلك الذي جاءت فيه مناشدة رئيس الوزراء، أشارت إلى أن الملك يعتقد أن هذه الزيادة لها ما يبرّرها.

٥ ـ تعليق الملك على الحاجة إلى الاستقرار في الحكومة يبدو أنه يبين أنه راضٍ عن سير الأمور على يد بن حليم.

روجر داڤيز

السكرتير الأول بالسفارة

AIR POUCH
PRIORITY

SECRET
(Security Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE

FOREIGN SERVICE DESPATCH 611.73 773.11/2-1356

COPY NO. 1 SERIES A

FROM : AmEmbassy BENGHAZI   76
DESP. NO.

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON.   February 13, 1956   2/23
DATE

REF :

THIS DOCUMENT CONSISTS OF 4 PAGES
NUMBER 1 OF 7 COPIES, SERIES A.

For Dept. Use Only	ACTION	DEPT.					
67	NEA	Rams	OLI	EUR	P	ICA	IO
	REC'D 2/21	OTHER CIA	USIA	ARMY	NAVY	AIR	OSD

SUBJECT: Audience with King Idris

SUMMARY

Ambassador Tappin was received in audience by King Idris at Tobruk on February 11 prior to the Ambassador's returning to Washington for consultation. In a frank discussion of Libyan-American relations the Ambassador indicated that the official view of the United States Government was that the friendship between the two states was deep-rooted and firm, that some concern was felt at the motives and methods of the Russians in Libya, and that he was most reluctant to return to Washington with a feeling that some officials of His Majesty's Government did not perceive clearly the implications of Soviet offers and were using these to present demands not based on actual needs and saying in effect "Give us this or we will get it from the Russians".

The King replied that the official position of His Government was that Libyan-American relations should be maintained and consolidated, that he was aware of the dangers involved in Soviet activity, that any minister or official who sought to use Soviet offers to bargain were "without brains" and uttering what others put in his mouth. He stated that Egyptians were undoubtedly influencing officials within the Government to accept Soviet aid or to utilize offers in bargaining with the U.S. ~~While unaware of this development,~~ The King knew that the Prime Minister had difficulties within the Cabinet on economic assistance and has authorized him to re-shuffle the ministers to minimize opposition. Opposition elements in Parliament, however, could utilize Soviet offers in efforts to overturn the Government unless the Government could show that it was diligent in providing for the needs of the people.

END OF SUMMARY

On Saturday, February 11, Ambassador Tappin called on King Idris at Tobruk to take leave and exchange views prior to the Ambassador's return to the United States on consultation. The Ambassador was accompanied by Colonel William Cain, Jr., Commanding Officer of Wheelus Field, First Secretary Davies, Arab Secretary Salah, and 'Abd al-Raziq Shaqluf, Permanent Undersecretary of Finance in the Libyan Government, who served as the representative of Prime Minister Ben Halim.

773.11/2-1356

SECRET FILE

RPDavies:djm
REPORTER

SECRET

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an e

On arrival at the Palace, the Ambassador was taken to the King's office and was closeted with him for over an hour with Mr. Salah serving as interpreter. The following is Mr. Salah's account of the discussion.

After an exchange of greetings, the Ambassador explained that while he was returning to the United States for personal reasons, he would undoubtedly have an opportunity to discuss U.S.-Libyan relations with officials of the U.S. Government and, in this connection, he asked His Majesty's permission to state his views on these relations in complete frankness. His Majesty replied that friendly relations could only be based on a frank exchange of views.

The Ambassador stated that the official view of the United States is that Libyan-American friendship is deep-rooted and that our attitude is based on a firm belief that this is fully reciprocated in the Libyan attitude towards the United States. This American view has been reflected by a policy of support for Libyan interests and assistance for Libyan needs and the United States confidently expects to give the same kind of attention to other Libyan problems as they may arise.

King Idris replied that the policy of his Government was to maintain and consolidate Libyan relations with the United States. Both he and his people were aware of the role the United States has played in establishing and maintaining Libyan independence.

Ambassador Tappin then referred to the pattern of efforts expended by the Soviet Union to undermine independent countries throughout the world and to their recent arrival in large numbers in Libya. He expressed concern at methods utilized by the Soviet Union in achieving its ends and at the potential danger to both U.S. and Libyan interests.

Before the Ambassador could continue his expositions, King Idris rejoined that he was all too aware of the dangers involved in Russian activity and he would prefer that they not be in his country. However Libya did not seek establishment of relations with the USSR, the USSR sought relations with Libya. Whether they were instigated by another Near Eastern country or by their own area policies, His Majesty was not aware. The Government of Libya in these circumstances felt constrained to establish relations to give proof both to Egypt and the USSR that Libya enjoyed independence in foreign policy and was not subject to the dictates of the United Kingdom or the United States.

Ambassador Tappin then stated "What we have done we would have done irrespective of the Soviet presence as is witnessed by the fact that the United States has aid programs in some fifty-nine countries around the globe. As in the past, so we expect in the future to assist Libya in its various needs and our goals will continue to be

SECRET
(Classification)

principles of Libyan independence and Libyan welfare". However, he stated, in view of the conviction of the U.S. Government that its friendship with Libya was taken seriously he was most reluctant to return to Washington with a feeling that some members of His Majesty's Government might not clearly perceive the implications of Soviet blandishments in the form of irresponsible offers of aid and that some might not clearly discern the direction in which Libyan interests lie.

Referring to His Majesty's permission for complete frankness, the Ambassador said that on return he must inform his government that in effect some officials of His Majesty's Government were using the Soviet presence and offers of aid to present a list of demands drawn up irrespective of Libya's true needs saying "give us this or we will get it from the Russians". He was most reluctant to take this picture back to Washington since he was quite certain that the reaction of his government would be adverse.

The King appeared somewhat shaken by this point and interjected "Any Minister or official who adopts this attitude is without brains and is assuredly immature. He can only be uttering what others put in his mouth". His Majesty said he was most grateful for the Ambassador's frankness, he was not aware that this had occurred and that he would summon the Prime Minister to Tobruk to discuss this matter with him. "We know our friends from their past actions; we do not know the Russians. It is better for us to ask for and accept assistance from those we know than to trust the unknown".

King Idris then said that the Egyptians were undoubtedly influencing such Libyan officials who were so foolish as to use Soviet offers as bargaining points by advising this method to prove that the U.S. will not provide or increase assistance. The Ambassador replied that he would mention no names but various responsible sources had assured him that officials within the Libyan Government had adopted this attitude.

King Idris said that the Soviet Union had extended offers for assistance and that the Russians were making it widely known. Every government has some opposition and the opposition to Prime Minister Ben Halim's Government would find it easy to tell people that U.S. assistance was not adequate for Libya's needs in view of the Soviet offer and to bring this government, thus, under great pressure. Refusal of such offers would be interpreted as lack of concern for the interests of the people. Cabinet ministers were expendable and, in confidence, the King on learning of opposition on the subject of U.S. aid, had authorized the Prime Minister to re-shuffle his Cabinet and eliminate some opposition elements. Parliament, however, was a different story and, if convinced that Libya was rejecting large-scale assistance, might overturn the present government and succeeding ones if they continued the same policy. Should this ensue, there

SECRET

SECRET
(Classification)

would be no stability in government whatsoever.

His Majesty re-iterated his conviction that Libya's future lay with the U.K. and U.S. and that its needs would be met from these sources. "This is of particular importance so that we may prove wrong the Egyptians and others who already boast that the United States will not provide for Libya's needs or increase the assistance already given".

His Majesty requested that Ambassador Tappin carry his best wishes to President Eisenhower whose friendly policies were greatly appreciated by the Arab peoples. He hoped, sincerely, that he would choose to retain his high office. He hoped, also, that the Ambassador's report to his government would be of benefit to Libya. He would place himself at the Ambassador's disposal for any length of time for a detailed discussion of U.S.-Libyan relations. Ambassador Tappin promised to seek audience through His Majesty's Government on his return to Libya.

The Ambassador and his party were joined at lunch with the King by the Wali of Cyrenaica, Husain Maaziq, and the Commander of the Cyrenaican Defense Force, Liwa Mahmud Bu Qweitin.

COMMENTS:

1. It seems evident that the Prime Minister has told the King the same story he tells us as to the internal political pressures to which his Government is subjected.

2. Our fears that Egyptian pressures might be encouraging the Libyans down the Soviet path would seem confirmed by the King's remarks. In this connection, Mr. Shagluf told Ambassador Tappin during the flight from Tripoli to Benghazi that on the previous night Egyptian Ambassador Fiqqi had called on Prime Minister Ben Halim who was abed with a cold to ascertain why the American Ambassador was seeing the King and to urge Ben Halim to be present at the audience.

3. The King's remark that "we do not know the Russians" is, sad to say, all too true of the majority of Libyans. Those who do have some slight uneasiness as to the Soviet potential for disruptive activities have a naive confidence in the ability of the police to control them.

4. King Idris' appeal for increased assistance while in much more polite a framework than that of the Prime Minister indicated that the King also believes that such an increase is justified.

5. The King's comments on the need for stability in the Government would seem to indicate that he is satisfied with the conduct of affairs by Ben Halim

cc: Tripoli (2)

Rodger P. Davies
~~First~~ Secretary of Embassy

SECRET

DECLASSIFIED
E.O. 12356, Sec. 3.3
NND 867400
By [illegible], NARA, Date 4/13/90

CONFIDENTIAL

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Mr. Graham

No. 79
March 21, 1956

D. 1.9 p.m. March 21, 1956

R. 1.43 p.m. March 21, 1956

CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 79 of March 21.
Repeated for information to Cairro
and Saving to Benghazi Washington
Bagdad POMEF.

Cairo telegram No. 551 to the Foreign Office.

The alleged Egyptian-Syrian-Saudi offer to Libya.

It is of course possible that the Libyan Prime Minister invented this offer in order to put pressure on Britain and America. But the fact that the Libyan Ambassador in Cairo did not know of it means nothing. He might well have been by-passed. Nasser's denial is also possibly not reliable.

2. I am inclined to believe in the offer because, with the undoubtedly genuine Russian offer in his pocket, there is no need for the Libyan Prime Minister to invent an Egyptian offer. And we have good reasons for believing that the Russians and Egyptians are working on parallel lines.

Foreign Office pass Cairo as my telegram 2 and Bagdad, Washington, POMEF as my Saving telegrams 1, 3 and 8 respectively.

[Repeated to Cairo and Saving to Bagdad Washington, POMEF.]

INCOMING TELEGRAM *Department of State* ACTION COPY

SECRET

I-11

58-L
Action
NEA

Control: 7301
Rec'd: MARCH 12, 1956
5:17 PM

FROM: LONDON

Info
RMR

TO: Secretary of State

SS
G
SP
C
EUR
L
IO
UMSA
E
P
UOP
O
OLI
IOP
OCB
CIA
OSD
DCL/C
ICA/H

NO: 3905, MARCH 12, 8 PM

PRIORITY

SENT DEPARTMENT 3905, REPEATED INFORMATION TRIPOLI 26.

RE EMBTEL 3851 FOREIGN OFFICE CONTINUES DISPLAY GREAT CONCERN AT SITUATION IN LIBYA, PARTICULARLY IN VIEW OF WORD FROM BRITISH EMBASSY TRIPOLI YESTERDAY THAT EGYPTIAN AMBASSADOR HAS INFORMED LIBYAN PRIME MINISTER OF OFFER FROM NASSER, SAUD, AND QUWWATLY IN CAIRO TO PROVIDE ECONOMIC AND FINANCIAL AID TO LIBYA IN PLACE OF US AND UK ASSISTANCE. FOREIGN OFFICE REGARDS THIS DEVELOPMENT, COMING ON TOP OF SOVIET OFFER, AS EXTREMELY SERIOUS AND AS HAVING OBVIOUS REPERCUSSIONS ON RETENTION BRITISH AND AMERICAN MILITARY FACILITIES LIBYA.

LIBYAN AMBASSADOR MAHMUD MUNTASSER RETURNED LONDON TODAY ON BEN HALIM'S URGENT INSTRUCTIONS AND CALLED AT FOREIGN OFFICE TO DISCUSS ESS AND SOVIET OFFERS WITH NUTTING. MUNTASSER SAID BEN HALIMS PRINCIPAL CONCERN AT PRESENT WAS OBTAIN ASSURANCES, WHICH WOULD BE HELD SECRET, OF CONTINUED BRITISH AND AMERICAN SUPPORT.

ACCORDING FOREIGN OFFICE, EDEN IS PERSONALLY VERY WORRIED OVER SITUATION AND HAS REQUESTED THAT URGENT INSTRUCTION BE SENT AMBASSADOR MAKINS DISCUSS WITH DEPARTMENT AND INQUIRE WHETHER USG FOR ITS PART COULD GIVE ASSURANCES OF TYPE DESIRED BY BEN HALIM. MAKINS BEING INSTRUCTED ASK THAT MATTER BE BROUGHT TO SECRETARY'S ATTENTION.

ALDRICH

This Document Must Be Returned to RM/R Central Files

773.00/3-1256

SECRET FILE

Copy No(s) 13
Destroyed in RM/R
Name ___ NEA Date ___

MESSAGE CENTER 1956 MAR 13 AM 7:23

DECLASSIFIED NND867400

SECRET

REPRODUCTION FROM COPY, IF CLASSIFIED, PROHIBITED

PERMANENT RECORD COPY • This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken •

CONFIDENTIAL

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Mr. Graham
No. 75
March 16, 1956

D: 6.12 p.m. March 16, 1956
R: 6.57 p.m. March 16, 1956

PRIORITY
CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 75 of March 16.
Repeated for information to Washington
and Saving to Moscow, Cairo, Jedda, Damascus, Benghazi

My telegram No. 73: Aid to Libya.

When you saw the Libyan Prime Minister on March 14 he particularly stressed the following Libyan needs:

(i) Deficit of over £20 million in 5-year development plan.

(ii) Loan of £2 million for Tripoli power plant.

(iii) Need for British Council school in Tripoli.

(iv) Deficit of nearly half a million pounds in the budget for 1956/57, and probably slightly larger deficits in subsequent years.

2. It is hoped that the latest American offer will cover item (i). You promised sympathetic consideration to items (ii) and (iii). All these 3 items are familiar and have been fully reported to you in the past. Item (iv) is new.

3. American aid goes entirely to the development programme and the Prime Minister argued that Britain had a kind of moral responsibility for the budget deficit. When the treaty was negotiated it was not known how much would be required to meet the annual deficit, and £2.75 million was taken as a very rough figure, subject to review after 5 years. Experience has already shown the figure is too low, and the Libyans therefore request us to reconsider it now.

/4.

CONFIDENTIAL

Tripoli telegram No. 75 to Foreign Office

4. Total expenditure is just over £9 million. The deficit is entirely due to the provincial budgets, which have already been severely pruned. 53% are for education, communications, public works, agriculture and health. The Federal budget is in the balance. Memorandum on the budget bill, copy of which goes to you by bag, gives full details. The Libyans claim that three successive bad harvests make it difficult to increase taxation substantially. Alternatives to increased aid are to raid the development funds or to reduce either the development or provincial expenditure.

5. It would clearly be necessary to scrutinise the budget in great detail before deciding to grant additional aid as requested. If necessary to choose between budgetary assistance and Tripoli power plant loan I should prefer the latter. It would cost Her Majesty's Government less (being a loan spaced out over several years and mostly to be spent on British plant) and I believe its political effect would be greater.

Foreign Office pass to Washington as my telegram No. 17 and Moscow, Cairo, Jedda, Damascus as my Saving telegrams Nos. 15, 5, 5 and 5 respectively.

[Repeated to Washington and Saving to Moscow, Cairo, Jedda and Damascus].

LLLLL

ترجمة التقرير السّري رقم (JT 1003/68)
من الوكيل الدائم بوزارة الخارجية سير ايڤون كيركباتريك
إلى وزير الدولة للشئون الخارجية بتاريخ ١٨ يونيه ١٩٥٦.

«رئيس الوزراء الليبي»

لقد قدم رئيس الوزراء الليبي صبيحة هذا اليوم طلبين منفصلين ولكن لهما علاقة مشتركة وهما:

أ ـ حسب شروط المعاهدة نحن ملتزمون بتغطية العجز الليبي.

إن الحسابات التي تم اجراؤها وقت التصديق على المعاهدة أثبتت صحتها على مدى السنتين الأوليين من حياة المعاهدة، ولكن رغم كل الإجراءات الاقتصادية فإن العجز في تزايد. وعليه فإن الحكومة الليبية لديها الحق في مطالبتنا بنصف مليون جنيه خلال هذه السنة، ومليون أو يزيد خلال السنة القادمة ثم السنوات التي تليها.

ب ـ إن الرأي العام الليبي في قلق من مشاهدة القوات البريطانية في كل مكان، بالإضافة إلى أن عدم وجود جيش ليبي لا يليق ولا يتفق مع استقلال ليبيا وكرامتها. إذا عرف الرأي العام الليبي أن هناك جيش ليبي يتم تأسيسه، فإنه سوف يتحمل رؤية القوات البريطانية هناك. الذي يدور في خيال رئيس الوزراء الليبي هو جيش قوامه ٢٠ ألف جندي على غرار «الفيلق العربي» بالاضافة إلى قوة جوية يبدأ تكوينها بسرب واحد، وقوة بحرية صغيرة.

عندما ذكر له أن هذا سيكلف حوالى ١٥ مليون جنيه استرليني سنوياً، قال رئيس الوزراء أن هذا لا يشكل عبئاً كبيراً على دافعي الضرائب من الشعب البريطاني، إذ أن هذا الجيش سيضيف قوة لها أثرها من الليبيين الموثوق بهم إلى جيوشنا فيما وراء البحار.

في الوقت الذي ينكر فيه أنه يصوّب المسدّس نحو رؤوسنا، فإن رئيس الوزراء الليبي أوضح ـ من خلال حديثه ـ أن هذا ما يقصد فعله تماماً، إذ أن اتصالاته وطلباته تحمل طابع الانذار والتهديد!

إن المناقشات القادمة سوف تكشف النقاب عن نقطة أو اثنين، ولكنه يبدو واضحاً الآن أنه ما لم نعطه ما يرضيه فسوف يدّعي (بن حليم) بأننا لم نلتزم بمبادئ المعاهدة، وأنه سوف يبذل ما في طاقته لإنهاء هذه المعاهدة.

إذا أردنا الحفاظ على مواقعنا في ليبيا فلا بد أن نقدم له ما يرضيه، وأقل شيء يمكن أن يقبله هو المساهمة في تغطية العجز إلى جانب بعض التعهدات للبدأ في تأسيس الجيش الليبي. إذا لم يتسنّ لنا القيام بذلك فإنه يمكن إتخاذ النقاط الآتية في الاعتبار كبديل:

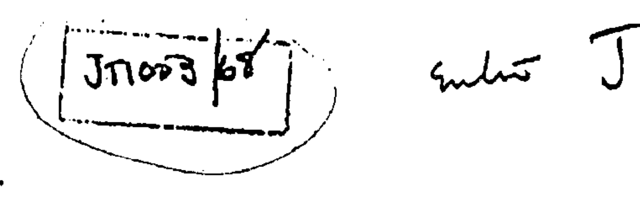
أ ـ إنهاء الدعم للأردن واستعمال ذلك لدعم ليبيا. سوف تأخذ المساعدة الليبية بعض الوقت لكي تصل إلى المستوى الحالي للمساعدة الأولية.

ب ـ سحب بعض قواتنا من ليبيا واستعمال الأموال التي يمكن توفيرها من جرّاء ذلك في دعم الميزانية الليبية والقوات المسلحة الليبية الجديدة.

جـ ـ الشطب على ليبيا بالكامل، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتركيز حامية الشرق الأوسط العسكرية في مالطا، حيث أن هذا الاجراء سيبعث الجرعة اللازمة في ذراع الاقتصاد المالطي.

الشيء الذي حاول أن يوضحه رئيس الوزراء الليبي صباح هذا اليوم، هو أنه ما لم نفعل شيئاً، فإن موقفنا في ليبيا سيكون في غاية الضعف والخطورة.

توقيع ايفون كيركباتريك
١٨ يونية ١٩٥٦



SECRET. SECRETARY OF STATE.

THE LIBYAN PRIME MINISTER.

The Libyan Prime Minister put forward this morning two separate but connected demands.

I. Under the Treaty we are obliged to cover the Libyan deficit. The calculation made at the time of the conclusion of the Treaty proved correct during its first two years of life. But despite every economy there is a growing deficit. Consequently, the Libyan Government are justified in turning to us for half a million this year and a million odd next year and in succeeding years.

II. Public opinion in Libya is restive at the sight of British troops everywhere. Moreover, it is not in accordance with Libyan independence and dignity that there should be no Libyan army. Libyan public opinion could be brought to endure the sight of British troops if it knew that a real Libyan army was being created. What the Libyan Prime Minister has in mind is an army of about 20,000 men on the Arab Legion model, plus an air force beginning say with a squadron, plus a small navy. When it was pointed out that this would cost some £15 million a year, the Prime Minister thought that that would be a reasonable burden on the British tax-payer, since it would add an effective force of reliable Libyans to our overseas armies.

2. Whilst disclaiming any intention of putting a pistol to our heads, the Libyan Prime Minister made it clear that this was precisely what he intended to do. His communication is something in the nature of an ultimatum. The conversations yet to come may clear up one or two points, but it seems already clear that unless we give him satisfaction he is likely to claim that we are not carrying out the letter and the spirit of the Treaty, and do his best to bring our Treaty rights to an end.

3. If we wish to preserve our position in Libya we must give him some satisfaction. The least he is likely to accept is a contribution to cover the deficit and some undertaking to make a beginning with the Libyan armed forces.

4. If we cannot do this the following alternatives might be considered:-

(i) Terminate the subsidy to Jordan and use it in Libya. It would take some time for our subsidy to Libya to reach the present Jordan level.

(ii) Withdraw some of our troops from Libya and use the money saved to subsidize the budget and the new Libyan armed forces.

(iii) Write off Libya and make arrangements to put a Middle East garrison into Malta. This might give the necessary shot in the arm to the Maltese economy.

5. What the Libyan Prime Minister sought to explain this morning was that if we do nothing our position in Libya will be hopelessly compromised.

I. Kirkpatrick

June 18, 1956. /Copies ...

الملحق ١٥

ترجمة مقتطفات من الرسالة السرية من القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في طرابلس إلى وزارة الخارجية في لندن.

رسالة رقم ١٨٥
بتاريخ ١٠ يونية ١٩٥٦م.

٢ ـ تم لفت نظر وكيل وزارة الخارجية (سليمان الجربي) إلى مقالات وتعليقات وردت في الصحافة المحلية تتعلق بمحادثات لندن، وعلقت بأنه من المستغرب أن جميع الناس ما عدا البريطانيين أبلغوا بأن رئيس الوزراء (الليبي) ذاهب إلى لندن لإعادة النظر في المعاهدة.

وكيل الخارجية (الجربي) لم يؤكد ولم ينف تلك التقارير ولكنه قال من المؤكد أن رئيس الوزراء (الليبي) سيثير مواضيع أخرى عدا عجز الميزانية وهو يأمل أن يجري محادثات مع السير أنتوني إيدن (رئيس وزراء بريطانيا) ومعك (وزير الخارجية سلوين لويد)، محادثات سياسية عامة، ثم بعد ذلك تنتقل المحادثات إلى لجان بناء على ما يتم الاتفاق عليه بين الرئيسين في الاجتماع الأول. وهنا تساءلت: ماذا يعني رئيس الوزراء (الليبي) بمحادثات سياسية عامة؟ فرد عليّ وكيل الوزارة (الجربي) تالياً بيانه باللغة العربية الذي كان رئيس الوزراء (الليبي) قد أملاه عليه.

وفحوى ذلك البيان هو أن رئيس الوزراء (الليبي) يود أن يبحث وسائل جديدة لإعادة النظر في المعاهدة لجعلها أكثر فاعلية وكذلك جعلها بعيدة عن الانتقادات من الداخل والخارج. ولما سألت وكيل الخارجية: هل عنده معلومات محددة؟ رد بأن ادّعى جهلاً تاماً بالتفاصيل.

٣ ـ ولقد أشرت إلى أنه من غير المفيد أن يُلقى في أثناء المحادثات مفاجآت من هذا النوع. إننا نود أن تنجح المحادثات ونجاحها يعتمد عى الأبحاث التمهيدية للمواضيع. إن وقت المحادثات في لندن سيكون محدوداً والمواضيع المطروحة ستكون كثيرة بدون أن يكون هناك مناقشة سياسية عامة، لذلك طلبت من

وكيل الخارجية أن يلح على رئيس الوزراء بأن يفصح عن نواياه بالتفصيل قبل وصوله إلى لندن. ولو أن وكيل الخارجية وافقني على هذا الرأي إلاّ أنه لم يبد أملاً كبيراً في أن يخرج رئيس الوزراء من صمته. وختمت حديثي مع وكيل الخارجية بالقول أن حكومة صاحبة الجلالة قد لا ترى فائدة في هذا الوقت من إعادة النظر في المعاهدة فيما عدا تعديلات طفيفة.

٤- ويبدو من كل هذا، أن رئيس الوزراء (الليبي) سيفجر بعض المفاجآت. إن غروره هو السبب في عدم رغبته في الانصات إلى نصائح مساعديه أو إلى التصريح بنواياه لقليلي الأهمية (يعني نفسه).

الجريدة «المستقلة» الصادرة في يوم ٩ يونية (يعني جريدة الرائد) تحتوي على مقال عنيف بخصوص إعادة النظر في المعاهدة. حيث يقول المقال: «إن أولئك الذين فاوضوا على المعاهدة لم يكونوا ممثلين حقيقيين وقد لجأوا إلى الإرهاب لجعل المعاهدة يصادق عليها (من قبل البرلمان) أما الآن فإن ليبيا يمثلها في تعديل المعاهدة خيرة أبنائها وأجدرهم... إن المفاوضات ستكون صعبة لأن الانجليز يجيدون فن التفاوض والمراوغة خصوصاً في أمور الشرق الأوسط ولكن الوفد الليبي يتمتع بتأييد الأمة الليبية، التي ولو كانت صغيرة وفقيرة إلاّ أنها قررت بأن تبرهن على كيانها وتتمسك بحقوقها».

وتدل كل الحقائق التي لدينا أن هذا الكلام صادر من مكتب رئيس الوزراء مباشرة...

Cypher/OTP

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION

JT1053/37

Mr. Halford

No. 185.
June 10, 1956.

D. 1.40 p.m. June 10, 1956.
R. 3. 5 p.m. June 10, 1956.

PRIORITY
CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 185 of June 10.
Repeated for information Saving to Washington Cairo
P.O.M.E.F. Benghazi.
JT1053/33

My telegram No. 184: The Prime Minister's Visit.

After some prompting, the Secretary General of the Ministry of Foreign Affairs came to see me yesterday to discuss the journey arrangements and programme. He confirmed that the times of arrival and flight numbers of both parties are as stated in my telegram No. 181. - JT1053/30

2. I next called the Secretary General's attention to articles and comments in the local press about the scope of the London talks and observed that it seemed strange that everybody except the British had been told that the Prime Minister was going to discuss Treaty revision. Without denying or confirming these reports, the Secretary General said that, of course, the Prime Minister wished to raise questions other than the budget deficit. He hoped to have an early talk with Sir A. Eden and you on general political lines after which the conference could go into committee in accordance with the directive agreed at this first meeting. I enquired what the Prime Minister meant by general political lines. The Secretary General then read out in Arabic a statement he had copied down at the Prime Minister's dictation. The gist of it was that the Prime Minister wished to explore ways of making the Treaty more effective and of putting it beyond criticism at home and abroad. I asked whether the Prime Minister had any specific proposals to make. The Secretary General professed to be in complete ignorance of what was in the Prime Minister's mind.

3. I pointed out that it was no use producing surprise packets at conferences of this sort. We all wanted the visit to be a success, but success depended on careful preparation of the ground. Time would be limited in London and there was plenty to discuss

/without having

CONFIDENTIAL

Tripoli telegram No. 185 to Foreign Office

without having a general debate. I therefore asked the Secretary General to urge the Prime Minister to disclose his intentions in greater detail to you in advance of his arrival. The Secretary General agreed entirely with my point of view, but held out no hope that the Prime Minister would break his silence. I concluded by remarking that in any event I had no reason to believe that Her Majesty's Government would see any advantage in revising the Treaty at this stage apart from certain minor amendments to schedules of agreed land [sic] which were now in discussion between us, I could not see what there was to revise. The Secretary General could [? grp. omitted] repeat that he did not know what the Prime Minister had in mind.

4. It seems clear from all this that the Prime Minister will make some sort of land [sic] appeal to you. His vanity no doubt accounts for his unwillingness to take advice from his own officials or disclose his intentions to small fry. He has not been so reticent in security. The new "independent" weekly of June 9 carries a violent editorial on Treaty revision. The people who negotiated the Treaty, it claims, were unrepresentative and did not hesitate to resort to terrorism to get it ratified. Now Libya is to be represented at Treaty negotiations by her best and most competent son. The going will be hard because the English excel in the art of negotiating argument and deceit particularly where the Middle East peoples are concerned. But the delegation will have the backing of the whole nation which "though small and poor, has decided to assert itself and its rights". All available evidence suggests that this stuff comes straight out of the Prime Minister's office. The pattern is familiar and no doubt it does him good to let off steam. But he seems to be making it very hard for himself to keep on running both with the hare and the hounds.

Foreign Office pass to Washington, Cairo and P.O.M.E.F. as my Saving telegrams Nos. 26, 23 and 27.

[Repeated Saving to Washington, Cairo and P.O.M.E.F.]

DISTRIBUTED TO:-

African Department

الملحق ١٦

رسالة رقم (1041/56) بتاريخ ١٢ يونيه ١٩٥٦م.

من هالفورد، الوزير المفوض القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في ليبيا،
إلى رئيس قسم أفريقيا في الخارجية البريطانية آدم واتسون.

عزيزي آدم،

١ ـ غادر رئيس الوزراء (الليبي)، وسط المراسم المعتادة، بعد ظهر أمس في طريقه إلى لندن. كان هناك ريح «قبلي» قاتل يعصف بالمطار، ولهذا لم يكن الوقوف هناك عند الساعة الثالثة بعد الظهر شيئاً مريحاً.

٢ ـ نأمل أن تحقق الزيارة نتائج طيبة، وكما كان واضحاً من برقيتنا، فإنني حاولت معرفة ما يدور في ذهن بن حليم حتى لا يؤخذ رئيس وزرائنا (ايدن) ووزير الخارجية (لويد) على حين غرّة. إنني أعلم، أنهما، بالطبع قادران على التعامل مع كل ما هو غير متوقع، ولكن اذا كان المرء، يرجو حقيقة، أن تجني هذه المحادثات بعض الثمار فإنه من الضروري القيام ببعض الترتيبات التمهيدية لها. عليّ أن أعترف أن هناك لديّ شيء من الامتعاض نتيجة المعاملة التي خصّني بها بن حليم فهو أبدى ثقته في الجميع واستثناني من ذلك فيما يتعلق بزيارة لندن. وقد يعود السبب في ذلك إلى أنه عندما يكون في حالة غروره المزمنة، التي هي مثل حالة غرور الطاووس، فإنه يكون ليس لديه الوقت لمقابلة مجرد «قائم بالأعمال»، أو لأنه يعرف جيداً أنني لا أكن له ودّاً، أو لأن آرائه تبدو له أنها جيدة ومقبولة عندما يعرضها على الآخرين، ولكنه.. عندما يعرضها عليّ يلاقي بعض ما يغضبه من التعقيبات. كذلك، وللحقيقة أنني كنت ملتزماً الفراش لبضعة أيام نتيجة لحادثة حمقاء، ولكنني بدأت لتوي أقف على رجليّ.

٣ ـ إذا ما نظرنا إلى الموضوع إجمالاً فإن الأمر يبدو كأنه فيما يخص تطوير جوهري للجيش الليبي. إذ أخبر بن حليم صباح الأمس السفير التركي على أن هذا هو الدافع الرئيسي وراء زيارته للندن. إن ليبيا، يدّعي (بن حليم)، يجب أن يُعطي لها دور في استراتيجية العالم الحر والسبل التي تهيء لها لعب هذا الدور. بعد ذلك، أشار (بن حليم)، إلى أن (ليبيا) ستكون قادرة على أن تتبوأ مكانها بجانب العراق، الصديق الوحيد لبريطانيا في العالم العربي. إن موضوع الجيش بالطبع في تداول وهو موضوع الساعة. حيث أن مناورات الأسبوع الماضي كانت

قد حققت نجاحاً باهراً في نظر الجميع. وكافة الضباط تحصلوا على ترقيات وإجازات لعدة أسابيع. (الجنرال «ريكيت» قائد قوات مقاطعة قبرص، الذي حضر لمشاهدة المناورات، ونزل في بيتي، أخبرني أنها (المناورات) كانت بالفعل جيدة). لقد استقبلت صباح الأمس وفداً عسكرياً أمريكياً من الأسلحة الثلاثة، أثار إعجابي، والذي كان قد قدم من قوات حلف الأطلسي لإجراء استطلاع حول احتياجات ليبيا العسكرية.

إنهم سوف يلاقون صعوبة في الرد على طلبات (الليبيين) من أحدث أنواع الدبابات والطائرات والغواصات. إنه يخامرني الشعور، بأنه سيكون هناك الكثير من عدم الرضا من جانب الليبيين حول المماطلات الخاصة بالأمور المالية من قبل قسمي الحربية والكونجرس (الامريكي). إن الليبيين ينتظرون نتائج سريعة، ولا أستطيع القول أن رئيس هذا الوفد العسكري لديه خيال واسع في التعامل مع مثل هذه الأمور. الذي اتضح من محادثاتنا، على أي حال، هو أن لا أحد منّا لديه أي فكرة عن دواعي تكوين الجيش الليبي؟ قد يكون لديك فكرة. على أي حال، على لندن وواشنطن اتخاذ قرار عاجل.

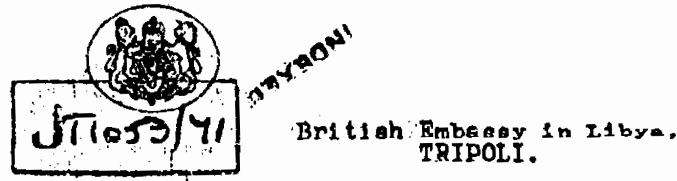
٤ ـ إنني آمل أن يكون بالامكان أن يناقش رئيس الوزراء والمسئولين مع بن حليم بعض الأسئلة التي اقترحتها في رسائلي. هناك العديد من الأسئلة الأخرى ـ على سبيل المثال مسألة «فورسايت»(١) التي أنا أكتب عنها في هذه الحقيبة ـ والتي تبدو غير ذات أهمية في نظركم، ولكن لا يمكن حلّها إلاّ عن طريق الضغط الشخصي على بن حليم. إذا كان بالإمكان جعله يفهم بأن «دافع الضرائب البريطاني» سوف لن يستمر في تزويده بالمال هو وعصابته لكي يتآمروا ضد البريطانيين، فإذا أفهمتموه ذلك فسوف تكون هناك فائدة. إن الوضع السياسي هناك متقلقل جداً، ولديّ إحساس بأن زيارة بن حليم هذه إما أن تكون سبباً في نجاحه أو فشله... وإذا رجع من لندن صفر اليدين ومستاء فإنني أخشى أنه سوف ينضم بنية صادقة إلى عصابة ناصر (جمال عبد الناصر)، في لعبة التهجم على القوى «الاستعمارية»، وربما على الأقل سيظهر علينا بعرض آخر من المساعدات السوفياتية.

٥ ـ إنني بصدد إرسال صورة من هذه الرسالة إلى «بات ستوبارت» في بنغازي.

توقيع A.S. Halaford

---

(١) «فورسايت» هو جاسوس بريطاني كان يعمل في ليبيا تحت ستار الأعمال الحرة، وطردته الحكومة الليبية، وواصلت السفارة البريطانية إثارة موضوعه في كل مناسبة على أمل ارجاعه إلى ليبيا.



CONFIDENTIAL AND PERSONAL

British Embassy in Libya,
TRIPOLI.

June 12, 1956.

I have now replied to this

My dear Adam,

The Prime Minister left with all due ceremony yesterday afternoon on the first stage of his trip to London. There was a murderous "ghibli" blowing across the airport and standing around at three o'clock in the afternoon was not pleasant.

2. I hope that the visit will achieve some good results. As you will have seen from our telegrams, I have tried to discover what is in bin Halim's mind in order that our Prime Minister and the Secretary of State shall not be taken completely by surprise. I know, of course, that they are both quite able to deal with the unexpected, but, if one genuinely hopes that some good will come out of these talks, some preparatory work is essential. I must confess to a fair measure of resentment at the way bin Halim has taken everyone except me into his confidence about the London visit. This may be because, in his permanently inflationary state of peacock pride, he has no time for mere Chargés or because he knows only too well that I do not love him or because his ideas sound fine when he explains them to third parties but would provoke some depressing comment if expounded to me. It is also true that owing to a stupid accident I have had to lie up for a few days and have only just found my feet again.

3. Taking it altogether, it looks as if the big proposal is to be a substantial increase in the Libyan Army. Yesterday morning bin Halim told the Turkish Ambassador that this was the main object of his visit to London. Libya, he claimed, should be given a rôle in free-world strategy and the means whereby to play it. She would, then, he hinted, be able to take her place beside Iraq, Britain's only friend in the Arab world. The Army is certainly in the news. Last week's manoeuvres were voted a great success by everybody. All the officers have been promoted and given several weeks' leave. (General Ricketts, the District Commander in Cyprus, who came over to see the manoeuvres and stayed in my house, told me that they really were quite good). Yesterday morning I received an impressive delegation of United States soldiers, sailors and airmen who have come from the N.A.T.O. to survey Libya's military needs. They are going to have a rough time fending off requests for the latest tanks, aircraft and submarines. I suspect that there is also going to be a lot of discontent on the Libyan side at the ponderous workings of Congressional and War Department financial control. The Libyans want quick results and I cannot say that I thought the head of the mission had a very imaginative approach. What did emerge from our talks, however, was that no one has the remotest idea what the Libyan Army is for. Perhaps you know. In any case, London and Washington had better decide soon.

4. I hope that it may be possible for Ministers and officials to discuss with bin Halim some of the questions I have proposed in despatches. There are many others - such as the Forsyth case about which I am writing by this bag - which may seem trivial to you, but can only be solved by putting personal pressure on bin

/Halim. .....

J.H.A. Watson Esq.,
African Department,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.



Halim. If he can be made to understand that the British tax-payer is not going to go on for ever paying him and his clique to plot against the British, much good will ensue. The political situation here is very uneasy and I have a hunch that this visit may make or break bin Halim. If he comes back from London disgruntled and empty-handed, I suspect that he will join the Nasser mob whole-heartedly in the game of baiting the "colonial" Powers. At the least, he will produce yet another Soviet offer of aid.

5. I am sending a copy of this letter to Pat Stobart at Benghazi.

Yours ever,

Aubrey

(A.S. Halford)

وثيقة رقم JT 1053/59

زيارة رئيس الوزراء الليبي
محضر اجتماع عقد بغرفة وزير الخارجية بوزارة الخارجية
في الساعة الثانية عشرة من يوم ٢٠ يونيو ١٩٥٦

الحضور: رئيس الوزراء الليبي، وزير الخارجية، السفير الليبي، السيد آ دي. دودزباركار، الدكتور م. فكيني، الدكتور سليمان الجربي، السيد دبليو ادجي سي جراهام سفير حكومة صاحبة الجلالة في ليبيا، الدكتور آ. آر. شقلوف، السيد آ. دي. آم. روص، السيد بيت هاردايكر.... الخ

وزير الخارجية: أشار إلى أنه قبل الدخول في مواضيع أخرى يشعر من واجبه أن يلفت انتباه رئيس الوزراء الليبي إلى رسالة استلمها من القائم بالأعمال البريطاني في طرابلس تفيد بصدور مقال في الصحيفة الحكومية في طرابلس تناول اتفاقيتنا لاخلاء منطقة قناة السويس بأسلوب عدائي وتطلع إلى اليوم الذي «تتحرر» فيه جميع الدول العربية من القوات الأجنبية. وجد الوزير من الصعب التوفيق بين هذه المشاعر وتلك التي عبر له عنها رئيس الوزراء خلال اجتماعهما السابق، مؤكداً أن بقية زملائه يشاطرونه الاستغراب لهذه التعبيرات.

رئيس الوزراء الليبي: ذكر أنه على الرغم من أن الصحيفة المذكورة تتلقى بعض المساعدات من الحكومة إلاّ أنها لا تعبر بالضرورة عن آرائها، وأنه وزملاءه يأسفون على لهجة المقال العدائية.. وأن المصريين من وراء هذه الحملة، وأنه سوف يحقق في الأمر.

وزير الخارجية: ذكر أن الرئيس عبد الناصر أكد له شخصياً أن الحكومة المصرية لن تقدم على أي عمل من شأنه أن يضعف الاتفاقية الانجلو - ليبية. كما عبر عن قلقه حول معرفة أهداف ونوايا عبد الناصر الحقيقية، وشكره على رأي رئيس الوزراء الليبي الصريح.

رئيس الوزراء الليبي: أكد أن هدف عبد الناصر الرئيسي هو خير العرب جميعاً وتحرير الأراضي العربية من «الاستعمار». لقد أوضح هو شخصياً لعبد الناصر

أنه في الوقت الذي ترغب فيه ليبيا المحافظة على علاقات ودية مع مصر، فانها لن تستطيع أن تربط نفسها بسياساتها بالكامل، وان نصيحته لوزير الخارجية أن يسعى إلى التوصل إلى تفاهم سياسي مع مصر.

وزير الخارجية: موافق تماما. وأشار إلى أنه لهذا الغرض فقد عقدت حكومة صاحبة الجلالة اتفاقيات حول السودان وإخلاء منطقة القناة ومستقبل القطن ومعدل توازن الاسترليني بالاضافة إلى التقدم بالمساهمة السخية لمشروع السد العالي بأسوان وذلك دون الحصول على أي ردود جدية من الجانب المصري. وتساءل إلى أي مدى يتوقع منا عبد الناصر أن نمشي.

رئيس الوزراء الليبي: يعتقد أن المعضلة الرئيسية بالنسبة لعبد الناصر هي مشاعره الشخصية، فهو يعتبر بريطانيا العظمى هي المحرك الرئيسي لحلف بغداد الذي يعتبره تهديداً لقيادته للعرب، ويود في هذا الخصوص أن يشير للسيد وزير الخارجية بصراحة بأن حكومة جلالة الملكة معتمدة على نوري السعيد أكثر من اللازم. نوري السعيد شخصية سياسية عظيمة ولكن من الخطأ تجاهل عبد الناصر لكونه يملك شعبية واسعة في البلاد العربية لا يملكها نوري. وعلى الرغم من أن موقف عبد الناصر من حلف بغداد قد يبدو غير منطقي إلاّ أن بن حليم يحث حكومة جلالة الملكة أن تستمر بدأب في سياسة ودية بهدف كسب عبد الناصر وتحويله عن موقفه العدواني الحالي، مع اعترافه بأن عبد الناصر لا يمكن أن يكون حليفا. وقد أكد هو نفسه شخصياً لعبد الناصر أن حلف بغداد حلف دفاعي في أصله إلا أن عبد الناصر لا تزال لديه شكوك.

وزير الخارجية: اتفق مع هذا الطرح إلا انه قال أن توجه حلف بغداد هو نحو الشمال بهدف مواجهة الأعمال التخريبية السوفياتية بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة، وانه ليس هناك اتجاه لمحاولة إعادة تنظيم الشرق الأوسط دون أخذ مصر في الاعتبار.. وكل ما يتوقعه هو أن يتوقف عبد الناصر عن الدعاية المعادية لبريطانيا.

رئيس الوزراء الليبي: أشار إلى أنه سيقابل نوري السعيد خلال زيارته للندن لمحاولة تطمين نفسه والعرب الآخرين ان العراق ستظل حليفاً يعتمد عليه في حالة قيام عدوان اسرائيلي. إن اسرائيل هي إحدى القضايا التي تشغل عبد الناصر ولكن لا يمكن تحميله مسئولية الشعور المعادي لبريطانيا في الأردن مثلاً، فهو لم يكن يعلم بأزمة «غلوب» إلا بعد أن حدثت.

وزير الخارجية: يعتقد أن حملة دعائية مصرية معادية لبريطانيا هي التي خلقت

الظرف المناسب لتلك الأزمة، وهو إنما يشكو من الحملات الدعائية.

رئيس الوزراء الليبي: ذكر ان ذلك مشكلة شخصية عند عبد الناصر كما هو الحال مع الدكتاتوريين الآخرين، وأنه تحدث مع عبد الناصر في القاهرة ما بين ١٠ و٢١ إبريل حيث أكد له عبد الناصر رغبته في الاستمرار على علاقة ودية مع الغرب، إلا أن قرار باريس بالسماح بأسلحة لاسرائيل زاد من شكوكه حول الغرب وسيكون موقف عبد الناصر مختلفاً تماماً لو كانت القوى الغربية انتهجت سياسة محايدة تماماً تجاه النزاع العربي الاسرائيلي.

وزير الخارجية: ذكر أنه لم يتم اتخاذ قرار كهذا في باريس وان القوى الغربية تتبع سياسة محايدة، وأن احصائيات تزويد السلاح لاسرائيل والبلاد العربية من قبل الدول الغربية هي في صالح العرب بشكل كبير لدرجة أنه غير مستعد أن يعلن ذلك رسميا لكي لا يؤدي ذلك إلى ضجة للمطالبة بمزيد من الأسلحة لاسرائيل من أجل تحقيق التوازن بين ما استلمته اسرائيل وما استامه العرب. نسبة التعادل ٥ إلى ١ لصالح الدول العربية. وإذا كان عبد الناصر لا يزال يشك في هذا الأمر فإن التصرف المعقول هو أن يواجهنا بذلك بصراحة كي نوضح الأمر ونناقش الاختلافات. وأكد وزير الخارجية أن حكومة صاحبة الجلالة تسعى أن تكون صريحة وواضحة وأنه منذ استلامه الوزارة قد عمل بجد من أجل تنمية علاقات حسنة مع عبد الناصر إلا أنه مضطر إلى الاعتراف بأن جهوده لم تلق أي تجاوب حتى الآن.

رئيس الوزراء الليبي: أشار إلى أنه ألح على عبد الناصر بأهمية العلاقات الجيدة مع الحكومة البريطانية الحالية التي يتزعمها السير انتوني أيدن، وأنه سوف يرسل رسالة أخرى إلى عبد الناصر يوضح له فيها أنه كان مخطئاً فيما يتعلق بما حدث في باريس واقترح أن يقوم السيد وزير الخارجية بزيارة أخرى لعبد الناصر والتحدث معه بصراحة في هذه الأمور.

وزير الخارجية: أشار أنه يأمل أن يأتي الجنرال روبرتسون الموجود حالياً في القاهرة والذي سيقابل عبد الناصر بأخبار مشجعة. وسأل رئيس الوزراء عن رأيه في مدى تغلغل الروس في الحكومة المصرية.

رئيس الوزراء الليبي: استبعد احتمال أن يصبح عبد الناصر شيوعياً واعترف أنه من الصعب تبرير بعض تصرفاته. إن عبد الناصر لديه مستشارين يساريين خطرين

ولكن رئيس الوزراء يعتقد أنه بمجرد أن يستعيد عبد الناصر ثقته في نفسه بعد انتخابات الرئاسة فسيتخلص منهم. إذا استطاعت القوى الغربية أن تجد أساساً للاتفاق مع عبد الناصر فانه بالتأكيد سيقف على الحياد. إن عبد الناصر يعتقد أنه قد فهم الروس وبإمكانه استخدامهم إلا أن هدفه أساساً أن يظل على الحياد وأنه في آخر الأمر يفضل الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي. يعتقد أن عبد الناصر سيظهر مزيداً من الود إذا ما حافظ الامريكان على رفضهم الحالي لتزويد اسرائيل بالمزيد من الأسلحة وهو ما يأمل أن يستمر طالما ظل الرئيس ايزانهاور في الحكم.

وزير الخارجية: أكد مكرراً أنه بذل كل ما في طاقته من أجل تحسين العلاقات مع مصر إلا أنه قلق بالذات حول المحاولات المصرية لاضعاف الوضع في ليبيا.

رئيس الوزراء الليبي: أشار إلى أنه من الصعب أن يضع المرء يده على صعوبات محددة مع المصريين إلا أن الشيء المثير للازعاج هو التأثير الذي بامكان المصريين احداثه من خلال المساعدات التي يقدمونها في التعليم والتدريب العسكري. لقد كانت العروض المصرية التي كانت مدعومة لأغراض سياسية مغرية للغاية في الظاهر ولكنها ستكون خطيرة على المدى الطويل.

وزير الخارجية: استفسر عما إذا كان السيد رئيس الوزراء يعتقد أن المصريين يعملون في ليبيا بتعاون مع الروس.

رئيس الوزراء الليبي: أكد أن هناك تعاون ولكنه يعتقد أن الخطر قد قل عن أشهر ماضية خاصة بعد أن اتخذ هو عدداً من الاجراءات للحد من النشاطات الدعائية للبعثتين المصرية والروسية. إذا كان المصريون يتحركون كطليعة للتغلغل الروسي فإن الأمر سيكون على قدر كبير من الخطورة وسبباً رئيسياً للشك في النشاطات المصرية القائمة.

وزير الخارجية: أشار إلى أن هذا الاحتمال خطير جداً فيما يتعلق بتدريب الجيش الليبي.

رئيس الوزراء الليبي: أشار الى أن ذلك هو السبب الرئيسي الذي دفعه للمطالبة بالمزيد من المساعدات البريطانية وبعدد كبير من الأماكن في «ساندهيرست» للطلبة العسكريين الليبيين على وجه الخصوص، وأنه لا يرغب في تدريب أي ضباط ليبيين آخرين في مصر.

السيد واتسن: أشار إلى أن هناك صعوبات عملية لا يمكن التغلب عليها في ساندهيرست وأنه يبدو أن فكرة وزير الخارجية بانشاء كلية عسكرية في ليبيا مشجعة أكثر.

وزير الخارجية: ذكر أن هناك احتمالات أخرى مثل الالحاق بالوحدات البريطانية.

رئيس الوزراء الليبي: كرر أنهم اضطرّوا إلى الاخذ بالاعتبار العروض المغرية من مصر، فقد جربوا تدريب ضباط في العراق وتركيا ولكن التجربة كانت مخيبة للآمال وخاصة في تركيا. إنهم يعتقدوا أنهم يستحقوا المزيد من حلفائهم ولم يكن هناك قضية تدريب الضباط الليبيين فقط وإنما هناك قضية توفير التعليم الجامعي للشباب الليبي.. وفي هذا المجال أيضاً قدم المصريون شروطاً مغرية حيث بامكانهم تعليم الطالب الواحد في مصر مقابل ١٥ جنيه استرليني في الشهر. كما برزت مشكلة أخرى فيما يتعلق بالموظفين في المدارس والجامعات حيث كان ما قدمه لهم حلفاؤهم أقل بكثير مما تقدمت به مصر وبكل سرور. أنه يسعى إلى توظيف مدرسين عرب آخرين في الجامعة الجديدة ويأمل في الحصول على بعض الامريكان كذلك.. وعبر عن شكره على المدرس الانجليزي الوحيد.

<u>VISIT OF LIBYAN PRIME MINISTER</u>

Registry No. JT1053/59

<u>Record of meeting held in the Secretary of State's room in the Foreign Office at</u> ~~noon~~ <u>12 o'clock on June 20, 1956.</u>

~~Top Secret~~
Secret
~~Confidential~~
~~Restricted~~
~~Open~~

Draft. record

~~Present:~~

Libyan Prime Minister	Secretary of State
Libyan Ambassador	Mr. A.D. Dodds-Parker
Dr. M. Fikeni	~~Mr. C. Pitt Hardacre~~
Dr. Suleiman Jerbi	Mr. W.G.C. Graham, H.M. Ambassador in Libya
Dr. A.R. Shagluf	Mr. A.D.M. Ross
Mr. C. Pitt Hardacre	Mr. P.F. Hancock
	Mr. A.D. Peck, Treasury
	Mr. J.H.A. Watson

Mr. R.C. Blackham - Secretary

<u>The Secretary of State</u> ~~said that before starting on other business he felt obliged to~~ drew the [Libyan] Prime Minister's attention to a message he had received from H.M. Chargé d'Affaires in Tripoli, [This] ~~reporting~~ [reported] the appearance of an article in the Government controlled newspaper in Tripoli, [which referred] ~~referring~~ in offensive terms to our agreement to evacuate the Canal Zone, and look~~ing~~[ed] to the time when all Arab countries would be "free[d]" ~~of~~ [from] foreign troops. He found these sentiments difficult to reconcile with those which the Prime Minister had expressed to him at their previous meeting, and was sure his colleagues would share his ~~disappointment~~ [surprise].

<u>The Libyan Prime Minister</u> said that, though the paper in question was to some extent subsidised by the Government, it did not necessarily represent their view. His colleagues and he ~~had~~ regretted the ~~inference~~ [appearance] of this article; this [kind of] campaign was being ~~investigated~~ [instigated] by the Egyptians. [He would investigate.] <u>The Secretary of State</u> said that Colonel Nasser had personally promised him that

/the

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

BFM 22/VI
Private Sec. (Mr. Graham) forward

the Egyptian Government would do nothing to undermine the Anglo/Libyan Treaty. He was concerned to know what Colonel Nasser's real aims and objects were, and would be grateful for the Libyan Prime Minister's frank opinion.

The Libyan Prime Minister said that he thought Nasser's principal aim was the ~~satisfaction~~ of Arab ~~aspirations~~ and the liberation of Arab territory from "colonization". He personally had made it clear to Nasser that, while the Libyan Government wished to maintain friendly relations with Egypt, they ~~cannot~~ identify themselves completely with her policies. The Secretary of State pointed out that H.M.G. had made agreements over the Sudan ~~and~~ over the evacuation of the Canal Zone, and had offered to contribute generously to the High Aswan Dam, without any real response from the Egyptian side. He wondered how far Nasser expected us to go. The Prime Minister thought that the prime difficulty with Nasser was his personal feelings; he ~~regretted~~ Great Britain as the instigator of the Bagdad Pact, which he saw as a threat to his leadership of the Arabs. ~~The Prime Minister~~ wanted to suggest frankly to the Secretary of State that H.M.G. were relying too much on Nuri Pasha. It was ~~in his opinion~~ a mistake to ~~place great faith in him and~~ neglect Nasser, as the latter was very popular in all Arab countries, while Nuri was unpopular. Though Nasser's attitude to the Bagdad Pact might seem unreasonable, ~~Mustafa Bey~~ urged that H.M.G. should persevere in a policy of friendship with the aim of ~~making a friend out of~~ Nasser; ~~for~~ he recognised that he could never be an ally. He personally had assured Nasser that the Bagdad Pact was defensive

/in

His advice to the Secretary of State was to try & reach a political understanding with Egypt.

Nuri was a great statesman, but

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

in character, but He was still suspicious.

The Secretary of State agreed that the Bagdad Pact looked northwards; its purpose now was to counter Soviet subversion rather than a direct military attack. There was no questio[n] of trying to organise the defence of the Middle East without Egypt. All he expected was that Nasser should stop active anti-British propaganda. The Libyan Prime Minister said that he was meeting Nuri during his London visit to try to assure himself and the other Arabs that Iraq would be a reliable ally in case of Israeli aggression. This was Nasser's main preoccupation: but he was not responsible for anti-British feeling in Jordan, and unaware of the Glubb crisis until it happened. The Secretary of State considered that an Egyptian propaganda campaign had created the conditions for the crisis. It was the propaganda of which he complained. The Libyan Prime Minister said that this was a personal problem with Nasser as with other dictators. He had talked with him in Cairo between April 10 and April 21, and Nasser had confirmed his desire to remain on friendly terms with the West. The Paris decision to release arms to Israel had aggravated his suspicions of the West. Nasser's policy would be very different if the West would adopt a strictly neutral attitude towards the Arab-Israeli quarrel.

The Secretary of State said that no such decision had been taken in Paris. The Western powers were following a neutral policy: indeed the figures of arms deliveries to Israel and the Arab countries by Western nations were so greatly in favour of the Arabs that he was unwilling to reveal them publicly lest there should

should be a clamour for further deliveries to Israel to balance what the Arabs had already received. The proportion was about 5 to 1 in favour of the Arab countries. If Nasser still had suspicions on this point, the reasonable thing to do would be to put them frankly to us so that we ~~can~~ [explain the position and] discuss our differences. [The S of S said that] H.M.G. want[ed] to be frank and straightforward, and, since assuming ~~the~~ his present office, he had worked hard to foster good relations with Nasser, but [he] was forced to recognise that his efforts had so far met with no response.

The Libyan Prime Minister said that he had urged upon Nasser the importance of good relations with the present British Government led by Sir Anthony Eden. He would send a further message to Nasser, showing him that he was mistaken about what had happened in Paris. He suggested that the Secretary of State should pay Nasser another visit and talk over things frankly. The Secretary of State said he was hoping that General Robertson, who was now in Cairo and would see Nasser, would bring back some encouraging news. He asked the Prime Minister ~~whether~~ [how far] he considered that the Russians had penetrated the Egyptian Government. The [Libyan] Prime Minister discounted the possibility that Nasser would go Communist, but admitted that some of his actions were not easy to explain. He had dangerous Left Wing advisers, but [the Prime Minister] thought that ~~when~~ [once] Nasser was sure of himself after the presidential elections, he would get rid of them. If the Western powers could find a basis of agreement with Nasser, he would certainly stay neutral. ~~He thinks~~ [He Nasser thought that] he ~~understands~~ [understood] the Russians and could use them, but his aim ~~is~~ [was] essentially to remain neutral, and in the last resort he [would] prefer~~s~~ the United States to the Soviet Union. If the

/Americans

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

Americans maintained their present refusal to supply any further arms to Israel, which he hoped would be the case as long as President Eisenhower remained in power, he thought Nasser would become more friendly. The Secretary of State repeated that ~~he had done his best~~ (to improve relations with Egypt) but was particularly concerned by Egyptian attempts to undermine the position in Libya. The Libyan Prime Minister said that it was difficult to put ones hand on specific ~~differences~~ difficulties with the Egyptians. The sinister thing was the influence which they exercised through their assistance in education and army training. Egyptian offers, which were subsidised for political reasons, were very attrative on the surface, but would be dangerous in the long run. The Secretary of State enquired whether the Prime Minister believed that the Egyptians were working in collaboration with the Russians in Libya. The Libyan Prime Minister ~~admitted~~ confirmed that there was collaboration, but thought that the danger was less than some months ago, more particularly since he had taken measures to curb the propaganda activities of the Egyptian and Soviet missions. If the Egyptians were to act as an avant garde for Russian infiltration this would be most perilous, and was the main reason for ~~their~~ suspicion of present Egyptian activities. The Secretary of State thought that this possibility ~~arose very clearly~~ was most serious in connexion with the training of the Libyan army. The Libyan Prime Minister said this was precisely why he had asked for British assistance and in particular for a large number of vacancies at Sandhurst for Libyan cadets. Mr. Watson said that there were almost insuperable physical difficulties at Sandhurst: the Secretary of State's idea of a military school in Libya seemed more hopeful. The

/Secretary

warned the Egyptian Embassy against such tactics and had

He wanted to train no more officers in Egypt.

Secretary of State mentioned that there were other possibilities, including attachment to ~~all~~ British units.

The Libyan Prime Minister repeated that they had to take account of very attractive offers from Egypt. They had tried to train officers in Iraq and Turkey, but the experience had been a disappointment, particularly in Turkey. They felt entitled to expect more from their allies: not only was there the problem of training officers, but of giving university education to young Libyans. Here also the Egyptians offered attractive terms. They could ~~train an officer~~ educate a student for £5 a month in Egypt ~~and £15 a month per university student~~ offered to them. A similar problem arose, ~~however~~ moreover, over staffing schools and universities; what their allies had to offer was much less favourable than ~~that~~ what Egypt could give, and give willingly. He was ~~anxious~~ trying to recruit some non-Egyptian Arab teachers for the new University, and hoped also to get some Americans: he was grateful for the one Englishman.

RCB.

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

برقية رقم JT/1053/74
مذكرة:

الاتفاقية حول المساعدات المالية بين ليبيا وبريطانيا

أثناء المناقشات التي دارت بين السيد مصطفى بن حليم رئيس وزراء المملكة الليبية المتحدة، والسيد «سلوين لويد» وزير الدولة للشئون الخارجية لحكومة جلالة الملكة، أبلغ وزير الخارجية رئيس الوزراء الليبي، الذي أبدى رغبة حكومته في تطوير حجم القوات المسلحة الليبية وزيادة عدد أفرادها، أبلغه بأن حكومة المملكة المتحدة سوف تقدم المساعدات اللازمة لهذا التطوير حالما تتوفر نتائج الدراسة الفنية من الطرفين. وسوف تشتمل هذه المساعدات على توفير المعدات والمؤن، وتسهيلات للتدريب وامكانية استعمال المنشآت والقواعد العسكرية البريطانية الموجودة في ليبيا.

كما أخذت حكومة جلالة الملكة في اعتبارها رغبة الحكومة الليبية في إنشاء قوة بحرية وقوة جوية، ووافقت الحكومتان على أن تلتقي مجموعة من الخبراء من البلدين في أقرب فرصة ممكنة لدراسة المطالب الليبية، وسوف تشتمل هذه الدراسة على النواحي المالية والعسكرية.

وأضاف السيد «سلوين لويد» أنه بالنسبة إلى عجز الميزانية الليبية فإن حكومة جلالة الملكة وافقت على تقديم مساعدة مالية إضافية هي رهن تصديق البرلمان عليها- قيمتها ٢٥٠ ألف جنيه استرليني لعام ١٩٥٧/٥٦ و٥٠٠ ألف جنيه استرليني لعام ١٩٥٨/٥٧.

بالاضافة إلى ذلك فقد وافقت حكومة جلالة الملكة على تحويل المبالغ المتوفرة لديها للحكومة الليبية خلال العام ١٩٥٨/٥٧ والتي قد تصل إلى ٢٥٠ ألف جنيه استرليني - كأقصى حد - وذلك نتيجة التأجيل في إخلاء معسكرات غرب درنة من قبل القوات البريطانية.

وقد توصّل الطرفين إلى اتفاق على هذه الأسس.

٢٩ يونية ١٩٥٦.

أعرب رئيس الوزراء الليبي عن رغبة حكومته في تطوير الجيش الليبي وزيادة حجمه. ولقد أبدت الحكومة البريطانية استعدادها وأعطت وعودها لتقديم المساعدات اللازمة لهذا التطوير حالما تتوفر نتائج دراسة هذا الموضوع من كلا الطرفين (الليبي والبريطاني)، وسوف تشتمل هذه المساعدات على توفير المعدّات والمؤن والتسهيلات اللازمة للتدريب. وامكانية استعمال المنشآت العسكرية البريطانية الموجودة في ليبيا.

كما أخذت حكومة جلالة الملكة في الاعتبار رغبة الحكومة الليبية في إنشاء قوة بحرية وقوة جوية، وعليه فقد وافقت الحكومتين على أن تلتقي مجموعة من الخبراء من البلدين في أقرب فرصة ممكنة لدراسة المطالب الليبية. وسوف تشتمل هذه الدراسة على النواحي المالية والعسكرية.

AGREED MINUTE

During the conversations held between Sayed Mustafa Ben Halim, Prime Minister of the United Kingdom of Libya, and Mr. Selwyn Lloyd, Her Majesty's principal Secretary of State for Foreign Affairs, the Foreign Secretary informed the Libyan Prime Minister, who had expressed the desire of his government to increase the size of the Libyan Army, that the United Kingdom Government would give assistance towards this expansion and, subject to technical examination by both sides, would help over the provision of equipment and training facilities and the use of British installations in Libya. Her Majesty's Government took note of the Libyan Government's desire to form a Navy and an Air Force and both Governments agreed that experts from the two countries should meet at the earliest possible moment to examine Libya's requirements. It is understood that these examinations should cover both the financial and military aspects.

Mr. Selwyn Lloyd further stated that as regards the Libyan budget deficit, Her Majesty's Government agree to make available, subject to Parliamentary approval, extra assistance of £250,000 in 1956/7 and of £500,000 in 1957/8. In addition Her Majesty's Government will transfer to the Libyan Government any saving effected during 1957/8, up to a maximum of £250,000, as a result of the postponement of the evacuation of Derna West Barracks by the British Army.

The two parties reached agreement on this basis.

June 29, 1956.

ARMED FORCES

The Libyan Prime Minister expressed the desire of his Government to increase the size of the Libyan Army. The U.K. Government promised to give assistance towards this expansion and subject to technical examination by both sides will help over the provision of equipment and training facilities and the use of British installations in Libya.

2. H.M.G. took note of the Libyan Government's desire to form a Navy and an Air Force and both Governments agreed that experts from the two countries should meet at the earliest possible moment to examine Libya's requirements.

3. It is understood that these examinations should cover both the financial and military aspects.

الجزء المظلّل يمثل «شريط أوزو» الذي كان سيرجع إلى ليبيا حسب معاهدة روما ٧/١/١٩٣٥ لولا أن ايطاليا نقضت تلك المعاهدة ورفضت التصديق عليها.

الملحق ٢٠

خطاب وزير الخارجية الايطالي في ١٧/١٢/١٩٣٨
والرد الفرنسي عليه (أنظر الملحق رقم ٢١)

الخطاب الايطالي

La note italienne du 17 décembre 1938 et la réponse française

LA NOTE DE ROME

Voici le texte de la note adressée le 17 décembre 1938, par le comte Ciano, ministre des affaires étrangères d'Italie, à M. François-Poncet, ambassadeur de France à Rome:

Monsieur l'ambassadeur,

Dans la conversation du 2 courant, Votre Excellence m'a exprimé le désir du gouvernement français de savoir si le gouvernement italien considérait comme encore en vigueur les accords italo-français du 7 janvier 1935 et si ces accords pouvaient, à son avis, servir encore de base aux relations franco-italiennes.

J'ai répondu à Votre Excellence que la question avait un caractère et une importance trop réels pour que je puisse sur-le-champ lui donner une réponse définitive, qui nécessitait un examen approfondi.

J'ai maintenant l'honneur de vous faire connaître ce qui suit et qui confirme ce que je vous ai dit alors à titre personnel.

Les accords italo-français du 7 janvier 1935 sont constitués, comme le sait Votre Excellence, par un traité relatif au règlement des intérêts réciproques en Afrique et par une série d'actes qui y sont étroitement liés.

L'article 7 du traité établit que celui-ci sera ratifié et subordonne son entrée en vigueur à l'échange des ratifications. Or cet échange n'a jamais eu lieu. On a bien entamé immédiatement après les signatures les procédures constitutionnelles préparatoires à la ratification, mais celle-ci n'a jamais été effectuée. On n'a même jamais commencé les négociations pour la stipulation de la convention spéciale concernant la Tunisie, convention qui — d'après l'article premier du traité — aurait dû entrer en vigueur à la même date que le traité lui-même.

Le traité italo-français pour le règlement des intérêts réciproques en Afrique n'a donc jamais été parachevé.

Comme on le sait les accords de 1935
ment de toute une serie de questions
l'Italie et la France et a instaure
rapports de confiante collaboratic
l'Italie par les accords de 1935 con
bles sacrifices tant en ce qui conce
des Italiens en Tunisie que pour ce q
tient de l'article 13 du pacte de
compted d'une equitable comprehension
de la France relativement aux neccesi
en Afrique orientale.

Or l'attitudes adoptee par la Franc
trainte par l'action du Negus a resou
leme de ses rapports avec l'Ethiopie
fut certes pas conforme a son intent
fait opposee. Qu il suffise de se re
soinici de les evoquer a nouveau - au
ments qui se sont deroules depuis 193

Les accords du 7 janvier 1935, qui du
a exection comme Votre Excellence a p
tion du 2 courant se sont ainsi vide
peuvent evidemment pas etre considere
vigueur.

Ils sont meme historiquement depasse

Dans leur ensemble, ils so rapportaie
generale qui a ete rapidement deborde
suivi l'application des sanctions.
l'Empire a cree de nouveaux droits et
importance fondamentale.

Dans ces conditions, et dans l'intere
les rapports italo-francais ne saurai
l'heure presente, les accords de 1935
les ameliorer, il est evident que
examines a nouveau, d'un commun acco
ments.

Veuilles agreer etc.

الرد الفرنسي

LA REPONSE FRANÇAISE

Voici le texte de la réponse adressée le 25 décembre par M. André François-Poncet au comte Ciano :

Rome, le 25 décembre 1938.

Monsieur le ministre,

Par sa lettre du 17 décembre, Votre Excellence a bien voulu me faire savoir que, de l'avis du gouvernement royal, les rapports franco-italiens ne sauraient avoir pour base à l'heure présente les accords de 1935.

Votre Excellence estime devoir appuyer cette opinion d'observations de caractère à la fois juridique et politique. D'une part, le traité franco-italien pour le règlement des intérêts réciproques en Afrique n'a jamais été parachevé, les négociations pour la stipulation de la convention spéciale concernant la Tunisie, qui devait entrer en vigueur à la même date que le traité, n'ayant pas été entreprises.

D'autre part, les événements politiques survenus depuis 1935, et notamment l'attitude de la France dans l'affaire d'Ethiopie, auraient « vidé de leur contenu » ces accords qui se trouveraient aujourd'hui « historiquement dépassés ».

Sans vouloir discuter les conséquences que peut comporter une telle communication, mon gouvernement se doit de formuler les constatations suivantes :

1° Les accords du 7 janvier 1935, qui ont établi la base du règlement de tous les différends subsistant entre la France et l'Italie et qui avaient pour objet d'assurer le développement de leurs relations amicales ont été approuvés à l'unanimité moins neuf voix par le Parlement français des 22 et 26 mars 1935. Si les ratifications n'ont pu en être échangées par suite d'un ajournement de l'établissement de la convention tunisienne qui devait précéder cet échange, la France n'est pas responsable de l'appréciation des circonstances qui ont amené l'Italie à souhaiter elle-même cet ajournement.

Au surplus, avant même leur ratification, ces accords ont reçu, de la part de la France, au seul bénéfice de l'Italie, un commencement d'application, puisque, anticipant sur l'exécution de l'un de ses engagements, le gouvernement français a assuré la cession effective, par le groupe français de la compagnie concessionnaire du chemin de fer de Djibouti à Addis-Abeba, de [illegible] actions de cette société à un groupe italien.

Du côté même des représentants italiens, dans les négociations franco-italiennes qui se sont déroulées à Paris en 1937 pour l'aménagement des règlements économiques prévus en Afrique orientale, les accords de Rome ont été considérés comme suffisamment acquis pour être fréquemment invoqués comme référence de base.

Et récemment encore, le 18 mai 1938, examinant avec le chargé d'affaires de France le programme de négociations soumis au gouvernement italien le 22 avril 1938, Votre Excellence, tout en faisant quelques observations de forme, n'a élevé aucune objection de principe à la mise en œuvre des accords africains du 7 janvier 1935 qui se trouvait suggérée sous les points 9, 10 et 11 de ce programme. Elle a même précisé que, en ce qui concernait la convention tunisienne, le Palais Chigi n'envisageait pas de changement substantiel au texte proposé par le gouvernement français, texte dont M. Blondel a pourtant fait observer qu'il était tiré des accords de 1935. Aucune considération politique ne s'opposait donc alors, dans la pensée du gouvernement italien, au maintien de ces accords.

2° Aucun acte politique du gouvernement français n'a jamais pu être invoqué, depuis cette époque, pour justifier un changement des dispositions manifestées par le gouvernement royal. Le gouvernement français a pris au contraire toutes les initiatives qui lui avaient été représentées comme de nature à faciliter l'amélioration des rapports entre les deux pays.

Le 12 mai 1938, le gouvernement français adoptait à Genève la position de principe qui devait lui assurer sa liberté d'action pour la reconnaissance de la souveraineté italienne en Ethiopie. Quelques mois plus tard, le 12 octobre, il accréditait un ambassadeur auprès de Sa Majesté le roi d'Italie, empereur d'Ethiopie.

3° Quant au fait antérieur de l'attitude observée par la France au regard de l'affaire d'Ethiopie, le gouvernement italien n'a jamais ignoré les données générales et constantes de la politique française avec les obligations internationales qu'elle comportait. Elles ont toujours été loyalement rappelées, en temps opportun, au gouvernement italien par le chef du gouvernement français, M. Pierre Laval, qui dirigeait, alors, la politique extérieure de la France.

Mais le gouvernement italien sait dans quel esprit cette politique a été conduite par le gouvernement français. M. Mussolini a bien voulu exprimer, à plusieurs reprises, à l'ambassadeur de France, pendant l'évolution de la procédure en cours à Genève, toute son appréciation de l'action modératrice de la France et de l'effort constant de la délégation française pour concilier, autant que possible, le respect des obligations du pacte et le ménagement de l'amitié franco-italienne.

Le gouvernement français a tenu à rappeler ces faits à Votre Excellence en lui accusant réception de sa communication.

رسالة من وزير الخارجية البريطاني
إلى السفير الفرنسي في لندن مسيو ريني ماسيغلي

١٥ يونية ١٩٥١

يشرفني ـ نيابة عن حكومة صاحب الجلالة ـ أن أقدم اليكم التعهدات التالية:

١ـ توافق حكومة صاحب الجلالة على أن تسعى بقدر الإمكان، وفي إطار دولة ليبيا القادمة، إلى الحفاظ على الوضع الفرنسي في فزان، وبقدر ما يعني ذلك ـ على وجه الخصوص ـ وجود مستشارين فرنسيين قد تستمر فزان في حاجة إلى خدماتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطبية والاجتماعية والثقافية.

كما تتعهد حكومة صاحب الجلالة أنه في حالة تأثر الوضع الفرنسي (المشروح بعاليه) في أي مجال من المجالات المذكورة كنتيجة للتطور السياسي لليبيا بألاّ تتولاّه هي نفسها مباشرة أو عن طريق طرف ثالث... وسوف تحرص ـ في تلك الحالة ـ على إشراك مستشارين فرنسيين مع الحكومة الليبية في القضايا المتعلقة بفزان.

٢ ـ إن حكومة صاحب الجلالة لا تتوقع أن التجارة الفرنسية مع ليبيا أو الأراضي الخاضعة للقانون الفرنسي في شمال افريقيا، أو موقف الحكومة الليبية من الاستثمارات الفرنسية سوف تتأثر سلبيا بدخول ليبيا كعضو مستقل في منطقة الاسترليني.

في حالة أن مشاكل ميزان المدفوعات تفرض على بريطانيا التشديد في سياسات الاستيراد والعملة نحو فرنسا، فمن الطبيعي أن ليبيا (في تحديد مدى مواكبتها للمملكة المتحدة). سوف تأخذ ـ بوجه الإعتبار ـ ظروفها الخاصة وبالذات أي علاقات خاصة أو تقليدية لها مع فرنسا والأراضي الخاضعة للقانون الفرنسي في شمال افريقيا.

٣ ـ توافق حكومة صاحب الجلالة على أن يكون لفرنسا ممثلاً في الهيئة التي ستقام لإصدار العملة الليبية وإدارتها.

٤ ـ إن حكومة صاحب الجلالة تدعم فكرة إبرام اتفاقية مرضية للطرفين بين طرابلس وتونس.

ولقد أفهمت أن الحكومة الفرنسية بعد أخذها علماً بهذه الضمانات فإنها (فرنسا) لا تعارض في إدخال ليبيا في منطقة الاسترليني أو دعم ميزانية ليبيا الاتحادية من قبل حكومة صاحب الجلالة وحدها.

التوقيع
كينيث ...
(عن وزير الخارجية)

رسالة من الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية سير وليام سترانغ
إلى السفير الفرنسي في لندن.

١٥ يونيو ١٩٥١.

أشكرك على رسالتك المحررة بتاريخ اليوم والتي تخبرني فيها بأن الحكومة الفرنسية تنوي أن تعرض على الحكومة الليبية فكرة تعيين مستشار فرنسي للإدارة الاتحادية الليبية يرجع إليه في جميع القضايا ذات الأثر ـ المباشر أو غير المباشر ـ على الحياة الاقتصادية في فزان.

أود أن أؤكد أن حكومة صاحب الجلالة توافق على مساندة تقديم هذا العرض للحكومة الليبية.

توقيع
الوكيل الدائم

15th June. 1951.

OUTFILE

I have the honour to give you the following assurances on behalf of His Majesty's Government:-

1. His Majesty's Government agree to encourage, as far as possible and within the framework of the future Libyan State, the maintenance of the French position in the Fezzan, in particular insofar as this derives from the presence of French advisers whose services the Fezzan may continue to require in the political, economic, military, medical, social and cultural fields.

In case this position were to be compromised in one or more or all of these fields as a result of the political evolution of Libya, His Majesty's Government agree not to assume it themselves either directly or through a third party. In that event His Majesty's Government would view favourably the association of French advisers with the Libyan Government for questions of concern to the Fezzan.

2. His Majesty's Government do not expect that Libya's trade with France and the territories under French jurisdiction in North Africa or the attitude of the Libyan Government towards French capital investments would be adversely affected by Libya's intry into the Sterling Area as a fully independent member of this area.

/ If

His Excellency
Monsieur René Massigli, G.C.V.O., K.B.E.

If balance-of-payments difficulties obliged the United Kingdom to tighten her Import Control and Exchange Control policies towards France, Libya would of course (indeciding how far she could follow the United Kingdom) have to take account of her own particular circumstances, notably any special or traditional relations with France and the territories under French jurisdiction in North Africa.

3. His Majesty's Government agree that France should be represented on the Authority which is to be set up to issue and manage the Libyan currency.

4. His Majesty's Government favour the conclusion of a commercial agreement between Tripolitania and Tunisia, satisfactory to both parties.

I understand that the French Government having taken note of these assurances will not oppose the inclusion of Libya in the Sterling Area or the support of the Libyan federal budget by His Majesty's Government alone.

Believe me,
My dear Ambassador,
Yours sincerely,

(Sgd.) Kenneth Younger

Registry
No

Top Secret.
Secret.
Confidential.
Restricted.
Open.

Draft Letter

French Ambassador

From Sir William Strang

OUTFILE

15th June, 1951

(   )

Thank you for your letter of today's date in which you informed me that the French Government intend to propose to the Libyan Government that a French adviser, whose advice would be asked on all matters directly or indirectly affecting the economic life of the Fezzan, should be appointed to the federal administration of Libya.

I wish to confirm that His Majesty's Government agree to support this approach to the Libyan Government.

W.S.
15/6

مناقشة في مجلس الجمهورية (الفرنسي)
١٩٥٠/٣/١٦

جرت مناقشة في مجلس الجمهورية في ١٩٥٠/٣/١٦ رداً على سؤال شفوي بشأن فزان أثاره السيد ريمون درون (تجمع الشعب الفرنسي) (١٨). ووجه عضو مجلس الشيوخ السيد درون، حديثه إلى السيد روبير شومان منتقداً بشدّة القرار (٢٨٩)[١] الذي يُلحق ضرراً بالغا بالمصالح الفرنسية ويتعارض مع إرادة شعب فزان، وطالب بالحاق غدامس بتونس وغات سردلس بجنوب الجزائر. وقد أعرب السادة لوق دوران ـ دوڤيل وغراسار (تجمّع الأحزاب اليسارية الجمهورية) وبوارون (حزب الحرية الجمهوري) عن دعمهم للسيد درون.

وأشار السيد روبير شومان (وزير الخارجية) في ردّه، إلى معاهدة باريس التي تلزم فرنسا بالاحتكام إلى الجمعية العامة. وأكدّ علاوة على ذلك أن إرادة الشعوب المعنية هي العنصر الأهم وأن الجمعية العامة لا يمكنها إرغام فزان على الاتحاد مع برقة وطرابلس إن هو اعترض على ذلك «ممّا يعني أن احتمال صدور مقررات مواتية لمصلحة بلدنا ما زال هو الأرجح».

واعتمد مجلس الجمهورية في أعقاب ذلك مشروع قرار يدعو الحكومة إلى استخدام نفوذها للتوصل إلى حل «يتوافق مع تطلعات الشعوب ومع المصالح الفرنسية، فيما يتعلق بوجه خاص بالمسألتين التاليتين:

١ـ مصير فزان.

٢ـ مصير مقاطعة غدامس ومنطقة غات/ سردلس.»

---

١ ـ قرار هيئة الأمم باستقلا ل ليبيا

DEBAT AU CONSEIL DE LA REPUBLIQUE
16.3.50

Un debat eut lieu au Conseil de la Republique le 16 mars 1950, a la suite d'une question orale de M. Raymond Dronne (A.D.R.-R.P.F.) (18) sur le Fezzan. S'adressant a Robert Schulman, le senateur critiqua vivement la resolution 289 qui lesait gravement les interets francais et allait a l'encontre de la volonte de la population fezzanaise. Il reclama le rattachement de Ghadames a la Tunisie et de Ghat-Serdeles au Sud-algerien. M. Dronne fut appuye par MM. Luc Durand-Reville, Grassard (R.G.R.) et Boisrond (P.R.L.).

Robert Schuman, dans sa reponse, invoqua le traite de Paris qui obligeait la France a s'en remettre a l'Assemblee generale. Il souligna cependant que l'element decisif etait la volonte des populations concernees et que si le Fezzan s'opposait a l'union avec la Cyrenaique et la Tripolitaine, l'Assemblee generale ne pourrait l'y contraindre. "Nous gardons ainsi toutes les chances pour que les desicions soient amenagees dans un sens favorable a notre pays" (19).

Finalement, le Conseil de la Republique adopta une proposition de resolution invitant le gouvernement a user de son autorite afin d'arriver a une solution qui soit "conforme aux voeux des populations et aux interets francais, notamment sur les deux points suivants: 1) le sort du Fezzan proprement dit, 2) le sort de la circonscription de Rhadames (20) et de la region de Rhat-Serdeles".

(103.1 / 14/54)
No. 24..

CONFIDENTIAL



British Legation in Libya,
BENGHAZI.
February 17, 1954.

JT10317/12 JT10317/8

Sir,

I have the honour to refer to my telegram No. 29 of the 15th of February, 1954 on the subject of the position of the proposed Franco-Libyan treaty or agreement.

2. When I came to Benghazi on my return from vacation leave, I found the question as to whether the Libyan Government should conclude a treaty or agreement which would give France rights or facilities in the Fezzan to be well to the fore in both official and unofficial circles. The acceptance of the resignation of the Libyan Prime Minister a few days ago has distracted attention elsewhere for the moment but I anticipate that, as soon as the new Council of Ministers has settled down to work, relations with France will once more become an urgent issue.

3. At a talk on the 13th of February, 1954 with Omar Pasha Mansur, the President of the Senate, and Fathi Kekhia, then Minister of Justice, they both said that, in the present state of public opinion in Libya, it would be impossible to secure the acceptance of any form of agreement between Libya and France. Fathi Kekhia then asked whether Great Britain, as Libya's ally, could not assist in getting the French forces and influence out of the Fezzan.

I reacted against this proposition strongly and said that such action by Her Majesty's Government was out of the question. I pointed out that Great Britain was the ally of France as well as of Libya and could not afford to quarrel with the former over the Fezzan. I apologised for the bluntness of my reply saying that I would be rendering them an ill service by leaving them in any doubt as to Great Britain's attitude towards this matter.

4. The/

The Right Honourable
Anthony Eden, M.C., M.P.,
etc., etc., etc.,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

4. The next person to mention the problem to me was Mohamed Saqizli, then Head of Royal Diwan and now Prime Minister designate. He asked me if I thought that France had any colonial aspirations with regard to the Fezzan. I expressed the view that the interest of the French Government in the Fezzan was to prevent that territory being used as a base for activities against neighbouring French colonial territories but that France could not have any territorial ambitions in the Fezzan itself. Mohamed Bey said that there was no hope of getting a treaty of alliance with France and a military annex on the lines of those with Great Britain accepted by the Libyan public at present but it might be possible, although difficult, to secure the acceptance of a Franco-Libyan treaty of amity which granted to the French forces facilities of communication across the Fezzan.

5. About the same time, Ibrahim Shelhi, Nazir of the Royal Household, indulged in an outburst of anti French sentiments when a member of my staff mentioned that I had travelled back to Libya via Tunis.

Abdu Rahman Gelhud, a Tripolitanian deputy, also made the proposal to a member of my staff that Great Britain, as Libya's ally, was bound to assist her against the French in the Fezzan.

Mahmoud Muntasser, when I spoke to him on the subject, said that he was genuinely anxious to secure some agreement between Libya and France but that he was opposed by some of the Council of Ministers and faced with a public generally hostile to the idea.

6. As reported in my telegram under reference, the Cyrenaican press is opposing any form of agreement between Libya and France. The general public seem to feel that, now that Great Britain is bound to Libya by a treaty, the importance of securing agreements with the other western powers has diminished; that some sort of agreement with the United States of America will emerge in due course but that it is not necessary or desirable for Libya to have a formal agreement with the country which is oppressing the Moslems of North Africa.

~~Mahmoud Muntasser was personally~~ in favour of an accord with the French both because he had committed himself with my French colleague and probably

/because



because he believed that French influence in the Fezzan would check the territorial ambitions of the Seif el Nasr family with regard to the Sirte region of Tripolitania. He was, however, opposed by two influential colleagues, Fathi Kekhia and Dr. Ali Aneizi.

Mohamed Saqizli, the Prime Minister designate, seems, as you will have seen, to be well disposed to the idea of an agreement with the French but it will be some time before he will be able to give attention to the problem.

7. Apart from my negative reaction to any idea of Great Britain assisting Libya against France, I have advised against the creation of a crisis and suggested that efforts should be made to dispose of the American Base agreement first in the hope that the unpopularity of France may have diminished in the meanwhile. This policy will necessitate the extension of the interim arrangements with France when they expire at the end of March, 1954, and the difficulty in this connexion arises from the fact that Mahmud Muntasser promised the Libyan Parliament that there should be no further extensions of the interim agreement with France. The change in the Council of Ministers may, however, now facilitate a further extension.

but see last paragraph of F.O. Tel. No. 39 of February 18.

As stated in my telegram under reference, I believe that an attempt to force through an agreement with France now would create so much opposition as to defeat its own object.

8. I am copying this despatch to Her Majesty's Ambassador at Paris, and to the Head of the British Middle East Office.

I have the honour to be,

With the highest respect,

Sir,

Your obedient Servant,

[signature]

المفوضية البريطانية في ليبيا طرابلس

* كل ما هو بين قوسين من المؤلف

سرّي

رسالة رقم ١٠٣١/١٧/٥٤
٥ مارس ١٩٥٤

عزيزي بوثبي
(مدير قسم أفريقيا بالخارجية البريطانية)

١ ـ أرجو الرجوع إلى برقيتي رقم ٤٠ من بنغازي المؤرخة ٢٠ فبراير بخصوص الاتفاقية الفرنسية ـ الليبية.

٢ ـ لقد وجدت أن الوزراء الليبيين في بنغازي متخوفين كثيراً من مسألة معالجة مسودة الاتفاقية مع فرنسا لسببين: أولهما عدم شعبية فكرة التفاوض مع فرنسا، وثانيهما ضعف موقف الوزراء مقابل الأغلبية الطرابلسية في مجلس النواب.
لقد أدلى الساقزلي (رئيس الوزراء في ذلك الحين أي محمد الساقزلي) لأحد موظفي المفوضية بأنه (الساقزلي) يأسف أن القلاقل الأخيرة في مصر لم تستمر طويلاً بحيث تعطيه فرصة تسهيل الوصول إلى اتفاق مع فرنسا بينما يكون الرأي العام ملتهياً ومتجهاً نحو تلك القلاقل. (الإشارة هنا إلى النزاع بين الرئيسين محمد نجيب وجمال عبد الناصر في فبراير ١٩٥٤).

٣ ـ مهما يكن من أمر فإن له الفضل في أنه استدعى زميلي الفرنسي يوم الرابع من هذا الشهر واقترح عليه عقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين فرنسا وليبيا. هذه المعاهدة المقترحة ستسمح لفرنسا الاستمرار في استعمال ثلاثة مطارات في فزان في كل من سبها وغات وغدامس. كما ستعطي فرنسا تسهيلات للمواصلات من وإلى هذه الأماكن والأقطار المجاورة. كما أنها ستسمح لفرنسا بالاحتفاظ بحرّاس لهذه المطارات الثلاثة يعادل عددهم عدد القوات الفرنسية الموجودة في فزان الآن أي حوالى أربعمائة رجل. ثم ذهب الساقزلي إلى حد القول بأن هؤلاء الحراس سيرتدون زيّاً خاصاً من نوع يتم الاتفاق عليه.

٤ ـ والغرض من الشرط الأخير (أي موضوع الزي الخاص) هو محاولة تجنب بعض الكراهية والسخط الشعبي الذي ستولده الموافقة على بقاء قوات فرنسية على التراب الليبي. ولكنني لا أستطيع أن أصدق أن مسألة استعمال زي خاص مستحدث سيضلل أحداً. ولهذا فإنني سأستغرب لو تمسّك الليبيون بهذه النقطة! وأرى أن الحكومة الفرنسية ستكون على قدر من الحكمة لو قبلت هذا العرض كقاعدة للتفاوض وأن تسرع بهذه المفاوضات بأسرع ما يمكن، وإنني أتعجب أن تعرض الحكومة الليبية مثل هذه الشروط رغم المعارضة الشعبية الموجودة ضد بقاء قوات فرنسية أو نفوذ فرنسي في ليبيا. وسيكون من الخطأ ترك هذه الفرصة تفلت فليس من المتوقع أن يعرض الليبيون شروطاً أفضل.

٥ ـ ولم يقدم هذا العرض بدون أن يتعرض رئيس الحكومة الاتحادية الجديد (الساقزلي) لمعارضة شديدة من زملائه في مجلس الوزراء وبنوع خاص من العنيزي والقّلال والقلهود. غير أنه ممّا يزيد الأمل أن رئيس مجلس النواب عبد المجيد كعبار يظن أن البرلمان قد يوافق على معاهدة صداقة وحسن جوار مع فرنسا والإبقاء على عدد رمزي من القوات الفرنسية.

٦ ـ وهناك تطور طيب في هذا الخصوص حدث بعد زيارتي الأخيرة لبنغازي وهو أنه لم يطلب مني أحد، هذه المرة، بأن على بريطانيا العظمى أن تساعد ليبيا في إخراج فرنسا من فزان.

إمضاء

السفير اليك كيركبرايد

This is good news. The French had better jump at it. We might get them SO more or less officially

British Legation in Libya,
Tripoli.

1031/17/54
Confidential

March 5, 1954.

T 1031/7/B

Dear Boothby,

Please refer to my telegram from Benghazi No. 40 of the 20th February about the Franco-Libyan Agreement.

2. I found the Libyan Ministers in Benghazi very apprehensive of tackling the draft agreement with France both because of the public unpopularity of the idea of negotiating with France and because of the Libyan Ministers' weak position with regard to the Tripolitanian majority in the Chamber of Deputies. Saqisly told a member of my staff that he was sorry that the recent upheaval in Egypt had not lasted longer as it might have facilitated coming to an agreement with France while public opinion was distracted elsewhere.

3. Nevertheless it is to his credit that on the 4th of this month he sent for my French colleague and proposed a Treaty of Amity and bon voisinage between France and Libya. This Treaty would permit France to maintain three airfields in the Fezzan at Sebha, Ghat, and Ghadames. It would also give France facilities of communication to and from these places and adjacent territories. It would permit France to retain guards for these three airfields up to the present strength of their troops in the Fezzan, that is to say, 400 men. Saqisly went on to say that these guards would be given a special uniform of a type to be agreed upon.

4. The intention of the last provision is to try to avoid some of the unpopularity of having agreed to the retention of a French force in Libyan territory. I cannot believe that a measure such as a newly invented uniform will in fact deceive anybody and I should be surprised if the Libyans really insist on this point.

I consider that the French Government would be wise to accept this proposal as a basis for negotiations and to press on with these negotiations as soon as may be. I am surprised that the Libyan Government is willing to offer such terms in the face of the public opposition which exists to the idea of having French troops and influence in Libya. It would be a mistake to miss this opportunity as it is improbable that the Libyans will offer better terms.

5. This offer was not made without the new Federal Prime Minister having to overcome a strong opposition from his colleagues on the Council of Ministers, in particular Aneizi, Gallal and Galhud. It is nevertheless hopeful that the President of the Chamber of Deputies, Abdel Majid Koobar, thinks that Parliament would agree to a Treaty of Amity with France and to the retention by France in the Fezzan of what he described as "a symbolical number of troops".

6. One favourable development in this connection since my last visit to Benghazi was the fact that no one suggested this time that Great Britain should assist Libya to get France out of the Fezzan.

7. I am copying this letter to Paris and the B.M.E.O.

Yours ever,

[signature]

E. B. Boothby, Esq.,
African Department,
Foreign Office.

المفوضية البريطانية في ليبيا
شحات

سرّي

رسالة رقم ٥٤/٣٨/١٠٣١
٢ اغسطس ١٩٥٤.

عزيزي بروملي

١ ـ أرجو مراجعة رسائلي السابقة التي نهايتها كانت الرسالة رقم ٦٦ المؤرخة اول يولية ١٩٥٤ بخصوص مشروع الاتفاقية الليبية (الفرنسية) المقترحة.

٢ ـ قال لى رئيس الوزراء الليبي انه قابل «مسيو بارودي» وكيل وزارة الخارجية الفرنسية (رئيس الوزراء الفرنسي كان مشغولاً لم يستطع مقابلته) تكلم معه بصراحة شديدة في موضوع وجهة نظر الحكومة الليبية الحالية حول مشروع الاتفاقية الليبية الفرنسية.

٣ ـ يذكر مصطفى بن حليم بأنه قال ان الرأي العام في ليبيا نحو سياسة وأعمال فرنسا في تونس والمغرب قد تأثر بصورة يستحيل معها عقد اتفاقية عسكرية بين فرنسا وليبيا. وقال (بن حليم) انه مستعد لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع فرنسا وان يعطي فرنسا تسهيلات مواصلات معقولة خلال فزان، ولكنه لا يستطيع الموافقة على بقاء قوات فرنسية على التراب الليبي.

كما وعد مصطفى بك باتخاذ كل الخطوات الممكنة لمنع تسرّب السلاح من ليبيا الى شمال افريقيا.

٤ ـ يبدو ان مسيو بارودي كان في غاية الانزعاج ولعدة مرات استعمل عبارة «تحيز صارخ ضد فرنسا» كما قال ان محمود المنتصر كان قد وعد فرنسا باتفاقية مماثلة لمعاهدة ليبيا مع بريطانيا من جهة او ليبيا وامريكا من جهة أخرى. ويطالب مسيو بارودي بالايفاء بذلك الوعد. رد مصطفى بك بأنه غير مقيّد بأية وعود كان قد أعطاها سابقوه (في الحكم). انه فقط يشرح له (أي لبارودي)

سياسة حكومته الجديدة. وقد تفادى (بن حليم) ان يُجر الى مناقشة أحقية فرنسا وبريطانيا في الاحتفاظ بقوات على التراب الليبي، الاّ انه أشار الى أنه علي بريطانيا الاحتفاظ بقوات في ليبيا لكي يمكنها ان تؤدي التزامها في الدفاع عن البلاد (ليبيا). اما في حالة فرنسا فانه يرى أن بقاء اربعمائة جندي فرنسي في فزان لا فائدة منهم بالنسبة لليبيا (في مجال الدفاع) وبالتأكيد فهم هناك لأغراض اخرى لم تُعلن.

٥ ـ لم يخبرن مصطفى بك، قبل مغادرته ليبيا، عن رغبته في القيام بهذه الخطوة، كما انه، حسب اعتقادي، لم يخبر الملك إدريس، ولكن يظهر ان الأخير وافق على تلك الخطوة فيما بعد. لقد أشار رئيس الوزراء عدة مرات الى الصعوبات الناجمة عن حجم السخط الموجود في ليبيا ضد السياسة الفرنسية في شمال افريقيا ولقد حاولت الرد عليه بالتعبير عن الأمل في أن تتمكن الحكومة الليبية، رغم كل شيء، من تلبية الطلبات الفرنسية. ولكن يبدو لي انه اتخذ في نفسه قراراً نهائياً ضد اي اتفاق عسكري مع فرنسا.

التوقيع
الوزير المفوض
كير كبرايد

British Embassy in Lib:
Cyrene.

Confidential

August 2, 54

1031/38/54

JT 10317/27

INDEXED

My dear Bromley,

JT 10317/26

Please refer to the correspondence ending with I
No. 66 of the 1st of July, 1954, about the proposed I
Libyan treaty.

2. The Libyan Prime Minister tells me that, on his way to Washington, he saw Monsieur Parodi in Paris (the French Prime Minister being too busy to receive him) and spoke to him frankly on the subject of the views of the present Libyan Government on the subject of the proposed Franco-Libyan treaty.

3. Mustapha Ben Halim claims to have said that public opinion in Libya on the subject of the policy of the French Government in Morocco and Tunisia was such as to make the conclusion of a Military Agreement between France and Libya impossible. He was prepared to sign a Treaty of Bon Voisinage and Friendship with France and to give the French Government reasonable facilities of communication across the Fezzan, he could not, however, provide for the stationing of French forces in Libyan territory.

Mustapha Bey also promised to take all possible steps to prevent arms passing from Libya into French North African territories.

4. Apparently Monsieur Parodi was extremely upset and made use of the term "flagrant discrimination against France" on several occasions. He said that Mahmud Muntasser had promised France an agreement similar to those between Libya on the one hand and Great Britain and the United States of America on the other hand and then demanded the fulfillment of that promise.

Mustapha Bey replied that he was not bound by any promise which his precedessor had made and was describing the policy of his own Government. He avoided being drawn into a discussion about the relative claims of France and Great Britain to station troops in Libya except that he did point out that Great Britain had to maintain forces in Libya in order to be able to honour its obligations to protect that country whereas the presence of four hundred French troops in the Fezzan afforded no benefit to Libya and were obviously there for some other undisclosed motive.

5. Mustapha Bey did not inform me before leaving Libya of his intention to make this démarche, neither, I believe, did he tell King Idris. The latter, appears however, to have given his approval after the event.

/The

T. E. Bromley, Esq.,
African Department,
FOREIGN OFFICE, S.W.1.

المفوضية البريطانية في ليبيا
شحات

سرّي

رسالة رقم ١٠٣١/٣٩/٥٤
٦ سبتمبر ١٩٥٤

عزيزي برروملي

١ ـ أرجو الرجوع الى رسالتي رقم ١٠٣١/٣٨/٥٤ والتي نقلت لكم فيها ما رواه لي مصطفي بن حليم عما حدث بينه وبين مسيو بارودي في باريس بخصوص مشروع الاتفاقية الفرنسية الليبية عن فزان.

٢ ـ دي مارساي (وزير فرنسا المفوض) أعطاني مؤخراً روايته هو عن ذلك الاجتماع وهي تتفق عموماً مع رواية رئيس الوزراء الليبي. ولكن، وكما هو متوقع، لا يبدو ان الأخير كان كلامه بالعنف الشديد، كما قال، ومنذ البداية، فإن الحكومة الفرنسية لم تكن مرحبة بتلك الزيارة لأنه كان ظاهراً انها تقررت في اللحظات الأخيرة وبعد إعادة وجهة النظر من جهة الليبيين ولذلك فقد أعطى لمصطفي بن حليم أقل قدر من المجاملات يمكن تقديمه على الإطلاق بحيث يحافظ فقط على مظهر دبلوماسي سليم.

٣ ـ ولقد أعطيت تعليمات «لدى مارساي» بالعودة الى الهجوم (الدبلوماسي) على أمل ان يكون تحسن الأوضاع في تونس قد أوجد جواً أكثر ملاءمة للآمال الفرنسية في ليبيا. وقد قابل (دي مارساي) مصطفي بن حليم منذ أيام ويأمل ان يقابل الملك إدريس خلال العشرة أيام المقبلة.

إن رئيس الوزراء الليبي لا يزال عند موقفه المعارض لأي نوع من القواعد العسكرية الفرنسية في فزان ولكنه مستعد ان يتفاوض على اتفاقيات تجارية وثقافية وحسن جوار.

٤ ـ ولا يمكنني ان أتنبأ بموقف الملك إدريس، ولكن من المؤكد ان رئيس الوزراء قد اتخذ موقفاً نهائياً ضد السماح للقوات الفرنسية بالبقاء في فزان. ولم يُظهر، الى الآن، نتائج تحسن الأوضاع في تونس على الرأي العام الليبي اي تأثير يذكر فيما يتعلق بموضوع الاتفاقيات مع فرنسا، ولكن من المأمول ان يخلق ذلك جواً أحسن بعد فترة.

توقيع
الوزير المفوض
كيركبرايد

British Embassy in Libya,
Cyrene.

J

(1031/39/54)

Confidential

September 6, 1954.

T 10317/31. INDEXED

My dear Bromley,

Please refer to my letter No. 1031/38/54 JT10317/27 in which I reported Mustapha ben Halim's version of what had transpired at Paris between him and Monsieur Parodi on the subject of the proposed Franco-Libyan Agreement regarding the Fezzan.

2. Dumarcay has more recently given me his version of that meeting which corresponds generally with that of the Libyan Prime Minister's although, as might be expected, the latter does not appear, according to the French, to have been quite as fearlessly outspoken as he made out.

The visit was not, apparently, welcome to the French Government from the outset as being too obviously an afterthought on the part of the Libyans. They accorded Mustapha ben Halim the absolutely minimum degree of courtesy needed to achieve diplomatic correctness.

3. Dumarcay has evidently been instructed to return to the attack in the hope that the détente in Tunisia will have created a more favourable atmosphere for the French aspirations in Libya. He saw Mustapha ben Halim a few days ago and hopes to see King Idris in about ten days time.

The Libyan Prime Minister maintained his opposition to any form of French military bases in the Fezzan but was prepared to negotiate on commercial, cultural and bon voisinage agreements.

4. What the attitude of King Idris will be, I cannot say but the Libyan Prime Minister seems to have made up his mind against allowing French military forces to remain in the Fezzan. As yet, the effect of the new situation in Tunisia has hardly affected public opinion in Libya on the subject of agreements with France but it may well produce a better atmosphere in time.

5. I am copying this letter to Paris and to Fayid.

Yours ever,

[signature]

T.E. Bromley, Esq.,
African Department,

ملحوظة: ما ورد بين قوسين فهو توضيح من المؤلف

من مسيو دي مارساي وزير فرنسا المفوض في طرابلس
الى مسيو منديس فرانس وزير الخارجية

١٦ نوفمبر ١٩٥٤
رقم د ٩٣٥

يشرفني ان ابعث طيه الى وزارة الخارجية الترجمة الحرفية للرسالة التي سلمها لي يوم ١٣ نوفمبر الجاري، وزير الخارجية الاتحادي (يعني الليبي) بخصوص القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في بنغازي اوائل هذا الشهر وذلك عندما طلب من المجلس ابداء الرأي حول نصوص الاتفاقية الفنية التي كنت قدمتها يوم ١٩ اكتوبر الى مفاوضينا (الليبيين).

وكما أعلمتكم ببرقيتي المؤرخة ١٢ نوفمبر فان مناقشة تلك الوثيقة (في مجلس الوزراء الليبي) قد أثارت رد فعل عاصف من أغلبية الوزراء ومنهم السادة القلال والعنيزي والقلهود الذين عبّروا بطريقة عنيفة عن معارضتهم لابرام اية معاهدة او اتفاق مع فرنسا ولقد حرّضهم السيد بن حليم عندما ذكّرهم ـ العديد من المرات ـ بأن قراراتهم لا يجب ان تملى عليهم الا من اعتبارات مصالح ليبيا والاسلام والعروبة وهذا جعلهم لا يتجاوبون اطلاقاً لنداءات الاعتدال التي اطلقها السيدين البوصيري ومحمد بن عثمان.

اما الاقتراحات التي طرحها الاخيران (البوصيري وبن عثمان) لكي يتمكنا من تقرير مبدأ حل وسط فهي تهدف السماح (لفرنسا) باستعمال الدرب رقم (٥) لأغراض تجارية كما تهدف للموافقة على مبدأ تأجير المطارات الثلاثة الموجودة في فزان لفرنسا بشرط ان تكون القوات المسلحة الليبية هي المسؤولة عن أمن تلك المطارات وحتى هذا الحل الوسط قوبل بالرفض الشديد.

(الدرب رقم ٥ هو طريق ترابي يصل بين الجزائر وتشاد والنيجر ماراً بمدينة سبها.)

وفي ختام المداولات (في مجلس الوزراء الليبي) أعطيت تعليمات لوزير الخارجية لتقديم رسالة للمفوضية الفرنسية لإخبارها بقرار الحكومة الفدرالية (الليبية) بأن الاتفاقية المؤقتة لن تجدد بعد ١٩٥٤/١٢/٣١ ومطالبة المفوضية باتخاذ كافة الترتيبات بحيث يتم جلاء القوات الفرنسية المعسكرة في فزان في ذلك التاريخ (١٩٥٤/١٢/٣١).

ان التوصيات التي تركها السيد بن حليم قبل سفره إلى مصر كانت تقضي بأن تصلني تلك الرسالة يوم ٦ نوفمبر ـ بل هذا في الواقع ما قالته جريدة الأهرام القاهرية ـ غير أن السيد البوصيري قرر تأجيل ارسال الرسالة على أمل أن تقع أحداث غير منظورة توفر عليه تنفيذ مهمة يشمئز من تفيذها نظراً لمشاعر التعاطف الودية التي تحركه نحونا غير أن بادرة الجريدة القاهرية (بنشر الرسالة) لم تترك له مجالاً للحفاظ على سرية الوثيقة بعدما نُشرت تفاصيلها على الجمهور.

هذا وكما ذكرت في برقيتي المؤرخة ١٤ نوفمبر فلقد قدمت لمحاوري (وزير الخارجية الليبي) أعنف الاحتجاجات التي أكدتها برسالة ـ مرفق صورتها ـ كما وأنني أبديت أصرح التحفظات على المطالب الصادرة من مجلس الوزراء الاتحادي (الليبي) التي تطالب بقيام قواتنا بالجلاء من قواعدها يوم ٥٤/١٢/٣١ ولفت نظر السيد البوصيري إلى أن الاتفاقية المؤقتة والتي لا تزال سارية المفعول تسمح للقوات الفرنسية المرابطة في تلك المقاطعة (فزان) بالبقاء فيها إلى نهاية السنة الحالية (٥٤/١٢/٣١).

وأخيراً فقد لفت نظر وزير الخارجية بأن مقترحات الحكومة الليبية بمواصلة التفاوض على اتفاقية حسن جوار واتفاقية اقتصادية وأخرى ثقافية ان تلك المقترحات لا تشير إلى عقد معاهدة عامة للصداقة والتي كان قد وافق على مبدأ عقدها في المحادثات التي جرت في بنغازي يوم ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤.

وأمام هذه البيانات فقد ظهر على السيد البوصيري التأثر الشديد والحيرة ولم يتمكن من الرد إلاّ بوعود تملص ومراوغة.

هذا وبناء على معلومات وصلتنا اخيراً فإن موضوع معاهدتنا قد تم بحثه في مجلس الوزراء ولقد حاربه بشراسة أعدائنا التقليديين ثم قام السيد بن حليم بوضع اللمسات الأخيرة في صياغة الرسالة فجعلها تتجاوب مع رغبات أعداءنا التقليديين ولقد حرص على إزالة أية إشارة لمسألة عقد معاهدة عامة.

ملخص بقية الرسالة

بقية الرسالة غير مهمة كثيراً ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

تتحدث عن اجتماع عقده وزير فرنسا المفوض مع السفير البريطاني يحمله على التدخل لدى السيد بن حليم لكي يحذره من عواقب التهور ويقنعه باتباع طريق الاعتدال ثم يورد تعليقات بعض الصحف الليبية وهجومها على فرنسا.

وينتهي إلى القول أن الحكومة الليبية واقعة تحت تأثير الجامعة العربية وهي تنهج على سياسة انفعال متأثرة بحوادث الجزائر.

**

تعليق من الكاتب على ما ورد في رسالة الوزير التونسي المفوض

بالرغم من تأكدي - الآن - بأن معلومات المفوضية الفرنسية عما دار في مجلس الوزراء الليبي كانت تستند إلى أخبار نقلها لها أحد الوزراء ضعاف النفس فإن تلك المعلومات محرفة كثيراً وللامانة التاريخية فإني أقرر هنا أن:

الوزراء الذين عارضوا عقد أية معاهدة عسكرية مع فرنسا هم: خليل القلال، الدكتور علي العنيزي، الشيخ عبد الله القلهود، مصطفى السرّاج وكاتب هذه المذكرات.

أما الوزراء الذين تجاوبوا - لسبب أو لآخر - مع مطالب فرنسا العسكرية فهم محمد بن عثمان الصيد وابراهيم بن شعبان والدكتور عبد السلام البوصيري.

وللأمانة التاريخية فإن الدكتور عبد السلام البوصيري كان واقعاً تحت تأثير ضغط شديد من السفير التركي بليبيا «جلال كره صابان» ومن الجدير بالذكر أن البوصيري أمضى ربع قرن لاجئ في تركيا وعمل موظفاً في وزارة الخارجية التركية قبل أن يستدعيه الملك ادريس ويعيد له جنسيته الليبية ويعيّنه وزيراً للخارجية كما أنه من الانصاف القول ان للدكتور البوصيري ماضي وطني مضئ لذلك فإني استبعد أن يكون كلامه مع الوزير الفرنسي صادر عن قناعة.

M. DUMARÇAY, MINISTRE DE FRANCE À TRIPOLI,
À M. MENDÈS FRANCE, AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

D. nº 935. *Tripoli, 16 novembre 1954.*

J'ai l'honneur de faire parvenir, sous ce pli, au Département, la traduction littérale de la lettre que m'a remise, le 13 novembre, le ministre des Affaires étrangères du gouvernement fédéral au sujet des décisions prises, au début de ce mois à Benghazi, par le Conseil des ministres appelé à donner son avis sur le texte de la convention technique, que j'avais remis le 19 octobre dernier à mes interlocuteurs (1).

Ainsi que j'en ai rendu compte par ma communication du 12 novembre (2), l'examen de ce document a provoqué une violente réaction de la majorité des ministres dont certains — MM. Khalil Gallal, Aneizi et Galhoud — ont, en termes particulièrement vifs, exprimé leur opposition à la conclusion de tout traité ou accord avec la France. Stimulées par M. Ben Halim qui leur a rappelé, à maintes reprises, que leur décision ne devait être dictée que par des considérations tenant compte des intérêts de la Libye, de l'Islam et de l'arabisme, ces personnalités n'ont, à aucun moment, cédé aux appels à la modération lancés par MM. Bousseiri et Mohammed Othman.

Les suggestions formulées par ces derniers en vue de faire admettre le principe d'un compromis prévoyant l'usage de la piste nº 5 à des fins commerciales, et la location à la France de trois aérodromes sis au Fezzan sous réserve que la sécurité en fût assurée par des forces armées libyennes, furent énergiquement repoussées.

À l'issue de ces débats, instruction fut donc donnée au ministre des Affaires étrangères de faire parvenir à la légation de France une lettre pour l'informer de la décision du gouvernement fédéral de ne point reconduire les accords

(1) Un télégramme nºˢ 560-572, du 14 novembre, transmettait également le texte de la lettre du ministre libyen des Affaires étrangères.

La dépêche de M. Dumarçay nº 885, du 2 novembre, non publiée, portait à la connaissance du Département le texte du traité d'amitié et de bon voisinage, ainsi que celui des conventions économiques et culturelles, tels qu'ils avaient été acceptés par le ministre libyen des Affaires étrangères au cours d'une séance de travail à Benghazi le 23 octobre. En revanche, des pourparlers sur la nouvelle version de la convention technique devaient s'engager à Tripoli à une date ultérieure.

(2) Allusion à un télégramme de Tripoli nºˢ 552-559, non reproduit, le contenu en étant ici repris.

provisoires après le 31 décembre 1954 et pour lui demander de prendre toutes dispositions afin que l'évacuation des troupes françaises stationnées au Fezzan soit réalisée à cette date.

Selon les recommandations laissées par M. Ben Halim avant son départ pour l'Égypte, cette lettre — comme l'a d'ailleurs annoncé le quotidien du Caire *El Ahram* — aurait dû me parvenir le 6 novembre. M. Bousseiri avait décidé d'en différer la remise, espérant que des événements imprévus lui permettraient de se soustraire à une mission qu'il répugnait à accomplir en raison des sentiments de sympathie qui l'animent à notre égard. Mais l'initiative du journal cairote ne lui permettait plus de conserver plus longtemps un document dont l'essentiel venait d'être révélé au public.

Ainsi que je l'ai indiqué dans ma communication du 14 novembre [1], j'ai élevé, auprès de mon interlocuteur, les plus vives protestations que j'ai confirmées par une lettre dont je joins la copie à la présente dépêche. J'ai, par ailleurs, fait les plus expresses réserves sur la prétention émise par le Cabinet fédéral de voir nos troupes évacuer leurs bases le 31 décembre, faisant observer à M. Bousseiri qu'en vertu des accords actuellement en vigueur, les forces françaises stationnées dans cette province étaient en droit de s'y maintenir jusqu'à la fin de l'année. J'ai enfin fait observer au ministre des Affaires étrangères que les propositions du gouvernement libyen relatives à la poursuite des négociations sur une convention de bon voisinage, une convention économique et une convention culturelle, ne faisaient aucune allusion à la conclusion d'un traité général d'amitié dont le principe avait pourtant été admis au cours des conversations qui s'étaient déroulées à Benghazi le 23 octobre dernier.

A ces remarques, M. Bousseiri — visiblement ému et désemparé — ne put répondre que par des promesses évasives. Cependant, suivant de récentes informations, la question de notre traité d'amitié aurait bien été évoquée en Conseil des ministres et violemment combattue par nos adversaires habituels. M. Ben Halim qui — avant son départ pour le Caire — a mis la dernière main à la rédaction de la lettre aurait, pour répondre au vœu de ces derniers, décidé de faire disparaître du document qui nous était destiné toute référence à la conclusion d'un traité général [2].

*
* *

Mon collègue britannique, que j'ai entretenu le 15 novembre de cette affaire, m'a affirmé qu'il était dans l'ignorance totale de l'attitude adoptée à notre égard par le gouvernement fédéral. J'ai donc cru devoir lui conseiller d'engager M. Ben Halim à faire preuve de plus de modération et de réalisme

(1) Il s'agit du télégramme de Tripoli nos 560-572, ci-dessus mentionné, p. 740 n° 1.
(2) Toutes ces indications se retrouvent également dans le télégramme de Tripoli nos 581-586 du même jour, qu'il a paru dès lors superflu de reproduire.

et j'ai tenu à lui préciser que les accords de *statu quo*, reconduits en juillet dernier, donnaient à nos troupes le droit de tenir garnison au Fezzan jusqu'au 31 décembre inclus.

À cet égard, j'ai demandé au commandant Robert de me communiquer d'urgence tous arguments militaires en vue des négociations que nous pourrions être appelés à engager, à partir du 1er janvier, pour fixer les délais nécessaires à la solution des multiples problèmes techniques que poserait une éventuelle opération de repli. Je l'ai prié également d'étudier les conditions dans lesquelles devraient être constitués, dans nos bases, des stocks de réserves, en prévision des mesures que les autorités libyennes pourraient être amenées à prendre en vue de nous interdire l'usage de la piste n° 5 dont dépend notre ravitaillement militaire.

Le plus grand intérêt s'attache à ce que le ministère de la Défense nationale mette le plus rapidement possible nos troupes en mesure de faire face à tout développement de cette nature et d'arrêter les modalités techniques d'une éventuelle évacuation de nos troupes.

رسالة ذات أهمية عظمى/ محدودة التوزيع

من مسيو «منديس فرانس» وزير الخارجية الفرنسي
إلى مسيو «ماسيغلي» سفير فرنسا في لندن

رسالة رقم ١٨١٤٢ و ١٨١٤٣
باريس ٢٩ ديسمبر ١٩٥٤ الساعة ٢١,٠٠

سأكون ممنوناً لكم لو تفضلتم بإجراء مسعى شديد الحزم لدى «مستر ايدن» (رئيس وزراء بريطانيا) شخصياً لكي تبذل الحكومة البريطانية جميع نفوذها وتأثيرها على رئيس الوزراء الليبي، قبل وصوله إلى باريس، ليتخذ موقفاً معتدلاً. كذلك عليكم أن تشدّدوا على حقيقة أننا لا نستطيع في الظروف الراهنة أن نواجه أي نوع من الحلول التي تؤدي إلى تعرية جنوب الجزائر والجنوب التونسي والتي تؤدّي إلى إضعاف أمن تلك المناطق.

كما أنه عليكم أن تضيفوا بأن الرأي البرلماني يعاني من عصبية شديدة ويميل إلى أن يقارن هذه الحالة بما حدث في الهند الصينية والهند الفرنسية وكذلك بما حدث في تونس. لذلك فإنه على الحكومة البريطانية أن تفهم وضعنا وأن تبذل جهودها لمساعدتنا (١).

١ ـ في برقية رقم ٥١١٠ المؤرخة ٣٠ مارس ذكر السفير الفرنسي في لندن بأن «لورد ريدنغ» هو الوحيد بين وزراء الخارجية الموجودين في لندن قابل الرئيس الليبي أثناء مروره بلندن في طريقه إلى باريس ونصحه بالإعتدال، كما أن «سير أنتوني إيدن» وجه نداء في نفس المعنى إلى رجل الدولة الليبي.

M. Mendès France, Ministre des Affaires étrangères,
à M. Massigli, Ambassadeur de France à Londres.

T. nos 18142, 18143. Priorité absolue. Réservé.

Paris, 29 décembre 1954, 21 h.

Je vous serais très obligé de bien vouloir faire une démarche très pressante, auprès de M. Eden personnellement, pour que le gouvernement britannique exerce toute son influence sur le Premier ministre libyen, avant que celui-ci ne vienne à Paris, et l'incite à la modération.

(1) Par télégramme nos 6411 à 6417 du 30 décembre, non reproduit, M. Armand Bérard, répondant au Ministre, faisait état d'un entretien avec M. Blankenhorn au cours duquel il lui avait signalé les points sur lesquels il paraissait désirable que la coopération franco-allemande s'affirmât au cours des prochaines semaines, et souligné la nécessité d'éviter que ne se reproduisent les divergences d'interprétation qui avaient compliqué le débat devant l'Assemblée nationale française. M. Blankenhorn s'était montré bien disposé à l'égard des plans concernant l'organisation de la production des armements en Europe, optimiste au sujet des relations économiques franco-allemandes, sans se prononcer toutefois sur la question des contingents sarrois; il avait paru « faire preuve de compréhension » sur le chapitre des achats d'armements allemands en France. Il avait enfin dit les vœux que formait le Chancelier pour que M. Mendès France obtînt à l'Assemblée nationale une majorité substantielle et pour que le cabinet français ne fût pas mis en péril au cours des prochaines semaines, sa chute éventuelle ne pouvant que porter une sérieuse atteinte à l'autorité du Chancelier en Allemagne.

Vous voudrez bien insister sur le fait que nous ne pouvons, dans les circonstances actuelles, envisager aucune solution qui aurait pour effet de découvrir le Sud algérien et le Sud tunisien et compromettrait le maintien de la sécurité dans ces régions.

Vous ajouterez que l'opinion parlementaire manifeste une grande nervosité et a tendance à associer cette affaire à celles de l'Indochine, de l'Inde française et même de la Tunisie. Le gouvernement britannique doit donc comprendre notre position et s'efforcer de nous aider (1).

INDEXED

JT 1081/2

CONFIDENTIAL

After discussion with Sir Ivone Kirkpatrick I asked the French Ambassador to call before lunch when I conveyed to him what the Libyan Ambassador had told me earlier this morning. I emphasised that the French request for a delimitation of the Libyan frontier had clearly put the Libyans in a very awkward spot. They feared very much that if this matter were pressed the Egyptians would be encouraged to press once more their own demands for frontier rectification on the East. I did not know whether M. Mendès-France was making this demand a precondition of reaching an agreement about the Fezzan. But since, according to the Libyan Ambassador, both parties had come so close to such an agreement, it seemed most unwise to inject this difficult issue into the negotiations. Could not the French Government let the matter rest for the time being and so save Libya this added difficulty and considerable embarrassment?

M. Massigli said he did not understand why the Libyans were so sensitive about the frontier. It was a completely different issue to the one raised by Egypt. Egypt had a claim against Libyan territory. All that France was trying to do was to settle where the frontier lay. It was untrue to say that this had been settled when the Italians were still in Libya. There were disagreements on several points including most important of all the Tibesti region. Nevertheless he said he took the point about making frontier delimitation a precondition of the general agreement and would explain it to Paris.

He then reminded me of his interview with Sir Ivone Kirkpatrick at which he had asked that we should recognise the principle that France must participate in the defence of the Fezzan in war-time. Could I go any further on this point than Sir Ivone Kirkpatrick had done? It would make it easier for him to represent to Paris what I had said about frontier questions if I could give him some encouragement about French participation in the defence of the Fezzan. I regretted that I could not satisfy him on this. I understood that agreement had been reached in Paris to leave this matter open as a result of the French dropping their insistence that French troops should necessarily go back to the Fezzan in war-time. It seemed to me that what the Ambassador was asking would reopen the whole of this [illegible]. M. Massigli said he had no information to [illegible] that agreement had been reached on this [illegible] would find out and would probably get in [illegible] again to-day.

(Anthony Nutting)

January 6th, 1955

المفاوضات الفرنسية الليبية

مشروع المحضر

هذه ترجمة المحضر كما حرّره الوفد الفرنسي لما اعتبره معبراً عما دار في مفاوضات باريس (٣ يناير ١٩٥٥). أما المحضر الذي حرّره الوفد الليبي فهو موجود في وثائق وزارة الخارجية الليبية.

أولاً ـ الديباجة

عرض الوفد الليبي الأسباب السياسية والقانونية التي حملت الحكومة الليبية على طلب انسحاب القوات الفرنسية من ليبيا مشدداً بصورة رئيسية على أن السيادة هي من أهم سمات الاستقلال وأنها تتضمن حق عدم السماح بأي وجود عسكري أجنبي على أرض الوطن.

وأوضح ان اتفاق ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ انتهت مدته في ٣١ ديسمبر ١٩٥٤ وأن الأسباب التي أدت إلى ابرامه لم تعد قائمة.

غير أنه أكد أن المحادثات التي ترغب الحكومة الليبية اجراؤها مع الحكومة الفرنسية يجب تفسيرها على أنها خطوة ودّية تمليها روح حسن الجوار.

وعرض الوفد الفرنسي الحجج التي تستند إليها الحكومة الفرنسية التي ترى أن الحكومة الليبية ملزمة بالتفاوض بموجب الاتفاق الفرنسي الليبي المبرم في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ وبموجب ما أعرب عنه الطرفان من نوايا أورداها في الاتفاق عينه وأكدتها الحكومة الليبية في خطابها المؤرخ في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٢ والوثيقة المرفقة به مما يبرر اقتناع الحكومة الفرنسية أن من حقها:

١ ـ المطالبة بمواصلة التفاوض بين فرنسا وليبيا بشأن معاهدة التحالف والصداقة أو أي اتفاق آخر بديل، في حال تعذر إبرام المعاهدة المذكورة، إلى أن يتم التوصل إلى إتفاق عام بين البلدين.

٢ ـ الإبقاء على وجودها العسكري في فزّان إلى أن يتم إبرام الإتفاق العام الذي لا يمكنه برأيها إلاّ أن يكرّس الوضع القائم، على غرار الاتفاقات التي عقدتها

بريطانيا العظمى والولايات المتحدة مع الحكومة الليبية.

وتمسّك كل من الوفدين بوجهة نظره إلاّ أنهما إتفقا على البحث عن الحلول العملية التي من شأنها إرساء العلاقات بين البلدين على قواعد متينة. ووافق الوفد الفرنسي على (النظر في) مبدأ سحب القوات الفرنسية من فزّان شرط أن تمنح الحكومة الليبية إلى الحكومة الفرنسية الضمانات التي تعتبرها هذه الأخيرة ضرورية للمحافظة على مصالحها.

فاتفق الوفدان عندئذ على إبرام معاهدة صداقة واتفاقيات ثقافية واقتصادية (اقتراح فرنسي: وتقنية) وحسن جوار، بأسرع وقت ممكن.

النص الفرنسي

ثانياً ـ تمت دراسة أحكام الاتفاقية التقنية دراسة أولية أدت إلى النتائج التالية:

أ ـ انسحاب القوات الفرنسية

تتعهد الحكومة الفرنسية بسحب قواتها العسكرية الموجودة حالياً في فزّان في مهلة أثني عشرة شهراً إبتداء من دخول هذه المعاهدة حيّز التنفيذ.

ب ـ عدم الاستبدال

تتعهّد الحكومة الليبية، بعد انسحاب القوات الفرنسية الموجودة حالياً في فزّان، بإحلال قوات ليبية صرف في المنطقة المذكورة وبتكليف هذه القوات بالقيام بجميع المهمات العسكرية التي قد تقتضيها الظروف.

أما بالنسبة لزمن الحرب، ونظراً إلى وجود معاهدة تحالف بريطانية ـ ليبية، اتفقت الحكومتان على ضرورة عقد اتفاق فرنسي بريطاني بشأن مشاركة فرنسا في الدفاع عن فزّان، قبل إبرام هذه المعاهدة.

النص الليبي

ثانيا ـ تمت دراسة أحكام اتفاقية حسن الجوار دراسة أولية أدت إلى النتائج التالية:

أ ـ انسحاب القوات الفرنسية

تتعهد الحكومة الفرنسية بسحب قواتها العسكرية الموجودة حالياً في فزّان بتاريخ ٣١ديسمبر ١٩٥٥ أو في مهلة أثني عشرة شهراً إبتداء من تاريخ التوقيع على المعاهدة التي من المفروض إبرامها بأسرع وقت ممكن.

ب ـ عدم الاستبدال

تتعهّد الحكومة الليبية، بعد انسحاب القوات الفرنسية الموجودة حالياً في فزّان، بإحلال قوات ليبية صرف في المنطقة المذكورة وبتكليف هذه القوات بالقيام بجميع المهمات العسكرية التي قد تقتضيها الظروف.

النص الفرنسي

ثالثا ـ التسهيلات

أ ـ العبور براً

١ ـ «الدرب رقم ٥»

تتعهد الحكومة الليبية بالنظر ودّياً في جميع الطلبات المقدمة إليها للحصول على إذن يخوّل القوافل العسكرية باستخدام «الدرب رقم ٥» للعبور إلى التشاد أو منه في الحالات الاستثنائية. ويتم تحديد هذه الحالات بموجب خطاب تفسيري يتضمن علاوة على ذلك تعريفاً لما يسمى «الدرب رقم ٥».

٢ ـ استبدال الأفراد وصيانة وتموين مركزي فورسان ودجانيت.

تسمح الحكومة الليبية للحكومة الفرنسية بمواصلة استخدام الدروب التي تستخدمها حالياً في الأراضي الليبية لاستبدال أفراد جيشها وصاينة وتموين مركزي فورسان ودجانيت الواقعين في الأراضي الفرنسية، وذلك طوال المدة التي يقتضيها إنشاء طرق مواصلات مناسبة في الأراضي الفرنسية. ويتم تحديد هذه المدة بالاتفاق بين الحكومتين.

ب ـ المطارات

يتم تسليم مطار سبها وغات وغدامس إلى السلطات الليبية وتتعهد الحكومة الليبية بالمحافظة عليها في وضعها التشغيلي الحالي وباستخدام فنيين فرنسيين للقيام بالأعمال التي يقوم بها فنيون فرنسيون حالياً في المطارات المذكورة.

ويتم استخدام هؤلاء الفنيين بموجب عقود لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون لهم وضع الموظفين الأجانب العاملين لدى الحكومة الليبية.

ج ـ العبور العسكري للمجال الجوي

تمنح الحكومة الليبية الطائرات العسكرية الفرنسية جميع التسهيلات للتحليق فوق الأراضي الليبية والهبوط الفني في المطارات المذكورة في المادة السابقة.

ويتولى تحديد تفاصيل هذه التسهيلات خبراء تعيِّنهما الحكومتان.

النص الليبي

ثالثا ـ التسهيلات

أ ـ العبور براً

١ـ « الدرب رقم ٥ »

تتعهد الحكومة الليبية بالنظر ودّياً في جميع الطلبات المقدمة إليها للحصول على إذن يخوّل القوافل العسكرية باستخدام « الدرب رقم ٥ » للعبور إلى التشاد أو منه في الحالات الاستثنائية. ويتم تحديد هذه الحالات بموجب خطاب تفسيري يتضمن علاوة على ذلك تعريفاً لما يسمى « الدرب رقم ٥ ».

٢ ـ استبدال الأفراد وصيانة وتموين مركزي فورسان ودجانيت.

تسمح الحكومة الليبية للحكومة الفرنسية بمواصلة استخدام الدروب التي تستخدمها حالياً في الأراضي الليبية لاستبدال أفراد جيشها وصاينة وتموين مركزي فورسان ودجانيت الواقعين في الأراضي الفرنسية؛ وذلك طوال المدة التي يقتضيها إنشاء طرق مواصلات مناسبة في الأراضي الفرنسية. ويتم تحديد هذه المدة بالاتفاق بين الحكومتين.

ب ـ المطارات

يتم تسليم مطار سبها وغات وغدامس إلى السلطات الليبية وتتعهد الحكومة الليبية بالمحافظة عليها في وضعها التشغيلي الحالي وباستخدام فنيين فرنسيين للقيام بالأعمال التي يقوم بها فنيون فرنسيون حالياً في المطارات المذكورة.

ويتم استخدام هؤلاء الفنيين بموجب عقود لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون لهم وضع الموظفين الأجانب العاملين لدى الحكومة الليبية.

ج ـ العبور العسكري للمجال الجوي

تمنح الحكومة الليبية الطائرات العسكرية الفرنسية بصورة مؤقتة جميع التسهيلات للتحليق فوق الأراضي الليبية والهبوط الفني في المطارات المذكورة في المادة السابقة. ويتولى تحديد تفاصيل هذه التسهيلات خبراء تعيّنهما الحكومتان.

وتقتصر التسهيلات المعنية على المهلة الضرورية لبناء مطارات جديدة داخل الأراضي الفرنسية.

النص الفرنسي

رابعاً ـ الحدود

اتفقت الحكومتان على الاكتفاء، فيما يتعلّق برسم الحدود الفاصلة بين الأراضي الفرنسية والأراضي الليبية، بالأحكام العامة الواردة في النصوص الدولية التي كانت سارية المفعول لدى إنشاء الدولة الليبية، على أن يتم رسم الحدود على الخريطة رسماً دقيقاً بأسرع وقت ممكن للفروغ منه قبل إبرام المعاهدة.

النص الليبي

رابعاً ـ الحدود

اتفقت الحكومتان على الاكتفاء، فيما يتعلّق برسم الحدود الفاصلة بين الأراضي الفرنسية والأراضي الليبية، بالأحكام العامة الواردة في النصوص الدولية التي كانت سارية المفعول لدى إنشاء الدولة الليبية، على أن يتم رسم الحدود على الخريطة رسماً دقيقاً بأسرع وقت ممكن. إلا أن رسم الحدود لا يجوز اعتباره شرطاً مسبقاً لإبرام المعاهدة.

النص الفرنسي

خامسا ـ أمن الحدود

تتعهّد الحكومتان باتخاذ جميع الإجراءات بغية الحفاظ على النظام والأمن على حدود افريقيا الاستوائية الفرنسية وافريقيا الغربية الفرنسية والجزائرية وتونس وذلك عن طريق الارتباط والتعاون الفعّال بين أجهزة الشرطة في البلدين.

النص الليبي

خامسا ـ أمن الحدود

تتعهّد الحكومتان باتخاذ جميع الإجراءات بغية الحفاظ على النظام والأمن، كل منهما ضمن اختصاصها داخل أراضيها وعلى حدودهما المشتركة، دون المساس بحق اللاجئين السياسيين.

النص الفرنسي

سادسا ـ المساعدة المالية

طلب الوفد الليبي من الحكومة الفرنسية مواصلة تأمين مساهمة مالية للحكومة الليبية تعبيراً عن العلاقات الودّية بين البلدين. ووافقت الحكومة الفرنسية على هذا الطلب، من حيث المبدأ، على أن يتم النظر فيه مفصّلا في وقت لاحق مع

الأخذ بعين الاعتبار حجم الممتلكات الفرنسية الموضوعة بتصرّف الحكومة الليبية والتسهيلات التي تمنحها هذه الأخيرة.

النص الليبي

سادسا ـ المساعدة المالية

طلب الوفد الليبي من الحكومة الفرنسية مواصلة تأمين مساهمة مالية للحكومة الليبية تعبيراً عن العلاقات الودّية بين البلدين. ووافقت الحكومة الفرنسية على هذا الطلب، من حيث المبدأ، على أن يتم النظر فيه مفصّلا في وقت لاحق.

النص الفرنسي

سابعاً ـ اكّد الوفد الليبي أن اقتراحاته تشكّل وحدة متكاملة وأنه لا يمكن النظر بأي منها على حدة.

وأكّد الوفد الفرنسي، من جهته، أن اقتراحاته تشكّل وحدة متكاملة وأنه لا يمكن النظر بأي منها على حدة.

النص الليبي

سابعاً ـ اكّد الوفد الليبي أن اقتراحاته تشكّل وحدة متكاملة وأنه لا يمكن النظر بأي منها على حدة.

النص الفرنسي

ثامنا ـ استئناف المحادثات

أقرّت الحكومتان بضرورة استئناف محادثاتهما في أقرب وقت ممكن بهدف عقد الاتفاقات التي ينشدها الطرفان.

النص الليبي

ثامنا ـ استئناف المحادثات

أقرّت الحكومتان بضرورة استئناف محادثاتهما في أقرب وقت ممكن بهدف عقد الاتفاقات التي ينشدها الطرفان.

سرّي

مقدمة رسالة: رقم ١٥٨

من مسيو دي مارساي وزير فرنسا المفوض في ليبيا
إلى مسيو أدجار فوور وزير الخارجية

طرابلس في ٢٢ فبراير ١٩٥٥.

في رسالتي المؤرخة ١٨ فبراير أبلغت الوزارة على الحالة الأخيرة التي وصلت إليها المحادثات مع مجلس الوزراء الاتحادي بخصوص الاتفاق على محضر المحادثات الفرنسية الليبية التي جرت في باريس أوائل شهر يناير الماضي.

في أغلب الأحوال فإن التعديلات التي يطالب بها الليبيون هي من نوع شكلي محض ولا تشكل عقبات يصعب التغلب عليها فيما عدا اعتراض الليبيين على الفقرة التي تتحدث عن مساهمة القوات الفرنسية في الدفاع عن فزان في حالة الحرب فإن هذا (الاعتراض الليبي) هو من النوع الذي يهدد بخطر القضاء على النتائج المتفق عليها في باريس. إن السيد بن حليم وأعضاء حكومته قد قرّروا عدم التراجع إطلاقاً في هذا الموضوع وهم على استعداد لأن يواجهوا، ببرود تام، انقطاع المفاوضات ذلك الانقطاع الذي سيؤدي بالتأكيد إلى لجوئهم إلى هيئة الأمم المتحدة.

توقيع
مسيو دي مارساي

M. Dumarçay, Ministre de France à Tripoli,

À M. Edgar Faure, Ministre des Affaires étrangères.

T. n° 158 [1]. Réservé. *Tripoli, 22 février 1955.*

(Reçu : 24 février.)

Par mes communications du 18 février [2], j'ai rendu compte au Département du dernier état des pourparlers engagés avec le Cabinet fédéral au sujet de la mise au point du projet de procès-verbal des conversations franco-libyennes qui se sont déroulées à Paris au début du mois de janvier dernier.

Dans la plupart des cas, les modifications demandées par nos interlocuteurs sont de pure forme et ne posent pas de problèmes insolubles. Seules, les objections libyennes concernant la clause consacrée à la participation en temps de guerre des forces françaises à la défense du Fezzan me paraissent de nature à compromettre dangereusement les résultats acquis à Paris. M. Ben Halim et les membres de son cabinet sont, en effet, décidés à ne pas céder sur ce point et envisagent froidement une rupture des pourparlers qui, dans leur esprit, serait inéluctablement suivie d'un recours à l'O.N.U.

Sous la pression des dirigeants du Néo-Destour réfugiés à Tripoli — pour lesquels les avantages politiques qu'offrirait à la France la conclusion d'un traité d'amitié et de bon voisinage avec la Libye sont un réel sujet d'inquiétude —, bon nombre de parlementaires s'emploient activement, depuis quelques jours, à engager le président du Conseil dans la voie des solutions extrêmes.

On perçoit sans peine le parti que les réfugiés nord-africains établis en Libye et les tenants de l'arabisme pourraient tirer d'un échec de nos négociations. Certains d'entre eux ont déjà offert à M. Ben Halim d'organiser des coups de main contre nos postes du Fezzan. Si jusqu'à présent le Premier ministre s'est montré hostile à de tels projets, rien ne nous permet d'affirmer qu'il n'y aura pas recours le jour où — ayant décidé d'en appeler à l'arbitrage du « monde libre » — tous prétextes lui seront bons pour imputer à notre présence militaire un état d'insécurité créé pour les besoins de la cause.

[1] Ce télégramme a été communiqué à Londres (n° 67) et à Washington (n° 20).

[2] Sous les n[os] 124-140, non reproduits. Ces télégrammes indiquaient les objections faites par le Conseil des ministres libyen, au cours de sa réunion du 15 février. Celui-ci avait demandé la suppression du paragraphe du préambule concernant les conditions auxquelles le gouvernement français pourrait envisager l'évacuation du Fezzan. Toutefois, sur l'insistance de l'ambassadeur de France, M. Ben Halim avait admis la recherche d'une nouvelle formule. Par contre, le gouvernement libyen refusait de signer un document sur lequel figurerait une allusion, si discrète fût-elle, aux conversations de Paris au sujet de la non-substitution. Les Libyens demandèrent aussi la suppression des mots « en contrepartie » figurant dans le titre de l'article III; plusieurs modifications de forme dans l'article consacré aux aérodromes; enfin, que dans la présentation du procès-verbal, les thèses de chacune des deux parties fussent juxtaposées au lieu de figurer entre crochets.

Aux députés qui l'ont interpellé le 14 février en séance secrète, M. Ben Halim a déclaré qu'il serait en mesure de leur faire connaître, à la fin de ce mois, la position définitive de son gouvernement à l'égard de la France. Selon des renseignements recueillis auprès de certains parlementaires, cette position sera fonction de notre réponse aux propositions que nous a faites le Cabinet fédéral de supprimer la clause de « réactivation » qui figure à notre projet de procès-verbal.

La question de notre participation à la défense du Fezzan en temps de guerre devant, en définitive, être réglée au cours des conversations techniques entre états-majors français et anglais, prévues par l'aide-mémoire britannique du 5 février (votre communication du 14 février) [1], j'incline à penser que nous aurions intérêt à accéder au désir des Libyens pour éviter que M. Ben Halim ne fasse au Parlement, dans les jours à venir, des déclarations inopportunes qui auraient pour seul effet de remettre en question le principe même de la conclusion d'un traité d'amitié et de bon voisinage et de nous faire perdre le bénéfice des avantages si péniblement acquis au cours des conversations de Paris.

برقية رقم ٤٧٩

من السفير الأمريكي في طرابلس
إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٢٠ ابريل ١٩٥٥

لقد ناقشنا للتو الوضع الفرنسي في فزان مع السفارة البريطانية في ضوء برقية السفارة في باريس رقم ٢٩ المؤرخة ٨ مارس وبرقية السفارة في لندن رقم ٢٥ وتصريح «فوور» الخاص بليبيا في ١٢ ابريل وملاحظات الوزير الفرنسي «دي مارساي» لكل من الأعضاء في السفارة البريطانية وبعض زملائي.

استنتاجي مما سبق أنه على العكس من تصريح «ميلارد» في برقية السفارة بباريس رقم ٢٩ في ٨ مارس فإن حكومة «فوور» قررت رفض اتفاقية «منديس فرانس» للتفاوض على انسحاب القوات الفرنسية من فزان.. وأنه استناداً على قوة التصديق على اتفاقيات باريس سيتقدم رسميا بطلب الدعم الأمريكي ـ البريطاني من أجل سياسة فرنسية أشد في شمال أفريقيا بما في ذلك الاحتفاظ بالقوات في فزان.

تتوقع السفارة البريطانية أن «بينييه» سيحاول تبرير الموقف الفرنسي في فزان خلال المحادثات مع «ماكميلان» في ٢١ ابريل بناء على الأسس التالية:

١ ـ اكتشاف معسكرات «فدائية» في ليبيا بالقرب من الحدود التونسية.

٢ ـ وجود شبكات الاتصال في فزان تحت السيطرة الفرنسية ضروري للدفاع عن شمال أفريقيا.

٣ ـ هيبة فرنسا وعزتها لا تسمح بأي «تراجعات» أخرى.

تقوم مجموعة من أفراد السفارة البريطانية بزيارة اليوم «للمعسكرات» التي جاءت في القائمة التي أعدها «دي مارساي» لجمع الحقائق وتقديمها لماكميلان بخصوص النقطة رقم (١) أعلاه وذلك إضافة إلى تلك التي شملها استكشاف ٢٢ مارس في برقية السفارة (امبتيل رقم ٤٢٠).

معالجة الفرنسيين لموضوع فزان ـ في رأيي يضع أمريكا وبريطانيا في وضع في غاية الخطورة هنا تجاه حكومة بن حليم، خاصة وأن الليبيين قد حافظوا على استمرار «المفاوضات» (بالرغم من مماطلة الفرنسيين) بناء على مشورتنا المستمرة

بالاعتدال.. واقتنعوا ـ حتى الآن ـ بعدم طلب العون من جيرانهم العرب من أجل عرض الموضوع على مؤتمر «باندونج» ومجلس الأمن. وكما أخبرتم من قبل (امبتيل ٤٦٢) فقد بذلت قصارى جهدي ونجحت في اقناع بن حليم غداة سفر الوفد الليبي إلى باندونج بأن يعطي تعليماته لمحمود المنتصر بالرد على أي اتهامات خاصة بالاحتلال الفرنسي القهري وغير القانوني للأراضي الليبية، وبالتصريح بأن مفاوضات الجلاء مستمرة بنجاح. فإذا ما اتضح الآن أنه لم يعد لدى الفرنسيين نية لترك فزان وأنهم في الواقع يطلبون دعم أمريكا وبريطانيا للاحتفاظ بقواتهم هناك، فإن بن حليم والحكومة الليبية ـ إضافة إلى الشكوك العربية حيال التضامن الغربي عند المعسرة ـ سيصلوا إلى النتيجة الحتمية بأننا خدعناه، وأننا كنا دائماً على علم بالنوايا الفرنسية وأننا نقف إلى صفها. إنني لا أستطيع التأكيد بما فيه الكفاية على الأثر السيء لذلك على علاقاتنا مع الحكومة الليبية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ تمديد حقوقنا تحت اتفاقية القاعدة.

وختاماً، فمن خلال تجربتي الخاصة الطويلة في العمليات العسكرية في شمال افريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية ومعرفتي بالخطط الحالية للدفاع عن هذه المنطقة في المستقبل في حالة إندلاع حرب عامة،.فإنني لا زلت في حيرة بخصوص من هي الجهة التي يعتقد الفرنسيون من واجبهم حماية أنفسهم ضدها في فزان؟ إذ لا أستطيع تحديد عدو أساسي معيّن. وأذا كان الغرض هو مواجهة التغلغل، فهل لي أن أسأل ـ وإن كان في شيء من الدعابة ـ كم عدد القوات الأمريكية الموجودة حالياً في المكسيك؟ إنني على استعداد ـ وبكل سرور ـ أن أعيد النظر في رأيي الحالي إذا كان بإمكان السلطات العسكرية الأمريكية أو البريطانية أو سلطات الناتو أن تؤكد على وجود مبرر لاستمرار القوات الفرنسية في فزان.. أو حتى لضمان حقهم في الرجوع اليها في حالة الحرب. في هذه الحال أعتقد أنه بالامكان إقناع حتى الليبيين بمراجعة الموقف.

إنني آمل بكل إخلاص أن تسعى وزارة الخارجية والسفارة في باريس من جديد لاقناع الفرنسيين بتسوية موضوع فزان بسرعة من أجل مصلحتهم، حيث أن ذلك ليس ضرورياً لعلاقاتهم المستقبلية مع ليبيا والجامعة العربية فحسب، ولكنه سيدعّم ـ بلا شك ـ الثقة في نواياهم في شمال أفريقيا كذلك.

توقيع

تابن

INCOMING TELEGRAM *Department of State* **ACTION COPY**

SECRET

5
Action
NEA

Info
RMR
SS
G
SP
C
EUR
P
UOP
OLI
IOP
OCB
OS
ARMY

Control: 10824
Recd: April 20, 1955
9:37 a.m.

FROM: Tripoli

TO: Secretary of State

NO: 479, April 20, 11 a.m.

SENT DEPARTMENT 479; REPEATED INFORMATION PARIS 59, LONDON 89, BENGHAZI UNNUMBERED

PARIS PASS CINCEUR

We have just discussed French position on Fezzan with British Embassy in light Paris EMBTEL 29, March 8 and London EMBTEL 25; Faure's statements regarding Libya during April 12 press conference; and recent remarks made members both British Embassy and my staff by French Minister Dumarcay.

My deduction from foregoing is that contrary Maillard's statement Paris EMBTEL 29 March 8 Faure Government has decided repudiate Mendes-France agreement negotiate evacuation French forces from Fezzan and on strength ratification Paris agreements will officially request US-UK support tougher French North African policy including retention forces in Fezzan.

British Embassy anticipates that Pinay will attempt justify French Fezzan position during talks with MacMillan April 21 on grounds:

1. New "guerilla camps" discovered in Libya near Tunisian frontier.

2. Fezzan communications under French control essential defense North Africa.

3. French prestige permits no further "retreats".

In order provide MacMillan with facts regarding point one above British Embassy team is today visiting "camps" listed by Dumarcay as additional to those covered by my inspection March 22 EMBTEL 420.

French handling of Fezzan issue has in my opinion now placed US-UK in highly dangerous position vis-a-vis Ben Halim Government here since it has largely been due our continued counsel moderation

773.0074-2055

FILED MAY 4 1955

SECRET FILE

HO

moderation that Libyans have kept "negotiations" alive (despite obvious French stalling) and have thus far refrained soliciting help their Arab neighbors in bringing issue before Bandung conference and UN Security Council. As reported EMBTEL 462 I went to considerable lengths and successfully persuaded Ben Halim on eve departure Libyan delegation for Bandung instruct Mahmoud Muntasser counter any charges regarding French illegal and forceful occupation Libyan territory with statement negotiations for evacuation proceeding successfully. Should it now become apparent French have no intention leave Fezzan and are in fact asking US-UK support retention their forces there, Ben Halim and GOL with Arab suspicions regarding traditional western solidarity in pinches will inevitably be led conclusion we have double crossed him and have been aware of and supported French intentions all along. I cannot over emphasize unfortunate effect this would have on our relations with GOL, especially in area implementation and forthcoming expansion our rights under base agreement.

Finally, based on own wide experience with military operations North Africa during World War II and familiarity present planning for future defense this area in event general conflict, I remain completely baffled as to who French feel they must defend themselves against in Fezzan. I cannot conceive of major foe and, if it is against infiltration, may I ask not altogether facetiously how many troops US currently stations in Mexico? If American, British or NATO military authorities can confirm military justification for continuing French troops in Fezzan, or even for guaranteeing their right return in war time I will gladly reconsider my present view. In fact, presented in this light, believe even Libyans might also be persuaded reconsider.

I sincerely hope Department and Embassy Paris will make renewed efforts persuade French speedy settlement Fezzan issue also in their own interests since it is not only essential their future relations with Libya and Arab league as whole but would doubtless bolster confidence their good intentions North Africa as well.

TAPPIN

AB:AAL/6

من مسيو بينييه وزير الخارجية الفرنسي
إلى مسيو بيير هنري تيتجن وزير الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار

رسالة رقم ٥٢٦ مؤرخة ٢٣ مارس ١٩٥٥ م.

لقد تفضلتم برسالتكم - رقم ٥٥ المؤرخة ٩ مارس ١٩٥٥ ورقم ٦٢ المؤرخة ١٨ مارس ١٩٥٥ (١) لفت نظري لموضوع رسم الحدود الفرنسية الليبية شمال التبستي، ولعلاقات الحدود في تلك المنطقة.

إن إعادة تمركز فصيل فرنسي (٢) في أوزو قد أظهر للحكومة الليبية عزمنا القوي في التمسك بكل دقة بالترتيبات التي وردت في الاعلان الفرنسي البريطاني المؤرخ ٢١ مارس ١٨٩٩م. وللاتفاقية الموضّحة له والموقع عليها في ٨ سبتمبر ١٩١٩م. التي تحدد الحدود بين البلدين. لقد قام وزيرنا المفوض في طرابلس مسيو دي مارساي يوم ٥ مارس ١٩٥٥م بتقديم مذكرة احتجاج تتعلق بالمهمة التي قام بها

١ - في هذه الوثائق فإن وزير الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار أخبر زميله بأن المندوب السامي في أفريقيا الاستوائية الفرنسية قد أعلمه بأن بعثة ليبيّة قد تقدمت في أوزو يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥م. الساعة التاسعة وقد دُعيت البعثة الليبية إلى الرجوع وراء الحدود الليبية فلم تبدي أية صعوبات، وأن هذا الحادث الذي كان من الممكن أن يكون له عواقب مغضبة قد جعل الوزير (لما وراء البحار) يطلب من وزير الخارجية تقديم أعنف الاحتجاج إلى الحكومة الليبية.

٢ - إن استطلاعات لإقامة مركز في أوزو قد تمت تحت إشراف الكولونيل (كوتوريير) والقبطان (ڤيكير) من ٢ ابريل إلى ٤ سبتمبر ١٩٣٠.

ومنذ ذلك التاريخ فإن مركز أوزو تم التمركز (القوات الفرنسية) فيه إلى يوم ١ ديسمبر ١٩٤٣ ويبدو أنه بقى بدون حامية منذ ذلك التاريخ إلى أول يونية ١٩٥١م. ثم ظهرت دلائل التمركز (للقوات الفرنسية) في نقطة (أوزو) من جديد ابتداء من أول يونية ١٩٥١م. ولكن نظراً لأزمة قلة الامكانيات فقد أخلى مركز أوزو يوم ١ ابريل ١٩٥٤. ثم أعيد التمركز (في اوزو) بصفة نهائية في ديسمبر بعدما وصلت أخباريات إلى السلطات في تشاد تفيد بأن الليبيين يخططون للذهاب إلى هناك. وكانت الحامية (الفرنسية) عند ذلك تتكون من ضابط ومساعد ضابط وفصيلين من فصائل القتال.

متصرف الكفرة نحو أوزو. وقد أخبرنا سفارة بريطانيا العظمى عن هذا الحادث، كما أن ممثل الأمم المتحدة في طرابلس قد أبدى أسفه للمسيو دي مارساي لأن المنظمة قد أقحمت في هذا الحادث نتيجة إهمال من ممثليها.

ولكي نهدّي مخاوف المندوب السامي للجمهورية في افريقيا الاستوائية الفرنسية فإني أرجو، بهذه الرسالة، وزيرنا المفوض في طرابلس بأن يتصل مباشرة - عند الاقتضاء - مع الحكومة العامة لأفريقيا الاستوائية الفرنسية لكي يشترك مندوب من تشاد في تطوير اتفاقية الحدود تلك التي سيجري التفاوض عليها فيما بعد مع الحكومة الليبية من طرف وفدنا.

ربما رأيتم أنه من الأفضل في الظروف الراهنة أن يستمر تمركزنا في نقطة أوزو لكي نمنع أية محاولة ليبية جديدة في هذا القطاع.

M. PINAY, MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES,

À M. PIERRE-HENRI TEITGEN, MINISTRE DE LA FRANCE D'OUTRE-MER.

D. nº 526. Secret. *Paris, 23 mars 1955.*

Vous avez bien voulu par lettres nº 55 du 9 mars 1955 et nº 62 du 18 mars [1], appeler mon attention sur la question du tracé des frontières franco-libyennes au nord du Tibesti et des relations des frontaliers dans cette région.

La réoccupation d'Aouzou par un détachement français [2] a montré au gouvernement libyen notre ferme résolution de nous en tenir strictement aux dispositions de la déclaration franco-britannique du 21 mars 1899 et de la convention interprétative du 8 septembre 1919 fixant les limites entre les deux pays.

Notre ministre à Tripoli, M. Dumarçay, a d'ailleurs adressé le 4 mars 1955 au gouvernement libyen une note de protestation concernant la mission entreprise vers Aouzou par le commissaire général de Koufra.

L'ambassade de Grande-Bretagne a été avisée par nos soins de cet incident et le représentant de l'O.N.U. en Libye a exprimé à M. Dumarçay ses regrets d'avoir mêlé à cette affaire, par inadvertance, un de ses agents.

Afin de répondre aux préoccupations du haut commissaire de la République en A.E.F., je prie, par le même courrier, notre ministre à Tripoli de se mettre éventuellement en rapports directs avec le gouvernement général de l'A.E.F. afin qu'un représentant du Tchad puisse participer à l'élaboration du projet de convention frontalière qui sera ultérieurement négocié avec le gouvernement libyen par notre légation.

Peut-être estimerez-vous opportun, dans la conjoncture actuelle, de maintenir notre occupation du poste d'Aouzou, afin de prévenir toute nouvelle tentative libyenne dans ce secteur.

[1] Dans ces documents non reproduits, le ministre de la France d'outremer informait son collègue que le haut-commissaire de la République en A.E.F. venait de lui faire savoir qu'une mission libyenne s'était présentée à Aouzou le 28 février à 9 heures. Invitée à repasser la frontière, elle n'avait fait aucune difficulté. Cet incident, qui aurait pu avoir de fâcheuses conséquences, obligeait le Ministre à demander à son collègue des Affaires étrangères de présenter auprès du gouvernement libyen la protestation la plus énergique. Le Ministre ajoutait que l'immensité de la frontière à surveiller et l'exiguité de nos moyens, en particulier en aviation d'observation et de transport, nous conduisaient à souhaiter que les Libyens ne s'attachent pas à sonder systématiquement les lacunes inévitables de notre dispositif.

[2] Des reconnaissances pour l'installation d'un poste à Aouzou s'étaient poursuivies par les soins du lieutenant-colonel Couturier et du capitaine Vicaire du 2 avril au 4 septembre 1930. Depuis cette date, le poste avait été occupé de façon permanente jusqu'au 1er décembre 1943. Il semble qu'il soit resté sans garnison depuis cette date jusqu'au 1er juin 1951. Les preuves de l'occupation du poste apparurent à nouveau à partir du 1er juin 1951. Aouzou, évacué le 1er avril 1954 en raison d'une crise d'effectifs, fut réoccupé temporairement pour la période de la récolte des dattes en août et septembre 1954, puis définitivement en décembre après que les autorités du Tchad eussent reçu l'information que les Libyens avaient l'intention de s'y rendre. La garnison était alors d'un officier, d'un sous-officier et de deux groupes de combat.

NOTE DE LA DIRECTION D'AFRIQUE-LEVANT [1]

État des négociations franco-libyennes

Paris, 1er avril 1955.

Le gouvernement français s'est efforcé de nouer avec le Royaume-Uni de Libye, dont l'indépendance a été proclamée, sous l'égide de l'O.N.U., le 24 décembre 1951, les bonnes relations que nécessitent le maintien de l'influence française et la sauvegarde des intérêts français dans ce pays limitrophe de la Tunisie, de l'Algérie, de l'A.O.F. et de l'A.E.F.

Des accords provisoires, relatifs à l'attribution d'une aide financière au Fezzan et au maintien du *statu quo* militaire dans cette province, avaient été signés en décembre 1951, en attendant la conclusion d'un traité d'alliance et d'amitié. Dès le mois de juin 1952, le ministre de France à Tripoli proposait au gouvernement libyen le texte de cet instrument, établi sur le même modèle que le projet présenté à la même époque par la Grande-Bretagne.

Au mois de novembre de la même année, le gouvernement libyen envisageait une négociation simultanée, et sur des bases communes avec la France, la Grande-Bretagne et les États-Unis d'Amérique.

Cette procédure dut malheureusement être abandonnée en janvier 1953, un accord étant intervenu entre Londres et Tripoli pour que le traité anglo-libyen fût négocié en premier.

Ce traité, signé en juillet 1953, consentit à la Libye une assistance financière considérable et donna à ce pays des ressources auxquelles s'ajoutèrent bientôt les loyers, fort importants, que le gouvernement américain s'engagea à verser annuellement pour la location de la base aérienne de Wheelus Field.

La négociation franco-libyenne devint, dès ce moment, sensiblement plus difficile et, à la fin de 1953, le Département dut envisager le remplacement du projet de traité d'alliance par un projet de traité d'amitié et de bon voisinage, assorti de conventions financière, militaire, économique, culturelle et de bon voisinage.

En juillet 1954, le nouveau chef du gouvernement libyen, M. Sakizli, suggéra de remplacer la convention militaire, dont le Parlement libyen ne pourrait admettre le principe, par une convention technique comportant la location à la France de bases aériennes fezzanaises, dont la sécurité serait assurée par des forces françaises distinctes de l'armée nationale [2].

[1] Rédigée à l'intention du Ministre.
[2] Sur l'exposé de l'affaire libyenne jusqu'à cette époque, voir, au volume 1954 de la présente collection, le n° 421.

Le Premier ministre actuel, M. Ben Halim, rejeta cependant le projet de convention technique français élaboré sur ces bases, par une lettre du 13 novembre 1954 [1], dans laquelle il était en même temps notifié au gouvernement français que le gouvernement libyen ne pourrait signer aucun accord relatif au maintien de forces armées françaises au Fezzan et ne renouvellerait pas les accords provisoires de 1951 qui venaient à échéance le 31 décembre 1954. Le gouvernement libyen, sans faire allusion au projet de traité, proposait la conclusion de conventions économique, culturelle et de bon voisinage, offrant également à la France des facilités pour l'utilisation des aérodromes du Fezzan qui seraient placés désormais sous gestion libyenne.

Le gouvernement français rejeta ces propositions par une note remise le 22 novembre 1954, dans laquelle il faisait connaître en outre au ministre libyen des Affaires étrangères qu'il n'envisageait pas la possibilité de modifier l'état de choses existant en vertu de l'accord militaire provisoire du 24 décembre 1951, jusqu'à ce qu'un accord général ait pu être conclu entre la France et la Libye [2].

M. Ben Halim, dont la décision avait été, semble-t-il, inspirée par l'attente d'un développement rapide des désordres en Afrique du Nord, ne tarda pas à nuancer quelque peu son attitude.

Acceptant une proposition du gouvernement français, il conduisit à Paris une délégation libyenne qui rencontra du 3 au 6 janvier 1955 la délégation française que présidait M. P. Mendès France [3]. Au cours de ces entretiens, les thèses des deux gouvernements ne purent être conciliées et le président du Conseil français proposa à son interlocuteur libyen de rechercher les bases de dispositions pratiques de nature à satisfaire les intérêts des deux pays.

Dans le projet d'accord envisagé, le gouvernement français acceptait, à certaines conditions, définies dans le cadre d'un traité d'amitié et de bon voisinage, de renoncer à l'occupation militaire, en temps de paix, des bases dont il disposa au Fezzan en vertu de l'accord provisoire du 24 décembre 1951.

Au nombre de ces conditions figure, en particulier, la « réactivation », en temps de guerre, des bases fezzanaises dont l'évacuation est envisagée à l'issue des négociations; cette clause permettrait à la France d'assurer, en cas de conflit armé, la défense du Fezzan qui pourrait être réoccupé très rapidement par les troupes françaises. C'est sur ce point que le désaccord essentiel persiste entre la France et la Libye.

M. Ben Halim avait en effet refusé, à Paris, de traiter directement avec la France la question de la participation des forces françaises à la défense de la Libye, celle-ci étant, d'après lui, suffisamment assurée par les forces libyennes, assistées en vertu du traité anglo-libyen par les forces britanniques. Mais il avait cependant admis que la question fût réglée par le truchement d'un accord franco-britannique. De retour à Tripoli, le Premier ministre modifia sensiblement son attitude, prétendant n'avoir pas à connaître d'un éventuel

(1) Voir, au volume précité, le n° 358.
(2) Voir, *ibidem*, le n° 366.
(3) Voir ci-dessus le n° 32.

accord militaire franco-britannique qui, dans son esprit, devrait demeurer secret et auquel la Libye n'entendait pas participer.

Le gouvernement libyen se refusa même à faire figurer au procès-verbal des conversations de Paris toute mention relative à la simple confrontation des thèses des deux gouvernements sur la défense du Fezzan en cas de guerre (1).

Les négociateurs se trouvent ainsi dans une impasse, les points de vue libyen et français n'ayant pu être conciliés. Par ailleurs, à la suite des premiers contacts pris en janvier 1955 par l'état-major français avec les autorités militaires britanniques, il est apparu que, si celles-ci étaient disposées à admettre la participation des forces françaises à la défense du Fezzan, elles prétendaient cependant garder une certaine responsabilité des opérations dans cette province, en vertu du traité d'alliance anglo-libyen. Notre thèse est, au contraire, qu'un tel traité ne saurait empêcher que nous exercions à titre exclusif la responsabilité de la défense du Fezzan, sous réserve, bien entendu, d'arrangements généraux à conclure avec l'état-major britannique en vue d'harmoniser la défense de l'ensemble de la Libye.

* * *

Dans les négociations que nous comptons reprendre à bref délai avec le gouvernement libyen, il convient en premier lieu de déterminer si nous resterons fidèles à la ligne que nous avons définie jusqu'à présent, acceptant en principe l'évacuation du Fezzan sous réserve que soient remplies les conditions que nous jugeons indispensables à la sécurité de l'Afrique française et au maintien de notre présence en Libye : celles-ci portent essentiellement sur le droit de transit civil et militaire à travers le Fezzan, le maintien de techniciens français sur les aérodromes de Sebha, Ghat et Ghadamès, la délimitation préalable des frontières, la coopération des polices dans les régions frontalières, la non-substitution en temps de paix de toute force armée non libyenne aux forces françaises, enfin le droit, pour ces dernières, de réoccuper le Fezzan en cas de guerre.

Il serait extrêmement dangereux de revenir sur les principes généraux qui nous ont inspirés jusqu'à présent, en nous refusant à toute discussion des conditions d'une éventuelle évacuation du Fezzan par nos troupes.

Il convient de souligner, en effet, la fragilité de la thèse juridique sur laquelle nous pourrions nous appuyer, les accords provisoires de décembre 1951 ne pouvant plus être invoqués depuis le 1er janvier 1955 dans leur lettre, mais seulement dans leur esprit.

Par ailleurs, les moyens dont nous disposons pour convaincre le gouvernement libyen se sont singulièrement amenuisés depuis que les gouvernements britannique et américain ont consenti à fournir à la Libye l'assistance financière extérieure nécessaire au nouvel état, en échange de privilèges militaires considérables et sans se préoccuper du sort des négociations franco-libyennes, au

(1) Voir ci-dessus le n° 86.

moment même où celles-ci devenaient plus délicates en raison de l'aggravation de notre situation en Afrique du Nord et du préjugé défavorable qui en découle, à notre égard, aux yeux de tout gouvernement arabe.

Un retour en arrière risquerait de conduire le gouvernement libyen à une rupture des pourparlers qui serait vraisemblablement suivie, après la conférence afro-asiatique de Bandoung, d'un recours au Conseil de sécurité ou à l'assemblée générale des Nations Unies par le truchement de l'un des états arabes membres de l'Organisation. Cette initiative pourrait s'accompagner d'actions terroristes dirigées contre le personnel civil et militaire français du Fezzan. Une crise grave ne pourrait manquer d'en résulter, non seulement dans nos rapports avec la Libye elle-même, mais avec l'ensemble du monde arabe.

En revanche, nous devons insister, semble-t-il, pour que les conditions *minima* que nous avons fixées pour l'évacuation de nos troupes du Fezzan soient remplies intégralement, sans accepter de nouvelles concessions qui équivaudraient à notre départ pur et simple d'une région que nous estimons essentielle pour la défense de l'Afrique.

À cet égard, peut-être conviendrait-il mieux d'envisager la perspective d'une augmentation substantielle de l'aide financière que nous avons consentie, jusqu'à la fin de l'année 1954, au gouvernement libyen et qui pourrait être portée de 260 à 500 millions.

***

2° Nos discussions avec les Libyens sont gouvernées, dans une large mesure, par l'accord qu'il est important de réaliser avec les Britanniques sur notre rôle dans la défense de la Libye et, plus particulièrement, du Fezzan.

Il y aurait donc grand intérêt à ce que le contact fût repris aussitôt que possible avec Londres, non seulement sur le plan militaire mais également sur le plan diplomatique. Nous devons faire valoir à ce sujet que nous avons toujours recherché avec les Libyens un traité d'alliance parallèle à celui qu'ont obtenu les Anglais, avec notre aide d'ailleurs. Il serait extrêmement fâcheux de ne pouvoir aboutir avec la Grande-Bretagne à un accord qui nous consacrerait dans une situation d'égalité, en ce qui concerne, tout au moins, le Fezzan. Un tel accord devrait également recevoir, au besoin sous une forme secrète, l'assentiment du gouvernement libyen qui, ayant l'intention de faire entrer ses troupes au Fezzan après le départ des nôtres, devra nécessairement en être informé et se trouver à même de collaborer au dispositif général de défense convenu entre la France et la Grande-Bretagne.

Un double échec, mettant en péril notre situation dans ce pays où l'influence anglaise est prédominante, affecterait aussi bien nos relations avec la Grande-Bretagne que nos relations avec la Libye et l'ensemble du monde arabe.

***

3° Il reste enfin à nous mettre d'accord avec le gouvernement libyen sur la procédure qui permettra de revêtir des signatures française et libyenne le procès-verbal des conversations de Paris, ce qui n'a pu être effectué jusqu'à présent en raison de l'opposition du gouvernement libyen à l'insertion de toute mention relative à la défense du Fezzan en cas de guerre.

Nous avions envisagé récemment l'envoi à M. Ben Halim d'une lettre par laquelle le ministre des Affaires étrangères français prenait acte de ce refus, mais précisait qu'en raison de l'importance que nous attachons à cette question, notre intention était d'y revenir dans le cours des prochains pourparlers. Nous aurions, dans ces conditions, accepté de signer le procès-verbal sans la mention en question. Cette lettre a déjà été adressée à notre représentant à Tripoli qui attend les instructions du Département pour la remettre au Premier ministre [1]. Dans l'intervalle, une autre suggestion nous a été faite par M. Ben Halim qui nous propose d'évoquer cette question sous forme d'un simple échange de lettres. Dans sa réponse, le gouvernement libyen ferait simplement état de nos *desiderata* relatifs à la défense du Fezzan, sans leur accorder aucun assentiment et en se bornant à souligner que la France est l'alliée de la Grande-Bretagne, liée elle-même à la Libye par un traité d'alliance.

La signature de ce procès-verbal par les deux parties présente un intérêt incontestable, car la négociation, faute d'un accord sur ce point, devrait être entièrement reprise et, avec elle, la discussion du principe de non-substitution au Fezzan, admis en janvier par la délégation libyenne.

Mais il est évident d'autre part que nous ne pourrions nous satisfaire d'une lettre aboutissant à un rejet pur et simple de nos demandes. La suggestion de M. Ben Halim ne serait donc acceptable que si, dans sa lettre, le gouvernement libyen reconnaissait, d'une manière ou d'une autre, qu'il n'a pas d'objections à ce que la France « alliée de la Grande-Bretagne » règle avec celle-ci les problèmes posés par l'existence d'une frontière commune entre les territoires français d'Afrique et la Libye.

***

Il importe, en tout état de cause, de prendre au plus tôt une décision sur la poursuite des négociations franco-libyennes et franco-britanniques relatives à l'affaire du Fezzan.

Si une telle décision n'intervient pas avant la conférence de Bandoung, nous risquons en effet d'être violemment attaqués à ce sujet au cours de cette conférence, ce qui ne manquera pas d'avoir de très fâcheuses répercussions en Afrique du Nord et dans tout le monde arabe où nous serons, une fois de plus, dénoncés comme des impérialistes impénitents.

Il convient donc de choisir entre :

1° La remise immédiate au Premier ministre libyen de la lettre du président Pinay réaffirmant nettement notre désir de voir réglée la question de la participation française à la défense de la Libye en temps de guerre, et

[1] Document ci-après reproduit en annexe.

2° L'échange de lettres proposé par M. Ben Halim. La première solution comporte certes plus de garanties, mais elle est unilatérale, et de plus, peut aboutir à l'interruption des négociations, les Libyens refusant catégoriquement d'accepter l'expression de notre point de vue et de poursuivre les entretiens.

Dans le second cas, nous n'obtenons aucune garantie précise, mais les négociations se poursuivent ; avec les Britanniques pour obtenir la réactivation désirée, et avec les Libyens auprès desquels il serait nécessaire de déléguer un ministre pour mener à bien les pourparlers.

Tel est le choix qui s'impose aujourd'hui au gouvernement s'il veut éviter la stagnation de la situation et le pourrissement dangereux qui en résulterait et s'il écarte l'éventualité d'une politique de force qui consisterait à refuser purement et simplement d'évacuer le Fezzan aussi longtemps que nos revendications, difficilement soutenables juridiquement, ne sont pas satisfaites.

برقية رقم ٢٨٧ ـ ٢٨٨

من مسيو بينييه وزير الخارجية الفرنسي
إلى مسيو دي مارساي وزير فرنسا المفوض بطرابلس ـ ليبيا

٩ ابريل ١٩٥٥ الساعة ٢١,٤٠

كما أخبرتكم ببرقيتي رقم ٢٦٧ فإن القضايا الناجمة عن العلاقات الفرنسية ـ الليبية قد درست يوم ٦ ابريل في جلسة مصغرة لمجلس الوزراء (الفرنسي).

وقد قدّر (المجلس) أن فرنسا لا يمكنها في الوقت الراهن أن تسحب قواتها من فزان بدون أن يلحقها (فرنسا) خسارة كبيرة في نفوذها، وبدون إضعاف خطير لترتيبات الأمن الداخلي والخارجي لشمال افريقيا.

ولقد أخبرت الحكومة البريطانية بوجهة نظرنا هذه كما طلبنا منها تأييد قرارنا هذا لدى الحكومة الليبية لكي نحصل (من ليبيا) على تمديد للاتفاقيات المؤقتة الموقعة في ديسمبر ١٩٥١.

وستجدون في العدد القادم نص البرقية التي أخبرنا بها سفير فرنسا في لندن عن الموقف المتخذ في هذه القضية من جانب الحكومة (الفرنسية)، كما ستجدون نص الحديث الذي أجراه في هذا الخصوص، وزير الخارجية «بينييه» مع «سير جلادوين جيب» (سفير بريطانيا في فرنسا). وسأرسل اليكم في الحقيبة القادمة خطاباً يحتوي تعليقاتي عن الأسباب التي دعتنا لاتخاذ هذا القرار. وأرى أنه يجب عليك أن تمتنع عن أي إبلاغ للحكومة الليبية إلى أن يصلنا رد فعل لندن.

توقيع
بينييه
(وزير خارجية فرنسا)

M. Pinay, Ministre des Affaires étrangères,
À M. Dumarçay, Ministre de France à Tripoli.

T. nos 287, 288 [1]. *Paris, 9 avril 1955, 21 h. 40.*

Ainsi que je vous l'ai annoncé dans mon télégramme no 267 [2], les problèmes posés par les rapports franco-libyens ont été examinés le 6 avril au cours d'un Conseil ministériel restreint.

Il a été estimé que la France ne pouvait, pour le moment, retirer ses troupes du Fezzan sans subir une grave perte de prestige et sans compromettre dangereusement la sécurité intérieure et extérieure de l'Afrique du Nord.

Le gouvernement britannique a été avisé de notre point de vue et il lui a été demandé d'appuyer notre action auprès du gouvernement libyen en vue d'obtenir une prorogation temporaire de l'accord provisoire de décembre 1951.

Vous voudrez bien trouver, sous le numéro suivant, le texte du télégramme par lequel le Département a informé l'ambassadeur de France à Londres de la position prise, dans cette affaire, par le gouvernement et de l'entretien qu'a eu, à ce sujet, le président Pinay avec sir Gladwyn Jebb [1].

Je vous adresse par prochaine valise une lettre commentant les raisons de cette décision [2]. J'estime qu'en attendant les réactions de Londres, il est préférable que vous vous absteniez de toute communication au gouvernement libyen [3].

(1) Ce télégramme a été communiqué à Londres sous les nos 4936-4937.

(2) Du 1er avril, non reproduit. Ce télégramme indiquait qu'étant donné l'examen des rapports franco-libyens auquel devait procéder un Conseil des ministres, le 6 avril, il y avait lieu de représenter à M. Ben Halim les inconvénients que comporterait la lecture, devant le Parlement libyen, d'une « déclaration décisive » sur la question du Fezzan avant que ne fût connue la réponse française aux propositions libyennes.

رسالة إرفاق تابعة الملحق رقم ٣٧
١٥ يونيو ١٩٥٥

(توم بروملي ـ مدير قسم افريقيا في الخارجية البريطانية)
عزيزي توم

مرفق طيه نسخة من المذكرة التي سلمتها سفارة الولايات المتحدة هنا للحكومة الفرنسية بتاريخ ٣ يونيو. تشير المذكرة ـ كما ترى ـ إلى حديث السيد ديلين (سفير الولايات المتحدة في باريس) مع السيد بينييه (وزير خارجية فرنسا) بتاريخ ٢٥ مايو، وفي الحقيقة هي تؤكد كتابة المسعى الشفوي الذي أجراه السيد ديلين في ذلك التاريخ.

يظهر أن السبب الذي دعى سفارة الولايات المتحدة للشعور بضرورة تقديم هذه الرسالة القوية اللهجة هو أن السيد بينييه في لقاء لاحق مع سفير صاحبة الجلالة بتاريخ ٢٧ مايو نفى ان السيد ديلين قد تحدث معه حول موضوع فزان إطلاقا. أن لغة السيد ديلين الفرنسية ضعيفة كما أن قدرة السيد بينييه على الاستيعاب محدودة كما نعلم جيدا!

سوف أرسل نسخاً من هذه الرسالة ومرفقاتها إلى السفارات في كل من واشنطن وطرابلس وبنغازي.

إمضاء
بيث
الوزير المفوض في السفارة البريطانية في باريس

مذكرة
(قدمها السفير الأمريكي في باريس إلى وزير الخارجية الفرنسي)
من المعتقد أن وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالحديث الذي تم يوم ٢٥ مايو بين صاحب السعادة وزير الشئون الخارجية والسفير ديلين بخصوص

موقف الحكومة الفرنسية من قضية فزان قد تكون ذات اهتمام من طرفكم.

تعتقد الولايات المتحدة أن الحل المبكر لمشكلة فزان من صالح جميع الأطراف المعنية ويعطي الحكومة الفرنسية فرصة لكسب الاحترام في شمال افريقيا. كما أنها على علم بأن الشرط الأساسي لهذا الحل بالنسبة لليبيا، وهو شرط من حقها كدولة ذات سيادة أن تضعه، هو انسحاب القوات الفرنسية خلال فترة زمنية معقولة ومحددة.

لقد ألحت الولايات المتحدة في مناسبات عديدة وبقدر كبير من النجاح على الحكومة الليبية بتحري الاعتدال، ولكنها تخشى أن المزيد من الالحاح لن يجدي شيئاً وذلك في ضوء استعداد الحكومة الليبية للاتفاق مع فرنسا مع الحفاظ - على ما يبدو للولايات المتحدة - على كل المصالح الرئيسية الفرنسية، إلاّ إذا ظهرت مؤشرات واضحة بأن فرنسا على استعداد لتوقيع اتفاق بتحديد تاريخ معقول للانسحاب.

إن ليبيا كدولة صديقة تعتبر مصدر قوة هام للغرب بما في ذلك فرنسا، ولكنها إذا فشلت في قضية هامة كهذه بالنسبة اليها فيمكن ان تصبح فريسة مؤثرات عربية مدمرة بما لا يعود بفائدة على أي من القوى الغربية. ان المعلومات المتوفرة حالياً لدى الولايات المتحدة لا توحي بأن ليبيا في الوقت الحاضر تمثل مصدراً ذا أهمية للامدادات أو الدعم لنشاطات العناصر القومية في شمال افريقيا الفرنسي. إلاّ أن الولايات المتحدة تخشى أنه في حالة عدم حل قضية فزان في القريب فإن ليبيا قد تتحول مصدراً لمثل هذا الدعم. إنه ليس من الحكمة إطلاقاً في رأي الولايات المتحدة، وأخذاً في الاعتبار أهمية تونس والجزائر والمغرب النسبية لفرنسا مقارنة بفزان، أن تجعل فرنسا بسبب قضية فزان من ليبيا دولة معاديه يمكن للعناصر القومية في شمال افريقيا الفرنسي أن يحصلوا منها على امدادات بكميات كبيرة.

كما تخشى الولايات المتحدة أنه في حالة عدم التوصل إلى حل سريع فإن موضوع فزان قد يطرح أمام الأمم المتحدة حيث من المرجح أن يوجد قدر كبير من الاتفاق على اتخاذ اجراءات فورية لالغاء الحقوق الفرنسية المتعلقة بفزان.

ان الولايات المتحدة عندما تعبر بحرية عن وجهة نظرها بكل صراحة حول هذا الموضوع فإنما تفعل ذلك ليس فقط لحيوية مصلحة الغرب في ليبيا ولكن لاعتقادها بأن الوزارة ستأخذ هذه المبادرة الصريحة كتعبير عن صداقة الولايات المتحدة لفرنسا وانعكاساً لرغبتها (الولايات المتحدة) أن تحتفظ بموقع مؤثر تحث منه الحكومة الليبية على الاعتدال وذلك بهدف المحافظة على المصالح الفرنسية والليبية معا.

باريس في ٣ يونيو ١٩٥٥

Sutr-

British Embassy,

Paris.

CONFIDENTIAL

1073/156/55

JT 1031/110

June 15, 1955.

INDEXED

Dear Tom,

I enclose a copy of a memorandum which the United States Embassy here handed to the Quai d'Orsay on June 3. As you will see, it refers to a conversation between Mr. Dillon and M. Pinay on May 25 and, in fact, puts in writing Mr. Dillon's oral démarche of that date.

It appears that the reason why the U.S. Embassy felt it necessary to put this pretty stiff communication in writing was that when Her Majesty's Ambassador saw M. Pinay subsequently, on May 27, the latter denied that Mr. Dillon had ever spoken to him about the Fezzan. Mr. Dillon's French is rudimentary and M. Pinay's power of absorption limited, as we know to our cost!

I am sending copies of this letter and of its enclosure to the Chanceries at Washington, Tripoli and Benghazi.

Yours ever

John Beith

J.G.S. BEITH

T.E. Bromley, Esq., C.M.G.,
African Department,
Foreign Office,
London, S.W.1.

COPY

CONFIDENTIAL

MEMORANDUM

In connection with the conversation on May 25 between His Excellency, the Minister for Foreign Affairs, and Ambassador Dillon with respect to the French Government's position on the Fezzan question, it is believed that the views of the United States Government on this subject may be of interest.

The United States believes that the early settlement of the Fezzan problem is in the interest of all concerned and gives France an opportunity to gain prestige in North Africa. It understands that an essential Libyan condition to such a settlement, however, and one which lies within its sovereign power to stipulate, is the evacuation of French troops within a reasonable specified period.

The United States has on a number of occasions urged moderation on the Libyan Government, so far with considerable success. It fears, however, that further counsels of this nature may be unavailing, in light of the Libyan Government's apparent willingness to enter into an agreement with France preserving what seems to the United States to be all essential French interests, unless there are clear indications that France is willing to conclude an agreement specifying a reasonable evacuation date.

Libya, as a friendly nation, is obviously an important asset to the West, including France. If frustrated in an issue of such importance to it, it could become a prey to destructive Arab influences, to the benefit of none of the Western powers. Such information as the United States now has does not indicate that Libya is at present a source of any importance for logistics and similar support for nationalist activities in French North Africa. The United States is concerned, however, that if the Fezzan issue is not soon resolved, Libya might become a ready vehicle for such support. Considering the relative importance to France of Tunisia, Algeria and Morocco in comparison with the Fezzan, it would be extremely unwise, in the United States view, for France, because of the Fezzan problem, to make of Libya a hostile state through which nationalists in French North Africa might be supplied in important quantities.

The United States is also concerned that if a settlement is not soon reached, the Fezzan issue may be brought before the United Nations where there would probably be a large body of support for measures to terminate promptly any French rights with respect to the Fezzan.

The United States takes the liberty of expressing its views on this subject in full frankness, not only because of the West's vital stake in Libya but because of its conviction that the Ministry will see in this initiative an expression of United States friendship for France and a reflection of its desire to be in a position effectively to urge moderation on the Libyan Government to the end that essential French, as well as Libyan, interests can be preserved.

Paris June 3, 1955

سرّي

من باريس إلى وزارة الخارجية
(ترجمة للفقرات الهامة فقط من رسالة طويلة)

من سير جلادوين جيب (سفير بريطانيا في باريس)
إلى وزارة الخارجية (البريطانية)
تحت رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٦

ردا على رسالتكم رقم ٢٤٩

الموضوع: فزان

أبلغتنا حكومة الولايات المتحدة في ٢٥ مايو أن سفيرها قد تحدث في اليوم نفسه وبناء على التعليمات مع السيد بينييه (وزير خارجية فرنسا) حول فزان ملحاً على أن تتوصل الحكومة الفرنسية الى اتفاق مبكر مع الحكومة الليبية في هذا الشأن ولقد أشار إلى أنه سيكون من المؤسف لو حدثت قطيعة يترتب عليها لجوء الليبيين إلى الأمم المتحدة. كما أشار كذلك إلى أنه في ضوء الصعوبات التي تواجهها الحكومة الفرنسية في جميع أرجاء شمال افريقيا فإنه سيكون من الحماقة استفزاز الحكومة الليبية بدون مبرر.

كان جواب السيد بينييه أنه قد ثبت وصول كميات كبيرة من الأسلحة عبر ليبيا للمتمردين في الجزائر وعليه فإنه من المستحيل على الحكومة الفرنسية في الوقت الراهن أن تسحب قواتها من فزان.

٤ ـ انتقلت بعد ذلك (الكلام للسفير البريطاني في باريس) إلى الاشارة الى التصريحات الأخيرة بأنه قد ثبت وصول تزويدات كبيرة من السلاح الى الجزائر عن طريق ليبيا وطلبت إذا كان بالإمكان تزويدي ببيانات مفصلة حول هذه النقطة.

أصر السيد بينييه أنه لا يوجد مجال للشك في أنه قد تم تدريب المتمردين وتسليحهم في ليبيا وأن إمدادات السلاح تصل الجزائر عن طريق ليبيا. عندما طالبت بتقارير مفصلة للاستفادة منها في مواجهة الحكومة الليبية قيل لي إنه قد تم

إطلاع أحد مساعدي عليها (وهذه في الحقيقة لا تمثل الشيء الكثير ولكننا طلبنا نسخاً منها). واستطرد السيد بينيه ليؤكد أن وجود القوات الفرنسية في فزان يساهم مساهمة كبيرة في العمليات الفرنسية ضد المتمردين في الجزائر.

ثم قال لعله من الصحيح أنه لم يتم تدريب أي عناصر متمردة في فزان أو تزويد المتمردين عبر فزان وهذا يرجع بالتحديد إلى وجود حامية فرنسية فيها بحيث إذا نقلت هذه الحامية فإن فزان ستستخدم كقاعدة لنشاط المتمردين. إضافة إلى ذلك فإن فزان مفيدة للفرنسيين كقاعدة مخابرات للحصول على المعلومات حول نشاط المتمردين في بقية أرجاء ليبيا. لقد ذهب السيد بينييه لحد القول بضرورة السماح لفرنسا بوضع قواتها على طول حدود الأراضي الليبية بدلاً من مطالبتها الآن بالانسحاب من قاعدتها غير المتكاملة التي لا تزال تحتفظ بها في فزان.

توقيع

سير جلادين جيب

PERMANENT UNDER-SECRETARY OF S
....
..................................DEPARTMENT
TO SEE SECRETARY OF STATE'S MINUT

By Bag

CONFIDENTIAL

INWARD SAVING TELEGRAM

FROM PARIS TO FOREIGN OFFICE

Sir G. Jebb.

No. 199 Saving
May 26, 1955.

R. May 30, 1955.

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION

CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 199 Saving of May 26, 1955.

Repeated for information Saving to:

Washington
Tripoli
Benghazi
Tunis
Algiers
Rabat

Your despatch No. 249.

The Fezzan.

On May 25 the United States Government informed us that the United States Ambassador had on instructions spoken to M. Pinay that day about the Fezzan, urging that the French Government should reach an early agreement with the Libyan Government. He had pointed out how extremely unfortunate it would be if there was a breach resulting in a Libyan appeal to the United Nations, and had also made the point that, in the light of the French Government's difficulties throughout French North Africa, it would be foolish for them to antagonize the Libyan Government unnecessarily. M. Pinay had replied that it had been proved that substantial supplies of arms were reaching the rebels in Algeria through Libya and that it was therefore quite impossible for the French Government to withdraw their troops from the Fezzan at the present time.

M. Pinay added, however, that negotiations with the Libyan Government were now proceeding satisfactorily. In answer to questions from Mr. Dillon he explained that the French Government were not handling them direct but that Her Majesty's Government were negotiating with the Libyan Government on their behalf. He expressed confidence that a satisfactory settlement would be reached soon.

2. As M. Pinay seemed to be under a misapprehension about the present state of negotiations with the Libyan Government, I thought it well to make the position quite clear to him. I therefore called on him today accompanied by Her Majesty's Minister. To my great surprise M. Pinay denied having discussed the subject with Mr. Dillon at all. (It was obvious that the officials who were with him, knew nothing of the conversation). To make quite sure that there was no repetition of the muddle which occurred when M. Pinay was supposed to make a communication to me about the Fezzan on April 7, I read and left with him a short Aide-Mémoire in French (copy by bag). In this I made it clear that Her Majesty's Government were waiting for the further military discussions for which the French Government had asked, before taking any further action with the Libyan Government about the Franco-Libyan negotiations over the Fezzan. I added that Her Majesty's Government were convinced that the Libyan Government would insist that peace-time and war-time requirements should be covered at the same time and that it would be easier to obtain the Libyan Government's acceptance of the French Government's war-time requirements if the latter could be kept confidential. I concluded with a assurance that Her Majesty's Government were ready to

CONFIDENTIAL

Paris telegram No. 199 Saving to Foreign Office

continue to use their influence with the Libyan Government in support of the French Government as soon as the further preparatory work for the negotiations had been completed.

3. M. Pinay expressed regret at the delay in holding the further military talks in London. He said that he would ensure that they should take place in the near future. The only other comment of any other interest made at this stage on my Aide-Mémoire was that M. Pinay's advisers pointed out that, for Parliamentary reasons, it was difficult to avoid any publicity at all for the war-time arrangements.

4. I then went on to refer to recent statements that it had been proved that considerable supplies of arms were reaching Algeria through Libya and asked if I could be given detailed information on this point. This led to a long and confused discussion. M. Pinay maintained that it was unquestionably the case that rebels were being trained and armed in Libya and that supplies of arms were reaching Algeria from Libya. When I asked for detailed reports for use with the Libyan Government, I was told that they had already been shown to a member of my staff. (They in fact amounted to very little, but we are asking for copies). M. Pinay went on to argue that the maintenance of French troops in the Fezzan made an essential contribution to French operations against the rebels in Algeria. It might be true that no rebels were trained or supplied in or through the Fezzan. But this was precisely because it contained a French garrison. If the garrison was removed, the Fezzan would be used as a base for rebel activities. Moreover the Fezzan was very useful to the French as a base from which to obtain intelligence about rebel activities in the rest of Libya. He went so far as to argue that the French

/ought

ought to be allowed, to place troops along the rest of the frontier in Libyan territory, rather than be required now to withdraw the inadequate garrison which they still had in the Fezzan.

5. I tried hard to bring M. Pinay down to the actual facts of the position. I questioned to what extent the presence of French troops far away to the South in the Fezzan really affected such traffic in arms as there might be in the North. I said that my information suggested that reports in the press and elsewhere about the training and arming of rebels and the passage of arms from Libya were greatly exaggerated. I assured M. Pinay that we were always ready to do all we could to persuade the Libyan Government to put a stop to any objectionable activities in Libya. For this purpose the more detailed information the French could give us the better. But M. Pinay would understand that the further the French Government were prepared to go in meeting the reasonable requests of the Libyan Government, the easier it would be to get the latter to take action against Tunisian rebels.

6. M. Pinay did not take my attempt to put the subject into better perspective at all well. It became clear that the French attitude towards it is largely emotional. Even if they have no real proof that the Algerian rebels are receiving substantial support from Libya, they take it for granted that this must be the case. They have no understanding of the difficulties which the Libyan Government must have in dealing with the refugees from French territory (M. Pinay had no answer to my question what the Libyan Government was expected to do with them) nor of the limitations on our own influence with the Libyan Government. M. Pinay seemed to take my suggestion that the importance of the support

/received

received by the rebels from Libya should not be exaggerated, as implying that Her Majesty's Government were unsympathetic to the French case and thought that the French troops ought to be withdrawn from the Fezzan now. I tried to convince him that this was not so, but I fear that he still does not really understand the position.

6. The conversation should however at least have served a useful purpose in that French Ministers should now clearly understand that they must get on with the further Anglo-French military talks for which they have asked, before we can intervene again on their behalf with the Libyan Government.

DISTRIBUTED TO:

African Department
Western Department
United Nations Department.

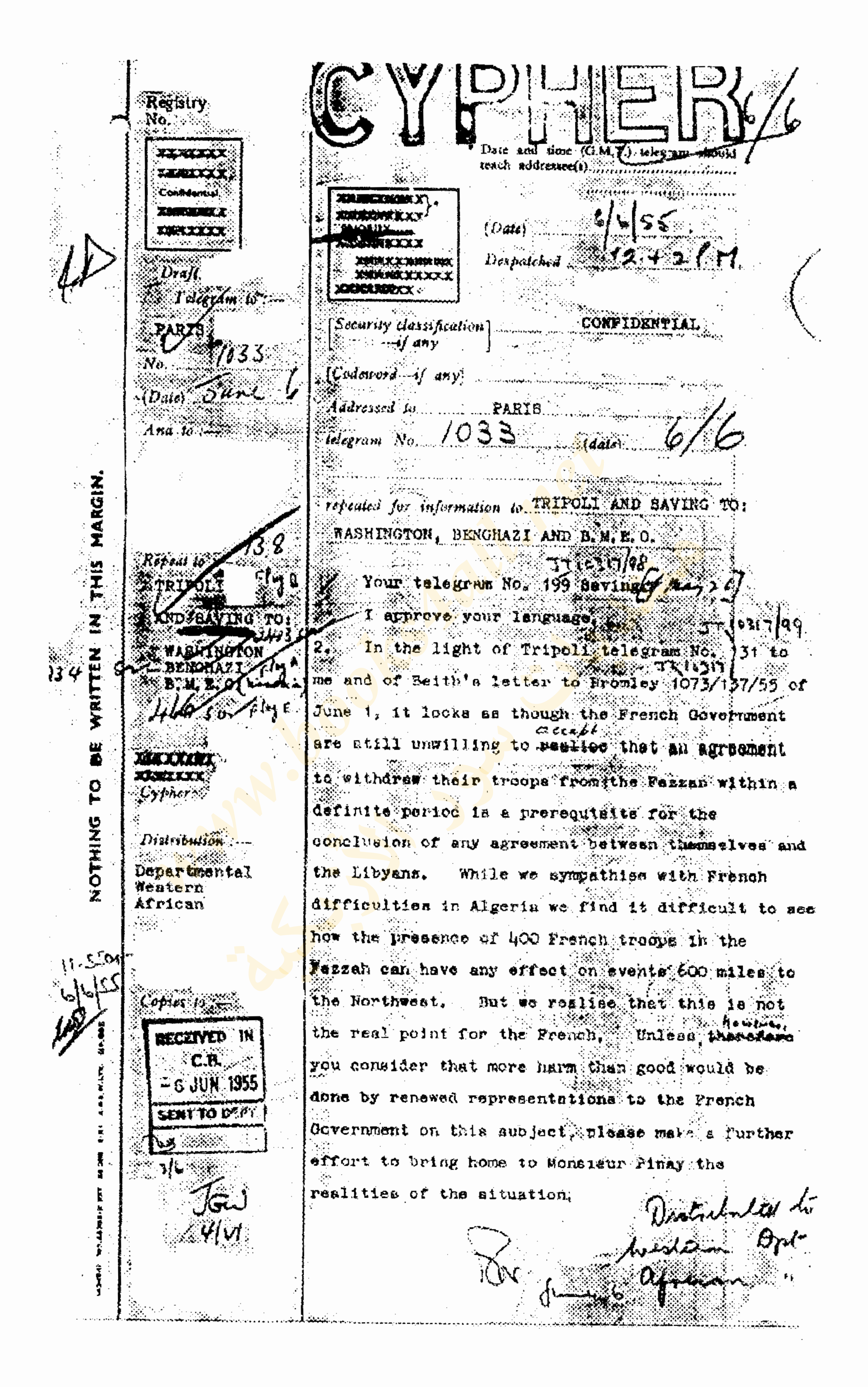
سرّي

برقية رقم ١٠٣٣
تاريخ ٦ يونية ١٩٥٥م.

من وزير الخارجية البريطاني
إلى السفارة البريطانية في باريس صورة إلى طرابلس وواشنطن وبنغازي.

١ ـ إشارة إلى برقيتكم رقم ١٩٩ فإنني أوافق على الصيغة.
٢ ـ على ضوء برقية سفارة طرابلس رقم ١٣١ الموجهة إليّ وبالاشارة إلى رسالة «بيت» (الوزير المفوض بالسفارة البريطانية في باريس) إلى «بروملي» (مدير الشؤون الأفريقية) الرسالة رقم ١٠٧٣/١٣٧/٥٥ المؤرخة أول يونية يبدو لنا أن الحكومة الفرنسية لا زالت ترفض أن موافقتها على الجلاء عن فزّان داخل مدة محدّدة يعتبر الشرط الأساسي الذي بدونه لن يتم أي اتفاق بينهم وبين الليبيين.
هذا وبالرغم من تعاطفنا مع صعوبات الفرنسيين في الجزائر إلاّ أننا نجد من الصعب علينا أن نفهم كيف يمكن أن يكون لبقاء أربعمائة جندي فرنسي في فزان أي تأثير على الأحداث على بعد ستمائة ميل إلى الشمال الغربي (يعني الجزائر).
نحن على علم أن هذه الحجة ليست هي السبب الحقيقي (في الرفض الفرنسي للجلاء) ولذلك فإننا نطلب منكم أن تكرروا بذل جهود جديدة لإفهام مسيو «بينييه» (وزير خارجية فرنسيا) حقائق الحالة الراهنة. هذا ما لم تخشون أن تكرار مساعيكم (لدى بينييه) قد يكون ضاراً أكثر من نافعاً.

إمضاء
وزير خارجية بريطانيا



CYPHER

Registry No.

XXXXXXX
XXXXXXX
Confidential
XXXXXXX
XXXXXXX

Draft Telegram to:— PARIS
No. 1033
(Date) June 6
And to:—

Repeat to:— TRIPOLI 138
AND SAVING TO:
WASHINGTON
BENGHAZI
B.M.E.O.

XXXXXXX
XXXXXXX
Cypher

Distribution:—
Departmental
Western
African

Copies to:—

RECEIVED IN C.R. — 6 JUN 1955 SENT TO DEPT.

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

Date and time (G.M.T.) telegram should reach addressee(s) ....

XXXXXXX
XXXXXXX
XXXXXXX
XXXXXXX
XXXXXXX
XXXXXXX

(Date) 6/6/55.
Despatched 12.42 P.M.

[Security classification —if any] CONFIDENTIAL

[Codeword—if any]

Addressed to PARIS
telegram No. 1033 (date) 6/6

repeated for information to TRIPOLI AND SAVING TO: WASHINGTON, BENGHAZI AND B.M.E.O.

Your telegram No. 199 Saving of May 26.

I approve your language.

2. In the light of Tripoli telegram No. 31 to me and of Beith's letter to Bromley 1073/137/55 of June 1, it looks as though the French Government are still unwilling to ~~realise~~ accept that an agreement to withdraw their troops from the Fezzan within a definite period is a prerequisite for the conclusion of any agreement between themselves and the Libyans. While we sympathise with French difficulties in Algeria we find it difficult to see how the presence of 400 French troops in the Fezzan can have any effect on events 600 miles to the Northwest. But we realise that this is not the real point for the French. Unless ~~therefore~~ however, you consider that more harm than good would be done by renewed representations to the French Government on this subject, please make a further effort to bring home to Monsieur Pinay the realities of the situation.

Distributed to Western Dept. African "

الملحق ٤٠

وثيقة رقم JT 10317/109
فزان

سرّي

لقد طلب وزير الخارجية إبلاغه أولاً بأول حول المحادثات الفرنسية/ البريطانية العسكرية فيما يخص هذا الموضوع (فزان) وها أنا أرفع اليكم التقرير التالي حول آخر التطورات:

٢ ـ لقد تمت ترتيبات سابقة لحضور فريق فرنسي صغير ليتابع المناقشات حول الدفاع عن فزان في حالة الحرب، إلاّ أن وصول هذا الفريق قد تأخر وذلك على الأغلب بسبب بعض الصعوبات في باريس. أبلغتنا السفارة الفرنسية في أوائل هذا الأسبوع ان ضابطين برتبة عقيد سيصلا إلى لندن لإجراء محادثات مع وزارة الحربية. لقد عبرت الحكومة الفرنسية عن رغبتها في أن تكون المناقشات ذات طبيعة عسكرية بحتة، وقد استلمت السفارة الفرنسية تعليمات بأن حضور أي موظف من موظفيها لهذه المحادثات سيكون بصفة مراقب فقط. بعد التداول مع وزارة الحربية قبلنا بهذا العرض وتم بناء على ذلك عقد إجتماع في مكاتب وزارة الحربية في ١٠ يونيو حضره السيد رامزدين التابع لقسم شئون افريقيا (بوزارة الخارجية البريطانية).

٣ ـ تقدم المندوب الفرنسي في الاجتماع بمسودة اتفاقية تم قبولها بعد المناقشة والتعديل من قبل ممثل وزارة الحربية وذلك بشرط الرجوع إلى رؤساء الأركان والمزيد من الدراسة من قبل الأقسام السياسية المعنية. مرفق طيه ترجمة غير رسمية للعرض الفرنسي. (يرجى الانتباه إلى أن الاشارة الواردة في الفقرة (ج) من مقدمة الاتفاق الفرنسي/ البريطاني السابقة التي تتعلق بفزان تعني المراسلات المتبادلة بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥١ (JT 1113/87(51 لقد كان ذلك في الحقيقة الثمن الذي دفعته حكومة صاحبة الجلالة لضمان الموافقة الفرنسية لادخال ليبيا ضمن منطقة عملة الاسترليني.

توضيح من المؤلف: (هنا يشيرون إلى رسالة اتفاق سري بين فرنسا وبريطانيا بتاريخ ٥١/٦/١٥ أي قبيل استقلال ليبيا وبموجب ذلك الاتفاق تتعهد بريطانيا

بتأييد بقاء القوات الفرنسية والنفوذ الفرنسي في فزان مقابل عدم اعتراض فرنسا على إدخال ليبيا في منطقة عملة الاسترليني).

جدال:

٤ ـ إن المسودة الفرنسية وثيقة أكثر دقة من تلك التي تم الاتفاق عليها بين الجنرال براون جون والجنرال كالّيه في ١ مارس. يلاحظ أن اخضاع مسئولية دفاع فزان في حالة الحرب لمسئوليتنا العامة للدفاع عن ليبيا غير مبينة بوضوح كما هي في الاتفاقية بين براون جون وكالّيه. الفرنسيون يعتبرون أن ذلك مفهوم ضمنياً في الجزء الأول من الفقرة (٢)، فقد كان الممثل الفرنسي حريصاً على تفادي أي إشارة مباشرة لإخضاع المسئولية بينما كان مستعداً تماماً لقبول ذلك في الواقع العملي ما دام الأمر مغلفاً في الصياغة المتبعة في الفقرة (٢). على الأرجح أن رؤساء الأركان يرغبون أن تطرح هذه النقطة بمزيد من الوضوح. كما أنه علينا أن نوضح لليبيين أن المسئولية العامة للدفاع عن ليبيا لن تتأثر بأي اتفاق بيننا وبين الفرنسيين فيما يتعلق بدفاع فزان في حالة نشوب حرب.

٥ ـ توقفا على ما ورد أعلاه فان المسودة الفرنسية تبدو ترتيباً معقولاً تماماً من الناحية العكسرية البحتة، وعليه فبالإمكان دعوة رؤساء الأركان للتصديق عليها بشرط أن يكونوا مقتنعين بأنها تتمشى مع المصالح العسكرية البريطانية. ولكن بالرغم من أن الاتفاقية تضمن أهداف الحكومة الفرنسية العسكرية إلاّ أنها لا تقدم أية حلول لمشاكلها السياسية والبرلمانية. إنه شبه مؤكد أن ما تريده الحكومة الفرنسية هو موازنة الإعلان عن إنسحاب قواتها من فزان بتصريح متزامن حول الترتيبات الخاصة بحالة الحرب... إلاّ أننا نعلم جيداً أن فكرة الإعلان بالذات هي الفكرة غير المقبولة لدى الليبيين. لقد حذرنا الفرنسيين من ذلك مرات عديدة (راجع ـ على سبيل المثال ـ المفكرة التي سلمت للسفير الفرنسي في ٥ فبراير وحديث وزير الخارجية مع السيد بينيه في ٢١ ابريل). لعله من المطلوب في حالة موافقة رؤساء الأركان على الترتيبات المقترحة ان يعاد هذا التحذير مرة أخرى للفرنسيين وأن توضح لهم ضرورة قصر أي اعلانات برلمانية على تصريح مفاده أن «محادثات جرت بين الأركان الفرنسية والبريطانية قد أسفرت عن نتائج مرضية للحكومة الفرنسية بأن دفاع فزان مضمون بما فيه الكفاية».

(هذه الصياغة من اقتراح رئيس الوزراء الليبي نفسه. هناك احتمال أن الفرنسيين سيجدون صعوبة في قبول هذه المحددات وعليه فبالامكان الإشارة إلى أنه في حالة

تعدّيهم للحدود التي وضعها رئيس الوزراء الليبي فإنهم معرّضون إلى أن الحكومة الليبية قد ترفض رفضاً تاماً الإلتزام بالإتفاقية الانجلو - فرنسية. إن الضغوط البرلمانية في الحقيقة قد تدفع برئيس الوزراء الليبي إلى أن يذهب إلى أبعد من ذلك وأن يتعهد بألاّ يسمح للفرنسيين بدخول فزان مرة أخرى. في هذه الحالة فإن فرنسا لن تفقد الميزات السياسية فحسب بل إنها - بلا أدنى شك - ستفقد الميزات العسكرية التي كان بالإمكان أن تحصل عليها بناء على الاتفاقية. هذا الأمر سيكون كذلك بالطبع محرجاً للغاية بالنسبة لعلاقاتنا مع ليبيا وإن كانت هذه حجة ليست ذات وزن لدى الفرنسيين في الوقت الحالي.

٦ - سنوافيكم قريباً بتوصياتنا بخصوص أسلوب وتوقيت إتصالنا بالحكومة الليبية. هذا الأمر بالطبع في انتظار موافقة رؤساء الأركان على المقترح الحالي ولكنني اعتقد أنه من الضروري تأجيل الاتصال بالليبيين حتى نحصل من الحكومة الفرنسية على ضمان بقبول ضرورة انسحاب قواتها من فزان (حسب جدول زمني متفق عليه). تفيد آخر المعلومات من باريس أنه في الوقت الذي يوجد فيه اعتراف بهذه الضرورة على المستوى الرسمي فإن الجناح اليميني في الحكومة الفرنسية لا زال يرفض مواجهة الحقائق.

توصية

٧ - أوصي بأن يأخذ وزير الخارجية ما ورد أعلاه بعين الاعتبار وبأن تخول الوزارة بإخبار رؤساء الأركان بأنه ليس لدينا أي اعتراض على شروط المقترحات العسكرية الفرنسية بشرط القبول بالشرط المذكور في الفقرة ٤ أعلاه.

امضاء

(بروملي رئيس قسم افريقيا بالخارجية البريطانية)

تعليق الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية وتوصياته

١١ يونيو ١٩٥٥

إنني لست راضياً إطلاقاً على الوثيقة التي تقدم بها الفرنسيون وأخشى في حالة قبولنا لها أن توقعنا في إشكال خطير، وإذا ما نشرت هذه الوثيقة فسيكون من الصعب الدفاع عنها. فسوف نتهم بأننا قد دخلنا في إتفاق آثم ومشؤوم مع الفرنسيين من وراء ظهر الحكومة الليبية، إتفاق يتعلق بجزء لا يتجزأ من الدولة الليبية.

الفقرات التالية تبدو لي مرفوضة

الفقرة (ج) من المقدمة: إن الإستشهاد اليوم وفي عام ١٩٥٥ بفقرة من اتفاقية عام ١٩٥١ تقول بأننا «سنسعى للمحافظة على الوضع الفرنسي في فزان» أمر خالي من الحكمة، في أحسن الأحوال. فليبيا اليوم دولة مستقلة ذات سيادة والوضع الفرنسي في فزان لا وجود له إلاّ بالقدر الذي تسمح به الحكومة الليبية.

(ايضاح من المؤلف: هنا يشير مرة أخرى إلى الاتفاقية السرية الفرنسية البريطانية الموقعة في ١٩٥١/٦/١٥ والتي ورد الإيضاح عنها سابقاً).

النقطة رقم (١) من الاتفاقية: قد يكون دفاع فزان أمراً هاماً بل ومهماً جداً بالنسبة لفرنسا. ولكن أن يقال أنه أمر «أزلي» يوحي بأن فرنسا تملك حقوقاً في هذه المسألة أكثر منا ومن ليبيا نفسها... بينما الأمر ليس كذلك.

النقطة رقم (٢): نحن مسئولون عن دفاع ليبيا بما فيها فزان، وفي الوقت الذي قد نستطيع فيه تفويض الفرنسيين بالنسبة لفزان، فإنه من المؤكد أننا لا يمكن أن نحيل هذه المسئولية عليهم دون موافقة الليبيين. وعليه فإن أول جملة في هذه الفقرة غير صحيحة ولا نملك حق الموافقة عليها. إنني - بكل أسف - لا أتفق على أن هذه الصياغة تحفظ مسئوليتنا العامة، بل أنني أعتقد أنها تعرضها لشبهة قوية ويجب علينا أن نصر على الرجوع إلى الصياغة الواردة في اتفاقية كالّيه وبراون جون.

النقطة رقم (٥): لن تلقى هذه الفقرة قبولاً حسناً إذا ما نشرت الوثيقة. فها هي السلطات البريطانية والفرنسية تتفقان على تبادل ودراسة المعلومات الخاصة «بجميع العناصر والأشخاص والتنظيمات» في ليبيا والتي قد تكون نشاطاتها موجهة - ولو بصورة غير مباشرة - ضد القانون والنظام في شمال افريقيا الفرنسي. هل هذا أمر يتمشى مع السيادة الليبية؟ إذا كنا نرغب في الزام أنفسنا بمشاورات من هذا النوع فدعونا - على الأقل - نتفادى كتابة ذلك على الورق!

١٣ يونيو ١٩٥٥

إمضاء

شاكباره

مساعد وكيل الخارجية البريطانية

نوقشت مع سير إيڤون كيركباتريك (الوكيل الدائم) بتاريخ ٦/١٨

JT 1031/109 JT 1031/107

THE FEZZAN

Flag A The Secretary of State has asked to be kept informed

JT 1031/7|98 about any Anglo-French military talks on this subject. I am now able to report the latest position.

2. It had earlier been arranged that a small French party should come over to continue discussions about the war-time defence of the Fezzan. Their arrival was delayed for some time, probably owing to difficulties in Paris. Early this week the French Embassy informed us that two officers of the rank of Colonel would be coming to London for conversations with the War Office. It was the desire of the French Government that the discussions should be strictly military in nature, and the French Embassy had received instructions that any member of their staff who attended the talks should do so strictly in the capacity of an observer. After consideration with the War Office we agreed to this proposal. Accordingly a meeting was held in the War Office on June 10 which was attended by Mr. Ramsden of African Department.

3. At the meeting the French representatives produced a draft agreement which after discussion and amendments was accepted by the War Office representatives, subject to reference to the Chiefs of Staff and to further consideration by the political departments concerned. An unofficial translation

lag B of the French proposals is attached. (It should be noted that

NB within the reference in para (c) of the preamble to the document, to previous Franco-British agreements about the Fezzan is to an

lag C exchange of letters dated June 15, 1951 (JT 1113/87(51)). This was in fact the price which H.M.G. had to pay to secure French agreement to the inclusion of the future Libyan state within the sterling area).

Argument

4. The French draft is a more precise document than that which was agreed by Generals Brownjohn and Calliés on March 1.

It will be seen that the subordination of French responsibility for the defence of the Fezzan in war-time to our own over-all responsibility for the defence of Libya is not spelt out explicitly as it was in the Brownjohn-Calliés agreement. It is considered by the French to be implicit in the first part of para. 2. The French representatives were clearly anxious to avoid any direct reference to this subordination of responsibility, but were perfectly prepared to accept it in practice if disguised by the phraseology used in para. 2. This is a point which the Chiefs of Staff will probably want to have covered more explicitly. We shall also want to make it clear to the Libyans that our over-all responsibility for the defence of Libya is not compromised by any arrangement we make with the French for the war-time defence of the Fezzan.

5. Subject to the above the French draft appears to be a perfectly sensible arrangement from the purely military point of view, and, providing that they are satisfied that it is in conformity with British military interests, the Chiefs of Staff might be invited to approve it. But although it secures the military requirements of the French Government, it provides no answer to their political and parliamentary problems: what the French Government will almost certainly want is to be able to counter-balance any announcement that their troops are to withdraw from the Fezzan, by a simultaneous statement about the war-time arrangements. We know however that it is precisely this idea of publicity which may be unacceptable to the Libyans. We have warned the French about this on several occasions. (See for example the aide memoire handed to the French Ambassador on February 5 and the Secretary of State's conversation with M. Pinay on April 21.) It will probably be desirable to repeat this warning to the French once again, if the the Chiefs of Staff approve the suggested arrangements, and to make it plain to them that they must restrict any parliamentary publicity to a statement that "Anglo-French staff talks have

Flag E 371/10317/30

Flag F 371/10317/76

taken place as a result of which the French Government are satisfied that the defence of the Fezzan is adequately secured". (This wording was suggested by the Libyan Prime Minister himself). It is probable that the French Government will find it difficult to accept this limitation, and we might therefore point out to them that, if they go beyond the limits laid down by the Libyan Prime Minister, they will run the risk that the Libyan Government may refuse to be committed at all by the Anglo-French staff agreement. Indeed pressure of parliamentary opinion might force the Libyan Prime Minister to go further still and to give a guarantee that the French should never again enter the Fezzan. If this were to happen the French would not only get no political advantage, but would lose the undoubted military advantages which they would obtain under the staff agreement. It would also of course be most embarrassing to our own relations with Libya, but this is an argument which is not likely to carry much weight with the French at present.

6. Recommendations will shortly be submitted on the timing and method of our eventual approach to the Libyan Government. This must of course await the approval by the Chiefs of Staff of the present proposal, but I think that we ought also to defer any approach to the Libyans until we have secured from the French Government an assurance that they accept the necessity for the evacuation of their troops from the Fezzan (Subject to an agreed time-table). The latest information from
١١|١٠٤ Paris (Paris Saving telegram No. 212) indicates that, while this necessity is well recognised at official level, the right wing of the French Government are still refusing to face facts.

Recommendation

7. I recommend that the Secretary of State should take note of the above, and that the Department should be authorised to inform the Chiefs of Staff in due course that we have no

Dearowley

June 11, 1955.

I do not at all like the new document which the French have produced and I fear it may get us into serious trouble if we agree to it. If it ever became public, it could scarcely be defended; we should be accused of having entered into an unholy compact with the French behind the backs of the Libyan Government about an integral part of the Libyan State. The following passages seem objectionable:-

Paragraph (c) of the Preamble. To requote, in 1955, a passage of an agreement of 1951 in which we said that we would "encourage the maintenance of the French position in the Fezzan" is tactless at best. Libya is now an independent and sovereign State, and there is no French position in the Fezzan except such as the Libyan Government allows.

Point 1 of the Agreement. The defence of the Fezzan may be of great or even very great interest to France. But to say it is "primordial" seems to suggest that France has more rights in the matter than Libya or ourselves. This is not so.

Point 2. We are responsible for the defence of Libya, including the Fezzan. We may perhaps be able to delegate our responsibility to the French in respect of the Fezzan, but we surely cannot transfer it without Libyan consent. The first sentence of this paragraph is therefore incorrect. We have no right to put our name to it. I am afraid I do not agree that this wording safeguards our overall responsibility; on the contrary it patently compromises it. We should insist on going back to the wording of the Calliès/Brownjohn Agreement. (Flag D) [illegible] 17/55

Point 5. This passage would not read at all well if it became public. Here are the British and French authorities agreeing to exchange and study information about "all elements, personnel and organisations" in Libya, whose activity might be directed, even indirectly, against law and order in French North Africa. Is this consonant with the sovereignty of Libya? If we want to bind ourselves to consultations of this kind, at least let us avoid putting it into writing.

C.B. Shuckburgh

June 13, 1955.

discussed with Sir I. Kirkpatrick. See further submission.

C[illegible] 18/6

M. Dumarçay, Ministre de France à Tripoli,
à M. Pinay, Ministre des Affaires étrangères.

T. n°s 467 à 479. *Tripoli, 23 juillet 1955, 7 h.*

Très secret. Priorité absolue. Réservé.

(Reçu : 13 h. 16.)

De la part de M. Dejean :

1° Au point où en est arrivée la négociation après trois jours de discussions [1] et plusieurs entretiens personnels avec M. Ben Halim, un certain nombre de faits me paraissent devoir être mis en lumière.

A. M. Ben Halim demeure très réfractaire à tout engagement direct ou indirect, concernant la réactivation en temps de guerre de nos positions actuelles au Fezzan. Ce problème est pour lui une véritable obsession. Il reste très opposé à la reconnaissance officielle sous une forme quelconque de l'arrangement franco-anglais concernant la défense de cette partie du territoire libyen. Il maintient que toute tentative dans ce sens se heurterait à une hostilité irréductible du Parlement et entraînerait le rejet de tout accord avec la France. Il se déclare hors d'état de prendre un engagement qui resterait secret et ne serait pas soumis à l'Assemblée.

---

[1] Les négociations avaient repris à Tripoli le 19 juillet. La délégation française, dirigée par M. Dejean, ambassadeur de France, comprenait M. Auboyneau, ministre plénipotentiaire, représentant le secrétariat général permanent de la Défense nationale, M. Maillard, sous-directeur d'Afrique-Levant, un représentant du ministère de la Défense nationale, M. Dumarçay, ministre de France en Libye, le directeur de l'Aéronautique civile en Tunisie. Du côté libyen siégeaient : MM Ben Halim, président du Conseil et ministre des Affaires étrangères, Kaabar, vice-président du Conseil et ministre des Communications, Soliman Djerbi, secrétaire général des Affaires étrangères, Mohhieddine Fekkini, conseiller juridique, et Seif en Naceur, président du Conseil exécutif de la province de Fezzan.

Sur les négociations antérieures, voir *D.D.F.*, 1955-I, n°s 86, 165, 185.

Paris - Imprimerie nationale 1988

B. En revanche, le président du Conseil libyen est, je le crois, très sincère dans son désir de régler les problèmes qui se posent et de jeter les bases d'une amitié durable entre les deux pays. Il tient beaucoup à la conclusion d'un traité d'amitié et de bon voisinage.

Dans les circonstances actuelles, étant donné les problèmes auxquels nous avons à faire face en Afrique du Nord et en Orient, la conclusion d'un tel traité avec un état arabe ne saurait être considérée comme négligeable, d'autant que le traité envisagé exprime dans son préambule l'intention des deux parties de se prêter assistance mutuelle, qu'il comporte dans son article 5 un engagement de consultation en temps de guerre en vue des mesures de défense et qu'ainsi, sans pouvoir être considéré comme un traité d'alliance, il dépasse cependant le cadre d'un simple traité d'amitié. En outre, il me paraît pleinement que nos interlocuteurs souhaitent vivement le développement des relations franco-libyennes sur le plan économique et surtout culturel. D'une façon plus générale, ils semblent vouloir chercher dans une solide amitié avec la France un dérivatif à la présence et à l'aide un peu trop pesante des Anglo-Saxons.

C. M. Ben Halim désire conclure avec nous; il me paraît même, à certains égards, vouloir être l'homme de l'amitié avec la France par contraste avec son prédécesseur, signataire de l'alliance avec la Grande-Bretagne. Il n'en demeure pas moins que, négatif sur la réactivation en temps de guerre, il s'est montré en même temps jusqu'ici peu large sur les facilités à nous accorder en temps de paix.

2° Ces considérations me donnent à penser que nous pouvons avoir très prochainement à faire choix entre deux lignes de conduite fort différentes dans leurs conséquences.

a. La première est de persévérer dans la voie que nous nous sommes tracée en maintenant notre position touchant la reconnaissance par les Libyens de nos responsabilités spéciales au Fezzan. Il n'est certes pas absolument impossible que M. Ben Halim ne finisse, devant la fermeté de notre attitude, par se laisser arracher une formule plus ou moins valable. Cela supposerait toutefois, de la part des Britanniques, une action énergique et concertée avec la nôtre. Il n'est pas même sûr qu'une telle action conduise au résultat désiré.

À vrai dire, je n'y crois guère. Si nous persévérons dans notre ligne et si nous faisons une condition *sine qua non* de la reconnaissance par la Libye de nos responsabilités dans la défense du Fezzan, il nous faut envisager clairement l'éventualité d'une rupture des pourparlers. Nous aurions, dans cette hypothèse, à peser les conséquences d'un recours à l'O.N.U.

b. Une seconde méthode consisterait à faire entrevoir à nos interlocuteurs la possibilité d'une concession sur le problème de la réactivation, étant entendu que celle-ci devrait avoir pour contrepartie, dans le

domaine des indemnités [1], des satisfactions substantielles, au moins égales dans l'ensemble à celles que nous avions envisagées à l'origine.

Je ne suis pas encore en mesure d'apercevoir la limite de ce que nous pourrons obtenir de M. Ben Halim à cet égard, mais le président du Conseil serait sans doute plus enclin à la conciliation s'il pouvait envisager que la France renoncerait éventuellement à sa prétention de faire reconnaître officiellement par le gouvernement libyen la mission qui, aux termes de l'accord franco-anglais, lui incombe au Fezzan en temps de guerre.

3° Je vous serais obligé de vouloir bien me faire connaître d'extrême urgence si vous considérez cette reconnaissance par le gouvernement libyen comme une condition *sine qua non* de tout accord. S'il en est ainsi, il n'est pas exclu que nous arrivions rapidement à une impasse. Dans le cas contraire, je pourrais m'attacher dès à présent à mettre l'accent sur la question des [facilités ou avantages] de tous genres que nous pourrions obtenir en temps de paix et à en rechercher si possible l'extension [2].

المادة ٤٤ من معاهدة باريس (١٠/٢/٤٧)

١ ـ تبلّغ كلّ من الدول المتحالفة أو المشاركة (٣٩) ايطالياً، في مهلة ٦ أشهر ابتداء من دخول هذه المعاهدة حيّز التنفيذ عن المعاهدات الثنائية التي أبرمتها مع ايطاليا قبل الحرب والتي ترغب مواصلة العمل بموجبها أو إعادة ادخالها حيّز التنفيذ. وتُلغى من المعاهدات المذكورة جميع النصوص التي تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة.

٢ ـ تُسجّل جميع المعاهدات المعنية التي يشملها الإبلاغ آنف الذكر في امانة منظمة الأمم المتّحدة وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ تُعتبر لاغية جميع المعاهدات المشار اليها في الفقرة الأولى والتي لا يتم إبلاغها وفقاً لما سبق.

تعليق

تتيح معاهدة باريس «للدول المتحالفة أو المشاركة» امكانية الغاء ـ في مهلة ستة أشهر تنقضي في ١٥/٣/١٩٤٨ ـ جميع الالتزامات التي أبرمتها مع ايطاليا قبل تاريخ ١٠/٥/١٩٤٠.

المادة ٤٤ ذات فائدة أكيدة. المعاهدات التي أبلغت ايطاليا بها وفقاً لنص الفقرة الأولى والتي تم تسجيلها في إمانة الأمم المتحدة وفقاً لنص الفقرة الثانية بقيت (هذه المعاهدات) وحدها قائمة بين فرنسا وايطاليا.

ARTICLE 44 DU TRAITE DE PARIS 10.2.47

1. Chacune des puissances alliees ou associees (39) notifiera a l'Italie, dans un delai de six mois a partir de l'entree en vigueur du present traite, les traites bilateraux qu'elle a conclus avec l'Italie anterieurement a la guerre et dont elle desire le maintien ou la remise en vigueur. Toutes dispositions des traites dont il s'agit qui ne seraient pas en conformite avec le present traite seront toutefois supprimees.

2. Tous les traites de cette nature qui auront fait l'objet de cette notification seront enregistres au secretariat de l'O.N.U. conformement a l'article 102 de la Charte des Nations Unies.

3. Tous les traites de cette nature qui n'auront pas fait l'objet d'une telle notification seront tenus pour abroges.

Commentaire

Le traite offrait donc aux "puissances alliees et associees" toute latitude pour abroger - dans un delai de six mois expirant le 15 mars 1948 - les engagements contractes par eux avec l'Italie avant le 10 Juin 1940.

L'interet de l'article 44 est certain. En effet, seuls les traites notifies a l'Italie dans les formes de l'alinea 1er et enregistres au secretariat de l'O.U.N., selon l'alinea 2 subsistaient entre la France et l'Italie.

رسالة جوابية من الحاكم العام للجزائر موجهة إلى سفير فرنسا موريس دي جان الذي رأس الوفد الفرنسي في مفاوضات معاهدة الصداقة الليبية الفرنسية.

الجزائر ٢٦ أغسطس ١٩٥٥م.

عزيزي السفير

لقد استلمت رسالتكم المؤرخة ١٨ أغسطس وأشكركم لتفضلكم بإعلامي تقديركم لأهمية معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي تم الاتفاق عليها بين فرنسا وليبيا وكذلك عن الاتفاقيات التي تهم التراب الجزائري.

وأجد علماً بأنكم رجوتم الادارة (وزارة الخارجية الفرنسية) لكي ترسل إليّ بمجموعة كاملة من تلك الوثائق وليس هناك ما يدعو بأن أؤكد لكم أنني سأراجعها بأقصى قدر من الإهتمام. غير أنني أرغب أن أقول لكم بكل صراحة أنه، بعد عودة الكمندان «كونياي» الذي كان قد أجرى مهمة إتصال بالوفد الفرنسي فقد اضطررت إلى التعبير عن عدد من التحفظات التي وردت في كتاب مؤرخ يوم ١٥ أغسطس ١٩٥٥م موجّه إلى السيد وزير الداخلية (الفرنسي) وهذه التحفظات تركز بنوع خاص على تخطيط الحدود بين غات وتوجو، منطقة المراعي وتجارة القوافل، والتي يبدو لنا أنها حُدّدت بطريقة في صالح الليبيين وتتجاهل مطالب الجزائر.

كذلك فإنه بالبند ١٥ يظهر أن الحقوق التقليدية لمواطنينا في مناطق فيهوت والبركات لم تذكر بنوع خاص برغم محاولات الضابط السابق الذكر.

إنني لا أتجاهل الصعوبات التي واجهتكم في طرابلس غير أنني اعتقدت أنه من واجبي أن أعبر عن التحفظات المذكورة لأنني، إلى أن أتحصل على معلومات أكثر، أشعر بأن بعض مصالح الجزائر أو بالأحرى مصالح فرنسا قد تتضرر من جراء بعض ترتيبات تلك الاتفاقيات.

وإذا تبيّن لي بعد الإطلاع على نصوص الاتفاقيات ضرورة تغيير موقفي فإنني سأخبر الحكومة بكل تطوّع.

وتفضلوا عزيزي السفير والصديق بقبول أحسن مشاعر الصداقة.

امضاء

جاك سوستيل

LE GOUVERNEUR GENERAL
DE L'ALGERIE

ALGER, le 26 Août 1955.

COPIE

Mon Cher Ambassadeur,

J'ai bien reçu votre lettre du 18 Août, et je vous remercie d'avoir bien voulu me faire connaître votre appréciation sur le Traité d'Amitié et de Bon Voisinage, qui vient d'être conclu entre la France et la Libye, ainsi que sur les conventions qui intéressent le territoire algérien.

Je prends note que vous avez prié le Département de m'adresser la collection complète de ces documents et je les consulterai, est-il besoin de le dire, avec le plus grand intérêt.

Je dois cependant vous dire en toute franchise qu'après le retour du Commandant CAUNEILLE, qui avait effectué une liaison auprès de la Délégation Française, j'ai été amené à formuler par écrit, le 15 Août, un certain nombre de réserves que j'ai communiquées à M. le Ministre de l'Intérieur.

Ces réserves visent notamment le tracé de la frontière entre Ghat et Toummo, la zône de transhumance et celle de trafic caravanier qui nous paraissent avoir été fixées à l'avantage des Libyens et en méconnaissant les revendications de l'Algérie.

D'autre part, à l'article 15 il apparaît que les droits traditionnels de nos ressortissants sur Fehoùet et El-Barkat ne sont pas spécifiés malgré l'intervention de l'Officier ci-dessus mentionné.

Je n'ignore pas quelles ont pu être les difficultés qui ont été les vôtres à Tripoli. Cependant, j'ai cru devoir formuler les réserves dont il s'agit car, jusqu'à plus ample information, il me semble que certains intérêts de l'Algérie, c'est-à-dire de la France, risquent d'être compromis par certaines des dispositions des conventions.

Monsieur Maurice DEJEAN
Ambassadeur de France
Ministère des Affaires Etrangères
Quai d'Orsay - PARIS

Si le texte de celles-ci, lorsque je le connaîtrai dans tous ses détails, me semble devoir m'amener à reviser ma position, c'est bien volontiers que j'en ferai part au Gouvernement.

Veuillez agréer, Mon Cher Ambassadeur et Ami, l'assurance de mes sentiments les meilleurs et les plus cordiaux.

Signé : Jacques SOUSTELLE

RAPPORT

fait au nom de la commission de la defense de l'Union francaise sur la proposition de M. Jean Guiter, etc., tendant a demander au Gouvernement quelles mesures il compte prendre d'urgence pour fair cesser le trafic d'armes qui aux frontieres de la Libye et de nos territoires africains presente les plus grands dangers pour le maintien de la securite dans ces territoires, par M. Jean Guiter, conseiller de l'Union francaise
15.3.56

Mesdames, messieurs, qu'il existe un trafic d'armes bénéficiant aux rebelles d'Afrique du Nord, les douloureux événements actuels n'en apportent que trop malheureusement la preuve. Comment expliquer autrement que ces mêmes rebelles qui, il y a un an, ne disposaient en Algérie que d'un armement des plus sommaires, comme votre rapporteur a pu le constater au cours d'un voyage d'information effectué en janvier 1955 dans l'Aurès et en Grande Kabylie, soient maintenant pourvus d'armes automatiques nombreuses et des plus perfectionnées ?

Il est inacceptable qu'un tel trafic puisse, plus longtemps, faire impunément échec à nos efforts de rétablissement de l'ordre, et notre premier devoir est d'empêcher que nos soldats ne soient tués, chaque jour, par des armes livrées clandestinement à ceux qui ont choisi la rebellion.

La responsabilité des pays limitrophes inféodés à la ligue arabe n'est que trop évidente dans cette grave affaire. Agissant à l'instigation de l'Egypte, la Libye témoigne à notre encontre d'une connivence coupable en facilitant, par la perméabilité de ses frontières, le ravitaillement des terroristes en matériel et en munitions. De plus, elle se prête aux entreprises subversives des organisations qui, du Caire, s'efforcent de répandre progressivement l'agitation dans l'Afrique tout entière.

En effet, sa complicité ne se borne pas seulement à jouer le rôle d'intermédiaires dans le ravitaillement des fauteurs de troubles d'Algérie, de Tunisie ou du Maroc; elle se manifeste aussi au profit des menées qui visent, à plus lointaine échéance, nos territoires d'Afrique centrale. Le doute n'est guère permis sur ce point, quand on sait que des armes, venant de Koufra, s'infiltrent également à travers sa frontière en direction du Tchad, en passant par le Tibesti. Certes, ce trafic est indépendant des événements actuels, et se déroule depuis longtemps entre tribus de même origine qui nomadisent de part et d'autre de la frontière libyenne, mais il n'en constitue pas moins une grave menace dans la conjoncture présente, et il importe au premier chef de l'endiguer, pour sauvegarder l'avenir même de l'Union française en Afrique.

Cette attitude de la Libye ne semble guère compatible avec la neutralité absolue, sinon la bienveillance, que nous serions en droit d'attendre, en vertu du traité dit « d'amitié et de bon voisinage » que nous avons récemment signé avec elle. Dès lors, il serait bon que lui fût représentée la nécessité d'un respect mieux compris des obligations que devrait postuler la conclusion de ce traité.

NFIDENTIAL
No. 151
.038/56)

T10317 25

British Embassy in Libya,
TRIPOLI.
October 30, 1956.

Sir,

With reference to my telegram no. 381 of October 29, I have the honour to transmit a translation of the Note Verbale handed to me yesterday morning by the Libyan Prime Minister, Mustafa ben Halim, on the subject of the French withdrawal from the Fezzan. In this Note it is stated that the French authorities have more than once affirmed their intention to withdraw their forces by November 30, but that recent movements of men and military supplies into the area have made the Libyan Government doubtful of their good faith. The Libyan Government therefore draws the attention of Her Majesty's Government, as an ally of Libya, to the dangerous results which would follow from a French failure to honour their undertaking.

2. In handing me this Note the Prime Minister said that he had spoken about the matter to the French Minister, who had said that the newly arrived troops might merely be replacements for men going on leave, and not additional to the normal garrison. Ben Halim said that while he might conceivably accept this as regards the men, it did not account for the increase in stores and ammunition, and he had the gravest doubts of French intentions.

3. This Question, Ben Halim continued, was one on which he could not possibly compromise, or even show elasticity as regards the date. The Libyan Parliament was due to re-open early in December, and the speech from the Throne would have to refer to the Fezzan. Either French troops must have left by then, or he would have to announce the measures taken by the Government. The

/first ....

.e Right Honourable
Selwyn Lloyd, C.B.E., M.P.,
etc., etc., etc.,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

first of these measures would be to refer to the Security Co[illegible] in which Libya would expect the support of Britain, her ally. would obviously be embarrassing for us to oppose France in this way, so Ben Halim hoped that we should be able to use our good offices to persuade the French to withdraw in good time. The next Libyan measure would be to instruct the local authorities in the Fezzan to obstruct the French forces in every possible way, such as preventing reinforcements and supplies coming in by air. This might well lead to armed clashes. The situation was unquestionably very dangerous.

4. Ben Halim continued that he believed that the French attitude over the withdrawal of their troops was connected with the delimitation of the border between the Fezzan and Algeria, which was about to begin. The French had hinted that if the Libyans were helpful over the frontier question they in their turn would make no difficulties over the evacuation. But this would be submitting to blackmail, and Libya held that the two questions were entirely separate. The frontier question must be dealt with on its merits.

5. I asked the Prime Minister if he was delivering a similar Note to the American Ambassador. He said that he had spoken to the Ambassador about the matter, but was not writing to him. Britain was Libya's ally, and he relied particularly on our support. In reply I merely promised to transmit a copy of the Note and to report to you what he had said. As I have written at some length about this question recently, in particular in my despatch no. 150 of October 29 I will not comment further now.

6. I am sending a copy of this despatch to Her Majesty's Representatives at Paris, Washington, Benghazi and to the Political Officer, Middle East Forces.

I have the honour to be,

with the highest respect,

Sir,

Your obedient Servant.

برقية رقم ٢٣٦٧

من سفير الولايات المتحدة في باريس (ديلون)
إلى وزير الخارجية الأمريكي

١٣ نوفمبر ١٩٥٦

ان السفارة الأمريكية ترى أنه، إذا طلبت ليبيا بعرض قضية فزّان على الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، فإن الولايات المتحدة يجب أن تصوّت في صالح ذلك العرض.

لم يتأكد لدينا متى سيتم إشعار الليبيين والفرنسيين، ولكننا نعتقد أنه سوف يكون هناك بعض التأخير في إعلامهم، على أي حال، إننا نشعر بأنه عندما يكون موقف الولايات المتحدة قد تأكد فسوف نعلم الفرنسيين بأننا سوف نصوّت في صالح قضية فزان إذا دعى الأمر إلى التصويت.

بالإشارة إلى برقية رقم ٢٩٧ إلى طرابلس (١٧٨٨ إلى باريس) إننا نقدّر حاجة وزارة الخارجية إلى المزيد من المعلومات فيما يخص موضوع فزّان، وعليه فسوف نحاول موافاتكم بالمعلومات حالما تتوفر لدينا من طرابلس وفي أقرب وقت ممكن.

إمضاء

Dillon ديلون

INCOMING TELEGRAM *Department of State*



SECRET

32
Action
IO
Info
RMR
SS
G
SP
C
EUR
NEA
L
UOP
O
OLI

FROM: PARIS

TO: Secretary of State

NO: 2367, NOVEMBER 13, 6 PM

Control: 9562
Rec'd: NOVEMBER 14, 1956
4:48 AM

SENT DEPARTMENT 2367; REPEATED INFORMATION TRIPOLI 25, LONDON 422, BENGHAZI 9

TRIPOLI'S 315 (PARIS 71)

EMBASSY CONSIDERS THAT SHOULD LIBYA REQUEST INSCRIPTION FEZZAN ISSUE ON UNGA OR SC AGENDA, US SHOULD VOTE IN FAVOR THEREOF. WE ARE NOT ENTIRELY CLEAR WHAT TIMING SHOULD BE AND PRESUME THERE WOULD BE SOME DELAY IN INFORMING FRENCH AND LIBYANS. HOWEVER, WE FEEL WHEN US POSITION FIRM WE SHOULD INFORM FRENCH WE WILL VOTE IN FAVOR INSCRIPTION FEZZAN ITEM SHOULD IT COME TO VOTE.

RE DEPTEL 297 TO TRIPOLI (PARIS 1788) WE APPRECIATE DEPARTMENT'S NEED FOR ADDITIONAL INFORMATION ON FEZZAN SITUATION AND WILL ATTEMPT SUPPLEMENT INFORMATION AVAILABLE TRIPOLI INSOFAR AS POSSIBLE.

DILLON

JPT

OFFICE OF UNITED NATIONS POLITICAL AND SECURITY AFFAIRS
NOV 1 . 1956

SECRET FILE

Copy No(s) 12
Destroyed in RMR
Date 3-2-57
Name

PERMANENT RECORD COPY • This copy must be returne[d] SEC[RET]

DECLASSIFIED NND 867400

UNLESS "UNCLASSIFIE[D]" REPRODUCTION FROM TH[IS] COPY IS PROHIBITED. [N]otation of action ta[ken]

مقتطف
من تقرير لجنة الشؤون الخارجية، بشأن مشروع القانون الرامي إلى السماح لرئيس الجمهورية (الفرنسية) بالمصادقة على معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي أبرمت في طرابلس بتاريخ ١٠/٨/١٩٥٥ بين فرنسا والمملكة الليبية المتحدة

بعد كل ما منيت به علاقاتنا مع الدول العربية من خيبات أمل، يكتسي طلب المصادقة على المعاهدة الفرنسية الليبية، من منظور هيبة فرنسا ومكانتها، بُعداً لم يكن قائما لدى شروع حكومة السيد منديس فرانس في المفاوضات وبعد ذلك لدى توقيع حكومة السيد إدغار فوور بالاحرف الأولى على المعاهدة.

وينضوي الأمر على تراجع جديد للوجود الفرنسي قد تترتب عليه اثار وخيمة إن لم نتمكن بالمقابل من الحصول على بعض المزايا بموجب معاهدة صداقة وحسن جوار.

وما أبشع أن نبدو دائما وكأننا مدينون لمن لم نكفّ يوماً عن مساعدتهم لتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية. إن التهجّم الذي نتعرض له دون هوادة منذ زمن طويل وللأسف، لا يساهم أبداً في خلق مناخ ملائم للمصادقة على هذه المعاهدة.

ولا شك اننا كنا نفضّل ابرام تحالف إذ أن التحالف تنشأ لنا بموجبه ضمانات لا يمكن ان نأمل الحصول عليها من النص المعروض عليكم، لأن هذا النص لا يمكنه في أي من الأحوال أن يمنع ليبيا من احترام اتفاقات دولية أخرى قد يكون بعضها مناقضا لروحه. إلا أن هذا الاتفاق، رغم ذلك، يشكل تعبيراً عن التفاهم وحسن الجوار.

وبرأي السيد بن حليم والعديد من الليبيين، الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق - وقد أدليت بيانات مؤسفة بهذا الصدد - هو وضع حد للوجود الفرنسي في فزان.

ونذكّر هنا، على غرار السيد جاك سوستيل، بالبيان الذي أدلى به الرئيس مصطفى بن حليم إلى وكالة الصحافة الفرنسية في ١٤/١٠/١٩٥٥: «إن المعاهدة الفرنسية الليبية اتفاق جلاء فحسب، لا يلزم ليبيا بأي شيء».

وسبق وأشرنا في كلمتنا أثناء مناقشة ميزانية الشؤون الخارجية في مجلس الجمهورية في جلسة ١٩٥٤/١٢/١٧، إلى البيان الذي نشره السيد سابليه في صحيفة لوموند بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٥. وقد ورد في بيان الرئيس ما يلي:

«لقد شبعنا من الحماية البريطانية والمعونة الاميركية»

وتجدر الإشارة أيضا إلى جملة أخرى:

«إن الوجود العسكري الفرنسي أصبح يفتقر إلى الأسباب التي كانت تبرّره. ولو كان جيشكم يقوم بمهمة دفاعية في فزان في إطار ترتيبات الأمم المتحدة لكان لبقائه ما يبرره، إلاّ أن جيشكم لا مكان له في فزان ووجوده هناك لا يؤدّي إلاّ إلى الإضرار بعلاقات الصداقة التي بين البلدين».

إن ما اقتبسناه من تصريحات لا يحمل على التفاؤل، خاصة وأن اللهجة المستعملة غالباً ما تكون مزعجة. وأمرّ ما في الأمر المعاملة المختلفة تماما التي يحظى بها حلفاؤنا. والملاحظة هامة إذ أنها تبيّن عدم التضامن بين القوى الغربية. والغريب في الأمر ألاّ يكون في مقدور حلفاؤنا أن يأمنوا لوحداتنا على قلّتها وضعاً مماثلاً لوضع وحداتهم التي يفوق عددها ٢٠,٠٠٠ رجل.

ولانسحاب جيشنا وقع أليم من الناحية المعنوية أيضاً إذ أن تحرير ذلك البلد مرتبط باسم زعيم كبير إنما هو ملحمة من أعظم ملاحم تاريخنا العسكري المعاصر.

ان حاميتي سبها ومرزق في الداخل وحاميتي غدامس وغات الحدوديتين تساعدنا على تغطية الصحراء الجزائرية. صحيح أنها تضم عدداً صغيراً من الأفراد لا يشكّلون سوى سريّتين: فريق من الخيّالة وفريق صحراوي إلاّ أنهم يؤمّنون حراسة يقظة وبامكانهم التدّخل كلّما استدعت الظروف ذلك. إن رحيلهم سيسمح للمتمردين الجزائريين من التمركز مكانهم بكل راحة بال ولا ننسى أن بن بلاّ كان يخطط لجعل غدامس قاعدة كبيرة لإنطلاق عصابات الخارجين عن القانون وإمدادهم بالذخيرة والمؤن.

وقد أشار البعض إلى أن الدروب التي في الجنوب ستقفل بوجهنا مما يعرض للخطر علاقاتنا مع الهقار ومع افريقيا الإستوائية الفرنسية ويجعلها عرضة للغزو وأعمال اللصوصية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الطوارق يتنقلون بين طاسيلي ومرزق وأن وضعهم سيزداد دقة نظراً إلى أن أكثر زعمائهم نفوذاً يقطنون فزان وأن غات تشكل مركز المنطقة التي يجوبها سكان تلك الأرض الصحراوية. وهذه مشكلة إنسانية تترتب على المعاهدة وينبغي إيجاد حل لها بطريقة أو بأخرى.

أما المادة السابعة من المعاهدة فتثير لدينا بعض القلق. وفيما يلي نصها:

«لا تمس هذه المعاهدة بأي من الحقوق والواجبات التي للأطراف المتعاقدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبموجب أحكام المعاهدات أو الاتفاقيات أو الاتفاقات الأخرى التي يتم نشرها وفقا للقواعد المعمول بها، بما في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية بالنسبة للمملكة الليبية المتحدة.»

وقد تعاظم وقع هذا النص بعد أن كان في ١٠/٨/٥٥ ذي أهمية نسبية فحسب. فنحن نقر لليبيا بموجبه بحق القيام بجميع التزاماتها تجاه البلدان العربية، حتى تلك التي تتعارض مع مصالحنا. والسؤال: ما سيكون موقف ليبيا أن طلبت منها بلدان الشرق الأوسط السماح لها بإرسال الرجال والعتاد عبر أراضيها دعماً للتمرد الجزائري الذي تتراجع حدته حالياً بفضل عمل حكومتنا وجيشنا؟ ما هي الضمانات التي بإمكاننا الحصول عليها؟ ما نأمله هو التوصل عبر اتفاقية جديدة أو عن طريق تبادل الرسائل الى تحديد واضح لموقف ليبيا من المشكلة الجزائرية بالغة الخطورة.

لا يمكننا الإكتفاء بالوعود. لطالما اتسمت علاقاتنا بالسياسيين العرب بخيبة الأمل.

ولقد استرعى السيد أندريه انتباه الجمعية الوطنية إلى أن انسحابنا من فزان سيصفه البعض على أنه تخل جديد. والتحذير في محلّه. إن جنود الجنرال لوكلير في فزان، أياً كان عددهم. إنما هم رمز وذكرى حية!

يجب أن تبقى هذه الاعتبارات والملاحظات جميعها ماثلة في أذهاننا لدى اتخاذنا للقرار الذي يقتضيه منا النص المعروض علينا.

وبالاضافة إلى الأسباب العاطفية، وما أكثرها في وقت تبالغ فيه بعض البلدان العربية باستفزازاتها لنا، وهذا أمر يقتضي من حكومتنا ردا حازماً وفورياً، لا شك أن المسألة الأكثر خطورة هي مسألة رسم الحدود. وعليه، تطلب اللجنة ايلاء عناية بالغة بتشكيل الوفد الفرنسي الذي سيشارك في أعمال لجنة وضع الحدود.

ان السماح لنا باستخدام الدرب رقم ٥ لمدة ٢٠ سنة غير كافٍ برأينا إذ أن القيود المفروضة من شأنها أن تعيق بصورة كبيرة استخدامنا لوسيلة الاتصال هذه بيننا وبين افريقيا الاستوائية الفرنسية. إن عدد القافلات والشاحنات والأفراد الذين يسمح لهم بالعبور تحدده المعاهدة. إلاّ أنه يتوافق مع ما طلبه المسؤولون في وزارة الدفاع الفرنسية.

وختاماً لهذا الجزء السلبي من تحليلنا لا يسعنا إلاّ أن نعرب عن أسفنا لتزامن هذه المعاهدة مع ما نشهده من ظروف أليمه: فمصر والبلدان العربية الأخرى تكثّف مناوشاتها، والشرق الأوسط يواصل دعمه للتمرد الجزائري، والقوى الأخرى تستعد لمحاسبتنا. وحصيلة القول أن هذه المعاهدة تبيّن افتقارا حقيقياً للتضامن بين الحلفاء وأن مجرّد قبولنا لفكرة مناقشتها يتطلّب منا الضغط على أنفسنا.

Extrait du

RAPPORT DE LA COMMISSION DES AFFAIRES ETRANGERES

sur le projet de loi, tendant a autoriser le President de la Republique a ratifier le traite d'amitie et de bon voisinage signe a Tripoli, le 10 aout 1955 entre la France et le Royaume-Uni de Libye

Venant après bien des déconvenues dans nos relations avec les pays arabes, cette demande de ratifcation de traité franco-libyen prend sur le terrain de notre prestige un sens qu'il n'avait pas lorsque les pourparlers furent engagés par le Gouvernement de M. Mendès-France avant que d'être paraphé par celui de M. Edgar Faure.

Il s'agit là d'un nouveau recul de la présence française et cela pourrait être très grave si nous ne pouvions compter en échange sur certains avantages qui nous sont accordés par un traité d'amitié et de bon voisinage.

Il est évidemment très désagréable d'avoir toujours l'air d'être débiteur vis-à-vis de gens auxquels nous n'avons cessé d'apporter une amélioration dans le domaine social ou économique. Les attaques dont nous ne cessons d'être l'objet depuis trop longtemps hélas, ne créent pas un climat favorable à la ratification de ce traité.

Il eût été d'ailleurs préférable qu'un traité d'alliance intervint ; il nous aurait donné des garanties que nous ne pouvons pas espérer du texte soumis à vos délibérations, car il ne saurait en aucun cas interdire à la Libye de respecter d'autres accords internationaux, dont quelques-uns pourraient être même contraires à l'esprit de l'acte.

Cet accord n'en est pas moins une manifestation d'entente de bon voisinage.

Pour M. Ben Halim et pour beaucoup de Libyens, il s'agit, avant tout — des déclarations regrettables ont été faites à ce sujet — de mettre fin à la présence des troupes françaises au Fezzan.

Nous rappellerons donc, après M. Jacques Soustelle, la déclaration faite, le 14 octobre 1955, par le Président Mustapha Ben Halim à l'Agence France-Presse : « Le traité franco-libyen est un accord d'évacuation pur et simple qui n'engage en rien la Libye. »

Nous nous étions nous-mêmes référés à la déclaration que M. Sablier avait publiée, dans *Le Monde*, le 15 décembre 1954, dans l'intervention que nous fîmes à l'occasion de la discussion du budget des Affaires étrangères, à la tribune du Conseil de la République dans sa séance du 17 décembre 1954.

La déclaration du Président était la suivante :

« Avec la protection britannique et l'assistance américaine, nous sommes rassasiés. »

Une autre phrase mérite aussi d'être rappelée aujourd'hui :

« La présence militaire française se justifiait par des raisons qui ont disparu. Si encore vos troupes remplissaient au Fezzan une mission de défense dans le cadre du dispositif des Nations Unies, elles auraient un titre à rester, mais elles n'ont rien à y faire et leur présence nuit seulement à nos rapports d'amitié. »

Les citations que nous avons faites n'ont rien de très encourageant : le ton utilisé est souvent désagréable. Cela est d'autant plus pénible que le traitement réservé à nos alliés est bien différent.

Cette constatation est d'importance, car elle souligne le manque de solidarité des puissances occidentales. Il est étrange que nos alliés n'aient pu obtenir pour nos faibles détachements un régime semblable à celui réservé à leurs très importants contingents qui atteignent plus de 20.000 hommes.

***

Le retrait des troupes est aussi très durement ressenti au point de vue moral. A la libération de ce pays, s'attache le nom d'un grand chef et une des plus illustres épopées de notre histoire militaire contemporaine.

Les garnisons de Sebha et de Mourzouk à l'intérieur du pays et celles de Ghadamès et de Ghât à la frontière sont des éléments de couverture de l'Algérie saharienne. Quoique les effectifs ne soient pas importants puisqu'ils se limitent à deux compagnies, une de légion portée et une compagnie saharienne, ils n'en montent pas moins une garde vigilante et en certaines circonstances leur intervention n'est pas à dédaigner. Leur départ risque en effet de permettre à la rebellion algérienne de s'y établir en toute quiétude, le poste de Ghadamès ayant été dans le passé envisagé par Ben Bella, pour y

établir une base importante de ravitaillement et de départ de bandes de hors-la-loi.

Certains ont aussi fait valoir que les pistes du Sud ne seraient plus libres et que nos relations avec le Hoggar et avec l'A. E. F. se trouveraient compromises et à la merci de la moindre incursion ou du moindre acte de brigandage.

Notons aussi que les Touareg des Adjer nomadisent entre le Tassili des Adjer et la région de Mourzouk. Leur position deviendra d'autant plus délicate que les chefs les plus influents de ces tribus vivent généralement au Fezzan et que Ghât est en somme le point central de la zone parcourue par les hommes de cette région saharienne.

Un problème humain, qu'il faudra bien résoudre d'une façon ou d'une autre, se trouve posé d'une manière urgente du fait du traité.

Son article 7 n'est pas sans nous inspirer des inquiétudes ; il est ainsi rédigé :

« Le présent traité ne porte aucune atteinte aux droits et obligations résultant pour les hautes parties contractantes des dispositions de la Charte des Nations Unies et de tous autres traités, conventions ou accords régulièrement publiés, y compris, pour le Royaume-Uni de Libye, le Pacte de la Ligue des Etats arabes. »

S'il n'avait, le 10 août 1955, qu'une importance relative, il en a aujourd'hui une combien plus grande. Il résulte en effet de cet article que nous reconnaissons à la Libye le droit de remplir toutes ses obligations vis-à-vis des nations arabes, même celles qui sont contraires à nos intérêts. Une question se pose immédiatement à nos esprits : quelle va être l'attitude de la Libye si les pays du Moyen-Orient lui demandent de transiter hommes et munitions pour renforcer la rebellion algérienne, qui est actuellement, grâce à l'action du Gouvernement et de nos troupes, en réelle régression?

Quelles assurances sommes-nous en mesure de recevoir? Nous souhaiterions, pour notre part, qu'une nouvelle convention ou un échange de lettres exprimât clairement la position de la Libye dans un problème aussi grave que celui de l'Algérie.

Nous ne saurions nous contenter de paroles. La subtilité des hommes politiques des États arabes a été pour nous trop souvent un sujet de désillusion.

L'argument qui consiste à présenter notre départ du Fezzan comme un nouvel abandon a été avancé par M. André en particulier,

à l'Assemblée Nationale. Il n'est pas sans valeur; quelle que soit l'importance des troupes de Leclerc au Fezzan, elles sont là un symbole, un souvenir !

Tous ces éléments d'appréciation, toutes ces remarques doivent peser lourdement sur le jugement que nous avons à porter sur le texte qui nous est soumis.

En dehors des raisons sentimentales, valables surtout en un moment où certains pays arabes accumulent à plaisir les provocations, qui doivent appeler de la part de notre Gouvernement des réactions énergiques et immédiates, la question la plus grave est indiscutablement le tracé des frontières. A cet égard, la Commission souhaite que le plus grand soin soit apporté à la composition de la délégation française à la commission d'abornement.

La possibilité qui nous est donnée d'utiliser la piste 5 pendant vingt ans paraît insuffisante ; les restrictions apportées sont, en effet, de nature à réduire sérieusement l'utilisation de cette voie de communication avec l'A. E. F. Le nombre des convois, des camions et des hommes qui doit transiter, est limité dans le traité. Il correspond cependant aux demandes formulées par les responsables de notre Défense nationale.

Nous voudrions conclure cette partie négative de notre analyse en exprimant notre regret qu'un tel traité se présente dans des circonstances aussi désagréables, au moment où l'Egypte et les pays arabes ne cessent de nous harceler, où la rebellion algérienne continue à être soutenue par le Moyen-Orient, où d'autres puissances sont sur le point de nous demander des comptes. Enfin, ce traité fait apparaître un réel manque de solidarité entre les alliés et il faut faire un effort sur soi-même pour en admettre seulement la discussion.

وكالة الأنباء الفرنسية: AFP
AFP SAHARA
١٠ يونية ١٩٥٨ م.

أعمال تحديد الحدود الفرنسية الليبية

باريس: إن أعمال تحديد الحدود الليبية الفرنسية بين «غات» و«غدامس» هي على وشك الانتهاء. فبعد أن أكمل الخبراء الفرنسيون هذه الأعمال فإن السلطات الليبية تقوم بمراجعتها والتحقق منها وأن هذه المراجعة قد تنتهي في خلال خمسة عشر يوماً.

إن تحديد هذه الحدود بصفة نهائية له أهمية جوهرية بالنسبة لفرنسا وذلك نظراً لوجود حقل بترول «إيدجلى» الذي يقع على مقربة من هذه الحدود.

LA LIBYE INSTALLE POUR LA PREMIERE FOIS UN AMBASSADEUR A PARIS

PARIS - Jeudi dernier, 5 Juin, M. Mustapha Ben Halim, ancien Président du Conseil, a remis ses lettres de créances au Président de la République.

C'est la première fois que le gouvernement libyen installe à Paris un représentant diplomatique. Jusqu'à présent c'était le Liban qui avait la charge des intérêts libyens en France.

L'arrivée à Paris de M. Mustapha Ben Halim indique certainement de la part du gouvernement de Tripoli le désir de resserrer les relations avec la France. M. Ben Halim qui a présidé le cabinet libyen jusqu'au 26 Mai 1957, date de la venue au pouvoir de M. Abdul Majid Kobar, est, en effet, un esprit nourri de culture occidentale et notamment française. Il a fait toutes ses études dans un collège français du Caire. Bien qu'il ait été écarté du pouvoir, il conserve la confiance du roi, dont il était depuis un an le conseiller intime.

La découverte au Sahara, le long de la frontière libyenne de l'important gisement d'Edjeleh et l'intérêt que certaines sociétés françaises portent à la prospection pétrolière en Libye rendent souhaitable l'établissement de relations suivies entre les gouvernements de Paris et de Tripoli.

LES TRAVAUX D'ABORNEMENT DE LA FRONTIERE FRANCO-LIBYENNE

PARIS - Les travaux d'abornement de la frontière franco-libyenne entre Ghat et Ghadamès sont sur le point d'être terminés. Après avoir été effectués par des spécialistes français, ces travaux sont en train d'être vérifiés par les autorités libyennes. La vérification pourrait être achevée dans une quinzaine de jours.

La fixation définitive de la frontière est d'importance capitale pour la France en raison de la situation du gisement pétrolier d'Edjeleh situé à proximité immédiate de cette ligne.

المفوضية البريطانية في ليبيا
بنغازي
٢٩ مايو ١٩٥٤

سرّي

النفط رسالتي رقم ١٥٣٢/٥/٥٤ المؤرخة في ١ مايو من طرابلس.

«هوجينهيوس» تراجع في النهاية عن الموقف الذي دفعنا به اليه كما أوضحت في الفقرة ٤ من رسالتي المشار اليها. بعد التشاور مع أندروز مستشار الحكومة الفدرالية القانوني قرر شطب كل الاشارات الخاصة بأولويات ما قبل الصفر في مشروع القانون الذي سيطرح على مجلس الوزراء. عندما قابلته في بنغازي في بداية هذا الشهر طلب مني ان أجس نبض كلاً من: (١) الشركات البريطانية و (ب) «ميدكيف» الملحق التجاري الامريكي.. وذلك فيما يتعلق باحتمال عقد اجتماع بين الشركات البريطانية والامريكية لاعداد حل مقبول لدى الطرفين ليقدمه «هوجينهيوس» جاهزاً لمجلس الوزراء. وفي طرابلس أجريت حديثاً طويلاً مع «ميدكيف» الذي شرح لي تفاصيل القضية الأمريكية وبكل صراحة. تعتمد البعثة الأمريكية على التصريح الرسمي الذي أدلى به الدكتور العنيزي في نوفمبر الماضي عقب نشر قانون المعادن (راجع راسلتي رقم ١٥٣٦/٢٠/٥٣ المرسلة من طرابلس «لجارنيت» بتاريخ ٩ نوفمبر الماضي) وعلى تأكيدات سابقة من وزير المالية لبعض أعضاء البعثة بأن الشركات البريطانية لن تتمتع بوضع متميز تحت قانون استخراج النفط الذي سيصدر مستقبلاً. وأضاف «ميدكيف» أنه مع نهاية العام الماضي وفي ضوء التقارير المتواترة ـ وبرغم تلك التأكيدات ـ حول تأكيدات أخرى مختلفة تماما كان يقدمها رئيس الوزراء في ذلك الوقت (وهذا صحيح بالفعل) للشركات البريطانية، فقد واجه هو والقنصل محمود المنتصر مباشرة الذي ذكر لهما بالتحديد أنه على الشركات الأمريكية أن تطمئن حيث أنه لن يكون هناك تحيز ضدها وأن وضعها سيكون آمناً عندما يوضع قانون استخراج النفط. والنصيحة التي تقدمها البعثة الأمريكية باستمرار للشركات الأمريكية الخمسة المعنية هي التحلي بالصبر إلى

أن يتم استصدار القانون. إذا لم تكن نصيحة البعثة كذلك فانه من المحتمل ـ على حد قوله ـ أن تتبع الشركات سياسة مختلفة تماماً. من الصعب عليه في هذه الظروف وفي هذه المرحلة المتأخرة أن يقول عما إذا كان موقف الشركات الأمريكية بعد هذا كله غير آمن، وأنه من مصلحتهم الاجتماع مع الشركات البريطانية لمناقشة مشكلة ـ حسب تقديره ـ لا وجود لها.

٢ ـ وعليه فكان من الواضح أن اقتراح «هوجينهيوس» بأن تسعى شركات النفط إلى حل القضية بنفسها لن يأتي بنتيجة خاصة وأن الشركات البريطانية لم تبد أي حماس لفكرة تبادل وجهات النظر مع منافسيهم الأمريكان.

٣ ـ بناء على ذلك قرر «هوجينهيوس» أن يطرح المشكلة على مجلس الوزراء مبيناً وجهات نظر الشركات البريطانية والأمريكية المختلفة وترك الأمر للمجلس لتحديد إما سياسة الأولويات أو المزاد، وطلب مني إعداد مذكرة تشرح وجهة النظر الامريكية، وهذه ستُلحق بما سيطرحه على المجلس. إنني أرفق صورة من هذه المذكرة التي أعددتها.

٤ ـ في ذات الوقت، فان لاش (من شركة شل) ومكفيرسون (بريتش بتروليوم) قابلا رئيس الوزراء الحالي (بن حليم) الذي أنصت لهما بتعاطف.

إنني أرفق الملخص الذي أعده «لاش» للقاء (ولكن ليست مرفقة المذكرة التي يشير إليها، والتي هي عبارة عن قالب جديد لما سبق من مذكرات مشتركة من طرف الشركتين).

٥ ـ وجد سفير جلالة الملكة أخيراً فرصة للحديث عن هذه القضية مع بن حليم الذي أبدى تعاطفه مرة أخرى حول وجهة نظر الشركات البريطانية التي تعهّد بأن يسعى إلى رفعها إلى مجلس الوزراء. إن وزير المالية، قال (بن حليم) هو العقبة الرئيسية.

٦ ـ «لاش» بالاتفاق مع «بريدجمان» مدير شركة «دارسي بريتش بتروليوم» الذي مرّ من طرابلس أخيراً، سأل «كيركبرايد» عمّا إذا كان بالإمكان إثارة الموضوع مع الملك، من منطلق أن الملك ربما يدرك ويقدر المعاني الاخلاقية المرتبطة بالموضوع، أحسن من بعض وزرائه الذين تعتمد الشركتين البريطانيتين على التزامهم الاخلاقي بالصورة الأولى. ولكن كيركبرايد اعترض على القيام بذلك

بحجة أنه متأكد من أن الملك ادريس سوف يمتعض لمثل هذا الإجراء الذي سيعتبره تدخل غير مشروع وغير لائق في موضوع، هو على أي حال، من إختصاص الحكومة للفصل فيه وليس الملك.

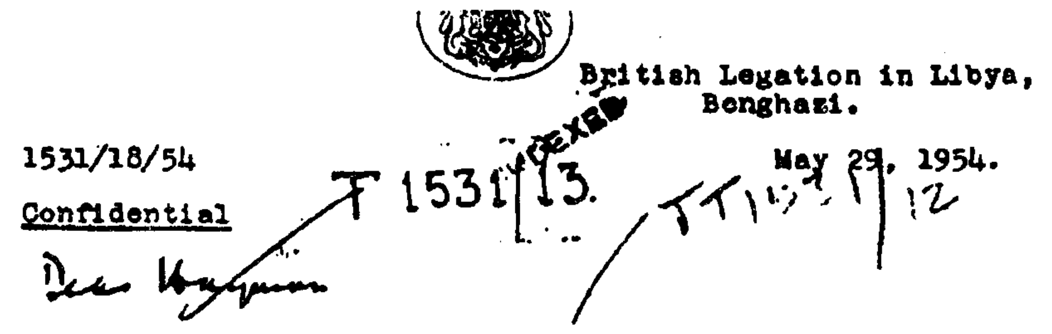
إضافة إلى ذلك فان كيركبرايد نصح «لاش» بشدة بعدم السعي إلى مقابلة الملك. وأشار إلى أن الملك ذو مشاعر حساسة فيما يتعلق بالخصومات التجارية، إذ أنه يعاني من مضايقات أفراد عائلته ومنافساتهم التجارية. وسوف يستاء بدون شك، بشأن أي اقتراح يطرح عليه للتدخل في أي خصومة أنجلو ـ أمريكية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن رئيس الوزراء (الليبي) سوف يستاء من أي محاولة للالتجاء إلى الملك من ورائه، بعد أن أعطى تأكيداته لكل من «لاش» و«كيركبرايد» بأنه سوف يبذل قصارى جهده من أجل الشركات البريطانية.

٧ ـ بالرغم من أن هناك احتمال لعقد جلسة قصيرة طارئة للبرلمان بعد شهر رمضان مباشرة لطرح ميزانية استثنائية، فإن بن حليم أخبر «كيركبرايد» بأنه يستحيل مداولة هذه القضية المثيرة للجدل في أي جلسة طارئة كهذه، وأنه بناء على ذلك فإن قانون البترول والتعدين سوف يُدرس وتتم صياغته عندما يجتمع البرلمان بعد العطلة الصيفية.

توقيع

H.H. Thomas



British Legation in Libya,
Benghazi.

1531/18/54

May 29, 1954.

Confidential

Dear Hayman

My letter 1532/5/54 of May 1 from Tripoli. Oil.

Hogenhuis subsequently receded from the position we had led him to as described in paragraph 4 of my letter under reference. After further consultation with Andrews, the Federal Government Legal Adviser, he decided to omit all reference to pre-zero priorities in the draft law to be submitted to the Council of Ministers. When I saw him in Benghazi early this month he asked me to sound out (a) the British companies and (b) Midkiff, the American Commercial Attaché, about the possibility of getting the British and American companies round the table to work out a mutually acceptable solution for Hogenhuis to hand to the Council of Ministers on a plate. Back in Tripoli I had a long talk with Midkiff, who explained the American case at length and very frankly. The American Legation relies upon the public statement of policy made by Dr. Aneizi last November after the publication of the Minerals Law (see my letter 1536/20/53 to Garnett from Tripoli of November 9 last), as well as upon earlier assurances given to members of the Legation by the Finance Minister that no favourable position would be enjoyed by the British companies under the future Petroleum Mining Law. Midkiff added that towards the end of last year, in view of the persistent reports that, in spite of these assurances, the then Prime Minister had been giving quite different assurances to the British companies (as in fact he had), he and his Counsellor had tackled Mahmud Muntasser direct, who had categorically stated that the American Companies could make their minds easy, since there would be no discrimination against them and their position would be safeguarded when the Petroleum Mining Law was made. The advice consistently given by the American Legation to the five American oil companies concerned has been to possess their souls in patience until the legislation was passed. If the Legation had not so advised, it was conceivable, he said, that the American oil companies would have pursued a very different policy. In these circumstances it would be quite impossible for him to suggest at this late stage that after all the position of the American companies was not secure and that it would be in their interests to get together with the British to discuss a problem which, so far as he was concerned, did not exist.

2. It was clear therefore that nothing could come of Hogenhuis' suggestion that the oil companies should themselves resolve the problem, particularly since the British companies showed no enthusiasm at the suggestion of an exchange of views with their American competitors.

3. Hogenhuis has accordingly decided to set out the problem for the Council of Ministers, describing the differing points of view of the British and American companies and leaving it to the Council themselves to decide what the policy shall be - priorities or auctioning. He has asked me to provide a memorandum setting out/

P. T. Hayman, Esq.,
African Department,
FOREIGN OFFICE, S.W.1.



out the American case. These will be annexed to his submission to the Council. I enclose a copy of the memorandum which I have prepared.

4. Meanwhile Lush (Shell) and Macpherson (D'Arcy) had seen the present Prime Minister, who listened to them sympathetically. I enclose a copy of Lush's note of the interview (but not of the memorandum it refers to, which was simply a rehash of the earlier joint memorandum of the two companies).

5. More recently H.M. Minister has found an opportunity of speaking about this question with Ben Halim, who again expressed sympathy with the point of view of the British companies, which he undertook to do his best to carry with the Council of Ministers The Finance Minister, he said, was the chief stumbling block.

6. Lush, in agreement with Bridgeman, the Managing Director of D'Arcy, who passed through Tripoli recently, has asked Kirkbride whether he would consider raising the matter with the King, on the grounds that the King would perhaps comprehend the moral values involved rather better than some of his Ministers; for it is on their moral claim that the two British companies chiefly rely. Kirkbride has, however, declined to do this, since he is convinced that King Idris would resent such action as unwarrantable interference in a matter which was in any case for the Government and not the King to decide. Kirkbride has furthermore strongly advised Lush against himself seeking an audience with the King. He has pointed out that the King is in a very sensitive mood about commercial wrangles, having been pestered by competing members of his own family about their commercial rivalries, and would undoubtedly take umbrage at any suggestion that he should intervene in an Anglo-American squabble. Furthermore, the Prime Minister would almost certainly resent an appeal over his head to the King after having given assurances both to Lush and to Kirkbride that he would do his best for the British companies.

7. Although there is a possibility of a short special session of Parliament being called immediately after Ramadan to pass an extraordinary budget, Ben Halim told Kirkbride that it would be quite out of the question to deal with this controversial topic in any such special session and that the Petroleum Mining Law would accordingly have to be thrashed out when Parliament reassembles after the Summer Recess.

Yours ever,

Hugh Thomas

(H. H. Thomas)

قانون عوائد البترول رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨

مادة (١)

يكون أداء المبالغ المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ على النحو المنصوص عليه في هذا القانون.

مادة (٢)

تؤدي لجنة البترول لكل ولاية المبالغ الآتية:

أ ـ ضريبة الدخل الذي ينتج ضمن الحدود الادارية للولاية.

ب ـ رسوم اصدار تراخيص الاستطلاع وعقود الامتياز عن المناطق التي تدخل في الحدود الإدارية للولاية.

جـ ـ ثلث الرسوم الأخرى التي تحصلها لجنة البترول بمقتضى قانون البترول.

مادة (٣)

يكون توزيع المبالغ التي تحصلها لجنة البترول كايجار أو إثارة أو إضافية طبقاً لقانون البترول المشار إليه على النحو الآتي:

أ ـ ٧٠٪ تخصص لشئون الأعمال في ليبيا بواسطة مجلس الإعمار.

ب ـ ١٥٪ للحكومة الاتحادية.

جـ ـ ١٥٪ للولاية التي يستخرج البترول داخل حدودها الإدارية.

مادة (٤)

على وزير الاقتصاد الوطني تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

صدر في ٢ محرم سنة ١٣٧٨ هـ. الموافق ١٩ يوليو سنة ١٩٥٨ م.

وزير الاقتصاد الوطني

رئيس مجلس الوزراء



جيش وجبهة التحرير الوطنى الجزائرى

١٩٥٧/١/١٢ .... ١٩٥

صاحب الدولة سيدى الرئيس ابن حسيم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد انه لمؤسفنا كثيرا استقالتكم من رئاسة الحكومة فى وقت تلح فيه الضرورة لأن يتولى الحكم رئيس وطنى قوى يؤازره الشعب ، ويسانده الملك .

والعالم لم ينس بعد مواقفكم المشهورة من القضايا العربية فلقد وقفتم دائما الى جانب الشقيقات من الدول ، والمكافحين من الشعوب ، الجزائر ، فلسطين ، القنال ، ولم تنسوا أبدا فى أن يكون للجزائر فى أعمالكم نصيب ، وفى اجتماعاتكم ومحادثاتكم مع المسؤولين من الدول حظ ، فى اتصالاتكم مع الرئيس ايزنهاور وقيمة ، فى محادثتكم مع المسؤولين فى الدول العربية ، انا نشكركم على هذا العمل المجيد الذى لا يوفيه شكر وجدير على من يخلفكم أن يترسم خطاكم فتلك هى السياسة المثلى والطريق الأقوم لخدمة السلام العالمى و القضايا العربية والنهوض بالشعب الليبى الى مصاف الدول الحرة المتقدمة .

وقد كنا نظن أن جلالة الملك حفظه الله سيراعى الظروف ويرفض استقالتكم ولكنه بالعكس سارع وقبلها ليختار دولتكم مستشارا ، انها فرصة لم يضيعها الملك الحازم ، فلن يجد طريقا أرشد ولا رأيا أسد من الذى ترتضونه رأيا وطريقا .

والله ما ندرى هل نهنئكم أم نهنئ أنفسنا بهذا المنصب الجديد فما انتقلتم فى الحقيقة الا الى مكان أعلى تشرفون منه على قضايا أهم ومشاكل أعظم .

وفقكم الله الى خدمة ليبيا والعروبة والاسلام

وتقبلوا سيدى أزكى أمانينا .

رئيس المصلحة والمسؤول عنها .

سرّي

من السفارة البريطانية في طرابلس (ليبيا)

إلى وزارة الخارجية البريطانية.

برقية رقم ٢٥٢

٩ أغسطس ١٩٥٦

برقيتي الأخيرة ـ قناة السويس

لقد استدعاني وزير الخارجية الليبي بالوكالة هذا الصباح بناء على تعليمات من مجلس الوزراء وقدم لي انذاراً بخصوص استخدام القواعد الليبية في هجوم ضد مصر. لقد كان الحديث ودياً للغاية وقد بدأه بقوله أنه ليس لديه ـ بالطبع ـ ما يدعو إلى افتراض أن بريطانيا تنوي استخدام القواعد، ولكنه يشعر أنه من الأفضل أن يقوم بتوضيح الموقف.

٢ ـ أشار إلى أن استخدام القواعد لن يكون خرقا مباشراً للأتفاقية الانجلو ـ ليبية فحسب، بل أنه سوف يضع ليبيا في موقف لا يمكن الدفاع عنه أمام الدول العربية الأخرى.. وأنه من المؤكد أن النتيجة ستكون انفجاراً شعبياً لا يمكن للحكومة الليبية أن تسيطر عليه، حيث أنها ستكون فاقدة للقوة المعنوية ومن ثم الإرادة والقدرة على السيطرة عليه. هذا الأمر سيكون كارثة على ليبيا كدولة وسيؤدي إلى قلاقل خطيرة للعسكرية البريطانية وسيهدم العلاقات الأنجلو ـ ليبية إلى وقت غير محدود.

٣ ـ استطرد يقول أنه إذا ما هاجمت بريطانيا مصر من قواعد خارج ليبيا فإن الوضع سيكون أهون. فالشعب الليبي سيعارض ذلك الهجوم إلاّ أنه سيكون في مقدور الحكومة أن تسيطر على أي مظاهرات. وعليه فقد استحثني للتوسل إلى حكومة صاحبة الجلالة ألا تقدم على استخدام القواعد الليبية (إذا كانت فعلاً تفكر في ذلك). عقب ذلك حوار ودي طويل تعهدتُ له أثناءه أن أنقل طلبه اليكم.

٤ ـ هذا الطلب هو كذلك ـ بطبيعة الحال ـ إنذار. ولكنني أكاد أجزم أنه لو

غادرت (اسم المجموعة ساقط) المدرعة العاشرة ليبيا بحراً ثم عرف أنها ضمن القوات المشاركة في مصر فان الأمل كبير في القدرة على السيطرة على ردود الأفعال داخل حدود معقولة. وكما أشار الوزير الليبي بالوكالة نفسه، فإن ليبيا ليس لديها اهتمام مباشر بالنزاع المصري الانجليزي إلاّ في حالة ما إذا القواعد الليبية (فقرة ساقطة)، ولا تملك داعيا للشكوى ما دام لم يصدر أي خرق لشروط الاتفاقية. أما إذا ما استخدمت القواعد الليبية فان النتيجة يمكن أن تكون الفوضى بما يستدعي وجود قوات بريطانية لاستعادة الأمن بحجم أكبر من المقرر حالياً.

JT1053/93 'A'

SECRET

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND WHITEHALL SECRET DISTRIBUTION

Mr. Graham

No. 252
August 9, 1956.

10 AUG 1956

D.2.19 p.m. August 9, 1956.
R.3.48 p.m. August 9, 1956.

PRIORITY
SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 252 of August 9.
Repeated for information to P.O.M.E.F.
and Saving to Benghazi

My immediately preceding telegram: Suez Canal.

The Libyan Acting-Foreign Minister sent for me this morning on the instructions of the Council of Ministers and gave me a warning against the use of Libyan bases for attack on Egypt. The conversation was entirely friendly and he began by saying that of course he had no reason to suppose that Britain intended to use the bases but that he thought it well to make the position clear.

2. He said that such use of the bases would not only be a clear violation of the Anglo-Libyan Treaty, but would also put Libya in an indefensible position vis-à-vis the other Arab States. The result would certainly be a popular explosion which the Libyan Government would be quite unable to control; they would, in fact, lack moral grounds and therefore, the will as well as the ability to control it. This would be a disaster for the Libyan State, would cause serious inconveniences for the British military and would ruin Anglo-Libyan relations for an indefinite period.

3. He went on to say that if, on the other hand, Britain attacked Egypt from bases outside Libya, it would be a much lesser evil. Libyan public opinion would resent it, but the Government would be able to control any demonstrations. He therefore urged me to appeal to Her Majesty's Government (if they were in fact considering the use of Libyan bases) not to do so. A quite long and amicable discussion followed in which I undertook to report his appeal to you.

./4. This

الأهرام

١٢ صفحة

أسسها سنة ١٨٧٥ سليم وبشارة تقلا

السنة ٨١ - العدد ٢٥٤٥٧

الخميس ١٦ أغسطس ١٩٥٦
٩ محرم ١٣٧٦
١٠ مسرى ١٦٧٢
16 AOUT 1956

إنذار من ليبيا إلى أمريكا

إذا هوجمت مصر نسفت القاعدة الأمريكية [illegible] الأقطار

[illegible]

الاهرام - ١٩٥٦/٨/١١ - ٧

ليبيا توافق على تأميم القناة

ترفض حلف بغداد ولا تدخل غير حلف عربي بحت

القاهرة في ١٠ – من مراسلنا بمسالمة مندوب الاهرام – أعلن السيد مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا بمصر في مؤتمر صحفي عقده اليوم، قال فيه أن تأميم مصر لشركة السويس عمل داخلي مصري بحت ، وقال ان ليبيا تؤيد هذا العمل وتوافق عليه كل الموافقة وكرر ان ليس في نية ليبيا الانضمام الى الحلف العراقي البريطاني بأي حال ، وان ليبيا متضامنة مع شقيقاتها دول العالم العربي وانها لن تشترك الا في حلف عربي بحت.

وعند الاشارة الى مشكلة قناة السويس قال: انه من غير المعقول أن تدار القناة شركة أجنبية.

لا داعي للخوف

ومضى قائلا: انه لا داعي بسبب المخاوف التي أبدتها بعض الحكومات حول حرية الملاحة بالقناة ، بعد ان أكد الرئيس عبد الناصر انه حريص على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ الخاص بحرية الملاحة بالقناة.

ليبيا تعترض

وفي برقية من لندن ان المؤتمر السياسي القول ان بريطانيا لم تستخدم نفسها في نقل القوات الى منطقة الشرق الاوسط ، ولا سيما الى قبرص وليبيا ، لمواجهة مشكلة تأميم شركة القناة السويس ، وذلك بسبب اعتراض ليبيا على مجيء مزيد من القوات البريطانية أكثر مما هو منصوص عليه بمقتضى المعاهدة الانجليزية الليبية ...

وتقول جريدة « ديلي ميل » وجريدة « الديلي تلغراف » ان بريطانيا لا تستطيع ارسال قوات الى ليبيا لان ليبيا اشترطت ان تحصل على اتفاق مع السويس بالموافقة على ذلك مقدما ، ولا ارسال قوات جديدة بحيث يصبح عدد القوات البريطانية في ليبيا أكثر من العدد المتفق عليه بين البلدين.

ese provided in para. 4 above.

أخي الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد .

لقد تلقيت ببالغ الشكر كتاب سيادتكم المؤرخ في روما في ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٦ .

وإني إذ أقدر لسيادتكم هذا الشعور الأخوي وتوضيحكم لنا ما يمس مصر من أمور ، ليسرني أن أبلغ سيادتكم أنه قد صدرت التعليمات لسفيرنا في روما بإبلاغ الحكومة الإيطالية تقدير مصر لموقفها عقب مؤتمر لندن الثاني ورغبة مصر في استمرار توطيد علاقات الصداقة التقليدية بين البلدين .

وختاماً أبعث إليكم بتحياتي الأخوية ، وأرجو من الله أن يوفقنا لما فيه مجد العروبة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

القاهرة في ١٠ أكتوبر ١٩٥٦

حضرة الأخ المحترم الرئيس مصطفى بن حليم
رئيس وزراء المملكة الليبية المتحدة

يرفع لمعالي الرئيس
تحفظ

وزارة الخارجية
و ا و د
رقم التسجيل [illegible]

1063/89

CONFIDENTIAL

SECRETARY OF STATE

LIBYA.

The Prime Minister wondered whether, in the present situation in Egypt, anything should be done to reassure Libya. He thought some message might be sent to the King or the Prime Minister.

[illegible signature]

July 29, 1956

We should inform Libyan PM of the dispositions with which the matter is regarded by H.M.G. The maintenance of the Suez Canal as an efficiently run international waterway is essential. We have no confidence in Colonel Nasser's [illegible] ability or willingness to do this. They [illegible] deal with the situation firmly [illegible] Government inform [illegible]

[illegible margin note]

SUEZ CANAL - LIBYA JT1053/89

Please see Secretary of State's minute below.

I submit a draft message from the Secretary of State to the Libyan Prime Minister on these lines.

2. As regards timing, the best moment for sending such a message would seem to be just before we start making the necessary military dispositions. A decision about ~~when~~ timing of the ~~to begin our~~ deployment of our troops in Libya is now with the Chiefs of Staff. When the deployment is to begin (it is not likely to be long delayed) the message should be sent.

[signature]

August 1, 1956

I agree.

A.D.M. Ross

1/8

or when the communiqué is issued here, whichever is earlier

H.A. Caccia

1/

وثيقة رقم JT 1053/91 سري للغاية

استخدام القواعد الليبية

بناء على المادة (١) والمادة (٤) من اتفاقيتنا مع ليبيا يبدو أننا ممنوعين قانوناً من استخدام القواعد الموجودة في ليبيا للهجوم على مصر إلاّ في حالة حصولنا على إذن مسبق من الليبيين (استناداً على المادة ٢ على سبيل المثال).

٢ ـ أخبر السيد بن حليم البرلمان الليبي (٩ مارس ١٩٥٦) أن ليبيا لن تسمح باستخدام القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا للهجوم على دول عربية.. وهذا صحيح فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي ولعله سيكون من الصعب عليه التراجع في ذلك.

٣ ـ لن يكون من الصعب ـ في اعتقادي ـ تجاوز الحكومة الليبية بالقوة واستخدام قاعدة العضم ضد رغبتهم. (القوات البريطانية قادرة على مواجهة أي هجمات من قبل القوات المحلية الموجودة في المطار. كما أنه بإمكاننا أيضاً ـ على الأغلب ـ الاستفادة من استخدام قاعدة ويلاس من قبل الولايات المتحدة للهجوم على مصر وذلك في مواجهة أي قوات يمكن أن يحشدها الليبييون. لدينا في طرابلس ما يقرب من فرقة مدرعة كاملة.

٤ ـ في حالة استخدام القواعد علينا مراعاة ما يلي:

أ ـ حتمية تقديم مصر مساندة عسكرية لليبيا.

ب ـ تحركات جماهيرية في بنغازي وطرابلس تترتب عليها ضحايا بريطانية.

جـ ـ انهيار العلاقة بيننا وبين ليبيا بالكامل.

٥ ـ ختاماً أشير إلى أنه إذا كانت لدينا الرغبة في استخدام القواعد الليبية فإن ذلك ممكن عملياً، إلاّ أن قواتنا الموجودة في ليبيا ستكون كلها مشغولة ولن يكون بالإمكان استخدامها في أي مكان آخر.

توقيع

رامزدين

رئيس قسم أفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية

٥٦/٧/٢٨

Top Secret

Minutes. Enter Gree

JT 1053 91.

Use of Libyan Bases.

Under Arts I + IV of our Treaty with Libya we appear to be legally barred from using bases in Libya to attack Egypt, unless we obtain prior permission from the Libyans (e.g. under Art II)

2. Ben Halim has told the Libyan Parliament (March 9, 1956) that Libya would never permit the use of U.S. or U.K. bases in Libya for attacks on Arab countries. True; this was in reference to the Arab/Israel ~~conflict~~ conflict, but it might be difficult for him to retract.

Flag A.
JT 1192/1.

3. I should estimate that it would be quite easy to override the Libyan Govt by force, and to use El Adem ~~without~~ against their will. (British troops could deal effectively with any attacks by local forces on the aerodrome) We could probably also ~~enforce~~ protect...

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

use by the U.S. of Wheelus Field for attacks on Egypt against any forces the Libyans could produce. We have the best part of an armoured division in Tripolitania.

4. But we in such case must reckon with

a) the certainty that Egypt would offer armed help to Libya

b) mob action in Benghazi & Tripoli, with consequent British loss of life.

c) a total breakdown of our relations with Libya.

5. I conclude that if we wish to use Libyan bases we could do so in practice, but we should have all our forces in Libya pinned down and not available for use elsewhere.

[signature]

28/7

R.C.A. 9/8

MOB

all

9/8

TOP SECRET

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

DEPARTMENTAL
DISTRIBUTION

Mr. Halford
No.241
August 3, 1956.

D.6.10 p.m. August 3, 1956.
R.7.34 p.m. August 3, 1956.

IMMEDIATE
TOP SECRET.

Addressed to Foreign Office telegram No.241 of August 3
Repeated for information to P.O.M.E.F.

JT1053|866

P.O.M.E.F. telegram No.639, paragraph 2: Suez Canal crisis.

There can be no (repeat no) doubt that Egyptians will stir up trouble here. They are active already. But even without this incitement Libyans are not (repeat not) going to acquiesce in the use of Libyan bases and facilities against the Egyptians. Arab blood is thicker than foreign subsidies.

2. As regards paragraph 2 (b), I have already said in my telegram No.237 that we could not count on voluntary cooperation of the Libyan authorities. Long term results of forcing them to cooperate i.e. by restoration of military administration, hardly bears contemplation.

3. If "Autumn manoeuvres" in Cyrenaica are to be held now in order to impress Nasser, they will not fail to impress the Libyans also, but in the opposite sense. We shall have a major security operation on our hands at least in Tripolitania. I consider, however that if troops from Libya were to be shipped out of the country to Cyprus or Malta for eventual use against Egypt, there would be a good deal less likelihood of hostile reaction here, even though Egyptians might try to start trouble.

4. News of military preparations is already leaking out here. Reconsideration of plan is therefore urgent if we are not to have the worst of both worlds.

Foreign Office pass P.O.M.E.F. as my telegram No.10.

JT 1068 93. J

SECRET

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND WHITEHALL SECRET DISTRIBUTION

Mr. Graham
No. 251
August 9, 1956.

D. 1.00 p.m. August 9, 1956.
R. 2.32 p.m. August 9, 1956.

PRIORITY
SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 251 of August 9
Repeated for information to P.O.M.E.F.
And Saving to Benghazi

My telegram No. 248: Suez Canal.

I now learn that report of arrival of the Valiants on August 13 is incorrect, and was due to R.A.F. misinterpretation of a signal.

2. Nevertheless, I greatly hope that the whole idea of using bases in Libya may be reconsidered. Unless Libyan permission could be obtained (and this seems out of the question) such use would be unanimously condemned by Libyan opinion and also, I should imagine, by much of world opinion. It would be a clear violation of both the spirit and letter of the Anglo-Libyan Treaty and Military Agreement. Apart from moral objections it would, I fear, destroy for ever the good Anglo-Libyan relations on which the long-term success of the agreement depends, and which we have been trying so hard to maintain.

3. The use of Tripoli Airport (which is a civilian airport where the R.A.F. have only certain clearly defined and limited rights) as the base to attack a friendly State, would particularly shock Libyan opinion. We should presumably have to occupy the whole airport by military force and eject all Libyan personnel. By comparison, deployment of the 10th Armoured Division in Eastern Cyrenaica would be a minor (though very definite) breach of the agreement.

4. I realize that the use of Libyan bases would be a great convenience to our military authorities, but unless it is

/ absolutely

SECRET

Tripoli telegram No. 231 to Foreign Office

-2-

absolutely essential to the success of the operation, I respectfully suggest that on political grounds we should not permit it. It would be unfortunate if, while improving our position in the canal we wrecked our present very good positions here, which, though by comparison secondary, is also very important both for itself and for its effect on the rest of the Arab world.

Foreign Office pass P.O.M.E.F. as my telegram No. 16.

[Repeated to P.O.M.E.F.]

[illegible]

وثيقة رقم JT 1053/99 — سرّي للغاية

تحركات عسكرية تجاه ليبيا

عقد اجتماع ضم كلاً من وزارة الحربية ووزارة الدفاع الجوي ووزارة النقل والطيران المدني لدراسة المشاكل الناتجة عن برنامج نقل الجنود عن طريق الجو إلى ليبيا.

الوضع الحالي:

٢ ـ لقد كان من المقرر أن يبدأ البرنامج الذي أعدته وزارة الحربية (التحركات) ووزارة النقل والطيران المدني غداً ١٠ أغسطس، ومرفق طيه ملخص للبرنامج.

نتيجة لقرار «لجنة مصر»(١) بوقف التحرك من وإلى منطقة طرابلس الغرب تم إيقاف البرنامج لمدة أربعة وعشرين ساعة على الأقل، وعليه الغيت الرحلات الجوية المقررة يوم ١٠ اغسطس.

٣ ـ لقد كان البرنامج معداً على أساس خطة رؤساء الأركان التي دعت إلى تحرك تدريجي لفرقة المدرعات العاشرة نحو برقة الشرقية، واستبدالها في طرابلس بكتيبتين من لواء المشاة الثالث. لا شك أن قرار «لجنة مصر» قد أدخل تعديلات على خطة تحرك الجنود من وإلى ليبيا، ولا بد من الأخذ في الاعتبار استمرار الحاجة لتحرك أعداد كبيرة من الجنود بالجو في برقة.

الوضع القانوني:

٤ ـ استناداً على المادة ٣٥ من اتفاقية شيكاغو الخاصة بالطيران المدني، لا يمكن نقل الأسلحة والذخيرة على متن طائرات مدنية دون الحصول مسبقاً على إذن الدول التي سيتم العبور فوق أراضيها أو التي ستهبط فيها الطائرات.

٥ ـ لا ينطبق هذا الشرط على الرحلات المتجهة إلى قاعدة العدم المتفق حيالها بناء

---

١ – لجنة مصر هي اللجنة الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء البريطاني لتخطيط ومتابعة الهجوم على القناة.

على اتفاقيتنا العسكرية مع ليبيا. المادة ٢٠ (١) من الاتفاقية العسكرية تفيد بأن الرحلات من وإلى الأراضي المتفق عليها لا تحتاج إلى موافقة السلطات الليبية.

٦ ـ أما مطار بنينه (مطار بنغازي المدني) فهو أرض غير متفق عليها، ولهذا يكون من الضروري ـ في أري المستشارين القانونيين ـ الحصول على جميع تحركات الطائرات والحاملة للجنود عبره.

(لقد وافق الليبيون في السابق على تحرك أفراد عسكريين غير مسلحين عبر بنينه، إلا أن ذلك يقع خارج التزاماتهم التي تنص عليها الاتفاقية).

٧ ـ يتطلب برنامج نقل الجنود إلى ليبيا الحالي القيام بخمسة وثلاثين رحلة جوية إلى بنينه موزعة على مدى ثمانية أيام وبمعدل حد أعلى قدره ثماني رحلات في اليوم الواحد.

٨ ـ من الضروري ضمان موافقة الحكومة الليبية على هذه التحركات إذا كنا حريصين على عدم خرق الاتفاقية الأنجلو ـ ليبية. وبما أن الملك ورئيس الوزراء موجودين في تركيا حالياً فإن ذلك سيحتاج إلى مدة أسبوع من الزمن على الأقل. من الممكن الاتصال مباشرة برئيس الوزراء الليبي في تركيا، إلا أنه بحكم انعقاد اجتماع الجامعة العربية في ١٢ اغسطس فإن بن حليم بالتأكيد سيؤجل اتخاذ أي قرار بعذر ضرورة التشاور مع حكومته أولاً ولكن في حقيقة الأمر لكي لا يضع نفسه في موقف محرج أثناء اجتماع الجامعة العربية. وعليه فمن المستحسن أن ترسل رسالة رئيس الوزراء إلى الملك ـ والتي قررت لجنة مصر تأجيل إرسالها حاليا ـ الآن وان تجرى مساعي مصاحبة لرئيس الوزراء الليبي والحكومة في طرابلس في ٣١ اغسطس. (ونأمل مع حلول ذلك التاريخ أن يتضح لدينا البرنامج الخاص ببنينه). سيتطلب ذلك تأجيل برنامج بنينه بينما تستمر الرحلات المتجهة إلى العدم حسب المطلوب.

توصية:

أ ـ أن يتم إرسال الرسالة الموجهة إلى ملك ليبيا.

ب ـ أن تجري اتصالات مع رئيس الوزراء الليبي والحكومة الليبية في طرابلس يوم ١٣ أغسطس، إذا كانت الظروف مناسبة، للحصول على إذن بحمل الجنود جواً إلى بنينه.

جـ - أن يتم إخبار رؤساء أركان الحرب أنه بإمكان نقل الجنود إلى «العضم» وأن يستمر ذلك دون عراقيل، ولكن لا يشرع في نقل أي قوات إلى مطار بنينه حتى يتم استلام الموافقة الليبية على ذلك.

توقيع

٥٦/٨/٩ رامز دين / واتسون/ روص وكيركباتريك

١ - إتصل بنا وزير الخارجية الليبي بالوكالة بعد ارسالنا للرسالة أعلاه متقدماً بالتماس ألاّ تستخدم ليبيا كقاعدة للعمليات ضد مصر (راجع برقية السيد جراهام رقم ٢٥٢ ....)

٢ - يبدو لي أن أول شيء يجب تحديده هو عما إذا كنا سنستجيب لهذا الطلب، ونصيحتي أن نفعل إلاّ إذا كان من الواضح أنه ليس بإمكاننا القيام بعمليات ضد مصر دون استخدام القواعد الليبية.

٣ - إذا قررنا عدم استخدام ليبيا كقاعدة فهل ستظل هناك رغبة في إرسال هذه التعزيزات إلى ليبيا؟ إذا كانت الإجابة من قبل واضعي الخطة بالايجاب وقبل الوزراء رأيهم فيمكننا أن نرسل الرسالة المقترحة.. إلاّ أنني اعتقد أنه من الأولى أن نؤكد أننا لا ننوي القيام بعمليات ضد مصر من الأراضي الليبية.

توقيع

١٩٥٦/٨/١٠ ايفون كيركباتريك

ملاحظة (مكتوبة بخط اليد): لقد تم إرسال برقيات إلى سفير حكومة صاحبة الجلالة في طرابلس تشرح ما هو المقترح: وهو أنه لا يجب اتخاذ أي إجراء في الوقت الحالي أكثر من إحضار الفرقة العاشرة المدرعة إلى المواقع. (بقاعدة العضم في طبرق).

توقيع

رامزدين

١٩٥٦/٨/١٤

Eulis

JT1063 99

MILITARY MOVEMENTS TO LIBYA

TOP SECRET

A meeting was held with the War Office, Air Ministry and Ministry of Transport and Civil Aviation this afternoon to consider problems arising from the air trooping programme to Libya.

Present position

2. A programme worked out by the War Office (Movements) and the Ministry of Transport and Civil Aviation was due to start tomorrow, August 10 - a summary of the programme is attached.
As the result of the decision by the Egypt Committee that no movement should take place into or out of Tripolitania the programme has been halted for twenty-four hours at least. The flights planned for August 10 will therefore not take place.

3. This programme was based on the original Chiefs of Staff plan which provided for the gradual move of 10 Armoured Division into Eastern Cyrenaica and its replacement into Tripolitania by two battalions of 3 Infantry Brigade. The Egypt Committee decision will no doubt have altered the plans for movements of troops into and out of Libya, but it must be reckoned that there will still be a requirement for the movement of considerable numbers of troops into Cyrenaica by air.

Legal position

4. Under Article 35 of the Chicago Convention on civil aviation, arms and ammunition may only be carried in civilian aircraft if the permission is first sought of States whose territory will be overflown or in whose territory the aircraft will land.

Should such permission is being sought. [illegible]

5. This provision does not apply in the case of flights to El Adem which is an agreed land under our military agreement with Libya: under Article 20(i) of the military agreement, flights into and out of agreed lands are not

/subject

16/K

subject to Libyan consent.

6. Benina Airport (the civil airport of Benghazi) is not an agreed land, and in the view of the Legal Advisers it will therefore be necessary to secure the prior consent of the Libyan Government for all movement into Benina of aircraft which are carrying troops into Libya (in the past the Libyans have acquiesced any movements of individual military personnel without arms to Benina, but this goes beyond their strict obligations under the Treaty).

7. The present programme of trooping flights to Libya provides for thirty-five flights to Benina, spread over eight days with a maximum of eight aircraft on one day.

8. If we are not to be in breach of the Anglo/Libyan Treaty it will be necessary to secure the prior consent of the Libyan Government to these movements. Since the Prime Minister and the King are in Turkey this may take at least a week. It would be possible to make a direct approach to the Libyan Prime Minister in Turkey, but with the meeting of the Arab League due to take place on August 12, Ben Halim would almost certainly postpone a decision on the grounds that he must consult his Government first, but in fact in order not to place himself in an embarrassing position at the Arab League meeting. In these circumstances, it would seem desirable that the message from the Prime Minister to the King of Libya, which the Egypt Committee decided should be postponed for the time being, should now be sent, and that parallel approaches to the Libyan Prime Minister and to the Government in Tripoli should be made on August 13. (By that time we shall hope to know what the exact programme for Benina is). This would entail a postponement of the programme for Benina: flights to El Adem can proceed as required.

/Recommendations

Recommendations

(copy attached: original with Ministers)

(i) That the message to the King of Libya should be despatched;

(ii) That approaches to the Libyan Prime Minister and the Libyan Government in Tripoli should be made on August 13, if the situation is favourable, to seek clearance for trooping flights into Benina;

(iii) That the Chiefs of Staff be informed that trooping may proceed to El Adem without restriction, but that until Libyan consent for flights into Benina has been received no trooping flight should take place to that airport.

[signature]

August 9, 1956.

[signature] 9/8

A. D. M. Ross 9/8

[signature] 9/8

Since the above minute was written the acting Libyan Foreign Minister has made an appeal to us not to use Libya as a base for operations against Egypt (see Mr. Graham's telegrams No. 252, Flag A, & 251, Flag B)

2. It seems to me that the first thing to do is to decide whether or not to heed this appeal. My advice is that we should, unless it is clear that we cannot undertake

/operations

operations against Egypt without using Libya as a base.

3. If we decide not to use Libya as a base, do we still wish to send these reinforcements to Libya? If this question has been answered affirmatively by the Planners and their views are accepted by Ministers, we can go ahead with the proposed message. But I think that we should add an assurance that we do not propose to launch operations against Egypt from Libyan territory.

J. Kirkpatrick

August 10, 1956.

This was discussed last Friday at Egypt Committee
is any further action required?
W 10/8

Telegrams have been sent to H.M.
Ambassador in Tripoli explaining what is
proposed: viz. that we should do no more
for the present than bring 10th Armd Divn
up to establishment. \ on JT 1053/...
CR
14/8

JT 1053/105

SECRET

British Embassy in Libya,
TRIPOLI.

(1051/56 G)

September 25, 1956.

My dear Watson,

1/10.

I am disturbed to see indications that some of our military planners have still not entirely abandoned the idea of making use of Libya in the event of hostilities against Egypt. It is true that proposals for the more flagrant violations of Libyan neutrality have been abandoned, but clearly in some circles it is still not yet understood that absolutely no use can be made of Libyan territory for this campaign, without violating at least the spirit of the Treaty. We are told that certain proposed operations "would not amount to" a violation of the Treaty. With all respect, this is quibbling. The thing to remember is that anything that would be helpful to us in a war against Egypt, e.g. any use of Libyan territory as a base or staging point for men or supplies, is absolutely ruled out by the terms of the Treaty, with its reference to Libya's obligations as a member of the Arab League. Libya must be regarded as utterly out of bounds, as non-existent, for military purposes. It is permissible for troops or material already in Libya to be withdrawn to take part in a campaign, but it is not permissible to introduce anything fresh to be held here until required. (This does not of course apply to internal Security Forces.)

2. I know you understand this, but it is obvious that some of our military people do not; or, if they do, they rate such considerations as unimportant compared with the realities of military planning. That recalls the attitude of the Germans towards Belgium in 1914. They too found a scrap of paper militarily inconvenient. We must not now tear up the Anglo-Libyan Treaty, or even tear a small corner off it, to facilitate military operations. Apart from the question of our own moral integrity, there is not a hope that we could get away with it. If we are at war with Egypt, the Libyans will be emotionally entirely against us. But, as long as we are scrupulous to observe Libyan neutrality there is just a chance that, in order not to lose our subsidy, the authorities will batten down the hatches on these emotions, and that in the end we shall get back to something like the old relationship. But the slightest violation of the Treaty would wreck all this. The Egyptians would make it impossible for the Libyans to connive at it, even if they wanted to, and our perfidy would be broadcast over the Arab world and Asia. The fact that it was only a small violation would make little difference to the effectiveness of the propaganda. But it would presumably mean that the military advantage would also be small.

3. I am not much impressed by the argument that if we made use of Libyan territory in any improper way, we should expose Libya to a justified attack by Egypt, as it is likely that in such circumstances Egypt would have no forces available for the purpose. But the propaganda effect would be tremendous, and we should not have a leg to stand on; the more so as I have repeatedly assured the Libyan

/authorities ....

J.H.A. Watson Esq.,
African Department,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.



authorities that we have no intention of violating their neutrality.

4. I am only bothering you with all this, which is of course far from new to you, in the hope that it may help you in the fight you are evidently still having with the military.

5. For that reason I am sending a copy to the Political Officer, Middle East Forces, Nicosia as well as to Benghasi.

Yours ever

Walter Graham

وثيقة رقم JT 1053/105 سرّي للغاية

رسالة من واتسون (رئيس قسم أفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية) إلى روص (وكيل الخارجية المساعد).

موسكتير* ـ استخدام ليبيا

السيد روص:

أثناء وجودك في باريس استلمت رسالة من السيد جراهام (سفير بريطانيا في ليبيا) اقتطف منها الفقرة التالية.

٢ ـ لقد ارسلتها إلى رؤساء أركان الحرب كحركة تمهيدية كي يكونوا على علم بوجهة نظر سفير صاحبة الجلالة. كما أوضحت أنني سأقدم الرسالة إلى وزير الخارجية عند عودته من باريس وسوف اخبرهم بوجهة نظرنا.

٣ ـ تشير ملاحظة سكرتير رؤساء أركان الحرب المرفقة إلى اجتماع في «تشيكرز» مسجل تحت رقم إي سي (٥٦) ٥١ وهي ليست على وفاق مع توصيات السفير.

٤ ـ ان يقال انه «يجب اعتبار ليبيا منطقة محرمة ولا وجود لها لأغراض عسكرية (ضد مصر)» قد يكون في رأيي الشخصي شئ مبالغ فيه. إلا أنني على يقين بضرورة الحذر الشديد وألاّ نسمح لأنفسنا بالاعتقاد بأن ليبيا منطقة بامكاننا استخدامها كما نشاء.

توقيع

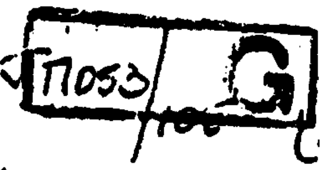
جاي. أتش. أي. واتسون

٢٩/ سبتمبر/ ١٩٥٦

* موسكتير (Muskateer) هو الإسم العسكري لعملية غزو قناة السويس. (المؤلف)

JT 1053/105

TOP SECRET



Mr Ross

MUSKATEER - USE OF LIBYA

While you were in Paris I received a letter from Mr. Graham, of which the relevant extract is below.

2. I sent it to the Chiefs of Staff Secretariat as a preliminary move, so that they should be aware of H.M. Ambassador's views. I explained that I would also submit the letter on the Secretary of State's return from Paris, and would let them know our views.

3. The attached note from the Secretary of the Chiefs of Staff Committee refers to a staff conference at Chequers recorded in EC(56)51, which is not in accord with the Ambassador's recommendations.

4. My own view is that to say "Libya must be regarded as utterly out of bounds, as non-existent, for military purposes [against Egypt]" is perhaps going too far. But I am sure we must be very careful, and not allow ourselves to think of Libya as an area which we can use as we like.

(J.H.A. Watson)
September 29, 1956

سرّي للغاية

مرجع رقم C.O. 8-1372/5/10/56
٥ اكتوبر ١٩٥٦
وزارة الدفاع ستوريز چيت اس. دابليو ١

عزيزي واتسون:
أشكرك على خطابك المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ المرفق بمقتطفات من رسالة سفيرنا في ليبيا.

٢ ـ تدارس رؤساء الأركان هذه المقتطفات ولاحظوا وجهة نظر السفير بألاّ «تستخدم الأراضي الليبية مطلقاً في هذه الحملة» وأن «تعتبر ليبيا منطقة محرمة للأغراض العسكرية».

٣ ـ صحيح أن خططنا لعملية «موسكتير» لا يدخل فيها استخدام الأراضي الليبية في العمليات الحربية ضد مصر، إلا أنه من الضروري أن أقول أنه ليس لدى رؤساء الأركان أو الجنرال كييتلي أي تفكير لتفادي استخدام الأراضي الليبية بالصورة الكاملة التي يعتبرها السفير ضرورية. أما إذا كانت وزارة الخارجية في الواقع تؤيد وجهة نظر السفير فإني أعتبر أنه من الضروري للجنة مصر أن تدرس الأمر وآثار مثل هذه السياسة على الخطط العسكرية القائمة.

٤ ـ إننا نعتزم بصورة عامة الاستمرار في استخدام ليبيا أثناء عملية موسكتير إلى الحد الذي تستخدم فيه حالياً، وبالرغم من أن المطارات مثلاً لن تستخدم لأغراض عدوانية ضد مصر إلاّ أنها من الممكن أن تستخدم من قبل طائرات تقوم بأعمال مساندة لعملية موسكتير وبذلك تخفف من الضغط على المطارات القريبة من مسرح العمليات خاصة في قبرص.

٥ ـ لعلك تتكرم بالتفكير في هذا الأمر، وفي حالة ما إذا كانت سياسة وزارة الخارجية تجاه ليبيا مطابقة تماماً لوجهة نظر السفير فأرجو إرسال خطاب رسمي يُدرس من قبل رؤساء الأركان كي يقرروا إحالة الأمر على لجنة مصر أم لا.

توقيع
سكرتير لجنة رؤساء الأركان
دي. جاي. بي لي D. J. P. LEE

G.R.

TOP SECRET

Enter Quickly
Green

From: Air Commodore D.J.P. Lee, C.B., C.B.E.

JT 1053/105

MINISTRY OF DEFENCE,
STOREY'S GATE,
S.W.1.

REFERENCE: C.O.S. 1379 a/5/10/56

5th October, 1956.

Dear Watson,

JT 1053/1056

Thank you for your letter of the 26th September, 1956 enclosing an extract from a letter sent to you by our Ambassador to Libya.

2. The Chiefs of Staff have studied this extract and have noted the Ambassador's view that "absolutely no use can be made of Libyan territory for this campaign" and that "Libya must be regarded as utterly out of bounds for military purposes".

3. It is true that our plans for Musketeer make no use of Libyan territory for offensive operations against Egypt, but I must tell you that neither the Chiefs of Staff nor General Keightley are thinking in terms of avoiding the use of Libyan facilities in so complete a manner considered necessary by the Ambassador. If indeed the Foreign Office fully endorses the Ambassador's views, I consider it would be necessary for the Egypt Committee to consider the matter and the implications of such a policy on current military plans.

4. Broadly speaking we propose to go on using Libya during Musketeer to the extent to which it is being used now and although, for example, the airfields will not be used for offensive sorties against Egypt, they may be used for aircraft operating in support of Musketeer and by so doing help to relieve congestion on airfields closer to the scene of operations particularly in Cyprus.

5. Perhaps you would think this matter over and, if Foreign Office policy towards Libya is in full accordance with the Ambassador's views, let me have an official letter for consideration by the Chiefs of Staff so that they can decide whether the matter should be referred to the Egypt Committee.

Yours sincerely
D. J. P. Lee

Secretary
Chiefs of Staff Committee

J.H.A. Watson, Esq.,
Foreign Office.

Mr. Ramsden
African Dept.

CONFIDENTIAL

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Mr. Graham
No. 384
October 31, 1956.

D. 1.54 p.m. October 31, 1956.
R. 2.26 p.m. October 31, 1956.

IMMEDIATE
CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 384 of October 31.
Repeated for information Saving to Benghazi Washington Paris P.O.M.E.F.

Suez.

The Prime Minister and the Minister for Foreign Affairs have just sent for the Head of Chancery and Oriental Secretary (in the Ambassador's absence) to express their deep concern at the Anglo French ultimatum. The Libyan Government as an ally of Her Majesty's Government should have been consulted or informed earlier. What was the object of the ultimatum? Would it be carried out? And if so, where would the forces come from? Use of Libyan bases would lead to fighting in Libya.

2. The Prime Minister asked why Her Majesty's Government were threatening Egypt, the victim, rather than Israel, the aggressor, and said that the proposed Anglo-French action would lose Britain all her Arab friends. He had noted the statement by the President of the United States that he had not been consulted before the ultimatum and he regretted that Her Majesty's Government should appear to rely on the advice of France, who was committing political suicide.

3. The Prime Minister asked for a very early communication from Her Majesty's Government. The Libyan Ambassador has also been instructed to approach you.

4. The Head of Chancery undertook to report the views of the Prime Minister and to seek instructions. He said that the understood objects of the ultimatum to be

(a) to secure immediate cessation of hostilities;

(b) to guarantee freedom of navigation through the Canal;

/ He pointed...

CONFIDENTIAL

Tripoli telegram No. 384 to Foreign Office

-2-

He pointed out that the ultimatum had been issued to both Israel and Egypt.

5. The Prime Minister's language was very strong, especially when condemning as folly and injestice the idea of military action against Egypt.

6. May we be authorized to repeat assurances about use of Libyan bases? If so, in what terms?

Foreign Office please pass Saving to Paris, Washington and P.O.M.E.F. as my Saving telegrams Nos. 14, 36 and 41 respectively.

[Repeated Saving to Paris, Washington and P.O.M.E.F.]

ADVANCE COPIES:-

Private Secretary
Sir I. Kirkpatrick
Mr. Dean
Mr. Ross
Mr. Beeley
Head of African Department
Head of Levant Department
Head of News Department
Head of Information Policy Department
Mr. Ashe (P.U.S.D.)

EEEEE

UNITED KINGDOM OF LIBYA

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS



وزارة الخارجية

مذكرة شفوية

تهدي وزارة خارجية المملكة الليبية المتحدة أطيب تحياتها الى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية وتتشرف بالافادة انه قد بلغ الى علم الحكومة الليبية ان الحكومة البريطانية قد وجهت انذارا مساء أمس ٣٠ الجاري باسمها وباسم الحكومة الفرنسية تطلب فيه الى كل من مصر واسرائيل، على اثر الاعتداء الاسرائيلي على الاراضي المصرية، سحب قواتهما الى مسافة معينة من منطقة قناة السويس. كما علمت الحكومة الليبية ان بريطانيا وفرنسا قد طلبتا بموجب الانذار المذكور ان تقبل مصر نزول قوات بريطانية وفرنسية لاحتلال مواقع هامة على طول قناة السويس وضربت موعدا للرد على هذا الانذار مدته اثني عشر ساعة ابتداء من الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٣٠ اكتوبر الجاري، مع الابلاغ بان الحكومتين البريطانية والفرنسية ستتخذان ما تريانه من الاجراءات اذا لم تستجب الى طلبهما داخل الموعد المضروب.

وبالاشارة الى المحادثة التي دارت صباح اليوم بين السيدين رئيس الوزراء ووزير الخارجية من جهة ومن معهم من السفارة البريطانية من جهة اخرى حضرها نيابة عن سعادة السفير البريطاني الذي لم يتمكن من الحضور، فان وزارة الخارجية الليبية تود أن تبين ان المعلومات حول هذا الموضوع البالغ الاهمية والمتعلق بأحداث خطيرة تهم السلام والامن في هذه المنطقة ويتصل النزاع فيه بأطراف ترتبط ليبيا بأحدهما بمعاهدة حلف وصداقة لم تصلها بصفة رسمية.

والواقع ان الحكومة الليبية يخالجها شعور قوي من الدهشة والاستغراب للطريقة التي استقر رأي الحكومتين البريطانية والفرنسية عليها لمعالجة مشكلة قناة السويس بصفة عامة وخاصة ان الحكومتين المذكورتين تتجاهلان الاعتداء.

الى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية

طرابلس

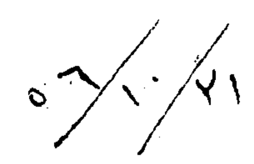
الاسرائيلي على أولا وفي الصهيونية لتحقيق أغراض خاصة . وإنه لا يسع الحكومة الليبية التي ما فتئت تبذل كافة المساعي لدى كافة الأطراف المعنية لايجاد حل سلمي عادل لمشكلة قناة السويس الا أن تعرب عن قلقها الشديد لما آلت اليه الأمور في هذه المنطقة من العالم بسبب تصرف الحكومتين البريطانية والفرنسية على الوجه المشار اليه

وتود الحكومة الليبية ان تعبر عن احتجاجها على التهديد باللجوء الى استعمال القوة وتلفت نظر الحكومة البريطانية بصفتها دولة حليفة صديقة لليبيا الى النتائج الخطيرة التي ستترتب على مثل هذه الاعمال بالنسبة لبريطانيا في العالم العربي عامة وليبيا على وجه الخصوص.
وان ليبيا تود ان تكرر الاعلان عن عزمها في هذه الظروف على عدم السماح للقوات البريطانية المرابطة فيها بالاعتداء على اية دولة عربية وذلك وفقا لاحكام الملحقين الثانية والرابعة من معاهدة الصداقة الليبية البريطانية .

وان توجه الحكومة الليبية نصحها الصادق الى الحكومة البريطانية بالعدول عن تنفيذ الانذار المذكور لتؤكد حرصها الشديد على ضرورة معالجة كافة المشاكل الدولية في نطاق هيئة الامم المتحدة وطبقا لمبادئ ميثاقها والطرق الواردة فيه عن طريق الهيئات المختصة في الهيئة.

وختاما تود الحكومة الليبية ان تبين ان رائدها فيما صرحت عنه أعلاه هو المحافظة بطرق الود والصراحة على علاقات الصداقة والتحالف القائمة بين الحكومتين الليبية والبريطانية وشعبيهما بما يضمن المصالح الحقيقية لكل منهما وحرصا على المحافظة على السلام والامن العالميين وتوطيد اركانهما .

وتغتنم وزارة الخارجية الليبية هذه الفرصة لتعرب الى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية عن فائق تقديرها واحترامها .



برقية رقم ٣٨٩
مؤرخة ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م.

من السفارة البريطانية في طرابلس/ ليبيا
إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن

١ ـ لقد استدعاني السيد رئيس الوزراء الليبي فور عودتي هذه الليلة.. وخلال شكوى طويلة حول الهجوم الأنجلو فرنسي ضد مصر طالب بضمانات مكتوبة بأننا لن نخرق الاتفاقية الأنجلو ليبية باستخدام القواعد الليبية ضد مصر. لقد أكدت له أن محادثاتي في لندن أقنعتني أن موقف لندن لم يتغير ولكنني لم أستطع تقديم تعهدات مكتوبة دون تفويض محدد. ألحّ عليّ بإرسال برقية للحصول على التفويض، ولكي يحافظ على الأمن الداخلي فهو يعتزم إصدار تصريح إلاّ أنه إذا لم يتمكن من الاستناد على تصريحاتنا نحن فلن يكون بإمكانه السيطرة على الموقف.

٢ ـ عليه إنني أطلب بإلحاح تفويضي بتقديم التصريح المطلوب وبأدق العبارات الممكنة، وذلك قبل ظهر يوم ١ نوفمبر بتوقيت جرينتش إذا أمكن. لقد تأجّجت هنا مشاعر قوية لا يمكن مواجهتها إلاّ بالتعهدات المطلوبة، سأبرق بتقرير لاحق حول المقابلة التي عبّر فيها رئيس الوزراء ووزير الخارجية الذي تم تعيينه مؤخراً عن انتقادهما الشديد للسياسة البريطانية.

CONFIDENTIAL

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

12

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Mr. Graham

No. 389
October 31, 1956

D. 9.31 p.m. October 31, 1956
R. 9.40 p.m. October 31, 1956

EMERGENCY
CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 389 of October 31.
Repeated for information Saving to Washington, Paris, P.O.M.E.F. and Benghazi.

My telegram No. 384: Suez.

Libyan Prime Minister summoned me immediately on my return tonight. In the course of long complaint about Anglo-French attack on Egypt he asked for written assurance that we would not violate the Anglo-Libyan Treaty by use of Libyan bases against Egypt. I said that my talks in London today had convinced me that there had been no change of heart in London but that I could not give [group undec ? on the spot] written assurance without specific authority. He urged me to telegraph for authority. In order to maintain internal security he intended to issue public proclamation but unless he could quote from our declaration he would hardly be able to control the situation.

2. I earnestly request that I may be authorised to give the required statement in as categorical terms as possible and if possible by noon G.M.T. November 1. Very strong feelings have been aroused and nothing less than the required assurance can have any effect. I will telegraph further account of interview during which the Prime Minister and also newly appointed Minister for Foreign Affairs criticized British policy in strongest terms.

Foreign Office pass Paris, Washington and P.O.M.E.F. as my Saving telegrams Nos. 15, 37 and 42 respectively.

[Repeated Saving to Paris, Washington and P.O.M.E.F.]

ADVANCE COPIES:

Private Secretary
Sir I. Kirkpatrick
Mr. Ross
Mr. Beeley
Mr. Dean
Head of African Department
Head of Levant Department
Head of News Department
Mr. Ashe, P.U.S.D.
Resident Clerk

ZZZZ

UNITED KINGDOM OF LIBYA

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS





وزارة الخارجية

مذكرة شفوية

تهدي وزارة خارجية المملكة الليبية المتحدة أطيب تحياتها الى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية بليبيا وتتشرف بأن تنقل اليها ما يلي :

١) — على أثر المقابلة التي تمت بين السيد رئيس الوزراء والسيد وزير الخارجية من جهة وبين سعادة السفير البريطاني من جهة أخرى وذلك في مساء يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ، أرسلت وزارة الخارجية الليبية مذكرة شفوية الى السفارة الموقرة أبدت فيها دهشة الحكومة الليبية واستغرابها للطريقة التي اتبعتها الحكومتان البريطانية والفرنسية في تهديد مصر باستعمال القوة اذا لم ترضخ لمطالبهما التي تضمنها الانذار الموجه الى الحكومة المصرية في يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ على أثر اعتداء الاسرائيليين على الاراضي المصرية كما أعربت عن قلقها الشديد لتطور الاحداث في هذه المنطقة مجتمعة على التهديد باستعمال القوة ولافتة نظر حكومة صاحبة الجلالة بصفتها دولة حليفة وصديقة الى النتائج الخطيرة التي ستترتب عليها هذه الاعمال . وقد وجهت الحكومة الليبية في المذكرة المذكورة نصحها الصادق لحليفتها بالعدول عن تنفيذ الانذار ومعالجة مثل هذه المشاكل الدولية في نطاق هيئة الامم المتحدة وذلك حرصا على علاقات الصداقة والتحالف القائمة بين الحكومتين الليبية والبريطانية وبين شعبيهما .

٢) — الا أن الحكومة الليبية قد علمت على أثر تسليمها للمذكرة المذكورة للسفارة المحترمة بمزيد الاسف والاستياء ان الحكومتين البريطانية والفرنسية قد شرعتا فعلا في تنفيذ تهديدهما لمصر بشن غارات جوية على المدن الرئيسية المصرية وشواطئها .

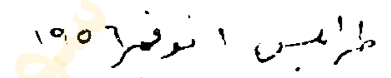
/٢ ......

الى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية
طرابلس .

٣) ـ أن الحكومة الليبية تجد نفسها مضطرة أمام هذه التطورات الخطيرة أن تحتج بشدة على هذه الأعمال العدوانية ضد مصر وتعتبرها خرقاً صارخاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي يعتبر أساساً لمعاهدة التحالف والصداقة المبرمة بين ليبيا وبريطانيا وتعدياً صريحاً على مبادئ هيئة الأمم المتحدة وخطراً يهدد سلام العالم وأمنه .

٤) ـ والحكومة الليبية تكراراً لحرصها الشديد على استمرار علاقات التحالف والصداقة القائمة بينها وبين الحكومة البريطانية ترى من واجبها أن تطلب من الحكومة البريطانية أن تكف عن المضي في سياستها العدوانية هذه وأن تنظر بعين التقدير إلى النتائج الوخيمة التي تترتب عليها هذه الأعمال التي تتنافى وروح العصر الذي نعيش فيه وتتعارض مع ما تصبو إليه أمم العالم أجمع من رغبة في السلام وتؤثر تأثيراً كبيراً في العلاقات التي تربط بين بريطانيا والعالم العربي بصورة عامة وليبيا بوجه الخصوص .

وتغتنم وزارة الخارجية هذه الفرصة لتعرب إلى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية عن فائق تقديرها واحترامها .



برقية رقم ٣٩٥ سرّي
بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٥٦

من السفارة البريطانية في طرابلس (ليبيا)
إلى وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

المعاهدة الأنجلو ليبية

١ ـ لقد أرسل السيد رئيس الوزراء (الليبي) في طلبي قبل قليل وشكرني على التعهد الذي سيقوم بنشره. لقد أكد أن مما سيعينه على المحافظة على الأمن أن نلتزم خلال الأيام القليلة القادمة بالطلبات الأربع التالية :ـ

أ ـ أن يلتزم الجنود البريطانيين في ليبيا بالتواجد في المواقع المتفق عليها.

ب ـ عدم شحن أو تفريغ أي إمدادات عسكرية ـ أو مدنية إذا أمكن ـ من بواخر بريطانية.

ج ـ عدم زيارة السفن البريطانية لأي موانئ ليبية.

د ـ السماح بإرسال مراقبين ليبيين إلى «العضم» وإلى القسم الخاص بالقوات الجوية البريطانية بمطار طرابلس. وهذا سوف يمكّنه من الإعلان عن وجود دليل حقيقي على التزام بريطانيا بتعهداتها.

٢ ـ سأناقش الفقرة (أ) مع قائد فرقة المدرعات العاشرة لتحديد مدى عملية هذا الطلب، وأرجو ألاّ تشكل الفقرة (ج) أية صعوبة. إذا كانت السفينة «دالريمبل» لا تزال في طبرق فيجب أن تغادر وأن يحوّل مسار أي سفينة أخرى في الطريق. بالنسبة للفقرة (ب) فقد أشار السيد رئيس الوزراء إلى أن عمّال الميناء قد رفضوا شحن سفينة أمريكية ببضائع متجهة إلى الرباط وأنهم بالتأكيد سيرفضون شحن أي امدادات عسكرية بريطانية في الظروف الراهنة... وإذا تم استخدام الجنود فإن المشاكل ستقع لا محالة.

٣ ـ لا أدري إذا كانت هناك أي اعتراضات عملية حقيقية ضد الفقرة (د)، إن السيد رئيس الوزراء يرغب في الإعلان عن أن (جملة ساقطة من الأصل) القواعد، إلاّ

أن ذلك سيشتمل على القاعدتين المذكورتين فقط. إن التنويه بعدم الثقة في كلمتنا وحدها قد ينطوي على شيء من الإهانة ولكنني لا أرى بالضرورة أن هناك أي إهانة في تقديم ما يدلل على عدم وجود أية نوايا خفية لدينا (أرجو مراجعة برقيتي التالية مباشرة). ولذا فإنني أنصح وبشدة أنه إذا كان ذلك بالإمكان أن نوافق على كل هذه الطلبات لفترة محدودة مع علمي بأن الفقرة (ب) على الأخص قد تشكل صعوبة... وأرجو تحويل مسار أية سفن متجهة إلى ليبيا في الوقت الحالي (بما في ذلك السفن الحاملة للسيارات العسكرية التي تمت الموافقة عليها). إن الوضع هنا في غاية التأزّم حيث قامت عدة مظاهرات في بنغازي (لم تتوفر لدينا تفاصيلها بعد) ولا تزال اذاعة «صوت العرب» تحرّض على العنف باستمرار. إن الاجراءات من شأنها أن تسهّل مهمّة السلطات الليبية إلى حد كبير.

SECRET

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

1053. 1/1

Cypher/OTP.

FOREIGN OFFICE SECRET AND WHITEHALL SECRET DISTRIBUTION

Mr. Graham
No: 395
November 1, 1956.

D: 11.00 p.m. November 1, 1956.
R: 11.45 p.m. November 1, 1956.

IMMEDIATE
SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No: 395 of November 1
Repeated for information to: Benghazi. P.O.M.E.F..

Anglo-Libyan Treaty.

Prime Minister has just sent for me and thanked me for this assurance which he is publishing. He said that it would further help him to maintain order if we would comply with four more requests. All these applied only to the next few critical days.

(a) British troops in Libya should be confined to agreed lands.

(b) No loading or unloading of military, and if possible also of civil, supplies from British ships.

(c) No visits to Libyan ports of British ships.

(d) Permission to station Libyan observers at El Adem and R.A.F. section of Tripoli airport. This would enable him to announce that he had positive proof that Britain was living up to her assurances.

2. I will discuss point (a) with G.O.C. 10th Armoured Division and see how far it is practical. Point (c) I hope will cause no difficulty. If Dalrymple is still at Tobruk she should leave and any other ship en route be diverted. On point (b) Prime Minister said that dockers had already refused to load United States ship with supplies for Rabat and would certainly refuse to unload British military surplies in the present circumstances. If we used soldier labour trouble would be certain.

3. I do not know if there are serious practical objections to point (d) Prime Minister would like to announce that

SECRET

Tripoli telegram No: 395 to Foreign Office

bases" though only two named would in fact be affected. Implication that our bare word is not trusted might be thought offensive but I see nothing essentially humiliating in offering to prove we have nothing up our sleeves (but please see my immediately following telegram). I therefore strongly recommend that if possible we should concur in all these requests for short period though I know (b) in particular must be difficult and I should like any ships at present en route to Libya (including those with military vehicles already agreed to) to be diverted. Situation here is extremely tense and there was rioting today in Benghazi, (details not yet available) and the Voice of the Arabs is constantly inciting violence. Measures proposed would greatly ease the task of the Libyan authorities.

Foreign Office pass P.O.M.E.F. as my telegram No: 55.

[Repeated to P.O.M.E.F.].

ADVANCE COPIES:
Private Secretary.
Sir I. Kirkpatrick.
Mr. Dean.
Mr. Ross.
Head African Dept..
Head News Dept..
Mr. Ashe, P.U.S.D..
Resident Clerk.

JJJJJ

برقية عاجلة رقم ٤٧٧ سرية للغاية

من الخارجية البريطانية
إلى القيادة العسكرية البريطانية مؤرخة ٢ نوفمبر ١٩٥٦.

صورة موجهة إلى السفارة البريطانية في طرابلس (ليبيا)
صورة موجهة إلى قيادة المخابرات بالشرق الأوسط POMEF

١ ـ كما نرى الأمور من هنا، فإنكم سترسلون إلى ليبيا ثلاثة ألوية أفواج مدفعية تنقل جواً من المملكة المتحدة لتصل ليبيا يوم ٧ نوفمبر ١٩٥٦ وأن وصول هذه القوات (إلى ليبيا) سيمكّن الفرقة العاشرة المدرعة من التوجه إلى مصر للإشتراك في عملية «موسكتير».

٢ـ إن برقيات سفارتنا بطرابلس رقم ٣٩٥ و٣٩٦ المكررة إلى قيادة مخابراتنا بالشرق الأوسط (POMEF)، وكذلك برقيات سفارتنا بطرابلس رقم ٥٥ و٥٦ ومعلومات كثيرة أخرى توفرت لدينا من مصادر أخرى كل ذلك يشير إلى أن الحالة (في ليبيا) هي في غاية التوتر لدرجة أن تنفيذنا لما ورد في الفقرة (١) أعلاه قد يورطنا في عمليات قمع شاملة في ليبيا. إن برقية السفير (البريطاني) رقم ٣٩٥ توصي بشدة بأن نعطي ضمانات (للحكومة الليبية) تؤكد عدم إقدامنا على مثل هذه العمليات والتحركات. وربما رأيتم، من جهة أخرى، أن إرسال قوات إضافية قد يحسّن من حالة الأمن في ليبيا.

٣ ـ قبل اتخاذ القرارات يجب أن نعرف الآتي:

ألفا: ما هو مدى الخلل الذي سيسببه لعملية «موسكتير» تأخير وصول الفرقة العاشرة المدرعة (إلى جبهة العمليات في مصر، وكذلك استعمال ألوية المشاة الثلاثة وأفواج المدفعية الثلاثة).

بيتا: ما هو مقدار العمليات العسكرية الاضافية التي ستلقى على عاتقنا في ليبيا في حالة تنفيذنا لما ورد في الفقرة (١) أعلاه.

٤ ـ تتشاور وزارة الخارجية في الوقت الحالي مع السفير (البريطاني في طرابلس) فيما يتعلق بما ورد في الفقرتين (٢) و(٣ بيتا) وسوف يتشاور السفير مع (موور)* الذي أرسلنا له صورة من هذه البرقية.

توقيع
« روص »
(وكيل وزارة الخارجية المساعد)

* « موسكتير » هو اسم عملية غزو السويس.

* « موور » هو « الجنرال موور » قائد القوات البريطانية في ليبيا.

EMERGENCY **CYPHER**

DEDIP

TOP SECRET OUT FILE

JT1063/11

Addressed to Tripoli tel no 477. Nov. 2

(R) for info. to POMEF and saving to Benghazi

Tripoli no 477

Nov 2 Emergency

(R) POMEF no 344

Saving Benghazi no 273

DATE 7/11 10 M

As seen from here you will be sending to LIBYA 3 Infantry Brigade to arrive by 3 November, 1956. Two artillery regiments are also due to go to LIBYA from UK by air starting to arrive 7 November. This will enable 10 Armoured Division to leave LIBYA for MUSKETEER.

2. TRIPOLI telegrams 395 and 396 repeated POMEF as TRIPOLI telegrams 55 and 56 and other information reaching us indicate that situation is now so tense that moves in ONE above might land us with major operational commitment in LIBYA. Ambassador's telegram 395 strongly recommends giving assurances which would preclude these moves. On the other hand you may consider that additional troops would improve security position in LIBYA.

3. Before reaching decisions we must know

ALPHA.	how much dislocation to your MUSKETEER plans would be caused by postponement of arrival of 10 Armoured Division and use of 3 Infantry Brigade and 3 Grenadier Guards for MUSKETEER.
BETA.	extent of operational commitment in LIBYA if we proceed with moves in ONE above.

4. Foreign Office is consulting Ambassador on TWO and THREE BETA and he will consult MOORE to whom we are repeating this signal.

6.10 WRS.

AR

TOP SECRET

JT1053 113

TOP SECRET

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND WHITEHALL SECRET DISTRIBUTION

Mr. Graham
No.406
November 3, 1956.

D.1.55 a.m. November 3, 1956.
R.2. 0 a.m. November 3, 1956.

EMERGENCY
DEDIP
TOP SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No.406 of November 3
Repeated for information to P.O.M.E.F.
And Saving to
Benghazi

Your telegram No.477. JT1053/1116 add'l

I have discussed [? grp omitted] General Moore.

Following is our considered view.

2. Your paragraph 2 [grp undec] (popular) excitement here will I realize rise rapidly after first Anglo French landings in Egypt. Proposed moves would greatly increase tension. Might cause Libyan authorities to become hostile. Libyans would probably cease civil order and afford protection. They are already refusing to cooperate in radio communications and [grp undec ? ?stopping] service for Royal Air Force at Idris.

3. Your paragraph 3 (b). In [groups undec] (opinion of ...) in case of serious situation contemplated above (which is quite different from previously expected) internal security troops on scale proposed could maintain themselves here including protection of vital points (petrol, harbour, airport etc) provided the whole of civilian British population had been evacuated before the start of the trouble likely to follow the immediate arrival of the first ship. With civilians here (even concentrated in barracks and at airport) army could not guarantee continued operation of all vital points on which they depend for their own existence (total British civilian population is about 4600 [groups undec] (Anglo-Saxo...) plus several thousand Maltese many of whom would not wish to leave).

4. My own comment is that from long term point of view military action of the kind referred to above would mean the end of our position in Libya (e.g. present irreplaceable treaty will be denounced) on the other hand if we can maintain even passable relations with the Libyan authorities during the period of active

/hostility in

TOP SECRET

Tripoli telegram No.406 to Foreign Office

hostility in Egypt, particularly if they are not prolonged, I do not despair of a return to status quo.

Foreign Office pass P.O.M.E.F. as my telegram No.62.

[Repeated to P.O.M.E.F.]

ADVANCE COPIES
Private Secretary
Sir I. Kirkpatrick
Mr. Dean
Mr. Ross
Head of African Department
Head of Levant Department
Mr. Ashe P.U.S.D.
Resident Clerk

B B B





UNITED KINGDOM OF LIBYA
SECRETARIAT GENERAL
TO THE COUNCIL OF MINISTERS

قرار صادر من مجلس الوزراء في جلسته الطارئة المنعقدة يوم الاربعاء ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٧٦ الموافق ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ بشأن موقف ليبيا من الاحداث الخطيرة التي تمر بها منطقة قناة السويس في ضوء الاعمال العدوانية والتهديد بالعدوان في يومي ٣٠ و ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ .

مجلس الــــوزراء :

بعد استعراض الاحداث الاخيرة الخطيرة بمنطقة الشرق الاوسط وبخاصة العدوان الاسرائيلي الغادر على الاراضي المصرية والتطور الخطير الذي حصل في الموقف بسبب توجيه بريطانيا وفرنسا انذارا الى الحكومة المصرية باحتلال مواقع هامة على طول قناة السويس .

وبعد الاطلاع على البلاغ الذي اذاعته البعثة البريطانية وما يتضمنه من التزامات الدولتين في ضوء موقف الحكومة البريطانية الظاهر في الموضوع وبعد النظر في وضع ليبيا الناجم من عضويتها في جامعة الدول العربية وما يتبع ذلك من التزامات بموجب ميثاق الجامعة وتصريحات الحكومة الليبية السابقة في مجلس الامة ليبية بعدم استعمال قواعدها من اراضيها لاسرائيل على احدى الدول العربية .

قرر ما يلـــــي :

١) ـ يستنكر مجلس الوزراء استنكارا شديدا العدوان الذي ارتكبته اسرائيل ضد الشقيقة مصر ويعتبر ذلك خرقا لميثاق الامم المتحدة واتفاقات الهدنة على الحدود المصرية الاسرائيلية ولابسط قواعد الاخلاق الدوليـــــة .

٢) ـ يعلن استعداد ليبيا التام لمؤازرة مصر والدول العربية مؤازرة فعلية في سبيل رد العدوان .

٣) يستنكر كذلك الانذار البريطاني الفرنسي الذي يتنافى مع روح ميثاق الامم المتحدة الداعي الى حسم المشاكل الدولية عن طريق المفاوضة بعيدا عن طريق اللجوء الى استعمال العنف والعدوان ويعرب في هذا الصدد عن دهشته واستغرابه للطريقة التي اتخذتها حكومتا بريطانيا وفرنسا ضد مصر لمعالجة مشكلة قناة السويس متجاهلتين الاعتداء الاسرائيلي الغادر على الاراضي المصرية ويحتج على التهديد باللجوء الى استعمال القوة .

٢/.........

٤) - [illegible]

٥) - [illegible]



الاتحاد العام الليبي للعمال

UNIONE GENERALE LIBICA DEL LAVORO

١٩٥٦/١١/١٠

حضرة السيد مصطفى بن حليم
رئيس مجلس الوزراء المحترم
طرابلس

تحية طيبة وبعد،

لقد قابلنا بارتياح بالغ قرارات [illegible] الليبية فيما يتعلق بالاعتداء [illegible] الغادر على الشقيقة [illegible] في هذا الجزء من الوطن الذين يهددون [illegible] الحكومة [illegible] جانبهم [illegible] لهم [illegible] في [illegible] من [illegible] بأن [illegible] العربية [illegible] بالمشاركة الفعلية للدفاع عن سلامة الوطن العربي كله [illegible] ان الشعب الليبي مع [illegible] من [illegible] للتضحية والبذل بكل ما يملك من عزيز وغال.

[illegible] الاسلام [illegible]

[illegible] بقبول فائق الاحترام [illegible]

العامل

سالم شيته
الأمين العام

INCOMING TELEGRAM *Department of State*

UNCLASSIFIED

5½
Action
SS
Info

Control: 767
Rec'd: November 1, 1956
7:03 p.m.

FROM: Tripoli

TO: Secretary of State

NO: 272, November 1

2

PRIORITY

PRESIDENTIAL HANDLING

Following message from Libyan Prime Minister Mustafa Ben Halim to President Eisenhower:

QUOTE

Your Excellency,

In the spirit of the sincere friendship which ties your country and mine, in your quality as the President of the greatest free nation of the world and the chief exponent of the cause of peace, I take the liberty of writing to you this letter explaining to you in the frankest and most sincere manner, the view of my Government on the situation which has during these few days developed in the Middle East.

We, who have a treaty of alliance and friendship with Britain based exclusively on the principles of the charter of the United Nations, were extremely shocked when we learned that these principles have been flagrantly infringed upon by Great Britain, our ally, a state who has hitherto purported to be one of the leading nations of the free and democratic world.

As Your Excellency is aware, the attack carried out against Egypt by both Britain and France followed an ultimatum which was delivered to Egypt as a result, (it was asserted) of the situation arising out of the Israeli-Egyptian conflict.

The view of my Government is that the Israel aggression was deliberately planned by the above two governments in order to use the resulting conflict as a pretext for intervention in Egypt to suit their own ends.

My Government

UNCLASSIFIED

My Government has, immediately upon the delivery of the ultimatum, vigorously protested against the threat to use force by botb the French and British Governments and, more than once, advised its ally, Britain, about the serious consequences that would result of the implementation of such a threat. I have also handed a note to your Ambassador in my country expressing the view of my Government on the question.

But, this notwithstanding, and despite the noble efforts Your Excellency has exerted, the British and French Government have decided to embark upon their serious and appalling scheme, and have in fact begun attacking Egyptian bases last night, entirely overlooking all these sincere efforts and setting aside the principles of the United Nations which they did so much advocated.

By this atrocious act, I can only say that they have added fuel to flames and that they have made the situation in this area extremely dangerous and disastrous to the peace of the whole world.

For these reasons, I have deemed it my duty, being responsible of a country which, as you know, is tied to your country with the sacred bonds of democracy and which is close to the region of peril, to write to you in person in this concern. I wish to express to you the deepest gratitude and admiration of the people and Government of Libya for your very noble attitude and for your genuine and praiseworthy efforts to secure the respect of the charter of the United Nations and preserve the peace in this part of the world. I also wish, on behalf of the people and Government of Libya, to appeal to you to continue such efforts until you succeed to put an end to such an unprecedented violation of the principles of the United Nations on behalf of hitherto known as free nations, thus adding to your already well known feats by serving the cause of peace, law and order in the world.

I am, Your Excellency, yours very sincerely Mustafa Ben Halim Prime Minister of Libya.

UNQUOTE

TAPPIN

AAL

OUTGOING TELEGRAM
INDICATE: ☐ COLLECT
☐ CHARGE TO

Department of State

01203

1956 NOV 2 PM 6 31

SECRET

VERBATIM TEXT

DC/T

SENT TO: Amembassy TRIPOLI PRIORITY 263

PRESIDENTIAL HANDLING.

Convey following from President to Prime Minister: Confirm time of delivery.
QUOTE November 2, 1956
Dear Mr. Prime Minister:

Thank you for your message of November 1. I am most grateful for the support which you expressed for the efforts of the United States to resolve the present grave crisis in the Near East. You know of the messages sent by this Government to the Governments of Israel, the United Kingdom and France in an endeavor, unfortunately unsuccessful, to forestall the use of force. You also know of the resolution introduced by the United States into the Security Council in an effort to bring the hostilities to an end. When this was vetoed the United States put forward a resolution with a similar purpose in the special session of the General Assembly on November 1. This was adopted by an overwhelming majority, revealing the strong desire of the world community that the hostilities should cease. I assure you that the United States will continue its efforts to resolve this grave crisis, which threatens the peace of the world and the future of the United Nations.

I made clear in my statements of October 31 and November 1 that the United States considers the actions in Egypt to have been taken in error

Drafted by: NEA:NE:SWRockwell:tmm 11/2/56
Telegraphic transmission and classification approved by: Herbert Hoover, Jr.
Clearances: White House - Col. Goodpaster
NEA Barry

DECLASSIFIED
E.O. 12065, Sec. 3-204
MR 81-473 #18
By DJH Date 6/28/82

SECRET

-SECRET-

and that this country can not condone armed aggression, no matter who the attacker and who the victim. The way to solve international problems is not by force. Now that military action has been initiated, the United Nations must be accorded the fullest support in its efforts to end it.

With kind regards,

Sincerely,

DWIGHT D. EISENHOWER

Observe PRESIDENTIAL HANDLING

" DULLES "

SECRET

FROM FOREIGN OFFICE TO TRIPOLI

Cypher/OTP

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION

No. 541
November 10, 1956

D. 2.45 p.m. November 10, 1956

EMERGENCY
SECRET

Addressed to Tripoli telegram No. 541 of November 10.
Repeated for information to P.O.M.E.F. and Benghazi

Your telegrams Nos. 451 and 453 [November 10].
In the circumstances we cannot refuse to withdraw Greatorex.

2. Please inform the Prime Minister that, in accordance with diplomatic courtesy, I believe that Greatorex should be transferred as soon as suitable arrangements can be made. You should add that Her Majesty's Government regard this action as quite unjustified, and manifestly taken in response to Egyptian pressure as a result of Libyan Government's decision to expel their Military Attaché, who was guilty of acts of sabotage, etc.

3. You should then remind Ben Halim of the warning authorized in my telegram No. 510. You should say that, having completed preliminary studies about expansion of the Libyan armed forces and in response to the Libyan Note reported in your telegram No. 371, we were on the point of inviting the Libyan Ambassador here to begin consultations about the implementation of the agreed minute of June 29. We are still prepared to hold these conversations if the Libyan Government wish; but, in the circumstances, Ben Halim cannot expect us to be as co-operative as we would otherwise have been.

DISTRIBUTED TO:
African Department
Levant Department
Eastern Department
Personnel Department
News Department

SECRET

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

JT1890/10

Cypher/OTP

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION

Mr. Graham
No. 451
November 10, 1956
EMERGENCY
SECRET

D. 9.7 a.m. November 10, 1956
R. 9.15a.m. November 10, 1956

Addressed to Foreign Office telegram No. 451 of November 10.
Repeated for information to P.O.M.E.F.
and Saving to Benghazi.

My telegram No. 431: Head of Chancery Greatorex.

Today unofficial Press announces the Libyan Government's demand for recall of Greatorex. I immediately asked the Prime Minister if this was correct. If so, I was under instructions to tell him that Her Majesty's Government would have to reconsider their policy. He regretted that we felt it necessary to take such drastic action for so slight reason, but in any event Greatorex must go. He denied there was any connexion or "balance" between Greatorex and the Egyptian Military Attaché, but gave no serious reason for Greatorex's recall apart from [? group omitted] he was head of our espionage service. I denied that Greatorex conducted any but normal diplomatic activities.

2. I am trying to see the King, but the Prime Minister says he approves of this decision.

3. I should be grateful for instructions.

Foreign Office pass P.O.M.E.F. as my telegram No. 79.

[Repeated to P.O.M.E.F.]

DISTRIBUTED TO:

African Department
Levant Department
Eastern Department
Personnel Department
News Department

ADVANCE COPIES

Private Secretary
Sir I. Kirkpatrick
Mr. Dean
Mr. Ross
Mr. Ashe, PUSD
Head of African Department
Head of News Department

10 NOV 1956

::::::::

Mr Watson
Head of African Dept

CONFIDENTIAL

FROM TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP
Mr. Graham
No. 458
November 11, 1956

T1892/10A

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION

D. 09.47 a.m. November 11,1956
R. 10.10 a.m. November 11,1956

PRIORITY
CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 458 of November 11. Repeated for information Saving to P.O.M.E.F. and Benghazi.

Your telegram No. 541: Greatorex.

I spoke to the Libyan Prime Minister this morning as instructed. He repeated that his action was not due to Egyptian pressure and that the two cases had been treated separately and on their merits. In response to warning he said that he would greatly regret it if Her Majesty's Government changed their attitude towards Libya but if so he must accept it, and hinted that Libya might also revise her attitude towards Britain. It is up to us whether or not future conversations are held.

2. He requested that Greatorex should leave as soon as possible. I agree that this is desirable and request that a replacement be sent soonest.

Foreign Office please pass P.O.M.E.F. as my Saving telegram No. 45.

[Repeated Saving to P.O.M.E.F.]

DISTRIBUTED TO:

African Department
Levant Department
Eastern Department
Personnel Department
News Department



ak

1. Mr Rose (Cip [illegible] only)

1. Mr Rounds[illegible]

Received

5.11.5[illegible]

(1041/56) British Embassy in Libya,
TRIPOLI.

JT1892/11.

SECRET

November 5, 1956.

My dear Watson,

JT1892/3.

In my telegram no. 424 of November 4 I promised you a full report of the Greatorex case. This has turned out to be far longer than you will want to read at the present time, but you may care to refer to it later. I therefore enclose it.

2. What it boils down to is this. The Libyan Government want to get Greatorex out, though they can produce nothing against him. My estimate is that their principal reason is to humiliate us publicly, and so please their masters the Egyptians - for the fact that they insist on doing this seems to prove that the Egyptians are the masters at least of Ben Halim. But at the same time they do not want to provoke us sufficiently to lose the subsidy, and so they attempt to make the operation painless, by saying he may stay on for some months: this time limit might well be subsequently shortened.

3. Another reason may be to reduce our contacts. Greatorex knows everybody in Libya. He does not often see the King, but twice this year he has gone on missions to the King which no one else could possibly have undertaken. His day-to-day contacts with other Libyans, official and private, are invaluable to me and perfectly proper in themselves, but may be annoying to a Prime Minister who has something to hide.

4. Whatever the reasons are, the request seems to me utterly unjustified by normal diplomatic standards. If we accept it with more than a formal protest, I think we shall be over a water-sh[illegible] We have given in a lot to the Libyan Government recently, in ord[illegible] as they always put it, to help them in their difficult task of damping down public excitement. But this is too much. There is no justification for it in the domestic political situation; and it would be interpreted, both here and in other parts of Arab world, as a total surrender of our position here.

5. I am sending a copy of this letter and its enclosure to the Political Officer, Middle East Forces and to H.M. Consul General Benghazi.

Yours ever

Walter Graham

J.H.A. Watson Esq.,
African Department,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

الملحق ٧٩



سفارة جمهورية مصر

في ١٠ نوفمبر سنة

حضرة صاحب الدولة السيد مصطفى بن حليم

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وسلاما وبعد

فقد تلقيت من السيد الرئيس جمال عبد الناصر رسالة امرني ان ابلغها الى دولتكم ونصها

من جمال عبد الناصر الى مصطفى بن حليم

علمت اليوم فقط بالازمة القائمة بينكم وبين السفارة المصرية وارى من اللازم أن ينتهي هذا الأمر بأي طريقة وبأسرع وقت . وقد أصدرت اوامري بنقل الملحق العسكري القائمقام أسماعيل صادق في الحال الى مصر

وان هذا الوقت الذي تواجه الأمة العربية بخطورة شديدة يستدعي أن يكون الجميع فيها يدا واحدة مما يستدعي التعاون الكامل بينكم وبين السفير المصري .

وتقبلوا تحياتي

جمال عبد الناصر

واني أود بهذه المناسبة ان أوضح لدولتكم ان ما حدث من تأخر السيد الملحق العسكري في مغادرة الاراضي الليبية في الموعد المحدد لها كان نتيجة لتوجيهات الحكومة المصرية كما سبق ان ابلغتكم .

واني انتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن وافر تقديري واحترامي

احمد حسن

سفير جمهورية مصر بليبيا

المملكة الليبية المتحدة
الديوان الملكي
الرئاسة

طرابلس في ....

رقم : ... ملكي ....

بـلاغ من الديوان الملكـي

نفـي

نشرت جريدة الأهرام الغراء بتاريخ أول يونيو ١٩٥٧ مقالا يتعلق باستقالة الوزارة الليبية السابقة وذكرت فيها قائلة (ان الملك ادريس يكتشف خطة مدبرة لعزل بلاده عن مصر) هذا وبما انه ليس هناك اي خطة مدبرة في ليبيا لعزلها عن شقيقتها مصر فان الديوان الملكي يؤكد عدم صحة ذلك وينفيه نفيا قاطعا كما ينفي كل ما نسب لمولانا الملك المعظم في ما جاء بمقال جريدة الأهرام المذكورة .



المملكة الليبية المتحدة
الديوان الملكي - الرئاسة

بلاغ من الديوان الملكي

نفي

نشرت جريدة الأهرام الغرّاء بتاريخ أول يونيو ١٩٥٧ مقالاً يتعلق باستقالة الوزارة الليبية السابقة وذكرت فيها قائلة (أن الملك ادريس يكتشف خطة مدبرة لعزل بلاده عن مصر..) هذا وبما أنه ليس هناك أي خطة مدبرة في ليبيا لعزلها عن شقيقتها مصر فإن الديوان الملكي يؤكد عدم صحة ذلك وينفيه نفياً قاطعاً كما ينفي كل ما نسب لمولانا الملك المعظم في ما جاء بمقال جريدة الأهرام المذكورة.



الاثنين ٢٨ ابريل ١٩٥٨
٩ شوال ١٣٧٧
٢٠ برمودة ١٦٧٤
28 AVRIL 1958

٨ صفحات

مؤسسا الأهرام سنة ١٨٧٥ : سليم وبشارة تقلا
جبرائيل بشارة تقلا (١٩١٢ - ١٩٤٣)
أصحاب الامتياز : ورثة جبرائيل تقلا
رئيس التحرير : محمد حسنين هيكل
السنة - ٨٤ - العدد ٢٦٠٦٩

مصطفى بن حليم

تعيينه سفيرا لليبيا فى باريس



غادر القاهرة الاستاذ مصطفى بن حليم مستشار جلالة الملك ادريس قاصدا الى بنغازى استعدادا للسفر الى باريس لتولى منصبه الجديد كسفير للمملكة الليبية فى العاصمة الفرنسية.

(انظر ص ٥)

بيان حول استقالة السيد مصطفى بن حليم

نشرت الاهرام فى اعدادها الصادرة فى ١و٢و٥ يونيه الماضى انباء من استقالة السيد/مصطفى بن حليم الرئيس السابق لوزراء ليبيا . وقد رات الاهرام ان من واجبها نحو الشقيقة ليبيا ونحو العروبة ان تذيع هذه الانباء جريا على ما دابت عليه من نشر ما ينتهى من انباء تهم العالم العربى .

وقد راى السيد/مصطفى بن حليم ان فيما نشر تدخلا فى حقه ، فلجأ الى القضاء المصرى حيث قدم مستندات لتوضيح حقيقة موقفه يبين منها انه قدم استقالته من رئاسة الوزارة لظروف صحية ، وقد عين بعد ذلك مستشارا خاصا لجلالة ملك ليبيا . وانه ابان رئاسته للوزارة الليبية كان من اول المهنئين للرئيس جمال عبد الناصر بقرار تاميم قناة السويس

وانه لما وقع الاعتداء الصهيونى على مصر فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦ وتلاه الانذار البريطانى الفرنسى دعا مجلس الوزراء الى جلسة غير عادية انتهى فيها الى قرار باستنكار الحكومة الليبية للعدوان واعلان استعداد ليبيا لمؤازرة مصر وسائر الدول العربية فى رده ، كما قررت حكومته عزمها على عدم السماح للقوات البريطانية المرابطة فى ليبيا بالاعتداء على اى بلد عربى وكذلك قام بتوزيع صورة من هذه القرارات على جميع الممثلين السياسيين ودفع الصورة التى سلمها لسفير بريطانيا بطلب من الحكومة الليبية الى الحكومة البريطانية ان تمتنع من اتخاذ قواعدها العسكرية فى ليبيا اداة لعمليات حربية ضد اى بلد عربى . وان قائد الحملة البريطانية على مصر نوه فى تقرير له نشرته جريدة لندن جازيت فى عددها الصادر فى اول سبتمبر سنة ١٩٥٧ انه تلقى من حكومته اخطارا فى ١٩٥٦/١١/٤ بانه لا يملك ان يعول على الاستعانة بالفيلق البريطانى العاشر الذى كان مرابطا فى ليبيا

هذا وقد قامت الاهرام بدورها احقاقا للحق بالتحرى عما ردده الخبر المنشور عن ثروة السيد/مصطفى بن حليم فى مصر وعن التحقيق الذى قيل انه أجرى فى ليبيا عن اوراق النقد المصرية المزيفة . ويقتضى الانصاف ان نسجل ما تبين من الشهادة العقارية الرسمية رقم ١٠٨٩ سنة ١٩٥٧ مكتب شهر الاسكندرية من أن الاملاك المسجلة باسم السيد/مصطفى بن حليم واسم السيدة حرمه فى مصر لا تعدو العقار رقم ١٤ شارع طوسون باشا بقسم العطارين بالاسكندرية وقيمته كما هو ثابت من عقد شرائه هى ١٠٢٥٠ ج . كما يقتضى الانصاف ان نسجل أنه باعادة التحرى من التحقيق الخاص باوراق النقد المصرية المزيفة لم نجد فيه اتهاما للسيد/مصطفى بن حليم

وان الاهرام كجريدة تهدف سياستها الى تحقيق الصالح العام وتلتزم جادة الانصاف لا تتردد فى أن تنشر هذه الايضاحات استدراكا على ما نشر معتمدة فيها على ما قدم السيد/مصطفى بن حليم من مستندات وما أجرته هى من تحريات ، ويسرها أن ينشر هذا البيان من باب التصحيح والتصويب

الأهرام
الثلاثاء ٢٤ ديسمبر ١٩٥٧
٢ جمادى الآخرة ١٣٧٧
١٥ كيهك ١٦٧٤
24 DECEM 1957
١٠ صفحات
أنشأها الأهرام سنة ١٨٧٥ : سليم وبشارة تقلا
جبرائيل بشارة تقلا (١٩١٢ - ١٩٤٣)
أصحاب الامتياز : ورثة جبرائيل تقلا
رئيس التحرير : محمد حسنين هيكل
السنة ــ ٨٢ ــ العدد ٢٥١٤٧

موقف مشرف للملك ادريس

نحن ننتظر العدوان من بورسعيد .. وكنا ننتظر العدوان من الاسكندرية وكنا ننتظر العدوان من ليبيا وكانت خطتنا العسكرية اننا نستطيع ان نتجه الى العدوان في المكان الذى يقع فيه .. ولكن كان الغدر والخيانة هدف اسرائيل .. وكان تقديرنا ان المعركة الرئيسية هي المعركة مع اسرائيل .. لم نفكر ان الدول الكبرى ستتحدى الرأى العام العالمي وتقول انها ستفصل بوليسيا بين مصر واسرائيل .. لكى تهاجم مصر . جنرال كيتلى الذى كان قائدا للعدوان قال انه كان يريد ان يهاجم مصر من ليبيا ، وقال ايضا ان الملك ادريس السنوسى ملك ليبيا هدد اذا استخدمت انجلترا ليبيا للعدوان على مصر ، وبهذا لم يتمكنوا .

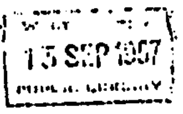
وهذا طبعا كان نتيجة من نتائج القومية العربية والتضامن العربى والقوة العربية

التضامن العربى والقوة العربية منعت انجلترا رغم معاهداتها مع ليبيا ورغم قواعدها في ليبيا من ان تستخدم ليبيا في العدوان على دولة عربية اخرى .. وهذا موقف مشرف للملك ادريس السنوسى ملك ليبيا

وهجمت انجلترا على بورسعيد ، واستطاعت ان تعمل راس كوبرى في بورسعيد

Numb. 41172 5327





SUPPLEMENT TO

The London Gazette

OF TUESDAY 10th SEPTEMBER, 1957

Published by Authority

Registered as a Newspaper

THURSDAY 12 SEPTEMBER, 1957

The Ministry of Defence,
12th September, 1957

DESPATCH BY
GENERAL SIR CHARLES F. KEIGHTLEY, GCB., GBE., DSO.,
COMMANDER-IN-CHIEF, ALLIED FORCES

OPERATIONS IN EGYPT—NOVEMBER TO DECEMBER, 1956

Two further problems were to arise before the actual assault. By 4th November I had been informed that I could no longer count on the arrival of 10 Armoured Division from LIBYA. This formation was therefore removed from the Order of Battle. I was offered instead 3 Infantry Brigade which had come out from ENGLAND to replace 10 Armoured Division in LIBYA and was then in MALTA. General STOCKWELL considered he did not require any more infantry but might later need additional armoured units. Two such regiments were then earmarked to come from the UNITED KINGDOM.

ترجمة ما جاء بملحق مجلة (London Gazette) الصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٥٧:

«... وقامت مشكلتان أخريان قبل الهجوم الفعلي: يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ أبلغت أنه لم يعد في استطاعتي الاعتماد على وصول «الفرقة المدرعة العاشرة» من ليبيا ولذلك فقد حذفت تلك القوة من «أوامر المعركة».

وقد عُرض عليّ بدلاً من ذلك ثلاثة ألوية مشاة التي وصلت من بريطانيا إلى مالطا (وكان يراد إرسالها إلى ليبيا). ولكن الجنرال «ستوكويل» (قائد الهجوم) قدّر أنه ليس في حاجة إلى أية قوة مشاة إضافية ولكنه في حاجة، فيما بعد، لدروع إضافية ولذلك فقد خُصص فوجان مدرعان لكي يتم إرسالهما من بريطانيا مباشرة!»

وثيقة رقم (ج ت ١٠٨/١٠٥٣) سرّي
الأحد ٧ اكتوبر ١٩٥٦.

تسجيل لحديث دار بين وزير الخارجية البريطاني «سلوين لويد»
ووزير الخارجية الامريكي «دالاس»

ذكر وزير الخارجية أننا لم نوافق على دعم الميزانية الليبية والاستمرار في مساعداتنا الأخرى فحسب وإنما وافقنا كذلك على أن نساهم في زيادة عدد الجيش الليبي إلى حوالي خمسة آلاف جندي. إلاّ أنه ليس بإمكاننا أن نقوم بكل شيء، فالليبيون يطالبون الآن بقوات جويّة وقوات بحرية. وتقوم الولايات المتحدة بمساهمة كبيرة في الاقتصاد الليبي ولكنه تساءل عما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة أن تتولى تأسيس القوات الجويّة الليبية.

أشار السيد دالاس إلى أن خبراء الولايات المتحدة لا يحبذون فكرة قوات جويّة ليبية، ومن المهم جداً إلاّ يتمكنوا من التحليق فوق قاعدة ويليس التي تمثل قاعدة نووية استراتيجية هامة. كما ذكر وزير الخارجية أنه يعتقد أن الليبيين لا يحتاجون لأكثر من عدد قليل من الطائرات وربما لطائرات تدريب بينما أشار السيد دالاس إلى أنه من الممكن أن يبدأوا بهذا الشكل ولكن شهيتهم ستقوى، ووافق على كل حال على إعادة النظر في موضوع مساعدات الولايات المتحدة للقوات الجوية الليبية.

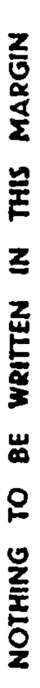
كما أشار وزير الخارجية إلى ضرورة التفكير في مدى أهمية ليبيا بالنسبة لنا وفي حجم الدعم الذي نقدمه. وفي رده على سؤال السيد دالاس حول موقف بن حليم أجاب وزير الخارجية بأن بن حليم من الضخامة بحيث أنه يستطيع الوقوف في الجانبين في وقت واحد!

بناء على ذلك ناقش السيد دوجلاس ماكارثر الثاني مع أحد مستشاري وزير الخارجية المعلومات التي قدمت للحكومة البريطانية عن طريق بن حليم من أن المصريين قد عرضوا على ليبيا سرباً من الطائرات وعرضوا توفير الطيارين والملاحين للسرب وذلك حتى يتمكن الليبييون من قيادتها بأنفسهم. من الواضح أن هذا من شأنه أن يمكن المصريين من التحليق فوق قاعدة ويليس ومنشآتها مما تترتب عليه نتائج خطيرة. وعليه فمن المهم ضمان استمرار الليبيين في رفض العرض المصري.

Registry No. JT1053/108

~~Top Secret.~~
Secret
~~Confidential.~~
~~Restricted.~~
~~Open.~~

Draft.



Advance Copy To:
Sir P. Dixon
Mr. Watson
Mr. Reilly.

Print FO Secret
& Whitehall Secret

RECORD OF A CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND MR. DULLES ON SUNDAY, OCTOBER 7. New York.

Libya

The Secretary of State said that we had agreed not only to subsidize the Libyan budget and continue our othe. aid, but also to pay for an increase of the Libyan Army up to about 5,000. But we could not do everything. The Libyans were now asking for an Air Force and a Navy. The U.S. was also making a substantial contribution to the Libyan economy, but he wondered whether the establishment of the Libyan Air Force could not be undertaken by the United States.

Mr. Dulles said that the U.S. experts did not much like the idea of a Libyan Air Force. It was imperative that they should not be able to overfly Wheelus Field, which was an important nuclear strategic base. The Secretary of State said he thought the Libyans only needed a few aircraft, perhaps trainers. Mr. Dulles said that they might agree to begin this way; but their appetite would grow. However, he agreed to look again into the question of U.S. aid for the Libyan Air Force.

use to us and how much our subsidies should amount to. In answer to Mr. Dulles's question about where Ben Halim stood, the Secretary of State said that Ben Halim was fat enough to stand on both sides at once.

Subsequently Mr. Douglas MacArthur II discussed with one of the Secretary of State's advisers the information given to the British Government by Ben Halim, that the Egyptians had offered Libya a squadron of aircraft and offered to provide the pilots and navigators for it until the Libyans could fly themselves. This would clearly enable the Egyptians to overfly Wheelus Field and other installations, with serious results. It was therefore important to ensure that the Libyans continued to turn the Egyptian offer down.

15/x

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

وثيقة رقم (JT1053/136) ملف رقم F0371/119729
مؤرخة ٧ و٨ و٩ ديسمبر ١٩٥٦.

ليبيا:
سندفع هذا العام مساعدات للحكومة الليبية قدرها ٤ مليون جنيه استرليني. يصل هذا المبلغ في العام القادم إلى ٤,٥ مليون على افتراض وجود عجز في الميزانية، بالاضافة إلى مصاريف أخرى لتطوير الجيش وتأسيس نواة لقوات بحرية. بعد ذلك، أي في عام ١٩٥٨، سيحين موعد المراجعة المالية.

٢ ـ هذه المساعدات في الواقع هي إيجار مقابل ثلاث أنواع من الخدمات وهي قواعد للقوات البرية ومطار عسكري سيتم انشاؤه للردع النووي وحق الاقلاع الجوي وكتيبة تابعة للقوات الجوية الملكية. تحديد قيمة هذه الخدمات في المستقبل متروك لرؤساء أركان الحرب... واليكم ملاحظاتنا التالية:

I ـ القوات البرية:

لقد أكدت الأحداث الأخيرة أنه ليس بامكاننا استخدام هذه القوات في عمليات محلية موجهة ضد أي بلد عربي، وان قيمتها كمساند لقوات حلف بغداد أمر مبالغ فيه إلى حد كبير. إن القوات البرية في تقديرنا يمكن تخفيضها بدرجة كبيرة والحفاظ على قوة صغيرة في برقة للاستعراض أمام أي هجوم مصري أو ربما لحماية الملك، وفي الحقيقة هناك ما يدعو إلى الغاء وجود قوات برية في ليبيا بالكامل.

II ـ القاعدة النووية:

لا بد على الأرجح أن يتم التفاوض مع الولايات المتحدة حول حجم وتنظيم قوات ردعنا النووية، ومن الضروري أن نثبت قدرتنا على المساهمة. وبما أن الأمريكان يملكون قاعدة نووية في ويلاس بالقرب من طرابلس فلعلنا نقتصد في تكاليف القاعدة المزمع إقامتها في «العضم» والتي ستتوفر فيها إمكانيات مشابهة ونركز إهتمامنا على استخدام الرادع النووي في أماكن أخرى.

III ـ القوات الجوية الملكية وحقوق الاقلاع :

إن حاجتنا للحفاظ على حقوق الهبوط والإقلاع في ليبيا يعتمد أساساً على التزاماتنا في الخليج الفارسي وما يقع شرقيه. لعل هناك في النهاية ما يرجح اعتبار حقوق الإقلاع من ليبيا مهمة جداً، فهي تمكننا من الوصول إلى شرق افريقيا على مرحلتين بدلاً من ثلاث مراحل عبر غرب افريقيا، إلاّ أن الحكومات الليبية قد لا توافق في المستقبل على إقلاع طائراتنا من ليبيا لغرض عمليات ضد عناصر قومية عربية في الخليج الفارسي وبالرغم من أن طريق غرب افريقيا أطول إلاّ أنه مضمون في أوقات الحاجة.

٣ ـ إذا كانت الاعتبارات المالية هي الأهم فبإمكاننا في لمحة واحدة أن نخفض من امكانياتنا في ليبيا بشكل كبير ونقلل بالتالي من مصاريف الحفاظ على قواتنا هناك وعلى جزء كبير من إعاناتنا لليبيا. هذا التوفير لا يمكن أن يتحقق إلاّ بعد عام ١٩٥٨ وذلك بسبب التزاماتنا هناك والصعوبات المترتبة على الانتقال.

٤ ـ ومن جهة أخرى فإن ليبيا تعتبر حالياً ذات تأثير مؤيد لنا في العالم العربي وان كان محدوداً، ولها قيمة في حرمان مصر منها وحرمان روسيا بشكل خاص. ومن الأرجح أن الأمريكان بحكم أنهم كذلك مهتمين بليبيا سيتجهون في هذا الاتجاه، وقد ظلت توجيهات وزارة الخارجية الأساسية لوقت طويل هي أن ندفع بالأمريكان لتحمل أكبر قدر ممكن من العبء.

٥ ـ تقدم إلينا في الوقت نفسه بن حليم بطلب ما أسماه مراجعة الاتفاقية وذلك تحت ثلاث بنود :

أ ـ تعهد بعدم استخدام قواتنا في ليبيا ضد أي بلد عربي أو بما يخالف الأمم المتحدة.

ب ـ ان نحرص على الاحتفاظ بقواتنا خارج المدينة.

ج ـ أن نعمل على بناء وتعزيز الجيش الليبي مع تقليص قواتنا بصورة متزامنة.

كما علمنا بالاضافة إلى ذلك من مصادر سرية عليا أن بن حليم يفكر في استبدال بعثتنا العسكرية ببعثة عراقية.

إذا كان هناك إتجاه نحو سياسة التقليص فبإمكاننا الموافقة على هذا كله بالرغم من أنه لن يبدو من الضروري في هذه الظروف أن نتولى تمويل عملية بناء الجيش الليبي. وبالاضافة إلى ذلك فيجب أن نصر على حق استعمال أي قوات لنا في ليبيا ضد أي بلد عربي يتحرك بالتعاون مع روسيا.

٦ ـ إن المساعدات التي يقدمها الأمريكان لحساب قاعدة ويلاس تساوي قيمة مساعدتنا تقريبا. ويبدو أن وزارة الخارجية الأمريكية ستتقدم قريباً باقتراح إجراء محادثات انجلو ـ أمريكية حول ليبيا قبل عيد الميلاد وعلى الأغلب في لندن (لقد أشرنا إلى الحاجة لمثل هذا منذ مدة طويلة ويجب أن نرحب بذلك). أي مؤشرات حول رأي الوزارة في هذا الأمر في القريب سيكون لها فائدة كبيرة.

توقيع

٧ ديسمبر ١٩٥٦ — جاي. اتش. أ. واتسون

(ترجمة الملاحظات المكتوبة بخط اليد)

تتناول مذكرة السيد واتسون موضوع تسهيلاتنا في ليبيا والطريقة التي نسدد بها تكاليف ذلك للحكومة الليبية.. وأنا أتفق معه. هناك كذلك موضوع تكاليف وجودنا في ليبيا من جنود ومنشآت.. وغيرها. إنه بالإمكان إجراء توفير كبير وبما يفوق قيمة مساعداتنا لليبيا إذا قلصنا حجم الجيش إلى لواء أو حتى أقل من ذلك وأوقفنا البرامج المعدة لقوة أكبر.

لا أدري إذا كانت هذه المذكرة تتفق مع احتياجات وزير الخارجية ولكنني اعتقد أنه على وزارة الخارجية ووزارة المالية إعداد ورقة بهذا الخصوص وأنا أعتزم أن أشرع في ذلك.

توقيع

١٩٥٦/١٢/٧ — روص Ross

(ترجمة المكتوب بالآلة الكاتبة)

لقد تحدثت أنا والسيد «غوربوث» مع السيد «تشيلقر» موظف وزارة الدفاع حول احتياجاتنا العسكرية المحتملة في الشرق الأوسط بما في ذلك ليبيا.

٢ ـ لقد تحدثت مع السيد آي. كيركباتريك بخصوص ليبيا وفي رأيه أن دعمنا الحالي إما أنه أكثر من اللازم أو أقل بكثير مما يجب... فإذا كنا فعلاً نحتاج لليبيا فيجب أن يكون لدينا الاستعداد لتغطية تكاليف تأمينها، وإلاّ فيجب أن نقلل من دعمنا إلى الحد الأدنى.

٣ ـ أعتقد أن ما جاء في المذكرة أعلاه من أن قواتنا البرية ـ إذا لم تسحب من ليبيا بالكامل ـ يجب أن تقلص بشكل كبير هو صحيح. إذا كان ولا بد من الاحتفاظ بقوة صغيرة لردع المصريين أو حماية الملك فلا بأس بذلك ولكنني لا أعتقد أن وجود القوات البرية في ليبيا يشكل أي دعم لحلف بغداد.. وعليه فإنني أميل إلى الإنسحاب الكامل.

٤ ـ أعتقد أن القاعدة النووية ينبغي أن تترك للأمريكان ويجب ألآ ننشيء قاعدة أخرى في العضم.

٥ ـ أما قضية محطة إقلاع للقوات الجوية الملكية فهي أكثر صعوبة. من الواضح أن الدعم لحلف بغداد ولوضعنا في الخليج في المستقبل سيأتي في الأغلب من شرق افريقيا وعدن (وربما عبر تركيا). فإذا سحبنا كل قواتنا البرية تقريبا من الشرق الأوسط واعتمدنا على الأسطول الملكي للحفاظ على الوضع في الخليج برفع العلم وبوجود القوات الجوية الملكية لدعم حلف بغداد فإن هناك ما يدعو بشدة إلى الاحتفاظ بإمكانياتنا في ليبيا كي نتمكن من التعزيز السريع. إلآ أنه على الطرف الآخر لا بد لتكون هذه الإمكانيات مجدية أن تظل في قوة وأمان، وفي رأيي فإنه من الخطورة أن يتم سحب التسهيلات الخاصة بحقوق القوات الجوية الملكية للهبوط والإقلاع في ليبيا قبل بحث الأمر بالتفصيل مع الأمريكان. إن للأمريكان قاعدة ضخمة في ويلاس وإذا كان بالإمكان أن نصل معهم إلى تفاهم فيما يتعلق بمستقبل حلف بغداد ووسائل دعم الإستقرار في الشرق الأوسط فإنه من الممكن كذلك أن نتوصل معهم إلى ترتيبات معينة بخصوص الإمكانيات المطلوبة في ليبيا وكلما أسرعنا في عقد هذه المباحثات كلما كان أفضل. إننا لا نريد أن نضيع أموالنا في ليبيا بالصرف على ما لا حاجة لنا به، ونود في الوقت نفسه أن نتأكد إذا أمكن من ضمان قدر معقول من الأمان على الإمكانيات المطلوبة من قبلنا ومن قبل الأمريكان.

توقيع

بي . دين P. Dean

(السكرتير الخاص)

٨ ديسمبر ١٩٥٦

ملاحظة بخط اليد: «أود أن يسرع السيد روص بتقديم مستنداته. وأعتقد أن الجواب سيكون: «عدم الصرف تجاه مباني جديدة، وتجاه أي أوجه صرف أخرى. بعض القوات الأرضية.وقاعدة العضم تحت التطوير».

١٢/٩

Top Secret

JT 1053/136

Libya

This year we are paying subsidies to the Libyan Government amounting to £4 million. Next year (assuming that there is a budget deficit) the figure will be £4½ million plus some expenditure on expansion of the army and creation of a nucleus of a Navy. After that, in 1958, we are due for a financial review.

2. Our subsidies are in effect rent for three types of facilities: bases for ground troops; an airfield to be developed for a nuclear deterrent; and air staging rights, and a detachment of the R.A.F. The future value of these three types of facilities is a matter for the Chiefs of Staff. Our comments are as follows:-

(i) Ground troops

Recent events have confirmed that we cannot use these forces for local operations directed against an Arab State. Moreover, as reinforcements for the Bagdad Pact their value can be much exaggerated. We consider that our ground troops could be very substantially reduced, leaving a small force in Cyrenaica as a plate-glass window against Egyptian invasion and perhaps to protect the King. Indeed, a good case can be made out for keeping no ground troops in Libya.

(ii) The Nuclear Base

The size and disposition of our nuclear deterrent will probably have to be negotiated with the U.S. We must show that we have a contribution to make. Since the Americans already possess a nuclear base at Wheelus Field near Tripoli, we might perhaps economise on the proposed base at El Adem, which would offer much the same facilities, and concentrate on deploying nuclear deterrent elsewhere.

(iii) <u>Conventional R.A.F. and staging posts</u>

The need to maintain our landing rights and staging facilities in Libya depends mainly on our commitments in the Persian Gulf and further East. On balance there is a strong case for regarding the staging rights in Libya as very important: they enable us to reach East Africa in two hops as opposed to three via West Africa. But future Libyan Governments may not agree to our staging aircraft through Libya for operations against Arab nationalists in the Persian Gulf; and though the West African route is longer it is more dependable in times of need.

3. If financial considerations are uppermost we could at a pinch cut our Libyan facilities drastically; saving expenditure on keeping ~~various~~ forces there and much of the subsidy to Libya. These savings can only be effected after 1958: both because of our commitment until then and because of redeployment problems.

4. On the other hand Libya is at present a comparatively friendly though minor influence in the Arab world. It is also of some value to deny ~~bases~~ Libya to Egypt, and particularly to Russia. The Americans who are also interested in Libya are likely to do this. The basic Foreign Office recommendation has for some time been that we should get the Americans to carry as much of the load as possible.

5. Meanwhile, Ben Halim has asked us for what he calls Treaty revision under three heads:-

A. An undertaking that we will not use our forces in Libya against an Arab state, or contrary to the U.N.

B. That we would keep our ground forces out of the town;

/C. That

c. That we will build up the Libyan army and reduce our own forces pari passu. (Moreover we learn from Top Secret sources that Ben Halim is thinking of replacing our Military Mission by an Iraqi one)

I doubt the reliability of this. C.R.

If a policy of reduction is pursued we can agree to most of this, though it would seem unnecessary for us to pay for building up the Libyan army in those circumstances. Moreover, we must insist on the right to use any forces we keep in Libya against an Arab state operating in conjunction with Russia.

I'm not so sure. It will be our right. P.D.

6. The Americans pay Libya about the same subsidy as ourselves, on account of Wheelus Field. The State Department are apparently about to propose Anglo-U.S. discussions on Libya before Christmas, probably in London (we have been hinting to them about the need for this for some time and should welcome it.) An indication of Ministerial opinion would be very useful in the near future.

(J.H.A. Watson)
December 7, 1956.

Mr Watson's minute deals with the question of our facilities in Libya and what we pay the Libyan Govt. for them. I agree

with it. There is also the question of the cost of what we put into Libya in the way of troops, installations &c. Considerable economies – ~~many times~~ exceeding the cost of the Subsidy – could be effected if we cut the Army down to a Brigade or even less and stopped building programmes designed for a larger force.

I do not know whether these minutes meet the Secretary of State's requirements, but what I think is wanted is a F.O. – Treasury – C.O.S. paper and I propose to put one in hand.

[signature]

7/12

Mr. Gore-Booth and I have already had a talk with Mr. Chilver of the Ministry of Defence about our probable military requirements in the Middle East, including Libya.

2. I have talked to Sir I. Kirkpatrick about Libya and his view is that our present support is ~~probably~~ possibly either too much or too little. If we really need Libya we should be prepared to pay sufficient to keep it secure. If we do not then we should cut our support down to the minimum.

3. I think the above minutes are right in suggesting that our ground troops should be very considerably reduced,

– if

not withdrawn altogether from Libya soon. If it is necessary to keep a small force there to deter the Egyptians and to protect the King there may be a case for doing so, but I do not think that ground troops in Libya are any support for the Bagdad Pact. As at present advised I should be in favour of complete withdrawal.

4. I think the nuclear base should be left to the Americans and that we should not try and have another one at El Adem.

5. The case for an R.A.F. staging post is more difficult. It is clear that in future support for the Bagdad Pact and for our position in the Gulf will have to come (from largely) East Africa and Aden (and perhaps through Turkey). If we withdraw practically all ground forces from the Middle East and rely upon the Navy for maintaining the position in the Gulf by showing the flag and the R.A.F. for support to the Bagdad Pact, there is much to be said for retaining facilities in Libya in order to be able to reinforce quickly. On the other hand, these facilities must be secure if they are to be any good. In my view it would be dangerous to withdraw from Libya any R.A.F. landing and staging rights until we have had a thorough discussion with the Americans. They have an enormous base at Wheelus Field and if we can reach some understanding with them about the future of the Bagdad Pact and the means to promote stability in the Middle East, it should be possible also to reach some arrangement with them about Libya and about the facilities required there. The sooner these discussions with the Americans can be held the better. We do not want to waste money in Libya by paying for what we do not require, while at the same time we want to be sure, if possible, that we can get reasonable security for the facilities required by the Americans and ourselves.

P. Dean

(P. Dean)

Private Secretary December 8, 1956.

I should like Mr Ross to get on with his paper. I think the answer is no new building or other expenditure, no ground forces + El Adem, pending development

[initials] 9/12

I should like Mr. Ross to get on with his paper. I think the answer is "no new building or other expenditure some ground forces + El Adem, pending development.

برقية رقم 590 سرّي
بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦

من الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية (ايفون كيرباتريك)
إلى السفير البريطاني بطرابلس.

١ ـ رداً على برقيتكم رقم ٤٨٢ بخصوص طلب إعادة النظر في معاهدة التحالف الانجلو ـ ليبية.
في الوقت الذي نشعر فيه أن هذا الطلب (طلب الحكومة الليبية) قد سببته الحالة الداخلية التي يواجهها بن حليم فإن هذا الطلب يجعلنا نستعجل بإعادة تقييم تسهيلاتنا في ليبيا أي قواعدنا البرية والجوية وبحث مستقبلها، وكذلك يجعلنا نبحث إلى أي مدى سنضطر للوقوع تحت رحمة الابتزاز (أي ابتزاز بن حليم) مما قد يجعلنا نتخلى عن تسهيلاتنا هناك. إن هذا الموضوع يتطلب بحثاً متروياً.

٢ ـ أرجو أن تزودني بآرائك (بالحقيبة الدبلوماسية) ويهمني أن أعلم منك بنوع خاص إلى أي مدى تظن أن هذه المناورة الأخيرة هي مثال آخر على طبع بن حليم الانتهازي! وإلى أي مدى تظن أن (مؤتمر القمة في) بيروت قد شجعه على هذه المناورة الجديدة. كما أود أن تبيّن لي ما تظنه عن أن بن حليم قد تأثر في مناورته الأخيرة بمثال الأردن؟

٣ ـ سأحدد لكم في برقيتي القادمة الخطوط الرئيسية لردنا الذي تقدموه لبن حليم.

توقيع
آي. كي (إيڤون كيركباتريك)

١١/٢٦

CYPHER

Registry No. JT1053/120.

Secret

Date and time (G.M.T.) telegram should reach addressee(s) ....

EMERGENCY
IMMEDIATE
PRIORITY
~~ROUTINE~~
with ~~without~~ priority
~~DEFERRED~~

Draft.

Telegram to :— Tripoli

No. 590

(Date) 26/11

And to :—

(Date) 26-11-56.

Despatched 12.30 pm.

[Security classification —if any] Secret

[Codeword—if any] ....

Addressed to Tripoli telegram No. 590 (date) Nov 26

repeated for information to POMEF and saving to Benghazi Washington

RECEIVED IN C.W. 27 NOV 1956 SENT TO DEPT. 4158

Repeated to: Paris Saving to: Benghazi 303 Saving Washington 5562 Saving

~~En Clair.~~
~~Code~~
Cypher

Distribution :— Routine

Copies to :—

JT1053/120.

Your telegram No. 482. [Revision of Anglo-Libyan Treaty.]

These requests, while no doubt prompted by Ben Halim's internal situation, brings to a head the question of the value to us in future of Libya as a military and air base, and the extent to which we shall be subjected to increasing blackmail in order to return facilities there. This will require careful consideration.

2. Please let me have your views by despatch. I shall be interested to know how far you think this is another example of Ben Halim's native opportunism, and how far lessons put up to this in Beirut; and in particular how much he is influenced by the example of Jordan.

3. My immediately following telegram sets out lines of interim reply to Ben Halim.

J.K.
26.xi.

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

الملحق ٨٧

برقية رقم ١٧٨ (٥٦/١٠٤١٠-٩٠)
بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٥٦

من السفارة البريطانية في طرابلس (ليبيا)
إلى وزير الخارجية (سلوين لويد) بلندن

سيدي

بالإشارة إلى برقيتي رقم ٥٠٩ بتاريخ ٧ ديسمبر فإنه يشرفني أن أفيدكم بأنني قد زرت بنغازي في صحبة زوجتي من ١٠ إلى ١٤ ديسمبر. لقد كانت هذه زيارتي الأولى هناك منذ الربيع الماضي حيث أنني كنت في إجازة خلال الصيف والغيت زيارتي التي كان من المفروض القيام بها في نوفمبر الماضي بسبب الأزمة. إنها فترة إنقطاع طويلة حيث أنه لا يمكن للمرء أن يقدر الفرق بين برقة وطرابلس دون الإتصال الشخصي المستمر. بالاضافة إلى زياراتي الشخصية لبنغازي وإيفاد موظفين آخرين من طرابلس من حين إلى آخر أعتقد أنه من المستحسن مستقبلاً أن يأتي القنصل العام في بنغازي السيد هالفورد إلى طرابلس من وقت لآخر.. وإلاّ فإن آراءه ستظل حتماً اقليمية محدودة.

٢ ـ لقد أعد السيد هالفورد برنامجاً دسماً وشيقاً ضم زيارة مشاريع المياه والكهرباء التابعة للبلدية والتي تدعمها الوكالة الليبية العامة للاستقرار والتنمية، وزيارة محطة الإذاعة التابعة للقوات وجهاز البث الجديد المستخدم من قبل قسم الأعلام بالسفارة وجامعة بنغازي والمحطة الزراعية التجريبية في «زوردا» بالقرب من «المرج» والتي تساهم فيها أيضاً الوكالة الليبية العامة للاستقرار والتنمية. لقد قمت بزيارة كبار المسئولين وقد حضر البعض منهم حفلات الغذاء أو العشاء التي أقامها السيد هالفورد.. وفي حفل غذاء أقامه السيد فليتشر المسئول الإعلامي التقيت بعدد من الشخصيات الليبية المهمة الأخرى. في ١٣ ديسمبر أقمت حفلة مشروبات كان الحضور الليبي فيها جيداً للغاية خاصة وأن الليبيين بصفة عامة لا يحبذون مثل هذه الحفلات.. إلاّ أن كون كل المدعويين تقريباً

حضروا (بما في ذلك شخص أو شخصان لا يُعرف عنهما حضور الحفلات) فإن ذلك يعتبر تعبيراً واضحاً عن الشعور الطيب تجاه بريطانيا.

٣ ـ إن الروح الودية والحفاوة التي يقابَل بها الزائر القادم من طرابلس مدهشة للغاية في الواقع حيث أن الجو في طرابلس أقل دفئا. لقد حدد الطابع العام للزيارة في بنغازي السيد حسين مازق والي الإقليم والذي كان له موقف مساند فوق العادة خلال الأزمة الأخيرة إلاّ أن الجميع قابلنا بود بما في ذلك عميد الجامعة بالوكالة المصري الجنسية الذي يتمتع بعلاقة ممتازة مع زميله البريطاني. سأعرض في رسالة منفصلة ما ينبغي أن نقوم به من أجل تقوية هذه الروح بين المسئولين في برقة، وأول خطوة هي تجديد الدعوة الموجهة لحسين مازق لزيارة انجلترا في الصيف القادم على الأفضل.

٤ ـ لقد حاولت أثناء وجودي في بنغازي أن أقوم بزيارة ولي العهد الجديد ولكنني لم أتمكن من ذلك لأن طلبي الذي قدم للديوان أحيل على وزارة الخارجية في طرابلس التي لم ترسل رداً في الوقت المناسب. إن الإنطباع العام الذي خرجت به من بنغازي هو أن ولي العهد كشخص لا ينظر إليه بتقدير عظيم وكل ما أرجوه أن تتناسب مسئولياته الجديدة ستكون عامل على تطور شخصيته.

٥ ـ أما المعلومة الأخرى الهامة جداً التي حصلت عليها في بنغازي هي التي أعطاني إياها حسين مازق عندما كنا نتحدث عن مراجعة المعاهدة الانجلو ـ ليبية والاتفاقية العسكرية، وقد كان رأيه يميل بكل وضوح إلى عدم وجود ما يستدعي غياب الجنود البريطانيين عن المدن حتى أثناء إرتدائهم البدل العسكرية بأكثر مما عليه الوضع حاليا.. وأن العلاقات بين الجنود وأهالي المدن (باستثناء درنة) ممتازة للغاية، وأنه بالنسبة لبرقة فلا توجد نية على ما يبدو في تغيير الترتيبات القائمة حاليا.

٦ ـ سأرسل نسخة من هذا الخطاب لقنصل صاحبة الجلالة في بنغازي.

خادمكم المطيع

و. جراهام



CONFIDENTIAL
No. 178
(90410/56)

British Embassy in Libya,
TRIPOLI.
December 17, 1956.

T1018/36

Sir,

With reference to my telegram no. 509 of December 7 I have the honour to report that, accompanied by my wife, I visited Benghazi from December 10 to 14. This was my first visit there since last spring, as I was on leave during the summer, and a visit arranged for November had to be cancelled owing to the crisis. Such an interval is much too long, for it is impossible to appreciate the difference between Cyrenaica and Tripolitania without frequent personal contact. In addition to visiting Benghazi regularly myself, and sending other members of the Tripoli staff there occasionally, I think it will be desirable in future for Mr. Halford, Her Majesty's Consul General at Benghazi, to come to Tripoli from time to time. Otherwise his viewpoint must inevitably become too exclusively provincial.

2. Mr. Halford arranged a busy and interesting programme, which included visits to municipal water and electricity projects sponsored by the Libyan Public Development and Stabilization Agency, the Forces Broadcasting Station and the new transmitter installed for the use of the Embassy Information Section, Benghazi University, and the Agricultural Experimental Station at Zorda near Barce, which is also assisted by Libyan Public Development and Stabilization Agency funds. I called on the leading officials, some of whom attended lunch or dinner parties given by Mr. Halford. Mr. Fletcher, the Information Officer, also gave a lunch party at which I met a number of less senior but interesting Libyans. On December 13 I gave a cocktail party, at which there was an extremely good Libyan attendance. Libyans do not in general find cocktail parties an

/enjoyable ....

The Right Honourable
Selwyn Lloyd, C.B.E., M.P.,
etc., etc., etc.,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.



enjoyable form of entertainment, and the fact that practically all those invited attended (including one or two who seldom go out) must be taken as a conspicuous demonstration of goodwill towards Britain.

3. This friendliness is in fact what most strikes a visitor from Tripoli, where the atmosphere is much cooler. The tone in Benghazi is set by the Provincial Governor, Husein Mazek, who has been exceptionally helpful throughout the recent crisis; but everyone I met was cordial, including the Egyptian Acting Dean of the University, who is on excellent terms with his British colleague. In a separate despatch I shall consider what we can do to fortify this excellent spirit among the Cyrenaican officials. An obvious first step will be to renew the invitation already given to Husein Mazek to pay a visit to England, preferably next summer.

4. While in Benghazi I attempted to pay a call on the newly-appointed Crown Prince, but was unable to do so, as my application to the local Diwan was referred to the Ministry of Foreign Affairs in Tripoli, from whom no reply was received in time. The general impression I gathered in Benghazi was that no great opinion is held of the Crown Prince personally. I can only hope that his new responsibilities will lead to a corresponding development of his character.

5. The most important other item of particular intelligence that I acquired in Benghazi was from Husein Mazek, when we were talking about revision of the Anglo-Libyan Treaty and Military Agreement. He was clearly of the opinion that there was no need for British troops to be less in evidence in the towns, even in uniform, than they are at present. Relations between the troops

/ and ...



and the townsmen (except in Derna) are excellent, and as far as Cyrenaica is concerned there seems no desire for any alteration in the existing arrangements.

6. I am sending a copy of this despatch to Her Majesty's Consul General at Benghazi.

I have the honour to be,

with the highest respect,

Sir,

Your obedient Servant,

الملحق ٨٨

سرّي للغاية

JT 1053/128 G   No. 160

١٨ ديسمبر ١٩٥٦

رسالة من وزير الخارجية البريطاني «سلوين لويد»
الى السفير البريطاني في طرابلس

سيدي:

زارني عصر هذا اليوم سعادة السفير الليبي لتسليم رسالة شخصية موجهة لي وأخرى موجهة لرئيس الوزراء (البريطاني) من ملك ليبيا..يخبرنا فيهما عن رغبته في الحفاظ على الصداقة التقليدية مع بريطانيا. كما عبر عن خالص شكره على المعلومات التي أرسلناها إليه حول المؤامرة على حياته [1]. لقد أكد رغبته في استمرار الاتصال معنا، ويقترح أن تكون قناة الإتصال في المستقبل عن طريق الضابط البريطاني المسئول في مطار العضم حيث أن فرص المحافظة على السرية أكثر من الأسلوب المتبع في السابق. لقد أخبرني السفير أن الملك كان صارماً في الخطوات التي اتخذها تجاه الملحق العسكري المصري وفي تعامله مع المؤامرة، وأنه لولا أن الملك كان في طرابلس في ذلك الوقت فإن السفير يشك أنه كان بالإمكان القيام بأي عمل.

أفاد السفير أن لديه رسالة لي من قبل رئيس الوزراء الليبي.

لم يخطر بذهنه فكرة تغيير مدة المعاهدة الأنجلو ـ ليبية، ولكنه كان يرغب في تطويرها وإعطائها مظهراً جديداً، مقترحاً أن نشرع في المفاوضات بأسرع ما يمكن بدأ بتكوين فريق عمل.

لقد أخبرت السفير بأننا بصدد دراسة مستقبل المعاهدة الأنجلو ـ ليبية وبأنني لا أعتقد أن المشكلة في المستقبل لن تكون كيف نخرج بريطانيا من ليبيا ولكن كيف نحافظ على وجودها فيها. إن عدم استخدامنا لأي وسائل عسكرية بأي شكل فيما يتعلق بالعمليات المصرية ترك لدى البعض شعوراً بأن المعاهدة لا قيمة لها ولكن رأيي الشخصي أن المعاهدة مهمة وعلينا أن نحافظ عليها من أجل مساعدة ليبيا

---

١ ـ يشير إلى الرسالة التي حملها «سيسيل جريتوريكس إلى الملك ادريس في أبريل ١٩٥٦ (أنظر الجزء الخاص بطرد جرتوريكس!).

للحفاظ على استقلالها في مواجهة السوفيات ومصر كذلك. كما أنه من المناسب أن نعيد النظر في الامكانيات التي قد تنشأ الحاجة إليها في المستقبل.

أشار السفير أنه يعتقد أن من المهم الحفاظ على المعاهدة. إن الملك في الوقت الحالي آخذ الأمور بحزم ويمارس حكم البلاد بالفعل عن طريق والي طرابلس ووالي برقة وأن الحكومة المركزية لا تزيد عن كونها واجهة.

سألت السفير عن رئيس الوزراء الليبي وعبر لي عن رأيه المعروف حوله مؤكداً اعتقاده أن وضع رئيس الوزراء صار الآن بالتأكيد أضعف مما كان عليه قبل سنة.. وأن الملك قد فاجأه بالإعلان عن ولي عهد له. وأكد السفير أنه من المهم أن نقدم مساعدات خاصة للجيش الليبي الذي لولا وجوده ما كان الملك قادراً على التصرف بالأسلوب الذي تصرف به.

غادرت السفير مؤكداً أنني سأفكر في الموضوع وسأتصل به مرة أخرى بعد عيد الميلاد مباشرة.

سوف أرسل صوراً من هذا الخطاب إلى كل من واشنطن وبنغازي.. وكذلك إلى مسئول المكتب السياسي في قوات الشرق الأوسط.

جاي. أتش. واتسون

TOP SECRET

JT 1053/128 G

(No. 160. Top Secret)

Foreign Office,
December 18, 1956.

Sir,

The Libyan Ambassador called to see me this afternoon to bring personal messages for the Prime Minister and myself from the King of Libya. He wished us to know that it was his desire to maintain the traditional friendship with Britain. He was most grateful for the information which we had sent to him about the plot against his life, &c. He would like to keep in touch with us and suggested that in future the channel for communication to be used should be the British officer in charge of the airport at El Adem. There would be more chance of secrecy by using that channel than by trying to do things as in the past. The Ambassador told me that the King had been very strong in the action against the Egyptian Military Attaché and in dealing with the plot. If the King had not been in Tripoli at that time the Ambassador doubted whether action would have been taken.

The Ambassador said that he also had a message for me from the Libyan Prime Minister. There was no idea in his mind to change the period of the Anglo-Libyan Treaty. What he wanted to do was to bring it up to date and to give it some new form. He suggested that we should start negotiations as quickly as possible, beginning perhaps with a Working Party in Libya.

I said to the Ambassador that we were considering the future of the Anglo-Libyan Treaty but that I did not think that the problem of the future would be how to get the British out of Libya but rather how to keep them there. The fact that we had not been able to use military facilities in any way in connection with the Egyptian operations had made some people here feel that the Treaty was not of much value. My own view was that it was important. We should maintain the Treaty to help Libya to keep her independence both against the Soviet and against Egypt. It would, however, be appropriate to re-examine what facilities we would require in the future.

The Ambassador said that he thought that it was very important that the Treaty should be maintained. The King at the moment was taking a much stronger line and really governing the country through the Governors of Tripolitania and Cyrenaica. The Central Government was just a façade.

I asked the Ambassador about the Libyan Prime Minister. The Ambassador expressed his usual view of him and said that he thought his position was weaker now certainly than it had been a year ago. The King had taken him by surprise

His Excellency
Mr. W. G. C. Graham, C.B.E.,
&c., &c., &c.,
Tripoli.

in announcing an heir. The Ambassador said it was important too that we should give help over the Libyan Army. If it had not been for the existence of the Libyan Army the King could not have acted as he had done.

I left it with the Ambassador that I would think the matter over and communicate with him again soon after Christmas.

I am sending copies of this despatch to Washington and Benghazi and also to the Head of the Political Office with Middle East Forces.

I am, with great truth and respect,
Sir,
Your Excellency's obedient Servant,
(For the Secretary of State)

J.H.A. WATSON.

AIR BAG
SECRET
1051673/56G

BRITISH EMBASSY,
WASHINGTON, D.C.,

January 9, 1956.

JT1063

My dear Adam,

Foreign Office despatch No. 27 (JT 1022/8G(1955) of January 14 contained guidance for the Ambassador in speaking to his Libyan colleague, Sayed Saddiq Muntasser.

2. As the Ambassador has been extremely busy recently owing to the Prime Minister's visit, I went at his request to call on the Libyan Ambassador on January 25. (I am sorry that, for this reason, there has been such a delay in reporting the conversation to you). We began our talk with the usual courtesies. When I said that my Ambassador had asked me to give the Libyan Ambassador a message in reply to their previous conversation, he jumped up, opened and closed all the doors to see if anyone was listening. He then said apprehensively that he would rather not discuss such delicate matters in his Embassy, but could he call on the Ambassador after the Prime Minister's departure? This did not, however, prevent him from going over again much the same ground he had covered with the Ambassador, (Washington despatch No. 542 of December 23). Having done this with a certain conspiratorial manner, he proceeded to suggest that he and his cousin, Mahmoud Muntasser, could be the only real architects of a reliable Libya. The latter was a man of lofty ideals, and a statesman. His own part was more modest, but the "riff-raff" (this was the word he used) of Tripoli were under his sway and he had the personal support of a large bloc of deputies from Tripoli. He and his cousin had been sent away by the present Government so that the Egyptians could have freer play. If the Muntasser cousins were to play their part, they would have to return to Libya fairly soon, since the longer they stayed away, of course, the less control they had over their friends and associates. A year was the outside limit. He hoped that the British Government would not move its representatives in Libya and, in particular, that the more senior British officers, who were friends of his, would similarly remain on in Libya.

JT1022/8G

3. I listened. Indeed, I could not get a word in edgeways. At the first silence, however, I managed to deliver the message contained in paragraph 7 of the Foreign Office despatch under reference. I stressed in particular the long record of friendship which Her Majesty's Government had for Libya (of which our recent gift of military equipment was an earnest) and that we were fully conscious of the danger if Libya were to fall under Egyptian or Soviet influence. Sayed Saddiq remarked that the British always moved quietly and without fuss but seemed fairly satisfied and the conversation ended with the usual

/ round

J.H.A. Watson, Esq.,
African Department,
Foreign Office,
London, S.W.1.



round of politenesses. In spite of my efforts to restrain him, he insisted on accompanying me to my car. My impression is that he wanted to say something more, but could not quite nerve himself to take the plunge.

4. It seems clear that what he is really angling for is a new Muntasser régime in Libya. The Ambassador hopes to see Sayed Saddiq again later this month and we may then be able to report further.

I am copying this letter to Clinton-Thomas at Tripoli, and Garvey at Cairo.

Yours ever

Ronald Bailey

R. W. Bailey.

من مضابط مجلس النواب ١٩٥٧

كما حضر الجلسة

الأستاذ المنير برشان السكرتير العام لمجلس النواب وبعض كبار موظفي الحكومة الاتحادية .

افتتاح الجلسة

عند الساعة الخامسة مساء أعلن حضرة الرئيس باسم الله واسم الملك المعظم افتتاح الجلسة داعياً إلى تلاوة إلى تلاوة الرسائل والمراسيم التالية : –

حضرة السيد المحترم رئيس مجلس النواب الموقر ،

تحية طيبة وبعد ، طرابلس فى ٢٦ مايو ١٩٥٧

أتشرف بأن أبعث لحضرتكم صورة طبق الأصل من نص كتاب استقالة وزارة السيد مصطفى بن حليم إلى مقام مولانا الملك المعظم والرد السامى بقبولها .

كما أرفق لحضرتكم أيضاً صورة أصلية من المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة الجديدة برئاستى الصادر من دار السلام العامرة فى ٢٧ من شوال ١٣٧٦ هـ . الموافق ٢٦ مايو ١٩٥٧ م .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

(عبد المجيد كعبار)
رئيس مجلس الوزراء

مولاى الملك المعظم حفظه الله ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أما بعد . فأتشرف مستميحاً مقامكم السامى أن أسرد على المسامع الكريمة ما ألاقيه من الداخل والخارج من عراقيل وما أصادفه من عقبات مما سيكون لها حتماً الأثر الكبير فى عجزى عن مواصلة تحمل المسئوليات الجسيمة التى يفرضها على الواجب خاصة وكما يعلم مولاى – وكنت دائماً فى محل عطفه – إن صحتى لم تعد تساعدنى على تحمل مسئوليات الحكم الذى آليت على نفسى أمامكم أن أكرس جهدى وراحتى لها . فبراً بقسمى وحفظاً على ثقة مولاى الغالية التى أعتز بها ، أرفع إلى مقامكم السامى استقالة وزارتى استناداً إلى المادة ٧٢ من الدستور – مشفوعة بشكرى العظيم واعترافى الجميل لمولاى الملك المعظم حفظه الله بالمساعدات الثمينة والعطف الكريم والرعاية الطيبة التى تمتعت بها طول مدة تشريفكم لى برئاسة حكومتكم مما كان له الأثر الطيب فى تحقيق بعض ما كنا نصبو إليه لخير هذا الوطن العزيز . إنى لأضرع إلى الله العلى القدير أن يمد له فى عمركم الطويل حتى يتحقق له كل ما يصبو إليه فى عهدكم السعيد من عزة وازدهار .

وإنى لا زلت دوماً يامولاى خادمكم المخلص الوفى .

التوقيع
مصطفى بن حليم

دار السلام فى ٢٤ شوال ١٣٧٦
الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٥٧

من مضابط مجلس النواب لسنة ١٩٥٧

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة المحترم السيد مصطفى بن حليم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

وبعد ، استلمنا كتاب استقالة وزارتكم ونظراً لظروفكم الصحية التى لم تمكنكم بمتابعة القيام بالحكم وفى الوقت الذى نتقبلها نشكركم عظيم الشكر على خدماتكم الممتازة لنا ولوطنكم العزيز ونسأله تعالى لكم الصحة والعافية .

هذا وقد وقع اختيارنا على السيد عبد المجيد كعبار ليقوم بتشكيل الوزارة الجديدة ونسأله تعالى له التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله .

(الختام السامى)

(محمد ادريس السنوسى)

طرابلس فى ٢٧ مايو ١٩٥٧

من مضابط مجلس النواب لسنة ١٩٥٧

— مرسوم ملكي بتشكيل الوزارة —

نحن إدريس الأول ملك المملكة الليبية المتحدة ،

بعد الاطلاع على المواد ٧٢ و ٧٨ و ٨٤ و ٨٥ من الدستور وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

المادة (١) يعين : —

السيد عبد المجيد كعبار رئيساً لمجلس الوزراء ، السيد وهبي البوري وزيراً للخارجية ، السيد محمد بن عثمان وزيراً للصحة ، السيد مفتاح عريقيب وزيراً للدولة ، السيد اسماعيل بن الأمين وزيراً للمالية ، السيد محمد أبودجاجه وزيراً للاقتصاد الوطني ، السيد عبد القادر العلام وزيراً للمواصلات ، السيد الطاهر باكير وزيراً للمعارف ، السيد الصديق المنتصر وزيراً للدفاع ، السيد عبد الحميد عطية الديباني وزيراً للعدل .

المادة (٢) على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره .

التوقيع : (إدريس)

صدر بقصر دار السلام بطبرق في ٢٧ شوال ١٣٧٦

الموافق ٢٦ مايو ١٩٥٧

بأمر الملك
عبد المجيد كعبار
رئيس مجلس الوزراء

وبعد تلاوة هذه الرسائل والمراسيم نهض النائب المحترم مصطفى بن حليم رئيس الوزراء وألقى البيان التالي :

سيدي الرئيس — زملائي المحترمين ،

أما وقد تليت عليكم الرسائل والمراسيم الملكية الكريمة بقبول استقالة الوزارة التي شرفني مولاي برئاستها ما يزيد على السنين الثلاث وتقيم وزارة جديدة برئاسة زميلي وصديقي السيد عبد المجيد كعبار فاسمحوا لي أن أتوجه إليكم بهذه الكلمة من هذا المكان قبل أن أنتقل إلى جواركم ، ذلك الجوار الذي يشرفني وأعتز به .

إن من أهم خصائص الحكم الديمقراطي ألا تستقر الوزارات طويلا في كراسي الحكم وإن كانت هذه الوزارة قد طال عمرها إلى أكثر من ثلاث سنوات فانما مرد ذلك إلى ثقة مونا الملك المعظم وإرشاداته وإلى ثقتكم وحسن توجيهاتكم .

وليس لي أن أتحدث عما فعلته الوزارة التي تشرفت برئاستها ، ذلك عمل التاريخ ولكنني أقول أن تلك الوزارة قد صادفت من الأعاصير والعقبات ومن الصعوبات والمطبات الشيء الكثير في مختلف الميادين الخارجية والداخلية

لقد كان علينا أن نعمل بكل قوة على دعم استقلال ليبيا فى جميع هذه الميادين وأن نحافظ على الدستور وندعم الحريات ونصونها وأن ننهض بمستوى الشعب الليبي وتسهر على مصالحه وأن نؤازر جيراننا المجاهدين فى سبيل استقلالهم وأن نتعاون مع الدول العربية لكل ما فيه صالح العرب واستعادة أمجادهم وأن نترسم الخطى والتوجيهات السامية لخير وطننا ولخير شعبنا كل ذلك فى وجه عراقيل وأعاصير متلاحقة ليست جميعها من صنع الطبيعة وهكذا وفقت فى أشياء كما أصارحكم بأننى فشلت فى أشياء أخرى . وفى الوقت الذى يغمر الارتياح نفسى عندما أشعر بأننى نجحت فى بعض الميادين فان الأسف العميق ليطغى على نفسى أيضاً عندما أشعر بأننى فشلت فى ميادين أخرى ولا يخامرنى شك فى أنكم تشاركوننى هذا الأسف الذى كان نتيجة قصور لا تقصير .

سيدى الرئيس ــ حضرات الزملاء المحترمين ،

لا أستطيع أن أعبر لكم عن شكرى وامتنانى وعرفانى بالجميل نحو مؤازرتكم وتأييدكم ومعارضتكم فبثقتكم وتأييدكم وبمعارضتكم النزيهة الوطنية الصادقة تمكنت من التغلب على كثير من المصاعب والعقبات وبلغنا الأهداف الوطنية التى وصلنا إلى تحقيقها لخير الوطن والمواطنين .

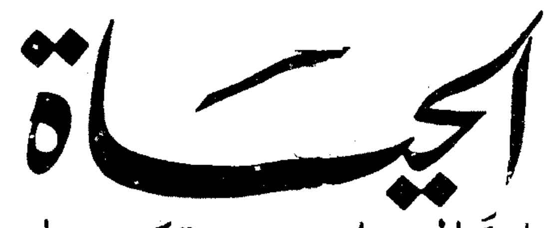
كما لا تفوتنى الفرصة أيضاً لأعبر مسجلا اعترافى وشكرى لجميع موظفى الدولة كباراً وصغاراً على ما لمسته فيهم أثناء تحملى أعباء الحكم من تقدير مشكور لمسئولياتهم فى تأدية واجباتهم نحو وطنهم فى جو من الأخاء والثقة وبروح من التعاون والإخلاص والشعور بالاحترام والتقدير المتبادل فى تأدية الواجب .

سيدى الرئيس ــ حضرات الزملاء المحترمين ،

سيكون لى الشرف الكبير أن أحتل مكانى بينكم نائباً وزميلا فى هذا المجلس الموقر لنتعاون جميعاً فى خدمة بلادنا مترسمين خطى قائدنا المعظم مستوحين من سامى إرشاده وكريم توجيهه وما يفرضه علينا الواجب المقدس نحو مواطنينا الذين شرفونا بالنيابة عنهم ما يجعل منا خير عون لنتآزر ولنتعاون جميعاً مع وزارة صديقى وزميلى السيد عبد المجيد كعبار وزملائه الأفاضل للوصول إلى أهدافنا وللتغلب على ما قد يتعرض سبيلنا من العقوبات . وفى الوقت الذى أضرع فيه إلى العلى القدير أن يوفقهم فى خدمة الوطن العزيز وفى أن يتجاوزوا ما أمامهم من صعوبات فأنى لعلى يقين من أنهم سيعملون جاهدين لصالح ليبيا والمحافظة على استقلالها وصيانة دستورها والحرص على سلامة حرياتنا وحرماتنا والنهوض بمستوى الليبيين فى جميع الميادين . وأنى لأرجو مخلصاً أن يستمروا فى نجاح حيثما نجحت وأن يحالفهم التوفيق حيثما فشلت فمن أجل ليبيا تحملت أعباء الحكم ما يزيد على الثلاث سنوات فى أدق الظروف وأحرجها ومن أجل ليبيا تركت هذا المقعد ومن أجل ليبيا آمل أن تؤازروا الرئيس الجديد والزميل القديم الذى عرفتموه عن كثب كرئيس لهذا المجلس الموقر ولمستم فيه التفانى والإخلاص والحرص على المصلحة العامة وما عهدتموه فيه وفى زملائه الأفاضل من شيم كريمة تجعلنا جميعاً نطمئن إلى أن أمر بلادنا فى أيد مخلصة تستحق عن جدارة هذه الثقة الملكية الغالية التى شرفهم بها سيد البلاد وقائدها المعظم حفظه الله وأمد فى عمره وأسعد البلاد بعهده إنه نعم المولى ونعم النصير .

وعاشت ليبيا وعاش الملك .







الحياة

إنّ الحياة عقيدة وجهاد

السنة السابعة والعشرون — العدد ٨٣٥٨

١٢ صفحة — بيروت – الاربعاء ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٢ الموافق في ٢٤ شوال ١٣٩٢

AL - HAYAT, BEYROUTH, LIBAN.
27eme Annee No.8358 Mercredi 29 Novembre

٢٥ قرشاً



فشل محاولة خطف رئيس وزراء ليبي سابق في بيروت

٣ مسلّحين خطفوا مُصطفى بن حليم فتدهورت سيارتهم في جونية ونجا

تعرض رئيس وزراء ليبيا السابق في العهد الملكي هو السيد مصطفى بن حليم (٥١ سنة) الرحالات اغتطافسناء امس من امام منزله في محلة الرملة البيضاء الا ان حادثا والطايارته التي اختطف وهربها ادى الى نجاته من خاطفيه بعدما اصيب بجراح نقل على اثرها الى مستشفى الجامعة الاميركية للمعالجة .

وقد وقع حادث الخطف فيما كان السيد مصطفى بن حليم منتقلا بسيارته في محلة الرملة البيضاء اذ تعرض له ثلاثة رجال مسلحين مجهولي الهوية وكان احدهم يحمل رشيشا والاخران مسدسين، وقد اعترضوا سبيل سيارته واستطاعوا السيطرة عليها وامروا سائقها بالتوجه نحو الشمال .

وفي الطريق قرب منطقة الحادث القوا بالسائق خارجا ثم تابعوا انطلاقهم بالسيارة بعدما اوثقوا المخطوف ووضعوه في صندوق السيارة الخلفي . وما ان وصلوا اوتوستراد جونيه حتى وقع حادث تدهور للسيارة من جراء السرعة والامطار المنهمرة بغزارة ادى الى انقلابها مما جعل الخاطفين يولون الادبار خوف اكتشاف امرهم وقد ادى انقلاب السيارة الى انفتاح صندوقها وخروج مصطفى بن حليم منه مصابا بجراح فأقله بعض المارة الذين شاهدوا الحادث الى مستشفى الجامعة الاميركية .

وقيل ان خاطفيه ضربوه بأعقاب مسدساتهم على وجهه قبل ان يزجوا به في صندوق السيارة .





صورتان للسيارة التي خطفها السيد بن حليم بعد تدهورها وهي من طراز مرسيدس، ٢٢٠س ورقمها ١٣٨٨٠٩ (تصوير عفيف خير)



مصطفى بن حليم في صورة من الارشيف

والسيد مصطفى بن حليم كان اول رئيس للوزارة الليبية بعد الاستقلال وكان من اقرب الاربيس الى الملك السابق ادريس السنوسي وكان مقيما مع اولاده في جنيف وهو يتردد على بيروت من آن لآخر لاشغال خاصة بصفته وكيلا لبعض الشركات التجارية .

ولم يعرف بعد من هم الذين اقدموا على خطفه والغاية من ذلك ولا المكان الذي كانوا ينوون نقله اليه . وقد اهتمت الاوساط اللبنانية للحادث وبدأت تحقيقا عاجلا بشأنه ويعتقد ان وراءه دوافع سياسية وتقوم قوة كبيرة من رجال الامن بمطاردة الجناة كما ضربت قوات الامن نطاقا شديدا حول مستشفى الجامعة الاميركية ومنعت رجال الصحافة من دخوله .

وعلمت « الحياة » في ساعة متأخرة ان السيد بن حليم غادر المستشفى بعدما ضمدت جراحه وعاد الى منزله حيث نصحه الاطباء بالاخلاد للراحة .

واكدت عائلة السيد بن حليم « للحياة » انه بصحة جيدة وامتنعت عن اتهام احد كما رفضت الادلاء بالتفاصيل عن الحادث .

السجن ٥ سنوات لسائق بن حليم و١٥ سنة لمتهم اشترك بمحاولة الخطف

قضت محكمة جنايات بيروت في حكم اصدرته امس ،بحبس منير حسن علي (هارب) مدة ١٥ سنة وفاروق احمد عيتاني (موقوف) مدة خمس سنوات بتهمة الاشتراك بخطف رئيس وزراء ليبيا الاسبق المهندس مصطفى بن حليم .

ومما جاء في وقائع الحكم ان مصطفى بن حليم ،الذي اسقط دعواه في هذه القضية ، كان يشغل منصب رئيس الحكومة في العهد الملكي في ليبيا ، ثم اعتزل السياسة واقام في لبنان وصار يتردد على شركة مقاولات في الرملة البيضاء حيث يجتمع بصديقه المهندس حبيب الصباغ الا ان جهات سياسية خارجية قررت خطفه الى خارج لبنان .

تكليف غرباء

وقامت هذه الجهات الخارجية بتكليف اشخاص غير لبنانيين بالمهمة، فحضر هؤلاء الى بيروت واقاموا في الطابق الحادي عشر من بناية في الروشة ، واتصلوا بمنير حسن علي المعروف بشراسة اخلاقه وطباعه وتعرفوا بواسطته على المتهم فاروق عيتاني سائق سيارة المهندس بن عبد الحليم ، كون منير من ابناء محلة فاروق ، ساقية الجنزير . فدعاه منير الى الشقة وعرفه على الاخرين وهم : ابو ملهون وابو رمزات وابو جمال ومصطفى ..

وعرض هؤلاء الفكرة على فاروق واصطحبوه معهم الى خارج لبنان وعرفوه على شخص يدعى « ابو حسام » الذي ظهر امامه بمظهر الموظف الكبير ، وعرض عليه راتبا شهريا قدره ٣٠٠ ليرة وسيارة « مرسيدس » عمومية لقاء تعاونه معهم .

واتضح ان فاروق غادر لبنان خلسة وعن غير مراكز الحدود في سيارة « فولفو » زيتية اللون ،ودون ان يبلغ معلمه بامر ما يدبر ضده .

تنفيذ العملية

وفي ٢٨-١١-٧٢ وبينما كان المهندس بن حليم عائدا بسيارته التي يقودها فاروق من احدى الشركات الهندسية اعترضته سيارة « الفولفو» بالرملة البيضاء ، ونزل منها ثلاثة مسلحين وصعدوا بسيارة بن حليم وطلبوا من السائق الاقلاع بسرعة فانصاع دون ان يبدي اية معارضة ، ودون ان يحاول تجاوز سيارتهم قبل نزولهم منها ، واتجه فاروق الى طريق صيدا بناء لطلب المسلحين ، ونزل في طريق فرعي في خلدة ، يؤدي الى البحر ، حيث قام المسلحون بتكبيل يدي ورجلي مصطفى بن حليم وكموا فمه بربطة عنقه ، وحملوه ووضعوه في صندوق السيارة ثم امروا فاروق بالانطلاق نحو طريق صيدا القديمة ثم نحو جونية ، حيث اندفع على طريق الاوتوستراد بسرعة فائقة مما ادى الى انزلاق السيارة واستقرارها فوق الحاجز الكائن بمنتصف اوتوستراد جونية .

ونجاه هذا الوضع المفاجيء وغير المرتقب نزل الجميع من السيارة وهرب منير ورفيقاه ، فيما نزل فاروق وعلامات الارتباك بادية عليه ، وراح يجيب على اسئلة الاشخاص الذين حضروا للاستفسار عنه بان رفاقه قد هربوا ثم استدرك قائلا ، انهم ذهبوا لاحضار رافعة ، وبعد تناوله كوبا من الليموناضة وحبة اسبرو صعد الى احدى سيارات التاكسي وصعد اليها بغفلة من الموجودين ودون ان يبلغ احدا بوجود مخدومه في صندوق السيارة ، وبوصوله الى بيروت اطلع زوجة مخدومه على ما حصل ناسبا العمل الى عصابة مسلحة مجهولة منه ، زاعما انه اجبر على النزول من السيارة في الشويفات.

غير ان مصطفى بن حليم راح يستغيث من داخل صندوق السيارة ويضرب على غطاء الصندوق مما لفت نظر الاهالي الموجودين قرب السيارة ففتحوا الصندوق واخرجوه منه ونقلوه الى مخفر درك جونيه .

واعترف فاروق باخفائه امر الخطف عن مخدومه قائلا ، ان المسلحين تعهدوا بالمحافظة على حياة بن حليم فيما هددوه هو شخصيا ان ابلغ احدا ، فاضطر مرغما الى مرافقتهم .

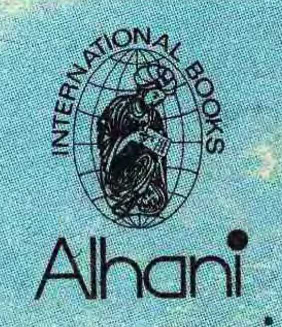
هذه المذكرات رائدة وسباقة، فهي أول مذكرات تنشر لسياسي ليبي يعد من أبرز رجالات العهد الملكي.
مصطفى أحمد بن حليم رئيس وزراء ليبيا الأسبق وأحد الرجال الذين صنعوا تاريخ ليبيا الحديث يحطم جدار الصمت الذي دام أكثر من اربعة عقود ويدلي بشهادته أمام التاريخ.
وتستمد هذه المذكرات أهميتها من :

* شخصية كاتبها، فهو سياسي ليبي مخضرم وصفه كل من تعامل معه بالدهاء السياسي والذكاء الشديد.
ترأس الحكومة في فترة حاسمة من تاريخ ليبيا كانت تموج بالأحداث والتطورات الجسام. واختلفت الآراء حوله، ووجهت له اتهامات بالفساد، كما وصف بأنه من أعظم القادة في تاريخ ليبيا السياسي.

* محتواها، فهي تؤرخ لفترة حافلة بالأحداث الخطيرة التي تركت بصماتها واضحة على مستقبل ليبيا السياسي.
تكشف المذكرات أسرار وخفايا الاتفاقات الثلاث التي وقعتها الحكومة الليبية مع كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا.
وعن انطلاق ثورة الجزائر ودور ليبيا في دعمها وكيف تم تهريب السلاح اليها تحت سمع وبصر المخابرات البريطانية والفرنسية.
وعن بدايات اكتشاف البترول في ليبيا والمحاولات لكسر الاحتكار النفطي.
وعن أول محاولة جريئة سنة ١٩٥٤ لإلغاء النظام الملكي وتطبيق النظام الجمهوري في ليبيا.

* حِرص كاتب المذكرات على أن يرفق بها عشرات الوثائق والمستندات التي تنشر للمرة الأولى والتي أُفرج عنها مؤخراً بعد أن بقيت سراً لمدة ثلاثين سنة. ولم يترك الكاتب حدثاً أو واقعة أو موقفاً إلا وقدم الدليل عليه بمستند أو وثيقة رسمية.





التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الاهرام للتوزيع
مطابع الأهرام التجارية . قليوب . مصر